

المحاضرة

مجلد قصصنا في شهر ربيع

تحت إشراف اللجنة الوطنية

سبتمبر
سنة ١٩٥٠

السنة الحادية والثلاثون

العدد
الأول

قال خالد بن صفوان :

- « لا تطلب حاجتك من كذاب فإنه يقربها بالقول ويبعد بها بالفعل . »
- « ولا من أحقر فإنه يريد تفعلك فيضرك . »
- « ولا من رجل له عند من تسأله مأكلة فإنه لا يؤثرك على نفسه . »

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أو بإدارتها ترسل بعنوان .
إدارة مجلة المحاماة ، وتحريرها بدار النقابة بشارع الملكة نازلي رقم ٥١ بمصر .

طبعة طبع في مصر
١٩٥٠ سنة

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام الآتية :

عدد	
١	حكماً صادراً من محكمة القضاء الإداري .
٤٢	حكماً صادراً من محكمة النقض والإبرام الجنائية .
١٢	حكماً صادراً من محكمة النقض والإبرام المدنية .
٢	حكيمين صادرين من محكمة استئناف الإسكندرية (القضاء المدني)
٢	حكيمين صادرين من قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدني)
٣	أحكام صادرة من قضاء المحاكم الكلية (القضاء التجاري)
٢	حكيمين صادرين من قضاء المحاكم الكلية (القضاء الحسبي)
٣	أحكام صادرة من القضاء المستعجل .
١	حكماً صادراً من قضاء المحاكم الجزئية (القضاء المدني)
١	حكماً صادراً من قضاء المحاكم الجزئية (القضاء التجاري)

بحث في قانون المرافعات الجديد للدكتور رمزي سيف .

بحث في الغنائم البحرية لسعادة أحمد صفوت باشا المحامي .

تفسير النصوص القانونية وتأويلها للأستاذ الشيخ عبد الوهاب خلاف

قانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ بشأن وجوب احتساب مدة الاشتغال بالمحاماة في معاش الموظف الفني

قانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٠ بتعديل المادتين ٥٤ و ٥٥ من قانون نظام القضاء الصادر به القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩

قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٠ بإضافة مادة جديدة إلى قانون العقوبات

قانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٠ بتعديل تاريخ بداية السنة المالية

قانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية وغير التجارية والصناعية وعلى كسب العمل

منشورات مصلحة الشهر العقاري والتوثيق

بحث في القانون المدني للأستاذ نصيف بك زكي

لجنة تحرير المجلة

عبد الفتاح السلفاني - حسن عبد الجواد - سليمان عبد الحليم البجاني - أحمد السادة نصيف زكي بك

من غير أعضاء مجلس النقابة

من أعضاء مجلس النقابة

المحامي

مَجَلَّةُ قَضَائِيَّةٍ شَرْعِيَّةٍ

تُصَدِّقُهَا نَقَابَةُ الْمَدِينَةِ

العدد

الأول

السنة الحادية والثلاثون

سبتمبر
سنة ١٩٥٠

قال خالد بن صفوان :

- « لا تطلب حاجتك من كذاب فإنه يقربها بالقول ويبعد بها بالفعل . »
- « ولا من أحقر فإنه يريد تفعلك فيضرك . »
- « ولا من رجل له عند من تسأله مأكلة فإنه لا يؤثرك على نفسه . »

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أو بإدارتها ترسل بعنوان .
« إدارة مجلة المحاماة » ، وتحريرها بدار النقابة بشارع الملكة نازلي رقم ٥١ بمصر .

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام الآتية :

عدد	
١	حكماً صادراً من محكمة القضاء الإدارى .
٤٢	حكماً صادراً من محكمة النقض والإبرام الجنائية .
١٢	حكماً صادراً من محكمة النقض والإبرام المدنية .
٢	حكيمين صادرين من محكمة استئناف الإسكندرية (القضاء المدنى)
٢	حكيمين صادرين من قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدنى)
٣	أحكام صادرة من قضاء المحاكم الكلية (القضاء التجارى)
٢	حكيمين صادرين من قضاء المحاكم الكلية (القضاء الحسى)
٣	أحكام صادرة من القضاء المستعجل .
١	حكماً صادراً من قضاء المحاكم الجزئية (القضاء المدنى)
١	حكماً صادراً من قضاء المحاكم الجزئية (القضاء التجارى)

بحث فى قانون المرافعات الجديد للدكتور رمزى سيف .

بحث فى الغنائم البحرية لسعادة أحمد صفوت باشا المحامى .

تفسير النصوص القانونية وتأويلها للأستاذ الشيخ عبد الوهاب خلاف

قانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ بشأن وجوب احتساب مدة الاشتغال بالمحاماة فى معاش الموظف الفنى

قانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٠ بتعديل المادتين ٥٤ و ٥٥ من قانون نظام القضاء الصادر به القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩

قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٠ بإضافة مادة جديدة إلى قانون العقوبات

قانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٠ بتعديل تاريخ بداية السنة المالية

قانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية وغير التجارية والصناعية وعلى كسب العمل

مشورات مصلحة الشهر العقارى والتوثيق

بحث فى القانون المدنى للأستاذ نصيف بك زكى

لجنة تحرير المجلة

عبد الفتاح السلفاوى - حسن عبد الجواد - سليمان عبد الحليم البهائى - أحمد السادة نصيف زكى بك

من غير أعضاء مجلس النقابة

من أعضاء مجلس النقابة

محكمة القضاء الإداري

مجلس الدولة

(تحت رئاسة حضرة صاحب العزة السيد علي السيد بك وكيل المجلس وبحضور
حضرات أصحاب العزة حبشي ابراهيم سمري بك وعبد المجيد التهامي بك وسيد علي
الدمراوي بك والسيد ابراهيم الديواني بك مستشارين)

بصلة كان قرارها مشوباً باسامة استعمال
السلطة بما يعيبه ويطله .

٢ - لا تثريب على الموظف ان كان
معتداً بنفسه ، واثقاً من سلامة نظره ،
شجاعاً في ابداء رأيه . صريحاً في ذلك أمام
رئيسه ، إذ الصراحة في ابداء الرأي بما فيه
المصلحة العامة مطلوبة . كما لا يضير الموظف
أن تكون له وجهة نظر معينة في المسائل ،
يدافع عنها ويجتهد في اقناع رئيسه بالأخذ بها ،
وانما ليس له أن يخالف ما استقر عليه رأي
الرئيس نهائياً أو يقيم العراقيل في سبيل
تنفيذه

٣ - إن المسائل العامة ذات الصبغة
القومية يجب أن يساهم فيها كل مواطن برأيه
خالصاً لوجه المصلحة العامة ، فحصر بحثها في
حيز حكومي هو في الواقع بمثابة احتكار لها

١

٢١ يونيو سنة ١٩٥٠

- ١ - سلطة الحكومة في فصل كبار الموظفين
المعينين بمرسوم . قيودها .
 - ٢ - حق الموظف في ابداء رأيه أمام رئيسه .
جوازه .
 - ٣ - حق الموظف في ابداء رؤية في المسائل العامة
جوازه .
 - ٤ - دفاع الموظف عن نفسه على صفحات الجرائد .
جوازه .
 - ٥ - سلطة من المحكمة في تقدير التعويض . مطلق
- المبادئ القانونية

١ - ان سلطة الحكومة في فصل كبار
الموظفين المعينين بمرسوم ليست سلطة مطلقة
بحيث تفصل من تشاء وكيف تشاء وتتدخل
من الضمانات المقررة للموظفين تظميناً لهم
على مصائرهم . فإن استعمال هذه الرخصة
منوط بأن يكون في حدود المصلحة العامة .
فإن تنكبت الإدارة هذه الغاية وفصلت
الموظف لدوافع لا تمت إلى المصلحة العامة

بوساطة رجال الحكم القائم ، مما يخرجها عن النطاق القومى إلى المجال الحزبى ، فلا يعيب الموظف أن يسلم صوراً عن تقرير فنى له إلى بعض رجالات مصر المشهود لهم بالتوفر على بحث المسائل التى تناولها التقرير .

٤ - لا يعاب على الموظف أن يدافع عن سمعته على صفحات الجرائد .

٥ - تراعى المحكمة فى تقدير التعويض ظروف المدعى فلا تذهب فى تقديره الى الحد الأقصى اذا كانت كفاية المدعى ونشاطه يوفران له وسائل الكسب .

الوقائع

اقام المدعى هذه الدعوى بالصحيفة المودعة سكرتيرية المحكمة مع مذكرته الشارحة وحوافظ بمستنداته فى أول يناير سنة ١٩٤٨ قائلاً أنه عين وكيلًا للوزارة برئاسة مجلس الوزراء لشئون ما بعد الحرب فى عهد المرحوم احمد ماهر باشا بمناسبة اعادة تشكيل وزارته فى يناير سنة ١٩٤٥ وقد بدأت هذه الادارة الجديدة التى نوه بها خطاب العرش بدراسة بعض الشئون الهامة كعاهدة التحالف والصداقة بين مصر وبريطانيا المبرمة فى سنة ١٩٣٩ ومشروع دومبارتون او كس لتنظيم السلام الدولى ومسائل العملة والبنك المركزى والطيران المدنى والملاحة البحرية واقامة الاجانب فى مصر الخ وتغذية اللجنة السياسية العليا التى ألفها رئيس الوزارة وكان المدعى أحد أعضائها بالبحوث فى صدد التنظيمات الدولية السياسية الجديدة تمهيداً لاجتماع سان فرانسيسكو ولما عاد عبد الحميد بدوى باشا وزير الخارجية من هذا الاجتماع

تقل مكتب المدعى الى وزارة الخارجية ليكون بجانب وزيرها الذى عهد اليه بمهمة سرية خطيرة لدى الحكومة البريطانية هى تعرف الاحتمالات لفتح باب المفاوضات معها لتعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ فقام بتلك المهمة وانتزح فرصة وجوده بانجلترا فدرس ما يهيمه دراسته من أحوالها وبوجه خاص احتمالات المستقبل فيما يتعلق بتجاريتها مع مصر . وقدم بعد عودته تقريراً مفصلاً عن ذلك كله كان محل التقدير الكبير ثم سافر مع وزير الخارجية فى آخر نوفمبر سنة ١٩٤٥ مستشاراً لوفد مصر فى اللجنة التحضيرية لهيئة الأمم المتحدة وفى الجمعية الأولى لتلك الهيئة وبعد أن استقال عبد الحميد بدوى باشا من وزارة الخارجية لتعيينه قاضياً بمحكمة العدل الدولية ظل المدعى يعمل مع المرحوم الزتراشى باشا ثم مع فتحى السيد باشا وفى عهده وقع الاختيار على المدعى لرئاسة وفد مصر فى الاجتماع الاخير لعصبة الأمم القديمة فى جنيف (فى أبريل سنة ١٩٤٦) - وخلال المفاوضات التى كانت دائرة بين مصر وبريطانيا بخصوص تعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ قدم المدعى مذكرات هامة فى هذا الشأن ثم ندب فى ٣٠ من يولييه سنة ١٩٤٦ وكيلاً لوزارة المالية وعهد اليه بالشئون المالية والاقتصادية والجمارك والضرائب والاحصاء ومراقبة مشتريات الحكومة وكان مما تواجهه البلاد وقتئذ من المسائل الهامة شئون النقد ومستقبل البنك الأهلى وتسوية الارصدة الاسترلينية واشتراك مصر فى المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير وكان مسيو فان زيلند الخبير المالى المعروف قد قدم لرئيس الوزراء تقريراً عن بعض تلك الشئون فأحاله وزير المالية إلى المدعى لدراسته فقدم فى ٢٩ من أغسطس

سنة ١٩٤٦ تقريراً مفصلاً دافع فيه عن فكرة استقلال مصر بشئونها المالية واقترح تحسين القوة الشرائية للجنيه المصرى بمعالجة موضوع الانسعار علاجاً ناجحاً وتدعيم غطاء البنوك المصرى ودافع عن فكرة تأميم البنك الأهلى المصرى . ثم استقالت وزارة صدقي باشا فى ديسمبر سنة ١٩٤٦ فشكل المرحوم التفرائشى باشا وزارته الثانية وتولى ابراهيم عبد الهادى باشا وزارة المالية وعبد المجيد بدر باشا وزارة التجارة والصناعة والتموين وكان المدعى يحضر عن وزارة المالية فى لجنة التموين العليا فاقترح العدول عن التظلم الذى كان متبعاً فى شأن تصريف الفائض من محصول الارز الى نظام يكفل لمصر تصدير محصولها الى البلاد التى يهملها الاتجار معها واستيراد السلع اللازمة لها منها مع توحيد الطريقة فى تحديد أسعار السلع المتبادلة وعهدت اللجنة الى المدعى وإلى وكيل وزارة التموين يبحث الموضوع مع ممثلى الهيئات والحكومات المختصة فلما آنس المدعى من وزارة التموين اصرارها على النظام المتبع شكاً الى وزير المالية الذى عنى يبحث الموضوع ثم استدعى وزير التموين وتباحث معه فيه وبين له أوجه الخطأ فى النظام المذكور . ولكن لما تولى عبد المجيد بدر باشا وزارة المالية وعمدوح رياض بك وزارة التجارة والتموين فى ٧ من فبراير سنة ١٩٤٧ أصرت هذه الوزارة على نظامها القديم — فانقطع المدعى عن حضور جلسات لجنة التموين العليا — ثم بدأ الخلاف واضحاً بين عبد المجيد بدر باشا وبين المدعى فى المبادئ التى يتبعها كل منهما إذ كان للوزير اتجاهات معينة فى شئون الاستيراد وفى تحديد أسعار السلع المستوردة وفى التصدير إلى السودان فتقدم المدعى إلى رئيس الوزارة فى ٥ من أبريل سنة ١٩٤٧ مذكرة

شخصية وجه فيها نظره إلى ضرر السياسات الارتجالية التى تسير عليها وزارتا المالية والتجارة وتناول المدعى المسائل المهمة وأبدى رأيه فيها ثم رجاء الموافقة على الطلب الذى قدمه فى اليوم ذاته إلى وزير المالية بالغاء نديه للعمل بها ليعود إلى العمل برئاسة مجلس الوزراء وفى هذه الاثناء بدأت جريدة البلاغ بشن حملة ظالمة على المدعى الذى علم أن وزير المالية هو الذى أوعز بذلك فاستعجل المدعى رئيس الوزراء فى ١٠ من مايو سنة ١٩٤٧ الغاء نديه بل وضع المنصب الذى يشغله بين يديه وذلك لاستمرار الحملة عليه فى الصحف وعدم استطاعته كوظف الرد عليها — فاستدعاه رئيس الوزراء فى ١٣ من مايو سنة ١٩٤٧ لمقابلته فى غرفته بمجلس النواب بحضور وزير المالية . وتم الاتفاق على اجابة المدعى إلى رغبته فى العودة إلى رئاسة مجلس الوزراء مع بقاء نديه مؤقتاً ريثما تتم المصادقة على الميزانية ولم ير المدعى بأساً من ذلك لأنه كان وقتئذ على وشك السفر إلى سويسرا وإلى انجلترا لمفاوضات الارصدة الاسترلينية واتم المهمة المستدة إليه فى هذا الشأن بالاتفاق الموقع فى لندن فى ٣٠ من يونيه سنة ١٩٤٧ ثم قدم إلى رئيس الوزراء تقريراً عنه كان محل التقدير وتلقى منه الثناء على مجهوده ثم عاد المدعى فى ١٦ من يولييه سنة ١٩٤٧ يلح فى الغاء نديه كما طلب ذلك إلى وزير المالية ذاكراً فى طلبه أنه لا يجوز بقاءه فى هذا المنصب دون أن يتحمل مسئولياته ويقول المدعى أن من أهم ما دفعه الى الاصرار على الغاء نديه لوكالة وزارة المالية ما اكتشفه عقب عودته من أوروبا من تصرفات معينة فى شئون الاستيراد والتصدير وما لاحظته على وزارة المالية من التردد والضعف إزاء البنك الأهلى فى شأن النظم الخاصة بمراقبة عمليات النقد الأجنبى وتفریطها فى اتخاذ ما تقتضى

أساس أنه روى عدم قبوله، وأصدر مجلس الوزراء في ٢٨ منه قراراً بإعادة المدعى إلى عمله برئاسة المجلس وكلفه اتمام دراسة المسائل المرتبطة بتسوية أرصدة مصر الاسترلينية ثم ندب في أغسطس سنة ١٩٤٧ للسفر إلى واشنطن لتمثيل مصر في اجتماع معهد الاحصاء الدولي وفي الاجتماع الدولي للعهد الأمريكي، وعين يوم ٣١ أغسطس لسفره ثم أرجىء إلى يوم ٧ من سبتمبر ثم الغى لمرض المدعى ثم طلب إليه خشبة باشا أن يشرح له المسائل الهامة التي يقوم بدراستها حتى يتسنى له باعتبارها رئيساً للوزراء بالنيابة تتبع تلك المسائل عند عرضها عليه فخر المدعى في ١٠ منه مذكرة في تلك الشئون دون أن يجعل منها وثيقة رسمية فلا هو أمضاها ولا هو وجه الخطاب فيها لاحد وقدم نسخة منها لكل من خشبة باشا وإبراهيم عبد الهادي باشا وبهي الدين بركات باشا وعبد الحميد بدوي باشا وحافظ رمضان باشا واسماعيل صدقي باشا وعبد الرحمن البيلي بك وزكريا مهران باشا كما ترك نسخة مع مدير مكتب رئيس الوزراء لتكون تحت تصرفه عند عودته من أمريكا ولما عاد بحث مع المدعى الموقف الذي نشأ من وقف الحكومة البريطانية تحويل الجنيه الإسترليني إلى الدولارات وأثر ذلك في اتفاقية الأرصدة الموقعة في لندن في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٤٧ واطلع المدعى على صورة مذكرة كانت الحكومة المصرية قد بعثت بها إلى الحكومة البريطانية في هذا الشأن وعلى كتاب مؤرخ في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ من الوزير التجاري للسفارة البريطانية ردأ على تلك المذكرة وطلب رئيس الوزراء إلى المدعى اعداد رد على الكتاب الأخير فأعده وقدمه إليه في ٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ وفي ٧ منه نشرت جريدة المصري مقالاً لصاحبها عنوانه «عقوبة الوزارة

به مصلحة البلاد من ضرورة وضع مراقبة عمليات النقد في يد وزارة المالية على ما في ذلك كله من مخالفة اتجاه السياسة التي أقرها رئيس الوزراء نفسه في الاجتماع الذي تم في مساء ١٣ من يولية سنة ١٩٤٧ بحضور وزير المالية ثم حدث أن أشارت الأنباء في ١٧ منه إلى مقال نشرته جريدة الفينشال تيمس الانجليزية ذكرت فيه أن مراسلها بالقاهرة أخبرها أن بعض المالىين من الاوساط غير الرسمية تعتقد أن البنك الاهلي المصري قد يكون أوفر خبرة من وزارة المالية لتولى الرقابة على تبادل النقد وأن الخبراء يرون ما يرى سامى راغب باشا فيما اختلف فيه مع الدرويش بك فعلقت جريدة الأهرام على ذلك بأن من المؤسف أن يقوم الخلاف في وزارة المالية على مثل هذه المسائل الحيوية لاقتصاديات البلاد في الظروف الحالية وبأنه بما يزيد في الأسف أن يصل الخلاف إلى الصحف في خارج مصر فتتناوله بالتعليق وعندئذ بان للمدعى أن رجال البنك الاهلي هم الذين دبروا هذه الحلة الصحفية لتأييد الاتفاق الذي كان قد تم بين محافظ البنك وبين وزير المالية والذي انتقده المدعى انتقاداً شديداً ولذلك بادر المدعى بارسال استقالته من وظيفته في ١٧ من يولية سنة ١٩٤٧ مشيراً فيها إلى أن الترتيبات التي أقرها وزير المالية بخصوص مراقبة النقد الجديدة تجعل من تلك المراقبة مكتباً من مكاتب البنك الاهلي يتولى البنك التعيين فيه ويعتبر موظفوه موظفين في البنك وأنه لا يستطيع أن يتحمل مسؤولية ما حدث ثم سافر رئيس الوزراء إلى أمريكا لعرض قضية مصر على مجلس الامن وعين أحمد خشبة باشا رئيساً لمجلس الوزراء بالنيابة فأخبر المدعى في ٢١ من يولية سنة ١٩٤٧ أن رئيس الوزراء كلفه تسوية أمر استقالته على

اتخذت لتنفيذ السياسة المرسومة في هذا التقرير وعلى تلخيص للتقرير الذى كان قدمه المدعى في ٥ من ابريل سنة ١٩٤٧ إلى النقراشى باشا وعلى بحث موضوع السياسة النقدية والبنك المركزى بحثاً علياً والتتويه ببعض المواقف الكريمة للنقراشى باشا ونقد موقف رجال البنك الاهلى في مسألة المراقبة على عملية النقد ومسألة الارصدة الاسترلينية ونقد بعض تصرفات وزارة المالية في هذه الشئون — والاشارة إلى أن ضعف رجال المالية وسوء تصرفهم في شئون الاستيراد هو الذى أعاد الوصاية البريطانية على مصر في هذه الشئون وذلك بغير بيان لمواضع النقد أو ذكر لأسماء أشخاص وهذا هو ذات ما فهمه وزير المالية حين تحدث إلى أحد مندوبى جريدة المصرى ذا كراً أن تقرير المدعى ينقسم إلى قسمين احدهما عام يتناول مسائل فنية وآخر خاص بمسائل الاستيراد وهى التى قال عنها انها تمس النزاهة فى الصميم وهى مسائل عامة جاءت فى عبارات مجهلة لا تحديد للنهم فيها ولهذا لا يرى اجراء تحقيق فيها مع أحد .

ولكن الصحف المعارضة للحكومة اتخذت من نشر هذه المذكرة مادة للتهويل والتشهير حتى بدأ للناس أن الامر أصبح يتعلق به أما مصير المدعى أو مصير وزير المالية — بل ان احدى الصحف الصديقة للوزارة وهى صحيفة آخر ساعه الأسبوعية قد تراءى لها الا سبيل الى اتقاذ وزير المالية من حملات المعارضة الا باخراج الدرويش بك فكتبت فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ مقالا عنوانه " اخرجوه أو اخرجوا " مست فيه المدعى مساساً شديداً وحرضت الحكومة على النيل منه ومع ذلك لم ير المدعى أن يتخذ أى اجراء قانونى ضد الجريدة مكتفياً بكتاب أرسله إلى رئيس الوزراء

السياسة والمالية والاقتصادية كيف جرت البلاد إلى الضائقة والاذلال ، فكلف المدعى أعطاء البيانات اللازمة للرد على هذا المقال إلى الدكتور الرجال للرد عليه فى جريدة الأساس فاعطاها له ونشرت الجريدة رداً فى اليوم التالى عنوانه " تخريصات جريدة محمود أبو الفتح " بامضاء مصدر مسئول وقد علم المدعى ان ذلك المصدر المسئول هو وزير المالية وفى ١١ منه نشرت جريدة المصرى صورة حرفية للمذكرة التى كان المدعى قد قدمها إلى رئيس الوزارة بالنيابة فى ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ وفى ١٢ منه اتصل كامل سليم بك سكرتير عام مجلس الوزراء بالمدعى بالتليفون وأخبره أن رئيس الوزراء كلفه أن يطلب الى المدعى أن يكتب تقريراً يذكر فيه أنه لا يكن لوزير المالية إلا كل مودة وانه لم يقصد سوءاً فيما كتبه فى نهاية مذكرته المنشورة فى شئون الاستيراد فأبى المدعى تحرير تقرير على هذا الوجه لأنه مقتنع بصحة كل ما جاء به ولكنه أظهر استعداداً لشرح الملابسات التى حررت فيها هذه المذكرة والاحتياطات التى اتخذت للمحافظة على سريتها ويأسف لتسريبها إلى الصحف بغير علمه ورغماً عنه .

وبعد أن زاره سكرتير عام مجلس الوزراء بمنزله فى مساء اليوم ذاته عاد إلى رئاسة مجلس الوزراء وأخبره تليفونياً بأن الرئيس يكتبى بتحرير تقرير بالمعنى الذى اقترحه المدعى وانه ينتظر تسليمه إلى كامل سليم بك فى صباح اليوم التالى وقد سلمه المدعى فى الموعد واعتقد الجميع ان المسألة انتهت عند هذا الحد لأن المذكرة المنشورة ليس فيها ما يسيء الى أى شخص لأنها انما اشتملت على تلخيص للتقرير الذى سبق أن قدمه فى ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٤٦ الى البلى بك حين كان وزيراً للمالية وعلى بيان الخطوات التى

ما كس فكتور الأمريكى لارسال أدوات التجميل الى وكيله في مصر حتى يمكن التحقق مما اذا كانت تلك الظروف تنفق مع الظروف التي منحت فيها الرخص المسئول عنها أو تختلف عنها لولا أن المدعى يمنع من ذلك أن مركزه الرسمي يحول دون اشتراكه في مساجلات على صفحات الجرائد كما ذكر ذلك لرئيس الوزراء في أكثر من مناسبة وسيكون دائماً تحت تصرف دولته اذا أراد تعرف رأى المدعى بصدده ما أتبع في شئون الاستيراد فيما مضى وما يجري فيها الآن وهي كلمة هادئة لم يتل المدعى فيها شيئاً يمس أحداً أو يتنصر لأحد المتناظرين على الآخر ولكن جريدة « النداء » نسبت الى المدعى تحت عنوان « رد الدرويش يلقى القنبلة » ما نصه « والآن ها هو الدرويش بك صديق النقراشي باشا وصفه يلقى على النظام الحاضر قنبلة أخرى (كذا) وما القنبلة الا هذا التصريح الخطير الذي أدلى به الينا تعقياً على كل ما تقدم ، مع أن هذا التعليق لا يتفق مع كلمة المدعى لا لفظاً ولا معنى ولا يعدو أن يكون استغلال المعارضة لأمر بتصويره على غير حقيقته بهريج صحفي مكشوف . ويقول المدعى أنه لم ينزل قط الى ميدان الجدل مع وزير المالية أو غيره على صفحات الجرائد ولم يجانب أبداً ما يقتضيه مركزه بوصفه موظفاً مسئولاً من التحفظ والوقار ورعاية المصلحة العامة حتى أن وزير المالية كتب في جريدة المقتطم في مساء ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ يشكو من أن المدعى لم يفصل ما أجمله في مذكرته التي كان أعدها لرئيس مجلس الوزراء بالنيابة ونشرتها جريدة المصرى ولكن هكذا كان الموقف في آخر شهر أكتوبر حين اشتدت حملة المعارضة في الصحف على الحكومة وخاضت في الحديث عن نزاهة الحكم حتى بدا لرئيس

مخبره فيه بأنه يضع الأمر بين يديه — ثم نشرت جريدة النداء في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ أسئلة طلبت الجواب عنها عما إذا كان كبير في وزارة المالية منح ترخيصاً لأحدى الفنانات باستيراد ١٠٠٠ (ألف) دسته من الجوارب النيلون و ٢٥٠ طناً من الأغذية المحفوظة من امريكا فأرسل وزير المالية رداً على هذه الأسئلة ولما كان هذا الرد يتضمن إشارة الى عبد الرحمن البيلى بك وزير المالية الأسبق فقد اطلعت جريدة عليه قبل نشره فاتصل بالمدعى وأخبره ان الوزير قال في رده ان الدرويش بك سبق أن وافق في عهد وزارة البيلى بك على رخصة مثل البخصة التي وجهت الجريدة سؤالاً عنها فاستدعى المدعى الاستاذ حافظ جلال مدير مكتب رئيس الوزراء وأطلعه على ماجرى وطلب اليه أن يرجو من الرئيس أن يشير على وزير المالية بعدم ادراج اسم المدعى في رده خصوصاً وأن الوزير قد ذكر في رده أن ما وافق عليه المدعى قد اقره البيلى بك فلا يفقد الرد شيئاً من قيمته إذا سقط منه اسم المدعى وأنه إذا رأى الوزير أن يدخل في مساجلة على صفحات الجرائد مع سلفه فالأمر لهما أما المدعى فهو موظف دائم تحول وظيفته دون الاشتراك في مثل هذه المساجلات فبعث الرئيس مدير مكتبه الى وزير المالية برسالة شفوية ثم عاد الى المدعى وأخبره أن الوزير اعتذر عن عدم العدول عن تصرفه بأنه لم يوجه لوماً الى المدعى أو تتدأ في رده وأنه أرسل الرد بالفعل الى جريدة النداء فلم يجد المدعى مناصاً من استدعاء الاستاذ أبو الخير نجيب رئيس تحرير النداء وسلم اليه كلمة لاضافتها بعد تعقيب البيلى بك ومحصلها — أن المدعى كان يود لو يسعه أن يشرح الظروف التي دعت الى الترخيص لمصنع

تصريحات الى الجرائد يمثل هذه المعلومات أن هذا السبب يدحضه الظاهر من كلمة المدعى في جريدة النداء وهي أنه لم يقصد أن يتوجه بمعلومات للجمهور وإنما يضع معلوماته في شأن الاستيراد تحت تصرف الرئيس إذا هو طلب اليه إبداءها فالسبب المذكور لا يعدو أن يكون ستاراً لاختفاء السبب الحقيقي وهو تغطية الوزير عن طريق التضحية بالمدعى خصوصاً وأن الرئيس صرح في حديثه بأنه لا يرى وجهاً للوم المدعى على نشر المذكرة المؤرخة في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ بصحيفة المصري ولا على ما جاء بها من آراء وفي الحق أنه كان اعتبر الأمر متنبهاً في شأن المذكرة وأنه رضى بالخطاب الذي أرسله اليه الدرويش بك في ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ بعد الاتفاق على صيغته بواسطة كامل سليم بك ولكن الصحف قد أخرجت الرئيس بحملتها فضحى بالمدعى انتقاداً لسمعة الوزير وسمعة حزبه دون يجرى أى تحقيق فيما تحدث عنه الناس أو أن يطلب الى المدعى تفصيل ما أجمله في مذكرته وخلص المدعى الى أن إحالته الى المعاش تنطوي على إساءة استعمال السلطة ما دامت لا ترجع الى جريمة ارتكبتها أو لعيب فيه وإنما قصد بها تحقيق غاية حزبية لا يعود على البلد من تحقيقها الى بقاء الشك فيما أريد تبرئة الأداة الحكومية منه وإظهار ضيق الصدر عن الانصاف في معالجة الأمور التي تمس الصالح العام فهو لذلك يطلب إلغاء المرسوم الصادر في ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ بإحالة الى المعاش أو إلزام الحكومة بأن تدفع له مبلغ ١٨٠٠٠ ثمانية عشر ألف جنيه والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة تاركاً للمحكمة التقدير في إجابة أحد هذين الطلبين ويستند المدعى في دعواه من الناحية القانونية الى أن كل موظف دائم له الحق في البقاء في وظيفته مادام يؤدي واجبه

الوزراء أن يضحى بالمدعى لتغطية موقف الوزير وحماية سمعة الحزب الذي ينتسب اليه فاستدعاه لمقابلته ظهر يوم ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ ودار بينهما حديث حرص المدعى على تسجيله عتب الاجتماع وأرسله في خطاب الى الرئيس قبل اجتماع مجلس الوزراء في مساء اليوم نفسه استهله المدعى بأن الرئيس سأله عما إذا كان قد أدلى بالتصريح الذي نشرته جريدة «النداء» والذي جاء به أنه سيكون دائماً تحت تصرفه إذا أراد تعرف آرائه في شئون الاستيراد ولما أجابه المدعى بالإيجاب صارحه الرئيس بأنه يرى أن المصلحة العامة أصبحت تقتضي أن يعفى المدعى من الخدمة لتكون له الحرية في الإدلاء بما لديه من المعلومات للجمهور ثم أخذ المدعى يدافع عن موقفه ويبين أن تصرف الرئيس معه ينطوي على التعسف ولا يبرره أى تصرف صدر من المدعى ثم قرر مجلس الوزراء في ذات الجلسة إحالته الى المعاش وصدر مرسوم بذلك في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ وأعلن اليه في هـ منه ويستطرد المدعى الى أنه ما كادت تمضي أيام قلائل حتى عدلت الوزارة وخرج منها وزير المالية وعين مديراً عاماً لمصلحة السكك الحديدية الأمر الذي يدل على عدم الرضا عن تصرفاته ومن أنه قد قصد بتضحية المدعى تغطية حالة خطرة اتضح في الوقت نفسه أنه لا بد من علاجها بإقصاء وزير المالية عن هذه الوزارة — ثم استخلص المدعى من سرده للوقائع على الوجه المفصل آنفاً أن السبب الذي أفصح عنه الرئيس الى المدعى قبيل اجتماع مجلس الوزراء لإحالة الى المعاش وهو أن المصلحة العامة أصبحت تقتضي إعفائه من الخدمة لكي تكون له الحرية في الإدلاء بما لديه من معلومات للجمهور مادام قد سمح لنفسه بنشر

كالعمل تحت تأثير عداوى شخصى أو رغبة فى الانتقام أو العمل على تحقيق عمل شخصى أو الهدف إلى غاية سياسية أو حزبية وعلى مقتضى ذلك يكون عزل الموظف إساءة استعمال السلطة إذا لم يكن الدافع إليه تطهير الأداة الحكومية عن لا يصلح لها بسبب عيب فيه أو ذنب ارتكبه وثبوت إساءة استعمال السلطة لا يقف فى سبيله أن السلطة الإدارية تصدر قراراتها غير مسببة وبغير تحقيق بل قد تستخلص المحكمة ذلك من ظروف الأحوال وملابساتها فإذا كان الثابت مثلا أن الموظف المعزول كان كفتا نزيهاً مخلصاً فى عمله وتضافرت الأدلة على تقدير السلطة الإدارية أياه وكان الظاهر أن موقف هذه السلطة منه قد تبدل فجأة وأنها قد عزلته فى ظرف خاص لا يتطرق الشك فى أنه هو الذى كان الدافع إلى عزله لتغطية حرج وقعت فيه الإدارة فإن ذلك يكون كافياً فوق الكفاية لثبوت إساءة استعمال السلطة كما يلاحظ أن الشارع المصرى منح محكمة القضاء الإدارى سلطة أوسع فى قضاء الإلغاء عن سلطة مجلس الدولة الفرنسى إذ جعل لها ولاية القضاء كاملة وبذلك يكون من حقها سلوك جميع طرق التحقيق والإثبات الجائزة للمحاكم بما فيها سماع الشهود واستجواب الخصوم — وأشار المدعى إلى أنه قدم المستندات الدالة على استخلاص النتائج والمقدمات المؤدية إليها بحسب وجهة نظره التى بسطها حسبما تقدم وأن فى الحواظ الرابع الأولى الأوراق الدالة على مجهود المدعى فى الخدمة العامة قبل توليته إدارة شئون ما بعد الحرب وبعد تعيينه فيها وبعد ندبه لوكالة وزارة المالية ثم بعد أعادته إلى رئاسة مجلس الوزراء ومن بينها المستند رقم ١٠ بالحفاظة الرابعة الدال على أن رئيس الوزراء كان إلى يوم ٤ من

على وجه مرض ولئن كانت مجلس الوزراء قد خول الحق فى عزل الموظفين إلا أنه قد أريد به منح هذه الهيئة الإدارية العليا جميع السلطات المخولة لمحاكم التأديب وغيرها من الهيئات التى تتولى الفصل فى شئون الموظفين بحيث يجب على مجلس الوزراء أن يراعى ذات الاعتبارات التى تراعى تلك الهيئات فلا يعزل الموظف إلا لسبب من الأسباب التى تجعله غير صالح لتولى منصبه كعيب فى شخصيته أو عمله أو خيانة فى أداء واجبه أو تنصير فيه ولا يقدر فى هذا الفهم لحكم القانون أن مجلس الوزراء غير ملزم باتباع إجراءات المحاكمة التأديبية ولا ببيان الأسباب التى بنى عليها قرار العزل إذ أن هذا الإغفاء إنما أريد به تمكين السلطة الإدارية من كتمان أسباب العزل فى الأحوال التى تقتضى المصلحة العامة التستر فيها والتحلل من قيود إجراءات التحقيق والمحاكمة ولذا فتمدنت الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة على جواز الطعن بإساءة استعمال السلطة فى القرارات الصادرة بعزل الموظفين من غير السلطات التأديبية ومجلس الوزراء هو أهم الهيئات المتصودة بهذا النص وإذا كانت قرارات مجلس الوزراء قد أجاز الطعن فيها بإساءة استعمال السلطة مع عدم جواز الطعن لهذا السبب فى قرارات السلطات التأديبية فذلك ظاهر فى دلالة على أن الشارع قد أراد أن يمنح الموظف المعزول بقرارات مجلس الوزراء ضمانة خاصة تعوضه عن ضمانة المحاكمة والدفاع أمام سلطة التأديب وتكفل له الوقوف أمام محكمة القضاء الإدارى بعد أن فاته الوقوف أمام المحاكمة التأديبية ومن المقرر فى فقرة الثمانون أن إساءة استعمال السلطة معناها استعمالها فى غير المصلحة العامة ولتحقيق غاية غير الغاية التى منحت من أجلها السلطة

أكتوبر سنة ١٩٤٧ يستعين بالمدعى لثقتة فيه واعتماده عليه في أهم الشئون المالية وإن في المحافظة الخاصة الأوراق المثبتة لحقيقة الظروف والوقائع التي بدأت بنشر جريدة المصري لتقرير المدعى السابق تقديمه لرئيس مجلس الوزراء بالنيابة وانتهت بأحالة المدعى إلى المعاش بعد ثلاثة أسابيع ثم نبه المدعى إلى أنه لما بدأ الخلاف ينشب بينه وبين وزير المالية في وجهات النظر طلب الغاء نديه من وكالة الوزارة واعادته إلى رئاسة مجلس الوزراء وألح في ذلك مراراً وقد أشار في تقريره المؤرخ في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ إشارة عابرة إلى أخطاء الوزارات في تصرفاتها في بعض الشئون ولم يكشف المدعى عنها لأي شخص ولم تناولها صحف المعارضة في حملتها التي شنتها مع أن تلك التصرفات هي مثار الخلاف في الرأي بينه وبين الوزراء ثم حصر المدعى هذه الأخطاء في ثمانية تصرفات — أولها تصريف محصول الأرز، وثانيها استيراد السيارات، وثالثها تسعير السلع المستوردة، ورابعها التصدير إلى السودان، وخامسها تصدير ٤٣٠.٠٠٠ فائقة من القطن إلى الخارج، وسادسها محاباة الوزير لزملائه، وسابعها تصرف الوزير في شئون الاستيراد، وثامنها تصرفات الوزير في تطبيق اتفاقية الارصدة، ثم أخذ المدعى يفصل في مذكرته الشارحة تلك الأخطاء حسبما يراها.

وبعد أن أعلنت الأوراق المذكورة إلى إدارة قضايا الحكومة في ١٥ من يناير سنة ١٩٤٨ أودعت في ٤ من فبراير سنة ١٩٤٨ مذكرة استهلكتها بأنها طلبت المعلومات من الجهات المختصة ولما ترد عليها ولهذا فهي تتقدم بعجالة مؤقتة ساقط فيها عموميات الدعوى محتفظه بتكميل الدفاع في بقية المواعيد بعد ورود تلك

المعلومات فتناولت في الباب الأول بيان كنه الوظيفة وطبيعة العلاقة بين الموظف والدولة قائلة أن السلطة التنفيذية هي القوامة على ترتيب المصالح العامة وتولية الموظفين وعزلهم إذا اقتضى الصالح العام ذلك والأصل في الوظيفة أنها تكليف لشخص قادر على القيام بالخدمة العامة صالح لاداء هذا الواجب وهي ليست بتصريف للموظف بما يناله من راتب ولذا فقد فرغ فقهاء القانون العام على ذلك وجوب تضحية مصلحة الموظف الشخصية إذا تعارضت مع المصلحة العامة وإن العلاقة القانونية التي تربط الموظف بالحكومة ليست علاقة الأجير بالسيد بل هي علاقة قانونية لائحية تهدف إلى تحقيق الصالح العام وإن هذا هو ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ومن قبلها قضاء الدوائر المجتمعة لمحكمة الاستئناف فقضاء محكمة النقض والأبرام وحتى تعيين الموظفين كان ولا يزال من أهم خصائص السلطة التنفيذية فنصت عليه الأوامر والذكريات قديماً كلائحة المستخدمين الملكيين لمصالح الحكومة (ذكريتو ٢٤ من يونيه سنة ١٩٠١) أما كبار الموظفين فقد كان يعين بعضهم بقرارات من مجلس الوزراء كما كان تعين البعض يستلزم إما مراسيم أو أوامر عالية ثم أيد ذلك الدستور المصري حين نص في المادة ٤٤ على أن الملك يولي ويعزل الموظفين وأنه كرئيس للدولة يباشر هذه السلطة بواسطة وزارته ثم صدر في ٨ من فبراير سنة ١٩٢٥ مرسوم ببيان كبار الموظفين الذين يجب أن تكون ولايتهم لوظائفهم بمراسيم وأنه لا شك في أن من يملك التعيين يملك العزل إلا أن الشارع رعاية منه للصالح العام رأى أن ألا يكون حق العزل مطلقاً فأقام مجالس التأديب التي ناط بها محكمة الموظفين عند إخلالهم بواجباتهم وحتم عليها أن تسبب قراراتها وراعى في تشكيلها وجود العنصر القضائي

وانشأ المحكمة التأديبية العليا لكبار الموظفين ولكن لما كانت الأعمال التي يتولاها هؤلاء من الأهمية والاتصال بسياسة الدولة العليا وسيادتها وأمنها مما لا يصح معه أن تثار في محاكمات تأديبية لما في ذلك من الأضرار بالمصلحة العامة فقد روى أن يعطى إلى مجلس الوزراء الحق في عزل موظف كبير من وظيفته دون الالتجاء إلى المحكمة التأديبية العليا (م ١٤ من دكريتو ٢٤ من ديسمبر سنة ١٨٨٤) ودون أن يلزم مجلس الوزراء بذكر أسباب التمرار ثم روى بالمرسوم الصادر في ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٣٠ أن يكون فصل كبار الموظفين الذين يعينون بمرسوم مسبقا بموافقة مجلس الوزراء ثم تناولت الحكومة في الباب الثاني من مذكرتها بيان سلطة الإدارة التقديرية في التعيين والعزل فالصلاحية والملازمة ومدى سلطة التمتاض في الرقابة في هذا الشأن قبل مجلس الدولة وبعده وتحديد معنى مخالفة الأمر الإداري. للتوانين ومعنى سوء استعمال السلطة وعلى من يقع عبء الإثبات فتالت أن هناك نظريتين محصل الأولى أن للإدارة سلطة تقديرية تستقل بها دون غيرها في تقدير صلاحية الموظف للوظيفة واستمرار هذه الصلاحية من عدمه بما لا معقب عليها في هذا الشأن من القضاء الإداري والثانية أن للقضاء الإداري الحق في التثبت من أن الصالح العام كان رائد الإدارة في تصرفها ولكن عبء الإثبات في هذا الشأن يقع على عاتق المدعى إذا المفروض أن الإدارة استهدفت الصالح العام وعلى من يدعى عكس ذلك أن يثبته وضربت مثلا لمخالفة التمانون فصل موظف دائم من غير محاكمة تأديبية أو فصل مدير عام بغير مرسوم إذا كان من اللازم تعيينه بمرسوم وذكرت أن المدعى سرد في إسباب تاريخ حياته في الوظيفة

وأغرق الحقائق في بحر من البحوث الاقتصادية والمالية والسياسية بما لا شأن لمحكمة القضاء الإداري به وتعرض لمسائل هي من الأمور السياسية والاقتصادية العليا للدولة. ويكفي أن يعلن المدعى خلافه مع الحكومة في شأنها ليكون ذلك مبررا لفصله ويكفي أن تقول الحكومة أن المصلحة العامة هي التي أوجت بهذا الفصل ولا معقب على قولها ما دامت المسألة تتصل بالسياسة العليا للبلاذ وهي من اختصاص مجلس الوزراء وحده وهي الهيئة التي قررت إحالة المدعى إلى المعاش واستصدرت مرسوما بذلك مستعملة حقها التمانوني التحول لها بنص المادة ١٤ من دكريتو ٢٤ من ديسمبر سنة ١٨٨٨ ثم تناولت المذكرة في الباب الثالث الوقائع كما رواها المدعى وأخذت ترد عليها منبهة إلى أنها لا تسلم بصحتها وإنما استجدها بها متخذة منها بذاتها مبررا لاحتاله إلى المعاش. فاستخلصت بمقاله المدعى في صدر المستند الرابع من الحافظة السادسة سر الخلاف الدائم بينه وبين كل من يعمل معه لأنه لا يرضى لنفسه إلا أن يكون موجها لسياسة الدولة العليا الاقتصادية والسياسية ولا يرضى أن يكون مرسوما لأحد — ولا يرضى لرئيسه إلا أن يخضع لآرائه خضوعا تاما ولو كان هو المسئول دستوريا فكانه يريد أن يكون قواما عليه — ولذلك تراه يلوم وزير المالية إذ يستمع إلى بعض التجار يشكون من أمر معين ويعجب كيف يفصل الوزير في ذلك قبل أن يرجع إليه أو كيف لا يستدعيه لحضور هذا الاجتماع وكيف يستقل بتحديد نسبة الأرباح دون الرجوع إليه متدما وتستطرد المذكرة إلى أن هذه الظاهرة الخلقية من لازمات المدعى فهو يعترف أنه اختلف مع جل من عمل معهم ومهما علل هو أسباب الخلاف فالحقيقة الواقعة التي تبقى هي أنه من الصعوبة بمكان على

قبل سفره إلى مجلس الأمن تلك الاستقالة التي يقول أن خشبه باشا سوى أمرهما كما أضافت إلى ما تقدم أنه طلب في وقت ما أن يتقل من رئاسة مجلس الوزراء إلى المالية ثم طلب بعد ذلك أن يتقل من المالية إلى الرئاسة ولكن في عمل جديد هو وكالة شئون السودان — ثم حدث بين الفترتين أن غضب المدعى على لجنة التكوين العليا فقاطع جلساتها عمدا كما يقول وهو عضو فيها حتى وصفته الجرائد بأنه رجل الوزارة المدلل وخميرة عكسته ثم تقول المذكرة أن المدعى أدخل بواجبات وظيفته حين سمح لنفسه بأن يعد تقريراً مسهباً تناول فيه جميع المسائل المالية والاقتصادية وبعض المسائل السياسية قدمه إلى نائب رئيس الوزراء وإن أقل ما ينسب إلى المدعى أنه أهمل فوصل التقرير إلى الصحف فذاع وشاع وهو مالا يجب اذاعته والا فكيف يسمح المدعى بنسخ سبع صور يوزعها على أشخاص ليست لهم مراكز حكومية حالياً تسمح بتلقي مثل هذا التقرير حتى ولو كانوا من قبل وزراء ورؤساء وزارات وشيوخاً ثم كيف يتصل بأحدى الجرائد ويقرر ما نشره فيها بعبارات أقل مما يؤخذ منها أنها تترك الرأي العام في شك من نزاهة الحكم والحاكين — مع أنه يعلم أن الاتصال بالجرائد والكتابة فيها محرم على الموظف ثم كيف يسمح المدعى لنفسه بأن يستولى على أوراق حكومية أتمن عليها بحكم وظيفته ويأخذ منها صوراً شمسية يحتفظ بها ليقدمها في هذه الدعوى مع أن هذا مخالف للقانون ثم أشارت المذكرة إلى أن وظيفته الأصلية وهي وكالة شئون ما بعد الحرب استنفذت أغراضها وأصبحت تلك الشئون من اختصاص الوزارات العادية ولذا طلب هو أن يتقل إلى وزارة المالية لأنه أصبح بغير عمل في رئاسة مجلس الوزراء فاذا اختلف مع وزراء المالية والتجارة

الناس مهما اختلف طبائعهم ومشاربهم أن يتعاونوا مع المدعى ومثل هذه الظاهرة تكفي وحدها لأن تكون سبباً قانونياً لابعاد المدعى عن الوظيفة إذا كانت من الوظائف الكبرى في الدولة وكانت المسائل التي يتناولها مع رؤسائه من الخطورة بمكان عظيم في سياسة الدولة العليا واقتصادياتها العامة إذ الثمة بينهم وبينه ألزم ما تكون للصالح العام ثم أخذت الحكومة تفصل وقائع اختلافه مع من عمل معهم في مختلف أطوار حياته الوظيفية فأشارت إلى أنه اختلف مع رؤسائه في وزارة المعارف واختلف مع صدقي باشا حتى أنه طلب إليه في ١٦ و ١٧ من يولييه سنة ١٩٤٦ أن يعمل على نديه لوزارة المالية بدلاً من بتمائه برياسة مجلس الوزراء ثم اختلف مع البيلي بك ومع زملائه وكلاء وزارة المالية في شأن توزيع الاختصاصات واختلف مع إبراهيم عبد الهادي باشا حينما تولى وزارة المالية واختلف مع رئيس لجنة التكوين العليا ووكيل وزارة التكوين لدرجة أنه انقطع عن حضور جلساتها واختلف مع عبد المجيد بدر باشا منذ اللحظة الأولى. ومن أعراض هذه الظاهرة المتأصلة فيه أنه استقال من عمله عدة مرات وفي كل مرة يؤكد أن الخلاف في وجهة النظر بينه وبين رؤسائه يحول دون استمراره في عمله. ومن البدهة أن الوزير هو المسؤول بمقتضى المسؤولية الوزارية أمام البرلمان فيجب أن تكون له السلطة في انفاذ آرائه وسياسته فكيف ينعي المدعى على الحكومة اقصاءه عن عمل طلب هو تركه غير مرة فتد استقال بكتاب قدمه إلى صدقي باشا في ١٧ من يولييه سنة ١٩٤٦ وهدد بالاستقالة في كتاب أرسله إلى إبراهيم عبد الهادي باشا على حد قوله ولوح بالاستقالة في ١٠ من مايو سنة ١٩٤٧ للرحوم النقراشي باشا ثم استقال إليه

والتأمين - وطلب أن يعود ليشغل وكالة وزارة شئون السودان فانه يكون غير محق في ذلك إذا روى أن يشغلها غيره عن متحقق فيه الصفات اللازمة فاذا روى بعد ذلك حالته إلى المعاش فلا غبار على مثل هذا التصرف وانتهت الحكومة في مذكرتها إلى طلب رفض الدعوى مع الزام المدعى مصروفاتها وبمقابل أتعاب المحاماة ومضت سائر المواعيد دون أن تقدم الحكومة شيئاً آخر ثم ندب حضرة صاحب العزة السيد على السيديك لوضع التقرير في الدعوى فصدر قراراً في ٣١ من مايو سنة ١٩٤٨ أشار في ديباجته إلى أن الحكومة لم تودع ملف خدمة المدعى ولا ردها الذي وعدت به بعد اكتمال المعلومات لدى إدارة القضايا وكلف الحكومة ابداع ملف الخدمة واذن الطرفين في تقديم مذكرات ومستندات تكميلية في الآجال التي عينها ولما لم تنفذ الحكومة هذا القرار ومع أنه من اللازم قبل وضع التقرير في الدعوى استيفائها بضم الملف وتمكين الطرفين من تحديد الوقائع وبسط التكييف القانوني على مقتضاها فقد أصدر قراراً في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ منح فيه الطرفين آجالاً أخرى لهذا الغرض وجعل المدة مشاللة تبدوها الحكومة فالمدعى فالحكومة - وأودعت هذه الأخيرة في المدة الأولى ملف خدمة المدعى دون المذكرة التكميلية التي وعدت بها .

وأودع المدعى مذكرة ثانية في المدة الوسطى مع حافظة مستندات استهلها بالاشارة إلى أنه بعد إذ انقضت جميع المواعيد الأصلية قانوناً والتكميلية في الآجال المعينة قال فيها أن الحكومة لم تودع مذكرتها الإضافية التي وعدت بها فاصبح المدعى في حل من الرد عليها على اعتبار أنها مذكرة الحكومة الختامية وقد عرضت فيها لبيان أسباب إحالة المدعى إلى المعاش وبذلك تكون قد وضعتها

تحت رقابة المحكمة ثم أخذ المدعى يرد على مذكرة الحكومة في قسمين الأول من حيث الأساس القانوني للدعوى ذا كراً أنه بعد إذ أفصحت الحكومة عن أسباب إحالته إلى المعاش لم يبق محل للكلام في وجوب أو عدم وجوب ذكر هذه الأسباب أو التذرع لكتبتها بالمصلحة العامة وإنما يجب أن ينحصر البحث فيما إذا كانت هذه الأسباب صحيحة أم لا وهل يراد بها التستر على إساءة استعمال السلطة أو لا وقال ان القرار الإداري كما يفسد بفساد الباعث عليه (Mobile) فانه يفسد أيضاً بفساد السبب الذي بني عليه (Motif) كعدم صحة السبب أو انعدام وجوده وأشار إلى قضاء المحكمة وإلى فقه القانون في هذا الشأن وبه إلى أنه لم يدع أنه أحيل إلى المعاش لضغينة شخصية أو شهوة حزبية حتى يطالب بتقديم الدليل على ذلك وهو لا ينكر أن عبء الإثبات يقع على المدعى وإنما يبنى دعواه على أن الحكومة أحالته إلى المعاش بسبب معين قد صارحه به المرحوم النقراشي باشا حين قابله يوم عرض الأمر على مجلس الوزراء وأن هذا السبب غير صحيح فضلاً عن أنه قد أريد بإحالة إلى المعاش تغطية مركز وزير المالية وانقاذ سمعة وزارته ومن ثم طعن المدعى في قرار الإحالة إلى المعاش بمخالفة القانون لا نعدام السبب الذي قام عليه أي إنعدام الأساس القانوني وبإساءة استعمال السلطة لفساد الباعث عليه - ودليله على ذلك ما لا يسر النشر في جريدة النداء وما سبق هذا النشر من جدل على صفحات الجرائد وما جرى من حديث بينه وبين رئيس الوزراء على ما هو مفصل في صحيفة الدعوى .

ورد في التسم الثاني من مذكرته على دفاع الحكومة من حيث الموضوع إذ حصر أسباب

جانب المدعى فى تنفيذ قرارات الوزير وغاية الأمر انه لسبب اختلاف وجهات النظر لم يستطع المدعى الصبر على ذلك فطلب الغاء نديه لوزارة المالية فأجيب الى طلبه وأعيد الى منصبه برئاسة مجلس الوزراء فى يولييه سنة ١٩٤٧ وقال فى رده عن السبب الرابع ومحصله انه أدخل بواجبات وظيفته اخلافاً كبيراً إذ أهمل حتى وصل الى الصحف التقرير الذى كان قد أعدته وقدمه الى رئيس الوزراء بالنيابة واذ اتصل بجريدة النداء ونشر فيها مهاجماً وزيره وحكومته قال فى رده عن هذا السبب الذى يقول انه هو السبب الحقيقى الذى بنى عليه فى الظاهر قرار الاحالة الى المعاش — قال عنه انه كتب تقريراً فى هذا الشأن الى رئيس الوزراء بواسطة كامل سليم بك واعتبر الحادث منتهياً أمره عند هذا الحد وان المذكرة المنشورة فى جريدة المصرى لم تكن تقريراً رسمياً ولم يكن فيها ما يسيء الى أى انسان وان عبد المجيد بدر باشا نفسه لم يجد فيها ما يقتضى اجراء أى تحقيق وصرح بذلك فى الجرائد وان المدعى لما علم بأن وزير المالية زج باسمه فى حديث صحفى مزعم نشره بجريدة النداء رجا من رئيس الوزراء بواسطة مدير مكتبه أن يشير على وزير المالية بعدم اقام اسم المدعى فى هذا الحديث فأمر وزير المالية على عدم التعديل فى الحديث مما اضطر المدعى للدفاع عن سمعته بأخف العبارات وأسلها وهو أنه لا يريد أن يقول شيئاً أو يشهر بشيء أو ينصر أحد المتناظرين على الآخر أو أن يشترك فى مساجلات على صفحات الجرائد لأن مركزه الرسمى يجعله تحت تصرف رئيس الوزراء وحده إذا ما أراد الرئيس تعرف آرائه فى شئون الاستيراد وان تعليق جريدة النداء على ذلك وتهويلها للأمر لا يتفق مع كلمته لا فى لفظها

إحالة على المعاش حسبما جاء فى مذكرة الحكومة فى ستة أسباب قال فى رده عن أولها . وهو أنه كان يدعى لنفسه الحق فى توجيه السياسة العليا للدولة ولا يرضى أن يكون مرموساً لاحد . ولا يرضى لرئيسه ألا أن يخضع لآرائه خضوعاً عاماً حتى كان ذلك سبباً للخلف الدائم بينه وبين كل من كان يعمل معه قال رداً على ذلك أن الموظف الفنى الكبير لا يضيره أن يكون معترفاً بنفسه واثقاً من سلامة نظره مستعداً للناضلة عنه وانما يضيره أن يقيم العراقيل فى سبيل تنفيذ ما يستقر عليه رأى المسئولين أو يخالف قراراتهم أو يعصى أوامرهم والحكومة لا تدعى أنه على اعتداده برأيه قد فعل شيئاً من هذا القبيل يجعله محلاً للمواخذة ويلاحظ انه قد أعيد إلى وظيفته الأصلية برياسة مجلس الوزراء منذ يولييه سنة ١٩٤٧ فلم تعد له صلة الا برئيس الوزارة ولما كانت إحالة الى المعاش قد حصلت فى العهد الاخير وكان رئيس الوزراء هو الذى طلب اقالته فان دعوى الحكومة لا تستقيم إلا إذا أدعت أن الدرويش بك كان ينتحل لنفسه الحق فى توجيه سياسة رئيس الحكومة نفسه حتى كره الرئيس التعاون معه وهو ما لم تدعه الحكومة وقال فى رده عن ثانياً ومحصله ان من الصعب على الناس على اختلاف طبائعهم ومشاربهم أن يتعاونوا مع المدعى وقد اختلف مع جل من عمل معهم كصديق باشا والبلى بك وإبراهيم عبد الهادى باشا وعبد المجيد بدر باشا وممدوح رياض بك . رداً على ذلك بأنه غير صحيح انه اختلف مع أحد من هؤلاء فيما عدا عبد المجيد بدر باشا وكان معهم على اتم تقاوم واتفاق واما خلافه مع الاخير فلم يكن له أى أثر فى عمله معه ولم تدع الحكومة أنه نجم عنه أى تعطيل ما لسير الأمور أو أى تهاون من

ولا في خواها ولا يعدو أن يكون من جانب المعارضة استملا لا حزياً . وان رئيس الوزراء استدعاه بعد ذلك في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ ودار بينهما حديث سجله المدعى أفصح فيه الرئيس عن السبب الذي دعاه الى طلب احواله الى المعاش وهو أن يكون للمدعى الحرية في الادلاء بما لديه للجمهور وانه لا يرى وجها للومه على نشر المذكرة في جريدة المصري وقال عن السبب الخامس الذي يحصل في انه ارتكب عملا شائنا إذ استولى على أوراق حكومة وحصل على صور لها قال عن ذلك انه انما احتفظ بصورة هذا المستند لما يعلمه من أن المستندات الهامة كثيرا ما تسحب من ملفاتها لإخفائها فاحتفظ بتلك الصورة لأهميتها عنده وليس في ذلك ما يعيبه على أن هذا السبب لم تعلم به الحكومة إلا بعد إحالته الى المعاش فكيف تقدمه سببا لتلك الاحالة وقال عن السبب السادس ومحصله ان الوظيفة التي كان يشغلها قد استفتدت أغراضها وأصبح شاغلا غير صاحب مكان في الحكومة ان هذا الزعم بشقيه غير صحيح لأن وكالة الوزارة لشئون السودان لم تنشأ لتحل محل وظيفة المدعى انما أنشئت لتكون وظيفة أخرى الى جانبها كما يتبين من ميزانية الدولة في سني ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ فإن بها وظيفتين لو كبل وزارة احدهما الوظيفة التي كان يشغلها المدعى ولا تزال شاغرة للآن والاخرى لوكالة شئون السودان وهي التي عين فيها شاغلا الحالي — واستطرد المدعى الى أن الأسباب التي ذكرتها الحكومة عدا الرابع منها غير متجة عملا في اقامة تصرفها المطعون فيه فنها ما يتعلق بوقائع لم تحدث أو لم تعلم الحكومة بحدوثها إلا بعد صدور قرار الاحالة الى المعاش كتقديم المدعى صورة شمسية وحافظة مستندات في الدعوى الحالية ومنها ما هو مستفاد من وقائع

غير صحيحة فضلا عن عدم صلاحيتها قانونا لإحالة الموظف الى المعاش كالزعم بأن المدعى لم يعد له مكان في الحكومة بعد تعيين غيره في وكالة الوزارة لشئون السودان ومثل هذا الزعم بأنه أحيل الى المعاش إجابة لرغبات في الاستقالة صدرت منه في أوقات سابقة ومنها ما لا يتعلق قط بذات الوظيفة التي عزل منها ولا بصلة بمن كان يعمل معه وقت العزل وخلص المدعى من ذلك كله الى أن مجلس الوزراء قد خالف القانون وأساء استعمال سلطته إذ أحاله الى المعاش لسبب غير صحيح بل منعدم الوجود وهو اتصاله بالجراند وادلاؤه فيها بمعلومات من شأنها تزكية الحملة الصحفية على وزارة المالية وان الباعث الحقيقي على إحالته الى المعاش هو تغطية مركز وزير المالية انماذا لسمعته وسمعة حزبه وهو باعث لا يتصل بالصالح العام وهذا هو ما فهمه الناس جميعا وقتئذ واستدل على ذلك بما كتبه جريدة آخر ساعة الموالية للحكومة في عددها الصادر في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٧

وبعد وضع التقرير في الدعوى عين لنظرها جلسة ٢٠ من ابريل سنة ١٩٤٩ وفيها وفي الجلسات التالية سمعت ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بالمحضر ثم أصدرت المحكمة في ٢٢ من يونيو سنة ١٩٤٩ حكما بإحالة القضية الى التحقيق لإثبات ونفي ما تدون بأسباب حكمها وسمعت شهود الاثبات على النحو الثابت بمحضر التحقيق ولم تعلن الحكومة شهودا . ثم أبدى الطرفان ملاحظتهما الختامية بحسب المدون بمحضر الجلسة وبمذكراتهما الختامية وأرجىء النطق بالحكم الى جلسة اليوم .

المحكمة

د من حيث انه يبين من مساق الوقائع على

حد سواء وإذ خول المستشار المقرر سلطة استدعاء الخصوم وسؤالهم عن الوقائع التي يرى لزوم تحقيقها وإذ أحال إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية فيما لم يرد فيه نص خاص في قانون مجلس الدولة إنما أجاز للمحكمة أن تسلك في سبيل تقصي الحقيقة جميع طرق التحقيق والاثبات الجائزة قانوناً بما في ذلك سماع الشهود - ثم قال المدعي إن الحكومة أحالته إلى المعاش لسبب معين صارحه به المرحوم محمود فهمي الزقراشي باشا رئيس مجلس الوزراء حينما استدعاه لمقابلته ظهر يوم ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ ودار بينهما حديث حرص المدعي على تسجيله وأرسله في كتاب إليه قبل اجتماع مجلس الوزراء في مساء اليوم ذاته الذي قرر فيه إحالته إلى المعاش إذ سأله الرئيس عما إذا كان قد أدلى بالتصريح الذي نشرته جريدة النداء الذي جاء فيه أنه سيكون دائماً تحت تصرفه إذا أراد تعرف آرائه في شؤون الاستيراد فلما أجابه المدعي بالإيجاب صارحه الرئيس بأن المصلحة العامة أصبحت تقتضي أن يعفى المدعي من الخدمة لتكون له الحرية في الإدلاء بما لديه من المعلومات للجمهور ويستطرد المدعي إلى أن هذا السبب غير صحيح وإنما أريد به تغطية مركز وزير المالية وقتئذ انقازاً لسمعته وسمعة حزبه عن طريق التضحية بالمدعي بعد أن اشتدت حملة المعارضة في الصحف على الحكومة واتخذت من المذكرة التي كان أعدها بناء على طلب سعادة أحمد محمد خشبة باشا وقت أن كان قائماً بأعمال رئيس الوزراء أثناء غيابه بأمريكا لعرض قضية مصر على هيئة الأمم المتحدة ونشرت بغير علمه . ومن كلبة المدعي التي اضطر إلى نشرها بجريدة النداء على كره منه دفاعاً عن سمعته بعد أن سعى بكل وسيلة للحيلولة دون اقحام وزير المالية لاسمه في

النحو السالف ببيانه أن المدعي يستند في دعواه إلى أنه كموظف دائم في خدمة الحكومة له الحق في البقاء في وظيفته ما دام يؤدي عمله على وجه مرض ولم يخل بشيء من واجباته فيها وأن كان مجلس الوزراء قد خول الحق في عزل الموظفين إلا أنه قد أريد بذلك منح هذه الهيئة الإدارية العليا جميع السلطات المخولة لمحاكم التأديب وغيرها من الهيئات التي تتولى الفصل في شؤون الموظفين بحيث يجب على مجلس الوزراء أن يراعى ذات الاعتبارات التي تراعيها تلك الهيئات فلا يعزل الموظف إلا لسبب من الأسباب التي تبرر ذلك قانوناً كعدم صلاحيته للبقاء في وظيفته لعيب في شخصه أو في عمله أو خيانة في أداء واجبه أو تقصير فيه ولا يقدح في هذا الفهم لحكم القانون أن مجلس الوزراء غير ملزم باتباع اجراءات المحاكمة التأديبية ولا ببيان الأسباب التي بنى عليها قرار العزل إذ المقصود من ذلك تمكين السلطة الإدارية من كتمان أسباب العزل في الأحوال التي تقتضي المصلحة العامة التستر فيها واعفاؤها لذات السبب من اجراءات التحقيق والمحاكمة ولم يقصد به أبداً أن يهدر مجلس الوزراء الضمانات المقررة للموظف الدائم التي مقتضاها أن يبقى في وظيفته فلا يعزل منها إلا لسبب صحيح ويباعث من المصلحة العامة وإلا كان عزله منطوياً في الحالة الأولى على مخالفة القانون وفي الثانية على إساءة استعمال السلطة ولا يقف في سبيل اثبات ذلك أن مجلس الوزراء يصدر قراراته في هذا الخصوص غير مسببة وبدون تحقيق . إذ قد تستخلص المحكمة إساءة استعمال السلطة من ظروف الأحوال وملايساتها وتستشفها من خبايا الأوراق وثنايا السطور . هذا إلى أن قانون مجلس الدولة أذ جعل لمحكمة القضاء الإداري ولاية القضاء كاملة في الإلغاء وفي التعويض على

فداع وشاع وهو مما لا يجب اذاعته. وانه ما كان يجوز له ان يسمح بنسخ صور منه يوزعها على أشخاص ليست لهم مرا كز حكومية تسمح بتلقى مثل هذا التقرير ولا ان يتصل بإحدى الجرائد ويفسر مانشره فيها بعبارات تترك الرأى العام فى شك من نزاهة الحكم وانه ما كان يجوز ان يستولى على أوراق حكومية اتمن عليها بحكم وظيفته وبأخذ منها صوراً شمسية وهو امر مخالف للقانون كما اشارت الى ان وظيفته الاصلية وهى وكالة شئون ما بعد الحرب استنفدت اغراضها واصبحت تلك الشئون من اختصاص الوزارات العادية وقد الغيت اخيراً بالمرسوم بقانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٤٩ الصادر فى ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ - ثم قالت ان السلطة التنفيذية هى القوامة على المصالح العامة وهى تولى الموظفين وتعزلهم اذا اقتضى الصالح العام ذلك والاصل فى الوظيفة انها تكليف لشخص قادر على القيام بالخدمة العامة وصالح لاداء هذا الواجب وليست بتشريف للموظف بما يناله من راتب وما يتبدى به من سلطان ولذا فقد فرغ فقهاء القانون العام على ذلك وجوب تضحية مصلحة الموظف الشخصية اذا تعارضت مع المصلحة العامة . إلا ان الشارع رعاية منه للصالح العام رأى ألا يكون حق العزل مطلقاً فاقام مجالس التأديب وناط بها محاكمة الموظفين عند اخلاصهم بواجباتهم وحتم عليها ان تسبب قراراتها وراعى فى تشكيلها العنصر القضائى وانشأ المحكمة التأديبية العليا لكبار الموظفين واذ كانت الاعمال التى يتولاها هؤلاء من الاهمية بمكان عظيم لاتصالها بسياسة الدولة العليا وسيادتها وأمنها بما لا يصح معه ان تثار فى محاكمات تأديبية لما فى ذلك من الأضرار بالمصلحة العامة فقد روى ان يعطى مجلس الوزراء الحق فى عزل أى موظف كبير من وظيفته دون الالتجاء الى المحكمة التأديبية

تلك المساجلات الصحفية بينه وبين المعارضة اتخذت منهما ومادة للتحويل والتشهير واستغلت الأمر بتصويره على غير حقيقته استغلالاً مغرضاً وهو لا ذنب له فى ذلك كله فلم ينزل قط إلى ميدان الجدل مع وزير المالية أو غيره على صفحات الجرائد ولم يجانب أبداً ما يقتضيه مركزه كموظف رسمى مسئول من التحفظ والوقار ورعاية المصلحة العامة . ولكن هكذا تخرج الموقف بسبب تلك الحملة الصحفية حتى بدا للناس أن الأمر أصبح يتعلق اما بمصير المدعى أو مصير وزير المالية لدرجة أن إحدى الصحف الموالية للوزارة وهى صحيفة آخر ساعة قد تراءى لها ألا سبيل إلى انقاذ الموقف إلا باخراج المدعى فكتبت فى عددها الصادر فى ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٤٧ مقالاً عنوانه «أخرجوه أو أخرجوا» مست فيه المدعى مساساً شديداً وحرضت فيه الحكومة على النيل منه حتى بدا لرئيس الوزراء أن يضحي بالمدعى تغطية للموقف فاتتهى الأمر بحالته إلى المعاش .

ومن حيث ان الحكومة وان نهت فى دفاعها إلى أنها لا تعلم بصحة الوقائع كما رواها المدعى إلا انها راحت تتحدث بها متخذة منها بذاتها . لو صحت . مبرراً لاحتاله الى المعاش فاستخلصت مما قاله سر الخلاف الدائم بينه وبين من يعمل معهم . لأنه لا يرضى لنفسه إلا ان يكون موجهاً لسياسة الدولة العليا الاقتصادية والسياسية ولا يرضى ان يكون مرموساً لأحد إلا ان يخضع لآرائه خضوعاً تاماً . وان هذه الظاهرة الخلقية من لازماته فى مختلف أطوار حياته الوظيفية فاختلف مع جل من عمل معهم بما يجعل التعاون معه متعذراً وانه قد اخل بواجبات وظيفته حين سمح لنفسه بأن يعد تقريراً مسبباً تناول فيه جميع المسائل المالية والاقتصادية وبعض المسائل السياسية وأقل ما ينسب إليه أنه أهمل حتى وصل الى الصحف

العليا . وبغير ان يلزم لبيان أسباب قراره . (م)
 ١٤ من دكرينو ٢٤ من ديسمبر سنة ١٨٨٤)
 ثم روى بالمرسوم الصادر في ٢٢ من سبتمبر
 سنة ١٩٣٠ أن يكون فصل كبار الموظفين
 الذين يعينون بمرسوم . بمرسوم كذلك . وان
 يكون مسبوقا بموافقة مجلس الوزراء . وان ثمة
 نظريتين في فقه القانون الإداري محصل اولاهما
 ان للادارة سلطة تقديرية تستقل بها دون غيرها
 في تقدير صلاحية الموظف للوظيفة وفي استمرار
 هذه الصلاحية من عدمه بما لامعقب عليها في
 هذا الشأن من القضاء الإداري وثانيتهما ان
 للقضاء الحق في التثبت من ان الصالح العام كان
 رائد الادارة في تصرفها ولكن يقع عبء الإثبات
 عندئذ على الموظف إذ المفروض ان الادارة
 استهدفت الصالح العام وعلى من يدعى عكس
 ذلك ان يثبته .

« ومن حيث ان المحكمة ازام هذا الخلاف
 في صحة الوقائع وفي مؤداها رأت تنويرا للدعوى
 وقبل الفصل في موضوعها احالة القضية الى
 التحقيق لإثبات ونفي ما تدون بأسباب حكمها
 التمهيدى المؤرخ في ٢٢ من يونيه سنة ١٩٤٩
 فاعلن المدعى شهود الاثبات ولم تعلن الحكومة
 شهودا رغم الترخيص لها في ذلك غير مرة
 وسمعت شهود الاثبات على الوجه المبين بمحضر
 التحقيق .

« ومن حيث انه قد ثبت للمحكمة من التحقيق
 الوقائع الآتية :

(أولا) شهد محمد المنجورى افندى الذى
 كان سكرتيرا خاصا للرحوم النقراشى باشا أن
 المدعى قابله في صباح اليوم الذى انعقد في مسائه
 مجلس الوزراء وأصدر قراره باحالة المدعى إلى
 المعاش وأنه خلال المقابلة طلب الرئيس ملف
 الانتقادات الصحفية فاحضره له وكان ضمنه

جريدة النداء — وشهد عبد الرحيم المليجي افندى
 الذى كان مديرا لمكتب المدعى أنه سلبه في ذلك
 اليوم كتابا للرحوم النقراشى باشا سلبه قبل
 انعقاد مجلس الوزراء إلى حافظ جلال افندى
 مدير مكتب رئيس الوزراء . وشهد حافظ جلال
 افندى أنه تسلم هذا الكتاب في ذلك الوقت
 وسلبه إلى الرئيس وأنه يطابق الصورة التى قدمها
 الدرويش بك في حافظة مستنداته التى نصها
 كما يلي :

« حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس
 الوزراء .

« استدعيتى دولتك اليوم لكى تسألنى عما
 إذا كنت قد أدليت بالتصريح الذى نشرته
 جريدة النداء وقد جاء به أتى سأكون دائماً تحت
 تصرف رئيس مجلس الوزراء إذا أراد تعرف
 آرائى فيما جرى عليه العمل في شئون الاستيراد
 فيما مضى وما يجرى عليه العمل بها الآن . ولشد
 ما كانت دهشتى أن دولتك صرحت لى عندما
 أجبك بالاجاب بأنك ترى أن المصلحة العامة
 أصبحت تقتضى أن أعفى من الخدمة لكى تكون
 لى الحرية فى الادلاء بما لدى من معلومات للجمهور
 وقد لاحظت على ذلك بأن تعبير « معلومات »
 إن هو إلا تخريج من جانب دولتك واتى ما قصدت
 أن أتوجه بأرائى للجمهور إنما قصدت أن أؤدى
 واجبي كأحد معاونيك واتى لست ذلك الشخص
 الذى ينسب إلى شخص عمل معه تلك المدة الطويلة
 ولذلك فإن دولتك ستحتاج إلى الانتظار فترة
 طويلة من قبل أن تطلع فى الصحف على ما لدى
 بما سميت « معلومات » وقد سألتك لما أشرت إلى
 إلى تقرير لى سبق أن نشر فى الصحف ان كنت
 ترى وجها للومى على ما جاء فى ذلك التقرير من
 آراء أو على نشر التقرير فى الصحف فكان ردك
 بالنفى فى الحالتين وهذا يجعل موقف دولتك

غريبا إذ أنك ترى اتخاذ اجراء خطير كالذى ذكرته لى لمجرد أتى صرحت بأتى تمتع عن المهارات الصحفية وبأتى محتفظ بأرائى لدولتك ولا ترى أن تستفسر منى عما جاء فى التقرير الذى نشر فى الصحف على ما تضمنه فى كثير من أجزائه من مسائل كنت أتوقع أن تكون محل عناية بل قلق من جانبك لكى تعنى بمعالجتها بما يستدعيه الموقف من حزم وشجاعة وحسن تدبير .

«وزير يد فى غرابة الامر أن معالى وزير المالية سبق أن أعطى بيانا للصحف جاء به أنه ما زال ينتظر أن افصل ما قصدته فى عبارتى الجملة . وقد كانت نيتى لو أن دولتك طلبت إلى هذا التفصيل لن أثير ما جاء فى عبارة وزير المالية من قبل الادلاء بأرائى إذ أنه مخطئ فيما رتبته على الادلاء بتلك الآراء من احتمال محاكمتى فقد فاته أنه لا يمكن أن احاكم على آراء أبعدها للرئيس المسئول حتى ولو ثبت أنها خاطئة ولكنى كنت معتزما أن أصرح لك بأنك إذا كنت تود حقيقة تعرف حقيقة الحال فى شئون الاستيراد بل وفى الشئون المالية والاقتصادية الهامة التى يتناولها الآن رجال وزارة المالية إذا كنت دولتك تود حقيقة أن تصل إلى حقيقة الحال الخطيرة التى وصلت إليها وزارة المالية فاتى ساء كون تحت تصرفك لمعاونتك فى تعرف الحقيقة .

«وليس فى أخلاقى - كما ذكرت لدولتك فى مناسبة سابقة - أن أتعرض لغيرى فى أحاديثى معك . ولكنى أعطيت نسخة من تقريرى لمدير مكتبك وأخبرته بأتى محتفظ بنسخة لدولتك إذا رأيت أن تعنى يبحث المسائل الواردة فى التقرير .

«ولكنى لم أحتج لمجهود اليوم لكى أتبين أن دولتك قد بيت النية على تغطية موقف أنت

أولى من كان يجب أن يدرك خطورته وأنه يستحق منك اجراءات حاسمة وذلك لاعتبارات لا أود ولا يهمنى أن أخوض فيها وقد صارحتك اليوم بأتى لست مغفلا وبأتى مدرك ما تهدف إليه دولتك .

كما أتى أود أن اسجل هنا ما صرحت به لدولتك من انك لو كنت طلبت إلى حقيقة (كما زعمت فى الحديث) الاستقالة عتب نشر تقريرى لفكرت جديا فى تقديمها اليك واتى مستعد للتفكير فيها إذا كانت هذه رغبتك . ولكنه لا يسعنى . وقد وصلت الامور الى ما وصلت اليه - أن أفكر فيها الآن ومن تلقاء نفسى خاصة وأنت لم تبد لى الرغبة الصريحة فى ذلك بل صارحتنى بأنك لا تطالبني بها .

«ويؤسفنى أن أكرر لدولتك انه لم تبلغنى رغبة سابقة منك فى الاستقالة كما قلت وكل الذى نقله إلى مدير مكتبك هو اتنى إذا أردت الاشتراك فى مجادلات صحفية فانه يحسن أن يسبق ذلك استقالتي - ولست جاهلا لذلك . كما أتى من جانبي اتبعت دائما خطة الابتعاد من المساجلات الشخصية على صفحات الجرائد ولذلك طلبت إلى دولتك عندما ترمى إلى أن وزير المالية قد اتوى أن يزج باسمى على صفحات الجرائد أن ترجوه فى ابعادى عن هذا الميدان فكان أن أرسلت مدير مكتبك اليه ولكن الوزير لم يشأ أن يقوم بالاجراء الذى كان يعينى من الرد عليه فى الجرائد ولذلك اضطررت إلى اعطاء كلمة للجريدة التى كانت مزمنة نشر بيانه ومع ذلك لم أخض فيها فى الموضوع الذى تناوله .

«وأجد من واجبي أيضا أن اسجل هنا ماقلته لدولتك فى حديثى معك انك سمعت بأن يعرض بي على صفحات الجرائد من دون اتخاذ

الاجراءات الواجبة لمنع ذلك - وقد آن أن اصارح دولتك - ان كنت لا تعرف ذلك - بأنني مقتنع بأن الذي كان يغذي الصحف بالمطاعن هو وزير المالية نفسه . وان من حق وواجب كوكيل للوزارة برئاسة المجلس أن أحذر دولتك مرة أخيرة من العواقب الوخيمة لما نحن منزلقون فيه من سياسات خطيرة لا يخالجني أى شك في انها مؤدية بهذا البلد الأمين الى التهلكة وانه من الخير (وأرجو أن تغفر لي تعبيرى) أن تولى هذه الحالة كل عنايتك بدلا من البحث عن كبش للفداء تغطى بتضحيته حالة كان يجب أن تعرف خطرهما وأن تكون أول العاملين على ازالتهما .

اتنى أكرر لك هنا ما صارحتك به من اتنى لست جباناً ولذلك فاتنى لست آسفاً على عمل عملته واتنى أيضاً لست آسفاً ولا خجلاً عما أدتيه لبلدى من خدمات وأن الرزق بيد الله . انما أرجو أن تسمح لي بأن أوجه نظرك الى تصريح أدلى به وزير مالية بريطانيا الحالى فى البرلمان فى مناسبة ماوجه من نقد إلى موظفيه وإلى رجال بنك إنجلترا لعل دولتك تفيد من مقارنة موقفه من رجال وزارته بموقف دولتك منى ، وقد لا يخلو من فائدة أن أعبر لدولتك فى النهاية عما أشعر به بصدد تصرفك معى فانه عمل تمسقى لا تبرره أية تصرفات صدرت منى فى الماضى والحاضر ،

« انك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء »

محمود الدرويش (امضاء)

(وثانيا) شهد حافظ جلال افندى ان المدعى طلب إليه ان يتوسط لدى المرحوم النقراشى باشا كي يتدخل لدى سعادة عبد المجيد بدر باشا ويقتنعه بتعديل حديثه فى جريدة النداء ويحذف منه

الاشارة إلى الدرويش بك وانه اتصل بالنقراشى باشا فكلفه الاتصال بعبد المجيد بدر باشا واتصل به فعلا فاعتذر سعادة عبد المجيد بدر باشا بأن الحديث سبق ارساله إلى الجريدة .

(وثالثا) شهد الأستاذ أبو الخير نجيب رئيس تحرير جريدة النداء وقتئذ بأنه لما وصل إلى عليه أن سعادة عبد المجيد بدر باشا رخص للسيدة الهام حسين الممثلة فى استيراد مقدار كبير من الكماليات بالعملة الصعبة فشر سؤالا عن ذلك فى جريدة النداء فاتصل به سعادة عبد المجيد بدر باشا وأملى عليه رده الذى زج فيه باسم الدرويش بك واليلى بك بحجة أنهما أصدرتا ترخيصا مماثلا فاطلع عليه اليلى بك الذى أملى بدوره تعقيبه عليه ومفاده أن الترخيص الذى كان لفرع محل ما كس فكتور ومركزه الرئيسى بأمريكا لم يقتض صرف دولارات . ثم اتصل به المدعى وسله التعقيب الخاص به . وقال الشاهد انه كصحنى معارض رأى أن يضخم المسائل ويهول فيها لتؤدى إلى تحقيق الغرض السياسى الذى تسعى اليه المعارضة وهو اسقاط عبد المجيد بدر باشا وانه قد حقق أهدافه بهذه المسألة وبغيرها كما ذكر انه كانت هناك حملة منظمة من جرائد المصرى والنداء وصوت الأمة لاجراج الوزارة ولاسقاط عبد المجيد بدر باشا بالذات وأكد الشاهد ان المدعى لم يتصل قط به قبل هذه المناسبة وانه حاول استدراجه إلى الكلام فرفض وأبى الدخول فى المساجلات الصحفية وانه معروف عنه انه لا يسمح باتصال الصحفيين به وليس بينه وبينهم أى انسجام . كما قرر الشاهد أن العنوان الذى صدر به المقال لا يطابق كلمة المدعى وانما قصد الشاهد بهذا العنوان التهويل والتضخيم تحميماً للغرض السياسى الذى كان يرمى اليه كما قرر أن المدعى لا صلة له اطلاقاً بنشر التقرير فى جريدة

المصري بل ان هذه الجريدة تمكنت من الحصول عليه خلسة من منزل أحد الوزراء السابقين بدون علمه وبعد نسخه رد الى مكانه . ثم نشر . وأن الشاهد يعرف اسم هذا الوزير ورجا اعفائه من ذكر اسمه .

(رابعا) شهد حضرة كامل سليم بك سكرتير عام مجلس الوزراء وقتئذ انه عتب نشر التقرير الذي كان المدعى أعده لسعادة أحمد محمد خشبة باشا بجريدة المصري في يوم ١١ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ بما كان سببا لسنخط المرحوم النقراشي باشا على المدعى توسط الشاهد في الموضوع عندما أحس بأن النية تتجه إلى فصله فأفهم النقراشي باشا أن الأمر يختلف بحسب ماذا كان المدعى ضالعا في نشر التقرير أو انه نشر رغما عنه فحزن لذلك أشد الحزن فهدأ الرئيس بعد أن اتضح له الفرق بين الوضعين وقال يكفيني أن يكتب الدرويش بك اعتذارا يبين انه لا وجه تقدا أو لوما وانه يحترم وزير المالية الاحترام كله ولما نبه الشاهد إلى أن الاعتذار كثير عاد فاكتفى بأن يحرر الدرويش بك كتابا يظهر فيه احترامه لوزير المالية ويقرر فيه انه لم يقصد الاساءة اليه . فتنهى المسألة عند هذا الحد وكتب الدرويش بك الكتاب المطلوب وقرر الشاهد أن وساطته لطفت الجو لولا أن حملات الجرائد كانت مستمرة فتعكر ثانية بسبب ذلك وانه لولا هذه الحملات ما كان فصل المدعى قد وقع لأن هذه المؤثرات الخارجية هي التي أثارت المرحوم النقراشي باشا من جديد .

(خامسا) شهد سعادة أحمد محمد خشبة باشا الذي كان قائما بأعمال رئيس الوزراء أثناء غيابه في أمريكا أن المدعى كان قدم استقالته قبل سفر النقراشي باشا فتوسط الشاهد بين وزير المالية والمدعى وعلى أثر ذلك قبل الأخير سحب استقالته على أن يلقى نذبه بوزارة المالية ويعود إلى منصبه

الأصلي برئاسة مجلس الوزراء كما شهد بتقديم الاستقالة كل من ابراهيم زكي افندي سكرتير المدعى الخاص وعبد الرحيم المليجي افندي مدير مكتبه .

(وسادسا) شهد سعادة عبد الرحمن البيل بك ان دولة اسماعيل صدقي باشا اخبره انه يمكنه ان يطمئن في وزارة المالية الى المدعى وان سعادة عبد الحميد بدوي باشا قال له مثل ذلك . وان الشاهد رأى ان القائمين بالعمل في وزارة المالية قد يستفيدون بوجود المدعى الى جانبهم وانه عهد اليه بشئون الضرائب فوق عمله نظرا الى تخصصه في هذه الشئون وعدم وجود من لديه مثل مؤهلاته ثم قال عن اخلاقه انه في منتهى الصراحة وانه يبدى رأيه دائما مؤيدا بالأدلة ويسرف في ارهاق نفسه بالعمل واذا كان رئيسه يفهم العمل وكان مستوى الفهم واحدا تلاقيا بسرعة وانه عند الخلاف كان يطلب اثبات رأيه وللرئيس ان يخالف كما يشاء وان الشاهد خالفه في كثير من المسائل بل كان في بعض الأحيان يتولى مسائل هي من اختصاص المدعى فكان لا يتكلم مادام رأى الوزير استقر على ذلك .

ومن حيث انه يظهر مما تقدم ان النية كانت اتجهت أولا الى فصل المدعى حينما ظن المرحوم النقراشي باشا أنه اتصل بالجرائد المعارضة ومكثها من نشر التقرير (الذي كان أعده لاحد محمد خشبة باشا) بجريدة المصري في عددها الصادر يوم ١١ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ فلما أحس كامل سليم بك سكرتير عام مجلس الوزراء بهذه النية بحكم مركزه توسط في الأمر ونبه المرحوم النقراشي باشا الى ان الحكم على المدعى يختلف بحسب ما اذا كان ضالعا في هذا النشر ام انه لا ذنب له فيه بل تم رغما عنه فحزن لذلك أشد الحزن ولما تجلى للرئيس وجه الحكم الصحيح هدأت ثائرته واكتفى بأن

الظروف التي دعت الى الترخيص لمصنع ما كس
فكنور الامريكى لارسال أدوات التجميل إلى
وكيله في مصر حتى يمكن التحقق بما اذا كانت
تلك الظروف تتفق مع الظروف التي منحت
فيها الرخص المسئول عنها أو تختلف عنها لولا
أن المدعى يمنع من ذلك أن مركزه الرسمي
يحول دون اشتراكه في مساجلات على صفحات
الجرائد كما ذكر ذلك لرئيس الوزراء في أكثر
من مناسبة وسيكون دائماً تحت تصرف دولته
إذا أراد تعرف رأى المدعى بعدد ما اتبع في
شئون الاستيراد فيما مضى وما يجرى فيها الآن
وهي كلة متزنة لم يمس المدعى فيها أحداً أو
يقتصر فيها لأحد المتناظرين على الآخر وإنما
يبين من ظروف الحال وملاساته انه اضطر
لفسرها دفاعاً عن سمعته أمام رأى العام . بعد
إذ حاول بوساطة المرحوم النقراشى باشا عن
طريق الاستاذ حافظ جلال مدير مكتبه أن يحمل
وزير المالية على عدم الزج باسمه ولم يقبل هذا
الآخر. وهكذا تعكرا الجو بالنسبة إلى المدعى بعدما
صفا بتلك الحملة الصحفية التي لادنب له فيها وخيل
إلى الحكومة وأنصارها أن له اصبعاً في تلك
الحملة حتى أن جريدة آخر ساعة وهي من الجرائد
المالية حرضت على فصله في مقالة عنوانها
« اخرجوه أو اخرجوا » نشرتها بعددها الصادر
في ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٤٧ وهذه هي العوامل
الخارجية على حد تعبير كامل سليم بك التي أهاجت
رئيس الوزراء وأثارت تأثيره على المدعى
فاتتهت بأحواله إلى المعاش .

« ومن حيث انه يخلص عما سلف بيانه أن
السبب في احالة المدعى إلى المعاش لا يخرج
عن أحد أمرين .

اما ما وقر في أذهان أولى الأمر من أن
المدعى كان ضالعا في الحملة الصحفية ضد الحكومة

بحر المدعى كتاباً يؤكد فيه احترامه لوزير المالية
وانه لم يقصد الاساءة اليه . وحرر المدعى هذا
الكتاب فعلاً وقد قدم صورة منه في ضمن
مستنداته وكادت المسألة تنتهى عند هذا الحد لولا
ان جرائد المعارضة استمرت في حملتها ضد
الحكومة وخاضت في الحديث عن نزاهة الحكم
ثم وجهت جريدة النداء سؤالاً عن الترخيص
الذي أصدره وزير المالية لصالح احدى الممثلات
في استيراد كماليات نظير دفع دولارات .
ورد هذا الوزير الذي مفاده ان ترخيصاً
بمثالا صدر في عهد البيلى بك بموافقة المدعى .
وتعقيب البيلى بك على ذلك بما مفاده أن
الظروف مختلفة لأن الترخيص الذي أصدره
هو كان لوكيل محل ما كسى فكنور بامريكا
ولم يقتض الاستيراد صرف دولارات وكلة
الدرويش بك التي سلها الى الجريدة بعد إذ لم
يوفق في حمل الوزير على عدم الزج باسمه في
هذه المساجلة الصحفية . واتخذت جرائد
المعارضة من ذلك كله مادة للتحويل والتشهير
واستغلت الموقف لاجراج الحكومة استغلالاً
كبيراً لأن الغرض كما صرح بذلك الاستاذ
أبو الخير نجيب رئيس تحرير جريدة النداء كان
اسقاط عبد المجيد بدر باشا فكانت حملة منظمة
من جرائد المصرى والنداء وصوت الأمة
لتحقيق هذا الغرض وفي سبيل ذلك أولت
الجريدة كلة المدعى تأويلاً مغرضاً حينما عنوتها
بعبارة « رد الدرويش بك يلقى القنبلة » ونسبت
إلى المدعى ما نصه « والآن ها هو الدرويش بك
صديق النقراشى وصفيه يلقى على النظام الحاضر
قنبلة أخرى وما القنبلة إلا هذا التصريح الخطير
الذي أدلى به الينا تعقيباً على كل ما تقدم ، في
حين أن كلة المدعى لا تحتل مثل هذا التأويل
إذ نصها « أنه كان يود لو يسهه أن يشرح

ظنا بأنه كان يتصل بجرائد المعارضة ويدلى إليها بمعلومات من شأنها تزكية تلك الحملة على وزارة المالية أو أن موقف الوزارة لما تخرج أمام الرأي العام بسبب تلك الحملة وتراعى لها ألا السبيل إلى اتخاذ هذا الموقف إلا بتضحية المدعى .

« ومن حيث أنه ان صحت الأولى كان فصل المدعى مخالفا للقانون لعدم قيامه على سبب صحيح من الواقع وبالتالي لانعدام أساسه القانونى الذى يجب أن يقوم عليه ولوقوع الخطأ فى تطبيق القانون بسبب الخطأ فى فهم الواقع وذلك بعد ما استبان أنه لم يكن للمدعى ذنب فى ذلك وإنما هى حملة منظمة دبرتها المعارضة واستعملت فيها كل الوسائل حتى غير المشروعة منها لتحقيق أهدافها من إحراج الحكومة واسقاط عبد المجيد بدر باشا بالذات ومن أجل ذلك حصلت على التقرير من منزل أحد الوزراء فى غير علمه واستطاعت بهذه الوسيلة أن تنشره بجريدة المصرى كما أولت كلمة المدعى فى جريدة النداء تأويلا مغرضا وغنوتها بعنوان خداعة وبعبارات مضللة للرأى العام لا تتفق مع خوى الكلمة فلا يجوز والحالة هذه أن يحتمل المدعى وزر غيره إذ لم تكن له صلة اطلاقا بتلك الحملة الصحفية ولا تزر وزارة وزر أخرى وان صحت الثانية كان فصل المدعى مشوبا بأساءة استعمال السلطة ما دام لم يصدر يباعث من المصلحة العامة وإنما لغرض حزبي بقصد اتخاذ موقف الوزارة الذى تخرج أمام الرأى العام وذلك عن طريق التضحية بالمدعى .

« ومن حيث ان الحكومة لم تفصح عن السبب الذى دعاها الى فصل المدعى وإنما سلكت فى الدفاع مسلك المجادلة فلا هى كشفت عن الواقع الصحيح فى هذا الشأن بحسب ما ترى ولا هى قدمت شهودا لتنى الوقائع كما رواها المدعى وإنما مع عدم تسليمها بصحتها راحت تتعدها بهامتخذة

منها لو صحت مبررا لاحتاله الى المعاش . وأخذت تنس له المعايب دون أن تنسب فصله الى سبب بذاته منها ثم استمسكت بمحتها فى فصل كبار الموظفين بدون احالة الى المحكمة التأديبية العليا وبينير حاجة الى بيان الأسباب بمقولة انه حق مطلق ترخص فى استعماله حسبما تراه متفقا مع الصالح العام وانها صاحبة السلطان فى هذا التقدير بلا معقب عليها وليس للموظف الكبير ان يشكو من فصله لأنه بحكم مركزه وما يضطلع به من مسئوليات كبرى تتصل بسياسة الدولة العليا يجب ان يسير رؤسائه وإلا جاز فصله وليس فى هذا الفصل لو تم ما يعيبه لأنه مجرد التصريح باحسان ، وبحسبه ما تقرر له القوانين من مكافأة أو معاش .

« ومن حيث ان المحكمة تسارع الى التنبيه بأن ليس المقصود من تخويل الحكومة بمقتضى المادة الرابعة عشرة من الأمر العالى الصادر فى ٢٤ من ديسمبر سنة ١٨٨٨ سلطة فصل كبار الموظفين المعينين بمرسوم بدون توسط المحكمة التأديبية العليا أن تستعمل هذه الرخصة بدون قيد او شرط فتفصل من تشاء وكيف تشاء وحسبما تريد وتهوى وان تتحلل من الضمانات المقررة للموظفين تطمينا لهم على مصائرهم حتى ينصرفوا الى أداء أعمالهم بنفوس ثابتة هادئة بل استعمال هذه الرخصة منوط بأن يكون فى حدود المصلحة العامة فان تسكبت الادارة هذه الغاية وانحرفت عن الجادة وفصلت الموظف كبيرا كان أو صغيرا لدوافع لا تمت للمصلحة العامة بصلة كان قرارها منظويا على الانحراف مشوبا بأساءة استعمال السلطة بما يعيبه ويطله

وقد كشفت عن ذلك بجلاء المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦

الاساءة والانتقام .

« ومن حيث ان الحكومة تعيب فيما تعيبه على المدعى ان من لازماته الخلقية في مختلف أطوار حياته الوظيفية انه لا يرضى إلا أن يخضع رئيسه لآرائه خضوعاً تاماً ومن أجل هذا اختلف مع جل من عمل معهم بما جعل التعاون معه متعذراً وأن هذه الظاهرة قد تكون وحدها سبباً كافياً لتعيبه عن الوظيفة إذا كانت من الوظائف الكبرى في الدولة وكانت المسألة التي يتناولها مع رؤسائه من الخطورة بمكان عظيم في سياسة الدولة العليا واقتصادياتها العامة وأشارت الحكومة إلى انه اختلف مع صدقي باشا ومع البيلي بك ومع غيرهما وقدم استقالته بسبب ذلك أكثر من مرة - ولكن قد شهد البيلي بك بما ينفي ذلك إذ أشاد بكفاية المدعى وامتيازه وتقانيه في العمل لدرجة الارهاق وان صدقي باشا لفت نظره إلى هذه المزايى في المدعى وقال انه يمكنه أن يطمئن اليه في وزارة المالية كما قال له عبد الحميد بدوى باشا مثل ذلك ولذا فتمد عهد اليه البيلي بك بشئون الضرائب فوق عمله وفيما يتعلق بأخلاقه وطباعه قرر انه صريح في منتهى الصراحة يدي رأيه مؤيداً بالأدلة فاذا كان رئيسه في مستوى فهمه تلاقياً بسرعة ولم يتصادما وعند الاختلاف في الرأي يطلب اثبات رأيه وللرئيس أن يخالفه كما يشاء ولكنه لا يخالف أمر رئيسه في التنفيذ إذا لم يأخذ بوجهة نظره بل ان الشاهد خالفه في كثير من المسائل بل كثيراً ما كان يتولى بنفسه مسائل هي من اختصاصه ومع ذلك لم يتكلم ما دام رأى الوزير استقرار على ذلك .

« ومن حيث انه لا تريب على الموظف ان كان معتدا بنفسه واثقا من سلامة نظره شجاعا في ابداء رأيه صريحا في ذلك أما رئيسه . لا يداور ولا يرأى ما دام مراعي ما تستوجه علاقته

الخاص بإنشاء مجلس الدولة حين أشارت إلى أن إحدى المهمتين الأساسيتين لمحكمة القضاء الإداري هي « تأمين الموظفين على وظائفهم وبث روح الطمأنينة في نفوسهم حتى يقوموا بما يعهد به إليهم من شئون ويوسد لهم من سلطان دون مراعاة لغير أحكام القانون فلا يتصرفون عنها خوفاً من بطش أو توقيا لانتقام وشمولهم بالحماية في كل الصور والمناسبات التي يقعون فيها تحت سلطان الحكومة وأنه لما كان فصل الموظفين قد يقع بقرارات إدارية لا تسبقها محاكمات تأديبية كما إذا تم الفصل بقرار من مجلس الوزراء أو بمرسوم أو كان سببه عدم اللياقة الطبية للخدمة بناء على قرار من القومسيون الطبي أو الغاء الوظيفة قد جعل المشروع في هذه الصورة وأمثالها لمجلس الدولة الاختصاص بالنظر في الطعون التي يقدمها الموظفون في هذه القرارات وقد كان من الممكن أن ينص المشروع على أن لا يقع الفصل الإداري إلا بعد موافقة مجلس الدولة إلا أن ما يقتضيه نظام الحكم ويفرضه على الحكومة من تبعات ومسؤوليات يتطلب منحها فوراً من السلطة على الموظفين تستعمله كإجراءات وجهاً لذلك كما أن من بين صور الفصل الإداري ما يستلزم بطبيعة أن يكون زمامه في يد الحكومة كحالة الفصل لالغاء الوظيفة لأن ترتيب الوظائف وتوزيع الاختصاص بينهما من شأن الحكومة وحدها . لذلك أقر المشروع للحكومة بسلطة في فصل الموظفين وجعل للموظفين إلى جانب ذلك الحق في الطعن أمام مجلس الدولة في قرار الحكومة بفصلهم ولا يقف مجلس الدولة في نظر هذا الطعن عند حد التحقق من استيفاء قرار الفصل الإداري لأوضاعه وشروطه الشكلية بل له أن يفحص أسباب هذا القرار والدوافع اليه أي المصلحة العامة أم شهوة الحكام في

برئيسه من التزام حدود الأدب واللياقة وحسن السلوك اذ الصراحة في ابداء الرأي بما فيه وجه المصلحة العامة مطلوبة حتى لاتضيع تلك المصلحة في تلايف المصانعة والرياء وتلاشي بعوامل الجبن والاستجداء كما لا يضير الموظف ان تكون له وجهة نظر معينة في المسائل يدافع عنها ويجهد في اقناع رئيسه للأخذ بها مادام يفعل ذلك بحسن نية في سبيل المصلحة العامة ولا جناح عليه أن يختلف مع رئيسه في وجهات النظر اذ الحقيقة دائماً وليدة اختلاف الرأي لا يجلبها الا قرع الحجة بالحجة ومناقشة البرهان بالبرهان وانما ليس له أن يخالف ما استقر عليه رأى الرئيس نهائياً أو يقيم العراقيل في سبيل تنفيذه اذا أصبحت الطاعة واجبة بعد أن خرجت المسألة عن دور البحث الى دور التنفيذ.

ومن حيث ان الحكومة تأخذ على المدعى انه أخل بواجبات وظيفته حين سمح لنفسه (أولاً) بأن يعد تقريراً مسبباً يتناول فيه جميع المسائل المالية والاقتصادية وبعض المسائل السياسية لا يقدمه لرئيس الوزراء وحده بل الى أشخاص ليست لهم مراكز حكومية تسمح بتلقى مثل هذا التقرير بل هم من خصوم الوزارة السياسيين الذين يهمهم التشهير بها فكان من جراء ذلك أن وصل التقرير الى الصحف فزاع وشاع وهو مما لا يجب اذاعته - (وثانياً) بأن يتصل بجريدة النداء ويدلى اليها بتعقيب على جواب لو وزير المالية رداً على سؤال وجهته الجريدة أقل ما يؤخذ منه أن تعقيب المدعى يترك رأى العام في شك من نزاهة الحكم والحاكين مع أنه يعلم أن الاتصال بالجراند محرم على الموظف.

ومن حيث ان التقرير المشار اليه لا يعدو أن يكون بحثاً فنياً في موضوع السياسة النقدية

والبنك المركزي ونقد رجال البنك الاهلى في مسألة الرقابة على عمليات النقد ومسألة الارصدة الاسترلينية ويشتمل على تلخيص لتقرير سبق للمدعى أن قدمه في ٢٩ من اغسطس سنة ١٩٤٦ إلى البيلي بك حين كان وزيراً للمالية وعلى بيان للوسائل التي اتخذت لتنفيذ السياسة المرسومة في هذا التقرير وعلى تلخيص للتقرير الذي كان قدمه المدعى في ٥ من ابريل سنة ١٩٤٧ إلى المرحوم النمراسي باشا عن الأسعار وضغط المصروفات وتخفيض الرسوم الجمركية وشئون الاستيراد والتصدير وهي في مجملها من المسائل العامة ذات الصلة القومية التي يجب أن يساهم فيها كل مواطن برأيه خالصاً لوجه المصلحة العامة فحصر بحثها في حين حكومي كما يريد الدفاع هو في الواقع بمثابة احتكار لها بوساطة رجال الحكم القائم أياً كانوا بما يخرجها عن النطاق القومي إلى المجال الحزبي ولا يخفى ما في هذا من الضرر بالمصالح العمومية العليا فلا يعيب المدعى أن يسلم صوراً من هذا التقرير لبعض رجالات مصر المشهود لهم بالتوافر على بحث هذه المسائل بل منهم من كان مساهماً فيها بحكم منصبه السابق كصديق باشا والبيلي بك، وفي الحق فظروف الحال وملايساته تقطع بأن المدعى كان حسن النية فيما فعل لا يبتغى تشهيراً بأحد ولا يقصد احراجاً للحكومة القائمة وقتئذ ولو أنه أراد شيئاً من ذلك لاتصل بأحزاب المعارضة التي حاولت بكل وسيلة أن تستدرجه الى الكلام فاختفت كما أكد ذلك الأستاذ أبو الخير نجيب في شهادته ولما تأخر نشر التقرير في جريدة المصري الى يوم ١١ من اكتوبر سنة ١٩٤٩ أى بعد أكثر من شهر على تحريره إذ لم تتمكن من نشره الا بعد أن حصلت عليه من منزل أحد

وحصل على صورها واحتفظ بها إذ مهما يكن من أمر في هذا الشأن فإن الحكومة لم تطلع على الصور المشار إليها إلا بعد رفع الدعوى فلم تكن لها أية صلة بإحالة إلى المعاش .

ومن حيث أن الحكومة أشارت في دفاعها إلى أن الوظيفة التي كان يشغلها المدعى ألغيت بالمرسوم بقانون رقم ١٧٢ سنة ١٩٤٩ الصادر في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ وإن إلغاء الوظيفة ينهى طلب الإلغاء ولئن كان هذا مردوداً بأن إلغاء الوظيفة لا يزال غيب القرار المطعون فيه في ذاته . إلا أنه لما كان المدعى قد طلب إما إلغاء قرار فصله أو القضاء له بالتعويض تاركاً للمحكمة حرية التقدير في إجابة أي من هذين الطلبين . فانه نظراً إلى هذا الظرف الطارئ وتلافياً لما عساه تعرض له الحكومة بسبب ذلك من ارتباك في التنفيذ لو حكم بالإلغاء تؤثر المحكمة القضاء للمدعى بالتعويض وتقدره بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه ملاحظة في ذلك ما أصابه من خسارة بسبب فقدانه هذا المركز الممتاز وهو في سن حوالى الخمسين . ولكن دون أن تقفز المحكمة بالتعويض إلى مقدار الفرق بين الراتب والمعاش طوال المدة التي كانت نافذة حتى بلوغه سن التقاعد . مراعية في هذا الشأن أن من كان في مثل كفاية المدعى ونشاطه لن يقعد عاجزاً تماماً عن الكسب وهو اعتبار يجب بلا شك أن يكون له وزنه في تقدير التعويض .

(قضية صاحب الغزة محمود محمد الدرويش بك وحضر عنه الاستاذ الدكتور محمد حامد فهمي ضد رئاسة مجلس الوزراء وأخرى وحضر عنهما الاستاذ عبد الحليم الجندي رقم ١٦٥ سنة ٢ ق)

الوزراء السابقين خلصة أما نقد المدعى لبعض تصرفات وزارة المالية والإشارة إلى سوء تصرف رجالها في شئون الاستيراد فهو نقد عام لم يمس فيه أحداً بذاته . وهذا هو ما قرره وزير المالية نفسه في حديث أدلى به إلى أحد مكاتبي الصحف « ومن حيث أنه لا وجه لمواخذة المدعى على اتصاله بجريدة النداء وأدلالاته إليها بتلك الكلمة التي عقب بها على جواب وزير المالية بعد أن زج فيه باسم المدعى مادام هو اضطر لذلك دفاعاً عن سمعته أمام الرأي العام بعد أن حاول بكل وسيلة حتى بوساطة المرحوم النقراشي باشا عن طريق الأستاذ حافظ جلال مدير مكتبه أن يحمل وزير المالية على عدم الزج باسمه فلم يقبل فلا يعاب بعد ذلك على المدعى أن هو دافع عن سمعته حتى لا تتأذى أمام الرأي العام بعد أن زج باسمه في مساجلة صحفية كان يعلم وزير المالية أن المدعى ممنوع بحكم وظيفته من الاشتراك فيها فكان أخرى به ألا يقحمه فيها وقد كانت له من ذلك مندوحة وهي على كل حال كلمة هادئة لم يجاوز فيها مقتضيات الدفاع عن سمعته فلم يتجن فيها على أحد أو يمالئ فيها أحد المتناظرين على الآخر وإذا كانت الجرائد أولتها تأويلًا مغرضًا وغنوتها بعناوين خداعة من شأنها أن تترك الرأي العام كما تقول الحكومة في شك من نزاهة الحكم والحاكمين فانه لا ذنب للمدعى في ذلك كما سلف بيانه وإنما هو اللدد في الخصومة الحزبية وشهوة المعارضة في النيل من الحكومة القائمة بأية وسيلة « ومن حيث أنه لا اعتداد كذلك بماتعاه عليه الحكومة من أنه استولى على أوراق حكومية

قضاء محكمة النقض في النزاع بين النيابة^(١)

(تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور
حضرات أصحاب العزة أحمد فهمي إبراهيم بك وفهيم إبراهيم عوض بك وإبراهيم خليل بك
ومحمد أحمد غنيم بك مستشارين وحضور حضرة الأستاذ حافظ خليفه بك رئيس النيابة

٢

٦ مارس سنة ١٩٥٠

بلاغ كاذب . أركانه . عدم الرد على دفاع المتهم
بؤثر على قيام الجريمة . قصور .

المبدأ القانوني

يشترط لقيام ركن سوء القصد في جريمة
البلاغ الكاذب أن يكون المتهم عالماً بكذب
الوقائع التي بلغ عنها وأن يكون متوياً
الاضرار بمن بلغ في حقه . فإذا كان المتهم
قد تمسك في دفاعه بأن الواقعة التي أبلغ عنها
منقولة اليه من أولاده الصغار ولم يقل أنه
شاهدها بنفسه ومن شأن هذا الدفاع لو صح
ان يؤثر في قيام أركان الجريمة فإذا كان
الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع
ولم يحققه فإنه يكون قاصراً

المحكمة

منقولة اليه من أولاده الصغار وأنه طلب من
المحكمة تحقيق ذلك باستدعاء أولاده وسؤالهم
حتى اذا ما استبان لها أنهم أبلغوه فعلاً بما
تضمنته عريضة البلاغ فإنه لا يكون قد أبلغ
بواقعة كاذبة ، ويكون ركن سوء القصد متفياً .
ولكن المحكمة لم تجب هذا الطلب ولم ترد عليه .
وحيث انه لما كان بين من مراجعة محاضر
الجلسات أن الطاعن قد تقدم بدفاعه المبين
بوجه الطعن وبالطلب المشار اليه فيه ، وكان من
شأن هذا الدفاع ، لو صح ، أن يؤثر في قيام
أركان الجريمة التي دين بها الطاعن ، إذ يشترط
لقيام ركن سوء القصد في جريمة البلاغ الكاذب
أن يكون المتهم عالماً بكذب الوقائع التي بلغ عنها
وأن يكون متوياً الاضرار بمن بلغ في حقه ،
لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض
لدفاع الطاعن ولم يستجب الى ما طلبه من تحقيق
دفاعه ولم يرد عليه فإنه بذلك يكون قاصراً
متعياً تقضه .

وحيث انه لذلك يتعين قبول الطعن
وتقضى الحكم من غير حاجة إلى بحث باقي
أوجه الطعن .

(طعن محمود سليمان افندي ضد النيابة وآخر مدع
بحق مدني رقم ١٣٨١ سنة ١٩ ق)

وحيث ان مما يعيبه الطاعن على الحكم
المطعون فيه وقد دانه بمنحة البلاغ الكاذب ،
أنه دفع أمام المحكمة بأنه لم يذكر الواقعة التي
أبلغ بها على أنه شاهدها بنفسه ، وإنما على أنها

فأصابه كان يقتوى قتله وازهاق روحه ، ويقول
المتهم في اجابته انه كان يهرب المجنى عليه دفاعا
عن نفسه وعن ماله . . . وانه ثابت من تقرير
طبيب المستشفى أنه وجد بالمصاب جرح ناري
فوق الحرقفة اليمنى وجرح آخر فوق الأول .
وقال الطبيب الشرعى ان الاصابة من عيار
معمر برصاصة واحدة من سلاح غير مششخن
ومن مسافة تزيد عن المتر . . . وكان الضارب
أمامه وعلى يمينه قليلا وأصابه العيار من الامام
إلى الخلف مع ميل بسيط إلى أسفل . . . وأن
المتهم الأول يؤيده المتهم الثانى صوراً الواقعة
على أنه كان يسير حاملاً للبندقية المضبوطة
يرافقه الثانى فقابلته المجنى عليه يرافقه ثلاثة
وسألوه عن كبريت فقال لهم انه لا يشرب
سجائر ، فتقدم المتهم الثانى ليفهمهم أنه قريبه ،
ولكنهم لم يقتنعوا وجروا وراءه يحمل بعضهم
عصياً ، فالتفت اليهم وأطلق عياراً أصاب المجنى
عليه ، وأن هذا التصوير يدل على أن المجنى عليه
ومن معه كانوا يحملون أسلحة ولم يضربوا
المتهم ولم يحيطوا به ولم يحاولوا بالفعل سرقة
بندقية ولم يقتربوا منه بدليل عدم وجود آثار
حول اصابة المجنى عليه يدل على قرب مطلق
العيار من جسم المصاب ومتى تقرر ذلك كان
من الميسور ومن الطبيعى أن يطلق المتهم عياراً
في الهواء للارهاب ، فاذا استمر الحال على ما هو
عليه كان من الطبيعى أيضاً أن يطلق عياراً على
من يقتفون أثره حيث يعطل سيرهم ، وكانت
النتيجة الحتمية لهذا أن يقف هؤلاء خوفاً على
حياتهم ، ويلوذ المتهم إذ ذاك بالفرار ، ولكن
المتهم باعترافه أطلق عياراً نارياً واحداً من
بندقية انجلىزى محشوة بالرصاص أصاب المجنى
عليه في بطنه ، وهذا يدل حتماً على أن المتهم
الأول حين أطلق العيار على المجنى عليه كان

٣

٦ مارس سنة ١٩٥٠

دفاع شرعى . يكفى وقوع فعل يخشى منه وقوع
اعتداء على النفس أو المال .

المبدأ القانونى

لما كان القانون لا يشترط لقيام حالة
الدفاع الشرعى أن يكون قد وقع اعتداء
على النفس أو المال بالفعل . بل يكفى أن يكون
قد وقع فعل يخشى منه وقوع هذا الاعتداء
وكانت العبرة فيه هى بتقدير المدافع متى كان
مبنياً على أسباب جائزة ومقبولة من شأنها
أن تبرر تقديره في الظروف التى كان هو
فيها . فإذا كان الواضح مما قالته المحكمة أنها لم
تجر في حكمها على هذا الأساس بل حكمت
على موقف الجانى نتيجة تفكيرها هى الهادى
المطمئن . ثم انها مع ذلك قد اقتصرت في
تفنيد دفاع الطاعن على اثبات توفر نية القتل
لديه مع أن ذلك لا ينفى قيام حالة الدفاع
الشرعى فإن الحكم يكون معيباً .

المحكمة

« حيث ان بما ينهه الطاعن على الحكم
المطعون فيه انه حين دانه بالقتل العمد جاء
مشوباً بما يبطله ، فقد دافع بأنه كان في حالة
دفاع شرعى عن نفسه وماله ، ولكن المحكمة لم
تأخذ بذلك ، وذكرت أسباباً لا تؤدى الى
ما انتهت اليه .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن بين
الواقعة ، واورد الأدلة ، تعرض للدفاع المشار
اليه فقال . . . ان النيابة تقول ان المتهم الأول
(الطاعن) حين أطلق العيار على المجنى عليه

ينوى قتله وازهاق روحه ، ولا عبءة بالميل البسيط لأسفل في اتجاه المقذوف لأن هذا يرجع الى رعشة خفيفة في يد المتهم حين أطلق العيار ، ولما كان القانون لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد وقع اعتداء على النفس أو المال بالفعل بل يكفي أن يكون قد وقع فعل يخشى منه وقوع هذا الاعتداء ، وكانت العبءة فيه هى بتقدير المدافع متى كان مبنياً على أسباب جائزة ومقبولة من شأنها أن تبرر تقديره في الظروف التى كان هو فيها ، وكان الواضح بما قاله المحكمة فيما تقدم أنها لم تجر في حكمها على هذا الأساس ، بل حكمت على موقف الجانى نتيجة تفكيرها هى الهادىء المطمئن ، ثم انها مع ذلك قد اقتصرت في تنفيذ دفاع الطاعن على اثبات توفر نية القتل لديه ، مع أن ذلك لا يننى قيام حالة الدفاع الشرعى — لما كان الأمر كذلك ، فان الحكم يكون معيياً متعيناً تنقضه .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن وتنقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(طعن كمال سالم صالح ضد النيابة رقم ١٩٣٤ سنة ١٩ ق)

٤

٦ مارس سنة ١٩٥٠

نصب . اتخاذ صفة غير صحيحة . كاف لتحقيق الجريمة .

المبدأ القانونى

لما كان مجرد اتخاذ صفة غير صحيحة كافياً وحده لقيام ركن الاحتيال المنصوص عليه في المادة — ٢٣٦ ع وذلك من غير حاجة لأن تستعمل معه أساليب الغش والخداع المعبر عنها بالطرق الاحتيالية ،

وكان الطاعن في واقعة الدعوى قد اتخذ لنفسه صفة تاجر ووسيط وتوصل بذلك إلى الاستيلاء من المجنى عليه على مبلغ بصفة عربون فان الحكم المطعون فيه الذى قضى بإدانة الطاعن يكون سليماً لم يخطئ به القانون في شيء .

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة النصب ، في حين ان واقعة الدعوى كما أثبتنا لا عقاب عليها لعدم توافر أركان هذه الجريمة ، ذلك أن مجرد الكذب شفويًا كان أو مكتوباً وتأييد المتهم لمزاعمه بنفسه دون تدخل شخص آخر أو الاستعانة بمحررات صادرة من الغير لا يتوفر به ركن الاحتيال ، كما أن عدم قيام المتهم بتنفيذ العقود ولو كان بسوء نية لا يعد نصباً الا إذا أثبتت صورية العقد ، وانه اتخذ ستاراً لسلب ثروة المجنى عليه . أما عن الواقعة المزورة فهى لم تثبت أصلاً لأن عدم قيد التاجر بالسجل التجارى لا يننى أنه تاجر فعلاً ، وهذا فضلاً عن عدم ثبوت سوء النصد لدى الطاعن الذى حاول عند عجزه عن الوفاء تسوية النزاع برد ما دفعه المجنى عليه . ثم ان الحكم المطعون فيه قد جاء خلواً من بيان الواقعة المستوجبة للعقاب وهو الأمر الذى يتطلبه القانون ، والا كان باطلاً .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بقوله « ان المتهم حضر للدعى بالحق المدنى بمحله وهو المسمى المملكة الصغيرة وعرض عليه عينة شرايات حريمى وأفهمه أنه وسيط وله مكتب وسجل تجارى ويكون لديه

٥

٦ مارس سنة ١٩٥٠

دفاع . حق المحكمة في اطراحة إذا كانت الواقعة قد وضحت أمر كان تحقيقه غير منتج . الاستدلال بأقوال متهم على متهم آخر . جوازه

المبادئ القانونية

١- انه وان كان القانون قد أوجب سماع ما يديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أن المحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج . لها أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين لماذا هي ترفض الطلب .

٢- لمحكمة الموضوع الحق في الاستدلال بأقوال متهم على متهم لأن الأمر في ذلك يرجع إلى تقدير المحكمة واطمئنانها إلى عناصر الاثبات المطروحة في الدعوى

المحكمة

« حيث ان حاصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجناية السرقة قد أخل بحقه في الدفاع ، وجاء قاصر البيان ، لأن الواقعة كما أوردتها تفيد أن الطاعن وهو وقاد للقطار الذي حصلت فيه السرقة قد اتفق مع سائقه وسائر المتهمين على إيقاف سيره ما بين محطتي أبي حلب والشلوفة حتى تمكن المتهمون الآخرون من انزال البطاطين المسروقة من إحدى عرباته . وقد استند الحكم في ذلك إلى القول بأن القطار قطع المسافة بين المحطتين المذكورتين في ٧ دقيقة ، مع أن المدة المقررة لقطعها هي ١٨ فقط مما يؤيد ما قرره بعض الشهود من أن القطار قد وقف عمدا تسهلا لإتمام السرقة المتفق عليها

من هذه العينة ثلاثمائة دسنة ، وأنه مستعد لبيعها له بسعر الدسنة ٦٥٠ قرشا ، وأوهمه ان هذه البضاعة في عرض البحر ووعدته بتسليمها اليه بمجرد وصولها بعد الاتفاق على البيع ، وعلى ذلك تحرر بينهما في نفس اليوم عقد اتفاق على ان يسلم المتهم اليه مائة دسنة بالسعر المذكور في ظرف أربعين يوما من تاريخه ، واستلم المتهم منه وقتذاك مبلغ مائة وخمسين جنيا بصفة عربون والباقي يسلم اليه عند تسليمه البضاعة اليه في الميعاد المتفق عليه ، ولكن المتهم لم يسلم اليه شيئا ، ولما تقضى حقيقة المتهم تبين له بأن هذه العملية لا أساس لها من الصحة ، وان العمل الذي قام به المتهم ما هو الا نصب واحتيال وأنه ليس بتاجر ولا وسيط وأنه لا مكتب ولا سجل تجارى له كما كان يدعى .»

« وحيث انه لما كان مجرد اتخاذ صفة غير صحيحة كافيا وحده لقيام ركن الاحتيال المنصوص عليه في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ، وذلك من غير حاجة لأن تستعمل معه أساليب الغش والخداع المعبر عنها بالطرق الاحتيالية ، وكان الطاعن في واقعة الدعوى ، كما يبين مما تقدم قد اتخذ لنفسه صفة تاجر ووسيط وتوصل بذلك الى الاستيلاء من المجنى عليه على مبلغ العربون ، وكان الحكم قد ذكر الأدلة على ثبوت هذه الواقعة وهي أدلة من شأنها أن تؤدي الى هذا الثبوت ، فان الحكم المطعون فيه يكون سليما لم يخطئ القانون في شيء ، ويكون الطعن في غير محله متعيئا رفضه موضوعا .

(طعن لازار لا لوشى ضد النيابة وآخر مدع بحق مدنى رقم ٣ سنة ٢٠ ق)

في حين أن الطاعن أنكر ذلك ، وعزا تأخير القطار إلى خلل بالقاطرة بسبب وقوفها أثناء السير ، وهو ما سبق أن شكاه هو وآخرون غيره ، وفي حين أن الحاضر معه قد طلب إلى النيابة كما تمسك أمام المحكمة بطلب ضم ملف القاطرة المذكورة تحقيقا لهذا الدفاع ، فاستجابت المحكمة لهذا الطلب ، وقررت ضم هذا الملف ، وأجلت القضية لتنفيذ قرارها هذا أكثر من مرة إلا أنها بالرغم من قرارها هذا ، ومن تمسك الدفاع في جلسة المرافعة بطلب تنفيذه ، عدلت آخر الأمر عن ذلك ولم تجب الدفاع إلى تمسك به ، وردت في حكمها عليه ردا غير سديد مكفية بأقوال الشهود بما لا يغني عن ضم الملف تحقيقا لدفاع الطاعن . ويضيف الطاعن أن ما جاء بالحكم على لسان المتهم السادس في الدعوى من أنه رأى المتهم السابع يعطى من كانوا بالقطار نقودا ومن بينهم الطاعن مردود بأنه قول لمتهم يدفع التهمة عن نفسه ولم يتأيد بدليل آخر ، فضلا عن أنه عدل عنه فيما بعد .

د وحيث انه وان كان القانون قد أوجب سماع ما يديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أن المحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج ، أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين لماذا هي ترفض الطلب ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى ، وذكر الأدلة التي اطمأنت اليها المحكمة في ثبوتها ، وعرض لدفاع الطاعن المبين بوجه الطعن فتعال : د ومن حيث ان عبد المقصود محمد ملاحظ القزانات وعلى عبدالرحيم ابراهيم التزنجي قررا في التحقيقات وشهدا في الجلسة أنهما كشفا على القاطرة عند وصولها إلى محطة فرز السويس فوجداها بحالة جيدة ... ومن حيث ان الدفاع عن المتهمين أصر على نفي التهمة قائلا أن ...

وأن القاطرة بها خلل مما يؤدي إلى تأخيرها ، وطلب ضم الملف الذي يؤيد ذلك ... ومن حيث انه ثبت من أقوال الذين سئلوا من موظفي مصلحة السكة الحديدية أن القاطرة لم يكن بها خلل مما لا محل معه لطلب الملف الخاص بها ، وكان بين من هذا الذي ذكره الحكم أن المحكمة إذ عدلت عن قرارها بضم ملف القاطرة ، وأطرح طلب الطاعن في هذا الخصوص ، قد بنت ذلك على ما تبين لها من أن القاطرة ليلة الحادثة لم يكن بها الخلل المدعى مما يجعل طلب الاستدلال عن حالتها السابقة قد أصبح ولا محل له لانتقطاع الصلة بينه وبين واقعة الدعوى — لما كان ذلك ، وكان من شأن الأدلة التي اعتمدت عليها في قضائها أن تؤدي ما رتبته عليها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون سليما ولا يصح النعي عليه بالاخلاق بحق الدفاع أو بالتصور . أما ما يثيره حول الاستدلال بأقوال متهم على متهم ، فردود بما للمحكمة من الحق في ذلك لرجوع الأمر فيه إلى تقدير المحكمة واطمئنانها إلى عناصر الإثبات المطروحة في الدعوى .

(طنن ابراهيم محمود الأزهرى ضد النيابة رقم ٢٢ سنة ٢٠ ق)

٦

٦ مارس سنة ١٩٥٠

قتل . نية القتل . وجوب العناية باستظهارها في الحكم بالادانة

المبدأ القانوني

لما كانت جريمة القتل العمد تتميز قانونا عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو اتواء الجاني وهو يرتكب الفعل الجنائي قتل المجنى عليه وازهاق روحه .

ولما كان لهذا العنصر طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم لما كان ذلك وجب أن يعنى الحكم القاضي بالادانة عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة التي تثبت توافره . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في الاستدلال على قيام نية القتل على العبارات السابق إيرادها ، وكانت هذه العبارات قاصرة في التدليل على ثبوت نية القتل لدى الطاعن فان الحكم يكون قاصر البيان بما يعنيه ويستوجب نقضه .

المحكم

(طعن على عبد الفتاح طلبه ضد النيابة وأخرى مدعية بحق مدني رقم ٢٦ سنة ٢٠ ق)

٧

٦ مارس سنة ١٩٥٠

طعن بالنقض . وجوب التقرير به . التدخل من متهم آخر لم يقرر بالطعن . لا يجوز . حكم من محكمة عسكرية . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض

المبادئ القانونية

١- ان المادة ٢٣١ تحقق توجب بصريح النص لقبول الطعن بطريق النقض أن يكتب به تقرير في قلم الكتاب أو في السجن ولذا فانه لا يقوم للطعن قائمة ولا تتصل محكمة النقض به إلا من طريق هذا التقرير ولا يعنى عنه أى اجراء آخر مهما قيل من وحدة الواقعة أو وجود المصلحة . ومن ثم فالتدخل في الطعن (من متهم حكم عليه مع الطاعن ولم يقرر بالطعن ولم يقدم أسبابا) يكون غير مقبول ولا يصح في هذا المقام الاحتجاج بقواعد المرافعات المقررة للطعن في المواد المدنية لأن الأصل أن لا يرجع إلى قواعد المرافعات إلا إذا كان قانون تحقيق الجنايات خلوا من الإشارة أو كان ذلك لسد نقص أو للاعانة

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه قصر في استظهار نية القتل العمد وتوافرها لديه إذ اقتصر في التحدث عنها على أن الطاعن استعمل سلاحا ناريا ، وهذا وحده لا يكفي لثبوت نية القتل .

وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه حين تعرض لنية القتل قال : أنه ثبت لدى المحكمة أن المتهم الأول (الطاعن) هو الذي أطلق العيار الناري ، على المجنى عليه عامداً فقتله ، ، وفي موضع آخر وهو يتحدث عن نفي سبق الاصرار قال : ان المتهم (الطاعن) لم يكن ميّنا النية على قتل المجنى عليه ، بل كان يقصد إتلاف زراعة شخص آخر فلما طلب من المجنى عليه الارشاد عن الحقل وتباطأ المجنى عليه في ذلك ، ولدت نية القتل في هذه اللحظة تغيظاً منه ومن تباطئه فقتله .

وحيث انه لما كانت جريمة القتل العمد تتميز قانونا عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو اتواء الجاني وهو يرتكب الفعل الجنائي قتل المجنى عليه وإزهاق روحه . ولما كان لهذا العنصر طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر

ولكن المحكمة لم تكن بتحقيق هذا الدفاع على خلاف الأصول المقررة في القانون .

« وحيث ان عاطف عطية حلى مثل أمام المحكمة بمحام يطلب قبوله مت دخلا في الطعن وقال أنه كان متهماً مع الطاعن وقضى عليه أيضاً وأنه وان لم يقرر الطعن أو يقدم له أسباباً إلا أنه يستفيد من طعن زميله إذا ما قضى بقبوله وينقض الحكم إذ يتعدى الأثر حتماً إليه .

« وحيث ان النيابة دفعت بعدم قبول التدخل كما طلب الحكم بعدم جواز طعن الطاعن بناء على انه حاصل عن حكم صادر من المحاكم العسكرية .

« وحيث ان المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات توجب بصريح النص لقبول الطعن بطريق النقض أن يكتب به تقرير في قلم الكتاب أو في السجن ، ولذا فإنه لا تقوم للطعن قائمة ، ولا تتصل محكمة النقض به إلا من طريق هذا التقرير ، ولا يغني عنه أي إجراء آخر مهما قيل من وحدة الواقعة أو وجود المصلحة . ومن ثم فالتدخل الذي يقول به الحاضر عن المحكوم عليه الآخر يكون غير مقبول . ولا يصح في هذا المقام الاحتجاج بقواعد المرافعات المقررة للطعن في المواد المدنية لأن الأصل أن لا يرجع إلى قواعد المرافعات إلا إذا كان قانون تحقيق الجنايات خلواً من الإشارة أو كان ذلك لسد نقص أو للاعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فيه . أما وقد رسم هذا القانون شكلاً خاصاً لهذا الإجراء ، فإنه يكون هو وحده الذي يبنى عليه اتصال المحكمة بالدعوى ، فيكون الواجب على ذي الشأن استيفاءه إذا أراد أن يكون له أثره بالنسبة إليه ، فاذا أضيف إلى ذلك أن الحكم صادر من محكمة عسكرية وغير جائز الطعن أصلاً

على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فيه . أما وقد رسم هذا القانون شكلاً خاصاً لهذا الإجراء فإنه يكون وحده الذي يبنى عليه اتصال المحكمة بالدعوى فيكون الواجب على ذي الشأن استيفاءه إذا أراد أن يكون له أثره بالنسبة إليه ٢ - إن الحكم الصادر من محكمة عسكرية غير جائز الطعن فيه أصلاً أمام محكمة النقض إذ أن أي حكم يصدر من المحاكم العسكرية لا يكون بصريح المادة ٨ من القانون رقم ١٥ سنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية قابلاً للطعن بأية طريقة من الطرق المعروفة في القانون العادية كانت أو غير عادية وذلك لأن السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية ووزير العدل هما وحدهما . بمقتضى النص المذكور . المختصان في القضاء العسكري بالقيام بوظيفة محكمة النقض في القضاء العادي من مراقبة صحة اجراءات المحاكم وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى .

المحكمة

« من حيث ان الطاعن قرر الطعن أمام هذه المحكمة في الحكم الصادر عليه من المحكمة العسكرية العليا ، وقال في الأسباب انه دين بالقتل العمد وإحراز السلاح وقضت المحكمة عليه بالإعدام ، وان هذا الحكم جاء باطلاً لقصوره إذ دافع بأن به من الحالات المرضية ما يستوجب النزول بالعقوبة إلى أدنى درجاتها إن لم يرفع عنه العقاب ، وأنه فيما أقدم عليه كان مسلوب الإرادة وتحت تأثير يستحيل معه أجازة القول بتوافر شرائط العقوبة المقررة للقتل العمد ،

مكان البيع من هذا المحل العمومي الممنوع بيعها فيه بمقتضى القانون فتكون هذه الجريمة الأخيرة في حالة تلبس بغض النظر عن أنه لم يشاهد بيعها إذ لا يشترط في التلبس أن يثبت أن الواقعة التي اتخذت الاجراءات بالنسبة اليها متوافرة فيها عناصر الجريمة . وللضابط في هذه الحالة أن يجرى التفتيش وأن يضع يده على ما يجده في طريقه أثناء عملية التفتيش سواء في ذلك ما يكون متعلقاً بالجريمة التي يعمل على كشف حقيقة أمرها أو أية جريمة أخرى لم تكن محل بحث وقتئذ . فاذا كانت المحكمة قد دانت الطاعن على أساس الدليل المستمد من التفتيش في هذه الحالة فانها لم تخالف القانون في شيء .

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن باحراز المخدرات جاء باطلا لحطئه في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن النيابة رفعت الدعوى عليه من أجل ثلاث تهم (الأولى) أنه ترك آخرين يلعبون القمار بقهوته (والثانية) أنه باع مشروبات روحية بمحله العمومي (والثالثة) احراز مخدر بقصد الاتجار فدفع بطلان التفتيش فقضت محكمة أول درجة ببراءته من التهمتين الأولى والثانية ودانته بالثالثة بناء على ان المقهى محل عمومي يجوز لرجال الضبطية القضائية دخوله وعلى ان الجريمة الأولى كان متلبساً بها فكان من حق الضابط تفتيش المقهى . فاستأنف هذا الحكم فقضت المحكمة الاستئنافية بتأييده لأسبابه وأضافت اليها أنه كان للضابط حق

فيه كان ما يطلبه من تدخل عديم الجدوى إذ لا يصادف محلاً .

« وحيث انه بالنسبة إلى الطاعن عبد المجيد أحمد حسن فإنه وقد تبين أن الحكم الصادر من المحكمة العسكرية العليا ، فان الطعن فيه بطريق النقض غير جائز إذ أن أى حكم يصدر من المحاكم العسكرية لا يكون بصريح المادة ٨ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية قابلاً للطعن بأية طريقة من الطرق المعروفة في القانون العادية كانت أو غير عادية . وذلك لان السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية ووزير العدل هما وحدهما — بمقتضى النص المذكور — المختصان . في القضاء العسكري . بالقيام بوظيفة محكمة النقض في القضاء العادى من مراقبة صحة اجراءات المحاكم وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى .

« وحيث انه لما تقدم جميعه يتعين الحكم بعدم جواز هذا الطعن مع القضاء بعدم قبول طلب التدخل المرفوع من محامى المحكوم عليه الآخر .

(طعن عبد المجيد أحمد حسن ضد النيابة رقم ٢٨٠ سنة ٢٠ ق)

٨

١٤ مارس سنة ١٩٥٠

تلبس . لا يشترط أن يثبت أن الواقعة التي اتخذت الاجراءات بالنسبة اليها متوافرة فيها عناصر الجريمة . مثال .

المبدأ القانوني

إذا كان ما أوردته المحكمة عن واقعة الدعوى يفيد ان دخول الضابط إلى المقهى انما كان بسبب ما شاهده من وجود آخرين يلعبون الورق به وانه رأى عرضاً ومصادقة بعد هذا الدخول زجاجة بها بعض الخمر في

الدخول عند ما شاهد لعب الورق أثناء مروره على المقهى وأنه لما كان يعرف عن الطاعن أنه يبيع الخمر وقد شاهد زجاجة بها سائل مشابه للخمر فكان من حقه ضبطها فيكون عمله وليد اجراء صحيح . فالتلبس بجريمة لعب الميسر الى قيام قرائن وأدلة قوية على السماح بتعاطي الخمر ثم التحقق من الخمر بعد شمه يجعل المتهم في حالة تلبس . ويقول الطاعن إنه لما كانت جريمة بيع الخمر لم تكن في حالة تلبس لأن الزجاجة كانت في دولاب (فريضة) ولم يتبين ما بها إلا بعد أن فتحها الضابط وشمها وكان القانون لا يعاقب إلا على البيع نفسه . وكان حق دخول المحال العمومية لا يباح إلا لضبط مخالفات ظاهرة في حالة تلبس فإن الحكم إذ جرى على غير ذلك واعتبر التفتيش صحيحا يكون قد خالف القانون .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله « إنها تحصل فيما شهد به الضابط محمد سمير افندي ضابط مباحث بندر الفيوم من أنه أثناء مروره حوالى الساعة ٨ مساء في الشارع أمام مقهى المتهم لاحظ جملة أشخاص في داخلها يلعبون القمار قد دخل حيث وجدهم يجلسون أمام منضدة عليها ورق اللعب وبلغ ١١ قرشاً وعلى مقربة منهم المتهم ثم قام بضبط الورق والتعود واستبقى في القهوة الأشخاص الذين كانوا يلعبون الورق ثم أرسل في استدعاء قوة من البندر حيث حضر له على الأثر العسكريان محمد عبد الجواد وحسن عطا وأنه أثناء وجوده في المقهى لاحظ وجود زجاجة بها كيسة من الخمر موضوعة على رف وبمجرد حضور رجال القوة ارتأى البحث عن زجاجات خمر أخرى وقد وجد تحت بنك المحل ثلاث زجاجات ملأى بالخمر ثم لاحظ وجود صندوق فوق البنك فكلف المتهم بفتحه للبحث عن زجاجات أخرى وقد قام المتهم بفتحه وبتفتيش

ما بداخله عشر على علبة صغيرة بداخلها قطعة من الأفيون وبجوارها وجد لفافة داخلها قطعة كبيرة من الخشيش وبعد ذلك قبض على المتهم واقتاده إلى البندر ومعه المضبوطات سالفة الذكر ، وقد شهد الضابط شاهد الإثبات في التحقيقات « بأنه يعلم فوق ذلك أن المتهم يوزع الخمر على رواده بدون ترخيص فاذا شاهد على الرف زجاجة بها بعض السائل المشابه للخمر فكان يحق مرة أخرى في التقدم لضبطها وقد تأيد ظنه بأن ما بها كان خمرأ وزادت شبهاته أنه وجد الزجاجة من الخارج تحمل من الورق الملصق بها ما يوم أن بها (شربات) فتقدم للبحث عن نظائرها فوجد زجاجات فارغة أسفل البنك ووجد صندوقاً أعلى وجد بداخله زجاجات بها خمر ولاحظ بجوارها علبة من الصفيح ملفوفة بهماش فنهته رائحة الأفيون المنبعث منها الى ما تحويه من مخدر ممنوع حيازته كذلك ، ولما كان هذا الذي أوردته المحكمة عن واقعة الدعوى يفيد أن دخول الضابط إلى المقهى إنما كان بسبب ما شاهده من وجود آخرين يلعبون الورق به وأنه رأى عرضاً ومصادقة بعد هذا الدخول زجاجة بها بعض الخمر في مكان البيع من هذا المحل العمومي الممنوع بيعها فيه بمقتضى القانون فتكون هذه الجريمة الأخيرة في حالة تلبس بغض النظر عن أنه لم يشاهد يبيع إذ لا يشترط في التلبس ان يثبت أن الواقعة التي اتخذت الاجراءات بالنسبة اليها متوافرة فيها عناصر الجريمة ويكون للضابط ان يجرى التفتيش وان يضع يده على ما يجده في طريقه أثناء عملية التفتيش سواء في ذلك ما يكون متعلقاً بالجريمة التي يعمل على كشف حقيقة أمرها أو بأية جريمة أخرى لم تكن محل بحث وقتئذ . لما كان ذلك وكان الضابط قد عثر في هذه الأثناء على المخدر كان التفتيش الواقع صحيحاً مشروعاً وتكون

المحكمة إذ اعتبرته كذلك ودانت الطاعن استنادا الى الدليل المستمد منه لم تخالف القانون في شيء . وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن أحمد سعداوى على ضد النيابة رقم ١٥٨٣ سنة ١٩ ق)

٩

١٤ مارس سنة ١٩٥٠

جريمة وقتية . المميز بينها وبين الجريمة المستمرة
المبدأ القانوني

لما كان الفصل في التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو الفعل الذى يعاقب عليه القانون فإذا كانت الجريمة تتم وتنتهى بمجرد ارتكاب الفعل كانت وقتية . أما إن استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة والعبرة في الاستمرار هنا هي بتدخل ارادة الجاني في الفعل المعاقب عليه تدخلا متتابعاً متجدداً . فإذا كانت الواقعة أن المتهم أقام بناء بدون ترخيص وخارجاً عن خط التنظيم فإن الفعل المسند اليه يكون قد تم وانتهى من جهته باجراء هذا البناء مما لا يمكن معه تصور حصول تدخل جديد من جانبه في هذا الفعل ذاته ولا يؤثر في هذا النظر ما قد تسفر عنه الجريمة من آثار تبقى وتستمر اذ لا يعتد بأثر الفعل في تكييفه قانوناً . فإذا كانت المحكمة قد اعتبرت الجريمة مستمرة فإن الحكم يكون قد أخطأ في القانون .

المحكمة

وحيث ان الطاعن يقول في طعنه أن

الحكم المطعون فيه حين دانه « أولاً — بأنه أقام بناء بدون ترخيص من الجهات المختصة . وثانياً — أقام بناء خارج خط التنظيم ، قد أخطأ في تطبيق القانون فقد دفع بسقوط الحق في اقامة الدعوى بمضى مدة تزيد على الثلاث سنوات على ارتكاب الجريمة ولكن المحكمة رفضت هذا الدفع ودانته بمقولة إن الجريمة مستمرة لا يسقط الحق فيها إلا من تاريخ انقضاء الحالة الثابتة المكونة لها مع أن هذا النظر غير صحيح لأن التهمة المنسوبة للطاعن هي اقامه بناء وهي لهذا تعتبر جريمة وقتية تتم بمجرد ارتكاب الفعل ويكون الحكم إذ قضى بغير ذلك معيياً متعينا نقضه والقضاء له بالبراءة . وحيث ان الحكم المطعون فيه تعرض لدفاع الطاعن المشار اليه فأطرحه بمقولة أن الفقه لم يستقر على رأى بالنسبة لهذه الجريمة وأن المحاكم والشرائح قد اختلفوا في تعيين ماهيتها وهل هي جريمة مستمرة أم وقتية .

ويرى الحكم اعتبارها جريمة مستمرة لأن الحالة المكونة للجريمة تستمر قائمة ولذلك فلا يجوز القول بسقوط الجريمة ويكون الدفع في غير محله ولما كان الفصل في التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو الفعل الذى يعاقب عليه القانون فإذا كانت الجريمة تتم وتنتهى بمجرد ارتكاب الفعل كانت وقتية . أما ان استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة، والعبرة في الاستمرار هنا هي بتدخل ارادة الجاني في الفعل المعاقب عليه تدخلا متتابعاً متجدداً . وما دامت الواقعة كما أثبتتها المحكمة هي أن المتهم قد أقام البناء بدون ترخيص وخارجاً عن خط التنظيم فإن الفعل المسند اليه يكون قد تم وانتهى من جهته باجراء هذا البناء مما لا يمكن

معه تصور حصول تدخل جديد من جانبه في هذا الفعل ذاته ولا يؤثر في هذا النظر ما قد تسفر

التسليم حقيقيا بل يكفي التسليم الاعتباري إذا كان المودع لديه حائزا للشيء من قبل .

٢- إن القصد الجنائي في جريمة التبيد لا يشترط أن ينص عليه في الحكم بعبارة صريحة مستقلة بل يكفي أن يستتج من ظروف الواقعة . فاذا أورد الحكم المطعون فيه ما يفيد أن الطاعن ارتكب الفعل عن عمد ونية حرمان المجنى عليه من الدولاب موضوع التبيد اضرارا به فإن هذا يكفي لتوفر القصد الجنائي الذي تقوم عليه هذه الجريمة .

المحكمة

« حيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بالتبيد جاء باطلا لخطئه في تطبيق القانون وقصوره . إذ أن الواقعة تلخص في أن المجنى عليه اشترى المنقولات منه واتفقا على أرجاء التسليم حتى يتم بعض العمل بها فتكون الحيازة قد بقيت له كبائع ولا يمكن اعتباره مودعا لديه فاذا ما امتنع بعد ذلك عن التسليم فلا جريمة بل مرد الأمر إلى التانئون المدني على اعتبار أنه بائع لم يتم بتنفيذ ما تعهد به من تسليم المبيع . ويضيف الطاعن أن المحكمة لم تستظهر توفر القصد الجنائي خصوصا وقد ثبت أن المجنى عليه كان قد قبل استبدال الدولاب في مرة سابقة وأن الطاعن عرض عليه دولابا ثالثا في المرة الأخيرة مما كان يتعين معه التحدث عن هذا القصد وإقامة الدليل على توفره .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله . « إنها تلخص فيما أبلغ به محمد محمود زين الدين من أنه توجه إلى محل المتهم لشراء بعض الاثاثات المنزلية وبعد أن عاين هذه الاثاثات بمحله اتفق معه على شراء دولاب

عنه الجريمة من آثار تبق وتستمر إذ لا يعتد بأثر الفعل في تكييفه قانونا — لما كان الأمر كذلك — وكانت المحكمة قد اعتبرت الجريمة مستمرة فإن الحكم يكون قد أخطأ القانون ويتعين لذلك نقضه .

« وحيث أن الجريمة على ما أثبتته الحكم المطعون فيه قد وقعت بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ولم ترفع الدعوى بها إلا في أول مارس سنة ١٩٤٩ فيكون قد مضى بين ارتكاب الجريمة ورفع الدعوى مدة تزيد عن ثلاث سنين وهي المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية .

« وحيث أنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والقضاء للطاعن بالبراءة .

(طعن محمد هارون ضد النيابة رقم ١٩٤٤ سنة ١٩ ق) .

١٠

١٤ مارس سنة ١٩٥٠

تبيد . التسليم الاعتباري يكفي لتحقيق الجريمة . القصد الجنائي في جريمة التبيد لا يشترط النص عليه صراحة .

المبدأ القانوني

١- إذا اتفق المشتري مع بائع المنقول على البيع ودفع له الثمن وبقى المبيع في حيازة البائع لاستصلاحه فإن البيع يكون قد تم وتعين المبيع وانتقلت الملكية إلى المشتري وإن بقي في حيازة البائع على سبيل الوديعة لإتمام بعض الأعمال فيه ولذا فإنه إذا ما تصرف البائع فيه بطريق الغش يكون مرتكبا لجريمة التبيد إذ لا يشترط في الوديعة أن يكون

لللباس (وتواليت) ودولاب لحفظ الأدوات
الفضية (وبوفيه) بمبلغ ٤٧ جنياً دفع له منها
١١ جنياً كعربون ثم عاد إليه بعد فترة وجيزة
لاستلام هذه الاثانات فلم يجد الدولاب المتفق
على شرائه بل وجد بدلاً منه دولاباً آخر فاتفق
مع المتهم على شرائه بدلاً من الدولاب الأول
ودفع له كامل القيمة ووقع بإمضائه على أخشاب
الدولاب من الداخل حتى لا يعمل المتهم على
تغييره واتفق مع هذا الأخير على استلام جميع
الاثانات عند الانتهاء من تسليمها. ثم حضر
إليه في اليوم المحدد للاستلام أيضاً فوجد جميع
الاثانات موجودة عدا الدولاب إذ كان المتهم
قد استبدله بأخر أصغر منه حجماً وأقل منه اتقاناً
في الصناعة وسأل المتهم عن الدولاب الذي
اشتراه فأخبره بأنه قد باعه لآخر وأحضر له
هذا الدولاب الأخير بدلاً عنه، وبسؤال
الشاهدين الآخرين محمد عبد السلام زين الدين
وعبد السلام مصطفى الشريف قررا هذه الوقائع
جميعها وأضافا إليها أن المجنى عليه تسلم من المتهم
جميع الاثانات التي اشتراها منه عدا الدولاب
إذ رفض استلامه منه وقد أنكر المتهم ما نسب
إليه ثم تعرض لدفاع الطاعن المشار إليه فقال :
« إنه دفع بأن النزاع بين المجنى عليه والمتهم هو
نزاع مدني بحث حول عقد مدني أيضاً هو عقد
البيع الحاصل بينهما وأن الخلاف بينهما حاصل
حول تنفيذ هذا العقد من ثم يتعين أن يلجأ
المجنى عليه إذا أراد إلى القضاء المدني ليطالب
المتهم بتنفيذ ما اتفق عليه به إلا أن هذا الكلام
من جانب وكيل المتهم غير مطابق للواقع
ولا ينطبق على مقتضيات القانون إذ أن عقد
البيع قد تم فعلاً بين المتهم والمجنى عليه بعد أن
استكمل جميع أركانه من رضا متبادل ودفع
للثمن وأصبحت الأشياء المشتراة في عهدة المتهم

للمحافظه عليها حتى يحين وقت استلامها وأن
ما وقع من المتهم لم يكن خلافاً حول تنفيذ
ما التزم به بل كان تصرفاً بالبيع في الأشياء التي
سبق أن باعها للمجنى عليه والتي لا يملك فيها
تصرفاً ما فلا يكون هذا العمل مدنياً كما يصوره
وكيل المتهم بل هو عمل جنائي يدخل في حدود المادة
٣٤١ من قانون العقوبات ومن ثم يتعين معاقبة
المتهم تطبيقاً لما « ويبين من هذا الذي أثبتته الحكم
أن البيع قد تم وتعين المبيع وانتقلت ملكيته إلى
المشتري وإن بقي في حيازة البائع على سبيل
الوديعة لا تمام بعض الأعمال فيه ولذا فإنه إذا
ما تصرف فيه بطريق الغش يكون مستحقاً
للعقاب إذ لا يشترط في الوديعة أن يكون التسليم
حقيقياً بل يكفي التسليم الاعتباري إذا كان المودع
لديه حائزاً للشيء من قبل. لما كان الأمر كذلك
فلا تكون المحكمة قد أخطأت في تطبيق
القانون على الواقعة كما أثبتتها بالحكم. ويكون
وجه الطعن في هذا الخصوص على غير أساس.
أما ما يشير إليه الطاعن عن القصد الجنائي
فردود بأنه لا يشترط أن ينص عليه في الحكم
بعبارة صريحة مستقلة بل يكفي أن يستتج من
ظروف الواقعة الميئنة به وهي كما أوردتها المحكمة
في الحكم المطعون فيه تفيد أن الطاعن ارتكب
الفعل المكون للجريمة عن عمد وبنية حرمان
المجنى عليه من الدولاب وذلك لإضراراً به. وفي
هذا ما يكفي لتوفر القصد الجنائي الذي تقوم
عليه هذه الجريمة.

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير
أساس ويتعين رفضه موضوعاً.

(طعن محمد الامام الشريف ضد النيابة وآخر مدع
بحق مدني رقم ١٢ سنة ٢٠ ق).

١١

١٤ مارس سنة ١٩٥٠

اثبات . أحكام القانون رقم ٨٧ سنة ١٩٣٨ .
مخالفتها لا تخضع لقواعد اثبات خاصة .

المبادئ القانونية

١ - انه لم يكن من غرض الشارع أن يخضع مخالفات أحكام القانون رقم ٨٧ سنة ١٩٣٨ إلى قواعد اثبات خاصة بها بل هي خاضعة للقواعد العامة بحيث إذا اطمأن القاضي إلى صحة الدليل المستمد من تحليل العينات ولم يساوره ريب في أية ناحية من نواحيه سواء من جهة أخذ العينة أو من جهة عملية التحليل ذاتها أوقع حكمه على هذا الأساس بغض النظر عما يكون هناك من نقص في بعض الاجراءات .

٢ - إذا كانت محكمة الموضوع هي التي قررت من تلقاء نفسها اعلان الشاهد وضم الحرز فاذا استغنت المحكمة عن هذا الاجراء وفصلت في الدعوى فان هذا جائز ولا خطأ فيه ما دامت قد رأت فيما بعد أن ظهور الحقيقة لا يتوقف حتما على تنفيذ هذا الاجراء وبخاصة إذا كان الطاعن لم يبد تمسكا بهذا التنفيذ . فالقرار في هذه الحالة لا يعدو أن يكون قراراً تحضيرياً لا تتولد عنه حقوق للخصوم يوجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق .

المحكمة

• حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم

المطعون فيه حين دانه بأنه • باع الصابون حالة كونه يحتوى على أقل من ٤٠ ٪ من الاحماض الدهنية والراتنجية • جاء باطلا لا يتسناه على اجراءات باطلة ولقصوره واخلاله بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول إن الاجراءات التي اتبعت في أخذ العينة وارسالها للتحليل تخالف ما نص عليه القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ فلم ينفذ الموظف المختص ما يقضى به من وجوب وزن العينة واثبات هذا الوزن عليها مع بيان نوعها على أن يختمها بختم التاجر وبختمه هو أيضا أما وهو لم يفعل فتكون الاجراءات باطلة ويطل الحكم تبعاً لها . ثم أنه دافع بأنه لم يقدم دليل على أن الصابون الذي أخذت منه العينة هو من الصابون الذي بيع الى استاورو والذي باعه إلى آخر كما ناقش تقرير التحليل وبين عدم جواز الأخذ بما ورد فيه عن الاحماض مادام لم يبين أن باقى العناصر الثلاثة الأخرى تخالف القانون ولكن المحكمة دانت دون أن ترد على هذا الدفاع ويضيف الطاعن أن المحكمة الاستئنافية قررت اعلان محرر المحضر واحضار الحرز وتأجلت الدعوى أكثر من مرة لهذا السبب إلا أنها قضت فيها بعدئذ دون أن ينفذ هذا القرار كما ان المحامى الذى حضر معه بالجلسة أراد أن يترافع فلم تمكنه المحكمة من ذلك بناء على ما واجهته به من أنها تعرف ما يريد أن يدلى به وهذا كله بما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

• وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وتعرض لدفاع الطاعن من أن الصابون المضبوط غير المباع منه فاطرحه للاعتبارات التي قالها ولما كان الأمر كذلك وكان من شأن ما أوردته المحكمة أن يؤدي الى ما رتبته عليه فلا يقبل ما يثيره في هذا الخصوص لأنه جدل موضوعي

المبادئ القانونية

١ - إذا كانت العقوبة التي تحكم بها على الطاعن تدخل في نطاق الفقرة الثانية من المادة ١٠ من القانون ٩٦ سنة ١٩٤٥ التي ينص على الحكم بعدم تطبيقها عليه (باعتباره المدير الفعلي للمحل وليس هو صاحب المحل الذي وقعت فيه مخالفة عدم الاعلان عن أسعار السلع) فان مصلحة الطاعن فيما يثيره في هذا الخصوص تكون متفية .

٢ - ان القانون لا يزوج بين مسؤولية صاحب المحل ومسؤولية المدير له بل تجرى نصوصه على ان مسؤولية كل منهما قائمة بذاتها لا تستند احدهما على الأخرى فإن القول بانعدام مسؤولية صاحب المحل عن المخالفة إذا انعدمت مسؤولية المدير غير صحيح في القانون .

٤ - ان القانون يحمل صاحب المحل مسؤولية كل ما يقع فيه من مخالفات ويعاقبه بالحبس والغرامة معا ما لم يثبت هو انه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة ، ففي هذه الحالة الفريدة تقتصر العقوبة على الغرامة دون الحبس .

المحكمة

و حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه دان الطاعن على أساس انه صاحب المحل وليس المدير الفعلي له بما كان مقتضاه أن يطبق في حقه المادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ ويوقع عليه العقوبة في حدودها وإذ طبق مواد أخرى هي بمنأى عن

خارج عن رقابة محكمة النقض . أما ما يتمسك به من عدم استيفاء اجراءات أخذ العينة وبطلان الدليل المستمد من نتيجة التحليل فردود بأنه لم يكن من غرض الشارع أن يخضع مخالفات أحكام هذا القانون الى قواعد اثبات خاصة بها بل هي خاضعة للقواعد العامة بحيث إذا اطمأن القاضي إلى صحة الدليل المستمد من تحليل العينات ولم يساوره ريب في أية ناحية من نواحيه سواء من جهة أخذ العينة أو من جهة عملية التحليل ذاتها أوقع حكمه على هذا الأساس بغض النظر عما قد يكون هناك من نقص في بعض الاجراءات . وأما ما يشير اليه عن قرار المحكمة اعلان الشاهد واحضار الحرز فلا وجه له إذ لم يطلب الدفاع إلى المحكمة هذا الاجراء بل كانت هي من نفسها التي ارتأته فإذا ما استغنت عنه وفصلت في الدعوى فهذا جائز ولا خطأ فيه مادامت هي التي رأته أولاً ثم رأت فيما بعد أن ظهور الحقيقة لا يتوقف حتماً على تنفيذه ، وبخاصة ولم يبد الطاعن تمسكاً بهذا التنفيذ فالتمرار لا يعدو والحال كذلك قراراً تحضيراً في تحقيق الدعوى لتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتماً العمل على تنفيذه صوناً لهذه الحقوق هذا وغير صحيح ما يدعيه الطاعن من الاخلال بحق دفاعه إذ حضر المحامي وأدلى بمرافعته ولم يرد بالمحضر ما يثبت دعواه عنه .

و حيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن عبد الحميد محمد المصرى ضد النيابة رقم ١٧ سنة ٢٠ ق) .

١٢

١٤ مارس سنة ١٩٥٠

عقوبة مبررة . مثال . مسؤولية صاحب المحل في حالة عدم الاعلان عن الأسعار .

واقعة الدعوى كما صار اثباتها في الحكم فيكون قد أخطأ في تطبيق القانون . هذا وقد طلب الطاعن من المحكمة الاستئنافية تأجيل نظر الدعوى حتى يفصل ابتدائياً في المعارضة المرفوعة من مدير المحل المحكوم عليه غايياً ذلك لأن مسؤولية الطاعن مستمدة من مسؤولية المدير ومتفرعة عنها ولكن المحكمة رفضت اجابة هذا الطلب مع وجاهته يضاف الى هذا ان المحكمة لم تمحص دفاعه من انه يفرض كونه صاحب المحل فانه لم يشترك في ادارته فعلاً لأن أعماله الأخرى هي من الكثرة بحيث يتعذر معها مساهمته في ادارته وتستحيل معها المراقبة المجدية في منع وقوع مخالفة القانون ولو أنها فعلت لطبقت في حقه الفقرة الثانية من المادة العاشرة السالفة الذكر « وحيث انه لما كانت العقوبة التي حكم على الطاعن بها تدخل في نطاق الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ التي ينص على الحكم بعدم تطبيقها عليه فان مصلحته فيما يثيره في هذا الخصوص تكون متفية . لما كان الامر كذلك . وكان القانون المذكور لا يزاوج بين مسؤولية صاحب المحل وبين مسؤولية المدير له بل تجرى نصوصه على ان مسؤولية كل منهما قائمة بذاتها لا تسقط احدهما على الأخرى فان القول بانعدام مسؤولية صاحب المحل عن المخالفة اذا انعدمت مسؤولية المدير غير صحيح في القانون ومادام الحكم قد بين واقعة الدعوى بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها بوصف كونه صاحب المحل وهي عدم اعلانه عن أسعار السلع المعروضة للبيع في محله . وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوع هذه الواقعة منه وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها ولها أصلها في التعميمات التي أجريت في الدعوى وكان القانون

يحمل صاحب المحل مسؤولية كل مايقع فيه من مخالفات ويعاقبه بالحبس والغرامة معا ما لم يثبت هو انه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة ففي هذه الحالة الفريدة تقتصر العقوبة على الغرامة دون الحبس ومع هذا فقد قضى على الطاعن بالغرامة فقط بما ينفي مصلحته في الطعن مع افتراض صحة دفاعه . متى كان ذلك كله . فان ما يثيره في طعنه لا يكون له محل .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطاعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن رياض نجيب أندى ضد النيابة رقم ٢٨ سنة ٢٠ ق) .

١٣

١٤ مارس سنة ١٩٥٠

حكم . تسيبه . عدم الرد على دفاع هام للمتهم . قصور .

المبدأ القانوني

اذا كان الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه لم يقلد علامة المدعى ولكنه أنشأ لنفسه علامته قبل أن توجد علامة المدعى واستمر يستعملها من وقت انشائها ولما كان هذا الدفاع من شأنه لو صح أن يؤثر في كيان الجريمة التي دين بها (قلد علامة مسجلة بكيفية تدعو لتضليل الجمهور) فإذا كان الحكم لم يرد على هذا الدفاع فانه يكون قاصراً .

المحكمة

« حيث ان مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه انه تمسك أمام المحكمة الاستئنافية

الطعن على الحكم بحجة انه أخل بدفاع المتهم بعدم اجابة طلب استدعاء الطبيب يكون في غير محله .

٢ - لا يقبل الاحتجاج بما يقول به الطاعن من وجوب حضور الطبيب دائماً بوصف أنه خير مادام الرأي الذي انتهى اليه الخبير الذي اكتفت به المحكمة كان معروضا للبحث كعنصر من عناصر الاثبات للمتهم أن يعرض له ويناقشه وللحكمة أن تقدره مثله في ذلك مثل شهادة الشهود وعناصر الاستدلال الأخرى التي تطرح أمامها على بساط البحث .

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بالضرب الذي نشأت عنه العاهة جاء باطلا لاخلاله بحق الدفاع فقد طلب المدافع عنه استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشة في الاصابة وهل حدثت من ضربة أو من أكثر اذ يتغير النظر إذا ما تبين التعدد ولوحظ اشتراك آخرين في الضرب دون الاكتفاء بأقوال المجنى عليه وشاهده الذي لا يمكن التعويل عليها ولكن المحكمة لم تجب الطلب وردت عليه رداً غير سديد مع ان الواقعة منتجة في الدعوى والمطلوب حضوره خير يوجب القانون استدعاءه للمناقشة .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها تعرض للطلب المشار اليه فقال « لا محل لما طلبه الدفاع عن المتهم من مناقشة الطبيب الكشاف بدعوى انه لم يبين ما إذا كانت الاصابة من ضربة أو أكثر لأنه بالرجوع إلى التقارير

بانه أنشأ علامته واستعملها قبل ان توجد علامة المدعى بالحقوق المدنية وعلى الرغم من أهمية هذا الدفاع فان محكمة الموضوع لم تكن بالرد عليه .

« وحيث ان هذا الذي ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه صحيح لأن المدافع عن الطاعن تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بانه لم يقد علامته المدعى ولكنه أنشأ لنفسه علامته من سنة ١٩٣٩ واستمر يستعملها من وقت انشائها . ولما كان هذا الدفاع مهما من شأنه لو صح ان يؤثر في كيان الجريمة التي دين بها الطاعن وكانت المحكمة قد قضت بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بإدائته دون ان ترد على هذا الدفاع فان حكمها يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقي أوجه الطعن .

(طعن سوريال فانوس ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ٤١ سنة ٢٠ ق) .

١٤

١٤ مارس سنة ١٩٥٠

طلب استدعاء الطبيب لمناقشة . عدم إجابته مع بيان أسباب منتجة لرفض الطلب . جوازه .

المبادئ القانونية

١ - اذا كان المتهم طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته فرفضت المحكمة هذا الطلب ويثبت السبب الذي من أجله رفضته وكان هذا السبب من شأنه أن يبرر ما رآته من عدم لزوم ذلك الاجراء للفصل في الدعوى وكانت المحكمة قد فصلت في الدعوى بما لها من سلطة التقدير فيما يتعلق بالمعلومات الفنية أو الوقائع التي ترى الوقوف عليها . فإن

الطبية بين أن ما ذكر بها من الوضوح بحيث لا يحتمل أى لبس أو فرض يضاف إلى ذلك أنه مذكور في التقرير الطبي الابتدائي عن إصابة رأس المجنى عليه أنها إصابة نشأت عن المصادمة بجسم صلب راض كالعصا الغليظة وهذا يتفق مع تصوير المجنى عليه ، ، ولما كانت المحكمة قد بينت السبب الذي من أجله رفضت الطلب وكان هذا السبب من شأنه أن يبرر ما رآته من عدم لزومه للفصل في الدعوى . فانه لا محل لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص وقد فصلت المحكمة فيه بما لها من سلطة التقدير فيما يتعلق بالمعلومات الفنية أو الوقائع التي ترى الوقوف عليها . كما عللت الرفض تعليلاً مقبولاً لا يخالف مقتضى المنطق والقانون . ولا يتبل الاحتجاج بما يقول به الطاعن من وجوب حضوره دائماً بوصف أنه خير ما دام الرأي الذي انتهى إليه الخير الذي اكتفت به المحكمة كان معروفاً للبحث كعنصر من عناصر الإثبات للثبوت أن يعرض له ويناقشه وللمحكمة أن تتمدره مثله في ذلك مثل شهادة الشهود وعناصر الاستدلال الأخرى التي تطرح أمامها على بساطة البحث .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن عبد المطلب عبد السلام غويم ضد النيابة رقم ٥٤ سنة ٢٠ ق) .

١٥

٢٠ مارس سنة ١٩٢٠

اختلاس . يجب أن تكون المبالغ المختلة قد أودعت في عهدة الموظف أو سلمت إليه بسبب وظيفته .

المبدأ القانوني

إذا كان الثابت الذي أوردته المحكمة عن وظيفة الطاعن التي كان يشغلها والطريقة التي تمكن بواسطتها من اختلاس المبالغ

المبينة بالتهمة أنه لم يكن إلا موظفاً كتابياً بحسابات الحكمدارية ولم يكن بمقتضى عمله صرافاً أو مساعد الصراف بخزانة المحافظة أو متدبلاً لهذه العملية مستمداً هذه الصفة من القوانين أو اللوائح أو منوطاً بها رسمياً من رئيس أو أى جهة حكومية مختصة بل الثابت من الحكم أنه تدخل في عمل صيارف الخزينة وأقحم نفسه فيما هو خارج عن نطاق أعمال وظيفته تهاوناً من هؤلاء الصيارف وبملااة له ولا يؤثر في ذلك أن استطال به الزمن وهو موغل في هذه الفوضى حتى تمكن من اختلاس تلك المبالغ التي اختلسها فإن طول المدة أو تعدد العمليات لا يمكن أن تضني عليه صفة الصراف أو مساعده . وحيث أنه لما كان القانون يتطلب لتطبيق المادة ١١٢ ع أن تكون الأشياء المختلصة قد أودعت في عهدة الموظف المختلس أو سلمت إليه بسبب وظيفته وتغليظ العقاب في هذه الحالة مراعى فيه إخلال الموظف الأميرى بواجب الأمانة في حفظ الأشياء التي وضعت في عهده وهذا غير متوفر في الواقعة كما أثبتها الحكم . لما كان ذلك وكان الطاعن لم يعهد إليه بمقتضى وظيفته بحفظ النقود التي استولى عليها ولا هي سلمت إليه بهذه الصفة فإن المحكمة تكون قد أخطأت في تطبيق القانون حين داتته عن هذه التهمة تطبيقاً للمادة ١١٢ ع بل كان الواجب تطبيق المادة ١١٨ ع التي تعاقب كل موظف أدخل في ذمته بأية كيفية كانت نقوداً للحكومة أو سهل لغيره ارتكاب جريمة من هذا القبيل .

المحكمة

« حيث ان ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون بالنسبة للتهمة الرابعة وهي « أنه في المدة من ١٧ يوليو سنة ١٩٣٤ الموافق ٥ ربيع ثان سنة ١٣٥٣ إلى أول يونيو سنة ١٩٤٤ الموافق ١٠ جمادى الآخرة سنة ١٣٦٣ بصفته موظفا عموميا كاتباً بحكمه كدارية بوليس مصر وصراف خزينتها تجارى على اختلاس مبلغ ١٠٥٠٩٩ جنيتها و ٢١ مليا من النقود التى سلبت إليه بهذه الصفة الفعلية بأن كان يزور استمارات صرف بماهيات وحدات البوليس بحكمه كدارية بوليس مصر ويحصل بموجبها على أدونات صرف على الخزانة بقيمتها ثم يستولى على هذه المبالغ، » اذ دانه الحكم المطعون فيه بهذه التهمة تطبيقاً للمادة ١١٢ من قانون العقوبات على أساس أن الطاعن قد استولى على هذه المبالغ بصفته صرافاً فعلياً مستنداً في ذلك على أن القضاء قد استقر في فرنسا ومصر على اعتبار الصراف الفعلى (Comptable de fait) كالصراف الرسمى سواء بسواء في المسئولية عما يكون في عهده من مبالغ أو ثمن عليها بسبب وظيفته ولو أنه لم يصدر له أمر كتابي بذلك واستشهد الحكم المطعون فيه على صحة هذا النظر بما جاء بحكم محكمة النقض في القضية ١٢٨٤ سنة ٦ قضائية إذ قضت أن حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات كما يسرى على الصيارف يسرى أيضاً على مساعديهم واذن فلا يصح الاحتجاج لمصلحة مساعد الصراف المختلس بأنه لم يصدر له أمر كتابي من المدير أو من المالية بتدبيره لتأدية عمل الصراف بل هو مسئول جنائياً بمقتضى هذه المادة عما يكون تحت يده من الأموال إذا هو ارتكب أية جريمة من الجرائم المشار إليها في تلك المادة. ويقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب فيما

ذهب إليه فلا القضاء الفرنسى قد استقر على شيء مما ذكره ولا القضاء المصرى يؤيده إذ أن الحكم المستشهد به يختلف حاله كلية عن الحالة المطروحة لأن المحكوم عليه في تلك القضية كان معيناً في وظيفة مساعد صراف ونسب فعلاً في أوقات مختلفة ليحل محل الصراف لاداء أعماله فلم يكن والحالة هذه صرافاً فعلياً بل صرافاً رسمياً بكل معنى الكلمة. أما الطاعن فان وظيفته المعين بها هي كاتب بحسابات حكمه كدارية العاصمة وليس معهوداً إليه بحكم وظيفته هذه القيام بأعمال صراف أو مساعد صراف بخزينة المحافظة بل أن الوقائع التى أثبتتها الحكم المطعون فيه تدل دلالة واضحة على أن الطاعن قام ببعض أعمال صراف الخزينة مجاملة أو من باب التهاون من قبل الصراف إذ كان الأمر موعلاً في الفوضى والاهمال كما أشار الحكم إلى ذلك في أكثر من موضع ولذا فان الحكم حين دانه على أساس أنه صراف فعلى يكون قد أخطأ في تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على هذه الواقعة. ويضيف الطاعن أنه لما كانت المحكمة قد قصرت بحثها في صفة الطاعن التى استولى بها على المبلغ موضوع التهمة الرابعة على أنه صراف فعلى وأخذته بالعقوبات التى تنص عليها المادة ١١٢ من قانون العقوبات. وكان هذا النظر خاطئاً فانه لا يكفي تصحيح الحكم من ناحية التكليف القانونى بتطبيق المادة ١١٨ من قانون العقوبات والغاء العقوبتين التكميليتين بل يجب أن ينقض الحكم برمته وحالة القضية على محكمة الموضوع لاعادة بحث مدى علاقة الطاعن بالخزينة وتكليف اتصاله بها وبعمليات الصرف على أساس أوسع من ذلك النطاق الضيق الذى دار فيه البحث. كما ينبغي نقض الحكم بالنسبة لجميع التهم الأخرى لقيام الارتباط ولأن نظرية العقوبة المقررة لا يصح الأخذ بها إلا حيث تكون العقوبتان اللتان تحصل الموازنة بينهما متماثلتين.

وحيث ان الثابت على ما بين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قد بين واقعة الدعوى فيما يختص بوظيفة الطاعن في قوله «ان وقائع هذا الحادث تخص في أن المتهم محمد نجف عبد العال الوكيل التحق بإدارة للمستخدمين بحكمداية بوليس مصر في ١٩٢٩/١٠/٢٩ كاتبا في الدرجة الثامنة بمهية شهرية سبعة جنيهات ونصف ثم نقل من هذه الادارة في ١٩٣٠/١١/٢٤ ، وعلى أثر استعماله بدون مبرر قانوني أو أمر من رؤسائه اشتراكا في الترام من الاشتراكات التي في عهده بحكم وظيفته ثم ثبت في وظيفته من أول فبراير سنة ١٩٤٢ واحتسبت مدة خدمته في المعاش ودفع عنها الاحتياطي دفعة واحدة بشيك على البنك بمبلغ ٨٧ جنيها و ٥٤ مليا واستمر في العمل بحسابات الحكمداية إلى تاريخ ارتكاب هذا الحادث وكان عمله من تاريخ نقله الى الحسابات في ١٩٣٥/٥/٢٠ قاصرا على مساعدة أحمد أفندي كامل الموظف بالحسابات أي مراجعة كشوف ماهيات رجال البوليس وتقريرها في الكشوف الاجمالية وتحرير كشوف الماهيات المحول صرفها على البنوك مع قيامه بأعمال أحمد أفندي كامل أثناء أجازته وبالأخص في المدة من ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٤ إلى ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٤ ومدة أجازة الثلاثة الشهور التي حصل عليها المذكور وهي المدة التي سبقت إحالته على المعاش أي من ١٩٣٥/٢/٢٠ إلى ١٩٣٥/٥/١٩ وبعد ذلك أصبح هو المراجع الأصلي لكشوف وحدات البوليس والفرق والأقسام المحول صرفها على خزانة المحافظة وما يتبع ذلك من نفقات وأقساط مستحقة لشركات التأمين وتحرير كشوف الماهيات الاجمالية لجميع التتوات أي أنه يدرج في كشف واحد ماهيات وحدات البوليس جميعها وتحرير هذا الكشف ليرسل لحسابات المحافظة لاستخراج اذن صرف بماهيات الوحدات جميعها وهذا الاذن يرسل للخزينة

لصرفه لتدوين تلك الوحدات الذين لديهم توكيلات بصرف هذه المرتبات في أول كل شهر ، كذلك من عمله تحرير كشوف العلاوات وعلاوة غلاء المعيشة لتلك الوحدات ثم ماهيات رجال الجيش المرابط الملحق بأقسام البوليس المختلفة ووحدات محافظة مصر ، وكان منوطا بالمتهم كذلك بمقتضى وظيفته تسلم المبالغ التي ترد من أقسام البوليس ووحداته وقلم المرور المحصلة لحساب مكافآت رجال البوليس الذين يقومون بالمحافظة على النظام في الحفلات الخاصة بالافراد والنوادي ودور الملاهي (السينما والتياترات وغير ذلك) وهذه المبالغ تحصل من الجمهور وترسل بسراكي من الوحدات المختلفة لتسليمها للتم لتوريدها للخزينة لحساب الإيرادات ثم يعاد صرفها بعد خصم عشرها لحساب الحكومة لرجال البوليس الذين قاموا بالخدمة في هذه الحفلات وكذلك منوطا به أن يتسلم مرتبات رجال البوليس المرتدة من الأقسام بعد أول كل شهر لعدم تسليمها لأصحابها لأعذار طرأت وقتها كالغياب للرض أو للوجود ، بالأجازات وغير ذلك وهذه المبالغ كانت ترد في سراكي وتسلمها المتهم بالتأشير على السراكي بورودها ويثبت أغلبها في دفتر خاص لديه يسمى دفتر أمانات الحكمداية وهذه المبالغ يجب أن تورد للخزينة وتثبت بدفاتر المحافظة على أنها معلاة بالأمانات حتى يطلب أصحابها صرفها اليهم ومن عمله أيضا أن يتسلم ثمن السبلة الذي كان يرد من وحدات السوارى التابعة لمحافظة مصر وهي ثمن لما يبيع منها للأفراد وهذه المبالغ أيضا كان يؤشر من المتهم بالسراكي بتسليمها كي يقوم بتوريدها للخزينة لحساب الإيرادات ، وبعد أن أجملت المحكمة المبالغ المختلصة تحدثت عن صفة الطاعن التي اختلس بها هذه المبالغ فقالت «مبلغ ٤٦٣ مليا و ١٠٥٨٤٩ جنيها وهو قيمة ما اختلسه المتهم بصفته من مأموري التحصيل والأمناء على الودائع لأنه قد اتضح للمحكمة من اعتراف المتهم ومن

التي أتولى صرفها لأربابها.) ثم قال في موضع آخر في صفحة ٣٢٩ عند ما سأله المحقق أن يبين له ظروف تحريره بيانات خاتمة الايصال وشهادته على اذن الصرف (مستند ١٦٥ من الحافظة الأولى) المقول بصرفه لاسماعيل حافظ فأجاب (سبق ان قلت ان الخزينة كانت ترك لي وأنا أصرف الأذون وأمضى على الأذونات التي أصرفها) وقد استمر المتهم على هذه الحال فترة طويلة تزيد على العشر سنين كان متربعا فيها على خزينة المحافظة يتصرف فيها كما يشاء وهو الصراف الفعلي المهيمن على مال الخزينة ولم يأتمنه زميله الصراف الأول حسين شبانه إلا لما وضعه فيه من ثقة ولأنه موظف عمومي مسئول مثله على هذه الأمانة الثقيلة التي كان يجب أن يحافظ عليها لو كانت لديه ذرة من الضمير والاحساس . وعلى هذا الاعتبار يكون حكم هذا المتهم في المسؤولية حكم باقي الصيارف الذين كانوا معه والذين هم أقل منه سطوة وسلطانا ولولا هذا السلطان لما أمكنه أن يخرج من خزينة المحافظة في يوم واحد بمبلغ سبعة آلاف جنيه وكسور السابق، الإشارة اليه لذلك تمكن المتهم من اختلاس هذه المبالغ الضخمة جميعها سواء المبالغ التي سلمت له من الأقسام للكفاة والمهامات وثمان السبلة التي تسلمها بمقتضى وظيفته بصفته من مأموري التحصيل وأميناً على الودائع أو المبالغ التي صرفت باسم الوحدة الوهمية بأذون الصرف الفردية أو الاجمالية لأنه كان يتمكن من صرفها لنفسه وهو داخل الخزينة قائم بعمل الصراف الفعلي اذ ثابت من أقوال القائم مقام اسكندر بك يعقوب حكمدار فرقة الخدمات العامة ان المتهم كان يقوم بعملية صرف الأذون الاجمالية إذ هو الذي يصرف للبندويين بالكشف الاجمالي فن باب أولى يصرف لنفسه المقرر

أقوال شهود الاثبات الذين سمعهم كاسكندر بك يعقوب والبكباشي عبد العزيز علي والصاغ احمد محمود أن المتهم كان هو الذي يتولى الصرف لهم في أول كل شهر وذكر حسين محمد شبانه اقتدى كبير الصيارف في مواضع كثيرة بمحضر الجلسة أن المتهم تواجد بالخزينة منذ سنة ١٩٣٢ ليسهل لهم صرف الماهيات لمتدوبي وحدات البوليس لأنه يعرف معظمهم لاتصاله بهم في العمل وبعد ذلك أصبح مندوبا لوحدة الحكمدارية فكان يصرف المبلغ المقرر لها وهو قائم بعملية الصرف للبندويين وغيرهم لأنه — أي محمد حسين شبانه كان يستعين به في الصرف خصوصا في أوائل الشهر لكثرة الضغط عليه وعلى باقي الصيارف فكان يسله مبالغ جسيمة قد تصل على حد روايته في اليوم إلى خمسين ألف جنيه فيتولى المتهم صرف الأذون الفردية لمستحق الصرف وكذلك لبعض المتدويين وكان عمله في الخزينة كعمل الصراف الأول وزملائه من الصيارف إذ كان له مكان خاص وشباك خاص في الخزينة يتولى منه الصرف للطالين وقد صادق المتهم الصراف الأول على أقواله واعترف في كثير من المواقف أنه كان يقوم بهذه العملية فعلا وأنه تولى صرف غالبية المستندات الموقع عليها منه كشاهد بوصفه صرافا للخزينة وكان يتسلم من الصراف الأول مبالغ طائلة وفي آخر النهار يكتفي منه هذا الشخص الذي هو سبب هذا الفساد وضياع مال الدولة بأن يتسلم منه اذون الصرف بدون مراجعتها وقتئذ يجمع مفرداتها ويسترد منه ما قد يكون قد تبقى مما سلحه اليه للصرف منه واعترف المتهم في تحقیقات النيابة بصفحة ٣٠٩ بما نصه (كان في بعض الأحيان الصيارف يتركون لي الخزينة بما فيها وما عليها لاتولى الصرف للبندويين نيابة عنهم وكنت أوقع على الأذون

عن هذه التهمة تطبيقاً للمادة ١١٢ من قانون العقوبات بل كان الواجب تطبيق المادة ١١٨ من ذلك القانون التي تعاقب كل موظف أدخل في ذمته بأية كيفية كانت تقوداً للحكومة أو سهل لغيره ارتكاب جريمة من هذا القبيل .

وحيث انه لما كانت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وغابت الطاعن بالعقوبة الأشد وهي جريمة التزوير في أوراق رسمية فلا معدى والحالة هذه عن قبول الطعن عن التهمة الرابعة فقط وتطبيق القانون بالنسبة لها على الوجه الصحيح وذلك باعتبار الواقعة منطبقة على المادة ١١٨ من قانون العقوبات . وهذا يستتبع القضاء بإلغاء العقوبتين التكميليتين المقضى بهما فيما يختص بهذه التهمة .

(طعن محمد نجف عبد العال الوكيل ضد النيابة رقم ١٣٦٦ سنة ١٩ ق) .

١٦

٢٠ مارس سنة ١٩٥٠

شاهد . يجب على المحكمة استدعاؤه مادام ذلك لا يضر بسير العدالة .

المبدأ القانوني

يجب في الأصل لصحة الحكم أن تسمع المحكمة بالجلسة وفي مواجهة الخصوم شهادة الشهود الذين تعتمد على أقوالهم في القضاء بالعقوبة بعد أن تناقشهم هي والدفاع فيها ولا يغني عن ذلك أن آخرين قد شهدوا بذات الوقائع مادام حضور الشاهد مستطاعاً وما دامت هي لم تطرح أقواله بل استندت إليها في ثبوت الواقعة . فإذا طلب المتهم استدعاء شاهد ولكن المحكمة لم تجب هذا الطلب وقضت بالإدانة واستندت إلى أقوال

باسم الوحدة الوهمية وهذا هو السر في وجوده بالخزينة لذلك تمكن من اختلاس هذه المبالغ ومبالغ الأذون الفردية المزورة باسم الوحدات الأخرى المختلس قيمتها أثناء قيامه بعمل الصراف الفعلي . وظاهر من هذا الذي أوردته المحكمة عن وظيفة الطاعن التي كان يشغلها بمحافضة مصر والطريقة التي تمكن بواسطتها من اختلاس المبالغ المبينة بالتهمة الرابعة أنه لم يكن الا موظفاً كتابياً بحسابات الحكمدارية ولم يكن بيمتضى عمله صرافاً أو مساعداً لصراف بخزينة المحافضة أو متديباً لهذه العملية مستمداً هذه الصفة من القوانين أو اللوائح أو منوطاً بها رسمياً من رئيس أو أى جهة حكومية مختصة بل الثابت من الحكم انه تدخل في عمل صيارف الخزينة وأقحم نفسه فيما هو خارج عن نطاق أعمال وظيفته تهاوناً من هؤلاء الصيارف وعمالة له ولا يؤثر في ذلك ان استطال به الزمن وهو موغل في هذه الفوضى حتى تمكن من اختلاس تلك المبالغ الطائلة في مدى سنوات عدة فان طول المدة أو تعدد العمليات لا يمكن أن تضى عليه صفة الصراف أو مساعدة .

وحيث انه لما كان القانون يتطلب لتطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات ان تكون الأشياء المختلسة قد أودعت في عهدة الموظف المختلس او سلمت اليه بسبب وظيفته وتغليظ العقاب في هذه الحالة مراعى فيه اخلال الموظف الاميرى بواجب الامانة في حفظ الاشياء التي وضعت في عهده وهو غير متوفر في الواقعة المبينة بالتهمة الرابعة كما أثبتها الحكم لما كان ذلك وكان الطاعن لم يعهد اليه بيمتضى وظيفته بحفظ النقود التي استولى عليها في تلك التهمة ولا هي سلمت اليه بهذه الصفة كما سبق البيان فان المحكمة تكون قد اخطأت في تطبيق القانون حين داته

ذلك الشاهد دون أن تبرر سبب الرفض فان هذا يبطل الحكم إذ كان على المحكمة انتظار حضور الشاهد وسماعه ما دام ذلك لا يضر بسير العدالة .

المحكمة

« حيث ان مما ينباه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه أخطأ حين دانه باختلاس أموال اميرية إذ أخل بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول انه تمسك أمام المحكمة بوجود حضور أحد الشهود لسؤاله ومناقشته في أقواله لما لها من أهمية في الدعوى ولما شابها من اضطراب في التحقيقات فاجابته المحكمة إلى الطلب وأجلت القضية لإعلانه ولما لم يحضر واعتذر بمرض تقرر لعلاجه سبعة أيام طلب إلى المحكمة تأجيل الدعوى حتى يحضر ولكن المحكمة لم تستجب إليه وسارت في الدعوى وحكمت فيها مستندة إلى أقوال هذا الشاهد في ادائته .

« وحيث ان النيابة رفعت الدعوى على الطاعن بانه بصفته من الصياغة اختلس بعض الاموال الاميرية التي حصلها وتسلمها بسبب الوظيفة . وقد تأجلت الدعوى مرات لإعلان من لم يحضر من الشهود وبالجلسة الاخيرة حضر البعض واعتذر أحد الغائبين بمرض ألم به وقدم شهادة طبية تفيد انه في حاجة إلى راحة لمدة سبعة أيام فطلب المدافع عن الطاعن التأجيل لسماع أقواله وذلك لما لها من أهمية في الدعوى فاستمهلته المحكمة لحين المرافعة وأمرت بتلاوة أقوال الشاهد بموافقة النيابة وتليت ثم سارت في نظر الدعوى ، وبعد أن انتهت من سماع من حضر من الشهود وترافعت النيابة . كرر المحامي الطلب وكشف عن وجه الضرورة فيه فاستمهلته المحكمة مرة أخرى فترافع في الدعوى وأصر

ثانية على طلب حضور الشاهد فلم تأمر المحكمة باستدعائه وقضت بالادانة ثم تعرضت في حكمها لطلب حضور الشاهد فقالت . « ان الدفاع أصر على استدعائه لسؤاله عما اذا كان المبلغ دفع برمته للصراف يوم ٥ نوفمبر أم لا وعن مكان تحرير سند الثلاثين جنيها ولم تر المحكمة محلاً لإجابة الطلب لمرض الشاهد ولأن أقواله في التحقيقات الادارية والقضائية صريحة في أن المبلغ دفع جميعه للصراف مرة واحدة يوم ٥ نوفمبر في مجلس نائب المأمور ومن معه وقد صرح الشاهد في تحقيق النيابة أن سند الثلاثين جنيهاً كتب بعد شهر مارس في منزل حسن بك خليل أبو شنب وبحضوره وكان متفقاً على أن يضمن الصراف الا أنه رفض فأخذ الشاهد السند إلى مكتب رئيس المباحث حيث كان في انتظاره مخدومه فسلم اليه . . . وقد ذكر أن السند سلم اليه في غيبة الصراف في مكتب رئيس المباحث الذي وافقه فلا أهمية بعدئذ لمكان تحرير السند وهي الواقعة التي انفرد الشاهد بالشهادة عليها أما باقي الوقائع التي وردت على لسانه فقد ردها شهود آخرون كثيرون لا ترتاب المحكمة في صدقهم فغيب الشاهد لا يؤثر في اثباتها ، ولما كان الرد على الطلب غير سديد وكان على المحكمة انتظار حضور الشاهد وسماعه في جلسة أخرى مادام أن ذلك لا يضر بسير العدالة فانها إذا لم تفعل وقضت بالادانة مستندة إلى أقوال هذا الشاهد فان حكمها يكون معيباً مستوجب النقض إذ أنه يجب في الاصل لصحة الحكم أن تسمع المحكمة بالجلسة وفي مواجهة الخصم شهادة الشهود الذين تعتمد على أقوالهم في القضاء بالعقوبة بعد أن تناقشهم هي والدفاع فيها ولا يقتنى عن ذلك أن آخرين قد شهدوا بذات الوقائع ما دام حضور الشاهد مستطاعاً وما دامت هي لم تطرح

المحكمة

« حيث أن محصل وجهي الطعن هو أن الطاعن كان متهما بجناية أحداث جرح عضي بأذن المجنى عليه تخلفت عنه عاهة مستديمة وقد دانه الحكم الابتدائي بهذه الجريمة ومحكمة ثاني درجة استوضحت الطبيب الشرعي فقال في تقريره بأن العاهة وهي نقص في قوة سمع اذن المجنى عليه البني لم تتخلف عن الجرح العضي بالاذن وارجعها إلى ضرب المجنى عليه براحه اليد فاعتبر الحكم المطعون فيه ما وقع من الطاعن جنحة ضرب بسيط ودانه بالمادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات وذلك دون أن تلفت المحكمة نظر محامي الطاعن إلى ما اتوته من تغير وصف التهمة ليرافع على أساسه وهذا منها اخلال بحق الدفاع ، يضاف إلى هذا أن الحكم المطعون فيه لم يتعرض لدفاع الطاعن ولم يفنده وهذا منه قصور يعيبه .

« وحيث انه لاوجه لما يثيره الطاعن في طعنه فالحكم المطعون فيه حين دانه بالضرب البسيط وهو أحداث جرح بأذن المجنى عليه بعد أن كان متهما بالضرب الذي نشأت عنه العاهة المستديمة لم يدنه بواقعة جديدة ذلك لأن الواقعة المرفوعة بها الدعوى عليه وهي تكون جناية الضرب الذي تخلفت عنه العاهة تتضمن في وضوح الواقعة التي دين بها وهي جنحة الضرب البسيط بعد استبعاد أحد عناصرها وهو أن العاهة تخلفت عن الاصابة التي أحدثها بالمجنى عليه لانباء على إضافة عنصر جديد اليها وهذا هو ما أشارت اليه المادة ٤ من قانون تشكيل محاكم الجنايات من عدم الحاجة فيه إلى لفت نظر الدفاع وما ذلك إلا لأن اللفت يكون في هذه الحالة من قبيل تحصيل الحاصل إذ أن الدفاع في الواقعة المرفوعة بها الدعوى يتناول بطبيعة الحال الدفاع في الواقعة التي ثبتت لدى المحكمة .

أقواله بل استندت إليها في ثبوت الواقعة .
« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم وذلك من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(طعن إسحاق جرجس مغيرة ضد النيابة رقم ٥٨ سنة ٢٠ ق) .

١٧

٢٠ مارس سنة ١٩٥٠

دفاع . تهمة إحداث عاهة . إدانة المتهم في تهمة الضرب بدون لفت الدفاع . لا إخلال . دفاع متعلق بالموضوع . الرد عليه ضمنا . جوازه .

المبادئ القانونية

١ — إذا رفعت الدعوى على المتهم بتهمة أحداث عاهة فان هذا يتضمن في وضوح الواقعة التي دين بها المتهم وهي جنحة الضرب البسيط بعد استبعاد أحد عناصرها وهو أن العاهة تخلفت عن الاصابة التي أحدثها المتهم بالمجنى عليه لانباء على إضافة عنصر جديد للتهمة . وقد أشارت المادة ٤ من تشكيل محاكم الجنايات إلى عدم الحاجة إلى لفت نظر الدفاع في هذه الحالة وما ذلك إلا لأن اللفت يكون في هذه الحالة من قبيل تحصيل الحاصل إذ أن الدفاع في الواقعة المرفوعة بها الدعوى يتناول بطبيعة الحال الدفاع في الواقعة التي ثبتت لدى المحكمة .

٢ — ما دام الدفاع يتعلق بموضوع الدعوى وتقرير الأدلة فيها فلا يلزم له رد صريح إذ يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالادانة اعتماداً على أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

في الواقعة التي ثبتت لدى المحكمة — أما ما يثيره الطاعن بصدد عدم الرد على دفاعه فردود بأنه مادام الدفاع المشار اليه متعلقاً بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها فلا يلزم له رد صريح خاص إذ يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من الحكم بالادانة اعتماداً على أدلة الثبوت التي أوردها الحكم.

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً.

(طعن بسبب مطاوع خالد ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ٣٠٣ سنة ٢٠ ق) .

١٨

٢١ مارس سنة ١٩٥٠

سب . قصد جنائي . لا ضرورة للتحدث عنه استقلالاً . علانية . مثال .

المبادئ القانونية

١ — يكفي في السب أن يتضمن الفاظه خدش الشرف بأي وجه من الوجوه كما يكفي فيه أن يكون القصد مستفاداً من نفس عباراته دون ما ضرورة للتحدث عنه صراحة واستقلالاً .

٢ — إذا كان المستفاد من الحكم أن المتهمه جهرت بألفاظ السب بصوت يسمعه سكان العمارة التي وصفتها المحكمة بأنها مكونة من مساكن تبلغ عددها تسعة فهذا ما تتحقق به العلانية في جريمة السب طبقاً للمادة ١٧١ ع

المحكم

وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعنة بالسب العلني جاء مخالفاً للقانون إذ أخطأت المحكمة في اعتبار العبارات الموجهة تفيد السب في حين أنها مما

اعتاد العامة استعماله ولا يمكن القول معه بتوفر القصد الجنائي الذي يجب إقامة الدليل عليه دون أن يؤخذ فيه بالاستنتاج . كما أن ركن العلانية لم يتوفر في الدعوى لأن الشهود وإن اختلفوا في تحديد وقت الحادث ومكانه بما يقطع بتلفيق التهمة إلا أن ما أمكن استنتاجه من أقوالهم يفيد أن السب وقع ليلاً وعلى السلم داخل المنزل مما لا تتحقق معه العلانية فتكون الواقعة على فرض صحتها مخالفة .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وتحدث عن العلانية فقال : إنها ثابتة لما تبين من أقوال المجني عليها من أن المتهمه سبها وهي تقف على سلم العمارة التي تسكنها وهي مكونة من تسع شقق وكان ذلك بصوت يسمعه السكان ومن يتواجد منهم على السلم ، ولما كانت المحكمة قد أوردت ألفاظ السب وكانت هذه الألفاظ تتضمن بذاتها خدشاً للشرف ومساساً بالعرض فإن ما يثيره الطاعنة في شأن القصد الجنائي يكون غير مقبول — إذ يكفي في السب أن تتضمن الفاظه خدش الشرف بأي وجه من الوجوه كما يكفي فيه أن يكون القصد مستفاداً من نفس عباراته دون ما ضرورة للتحدث عنه صراحة واستقلالاً — أما ما تشير اليه الطاعنة عن العلانية فردود بما أورده الحكم عن وقائع الدعوى وما انتهى اليه من توفر العلانية فيها إذ المستفاد من هذا الثابت بالحكم أن المتهمه قد جهرت بألفاظ السب بصوت يسمعه سكان العمارة التي وصفتها بأنها مكونة من مساكن بلغ عددها تسعة وهو ما تتحقق به العلانية في جريمة السب طبقاً للمادة ١٧١ من قانون العقوبات — أما ما يثيره الطاعنة عن الشهود وتلفيق التهمة فلا وجه له مادامت المحكمة قد

حالة دفاع شرعى كما أن الواقعة كما أثبتتها الحكم لا تدل على قيام هذه الحالة فلا يجوز الطعن على الحكم بحجة أن المحكمة دانت الطاعة دون أن تبين أنه تعدى بنية سليمة حدود حق الدفاع الشرعى .

المحكمة

« حيث أنه سبق لهذه المحكمة أن حكمت بعدم قبول هذا الطعن شكلاً بجلسة ١٩٤٩/١٢/٢٦ وذلك بناء على أن تقرير الطعن حصل بعد انقضاء الميعاد القانونى غير أنه قد تبين بعدئذ أن الطاعن كان قد قرر الطعن بتاريخ ١٩٤٩/٦/٢١ أى فى الميعاد المحدد قانوناً وذلك كما يبين من كتاب ليتمان أبى زعبل المؤرخ فى ١٩٥٠/١/٩ المرسلة معه صورة أصل تقرير الطعن المشار إليه .

« وحيث أنه لذلك يتعين العدول عن الحكم السابق صدوره والحكم بقبول الطعن شكلاً .

« وحيث أن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل فى أن محكمة الموضوع بعد أن نفت سبق الاصرار عن المتهمين (الطاعن وآخر) وبعد أن دانت كلا منهما عن الفعل الذى صدر منه فإنها حكمت عليهما بالتعويض المدنى متضامين من غير أن تبين المقتضى لهذا التضامن .

« وحيث أن الواضح فى الحكم المطعون فيه أن الطاعن وزميله قد أحيلوا إلى محكمة الجنايات بتهمة الشروع فى قتل المجنى عليه مع سبق الاصرار ولكن المحكمة رأت انتفاء سبق الاصرار وأثبتت فى ذات الوقت أن الطاعن وزميله قد اعتديا معا على المجنى عليه بأن طعنه كل منهما بسكين جملة طعنات فإن فى هذا ما يفيد اتحاد إرادتهما وموافقتهما على الاعتداء عليه ويستوجب مساءلة كل منهما عن تعويض الضرر الذى نشأ عن فعله وعن فعل زميله .

« وحيث أن الوجه الثانى يتحصل فى أن

اطمأنت إلى شهادة هؤلاء الشهود إذ الأمر فيه يرجع إلى اقتناعها بالمجادلة فى ذلك غير مقبولة أمام محكمة النقض .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن سنيه جوده ضد النيابة وآخر مدع بحق مدنى رقم ١٣١٦ سنة ١٩ ق) .

١٩

٢١ مارس سنة ١٩٥٠

طعن . الحكم بعدم قبوله لرفعه بعد الميعاد ثم ثبوت أنه رفع فى الميعاد . العدول عن الحكم . تضامن فى المسؤولية المدنية فى حالة اتحاد إرادة المتهمين .

المبادئ القانونية

١ - إذا قضت محكمة النقض بعدم قبول الطعن شكلاً بناء على أن التقرير بالطعن قد حصل بعد الميعاد القانونى غير أنه تبين بعدئذ أن الطاعن كان قد قرر بالطعن فى الميعاد فإنه يتعين العدول عن الحكم السابق صدوره والحكم بقبول الطعن شكلاً .

٢ - إذا كان الطاعن وزميله قد أحيلوا إلى محكمة الجنايات بتهمة الشروع فى قتل المجنى عليه مع سبق الاصرار ولكن المحكمة رأت انتفاء سبق الاصرار وأثبتت فى ذات الوقت أن الطاعن وزميله قد اعتديا معا على المجنى عليه بأن طعنه كل منهما بسكين جملة طعنات فإن فى هذا ما يفيد اتحاد إرادتهما وموافقتهما على الاعتداء عليه ويستوجب مساءلة كل منهما عن تعويض الضرر الذى نشأ عن فعله وعن فعل زميله إذا كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأنه كان فى

طرقاً احتمالية من شأنها إيهام المجنى عليه بوجود واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ولكنه اضطرب في بيان هذه الواقعة فذكر أن الطاعن يتجر حقيقة في المسلمي وأن المجنى عليه يعرف ذلك ولم يعرض لما إذا كان الخطاب الذي قيل أنه ترتب عليه الحصول على مال المجنى عليه صحيحاً أو مزوراً وما إذا كان الطاعن قد رمى من تلاوته إلى سلب مال المجنى عليه فإن الحكم يكون قاصراً .

المحكمة

« حيث أن مما ينهائى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه بجريمة النصب جاء باطلاً لقصوره فقد تمسك بأنه يتجر بالمسلمي فعلاً وأن المجنى عليه يعلم بحقيقة هذا الاتجار وأنه قد قام الدليل على صحة ذلك فلم تكن الواقعة مزورة بل كانت صحيحة مما لا يمكن معه القول بحصول احتيال أما عن المبلغ الذي تسلمه فأمره لا يعدو كونه ديناً مدنياً تنظمه طبيعته .

« وحيث أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن « بأنه في يوم ١٩٤٨/٦/٣ بدائرة قسم المحمودية توصل بطريق لاحتتيال إلى الاستيلاء على مبلغ مائة وعشرين جنيهاً وذلك باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام صالح إبراهيم بوجود واقعة مزورة بأن أخرج من جيبه خطاباً يخبره فيه مرسله أن يرسل له مبلغ مائة وعشرين جنيهاً ليرسل له خمسة وعشرين وعاء من أوعية المسلمي وكلف حسن محمد عبد المجيد بقراءته في حضور وعلى مسمع من المجنى عليه ثم طلب منه المبلغ المذكور ليرسله لبائع المسلمي ويقاسمه في الربح وتمكن بذلك وبهذه الوسيلة من الحصول على المبلغ المذكور، فقضت محكمة أول درجة ببراءته استناداً إلى أن « المتهم يتجر في المسلمي وأن للمجنى عليه معرفة به وبتجارته ومن ثم ينهار ركن

الحكم المطعون فيه وأورد واقعة الدعوى بما يفيد قيام حالة الدفاع الشرعي بما كان يقتضي منه عند ادانة الطاعن أن يبين أنه تعدى بنية سليمة حدود حق الدفاع الشرعي .

« وحيث أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأنه كان في حالة دفاع شرعي كما أن الواقعة كما أثبتها الحكم لا تدل على قيام هذه الحالة فلا محل لما يثيره الطاعن في هذا الوجه .

« وحيث أن الوجه الأخير يتحصل في أن الحكم لم يعن بالرد على دفاع الطاعن من أن الزحام كان شديداً لدرجة أنه يتعذر معه معرفة الجاني خصوصاً وأن السلاح لم يضبط .

« وحيث أن دفاع الطاعن المشار إليه مقصور على مناقشته أدلة الثبوت في الدعوى مما يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من ادانته استناداً إلى الأدلة التي أوردها الحكم .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن عبد المنعم محمد عبد الوهاب ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ١٧١٤ سنة ١٩٩٠ ق .)

٢٠

٢١ مارس سنة ١٩٥٠

نصب . وجوب بيان الواقعة التي تكون ركن الاحتيال وأنه قصد بها سلب ثروة المجنى عليه .

المبدأ القانوني

لما كانت جريمة النصب لا تقوم إلا على الاحتيال وكان يجب أن تكون طرق الاحتيال التي بينها القانون في المادة ٣٣٦ ع موجهة لخدع المجنى عليه وغشه بقصد سلب كل ثروته أو بعضها. وكان الحكم المطعون فيه قد أسس إدانة الطاعن على أنه استعمل

الاحتيال وتكون الواقعة على فرض صحتها لاتعدو المعاملة المدنية، فاستأنفت النيابة والمحكمة الاستئنافية أصدرت الحكم المطعون فيه بإدانة الطاعن وقالت في بيان الواقعة التي عاقبته من أجلها « وحيث ان وقائع الدعوى تجمل فيما أبلغ وشهد به صالح ابراهيم خليل من أنه في يوم الحادث كان جالساً على مقهى المتهم مع حسين محمد عبد الحميد ومحمد ربيع عبد العال حين حضر اليهم صاحب المقهى المتهم وأخرج خطاباً كان معه وطلب من حسين محمد عبد الحميد قراءته فتلاه على مسمع منهم جميعاً وفهموا منه أن مرسله يطلب من المتهم مبلغ مائة وعشرين جنياً بقية ثمن بضع صفائح من المسلي فعرض المتهم على المجنى عليه أن يدفع له ذلك المبلغ لقاء أن يشاركه في الأرباح وفعلا سله المبلغ المطلوب بدون إيصال بعد ان اقترض عشرة جنيهات من حسين محمد عبد الحميد وظل يطالب المتهم بعد ذلك بالمبلغ دون جدوى إذ ظل يماطله ويسوفه حتى علم أنه سافر إلى بورسعيد فتقدم من ثم يلاغه إلى البوليس وزاد المبلغ على ذلك أن المتهم كان يعلم نظراً لصلة القرابة البعيدة التي تربطهما بأنه كان يملك في ذلك الوقت نقوداً إذ لم تكن قد مضت سوى بضعة أيام قليلة على بيع مخبزه واقتضائه ثمنه . وحيث أنه من ناحية التكيف القانوني فليس ثمة شك في أن الواقعة التي نحن بصددتها تقع تحت طائلة المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات بحسبان أن المتهم قد استعمل طرقاً احتيالية من شأنها إيهام المجنى عليه بوجود واقعة مزورة ذلك أن المتفق عليه فقها وقضاء أن أول شرط لقيام الطرق الاحتيالية هو أن تدعم ادعاءات الجاني بأشياء خارجية سواء كانت أفعالا صادرة منه أو ظروفأً أجنبية عنه . ولقد أيد المتهم أقواله بتدخل شخص آخر تدل الظواهر على أنه لا صالح له في الأمر مما جعل زعمه أدنى إلى التصديق وأبعث على الثقة ، وليس

من الضروري أن تكون هذه الرسالة صادرة من شخص موجود فعلاً فيكفى أن تنسب إليه الرسالة بأن يزور الجاني خطاباً ينسبه إلى شخص مزعوم لا وجود له (شرح قانون العقوبات في جرائم الأموال للدكتور محمد مصطفى القلبي بك ص ١٦٢ وما بعدها) ومن ثم يبدو أن ما بدر من المتهم إنما هو نصب قد استوفى جميع أركانه وليس بعذر للمتهم أن المجنى عليه يعرف أنه يتجر في المسلي ذلك أنه ثابت أن العمل الأصلي للمتهم هو فتح مقهى وأنه يزاول مهنة الاتجار بالمسلي علاوة على عمله وفي فترات متقطعة وحيث أنه من ناحية الموضوع فإن التهمة ثابتة قبل المتهم من أقوال الشاهدين حسين محمد عبد الحميد ومحمد ربيع عبد العال ولم يستطع المتهم تبريح شهادتهما وسبب تأييدهما للمجنى عليه في تفاصيل بلاغه . يؤيد ذلك ما جاء في شهادة حسين محمد عبد الحميد في الجلسة أمام محكمة أول درجة من أنه استرد مبلغ الجنيهات العشرة التي دفعها من المتهم على الرغم من أنه كان قد دفعها إلى المجنى عليه وبضمانته مما يوحي إلى الذهن أن المتهم قد دفعها له ليثنيه عن شهادته أما ما جاء على لسان المتهم في الجلسة من اتخاذه من عدم استئناف المدعى المدني قرينة وحجة له ففضلاً من أن هذا الأمر لا صلة له بالدعوى الجنائية فإن محكمة أول درجة قد حكمت بعدم اختصاصها فتأبأت من الأوراق أن المجنى عليه قد سار في الاجراءات المدنية التي توصله إلى نيل حقه ، ولما كانت جريمة النصب لا تقوم إلا على الاحتيال وكان يجب أن تكون طرق الاحتيال التي بينها القانون في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات موجهة لخدع المجنى عليه وغشه بقصد سلب كل ثروته أو بعضها ، وكان الحكم المطعون فيه على ما يتضح مما تقدم - قد أسس أدانة الطاعن على أنه استعمل طرقاً احتيالية من شأنها إيهام المجنى عليه بوجود واقعة مزورة في

صورة واقعة صحيحة... ولكنه اضطرب في بيان هذه الواقعة فذكر أن الطاعن يتجر حقيقة في المسلي وأن المجنى عليه يعرف ذلك ولم يعرض لما إذا كان الخطاب المشار اليه والذي قيل إنه ترتب عليه الحصول على مال المجنى عليه صحيحاً أو مزوراً وما إذا كان الطاعن قد رمى من تلاوته إلى سلب مال المجنى عليه فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

(طعن صبور عطا الله عبدالله ضد النيابة رقم ١٩٠٨ سنة ١٩ ق) .

٢١

٢١ مارس سنة ١٩٥٠

معارضة . رفعها من غير التهم . عدم قبولها .

المبدأ القانوني

إذا كان الثابت ان المعارضة رفعت من غير التهم الحقيقي ومع ذلك قضت محكمة أول درجة بقبولها شكلاً وتأيد الحكم الغيابي فاستأنف هذا الشخص نفسه (وهو غير التهم الحقيقي) وكان الثابت من الحكم المطعون فيه ان المحكمة اعتبرت المستأنف المائل أمامها ليس هو التهم الحقيقي فقد كان لزاماً عليها أن تقضى تبعاً لذلك بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول المعارضة منه لرفعها من غير ذي صفة فاذا كانت المحكمة قد قضت بتأييد الحكم الغيابي الصادر بالادانة فانها تكون قد أخطأت .

المحكمة

وحيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه بتأييد الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ١٩ / ٥ / ١٩٤٩ على أسباب تتناقض مع منطوقه .

وحيث ان الثابت من مطالعة أوراق القضية انه بتاريخ ١٨ / ٧ / ١٩٤٥ اتهم أحمد عثمان بأنه بدد مبلغاً آخر فحكم غيابياً بجلسة ٨ / ١١ / ١٩٤٥ بادانته فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم وبتاريخ ٢٧ / ١١ / ١٩٤٥ عارض فيه شخص اسمه احمد عثمان محمد شعيب وبجلسة ٢ / ٥ / ١٩٤٦ قضى في هذه المعارضة بعدم قبولها لرفعها من غير ذي صفة اذ تبين للمحكمة أن المعارض ليس هو المتهم المحكوم عليه . وبتاريخ ١٦ / ٣ / ١٩٤٩ عارض هذا الشخص نفسه مرة أخرى في الحكم الغيابي ذاته فقضى في المعارضة الثانية بتاريخ ١٩ / ٥ / ١٩٤٩ بقبولها شكلاً وفي موضوعها بالرفض وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف هذا المعارض السائق الذكر هذا الحكم . وبجلسة أول ديسمبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلاً وفي موضوعه برفضه وتأيد الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ١٩ / ٥ / ١٩٤٩ وإيقاف الفصل في استئناف النيابة حتى يعلن المتهم الحقيقي بالحكم الغيابي المستأنف فيها وهذا الحكم الأخير هو الذي طعنتم النيابة فيه بطريق النقض . وبالرجوع إلى الأسباب التي بنى عليها الحكم يتضح أن المحكمة أسست قضاءها على أن المستأنف ليس هو المحكوم عليه الحقيقي في هذه القضية التي لا يزال الحكم فيها غيابياً بالنسبة له . ومع ذلك فقد جاء منطوق الحكم قاضياً بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى بتأييد حكم الادانة الصادر غيابياً في حق المتهم الحقيقي وقضت في ذات الوقت بإيقاف الفصل في استئناف النيابة حتى يعلن الحكم الغيابي لذلك المتهم .

وحيث انه لما كانت الأسباب الواردة بالحكم المطعون فيه ظاهرة الدلالة على أن المحكمة اعتبرت المستأنف المائل أمامها ليس هو المتهم الحقيقي فقد كان لزاماً عليها أن تقضى تبعاً لذلك بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول المعارضة

منه لرفعها من غير ذى صفة على غرار ما قضت به المحكمة في المعارضة الأولى بالحكم الصادر بتاريخ ١٩٤٦ / ٥ / ٢ حتى يكون قضاؤها متسقاً ومتمشياً مع ما قضت به من وقف الفصل في استئناف النيابة حتى يعلن الحكم الغيابي للمتهم الحقيقي أما وقد قضت المحكمة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بالادانة فقد جاء قضاؤها مخالفاً للواقع وللأسباب التي ألفت عليها الحكم كما جاء متناقضاً مع الشرط الثاني من المنطوق الخاص بإيقاف الفصل في استئناف النيابة. ولذا فإنه يتعين نقض الحكم فيما قضى به من تأييد الحكم المعارض فيه الصادر بتاريخ ١٩٤٩ / ٥ / ١٩.

وحيث أنه لما كانت الواقعة الثابتة بالحكم المطعون فيه قد قطعت بأن المطعون ضده ليس هو المتهم الحقيقي وكان من وظيفة محكمة النقض أن تطبق القانون تطبيقاً صحيحاً على تلك الواقعة كان من المتعين القضاء بقبول الاستئناف شكلاً وفي موضوعه بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول المعارضة من المطعون ضده لرفعها من غير ذى صفة.

(ملن النيابة ضد أحد عثمان رقم ١٠ سنة ٢٠ ق)

٢٢

٢٧ مارس سنة ١٩٥٠

تزوير معنى . لا يلزم أن يقترن بالتوقيع .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة قد اعتبرت الواقعة اشتراكاً في تزوير معنى وإن هذا التزوير قد تم بتقديم المرأة المجهولة إلى الطبيب الشرعي منتحلة شخصية الطاعنة لتوقيع الكشف الطبي عليها وإثبات الطبيب نتيجة هذا الكشف في تقريره باعتبارها شخص الطاعنة وذلك سواء أكانت هذه المجهولة قد

وقعت أم لم توقع فإن الحكم يكون سليماً ويكون الطعن على الحكم استناداً إلى أن المرأة المجهولة المقول باشتراك الطاعنة معها في التزوير إنما بصمت فقط وإن توقيع شخص بالبصمة على محرر بدلاً من الشخص المطلوب توقيعه ليوم بأن التوقيع هو لذلك الأخير لا يعتبر تزويراً طعننا في غير محله .

المحكمة

وحيث أن مبنى الطعن هو أن واقعة التزوير - كما أوردها الحكم المطعون فيه - قد تمت بطريق البصمة المنسوبة إلى المرأة المجهولة والمقول باشتراك الطاعنة معها في فعل التزوير وأنه إذا كان المقرر في هذا الشأن أن من يوقع ببصمة أصبعه على محرر بدلاً من الشخص المطلوب توقيعه ليوم بأن التوقيع هو لهذا الأخير، فإن هذا التوقيع لا يعتبر منه تزويراً لاستحالة تزوير البصمة عقلاً - لا في ذاتها ولا في نسبتها لغير الباصم بأصبعه . ذلك أنه لو كان لبصمة الأصبع أن تنطق لما فاهت إلا باسم صاحبها لا باسم المراد نسبتها إليه - إذ كان ذلك فإنه لا تكون جريمة في الموضوع بالنسبة للمرأة المقول بأنها تقدمت للكشف الطبي باعتبارها شخص الطاعنة، والتي ما زالت مجهولة ولا يكون محل للنول باشتراك الطاعنة في هذه الجريمة، ويكون الحكم إذ دان الطاعنة قد اخطأ بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث أنه لما كانت واقعة الدعوى التي أثبتتها المحكمة المطعون فيه على الطاعنة ودانها بها هي أنها اشتركت بطريق الاتفاق والمساعدة مع مجهولة وموظفين عموميين حسني النية هما الدكتور محمد عبد العزيز سيف النصر وعبد الغنى سليم البشرى من أطباء مصلحة الطب الشرعي في

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة في صدد جريمة تبديد قضت بإدانة الطاعن تأسيساً على الاستنتاجات والفروض دون العناية بتحقيق دفاعه تحقيقاً واقعياً مع أنه لو صح لترتب عليه سقوط أركان الجريمة التي دين بها تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع مما يوجب نقض الحكم المحكمة

« حيث أن ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دانه بالاشتراك في تبديد حاصلات محجوزة إدارياً دون أن يعنى بتحقيق دفاعه الذي تمسك فيه بأنه لم يعلن بالحجز ولا يوم البيع وأن الحارس لم يكن مكلفاً بنقل الحاصلات إلى السوق المحددة لبيعها فيه .

« وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن في الاشتراك مع الحارس في تبديد حاصلات محجوزة إدارياً قد أسس ذلك على أن الحارس لم يقدم تلك الحاصلات يوم البيع وأن الصراف بحث عنها في مكان الحجز فلم يجدها فيه . ثم تعرض لمسئولية الطاعن في الجريمة فقال « وحيث أنه فيما يتعلق بالمتهم الثاني فإنه قد أقر بالجلسة بأن المتهم الأول كان يعمل عنده خفياً للزراعة أو كما شهد الصراف خولى بالزراعة ولا يتصور إلا يعلم بأمر هذا الحجز ، فوق أنه من المعلوم أن أمر مثل هذا الحجز لا يكون خافياً عند أهل الريف فما البال بصاحب الزراعة ، كما أنه لا يتصور أن يأخذ المتهم الأول من المحصول المحجوز عليه شيئاً لنفسه أو يقله من الأرض دون موافقه بل أمر المتهم الثاني دون أن يحرك المتهم الثاني ساكناً فلا يبلغ أو يفعل أي شيء من هذا القبيل ، بل لقد اعترف المتهم الثاني

ارتكاب تزوير في أوراق رسمية هي تقارير طبية شرعية في الجلسة ٤٧٦ سنة ١٩٤٢ مصر القديمة حال تحريرها المختص بوظيفتها وذلك بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علم المتهم بتزويرها بأن اتفقت مع المجهولة على أن تتقدم إلى حضرة الطبيين آففى الذكر متعله شخصيتها لتوقيع الكشف الطبي عليها ففعلت وأثبت الطبيان نتيجة الكشف الطبي عليها باعتبار أنها هي المتهمه فوقعت الجريمة بناء على ذلك وكان يبين من ذلك أن المحكمة قد اعتبرت الواقعة اشتراكاً في تزوير معنوي ، وأن هذا التزوير قد تم بتقديم المرأة المجهولة إلى الطبيين الشرعيين متعلة شخصية الطاعنة لتوقيع الكشف الطبي عليها وإثبات هذين الطبيين نتيجة هذا الكشف في تقاريرهما باعتبارهما شخص الطاعنة ، وذلك سواء أكانت هذه المجهولة قد وقعت أم لم توقع لما كان ذلك ، فإن ما تثيره الطاعنة في طعنها لا يكون له محل في خصوص واقعة الدعوى ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ بين هذه الواقعة بما توافر فيه جميع العناصر القانونية لجناية الاشتراك في تزوير محرر رسمي ودان الطاعنة بها ، مستنداً في ذلك إلى الأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، يكون الحكم المطعون فيه سليماً لم يخطئ القانون في شيء ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعاً .

(طعن حسنه محمد عيسوى ضد النيابة رقم ٨٩ سنة ٢٠ ق) .

٢٣

٢٧ مارس سنة ١٩٥٠

حكم . تسييه . عدم تحقيق الدفاع والقضاء بالإدانة استناداً إلى الفروض . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه اعتمد فيما اعتمد عليه في ادانة الطاعن على اعترافه أمام النيابة وأمام المحكمة بأنه كان يحرز ظرفي الخرطوش اللذين وجد فيهما المخدر فان ما يثيره بصدد بطلان التفتيش لا يجدي له لا تنفاء مصلحته فيه .

المحكمة

« حيث ان أوجه الطعن تحصل في القول بأن الطاعن ومهنته إصلاح الأسلحة » توفقتشكي، لا يعتبر إذا شوهده وهو يحمل بندقية عهد إليه إصلاحها متلبساً بجريمة حمل سلاح ناري من غير رخصة، خصوصاً والضابط الذي ضبط معه تلك البندقية كان باقراره يعرفه ويعرف مهنته، وإذن فالتفتيش الذي أجراه على جيوبه وكان من نتيجته ضبط ظرفين من الخرطوش تبين أن بكل منهما مادة مخدرة يكون تفتيشاً باطلاً ما كان يصح اعتماد الحكم المطعون فيه على الدليل المستمد منه ولو فرض جدلاً وكانت مشاهدة الضابط للطاعن وهو يحمل بندقية تعتبر جريمة حمل سلاح بغير رخصة متلبساً بها فكان يجب أن يكون إجراء الضابط مقصوراً على ضبطها وما كان له أن يتعدى هذا الإجراء إلى تفتيش جيب الطاعن إذ لا علاقة بين ضبط البندقية وبين تفتيش الجيوب وجريمة حمل السلاح لا تقتضيه، أما ما قاله الضابط وأخذ به الحكم المطعون فيه من رؤيته للظرفين في يد الطاعن فينقضه ما شهد به باقي الشهود من أن الظرفين كانا في جيبه وفضلا عن هذا فان الطاعن ما كان يعلم بمحتويات الظرفين . وما ذكره الحكم من أدلة على هذا العلم غير مؤد للنتيجة التي انتهى إليها في هذا الصدد .

بمحضر جمع استدالات البوليس بأن محصول الذرة عنده مما يستين من ركني الاتفاق والتعريض الأمر المنطبق على المادتين ٤٠ / ١ و ٢ و ٤١ من قانون العقوبات، ولا ترى المحكمة دليلاً على قيام ركن المساعدة الذي ورد بوصف النيابة .

« وحيث ان المتهم الثاني وهو صاحب الكلمة الأولى في الموقف قد قام بالسداد (بعد التبديد) مما يحمل على الاعتقاد بأنه قد راجع نفسه ولن يعود لمخالفة القانون مرة أخرى مما ترى المحكمة معه إيقاف التنفيذ بالنسبة له . ولما كان دفاع الطاعن أمام المحكمتين الابتدائية والاستئنافية قد قام على أنه كان غائباً في حلوان وحين عاد منها علم بالحجز . فقام مباشرة بالوفاء بالدين، وأن السوق المحددة للبيع تبعد عن مكان الحجز بعدة كيلومترات، وكان الصراف قد شهد أمام محكمة أول درجة بأن الطاعن لم يكن موجوداً وقت الحجز، وأن البيع كان محدداً له سوق الأشمونين، فان المحكمة اذ قضت بادانة الطاعن على الصورة الواضحة بالحكم تأسيساً على الاستنتاجات والفروض دون العناية بتحقيق دفاعه تحقيقاً واقعياً مع أنه لو صح لترتب عليه سقوط أركان الجريمة التي دين بها تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

« وحيث أنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(طن عبد العزيز عبد الرحيم قطب ضد النيابة رقم ٣١٥ سنة ٢٠ ق) .

٢٤

٢٧ مارس سنة ١٩٥٠

تفتيش . الدفع بطلانه مع اعتراف المتهم بضبط المخدر معه . لا يجدي .

« وحيث انه لما كان الثابت في الحكم المطعون فيه أنه اعتمد فيما اعتمد عليه في أدانة الطاعن على اعترافه أمام النيابة وأمام المحكمة بأنه كان يحرز ظرفي الخرطوش اللذين وجد بهما المخدر، فإن ما يثيره الطاعن بصدده بطلان التفتيش لا يجدي له انتفاء مصلحته فيه ، ومتى كان الأمر كذلك ، وكان الحكم قد تعرض لدفاع الطاعن بانتفاء عليه بوجود المخدر في ظرفي الخرطوش المشار اليهما وفنده في منطق سليم للأدلة والاعتبارات التي أوردها ، وهي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها فإن الجدل على الصورة الواردة في الطعن لا يكون له محل .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن ييوض ميخائيل عبد القدوس ضد النيابة رقم ٣١٩ سنة ٢٠ ق) .

٢٥

٢٧ مارس سنة ١٩٥٠

دفاع شرعي . لم يقصد إلا لمنع الاعتداء أو الاستمرار فيه .

المبدأ القانوني

إذا كان الثابت من الحكم أن المتهم إنما حضر بعد انتهاء الاعتداء على والدته فوجدتها ملقاة على الأرض، ومادام الاعتداء قد انتهى فلا يكون لحق الدفاع الشرعي وجود لأن هذا الحق لم يشرع للانتقام وإنما شرع لمنع المعتدي من إيقاع هذا الاعتداء أو من الاستمرار فيه

المحكمة

« حيث ان أوجه الطعن تلخص في أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن

بالضرب الذي نشأت عنه العاهة وبالضرب البسيط قد أغفل بيان بعض وقائع الدعوى ، إذ لم تشر المحكمة إلى ما وقع عليه من اعتداء ، مع ما قد يكون لذلك من أثر في مسؤوليته فقد وقع الحادث بسبب تعرض المجنى عليهم له في الأرض التي زرعها بقبول من مالكة ، وبعد أن تعهدوا بعدم التعرض فيها . ثم ان المحكمة لم تستقر على صورة الواقعة فيما يختص باصابة والدته ، بل انها عرضت ما قالته هذه عن اتهام واحدة كما عرضت ما قاله أحد الشهود عن حصول الاعتداء من المجنى عليها حفيظة دون أن تنتهي إلى رأى فيما عرضته عن الصورتين . مع أن هذا الاعتداء كان الدافع في نظرها لحصول الحادث . ويضيف الطاعن أن المحكمة عادت وأوردت ما يفيد اقتناعها بصحة شهادة الشاهد الذي قال بحصول التعدي على والدته الطاعن من المجنى عليها أولاً — وأنه إنما ضرب هذه عند ما رأى والدته ملقاة على الأرض ، ولكنها لم تعمل حكم القانون على هذه الواقعة فتعتبره في حالة دفاع شرعي ، إذ قد بدأت المجنى عليها الاعتداء بآلة ثقيلة ضربت بها والدته على رأسها ، فلا مسؤولية عليه إذا ما أراد بفعله أن يحول دون الاستمرار في الاعتداء على أمه وتكون المحكمة حين التفتت عن ذلك ودانته قد أخطأت في تطبيق القانون .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى ، وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وتعرض لدفاع الطاعن ، واطرحه للاعتبارات التي قالها ، وإذا كان الأمر كذلك ، وكان من شأن ما أورده أن يؤدي إلى ما رتب عليه ، فلا محل لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ، لأنه لا يخرج في حقيقته عن محاولة المجادلة في تقدير

المحكمة

« حيث ان مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه ان الدفاع عن الطاعة طلب إلى المحكمة الاستئنافية اجراء معاينة الدولاب الذي وجدت به الساعة المسروقة لكي تثبت المحكمة انه ليس «علبة» كما يقال وانما هو دولاب توضع فيه الكتب فوضع الساعة فيه ليس مما يريب ومع ذلك فان المحكمة لم تجب هذا الطلب وكان ردها عليه غير سديد .

« وحيث ان محضر الجلسة وان خلا من الطلب المشار اليه في وجه الطعن الا أن الحكم المطعون فيه أورد ما يفيد ان هذا الطلب قدم إلى المحكمة الاستئنافية وأنها اقتصرت في الرد عليه على القول بأنه غير منتج ولما كان هذا الرد قاصراً لخلوه من أى بيان يودى الى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة بشأن دفاع جوهرى تمسكت به الطاعة فانه يعيب الحكم بما يوجب نقضه . خصوصاً وان الحكم قد استند في ادانة الطاعة إلى قوله . « فان التهمة المنسوبة للتهمة الثالثة ثابتة ضدها وعلمها بسرقة هذه الساعة ثابت لاشك فيه وقد ضبطت هذه الساعة مخفاة في علبة بالمنزل وليس هذا شأن الساعة التى تشتريها صاحبها في ظروف غير مريبة . »

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقى أوجه الطعن .

(طعن فتحية أنطون أبدير ضد النيابة وآخر مدع بحق مدنى رقم ١٣٠٤ سنة ١٩ ق)

أدلة الدعوى مما تختص به محكمة الموضوع ، ولا معقب عليها فيه أما ما يشير اليه عن الواقعة وعدم استقرار الحكم على صورتها ، فلا وجه له ، إذ أن المحكمة قد انتهت الى الاخذ بشهادة الشاهد ، ولم يكن ما أوردته عن أقوال المجنى عليها الا فى صدد عرض ماتم فى الدعوى من تحقيقات . واما ما يثيره عن قيام حالة الدفاع الشرعى ، فردود بأن المحكمة وان تعرضت لسبب الحادث على الوجه الوارد بالحكم الا أنه ليس فى الوقائع التى ذكرتها عن ذلك ما يدل على قيام هذه الحالة لدى الطاعن ، لانه - حسبما يؤخذ من الحكم - انما حضر بعد انتهاء الاعتداء على والدته فوجدتها ملقاة على الأرض ، وما دام الاعتداء قد انتهى ، فلا يكون لحق الدفاع الشرعى وجود ، لأن هذا الحق لم يشرع للانتقام ، وانما شرع لمنع المعتدى من ايقاع فعل الاعتداء أو من الاستمرار فيه .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن بدرى السيد محمود ضد النيابة وأخرى مدعية بحق مدنى رقم ٣٢٦ سنة ٢٠ ق) .

٢٦

٣ أبريل سنة ١٩٥٠

دفاع . عدم الرد عليه بأسباب منتجة . قصور

المبدأ القانونى

إذا طلب المتهم اجراء معاينة . فرفضت المحكمة هذا الطلب واقتصرت فى صدد بيان سبب الرفض على القول بأنه طلب غير منتج . فإن هذا يعيب الحكم لخلوه من أى بيان يودى إلى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة .

الجنائيات اما وقد نص هذا القانون على ما يتبع في هذا الشأن فإنه هو وحده الذي يجرى حكمه .
٢ - ان مساهمة المجنى عليه في الخطأ لا تسقط المسؤولية الجنائية عن المتهم عن الحادث الذي تسبب فيه بخطئه .

المحكمة

• حيث ان الوجه الاول من الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد لحقه البطلان بسبب عدم إيداع مسودته بالملف عقب النطق به . وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات تنص على أنه إذا نطق بالحكم عقب المرافعة وجب أن تودع مسودته المشتعلة على أسبابه موقعا عليها الرئيس والقضاة ومثبتا بها تاريخ ايداعها وذلك في ظرف ثلاثة أيام في القضايا المستعجلة وسبعة أيام في القضايا التي يحكم فيها على وجه السرعة وخمسة عشر يوما في القضايا الأخرى وإلا كان الحكم باطلا . فان كان النطق بالحكم في جلسة أخرى غير جلسة المرافعة وجب أن تودع مسودته عقب النطق به وإلا كان الحكم باطلا كذلك . وفي الحالات التي ينص القانون فيها على أن ميعاد الطعن في الحكم يبدأ من وقت صدوره يتعين ايداع المسودة عند الطعن بالحكم وإلا كان الحكم باطلا كذلك وانه لما كان الحكم المطعون فيه لم يتخذ في شأنه ما ورد بالفقرة الأخيرة من المادة السابقة وكان قانون تحقيق الجنائيات قد جاء خاليا من نص خاص يتعلق بها فوجب الرجوع إلى أحكام قانون المرافعات والقضاء ببطلان الحكم، ويقول الطاعن أن هذا التطبيق يتمشى مع روح المشرع الذي وضع هذه القواعد وأراد بها أن تنحاز للقاضي أسباب قضائه واضحة قبل أن ينطق به وأنه إذا كان قد رأى ذلك لازما في القضايا المدنية

٢٧

٣ ابريل سنة ١٩٥٠

طعن . عدم ختم الحكم في الميعاد . أثره . وجوب حكم قواعد قانون تحقيق الجنائيات وحدها دون قواعد المرافعات . مسؤولية المجنى عليه لا تسقط مسؤولية المتهم المبادئ القانونية

١ - ان المادة ٢٣١ تحقق قد حددت ميعاد التقرير بالطعن وتقديم أسبابه بثمانية عشر يوما كاملة وأوجبت في الوقت نفسه على قلم الكتاب أن يعطى صاحب الشأن بناء على طلبه صورة الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره ومفاد ذلك أن الثمانية الأيام المذكورة إنما أعطيت للقاضي لمراجعة الحكم والتوقيع عليه على أن تكون العشرة الأيام الباقية لصاحب الشأن ليعد فيها أسباب طعنه إن أراد الطعن وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن عدم ختم الحكم في الثمانية الأيام المذكورة لا يستوجب وحده نقض الحكم وان صاحب الشأن إذا لم يجد مودعا ملف الدعوى كان من حقه الحصول على شهادة مثبتة لذلك وكان له - استنادا إليها - أن يحصل من محكمة النقض على ميعاد جديد لاعداد طعنه وتقديم أسبابه ولما كان القانون على ما فسرته به هذه المحكمة قد حدد حق كل من القاضي والمتقاضى على هذا النحو فلا محل للاحتجاج بقواعد قانون المرافعات المدنية والمطالبة باتباعها في المواد الجنائية ذلك أن الأصل ألا يرجع إلى تلك الأحكام إلا إذا كان لسد نقص أو للاعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في قانون تحقيق

فانه يكون الزم من باب أولى في القضايا الجنائية وهي تتصل بأشخاص المتقاضين وحرماهم .

« وحيث أن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات قد حددت ميعاد التقرير بالطعن وتقديم أسبابه بثمانية عشر يوماً كاملة وأوجبت في الوقت نفسه على قلم الكتاب أن يعطى صاحب الشأن بناء على طلبه صورة الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره ومفاد ذلك أن الثمانية الأيام المذكورة إنما أعطيت للقاضي لمراجعة الحكم والتوقيع عليه على أن تكون العشرة الأيام الباقية لصاحب الشأن ليعد فيها أسباب طعنه إن أراد الطعن وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن عدم ختم الحكم في الثمانية الأيام المذكورة لا يستوجب وحده نقض الحكم وأن صاحب الشأن إذا لم يجد مودعا ملف الدعوى كان من حقه الحصول على شهادة مثبتة لذلك وكان له استنادا إليها - أن يحصل من محكمة النقض على ميعاد جديد لأعداد طعنه وتقديم أسبابه ، ولما كان القانون على ما فسرته به هذه المحكمة قد حدد حق كل من القاضى والمتقاضى على هذا النحو فلا محل للاحتجاج بقواعد قانون المرافعات المدنية والمطالبة باتباعها في المواد الجنائية ذلك أن الأصل ألا يرجع إلى تلك الأحكام إلا إذا كان لسد نقص أو للإعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في قانون تحقيق الجنايات . أما وقد نص هذا القانون على ما يتبع في هذا الشأن فانه هو وحده الذى يجرى حكمه ومن ثم يكون وجه الطعن غير سديد .

« وحيث أن حاصل الوجهين الثانى والثالث أن المحكمة لم ترد على ما تمسك به الطاعن من أنه لم يقع منه خطأ ولم تتعرض لما شهد به أحد الشهود بالجلسة مما يؤيد هذا الدفاع ثم أن المجنى عليها هي التي اندفعت لجأة في الطريق فتسببت هي في وقوع الحادث أما هو فكان يسير ببطء

إلى اليمن وشهد شهود الحادث بعدم مسئولية كما أوردت المحكمة ما يفيد خطأ المجنى عليها نفسها .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة على ثبوتها واستظهر رابطة السببية بين ما وقع منه من الخطأ وبين إصابة المجنى عليها وتعرض لدفاع الطاعن ثم قال « وبما أنه مما سبق يتعين أن التهمة ثابتة على المتهم إذ بدأت المجنى عليها العبور وكان عليه عند انفتاح إشارة المرور أن يتنبه لها ويعمل على مفاداة الحادث فلم يفعل فتسبب عن ذلك وقوع الحادث وإصابة المجنى عليها وبما أثبتته الكشف الطبي وهو كسر مضاعف بمفصل الساعد الأيمن . وبما أنه ظاهر أيضا أن المجنى عليها ساهمت بقسط يسير من الخطأ لأنها وهي سيدة مسنة كان عليها أن تترث فلا تبدأ العبور إلا بعد استبانة سلامة الطريق وعدم اقتراب سيارات منها خصوصاً وأنها بطيئة الحركة كما يفهم ذلك من ظروف الحادث وأقوال الشهود الذين قرروا أنها بدأت فعلاً عبور الطريق في أوله إلا أن ابنتها السيدة إكرام المرافقة لها فطنت إلى انفتاح إشارة المرور فحاولت منعها من الاستمرار في العبور فلم يتم لها ذلك وهو خطأ من جانبها يدخل في الحساب في توقيع العقوبة ولذا يتعين عقوب المتهم بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات . ولما كان الأمر كذلك ، وكان من شأن ما قالته المحكمة أن يؤدي إلى مارتبته عليه وكانت مساهمة المجنى عليها في الخطأ الذى أشارت إليه المحكمة لا تسقط مسئولية الطاعن عن الحادث الذى تسبب فيه بخطئه . فان ما يشيره في هذين الوجهين لا يكون له أساس .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن ادوار نعمة افندى ضد النيابة وآخر مدع بحق مدنى رقم ١٧٤ سنة ٢٠ ق)

٢٨

٣ ابريل سنة ١٩٥٠

دفاع هام . عدم الرد عليه . قصور

المبدأ القانوني

اذا كان الحكم لم يعرض لدفاع المتهم ولم يرد عليه بما يفنده ويسوغ اطراحه . وكان هذا الدفاع جوهرياً فان الحكم المطعون فيه يكون قد جاء قاصراً .

المحكمة

« حيث ان مما بنى عليه الطعن هو ان هذه القضية كانت إحدى قضايا ثلاث نظرتها المحكمة الاستئنافية بجلسة واحدة وقد رفعت كل منها على الطاعن ومتهم آخر بان الطاعن باع هذا الآخر خلا مغشوشاً مع علمه بذلك ولما كان الطاعن قد دفع في كل قضية من هذه القضايا بانه لم يبع للتهمة الآخر فيها بل ان كل متهم من هؤلاء انما تلقى الخل المضبوط ممن يدعى عبد الحميد هيكال التاجر بينها ، وكان هذا الاخير قد تلقى الخل من الطاعن مباشرة أو من آخر تلقاه من الطاعن ، وكانت هذه القضايا لما يقض فيها نهائياً فقد تمسك الطاعن بقيام الارتباط بين وقائعها وبوجوب اعتبارها جريمة واحدة والقضاء فيها بعقوبة واحدة عملاً بنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، الا أن المحكمة اطاحت هذا الدفاع ولم ترد عليه وقضت بتأييد الحكم الصادر على الطاعن بالعقوبة في كل منها .

« وحيث انه لما كان الطاعن قد قرر الطعن في كل من الاحكام الثلاثة الصادرة عليه بعقوبة مستقلة في كل واحدة من القضايا الثلاث المشار اليها بوجوب الطعن ، وكان يبين من مراجعة

محضر جلسة المحاكمة ان محاميه قد تمسك بما يثيره في وجه الطعن وان المتهم الآخر قد قرر انه تلقى الخل من المدعو هيكال الذي تلقى وبما جات الخل المضبوطة من محل الطاعن ، وكان الحكم لم يعرض لهذا الدفاع ولم يرد عليه بما يفنده ويسوغ اطراحه ، وكان هذا الدفاع جوهرياً لما كان يحتمل ان يؤدي اليه ان صح من توقيع عقوبة واحدة على الطاعن في الدعاوى الثلاث التي كانت ما زالت منظورة أمام المحكمة بالجلسة وذلك عملاً بنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون لذلك قد جاء قاصراً بما يعيبه ويوجب نقضه .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقى أوجه الطعن .
(طعن ليون ركس ضد النيابة رقم ٣٣٦ سنة ٢٠ ق)

٢٩

٣ ابريل سنة ١٩٥٠

عامة . حكم بالادانة في تهمة إحداهما . وجوب بيان رابطة السببية

المبدأ القانوني

اذا كان الحكم المطعون فيه لم يعن ببيان رابطة السببية بين الضرب الذى أثبت الحكم وقوعه من الطاعنين ، والعامة التي تخلفت بالجنى عليه فانه يكون قاصراً

المحكمة

« حيث ان مما ينهأ الطاعنون على الحكم المطعون فيه انه لم يبين رابطة السببية بين فعل الضرب المستند اليهم وبين العامة التي حدثت

بالمجنى عليه وهي فقد الطحال خصوصاً وأن الإصابات عبارة عن كدمات سطحية خارجية بعيدة الاتصال بالطحال وإن تمزق الطحال قد يحدث من أسباب أخرى .

وحيث أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأدانة الطاعنين « بأنهم في ليلة ٣٠ يولية سنة ١٩٤٧ الموافق ١٢ رمضان سنة ١٣٦٦ بناحية بطينة مركز المحلة الكبرى مديرية الغربية أحدثوا بعد المنصف أحمد العزب عمداً الإصابات الميئة بالتقرير الطبي والتي نشأ عن احداها عاهة مستديمة هي فقد الطحال مما يجعل المجنى عليه أقل احتمالاً للأعمال التي تتطلب مجهوداً جسيماً وأقل مقاومة للأمراض الميكروبية كالحميات المعوية والدورات الصدرية وأيضاً للأمراض والإصابات المصحوبة بنزيف داخلي أو خارجي يعرض حياة المصاب للخطر وكانت هذه العاهة نتيجة محتملة لا تفاهم فيما بينهم على الاعتداء على المجنى عليه بالضرب وعقابهم ينطبق على المواد ٤٠ / ٢ و ٤١ و ٤٣ و ٤٠ / ٢ و ١ / ٢٤٢ من قانون العقوبات - قد أورد الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوع فعل الضرب من الطاعنين ثم أشار إلى ما ثبت من الكشف الطبي على المجنى عليه فقال « وثبت من التقرير الطبي أن بالمجنى عليه كدمات دموية بالذراع الأيسر والظهر ووضع تحت الملاحظة الطبية كما وجد عنده نزيف داخلي نتيجة تمزق بالطحال والقولون وشريان بجوار الأعور وقد استوصل الطحال وربطت الشرايين النازقة وانتهى التقرير إلى القول بأن فقد الطحال يعتبر عاهة مستديمة تجعل المجنى عليه أقل احتمالاً للأعمال التي تتطلب مجهوداً جسيماً وأقل مقاومة للأمراض الميكروبية كالحميات المتنوعة والدورات كما يجعله أيضاً عرضة للإصابات بالأمراض المصحوبة بنزيف داخلي

أو خارجي ولم يقرر الطبيب مدى العاهة ، ولما كان هذا الذي نقله الحكم عن التقرير الطبي هو كل ما أورده الحكم للتدليل على إسناد العاهة للطاعنين وكان ذلك التقرير وإن أثبت اتصال طحال المجنى عليه وما ترتب على ذلك من العاهة المستديمة إلا أنه لم يظهر الصلة بين تمزق الطحال الذي أدى إلى استئصاله وبين الضرب الذي أثبت الحكم وقوعه من الطاعنين بالمجنى عليه ولذا فإن الحكم يكون قاصراً عن بيان رابطة السببية بين الفعل الذي دان الطاعنين به وبين النتيجة التي رتب القانون العقاب على نشوئها عن ذلك الفعل .

وحيث أنه لما تقدم يتعين قبول الطعن وتقص الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة للبحث في باقي أوجه الطعن .

(طعن مخيم عبد ربه وآخرين ضد النيابة رقم ٣٤٦ سنة ٢٠ ق)

٣٠

٤ أبريل سنة ١٩٥٠

طعن . عدم تقديم أسباب . عدم قبوله . دفاع . عدم تحقيقه . إخلال .

المبادئ القانونية

١- إذا كان الطاعن وإن قرر بالطعن في الحكم إلا أنه لم يقدم أسباباً لطلعه . فطلعه يكون غير مقبول شكلاً .

٢- إذا كان الدفاع عن المتهم طلب تحقيق صحة شهادة شاهدة تفي سمعتها المحكمة وكانت النيابة العمومية قد أقامت دعوى شهادة الزور بالجلسة على هذين الشاهدين بعد أن شهدا لصالح المتهمين فرفضت المحكمة ما طلبه الدفاع من تحقيق وقالت لتبرير سبب الرفض أنها لا ترى هذا الاجراء منتجاً في

نفي التهمة عن المتهمين بعد أن اقتنعت اقتناعاً كافياً بكذب ما رواه الشاهدان . فإن هذا الحكم يكون قاصراً فقد صار للشاهدين - كتهمين بشهادة الزور - حق الدفاع المقرر في القانون كما ارتبط صالح المتهمين المشهود لصالحهم بهذا الدفاع بسبب ما يؤدي إليه ثبوت صدق شهادة شاهدي النفي أو كذبها من التأثير في موقفهم من الاتهام . ولما كان من حق المتهم أن يحقق دفاعه وكانت مصادرة المحكمة لهذا الحق بمقولة إنها اقتنعت بكذب شاهد النفي وإن الوقائع التي سيشهد عليها هي في الواقع غير صحيحة فإن هذا من المحكمة يكون اختلالاً بحق الدفاع لما تضمنه من الحكم مقدماً على دليل لم يطرح أمامها بناءً على افتراضات تفترضها وقد يكون الواقع غير هذا الذي افترضته .

المحكمة

• حيث أن الطاعن الخامس وإن قرر الطعن في الحكم ، إلا أنه لم يقدم أسباباً لطعنه فطعنه يكون غير مقبول شكلاً .

• وحيث أن طعن الطاعنين الأول والثاني والثالث والرابع قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

• وحيث أن بما بني عليه هذا الطعن أن الدفاع عن الطاعنين الأول والثاني إذ تمسك بان الواقعة لم تكن قتلاً عمداً وإنما هي قتل خطأ وأشهد على ذلك شاهدي نفي هما الطاعنان الرابع والخامس ، وأقامت النيابة دعوى شهادة الزور على هذين الأخيرين - طلب الدفاع تحقيق صحة هذه الشهادة بسماع محامي الطاعن

الأول بعد حلف اليمين عن معلومات انتهت إليه من شهود الاثبات أنفسهم ، كما طلب استدعاء السيدتين اللتين ورد اسمهما في شهادة شاهدي النفي . ولكن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب وردت عليه برد خاطيء ، ثم إن الحكم إذ دان الطاعن الثالث بتهمة اعانة الطاعنين الأول والثاني على الفرار من وجه القضاء قد جاء قاصراً في بيان الواقعة ، بما تتوافر فيه عناصر هذه الجريمة .

• وحيث أنه لما كان بين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن المحكمة بعد أن أثبتت الواقعة الجنائية قبل الطاعنين الأول والثاني على النحو الوارد بأمر الاحالة قد تعرضت لشهادة شاهدي النفي وقالت بكذبها كما تعرضت للاقرار الذي حرره الطاعن الثالث ووقعه بعض ذوي قرابة الفريقين وقالت أنه يكون جريمة اعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء . تعرضت المحكمة لكل ذلك كما تعرضت لدفاع الطاعنين المبين بوجه الطعن وردت عليها بقولها • وحيث أن ما قام به محمد دسوقي من تحرير ورقة الاقرار المنوه عنها وشهادته عليها وتقديمها بعد ذلك للدفاع عن المتهم الأول ليقدّمها للمحكمة هذا الذي قام به يكون الجنحة المنصوص عليها في المادة ١٤٥ / ١ من قانون العقوبات

• وحيث أن ما طلبه الحاضر عن المتهم الثاني من التحقيق في رواية الشاهد موسى القزاز وذلك بسؤال بهية وزميلتها اللتين ورد اسمهما في أقوال الشاهد المذكور هذا الذي طلبه الدفاع لا تراه المحكمة مجدياً في نفي التهمة عن المتهم المذكور بعد أن اقتنعت اقتناعاً كافياً بكذب ما رواه الشاهد للأسباب التي بينتها ، كما أن ما طلبه المدافع المذكور خاصاً بسماع أقوال الاستاذ عبد العزيز الشوربجي فإن هذا الطلب قد رفضته المحكمة لسببين أولهما المحافظة على مركز المحامي

فيه معيياً بما يوجب تقضه لاخلال المحكمة بحق الدفاع .

« وحيث ان تقض الحكم للاستيلاء المتقدمة يستفيد منه حتماً جميع الطاعين وذلك للارتباط الوثيق بين الجرائم المسندة اليهم بحيث يستوجب احقاق الحق فيها جميعاً أن تكون إعادة المحاكمة فيها شاملة للطاعين جميعاً .

(طعن محمد محمود أبو غباض وآخرين ضد النيابة رقم ٣٩ سنة ٢٠ ق)

٣١

٤ ابريل سنة ١٩٥٠

تكليف بالخدمة . وجوب تنفيذه . الاعتراض عليه لا يمنع من تنفيذه

المبدأ القانوني

ان الامر العسكري رقم ٥١٢ سنة ١٩٤٤ المعدل للامر رقم ٢٩٦ سنة ١٩٤٣ قد نص على وجوب تنفيذ أمر التكليف بالخدمة أو قرار الاطالة فوراً وان ذلك لا يمنع من تقديم طلب المعارضة إلى رئيس مجلس الوزراء طبقاً للقانون رقم ١٠٨ سنة ١٩٤٨ . فالصيدلي الذي يمتنع عن تنفيذ أمر التكليف بالخدمة الصادر إليه بدعوى انه سبق أن نفذ أمراً سابقاً لمدة سنتين وان الوزير لا يملك التكليف بأكثر من ذلك لا يعنى من المسؤولية .

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن « بأنه بصفته صيدلياً لم ينفذ أمر التكليف الصادر إليه من وزير الصحة ، قد أخطأ في تطبيق القانون » إذ مضى على تخرجه

المشار اليه وصيانة لحقوق موكله واثنيهما أن الواقعة التي حصلت بمكتبه رواها بإفاضة أثناء مناقشة شاهدي النفي بل واثاء مرافعته عن المتهم الأول مما ترى المحكمة معه ما يدعو لايقافه موقف الشاهد عن وقائع لفقها بعض ذوى قرابة المتهمين لتخلصهما من العقاب ، — لما كان ذلك ، وكانت النيابة العمومية قد أقامت دعوى شهادة الزور بالجلسة على شاهدي النفي (الطاعين الرابع والخامس بعد أن شهدا لصالح المتهمين الأصليين في الدعوى (الطاعين الأول والثاني) فقد صار لهذين الشاهدين - كتهمين بشهادة الزور حق - الدفاع المقرر في القانون ، كما ارتبط صالح المتهمين المشهود لصالحهما بهذا الدفاع بسبب ما يؤدي اليه ثبوت صدق شهادة شاهدي النفي أو كذبها من التأثير في موقفهما من الاتهام . ولما كان من حق المتهم أن يحقق دفاعه وكانت مصادرة المحكمة لهذا الحق بمقولة إنها اقتضت بكذب شاهد النفي وان الوقائع التي سيشهد عليها هي في الواقع غير صحيحة لفقها بعض أقارب المتهم المشهود لصالحه فان هذا من المحكمة يكون اخلالاً بحق الدفاع ، لما تضمنته من الحكم مقدماً على دليل لم يطرح أمامها بناء على افتراضات تفترضها وقد يكون الواقع غير هذا الذي افترضته ولا يؤثر في ذلك ما قاله من أن المحامي الذي طلب سماع شهادته قد روى الواقعة التي حصلت بمكتبه بإفاضة أثناء مرافعته عن المتهم الأول ، فان مثول المحامي كشاهد أمام المحكمة قد يجعل لأقواله بهذه الصفة شأناً غير الشأن الذي يكون لها وهو يرويها كحكم يترافع مدافعاً عن أحد الخصوم — مما قد يكون من أثره أن تغير المحكمة وجهة النظر التي انتهت إليها بشأن الوقائع التي قررها باعتباره مدافعاً عن المتهم الأول . « وحيث انه لما تقدم يكون الحكم المطعون

في طعنه لا يجدي له إذ كان عليه أن يقوم بتنفيذ الأمر من فوره ويكون الحكم حين دانه لم يخالف القانون في شيء .

وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن وليم عبد الشهيد بولس افندى ضد النيابة رقم ١٧٧ سنة ٢٠ ق)

٣٢

٤ ابريل سنة ١٩٥٠

عقوبة عن جريمتين مع تطبيق المادة ٣٢ ع . طعن التهم على احدي الجريمتين . لامصلحة . ارتباط الجرائم . تقديره . موضوعي .

المبادئ القانونية

١ - اذا كان الحكم المطعون فيه اذدان الطاعن بالرشوة والتزوير معاً لم يوقع عليه إلا عقوبة واحدة طبقاً للمادة ٣٢ ع وذلك على اعتبارها مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة . ولما كانت هذه العقوبة المحكوم بها تدخل في حدود العقوبة المقررة لجريمة التزوير المسندة إلى الطاعن فانه لا تكون له مصلحة فيما يشيره من عدم توافر أركان جريمة الرشوة في حقه .

٢ - ان تقدير ارتباط الجرائم ارتباطاً لا يقبل التجزئة كما تنص المادة ٣٢ ع انما هو من شؤون محكمة الموضوع تفصل فيه حسبما تستخلصه من الظروف والوقائع المعروضة عليها .

المحكمة

وحيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن

في كلية الصيغة أكثر من ستين فلا ينطبق عليه حكم المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٤٢ التي لا تجيز إصدار أمر التكليف إلا لمن حصل على أجازته العلمية خلال الستين السابقتين على صدوره ، ثم انه وقد قضى ستين بخدمة الحكومة تنفيذاً لأمر تكليف سابق صادر إليه من وزير الصحة في سنة ١٩٤٦ لا يجوز أن يصدر إليه أمر آخر به إذ كل ما للوزير طبقاً للمادة الثانية من الأمر العسكري أن يطيل مدة التكليف إذا كانت المدة الأولى أقل من ستين بحيث لا يزيد مجموع المديتين على ستين إما إذا كانت المدة الأولى لستين كاملتين كما هو الشأن بالنسبة إلى الطاعن فإن الوزير يكون قد استفاد سلطته المخولة له ويكون أمر التكليف الصادر منه من جديد ولمدة أخرى مخالفاً لنصوص الأوامر العسكرية ولأحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ وهي نصوص وأحكام استثنائية يجب التزام حدودها وعدم التوسع في تفسيرها .

وحيث ان الواقع كما هي ثابتة في الحكم المطعون فيه تحصل في أن الطاعن وقد صدر إليه أمر من وزير الصحة بتكليفه بالاشتغال بمستشفى قوص قد امتنع عن تنفيذ هذا الأمر بدعوى أنه سبق ونفذ أمراً سابقاً لمدة ستين وأن الوزير لا يملك التكليف بأكثر من ذلك وأنه قد عارض في الأمر الجديد طبقاً للقانون . لما كان الأمر كذلك وكانت المادة الثالثة من الأمر العسكري رقم ٥١٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل للأمر رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٤٣ قد نصت على وجوب تنفيذ أمر التكليف أو قرار الإطالة فوراً وأن ذلك لا يمنع من تقديم طلب المعارضة إلى رئيس مجلس الوزراء طبقاً للقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٨ . لما كان ذلك فإن كل ما يشيره الطاعن

العقوبات انما هو من شئون محكمة الموضوع تفصل فيه حسبما تستخلصه من الظروف والوقائع المفروضة عليها .

« وحيث ان الطاعن يقول في باقى الأوجه أنه تمسك كذلك بعدم وجود الكشوف سالفه الذكر بملف الدعوى وأنه لم يحرر كشف سنة ١٩٤٦ وإنما حرره وعرضه على العميد موظف آخر غيره كما قام بتحرير كشف سنة ١٩٤٧ وعرضه موظفون آخرون سواه فأخذت المحكمة بهذا الدفاع واستبعدت الكشوف من بين الأوراق المقول بتزويرها إلا أنها لم ترتب على هذا الاستبعاد ما كان يستتبعه من الحكم ببراءته من تزوير الاستمارات وطلبات الالتحاق الذى لم يقصد به غير تأييد هذه الكشوف المستبعدة . هذا فضلا عن أنها أغفلت الرد على بعض أوجه الدفاع الأخرى وردت على باقىها برد غير سديد . وحيث ان الحكم المطعون فيه قد بين وقائع دعوى التزوير المسندة إلى الطاعن بما توافر فيه جميع العناصر القانونية لهذه الجريمة وذكر الأدلة التى استخلص منها ثبوتها فى حقه وعرض لأوجه دفاع الطاعن واطرحها ، ولما كانت هذه الأدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها ، وكان استبعاد المحكمة لبعض الأوراق المزورة الواردة بوصف الاتهام من بين الأوراق المزورة ليس من شأنه أن ينفى ما أثبتته من تزوير الأوراق الأخرى ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذه الأوجه من طعنه لا يكون إلا مجادلة لإثارة الجدل فى موضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها بما لا شأن لمحكمة النقض به .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن سعد جرجس عوض الله ضد النيابة رقم ١٧٨ سنة ٢٠ ق)

يتحصل فى قول الطاعن أنه تمسك أمام المحكمة بأن وقائع الرشوة المستندة إليه غير صحيحة وأنها - بفرض صحتها - لا جريمة فيها لأن قبول الطلبة بكلية الطب لم يكن من أعمال وظيفة الطاعن وأن عمله ينحصر فى مجرد تحرير كشوف بأسماء طالبي الالتحاق مرتبة على أساس مجموع درجاتهم وعرضها على العميد ، وأنه لما كان مؤدى الحكم أن الطاعن قد ارتشى لتزوير هذه الكشوف وكان لا يتصور أن يكون التزوير من أعمال وظيفته ، فإن الحكم بإثباته واقعى الرشوة والتزوير عليه يكون قد أخطأ لأن قيام إحدى الواقعتين يؤدى بطبيعته إلى انتفاء الأخرى هذا إلى أن المحكمة قد أخطأت فى تجزئة التهم الواقعة فى عامى ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ إلى اثنتين وعاقبت الطاعن بعقوبتين فى حين أن هذه التهم مع افتراض ثبوتها تكون وحدة يربطها غرض واحد مما كان يلزم عنه اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم فيها بعقوبة واحدة عملا بنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بالرشوة والتزوير معاً لم يوقع عليه عن وقائع كل سنة من سنتى ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ إلا عقوبة واحدة طبقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات وذلك على اعتبارها مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة ، ولما كانت هذه العقوبة المحكوم بها تدخل فى حدود العقوبة المقررة لجريمة التزوير المسندة إلى الطاعن ، فإنه لا تكون له مصلحة فيما يثيره من عدم توافر أركان جريمة الرشوة فى حقه أما ما يقوله عن ارتباط وقائع العامين وتكوينها لوحدة مترابطة مما كان يلزم عنه توقيع عقوبة واحدة عن وقائع السنتين جميعا - لا عقوبتين فإنه مردود بأن تقدير ارتباط الجرائم ارتباطا لا يقبل التجزئة كما تنص المادة ٣٢ من قانون

القيام بجمع الاستدلالات وتحرير محاضر عنها ومن ثم تكون المحاضر التي يحررونها في هذا الخصوص محررات رسمية التزوير فيها هو جناية لتزوير في أوراق رسمية بالوصف المبين في تقرير الاتهام .

وحيث أن واقعة الدعوى — على ما بين من القرار المطعون فيه أن المتهم وجد في محطة السكة الحديدية بحالة مريبة حملت النواظير بالمحافظة على الأمن العام بها على الاشتباه في أمره واقتياده إلى مكتب ضابط قضائي السكة الحديدية لتحرى أمره فكلّف ذلك الضابط جندياً من مرؤوسيه من المتتبعين للعمل بمباحث السكة الحديدية بالتحرى عنه فسأله في محضر عن سبب دخوله المحطة وعن اسمه وصناعته إلى آخر ما اقتضاه الموقف من تحقيق شخصيته وطرق تعيشه فانتحل المتهم شخصية شخص آخر معلوم له وتسمى باسمه ووقع بامضاء مزورة نسبها له فلما كشف الأمر تولت النيابة التحقيق واعتبرت أن ما وقع من المتهم يكون جريمة اشتراك في تزوير بطريق المساعدة مع موظف حسن النية في محرر رسمي مختص بتحريره هو محضر ضبط الواقعة رقم ١٥٨٠ لسنة ١٩٤٩ لإدارى الأوبكية وذلك بوضع اسم مزور وبجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علم المتهم بتزويرها وطلبت من قاضى الاحالة احالته على محكمة الجنايات لمعاقبته بمقتضى المواد ٣/٤ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٣ من قانون العقوبات ، فقرر بأن لا وجه لاقامة الدعوى استناداً إلى أن العسكرى وهو ليس من رجال الضبطية القضائية الذين نصت عليهم المادة الرابعة من قانون تحقيق الجنايات بطريق الحصر لا يحق له تحرير محاضر أصلاً وبالتالي لا يجوز المحضر الذى يحرره صفة الأوراق الرسمية ما دام هذا التحرير خارجاً عن اختصاصه وأن التزوير الذى

٣٣

٤ ابريل سنة ١٩٥٠

تزوير . أوراق رسمية . المحضر الذى يحرره عسكرى المباحث . ورقة رسمية
المبدأ القانونى

إذا كان محرر المحضر هو عسكرى منتدب للعمل في مباحث مصلحة السكك الحديدية الأميرية وقد كلف من قبل الضابط المختص بالتحرى عن المتهم فهو من مرؤوس مأمورى الضبطية القضائية وله بهذه الصفة الحق في إجراء التحريات وجمع الاستدلالات الموصلة لكشف الجرائم وتحرير محضر بما يجريه في هذا الشأن كما هو صريح نص المادة ١٠ تحق واذن فإن المحضر الذى يحرره في هذا النطاق يعتبر في القانون محرراً رسمياً يجريه موظف مختص بتحريره وتغيير الحقيقة الذى يقع أثناء تحرير هذا المحضر يعتبر تزويراً في أوراق رسمية .

المحكمة

وحيث أن النيابة العمومية طعنت على قرار قاضى الاحالة الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى وقالت أن هذا القرار بنى على القول بأنه لما كان محرر المحضر الذى اشترك المتهم في تزويره هو عسكرى بوليس منتدب لمباحث السكة الحديدية وهو ليس من رجال الضبطية القضائية فلا يحق له تحرير المحاضر . واذن فإن المحضر الذى يحرره لا يمكن اعتباره ورقة رسمية — وفي هذا الذى قاله قاضى الاحالة خطأ في تطبيق القانون وتأويله — ذلك لأن عسكرى البوليس هو من مساعدى رجال الضبطية القضائية الذين يخولهم القانون

يقع فيه لا يكون جريمة .

المحكمة

« حيث ان الطعن يتحصل في قول الطاعنين بأن الحكم المطعون فيه قد قصر في بيان نية القتل لديهما وأنه اذ عدلت النيابة وصف الاتهام بالجلسة فاتهمت الطاعنين جميعاً بكتلتا واقعتي القتل والشروع فيه لم تعط المحكمة محاميها مهلة لتحضير دفاعهما من جديد . هذا الى أن الحكم قد تناقض في أسبابه اذ أخذ بأقوال شاهدي الرؤية في ادانة الطاعنين ثم عاد فلم يأخذ بها بالنسبة الى متهم آخر وقضى ببراءته كما اخطأ في الرد على مدافع به الطاعنان من استحالة الرؤية لحصول الحادث في الظلام وبخاصة وان شاهد الرؤية الأول قد أصيب من خلفه فلم يكن في استطاعته أن يرى المعتدين وان الشاهد الثاني لم يكن موجوداً بدليل عدم اصابته .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان كلا من الطاعنين بها وذكر — أن المجنى عليه « القتل » سبق أن اتهم من عشر سنين في قتل والد الطاعنين وعند العشاء من ليلة الحادث كان المجنى عليهما ومعهما اخوهما « شاهد الرؤية الثاني » يعملون في رى زراعتهم ... وبعد أن انتهوا ... حضر لهم « الطاعنان » من زراعة أحدهما المجاورة وكل منهما يحمل بندقية « ماوزر » فاطلقا على المجنى عليهما عدة أعيرة نارية أصاب خمسة منها المجنى عليه الأول أصابه أحدهما في ظهره وآخر في يسار مؤخر العنق وثالث في أعلى يمين العنق والرابع في الجانب الايمن للوجه والآخر في الرأس فاخترق الجمجمة من الامام للخلف وقد أدت هذه الاصابات الخمس الى وفاته .. وأصاب

« وحيث انه لما كان محرراً المحضر هو عسكري منتدب للعمل في مباحث مصلحة السكك الحديدية الاميرية وقد كلف من قبل الضابط المختص بالتحري عن المتهم فهو من مرؤوسى مأمورى الضبطية القضائية وله — بهذه الصفة — الحق في اجراء التحريات وجمع الاستدلالات الموصلة لكشف الجرائم وتحرير محضر بما يجريه في هذا الشأن كما هو صريح نص المادة العاشرة من قانون تحقيق الجنايات واذن فان المحضر الذي يحضره في هذا النطاق يعتبر في القانون محرراً رسمياً يجريه موظف مختص بتحريره وتغيير الحقيقة الذي يقع أثناء تحرير هذا المحضر يعتبر تزويراً في أوراق رسمية » وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض القرار المطعون فيه .

(طعن النيابة في قرار الاحالة ضد صبرى طه أحمد رقم ٣٢٤ سنة ٢٠ ق)

٣٤

١٧ أبريل سنة ١٩٥٠

دفاع . تغيير وصف التهمة وترافع المتهم على أساسه .
لا اخلاخ تجزئة أقوال الشاهد . جوازه

المبادئ القانونية

١ — اذا عدلت النيابة وصف الاتهام بالجلسة وترافع الدفاع عن الطاعنين على أساسه وكان هذا الدفاع لم يتمسك بطلب مهلة أو تأجيل ليحضر دفاعه فليس في ذلك اخلاخ بحق الدفاع .

٢ — لمحكمة الموضوع أن تجزى أقوال الشاهد فتأخذ منها بما تطمئن اليه وتطرح ما عداه .

مراعتها لدى تحرير الأحكام الجنائية بل كل ما يتطلبه أن يبين الحكم بالإدانة واقعة الدعوى بياناً كافياً وأن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه وهو ما يجري به نص المادة ١٤٩ تحقق ولذلك فإن الطعن على الحكم بحجة أنه كان يجب على المحكمة أن تسير في تحرير الحكم على وضع معين طعن لا سند له من القانون .

المحكمة

« حيث أن مبنى أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد خالف قواعد الإثبات المقررة بالقانون ذلك لأنه اعتمد في الإدانة بصفة أصلية على تفنيد دفاع الطاعن ثم أيد رأيه فيما انتهى إليه في هذا الخصوص بما شهدت به الشهود وهذا قلب للأوضاع إذ كان لزاماً عليه أن يبدأ أولاً ببيان واقعة الدعوى ويذكر أدله ثبوتها ثم — وفي المرحلة الأخيرة — يتعرض لدفاع الطاعن ويفنده إن كان ثمة حاجة إلى هذه الخطوة — هذا إلى أن المحكمة حين ذكرت أقوال الشهود لم تبين المصدر الذي رجعت إليه — أهو التحقيقات الابتدائية — أو محاضر الجلسات السابقة على أنها لم تتوخ الدقة في تفهم هذه الشهادات وقد ترتب على ذلك أن أخطأت في الاستدلال وفضلاً عن ذلك فإن الواقعة كما هي ثابتة في الحكم تدل على أن ما وقع من قتل وإصابة المجنى عليهم كانت وليد قوة قاهرة لا سبيل للطاعن في دفعها ولكن المحكمة دانتها مستندة إلى أدلة لا تؤدي عقلاً إلى ما انتهت إليه .

« وحيث أنه لا وجه لما يشير به الطاعن في طعنه فالحكم المطعون فيه حين دانه بالقتل

المجنى عليه الثاني عيار في ركبته اليسرى ، ثم ولي الطاعنان هارين ، ثم أورد الحكم الأدلة التي استند إليها في ثبوت هذه الواقعة على الطاعنين والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، واستظهرت نية القتل فقال أنها « متوافرة لدى الطاعنين من أعدادهما وحملهما سلاحاً قاتلاً بطبيعته — بنادق ماوزر — وإطلاق هذه الأعيرة على المجنى عليهما فأصاب الأول في مقتل أصابات أودت بحياته وأصاب الثاني في مقدم وحشية الركبة ولم تتم الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهمين فيه وهو إسعاف المجنى عليه المذكور بالعلاج ، ولما كان ذلك وكان الحكم قد أشار إلى تعديل وصف الاتهام بالجلسة ، وإلى أن الدفاع عن الطاعنين قد ترفع على أساسه ، وكان هذا الدفاع لم يتمسك أمام المحكمة بطلب مهلة أو تأجيل لتحضير دفاع جديد وكان لمحكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ منها بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه — ولما كان كل ذلك ، وكان الحكم قد عرض لأوجه دفاع الطاعنين ، ورد عليها بما يفند ما ويسوغ أطراحها فإن ما يشير به الطاعنان في أوجه طعنهما لا يكون له محل ولا يعدو كونه جدلاً موضوعياً ومناقشة في تقدير أدلة الثبوت في الدعوى بما لا شأن لمحكمة النقض به ، ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعاً .

(طعن محمد مبارك عيسى وآخرين ضد النيابة رقم ١٧٣٤ سنة ١٩٠٩ ق)

٣٥

١٧ أبريل سنة ١٩٥٠

حكم جنائي . تحريره . ليس له شكل يعينه

المبدأ القانوني

ان القانون لم يرسم حدوداً شكلية يتعين

الحشيش تتصاعد من الجوزة التي يمسك بها أحد المتهمين وضبط مع الآخر مخدراً يحمله في يده ويريه التخلص منه كان من حقه ، وقد رأى هذين المتهمين يقارفان الفعل المكون للجريمة ، أن يقبض على كل من يرى أن له اتصالاً بها . ولما كان رجل الضبطية القضائية وهو الكونستابل لم يقبض على الطاعن ويفتشه إلا بناء على ما رآه من اتصاله بجريمة احراز المخدر لجلوسه بالمقهى التي كان الحشيش يحرق فيها ويتعاطاه متهمون آخرون في حالة تلبس والتي ضبط المتهم الأول فيها وهو يحمل الأفيون وبناء على مشاهدته الطاعن وهو يحاول وضع مادة في فمه فان اجرامه يكون صحيحاً وتكون المحكمة إذ رفضت الدفع بيطلان التفتيش واعتمدت على الدليل المستمد منه في إدانة الطاعن على حق في قضائها .

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ اذ اعتمد على الدليل المستمد من تفتيش وقع باطلا . وفي بيان ذلك يقول الطاعن انه لم يكن في حالة تلبس بالجريمة تسوغ القبض عليه وتفتيشه ولم يصدر إذن النيابة بهذا التفتيش واذن فما كان يجوز في القانون الاستناد في ادائه إلى نتيجة هذا التفتيش الباطل .

« وحيث انه لما كانت واقعة الدعوى كما صار اثباتها في الحكم المطعون فيه هي أن ضابط البوليس علم من تحرياته السرية بأن المتهم الاول وولديه (وقد كانوا متهمين مع الطاعن وحكم

والإصابة الخطأ قد بين الواقعة بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية لهذه الجريمة وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوع هذه الواقعة منه وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ولها أصلها في التحقيقات التي أجريت في الدعوى سواء أكانت التحقيقات الأولية أم ما أجرته المحكمة بنفسها أثناء المحاكمة . ثم تعرض لدفاع الطاعن ففنده للأدلة والاعتبارات السديدة التي أوردها . ومتى كان الأمر كذلك وكان القانون لم يرسم حدوداً شكلية يتعين مراعاتها لدى تحرير الأحكام الجنائية بل كل ما يتطلبه أن يبين الحكم بالادانة واقعة الدعوى بياناً كافياً وأن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه وهو ما يجري به نص المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات فان الجدل على الصورة الواردة في الطعن لا يكون له معنى سوى محاولة إثارة المناقشة في وقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن محمد السيد سليم ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ٢٠٥ سنة ٢٠ ق) .

٣٦

١٧ ابريل سنة ١٩٥٠

تفتيش . تلبس . حق رجل الضبطية في تفتيش كل من يرى له اتصالاً بالجريمة .

المبدأ القانوني

لما كانت حالة التلبس تلازم الجريمة ذاتها بغض النظر عن شخص مرتكبها وكان الضابط في واقعة الدعوى قد شاهد جريمة احراز المخدر متلبساً بها عندما أستم رائحة

٣٧

٢٤ أبريل سنة ١٩٥٠

أمر حفظ الدعوى ضد مجهول . ثم إعادة تحقيق القضية ورفع الدعوى على المتهم . لاحق له في التمسك بأمر الحفظ .

المبدأ القانوني

إذا كان يبين من الطعن ذاته كما يبين من الاطلاع على المفردات ان النيابة كانت قد قيدت الدعوى ضد مجهول وحفظتها مؤقتاً لعدم معرفة الفاعل فأمر رئيس النيابة بإعادة تحقيقها ورفع الدعوى على الطاعن وقد بوشر التحقيق ورفعت الدعوى بعدئذ عليه ففى ذلك ما يدل على انه لم يكن فى بدء الأمر متهما ولا حق له فى التمسك بأمر حفظ لم يصدر فى شأنه . ويكون الطعن المستند إلى ان الحكم لم يعن بالرد على ما تمسك به المتهم من عدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بناء على أمر الحفظ وطعنه فى غير محله .

المحكمة

و حيث ان أوجه الطعن تحصل فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ دان الطاعن ولم يعن بالرد على ما تمسك به من عدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من النيابة إذ أن النيابة قيدتها ضد مجهول وحفظتها مؤقتاً لعدم معرفة الفاعل وأن رئيس النيابة هو الذى أمر بالحفظ ولم توجد أدلة تستوجب العدول عن هذا الأمر .

و حيث انه وان كان الحكم المطعون فيه لم يرد على ما دفع به الطاعن من ذلك إلا أنه يبين من الطعن ذاته كما يبين من الاطلاع على

عليهم بالعقوبة) يتجرون فى المواد المخدرة فاستصدر اذنا من النيابة بتفتيشهم وتفتيش منازلهم ومن يتواجد معهم ثم انتقل إلى مقهى أحدهم فوجده ممسكاً بجوزة تنبعث منها رائحة الحشيش فلما رأى الضابط التى بها على الارض وبادر المتهم الأول باخراج علبة صغيرة من الصفيح من جيبه محاولاً القاءها للتخلص منها ولكن الضابط استخلصها من يده وفتحها فوجدها تحوى افيوناً وعندئذ حاول الطاعن وضع شئ فى فيه فتمعه الكونستابل المرافق للضابط وعثر فى يده على قطعة من الافيون .

و حيث انه لما كانت حالة التلبس تلازم الجريمة ذاتها بغض النظر عن شخص مرتكبها وكان الضابط فى واقعة هذه الدعوى قد شاهد جريمة إحراز المخدر متلبساً بها عندما اشم رائحة الحشيش تصاعد من الجوزة التى يمسك بها أحد المتهمين وضبط مع الآخر مخدراً يحمله فى يده ويريد التخلص منه كان من حقه — وقد رأى هذين المتهمين يتعارفان الفعل المكون لها — أن يقبض على كل منهم يرى أن له اتصالاً بها — ولما كان رجل الضبطية القضائية وهو الكونستابل لم يقبض على الطاعن ويفتشه الا بناء على ما رآه من اتصاله بجريمة إحراز المخدر لجلوسه بالمقهى التى كان الحشيش يحرق فيها ويتعاطاه متهمون آخرون فى حالة تلبس والتى ضبط المتهم الأول فيها وهو يحمل الافيون وبناء على مشاهدته الطاعن وهو يحاول وضع مادة فى فيه فان اجراءه يكون صحيحاً وتكون المحكمة إذ رفضت الدفع بطلان التفتيش واعتمدت على الدليل المستمد منه فى ادانة الطاعن على حق فى قضائها .

و حيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن السيد أحمد محبوب ضد النيابة رقم ٣٥٦ سنة ٢٠ ق) .

المفردات أن النيابة كانت قيدت الدعوى ضد مجهول وحفظتها مؤقتاً لعدم معرفة الفاعل فأمر رئيس النيابة بإعادة تحميمها ورفع الدعوى على الطاعن وقد بوشر التحقيق ورفعت الدعوى بعدئذ عليه وفي ذلك ما يدل على أنه لم يكن في مبدأ الأمر متهما فلا حق له في التمسك بأمر حفظ لم يصدر في شأنه ويكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن محمد علي بيومي ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ١٥٦٣ سنة ١٩ ق) .

٣٨

٢٤ أبريل سنة ١٩٥٠

شريك . جواز الحكم عليه بنفس التهمة التي يحكم بها على الفاعل . دفاع موضوعي لا يلزم له رد خاص .
المبادئ القانونية

١ - ان للمحكمة أن تقضي بعقوبة الاعدام على الفاعل الأصلي كما لها أن تقضي بها على الشريك أيضاً في خصوص جريمة القتل العمد المقترن بسبق الاصرار وفي جريمة القتل المرتكب لتسهيل السرقة .

٢ - إذا كان دفاع الطاعن متعلقاً بوقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها فلا يلزم له رد خاص صريح بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من إدانة المتهم للأدلة التي أوردتها الحكم .

المحكمة

« حيث ان الطاعن الثالث قرر الطعن في الحكم بقلم الكتاب ولكنه لم يقدم أسباباً له ، فطعنه لا يكون مقبولا شكلاً .

« وحيث ان الطعن المقدم من الآخرين قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

« وحيث ان أوجه الطعن المقدم من الطاعن الأول فتحصل في القول بأنه لما كان يتبين من الحكم المطعون فيه أن المتهمين الأربعة المحكوم عليهم كانوا قد اتفقوا معا على سرقة مصوغ المجنى عليها بالا كراه عن طريق تخديرها وظلوا على هذا التصميم السابق إلى أن وصلوا قرب منزل المجنى عليها حيث حاولوا شراء المادة المخدرة ولكنهم أخفقوا ، ويقول الحكم أنهم وقتئذ فقط صمموا على مقارفة جريمة السرقة بطريق قتل المجنى عليها ولما كانت الفترة التي انقضت بين اخفائهم في الحصول على المخدر وبين وقت مقارفة القتل ليس من شأنها أن تكفي للقول بتصميم الطاعن وزملائه على القتل والاصرار عليه خصوصاً وقد يكون فعل القتل قد طرأ أثناء وجودهم في بيت المجنى عليها دون أن يتفقوا جميعاً عليه فان الحكم يكون قاصراً في عدم ايراد الدليل الذي استنبط منه قيام هذا التصميم أو سبق الاصرار بين المتهمين جميعاً على القتل قبل وقوعه . هذا إلى أن المحكمة بعد أن ذكرت أن الطاعنين الثلاثة الأول قد ساهموا في فعل القتل عادت في تخاذل إلى القول بأنه إزاء دفاع كل منهم من أنه لم يباشر بنفسه فعل القتل الذي ارتكب على غير علم منه فانها اعتبرت أن كلا منهم قد اشترك مع مجهول من بينهم في القتل ثم استدلت على ثبوت نية القتل بالفعل المادى الذي وقع على جسم المجنى عليها في حين أنه لا يصح الاستدلال بذلك إلا على من باشر فعل القتل بنفسه ولما كان مجهولاً فان الاستدلال على النحو السابق ايراده لا يصح قبلهم جميعاً إلا إذا أقيم الدليل على اتفاقهم السابق على القتل وهو ما لم تذكر المحكمة الدليل عليه ويبين من ذلك أن الحكم لا سيما من ناحية بيان قصد القتل قاصر البيان واجب النقص .

« وحيث انه لا وجه لما يثيره هذا الطاعن في طعنه . فالحكم المطعون فيه حين دانه بالجريمة التي آخذه عليها قد بين واقعة الدعوى بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية لتلك الجريمة بما في ذلك سبق الاصرار وتعرض لاتفاق الطاعن مع زميله على قتل المجنى عليها بعد أن أخفقوا في الحصول على المادة المخدرة فأورد الأدلة والاعتبارات التي استخلصت المحكمة منها في منطق سليم ثبوت قيام هذا الاتفاق بينهم ومتى كان الامر كذلك . وكانت هذه الأدلة والاعتبارات من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ولها أصلها فيما جرى من تحقيقات في الدعوى فان الجدل على الصورة الواردة في الطعن لا يكون له من مبرر خصوصاً وأن للمحكمة أن تقضى بعقوبة الاعدام على الفاعل الأصلي كما لها أن تقضى بها على الشريك أيضاً في خصوص هذه الجريمة .

« وحيث ان الوجه الأول من الطعن المتقدم من الطاعن الثاني هو أن الحكم المطعون فيه قد لحقه البطلان بسبب عدم ايداع مسودته بالملف عتب النطق به — وذلك على خلاف ما تقضى به الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات وهي التي يجب تطبيقها لخلو قانون تحقيق الجنايات من نص في هذا الخصوص » وحيث انه لا محل لما يثيره الطاعن من ذلك لأن تنظيم النوقيع على الأحكام الصادرة في المواد الجنائية وبيان واجب القضاة وحقوق المتقاضين في هذا الخصوص مبين في المادتين ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات و ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ، وفي غيرها من المواد وهو (أي ذلك التنظيم) مفصل فيما استقر عليه قضاء هذه المحكمة في هذا الشأن بما لا محل معه للرجوع الى قانون المرافعات الذي لا يرجع إليه إلا لسد نقص أو للاعانة على تنفيذ القواعد

المنصوص عليها في قانون تحقيق الجنايات وتشكيل محاكم الجنايات .

« وحيث ان مؤدى باقى أوجه الطعن المقدم من هذا الطاعن هو ان المحكمة حين دانه بالجريمة التي آخذته بها قد اعتمدت على أدلة لا تؤدى عقلاً الى النتيجة التي وصلت اليها ولم ترد على دفاع الطاعن بصدد عدم كفاية الأدلة المقدمة في الدعوى قبله ، هذا الى خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون ذلك لأن المحكمة قد انتهت الى اعتبار الطاعن شريكاً مع مجبول في ارتكاب جريمة القتل المقرّر بسبق الاصرار ثم طبقت في الوقت نفسه الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات على أساس ان الطاعن وباقي من داتهم قارقوا جريمة القتل لتسهيل السرقة مع ان الوصفين يتعارضان ثم أنها لم تبين الأدلة على سبق الاصرار ونية القتل لدى الطاعن بالذات حتى تبرر الحكم عليه بالاعدام مع ان القانون كان يخول لها الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة وفق المادتين ٢٣٤ / ٣ ، ٢٣٥ من قانون العقوبات التي طبقتهما في حقه

« وحيث ان ما يثيره الطاعن مردود بأن الحكم المطعون فيه حين دانه بالجريمة التي عاقبه عليها قد بين الواقعة بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية لتلك الجريمة . وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت هذه الواقعة منه وهي من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليها ولها أصلها في التحقيقات التي أجريت في الدعوى ومتى كان الامر كذلك . وكان دفاع الطاعن المشار اليه لتعلقه بوقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها لا يلزم له رد صريح خاص بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من اداته للأدلة التي أوردها الحكم — أما ما يثيره بصدد التطبيق القانوني فليس له مبرر إذ ليس في القانون ما ينفي أن يكون

القتل المرتكب قد حصل الاصرار عليه لتسهيل السرقة واذن فان ما طبقته المحكمة من مواد على واقعة الدعوى صحيح في القانون ولما كانت المحكمة قد قدرت أن عقوبة الاعدام هي الواجبة التطبيق في واقعة الدعوى على الطاعن وكانت عقوبة الاعدام جائزة توقيعها على الشريك سواء في جريمة القتل العمد المقترن بسبق الاصرار أم في جريمة القتل المرتكب لتسهيل السرقة فلا معقب على المحكمة فيما قضت به من عقوبة في حدود سلطتها التقديرية .

« وحيث ان مبنى الوجهين الأول والثاني من الطعن المقدم من الطاعن الرابع هو أن الحكم المطعون فيه لم يختم في الثمانية الأيام التالية على صدوره ولم تحرر أسبابه قبل النطق به .

« وحيث انه سبق الرد على ما جاء في هذين الوجهين بصدد التحدث عن الطعن المقدم من الطاعن الثاني فلا حاجة إلى تكراره .

« وحيث ان حاصل باقى أوجه الطعن المقدم من هذا الطاعن هو أن الحكم المطعون فيه وقد اعتبر السرقة التي وقعت بمن قارفها من باقى المتهمين جنحة فما كان يجب تغليظ العقاب على الطاعن بمقولة إنه عالم بظرف الاكراه الذى وقع لأن هذا الظرف إن هو الا جريمة القتل التي لا يجب اعتبارها ركن اكراه في مثل هذه الجريمة ذلك لانه يكون بذاته الجريمة الاساسية التي عوقب عليها المتهمون ومن ثم كان يجب اعتبار ما وقع من الطاعن جنحة اخفاء أشياء مسروقة غير مقترنة بظروف مشددة خصوصاً وأن جريمة اخفاء الأشياء المسروقة هي جريمة قائمة بذاتها مستقلة عن الجريمة الأصلية ولا يعتبر مرتكبها مشتركاً مع الفاعل الأصلي في جريمته حتى كان يسوغ القضاء على الطاعن بعقوبة الاشغال الشاقة هذا الى أن

جريمة الاخفاء ليست ثابتة قبل الطاعن ما دام قد عدل عن اعترافه الذى أدلى به في التحقيقات وأمام قاضى الاحالة اذ أن الاعتراف المعول عليه هو ذلك الذى يدلى به المتهم أمام قاضيه الذى يحاكمه دون غيره من السلطات . وفضلاً عن ذلك فان الحكم المطعون فيه لم يدل على علم الطاعن بأن المال الذى استولى عليه كان من متحصلات السرقة أو أنه كان يعلم بالظروف المشددة التي ارتكبت فيها حتى يسأل بالفقرة الثانية من المادة ٣٢٢ من قانون العقوبات ولم تطبق المحكمة لمصلحة الطاعن المادة ١٧ من قانون العقوبات مع أن في ظروف الدعوى وصغر سن الطاعن ما يقتضى تطبيقها .

« وحيث انه لما كانت الدعوى العمومية قد رفعت على الطاعن بأنه أخفى نقوداً متحصلة من ثمن المصوغات المسروقة مع علمه بذلك وبظروف الجريمة المشددة وكان الحكم المطعون فيه إذ دانه بهذه الجريمة قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها منها وهي من شأنها أن تؤدي الى النتيجة التي رتبها عليها وتعرض لعلم الطاعن بالسرقة وبالظروف المشددة التي اقترنت بها في قوله « إن المتهم الرابع محمود محمد مرسى الشهير بالريس (الطاعن) لا ينازع طبقاً لأقواله في التحقيقات في أنه كان يعلم أن المصوغات المباعة والتي خصها من ثمنها كانت مسروقة ويعلم أنها مسروقة من المجنى عليها حالة المتهم الأول ولا أدل على علمه هذا من تصرفه في المبلغ الذى اختص به إذ كان يشتري ملابس وفضارة بقيم مرتفعة شأن من يتصرف في مال يعلم أنه لن يردّه غير أن هذا المتهم دفع بأنه لم يكن يعلم بالظروف التي ارتكبت فيها السرقة وهذا الدفع مردود عليه بأنه كما قال احمد محمد فرج المتهم الخامس كان مع

الشاقة لمدة عشر سنوات . وكان لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير أن تعتمد في الادانة على اعتراف المتهم في التهميات الأولية ما دام قد اطمانت اليه ، مادام ذلك كله . فان الجدل على الصورة الواردة في الطعن لا يكون مقبولا .

• وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن حسان محمد أحمد عمار الشير بحامد وآخرين ضد النيابة رقم ٢٨١ سنة ٢٠ ق) .

٣٩

٢٤ أبريل سنة ١٩٥٠

خبر . القرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ لم يجعل لإثبات المخالفة طريقاً معيناً . طلب تطبيق المادة ٥٨ من القرار ٩٠ لأول مرة في النقض . لا يجوز .

المبادئ القانونية :

١- ان القرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ انما أريد به تنظيم العمل الإداري لمن يتولون تفتيش المخابز ولم يخول القانون لوزير التموين سوى إصدار القرارات اللازمة لوزن الرغيف ولم يمنحه سلطة قصر الدليل على اجراء يعينه فالقول بأن الجريمة لا تنشأ ولا يكون لها وجود إلا إذا تناول الوزن عدداً معيناً من الأربعة قول لا يتفق والقانون إذ الأصل في المواد الجنائية أن القاضي يكون عقيدته من جميع العناصر المطروحة أمامه في الدعوى فمضى اطمأن إلى ثبوت المخالفة وقع العقوبة .

٢- إذا كان المتهم لم يتمسك بتطبيق المادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ أمام محكمة الموضوع (لم يدع انه أوكل إدارة المخبز

المتهمين الثاني والثالث يسمعون أن المتهم الاول كان سيسرق بطريق القتل هذا الى ما ثبت من أقوال هذا المتهم نفسه من أنه كان يعلم علم اليقين أن المتهمين كانوا يبحثون على المخدر في طريقهم الى منزل المجنى عليها للاستعانة به في اتمام السرقة يدل على ذلك ما قاله رداً على سؤال وجه اليه بشأن ما يعلمه عن سبب البحث عن البنج التي فاهمه أنه عايز الحاجات دي علشان السرقة والفلوس واحنا امبارح خلاص اهه رايح يسرق عايز الدواء ليه . وحيث انه يستخلص حتماً من هذا أن المتهم الرابع قد أخفى متحصلات الجريمة وهو يعلم بظروف ارتكابها اذ ان الوسيلة الباقية بعد الفشل في الحصول على المخدر هي اعدام حساسية المجنى عليها بقتلها ثم طبق في حقها المادتين ٤٤ / ١ - ٢ مكررة من قانون العقوبات الصادر بها القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٧ والمادة ٢٣٤ / ٣ من قانون العقوبات وكل هذا صحيح في القانون ولم يطبق الفقرة الثانية من المادة ٣٢٢ من قانون العقوبات كما يقول الطاعن حيث قد نص القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٧ على الغائما .

• وحيث انه لما كان نص المادة ٤٤ مكررة المذكورة يجرى بأن • كل من أخفى أشياء مسروقة أو متحصلة من جناية أو جنحة مع علمه بذلك يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد عن سنتين ، وإذا كان الجاني يعلم أن الأشياء التي يخفيها متحصلة من جريمة عقوبتها أشد حكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن باخفاء أشياء متحصلة من جناية التمل بالظروف الواردة بيانها فيه مستنداً الى الأدلة والاعتبارات السائغة التي أوردها ثم أخذه بالرافة وطبق لمصلحته المادة ١٧ من قانون العقوبات ونزل بالعقوبة الى الأشغال

آخر ولم يكن في وسعه أن يراقب كل ما يدور به وبالتالي لم يكن في مكنه أن يمنع ما يظهر من عجز في وزن الخبز (فليس له أن يثيرة لأول مرة أمام محكمة النقض خصوصا إذا كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم استنادا إلى الأدلة التي أوردها هي أن الطاعن هو الذي يقوم بإدارة الخبز .

المحكمة

وحيث أن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أولا - لأنه لم يبين عناصر الجريمة التي دان بها الطاعن، وثانيا لأن الواقعة كما أثبتتها الحكم لاعتقاب عليها وفوق ذلك فإن الطاعن وهو صاحب الخبز أوكل إدارته آخر ولم يكن في وسعه أن يراقب كل ما يدور به وبالتالي لم يكن في مكنه أن يمنع ما يظهر في الخبز من عجز في الوزن الأمر الذي كان يقتضي معاملة بالمادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وثالثا - أن القانون يحتم أن يكون إثبات العجز في وزن الخبز بواسطة وزن مائتي رغيف - فإذا استبعد ٣٥ رغيفا وهي التي قدمها المتهم الثالث عند التبليغ عن الواقعة كان الباقي يقل عن مائتي رغيف وهو لا يكفي في إقامة الدليل القانوني لإثبات العجز .

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دان بها الطاعن إذ أثبت أن الخبز وجد ينقص عن الوزن المقرر قانونا في حالتي وزنه بالرغيف الواحد وبالجملة . كما تحدث الحكم بعد بيان الواقعة عن الأدلة التي استخلص منها ثبوت التهمة في حق الطاعن وهي أدلة من شأنها أن

تؤدي إلى ما رتب عليها ومنها إقرار أحد المتهمين بأن الطاعن هو الذي أمر العامل بانقاص الوزن. أما ما يثيره الطاعن بشأن العدد الذي يجب أن يوزن من الأربعة لإثبات العجز فإن القرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ إنما أريد به تنظيم العمل الإداري لمن يتولون تفتيش الخبز ولم يخول القانون لوزير التموين سوى إصدار القرارات اللازمة لوزن الرغيف ولم يمنحه سلطة قصر الدليل على إجراء بعينه فالقول بأن الجريمة لا تنشأ ولا يكون لها وجود إلا إذا تناول الوزن عددا معينا من الأربعة قول لا يتفق والقانون . إذ الأصل في المواد الجنائية أن القاضي يكون عقيدته من جميع العناصر المطروحة أمامه في الدعوى فتى اطمأن إلى ثبوت المخالفة وقع العتوبة وأما ما يثيره بشأن تطبيق المادة ٥٨ من القانون المذكور فلا محل له إذ لم يتمسك به أمام محكمة الموضوع فليس له أن يثيرة لأول مرة أمام محكمة النقض هذا فضلا عن أن الواقعة كما أثبتتها الحكم استنادا إلى الأدلة التي أوردها هي أن الطاعن هو الذي يقوم بإدارة الخبز .

وحيث أن الوجه الثاني يتحصل في القول بأن المحكمة وقد قبلت مدافعين عن الطاعن وآخر كان متهما معه قد أخلت بحقه في الدفاع لقيام التعارض بين مصلحتهما .

وحيث أن هذا الوجه مردود بأنه وإن كان الثابت من محضر الجلسة أن محاميا واحدا حضر عن الطاعن وآخر إلا أنه ظاهر من هذا المحضر أيضا أن هذا المحامي قصر دفاعه على الطاعن دون الآخر مما ينفى معه قيام التعارض في المصلحة .

وحيث أن الوجه الأخير يتحصل في القول بوجود تناقض بين أسباب الحكم عندما تعرض لدفاع الطاعن أنه أنكر التهمة ودفعها بأن المتهم

أن تكمل الدليل مستعينة بالعقل والمنطق وتستخلص منه ما ترى أنه لا بد مؤد إليه .

المحكم

« من حيث أن الطاعن الثاني قرر الطعن في الميعاد ولكنه لم يقدم لطلعه أسبابا قطعنه لا يكون مقبولا شكلا .

« وحيث أن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد أستوفى الشكل المتكرر بالقانون .

« وحيث أن الطعن يتحصل في قول الطاعن بأن المحكمة — إذ داته بالقتل العمد مع سبق الاصرار — قد اعتمدت على الاستنتاج المجرد كما استندت إلى أقوال المتهم الشريك برغم عدوله عنها في الاحالة وأمامها بالجلسة ، وبرغم عدم تأييدها بدليل آخر — هذا إلى تصوير المحكمة لما ارتكبه هذا المتهم نفسه يجعل منه فاعلا أصليا لا مجرد شريك إذ يستحيل طبقا لهذا التصوير أن يقوم الطاعن وحده بالجريمة على النحو الذي ذكرته المحكمة بما يعتبر أيضا قصورا في بيان الحكم لواقعة الدعوى .

« وحيث أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما توافر فيه جميع العناصر القانونية للجناية التي دان الطاعن بها وتعرض لدفاعه المبين بوجه الطعن وقتده مستندا في كل ذلك إلى الأسباب التي قام عليها والتي لها أصلها في التحقيقات ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه . لما كان ذلك وكان للمحكمة أن تعول في ادانة متهم على أقوال متهم آخر متى اطمأنت إليها ولو لم يكن عليه في الدعوى من دليل سواها . وأن لها كذلك أن تلتفت عن عدوله عن أقوال صدرت عنه وتعتمد على أقواله الأولى على أساس أنها صحيحة وصادقة في رأيها ، ولا يلزم

الثالث قد لفق له هذا الاتهام بمعونة المتهم الثاني . ومفاد هذه العبارة أن الطاعن يقول بوجود تواطؤ بين المتهمين الثاني والثالث إلا أن الحكم قال في موضع آخر أن أحدا لم يقل ولا المتهم الأول نفسه (الطاعن) أن الخراط (المتهم الثاني) يضمن له شرأ لسبب من الأسباب بما يحمله على الايقاع به وهذا تناقض يعيب الحكم .

« وحيث أن هذا الوجه مردود بالا تناقض بما أشار إليه الطاعن ذلك لأن معاونة المتهم الثاني للثالث في تلقيق الاتهام على فرض صحتها لا تستلزم حتما قيام الضغينة الحافزة على ذلك التلقيق .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن أحمد عزت سلامة ضد النيابة رقم ٢٨٢ سنة ٢٠ ق) .

٤٠

٢٤ ابريل سنة ١٩٥٠

شهادة متهم على متهم آخر . جوازه . تقديرها . موضوعي .

المبدأ القانوني

للمحكمة أن تعول في إدانة متهم على أقوال متهم آخر متى اطمأنت إليها ولو لم يكن عليه في الدعوى من دليل سواها . ولها كذلك أن تلتفت عن عدوله عن أقوال صدرت عنه وتعتمد على أقواله الأولى على أساس أنها صحيحة وصادقة في رأيها . ولا يلزم في القانون أن يكون الدليل الذي يبنى عليه الحكم مباشراً بل أن للمحكمة وهذا من أخص خصائص وظيفتها التي أنشئت من أجلها

العقوبات ، فلم تعول المحكمة على هذا الدفاع ولم ترد عليه بما يفنده .

• وحيث انه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بقوله « كانت البنت نجاة عمرها ١٠ — ١١ سنة — تنام مع ذويها بدهليز المنزل الذي يسكنون في غرفة منه ويسكن المتهم في غرفة أخرى واستيقظت من نومها في الساعة الخامسة صباحا فوجدت المتهم جاثما فوق نخديها وقدرفع جلبابها وأدخل قضيه من رجل لباسها وأخذ يحكمه بفرجها حتى أمنى عليها فاستغاثت بوالدتها التي كانت تنام بجوارها فهرب المتهم إلى غرفته المجاورة فذهبت إليه والدتها وأنبتة على فعلته وعندئذ هم بالخروج من المنزل فاستغاثت بجيرانها في المنزل ومنعته من الخروج ثم ذهبت هي للبوليس وأبلغته الحادثة ، وكان هذا البيان توافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دين الطاعن بها وكان يكفي لتوافر ركن القوة فيها أن يكون الفعل قد ارتكب ضد ارادة المجنى عليه أو بغير رضائه وكلاهما يتحقق باتيان الفعل أثناء نومه ، وكان الحكم قد تعرض لدفاع الطاعن وفنده ، واستند في ثبوت التهمة وتقيد الدفاع إلى الأسباب التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه — لما كان كل ذلك ، فان ما يثيره الطاعن في طعنه يكون على غير أساس ولا يخرج في واقعة عن محاولة الجدل في موضوع الدعوى مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

• وحيث انه لذلك يتعين رفض الطعن موضوعاً .

(طعن صلاح عبد الحميد الفضالي ضد النيابة رقم ٢٨٩ سنة ٢٠ ق) .

كذلك في القانون أن يكون الدليل الذي يبنى عليه الحكم مباشراً بل ان للحكمة . وهذا من أخص خصائص وظيفتها التي أنشئت من أجلها ، أن تكمل الدليل مستعينة بالعقل والمنطق وتستخلص منه ما ترى أنه لا بد مؤد إليه . متى تقرر كل ذلك فان ما يثيره الطاعن في طعنه يكون لا محل له وهو لا يخرج في حقيقته عن معاودة الجدل في موضوع الدعوى والمناقشة حول تقدير أدلتها مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

• وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن أحمد محمد أحمد سالم وآخر ضد النيابة رقم ٢٨٤ سنة ٢٠ ق) .

٤١

٢٤ أبريل سنة ١٩٥٠

هتك عرض - ركن القوة - نوم المجنى عليه يكفى .

المبدأ القانوني

يكفى لتوافر ركن القوة (في جنائية هتك عرض بالقوة) أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليه أو بغير رضائه وكلاهما يتحقق باتيان الفعل أثناء نوم المجنى عليه .

المحكمة

• حيث ان محصل الطعن هو ان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجنائية هتك عرض بالقوة في حين أن واقعة الدعوى لا يبين منها توافر عنصر الاكراه ويقول الطاعن أن حمايه قد تمسك أمام المحكمة بهذا الدفاع مستنداً فيه إلى ما يؤيده من التحقيقات وظروف الحادثة، وطلب بصفة احتياطية تطبيق المادة ٢٦٩ من قانون

٤٢

٢٤ أبريل سنة ١٩٥٠

شهود . عدم سماعهم استنادا إلى أن التهم لم يعلنهم قض .

المبدأ القانوني

للقاضي الجنائي بمقتضى المادة ٤٦ تحقق أن يستدعى ويسمع أقوال أى شخص يرى لزوما لسماع أقواله ليكشف وجه الحق في الدعوى وذلك بقطع النظر عن اعلانه بمعرفة من يرى المصلحة في حضوره أو عدم اعلانه وبقطع النظر عن التمسك بطلبه أو عدم التمسك به . فاذا تركت المحكمة ذلك وقضت بالإدانة وذكرت أنها لا تعول على أقوال من صادق المتهم من شهود النفي في التحقيقات لأن المتهم لم يعلن هؤلاء الشهود حتى تتمكن المحكمة من مناقشتهم المناقشة التي تطمئن اليها لاظهار الحقيقة فإنها تكون قد خالفت القانون ولا يؤثر في هذا النظر إذا استطرقت المحكمة إلى الحكم على شهادة شهود النفي كما وردت بالتحقيقات ووصفتها بأنها (مدبرة) مادامت هي قد أوردت في حكمها عن مناقشة هؤلاء الشهود عن تبين الحقيقة والاطمئنان اليها عما قد يفيد احتمال تغيير رأيها في حالة سماعها إياهم .

المحكمة

و حيث ان وجه الطعن يتلخص في ان المحكمة حين التفتت عن شهود النفي بمقولة ان الطاعين لم يقوموا باعلانهم حتى كانت تتولى مناقشتهم

المناقشة التي تطمئن اليها في ظهور الحقيقة تكون قد أفسدت منطق الاستدلال في قضائها لأن ما ذكرته لا يستند إلى أساس من القانون ، كما انه لا يصححه ما استطرقت اليه عن تكذيب هؤلاء الشهود لأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة متكاثفة تسقط كلها إذا ما سقط أحدها ولا يرد على هذا الأمر أن الشهود شهود نفي إذ أن للقاضي الهيمنة على أدلة الدعوى كافة وكل ما يفيد في كشف حقيقتها فله أن يستدعى أى شخص يرى لزوما لسماع أقواله بغض النظر عما إذا كان هذا الشخص من شهود الاثبات أو شهودالنفي ما دامت أقواله تتصل بكشف الحقيقة سواء من ناحية الأدانة أو من ناحية البراءة وبغض النظر أيضا عن مسلك المتهم نفسه في دفاعه سواء أقام باعلان هذا الشاهد أم لم يقم وانه وان أوجب القانون على المتهم اعلان شهوده ان رأى له مصلحة في سماعهم الا أن ذلك ليس معناه أن المحكمة في حل من صرف النظر عن سماعهم إذا شاطرت الدفاع رأيه في فائدة ذلك لكشف الحقيقة في الدعوى أما إذا كانت لم تشاطره الرأي فأنها تكون على حق اذا هي اغفلته والتفتت عنه ، ويقول الطاعنون ان المحكمة اذا التفتت عن سماع شهود النفي ودانتهم للأسباب السالف الإشارة اليها قد جاء حكمها معيباً متعينا نقضه .

و حيث ان الحكم المطعون فيه إذ تعرض لدفاع الطاعين قد قال في ذلك ان المتهمين انكروا التهمة وادعى كل منهم انه كان متغيبا عن البلدة في وقت الحادثة واشهد شهود نفي صادقيه في التحقيقات عدا أحمد مرعي الشاهد الثالث . . .

وانه بما ان المحكمة لا تعول على اقوال من صادق المتهمين من شهود النفي لأن المتهمين لم يعلنوهم كشهود نفي حتى تتمكن المحكمة من مناقشتهم المناقشة التي

٤٣

٢٤ أبريل سنة ١٩٥٠

شروع . جريمة الاضرار بحيوان ضرراً كبيراً أو قتله . لا شروع فيها . وجوب بيان المقتض .

المبادئ القانونية

١- لما كانت جريمة الاضرار بالحيوان ضرراً كبيراً لا يتصور الشروع في ارتكابها لأن من أركانها المادية تحقق نتيجة الفعل وهو وقوع هذا الضرر الكبير فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر ما وقع من المتهم شروعا في تلك الجريمة واقتصر على توقيع عقوبة الغرامة يكون قد أخطأ في تأويل القانون .

٢- يجب في الحكم الصادر بالعقوبة أن تبين الواقعة بآنا كافياً يتيسر معه لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة الثابتة في الحكم . فإذا كانت محكمة الموضوع لم تبين الظروف التي استنبطت منها أن المتهم كان ينوي الاضرار بالحمار لولا ابتعاده عن حمارته ومفاد ذلك أن ضرب المتهم للحمار قد يكون له مقتض ولما كان القانون يقضى لامكان مساءلة المتهم أن يكون قتل الحيوان أو الاضرار به ضرراً كبيراً من غير مقتض فإذا ذكر في الحكم ما يشير إلى احتمال قيام هذا العذر القانوني دون أن يعنى بالتحدث عنه بما ينفي قيامه فانه يكون قاصراً .

تطمئن اليها من استظهار الحقيقة ولأن معظمهم يمت إلى المتهمين بصلة قربى أو مصلحة وكان من الميسور للمتهمين في فترة اختفائهم بعد الحادث أن يدبر كل منهم لنفسه دفاعاً مهدد له الشهود اللازمين سيما وأن أقوال المجنى عليه وشاهد الرؤية قد أيدها الطبيب الكشاف والطبيب الشرعى . . . ولما كان ما أوردته المحكمة في مطلع الاسباب عن شهود النفي يفيد أنها لم تكن قد أتمت تكوين عقيدتها في الدعوى ولم تكن الواقعة قد وضحت لديها وضوحاً كافياً بل كانت في حاجة إلى أن تستزيد من الأدلة حتى تقول كلمتها فيها وأنه لم يمنعها منه سوى أن الطاعنين لم يقوموا باعلانهم كشهود نفي حتى تتمكن عندها من المناقشة التي تطمئن اليها — لما كان الامر كذلك وكان للتقاضى الجنائى بمقتضى المادة ٤٦ من قانون محاكم الجنايات أن يستدعى ويسمع قول أى شخص يرى لزوماً لسماع أقواله ليكشف وجه الحق في الدعوى وذلك بقطع النظر عن اعلانه بمعرفة من يرى المصلحة في حضوره أو عدم اعلانه وبقطع النظر عن التمسك به ، فإن المحكمة إذا تركت ذلك وقضت بالادانة تكون قد خالفت القانون ولا يؤثر في هذا النظر ما استطردت اليه بعدها من الحكم على الشهادة كما وردت بالتحقيقات مادامت هي قد أوردت في حكمها عن مناقشة شهود النفي ما ذكرته عن تبين العتمة والاطمئنان اليها بما قد يفيد احتمال تغيير رأيها في حالة سماعها اياهم .

وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(طعن أحمد على أحمد وآخرين ضد النيابة وآخر مدع بحق مدنى رقم ٣٤٥ سنة ٢٠ ق) .

المحكمة

« حيث ان النيابة طعنت على الحكم المطعون فيه وقالت ان الواقعة كما صار اثباتها في الحكم تكون جريمة الاضرار بالحيوان ضرراً بليغاً ولا تعتبر في القانون شروعاً في هذه الجريمة كما ذهب الحكم واذن فان قضاءه بالغرامة على أساس أن ما وقع من المتهم شروع في تلك الجريمة خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله وكان يجب أن توقع عقوبة الحبس مع الشغل المنصوص عليها في المادة ٣٥٥ من قانون العقوبات على اعتبار أن ما قارفه المتهم يكون الجريمة تامة .

« وحيث ان النيابة العامة رفعت الدعوى على المتهم بأنه « أضر بالحمار المملوك للجنى عليه ضرراً كبيراً بأن ضربه بالفأس على ظهره فأحدث به الاصابات الميئة بالكشف الطبي البيطري، وطلبت عتاقه بالفقرة الاولى من المادة ٣٥٥ من قانون العقوبات فقضت محكمة أول درجة بحبسه شهرين مع الشغل تطبيقاً لهذه المادة وقالت ما مؤداه ان التهمة ثابتة قبل المتهم من بلاغ الجنى عليه من أن المتهم ضرب حمارة بفأس على ظهرها من الخلف وما شهد به في التحقيقات بهذا المعنى وبأن عدوله عن قوله هذا في الجلسة مرده الصلح الذي تلا الواقعة واستشهدت بالكشف الطبي البيطري من وجود جرح قطعي بحمارة الجنى عليه طوله عشرة سنتيمترات وعمقه سنتيمتر واحد بمنطقة الفخذ وهو يحدث من التصادم بجسم حاد كالشاطور أو الفأس بعنف والحكم المطعون فيه استند في الادانة الى أسباب الحكم المستأنف وزاد عليها قوله « انه يؤخذ من ظروف الحادث ان المتهم كان ينوى الاضرار بالحمار المصاب ضرراً بليغاً لولا ابتعاده عن حمارة نتيجة ضرب المتهم له . ومن حيث

ان الواقعة على هذه الصورة تعتبر شروعاً في احداث ضرر بليغ بحمار الجنى عليه الأمر المنطبق على الفقرة الأخيرة من المادة ٣٥٥ من قانون العقوبات . ومن حيث انه بالنسبة للعقوبة ترى المحكمة تعديلها والاكتفاء بتوقيع عقوبة الغرامة ، وحيث انه لما كانت جريمة الاضرار بالحيوان ضرراً كبيراً لا يتصور الشروع في ارتكابها لان من اركانها المادية تحقق نتيجة الفعل وهو وقوع هذا الضرر الكبير . ولما كان الأمر كذلك . فان الحكم المطعون فيه اذ اعتبر ما وقع من المتهم شروعاً في تلك الجريمة واقتصر على توقيع عقوبة الغرامة يكون قد أخطأ في تأويل القانون وفي تطبيقه .

« وحيث انه لما كان يجب في الحكم الصادر بالعقوبة أن تبين الواقعة بياناً كافياً ييسر معه لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة الثابتة فيه . وكانت محكمة الموضوع لم تبين الظروف التي استنبطت منها ان المتهم كان ينوى الاضرار بالحمار لولا ابتعاده عن حمارة ومفاد ذلك ان ضرب المتهم للحمار قد يكون له مقتض ولما كان القانون يقضى — لا مكان مساءلة المتهم أن يكون قتل الحيوان أو الاضرار به ضرراً كبيراً من غير مقتض فاذا ذكر في الحكم ما يشير الى احتمال قيام هذا العذر القانوني دون أن يعنى بالتحدث عنه بما ينفي قيامه فانه يكون قاصر البيان بما يستوجب نقضه .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(طعن النيابة ضد عبد الوهاب يوسف القصبي
رقم ٣٨٦ سنة ٢٠ ق)

قضاء محكمة النقض في إلام المدينية

(رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة عبد العزيز محمد بك ومحمد علي رشدي بك
وعبد المعطي خيال بك وعبد الحميد وشاحي بك وسليمان ثابت بك مستشارين وحضور
حضرة الأستاذ فهم الجندی رئيس النيابة)

٤٤

٢ مارس سنة ١٩٥٠

قض . عدم قبوله . انتحال صفة النيابة . تمثيل الغير
يقتضى أن يكون مقطوعاً به .

المبدأ القانوني

لا يقبل الطعن بالنقض إلا ممن كان
طرفاً في الحكم المطعون فيه . ولا يعتبر
الشخص طرفاً في الحكم لتمثيل الغير له . إلا
إذا كان هذا التمثيل مقطوعاً به . فإذا كانت
صفة النيابة قد انتحلت . وقد أضفاها الحكم
على شخص بلا مبرر ، فإن هذا لا يكفي
لاعتبار الشخص طرفاً في الحكم يصح له
الطعن فيه . بل يعد - رغماً عن ذلك - خارجاً
عن الخصومة له أن يسلك من السبل القانونية
ما شرعه له القانون لتفادي آثار الحكم
إذا ما أريد الاحتجاج به قبله أو تنفيذه عليه .

المحكمة

..... من حيث أن وقائع الدعوى - كما هو
ثابت بالأوراق - تتحصل في أن المطعون عليه
رفع الدعوى رقم ٥٠٧ سنة ١٩٤٠ أمام محكمة
مصر الابتدائية على الطاعنين جميعاً وطلب أولاً
الحكم ببراءة ذمته من عتدى الرهن المؤرخين في
٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٢١ وأول يناير سنة ١٩٢٣

وقيمة الحكم الصادر من محكمة طنطا الأهلية في
القضية رقم ٢٧١ سنة ١٩٢٨ البالغة ٧٠٠ مليم
و ٧٣٠ جنياً ومحو كافة التسجيلات والتأشيرات
المتوقعة على أرض وبناء المنزل المرهون
الموضح بالعريضة واعتبارها كأن لم تكن .
وثانياً ، الزام المدعى عليهم (الطاعنين جميعاً)
بدفع مبلغ ١٦٥ ملياً و ٤٣ جنياً قيمة ماظهر له
زيادة على أصل الدين وفوائده . وكان أساس
دعواه أن الطاعنين جميعاً بعد وفاة مورثهم
استلموا المنزل المرهون في ١٢ من يناير
سنة ١٩٢٩ واستغلوه فاستهلك الدين وتبقى له في
ذمتهم المبلغ المطالب به . وقد قضت محكمة أول
درجة بتاريخ ١٠ من مايو سنة ١٩٤١ بتدب خير
لأجراء عملية الاستهلاك على أساس أن الفائدة
السوية هي ٤٣ جنياً وذلك لما بينه من أسباب .
وبعد أن قدم الخير تقريره قضت محكمة أول
درجة برفض الدعوى لما اتضح لها من تقرير
الخير من أن الدين لم يستهلك شيء منه بل
زادت قيمته لما قام به الدائون من اصلاح
واضافات انه حتى لو أخذ ببعض الاعتراضات
التي ابداهها المدين فإن عملية الحساب لا يمكن ان
تؤدي إلى براءة ذمته لأن موضع البحث في
القضية ليس هو تحديد المبلغ الباقي في ذمته بل
معرفة ما إذا كان الدين تسدد عن طريق استغلال
العين المحبوسة تحت يد الدائنين وانه يكفي في
رفض الدعوى باعتبارها دعوى براءة ذمة ان
يثبت ان ذمة المدعى لاتزال مشغولة بمبلغ ما قل

أو كثر. استأنف المطعون عليه الحكم فدفع الشيخ محمد أمين سليم وعبد المجيد أمين سليم وزينب أمين سليم بعدم قبول الاستئناف شكلاً بالنسبة إليهم لرفعه بعد الميعاد لأنهم أعلنوا المستأنف بالحكم في ٤ من يوليو سنة ١٩٤٢ ولم يستأنفه بالنسبة إليهم إلا في ٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٢. فقضت محكمة الاستئناف بقبول الدفع بالنسبة إلى هؤلاء الثلاثة لأن الحكم المستأنف قابل للتجزئة ولا تضامن بين المستأنف ضدهم، وقضت بقبول الاستئناف شكلاً بالنسبة إلى الباقيين. ثم سارت الاجراءات بعد ذلك امام محكمة الاستئناف دون أن يكون هؤلاء الثلاثة طرفاً فيها وقضت بتاريخ ١٥ من أبريل سنة ١٩٤٥ بتدب خير كما قضت بجلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ بحالة الدعوى على التحقيق وذلك كله دون أن يكون هؤلاء الثلاثة طرفاً في هذين الحكمين. وبتاريخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٤٧ أصدرت المحكمة الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف وبرائة ذمة المستأنف (المطعون عليه) من مبلغ ٨٧٧ ملياً و٤٠٧ جنياً وذكرت في أسباب الحكم أنه وإن كان قد قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً بالنسبة إلى بعض ورثة المرحوم أمين أفندي سليم (تقصد بذلك الثلاثة المشار إليهم آنفاً) إلا أن دعوى المستأنف كانت موجهة لجميع الورثة بصفقتهم ممثلين لتركه مورثهم الدائن المرتهن ويعتبر هذا التمثيل قائماً بالنسبة إلى الورثة الباقيين.

ومن حيث أن الطعن بالنقض لا يكون إلا لمن كان طرفاً في الحكم المطعون فيه ولا يعتبر الشخص طرفاً في الحكم لتمثيل الغير له إلا إذا كان هذا التمثيل مقطوعاً به فإذا كانت صفة النيابة قد انتحلت أو قد أضفاها الحكم على

شخص بلا مبرر فإن هذا لا يكفي لاعتبار الشخص طرفاً في الحكم يصح له الطعن فيه بل يعد رغباً عن ذلك - خارجاً عن الحصر - له أن يسلك من السبل القانونية ما شرعه له القانون لتفادي آثار الحكم إذا ما أريد الاحتجاج به قبله أو تنفيذه عليه.

ومن حيث أنه ظاهر من الوقائع السابقة أن المدعى (المطعون عليه) لم يختصم ورثة المرحوم أمين أفندي سليم بصفقتهم ورثة وإنما اختصمهم لأشخاصهم لأنهم - كما يتضح من وقائع الدعوى - هم الذين وضعوا اليد على المنزل المرهون وهم الذين استغلوا المنزل من ١٢ يناير سنة ١٩٢٩ ولذلك طلب المدعى الحكم عليهم بأن يدفعوا له بصفقتهم الشخصية لا بصفقتهم ورثة ما ادعاه زائداً عن دينه. وعلى هذا الأساس قضت محكمة استئناف مصر بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ بعدم قبول الاستئناف شكلاً بالنسبة إلى الطاعنين الثلاثة لما اتضح لها من أن الموضوع قابل للتجزئة. ولو كانت الدعوى موجهة ضد التركة لتغير وجه الرأي في الدعوى.

ومن حيث أنه لذلك يتعين عدم قبول الطعن أولاً - بالنسبة إلى ورثة محمد أمين سليم وورثة عبد المجيد أمين سليم وزينب أمين سليم

(طعن الشيخ محمد أمين سليم الذي توفي وحل محله ورثته وحضر عنهم الأستاذ فريد أظنون نائباً عن الأستاذ مصطفى الشوربجي بك ضد محمد عبد العزيز سليم أفندي وحضر عنه الأستاذ بسطا شكري رقم ١٢٨ سنة ١٧ ق)

٤٥

٩ مارس سنة ١٩٥٠

- ١ — بيع مع شرط اختيار الغير يشترك في العين البيعة أو يحل محل المشتري فيها . أحكامه .
- ٢ — الشفعة في العقار المبيع على شرط اختيار الغير . أحكامها .

المبادئ القانونية

١ — حاصل ما اتفق عليه الرأي في أحكام البيع الذي يحتفظ المشتري فيه بحق ادخال الغير في الصفقة حالاً محله لا مشتركاً فيها معه . ان عقد البيع يظل قائماً نافذاً في حق المشتري الظاهر . إلى أن يعمل حقه في اختيار الغير . وهذا الاتفاق يسند شراء من يختاره المشتري إلى عقد البيع الأول من تاريخ انعقاده . ويرتب له قبل البائع نفس الحقوق المقررة له في عقد البيع . ويرتب له قبل المشتري الظاهر جميع الحقوق والالتزامات المترتبة على عقد شرائه . والتي كانت متعلقة به لو أنه لم يعمل حقه في الاختيار أو عمله بعد الميعاد المتفق عليه . والقول بأن تكيف العلاقة القانونية بين المشتري الذي يحتفظ بحق اختيار الغير . وبين المشتري المستتر . وكالة تجرى أحكامها على الآثار القانونية لعقد الوكالة . غير صحيح على إطلاقه . فان اسناد ملكية المشتري المستتر إلى عقد البيع الأول رغم عدم وجود تفويض أو توكيل منه إلى المشتري الظاهر قبل البيع . وبقاء العين المبيعة في ملكية المشتري الظاهر إذا لم يعمل حقه في

الاختيار أو عمله بعد الميعاد المتفق عليه . تخالف أحكامها أحكام الوكالة . أما ما يقرره الفقه والقضاء في فرنسا في اقتراض وكالة المشتري الظاهر عن الغير ليس إلا مجازاً قاصراً على حالة ما إذا أعمل المشتري حقه في اختيار الغير في الميعاد المتفق عليه مع البائع . أما قبل ذلك أو إذا لم يعمل هذا الحق أصلاً . أو عمل بعد الميعاد . فان الاقتراض يزول . وتزول معه كل الآثار المترتبة على الوكالة .

٢ — الشفعة في العقار المبيع على شرط اختيار الغير . تخضع لأحكام هذا النوع من البيع تكملها وتحدد منها أحكام الشفعة . ولما كان من المقرر أن الشفيع لا يحتاج بأى حق اكتسبه الغير ضد المشتري بعد تسجيل انذار الشفعة . وكان انذار الشفعة قد سجل في هذه الحالة قبل الانذار المعلن للشفيع الذي ثبت به تاريخ الاتفاق الحاصل بين المشتري والغير . وهو الانذار الذي يعتبر أعمالاً لحق اختيار الغير . فلا يجوز الاحتجاج على الشفيع بما يترتب من حقوق على هذا الاختيار .

المحكمة

من حيث ان الطعن بني على عدة أسباب حاصل أولها ان الحكم المطعون فيه إذ استنبط المعنى المقصود من البند الثامن من عقد البيع الابتدائي المؤرخ في ١٨ من مارس سنة ١٩٤٤ ورتب عليه آثاره القانونية الصحيحة فقرر انه يتضمن شرطاً احتفظ بمقتضاه المشتري (الطاعن الثاني) بحق ادخال الغير في الصفقة حالاً محله

فقط ولم يتوافر للشفيع العلم باسماء المشتريين جميعاً الا بالانذار الموجه اليه منهم في ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٤ وعلى أثره أدخلهم في الدعوى إذ قرر الحكم ذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك ان المواعيد التي ينص عليها القانون لطلب الأخذ بالشفعة ولرفع الدعوى بها تسرى في حق الشفيع من وقت عليه بكل مشتر . وثابت من الانذار المؤرخ في ٢ من مايو سنة ١٩٤٤ ان الطاعن الثاني أخبر المطعون عليه الاول بانه تنازل للطاعنين الثالث والرابع عن بعض الاطيان موضوع عقد البيع الابتدائي لانه انما كان يشتري لنفسه ولحسابهما ولم يدخلهما المطعون عليه الاول (الشفيع) في الدعوى الا في ٦ و ٨ من يونيه سنة ١٩٤٤ أى بعد فوات الميعاد القانوني .

وحاصل السبب الثالث ان الحكم إذ قرر ان البيع المؤرخ في ١٨ من مارس سنة ١٩٤٤ يحوى شرطاً احتفظ بمقتضاه المشتري بالحق في اختيار الغير وان من آثار هذا الشرط ان يسند شراء من اشركهم معه في الصفقة الى ذات تاريخ العقد وان يتلقوا حقوقهم من البائع مباشرة بمقتضى مشاركة البيع الاصلية ذاتها ثم عاد وقرر ان الحقوق التي آلت الى باقي المشتريين لا تسرى على الشفيع لانها لا تخرج عن انها حقوق قبلها المشتري الاول فاكتمسبها الغير ضده ولم تكشف للشفيع الا بعد تسجيل انذار الشفعة — إذ قرر الحكم ذلك يكون قد تناقض تناقضاً يطله .

وحيث ان الحكم المطعون فيه قرر ان المراد من النص الوارد في البند الثامن من عقد البيع المؤرخ ١٨ مارس سنة ١٩٤٤ هو ان يحتفظ المشتري بشرط ادخال الغير سواء بطريق الحلول محله أو بطريق مشاركته . وغنى عن البيان ان الاتفاق على شرط احلال الغير

أو مشتركاً معه وانه يترتب على أعمال هذا الشرط ان يسند الاتفاق مع باقي المشتريين المدخلين في الصفقة الى تاريخ العقد الاول تأسيساً على قيام وكالة فعلية أو مفترضة بين المشتري الظاهر والمشتري الخفيين ثم فرع على قيام هذه الوكالة ان المشتري الظاهر يمثل المشتري الخفيين في كل ما يتعلق بالبيع أو يتصل به . ومن ذلك اجراءات الشفعة بحيث يعتبر طلب الشفعة الموجه اليه منصرفاً اليهم ومتجاً أثره بالنسبة اليهم بحجة انه انما يوجه اليه بوصفه أصيلاً ووكيلاً عنهم . إذ قضى الحكم بذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك ان الوكالة المفترضة لا تختلف عن الوكالة الصريحة في طبيعتها وفي الآثار المترتبة عليها . ومن المقرر انه لا يجوز ان توجه إلى الوكيل اجراءات ولو كانت سابقة على الدعوى بل يجب ان توجه إلى الاصيل وإذا سلم جدلاً بالعكس فلا مناص من ذكر اسم الاصيل في هذه الاجراءات أو على الأقل توجيهها اليه بوصفه وكيلاً والا اعتبرت موجهة اليه بصفته الشخصية دون سواها ولا تنصرف إلى أية صفة أخرى . وانذار الشفعة المعلن إلى عبد القادر منصور محمد محسن (الطاعن الثاني) في ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٤ لم يذكر فيه انه موجه اليه بصفته الشخصية وبصفته وكيلاً عن اختارهم أو يختارهم وبذلك يكون أثره مقصوراً عليه بصفته الشخصية لا يتعداه إلى باقي المشتريين .

وحاصل السبب الثاني ان الحكم إذ قرر انه لا يترتب على الانذار المعلن من الطاعن الثاني في ٢ من مايو سنة ١٩٤٤ للمطعون عليه الاول سقوط حق هذا الأخير في الشفعة لأن العلم الذي محله اليه هذا الانذار كان علماً ناقصاً لم ينقل اليه اسماء جميع المشتريين بل أسماء بعضهم

هذا البيع ومتصلة به فإن مبادرة الشفيع الى اظهار رغبته الى المشتري الاول تنصرف حتما الى من وكله إذا كانت الصفقة كلها لحساب الموكل أو تنصرف اليه وإلى موكله إذا تقاسمها ولا مفر من التسليم بهذه النتيجة لأن المشتري الاول إما أن يكون وكيلًا لحسب أو يكون وكيلًا ومشترياً وفي كلتا الحالتين تبدو صفة الوكالة مهما استترت لأن في ثانيا شرط الاختيار ما يشف عنها ويشير اليها ومتى كان المشتري الاول يجمع بين الوكالة والاصالة فإن توجيه الانذار اليه شامل للصفتين جامع لهما والمشتري الاول حينما تلقى الانذار قائماً تلقاه باعتباره أصيلاً ووكيلاً والقول بغير ذلك يؤدي إلى تجريد المشتري الاول من صفة الوكالة لشيء سوى ابطال مفعول انذار الشفعة مع ما في هذا التجريد من تحد لارادة المشتري الاول والمشتري الثاني وقد انعقدت الوكالة بينهما لغرض معين وهو شراء العين المشفوع فيها - على أن في اغفال وكالة المشتري الاول تجاهها تاماً لأحكام نظرية التحفظ باختيار الغير ومتى عمل بمقتضى هذه الأحكام فلا معدى من النتيجة المحتومة وهي اعتبار طلب الموائبة المعلن اليه صحيحاً بالنسبة للصفقة كلها محدثاً أثره بالنسبة له ولموكله . وحيث أنه إذا تقرر ذلك فلا محل للبحث في انذار ٢ مايو فيما إذا كان المشتري الاول تعاقد في ٢٣ مارس مع محمد محمد بنه وعوض عبد النبي وهل كان للشفيع أن يتغاضى عن حصول هذا العقد وقد أشار اليه الانذار المذكور لا محل لما أثاره الخصوم حول هذه الأمور لأن انذار الشفعة الحاصل في ٢٩ مارس أعلن في الميعاد القانوني لمشتري الأطنان فوق وقع صحيحاً سواء باعتبار المنذر اليه أصيلاً أو وكيلًا والشفيع غير ملزم

لا يستلزم صيغة معينة أو نصاً بذاته فكل ما يؤدي اليه من التعبيرات مثبت له ومدلل على قيامه . . . وحيث انه مع التسليم بأن البيع بشرط اختيار الغير جائز قانوناً متى كان التصريح باسم الغير حاصلًا في الميعاد المحدد في العقد الاول وكان العقد النهائي متفقاً مع هذا العقد في نصوصه . ومع التسليم بأن اقرار هذا الشرط يترتب عليه اسناد الاتفاق مع المشتري الثاني إلى تاريخ العقد الاول . وهذا الاسناد هو المقصود من الشرط وهو الذي عنه كل من البائع والمشتري عند التعاقد مع التسليم بذلك كله فإن المحكمة لا تهر المشتريين فيما رتبوه على هذه القاعدة القانونية من نتائج تتصل بالشفيع وما يحتمه عليه القانون من اظهار رغبته في الشفعة لجميع المشتريين في الميعاد القانوني والا سقط حقه فيها . وحيث ان نظرية شرط اختيار الغير كما أقرها القضاء والفقه في فرنسا لا تستقيم إلا على أساس وكالة المشتري الاول عن المشتري الثاني وكالة فعلية أو مفترضة وفي هذه الدعوى يؤكد المشتري الاول في انذاره المعلن للشفيع في ٢ مايو سنة ١٩٤٤ انه وقيما تعاقد في ١٨ مارس سنة ١٩٤٤ كان يعمل بحسابه وكيلًا عن محمد محمد بنه وعوض عبد النبي فقد جاء في الانذار ما نصه . (وتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٤٤ تنازل الطالب عن ١٤ س ١ ط ١٧ ف الى كل من محمد محمد بنه وعوض عبد النبي مناصفة بينهما حيث انه متفق في الأصل على مشتري هذه الصفقة لحساب الطالبين المذكورين بواقع الربع وفوضا الطالب في المشتري ولذلك صدر عقد البيع للطالب ولمن يرغب . وحيث انه يتفرع عن قيام الوكالة ان المشتري الاول كان يمثل المشتري الثاني تمثيلاً تستلزمه وكالته في كل ما يتعلق بالبيع أو يتصل به ولما كان حق الشفعة واجراءاتها مترتبة على

قانونا بأن يتقدم بأى طلب آخر للوثابة فإذا هو فعل كان ذلك تزييدا منه . .

• وحيث انه وان كان فيما قرره هذا الحكم ما يخالف القانون من الوجوه الآتية .

أولا — ان تكييف الحكم العلاقة القانونية بين المشتري الذى يحتفظ بحق اختيار الغير وبين المشتري المستر بأنها وكالة تجرى أحكامها على الآثار التى تترتب على هذه العلاقة بين الطرفين وبالنسبة للغير — هذا التكييف غير صحيح على إطلاقه لان بين أحكام الوكالة والاحكام التى يخضع لها شرط اختيار الغير والآثار التى تترتب عليه تناقرا . فان اسناد ملكية المشتري المستر إلى عقد البيع الاول رغم عدم وجود تفويض أو توكيل منه إلى المشتري الظاهر قبل البيع . وبقاء العين المبيعة فى ملكية المشتري الظاهر إذا لم يعمل حقه فى الاختيار أو عمله بعد الميعاد المتفق عليه . كل هذه الاحكام المقررة فى شرط اختيار الغير تخالف أحكام الوكالة تماما . وان كانت الفقه والقضاء فى فرنسا قد ذهبا فى تبرير اسناد ملكية المشتري المستر إلى عقد البيع الاول — وهو أهم ما يقصد من شرط اختيار الغير — إلى افتراض وكالة المشتري الظاهر عن الغير . الا أن ذلك ليس إلا مجازا قاصرا على حالة ما إذا عمل المشتري حقه فى اختيار الغير فى الميعاد المتفق عليه مع البائع . أما قبل ذلك أو إذا لم يعمل هذا الحق أو عمله بعد الميعاد فان الافتراض يزول وتزول معه كل الآثار المترتبة على الوكالة . وثانيا — أن مخاصمة الوكيل لا تصح دون ذكر اسم الاصيل أو على الاقل دون توجيه الاجراءات اليه بوصفه وكيلا وثابت أن ائذار الشفعة الذى أعلن للطاعن الثانى لم يشر إلى صفته كوكيل فلا ينصرف إلا لشخصه . وثالثا — أن علم الشفيع بأسماء بعض المشتريين دون البعض الآخر لا يعتبر علما ناقصا

لمجرد ذلك بل هو علم تام فيما يتعلق بمن علم بهم وتسرى من تاريخه المواعيد التى نص عليها القانون لطلب الشفعة ورفع الدعوى بها بالنسبة اليهم . ويبقى حق الشفيع قائما بالنسبة إلى من عداهم منوطا بعلمه بأسمائهم ومن تاريخ هذا العلم تسرى فى حقه المواعيد المذكورة أيضا — إلا أن الحكم وان كان قد خالف القانون فى تقريراته السابقة فقد أقام قضاءه أيضا على سبب مستمد من تطبيق حكم المادة ١٢ من قانون الشفعة إذ قال « مهما تكن الحقوق التى يقول المشتري الاول أنها آلت لباقي المستأقنين (الطاعنين) لانه كان قد اشترى لحسابهم وفقا للبند الثامن من عقد البيع . فيكون لشرائهم أثر رجعى . كل هذه الحقوق لا تسرى على الشفيع ولا يواجه بها إذ هي لم تخرج عن حقوق قبلها المشتري الاول فاكسبها الغير ضده . ولم تكشف للشفيع إلا بعد تسجيل إئذاره . . وهذا النظر سديد — ذلك ان الشفعة فى العقار المبيع بشرط اختيار الغير تخضع لأحكام هذا النوع من البيوع تكملها وتحدد منها أحكام الشفعة وحاصل ما اتفق عليه الرأى فى أحكام البيع على شرط اختيار الغير ان عقد البيع يظل قائما نافذا فى حق المشتري الظاهر إلى أن يعمل حقه فى اختيار الغير — واذا كان أعمال هذا الاختيار يسند شراء من يختاره إلى عقد البيع الاول ومن تاريخ انعقاده فيرتب له قبل البائع نفس الحقوق المقررة فى عقد البيع المذكور فانه يكسبه أيضا حقوقا قبل المشتري الظاهر إذ يحله محله فى جميع الحقوق والالتزامات المترتبة على عقد شرائه والى كانت تظل متعلقة به ولو أنه لم يعمل حقه فى الاختيار . ولما كان مقررا بالمادة ١٢ من قانون الشفعة أن الشفيع لا يحاج بأى حق اكتسبه الغير ضد المشتري بعد تسجيل ائذار الشفعة

يحرم على أى من نظار الوقف الانفراد بأى عمل من أعماله . فلا يقع باطلا إذا انفرد أحدهم بالتصرف وتبين من ظروف الدعوى انه صدر بموافقتهم جميعاً .

٢- إذا أذن القاضى باستبدال الوقف . فان الاستبدال لا يتم ولا ينتج آثاره القانونية إلا إذا أوقعت المحكمة الشرعية صيغة البذل . بغض النظر عما يكون للعقد الابتدائى من آثار أخرى .

المحكمة

د من حيث ان السبب الاول يتحصل فى أن وقف المرحوم سليمان بك غنام (الذى يمثله الآن الطاعنان) كان مشمولا فى سنة ١٩٢٧ بنظر أربعة نظار حرم على أيهم الانفراد بأى عمل من أعمال الوقف وذلك فى كتاب الوقف وفى قرار النظر وفى القرار الصادر من محكمة المنصورة الشرعية بالترخيص لهم فى ابدال أعيان الوقف ، ولكن أحد النظار وهو المرحوم محمد نبيه غنام انفرد بالتصرف وباع المطعون عليها قطعة أرض من أعيان الوقف فرقع الطاعنان دعوى يطلان هذا البيع وتسليم المبيع لهما ، وذلك لأسباب منها أن انفرد أحد النظار المشروط اجتماعهم بالتصرف يقع باطلا ، ولكن الحكم المطعون فيه رفض الدعوى بمقولة إن الناظر حين أجرى هذا التصرف كان وكيلاً عن باقى النظار ، وقد أخطأ الحكم فى تطبيق القانون إذ استند فى قيام هذه الوكالة إلى ما ثبت له من أن الناظر الذى انفرد بالتصرف سبق له أن صرف مبلغاً مودعا

وكان انذار الشفعة قد سجل فى ٦ من ابريل سنة ١٩٤٤ قبل الانذار المعلن للشفيع فى ٢ من مايو سنة ١٩٤٤ الذى ثبت به تاريخ الاتفاق الذى عقد بين الطاعن الثانى من ناحية والطاعنين الثالث والرابع من ناحية أخرى . والذى قال فيه الطاعن الثانى انه تنازل لهما عن بعض العقار المبيع له وهو ما يعتبره الطاعنون أعمالاً لحق اختيار الغير - لما كان ذلك كذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاحتجاج على الشفيع بما ترتب على هذا الاختيار من حقوق لباقي الطاعنين وبالتالي عدم سقوط حقه فى الشفعة لادخالهم فى الدعوى بعد الميعاد المقرر فى القانون . إذ قضى الحكم بذلك يكون قضاؤه قائماً على أساس قانونى صحيح لا تؤثر عليه تقريراته الأخرى المخالفة للقانون ومن ثم يتعين رفض الاسباب الثلاثة الأولى للطعن

(طعن الشيخ منصور محمد حسن الذى توفى وحل محله وورثته وحضر عنهم الأستاذ عبد الكريم رؤوف بك ضد الدكتور عبد الله على وآخر وحضر عن الأول الأستاذ أحمد وشدى رقم ١٠١ سنة ١٧ ق رئاسة حضرة صاحب العزة أحمد حلمى بك وكيل المحكمة وحضور الأستاذ الحسينى حسن العوضى رئيس النيابة بدلا من الأستاذ فهم الجندى)

٤٦

٩ مارس سنة ١٩٥٠

- ١ - وقف . تحريم انفرد أحد النظار بالتصرف القرائن على صدوره بموافقة الجميع . - يجوز .
- ٢ - استبدال . لا يتم أثره القانونى قبل توقيع صيغته أمام المحكمة الشرعية .

المبادئ القانونية

- ١ - وان ورد فى كتاب الوقف انه

أحدى المحاكم عن نفسه وعن باقي النظار فاعتبر
توكيل النظار لزميلهم في هذا الخصوص يشمل
جميع التصرفات ومنها البيع مع أن التصرف بالبيع
يستلزم توكيلا خاصا وذلك وفقا للواد ٥١٦ ،
٥١٩ ، ٥٢٠ من القانون المدني (القديم) .

« ومن حيث ان هذا السبب مردود بأن
الحكم لم يتم قضاؤه بثبوت نيابة المرحوم محمد
نبيه غنام عن باقي شركائه في النظر على ما تبين
للمحكمة من أنه صرف نيابة عنهم مبلغا من إحدى
المحاكم فحسب بل على ما اقتضت به من أنه أجرى
هذا التصرف بعلمهم وموافقهم للأسباب التي فصلها ،
وفي هذا الذي اقنع المحكمة ما يكفي لحل حكمها في
هذا الصدد ، وما يصبح معه من غير المنتج بحث
ما يتعاه عليه الطاعنان في هذا السبب .

« ومن حيث ان السبب الثاني يتحصل في أن
الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر مجرد
اذن المحكمة الشرعية لنظار الوقف باستبدال أعيانه
كافيا لاعتبار البيع الذي يجريه أحد النظار بمثابة
استبدال صحيح منتج لجميع آثاره وبجردا العين المبيعة
من صفتها كوقف ، وذلك دون التحقق من أن
الشروط التي حواها قرار المحكمة الشرعية قد
روعت وهي وجوب ايداع الثمن خزينة المحكمة
الشرعية ووجوب عرض الأمر عليها لاجازة
البيع وتوقيع صيغة البدل .

« ومن حيث ان الثابت بالأوراق أن محكمة
المنصورة الابتدائية الشرعية قررت في ١٢ من
ابريل سنة ١٩٢٧ التصريح لنظار وقف سليمان بك
غنام (الذي يمثل الآن الطاعنان) باستبدال اعيان
الوقف المبينة بالقرار والاتفاق مع راغبي الشراء
وعمل عقود ابتدائية معهم بالبيع على أن لا ينفذ
ذلك إلا بعد دفع جميع الثمن لخزينة المحكمة وتوقيع
صيغة البيع بواسطة المحكمة . . وبناء على هذا القرار

حرر أحد نظار الوقف عن نفسه وبالنيابة عن
الباقيين في ١٣ من اكتوبر سنة ١٩٢٧ عقد بيع
قطعة أرض تابعة للوقف بالثمن المسعى بالعقد
والذي نص على دفعه في مواعيد محددة لنظار
الوقف لا لخزينة المحكمة الشرعية — ونص في
البند الرابع على أن ملكية العين تبقى للوقف
كما هي فلا تنتقل للطرف الثاني أو لورثته إلا بعد
دفع كل الاقساط في مواعييدها وعند ذلك يحرر
العقد النهائي بتوقيع الصيغة الشرعية بمحكمة
المنصورة الابتدائية الشرعية . .

« ومن حيث ان الطاعنين بصفتهم ناظري
الوقف يتمسكان ببطلان هذا العقد باعتباره
متضمنا ابدالا للعين الموقوفة . لأن البدل لا يتم
إلا إذا أودع الثمن خزانة المحكمة الشرعية وعرض
الأمر على المحكمة الشرعية للوافقة على البدل
وتحرير صيغته وقد قضى الحكم المطعون فيه
برفض الدعوى بمقولة إن ما نص عليه قرار محكمة
المنصورة الشرعية من وجوب ايداع الثمن خزانة
المحكمة الشرعية لبس بشرط صحة وانه ليس
للطاعنين أن ينقضا ما تم من جهتهما ، فلا يجوز
لهما وقد اشتركا في قبض الثمن أن يتحديا بعدم
ايداعه خزانة المحكمة ، وأغفل الحكم التحدث
عن شرط عرض الأمر على المحكمة الشرعية
لتوقيعها صيغة البدل ، واعتبر عقد البيع منتجاً
لآثاره ، وبجردا العين من صفتها كوقف دون
تحقق هذا الشرط .

« ومن حيث انه إذا اذن القاضي باستبدال
الوقف فإن الاستبدال لا يتم ولا ينتج آثاره القانونية
إلا إذا أوقعت المحكمة الشرعية صيغة البدل —
وذلك بغض النظر عما يكون للعقد الابتدائي من آثار
أخرى — وهو ما عنيت محكمة المنصورة الشرعية
بتوكيده في قرارها الصادر في ١٢ من ابريل

النتيجة التي انتهى إليها الخبير . رغم تمسك الطاعن بها في الاستدلال على صحة الامضاء المطعون فيها فان الحكم يكون قاصر البيان قصوراً يعيبه .

المحكمة

« من حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه عاره بطلان جوهرى لقصور أسبابه وتخاذلها - ذلك أن المحكمة قضت برد وبطلان التعهد المحرر في ٢ من فبراير سنة ١٩٤٤ مؤسسة قضاءها أولاً على النتيجة التي انتهى إليها خبير الخطوط بقسم اجاث التزييف والتزوير بمكتب الطب الشرعى من ان الامضاء المنسوبة إلى المطعون عليه على التعهد المذكور مزورة بطريق الشف عن امضاء معترف بها لانطباق كل منهما على الأخرى وثانياً على ما قالته المحكمة الابتدائية من أنها ضاهت بين الامضاءين بوضع احدهما فوق الأخرى فتطابقا - مع ان الثابت من تقرير الخبير المشار اليه انه مع قوله بقيام التطابق بين الامضاءين ، قد كشف في الوقت نفسه عن وجود اختلافات بينهما في دقائقهما ، مما يقطع في عدم صحة النتيجة التي انتهى إليها هو والمحكمة الابتدائية والتي بنى عليها الحكم - ومع تمسك الطاعن بهذا الدفاع الجوهرى لدى محكمة الاستئناف فانها أغفلته ولم ترد عليه بشئ . »

« ومن حيث انه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه انه أقيم على ما جاء بتقرير الخبير سالف الذكر من أن الامضاء المطعون فيها مزورة بطريق الشف عن امضاء معترف بها لانطباق كل منهما على الأخرى ، وعلى ما اتضح للمحكمة الابتدائية من عملية المضاهاة التي أجرتها من تطابق الامضاءين ، وعلى أن هذا

سنة ١٩٢٧ والذي سعى النظار في نطاقه في الاتفاق مع المطعون عليها وما حرصوا على الاشارة اليه وترديده في البند الرابع من العقد الابتدائي الذي حرر في ١٣ من اكتوبر سنة ١٩٢٧ كما سبق البيان - وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ اعتبر عقد البيع الابتدائي المشار إليه - منتجا لآثاره - كتصرف بالبدل - ومجردا العين المبيعة من صفتها كوقف - بغير حاجة إلى عرض الأمر على المحكمة الشرعية لتوقيعها صيغة البدل قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

(طعن محمد سليمان غنيم بك وآخر بصفتها وحضر عنهما الأستاذ عبد الحميد عبد الجواد نائباً عن الأستاذ حنفى أبو العلا ضد السيدة أم طه ليلة التي توفيت وحل محلها ورثتها وحضر عنها الأستاذ فهمى سعد رقم ١٦٩ سنة ١٧ ق)

٤٧

٦ ابريل سنة ١٩٥٠

دعوى تزوير الخطوط . قرار الخبير أن التزوير حاصل بطريق الشف . أخذ المحكمة بتقريره . عدم الاشارة إلى ماورد في التقرير من وجود بعض اختلافات بين الامضاء المطعون فيها والامضاء الصحيحة التي أجريت عليها المضاهاة . قصور .

المبدأ القانوني

متى قام الحكم على ما قرره الخبير ، من أن الامضاء المطعون فيها . مزورة بطريق الشف . عن امضاء معترف بها لانطباق كل منهما على الأخرى . دون أن يشير إلى ماورد في تقريره من وجود بعض اختلافات بين الامضاء المطعون فيها والامضاء الصحيحة التي أجريت عليها المضاهاة في دقائق بعض الحروف . ودون أن يتحدث الحكم عن مدى هذه الاختلافات وأثرها على

السند غير مشروع . وهي غير ملزمة بسماع بيته استيقنت من العناصر القائمة في الدعوى عدم صحتها .

المحكمة

« من حيث ان سبب الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليه مبلغ ألف جنيه بناء على السند الاذني المحرر في ٢٩ / ٩ / ١٩٤٥ والمستحق الوفاء في ١٠ من مايو سنة ١٩٤٦ والموقع من الطاعن، قد أخطأ في تطبيق القانون من ناحيتين، الأولى . لأنه خالف حكم المادة ٩٤ من القانون المدني (القديم) التي تشترط لصحة التعهدات ان تكون مبنية على سبب صحيح جائز قانونا — وسبب الالتزام لم يذكر في السند، والآخرى لأنه رفض ما طلبه الطاعن من احالة الدعوى على التحقيق لاثبات عدم مشروعية السبب مع أن الطاعن عزز طلبه بعدة قرائن الامر الذي كان يجب معه اجابته إلى ما طلب .

« ومن حيث ان هذا السبب مردود بأن السند الاذني الذي بني عليه الحكم المطعون فيه قضاء بالزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليه قيمته صريح في أن لالتزام الطاعن سببا هو أن القيمة وصلت ، على ان مجرد عدم ذكر السبب لا يبطل السند إذ التزام المدين قرينة قانونية على توافر السبب المشروع وللمدين في هذه القرينة باقامة الدليل العكسي كما هو شأنه إذا ادعى أن السبب المدون في سند الالتزام أريد التستر به على سبب غير مشروع ، ومحكمة الموضوع في الحالين مطلق السلطة في تقدير الأدلة التي يتذرع بها المدين فاذا ادعى أن سبب السند الذي التزم بوفاء قيمته هو سبب غير مشروع لأنه كان لقاء امتناع الدائن عن مزاحمته في مزاد — وطلب احالة الدعوى

لا يتأتى الا اذا كانت احدهما أخذت عن الأخرى بطريق الشف، ولما كان ثابتا بتقرير الخير وجود بضع اختلافات موضحة به تفصيلا بين الامضاء المطعون فيها والامضاء الصحيحة التي أجريت عليها المضاهاة في « دقائق ، بعض الحروف ، وكان الحكم المطعون فيه خلوا من التحدث عن هذه الاختلافات ومدى أثرها على النتيجة التي انتهى اليها الخير وأخذ بها الحكم رغم تمسك الطاعن بها في الاستدلال على صحة الامضاء المطعون فيها وتقي تزويرها بطريق الشف عن الامضاء الأخرى ، لما كان ذلك كذلك يكون الحكم المطعون فيه قاصر البيان قصورا يعيبه ويوجب نقضه .

(طعن يوسف ابراهيم بمحج وحضر عنه الأستاذ محمود فهمي جندية بك نائبا عن الأستاذ محمد حسن ضد السيد أحمد خليل رقم ١٠٩ سنة ١٨ ق) .

٤٨

٦ ابريل سنة ١٩٥٠

سند اذني . عدم ذكر السبب في صلبه . افتراض وجوده قانونا حتى يثبت العكس .

المبادئ القانونية

١ — مجرد عدم ذكر السبب في السند لا يبطله . إذ أن التزام المدين قرينة قانونية على توافر السبب المشروع . وللمدين نفي هذه القرينة باقامة الدليل العكسي . كما هو شأنه إذا ادعى أن السبب المدون في سند الالتزام أريد التستر به على سبب غير مشروع .

٢ — لمحكمة الموضوع مطلق السلطة في تقدير الأدلة التي يقدمها المدين على أن سبب

على امضاء الطاعة فيه في ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٤١ من محكمة شرين الجزئية .

« ومن حيث ان هذا التوكيل لا يخول حضرة الأستاذ عبد الرحمن بك الرافعي المحامي صفة الوكالة عن الطاعة في الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في المواد المدنية ذلك ان عبارة قاصرة على توكيله في الطعن بالنقض في القضايا الجنائية .

« ومن حيث انه لذلك يكون الطعن غير مقبول شكلا لحصوله من غير ذي صفة .

(طعن السنجية عثمان الشرييني وحضر عنها الأستاذ يسى أندراوس نائباً عن الأستاذ عبد الرحمن الرافعي بك ضد الست سنية يوسف مكاي وحضر عنها الأستاذ السيد معوض البار رقم ١٤٩ سنة ١٨ ق) .

٥٠

١٣ أبريل سنة ١٩٥٠

تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد . أثرها متى كان المتصرف غير مالك للحق المبنى وقت التصرف ثم اكتسبه بعد ذلك .

المبدأ القانوني

تسجيل صحيفة الدعوى التي يرفعها المتصرف اليه على المتصرف بآثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما على حق عيني عقارى والتأشير على هامش هذا التسجيل بالحكم الذي يصدر في الدعوى من شأنه أن يعتبر حجة من تاريخ وقوعه . على من ترتبت لهم من نفس المتصرف حقوق عينية على العقار . فإذا صح أن المتصرف لم يكن وقت حصوله مالكا للحق العيني الذي تصرف فيه . وإنما كسبه بعد التصرف الصادر منه المطلوب صحة التعاقد فيه فإن تصرفه . وقد كسب الحق العيني فعلا .

على التحقيق لاثبات ذلك - فرفضت المحكمة طلبه لما اقتضت به من بطلان هذا الادعاء من الأدلة التي استندت اليها فلا مخالفة للقانون فيما فعلت - إذ هي غير ملزمة بأحالة الدعوى على التحقيق لسماع بينة على وقائع استيفت من العناصر القائمة في الدعوى عدم صحتها .

« ومن حيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(طعن الشيخ محمد زيدان وحضر عنه الأستاذ جلال ابراهيم رأفت نائباً عن الأستاذ يسى أندراوس ضد سليمان بدوى بك رقم ١٣٩ سنة ١٨ ق)

٤٩

٦ أبريل سنة ١٩٥٠

توكيل . عبارة قاصرة على الطعن في القضايا الجنائية . تقرير الطعن بالنقض في القضايا المدنية استنادا إليه . لا يجوز .

المبدأ القانوني

عبارة التوكيل متى كانت قاصرة على توكيل حضرة المحامي في الطعن بالنقض في القضايا الجنائية ، لا تخوله صفة الوكالة في الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في المواد المدنية ، ولذلك يكون الطعن غير مقبول شكلا .

المحكمة

« من حيث ان التقرير بالطعن قدم الى قلم كتاب هذه المحكمة من حضرة الاستاذ حسن افندي عبد الجواد المحامي نائباً عن حضرة الاستاذ عبد الرحمن بك الرافعي بوصفه وكيلاً عن الطاعة بالتوكيل المرافق لتقرير الطعن والمصدق

قد صادف محلا يرد عليه . وتسجيل صحيفة الدعوى باثبات صحة التعاقد من شأنه أن يظل يحمي المتصرف إليه ضد من ترتبت لهم حقوق عينية على العقار حتى كسب المتصرف ملكيته وانتقلت إليه .

المحكمة

« من حيث ان حاصل ما ينعمه الطاعن على الحكم المطعون فيه في سببي الطعن هو انه خطأ تطبيق القانون إذ أيد الحكم الابتدائي القاضي برفض دعواه بتثبيت ملكيته للعقار الذي اشتراه من المطعون عليها الأولى بعقد مسجل في ٨ من يونيو سنة ١٩٤٣ ، وفضل عليه شراء المطعون عليه الثاني العقار من نفس المطعون عليها الأولى بحجة ان المطعون عليه الثاني سجل عريضة دعواه باثبات صحة عقده في ٤ من يناير سنة ١٩٤٣ وأشر في هامش هذا التسجيل في ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ بالحكم الذي صدر له فيها . ووجه الخطأ فيما ذهب اليه الحكم هو ان التفاضل بالاسبقية في التسجيل لا يرد حيث يكون أحد التصرفين صادراً من مالك والآخر صادراً من غير مالك ، إذ في هذه الحالة تنتقل الملكية إلى المشتري من المالك ولو كان تاريخ تسجيل عقده لاحقاً لتاريخ تسجيل عقد من اشترى من غير مالك ، لأن التسجيل في هذه الصورة الأخيرة يعتبر عملاً حابطاً لم يصادف محلا يرد عليه ولا ملكية ينقلها .

« ومن حيث ان هذا النعي مردود بأن تسجيل عريضة الدعوى التي يرفعها المتصرف إليه على المتصرف باثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما على حق عيني عقارى ، والتأشير في هامش هذا التسجيل بالحكم الذي يصدر في الدعوى مقررأ

حق المدعى فيها من شأنه أن يعتبر حجة من تاريخ وقوعه على من ترتبت لهم من نفس المتصرف حقوق عينية على العقار — وتطبيقاً لذلك لا يجوز للطاعن أن يحتاج المطعون عليه الثاني بتسجيل شرائه العقار من نفس المطعون عليها الأولى في ٨ من يونيو سنة ١٩٤٣ لأن هذا التسجيل قد وقع بعد تسجيل المطعون عليه الثاني عريضة دعواه باثبات صحة التعاقد في ٤ من يناير سنة ١٩٤٣ ، وقد تم التأشير في هامشة في ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ بالحكم الذي صدر فيها لصالح المطعون عليه الثاني — أما احتجاج الطاعن بأن هذا التسجيل الذي أجراه المطعون عليه الثاني قد وقع حابطاً فلم ينقل اليه ملكية العقار لأن الباتعة له لم تكن وقت حصوله في ٤ من يناير سنة ١٩٤٣ قد كسبت بعد هذه الملكية إذ هي لم تكسبها الا في ٢٦ من يناير سنة ١٩٤٣ تاريخ تسجيل عقد شرائها من الشركة العقارية . أما هذا الاحتجاج فردود بأن الباتعة وقد كسبت فعلاً ملكية العقار فان التصرف الصادر منها للمطعون عليه الثاني يكون قد صادف محلا يرد عليه وملكيتها نقلها اليه . إذ تسجيل المطعون عليه عريضة دعواه باثبات صحة المبيعة ظل يحميه ضد من ترتبت لهم حقوق عينية على العقار حتى كسبت الباتعة ملكيته وانتقلت منها اليه .

« ومن حيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(طعن هاني كتي اقتدى وحضر عنه الأستاذ راغب حنا ضد السيدة توحيد عبده خليل وآخر رقم ١٢٥ سنة ١٨ ق) .

المحكمة

.....

« من حيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقيم على أسباب الحكم الابتدائي وأسباب أخرى أضافتها محكمة الاستئناف . وحاصل أسباب الحكم الابتدائي أن ركن الشهر لم يتوافر في ملحق عقد الشركة المحرر بين الطاعنة والمطعون عليه الثاني في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ لعدم قيده بالسجل التجارى ولعدم قيام أى دليل يفيد سبق تسجيله بالمحكمة الابتدائية ، وأنه لذلك لا يجوز الاحتجاج به على المطعون عليه الأول . الذى لا يمكن التمسك قبله فيما يختص باختفاء نصيب مدينه فى رأس المال إلا بالأوراق التى تصلح قانونا للاحتجاج بها قبل الغير وليس العقد الملحق من بينها فلم يبق إلا العقد الاصلى المدونة بياناته بالسجل التجارى والذى يجعل للمدين النصف فى رأس المال ، أما ما أضافته محكمة الاستئناف فهو ، أنه يبين من الاطلاع على ملخص الملحق أنه لم يسجل بمحكمة مصر الابتدائية بدفتر قيد الشركات إلا فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ فى حين أن المستأنف عليه الأول (المطعون عليه الأول) الحاجز تحت يد شركة جوزى فيلم (المطعون عليها الثالثة) أوقع حجزه فى ١٠ و ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ فأصبح بتوقيع هذا الحجز من طبقة الغير الذى لا يواجه بالعمود العرفية الصادرة من مدينه إلا إذا كانت ثابتة التاريخ قبل نشوء حقه طبقا لنص المادة ٢٢٨ من القانون المدنى (القديم) وما دام ملحق عقد الشركة الذى أورد تعديلا فى حصة مدينه فى رأس المال والأرباح لم يثبت تاريخه قبل توقيع حجزه فلا يكون هذا التعديل حجة عليه ويكون له الحق فى الحجز على حصة مدينه كما نص عليها فى عقد الشركة الاصلى قبل تعديله . »

٥١

١٣ أبريل سنة ١٩٥٠

١ — سجل تجارى . اعمال القيد فيه يرتب عليه عقوبة المخالفة . لا بطلان .
٢ — شهر مشاركة الشركة . وكل تعديل فى البيانات الواجب شهرها . الاعمال فيه يستوجب الغاء ما لم يحصل شهره . بيان حصص الشركاء فى الشركة غير واجب الشهر .
٣ — ثبوت التاريخ . ورود مضمون العقد العرفى فى محرر آخر ثابت التاريخ . كاف لثبوت تاريخ الأول المبادئ القانونية

١ — وان كان قانون السجل التجارى قد أوجب قيد اسماء التجار . والشركات بالسجلات التجارية . مع كافة التعديلات التى قد تطرأ على البيانات الواجب تدوينها . إلا أنه لم يرتب على مخالفة أحكامه غير عقوبة المخالفة . وليس به أى نص يقضى بالبطلان فى مثل هذه الحالة . أو يخول أيا كان . حق الاحتجاج بعدم القيد أو نقص بعض البيانات .

٢ — وان كان قانون التجارة قد أوجب شهر مشاركة الشركة . تطبيقا لما ورد فى المادة ٤٨ وما بعدها من قانون التجارة وشهر كل تعديل يحصل بعد ذلك فى البيانات الواجب شهرها وإلا كانت الشركة أو التعديل الملحق لاغيا . غير أنه ليس من البيانات الواجب شهرها . بيان مقدار حصة كل شريك فى رأس مال وأرباح الشركات التجارية . وبالتالي لا يكون واجبا شهر الاتفاقات المعدلة لها .

٣ — ورود مضمون المحرر العرفى . فى محرر آخر ثابت التاريخ . من شأنه أن يجعله ثابت التاريخ من يوم ثبوت تاريخ الرد الذى ورد فيه .

« ومن حيث انه وان كان قانون السجل التجارى قد أوجب قيد أسماء التجار والشركات بالسجلات التجارية مع كافة التعديلات التي قد تطرأ على البيانات الواجب تدوينها، إلا أنه لم يرتب على مخالفة أحكامه غير عتوبة المخالفة، وليس به أى نص يقضى بالبطلان في مثل هذه الحالة أو يخول أيا كان حق الاحتجاج بعدم القيد أو نقص بعض البيانات، لذلك يعتبر خطأ في تطبيق القانون ما قرره المحكمة من عدم أحقية الطاعة في الاحتجاج بملحق عقد الشركة آنف الذكر قبل المطعون عليه الأول لعدم قيده بالسجل التجارى .

« ومن حيث انه لما كان ورود مضمون المحرر العرفي في محرر آخر ثابت التاريخ من شأنه أن يجعله ثابت التاريخ من يوم ثبوت تاريخ المحرر الذي ورد فيه . وكان يبين من الاطلاع على ورقة المحاسبة المحررة بين الطاعة والمطعون عليه الثاني في ٢٠ من يناير سنة ١٩٤٧ والثابتة التاريخ رسميا بقلم كتاب محكمة عابدين الجزئية في أول فبراير سنة ١٩٤٧ وعلى الانذار الرسمي المعلن من الطاعة إلى المطعون عليهما الاخيرين في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٤٧، أنه ورد فيهما صراحة بيان عن ملحق عقد الشركة المحرر بين الطاعة والمطعون عليه الثاني في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٦، كما تضمن الانذار حاصل ما اتفق عليه الطرفان في الملحق المذكور من أن يكون للطاعة حق الأولوية على الايراد حتى تستوفي المبالغ المدفوعة منها وان ما يبقى بعد ذلك يقسم بنسبة ثمانين في المائة لها وعشرين في المائة للمطعون عليه الثاني . وكان الثابت من المستندات المودعة من الطاعة في هذا الطعن أن ورقتي المحاسبة والانذار المذكورتين كانتا مقدمتين منها في الدعوى وكان الحكم المطعون فيه خلوا من التحدث عنهما

رغم أهميتهما في الدلالة على ثبوت تاريخ ملحق عقد الشركة في تاريخ سابق على تاريخ توقيع الحجز لما كان ذلك كذلك يكون الحكم المطعون فيه مشوبا بالقصور .

« ومن حيث ان المطعون عليه الأول والنيابة العمومية قالا في ردهما على الطعن بأن النعي على الحكم بالوجهين السابقين غير منتج — ذلك أن الملحق وقد تضمن تعديلا في شروط عتد الشركة لم يشهر وقتا للواد ٤٨ وما بعدها من القانون التجارى، فيكون باطلا، ومن ثم لا يحق للطاعة أن تحتج به قبل المطعون عليه الأول، حتى ولو كان ثابت التاريخ قبل توقيع الحجز — وأنه قد ورد في الحكم المطعون فيه من الأسباب في هذا الخصوص ما يكفي لحل قضائه .

« ومن حيث انه لما كان يبين من الاطلاع على الملحق أن كل ما ورد فيه من تعديل لعقد شركة التضامن المحرر بين الطاعة والمطعون عليه الثاني في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ والمسجل ملخصه بقلم كتاب محكمة مصر الابتدائية في ٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ إنما انصب على حصة كل من الشريكين في رأس مال الشركة وأرباحها . ولما كان بيان مقدار حصة كل شريك في رأس مال وأرباح الشركات التجارية ليس من البيانات الواجب شهرها وفقا للمادة ٥٥ من القانون التجارى وبالتالي لا يكون واجبا شهر الاتفاقات المعدلة لها . لما كان ذلك كان يترتب على اغفال شهر هذا البيان والتعديلات التي ترد عليه أى بطلان، إذ لا بطلان بغير نص، ومن ثم يكون في غير محله، ما جاء في رد المطعون عليه الأول والنيابة العمومية من عدم جدوى وجهي الطعن سالف الذكر، وكذلك ما رتبته الحكم المطعون فيه من أثر على عدم شهر الملحق أو عدم تسجيله

هذا العقد . وقد تنفذ الحكم الصادر منها
وتسلم الطاعنان العين المبيعة .

(طعن عبد الله محمد أبو السعد وآخر وحضر عنهما
الأستاذ حزين سعد ضد ورثة عبد العزيز حسن
جاد الرب رقم ١٠٨ سنة ١٨ ق) .

٥٣

٢٠ أبريل سنة ١٩٥٠

المصلحة في الدعوى . الشخصية المعنوية للمؤسسات
الاجتماعية .

المبادئ القانونية

١ - المصلحة النظرية البحتة لا تصلح
أساساً للطعن بالنقض . والعبرة في معرفة
ما إذا كان للطاعن مصلحة في طعنه إنما هي
بوقت صدور الحكم المطعون فيه .

٢ - وفقاً للقواعد العامة متى ثبتت
للمؤسسات الاجتماعية الشخصية الاعتبارية
تكون هذه الشخصية مستقلة عن شخصية
الأعضاء المشتركين فيها وتكون جنسيتها
مستقلة كذلك عن جنسيتهم .

المحكمة

« من حيث ان المطعون عليه دفع بعدم قبول
الطعن شكلاً لرفعه من غير ذي صفة مؤسساً
دفعه على ان الطاعن لم يكن خصماً له في الدعوى
التي صدر فيها الحكم المطعون فيه اذ كان خصمه
فيها حضرة صاحب السمو الأمير سعيد طوسون
بصفته رئيساً لمجلس ادارة نادى سبورتنج
بالاسكندرية .

« ومن حيث ان هذا الدفع مردود بأنه يبين
من حكم محكمة أول درجة ، المقدمة صورة رسمية
منه ، ان قانون النادى المذكور ينص في المادة
السادسة منه على أن رئيس مجلس ادارة النادى
ووكيله يمثلانه أمام القضاء ، إما مجتمعين

بدفتر قيد الشركات بقلم كتاب المحكمة الابتدائية
قبل تاريخ توقيع الحجز .

« ومن حيث انه لجميع ما تقدم يتعين نقض
الحكم .

(طعن السيدة رجاء توفيق وحضر عنها الأستاذ
بسطا شكرى نائباً عن الأستاذ على الحشغافى ضد محمد
سامى السعيد وآخرين رقم ١٣٥ سنة ١٨ ق) .

٥٢

٢٠ أبريل سنة ١٩٥٠

بيع من غير مالك . أجازة . توقيع المالك الحقيقي
ضامناً متضامناً كاف للأجازة

المبدأ القانوني

قضى الحكم المطعون فيه . أن الأجازة
الصادرة من المالك الحقيقي في حدود المادة ٢٦٤
من القانون المدنى السابق . يقتضى أن تصدر
من المالك في صيغة أجازة صريحة . بحيث
يكون مقصوداً منها تصحيح البيع الباطل
الصادر من غير مالك . ولهذا فإن توقيع
المالك على عقد البيع الصادر من زوجته
بصفته ضامناً وسكوته عن الاعتراض على
طلب المشتري في دعوى صحة التعاقد . لا يكفي
في اعتباره اجازة لهذا البيع الصادر من غير
مالك . ومحكمة النقض نقضت الحكم بأن هذا
الذى ذهب إليه الحكم المطعون فيه تكيف
خاطيء . لأن توقيع المالك الحقيقي على عقد
البيع بصفته ضامناً متضامناً لا تأويل له إلا
انه اقرار للبيع ويؤكد أنه لم يعارض في
دعوى صحة التعاقد التي أقامها الطاعنان عن

ولما منفردين ، كما انه يبين من نفس الحكم ان الطاعن هو وكيل مجلس ادارة النادي .

« ومن حيث ان النيابة العمومية دفعت بعدم قبول الطعن لانتفاء مصلحة الطاعن فيه بعد الغاء المحاكم المختلطة في ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٤٩ وبسط القضاء الوطني كامل ولايته على جميع القاطنين في المملكة المصرية ولان المصلحة النظرية البعثة لاتصلح أساسا للطعن بالنقض .

« ومن حيث ان هذا الدفع مردود بأن العبرة في معرفة ما اذا كان للطاعن مصلحة في طعنه انما هي بوقت صدور الحكم المطعون فيه . ولما كان هذا الحكم قد صدر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٨ أى قبل الغاء المحاكم المختلطة وحصل التقرير بالطعن فيه بطريق النقض في ٢٣ من اغسطس سنة ١٩٤٨ فان مصلحة الطاعن تكون متوافرة — على ان للطاعن من ناحية أخرى مصلحة قائمة من طعنه ، ذلك ان الحكم المطعون فيه قد قضى بالزامه بمصروفات الدعوى ومبلغ مائتى قرش أتعابا للحاماة ، فمن مصلحته أن يطعن عليه بصدوره من جهة قضائية لا ولاية لها بنظر الخصومة حتى اذا ما قضى له سقط عنه هذا الالتزام .

« ومن حيث ان الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« ومن حيث انه بنى على سيئين ، حاصلهما ان الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمؤسسات الاجتماعية اذ قضى باعتبار نادى سبورتنج شخصا اعتباريا مصرية مع أن هذا النادي قائم وموجود من قبل نفاذ القانون المذكور فلا يصح أن يسرى عليه — كما أخطأ الحكم اذ قضى بخضوع هذا

النادى — على فرض صكوته شخصا اعتباريا مصرية — لولاية المحاكم الوطنية ، ذلك أنه بسبب المصالح الأجنبية التى يمثلها لا يخضع إلا لولاية المحاكم المختلطة تطبيقتا للمادة ٣٤ من لائحة تنظيم هذه المحاكم ، وقياسا على الشركات المصرية التى تخضع لولاية تلك المحاكم متى كان للأجانب فيها مصالح جديدة .

« و حيث ان هذا النعى بشقيه مردود أولا — بأنه موافقا للقواعد العامة — ، متى ثبتت للمؤسسات الاجتماعية الشخصية الاعتبارية تكون هذه الشخصية مستقلة عن شخصية الأعضاء المشتركين فيها ، وتكون جنسيتهامستقلة كذلك عن جنسياتهم ولما كان الطاعن مسلما بالشخصية الاعتبارية لنادى سبورتنج بدليل الصفة التى اتصف بها فى اقامة هذه الدعوى ، وكان هذا النادي قد أسس فى المملكة المصرية وفيها موطنه وميدان نشاطه فان جنسيته تكون مصرية . ومردود ثانياً بأن ولاية المحاكم المختلطة أصبحت بموجب اتفاق مونثرو مقصورة على الاجانب التابعين للدول الموقعة على الاتفاق المذكور أو التابعين للدول التى ينص عليها بمرسوم والذين تقوم بينهم الدعوى فعلا بقطع النظر عن المصالح الأجنبية التى قد تمسها الدعوى بطريق غير مباشر — ولم يستثن من هذا الأصل إلا ماورد فى المادة ٣٤ من لائحة تنظيم المحاكم المختلطة خاصا بالشركات المصرية التى يكون للأجانب فيها مصالح جديدة وما جاء بالمادة ٣٥ منها خاصا بمسائل تفالس الأشخاص الخاضعين لولاية المحاكم الوطنية اذا كان أحد الدائنين الداخلين فى الاجراءات أجنبيا وما جاء بالمادة ٣٦ منها خاصا بالرهن العقارى لصالح أجنبي — ولما كانت هذه النصوص قد وردت على خلاف الأصل فانه لا يصح القياس عليها أو التوسع فى تفسيرها — وبذلك تكون

نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من المحكمة المختلطة استناداً إلى أن المحاكم المختلطة قد فصلت في تلك الدعوى وكانت ذات ولاية بنظرها بسبب وجود صالح أجنبي .

٢ - الحكم المطعون فيه وإن أخطأ فيما قضى به من عدم جواز نظر الدعوى ، إلا أن النتيجة التي انتهى إليها الحكم سليمة في ذاتها استناداً إلى أساس قانوني آخر غير ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه هو أن الطاعنة هي التي أقامت الدعوى بطلان العقود أمام المحكمة المختلطة على المطعون ضدهما على اعتبار أنهما من رعايا اليونان ، وتابعت الدعوى كذلك دون أن تثير أى نزاع في جنسيتهما حتى فصل في الدعوى نهائياً . فلا يقبل منها بعد ذلك أن تنكر لهذه الجنسية لتطرح النزاع الجديد مستندة إلى شهادة من وزارة الداخلية بأنهما تابعان للحكومة المحلية والحال أنها كانت قد سلمت بجنسيتهما اليونانية . وعلى أساس هذا التسليم صدر الحكم النهائي .

المحكمة

« من حيث ان الطعن بنى على سيئين ، حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من المحاكم المختلطة لم يقيم قضاؤه على أن هذه المحاكم كانت ذات ولاية بنظر الدعوى بسبب الجنسية الأجنبية لأحد أطرافها - وهو ما كان مدار النزاع المطروح على المحكمة - وإنما أقام قضاؤه بذلك على وجود

الخصومة بين نادى سبورتنج وبين المطعون عليه وهو خاضع لولاية المحاكم الوطنية من اختصاص هذه المحاكم دون غيرها كما قضى بذلك الحكم المطعون فيه .

« ومن حيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن ماكس رولو بصفته ضد أنطون دافيد رقم ١٦٣ سنة ١٨ ق بالهيئة السابقة) .

٥٤

٢٠ أبريل سنة ١٩٥٠

١ - اختصاص المحاكم المختلطة . حصره في أضيق حدوده . لأنها محاكم استثنائية مؤقتة .

٢ - جنسية . اختصاص المدعى عليه أمام المحاكم المختلطة على أنه يوناني والحكم في الدعوى نهائياً . رفع الدعوى بعد ذلك أمام المحاكم الوطنية بحجة أنه تبين من شهادة جنسيته أنه مصرى . يحكم في هذه الحالة برفض الدعوى لعدم جواز نظرها .

المبادئ القانونية

١ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن المحاكم المختلطة محاكم استثنائية مؤقتة . وكل قضاء استثنائي يجب حصر اختصاصه في أضيق حدوده . فما لا يكون الاختصاص فيه مقررأ للقضاء الاستثنائي بالنص الصريح الذى لا شبهة فيه وجب رده إلى القضاء الأصيل . ولهذا فالدعوى التي ترفع بطلان عقود البيع واعتبارها وصية مستورة ليست من قبيل ما هو منصوص عليه بالمادة ١٣ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة . ولهذا فهي خارجة عن ولاية المحاكم المختلطة . وقد أخطأ الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاؤه بعدم جواز

صالح أجنبي — وهو ما ساقه المطعون عليهم من قبيل الاحتياط — ولما كان الحكم قد عرض عن الفصل في مسألة جنسية ماري طمبه ، وهي المسألة التي كانت مطروحة على المحكمة بصفة أساسية ، واقتصر على التحدث عن الصالح الأجنبي فانه يكون باطلا لقصور أسبابه .

« ومن حيث ان هذا النعى مردود بأن التقاضى غير ملزم باتباع ترتيب معين في بحث وجوه الدفاع التي يطرحها عليه خصوم الدعوى وانه متى أقام قضاءه على أسباب كافية لحمله فلا تثريب عليه إن هو سلك في البحث طريقاً دون آخر للوصول إلى النتيجة التي انتهى إليها .

« ومن حيث ان حاصل السبب الثاني هو خطأ الحكم في تفسير القانون وتأويله عند بحث نظرية الصالح الأجنبي التي بنى عليها ولاية المحاكم المختلطة بنظر الدعوى ، ذلك انه حمل نص المادة ١٣ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة من المعاني فوق ما تحتمل ، فقد ورد النص فيها باختصاص هذه المحاكم بدعوى صحة الرهن المقرر لمصلحة أجنبي على عقار يملكه أو يضع اليد عليه مصرى ، وباجراءات التنفيذ الجبرى على العقار المرهون وتوزيع ثمنه . وهو نص استثنائى يلزم عدم التوسع في تفسيره وقصره على الأحوال المنصوص عليها فيه . وتفرعاً على ذلك تكون دعوى بطلان العقود الصادرة من المرحوم نخله خياط إلى الست ماري طمبه وهي قائمة بين مصريين من اختصاص المحاكم الوطنية دون غيرها .

« ومن حيث ان هذا النعى في محله ذلك ، ان المحاكم المختلطة — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هي محاكم استثنائية مؤقتة وكل قضاء استثنائى من الواجب بحسب القواعد العامة حصر

اختصاصه في أضيق حدوده وعدم التوسع فيه . وكل أمر لا يكون اختصاصه فيه مقررراً بالنص الصريح الذي لا شبهة في معناه وجب رده إلى القضاء الاصلى العام — ولما كانت الدعوى ببطلان العقود الصادرة في سنة ١٩٢٦ من المرحوم نخله خياط إلى ابنة أخيه السيدة ماري خياط زوجة جبرائيل طمبه واعتبارها وصية مستورة ليست من قبيل ما هو منصوص عليه بالمادة ١٣ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة ، فان الحكم المطعون فيه — إذ أقام قضاءه بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من محكمة الاستئناف المختلطة في ٥ من مارس سنة ١٩٣٥ على أساس أنها كانت ذات ولاية بنظرها بسبب وجود صالح أجنبي — يكون قد أخطأ في القانون الا أنه رغم هذا الخطأ فان النتيجة التي انتهى إليها سليمة في ذاتها ذلك أن السيدة منه عياش مورثة الطاعنين هي التي اختصت السيدة ماري خياط وزوجها جبرائيل طمبه أمام محكمة الاسكندرية المختلطة في الدعوى رقم ٢٥٢١ سنة ٥٦ ق باعتبارها من رعايا اليونان طالبة الحكم ببطلان العقود الصادرة في سنة ١٩٢٦ من المرحوم نخله خياط إلى ابنة أخيه السيدة ماري خياط واعتبارها وصية . وفي ٢١ من فبراير سنة ١٩٣٣ حكم في الدعوى ابتدائياً لصالحها فاستأنفت السيدة ماري خياط وزوجها جبرائيل طمبه الحكم المذكور أمام محكمة الاستئناف المختلطة باعتبارهما من رعايا دولة اليونان كما وصفتهما مورثة الطاعنين ، وقيد استئنافهما برقم ٤٥٣ سنة ٥٨ ق . واستأنفته كذلك فرعياً السيدة منه عياش ، وتابعت الدعوى أمام محكمة الاستئناف المختلطة دون أن تثير أى نزاع في جنسية خصمها حتى فصل فيها

محكمة الموضوع بحيث لا يمكن معرفة ماذا يكون قضاؤها مع استبعاد إحدى القرينتين ، لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون من المتعين تقضه لقصور أسبابه .

المحكمة

« من حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه عاره قصور يبطله ذلك انه قضى بالغاء الحكم الابتدائي وباعتبار العقد موضوع الدعوى باطلا - سواء باعتباره بيعاً أو رهناً - استناداً الى ان العين المبيعة ظلت تحت يد البائع دون أن يبين الأدلة التي استخلص منها هذه الواقعة رغم انها كانت مدار النزاع بين الطرفين .

« ومن حيث ان الحكم أقيم على قرينتين الأولى مبناها وما استنباتته المحكمة من ان العقد موضوع الدعوى تضمن بيعاً آخر صادراً من شخص خارج الخصومة وحصل نزاع بسببه بين ورثة ذلك البائع والطاعن وانتهى صلحاً التزم بموجبه الطاعن بدفع تكملة للثمن الى ورثة البائع الآخر وبالتنازل عن الربح الذي حكم له به والقرينة الثانية مبناها بقاء العين المبيعة تحت يد البائع (المطعون عليه) بطريقه ، الايجار من المشتري (الطاعن) .

« ومن حيث ان محكمة الاستئناف إذ قررت قيام هذه القرينة الأخيرة لم تبين الاسباب التي أدت الى اقتناعها بصحتها رغم ان وضع اليد كان مثار خلاف بين الطرفين وقدم كل منهما مستندات يؤيد بها مدعاه ولم تناول المحكمة هذه المستندات بالبحث ولم تبين كيف انتهت

نهائياً في ٥ من مارس سنة ١٩٣٥ لصالح السيدة ماري خياط وزوجها . ولما كانت السيدة منة عياش هي التي طرحت النزاع على المحكمة المختلطة مسلمة بالجنسية الأجنبية لحصمها وعلى هذا الاعتبار تابعت نظرها أمامها حتى نهايتها فلا يقبل منها بعد ذلك أن تنكر للحكم الصادر فيها - وقد حاز قوة الامر المقضى - وتطرح النزاع من جديد أمام المحاكم الوطنية بحجة انه لم يثبت أن جبرائيل طمبه وزوجته ماري خياط ينتميان إلى جنسية أجنبية مستندة في ذلك إلى شهادة من وزارة الداخلية صادرة في ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٥ بعد أن سلمت هي بجنسيتيها الأجنبية وعلى أساس هذا التسليم صدر حكم نهائي في الدعوى لصالح خصمها ، ومن ثم يتعين رفض الطعن .

(طعن ابراهيم حبيب عياش افندي وأخرى وحضر عنهما الأستاذ عبد الرحمن الرافعي بك ضد جوزيف طمبه وآخرين وحضر عنهم الأستاذ حبيب المصري باشا رقم ١١١ سنة ١٨ ق بالهيئة السابقة) .

٥٥

٢٠ أبريل سنة ١٩٥٠

قرائن . استناد الحكم على قرينتين مجتمعين . عدم بيان الدليل على احدهما . قصور .

المبدأ القانوني

إذا قام الحكم المطعون فيه على قرينتين مجتمعين ، وكانت احدهما مجردة عن الدليل ولم تبين محكمة الموضوع الاسباب التي أدت إلى اقتناعها بصحتها رغم أنها كانت مثار خلاف بين الطرفين ، ولم يتبين من الحكم أثر كل قرينة منها على حدة في تكوين عقيدة

وتمحصه وهي إذ لم تفعل يكون حكمها بقيام هذه القرينة قاصراً . ولما كان الحكم المطعون فيه قائماً على قرينتين مجتمعتين وكانت احدهما مجردة عن الدليل ولا يبين أثر كل واحدة منهما على حدة في تكوين عقيدة محكمة الموضوع بحيث لا يمكن أن يعرف ماذا يكون قضاؤها مع استبعاد احدهما — لما كان ذلك — فانه يكون من المتعين نقض الحكم لقصور أسبابه دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

(طعن مصطفى عبد الرحيم أحمد القاضي وحضر عنه الأستاذ زكى سليمان ضد عبد الرحيم ابراهيم محمد القاضي رقم ٢٠٥ سنة ١٨ ق بالهيئة السابقة)

الى ترجيح ما ادعاه المطعون عليه على ما ادعاه الطاعن في هذا الخصوص . اما اشارة الحكم إلى عقد الابجار المقدم من المطعون عليه فلا يرفع هذا القصور إذ نازع الطاعن في انطباق هذا العقد الوارد على فدان واحد مع ان العين المبيعة هي ١٢ ط و ٢ ف — نازع في انطباقه على أى جزء من العين موضوع النزاع وقال انه عن أطيان أخرى كما هو ثابت من مذكرته التى كانت مقدمة الى محكمة الاستئناف والتى قدم صورة رسمية منها الى هذه المحكمة وكان يتعين على المحكمة أن تصدى لهذا الدفاع الجوهري

قضاء محكمة استئناف الإسكندرية

(القضاء المدني)

٥٦

٦ يونيه سنة ١٩٥٠

١ — مصلحة الجمارك . الكشف على البضائع ليس وجوباً . وفي حالة ملاحظة أى شك في حالة الطرد يجب عزله ووزنه بحضور صاحبه . المادتان ١٤٨ و ١٥١ من قانون مصلحة الجمارك .

٢ — مصلحة الجمارك — كودع لديها — تحافظ على البضائع بحفظها على ما لها . مسئوليتها عن فقد البضاعة المبادئ القانونية

١ — ان مصلحة الجمارك وان كانت غير ملزمة بمقتضى قانونها أو اللائحة الجمركية بالكشف على طرود البضائع الواردة أو وزنها أو مراجعة محتوياتها لأنه أمر متعلق بتقدير الرسوم الجمركية وتحصيلها فان شئت استعملت حقها كاملاً في الكشف على جميع الطرود أو اكتفت بالبيانات والتوضيحات التي يقدمها صاحب البضاعة من واقع مستنداته وفواتيره . إلا أنها باعتبارها مودعا لديها فان قانون الجمارك واللائحة يحتمان على المصلحة - قبل استلام البضائع وايداعها مخازنها - أن تراجع الطرود وتفحص حالتها الظاهرية فحصاً دقيقاً ومتى لوحظ بها أقل دلالة أو اشتباه يؤخذ منه حصول فتح في الطرد أو تغيير معاملة أو نقص في محتوياته وجب عليها عزل الطرد المشتبه فيه ووضعه في مكان خاص ووزنه بحضور صاحب البضاعة وهذا هو ما نصت عليه

المادتان ١٤٨ و ١٥١ من قانون مصلحة الجمارك (الطبعة الثالثة سنة ١٩٢٥) فيما يلي أولاً ، لا يتم استلام الجمر ك الفعل للبضائع إلا عند وصولها إلى أبواب مخازنه أو الى المحلات المخصصة لتخزينها وبعد فحص حالة الطرود الظاهرية فحصاً دقيقاً ، .

ثانياً - الطرود التي لا تكون حالتها الظاهرية جيدة تعزل عن الطرود الأخرى وتفيد في الحال في الصحائف المخصصة لها في دفتر الاستلام ويجب وزنها بحضور مندوب شركة الملاحه الذي عليه أن يوقع مع مخزنجي الجمر ك على الصحائف المقيده فيها الطرود المذكورة وتكتب أوزان هذه الطرود على الطرود ذاتها وتودع في المكان المحجوز لمثل هذا الطرد في مخزن الاستلام لحين فحص محتوياتها بالتفصيل ، .

وهذه النصوص لم ترد عبثاً وانما جاءت لدرء المسؤولية عن المصلحة وفي الوقت نفسه لحفظ حق صاحب البضاعة فهي ليست مجرد اجراءات اختيارية متروكة لتقدير المصلحة كما تدعى ان شئت أتبعها أو أهملتها وانما هي اجراءات حتمية تتوقف عليها مسؤولية المصلحة فاذا لم تعزل الطرد المشتبه فيه وتودعه في المخزن الخاص وتفحص محتوياته بعد ذلك بالتفصيل بحضور صاحب الشأن فهذا دليل على أنها استلمته بحالة سليمة وتكون مسئولة عن تسليمه بحالته هذه إلى صاحبه .

غير ثمنها نحو ١٠١٨ جنيها حسبما هو موضح بالقوائم الواردة مع البضاعة من الخارج وبتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٦ كتبت الشركة إلى المصلحة تحملها مسئولية ضياع الصندوق وكذلك مرة أخرى بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٧ فاجابت المصلحة بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٤٧ بأنها لم تنته بعد من تحقيق الموضوع ولما تكررت مكاتبات الشركة اجابتها المصلحة أيضا بتاريخ ١٤ يوليو سنة ١٩٤٧ بأن التحقيق لم ينته بعد واخير اطلبت اليها بتاريخ ٨ أغسطس سنة ١٩٤٧ باستلام ذات الصندوق الموجود وعلى أثر ذلك رفعت الشركة دعوى اثبات الحالة رقم ٢٢٤٣ سنة ٧٢ ق قضى فيها بندب خير لمعاينة الصندوق المتنازع عليه واثبات حالته وقد تبين من تقريره ان هذا الصندوق قد صنع من بقايا صناديق أخرى بطريقة بدائية وان الواحه مكسورة وغير منشورة وانه مختلف اختلافا كليا عن الصناديق الاصلية من ناحية مظهره الخارجى ومن ناحية المتانة بحيث لا يتصور ان مصنعا يرسل مثل البضائع الواردة للشركة في هذا الصندوق أو ان أية شركة ملاحه تقبل شحن بضاعة مهما كان نوعها في صندوق كهذا لا يتوافر فيه أى شرط من شروط المتانة وتسقط منه البضاعة بسهولة بل ولا يتحمل أية صدمة ثم رفعت الشركة دعواها للمطالبة بتعويض عن فقد الصندوق الذى تسلبته المصلحة . وقد قضت محكمة أول درجة بمسئولية مصلحة الجمارك عن ضياع الصندوق بمحتوياته والزمته بأن تدفع لشركة سنجر ٦٢٦ مليا و ١٢١٥ جنيها ثمن البضاعة الفاقدة ومصاريف الشحن والتأمين ورسوم الجمرک السابق دفعها بما فى ذلك ١٠ ٪ من الثمن مقابل ما فات الشركة من الربح . فاستأنفت مصلحة الجمارك هذا الحكم فى الميعاد وطلبت الغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الشركة

٢ - مسئولية مصلحة الجمارك باعتبارها مودعا لديها بغير أجر تتطلب منها المحافظة على الوديعة كمحافظتها على أموالها الخاصة ولا شك فى أن الحكومة بما لها من السيطرة وتوافر الحراسة والرقابة الدقيقة بواسطة عمالها وموظفيها - أقدر من الأفراد على صيانة أموالها وعدم تعرضها للسرقة أو الضياع ، فالمفروض اذن فى مصلحة الجمارك أن تكون حراستها للبضائع المودعة بمخازنها كافية ورقابتها دقيقة بدرجة تمنع عنها خطر السرقة أو الضياع . فاذا ما فقد شيء من البضائع المودعة دون أن يعرف سببه كان ذلك دليلا على التقصير الجسيم فى الحراسة والرقابة من جانب عمالها وموظفيها .

المحكمة

• حيث ان الدعوى تلخص وقائعها فى انه فى يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦ وردت لشركة سنجر رسالة بضاعة ما كينات خياطة وادواتها مكون من ١٢٠٣ صناديق من بينها صندوق رقم ٨١٠٥ وقد أودعت جميعها مخزن الجمرک واتخذت نحوها الاجراءات الجمركية ولما شرعت الشركة فى سحب بضائعها لم تجد الصندوق رقم ٨١٠٥ وعرضت عليها المصلحة بعد ذلك صندوقا آخر مصطنعا بحالة سيئة ومختلفا اختلافا كليا عن الصندوق الاصلى فى مظهره الخارجى ووزنه ومحتوياته فرفضت الشركة استلامه وطلبت إلى المصلحة بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦ فتح هذا الصندوق ووجد محتوياته وتم ذلك فى ذات اليوم فوجد انه يحوى أدوات حديدية تافهة ووزنه نحو عشرة كيلوجرامات بينما الصندوق الاصلى زنته ٨٦ كيلوجراما ويحتوى على خمس علب بها قطع

واستندت في ذلك إلى الواجهة الميمنة في عريضة الاستئناف وبمذكرتها المقدمة لهذه المحكمة وهي تلخص في :

أولاً — إن الصندوق المتنازع عليه كان موجوداً بالمخزن وقت سحب البضائع من الجمرک ولم يكن فاقداً كما تدعى الشركة بأنه عثر عليه بعد ذلك .

ثانياً — ان المصلحة غير مسئولة عن ضياع الصندوق وإن ما موريتها قاصرة على استيفاء الرسوم واستقبال البضاعة بحالتها الظاهرة داخل الصناديق الواردة فيها وليست مكلفة بحراستها وذلك طبقاً لقانون الجمارک ولائحتها اللذين أخطأت محكمة أول درجة في تطبيقهما وتفسيرهما .

ثالثاً — ان مصلحة الجمارک — باعتبارها مودعا لديها بغير أجر — لا تسأل الا عن الخطأ الجسيم وهو غير متوافر في الدعوى .

وحيث انه عن الواجهة الأولى فالثابت من الشهادة رقم ٢١٥١٤ ان الشركة أتمت سحب بضائعها يوم ٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ عدا صندوقاً واحداً لم تستله وهو رقم ٨١٠٥ وفي هذا ما يؤيد قول الشركة ان الصندوق لم يكن موجوداً وقت سحب باقي صناديق الرسالة أما القول من جانب المصلحة بأن الصندوق كان موجوداً مع باقي الرسالة يوم سحبها وان الشركة رفضت استلامه عندما لاحظت انه مختلف عن الصندوق الاصل فينفيه ان الشركة رفضت الاستلام عندما عرضت عليها المصلحة بعد ذلك صندوقاً آخر يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦ فطلبت وزنه وجرد محتوياته وفعلاً تم الوزن والجرد في اليوم المذكور كما هو ثابت من الاستمارة رقم ١٦٢٠ (مستند ٤) فلو أن هذا الصندوق كان موجوداً يوم ٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ لما تأخرت الشركة في طلب وزنه وجرد محتوياته

الى يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦ الأمر الذي يدل على أن هذا الصندوق لم يكن موجوداً وقت سحب البضاعة وإنما استحضر بعد ذلك .

وحيث انه عن الواجهة الثانية فان مصلحة الجمارک وان كانت غير ملزمة بمقتضى قانونها أو اللائحة الجمركية بالكشف على طرود البضائع الواردة أو وزنها أو مراجعة محتوياتها لانه أمر متعلق بتقدير الرسوم الجمركية وتحصيلها فان شاءت استعملت حقها كاملاً في الكشف على جميع الطرود أو اكتفت بالبيانات والتوضيحات التي يقدمها صاحب البضاعة من واقع مستنداته وقواتيره — الا انها — باعتبارها مودعا لديها — فان قانون الجمرک واللائحة يجهان على المصلحة قبل استلام البضائع وايداعها مخازنها ان تراجع الطرود وتفحص حالتها الظاهرية فحماً دقيقاً ومتى لوحظ بها أقل دلالة أو اشتباه يؤخذ منه حصول فتح في الطرد أو تغيير معالمة أو نقص في محتوياته وجب عليها عزل الطرد المشتبه فيه ووضعها في مكان خاص ووزنه بحضور صاحب البضاعة وهذا هو ما نصت عليه المادتان ١٤٨ و ١٥١ من قانون مصلحة الجمارک (الطبعة الثالثة سنة ١٩٢٥) فيما يلي أولاً : لا يتم استلام الجمرک الفعلي للبضائع الا عند وصولها إلى أبواب مخازنه أو إلى المحلات المخصصة لتخزينها وبعد فحص حالة الطرود الظاهرية فحماً دقيقاً .

ثانياً — الطرود التي لا تكون حالتها الظاهرية جيدة تعزل عن الطرود الأخرى وتفيد في الحال في الصحائف المخصصة لها في دفتر الاستلام ويجب وزنها بحضور مندوب شركة الملاحة الذي عليه أن يوقع مع مخزني الجمرک على الصحائف المقيدة فيها الطرود المذكورة وتكتب أوزان هذه الطرود على

الطرود ذاتها وتودع في المكان المحجوز لمثل هذا الطرد في مخزن الاستلام حين فحص محتوياتها بالتفصيل .

وهذه النصوص لم ترد عبثاً وإنما جاءت لدفع المسؤولية عن المصلحة وفي الوقت نفسه لحفظ حق صاحب البضاعة فهي ليست مجرد اجراءات اختيارية متروكة لتقدير المصلحة كما تدعى ان شاءت اتبعتها أو أهملتها وإنما هي اجراءات حتمية تتوقف عليها مسؤولية المصلحة فإذا لم تعزل الطرد المشتبه فيه وتودعه في المخزن الخاص وتفحص محتوياته بعد ذلك بالتفصيل بحضور صاحب الشأن فهذا دليل على انها استلته بحالة سليمة وتكون مسئولة عن تسليمه بحالته هذه إلى صاحبه .

وحيث انه وقد تبين فيما تقدم بالوقائع ان الصندوق عند ما أريد تسليمه للشركة وجد بحالة مريبة وظاهرة يدل على انه مختلف اختلافاً كلياً عن باقي صناديق الرسالة وانه غير مستوف لشيء من شروط المتانة مما يسهل معه سقوط محتوياته كما هو وارد بتقرير الخبير فمثل هذا الصندوق هو ذاته الذي رد فعلاً وتسلمته المصلحة كما تدعى بحالة الريبة الظاهرة كانت تدعو من غير شك إلى اتخاذ الاجراءات المتقدمة بشأنه ولكن شيئاً من ذلك لم يتم وفي هذا الدليل القاطع على أن المصلحة تسلمت الصندوق الاصلى ثم فقد بداخل المخزن لسبب ما واصطنع بعد ذلك عند اكتشاف الحادث صندوق آخر ليكون بدلا عن الصندوق الفاقد .

وحيث انه عن مسؤولية مصلحة الجمارك باعتبارها مودعا لديها بغير أجر يطلب منها المحافظة على الوديعة كمحافظة على أموالها الخاصة ولاشك في أن الحكومة بما لها من السيطرة وتوافر الحراسة والرقابة الدقيقة بواسطة عمالها

وموظفيها أقدر من الأفراد على صيانة أموالها وعدم تعرضها للسرقة أو الضياع فالمفروض إذن في مصلحة الجمارك أن تكون حراستها للبضائع المودعة بمخازنها كافية ورقابتها دقيقة بدرجة تمنع عنها خطر السرقة أو الضياع فإذا ما فقد شيء من البضائع المودعة دون أن يعرف سببه كان ذلك دليلاً على التقصير الجسيم في الحراسة والرقابة من جانب عمالها وموظفيها خصوصاً وأن الصندوق الفاقد موضوع هذه الدعوى وهو صندوق كبير الحجم يتجاوز وزنه ٨٦ كيلو جراماً وكان مودعاً في مخزن له باب وعليه حراسة فليس من اليسير إذن ان تمتد اليه يد الغير لإخراجه من المخزن إلا إذا كانت حراسة العمال ورقابة الموظفين ضعيفة إلى حد كبير فضلاً عن ان هذا الضياع قد اقترن بواقعة أخرى وهي اصطناع صندوق مقلد وادخاله المخزن ليحل محل الصندوق الفاقد وهذه العملية لا يمكن أن تتم في سهولة ويسر تحت سمع وبصر عمال المصلحة وموظفيها فلا يستساغ القول بعد ذلك ان مصلحة الجمارك قد قامت بواجبها نحو حفظ الوديعة كما تحافظ على أموالها الخاصة وإنما تستخلص المحكمة من هذه الظروف ان هناك تقصيراً جسيماً من جانب عمال وموظفي المصلحة أدى إلى ضياع الوديعة يجعلها مسئولة عن هذا الخطأ ويتبع ذلك مسئوليتها عن التعويض .

وحيث انه لما تقدم ولما ورد بأسباب محكمة أول درجة مما لا يتعارض مع هذه الأسباب يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده .

(قضية مصلحة الجمارك ضد شركة ماكينات سنجر للخطاطة وحضر عنها الأستاذ لويس جازيل رقم ٤٤١ سنة ٥ ق . رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة ابراهيم حلمى بك وكيل المحكمة ومحمد مراد الناضورى بك ونجيب سعد بك مستشارين)

٥٧

٦ يونيه سنة ١٩٥٠

١ - الأراضى الفضاء . الأمر العالى الصادر فى ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ . عدم انطباقه عليها .

٢ - ضريبة الأملاك . تقديرها على المباني . استثناء بعض المباني .

٣ - الأيراد ليس شرطاً لفرض الضريبة . يكفى أن يكون العقار مبنى .

المبادئ القانونية

١ - أن القول بأن مناط ربط الضريبة هو مجرد استغلال الأرض سواء أكانت فضاء أم مبنية فيه كثير من التجوز والتوسع ولو كان الأمر كذلك لما عني المشرع فى المادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ بتحديد وتعيين الأملاك التى فرض عليها الضريبة ولكنه - وقد خصص أملاكاً معينة بالذات تتفق جميعها فى صفة البناء وهى « بيوت السكن واللوكاندات والمخازن والدكاكين والوابورات والمعامل والأملاك ذات الأيراد » - نص بعد ذلك فى عبارة مجملة « وبالمجملة جميع أبنية القطر المصرى » ، مما يؤكد أن نية المشرع قد انصرفت إلى تقرير الضريبة على الأملاك المبنية دون غيرها فخرج بذلك من حيز الضريبة جميع الأراضى الغير مبنية ولو كانت مما تغل ريعاً .

٢ - إن « المخازن » التى أخضعها الأمر العالى للضريبة وإن ذكرت فى المادة الأولى

منه مجردة عن صفة البناء إلا أن مدلولها فى النص الفرنسى « Entrepôt » ويقابلها بالانجليزية « Ware - House » ، ينصرف فى اللغة والعرف الى المبنى المخصص لتخزين البضائع وغيرها - وأما عبارة « الأملاك ذات الأيراد » الواردة بالمادة الأولى أيضاً والتى استند اليها المستأنف فى أنها تشمل الأراضى الفضاء المستغلة فيكفى لاستبعاد هذا المعنى الذى لم يقصده المشرع الرجوع إلى النص الأصيل بالفرنسية وهو « Bâtiments d'exploitation » وهذه العبارة معناها « المباني ذات الأيراد » وهى لا تنصرف بحال ما إلا الى المباني بصريح النص الفرنسى وفى هذا كله ما يقطع بان الأراضى الفضاء ولو كانت ذات أيراد تخرج عن نطاق ضريبة الأملاك ما دامت غير مبنية .

٣ - جرى نص المادة الثانية من الأمر العالى الصادر فى ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ على أن يعنى من العوائد « العشش الغير مؤجرة والبيوت التى لا تزيد أجرتها عن خمسمائة قرش والأبنية المخصصة لإقامة الشعائر وأملاك الحكومة المعدة للمصلحة العامة ودور القنصليات ملك الدول الأجنبية » ، فهذه المستثنيات إنما تتفق جميعها فى صفة البناء وتدخل لا محالة فى نطاق الضريبة لتعميم النص عليها بعبارة « وبالمجملة جميع أبنية القطر المصرى » ، ولذلك لما أراد المشرع إعفاءها من الضريبة نص عليها بالذات واستثنائها من حكم المادة الأولى من الأمر العالى المذكور وفى هذا ما يفصح

بوضوح بأن نية المشرع قد اتجهت إلى فرض الضريبة على الأملاك المبنية دون غيرها .

وأما القول بأن جميع هذه المستثنيات خاصة بالإيراد وتؤكد نية الشارع في فرض الضريبة على الأملاك ذات الإيراد إطلاقاً فقول ظاهر البطلان لأن الأبنية المخصصة لإقامة الشعائر الدينية مثل المساجد والكنائس لم تكن بحال ما مورد إيراد أو محل استغلال فالمشرع قد نص على استثنائها من حكم الضريبة لا لأنها كانت تدخل في نطاق الأمر العالي باعتبارها أملاكاً ذات إيراد بل لأنها أملاك مبنية كانت تخضع للضريبة لولا النص على إعفائها منها .

كما أن نص المادة الثالثة من الأمر العالي المذكور لا يستفاد منها تقرير الضريبة على الأراضي الفضاء المستغلة بل على العكس فإن المادة جاءت مؤيدة إعفاء الأراضي الفضاء من الضريبة ولو كانت ذات إيراد وجرى النص في نهاية المادة المذكورة بالآتي :

« ويراعى في تقدير أجره الأبنية الأحواش والجناين المتصلة بها التابعة لها رأساً لا الأحواش والجناين التي وإن كانت متصلة بالأبنية إلا أنها تكون مستقلة عنها ومؤجرة أو يمكن تأجيرها على حدة » .

ومن الجلى أن النص المتقدم ليس الغرض منه تقدير أجره الأحواش والجناين في حد ذاتها حتى تفرض عليها الضريبة وإنما عني المشرع بهذا النص لآث

وقد قصد إعفاء الأراضي الفضاء من عبء الضريبة — رأى في الوقت ذاته أن الحدائق الخاصة التي تحيط بالمباني تزيد في أجرتها عن غيرها من المباني الخالية من الحدائق ولهذا نص على مراعاة تلك الزيادة عند تقدير أجره المباني فربط الضريبة على أساسها ولكنه خشي في ذات الوقت أن يفهم من ذلك أنه أراد فرض الضريبة على الأرض الفضاء كالجناين والأحواش حسبما ذهب إليه المستأنف لهذا استدرك المشرع الأمر ونص بصريح اللفظ على استبعاد الأحواش والجناين المتصلة بالمباني متى كانت مستقلة عنها ومؤجرة أو يمكن تأجيرها على حدة أى أن هذه الأراضي الفضاء المستقلة عن المباني سواء أكانت ذات إيراد أم قابلة للاستغلال فإنها لا تخضع بحال ما لضريبة الأملاك . ويؤيد هذا النظر أن المشرع قد نص في المادة الرابعة من الأمر العالي المذكور على حصر الأملاك الخاضعة للضريبة بقوله .

« يجرى كل سنتين أولاً تعداد الأبنية في كل مدينة أو بلد بمعرفة جهات الإدارة — ثانياً تقدير أجره الأبنية .

ومن المعلوم أن ربط الضريبة العقارية تستدعى مقدماً حصر الأملاك الخاضعة لها وقيدها في سجلات فإذا ما اقتصر المشرع على الأمر بحصر وتعداد الأبنية دون غيرها كان ذلك ايذاناً منه بأن لا يخضع للضريبة

الضريبة على الاملاك ذات الايراد اطلاقا .
 رابعا - ان نص المادة الثالثة من الامر العالى
 يقضى بأن الحدائق والاراضى الملحقة بالبناء
 تدخل فى تقدير اجرة البناء مما يفيد أن المشرع
 أخضع للضريبة كل عقار ذى ايراد ولو كان
 غير مبنى .

« وحيث ان ما ذهب اليه المستأنف من أن
 مناط ربط الضريبة هو مجرد استغلال الارض
 سواء أكانت فضاء أم مبنية فيه كثير من
 التجوز والتوسع ولو كان الامر كذلك لما غنى
 المشرع فى المادة الاولى من الامر العالى الصادر
 فى ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ بتحديد وتعيين الاملاك
 التى فرض عليها الضريبة ولكن - وقد خصص
 املاكا معينة بالذات تنفق جميعها فى صفة البناء
 وهى « بيوت السكن والوكاندات والمخازن
 والدكاكين والوابورات والمعامل والاملاك ذات
 الايراد » - نص بعد ذلك بقوله فى عبارة مجملة
 « وبالمجملة جميع أبنية القطر المصرى » مما يؤكد
 أن نية المشرع قد انصرفت إلى تقرير الضريبة
 على الاملاك المبنية دون غيرها فخرج بذلك من
 حيز الضريبة جميع الاراضى الغير مبنية ولو كانت
 مما تغل ريعا .

« وحيث ان « المخازن » التى أخضعها الامر
 العالى للضريبة وان ذكرت فى المادة الاولى منه
 مجردة عن صفة البناء إلا أن مدلولها فى النص
 الفرنسى (Entrepôt) ويقابلها بالانجليزية
 (Ware - House) ينصرف فى اللغة والعرف
 إلى المبنى المخصص لتخزين البضائع وغيرها -
 وأما عبارة « الاملاك ذات الايراد » الواردة
 بالمادة الاولى أيضا التى استند اليها المستأنف
 فى أنها تشمل الاراضى الفضاء المستغلة فيكنى
 لاستبعاد هذا المعنى الذى لم يقصده المشرع الرجوع

غير الاملاك المبنية ولو شاء ادخال الاراضى
 الفضاء ذات الريع فى نطاق الضريبة لأمر
 بحصرها وتعدادها وتقدير أجرتها مقدما
 وسكوت المشرع عن ذلك قاطع فى الدلالة
 على اعفاء كل ما خلا المباني من حكم هذه
 الضريبة .

المحكم

« حيث ان مبنى الحكم المستأنف أن
 الاراضى الفضاء المسورة والمستعملة للتخزين
 لا تخضع لعوايد الاملاك المبنية الصادر بها الامر
 العالى بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ لخروجها
 عن مدلول ما قصده المشرع من الاملاك الخاضعة
 لتلك الضريبة .

« وحيث ان المستأنف رفع هذا الاستئناف
 واستند إلى الأوجه الموضحة فى عريضة الاستئناف
 وبمذكرته المقدمة إلى هذه المحكمة وتتلخص فى
 الآتى :

أولا - إن أساس ربط ضريبة الاملاك
 وتقديرها هو الريع الذى تغله الارض سواء
 أكانت فضاء أم مبنية وانه لا محل للفرقة بين
 النوعين فى استحقاق تلك الضريبة ما دامت
 الارض مستغلة وتدر ريعا .

ثانيا - ان المادة الاولى من الامر العالى
 الصادر فى ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ قد نصت على
 ربط الضريبة على المخازن مجردة عن وصفها مبنية
 كما وأن المخازن تندمج تحت عبارة « الاملاك
 ذات الايراد » الخاضعة للضريبة بنص المادة
 المذكورة .

ثالثا - ان الاملاك المستتناة من فرض
 الضريبة والمذكورة بالمادة الثانية من الامر العالى
 كلها خاصة بالايراد مما يؤكد نية المشرع فى فرض

إلى النص الاصل بالفرنسية وهو (Bâtiments d'exploitation) وهذه العبارة معناها « المباني ذات الايراد، وهي لا تصرف بحال ما إلا إلى المباني بصريح النص الفرنسى وفى هذا كله ما يقطع بأن الاراضى القضاء ولو كانت ذات ايراد تخرج عن نطاق ضريبة الاملاك ما دامت غير مبنية .

« وحيث انه عن الاستثناءات الواردة بالمادة الثانية من الامر العالى المذكور فهى لا تدعم نظرية المستأنف بل هى حجة عليه فقد جرى نص هذه المادة بأن يعنى من العوائد « العيش الغير مؤجرة والبيوت التى لا تزيد أجرتها عن خمسمائة قرش والابنية المخصصة لاقامة الشعائر وأملاك الحكومة المعدة للصلحة العامة ودور القنصليات ملك الدول الاجنبية، فهذه المستثنيات إنما تتفق جميعها فى صفة البناء وتدخل لا محالة فى نطاق الضريبة لتعميم النص عليها بعبارة «وبالجملة جميع ابنية القطر المصرى، ولذلك لما أراد المشرع اعفاءها من الضريبة نص عليها بالذات واستثناهما من حكم المادة الاولى من الامر العالى المذكور وفى هذا ما يفصح بوضوح بأن نية المشرع قد اتجهت إلى فرض الضريبة على الاملاك المبنية دون غيرها .

وأما القول من جانب المستأنف بأن جميع هذه المستثنيات خاصة بالايراد وتؤكد نية الشارع فى فرض الضريبة على الاملاك ذات الايراد اطلاقاً فقول ظاهر البطلان لان الابنية المخصصة لاقامة الشعائر الدينية مثل المساجد والكنائس لم تكن بحال ما مورد لإيراد أو محل استغلال فالمشرع قد نص على استثنائها من الضريبة لانهما كانت تدخل فى نطاق الامر العالى باعتبارها أملاكاً ذات إيراد بل لانها

أملاك مبنية كانت تخضع للضريبة لولا النص على اعفائها منها .

« وحيث ان نص المادة الثالثة من الامر العالى المذكور التى استند اليها المستأنف أيضاً لا يستفاد منها تقرير الضريبة على الاراضى القضاء المستغلة بل على العكس فإن المادة جاءت مؤيدة اعفاء الاراضى القضاء من الضريبة ولو كانت ذات ايراد وجرى النص فى نهاية المادة المذكورة بالآتى .

« ويراعى فى تقدير أجرة الابنية الاحواش والجناين المتصلة بها التابعة لها رأساً لا الاحواش والجناين التى وان كانت متصلة بالابنية إلا أنها تكون مستقلة عنها ومؤجرة أو يمكن تأجيرها على حدة . .

ومن الجلى أن النص المتقدم ليس الغرض منه تقدير أجرة الاحواش والجناين فى حد ذاتها حتى تفرض عليها الضريبة وإنما عنى المشرع بهذا النص لانه - وقد قصد اعفاء الاراضى القضاء من عبء الضريبة - رأى فى الوقت ذاته ان الحدائق الخاصة التى تحيط بالمباني تزيد فى أجرتها عن غيرها من المباني الخالية من الحدائق ولهذا نص على مراعاة تلك الزيادة عند تقدير أجرة المباني فربط الضريبة على أساسها ولأنه خشى فى ذات الوقت أن يفهم من ذلك أنه أراد فرض الضريبة على الارض القضاء كالجناين والاحواش حسبما ذهب اليه المستأنف استدرك الامر ونص بصريح اللفظ على استبعاد الاحواش والجناين المتصلة بالمباني متى كانت مستقلة عنها ومؤجرة أو يمكن تأجيرها على حدة أى أن هذه الاراضى القضاء المستقلة عن المباني سواء أكانت ذات ايراد أم قابلة للاستغلال فإنها لا تخضع بحال ما لضريبة الاملاك .

<p>منه بأن لا يخضع للضريبة غير الاملاك المبنية ولو شاء ادخال الاراضى الفضاء ذات الربيع في نطاق الضريبة الامر بحصرها وتعدادها وتقدير أجرتها مقدما وسكوت المشرع عن ذلك قاطع في الدلالة على اعفاء كل ما خلا المبانى من حكم هذه الضريبة .</p>	<p>« وحيث انه بما يؤيد هذا النظر أن المشرع قد نص في المادة الرابعة من الامر العالى المذكور على حصر الاملاك الخاضعة للضريبة بقوله .</p> <p>«يجرى كل سنتين أولا : تعداد الابنية في كل مدينة أو بلد بمعرفة جهات الادارة</p> <p>ثانيا : تقدير أجرة الابنية .</p>
<p>« وحيث انه لما تقدم ولما ورد بأسباب محكمة أول درجة يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده .</p> <p>(قضية صاحب السعادة محافظ الاسكندرية بصفته ضد السيوماريو لاسكاريس بصفته رقم ٦٧٢ سنة ١٩١٠ ق . بالمهنة السابقة) .</p>	<p>ومن المعلوم أن ربط الضريبة العقارية تستدعى مقدما حصر الاملاك الخاضعة لها وقيدها في السجلات فاذا ما اقتصر المشرع على الامر بحصر وتعداد الابنية دون غيرها كان ذلك ايذانا</p>

قضاء المحاكم الكلية

(القضاء المدني)

٥٨

محكمة شين الكوم الابتدائية

١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٩

حيازة العقار - عدم جواز الجمع بين وضع اليد والمطالبة بالحق . عدم التعرض للملكية . مادة ٢٦ ، ٢٩ مرافعات قديم ومادتا ٤٧ ، ٤٨ مرافعات جديد .

المبدأ القانوني

اتفق قانونا المرافعات القديم والجديد على أن محكمة المواد الجزئية هي المختصة بنظر دعاوى الحيازة وعلى أنه لا يجوز الجمع بين طلب وضع اليد والمطالبة بالحق وإلا سقط حق المدعى في طلب الحيازة - وأنه يجب في دعاوى اليد أن تقتصر المحكمة على تبين ماهيتها والنظر في توافر شروطها دون التعرض للملكية. على أنه إذا دعت الضرورة للرجوع إلى مستندات الملك فلا يكون ذلك إلا على سبيل الاستثناس وبالقدر الذي يقتضيه البحث في دعوى اليد .

المحكم

من حيث ان موضوع النزاع يجمل في ان المستأنف عليه رفع هذه الدعوى امام محكمة أول درجة ضد المستأنف بمنع تعرضه له في ١٨ و٤٥ ط اطيانا زراعية مينة بالعريضة وإعادة وضع

يده عليها وتسليمها إليه والمصاريف والاعتاب والنفاذ وبين بالعريضة أنه يضع يده على هذه الاطيان وان المستأنف تعرض له فيها بدون وجه حق مذ رفع هذه الدعوى بتاريخ ٨/١٢/١٩٤٨ حكمت المحكمة المذكورة تمهيدا باحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت المستأنف عليه وضع يده عليها مدة سنة على الأقل سابقة على رفعها وليثبت تعرض المستأنف له فيها على أن يكون للمستأنف النفي وقد سمعت المحكمة المذكورة شهود الطرفين بجلسة ٢٦/١/١٩٤٩ ثم قضت بنفس الجلسة بطلبات المستأنف عليه والزام المستأنف بالمصروفات ومبلغ ٥٠ قرشا اتعاب محاماه .

ومن حيث ان المستأنف اقام هذا الاستئناف على . اولاً . انه والمستأنف عليه وأخا ثالثاً لها يمتلكون ٤٥ س و ١٢ ط مينة بعريضة الاستئناف يدخل فيها ٤٥ س و ٢ ط عبارة عن حرم ساقية فتكون مساحة الاطيان المنزرعة ١٠ ط فقط يخص كلا من الاخوة الثلاثة ٨ س و ٣ ط ولم تحصل قسمة بينهم حتى يصح القول ان المستأنف عليه وضع يده على ١ س و ٤ ط موضوع الدعوى بنوع الملك . ثانياً . ان رفع هذه الدعوى على هذا النحو فيه تحايل من المستأنف عليه على حرمان الشريكين الآخرين من اجراء القسمة ووضع يد كل منهما على نصيبه كاملاً . وقد أوضح المستأنف بالمذكرة المقدمة رقم ٧ ملف الدعوى أن يد المستأنف عليه عارضة فلا تكتسب الملكية مهما طال الزمن وطلب من باب الاحتياط الغا

الحكم فيما زاد عن ٨ س و ٣ ط وقدم تأييدا لدفاعه ثلاثة مستندات بحافظة مودعة تحت رقم ٦ ملف الاستئناف

د ومن حيث ان تظلم المستأنف من الحكم المستأنف لاسند له في القانون أو الواقع لأنه يبين بوضوح من الاطلاع على صحيفة الدعوى واوراقها انها لا تعدو دعوى وضع يد لم يقم المدعى فيها أى نزاع يتصل بالملكية وقد أصدرت محكمة أول درجة حكمها التمهيدى بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٤٨ بالاحالة الى التحقيق لاثبات ونفى وضع اليد ثم سمعت شهود الطرفين على أساس دعوى وضع اليد ثم أصدرت حكمها المستأنف على نفس الأساس فاذا نعى المستأنف على الحكم المستأنف انه فصل في ملكية العقار موضوع الدعوى فانه يدعى ما لا يتفق مع الطلبات المينة بصحيفة الدعوى ولا باقى الأوراق .

د ومن حيث ان قانون المرافعات القديم في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ والقانون الجديد في المادة ٤٧ منه كلاهما اجاز لمحكمة المواد الجزئية ان تحكم في دعاوى وضع اليد وقد حرمت المادة ٢٩ من القانون القديم والمادة ٤٨ من القانون الجديد الجمع بين طلب وضع اليد والمطالبة بالحق وإلا سقط حق المدعى في طلب الحيازة — كما ان الفقرة الثانية من المادة ٤٨ مرافعات جديدة صريحة في انه لا يجوز من المدعى عليه في دعوى الحيازة ان يدفعها بالاستناد الى الحق ولا تقبل دعواه بالحق قبل الفصل في دعوى الحيازة وتنفيذ الحكم الذى يصدر فيها إلا اذا تخلص بالفعل عن الحيازة لخصمه . وكذلك لا يجوز الحكم في دعاوى الحيازة على أساس ثبوت الحق أو نفيه وهكذا اتفق قانونا المرافعات القديم والجديد على انه يجب في دعوى اليد أن تقتصر المحكمة على تبين ماهيتها والنظر

في توافر شروطها دون التعرض للملكية . وقد أخذت المحاكم بهذا المعنى وطبقت هذه النصوص في كثير من دعاوى اليد من ذلك حكم محكمة النقض والابرار الصادر في ٢٤ / ٥ / ١٩٤٥ الذى قضى بأن القاضى المطروح أمامه دعوى اليد يجب عليه ان لا يتجاوز بحثه على توافر شروط وضع اليد دون أن يتعرض للملكية وأنه اذا دعت الضرورة للرجوع إلى مستندات الملك فلا يكون ذلك إلا على سبيل الاستثناء وبالقدر الذى يقتضيه البحث في دعوى اليد (والحكم منشور بمجلة المحاماه بالملحق رقم ١ مدنى من السنة ٢٧ صحيفة ١٠٨) وقضت بهذا المعنى محكمة النقض والابرار بحكمها الصادر في ١٧ يناير سنة ١٩٤٦ ومنشور بنفس الملحق صحيفة ٢٠٠

د ومن حيث انه يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى ان طلبات المستأنف عليه قاصرة على وضع يده على العقار المبين بصحيفة الدعوى . وقد بان من تحقيق وضع اليد أنه حائز للعقار المذكور لمدة تزيد كثيرا عن سنة سابقة لرفع هذه الدعوى وكان يتفقد بهذا العقار بحالة هادئة ومستمرة طوال هذه المدة حتى تعرض له المستأنف فقد حق له طلب حماية القانون في منع تعرض الغير له في ذلك العقار واذا ادعى المستأنف ان هذا العقار يدخل ضمن تركه خلقت له وللمستأنف عليه وأخ ثالث لها وانها لم تقسم بينهم حتى الآن وانهم اتما اقتسموها قسمة مهاباة وان المستأنف عليه يضع يده على أكثر من نصيبه الشرعى فالجمال أمامه مفتوح بابه برفع دعوى الملكية وطلب فرق البدل وللمستأنف عليه بطبيعة الحال كامل الحرية في الدفاع عن نفسه .

د ومن حيث انه يبين بما تقدم ومن الاسباب

الواردة بالحكم المستأنف انه في محله ويتعين إذن تأييده .

ومن حيث ان من يحكم ضده يلزم بالمصروفات عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات جديد (قضية عبد القوي ابراهيم حلوه وحضر عنه الأستاذ عبد الدايم بكر ضد محمود ابراهيم حلوه رقم ٢٢٨ س سنة ١٩٤٩ رئاسة وعضوية حضرات محمد السعيد يوسف بك وكيل المحكمة وعلى محمد سماحة وعبد اللطيف شكرى القاضين) .

٥٩

محكمة شبين الكوم الابتدائية

٢٣ فبراير سنة ١٩٥٠

شفعة . خلواء إعلان الرغبة من عرض الثمن . وجوب علم الشفيع بجميع شروط البيع . وجوب اظهار الرغبة بالشفعة خلال ١٥ يوما من العلم وإلا سقط الحق . مادة ٩٤٨ مدنى جديد .

المبادئ القانونية

١ — شرعت الشفعة لدفع ضرر والشفيع يحل محل المشتري في جميع ما عليه من الالتزامات فمن حقه حينئذ أن يعلم علم اليقين مقدار الثمن واسم المشتري وباقي شروط البيع حتى يمكنه التقرير برغبته بالشفعة — ويجوز للشفيع أن يضمن إعلان إظهار رغبته بالشفعة جميع التحفظات التي يرى من مصلحته ابداءها بسبب جهله جميع البيانات المتعلقة بشروط البيع وتحقيق الثمن .

فإذا أظهر الشفيع رغبته بالشفعة وصرح بأنه لا يعلم عن الصفقة إلا الاطيان المبيعة فقط وأنه يطلب إلى البائع والمشتري بيان

بأى شروط البيع والاطلاع على عقد البيع فإنه لا يجوز للمشتري دفع الدعوى بالسقوط لحال إعلان الرغبة من عرض الثمن ، في حين أنه لم يخطر الشفيع بحقيقة الثمن حتى رفع الدعوى وأظهر استعداداه لدفع الثمن الحقيقى .

٢ — يجب إعلان البائع والمشتري معاً بدعوى الشفعة في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ العلم فلو استطاع الشفيع إعلان بعض المشترين وبعض البائعين في الميعاد القانونى ثم أعلن باقى المتعاقدين بعد ذلك الميعاد فإن الحق يسقط في الشفعة .

المحكمة

من حيث ان المدعين اقاموا هذه الدعوى ضد زكية حنا ابراهيم وآخرين بصحيفة معلنة في ١٠ س و ٩ ط و ٢ ف شيوعا في ١٣ س و ٢٠ ط و ٣ ف مينة بالصحيفة بواقع القدان ٥٥٠ ج مع احتفاظهما بحق اثبات صورية هذا الثمن وملحقاته والتسليم والمصاريف والأتعاب والنفاذ ويانأ لدعواهما هذه قالا بذات الصحيفة انهما علما ان المدعى عليهما الخمسة الأول باعوا إلى المدعى عليها السادسة بصفقتها وصية على ولديها عبد الصمد وعبد الله ولدى محمد عبد الله شحاته الاطيان سالفه الذكر وانهما شريكان على الشيوع مع البائعين وانهما أظهرتا رغبتهما باعلان تاريخه ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٨ وباعلان آخر تاريخه ٩ / ٥ / ١٩٤٩ أدخل المدعيان عبد الصمد محمد عبد الله شحاته واخاه عبد الله محمد على أساس انهما بلغا الرشد وان وصاية المدعى عليها السادسة عليهما قد

انتهت . وطلبا الحكم بالطلبات الأصلية ضد المدعى عليهم الثانية . وقد أودع المدعيان حافظة بمستنداتهما ضمنها انذار الشفعة (حافظة رقم ٤ ملف الدعوى) .

ودفع المدعى عليهما السادسة والسابع الدعوى بدفعين الأول سقوط حق المدعين في الشفعة لخلو انذار الشفعة من عرض الثمن الحقيقي الوارد بالعقد ولا الملحقات . الثاني ، سقوط حقهما لظهور الرغبة بعد مضي أكثر من ١٥ يوما من تاريخ عليهما بالبيع .

ومن حيث انه بان للحكمة من مطالعة الأوراق :-

أولاً - ان عقد البيع المؤرخ ١٤/١٠/١٩٤٨ المقدم بحافظة المدعى عليهما السادسة تحت رقم ٥ ملف الدعوى يدل على ان المدعى عليهم الخمسة الأول باعوا إلى المدعى عليها السادسة عن نفسها وبالنسبة عن ولدها عبدالله محمد عبدالله شحاته والشيخ عبد الصمد عبدالله شحاته ال ١٠ س ٩ ط و ٢ ف موضوع الدعوى نظير مبلغ ٥٥٠ ج للفدان الواحد أي ان جميع الثمن ٨٠٠ م و ١٣١٥ ج وقد وقع عليه البائعون والمشتري .

ثانياً - ان المدعين أظهرتا رغبتهما في أخذ هذه الأطنان بالشفعة باعلان تاريخه ١٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٨ على اعتبار انهما شريكان مع البائعين على الشيوع في الأطنان الواقع فيها العين المبيعة وانهما علما بحصول البيع في ٢٣/١٠/١٩٤٨ وقد صرحا في ذلك الاعلان انهما لا يعلنان عن الصفقة الا الأطنان المبيعة دون باقي اشتراطات البيع الخاصة بالبيع وتفاصيله وانهما يريدان معرفة حقيقة ثمن البيع والاطلاع على العقد لمعرفة شروط البيع مفصلة وانهما يملكان في

نفس الحوض والقطعة الموجود بها الأطنان المبيعة ١٦ ط و ١ ف بمقتضى عقد مسجل في ٢٣/١٢/١٩٤٦ ولسبب الملك في الشيوع رفعا هذه الدعوى بالشفعة في الأطنان المبيعة . وقد نبها في ذلك الاعلان على البائعين والمشتري بان المواعيد القانونية تبقى مستمرة بالنسبة لهما إلى ان يعلما علما تاما نافيا للجهالة بالثمن وشروط البيع وحقيقة البائعين والمشتري وصفاتهم ان وجدت وبالاجمال كل ما يتعلق بالصفقة المبيعة (حافظة المدعين المودعة تحت رقم ٤ ملف الدعوى) .

ومن حيث ان المدعى عليهم - البائعين والمشتري - لم ينكروا على المدعين أساس طلبهما أخذ الأطنان موضوع الدعوى بالشفعة وهو الشركة في الشيوع طبقا للمادة الأولى من قانون الشفعة القديم ومادة ٩٣٦ من القانون المدني الجديد .

عن الدفع بالسقوط لخلو اعلان الرغبة من عرض الثمن .

ومن حيث ان العلم والقضاء قد استقر على انه لاجل ان يسقط حق الشفع لعدم اظهار الرغبة في مدة الخمسة عشر يوما من وقت علمه بالبيع ، لا يكفي ان يكون قد علم بحصول البيع بل يلزم ايضا ان يكون قد عرف اسم المشتري وثن البيع وباقي شروط البيع حتى يمكنه ان يقرر رغبته بالشفعة - ذلك لان الشفعة انما شرعت لدفع ضرر من جار أو شريك طارئ والضرر يتفاوت بتفاوت الاشخاص وان الشفع يحل محل المشتري في جميع ما عليه من الالتزامات فن حقه إذن ان يعلم علم اليقين بمقدار الثمن الذي يلزم بدفعه وشروط دفعه قبل الموافقة بطلب الشفعة (شرح الشفعة لكامل مرسى باشا صحيفه ٣٠٣ بتد ٣٠٦ وما بعده - وحكم محكمة استئناف مصر الصادر

انها شخصياً وبصفتها تمثل المشتريين ولذلك أعلنتها بدعوى الشفعة بالصحيفة المعلنة في ١٩٤٨/١١/٢٨ غير ان المدعى عليها السادسة أودعت ملف الدعوى بجلسة ١٩٤٩ / ٢ / ٢٤ حافظة بمستندين تحت رقم - ٥ - وهما عند البيع موضوع الدعوى وشهادة بميلاد عبد الصمد محمد عبد الله . ويدل العقد على ان عبد الله وعبد الصمد قد تلقيا البيع بانفسهما وتدل الشهادة المذكورة على ان عبد الصمد ولد في أول يولييه سنة ١٩٢٥ ويكون عمره عند تحرير العقد ثلاثاً وعشرين سنة تقريباً وقد وقع بامضائه على العقد وطلب الحاضران عن المدعين التأجيل للاطلاع على هذين المستندين فأجلت الدعوى لجلسة ٧ أبريل سنة ١٩٤٩ للاطلاع والرد وبالجلسة الاخيرة طلب محامي المدعين التأجيل لادخال عبد الله وعبد الصمد ولدى محمد عبد الله . فأجابته المحكمة وأجلت الدعوى لجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٤٩ لادخالهما في الدعوى فاعلناها بصحيفة تاريخها ١٩ / ٥ / ١٩٤٩ وكلفاهما الحضور بجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٤٩ ليسمعا الحكم مع باقي الخصوم بالطلبات ثم اجلت الدعوى لجلسة ١٩٤٩ / ٦ / ٢٠ ليطلع ويستعد المدعى عليه السابع (عبد الصمد محمد عبد الله) ثم لجلسة ١٨ يولييه سنة ١٩٤٩ لذات السبب مع احتفاظ المدعى عليه المذكور بدفع خاص يطلان اجراءات الشفعة . وبالجلسة الاخيرة سألته الذكر دفع يطلان ائذار الشفعة لأنه لم يعلن له في الميعاد . ثم أجلت القضية بعد ذلك حتى حيزت للحكم مع الترخيص بتقديم مذكرات وقد أصر المدعى عليه السادس على الدفع بالسقوط المين آنفاً .

ومن حيث انه تبين من سرد هذه الوقائع ان المدعين علما بايداع حافظة مستندات المدعى عليها السادسة بجلسة ١٩٤٩ / ٢ / ٢٤ ثم ظهر

في ٦ يناير سنة ١٩٣٨ المنشور بمجلة المحاماة السنة ١٩ صحيفة ٣٦٨ - ويجوز للشفيع ان يضمن اعلان اظهار رغبته بالشفعة جميع التحفظات التي يرى من مصلحته ابداءها لسبب جهله جميع البيانات المتعلقة بشروط البيع وتحقيقه الثمن (حكم محكمة استئناف مصر الصادر بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٣٣ ومنشور بمجلة المحاماة السنة ١٤ صحيفة ١٩ وأخيراً حكم محكمة النقض الصادر في ١٨ يناير سنة ١٩٤٥ في الطعن رقم ٨٠ سنة ١٤ قضائية ومنشور بمجموعة القواعد رقم ١٩٣٠ . ومن حيث ان المدعين قد أظهرتا رغبتهما بالشفعة باعلان تاريخه ١٩٤٨ / ١٠ / ٣١ وقد صرحا بانهما لا يعلنان عن الصفقة الا الاطيان المبيعة فقط وانهما يطلبان إلى البائعين والمشتريين بيان باقي اشتراطات البيع عن حقيقة الثمن وغيره بل وأظهرتا رغبتهما في الاطلاع على ذات عقد البيع . ولم يخطرهما المتعاقدون بشيء حتى رفعنا هذه الدعوى طالبين الشفعة بالثمن الحقيقي وانهما لا يقران الثمن المين بالعقد .

ومن حيث انه تبين مما تقدم ان اعلان اظهار الرغبة في هذه الدعوى وفي هذه الظروف لا يعيبه عدم ذكر الثمن وقد تم في الميعاد القانوني ومن ثم يتعين رفض الدفع بسقوط حق المدعين في الشفعة لخلو ذلك الاعلان من عرض الثمن .

عن الدفع بالسقوط لعدم اظهار الرغبة في الميعاد القانوني .

ومن حيث ان المدعين أظهرتا رغبتهما في الشفعة باعلان تاريخه ١٩٤٨ / ١٠ / ٣١ وقد أعلن المدعى عليها السادسة فريده مصطفى حسن عن نفسها وبصفتها وصية على ولديها عبد الله وعبد الصمد على اعتبار انهما قاصران وعلى أساس

لها بعد الاطلاع على عقد البيع وشهادة ميلاد عبد الصمد محمد عبد الله وجوب ادخال عبد الله وعبد الصمد في الدعوى كمشترين فطلبنا بجلسة ١٩٤٩ / ٤ / ٧ التأجيل لاعلانهما غير انهما لم يعلناهما إلا في ١٩ مايو سنة ١٩٤٩ - فلو ان علمنا بهذه الواقعة لم يتم إلا في يوم ١٩ / ٤ / ١٩٤٩ حين طلبنا التأجيل لادخالهما فيكون قد مضى بين هذا العلم واعلانهما أكثر من ثلاثين يوماً .

ومن حيث ان القانون يوجب اظهار الرغبة بالشفعة خلال ١٥ يوماً من تاريخ العلم والا فيستطحق الشفع في الشفعة (مادة ١٩ من قانون الشفعة القديم مادة ٩٤٨ من القانون المدني الجديد) - كما أوجب القانون رفع الدعوى على البائع والمشتري امام المحكمة في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ اعلان الرغبة في الشفعة والا سقط الحق فيها مادة ١٥ من قانون الشفعة القديم (مادة ٩٤٣ من القانون المدني الجديد) .

ومن حيث ان العلم والقضاء قد استقرا على وجوب اعلان البائع والمشتري معا في الميعاد الثمانوني . ولو استطاع الشفع اعلان بعض المشترين والبائعين في الميعاد ثم اعلن الباقيين بعد الميعاد فان صحة الاجراء فيما يختص باعلان من اعلن في الميعاد لا يمنع قانوناً سقوط حق الشفع في الشفعة لعدم اتمام اعلان جميع البائعين والمشتريين معا في الميعاد (حكم محكمة استئناف

الصادرة في ٤ مايو سنة ١٩٢٥ ومنشور بمجلة المحاماة السنة ٦ صحيفة ٢٣ وحكم محكمة أسيوط الاستئناف الصادر في ١٨ / ١ / ١٩٢٨ ومنشور بنفس المجلة السنة ٩ صحيفة ٤٣٤ وحكم محكمة استئناف مصر الصادرة في ٢١ / ٥ / ١٩٣٠ ومنشور بذات المجلة السنة ١١ صحيفة ٥٨ وحكم محكمة استئناف مصر الصادرة في ١٨ / ٥ / ١٩٣٧ المجموعة الرسمية ٣٨ ص ٩ وأخيراً حكم النقض الصادر في ٢٧ / ١٢ / ١٩٤٥ ومنشور بالملحق المدني السنة ٢٧ بمجلة المحاماة صحيفة ١٧٥ رقم ٧٣)

ومن حيث انه متى وضع الامر على النحو المشروح تبين ان ذلك الدفع في محله ويتعين حينئذ قبوله والحكم بسقوط حق المدعين في الشفعة لتأخيرهما في اظهار الرغبة فيها في الميعاد القانوني .

ومن حيث انه لا مبرر بعد ذلك للبحث في النزاع القائم حوله الثمن .

ومن حيث ان من يخسر الدعوى يلزم بالمصروفات عملاً بالمادتين ٣٥٦، ٣٥٧ مرافعات (قضية محمد أحمد الحداد وآخر وحضر عنهما الأستاذ زخاري صادق ضد الست زكية حنا ابراهيم وآخرين وحضر عن السادسة الأستاذ ابراهيم نجم الدين وعن السابع الأستاذ زكي فهمي منصور رقم ٤٢٥ سنة ١٩٤٨ كلى رئاسة وعضوية حضرات محمد السيد يوسف وكيل المحكمة وعلى محمد سماعة وعبد اللطيف شكرى القاضين) .

قضاء المحاكم الكلية

(القضاء التجارى)

٦٠

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

٥ أبريل سنة ١٩٤٩

جواز الحكم بإشهار إفلاس القاصر دون تأثره
بنتائج الإفلاس .

المبدأ القانوني

يصح إشهار إفلاس القاصر إذا ما أذنت المحكمة الحسنية للوصى بالاستمرار في تجارة المورث لمصلحة هذا القاصر، وعجزت تجارته عن دفع ديونه، لأن القاصر وإن لم يتجر بنفسه بل بوصيه فإن الوصى يقوم بها باسم القاصر ولحسابه، ولكن تفليس القاصر في هذه الحالة لا يترتب عليه كل نتائج، فلا يلحقه حرمان من حقوقه، ولا يجوز اعتباره مفلساً بالتقصير أو بالتدليس، لأن هذه النتائج تدخل في باب العقاب، والقاصر لم يتجر بنفسه، فلا يمكن مؤاخذته على عمل لم يصدر منه .

المحكمة

« من حيث أن المدعى عليهم عدا الخامس لم يحضروا رغم إعلانهم قانوناً فيجوز الحكم في غيبتهم عملاً بالمادة ١١٩ مرافعات .

« وحيث أن شركة حزان رودوسلى وشركاهم قدمت عريضة إلى حضرة رئيس المحكمة قالت فيها إنها تدين المدعى عليهم بمبلغ ٣٥٠ ج ثمن بضاعة وذلك بموجب سبعة سندات أذنية مؤرخة ١٩٤٨ / ١ / ٨ كل منهما بمبلغ ٥٠ ج تستحق السداد في ١٠ و ٢٠ و ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٨ و ١٠ يونيو سنة ١٩٤٨ على التوالي وقد حولت هذه السندات إلى البنك البلجيكي الدولى للحصول فلم تدفع رغم عمل احتجاج عدم الدفع عن السندات الثلاثة الأولى في ٨ مايو سنة ١٩٤٨ وطلبت الشركة لذلك صدور الأمر بوضع الاختتام على محل تجارة المدعى عليهم الرئيسى الكائن بشارع سليم الأول رقم ٣٦ بالزيتون وعلى فرع المحل الكائن بشارع المتوكل على الله رقم ٧ بقسم مصر الجديدة وتحديد جلسة للحكم بإشهار إفلاس المدعى عليهم وتحديد تاريخ التوقف عن الدفع وتعيين مأمور للتفليسة والزامهم بالمصاريف والأتعاب مع شمول الحكم بالنفاد المعجل بلا كفالة، وقد صدر الأمر فعلاً في ١٩٤٨ / ٨ / ٢١ بوضع الاختتام على المحلين الواردين بالعريضة وتنفيذ الأمر في ١٩٤٨ / ٨ / ٢٤ بوضع الاختتام على المحل الكائن بشارع سليم الأول رقم ٣٦ بالزيتون فقط حيث تنازلت الشركة - طالبة إشهار الإفلاس - عن طلب وضع الاختتام على المحل الآخر الكائن بشارع المتوكل على الله رقم ٧ بقسم مصر الجديدة

لما تبين لها أن هذا المحل قد بيع إلى من يدعى عبد الفتاح محمود حمودة منذ سنة .

وحيث أن المدعية استندت في إثبات مديونية المدعى عليهم على سبعة سندات أذنية مؤرخة ٨ / ١ / ١٩٤٨ وقد كتب على هامش كل منهما عبارة « أولاد أسعد يحيى بشارع سليم الأول بالزيتون بمصر » ووقع عليها من أحد هؤلاء الورثة وهو المدعى عليه الرابع عبد الحليم أسعد يحيى الشهير بحلى وتفيد مديونيتهم للمدعية في مبلغ ٣٥٠ ج ثمن بضاعة وتستحق السداد في التواريخ المبينة بالعريضة والمشار إليها آنفاً كما ارتكبت المدعية في إثبات التوقف عن الدفع على بروتستو معلن للمدعى عليه الرابع في ٨ / ٥ / ١٩٤٨ عن الثلاثة سندات الأولى .

وحيث أن المدعى عليه الخامس بصفته وصياً على القصر من أولاد المرحوم أسعد يحيى دفع الدعوى بأن محل التجارة الكائن بشارع سليم الأول رقم ٣٦ بالزيتون مملوك للمدعى عليهم جميعاً بالميراث الشرعى عن مورثهم المرحوم أسعد يحيى الذى توفى في ١ / ٢ / ١٩٤٥ وأن المدعى عليه الرابع عين مديراً لهذا المحل بموافقة المجلس الحسى وقد ظل كذلك حتى شجر خلاف بينه وبين باقى الورثة فتخلى عن المحل في سنة ١٩٤٧ وفتح له محلاً خاصاً لتجارته وهو المحل الكائن بشارع المتوكل على الله رقم ٧ بقسم مصر الجديدة وقد أخذ من المدعية بضاعة لمحله الخاص واستدان بقيمة ثمنها وحرر على نفسه السندات المرفوعة بشأنها الدعوى ووقع عليها وحده ولكن المدعية قدمت مستخرجاً من السجل التجارى بتاريخ ٥ / ٧ / ١٩٤٨ تبين منه أن المورث أسعد يحيى ترك محل تجارة بشارع سليم الأول رقم ٣٦ بالزيتون وفرعاً بشارع المتوكل على الله رقم ٧ بمصر الجديدة لتجارة البقالة بالتجزئة وقد أثبت

بهذا المستخرج وفاة المورث في ١ / ٢ / ١٩٤٥ وانحصار ارثه في المدعى عليهم وتعيين المدعى عليه الخامس وصياً على القصر بقرار من مجلس حسى مصر في ٧ / ٢ / ١٩٤٥ واستمرار الورثة جميعاً في التجارة باسم مورثهم ولما ووجه المدعى عليه الخامس بهذا المستخرج عاد وادعى بأن المحل الكائن بشارع المتوكل على الله كان مملوكاً للمورث حقيقة ثم استقل به المدعى عليه الرابع في سنة ١٩٤٧ واستند على إيصال دفع رسوم تفتيش عن هذا المحل بتاريخ ٢٢ / ٥ / ١٩٤٧ باسم المدعى عليه المذكور .

وحيث أن المحكمة رأت - استجلاء للحقيقة - الاطلاع على ملف تركه المرحوم أسعد يحيى بالمحكمة الحسنية لمعرفة صفة المدعى عليه الرابع ومتى عين مديراً لمحل التجارة وهل فصل بعد ذلك وهل أدرج شيء بشأن دين المدعية وما إلى ذلك من البيانات اللازمة للفصل فيما إذا كانت منازعة المدعى عليه الخامس جدية أم لا وقد أذنت محكمة الزيتون الحسنية بالاطلاع على هذا الملف .

وحيث أنه قد تبين من الاطلاع على ملف تركه المرحوم أسعد يحيى بأنه توفى في أول فبراير سنة ١٩٤٥ عن ورثة هم المدعى عليهم ، وقد ترك ما يورث عنه المحل التجارى الكائن بشارع سليم الأول ٣٦ بالزيتون بما فيه من بضائع ومنقولات جردت جميعها واثبتت في محضر حصر التركة الذى لم يشرف فيه إلى المحل الكائن بشارع المتوكل على الله ، وقرر المجلس بجلسته ٧ / ٢ / ١٩٤٥ تعيين راغب يحيى احمد وصياً على القصر واقامة عبد الحليم أسعد يحيى مديراً للمحل التجارى واعتبار هذا المحل تركه لجميع الورثة بحسب الفريضة الشرعية والتصريح للمدير بفتحه وإدارته وقد ظل المدعى عليه الرابع مديراً للمحل حتى

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٨ حيث قررت المحكمة اقالته من ادارة المحل بناء على طلب النيابة لما ظهر لها من أن ادارته أدت إلى تعريض القصر للافلاس بقضية منظورة ، ووجد ضمن الملف طلب مقدم من الوصى في ٣١ / ٣ / ١٩٤٨ لتصفية المحل وبيعه لفداحة خسائره وكثرة ديونه التي يحل معظمها في شهر أبريل سنة ١٩٤٨ وقد حول هذا الطلب على معاون المحكمة الحسنية لفحصه فعمل محضراً في ٤ / ٤ / ١٩٤٨ سأل فيه الوصى الذي صمم على طلبه كما سأل المدعى عليه الرابع بصفته مديراً للمحل ووارثاً ووكيلاً عن باقي الورثة البالغ (المدعى عليهم الثلاثة الأول) فوافق على تصفية المحل وبيعه ثم أعاد المعاين فتح محضره في ١٠ / ٤ / ١٩٤٨ وسأل باقي الورثة فصمموا على بيع المحل لكثرة ديونه وضآلة أرباحه كما سأل مدير المحل عن هذه الديون فقرر أنها تبلغ ٥٠٥ ملين و٨٣٣ ج بين مفرداتها تفصيلاً ومن بينها ٣٥٠ ج لحزان رودوسلى وشركاه بمقتضى كميالات - وهو الدين المدفوع بشأنه هذه الدعوى - كما أثبت المعاين الاطلاع على دفتر مطلوبات المحل في سنة ١٩٤٨ فوجد من ضمن مادون به مبلغ ٩٤٠ ملياً و ٤١٩ ج باعتباره حساب حزان رودوسلى وشركاه ثمن شأى دفع منه مبلغ ٩٤٠ ملياً و ٦٩ جنيهاً في ١١ مارس سنة ١٩٤٨ وحرر بالباقي سبعة سندات كل منها بمبلغ ٥٠ ج تستحق السداد في ١٠ و ٢٠ و ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٨ ، ١٠ و ٢٠ و ٣٠ مايو سنة ١٩٤٨ و ١٠ يونيو سنة ١٩٤٨ أى نفس السندات المقدمة من المدعية - وقد وقع جميع المدعى عليهم على هذا المحضر بما يعتبر إقراراً منهم بصحة مادون به وبمديونيتهم للمدعية بالمبلغ المحرر به السندات وقدره ٣٥٠ جنيهاً ثم قامت

النيابة الحسنية بعمل محضر في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ادعى فيه المدعى عليه السابع بأن الديون التي استدانها خاصة به ومتعلقة بمحله بشارع المتوكل على الله وهذا القول إنما جاء عقب رفع هذه الدعوى بطلب اشهار افلاس المدعى عليهم فلا يمكن الالتفات اليه .

وحيث انه قد ثبت من الاطلاع على ملف تركة مورث المدعى عليهم عدم صحة دفاع المدعى عليه الخامس فيما أدعاه من أن المدعى عليه الرابع أقبل من ادارة المحل في سنة ١٩٤٧ وانه اشترى الشأى من المدعية لمحله بشارع المتوكل على الله وان الدين خاص به وحده بل ثبت بصفة قاطعة من محضر معاون المحكمة الحسنية سالف الذكر أن المدعى عليه الرابع قد اشترى الشأى من المدعية لمحل الورثة الكائن بشارع سليم الاول بالزيتون وأثبت مبلغ الدين بالدفتر الخاص بهذا المحل وأقر جميع الورثة بذلك ، يؤيد ذلك أيضاً الايصال المقدم من المدعية والمؤرخ ٨ / ١ / ١٩٤٨ والموقع عليه من سيد أسعد يحيى المدعى عليه الثالث ويفيد استلامه كمية من الشأى المبيع بالمحل الكائن بشارع سليم الاول بالزيتون ودفتر فواتير المدعية وبه الفاتورة الرابعة وقد أثبت بها أن ثمن الشأى المبيع مطلوب من ورثة اسعد يحيى ودفتر كعوب الايصالات وقد ورد به تحت رقم ٢٠٠٦ انه قد وصل من اسعد يحيى وأولاده مبلغ ٦٩٩٤ قرشاً دفعة من أصل فاتورة الشأى المؤرخة ٨ / ١ / ١٩٤٨ رقم ٤ (المستندات بحافظة المدعية المعللة برقم ٨ دوسيه)

وحيث انه يبين من كل ما تقدم أن المدعى عليهم جميعاً يشتغلون بالتجارة ويفيئون عنهم في ادارة المحل التجارى أحدهم وهو المدعى عليه الرابع وانهم مدينون بمبلغ ٣٥٠ جنيهاً

بالنفاذ المعجل بلا كفالة واجب بقوة القانون
عملاً بالمادة ٢١١ تجارى .

(قضية شركة حزان برودسلى وشركاهم ضد ورثة
أسعد يحيى أحمد رقم ٨٥ سنة ١٩٤٨ افلاس مصر
رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد رضوان حجازى
وقطب فراج وابراهيم علام) .

٦١

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

٧ يوليو سنة ١٩٤٩

١ — للمحكمة تقدير ملاءمة أو عدم ملاءمة
التصديق على الصلح .

٢ — حصول النسوبة الودية . لا يمنع المفلس من
المعارضة فيه إذالم يحزكم إشهار الافلاس قوة الشيء المقضى .
٣ — الوفاء الكامل هو الذى يكون أساساً
لإعادة الاعتبار ولا يغير التجديد وفاء .

المبادئ القانونية

١ - للمحكمة مراعاة لمصلحة الدائنين أو
النظام العام أن تقدر ملاءمة أو عدم ملاءمة
التصديق على الصلح فى قضايا الافلاس ،
ولكن ليس لها فى حالة عدم مراعاة
الاجراءات الشكلية - المنصوص عليها فى
المادة ٣١٥ وما بعدها من قانون التجارة -
حرية التقدير بل يتعين عليها عدم التصديق
على الصلح .

٢ - اذا حصلت تسوية ودية بين المفلس
ودائنيه وكان حكم اشهار الافلاس لم يحز
بعد قوة الشيء المحكوم به كان للمفلس حق
الطعن فيه بطريق المعارضة أو الاستئناف
لإلغائه وإزالة آثاره ، أما إذا وقعت التسوية
الودية بعد حيازة حكم اشهار الافلاس قوة
الشيء المحكوم به فلا تعتبر التسوية صحيحة
يترتب عليها زوال الافلاس ، لأنه مادامت

قيمة الباقي من ثمن الشئ الذى اشتروه للتجار
به فى هذا المحل وقد توقفوا عن دفع هذا الدين
التجارى الغير متنازع فيه جدياً والواجب الاداء
وقد عجزوا عن الوفاء عجزاً حقيقياً مستمراً ومن
ثم تكون الدعوى صحيحة ويتعين اشهار افلاسهم
عملاً بالمادة ١٩٥ تجارى بما فيهم المدعى عليه
الخامس بصفته وصياً على القصر أخذاً بالرأى
الذى استقر عليه القضاء من انه يصح اشهار
افلاس القاصر إذا ما أذنت المحكمة الحسية
للوصى بالاستمرار فى تجارة المورث لمصلحة
هذا القاصر وعجزت تجارته عن دفع ديونه لأن
القاصر وان لم يتجر بنفسه بل بوصيه فان الوصى
يقوم بها باسم القاصر وحسابه ، مع مراعاة ان
تفليس القاصر فى هذه الحالة لا يترتب عليه كل
نتائج فلا يلحقه حرمان من حقوقه ولا يجوز
اعتباره متفلساً بالتقصير أو بالتدليس لأن هذه
النتائج تدخل فى باب العقاب والقاصر لم يتجر
بنفسه فلا تمكن مؤاخذته على عمل لم يصدر
منه (الدكتور الزينى بند ٦٠ ص ٧٤) هذا
ولا يفوت المحكمة التويه بأنه قد تبين من
الاطلاع على ملف المحكمة الحسية أنها كلفت
الوصى بتاريخ ٦ / ١ / ١٩٤٧ بعمل عقد شركة
بين القصر وبين باقى الورثة بشروط معينة
ولكن هذا العقد لم يتم ومن ثم فيعتبر جميع
الشركاء ملزمين بسداد ديون الشركة باعتبارها
شركة قضائية ولو أنها لم تستوف شروطها الشكلية
وحيث ان المحكمة ترى اعتبار يوم ٨ مايو
سنة ١٩٤٨ وهو تاريخ اعلان المدعى عليه
الرابع باحتجاج عدم الدفع تاريخاً مؤقتاً للتوقف
عن الدفع .
وحيث انه ينبغى اضافة المصاريف على
عائق التفليسة .
وحيث ان شمول حكم اشهار الافلاس

التفليسة فتحت بحكم فيجب اقفالها بطريقة من الطرق التي يبينها القانون ، وليست التسوية الودية من ضمنها .

٣ - ان تجديد التعهد بتغيير المدين أو محل التعهد لا يقوم مقام الوفاء الفعلي للتعهد الجديد الذي حل محل التعهد القديم ولا يكفي للحكم برد اعتبار المفلس . ويجب للحكم برد اعتبار المفلس أن يكون الوفاء كاملاً ، وأن يترتب عليه زيادة ثروة الدائن بمقدار دينه وتوابعه بالوفاء الفعلي أو ما يعادله .

المحكمة

من حيث أن بدوى اسماعيل مازن قدم تقريراً إلى حضرة رئيس محكمة مصر الابتدائية أقر فيه بتوقفه عن دفع ديونه التجارية الواجبة الاداء وقدرها ٢٣٠٠ ج من ذلك ١١٥٠ ج لجورج عبد الله أسود و ٤٣٠ ج لأحمد ابراهيم عثمان و ٧٢٠ ج لادجار حمصى وقد أرفق بتقريره ميزانية مشتملة على بيان أصوله وخصومه ، وقال في التقرير إن توقفه عن الدفع ناتج عن هبوط أسعار المنسوجات التي يتجر فيها وعدم وجود رصيد لمواجهة هذه الحالة ، وبتاريخ ٢٦ / ٤ / ١٩٤٩ حكمت المحكمة حضورياً بأشهار افلاس هذا التاجر واعتبار يوم ٩ / ٣ / ١٩٤٩ تاريخاً مؤقتاً للتوقف عن الدفع وتعيين الأستاذ قطب فراج القاضى مأموراً للتفليسة والأستاذ ابراهيم فؤاد حسنى وكيلًا مؤقتاً للدائنين ... الخ ، وقد نشر ملخص الحكم بجريدتى صوت الأمة والزمان فى ٢٤ ، ٢٥ مايو سنة ١٩٤٩ كما تم اللصق فى ١٨ مايو سنة ١٩٤٩ .

وحيث ان المفلس قدم طلباً مؤرخاً ١١

مايو سنة ١٩٤٩ قال فيه انه اصطلح مع دائنيه جميعاً بمقتضى محضر مؤرخ أول ابريل سنة ١٩٤٩ وطلب تحديد جلسة للتصديق على هذا الصلح ، ثم حضر بجلطة الاجراءات المنعقدة فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٩ تحت رئاسة مأمور التفليسة وقدم محضر صلح مؤرخاً أول ابريل سنة ١٩٤٩ محرراً بينه وبين جورج عبدالله أسود فقط حصرت فيه ديون هذا الدائن وديون لبنك حمصى وقد بلغ مجموعهما ٤٤٥ م و ٢٣٠٤ ج من ذلك ٥٠٠ م و ١١٢٥ ج للدائن الأول ومبلغ ٩٤٥ م و ١١٧٨ ج للدائن الثانى ونص فى المحضر على ان المفلس دفع للدائن الأول جورج عبدالله أسود مبلغ ٥٠٠ ج نقداً واتفق معه على تأجيل سداد باقى الدين وقدره ٤٤٥ م و ١٨٠٤ ج بأن حرره سندات اذنية لأمر الدائن المذكور قيمة كل منها عدا الأخير ٢٥ ج يستحق السداد فى أول كل شهر ابتداء من مايو سنة ١٩٤٩ وقيمة السند الأخير ٤٤٥ م و ٢٩ ج يستحق الدفع فى أول ابريل سنة ١٩٥٥ وقد وقع أحمد عثمان وهو أحد الدائنين الوارد ذكرهم بالتقرير والميزانية وعلى محضر الصلح باعتباره شاهداً وحضر بجلطة الاجراءات وقال انه ليس دائناً للمفلس وإنما حررت سندات باسمه نيابة عن الدائن الحقيقى جورج عبدالله أسود الذى تم الصلح معه ، ولما كانت اجراءات النشر والصلق لم تتم بعد فقد قرر مأمور التفليسة التأجيل ليوم ٢٩ مايو سنة ١٩٤٩ لاتمام هذه الاجراءات وفى هذه الجلسة لم يحضر أحد من الدائنين رغم حصول النشر والصلق وطلب المفلس احالة القضية على الدائرة للتصديق على الصلح والحكم برد اعتباره فأجابه مأمور التفليسة إلى طلبه إلا انه نظراً لعدم حصول النشر لاجتماع الدائنين لتحقيق ديونهم فقد حكمت المحكمة بجلطة ٨ / ٦ / ١٩٤٩ بتثبيت وكيل الدائنين وكيلًا نهائياً لهم وقررت إعادة

القضية إلى مأمور التفليسة لأجراء النشر لاجتماع الدائنين لتحقيق الديون ثم إحالتها على المحكمة بعد ذلك للفصل في طلب رد الاعتبار .

وحيث أن وكيل الدائنين قد قام بالنشر بجريدة الزمان الصادرة في ٩/٦/١٩٤٩ لاجتماع الدائنين أمام مأمور التفليسة بجلسة ١٢/٦/١٩٤٩ لتحقيق ديونهم ولكن أحداً منهم لم يحضر وحضر المفلس وصمم على إحالة القضية على المحكمة للفصل في طلب التصديق على الصلح ورد اعتباره، فأحالها مأمور التفليسة على المحكمة لهذا الغرض .

وحيث أنه فيما يتعلق بطلب التصديق على الصلح فقد بناء المفلس كما جاء بعريضته المؤرخة ١١ مايو سنة ١٩٤٩ على المادة ٣٣٥ تجارى ونصها : على من يريد التعجيل من الاخصام ان يطلب من المحكمة التصديق على الصلح بعريضة يقدمها اليها وهي تحكم في ذلك بصفة مادة مستعجلة وانما لا يجوز لها أن تحكم في الطلب المذكور قبل مضي الميعاد المبين في المادة ٣٢٢، فهو يقصد اذن الصلح القضائي المنصوص عنه في المادة ٣١٥ تجارى وما بعدها ولكن فات المفلس أن لهذا الصلح اجراءات يلزم استيفاؤها وشروطا يجب توافرها وتتحصل الاجراءات في أنه : يجب على مأمور التفليسة في ظرف الثلاثة أيام التالية للثمانية أيام المقررة لتأييد ثبوت الديون وبعد اعلان الحكم بإشهار الافلاس بخمسين يوماً على الأقل ان يطلب حضور الدائنين الذين تحققت ديونهم وتأيدت أو قبلت قبولا مؤقتا للداوله في عمل الصلح ويكون هذا الطلب باعلانات تنشر في الجرائد وتلصق على باب مخزن المفلس ومكاتبه وفي المكان المعتاد لصق الاعلانات فيه بالمحكمة وعلى الاماكن المبيته في لائحة اجراءات المحاكم ويبين الغرض المقصود من الاجتماع في جميع هذه الاعلانات ، (م ٣١٥ تجارى) ثم تتخذ

الجمعية تحت رئاسة مأمور التفليسة في المحل واليوم والساعة التي يعينها ، ويقرأ وكيل الدائنين تقريراً مشتملاً على بيان حالة التفليسة وما صار استيفاؤه من اجراءات ثم يسلم هذا التقرير إلى مأمور التفليسة وتسمع أقوال المفلس ، ثم يشترك الدائنون في مداولات الصلح (م ٣١٦ تجارى وما بعدها) ، أما الشروط الواجب توافرها لكي يتم الصلح فهي (١) المداولة في جمعية عمومية معقودة بكيفية قانونية طبقاً للدائنين ٣١٥، ٣١٦ تجارى والتصويت فيها بأغلبية قانونية هي عبارة عن نصف عدد الدائنين زائداً واحداً حائزين لثلاثة أرباع الديون (م ٣١٧ تجارى) (٢) ألا يكون المدين مفلساً بالتدليس (م ٣٢١ تجارى) (٣) تصديق المحكمة على الصلح (م ٣٢٥ تجارى) - وواضح من ظروف القضية على التفصيل الذي أوردته المحكمة آنفاً أن الاجراءات الشكلية اللازمة للصلح لم تتخذ وأن الشروط الواجب توافرها لاتمام الصلح لم تتوافر إذ قدم محضر الصلح موقعا عليه من أحد الدائنين قبل تحقيق الديون ودون أن تتخذ جمعية الصلح أو المداولة فيه طبقاً لنصوص القانون، ولا يسع المحكمة أمام اصرار المفلس على الفصل في طلب التصديق على الصلح بحالته إلا رفض التصديق عليه عملاً بالمادة ٣٢٧ تجارى التي نصت على أنه : يلزم ان تمتنع المحكمة عن التصديق على الصلح إذا لم تراعى الأصول المقررة فيما سبق أو إذا ظهرت أسباب تستوجب عدم الصلح مراعاة للمصلحة العمومية أو لمصلحة أرباب الديون، ويستفاد من هذه المادة أن للمحكمة مراعاة لمصلحة الدائنين أو النظام العام ان تقدر ملائمة أو عدم ملائمة التصديق على الصلح ولكن ليس لها في حالة عدم مراعاة الاجراءات الشكلية حرية التقدير بل يتعين عليها عدم التصديق على الصلح (الافلاس للدكتور محمد صالح ص ٢٣١ وما مشها) .

« وحيث ان المحكمة لا يفوتها التسوية إلى أنه قد يقال بأن محضر الصلح المطلوب التصديق عليه ما هو إلا تسوية ودية لا تحتاج إلى تصديق المحكمة، ولكن يرد على ذلك بأنه بفرض أن ما ورد بمحضر الصلح عبارة عن تسوية ودية قبلها جميع الدائنين — وهذا لم يحصل كما سيلي — فان من المقرر أن للمفلس في هذه الحالة الطعن في حكم اشهار الافلاس بطريق المعارضة أو الاستئناف إذا كان الحكم لم يحز قوة الشيء المحكوم به وذلك لالغائه وإزالة آثاره أما إذا وقعت التسوية الودية بعد حيازة الحكم قوة الشيء المحكوم به فلا تعتبر التسوية خاتمة صحيحة يترتب عليها زوال الافلاس لأنه ما دامت التفليسة فتحت بحكم فيجب إقفالها بطريقة من الطرق التي بينها القانون وليست التسوية الودية من بين هذه الطرق، فضلا عن أنه بمجرد صدور الحكم باشهار الافلاس قرر الدائنون تصفية أموال المفلس طبقا لأحكام القانون فاذا وقع صلح بعد ذلك وجب أن يتم طبقا للإجراءات والضمانات المقررة قانونا والصلح القضائي وحده هو الذي يحقق أوفى ضمان لسريانه على كافة الدائنين حتى الذين تخلفوا عن تحقيق ديونهم وهو وحده الخاتمة القانونية للافلاس لا التسوية الودية (الافلاس للدكتور محمد صالح بند ٢٨٢، ٢٨٣ ومراجعته بالهامش ص ٢٦٢) وهذا هو الرأي الراجح الذي تأخذ به هذه المحكمة .

« وحيث انه فيما يختص بطلب الحكم برد اعتبار المفلس بناء على هذا الصلح أو التسوية الودية فردود عليه بأنه يشترط للحكم برد الاعتبار التجاري وفاء المفلس لجميع الديون وألا يكون قد ارتكب أمرا مخلا بالشرف وفي هذا تقول المادة ٤٠٨ تجارى بأنه « يجوز للمفلس الذي وفي جميع المبالغ المطلوبة منه سواء كانت أصلا

أو فوائد أو مصاريف أن يتحصل على إعادة اعتباره إليه، ومن المبادئ المقررة فقها وقضاء أنه يعتبر في حكم الوفاء كل طرق الوفاء التي تفترض تقديم شيء حقيقى من المفلس إلى الدائنين، ويترتب عليها انقضاء الالتزام، كالوفاء بغير الشيء المتفق عليه والمقاصة واتحاد الذمة، أما تجديد التعهد بتغيير المدين أو محل التعهد فلا يقوم مقام الوفاء إلا منذ اللحظة التي يحصل فيها الوفاء الفعلى للتعهد الجديد الذى حل محل التعهد القديم ولا يكتفى للحكم برد اعتبار المفلس (الافلاس للدكتور محمد صالح بند ٣٤٣ ص ٣٦١ وبند ٣٤٦ ص ٣١٢) وبمعنى آخر أنه يجب أن يكون الوفاء كاملا وأن يترتب عليه زيادة ثروة الدائن بمقدار دينه وتوابعه بالوفاء الفعلى أو بما يعادله (الافلاس للدكتور الزينى — الملحق نهايته بند ٢٦٣ ص ١٠٤ و ص ١٠٥) وقد أجاز القانون للمفلس طلب رد اعتباره أثناء سير إجراءات التفليسة بحكم يصدر من المحكمة الابتدائية التى اشهرت الافلاس فى حالتين « أولا، إذا وفى المفلس ولو بمال غيره قبل مضي المواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأنيدها المطلوب منه بالتام من أصل وفوائد ومصاريف بشرط ألا يكون هذا الغير حل بجميع ما وفاه أو يعضه محل الدائنين الذين وفاهم بل يكون متبرعا بجميع ما أداه من ماله « وثانيا، إذا كانت المبالغ المتحصلة بسعى وكلاء الدائنين كفت لوفاء ديون الدائنين بالتام (م ١١٩ تجارى) وفى غير هاتين الحالتين يرفع طلب رد الاعتبار إلى محكمة الاستئناف للفصل فيه إذا توافرت شروطه طبقا لأحكام المواد من ٤٠٨ إلى ٤١٨ تجارى، وبالرجوع إلى محضر الصلح المؤرخ ١٩٤٩/٤/١ والذي يستند إليه المفلس فى طلب رد اعتباره وقد سبق الإشارة إلى تفاصيله نجده لا يشمل كل الدائنين الوارد ذكرهم فى ميزانية المفلس ومنهم

لا يترتب عليه افلاس الشركة، وإنما يترتب عليها حلها ووجوب تصفيتها .

٢- يجوز اشهار افلاس الشركة ولو كانت منحلة بشرط أن تكون لا تزال في التصفية أما إذا كانت قد صفت نهائيا فلا يمكن اشهار افلاسها .

المحكمة

د من حيث ان المدعى أقام هذه الدعوى وقال في صحيفة الافتتاحية إنه يدين شركة القاهرة للنقل - مدحت عارف وشركاه - في مبلغ ٣٤٠ جنيها بموجب ثلاثة شيكات الأول ١٩٤٧/١٠/٢٠ بمبلغ ١٨٠ جنيها مسحوب من الشركة على بنك مصر لأمر عثمان على عثمان والثاني مؤرخ ١٩٤٧/١٠/٢٢ بمبلغ ٦٥ جنيها مسحوب من الشركة على بنك مصر لأمر أبي الفتوح محمد خضر والثالث مؤرخ ١٩٤٧/١١/٣ بمبلغ ٩٥ جنيها مسحوب من الشركة على بنك مصر لأمر أبي الفتوح محمد خضر أيضا وهذه الشيكات جميعها محولة إلى المدعى الذي تقدم إلى البنك ليصرف قيمها فأتضح أنه لا يوجد للشركة رصيد في البنك المذكور فقدم شكوى ضد مدحت عارف بصفته صاحب الشركة ومديرها المسئول قيدت برقم ٧٠٣٥ لسنة ١٩٤٧ جنح عابدين وقضى فيها بحبس مدحت عارف ثلاثة شهور مع الشغل وأمرت المحكمة بإيقاف تنفيذ العقوبة، ولما كان هذا الدين تجاريا لأنه ثمن اطرارت سيارات اشترتها الشركة وقد توقفت عن دفعه فقد رفع المدعى هذه الدعوى طالبا اشهار افلاس الشركة واعضاؤها واعتبار يوم ١٩٤٧/١٠/٢٠ تاريخا للتوقف عن الدفع، وبجلسة ١٩٤٨/٩/٧ طلب المدعى أجلا لإدخال الشركاء المتضامنين

ادجار حمى وإنما أشير في المحضر إلى ديون لبنك حمى اضيفت لحساب الدائن جورج عبد الله دون أن يوقع ادجار حمى أو بنك حمى على هذا المحضر. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الديون الواردة بهذا المحضر وبمجموعها ٢٣٠٤ جنيها و ٤٤٥ م لم يسدد منها سوى مبلغ ٥٠٠ ج دفع تقدا لجورج عبد الله أسود كما جاء بهذا المحضر وأما باقى المبلغ فقد حررت به سندات اذنية لأمر الدائن المذكور تدفع على أقساط شهرية مستقبلية آخرها في أول إبريل سنة ١٩٥٥ وبعبارة أخرى ان الوفاء الفعلي حصل عن جزء من الدين يقل عن الربع وأما باقى الدين وقدره ١٨٠٤ جنيها و ٤٤٥ مليا فتجدد بانشاء سندات جديدة تستحق الوفاء شهريا خلال عدة سنوات مستقبلية الأمر الذى لا يقوم مقام الوفاء الفعلي كما تقدم ولا يكفى في هذه الحالة للحكم برد اعتبار المفلس الآن .

وحيث أنه يتعين لما تقدم الحكم برفض طلب رد اعتبار المفلس بدوى اسماعيل مازن .
وحيث أنه ينبغى إضافة المصروفات على عاتق التفليسة .

(قضية افلاس بدوى اسماعيل مازن رقم ٣٤ سنة ١٩٤٩ رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد رضوان حجازى واحمد مختار قطب و ابراهيم علام)

٦٢

محكمة مصر الابتدائية

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٩

- ١ - افلاس أحد الشركاء المتضامنين . أثره . عمل الشركة وتصفيتها .
- ٢ - الشركة المنحلة . جواز اشهار افلاسها . إذا لم تصف .

المبادئ القانونية

١- اشهار افلاس أحد الشركاء المتضامنين

خصوما في الدعوى فأجيب إلى طلبه فأدخل في الدعوى كلا من فؤاد خلاط وأدوين ستون باعتبارهما الشريكين المتضامنين في شركة القاهرة للنقل ولكنهما قدما مستخرجا رسميا مؤرخا ٣/١٠/١٩٤٤ يفيد خروجهما من الشركة في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٤ وهذا المستخرج مسجل بالمحكمة المختلطة في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٤ فطلب المدعى أجلا آخر لإدخال خصوم آخرين في الدعوى ولتعديل طلباته وتداولت القضية في الجلسات لتفيد هذا القرار وتوفي مدحت عارف في هذه المدة وطلب المدعى بجلسة ٣٠/٦/١٩٤٩ أجلا لتففيذ القرار السابق ولإدخال ورثة المتوفى خصوما في الدعوى وانتهى إلى إقامة دعواه ضد المرحوم مدحت أفندي عارف ويمثله والده محمد علي عارف وضد هدى هانم ييومي والدكتور حسن ييومي باعتبارهما شريكين في الشركة وقت نشوء الدين واستحقاقه وطلب إشهار افلاس الشركة والشركاء جميعا .

وحيث ان المدعى عليهما هدى هانم ييومي والدكتور حسن ييومي قدما عقد تأسيس شركة القاهرة للنقل - مدحت عارف وشركاه ، فأنضح من الاطلاع عليه أن الشركة مكونة من مدحت عارف باعتباره شريكا متضامنا هو وحده ومن هدى هانم ييومي والدكتور حسن ييومي وجاك كاتوك بصفتهم شركاء موصيين وذلك برأس مال قدره ١٢٠٠٠ جنيه للأول ٧٥ ٪ منه . وللكل من الثانية والثالث ١٠ ٪ . والرابع ٥ ٪ . وذلك لنقل البضائع والركاب والاتجار في وسائل النقل وقطع الغيار وغير ذلك مما ورد بالعقد لمدة ثلاث سنوات ابتداء من ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٤ إلى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٧ (حافظه هدى هانم ييومي والدكتور حسن ييومي المستند رقم ١) ودفع الحاضر عنهما الدعوى بأنه طالما أنهما شريكان موصيان فلا يجوز إشهار افلاسهما .

وأضاف أن مدحت عارف قد سبق إشهار افلاسه في القضية رقم ١١٧ سنة ١٩٤٧ افلاس كلى مصر وقد صفيت الشركة ولم يبق من موجوداتها شيء واستند على عقد تصفية مؤرخ ٢١/١/١٩٤٩ (حافظه المدعى عليهما المستند رقم ٢) وعندئذ قصر الحاضر عن المدعى طلباته بجلسة ١٥/١١/١٩٤٩ على إشهار افلاس الشركة والشريك المتضامن وهو المرحوم مدحت عارف .

وحيث ان المحكمة أطلعت على القضية رقم ١١٧ سنة ١٩٤٧ افلاس كلى مصر فتبين انه قد سبق الحكم بإشهار افلاس مدحت أفندي عارف بتاريخ ٢٣/٣/١٩٤٨ للتوقف عن دفع دين شخصي لماركو حزان وقد استأنف هذا الحكم فقضى في الاستئناف رقم ٣٩ سنة ٦٦ ق بتاريخ ١٦/٣/١٩٤٩ بالغاء هذا الحكم ورفض دعوى ماركو حزان وذلك بناء على على تخالسه مع هذا الدائن وغيره من الدائنين الذين حققت ديونهم ، كما ظهر من الاطلاع على محاضر الاجراءات أن مامور التفليسة أصدر قرارا في ٣/٥/١٩٤٨ صرح فيه لوكيل الدائنين باستلام وإدارة شركة القاهرة للنقل ثم أصدر قرارا آخر في ٢٢/٧/١٩٤٨ صرح فيه لوكيل الدائنين بتصفية هذه الشركة وديا بالاتفاق مع باقى الشركاء وبيع موجودات الشركة وإيداع نصيب مدحت عارف أفندي بخزانة المحكمة وقد تم تصفية الشركة فعلا وبيعت موجوداتها بمبلغ ١٦٠٠ جنيه باتفاق الشركاء جميعا ثم عملت تصفية ودية بين المفلس والدائنين شملت هذا المبلغ وقد ألغى حكم إشهار الافلاس على أساسها .

وحيث ان من المبادئ المقررة أن إشهار افلاس أحد الشركاء المتضامنين لا يترتب عليه افلاس الشركة وإنما يترتب عليه حلها ووجوب

تصفيتها (الدكتور الزيني - الافلاس طبعة ثانية الملحق ص ١٣٧ آخر بند ٣١١ ومحمد صالح ص ٣٣٠ آخر بند ٣٧٧) وهذا ماراعاه مأمور التفليسة عند ما أصدر قراره في ٢٢ / ٧ / ١٩٤٨ بتصفية الشركة ودياً .

• وحيث ان من المتفق عليه فقها وقضاء انه يجوز افلاس الشركة ولو كانت منحلة بشرط أن تكون لا تزال في التصفية أما اذا كانت قد انتهت تصفيتها فلا يمكن إشهار افلاسها (المرجع السابق ص ١٣٤ بند رقم ٣٠٨ مراجعة تاليردير سيرو بند ٢١٩٥ وليون كان ورينو بند ١٣٣٦ والدكتور محمد صالح في الافلاس ص ٣٢٣ بند ٣٦٨ ومراجعته نقض فرنسي ١٢ فبراير سنة ١٤٠٨٩٠ مايو سنة ٨٩٢ س ٩٢ - ١ - ٢٣٠) .

• وحيث انه وقد ثبت من الإطلاع على قضية الافلاس رقم ١١٧ سنة ١٩٤٧ افلاس كلى مصر وعلى عقد التصفية المؤرخ ١٩٤٩/١/٢١ المقدم من المدعى عليهما هدى هانم ييومى والدكتور حسن ييومى أن شركة القاهرة للنقل قد تمت تصفيتها وتوزيع كل أصولها فلم يعد هناك محل لإشهار افلاس الشركة طبقاً للبدا سالف الذكر ولهذا فقد قصر المدعى طلباته بجلسة اليوم على الحكم بإشهار افلاس الشريك المتضامن المرحوم مدحت عارف افندى في مواجهة الشريكين الآخرين وتنازل بحق عن طلب إشهار افلاس الشركة لما تبين له من أنها حلت وصفت .

• وحيث ان المشرع أجاز إشهار افلاس التاجر بعد موته اذا مات في حالة توقفه عن دفع ديونه وذلك بناء على طلب النيابة العامة أو أحد الدائنين بشرط طلب الحكم بإشهار الافلاس في ظرف السنة التالية للوفاة (المادة ٢٠٩ تجارى) وقد نص القانون في المادة ٢١٠ تجارى على

الا كفاء بتسليم الاعلان في آخر محل كان يقيم فيه المتوفى دون احتياج إلى تعيين الورثة ولا يلزم الدائن باعلان كل وارث على انفراد (الافلاس لمحمد صالح بك ص ٣٣)

• وحيث ان المدعى طلب إشهار افلاس المرحوم مدحت افندى عارف في حياته وقد توفي أثناء السير في الدعوى فطلب إشهار افلاسه بعد وفاته واعلن والده باعتباره الوارث له وذلك في خلال المدة القانونية .

• وحيث ان مديونية المرحوم مدحت عارف بصفته الشريك المتضامن في شركة القاهرة للنقل ثابتة من الشيكات الثلاثة الموضحة بعريضة الدعوى والمينة بصدر هذا الحكم وبمجموع هذا الدين ٣٤٠ جنيها مصريا على ماتقدم من تفصيل وقد وقع عليها مدحت عارف بصفته المدير العام لشركة القاهرة للنقل (حافضة المدعى المستندات ٣ و ٤)

• وحيث ان هذا الدين تجارى إذ هو ثمن اطارات كاوتشوك للسيارات كما هو واضح من الفاتورة الصادرة للشركة من ابي الفتوح محمد خضر بتاريخ ١٦ / ١٠ / ١٩٤٧ بمبلغ ١٦٠ ج . وقد اثبت بها أن هذا المبلغ حرر به الشيكان الثانى والثالث بمبلغى ٦٥ ، ٩٥ جنيها على التوالى وقد تأيد ذلك بخطاب صادر من مدحت افندى عارف إلى المدعى في ٤ / ١١ / ١٩٤٧ يقر فيه باستلام اطارات الكاوتشوك ويطلب اليه الحضور لاستلام الثمن نقداً بدلا من الشيكات التى أوقف صرفها من البنك (حافضة المدعى المستندان ٥ ، ٦)

• وحيث ان توقف المرحوم مدحت عارف عن الدفع ثابت من افادات بنك مصر المرفقة بالشيكات برفض سداد قيمة هذه الشيكات بناء

« وحيث انه ولو أن المدعى لم يبين في عريضة دعواه أن للمفلس محل تجارة الا أن المحكمة ترى وضع الاختتام على ما قد يظهر له من محال تجارة وأموال منقولة محافظة على حقوق الدائنين عملاً بالمادة ٢٩٣ تجارى .

« وحيث انه ينبغي اضافة المصاريف على عاتق التفليسة .

« وحيث ان شمول حكم اشهار الافلاس بالنفاذ المعجل بلا كفالة واجب بقوة القانون طبقاً للمادة ٢١١ تجارى .

(قضية عزت زكى اطفى ضد شركة مدحت عارف وشركاه رقم ٤٩ سنة ١٩٤٨ افلاس كرئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد رضوان حجازى وقطب فراج وابراهيم علام) .

على تعليمات العميل ، ومن عدم منازعة المدعى عليه قبل وفاته في هذا الدين وفي توقفه عن دفع دينه .

« وحيث انه يبين بما تقدم أن المدعى عليه المرحوم مدحت عارف بصفته الشريك المتضامن الوحيد في شركة القاهرة للنقل قد توقف عن دفع دين تجارى غير متازع فيه وواجب الاداء وقد عجز عن الوفاء عجزاً حقيقياً مستمراً ومن ثم يتعين الحكم باشهار افلاسه عملاً بالمادة ١٩٥ تجارى .

« وحيث ان المحكمة ترى اعتبار يوم ٢١/١٠/١٩٤٧ وهو اليوم الذى رفض فيه بنك مصر سداد قيمة الشيك الاول — تاريخاً مؤقتاً للتوقف عن الدفع اذ هو اليوم الذى حصل فيه التوقف الفعلى عن الدفع وظهر فيه عجز المفلس عن الوفاء .

قضاة المحاكم الكلية

(القضاء الحسبي)

الكتاب فيجب أن يراعى فيه الدقة والضبط وان يتم هذا التقرير بمعرفة صاحب الشأن نفسه أو بوكيله بقلم الكتاب والتوقيع أمام الكاتب ومتى ثبت أن المقرر بالاستئناف لم يكن لديه وقت التقرير به وكالة عن صاحب الشأن كان التقرير باطلا وعديم الأثر .

٣ - ليس في الإجازة اللاحقة بالتقرير بالاستئناف تصحيح للتقرير الباطل إلا فيما بين المقر وموكله لا تعدى الغير إذ أن الإجازة هي مجرد التقاء ارادتين متطابقتين فيما بين المجيز والمجاز فلا يمكن أن يترتب عليها التزام في ذمة الغير طبقا لنص المادة ١٥٢ من القانون المدني فضلا عن أن الإجازة لا تصحح وضعا يعتبر في النظام العام باطلا .

٤ - ان مجرد استنتاج الانابة لا يصلح أساسا لاعتبار التوكيل قائما في اجراءات المرافعات أمام المحاكم إذ حتمت المادة ٧٠٢ من القانون المدني للرافعة أمام القضاء وكالة خاصة كما نظم القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة هذه الوكالة يتناول قانون المرافعات في الفصل الأول من الباب الثالث منه النصوص الموجبة لإثبات التوكيل أمام المحاكم فلا يكون صحيحا عمل المحامي إلا إذا بني على توكيل مستوف لما يتطلبه القانون والحكمة التشريعية من كل

٦٣

محكمة القاهرة الابتدائية الحسبية

الأحكام الحسبية . الطعن فيها . مشابهته للطعن في المسائل الجنائية . مقارنة تقرير الاستئناف . توكيل انعدامه . اجاز . لاحقة . مداواة نظام عام . أوراق المرافعات .

المبادئ القانونية

١ - قد التزم الشارع الحسبي في طرق الطعن بالأحكام واجراءاتها النظام الجنائي فأوجب أن يكون الطعن في الأحكام والقرارات بطريق التقرير بقلم كتاب المحكمة محاكيا في ذلك ما هو متبع في الطعن في الأحكام الجنائية كما سار على هذا النظام في المواعيد المقررة للطعن بالمعارضة والاستئناف مراعى في ذلك أن المسائل الحسبية مستعجلة بطبيعتها فضلا عما توفره هذه الاجراءات من نفقات قد يتحملها غالبا عديم الأهلية .

٢ - استقر الفقه والقضاء على أن النصوص المتعلقة بالتقرير بالاستئناف هي من الاجراءات الجوهرية التي لا يمكن الاستعاضة عنها بأي اجراء آخر - ومتى كان الاجراء مطلوباً اتخذ بطريق التقرير بقلم

١٨ مايو سنة ١٩٥٠ حضورياً برفض طلب الحجر المقدم من غريب محمد أبو العلا وعفني محمد أبو العلا ضد والدتهما السيدة فطوم السيد احمد البسيوني والزمت رافعيه بالمصاريف .

• وحيث انه بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٥٠ حضر بقلم كتاب محكمة أول درجة الاستاذ عبد الفتاح عبد المعطى المحامى وقرر أنه يرفع استئنافاً عن ذلك الحكم للأسباب التى سيديها بالجلسة ودفع رسمه ووقع على النموذج المعد لهذا التقرير كما وقع عليه كاتب المحكمة وكبير كتابها وحدد لنظر الاستئناف جلسة ٨ يونيه سنة ١٩٥٠

• وحيث انه مرفق بالأوراق توكيلان صادران بتاريخ ٤ يونيه سنة ١٩٥٠ مصدق عليهما بمكتب توثيق القاهرة أحدهما رقم ١٢١١ ح ١٩٥٠ صادر من عفني محمد أبو العلا و ثانيهما رقم ١٤٩٠ ألف سنة ١٩٥٠ صادر من غريب محمد أبو العلا وكلاهما يفيد توكيل كل منهما بدوره حضرة الاستاذ عبد الفتاح عبد المعطى المحامى الشرعى فى جميع القضايا وجاء بآخر كل منهما أن التوكيل خاص بالاستئناف المرفوع منهما ضد والدتهما فطوم سيد احمد بسيوني أمام المحكمة الحسبية .

• وحيث ان الاستاذ عبد الفتاح عبد المعطى حضر بالجلسات الاستئنافية التى استغرقها نظر القضية عن المستأنفين ابتداء من جلسة ٨ يونيه سنة ١٩٥٠ حتى جلسة اليوم .

• وحيث ان الحاضر عن المستأنف عليهما دفع بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه من غير ذى صفة قائلان رافع الاستئناف يجب أن يكون وكيلاً وقت الاستئناف وان التوكيلين المقدمين لا يصححان الدعوى .

ذلك واضحة حتى يكون التقاضى فى الخصومة سائراً بين خصمين ممثلين تمثيلاً لا شبهة فيه وتسرى عليهم كافة قواعد الحضور والغياب والمدافعة والدفع والاقارات وحتى لا تشغل أوقات المحاكم لما عسى أن تقدم من دفعات تتعلق بنفى أو اثبات صفات من قاموا عن الخصوم باجراءاتهم - وهذه القواعد جميعاً من النظام العام فان الغرض منها المحافظة على المصلحة لحفظ النظام الموضوع للقضاء .

٥ - لا شبهة فى أن التقرير الذى يقرر به المستأنف أو الطاعن استئنافه أو طعنه لدى كاتب المحكمة بقلم كتابها ليس إلا ورقة من أوراق المرافعات تستهل بها الدعوى المستأنفة فينصب عليه كل ما تقدم ذكره من القواعد .

٦ - انه وان كانت المادة ٨٢ مرافعات قد رخصت للمحكمة التصريح للوكيل بإيداع توكيله فى ميعاد مستقبل تحدده عند الضرورة التى تقدرها غير أن هذه الرخصة من حق المحكمة وحدها تستعملها فى حدود الضرورة التى تراها وتحدد الموعد الذى تقدره فليس للنائبين عن الخصام أن يتخذوا اجراءات المرافعات بدون صفة ثابتة ثم يقدموا توكيلاً منهم بعد ذلك فى الموعد الذى يرونه سبباً أن كانت هذه التوكيلات لاحقة فى صدورها لما تم من اجراءات .

المحكمة

• حيث ان محكمة أول درجة قضت بتاريخ

« وحيث ان الحاضر عن المستأنفين أجاب على هذا الدفع بقوله في مرافقته بالجلسة وفي المذكرة المقدمة منه إن موكله كانا قد وكلاه قبل التقرير بالاستئناف توكيلاً شفوياً وبمقد اتفاق عرفي ودفعاً له رسم هذا الاستئناف واتعابه عنه وأقرأه عليه بالجلسة أمام المحكمة وانهما كانا قد اتخذنا مكتبه محلاً مختاراً لهما منذ زمن بعيد قبل التقرير بهذا الاستئناف للمدافعة عنهما في جميع القضايا التي ترفع منهما وعليهما قبل أى شخص ومن ذلك التوكيل الصادر له منهما أمام محكمة الازبكية الشرعية بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٩ رقم ٥٦٢ متتابعة — وأضاف إلى ذلك قوله إن عرائض الدعاوى كما تقدم من أصحاب الشأن يجوز تقديمها من سواهم وإن مجرد التوكيل الشفوي من صاحب الشأن يكفي لرفع الدعوى من المحامي ولولم تحرر بين الموكل ومحاميه وثيقة التوكيل وانه يكفي لصحة التقرير بالاستئناف التوكيل الشفوي.

« وحيث ان الثابت ان التوكيلين المتقدمين من الحاضر عن المستأنفين قد حررا له في ٤ يونيه سنة ١٩٥٠ بعد ان كان قد قرر بالاستئناف في ٢٧ مايو سنة ١٩٥٠ عن الحكم المستأنف الصادر في ١٨ مايو سنة ١٩٥٠ وحيث انه لذلك يكون التوكيلان قد صدرا لاحقين لتقرير الاستئناف بل لاحقين لقوات ميعاد الاستئناف الذي تحدده المادة ٩٤ من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٧ عشرة أيام من تاريخ صدور الحكم الحضورى المستأنف.

« وحيث ان الحاضر عن المستأنفين — تعزيزاً لدفاعه — قدم بالجلسة توكيلاً مؤرخاً ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٩ صادراً من محكمة الازبكية

الشرعية رقم ٥٦٢ متتابعة وهو يثبت توكيل كل من غريب وعفيفي ولدى محمد أبو العلا أياه في قضايا النفقة التي بينهما وبين زوجة أخيهما المتوفى على محمد أبو العلا المدعوة زينب عبد السلام ابراهيم أمام المحاكم الشرعية على اختلاف درجاتها وفيما يلزم لذلك من مرافعة وصلاح واقرار وانكار وطلب تحليف اليمين وردهما وتسليم وتسلم الأوراق والمستندات وصور الاحكام وتنفيذها وأذناه بتوكيل الغير عنه وعزله مع التكرار كما قدم عقد اتفاق عرفياً مؤرخاً ٢٥ مايو سنة ١٩٥٠ موقعاً عليه منه ومن المستأنفين بامضاءاتهم يفيد اتفاقه معهما على انهما وكلاه في التقرير بالاستئناف نيابة عنهما في القرار الصادر ضدتهما من محكمة روض الفرج الحسنية والقاضى برفض طلب الحجر الذى كان مقدماً منهما ضد والدتهما الست فطومة السيد احمد بسيوني والاتفاق معه على الاتعاب التي يستحقها لقاء ذلك وشروط دفعها.

« وحيث انه فيما يتعلق بالتوكيل المؤرخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٩ الصادر من محكمة الازبكية رقم ٥٦٢ متتابعة فهو توكيل خاص بقضايا النفقة المعينة به وما يلزم لها من اجراءات وقد جاء جامعاً لما جعله الموكلان موضوعاً لتوكيليهما وهو بالطبع مانع لما عدا ذلك فلا يمكن أن ينسحب إلى غير ما جاء به ولا أن يكون ذلك التوكيل مبيحاً لاجراء الاستئناف موضوع هذه الدعوى أو سوى ذلك مما لا يدخل نطاق التوكيل المذكور.

« وحيث انه فيما يتعلق بعقد الاتفاق المؤرخ ٢٥ مايو سنة ١٩٥٠ المحرر بين المحامي المستأنف وموكله فقد قرروا توكيل المستأنف عليهما بالجلسة انه لا يقر هذا العقد لأنه عرفي.

« وحيث ان المادة ٣٩٥ من القانون المدني تقضى بأن الورقة العرفية لا تكون حجة على الغير في تاريخها إلا منذ أن يكون لها تاريخ ثابت .

« وحيث انه لذلك يتعين طرح هاتين الورقتين وعدم اعتبار أى منهما سنداً صالحاً للتوكيل عن المحكوم ضدهما في التقرير بالاستئناف .

« وحيث انه علاوة على ما تقدم فإن مجرد استنتاج الانابة لا يصلح أساساً للتوكيل في اجراءات المرافعات أمام المحاكم فتمت نصت المادة ١/٧٠٢ من القانون المدني على انه « لا بد من وكالة خاصة في كل عمل ليس من أعمال الادارة وبوجه خاص في البيع والرهن والتبرعات والصلح والاقرار والتحكيم وتوجيه المين والمرافعة أمام القضاء ، ونصت الفقرة الثالثة من هذه المادة على أن « الوكالة الخاصة لا تجعل للوكيل صفة إلا في مباشرة المأمورية المحددة فيها وما تقتضيه هذه الامور من توابع ضرورية وفقاً لطبيعة كل أمر وللعرف الجارى ، كما نظم قانون المحاماة أمام المحاكم الوطنية رقم ٩٨/١٩٤٤ في الباب الخامس منه كيفية التوكيلات التي تقدم للمحاكم فأوجبت المادة ٢٥ على المحامى وعلى أى وكيل آخر يحضر أمام المحاكم عن الخصوم أن يقدم توكيله إلى قلم الكتاب وأن يكون التوكيل إما بورقة رسمية أو غير رسمية وصدق على الامضاء فيها وتكلمت المادة ٢٦ على الفارق بين التوكيل العام والتوكيل الخاص وتنظيم السجلات التي تقيدها فيها التوكيلات وضرورة تقديم صورة التوكيل الخاص .

وتناول قانون المرافعات في الفصل الاول من الباب الثالث منه والذي عنوانه « في الحضور »

كيفية الحضور أمام المحاكم فنصت المادة ٨١ على وجوب حضور الخصوم بأنفسهم أو بوكلائهم من المحامين بمقتضى توكيل خاص أو عام ونصت المادة ٨٢ على أنه يجب على الوكيل أن يثبت وكالته عن موكله وأجازت المحكمة عند الضرورة أن ترخص للوكيل بأيداع توكيله في ميعاد تحدده وأوجبت في هذه الحالة أن يحصل هذا الايداع في جلسة المرافعة على الاكثر .

« وحيث ان المستفاد من جملة هذه النصوص أن عمل المحامى لا يكون صحيحاً إلا إذا بنى على توكيل مستوف لما يتطلبه القانون وأن الانابة لا تصلح أساساً لاتخاذ اجراءات المرافعة أمام القضاء .

« وحيث ان الحكمة التشريعية في كل ذلك واضحة للتحقق من صفة من يقوم بالاجراء نيابة عن غيره تحققاً أكيداً حتى لا تشغل أوقات المحاكم بما عسى أن تقدم من دفعات تتعلق بنفى أو اثبات صفات من قاموا عن الخصوم بأجراماتهم وحتى يكون التقاضى في الخصومة سائراً بين خصمين ممثلين تمثيلاً لا شبهة فيه فتسرى على الاخصام كافة ما اقتضته القوانين من حضور وغياب ومدافعة ودفع وأقرارات .

« وحيث ان هذه القواعد جميعاً من النظام العام فان الغرض منها المحافظة على المصلحة العامة وحفظ النظام الموضوع للتضاء (يراجع في ذلك كتاب المرافعات للرحوم أبو هيف بك طبعة ثانية ص ٥٧ ، بند ٦٩٥)

« وحيث انه لا شبهة في أن التقرير الذى يقرر به المستأنف أو الطاعن استئنافه أو طعنه لدى كاتب المحكمة بقلم كتابها ليس إلا ورقة من أوراق المرافعات تستهل بها الدعوى المستأنفة

فينصب عليه كل ما تقدم ذكره من القواعد بل أنها في مقام الدقة والضبط أولى وأجدر بما عداها فان الشارع حين استلزم في بعض الأحوال أن يكون الأجراء بطريقة التقرير بقلم الكتاب قد توخى في ذلك الحرص والعناية بأن اقتضى حضور صاحب الشأن بنفسه أو بوكيله بقلم الكتاب والتوقيع أمام الكاتب الذي لا يعد في هذه الحالة إلا موثقاً يسمع الاقرار ويضبطه وهذا أقطع في تبيان وجوب صدور الاقرار من صاحب الشأن فيه أو وكيله الثابتة وكالته وقتذاك وفي بطلان الاقرار وجعله عديم الأثر ان كانت صفة المقرر غير متحققة ولا مستوفاة .

وحيث انه ليس في صدور التوكيل للحامي المقرر بعد التقرير وبعد فوات موعد الاستئناف - تصحيح للأجراء الباطل الذي قام به بعد أن كسب خصمه الحق في قيام البطلان - ولا يمكن أن يعد صدور هذا التوكيل بالنسبة للخصم أجازه لأن الاجازة قد تصحح الأجراء فيما بين المحامي وموكله فحسب اذ هي مجرد التقاء ارادتين متطابقتين فيما بينهما أن كونت بينهما التزاماً فلا يمكن أن يرتب هذا الالتزام التزاماً في ذمة الغير طبقاً لنص المادة ١٥٢ من القانون المدني فضلاً عن أن الاجازة لا تصحح وضعاً يعتبر في النظام العام باطلاً .

وحيث انه وان كانت المادة ٨٢ مرافعات قد رخصت للمحكمة التصريح للوكيل بأيداع توكيله في ميعاد مستقبل تحدده عند الضرورة التي تقدرها - غير أن هذه الرخصة من حق المحكمة وحدها تستعملها في حدود الضرورة التي تراها وتحدد الموعد الذي تقدره - وليس للنائبين عن الخصام من تلقاء أنفسهم أن يتخذوا اجراءات المرافعات بدون صفة ثابتة ثم يقدموا توكيلاً منهم بعد ذلك في الموعد الذي يرونه سبباً

إذا كانت هذه التوكيلات لاحقه في صدورها بما تم من اجراءات .
وحيث انه في الوقت نفسه - فإن التسامح المقيد بالقيود السالفة الذكر لا ينصب على الاجراءات التي تتخذ بطريق التقرير بقلم كتاب المحكمة والتي يراعى فيها استيفاء الاجراءات مقدماً كما سلف الذكر وقد التزم الشارع الحسي في طرق الطعن في الأحكام والقرارات هذا الطريق وحده بما كيا فيه النظام الجنائي في الطعن في الأحكام التي تصدر من المحاكم الجنائية فأوجبت المادة ٩٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ أن يكون الاستئناف من النيابة العمومية ومن المحكوم ضده وأن يكون رفعه بطريق التقرير بقلم الكتاب بالمحكمة التي أصدرت الحكم في خلال عشرة أيام من تاريخ النطق به ان كان حضورياً ومن تاريخ انتهاء المعارضة أن كان غيبياً وأجازت للنائب العام حق الاستئناف في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور الحكم ونصت المادة ٩٥ على أن يكون التقرير بالاستئناف صحيحاً ولو كان خالياً من الأسباب ونصت المادة ٩١ على أن المعارضة في الأحكام الغيابية ترفع بتقرير بقلم كتاب المحكمة في ميعاد ثلاثة أيام كاملة من تاريخ إعلانها ونصت المادة ٩٢ على أن الأحكام الغيابية تعلن بناء على طلب النيابة العمومية أو الخصم وانه يجوز الاعلان بملخص الحكم أو منظوقه بأمر المحكمة على النموذج الذي يقرره وزير العدل - كل هذه النصوص قد جاءت منسقة مع مثيلاتها في قانون تحقيق الجنايات اذ قد راعى الشارع الحسي أن المسائل الحسنية مستعجلة بطبيعتها فضلاً عما توفره هذه الاجراءات من نفقات قد يتحملها في الغالب عديم الاهلية (تراجع المذكرة الايضاحية التي قدمتها وزارة العدل إلى مجلس الوزراء ملحقه بمشروع قانون المحاكم

الحسبية) فقد جعل الشارع ميعاد المعارضة ثلاثة أيام من تاريخ إعلان الحكم وميعاد الاستئناف عشرة أيام من تاريخ صدوره وجعل للنائب العام حق الاستئناف في خلال ثلاثين يوماً وذلك بمثل ما جاءت مواعيد المعارضة والاستئناف في قضايا الجنح والمخالفات طبقاً لنصوص المواد ١٢٣ و ١٦٣ و ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات كما أجاز إعلان ملخص الحكم الغيابي بمثل ما أجاز ذلك قانون تحقيق الجنايات في المادتين ١٢٣ و ١٦٣ ثم استوجب الشارع الحسبي في المادتين ١٩٥ و ١٩١ أن يكون الطعن بالمعارضة والاستئناف بطريق التقرير بقلم كتاب المحكمة بمثل ما جاء بالمادتين ١٥٤ و ١٧٨ من قانون تحقيق الجنايات وأعفى الشارع من تقديم الأسباب في التقرير بالمعارضة أو الاستئناف بمثل ما هو في المسائل الجنائية .

وحيث ان القضاء والفقهاء قد استقروا على أن النصوص المتعلقة بالتقرير بالاستئناف هي من الاجراءات الجوهرية التي لا يمكن الاستعاضة عنها بأي إجراء آخر (تراجع الموسوعة الجنائية للأستاذ جندى بك عبد الملك جزء أول هي ٥٨٠ رقم ١٨٩ استئناف ونقض ٢٣ يناير ١٩٣٠ و ١٣ يونيو ١٩٠٧ وكتاب المبادئ الأساسية للتحقيقات والاجراءات الجنائية للأستاذ علي زكي العراقي باشا جزء ٢ ص ٣٤٤ بند ٥٦٧ وما بعدها والاحكام والمراجع التي أستند اليها) كما استقر على أنه يجب أن يكون التقرير بأستئناف بمعرفة الخصم نفسه أو وكيله (العراقي باشا ص ٣٤٤) .

وحيث انه وضح مما تقدم ان التقرير المقرر به من الأستاذ عبد الفتاح عبد المعطى بالاستئناف في الحكم المستأنف كان صادراً من غير ذي صفة في التقرير به فهو باطل ويتعين الحكم بطلانه لعدم صدوره لا من المحكوم عليهما ولا من وكيل عليهما ذي صفة في التقرير عنهما به .

وحيث ان المحكوم عليهما قد أقرأ المستأنف على استئنافه بالتوكيلين الصادرين منهما له بتاريخ ٤ / ٦ / ١٩٥٠ وبحضوره معهما بالجلسة وتمسكهما بالاستئناف فهما الملزمان بالمصاريف وذلك عملاً بالمادة ٨٧ من القانون ٩٩ / ١٩٤٧ .

قضية الاستئناف المرفوع من الأستاذ عبد الفتاح عبد المعطى المحامي عن الحكم الصادر من محكمة روض الفرج الجزئية الحسبية برفض طلب الحجر على فطومه السيد احمد بسيوني رقم ٢١ سنة ١٩٥٠ كلى رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد حماد الحسيني واحمد ضياء الدين وحسن عوض وحضور حضرة الأستاذ محمد احمد خشب وكيل النيابة .

٦٤

محكمة القاهرة الابتدائية الحسبية

١٤ أغسطس سنة ١٩٥٠

أموال القاصر . تأجير . محجور عليه . إذن المحكمة الحسبية . ماهرة . هوى جامع . م ١٢٩ مدنى . بطلان . تبرع بأموال عديم الأهلية . مداه . تبرع نسي أو ضنى . بطلانه .

المبادئ القانونية

١ - لا يجوز للوصى تأجير أموال القاصر بنفسه أو لأحد أقاربه أو أصحابه أو لمن يكون نائباً عنه إلا بإذن من المحكمة الحسبية ويسرى هذا الحكم على القوام فيما يتعلق بتأجيرهم أموال المحجور عليهم .

٢ - اذا عقد القيم على المحجور عليه عقداً استغل فيه المتعاقد معه طيشاً أو هوى جامعاً منه فأصبح العقد مشتملاً على تبرع من مال عديم الأهلية فإن العقد يعد باطلاً طبقاً لحكم المادة ١٢٩ من القانون المدنى . ويعد التبرع قائماً سواء أكان التبرع تبرعاً مطلقاً أم تبرعاً نسبياً وسواء أكان صريحاً أم ضمنياً فتأجير العين المملوكة لعديم الأهلية بايجار

البخس لا يخرج عن كونه تبرعا لمال عديم الأهلية . والمحكمة الحسبية التي هي صاحبة الولاية الأولى على القوام والأوصياء إذا ما عرض لها تصرف من هذه التصرفات أن تطرحه طرحا وأن تنفذ فيه حكم القانون والمستأجر وشأنه مع المقيم فيما قد يكون بينهما من التزامات .

المحكمة

• حيث أن الأستاذ أمين عبد السلام قدم للنيابة طلباً مؤرخاً ١٢ / ٧ / ١٩٥٠ طالباً فيه اجراء مزايدة تأجير أطيان المحجور عليه قائلاً ان القيم قد أجراها بإيجار صوري قدره ١٣ جنيتها للفدان حالة أن الاطيان المجاورة لها لا يقل إيجارها عن ٣٠ جنيتها للفدان وأن القيم زوج لابنه المحجور عليه وهو الذي يزرع الاطيان لحسابه مستتراً وراء زوجته ويجري مزاداً سورياً ينشره في صحف غير متداولة كالسياسة الأسبوعية حتى لا يحضر أحد للمزايدة فيها وان حضر أحد فإنه لا يجزؤ على الذهاب لبلدة القيم للمزايدة خوفاً من بطشه ويطش عائلته وقد عرض الطالب في طلبه رغبته في استئجار الأرض بسعر الفدان ٢٦ جنيتها مع استعداده لتقديم الضمان اللازم وطلب النشر عن تأجيرها بصحيفتي الأهرام والمصرى .

وحيث ان النيابة قدمت هذا الطلب للمحكمة مشفوعاً بموافقتها عليه وطلبت تكليف القيم بأشهار المزايدة بعد النشر عنه .

• وحيث ان بالجلسة المحددة لنظر الطلب حضر مقدم الطلب كما حضر كل من الأستاذ عبد المنعم عبد الرحمن أبو حسين والشيخ محمد

عبد الرحمن وأصر الطالب على طلبه كما اظهر الأخير ان استعداد كل منهما لاستئجار الأرض بسعر ٢٧ جنيتها للفدان بالنسبة للأول ، ٢٨ جنيتها للفدان بالنسبة للثاني كما قررا أن لديهما ضمناً كافياً وأظهرا استعدادهما لدفع نصف الإيجار السنوي مقدماً .

• وحيث ان المحكمة أمرت بإعلان القيم شخصياً كما أمرت بإعلان المستأجر من السيد بك عبد الله الفقى وقد حضرا بالجلسة وسمعت المحكمة أقوالهما كما سمعت أقوال الطالب والأستاذ عبد المنعم عبد الرحمن على النحو المبين تفصيلاً بمحاضر الجلسات .

وقد أبدى الحاضرون دفاعهم وقدموا مستنداتهم المرفقة بملف الدعوى وحيث ان القيم قدم محضر مزايدة مؤرخاً ١٢ / ٧ / ١٩٥٠ ونشره بجريدة السياسة بالعدد ١٧٢٧ الصادر في ٩ / ٧ / ١٩٥٠ وعقد إيجار مؤرخاً ١٢ / ٧ / ١٩٥٠ قال إنه صدر منه عقب المزايدة الى السيد بك عبد الله الفقى الراسى عليه مزاد الإيجار وهو يتضمن تأجير القيم اليه ٣٠٦ ف و ١ ط و ١٢ س مملوكة للمحجور عليه لمدة ٣ سنوات تبدأ في ٢٦ / ١٠ / ١٩٥٠ وتنتهى في ١٥ / ١٠ / ١٩٥٣ نظير إيجار قدره ٤٨٩٧ جنيتها و ٢٧٦ مليماً في السنة بواقع الفدان الواحد ١٦ جنيتها وقد تمسك كل من القيم والمستأجر منه بأن الإيجار المعقود بهذا العقد يساوى إيجار المثل وأنه أزيد من القيمة التي كانت الأرض مؤجرة بها في المدة السابقة والتي اعتمدت في حساب المحجور عليه كما تمسك القيم بأن هذا الإيجار قد عقد بمعرفة وفي حدود سلطته باعتباره قياً ووفقاً لنص المادة ٢٠ من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٧ الصادر بإنشاء المحاكم الحسبية .

المغبون أن يبطل العقد أو ينقص التزامات هذا المتعاقد . .

« وحيث أن هذا النص قد أخذ من التشريع الفرنسي والإيطالي اللذين يعتبران الغبن عيباً من عيوب الرضا يستتبع وجوده بطلان العقد بطلاناً نسبياً مع استلزام شرطين الأول فقدان التعادل على نحو يتحقق فيه معنى الإفراط والثاني استغلال المتعاقد الذي أصابه الغبن وهذا الشرط الأخير يتسع لجميع الفروض التي لا يكون في المتعاقد فيها ما يكفي من حرية الرضا أو الخيار كالإكراه والدليس والغلط وبذلك أصبح الغبن عيباً من عيوب الرضا يشوب الالتزام فيطله (تراجع مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني تطبيقاً على المادة ١٢٩ ص ١٩١ جزء ثاني) .

« وحيث أن المادة ١٨ من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٧ نصت على أن تصرف الوصي في مال القاصر بطريق التبرع باطل .

« وحيث أنه على ضوء هذه النصوص ترى المحكمة أنه إذا عقد النائب عن عديم الأهلية عقداً استغل فيه المتعاقد معه طيشاً أو هوى جامعاً منه فأصبح العقد مشتملاً على تبرع من مال عديم الأهلية فإن العقد يعد باطلاً . ويعد التبرع قائماً سواء أكان التبرع تبرعاً مطلقاً أم تبرعاً نسبياً وسواء أكان صريحاً أم ضمناً فتأجير العين المملوكة لعديم الأهلية بإيجار البخس لا يمكن أن يخرج عن كونه تبرعاً بمال عديم الأهلية اتحد فيه المستأجر مع القيم مستغلاً طيشاً أو هوى جامعاً فيه . والمحكمة الحسنية وهي صاحبة الولاية الأولى على القوام والأوصياء — إذا ما عرض لها تصرف من هذه التصرفات — أن تطرحه تطرحاً وأن تنفذ فيه حكم القانون .

« وحيث أن الثابت من أقوال المستأجر بمحضر الجلسة أنه توجد علاقة مصاهرة بينه وبين القيم (ص ٢٠ و ٢١ من محضر الجلسة) .

« وحيث أن الفقرة الثامنة عشرة من المادة ٢٠ من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٧ تقضى بأنه لا يجوز للوصي تأجير أموال القاصر لنفسه أو لأحد أقاربه أو أصهاره أو لمن يكون الوصي نائباً عنه إلا بإذن من المحكمة . وقد نصت المادة ٤٦ على أنه يسرى على القوامة ما يسرى على الوصاية من أحكام .

« وحيث أن القيم لم يستأذن المحكمة الحسنية في هذا التأجير قبل حصوله فهو تبعا لذلك يعد غير جائز قانوناً .

« وحيث أنه فوق ذلك — بصرف النظر عن علاقة المصاهرة — فتمد طعن الطالب على عقد الإيجار بالصورية كما طعن عليه بقوله أنه لا تتحقق فيه فائدة للمتعاقد وأضاف إلى ذلك أن به غناً فاحشاً « وحيث أنه بالنسبة للقول بالصورية فلا ترى المحكمة محلاً للتعويل عليه إذ أن كلا من القيم والمستأجر قد أقرا قيام التعاقد كما أقر المستأجر ملزوميته بما جاء فيه وأظهر ملامته التي لم ينازعه فيها الطالب فلا يمكن أن تعد المحكمة هذا العقد صورياً لمجرد قول الطالب بذلك .

« وحيث أنه بالنسبة للقول بعدم تحقق فائدة للسجور عليه من هذا العقد فقد ارتكن الطالب في ذلك على نص المادة ١٢٩ من القانون المدني التي تنص على أنه « إذا كانت التزامات أحد المتعاقدين لا تتعادل البتة مع ما حصل عليه هذا المتعاقد من فائدة بموجب العقد أو مع التزامات المتعاقد الآخر وتبين أن المتعاقد المغبون لم يبرم العقد إلا لأن المتعاقد الآخر قد استغل فيه طيشاً بيناً أو هوى جامعاً جاز للقاضي بناء على طلب

« وحيث انه بالنسبة لواقعة هذه الدعوى فان الثابت أن القيم أجر أطيان المحجور عليه وقدرها ١٢ س و ١ ط و ٣٠٦ ف لمدة ثلاث سنوات بإيجار قدره ١٦ جنبها للفدان في السنة بينما أظهر الطالب والاساذ عبد المنعم عبد الرحمن والشيخ محمد عبد الرحمن رغبتهما في إستئجارها عن تلك المدة بأجرة تتراوح بين ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ جنبها سنوياً وطلبوا النشر عنها في المزداد العمومي.

« وحيث ان القيم عارض ذلك وقرر انه انما أجر الأرض بأجر المثل وقدم عقوداً عرفية كما أشار إلى صور قرارات من المحكمة الحسية اعتمدت فيها إيجارات قرر أنها بمائة لما أجر به أطيان المحجور عليه . وقرر أن الباعث للطالب ومن معه في وقوفهم منه هذا الموقف ليس صالح المحجور عليه وإنما هو خصومة شخصية نشبت بين أفراد العائلة دفعتهم إلى النيل من القيم .

« وحيث ان المحكمة لا تعول على الأوراق المقدمة من القيم ولا على ما أشار إليه من صورة قرارات طلب التصريح بتقديمها . مراعية في ذلك أن الطالب قدم بدوره عقود إيجار تفيد تأجير أرض قرر أنها قريبة من أرض المحجور عليه بسعر الفدان ٣٣ ج - ومراعية بصفة خاصة ما هو واضح من أن أطيان المحجور عليه تزرع زراعة دائمة وتقع في أصقاع طيبة . فضلاً عما هو قائم من ارتفاع اسعار الإيجارات الزراعية واسعار الحاصلات وترى المحكمة أنه مهما بلغت الخصومة التي تستشف من أقوال الطرفين فهي

لا تبلغ حد المجازفة بهذا الفارق الجسيم من المال بالنسبة لهذه الصفة الكبيرة سيما مع ما هو واضح من استعداد الطالب ومن تقدموا معه للمزاد للضمان الذي لم يعترض عليه القيم بشيء مما يتبين من أجله أن طلبهم جدي لا عبث فيه وترى المحكمة ان هذه الخصومة قد أظهرت قيمة الأرض على حقيقتها وفي ذلك دلالة على أن القيم اتخذ اجراءات بنيت جميعها على هوى جامع فأجر أطيان المحجور عليه بما ينقص نقصاً كبيراً عن إيجار المثل بلغ بها إلى حد البخس والتبرع الفاحش .

« وحيث ان المحكمة لا يعنها ما ارتبط به القيم مع المستأجر من التزامات بنيت بينهما على الغش . وهذا الأخير وشأنه معه إن كان له شأن .

« وحيث انه فضلاً عن ذلك فان الإيجار المعقود لم يبدأ بعد وقد أقر القيم والمستأجر منه أن بدئه في أول نوفمبر ١٩٥٠ ولا يزال الوقت مقسماً لتأجير الأرض عن طريق سليم بعد اتخاذ الاحتياطات الكافية لحفظ حقوق المحجور عليه .

« وحيث انه لذلك يتعين تكليف القيم بالنشر عن تأجير هذه الأطيان بحريديتي المصري والأهرام وترى المحكمة أن يكون اجراء المزايدة أمامها تحقيقاً للعدالة .

(قضية (شكري) الاساذ محمد أمين عبد السلام ضد عبد الله بك صالح أبو حسين بصفته رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد حماد الحسيني واحمد ضياء الدين حنفى بك وحسين عوض بريقى وحضور حضرة الاساذ حسن الكفراوي وكيل النيابة)

القضاء المستعجل

المحكمة

« من حيث ان المدعى أقام هذه الدعوى في صورة اشكال في تنفيذ الحكم رقم ٣٣٨٧ سنة ١٩٤٩ مستعجل مصر طالبا ايقاف تنفيذه وقال في بيان الدعوى إنه يدين المدعى عليه الثالث بدين ولتوقف الأخير عن دفعه استصدر ضده حكما من دائرة التفاليس بمحكمة مصر قضى فيها بإشهار إفلاسه وبتعيين المدعى عليه الرابع سندىكا للتفليسة وإن المفلس قد تواطع المدعى عليهما الأول والثاني فرفع الأول منهما الدعوى رقم ١٩٠٥ سنة ١٩٤٩ مستعجل مصر بطلب تعيين حارس قضائى لإدارة المحل المملوك للمفلس وقضى في تلك الدعوى بإقامة المدعى عليه الرابع حارسا بإشراف المدعى عليه الأول وذلك لإدارة المحل وإن المدعى عليه الرابع رفع الدعوى رقم ٣٣٨٧ سنة ١٩٤٩ مستعجل مصر ضد المدعى وباقي المدعى عليهم طلب فيها إقالته من الحراسة وقصر مأموريته بصفته سندىكا فقط لحكم في تلك الدعوى بإقالة المدعى عليه الرابع من الحراسة وذلك بجلسة ١٩٤٩/١٢/٨ وبإقامة المدعى عليه الأول حارسا بدلا منه ليؤدى المأمورية الميئنة بالحكم رقم ١٩٠٥ سنة ١٩٤٩ مستعجل مصر وإن الحكم أعلن إليه توطئة لتنفيذه وإن من حقه ان يطلب إيقاف تنفيذه بالنظر لأن إقامة المدعى عليه الأول في الحراسة يتعارض تمام التعارض مع مأمورية المدعى عليه الرابع باعتباره سندىكا خصوصا وإن ملكية المدعى عليه الأول منازع فيها ولم تستقر حقوقه بعد وإن أوراقه الصادرة له من المفلس صدرت بعد توقفه عن الدفع أو على الأقل في

٦٥

محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة

٣٠ يناير سنة ١٩٥٠

إقامة حارس على محل أغلق على ذمة تفليسة . مدى اختصاص القضاء المستعجل بنظر الطلب . إفلاس الشريك المتضامن لدين خاص عليه . ليس معناه إفلاس الشركة .

المبادئ القانونية

١ - قاضى الأمور المستعجلة يختص بحماية المصالح التى لاتتصل بقواعد الافلاس أو اجراءاته بأية صلة والتى تضار كثيرا إذا ظلت بغير حماية بشرط عدم المساس بالموضوع.

٢ - طلب انهاء الحراسة المؤسس على أن محكمة الافلاس قد حكمت بتثبيت وكيل الدائنين لا يقبل .

٣ - من المقرر ان افلاس الشريك المتضامن لدين خاص عليه ليس معناه افلاس الشركة وإنما يجعلها فى حالة انحلال أو تصفية تجارية ويكون وكيل الدائنين هو الممثل للمفلس وجماعة الدائنين مع باقى الشركاء المتضامين وتمثيل وكيل الدائنين هو تمثيل لمجموعة الديانة أشخاصا بذواتهم وأنفسهم وهو يقوم بإدارة أموال المفلس بوجه عام وبقصد التحفظ عليها . عدا بعض الأمور والأعمال التى لا يجوز عملها إلا بترخيص سابق من مأمور التفليسة .

فترة الريية وإن المدعى عليه الرابع ما كان له أن يتنحى عن الحراسة بمجرد مطاعن يوجهها إليه المدعى عليه الأول وكان أخلق به أن كان جادا في هذا التنحي أن يطلب تنحيه عن وكرالته للدائنين أيضا حتى يعين من يخلفه في الحراسة بدلا منه للمحافظة على أموال الدائنين وإنه لذلك كله يطلب إيقاف التنفيذ .

• وحيث أن المدعى عليه الأول طلب رفض الاشكال وقال انه اشكال من محكوم عليه لا يقبل منه وكان عليه أن يستأنف الحكم لا أن يستشكل في تنفيذه وقال إن الحراسة فرضت بناء على طلبه وهو لم يطلب اشهار افلاسه ولم يكن لدينا لطالب اشهار الافلاس ولم يكن الدين الذي من أجله أشهر الافلاس من الديون المستحقة على الشركة المتعقدة فيما بينه وبين المدين المفلس وإنما هو دين شخصي خاص بالمدين المذكور ولا شأن له بالشركة القائمة على المحل الذي وضعت عليه الاختتام وقال بأن دعواه الموضوعية القائمة على أنه مالك هو وشريكه المدعى عليه الثاني لثلاثة أرباع المحل ما زال أمرها منظورا أمام القضاء ولم يقض فيه بعد .

• وحيث أن المدعى طلب في الدعوى طلبا آخر هو الحكم بانتهاء الحراسة وقال إن الحراسة ليست إلا إدارة للمحل أو استمرار هذه الإدارة وإن المدعى عليه الرابع - باعتباره سندىكا - له حق الإدارة بصفته المذكورة وهو معين من قبل محكمة الافلاس فلا يصح أن تتوزع الإدارة فيما بين المدعى عليه الأول وبين المدعى عليه الرابع لأن هذا ينشئ حالة شاذة تعارض فيها المصالح وتجر إلى ضياع أموال المفلس وهو أمر يجب ملاقاته . وقال المدعى إنه جد بعد حكم الحراسة جديد يسوغ إنهاء الحراسة فان محكمة الافلاس ثبتت وكيل الديانة وبهذه المثابة أصبح

من حق هذا الوكيل الإدارة فلا ضرورة إذن لبقاء الحراسة .

• وحيث أن المدعى عليه الأول طلب رفض دعوى انتهاء الحراسة وقال إن الحراسة فرضت للمحافظة على حقوقه وإن هذه الحقوق ما زال أمرها معروضا لم يقض فيه بعد وإن تثبتت وكيل الديانة لم يأت بجديد وإن كان له حق الإدارة فرضا فان هذه الإدارة تتجه بداهة إلى إدارة أموال المفلس لصالح جماعة الدائنين وهو ليس منهم لأن حقوقه تقدم على أنه هو وشريكه المدعى عليه الثاني صاحباً ثلاثة أرباع المحل ولا شأن لها بالتفليسة واجراءاتها .

• وحيث أنه وضع من الاطلاع على الأوراق أن هذه المحكمة قضت في الدعوى رقم ١٩٠٥ سنة ١٩٤٩ باقامة المدعى عليه الرابع حارسا على المحل باشراف المدعى عليه الأول وذلك لما ذهبت اليه وأثبتته في حكمها من أن قاضي الأمور المستعجلة يختص بحماية المصالح التي لا تتصل بقواعد الافلاس أو اجراءاته بأية صلة والتي تضار كثيرا إذا ظلت بغير حماية بشرط عدم المساس بالموضوع (راجع رشدى بك ص ٥٧٥ والهامش) ومن الثابت أن ثمة حقا ظاهرا يستمد كيانه من عقد الشركة الثابت التاريخ في يونيه سنة ١٩٤٨ والذي بموجبه يملك المدعى عليه الأول والثاني ثلاثة أرباع المحل والثابت الذي لم ينازع فيه المدعى أن بالمحل عروضاً قد تلفت أو هي بسبيلها إلى التلف وليس من المصلحة في شيء بقاء الحال إلى أكثر مما امتدت إليه . وذكرت المحكمة أن الخصام توافقوا أخيراً وحسب الثابت بمحضر الجلسة وللاعتبارات التي أتوا على ذكرها من أن العروض التي بالمحل هي من تلك التي يدب إليها الفساد سريعاً وأنه من الخير للجميع تدارك هذا الخطر وتلافيه صونا لحقوق الطرفين —

« وحيث انه مما تقدم يكون شطر الدعوى الخاص بالاشكال على غير أساس ويتعين لذلك رفضه .

« وحيث انه فيما يتصل بشطر الدعوى الثانى وهو انتهاء الحراسة فان المدعى يؤسسه على أن محكمة الافلاس قد حكمت بتثبيت وكيل الدائنين وهو بهذه المثابة يصبح صاحب الحق فى ادارة الهال فلا ضرورة لفرض الحراسة القضائية .

« وحيث انه من المقرر أن افلاس الشريك المتضامن لدين خاص عليه ليس معناه افلاس الشركة وإنما يجعلها فى حالة انحلال أو تصفية تجارية ويكون وكيل الدائنين هو الممثل للمفلس وجماعة الدائنين مع باقى الشركاء المتضامين وتمثيل وكيل الدائنين هو تمثيل لمجموعة الديانة أشخاصا بذواتهم وأنفسهم وهو يقوم بادارة أموال المفلس بوجه عام وبمصد التحفظ عليها عدا بعض الأمور والأعمال التى لا يجوز عملها إلا بترخيص سابق من مأمور التفليسة فلو كىل الديانة اجراء الأعمال التحفظية وتسجيل الحقوق العينية (٢٨٩ تجارى) وله تحصيل ديون المفلس التى على الغير كاملة دون اذن (٢٧٧ تجارى) وله بيع المنقولات القابلة للتلف أو التى تنقص قيمتها بأذن مأمور التفليسة (م ٢٦١) أما المنقولات الأخرى والبضائع فأمور التفليسة هو الذى يأذن للوكيل بالمبيع إما بالتراضى أو بالمزايدة العلنية وبالأوجه المبينة بقانون المرافعات فيما يخص بيع الأشياء الواقع عليها الحجز .

« وحيث ان تثبيت وكيل الدائنين لم يأت بجديد على مدى الحقوق التى لهذا الأخير والتى لها ضوابط عينها قانون التجارة فى مواده . أما استغلال أموال المفلس فانها لا تأتى إلا بعد قيام حالة الاتحاد لجماعة الدائنين فيدعى الدائنون

توافق الأخصام على أن يتم السنديك الذى أقامته محكمة التفاليس حارسا قضائيا على المحل لادارته وايداع فائض غلته بخزانة المحكمة على ذمة الأخصام جميعا إلى أن ينتهى النزاع الموضوعى بينهم على ما يزعمه كل فريق من حقوق تتصل بملكية المحل وذلك بإشراف المدعى عليه الأول ولما تقدم المدعى عليه الرابع بطلب اقالته من الحراسة بالدعوى رقم ٣٣٨٧ سنة ١٩٤٩ أجابته المحكمة إلى ما طلب وأقامت المدعى عليه الأول . حارسا ليؤدى المأمورية المبينة بالحكم رقم ١٩٠٥ سنة ١٩٤٩ مستعجل وقد اتجهت المحكمة فى أسباب حكمها الأخير إلى ما اتجهت اليه بالحكم السابق (راجع الحكم رقم ٣٣٨٧ سنة ١٩٤٩ مستعجل) .

« وحيث انه يبين مما تقدم أن الحكم رقم ٣٣٨٧ سنة ١٩٤٩ والحكم الذى سبقه وهو ١٩٠٥ سنة ١٩٤٩ قد اتجه قضاؤهما إلى أن المدعى عليه الأول ليس مدينا لطالب ائهار الافلاس وأن الدين المطلوب ائهار افلاس المفلس من أجله ليس دينا على الشركة المنعقدة فيما بين المدعى عليه الأول وشريكه والمدين المفلس وإنما هو دين خاص على الأخير وان اجراء الحراسة هو بقصد المحافظة على حقوق المتنازعين جميعا وانها اجراء تحفظى موقوف ينتهى بالفصل فى النزاع على هذه الحقوق وهو لا يتصل بأعمال التفليسة وليس من شأنه أن يعطلها .

« وحيث انه مما تقدم ولأن الحكم المستشكل فى تنفيذه صدر فى مواجهة المدعى فهو حجة عليه ولا يقبل الاشكال من المحكوم عليه إلا متى كان سببه حاصلًا بعد صدور هذا الحكم أما إذا كان سببه حاصلًا قبل صدوره فانه يكون قد اندرج ضمن الدفوع فى الدعوى . سواء أكان قد دفع به أم كان لم يدفع به وأصبح فى غير استطاعة هذا المحكوم عليه التحدى به على من صدر له الحكم .

المحافظة على المال جميعاً فلا يضار دائن ولا شريك .

• وحيث انه من جميع ما تقدم تكون الدعوى في شطرها الثاني على غير أساس ويتعين لذلك رفضها بشرطها مع الاستمرار في تنفيذه ومع الزام المدعى بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة عملاً بنص المادة ٣٥٧ مرافعات

• وحيث ان النفاذ المعجل وبغير كفالة واجب لهذا الحكم وفق نص المادة ٤٦٦ فقرة ١ مرافعات فلا ضرورة للنص عليه بالمنطوق .

(قضية الحاجة إيزاك إراماتي وحضر عنه الأستاذ نصيف حبيب ضد عبد العزيز أفندي الشريف وآخرين رقم ٣ سنة ١٩٥٠ رئاسة حضرة القاضي أحمد البلتاجي) .

٦٦

محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة

٦ ابريل سنة ١٩٥٠

- ١ - أعمال السيادة ما يتصل بالسياسة العليا .
- ٢ - أعمال رجال الادارة . خضوعها لرقابة القضاء العادى اذا كانت تنفيذاً لقانون رغم انشاء مجلس الدولة
- ٣ - الخروج على الأوامر العسكرية . اعتباره عملاً فردياً .

المبادئ القانونية

- ١ - أعمال السيادة هي ما يتصل بالسياسة العليا للدولة والتي ضرب لها المشرع أمثالا في المادة السادسة من قانون انشاء مجلس الدولة ويمكن تعيينها قياساً على طبيعة الأمثلة التي ضربها المشرع على سبيل التعيين والتفصيل .
- ٢ - كل ما يقوم به عمال الإدارة تنفيذاً لقانون منحهم سلطة الضبطية القضائية لا يمكن اعتبارها من أعمال السيادة ولا

بصفة جمعية عمومية لأخذ ملحوظاتهم ومشاورتهم فيما يتصل بالاستمرار في استغلال أعمال المفلس بدلاً من بيع أمواله بشرط موافقة ثلاثة أرباع الدائنين عدداً ومبلغاً وبحضور مأمور التفليسة الذى عليه أن يبين في قراره مدة التشغيل والاستغلال ومدى سلطة وكيل الاتحاد أما إذا لم يوافق اتحاد الدائنين على الاستغلال فان أموال المفلس تتحول الى نقود ويكون ذلك بتحصيل ماله من الديون من جهة وبيع أمواله من جهة أخرى واجراء التصفية (المواد ٣٣٩ إلى ٣٤٢ تجارى) .

• وحيث انه يبين من استقراء هذه النصوص السالفة الإشارة إليها أن تثبيت وكيل الديانة لايحل الاشكال القائم فيما يتصل بمزاعم المدعى عليه الأول وشريكه من انهما مالكان لثلاثة أرباع المحل وان النزاع بهذا الشأن ما زال أمره مغروحاً على القضاء باقرار طرفي الخصومة

• وحيث ان الحراسة التي فرضت كان القصد منها الاستمرار في استغلال المؤسسة إلى أن يستقر النزاع بشأن الحقوق المدعاة من المدعى عليهما الأول والثاني . هذه الحقوق التي لم تحسم وقد أقر المدعى عليه الأول أن الحراسة أتت بارباح طيبة وانه أخذ على نفسه أن تستمر على هذا الحال المريح حتى لا يتعرض مال المفلس إلى نقص أو ضياع فتضار بذلك صوالح جماعة الدائنين وليس من حق وكيل الدائنين على ما مر القول حتى ولو قضى بتثبيته أن يستمر في استغلال المؤسسة إلا بالشروط الواردة بالمواد ٣٣٩ تجارى وما بعدها وان عمل وكيل الديانة هو التحفظ على مال المفلس فقط وهذا أمر موفور ومضمون طالما أن الحارس يؤدي أعماله في ربح مضطرد بطريقة تكفل

المحكمة

وحيث ان المدعى رفع الدعوى يقول انه يملك السيارة رقم ١٤٥ ملاكى المتوفية وهى مرخصة باسمه ويستعملها فى خاصة شتونه - وبتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٨ حضر إلى منزله ضابط نقطة البتانون واستولى على السيارة وحرر بهذا الاستلام محضراً ثم حرر للطالب ايضاً باستلامها وقد علم أن سر هذا الاجراء الشاذ انه ظن أن السيارة لميثة الاخوان المسلمين وهذا قول على فرض صحته لا يسمح بالاجراء الساذج الذى أصدره حكمدار المتوفية ونفذه ضابط البتانون وهو عمل غير قانونى وباطل شكلاً ولو صح ما زعمه الحكمدار لقدم للمحاكمة لخالفته الأوامر التى تقضى على جماعة الاخوان بتسليم ما لديهم من ممتلكات . وطلب الحكم بالزام المدعى عليه بتسليم السيارة للبدعى وبمصاريف الدعوى ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . واستند فى اثبات الدعوى إلى رخصة السيارة الصادرة بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٨ وإلى إيصال موقع عليه بامضاء الضابط شقيق حسانين ومؤرخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٨ يفيد استلامه السيارة لوضعها تحت الحفظ كأمر الحكمدار لحين صدور أمر آخر .

وحيث ان مندوب الحكومة دفع الدعوى بعدم اختصاص القضاء المستعجل لمساس الفصل فى النزاع بعمل من أعمال السيادة لأن المادتين ٣ و ٥ من الأمر العسكرى رقم ٦٣ قد نصتا على الزام كل شخص كان عضواً فى جمعية الاخوان المسلمين بأن يسلم إلى المندوب الخاص ما كان مؤتمناً عليه من مستندات أو دفاتر أو سجلات أو أدوات أو أشياء من أى نوع كان كما نصت المادة العاشرة على أن يكون للمندوب الخاص صفة رجال الضبطية القضائية فى تنفيذ أحكام المادتين ٣ و ٥ من الأمر المشار اليه وله فى هذا السبيل حق دخول المنازل وتفتيشها كما أن له تفويض من يندبه لهذا الغرض فى اجراء عمل

الأوامر الإدارية الخارجة عن ولاية المحاكم بل هى من صميم الأعمال القضائية التى تخضع لسلطان القضاء فى النهاية وله فى تفسيرها وتأويلها واجازتها وابطالها القول الفصل .

٣ - للمحاكم بعد إنشاء مجلس الدولة كما كان لها من قبل حق مراقبة أعمال الإدارة ووزنها وتمحيصها وتكييفها لمعرفة ما إذا كانت حقيقة من أعمال السيادة أو الأمن الداخلى أم لا ومن حقها أن تفسر لائحة خاصة أو أمراً خاصاً لمعرفة مدلوله وحقيقته ولها أن تقرر إذا تعدت جهة الإدارة السلطة المخولة لها واتخذت اجراء لا يتفق مع القوانين واللوائح خروج عملها عن دائرة المشروعية واعتبار ما عمل باطلا .

٤ - اذا حدد أمر عسكرى طريقاً لمصادرة أموال جماعة وسلك الحاكم العسكرى هذا المسلك فى سبيل مصادرة بعض هذه الأموال كان على المندوب الخاص ومفوضيه أن يحترموا هذا المسلك ولا يتكبروه بأن يضبطوا أموال الناس ويصادروها مهما قويت الشبهة فى أنها من أموال الجمعية ولا يكون لعملهم المخالف حصانة الأمر الإدارى أو أعمال السيادة التى تلزم الأمر العسكرى ، وتصرف الحاكم العسكرى بل يعتبر عملاً شخصياً للموظف يقع باطلاً ومن أعمال الغصب ويسوغ للقضاء المستعجل أن يرد المال إلى صاحبه دفعاً للاغتصاب الواقع عليه

معين من تلك الأعمال مع اعفائهم من التقيد بالاحكام الموضوعه لهذا الغرض في قانون تحقيق الجنايات ولما دلت التحريات على ملكية الجماعة المنحلة للسيارة ولم يتم المدعى بتسليمها اتخذت السلطة القائمة في شأنه الحقوق التي رتبها الامر العسكري وفي طلب الحكم بتسليم السيارة تعرض لعمل من أعمال السيادة وهو أمر خارج عن ولاية المحاكم فاذا لم تستغ المحكمة هذا المنطق فلا أقل من اعتبار الاستيلاء على السيارة تنفيذا لامر إداري يتعين على المحاكم احترامه وسواء كان الامر الإداري صادراً طبقاً للقانون أو مخالفاً له أو تعدت فيه السلطة حدود اختصاصها فلا يجوز للمحاكم في مصر تأويله أو إيقاف تنفيذه أو الغاؤه بطريق مباشر أو غير مباشر وكل ما لها ان تحكم بالتضمنيات وحتى مع التسليم بأن عمل الادارة من أعمال الغصب فان مجلس الدولة قد قضى في حكمه الصادر بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٤٧ بأن القرارات الادارية تحتفظ بمصاصاتها أمام المحاكم المدنية حتى ولو وقعت مخالفة للقوانين أو اللوائح ولا يجوز للمحاكم الغاؤها أو وقف تنفيذها ما دامت الصفة الادارية لاصقة بها - كما ان الفصل في هذه الدعوى فيه مساس بأصل الحق لوجود نزاع حول ملكية السيارة - كما أن صفة الاستعجال غير متوافرة لرفع الدعوى بعد مضي نحو سنة ونصف على واقعة ضبطها .

« وحيث ان القول بأن استيلاء ضابط نقطة البتانون بأمر الحكمدار على سيارة المدعى من أعمال السيادة دون نظر إلى ان ملكيتها ثابتة له ثبوتاً قاطعاً من المستندات المقدمة منه ومن الحكومة ذاتها في دوسيه السيارة - هذا القول بعيد كل البعد عن معنى القانون وروحه لان أعمال السيادة لا تصرف إلا إلى الأعمال التي تصل

بالسياسة العليا للدولة والاجراءات التي تتخذها الحكومة بما لها من السلطة العليا للمحافظة على سيادة الدولة وكيانها في الداخل والخارج لأن المادة السادسة من قانون انشاء مجلس الدولة قد نصت على أمثلة لهذه الأعمال فعددت منها القرارات المتعلقة بالأعمال المنظمة لعلاقة الحكومة بمجلس البرلمان والتدابير الخاصة بالأمن الداخلي والخارجي للدولة وعن العلاقات السياسية أو المسائل الخاصة بالأعمال الحربية - وعلى العموم سائر الطلبات المتعلقة بعمل من أعمال السيادة والعبارة الأخيرة التي وردت على سبيل التعميم بعد التخصيص تقتضي منطقياً - كما قالت محكمة القضاء الإداري في أحد أحكامها - ألا تفسر أعمال السيادة إلا قياساً على طبيعة الأعمال التي ذكرت قبلها على سبيل التعيين والتفصيل وجميعها من الأعمال التي تصل بالسياسة العليا للدولة . ولا شك أن قرار ضابط أو حكمدار أو الأمين الخاص لإدارة أموال جمعية منحلة أو هيئة صودرت أموالها لا يرقى إلى هذه المرتبة من الأعمال بل تصرف خاص لرجل من رجال الضبطية القضائية كما نصت المادة العاشرة من الامر العسكري رقم ٦٣ التي أراد بها المشرع أن يجعل للمندوب الخاص الذي يعين بقرار من وزير الداخلية لاستلام جميع أموال الجمعية المنحلة وتصفية ما يرى تصفيته منها جعلت لهذا المندوب صفة رجال الضبطية القضائية في تنفيذ أحكام المادتين ٣ ، ٥ وأعني هذا المندوب والمفوضون منه وكذلك رجال الضبطية القضائية في مباشرة تلك الاجراءات من التقيد بالاحكام الموضوعه لهذا الغرض في قانون تحقيق الجنايات .

« وحيث ان هذه المادة العاشرة وقد جعلت المندوب الخاص رجلاً من رجال الضبطية

القضائية قد قصدت أن تنفي عن أعماله الصفة الادارية وتسبغ عليها صفة قضائية تجعلها داخلة في سلطة القضاء وفي حدود ولايته إذ المآل إلى السلطة القضائية فيما ينشأ بين هذا المندوب الخاص وبين الأفراد من نزاع ولم يرد المشرع أن يجعل مصادرة الأموال وهي أمر خطير محظور حظرته المادة العاشرة من الدستور إذ نصت على أن عقوبة المصادرة العامة للأموال محظورة. لم يترك أمر هذه المصادرة للأمين الخاص ولا لرجاله. بل ترك لهم في سبيل الاستيلاء على ما يخفيه الأفراد من أموال هذه الجماعة أن يرفعوا الأمر ضده إلى المحكمة المختصة فقضت المادة الثالثة على كل شخص كان عضواً في الجمعية المنحلة أو متميماً إليها وكان مؤتمناً على أوراق أو مستندات أو دفاتر أو سجلات أو أدوات أو أشياء من أى نوع كان أن يقدم تلك الأوراق أو الأشياء إلى مركز البوليس المقيم في دائرته في خلال خمسة أيام من تاريخ نشر هذا الأمر ونصت المادة الخامسة على أن كل شخص كان عضواً في الجمعية المنحلة وكان مؤتمناً على أموال أيا كان نوعها تخص الجمعية أو إحدى شعبها أن يقدم عنها إفراراً للمندوب الخاص المشار إليه في المادة الرابعة في خلال أسبوع من تاريخ نشر هذا الأمر وعليه أن يسلمها إلى ذلك المندوب في الميعاد الذي يحدده لهذا الغرض أو في تاريخ استحقاقها على حسب الأحوال ونصت المادتان السابعة والثامنة على العقوبات التي يستحقها من لا ينفذ ما قضت به أحكام الأمر العسكري رقم ٦٣ والمادة الأولى من هذا الأمر العسكري قد قضت بضبط جميع الأوراق والوثائق والسجلات والمطبوعات والمبالغ والأموال وعلى العموم كافة الأشياء المملوكة للجمعية. ولا شك أن الحاكم العسكري قد عني بالأشياء المملوكة للجمعية ما لا شبهة في ملكيتها له. أما ما هو مملوك للأفراد ولو كانوا أعضاء في الجمعية أو في الهيئة

التأسيسية كما قيل عن المدعى في بعض الأوراق المقدمة من الحكومة فلا يدخل في نطاق ما هو مملوك للجمعية ولا ما يصح ضبطه حتى تقوم الحجة والبيئة أمام الهيئة القضائية المختصة التي ترفع إليها الجريمة الجنائية التي يرتكبها أحد هؤلاء مخالفة لنص المادتين ٣ و ٥ من الأمر العسكري والتي يعاقب عليها بإحدى العقوبات المنصوص عليها في المادتين السابعة والثامنة ولم يذكر الأمر العسكري شيئاً عن ضبط مثل هذه الممتلكات وإن كانت قواعد العقوبات وتحقيق الجنايات تجيز ضبط مثل هذه الأشياء فحل ذلك أن يكون هناك تحقيق جنائي يقتضي ضبط هذه الأشياء لتبقى على ذمة المحاكمة وتحت تصرف المحكمة التي يحاكم أمامها الجاني — أما أن يتصرف فيها المندوب الخاص أو مفوضوه بالضبط دون تقديم للمحاكمة فذلك خارج عن نطاق سلطتهم التي خولها الأمر العسكري والتي يخولها القانون العام وهي ليست عملاً من أعمال السيادة ولا هي عمل إداري. بل هي عمل من أعمال جمع الاستدلالات التي خولتها لهم المادة العاشرة من الأمر العسكري. ولقد سبق القول من هذه المحكمة مراراً بأن أعمال رجال الضبطية القضائية لا تعد بصورة ما من الأوامر الادارية ولا من أعمال السيادة الخارجية عن ولاية المحاكم. بل هي من صميم الأعمال القضائية التي تخضع لسلطان القضاء في النهاية وله فيها القول الفصل ولا شأن لغيره بها. ولا محل للاحتجاج بالحكم الصادر من مجلس الدولة بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٤٧ في هذا المقام لسبيين. الأول. وهو الأهم أن ضبط السيارة كما قدمنا ليس عملاً إدارياً ولا عملاً من أعمال السيادة. والثاني — أن هذا الحكم يتحدث عن إلغاء القرارات الادارية لمجاوزة السلطة قبل العمل بقانون مجلس الدولة ولم يقل الحكم بشيء مما جاء بمذكرة الحكومة إذ جاء به أنه لم يكن للمحاكم إلا أن تقضى بالتعويض على الحكومة دون أن تتعرض للقرار بالإلغاء

أو التعديل أو الوقف أو التأويل منها كان فيه من مخالفة للقوانين أو اللوائح في الشكل أو في الموضوع — أما بعد انشاء مجلس الدولة فقد صار من الممكن اختصاص الأوامر الإدارية ذاتها باعتبارها صادرة من إحدى السلطات العامة لابعادها عن دائرة المشروعية والغائها. وهذا بعيد عن التأويل الذي ذهب إليه محامي الحكومة.

«وحيث أن المحكمة لا تجد كبير عناء في تحديد موضوع النزاع من الوجهة القانونية إذ قد أظهرت فيما سلف أن ضبط السيارة ليس عملاً من أعمال الإدارة إطلاقاً وتضيف إلى ذلك من باب زيادة الإيضاح أن الأمر الإداري الذي لا يجوز للمحاكم المساس به ولا تفسيره ولا تأويله هو الأمر الصادر من جهة مختصة بصفة كونها سلطة عمومية وفي حال قيامها بوظائفها التي يستند إليها القانون ويكون مستوفياً للأوضاع المقررة قانوناً فإذا تعدت جهة الإدارة السلطة المخولة لها واتخذت اجراء لا يتفق مع القوانين واللوائح خرج عملها عن دائرة المشروعية وأصبح باطلاً ليس له صفة تمنع المحاكم من تأويله أو إيقاف تنفيذه وأصبح عملاً من أعمال التعدي والاعتصاب لا يسوغ للجهة الإدارية أن تتخذه إذ ليس لها أن تخلط بين غايتها وهي أداء وظيفتها الإدارية وبين الوسائل التي يصح لها استعمالها فلا يسوغ لتحقيق غايتها أن تستعمل كل ما تراه من الوسائل ولا يكفي أن تدفع الحكومة بأن هذا الأمر إداري لتمنع المحاكم من المساس به بل من حق المحكمة البحث فيما إذا كان الأمر صادراً في حدود اختصاص جهة الإدارة أم لا. ولا شك أن للمحاكم حق مراقبة أعمال الإدارة ووزنها وتمحيصها وتكييفها لمعرفة ما إذا كانت حقيقة من أعمال السيادة أو

الامن الداخلي أم لا والحكومة إذ تسلم بأن من حق المحاكم الحكم بالتعويض في الضرر الناشئ من عمل إداري فإنها تسلم باختصاصها في بحث هذه الأعمال وتمحيص صحتها وتحقيق سلامتها أو استبانة بطلانها واستجلاء خروجها عن نطاق القانون لأنها إذ تقضي بالتعويض لا بد أن تبحث في أسباب الضرر الذي نال الفرد أو الجماعة ومداه وفي طبيعة هذه الأسباب ومشروعيتها وإلا لما أمكنها أن تقوم بواجب المراقبة الذي يخوله لها القانون وعلى هذا فإن للمحاكم قطعاً ومن غير شك (خلافاً لما رفع به مندوب الحكومة عقيرته في إحدى الجلسات) أن يطلب من الإدارة أن تبين الأمر الذي بقت عليه فعلها في مصادرة مال شخص والأسس التي قام عليها الأمر وبحث ما إذا كان المال في ذاته من الأموال التي تجوز مصادرتها أو داخلته في نطاق القانون الذي أباح تلك المصادرة ولم يجادل أحد من قبل أمام القضاء المصري أو الفرنسي في سلطان المحاكم في هذا الأمر حتى أن محكمة النقض الفرنسية قضت في حكم لها صدر في ٢٩ يوليو سنة ١٩٢٩ ونشر بمجلة المحاماة السنة العاشرة برقم ١١٣ صفحة ١٩٩ قضت بالرغم من وجود مجلس الدولة في فرنسا بأن يعتبر في اختصاص المحاكم القضائية دون غيرها أن تقرر تفسير لائحة خاصة أو أمر خاص لمعرفة مدلوله وحقيقته. وعلى ذلك فإن هذه المحكمة إذ تفسر الأمر العسكري رقم ٦٣ وتبحث نطاقه ومدى طبيعته وتفسره وتأول مواده إنما تتصرف في حدود ولايتها. ومن خطأ الرأي أن ينكر عليها ذلك. هذا إلى أن المادة التاسعة من الدستور قضت على أن الملكية حرمة فلا ينزع عن أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة وفي الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه ولا شك

رقابة على بعض المصارف ويلزمها أن تسلم اليه أموال الجمعية — كذلك فعل في الأمر الصادر منه بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بالعدد ٦٣ من الوقائع المصرية حين تبين أن عبد العظيم افندى أحمد قاسم الشهير بعبده وأحد مؤسسي شركتي دار الاخوان للصحافة ودار الاخوان للطباعة كان مؤتمناً على أموال تخص الجمعية المنحلة ولم يقدم عنها إقراراً فأمر بتجميد أمواله لدى البنوك والشركات وحظر التصرف بأي وجه من الوجوه وأمر بتطبيق الأمر العسكري رقم ٦٥ فيما يختص بالاشراف على تنفيذ هذا التجميد .

« وحيث أن هذا المسلك للحاكم العسكري وهو مصدر أمر الحل يدل على أن المندوب الخاص ومفوضية، لا يملكون أن يضبطوا أموال الناس مهما قويت الشبهة في أنها من أموال الجمعية وله وحده هذا الحق وكان عليه لو رأى أن سيارة المدعى ملك للجمعية أن يصدر أمراً عسكرياً على الصورة التي أصدر بها الأمر الخاص بعبد العظيم افندى أحمد قاسم المشار اليه آنفاً .

« وحيث أن الأمر العسكري وحده هو الذي يصح أن يعد عملاً من أعمال السيادة أو أمراً إدارياً فإدام لم يصدر بصدد ضبط هذه السيارة أمر عسكري فلا محل لما أثاره محامي الحكومة من دفع بعدم الاختصاص .

« وحيث أن حقيقة هذا التصرف من جانب ضابط البتانون أو الحكمدار أو المندوب الخاص ولو أنه لم يظهر لهذا الأخير عمل في ضبط السيارة وليس له غير إشارة عابرة على دوسيه السيارة في الخطاب المرفق بالدوسيه والموجه منه بتاريخ ١٩٤٩/٢/٨ إلى مدير المنوفية يعيد فيه ملني السيارتين رقم ٦٥٩ ملاكي و ١٤٥ ملاكي منوفية لحفظهما كما كانا بالقلم المختص .

أن هذا النص في قانون الدولة الأساسي يجب أن يراعاه كل تشريع يصدر فيها فإنه يكون في نطاقه تأويل هذا التشريع وتطبيقه وتفسيره .

« وحيث أن تصرف الحاكم العسكري ذاته وهو الذي أصدر هذا الأمر قد جرى على نسق ما تذهب اليه المحكمة في تأويله ولم يخرج عليه ولم يذهب في تأويل سلطة المندوب الخاص إلى أنها أمر إداري أو أمر سيادة إدراكاً منه لحقيقة موقف هذا المندوب الخاص الذي أسبغ عليه اختصاصاته التي في الأمر العسكري رقم ٦٣ فلما تبين له بعد صدور الأمر ٦٣ أن للجمعية أموالاً أخرى أصدر الأمر ٦٥ الذي قضى فيه على جميع المصارف والهيئات والأفراد الذين كانوا مستودعين أو مؤتمنين بأية صفة كانت على مبالغ أو أموال من أي نوع كانت مملوكة للجمعية الاخوان المسلمين المنحلة أو لإحدى شعبها أو الشركات أو الهيئات التابعة لها أو التي تساهم فيها أن يقدموا بياناً مشتملاً على مقدار تلك المبالغ والأموال في تاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٤٨ أو في أي تاريخ لاحق له وعلى التعديلات الطارئة عليها حتى تاريخ نشر هذا الأمر أو بطريق الاضافة أو السحب مع الإشارة إلى تاريخ كل عملية من هذا القبيل وبيان نوعها ومقدارها واسم المودع واسم المسحوب له أو المستلم على حسب الأحوال وإرسال هذا البيان إلى المندوب الخاص المعين لاستلام وإدارة أموال الجمعية المنحلة في خلال أسبوع من تاريخ نشر هذا الأمر ثم خول المندوب الخاص صفة الضبطية القضائية في هذا الأمر أيضاً ونص في المادة الثالثة على عقوبة من يخالفه . وظاهر من هذا التصرف أنه لم يطلق يد المندوب الخاص يتصرف كيف شاء فيما يظن بالشبهة أو التحريات أنه مال الجمعية فأصدر أمراً جديداً غير الأمر رقم ٦٣ ليخلق له

هذه الإشارة العابرة تدل على انه لم يقرر قراراً خاصاً في أمر السيارة ولم يقرر عمل الضابط ولا الحكماء ولم يفوضهما في ضبطها — حقيقة التصرف إذ انه عمل من أعمال الاعتداء أو اغتصاب السلطة وهي كما جاء بكتاب راتب باشا الأعمال التي تجرّيها السلطة الإدارية في مسائل لا تدخل في وظيفتها أصلاً وبعبدة كل البد عنها وتعتبر أعمالاً شخصية من الموظف الذي قام بها غير متعلقة بموضوع إداري تخلق باطلاً بقوة القانون ولا وجود لها إطلاقاً ويجوز للمحاكم عدم الأخذ بها أو اعتبارها أو الغاؤها ومن اختصاص القضاء المستعجل الفصل في اشكالاتها لا اعتبارها من أعمال التعدي المحض لا من أعمال الإدارة .

« وحيث انه متى ثبت ذلك كان دفع الحكومة بعدم الاختصاص في غير محله على كل وجه من وجوهه والاستعجال متوافر في رأى القضاء في مصر وفرنسا في أعمال الاغتصاب لأنها حالات شاذة لا يقرها القانون ولا يمنع من الاختصاص في هذه الدعوى أو ينقى الاستعجال عدم رفع الدعوى عقب ضبط السيارة مادام الرأى الصحيح ان القضاء المستعجل مختص لأن العبرة بالاستعجال في ذات الأمر موضوع النزاع لا في رفع الدعوى هذا إلى أن للدعى في عنده إذ أنه كان معتقلاً منذ ضبط السيارة وافرّج عنه أخيراً — وعلى ذلك فالاستعجال متوافر وقائم ويتعين رفض دفع الحكومة والقضاء باختصاص هذه المحكمة بنظر النزاع .

« وحيث انه بالنسبة لموضوع الدعوى فانه بالغحد البساطة لم يختلف فيه الخصمان بالمستندات المقدمة من المدعى وهي رخصة السيارة وإيصال استلامها منه في ٢٢ / ١٢ / ١٩٤٨ لوضعها

تحت الحفظ لحين صدور أى أمر آخر قاطعة في أنها ملكه لا يشاركه فيها أحد ولا يوجد في الدوسيه المقدم من الحكومة عن السيارة ما يشير إلى غير ذلك بل إنه ناطق أيضاً بأن السيارة ملك للدعى وأنه كان يملك سيارة قبلها . إذ الثابت من هذا الدوسيه أنه رخص للدعى بتاريخ ٢٤ / ٦ / ١٩٤٧ من مديرية المنوفية بتسيير السيارة رقم ١٥٩ ملاكى منوفية بعد أن ثبت من التحريات التي أجراها مركز شين الكوم بأن المرخص له لا يشتغل بالأعمال التجارية وأنه اشترى هذه السيارة لاستعمالها في تفتلاته الخاصة وظلت عنده حتى باعها لمحمد شديد رضوان بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٨ واستبدلها بالسيارة ١٤٥ ملاكى منوفية . موضوع النزاع وقد وجد ضمن دوسيه السيارة مستندات تملك المدعى لها إذ اشتراها بتاريخ ٢٨ / ٩ / ١٩٤٨ عن يدعى السيد عبد اللطيف وقدم السيد عبد اللطيف هذا مستند شرائها من الجيش البريطانى .

« وحيث انه لا تعارض هذه المستندات بتحريات لم توضع تحت نظر المحكمة إنما جرت بها مذكرة الحكومة وخطاب من مدير مكتب الحاكم العسكرى يشير إلى وجود تحريات بأن السيارة ملك للجمعية المنحلة ولا شك في أن مثل هذا القول لا يرقى ليكون نزاعاً في الملكية له جدية تحمل المحكمة على النظر اليها . ولو كان لهذه التحريات جدية في نظر الحاكم العسكرى ذاته لفعل بالسيارة ما فعله بأموال عبد العظيم افندى احمد قاسم والذي صدر أمر تجميدها بالعبارة الآتية : (ونظراً لما ترامى اليها من أن عبد العظيم احمد قاسم افندى كان مؤتمناً على أموال تخص الجمعية المنحلة ولم يقدم عنها الإقرار المنصوص عليه في

المبادئ القانونية

١ - يتوافر الاستعجال في كل الأحوال التي يترتب على التأخير فيها خطر على مصلحة أحد الطرفين ولو تباطأ المدعى في رفع الدعوى في انتظار صدور حكم في الموضوع أو الفصل النهائي فيه بل وقضاء النقض لأن العبرة بقيام هذا الخطر لا بالرغبة في الحصول على حكم في الدعوى بأسرع ما يمكن .

٢ - رفع طلب مستعجل إلى محكمة الموضوع لا يحد من اختصاص القضاء المستعجل بنظره ولا يكون في الفصل فيه مساس بالموضوع لأن اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بما عهد إليه لا يمنع من اختصاص محكمة الموضوع أيضا ولا يسلبها اختصاصها .

٣ - دعوى التمكين هي دعوى من نوع خاص ولا محل للخلط بينها وبين دعوى استرداد الحياة واشتراط رفعها في خلال سنة من رفع اليد .

٤ - الأحكام كاشفة للحقوق والعبرة بالحكم النهائي الذي يصدر في الدعوى فتى صدر حكم نهائي في أمر من الأمور فإنه يكشف حق المحكوم له فإذا رفعت يد شخص عن عين بحكم قضائي ألغى ولم يصبح له وجود كان ما نشأ عن هذا الحكم من مركز فعلي أو قانوني عائقا ماديا يجب ازالته تنفيذا

المادة الخامسة من الأمر العسكري ٦٣) هذا التصدير يدل على أن ما قيل من تحريات عن هذه السيارة لم يكن له وزن في نظر صاحب الحق في مصادرة هذه الأموال أو حفظها وما دام لم يصدر منه أمر فتكون هذه التحريات قد ذهبت بدداً ولا تنظر هذه المحكمة إليها .

وحيث أنه واضح بما تقدم أن السيارة ملك للمدعى وأن ضبطها لا سند له من القانون وأنه اغتصاب بغير مبرر وليس من أعمال السيادة ولا من أعمال الإدارة وهو باعتباره عملاً من أعمال جمع الاستدلالات لم يعرض على المحكمة المختصة ولم تقل فيه المحاكم برأي فمن حق هذه المحكمة أن ترد السيارة إلى صاحبها دفعا لعمل الإغتصاب الواقع عليها والذي قدمنا الإشارة إلى أن رفعه من اختصاص هذه المحكمة .

وحيث أن صدور هذا الحكم ضد المدعى عليه يستدعي الزامه بمصاريف الدعوى وأتعاب المحاماة عملاً بنص المادة ٣٥٧ مرافعات .

وحيث أن النفاذ المعجل بغير كفالة واجب لهذا الحكم بقوة القانون طبقاً لنص المادة ٤٦٦ مرافعات فلا محل للقضاء به .

(قضية أحمد أفندي العبد وحضر عنه الأستاذ فتحي رضوان ضد وزارة الداخلية رقم ٦٢٩ سنة ١٩٥٠ رئاسة حضرة القاضي محمود عبد اللطيف) .

٦٧

محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة

٨ مايو سنة ١٩٥٠

١ - التباطؤ في اتخاذ اجراءات قضائية لا يؤثر على الاستعجال . ولا يمنع اختصاص القضاء المستعجل قيام طلب مستعجل أمام قاضي الموضوع .

٢ - الأحكام الاتهامية كاشفة للحقوق . تعيد الحالة إلى ما كانت عليه ولو ترتبت حقوق للغير بناء على حكم ألغى بالحكم النهائي .

للحكم النهائي الذي ألغى الحكم الابتدائي .
 هـ - وتقريراً على هذه القاعدة فإن صدور حكم استئنافي من شأنه أن يعيد الحالة إلى ما كانت عليه قبل صدور الحكم الابتدائي فإذا كان الحكم الابتدائي قاضياً باخلاء عين فإن إلغاه يجعل عقد التأجير لثالث عديم الأثر حكمه حكم من يستأجر ممن لا يملك حق التأجير ولا يكون هناك مجال للمفاضلة بين عقدين لأن هناك عقداً واحداً هو عقد المستأجر الأول واعتداءاً لم يعد له مبرر بعد إلغاء الحكم الذي بني عليه ويصبح المحكوم له نهائياً صاحب الملكية وحده في وضع اليد على العين تنفيذاً لهذا الحكم .

المحكم:

د حيث ان المدعى رفع الدعوى يقول إن مورث السيدة ع . ماركارتشولا كيان استأجر من وقف أحمد أغا بعقد مؤرخ أول يناير سنة ١٩٣٥ محلاً وجهزه بالأخشاب والفتريات وأعدّه لتجارة الأحذية وبعد وفاة المورث اشترى المدعى هذا المحل بواسطة المجلس الحسبي في ١٨ فبراير سنة ١٩٤٧ بثمن قدره ٩٧٥ جنياً وقد أراد المدعى عليه الاول استغلال الفرصة فطلب من المدعى مبلغ ٣٥٠ جنياً ولما رفض أخذ ينتدبه بانفساخ العقد بوفاة المستأجر ثم رفع الدعوى سنة ٢٠١٥ على مصر أمام الدائرة الثانية عشرة وقضى فعلاً فيها باخلاء العين ثم ألغى هذا الحكم استئنافياً ورفض النقض الذي رفعه المدعى

عليه الاول في الحكم الاستئنافي ولكنه بادر رغم قيام الاستئناف إلى تنفيذ الحكم المستأنف واستشكل المدعى دون جدوى ثم أجر المحل للمدعى عليه الثاني وطلب الحكم بتمكينه من العودة إلى المحل الذي أخلى منه بتاريخ ٨ يوليو سنة ١٩٤٧ مع الزام المدعى عليه الاول بالمصاريف وأتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ .
 د حيث ان المدعى استند في اثبات الدعوى إلى صورة الانذار المؤرخ ١٩٤٧/٢/٢٤ والإنذار الموجه منه للمدعى عليه الاول في ١٩٤٧/٣/٦ وإلى الخطاب الموصى عليه المرسل بتاريخ ١٩٤٧/٣/٧ وإلى صورة قرار المجلس الحسبي في ١٩٤٧/٥/٨ باعتماد المزاد وصورة رسمية من محضر الإخلاء المؤرخ ١٩٤٧/٨/٧ وصورة تنفيذية من الحكم الصادر في ١٩٤٨/٤/٤ من محكمة استئناف مصر بإلغاء حكم الإخلاء وصورة حكم النقض في الطعن ٩٢ سنة ١٨ قضائية والقاضي برفض الطعن في الحكم سالف الذكر .

د حيث ان المدعى عليهما الاول والثاني دفعا الدعوى بوضعة دفعوع اتفقا في واحد منها وهو عدم الاختصاص لعدم توافر الاستعجال ولما في الفصل في الدعوى من مفاضلة بين عقدي المدعى والمدعى عليه الثاني ولأن طلب التمكين يتضمن معنى الحكم باخلاء المدعى عليه الثاني وانفرد المدعى عليه الاول بالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة حيث لا توجد رابطة قانونية ولا عقد بينه وبين المدعى الذي استأجر العين من ماركارتشولا كيان الذي انفسخ عقده بموته وانفرد المدعى عليه الثاني بالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الاوان لأنه حائز بحسن نية

وأنفق نفقات في العين وله بحكم ذلك أن يحتفظ بحيازتها حتى تدفع له هذه النفقات التي لا تستطيع تقديرها غير محكمة الموضوع .

• وحيث ان المدعى عليه الأول استند إلى بعض صور المستندات المقدمة من المدعى كما استند إلى عريضة دعوى معلنة له بتاريخ ١٣/٢/١٩٥٠ من المدعى ولم يدخل فيها المدعى عليه الثاني وطلب فيها الحكم أولاً — برد العين موضوع النزاع إليه فوراً وإلا يلزم بدفع مبلغ ٥ جنيهات يومياً عن كل يوم من أيام التأخير — ثانياً — بالزام المدعى عليه بأن يدفع له مبلغ ٥٠٠٠ ج تعويضاً عما فاتته من كسب وما لحقه من ضرر وحدد لنظر هذه القضية جلسة ٢/٤/١٩٥٠ .

• وحيث ان المدعى عليه الثاني استند إلى عقد الائجار الصادر له من المدعى عليه الأول وإلى رخصة صادرة من وزارة الداخلية عن المحل .

• وحيث ان القول بعدم توافر الاستعجال في هذه الدعوى لا يتفق وما استقر عليه الرأي في الفقه والقضاء الفرنسي والمصري من تحديد الاستعجال بأنه الضرورة التي لا تحتل تأخيراً والخطر المباشر الذي لا يكفي في اتقائه رفع الدعوى بالطريق العادي ولو مع تقصير المواعيد كما أن السائد الآن ان الاستعجال يتوافر في كل الأحوال التي يترتب على التأخير فيها خطر على مصلحة أحد الطرفين وأنه الخطر من التأخير وليس مجرد رغبة أحد الطرفين في الحصول على حكم في الدعوى بأسرع ما يمكن — وبتطبيق هذه القواعد على وقائع الدعوى التي أمامنا نجد ان المدعى وقد اشترى مؤسسة تجارية (جدك) كما جاء بحق بالحكم المستأنف وسار في العمل فيها زمناً إذا بيده ترفع غصبا بحكم قضائي النقي ولم يصبح له

وجود وكان من حق المدعى أن يعود إلى المحل منذ تاريخ اعلان الحكم الاستثنائي تنفيذاً لهذا الحكم ولكنه أثر التريث في انتظار حكم النقض الذي رفعه المدعى عليه الأول زيادة في احترام كلمة القانون وانتظاراً للقول الفصل الذي لا مرد له فلما صدر حكم النقض المؤيد لوجهة نظره بادر إلى رفع دعوى موضوعية بتمكينه من إعادة وضع يده على العين ومع أنها أعلنت في ١٣/٢/١٩٥٠ وحدد لها جلسة ٢/٤/١٩٥٠ فلم يتم الفصل فيها ولا يفتقر ذلك سريعاً ولا شك أن حقه ورأس المال الذي دفعه في المؤسسة ووضوح حجه بالأحكام النهائية كل ذلك يجعل الاستعجال في حدود ما استقر عليه الفقه والقضاء متوافراً في طبيعة الدعوى وليس في تباطؤ المدعى في رفع هذه الدعوى في انتظار حكم النقض أو القضاء الموضوعي ما ينفي عن النزاع طبيعة الاستعجال التي تلزمه .

• وحيث ان القول بأن الفصل في هذه الدعوى فيه مساس بالموضوع لا يستند هو الآخر إلى أساس صحيح إذ المطلوب في الدعوى هو تمكين صاحب مؤسسة تجارية مستأجرة من وقف من العودة إلى مؤسسته بعد انهيار الحكم القضائي الذي رفع يده عنها خطأ وقد صحح القضاء العالي الوضع القانوني وقضى بإلغاء الحكم وبالتالي بإزالة العائق القانوني الذي وقف في سبيل وضع يده واستغلال مؤسسته وإدارتها وقد انتهى بذلك النزاع الموضوعي وكان للمدعى أن ينفذ الحكم الاستثنائي فيعود إلى المحل ولكنه وجد المحل مشغولاً بثالث لم يكن طرفاً في الخصومة فأراد أن يحصل على حكم قضائي يمنع به استشكال هذا الثالث

المستحقة لها تفقاتها ومصاريفها لتصلح وتعديل الدكان ولا يمكن تقدير هذه التعويضات إلا بواسطة قاضى الموضوع .

« وحيث ان الوضع الصحيح بالنسبة للدعى أن موقفه من المدعى عليه الثانى يمنع من أن يترتب بينهما حقوق لانقضاء الرابطة القانونية ولا محل لبحث حسن النية أو سوءها أما التقاضى عما قام به من اصلاح فى المحل فأمر خاص بينه وبين المؤجر له وقد قطع عقد الايجار المقدم منه والمؤرخ ٩ يوليو سنة ١٩٤٧ السبيل على ذلك حتى بالنسبة للمؤجر له إذ جاء بالبند الثامن من العقد أن كل التحسينات التى يثبتها المستأجر بالعين المؤجرة لا يكون له حق الرجوع بقيمتها على المالك ولا يكون مأذونا عند الخروج باتلافها وإن فعل يكون للمالك حق الزامه بقيمتها — وعلى ذلك فالدفع على غير أساس ويتعين رفضه .

« وحيث انه عن موضوع الدعوى فان المدعى عليه الأول لم ينازع فيه إطلاقاً شعوراً منه بالأوجه لمنازعة بعد صدور حكم محكمة الاستئناف العليا بالغاء حكم الاخلاء ورفض محكمة النقض للطعن المرفوع منه — أما المدعى عليه الثانى فانه يدفعه بأنه يستأجر من ناظر الوقف بعقد ايجار مؤرخ ٩ يوليو سنة ١٩٤٧ وثابت التاريخ فى ١٤ يوليو سنة ١٩٤٧ بعد تنفيذ حكم الاخلاء فى ٨ يونيو سنة ١٩٤٧ وقد أسقط الحائط الفاصل بين الدكان المذكور وبين محلاته الأخرى وضمه إليها وعمل تصليحات وتعديلات بحيث أصبح جزءاً لا يتجزأ من المحل وأدخل فى رخصته ومن يوم وضع يده إلى أخلائه بصحيفة افتتاح هذه الدعوى لم يظهر فى وجهه المدعى ولا أخطره بشئ وظاهر من ذلك حسن نيته فإذا كان الغرض المفاضلة بين عقدين فإن

فرفع الدعوى الموضوعية بذلك وبطلب تعويض عما ناله من الضرر . إن الموضوع المعروض على محكمة مصر الكلية هو التمكين بالتعويض . ولا شك فى أن الفصل فى التمكين لا يؤثر فى التعويض فهل التمكين فى ذاته داخل فى نطاق القضاء المستعجل كما هو داخل فى اختصاص القضاء الموضوعى ويجوز للقضاء المستعجل أن يحكم فيه كما أن ذلك سائغ لمحكمة الموضوع — من الأمور التى تحتل الجدل إن كل ما يجوز للقضاء المستعجل النظر فيه يصح أن يرفع إلى محكمة الموضوع لأن اختصاص قاضى محكمة الأمور المستعجلة بما عهد به اليه لا يمنع من اختصاص الموضوع أيضاً به ولا يسلب محكمة الموضوع اختصاصها بالفصل فى النزاع وعلى ذلك فلا مساس بالموضوع فى الفصل فى هذا النزاع ولا توجد مفاضلة بين عقدين فى تمكين المدعى من إعادة يده التى رفعت عن العين وحلول المدعى عليه الثانى فى محله فى العين . المؤجرة لا يغير من الوضع ومن ثم يتعين القضاء برفض الدفع بعدم الاختصاص .

« وحيث ان الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة بالنسبة للمدعى عليه الأول دفع واهى الأساس لان الاحكام الصادرة بينهما فى جميع مراحل التقاضى تدل على العلاقة التى تربطهما وتجعل للمدعى مقاضاته ومن ثم يتعين رفض هذا الدفع أيضاً .

« وحيث ان الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان يتموم فى نظر المدعى عليه الثانى على أنه — بفرض أن للدعى حق العودة إلى المحل موضوع النزاع فى مواجهته — فإن هذه الشركة باعتبارها جائزة بحسن نية لها الحق أن تدفع طلبه وتمسك بحيازتها حتى يدفع لها التعويضات

صدور الحكم الابتدائي الذي قضى بإخلاء المدعى من العين ويجعل عقد المدعى عليه الثاني عديم الأثر في مواجهته حكمه في ذلك حكم من يستأجر ممن لا يملك حق التأجير ولا يكون هناك مجال للمفاضلة بين عقدين كما يقول المدعى عليه الثاني بل الأمر على عكس ذلك فإن هناك اعتماداً واحداً واعتماداً لم يعد له مبرر وأصبح بعد إلغاء الحكم الذي بنى عليه ولا وجود له وأصبح المدعى وحده بحكم القضاء العالي صاحب المكنة في وضع اليد على العين تنفيذاً لهذا الحكم إذ قد كشفت الأحكام النهائية حقه وأزهقت حق غيره على العين مهما كانت أسانيد أو مهما يلبسها حسن النية .

• وحيث أن نزاع المدعى عليه الثاني لا يخرج على هذه الصورة عن كونه عقبة مادية في سبيل تنفيذ الحكم رقم ٧٩٤ سنة ٦٤ قضائية استئناف مصر يجب على القضاء المستعجل إزالتها وإعادة يد المدعى على العين وتمكينه من الانتفاع بالمؤسسة التجارية التي ثبت تملكها لها وثبت له حق التنازل عن إيجارها ويكون وضع يده من باب تنفيذ الحكم الصادر له والذي رفض حكم التقض الطعن فيه .

• وحيث أنه لذلك ترى المحكمة الحكم للمدعى بما طلبه مع إلزام المدعى عليهما بالمصاريف والاعتاب عملاً بنص المادة ٣٥٧ مرافعاً .

(قضية الحاج سيد احمد مرسى وحضر عنه الاستاذ حسن الجداوى ضد درويش افندى حمدى بصفته وآخر رقم ١٣٠٧ سنة ١٩٥٠ وثلاثة حضرة القاضى محمود عبد اللطيف .

حسن نيته يجعل عقده موضع التفضيل بخلاف عقد المدعى الذي اعتبرته الدائرة الثانية عشرة مفسوخاً ومتبياً وكان موضوع نزاع دام ثلاث سنوات ولم يصدر حكم من قاضى الموضوع بفسخ عقده — ثم إنه يقول إن كان المطلوب رد الحيازة فإن الدعوى متأخرة وغير مقبولة لأن دعوى الحيازة — يجب أن ترفع قبل سنة من تاريخ فقد الحيازة .

• وحيث أن ما يثيره المدعى عليه الثاني من محاولته اعتبار دعوى التمكين دعوى استرداد الحيازة واشتراط رفع الدعوى في خلال سنة من رفع اليد خلط بين دعويين مختلفتين لأن هذه الدعوى ليست دعوى استرداد حيازة بل هي دعوى من نوع آخر وإن كان هناك محل للقول باستصدار حكم باسترداد حيازة المدعى للعين فإن هذا الحكم قد صدر فعلاً وهو الحكم الصادر من محكمة استئناف مصر في القضية رقم ٧٩٤ سنة ٩٤ قضائية . والذي قضى بإلغاء حكم الإخلاء الذي رفعت به يد المدعى والأحكام كاشفة للحقوق وبذلك يكون الحكم الاستئنافى قد كشف حق المدعى وأظهر أنه صاحب الحق في الاستقرار في الدكان الذي حل فيه محل وريثة المستأجر السابق بشرائه الجدك كما ثبت من الحكم الاستئنافى وكان من حقه الرجوع الى العين منذ صدور هذا الحكم بتنفيذه بالصورة التنفيذية التي في يده ولكنه لم يعتمد إلى ذلك ولجأ لهذه الدعوى يريد أن يضع بها حداً لما قد يثيره المدعى عليه الثاني من الاشكالات .

• وحيث أن صدور الحكم الاستئنافى من شأنه أن يعيد الحالة إلى ما كانت عليه قبل

قضاء المحاكم الخيرية

(القضاء المدني)

ملزم بتحديد قيمة السمسرة عن سلفية مؤمن
عليها برهن عقارى يجعلها بواقع ٢١ ٪ .

المحكمة

د من حيث ان المدعى أقام هذه الدعوى
يطالب المدعى عليه بمبلغ مائة جنيه قيمة السمسرة
المستحقة له عن الشطر الأول من السلفية رقم
٤١١٨٠ وقدره ٥٠٠٠ ج خمسة آلاف جنيه
المعمولة في البنك العقارى المصرى والفوائد
بواقع ٦ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية وقال في
صحيفة دعواه المعلقة بتاريخ ٧/١٢/١٩٤٩
إنه بمقتضى عقد تفويض مؤرخ ٩/١٢/١٩٤٨
كلفه بإيجاد رهنه بمبلغ ستة آلاف جنيه أو ما
يقرره البنك بفائدة خمسة ونصف في المائة مقابل
رهن تأمينى في الدرجة الأولى على عقار يملكه
المدعى عليه بناحية الزيتون الذى كان مثقلا بدين
قدره خمسة آلاف جنيه لصالح بنك الأمة العربية
فقص فى التفويض على أن يسدد هذا الدين بالكامل
مع توابعه من الدين الجديد وقد حدد المدعى
عليه مدة التفويض هذا بشهرين ابتداء من تاريخ
٩/١٢/١٩٤٨ واشترط الحصول على قبول مبدئى
فى ظرف خمسة عشر يوما والتزم المدعى عليه بدفع
سمسرة للمدعى قدرها ٢ ٪ من القرض وفى المدة
المحددة حصل المدعى على القبول المبدئى المنصوص
عنه من قبل البنك العقارى المصرى وعلى أثر هذا
القبول انتدب البنك خيرا من قبله قام بالمعاينة
مصحوبا بالسمسار وتقدير ثمن العقار المطلوب رهنه
وقدم للبنك تقريراً عنه بالموافقة - وفى ٦ يناير سنة

٦٨

محكمة مصر الجديدة

٢٢ يونيه سنة ١٩٥٠

- ١ - الوكالة تبرع إلا إذا دلت حالة الوكيل على خلاف ذلك .
- ٢ - أجر الوكيل المقدر محل لتقدير القاضى .
- وأجر السمسار يراعى فيه ما قام به من جهد خاص .
- ٣ - ان السمسرة بواقع ٢١ ٪ ليس لها سند من العرف .

المبادئ القانونية

- ١ - تنص المادة ٧٠٩ من القانون
المدنى الجديد على أن الوكالة تبرعية ما لم يتفق
على غير ذلك صراحة أو يستخلص ضمنا من
حالة الوكيل فاذا اتفق على أجر للوكالة كان
هذا الأجر خاضعا لتقدير القاضى .
- ٢ - للمحاكم كما هو الحال فى عقد
الوكالة أن تعين مقدار أجر السمسار إذا لم
يحددها العاقدان ويرجع فى تقدير الأجر
إلى العرف وإلى أهمية الموضوع وما بذله
السمسار من العناية الخاصة والوقت والجهد
وللمحاكم حق المراقبة على الأجرة المقررة
للسمسار حتى فى حالة الاتفاق الصريح عليها
كما هو الحال فى عقد الوكالة فيجوز لها تخفيضها
إذا كانت مغالى فيها . وقد نص على ذلك فى
القانون الألمانى بالمادة ٦٥٥ وأشار إليها
القانون المدنى الجديد فى المادة ٧٠٩ .
- ٣ - ليست ثمة أى عرف ثابت أبداً

١٩٤٩ حرر البنك العقاري المصري خطاباً مسجلاً للدعى عليه (طرف المدعى) وأخطره في هذا الخطاب أن مجلس إدارة البنك بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٨ / ١٢ / ١٩٤٨ اعتمد له سلفية قدرها ستة آلاف جنيه تصرف له على شطرين (١) خمسة آلاف جنيه تصرف له فوراً بعد التوقيع على العقد وبعد إتمام كافة الإجراءات التي يحتمها قلم قضايا البنك (٢) ألف جنيه بعد الفراغ تماماً من بناء فيلا ثالثة ستشيد على الأرض المرهونة وقد أبلغ المدعى صيغة هذا الخطاب للدعى عليه في نفس تاريخ ٦ يناير سنة ١٩٤٩ في خطاب مسجل ثم طلب من المدعى (سمساره) أن يتوسط لدى البنك العقاري لإعفائه من بناء الفيلا الثالثة والإكتفاء بإجراء بعض مباني أخرى بدلا عنها فتوسط المدعى لدى البنك في هذا الأمر وبعد مجهود ومشقة قبل البنك التعديل المطلوب إنما بشرط خفض السلفة إلى ٥٥٠٠ ج وقبل المدعى عليه ذلك التعديل وحرر عقد الرهن ووقع عليه بعد أن قام المدعى بجميع الإجراءات لدى مصلحة المساحة والشهر العقاري وقام بترجمة العقدين بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٤٩ وبعد التوقيع على العقد صرف البنك العقاري المصري إلى بنك الأمة العربية مبلغ خمسة آلاف جنيه وهو الدين الذي كان مطلوباً من المدعى عليه لبنك الأمة العربية والمضمون بنفس العقار الذي ارتبته البنك العقاري خمسة آلاف جنيه موضوع الشطر الأول من السلفية أما مبلغ الخمسمائة جنيه الباقى فلم يرغب المدعى عليه في صرفه حتى لا يتكبد مصاريف المباني المتفق على بنائها كتص العقد والمدعى لايهمه ذلك لأن السمسرة تستحق طناً أن البنك قبل إعطاء المبلغ بالشروط التي عرضها المدعى .

« وحيث أن المدعى قدم تأييداً لدعواه حافظة بمستنداته تحوى سند التفويض أساس الدعوى الموقع عليه بإمضاء المدعى عليه المؤرخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨ وهو لا يخرج في مبناه عما ورد في صحيفة الدعوى وقد تعهد فيه بدفع أتعاب بواقع المائة إثني من قيمة القرض للدعى في حالة إتمام القرض وخطاباً من البنك العقاري المصري بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٤٨ بقبول منح السلفة رقم ٤١١٨٠ بالشروط المبينة فيه وصورة الخطاب المسجلة المرسله من المدعى للدعى عليه .

« وحيث أن الطرفين قدما مذكرات مستفيضة بوجهة نظرها ودفاعهما القانوني والموضوعي في الدعوى ولا نزاع بينهما في إتمام القرض بالشروط وفي المواعيد المحددة والمتفق عليها وإنما ينحصر خلافهما في حقيقة الموقف القانوني وشرح العلاقة القانونية بينهما ومدى حقيقة العقد والتفويض الذي حرره المدعى عليه ومقدار ما يستحقه المدعى من أتعاب لدى المدعى عليه وهل من حق المحكمة وسلطانها تعديل القدر المتفق عليه بينهما في هذا التفويض أو هي ملزمة بإقراره كما هو . فبينما يذهب المدعى إلى أن العقد هو إنجاز أعمال عقد ابتداء مقابل أتعاب وركن الأتعاب أساس فيه وبذلك يتميز عن عقد الوكالة وأنه كان يعمل دائماً باسم والحساب المدعى عليه دون أن يذكر اسمه مطلقاً وأن المدعى عليه مقاول معروف قصد مكتبه لأعمال السمسرة وطلب إنقاذه من الورطة التي كان فيها لأن البنك العربي كان شارعاً في إتخاذ إجراءات التنفيذ هذه والوكيل يعمل باسمه وبنيه صرف التعاقد للوكيل وقد لا يعرف المتعامل مع الوكيل لحساب من تعقد الصفقة وأن العقد تبادل وهو شريعة المتعاقدين وملزم لهما في حين أن عقد

الوكالة عقد ملزم لطرف واحد وليس أدل على كونه عقد لإنجاز أعمال تحدد مدة إرتباطهما بشهرين من تاريخ التعاقد ومتى اعتبر كذلك فلا يمكن المناقشة في الاتعاب المتفق عليها والمحددة منه وهذا هو المميز الظاهر بين عقد إنجاز الأعمال وعقدى الوكالة والسمسرة - وأنه حتى لو اعتبر التفويض عقد وكالة أو سمسرة فإنه لمناقشة الاتعاب المتفق عليها يجب أن يكون ثمة غبن فاحش وتقدير مغالى فيه مع أن التفويض لم يخالف العرف الذى يقضى بدفع ٥ ٪ من كل طرف من طرفى العقد ٢١ وأنه لا بد من بحث العناصر التى تدل على أن شيئاً من ذلك لا وجود له فالمدعى عليه قد جنى فائدة كبيرة إذ أنقذه المدعى من ضياع ثروته فعقد القرض قد أتاح له فرصة جديدة لتدبير أمره وإنقاذ سمعته من خطر الإفلاس وهو مقاول كبير ولم يجاوز المدعى العرف لأنه حدد أتعابه باثنين فى المائة فقط وعن مجهوداته فقد كرس للعملية جل وقته حوالى خمسة شهور من ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨ إلى يوم ٢١ ابريل سنة ١٩٤٩ وقد أخذ تحرير العقد من رهن وشطب التى باشرها واشترك فيها بنفسه أخذت من وقته وماله الشرير الكثير ولولا ثقة البنوك فيه لما تم عقد الصفقة والقرض وقد اتصل وانتقل للبنكين جملة مرات وفى عدة أيام كما انتقل لمعاينة عقارات المدعى عليه مع خبير البنك حتى كل مجهوده بالفوز وفى يوم ١٨ / ١٢ / ١٩٤٨ أفلح فى جمع مجلس إدارة البنك العقارى فوافق على ما عرضه وفى يوم ٦ يناير سنة ١٩٤٩ أعلن المدعى عليه بقرار المجلس المذكور بالتقبل وفى يوم ١٠ فبراير سنة ١٩٤٩ وافق المدعى

عليه على القرض بشروطه وصيغته الاخيرة وفى خلال هذا الشهر ترجم المدعى بنفقات من عنده عقود المدعى عليه وقدمها بنفسه لمصلحة المساحة والشهر العقارى وسعى وراءها حتى أنجزها وفى خلال شهر مارس سنة ١٩٤٩ وقعت العقود وقبض البنك العربى دينه بالكامل ما دامت طبيعة الحرفة تحدد مجهودها وما دام القرض تم عن طريقه وبواسطته فهو يستحق أتعابه المتفق عليها أو العرفية .

ويضيف إلى ما تقدم أنه حتى مع عدم الاتفاق على تحديد أتعاب السمسار فإن العرف مستقر باعتراف الفقه والقضاء عن استحقاق السمسرة لما قيمته ٥ ٪ من الصفقة ومن ثم يكون اتفاقه على ٢ ٪ لم يتجاوز العرف المذكور وبأن خصمه لم ينكر وجود هذا العرف لأنه قرر أن العملية تمت طبقاً للقانون ١٤ سنة ٩٣٩ فهى عملية تجارية .

• وحيث أن المدعى عليه طلب تحديد أتعاب المدعى بمبلغ ٥٠٠ مليم و ١٢ جنيهاً وقال فى صدد ذلك أن المدعى قد غالى فى تقدير أتعابه مع أن العلاقة بينهما هى سمسرة وهى عقد وكالة مأجورة .

وأنه لا بد من خضوعها لتقدير القاضى وأنها ليست عن سمسرة وتوسط فى بيع أو شراء بل وساطة فى سبيل الحصول على قرض بأبسط الطرق والوسائل وإن مجهوده انحصر فى تقديم طلب القرض وهو قد قدم فى ١٥ / ١٢ / ١٩٤٨ وقبل العرض فى ٦ / ١ / ١٩٤٩ فلم يستغرق الموضوع كله أكثر من عشرين يوماً وأطلع

البنك ومجلس إدارته على مستندات التملك والقرض مؤمن عليه بأعيان لمدة ضامنة لجميع حقوق الدائن نظراً لتعذر المال في الأسواق وقد انتهز المدعى فرصة حاجته وكبر سنه ومعرفة لموظف البنك وحصل منه على التفويض المقدم وأنه إذا ضمت قيمة السمسرة المتفق عليها غرراً وقدرها ٢٪ على قيمة فائدة القرض وهي ١ ٥ ٥٪ كانت الفوائد أكثر من التي حددها القانون فإذا ضم لها قيمة المصاريف والانتعاب المتوهم عنها في السند بلغت الفوائد ١٢٪ - فإذا ما أصر الوسيط على تقاضي أجر يناسب ٢٪ فيما تقاضاه الدائن المرتين ٢٪ - ٥ ٥٪ كان في ذلك مبالغاً مع أنه لا يجوز أن تزيد عن ١ ٥ ٥٪ - لأنه يحصل دائماً على انتعاب أخرى من صاحب المال وكما أنه يلاحظ أن البنك عجل بقبول الصفقة نظراً للفائدة التي عادت عليه ولكثرة الأموال المتضخمة المطروحة في الأسواق كما أنه يشكر عليه بذل أي مجهود لدى مصلحته المساحة أو الشبر العقاري لأن مستندات ملكيته كانت لدى البنك العربي وأنه أي المدعى عليه هو الذي قام بأعباء ذلك جميعاً وسبب استبدال البنك العربي بالبنك العقاري أن الأول حديث العهد وبطل العمل وأجراءاته مطولة ومن ثم فن غير المفهوم أن يقول المدعى إن مجهوده ووساطته هما اللذان كانا سبباً في الموافقة على القرض .

« وحيث أن المادة ٧٠٩ من القانون المدني الجديد تنص على أن الوكالة تبرعية مالم يتفق على غير ذلك صراحة أو يستخلص ضمناً من حالة الوكيل فإذا اتفق على أجر للوكالة كان هذا

الأجر خاضعاً لتقدير القاضي إلا إذا دفع طوعاً بعد تنفيذ الوكالة .

« وحيث أن المحكمة قد استعرضت حجج الطرفين وأملت ظروف هذه الدعوى وملاساتها ترى أن ما قام به المدعى هو عمل من الأعمال ومهما قال المدعى إن المدعى عليه قد استأجره على القيام بهذا العمل فإن جميع ما قدمه المدعى من أوراق ومستندات واعتراف في صحيفة الدعوى ومذكراتها هو أنه « سمسار » ووسيط قام بما وكل إليه المدعى عليه وهو عن سلفية مؤمن عليها برهن عقارى وهو يقول إن المدعى عليه قصد ملكيته للسمسرة ثم فوضه في الحصول على هذا القرض من البنك العقاري ومن ذلك كله ترى أن العلاقة بينهما هي كذلك فاللحاكم سلطة تعديل المقابل بخلاف الاجارة وهذا الحق يرجع للقاضي إليه في تقدير الانتعاب عندما تظهر له قرائن تدل على أن الموكل كان محاطاً بظروف تضطره لقبول ما يشترطه الوكيل للاتفاق على مقابل غير مناسب للعمل الذي يؤديه .

« وحيث أنه للحاكم كما هو الحال في عقد الوكالة أن تعين مقدار أجره السمسار إذا لم يحددها العاقدان ويرجع في تقدير الأجرة إلى العرف وإلى أهمية الموضوع وما بذله السمسار من العناية الخاصة وإلى الوقت الذي استغرقه عمله - وللحاكم حق المراقبة على الأجرة المقررة للسمسار حتى في حالة الاتفاق الصريح عليها كما هو الحال في عقد الوكالة فيجوز لها أن تخفضها إذا كانت مغالى فيها وقد نص على ذلك

وبينها على حالات البيع والشراء عقارات أو أسهم
وسندات ونحوها وهي في ضوء جميع ما تقدم
ترى لظروف الدعوى وملايساتها ان مجهود
المدعى في هذه الصفقة موضوع النزاع لم يعتوره
متاعب جمة ولا أعمال ذات مجهود جسيم ملاحظة
في ذلك سعر الفائدة التي دفعها المدعى عليه وان
القرض مؤمن بعقار ومبلغ ما صرفه من
مصاريف واتعاب أخرى لغير المدعى وهي
لذلك تقصر حقه على مبلغ خمسين جنيها مصريا
مع فوائد ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية
ولا ترى لظروف الدعوى محلا للنفاذ.

(قضية فريد يزبك ضد يوسف بك كامل رقم ٢
سنة ١٩٥٠ رئاسة حضرة القاضي حسن سلامة)

القانون الألماني في المادة ٦٥٥ وأشار اليه
القانون المدني الجديد في المادة ٧٠٩ السابق
ايراد نصها .

وحيث ان الطرفين قد اختلفا فيما إذا
كانت الحال موضوع الدعوى بما يحكمه العرف
التجاري فالمدعى يقول ويتمسك به والمدعى
عليه مستند إلى حكم محكمة الاستئناف المختلطة
بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٢ (Bulletin ن ٤٥)
الذي قرر بعدم وجود أى عرف ثابت
أبدأ وملزم بتحديد قيمة السمسرة عن سلفية
مؤمن عليها برهن عقارى بواقع ٢ ٪

وحيث ان المحكمة ترى الأخذ بوجهة
النظر القائلة بوجود فرق كبير بين السمسرة في
الحصول على قرض مؤمن عليه برهن عقارى

قضاء المحاكم الجزئية

(القضاء التجارى)

٦٩

محكمة القاهرة الجزئية

١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٨

- ١ - عقد التأمين - لا يجوز اثباته بالبينة .
٢ - التحقيق بالبينة - ليس حتميا متى اطمانت المحكمة الى غيره من الأدلة .

المبادئ القانونية

- ١ - لا يجوز اثبات عقد التأمين بالبينة أو القرائن ولو كان تجاريا .
٢ - رأى المشرع المصرى فى شأن عقود التأمين قد ظهر عند ما نص فى المادة ١٧٤ تجارى بحرى على أن عقود تأمين السفن أو البضائع تكون بعقد رسمى أو غير رسمى ومقتضى هذا انه لا يقبل فى اثباته شهادة الشهود ولا القرائن .

- ٣ - من حق المحكمة دائما أن ترفض اجراء التحقيق وان كان جائزا من الناحية النظرية إذاهى استشفت من ظروف الدعوى انه غير منتج أو أمكنها أن تكون عقيدتها بدونه .

المحكمة

د بما انه بصحيفة معلنه فى ١١ / ١٢ / ١٩٤٧
أقام المدعى الدعوى وقال شرحا لها إنه بتاريخ

١١ / ٨ / ١٩٤٧ كلف من قبل المدعى عليه باجراء تغطية تأمين ضد اخطار السرقة والحريق على فيلين سلبين عنوانهما (الملاك الابيض وجوز الاثنين) لمدة ستة شهور الاول على مبلغ ٦٠٠٠ ج ابتداء من ٢٨ / ٨ / ١٩٤٧ والثانى على مبلغ ١٠٠٠ ج ابتداء من ٢٧ / ٩ / ١٩٤٧ وإنه بخطاب مؤرخ ١٢ / ٨ / ١٩٤٧ قد ثبت المدعى هذين التأمينين للشركة المدعى عليها وقد استلمت هذه الاخيرة الخطاب المشار اليه بتوقيعها على السركى الخاص بذلك وإنه بتاريخ ٢٠ / ٨ / ١٩٤٧ أرسل إليها بوليصة التأمين ١٢٧٢٥ / ٦ / ١٥٧ ورقم ١٢٧٧ / ٦ / ١٥٩ بنك زلخا الخاصتين بالتأمين على الفيلين سالفى الذكر وإن الشركة قد طلبت تأجيل الدفع خمسة عشر يوما لحين وصول مبالغ من سوريا وفى نهاية المهلة طلبت تأجيل الدفع أيضا حتى يعود مديرها من سوريا حيث كان قد سافر إليها لتحصيل مبالغ من عملاته وأنه عند رجوع المدير من سوريا توجه إليه المدعى وطالبه بدفع مبلغ ٢٠٣ ج ٢٨٤ م فاعتذر لعدم وجود نقود معه فأرسل إليه خطابا مسجلا بتاريخ ١١ / ١٠ / ١٩٤٧ يطالبه فيه بسداد المبلغ فانكرت عليه الشركة كل معاملة بينهما فاضطر إلى إرسال برقية إلى شركة التأمين فى لندن بإيقاف سريان التأمين على الفيلين المذكورين وقال إن قيمة قسط التأمين على الفيلين قد بلغت فى هذه الفترة مبلغ ٥٦ ج ١٠٦ م وانتهى إلى طلب الحكم بهذا المبلغ مع الفوائد

القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية للسداد والمصاريف وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ..

« وبما أن المدعى يستند في إثبات دعواه إلى بوليصة التأمين المشار اليهما في الوقائع السالفة وبالإطلاع عليهما يتبين خلوهما من توقيع المدعى عليه كما استند أيضا إلى صور خطاب منه إلى المدعى عليه يفيد تثبيت أمر التأمين على الفيلمين والخطاب مؤرخ ١٢/٨/١٩٤٧ وقدم المدعى دفتر سركي ثابت به استلام المدعى عليه للخطاب سالف الذكر وموقع على ذلك من هذا الأخير كما استند إلى مجموعة خطابات صادرة منه إلى المدعى عليه بالمطالبة بأقساط التأمين إلى خطاب أيضا من المدعى عليه إلى المدعى يفيد تجاهله كل معاملة بينه وبين الشركة وأخيرا إلى مجموعة من الخطابات صادرة إليه من شركات سينمائية مختلفة تشير إلى تثبيت أمرها الشفوي بالتأمين وإلى تجديد بوليصة تأمين وتقل التأمين من فيلم إلى فيلم آخر وغير ذلك .

« وبما أن المدعى أشار في مذكرته إلى أن الكتابة ليست شرطا لإثبات عقد التأمين وإلى أنه يجوز إثباتها بالبيئة وإن كان لم يطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق بل صمم على طلب الحكم بالمبلغ في ختام مذكرته ...

وبما أن المدعى عليه دفع بأن الدعوى . عقد التأمين من العقود التي يجب أن تحرر كتابة وأن الكتابة فيها ليست واجبة للإثبات فقط وإنما للانعقاد أيضا .

« وبما أن عقد التأمين من العقود المدنية أو التجارية ذات الخطر لما لها من نتائج قد تصل إلى إلزام شركات التأمين بدفع ألاف الجنيهات في الوقت الذي يكون المؤمن قد دفع قسطا أو اثنين لا يزيد قيمته أو قيمتهما على بضع جنيهات . « وبما أنه وإن خلا القانون المصري من ذكر شيء عن هذه العقود عموما إلا أن رأى المشرع المصري قد ذكر في شأن عقود التأمين عند ما نص في المادة ١٧٤ من القانون التجاري البحري على أن عقود تأمين السفن أو البضائع تكون بعقد رسمي أو غير رسمي ومقتضى هذا أنه لا يقبل في إثباته شهادة الشهود والقرائن وإن جاز إثباته باليمين أو الإقرار (شرح القانون البحري للدكتور ملش ص ٣٠٦ وكتاب رسالة الإثبات لأحمد نشأت بك ص ٢٤٣ بند (١) ٣٣ مكرر طبعة ١٩٤٠) .

« وبما أن انقضاء القرنى بعد أن كان يبيح الإثبات بالكتابة مهما بلغت قيمة العقود التجارية إلا أنه عدل عن ذلك بعد قانون ١٣/٧/١٩٣٠ وقد جعلت المادة الثانية من الكتابة شرطا لازما لإثبات عقد التأمين ...

« وبما أن الفقهاء المصريين أيضا لم يستسيغوا إثبات عقد التأمين بالبيئة فجاء في كتاب أهم العقود المدنية للأستاذ محمد علي عرفة صحيفة ٣٥٢ من الكتاب الأول أن حرية إثبات عقد التأمين أن تكون نظرية بجهة فقد جرت الشركات على عرف ثابت من مقتضاه أن تكون الوثيقة هي الدليل العادى على قيام التأمين نظرا لان تعليق

اجراء التحقيق وإن كان جائزا من الناحية النظرية اذا هي اشتشت من ظروف الدعوى انه غير منتج أو أمكنها تكوين عقيدتها بدونه ومن ثم فلا ترى المحكمة من الظروف التي استعرضتها في هذا الحكم مبررا لاحالة الدعوى الى التحقيق ومن ثم تصبح الدعوى على غير أساس ويتعين رفضها مع الزام رافعها بالمصاريف.

(قضية روفائيل صابونجي ضد زهير بكر رقم ٤٩٧ سنة ١٩٤٨ رئاسة حضرة القاضي سامي ناصر)

إرتباط الطرفين على تسليم وثيقة التأمين قد أصبح مألوفا في هذا الصدد وبهذا المعنى أيضا قال الاستاذ كامل مرسى باشا في كتابة العقود المدنية الصغيرة صحيفة ٦٩٢ ..

« وبما أن المستندات التي تقدم بها المدعى خلت من كل محرر يفيد أن الطرفين اتفقا على عمل عقد تأمين وليس في توقيع المدعى عليه على السركى باستلام خطاب ما يفيد أنه رضى صراحة بعمل التأمين .

« وبما انه من حق المحكمة دائما أن ترفض

قواعد

تنفيذ الأحكام والعقود الرسمية

في قانون المرافعات الجديد

للدكتور رمزي سيف

أستاذ قانون المرافعات بكلية الحقوق بجامعة فاروق الأول

— ٦ —

١١٢ — (٦) الفراش والملابس . منع المشرع بنص المادة ٤٨٤ الحجز على الفراش اللازم للدين وزوجه وأقاربه وأصهاره على عمود النسب المقيمين معه في معيشة واحدة ولا على ما يرتدونه من الثياب ويشترط لعدم جواز الحجز شرطان :

(١) أن يكون الفراش لازماً للدين أو لزوج أو أقاربه أو أصهاره على عمود النسب هم أصوله وفروعه وأصهاره على عمود النسب هم أصول الزوج وفروعه أما من عدا هؤلاء فلا يشمل الحظر ما يلزم لهم من الفراش . والمنع من الحجز مقصور على القدر اللازم لمن تقدم ذكرهم ، أما ما يكون موجوداً بمنزل المدين من فراش مملوك له غير القدر اللازم فيجوز حجزه وتهدير ما يلزم من الفراش للأشخاص المتقدم ذكرهم يختلف باختلاف حالتهم الاجتماعية .

أما الملابس المنوع الحجز عليها فيشترط بالنسبة لها أن يكون الأشخاص المتقدم ذكرهم مرتدين لها وقت الحجز ولكن لا يشمل الحظر غير الثياب كالمجوهرات من مثل الساعات والخواتم وغيرها .

(٢) أن يكون الأشخاص المتقدم ذكرهم مقيمين في معيشة واحدة مع المدين لو تصادف وجود بعضهم عنده للزيارة مثلاً فيجوز الحجز على الفراش المخصص لهم ^(١)

ويلاحظ بالنسبة لنص المادة ٤٨٤ ما يأتي :

(١) إن المشرع تدارك في المادة ٤٨٤ من القانون الجديد بنصه على زوج المدين نقصاً واضحاً كان يشوب نص المادة ٤٥٤ هـ / ١٧٧ م من القانون القديم ، فإن زوج المدين أولى الحماية من غيره

(١) نص المادة ٤٨٤ « لا يجوز الحجز على الفراش اللازم للدين وزوجه وأقاربه وأصهاره على عمود النسب المقيمين معه في معيشة واحدة ولا على ما يرتدونه من الثياب » .

من الأقارب والأصهار (١)

(٢) إن المنع من الحجز على الأشياء المتقدم ذكرها منع مطلق يسرى بالنسبة لكل الديون ، لأن المنع مبنى على اعتبار إنساني وثيق الصلة بالآداب العامة بحيث لا يقوى عليه أى اعتبار آخر من شأنه تبرير جواز الحجز (٢)

(٣) إن الحجز الممنوع والذي يقتضى الشروط المتقدمة هو الحجز على ما يكون من الفراش والثياب مملوكا للدين ، أما ما يكون مملوكا لزوج المدين أو أقاربه أو أصهاره سواء من الأشياء المتقدم ذكرها أو من غيرها ، فبديهي أنه لا يجوز الحجز عليه وفاء لدين على المدين .

١١٣ - (٧) الكتب والآلات والمأكولات ونحوها : منعت المادة ٤٨٥ الحجز على الأشياء الآتية :

(١) الكتب اللازمة لمهنة المدين وأدوات الصناعة التى يستعملها بنفسه فى عمله ، ويشترط لعدم الحجز بالنسبة للكتب أن تكون لازمة لمهنة المدين كالكتب اللازمة للحامى لمباشرة عمله سواء من كتب القانون أو غيرها ككتب الاجتماع والطب الشرعى مما يتصل بعمل الحامى (٣) . ويشترط بالنسبة لأدوات الصناعة أن تكون مما يستعمله المدين بنفسه فى عمله ولذلك لا يشمل الحظر الآلات التى يستعملها عمال يعملون تحت إدارته .

ونص القانون الجديد يتسع لأدوات الصناعة أيا كانت مهنة المدين صانعا أو فنانا أو صاحب حرفة راقية كالجراح وطبيب الأسنان والمصور والموسيقى (٤) .

(ب) العتاد الحربى المملوك للدين إذا كان من العسكريين مع مراعاة رتبته : ويقصد بذلك ما يلزم الرجل العسكرى من ملابس وأسلحة وغيرها ، والفرض أن هذه الأشياء مملوكة للدين ،

(١) كان من رأى بعض الشراح العمل بنص المادة ٤٥٤/١٧م من القانون القديم فى شأن فراش وملابس الزوجة بالرغم من أن القانون القديم قد أغفل ذكرها فبين ذكر من أقارب المدين وأصهاره ، راجع محمد حامد فهمى هامش (١) صفحة ١٢٠ .

(٢) راجع أبو هيف رقم ٣١٠

(٣) قضت محكمة الاستئناف المختلطة بأن القانون لا يمنع الحجز على كل كتب الحامى وإنما يمنع الحجز فقط على الكتب الضرورية ، ومقتضى هذا أن يكون ما يمنع الحجز عليه من الكتب بالنسبة للحامى الكبير أكثر بطبيعة الحال مما يتمتع الحجز عليه بالنسبة للحامى البتدى ، وعلى كل فإن الحكم فى تقدير ماهو ضرورى ليس من شأن قاضى الأمور المستعجلة لأنه أمر موضوعى وكل ما لهذا الأخير أن يعين حارسا على الكتب لحين الفصل من محكمة الموضوع فى هل الكتب ضرورية كلها أم جزء منها فقط ، استئناف مختلط فى ١١ فبراير سنة ١٩٢٠ ، جازيت سنة ١٠ من ١٤٢ ، وأبو هيف هامش (٤) من ١٩٣ .

(٤) جاء نص المادة ٤٥٥/١٨م من قانون المرافعات القديم مقصوراً على « الآلات والعدد اللازمة للصناع » ومع ذلك قيل بتطبيقه على أصحاب الحرف الراقية . راجع أبو هيف بند ٣١٣ ومحمد حامد فهمى بند ١٥٧ .

أما إذا كانت مملوكة للدولة فلا شبهة في عدم جواز الحجز عليها لدين على المدين، لأنها فضلاً عن أنها غير مملوكة للمدين فإنها تكون من الأموال العامة التي لا يجوز التنفيذ عليها.

(ح) الحبوب والدقيق اللازمين لقوت المدين وأفراد عائلته لمدة شهر: يشمل النص الحبوب والدقيق اللازمين لقوت المدين وأفراد عائلته لمدة شهر، ولا يشمل غير ذلك من المأكولات كالخضر واللحم والطيور، على أنه إذا لم يكن لدى المدين حبوب أو دقيق وكان لديه نقود ترك له من هذه النقود ما يعادل ثمن الحبوب والدقيق اللازمين للمدين وعائلته لمدة شهر^(١).

(د) جاموسة أو بقرة أو ثلاث من الماعز أو النعاج مما ينتفع به المدين وما يلزم لغذائها لمدة شهر: يجب أن يترك من المواشي التي ينتفع بها المدين جاموسة أو بقرة أو ثلاث من الماعز أو النعاج بحسب اختيار المدين.

ونص القانون الجديد بالنسبة للمواشي المتقدم ذكرها يختلف عن نص القانون القديم في أمرين^(٢).

(١) أن النص الجديد ذكر الجاموسة بينما أغفلها النص القديم بالرغم من انتشار اقتناء الفلاحين في مصر للجاموس.

(٢) أن النص الجديد أوجب أن يترك للمدين فضلاً عن المواشي المتقدم ذكرها ما يلزم لغذائها لمدة شهر، ولم يرد ذكر ذلك في القانون القديم، والمقصود بذلك ما يلزم لغذائها من تبن وعلف وغيره، فإن لم يوجد، ووجد لدى المدين نقود ترك منها ما يعادل ثمن ما يلزم لغذاء المواشي لمدة شهر.

ويجيز نص المادة ٤٩٠ من القانون الجديد الحجز على جميع الأشياء المتقدم ذكرها في حالتين:

(١) راجع جرسونيه ج ٤ رقم ٨٨ وأبو هيف رقم ٣١٥ وقحة وعبد الفتاح السيد رقم ١٤٧ ومحمد حامد فهمي رقم ١٥٧.

(٢) نص المادة ٤٥٥ هـ / ٥١٨ م من القانون القديم « لا يجوز حجز الأشياء الآتية إلا إذا كان لتأدية إيجار مسكن أو أرض أو لإيفاء دين نفقة. (أولاً) الكتب الضرورية لحرفة المدين والآلات والعدد اللازمة للصناع لأعمال صناعتهم. (ثانياً) ما يملكه المدين العسكري من ملبوسات المساكن وأسلحتهم وغير ذلك من تعلقات العسكرية. (ثالثاً) الفلأل والدقيق اللازمة لمؤونة المدين وعياله لمدة شهر. (رابعاً) بقرة واحدة أو ثلاثة من الماعز أو النعاج بحسب اختيار المدين إن كان الحجز واقعاً على مواشي في حيازته أو منتفع بها وقت الحجز. نص المادة ٤٨٥ من القانون الجديد « لا يجوز الحجز على الأشياء الآتية إلا لاقتضاء ثمنها أو مصاريف صيانتها أو نفقة مقرررة: (١) الكتب اللازمة لمهنة المدين وأدوات الصناعة التي يستعملها بنفسه في عمله (٢) المتاد الحربي المملوك له إذا كان من العسكريين مع مراعاة رتبته. (٣) الحبوب والدقيق اللازمين لقوته هو وعائلته لمدة شهر. (٤) جاموسة أو بقرة أو ثلاث من الماعز أو النعاج مما ينتفع به المدين وما يلزم لغذائها لمدة شهر والخيال للمدين»

(١) لاقتضاء ثمنها أو مصاريف صيانتها ، والنص على جواز الحجز على الأشياء المتقدم ذكرها لاقتضاء ثمنها أو مصاريف صيانتها مستحدث لا نظير له في القانون القديم .

(ب) للوفاء بدين نفقة مقررة (١) .

ولكن نص القانون الجديد ، خلافاً لنص القانون القديم ، لا يبيح الحجز على الأشياء المتقدمة لاقتضاء أجر السكن أو الأرض ، لما رؤى من ألا يمكن المؤجر من حرمان المستأجر مما يقتات به هو وعائلته وما بدونه يصبح عاجزاً عن الكسب وعالة على المجتمع .

ويؤخذ على نص القانون (القديم والجديد) ، فيما يختص بالحبوب والدقيق اللازمين للمدين وعائلته لمدة شهر ، سماحه بالحجز عليهما في الحالتين السابقتين وكان الأولى منع الحجز عليهما إطلاقاً ، فإن ما يلزم لقوت المدين لمدة شهر من حبوب ودقيق أولى بالحماية من الفراش اللازم له ، فأولى أن يترك للمدين ما يقتات به هو وأولاده من أن يترك لهم فراش ينامون عليه ، وإذا كان المشرع قد منع الحجز على الفراش اللازم للمدين منعاً مطلقاً لأن المنع يقوم على اعتبار من القوة بحيث لا يقوى عليه أى اعتبار آخر يبرر جواز الحجز على قوت المدين يقوم على اعتبار أقوى . وغريب من المشرع أن يبقى للمستحق في وقف المحكوم له بنفقة على الناظر ، مائة وثمانين جنياً لا يجوز الحجز عليها ولو لدين نفقة ، ويبيح الحجز لدين النفقة على ما يلزم لقوت المدين من حبوب ودقيق لمدة شهر . لكل ما تقدم نرى أنه كان الأولى أن ينص على عدم جواز الحجز على الحبوب والدقيق اللازمين للمدين ولمن يعولهم لمدة شهر في المادة ٤٨٤ بدلا من النص عليهما في المادة ٤٨٥ حتى يسرى عليها حكم المادة ٤٨٤ من عدم جواز الحجز لاي دين أيا كان سببه .

١١٤ - (٨) المبرور العامة . لا يجوز الحجز ، طبقاً للقانون رقم ١٧ سنة ١٩٠٤ ، تحت يد مصالح الحكومة والبنوك المكلفة بالدفع ، على قيمة سندات الديون العامة وكوبوناتها . والحكمة من عدم جواز الحجز لتحقيق مصلحة عامة بتشجيع الأفراد على الاقبال على شراء سندات الديون العامة مما يترتب عليه رفع قيمتها والحجز الممنوع هو حجز ما للمدين لدى الغير تحت يد مصالح الحكومة أو البنوك المكلفة بالدفع ، ولذلك يجوز الحجز على السندات نفسها باعتبارها منقولات ، إن وجدت في حياز المدين .

١١٥ - (٩) المبالغ المودعة في صندوق التوفير . لا يجوز الحجز ، طبقاً للقانون رقم ٨ سنة ١٩٠٥ ، تحت يد مصلحة البريد ، على المبالغ المودعة في صندوق التوفير ، تشجيعاً للأفراد على الادخار وذلك بجعل ما يدخرونه بعيداً عن متناول أيدي الدائنين .

(١) راجع في معنى دين النفقة المقررة ماسبق ذكره في بند ١٠٦

١١٦ - (١٠) الديون الثابتة بأوراق تجارية أدنية : يمنع قانون التجارة بنص المادة ١٤٨/٥٥م الحجز على الديون الثابتة بالكبيالة تحت يد من سحبا أو من سحبت عليه ، لأن جواز الحجز على قيمة الكبيالة تحت يد الساحب أو المسحوب عليه يتنافى مع ما هو مقرر من أن ملكية الدين الثابت بالكبيالة تنتقل بمجرد تحويله بالنظير إلى الغير بغير توقف على رضا المدين . كما ان السماح بتوقيع الحجز على الدين الثابت بالكبيالة تحت يد المدين به يفسح المجال للتواطؤ بين الحاجز وبين المحجوز لديه لتأخير دفع قيمتها وقت الاستحقاق مما يضعف الثقة الواجبة للكبيالة والتي يقتضيها تنشيط المعاملات التجارية .

وإنما يجوز الحجز على الكبيالة كسائر الأوراق التي تنتقل ملكيتها بالنظير *transmissibles par voie d'endossement* إذ وجدت في حيازة المدين المحجوز عليه . ويلحق بالكبيالة بالنسبة لما تقدم السند الإذني .

١١٧ - (١١) السفن المتأهبة للسفر : يمنع قانون التجارة البحري (م ٢٩) التنفيذ على السفن المتأهبة للسفر إلا إذا كان التنفيذ لدين متعلق بالسفرة المزمع عملها ، كما إذا كان الدين المراد التنفيذ اقتضاء له ثمناً لما ورد من مأكل أو وقود لازم للسفرة التي تأهبت السفينة لعملها ، ومع ذلك يمنع من التنفيذ على السفينة في هذه الحالة الأخيرة تقديم الكفالة عن الدين . وتعتبر السفينة أنها متأهبة للسفر إذا كان قبطانها قد حصل على جوازات السفر اللازمة لها .

١١٨ - (١٢) المصلاك الزراعية الصغيرة : منع المشرع بالقانونين رقم ٣١ سنة ١٩١٢ ورقم ٤ سنة ١٩١٣ المعدلين بالقانون رقم ١١ سنة ١٩١٦ (١) ، التنفيذ على الأملاك الزراعية الصغيرة التي يملكها الزراع . وحكمة المنع حماية صغار الزراع من استغلال المرابين لجهلهم وسذاجتهم حتى لا يؤدي هذا الاستغلال إلى تجريدهم من جميع أملاكهم إذ لا يتفق هذا مع صالح بلد زراعي كمصر (٢) .

والأملاك الزراعية الصغيرة بحسب التشريع المتقدم هي التي لا تزيد على خمسة أفدنة ولذلك عرف هذا التشريع في العمل بقانون خمسة الافدنة .

ويشترط لعدم جواز التنفيذ بحسب التشريع المتقدم الشروط الآتية :

١١٩ - (الأول) ، أن يكون المدين المراد التنفيذ عليه وقت الاستدانة ووقت التنفيذ زارعا ، فإن لم يكن زارعا وقت الاستدانة جاز التنفيذ عليه ولو أصبح وقت التنفيذ زارعا ، لأن الدائن حينما أقرضه إنما أقرضه باعتباره غير زارع وفي ذلك تقول المادة الأولى من القانون ولا يصح التمسك بهذا الحظر إذا كان المدين وقت نشوء الدين ... غير زارع ، كذلك إذا لم يكن وقت التنفيذ زارعا جاز التنفيذ عليه ولو كان وقت الاستدانة زارعا إذ لا يجوز له وقت التنفيذ التمسك بعدم جوازه استنادا إلى قانون خمسة الافدنة

(١) استمد المشرع أحكام هذا القانون مما جرى به العمل في بعض ولايات الهند — راجع تقرير المستشار القضائي عن سنة ١٩١٢ صفحة ٢٦ .

(٢) راجع تقرير المستشار القضائي السابق الإشارة إليه .

لان هذا القانون إنما يحمي الزارعين وحدهم والمدين لم يعد زارعا ، وفي ذلك تقول المادة الاولى من القانون « لا يجوز توقيع الحجز على الاملاك الزراعية التي يملكها الزارع » . والزارع هو « من كانت حرقته الاصلية الزراعة ، سواء كان يزرع في أرضه أو في أرض الغير ولو تقاعد لمرض أو شيخوخة أو عاهة . ومن كانت حرقته الاصلية الزراعة وضم إليها حرقه أخرى فهو زارع ، وكذلك أرملة الزارع مادامت تزرع أرضها بنفسها أو بواسطة غيرها » . (١)

وفي هذا المعنى قالت محكمة النقض في أحد أحكامها « يعتبر من الزارع من كانت حرقته الاصلية الزراعة ولو كان قد تقاعد عنها لمرض أو شيخوخة أو عاهة وسواء أكان يزرع في أرضه أو في أرض غيره كثر عمله في الزراعة أو قل » . (٢)

وعلى ذلك لا يعتبر زارعا يستفيد من الحماية التي قررها قانون خمسة الافدنة من يشتغل في تجارة الاقطان (٣) ، ولا من يشتغل في تجارة الحبوب والاسبخة (٤) ، ولا من يستأجر مساحات واسعة من الاراضي ويؤجرها للغير (٥) ، ولا من يعقد مع الغير صفقات تجارية . على أن من المفهوم أن العمل التجاري الذي يفقد الشخص حماية قانون خمسة الافدنة هو الذي يتفرغ فيه الشخص لجملة عمليات تجارية ذات أهمية (٦) . كذلك لا يطبق قانون خمسة الافدنة على الرجل الذي يقوم بأعمال المضاربة في شراء أقطان وبيعها بربح ، أو الرجل الذي يقوم بأعمال التوسط لدى الغير لبيع أقطانهم بعمولة ، وكذلك من يستأجر أطيانا ويؤجرها للغير طمعا في الربح ، فإن مثل هذا الرجل إذ يتعامل مع الناس ظاهراً بهذا المظهر يولونه ثقتهم المالية ويقرضونه اعتماداً على هذا المظهر (٧)

وتعتبر زراعة تستفيد من حماية هذا القانون أرملة الزارع ، وقد قضت محكمة النقض في أحد أحكامها الحديثة بأن كون أرملة الزارع تزرع أرضها بواسطة ولدها أو أحد أقاربها لا يكفي

(١) عرف الزارع هذا التعريف مندوب الحكومة في مجلس شورى القوانين — راجع مقال الأستاذ سامي مازن في قانون خمسة الافدنة في مجلة القانون والاقتصاد السنة الخامسة العدد السابع صفحة ٨٠٢ .

(٢) حكم نقض في ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ . مجموعة قواعد أحكام محكمة النقض المدنية الجزء الثاني صفحة ١ .

(٣) استئناف مصر في ١٤ ابريل سنة ١٩٢٤ حمادة سنة ٤ رقم ٧٠١ ، ٨ يناير سنة ١٩٣١ حمادة سنة ١١ رقم ٤٧٦ ، استئناف مختلط في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤ مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٧ صفحة ٢٧ .

(٤) استئناف مصر في ٢١ مايو سنة ١٩٢٤ حمادة سنة ٦ رقم ٣٩٦ .

(٥) استئناف مصر ٢١ مايو سنة ١٩٣١ الحمادة سنة ١٢ رقم ٢٥٧ ، ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ حمادة سنة ١٣ رقم ٤٣٢ ، ٧ مارس سنة ١٩٣٣ حمادة سنة ١٤ رقم ١٧٦ ، استئناف مختلط في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩ جازيت سنة ٢١ رقم ٢٨ ، أول مايو سنة ١٩٣٠ جازيت سنة ٢١ رقم ٣٠ ، ٨ مايو سنة ١٩٣٠ جازيت سنة ٢١ رقم ٢٩ .

(٦) استئناف مصر في ٤ مارس سنة ١٩٣٥ حمادة سنة ١٦ العدد الأول .

(٧) مصر الابتدائية في ٩ يونيه سنة ١٩٣٠ حمادة سنة ١١ رقم ٣٨٤ .

لا اعتبارها زارعة تستفيد من حماية قانون خمسة الافدنة ، وإنما يجب أن يثبت أنها تتخذ الزراعة حرفة لها وتعتمد عليها في رزقها والتعيش منها ^(١) .

وكون المرأة متزوجة لا يمنع من اعتبارها زارعة تستفيد من هذا القانون إذا ثبت أنها تحترف الزراعة بمعنى أن الزراعة هي عملها الأساسي ومورد رزقها الأصلي الذي تعتمد عليه في معيشتها . ولا يمنع من ذلك وجوب نفقتها شرعاً على زوجها ، فإن الشريعة الإسلامية تمنح المرأة المتزوجة من الحقوق في مالها ما تمنحه للرجل سواء بسواء ، فلها إن كانت تملك أرضاً زراعية أن تزرعها بنفسها أو بواسطة غيرها أو أن تؤجرها ، وقد تكون المرأة ، وهي متزوجة ، قائمة بالإعفاق على بيتها وأولادها من كسبها من الزراعة ^(٢) .

كما أن اشتغال الزارع بحرفة أخرى يتساعدها على معاشه ، في أوقات فراغه ، لا يفقده صفة الزارع التي تخول له الاستفادة من قانون خمسة الافدنة متى ظلت الزراعة حرفته الأصلية ، وكان العمل الآخر الذي يزاوله في أوقات فراغه عملاً إضافياً ، فالعبرة إذن بالصفة الأصلية أو الحرفة الأصلية التي يتخذها الشخص لنفسه ^(٣) .

وإذا كان للزارع مورد آخر غير ما يحصل عليه من غلة أطيانه التي لا تتجاوز خمسة أفدنة ، كما لو كان مستحقاً في وقف ، فالعبرة في هذه الحالة بالصفة الغالبة لأى الموردين في معاشه ، فإن كان جل اعتماده في معاشه على غلة أرضه وكان المورد الآخر ثانوياً اعتبر زارعا واستفاد من القانون وأما إن كان جل اعتماده على ما يصيبه من المورد الآخر فلا يعتبر زارعا ولا يسرى عليه القانون ^(٤) . وقد حكمت محكمة النقض بأن تحصيل المحكمة أن المالك من الزراع الذين ينطبق عليهم حظر التنفيذ على أملاكهم طبقاً لقانون خمسة الافدنة أو ليس منهم ، أمر متعلق بفهم الواقع في الدعوى ولا يدخل في رقابة محكمة النقض ^(٥) .

١٢٠ — (الثاني) ، ألا يكون المدين مالكا ، وقت الاستدانة ووقت التنفيذ عليه ، لا أكثر من خمسة أفدنة ، فإن كان مالكا وقت الاستدانة أكثر من خمسة أفدنة فلا يجوز له التمسك بعدم جواز التنفيذ ^(٦) ولو كان وقت التنفيذ لا يملك أكثر من التندر المذكور ، لأن الدائن إنما أقرضه

(١) نقض في ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٥ ، مجموعة قواعد محكمة النقض المدنية الجزء الرابع رقم ٢١١ صفحة ٥٧١ .

(٢) استئناف مصر في ٥ مارس سنة ١٩٣٥ محاماة سنة ١٦ ، العدد الأول رقم ٣١ .

(٣) راجع استئناف مصر في ٤ مارس سنة ١٩٣٥ محاماة سنة ١٦ العدد الأول رقم ٣٠ .

(٤) راجع مقال الأستاذ ساي مازن السابق الإشارة إليه صفحته ٨٠٦ .

(٥) نقض مصرى في ٣ يونيو سنة ١٩٣٧ مجموعة قواعد محكمة النقض المدنية الجزء الثاني رقم ٦٢ صفحة ١٧١ .

(٦) راجع حكم مفاغه الجزئية في ٢٢ يوليو سنة ١٩٢٤ محاماة سنة ٥ رقم ٥٧١ . الاسكندرية المختلطة في ١٣ ابريل سنة ١٩١٧ جازيت سنة ٧ رقم ٣٣٩ ، استئناف مختلط في ١٣ ابريل سنة ١٩٣٣ جازيت سنة ٢٣ رقم ٢٢٨ .

معتمداً على أنه ليس من صغار الزراع ، وعلى أن التنفيذ على أملاكه جائز ، وحتى لا يتحايل المدين على جواز التنفيذ عليه بالتصرف في بعض ما يملكه بحيث يصبح الباقي أقل من خمسة أفدنة . وفي ذلك تقول المادة الأولى من القانون « ولا يصح التمسك بهذا الحظر إذا كان المدين يملك وقت نشوء الدين أكثر من خمسة أفدنة » . وهذا الاحتياط فضلاً عن كونه في ذاته عادلاً ، فإنه في مصلحة المدين نفسه ، إذ بغيره يتمتع الدائن عن اقراض مدينه ما لم يقرر له تأميناً على كل ما يملكه دون الاكفاء بالقدر الكافي لحفظ حقه كذلك إذا كان يملك وقت التنفيذ أكثر من خمسة أفدنة فلا يجوز له التمسك بقانون خمسة الأفدنة ولو كان وقت الاستدانة مالكا لخمس أفدنة فأقل ، لأن التمسك بقانون خمسة الأفدنة إنما يجوز فقط لصغار الزراع والمدين لم يعد بعد من صغار الزراع (راجع المادة الأولى من قانون خمسة الأفدنة)

إذا كان المدين يملك وقت التنفيذ أكثر من خمسة أفدنة فلا يستفيد من أحكام هذا القانون ويكون من حق دائنيه أن ينفذوا على جميع ما يملكه بغير أن يتركوا له شيئاً . ويرى البعض أن هذه نقطة ضعف في القانون ، وكان أولى بالشارع أن يبقى للزارع المالك لأكثر من خمسة أفدنة هذا القدر من ملكه ، وبهذا يتحقق الغرض الذي قصد إليه المشرع من سن هذا القانون ولا يعتبر من صغار الزراع الذين يجوز لهم الاستفادة من الحماية التي قررها قانون خمسة الافدنة من كانت ثروته العقارية تزيد على خمسة أفدنة ولو كان القدر الذي انتقلت ملكيته إليه يقل عن خمسة أفدنة كما لو كان بعض ملكه مشترى بعقود بيع غير مسجلة (١) .

ولا يعول قانون خمسة الأفدنة ، فيما يقرره من حماية ، على قيمة الأرض ، وإنما يعول فقط على مساحتها فمن كان يملك أكثر من خمسة أفدنة فليس من صغار الزراع ، ومن كان يملك خمسة أفدنة فأقل فهو من صغار الزراع ، بقطع النظر عن قيمة الأرض التي يملكها كل منهما ، وهذا المعيار محل نظر ، ويؤثر البعض عليه معيار قيمة الأرض التي تقدر على أساس ضريبتها (٢) .

وقد جرى القضاء بالنسبة للوارث ، على أنه يشترط لكي تجوز له الاستفادة من الحماية التي يقررها قانون خمسة الأفدنة ، أن يكون الوارث والمورث كلاهما ممن ينطبق عليهما قانون خمسة الافدنة ، بمعنى انه يجب أن يستوفي كل منهما الشرطين المتقدمين (٣)

(١) قارن النصورة الابتدائية في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣١ بمائة سنة ١١ رقم ١٥٩ ، وحكم الدوائر المحكمة الاستئناف الأهلية في ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧ ومقال الاستاذ سامي مازن صفحة ٨٠٩ ، ٨١٠

(٢) راجع شرح قانون خمسة الأفدنة لأحد قحة بك صفحة ١٥ .

(٣) راجع استئناف مصر في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٩ بمائة سنة ١٠ رقم ٧٢ ، طنطا الابتدائية في ٨ يناير سنة ١٩٣٠ ، المجموعة الرسمية سنة ٣١ رقم ١١٦ . وراجع في نقد هذا القضاء سامي مازن في مقاله السابق الإشارة اليه صفحة ٨١١ ، ٨١٢

١٢١ — (الثالث) يجب أن يتمسك المدين بعدم جواز التنفيذ عليه باعتباره من صغار الزراع في الميعاد المناسب وإلا سقط حقه . وينص قانون خمسة الافدنة على أن للمدين أن يتمسك بذلك حتى صدور حكم نزع الملكية في القانون الأهلى ، وحتى فوات ميعاد المعارضة في قائمة شروط البيع في القانون المختلط ، والغرض من تحديد ميعاد التمسك بالحماية التى يقررها قانون خمسة الافدنة يسقط بفواته الحق فى التمسك بها ، منع المدين سبيء النية من ترك الدائن ينفذ عليه حتى آخر مرحلة من مراحل التنفيذ ثم التمسك بعدم جواز التنفيذ عند البيع ، لما فى ذلك من تطويل للاجراءات وزيادة فى المصاريف بغير طائل .

ويلاحظ أن قانون المرافعات الجديد ألغى من إجراءات التنفيذ على العقار دعوى نزع الملكية وأخذ ، بالنسبة لإعداد العقار للبيع ، بالنظام المقرر فى القانون المختلط ، وبناء على ذلك يسقط حق المدين فى التمسك بعدم جواز التنفيذ عليه ، عملاً بقانون خمسة الافدنة ، بفوات ميعاد الاعتراض على قائمة شروط البيع .

ولكن لا يمنع المدين من التمسك بالحظر الوارد فى قانون خمسة الافدنة سبق تناوله عن هذا الحق سواء عند التعاقد المنشئ للمدين أو بعده وإنما يسقط حقه فيه بفوات الميعاد المتقدم .

١٢٢ — إذا توافرت الشروط المتقدمة امتنع التنفيذ واستفاد المالك الذى توافرت فيه الشروط من الحماية التى يقررها قانون خمسة الافدنة . ومن رأى محكمة النقض أن هذه الحماية تناول كل مدين توافر فيه الشروط والقيود التى نص عليها سواء أكان مديناً أصلياً أو ضامناً ، فضا من المستأجر يتمتع بهذه الحماية بالنسبة لدين الأجرة المطلوبة من المستأجر (١) . وإذا كان هناك مدينون متضامنون فإن العبرة فى جواز التنفيذ عليهم بما يملكه كل منهم فإذا كان كل منهم لا يملك سوى خمسة أفدنة أو أقل امتنع التنفيذ ولو كان مجموع ما يملكون يزيد من خمسة أفدنة (٢)

١٢٣ — ولقد اختلفت أحكام المحاكم فيما يقع عليه عبء الإثبات إذا قام النزاع بين الدائن طالب التنفيذ وبين المدين حول جواز التنفيذ . فمن رأى البعض أن عبء الإثبات يقع على عاتق المدين فهو الذى عليه أن يثبت أن الشروط اللازمة للاستفادة من الحماية التى ينص عليها قانون خمسة الافدنة متوافرة فيه (٣)

ومن رأى البعض أن عبء الإثبات يقع على الدائن وحجة هذا رأى أن الدائن هو المهاجم والمطالب وأن حقه فى التنفيذ يتوقف على كون مدينه يملك أكثر من خمسة أفدنة (٤) .

(١) قض مصرى فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ، بمجموعة قواعد محكمة النقض المدنية الجزء الثانى رقم ١ صفحة ٢ .

(٢) استئناف مختلط فى ٢٨ يناير سنة ١٩٣٢ تشريع وقضاء سنة ٤٤ صفحة ١٥٣ .

(٣) استئناف مختلط فى ١٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩ ، جازيت ٢١ رقم ٢٨ ، والاسكندرية المختلطة فى

١٢ مارس سنة ١٩١٨ جازيت ٨ رقم ٢٠٥ وراجع سائى مازن فى المرجع السابق صفحة ٧١٨

(٤) استئناف مختلط فى ٢٨ يناير سنة ١٩٣٢ جازيت ٢٣ رقم ٢٢٧

وعندنا أن الرأي الأول أدنى إلى الصواب لأن الأصل ، كما قدمنا ، جواز التنفيذ على جميع أموال المدين ، وعلى من يدعى عدم جواز التنفيذ على مال معين أن يثبت ما يبرر عدم جواز التنفيذ .

١٢٤ — يشمل المنع من التنفيذ ، إذا توافرت شروطه ، الأموال الآتية :

(١) ما يملكه المدين من صغار الزراع من أراض زراعية ، أما الأملاك غير الزراعية كالأراضي المعدة للبناء سواء كانت في المدن أو في القرى فيجوز التنفيذ عليها (١) .

(٢) مساكن الزراع وملحقاتها ، ويقصد بالمسكن المكان المعد لايواء الزارع وأفراد عائلته وإن تعدد (٢) ، ولكن يجوز التنفيذ على ما يملكه الزارع من بيوت لا يسكنونها ، ويقصد بملحقات المساكن ما يتبع المسكن من مرافق كالاماكن التي يضع فيها الزراع مواشيهم ومحاصيلهم وأدوات زراعتهم .

والمنع من التنفيذ على المساكن تابع للمنع من التنفيذ على الاراضي الزراعية فإذا كان الزارع لا يملك أرضاً ما ، صح توقيع الحجز على مسكنه (٣) .

(٣) الآلات الزراعية اللازمة لاستثمار الاطيان التي يملكها الزراع والممنوع التنفيذ عليها ، والمراد بالآلات الزراعية العدد والأدوات التي تلزم للزارع كالمحراث والنورج ، والقدر الممنوع التنفيذ عليه هو القدر اللازم لما يتمتع بالتنفيذ عليه من الاراضي الزراعية ، أما ما زاد عن ذلك فيجوز التنفيذ عليه .

(٤) دابتين من الدواب المستعملة للجـر ، ويلاحظ أن المنع من الحجز على دابتين من الدواب المستعملة للجـر لا ينفي حق المدين في التمسك بعدم جواز الحجز على ما هو منصوص عليه في المادة ٤٨٥ (بقرة أو ثلاث من الماعز أو النعاج) ، فعلة عدم الحجز في الحالتين ليست واحدة ، إذ الغرض من منع الحجز على الدابتين خدمة الأرض ، وعلة المنع المنصوص عليه في المادة ٤٨٥ مساعدة المدين على ضرورات الحياة .

على أن المنع من التنفيذ على أموال المدين السابقة لا يمنع من التصرف فيها بمثل البيع أو الرهن وإن كان المرتهن لا يجوز له التنفيذ عليها طالما كان المدين متمتعاً بالحماية التي يقررها له قانون خمسة الافدنة ، وإنما تظهر فائدة الرهن إذا ما زالت عنه هذه الحماية لتخلف شرط من شروطها كأن يصبح المدين مالكا لا أكثر من خمسة أفدنة .

(١) راجع تقرير المستشار القضائي عن سنة ١٩١٢ صفحة ٢٧٠ .

(٢) مفاغhe الجزئية ٢٢ بوليه سنة ١٩٢٤ عمارة سنة ٥ رقم ٥٧١ .

(٣) راجع سمي مازن المرجع السابق صفحة ٨١٣ وراجع الأحكام العديدة التي ذكرها في هامش ٤ الصفحة ٨١٣ .

وقد حكمت بعض المحاكم بأنه لا يجوز للدائن طلب تعيين حارس قضائي على أموال مدينه التي حظر القانون نزع ملكيتها ، لأن هذا يؤدي إلى نتيجة مناقضة لروح القانون ومخالفة لحكمة مشروعيتها من حماية صغار المزارعين ، ولأنه لو صح القول بغير ذلك لترتب عليه تعطيل الحماية التي قصدها المشرع من قانون خمسة الأفدنة (١) .

١٢٥ — والاصل أن المنع من التنفيذ يحتاج به في مواجهة جميع الدائنين ، عادين كانوا أو مرتهين أو أصحاب حق اختصاص . ويستثنى من الدائنين الذين يجوز الاحتجاج عليهم بعدم جواز التنفيذ ، بعض الدائنين رعى القانون حقوقهم رعاية خاصة فأباح لهم التنفيذ على أموال مدينهم مهما قل مقدارها ، وهم :

(١) أصحاب الديون الممتازة الذين يكون لهم امتياز عيني على الاملاك التي يراد التنفيذ عليها .
(٢) الدائنون بديون محكوم بها بسبب جناية أو جنحة ، لأن المدين الذي يرتكب جناية أو جنحة ، لا يستحق حماية المشرع بحفظ أمواله له ، ولا ينبغي للمشرع أن يسهل له الهروب من النتيجة المدنية لسيئاته (٢) . ويقصد بهذه الديون التعويضات المدنية عن جناية أو جنحة

وقد قام الخلاف بالنسبة للغرامات التي يقضى بها على الزارع بسبب جناية أو جنحة ، هل يجوز التنفيذ بها على ملكه ولو لم يتجاوز خمسة أفدنة باعتبارها مبالغ محكوم بها بسبب جناية أو جنحة ، أم انه لا يجوز ؟ .

فثمة رأى يرى أصحابه أن الغرامات التي يحكم بها على الزارع بسبب جناية أو جنحة لا تدخل ضمن الاستثناء من الحظر من التنفيذ ، بمعنى أن الحظر من التنفيذ يشملها فلا يجوز تنفيذها على أملاك الزارع الذي يملك خمسة أفدنة فأقل . وأساس هذا رأى أنه وإن كان الاستثناء من الحظر جاء خاصا بالمطالبة بمبالغ محكوم بها بسبب جناية أو جنحة (٣) ، مما يمكن أن يستفاد منه أنه يشمل الغرامات لأنها ليست إلا مبالغ محكوم بها بسبب جناية أو جنحة ، فإنه يستفاد من المذكرة الإيضاحية المرفوعة مع القانون إلى مجلس شورى القوانين أن المقصود من هذه المبالغ التضمينات المدنية وحدها (٤)

(١) ملوى الجزئية في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٦ المجموعة الرسمية ٢٨ رقم ٥٩ .

(٢) راجع المذكرة الإيضاحية .

(٣) راجع نص الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ٤ سنة ١٩١٣ وقد جاء فيها « لا يصح التمسك بهذا الحظر (الحظر من التنفيذ) في الدعاوى التي لا ترفع بالمطالبة بمبالغ محكوم بها بسبب جناية أو جنحة » .

(٤) جاء في المذكرة الإيضاحية ما يأتي « وقضت الفقرة الأخيرة من هذه المادة (المادة الأولى) بأنه لا يجوز لصغار الزراع أن يتسككوا بهذا المنع تخلصا من التضمينات المدنية الناشئة عن جناية أو جنحة ارتكبوها ، إذ من البديهي أن الحماية التي أرادها القانون للفلاح لا ينبغي أن تسهل له الهروب من النتيجة المدنية لسيئاته » .

وهذا الرأي هو الغالب في أحكام القضاء ، وقد أخذت به محكمة النقض (١).
 وثمة رأى آخر يرى القائلون به أنه يجوز التنفيذ بهذه الغرامات لأن الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من قانون خمسة الافدنة نصت على أن الحظر من التنفيذ لا يصح التمسك به بالنسبة للبالغ المحكوم بها بسبب جناية أو جنحة ، والغرامات مبالغ محكوم بها بسبب ما ارتكبه المدين من جناية أو جنحة ، كما أن المحكمة التي من أجلها قرر الاستثناء متوافرة بالنسبة للبالغ التي يقضى بها كغرامة كما هي متوافرة بالنسبة للبالغ التي يحكم بها كتعويض مدنى ، الا وهى أن المشرع أراد حرمان الشخص الذى يرتكب جريمة تبلغ مبلغ الجناية أو الجنحة من الحماية التي قررها قانون خمسة الافدنة ولا محل للرجوع الى ما جاء فى المذكرة الإيضاحية للقانون لأن المذكرات الإيضاحية إنما يرجع إليها إذا كان نص القانون فى حاجة الى توضيح أو بيان بسبب ما فيه من غموض أو إبهام ، ونص القانون فى هذه الحالة صريح واضح الدلالة (٢) .

(٣) الدائون بديون نفقة مرتبة على الزوجية : أو أجرة حضانة . أو رضاع أو مسكن أو بما هو مستحق من المهر ، وذلك لحاجة أصحاب هذه الديون لها لمعيشتهم ، فهم أجدر بالحماية من المدينين بها (٣) .

(٤) الدائون بديون مقيدة سنداتها أو مسجله أو ثابتة التاريخ قبل العمل بقانون خمسة الافدنة .
 (٥) الديون المستحقة لبنك التسليف الزراعى (مادة ٨ من القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٣٠ الصادر فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٠) .

١٢٦ - مدى تعليق الحظر الوارد فى قانون ضمة الوقفية بالنظام العام :

إذا توافرت الشروط التي ينص عليها قانون خمسة الافدنة امتنع التنفيذ ، ولكن هل يتعلق هذا المنع بالنظام العام بحيث يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، أم أنه لا يتعلق بالنظام العام فيجب أن يتمسك به المدين الحاصل التنفيذ على أملاكه الزراعية ؟ من رأى البعض أن المنع يتعلق بالنظام العام لأن المشرع قصد به تحقيق مصلحة عامة ، كما أن القانون نفسه لا يجيز للزارع الصغير أن ينزل عن حقه فى التمسك بعدم جواز التنفيذ واعتبر هذا النزول باطلا ، إذا كان هذا حكم النزول الصريح فمن باب أولى يتمتع النزول الضمنى المستفاد من عدم تمسك المدين بعدم جواز التنفيذ ، وأخيرا فإنه يستفاد من المذكرة الإيضاحية للقانون أن المنع من التنفيذ المقرر بهذا

(١) حكم استئناف أسيوط فى ٢٣ يونيه سنة ١٩٣٥ ، وحكم محكمة النقض فى ٢٨ مايو سنة ١٩٣٦ وقد جاء فيه أن تعبير « مبالغ محكوم بها بسبب جناية أو جنحة هو ما جرى به الاصطلاح للدلالة على التعويضات المدنية المترتبة على وقوع جناية أو جنحة سواء أفضى بها للحكومة أو لفرد من الناس ، وإذن فلا يجوز تزعم ملكية أحد صفار المزارعين الذين لا يملكون من الأطنان إلا خمسة أفدنة أو أقل من أجل غرامة محكوم بها عليه فى جناية ارتكبتها » بمجموعة قواعد محكمة النقض المدنية الجزء الأول رقم ٣٧٠ صفحة ١١٣٦ ، ١١٣٧ .

(٢) راجع سائى مازن فى المرجع السابق الإشارة صفحة ٨٢٠ .

(٣) حكم طعنا الابتدائية فى ٨ يناير سنة ١٩٣٥ فى المجموعة الرسمية سنة ٣١ رقم ١١٦ صفحة ٣٠٠ .

القانون متعلق بالنظام العام (١). ومن رأى البعض الآخر أن المنع من التنفيذ لا يتعلق بالنظام العام فلا يجوز للحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ويجب على المدين أن يتمسك به لأنه مقرر لمصلحته، خصوصا وأن المفروض أن القاضى لا يعلم ان كان المدين يملك خمسة أفدنة أو أقل أو أكثر (٢). وعندنا أن هذا رأى الأخير أدنى إلى الصواب بدليل أن المشرع أوجب التمسك بعدم جواز التنفيذ قبل صدور حكم نزع الملكية، أو قبل فوات ميعاد المعارضة في قائمة شروط البيع والا سقط الحق فيه، مع أن الدفوع المتعلقة بالنظام العام يجوز التمسك بها في أية مرحلة من مراحل التنفيذ.

١٢٧ - ملاحظات على منع التنفيذ على بعض الأموال : نختتم دراسة الأموال التي منع

المشرع التنفيذ عليها بالملاحظات الآتية :

(أولا) يتضح من بيان الأموال التي لا يجوز التنفيذ عليها ، أن القانون منع التنفيذ في بعض الحالات على بعض الأموال المحددة بوصف معين ، وهذا المنع يبقى قائما ما بقيت هذه الأموال متصفة بهذا الوصف الذى يميزها عن غيرها من أموال المدين ، فان زال عنها هذا الوصف واختلطت بسائر أموال المدين زال المنع وجاز التنفيذ عليها ، فاهيات الموظفين ومعاشاتهم ومكافآتهم هم وورثتهم وأجور العمال والصناع ومكافآت أعضاء البرلمان والاستحقاق في الوقف مثلا ، التي منع المشرع التنفيذ عليها ، يبقى التنفيذ عليها ممنوعا ما بقيت هذه الأموال متميزة عن سائر أموال المدين بالأوصاف المتقدمة ، فان زال هذا التمييز جاز التنفيذ عليها ولذلك يمتنع التنفيذ عليها بطريق حجز ما للمدين لدى الغير تحت يد الحكومة أو رب العمل أو البرلمان أو ناظر الوقف قبل أن يتسلبها المدين ، فإن تسلبها فاختلطت بسائر أمواله جاز التنفيذ عليها .

(ثانياً) إن التنفيذ على مال من الأموال التي منع المشرع التنفيذ عليها يترتب عليه بطلان التنفيذ ان حصل ، ويكون للمدين أن يطله بالوسيلة المناسبة لطريقة التنفيذ التي سلكها الدائن ، فإن كان التنفيذ بطريق حجز المتقول كان للمدين أن يعترض عليه عن طريق الاستشكال في التنفيذ ، وإن كان التنفيذ بطريق حجز ما للمدين لدى الغير كان للمدين أن يتمسك ببطلان الحجز في أثناء نظر دعوى صحة الحجز في الحالات التي ترفع فيها هذه الدعوى أو بدعوى بطلان رفع الحجز ، وإن كان التنفيذ بطريق التنفيذ العقارى كان الاعتراض عليه بالاعتراض على قائمة شروط البيع .

(ثالثاً) إن الأصل أنه على المدين ، لكى يضمن حقه في الأموال الحاصل التنفيذ عليها ، أن يتمسك ببطلان التنفيذ قبل تمام إجراءاته ، فقد يترتب على تمام إجراءات التنفيذ ضياع حقه في

(١) راجع أحمد قمحة وعبد الفتاح السيد بند ١٧٦ ، حكم محكمة أسسوط الجزئية في ٣ يونيه سنة ١٩٢٤ المحاماة سنة ٥ رقم ٤٤ .

(٢) راجع أبو هيف صفحة ٢٠٧ .

الأموال الحاصل التنفيذ عليها اذا كان لمشتريها بالمزاد أن يتمسك بقاعدة الحيازة في المنقول سند الملكية كما هو الحال في التنفيذ على المنقول ، وفي هذه الحالة لا يبقى للمدين الا حقه في الرجوع على الدائن بالتعويض .

كما أن الأصل أن على المدين ، الذي حصل التنفيذ على مال له لا يجوز التنفيذ عليه ، أن يتمسك بعدم جواز التنفيذ ، وأن يتمسك به في الميعاد المناسب والا سقط حقه اذا كان المشرع قد حدد للتمسك به ميعادا معيناً كما هو الحال في التنفيذ على الأملاك الزراعية الصغيرة اذ يسقط الحق في التمسك بعدم جواز التنفيذ عليها بفوات ميعاد الاعتراض على قائمة شروط البيع .

ومع ذلك فاذا عرضت اجراءات التنفيذ على القضاء وكان عدم جوازه متعلقا بالنظام العام كان لكل ذي شأن أن يتمسك بعدم جواز التنفيذ وكان للمحكمة أن تقضى بطلانه من تلقاء نفسها (١) .

(يتبع)

الغنائم البحرية

بحث لحضرة صاحب السعادة الأستاذ أحمد صفوت باشا المحامى

لم تعرف الغنائم البحرية في الشرق الأوسط ولا في التاريخ الاسلامى لأن فتوحات بلاد الاسلام كانت كلها برية حتى استتبت الدولة العثمانية في قارة أوروبا وصار لها اسطول بحرى . ولم تعرف في مصر الا في عهد محمد على فقد جاء ذكرها في كتاب « صفحة من تاريخ مصر في عهد محمد على (الجيش المصرى البرى والبحرى) للأمير عمر طوسون في صفحة ١٣٢ في الكلام على السفن والتجارة ما يأتى : -

« فانتظمت طوائف السفائن وصارت نظاماتها تحاكي النظامات البحرية بالاساطيل الاوروبية ونقل ما كان بتلك السفن من الملاحين الغير النظاميين إلى سفنه المسماة بميزة قرصان التي حصل لها إدارة خاصة ،

وكان بين انجلترا والممالك الشمالية بأوروبا وأمريكا أيضا وبين أميرالجزائر «المسلم» معاهدة حتى آخر القرن الثامن عشر على ان يحمى أميرالجزائر مراكبه في البحر الأبيض المتوسط من القرصان مقابل جزية سنوية تدفعها إليه بريطانيا.

لكن يظهر ان الغنائم البحرية وقتئذ كانت تؤخذ اسلاباً فلم تكن لها صفة الغنائم البحرية في المعنى الحديث التي يجب ان يحكم بصحتها .

ماهية الغنائم البحرية :

تقضى قواعد الحرب الحديثة باحترام الملكية الفردية في الحرب البرية دون البحرية . ففي الحروب البحرية يجوز ضبط أموال أفراد الاعداء في البحار وايضاً أموال المحايدين الموجهة إلى بلاد العدو .

أما في الحرب البرية فيجب عدم الاعتداء على أملاك جميع الافراد في البلاد المحتلة سواء كانوا من الاعداء أم من المحايدين وعدم الاستيلاء عليها الا مقابل دفع تعويض عنها .

وتتميز الغنائم عن الاسلاب بأن الاسلاب Butin هي ما يؤخذ من أموال العدو في المواقع الحربية بحرية كانت أو برية وهذه تنتقل فيها الملكية بالاستيلاء عليها .

أما الغنائم البحرية فهي حالة ضبط أموال أفراد العدو « لا الدولة المحاربة » وايضاً أموال المحايدين الموجهة إلى بلاد العدو .

وضبط أموال أفراد العدو وأموال المحايدين في البحار مقيد الآن بقيود كثيرة تحدد الأحوال التي يجوز فيها هذا الضبط والأحوال التي لا يجوز فيها . ولذلك أصبح واجبا على من يضبط غنيمه

أن يعرض أمرها على محكمة الغنائم في الدولة التابع هو لها لتحكم بصحة الضبط والاعتام أو بعدم صحته فإذا حكم بصحة الضبط والاعتام أصبحت الغنيمة الآن ملكاً للدولة — وكانت قديماً تصبح ملكاً للفرد الذي ضبطها .

والحكم بصحة الضبط والاعتام ينقل ملكيتها إلى الغانم وينزعها من ملك صاحبها الأصلي . فيعتبر الحكم سنداً منشأً للملكية للغانم ضد صاحبها وضد الكافة تحترمه محاكم سائر الدول . وبدون صدور حكم بذلك من محكمة غنائم تبقى ملكيتها لصاحبها الأصلي .

وإذا حكم بعدم صحة الضبط يفرج عن الغنيمة وتسلم لصاحبها الأصلي .

وأصبح ذلك قاعدة مقررة في الغنائم فيقال : لا غنيمة إلا بحكم ، فيجب الحكم بها :

« أولاً ، ليثبت الغانم سنداً لملكته بالحكم حتى يمكنه التصرف في الغنيمة بالبيع للغير .

« ثانياً ، ليضمن ذوى الحقوق على الغنيمة بالمحاكمة على أن حقوقهم لا تغتصب بل تؤخذ طبقاً لقواعد مقررة .

« ثالثاً ، رعاية لحسن العلاقات بين الدول فلا تتعدى دولة على حقوق رعايا غيرها في غير الأحوال التي يجيزها القانون الدولي .

« رابعاً ، وثمت سبب رابع كان له الأهمية العظمى في نشوء هذه القاعدة وهو أن أمراء البحار كان لهم عشرها فلكى يتحصلوا على هذا العشر يجب أن يحكم بصحة الغنيمة في مواجهتهم بأنهم ضبطوها ويحكم لهم بالقدر المقرر من ثمنها الذى يستحقونه .

وقد نشأت هذه القاعدة بالعادة تدريجياً من زمن قديم في أوائل العصور الوسطى منذ القرن الثانى عشر أو قبل ذلك .

وأساسها أن البحار لم تكن تخضع إلى سلطة تحفظ الأمن فيها بين السفن وكانت التجارة البحرية محاطة بمخاطر جسيمة من جراء لصوص البحار في السلم ومن جراء مراكب العدو في الحرب .

وكان من عادة الملوك والأمراء إذا كان لهم حق قبل الغير لم يصلوا إليه بالطرق السلمية أن يبيعوا أموال أعدائهم لرعاياهم وأن يفرضوهم بالانتقام للملك ولا أنفسهم من العدو باستباحة أمواله فيكون الأفراد من بينهم جماعة يجهزون سفناً ويخرجون في البحر للتعرض لتجارة العدو وأمواله .

وكان هذا التفويض يصدر من الأمير في حالة الحرب أمراً عاماً لجميع رعاياه . وفي أحوال السلم يصدر إلى جماعة من رعاياه مقيداً لمدة من الزمن محددة للحصول من أموال العدو على قدر معين يفي بالضرر الذى أوجب الأخذ بالثأر . فلم يكن الغرض منه الاعتداء ابتداءً على أموال العدو بل الاستيلاء عليها تعويضاً لضرر سبق أن حصل من قبل هذا العدو من الأمير نفسه أو من قبل رعاياه ولم يعدل فيه من قبل الأمير العدو أو من قبل محاكمة ولم يعوض الضرر الذى نتج عنه .

وكان الأمر في حالة الحرب يسمى « نفيراً » lettres de marques والتفويض في حالة السلم يسمى « ثاراً » lettres de represailles ولم يكن ذلك من أول الأمر قاصراً على البحار بل يشمل في الحالتين أموال العدو في البر والبحر.

التعدي

النفيير في حالة الحرب

إذا قامت حرب نفر أهل كل امارة اليها فيجهز أفراد منهم على حسابهم حملة بحرية على أموال العدو بأسرونها وعلى تجارة المحايدين معه بمنعونها وكان هؤلاء يسمون Corsaires ومنها جاء لفظ القرصان إلا أنهم يتميزون عن لصوص البحار Pirates بانهم :

- (١) يحملون أمراً من أميرهم . واللصوص لا يحملون أمراً .
- (٢) أنهم لا ينفرون إلا في حالة حرب . ولصوص البحر يقطعونه في السلم والحرب معاً .
- (٣) أنهم يتبعون التعليمات والقواعد الرعية في هذا الشأن فلا يتعرضون إلا لأموال العدو ولتجارة المحايدين غير الجائزة مع العدو . في حين أن اللصوص يتعرضون لأموال جميع التجار ولا يتبعون قانوناً .
- (٤) عليهم أن يقدموا مغائهم الى ديوان البحرية . أما اللصوص فيمتلكون ما يسرقونه . لكن هؤلاء القرصان ما كانوا ينفرون إلى الحرب بدافع الوطنية بل بدافع المصلحة الشخصية في الغنائم ولذلك انحط كثيرون منهم في أعمالهم إلى درجة اللصوص فارتكبوا مآثم كثيرة روعت بعضها كثيراً من الممالك .

وكان القائمون بتجهيز المراكب لهذا الغرض أحياناً يحلفون البحارة قبل استخدامهم إيماناً مغلظة أن لا يشهدوا على مآثمهم ولا يفشوا أسرارهم وكان من أخطأ أن يتفاهم هؤلاء القرصان مع مركب من أعدائهم فيأسرونها برضاها حتى إذا حكم لهم باغتنامها اقتسموها مع بحارتها . ولم يكونوا مسؤولين عن أعمالهم إلا إذا انحطوا الى درجة اللصوصية وثبت ذلك عليهم فيعاقبون عقاب اللصوص بالشنق .

وكان يترتب على سوء تصرفاتهم أن يطالب الذين نهبت أموالهم بحقوقهم لدى الدولة التي يتبعها هؤلاء القرصان . ونشأت عن ذلك مشاكل بين دول ذلك العصر . ولذلك بدأت حركة مقاومتهم في جميع الدول فسنت قوانين تمنع رعايا دولة من خدمة دولة أجنبية في القرصنة وتمنع اصدار النفيير إلى أجنبى بغير رضا دولتهم . ثم فرض على القرصان الحصول على إذن من ديوان البحرية حتى يتأكد الديوان من كفاية التجهيزات البحرية وتقديم ضمانة شخصية من شخص معتمد يكفل التعويضات والغرامات التي قد

يحكم بها على هؤلاء بما لا يزيد عن ١٥٠٠ جنياً . كما فرض على القادة ثم على جميع البحارة أن يقسموا يميناً باحترام القوانين والقواعد المرعية .

وما زالت القيود تفرض وتزداد حتى شملت أيضاً :

- (١) تحريم الاتفاق مع أصحاب الغنيمه على مفاداة مجلس الغنائم .
- (٢) تحريم أغراق الغنيمه في البحر إلا في أحوال خاصة .
- (٣) وجوب استحضار شهود الغنيمه من أصحابها
- (٤) وجوب استحضار جميع أوراق السفينة المعتمة .
- (٥) احضار اثنين أو ثلاثة من كبار رجال السفينة أسرى .

وكان يجوز للقرصان قبول الفدية عن الغنيمه ونظراً لاحتمال التلاعب في ذلك منع قبول الفدية في سنة ١٧٨٠ في فرنسا .

أما استحضار الأسرى فكان الغرض منه الحصول على فدية لفك أسرهم .

أما استحضار شهود الغنيمه وأوراق المركب فكان القصد منه حماية حق أمير البحار في نصيبه في الغنيمه .

ثم كان على القرصان أن يرسوا بالغنيمه في البناء التي خرجوا منها وجهزوا فيها . وسبب ذلك انه كان لأمير البحر نصيب في الغنيمه وكان في فرنسا وفي إنجلترا عدة أمراء بحار كل في احدى الموانئ الكبرى . فلكيلا يغمط حق أحدهم نص على احضار غنائم كل تجهيزه في الميناء التي جهزت فيها .

وكانت الغنائم تحفظ في المراكب حتى تباع الا ما يخشى عليه من البقاء فيها فهذا يودع لدى شخص معتمد أو يخزن في مخزن ذي ثلاث مفاتيح — مفتاح يبق مع أمير البحر ومفتاح مع القرصان وآخر مع أصحاب الغنيمه أو نائب الملك .

ثم كان عليهم أن يقدموا تقريراً مكتوباً باحصاء الغنائم وبيان ظروف ضبطها ويقوم موظفو أمير البحر باستجواب القباطنة ثم الضباط ثم البحارة ومن يكون معهم من شهود الغنيمه أو من الأسرى ثم تترجم الأوراق المضبوطة على كل سفينة ثم يرسل هذا التحقيق إلى مجلس الغنائم .

وهذه الأحكام لم تنشأ كلها إلا تدريجياً — من القرن الثاني عشر إلى الثامن عشر — فكلما ظهر سبب لحكم منها أجرى هذا الحكم بأمر عال حتى تكون من مجموعها قواعد القانون الدولي بهذا الخصوص في القرن الثامن عشر بنى على ثلاث قواعد : —

- (١) لا قرصنة بغير اذن صادر من الدولة وإلا اعتبر صاحبها من لصوص البحر Pirate قبل دولته وقبل الذين يعتدى عليهم في البحر فيحل قتله .
- (٢) يحق للقرصان في هذه الحالة أن يطلبوا الحكم لهم بمغانمهم .
- (٣) لا يمتلكون مغانمهم قبل الحكم لهم بها .

فمن هذه الاجراءات نشأت قاعدة « لا غنية بغير حكم » ، وعلى كل حال فان القرصنة المشروعة سواء في السلم أو في الحرب قلت ابتداء من القرن الثامن عشر وحرمت نهائياً بمعاهدة باريس في ١٦ أبريل سنة ١٨٥٦ ومن يحترقها من بعد يعتبر من لصوص البحار Pirates ويحل قتله .

الأمم بالتأثر Lettres de Represailles

والأمم في حالة الحرب واضح وأما في حالة السلم فانه أمر بالأخذ بالتأثر .
والأخذ بالتأثر كان عاما في أكثر الأمم القديمة فيؤخذ التأثر في الاعتداء على المال من العائلة أو من البطن أو من القبيلة .

انما اخذ التأثر من غير المعتدى لم يكن معروفا في بلاد اليونان القديمة ولا لدى الرومان فليس في القانون الروماني منذ نشأته ما يبيح أخذ التأثر قانونا من غير المعتدى لافي الجرائم ولا في الاموال وانما دخلت هذه الفكرة السائدة في القبائل الجرمانية مع قبائل البربر الذين غزوا الامبرطورية الرومانية وأول ما ظهرت في البلاد الرومانية ظهر تحريمها Constitution de Zenon (Code Jusl . XI 59) ولذلك لما قاومت الكنيسة هذا الحق في العصور الوسطى استندت إلى أن القانون الروماني لا يبيحه .

والأخذ بالتأثر في هذا مقصور على الاموال دون الأشخاص . وقد حدث في سنة ١٣٦٩ أن اصدر برلمان باريس تفويضا بالتأثر ضد رئيس كنيسة Evêque بوترخت Utrecht لأن اتباعه تعدوا على أموال أهل باريس فقبض أهل باريس على بعض تجار من بوترخت فاصدر برلمان باريس أمراً بالاخراج عنهم وقال في سبب ذلك أن التفويض بالتأثر لا يبيح القبض على أفراد العدو .

وكانت اجراءات التأثر محددة بقوانين في موانئ البحر الأبيض المتوسط مثل جنوا وارايجون والبندقية وفلورنسا منذ القرن الثالث عشر تنص على اجراءات يتحتم اتباعها في الحصول على التفويض وفي تنفيذه بعد الحصول عليه . ومنها أن يثبت الطالب حقه وانه سعى اليه في بلاد العدو فلم يعدل معه . ثم يسجل التفويض في المحكمة بعد الحصول عليه أو لدى ديوان البحرية . ثم يعلنه في بلاد العدو وينتظر مهلة تتراوح بين ثلاثة أشهر واثنى عشر شهراً ثم يباشر تنفيذه بنفسه أو بواسطة غيره فله حق التنازل عنه للغير الذي يجهز المراكب لهذا الغرض وما يغممه من شيء يحضره إلى محكمة بلده فيبيع علنا حتى يستوفي حقه ومصاريفه ثم يعطى ايصالا باستلام حقوقه وينتهي بذلك مفعول التفويض .

وكما صدر تفويض بالتأثر من بلد صدر ضده مثله من البلد الآخر ويؤدي ذلك إلى الاضرار بالتجارة البحرية وتعريض أموال تجار أبرياء للضبط والمصادرة . لذلك نشأ نظام يقضى بفرض ضرائب على تجارة البلد التي يطلب منها تعويض منعاً لمصادرة بضائع أهلها وحصل ذلك في البندقية وفي سبيليا

في سنة ١٣١٨ . ولذلك أيضا كان بعض التجار ذوى السمعة الحسنة يلجأون إلى الحصول على براءات من التأثير حين يتاجرون مع بلاد أخرى أو يقيمون فيها وتسمى Sauf Conduit .

وبقي هذا النظام معمولاً به حتى الغى بمعاهدة باريس في ١٦ ابريل سنة ١٨٥٦ . وكان مبناه مسؤولية كل امانة عن ديون أفرادها ومسؤولية أفرادها عن ديونها قبل الامارات الاخرى وقبل أهلها ولا يعنى اتباعه قيام حالة حرب بين الامارتين .

وقد نص عليه وعلى اجراءاته بأمر عال في فرنسا في سنة ١٦٨١ كما كرسته بعض المعاهدات في العصور الوسطى وآخرها معاهدة يوترخت في سنة ١٧١٣ .

ومنعا لاساءة استعمال التفويض يفرض على من اذن له به أن يقدم ضمانا يوازي نصف قيمة مطلوبة ولا يزيد عن خمسة عشر ألفا من الجنيهات وطبعا ما كان الاذن يعطى الا للوفاء بديون كبيرة القيمة . وتكتب قيمة المطلوب في الاذن حتى لا يتعدها في مغائمه .

وعلى من اذن له أن يقدم كل ما يغنمه إلى محكمة للغنائم تعقد في ديوان البحرية .

وإذا جاءت الغنائم بأكثر من حقه ومصاريفه يودع الباقي في ديوان البحرية على ذمة صاحبه .

ومن يخالف الاذن في اجراءاته والذي يثبت انه زاد في طلباته فوق حقه فجزائه أن يعتبر سارقا لما زاد عن حقه ويجازى بأربعة أضعافه وهذا حكم القانون الروماني في تعويض السرقة .

ولقد قصرت معاهدات القرن الثامن عشر حق اصدار هذا الاذن على الحالات الكبرى . وقل اصداره فلم يصدر في فرنسا في القرن الثامن عشر الا مرتين في سنة ١٧٠٢ ضد أهالي دانزج وفي سنة ١٧٧٨ لمصلحة تاجرين في بوردو . ثم ابطال نهائيا بمعاهدة باريس في ١٦ ابريل سنة ١٨٥٦ عقب حرب القرم .

واهمية هذا التاريخ أنه أساس نشوء محاكم الغنائم وقضاء الغنائم وكان على كل من صدر له اذن أن يأتي بمغائمه إلى محكمة الغنائم في ديوان البحرية لبحث ما إذا كان اتبع الاجراءات القانونية ولتبيع ما غنمه وتعطيه حقه وتأخذ منه ايصالا تسلمه إلى صاحب الغنيمة كما تسلم اليه ما يتبقى من ثمنها .

وكان الذين يقومون في البحر بهذه المهمة يسمون Corsaires ومنه جاء اسم « القرصان » في اللغة العربية .

تاريخ محاكم الغنائم

بيننا باختصار تاريخ نشوء فكرة مجلس الغنائم ولا شك انها مرت بتقلبات طويلة عديدة لا محل لعرضها هنا .

ولكى نكون فكرة واضحة عن هذا التاريخ نذكر باختصار تاريخ نشوء محاكم الغنائم في إنجلترا في ديوان البحرية الاميرالية L'amirauté لأنها ثبتت من سنة ١٣٥٧ ثم صارت محكمة منظمة محددة في سنة ١٤٢٦ م .

والظاهر أن أمير البحار كانت وظيفته في وقت السلم المحافظة على أمن البحار وتقديم القرصان للصوم للمحاكمة وتقديم الغنائم إلى المحاكم العامة التي لم تكن اجراءاتها رادعة مما أدى إلى اضطراب الأمن في البحار وإلى إشاعة الاخذ بالتأثر بين رعايا الدول البحرية .

لذلك فوض الملك أمير البحار بالحكم في هذه الدعاوى باعتبارها من دعاوى التجارة البحرية التي كانت تنظر في ديوان البحرية .

وفي سنة ١٣٥٧ كانت إنجلترا وفرنسا في حالة حرب ثم أسرت سفينة فرنسية سفينة برتغالية محايدة ثم قابلتها سفينة انجليزية فأسرت السفينة الفرنسية ومعها السفينة البرتغالية وقدمتهما إلى ديوان البحرية للحكم بصحة اغتنامهما .

ولا شك أن ضبط السفينة البرتغالية وهي محايدة لم يكن في ذاته صحيحا من قبل السفينة الفرنسية إذ لا حرب بين فرنسا والبرتغال لكن محكمة ديوان البحرية حكمت بمصادرتها مع السفينة الفرنسية لأن السفينة البرتغالية كانت وقت ضبطها من أموال الأعداء لأنها كانت في حوزة وملك السفينة الفرنسية المعادية .

فطلب ملك البرتغال إلى ملك الانجليز الافراج عن السفينة البرتغالية فنظر الطلب على أنه استئناف لدى الملك في المجلس الخاص Privy Council وقد رفض هذا الاستئناف وبني الرفض على أن الدعوى نظرت لدى محكمة ديوان البحرية بالطرق المعتادة وأن حكم المحكمة في محله ، وقد ترتب على ذلك اقرار ولاية القضاء في الغنائم للاميرال في محكمة ديوان البحرية في هذا التاريخ وقرار نظام الاستئناف لدى الملك في المجلس الخاص .

وبعد هذا التاريخ تركزت الغنائم في محكمة ديوان البحرية بلوندره بعد أن كانت موزعة على أربع محاكم في الموانئ الكبرى التي بها أمراء البحار .

ورغم ذلك فإن بعض الغنائم ما كانت تعرض على المحكمة من قبل الغانمين لذلك أصدر هنري السادس في سنة ١٤٣٦ أمراً بعرض جميع الغنائم على ديوان البحرية وأن الغانم لا يستحق نصيبه من الغنيمة الا بعد الحكم بصحة الاغتنام فثبت بذلك قاعدة أن لا غنيمة بغير حكم .

ولما كانت محكمة ديوان البحرية مختصة أصلا بالدعاوى التجارية البحرية فإن اختصاصها بالغنائم يأتي أول كل حرب بتفويض خاص من الملك ، ليحكم فيها طبقا لسوابق الاميرالية وللقانون الدولي ، وهذا التفويض مهم جدا لأنه حدد القانون الذي يطبق في هذه الدعاوى وجعله القانون الدولي لا الشريعة الانجليزية حتى قال القاضي السير Hedges في آخر القرن السابع عشر (أن القانون الدولي يعتبر لدى هذه المحكمة جزءاً من شريعة البلاد) .

وكانت السرعة في الاجراءات من مميزات حتى قال في ذلك القاضي السير Jenkins في آخر القرن السابع عشر (يجب الفصل في هذه الدعاوى بسرعة لا بين عشية وضحاها بل بين الجزر والمد)

ومن أسباب ذلك الرغبة في عدم تعطيل المراكب الغائمة عن العودة إلى البحر لمتابعة الاغتنام. وهذا التصوير المختصر لتاريخ نشوء محكمة الغنائم يتجاوز فيه عما أصابها من تدخل من هيئة السلطة التنفيذية ومن فساد القضاة أحيانا ومن تهرب الغانمين من عرض غنائمهم ومن منازعة المحاكم الأخرى اختصاصها غير منها لكثرة إيرادات محكمة الغنائم. وكان القضاة يومئذ يأخذون مرتباتهم من إيرادات المحكمة .

وأخيراً صدرت قوانين تنظم اجراءات هذه المحكمة في سنة ١٨٦٤ .

وكان تنفيذ أحكام المحكمة موكولا الى موظف تابع لها اسمه The Marshall ولديه تحفظ البضائع ثم تباع . وكان لها قلم حسابات خاص . وكانت بذلك مستقلة في اجراءاتها وادارتها وحساباتها . وسلطتها على الغنائم تثبت من حين الضبط حتى تباع الغنيمة وتوفى الحقوق التي عليها . وقد نشأت معظم محاكم الغنائم على هذا المتوال مثل مجلس الغنائم الفرنسي الذي ثبت أخيراً بدكريتو ٩ مايو سنة ١٨٥١

ومحاكم الغنائم في العالم نوعان بعضها قضائي يتكون من قضاة مثل انجلترا وامريكا والبرتغال والبلجيك في الدرجة الاستئنافية . وبعضها مختلط يتشكل من قضاة وموظفين مثل مجلس الغنائم الفرنسي والاطالي والالمانى .

(يتبع)

تفسير النصوص القانونية وتأويلها^(١)

للأستاذ الشيخ عبد الوهاب خلاف

تمهيد :

روى الامام أبو داود في سننه عن ابن بريدة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« انفضة ثلاثة ، واحد في الجنة ، واثنان في النار ، فأما الذي في الجنة فرجل عرف الحق فقضى به ،
ورجل عرف الحق فجار في الحكم فهو في النار ، ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار » .
هذا الحديث الصحيح في أن قاضي الجنة هو من عرف الحق وقضى به ، وقاضي النار هما من
عرف الحق وحاد عنه في قضائه ، ومن قضى على جهل بالحق وبالوقوف عليه .
والمراد بالجنة جنة الدنيا وهو راحة الضمير واطمئنان القلب وحسن السمعة وثقة الناس ،
وجنة الآخرة وهي رضا الله ونعيمه وحسن لقائه وجزائه .
والمراد بالنار نار الدنيا ، وهي وخز الضمير ، واضطراب النفس ، وعذاب الريب والشكوك ،
وسوء السمعة ، وفقد الثقة . ونار الآخرة وهي سخط الله وعذابه والحزى يوم لقائه .
وكل قاض يهيمه أن يكون قاضي الجنة وأن يسلك في قضائه السبيل التي تنجيه من وخز الضمير
في الدنيا ومن عذاب الله في الآخرة ، وقد بين الرسول في حديثه الصحيح أنه لا ينجيه من نار الدنيا
والآخرة إلا أن يعرف الحق وأن يقضى به .

أما السبيل إلى معرفته الحق في الخصومة المعروضة عليه فهي أن يبذل جهده في أمرين : في
معرفة الحق الذي يطابق الواقع من الوقائع المدعاة ليتبين الصدق منها والكذب ، وعدته لهذا فطنته
وفراسته وملكه تقديره وتطبيقه أصول المرافعات وفي معرفة الحق من نصوص القانون الواجب
تطبيقه وفهمها على نور ساطع لا تشوبه أهواء ولا أغراض ، وعدته لهذا علمه بنصوص القانون
وطرق تفسيرها وتأويلها وإزالة غموضها .

وأما السبيل إلى قضاء القاضي بالحق الذي عرفه فهي الزامه نفسه أن لا يحيد عما عرف من
الحق وأن لا يخشى في الله ذا سلطان وأن لا يسيطر عليه خوف أو رجاء أو رهبة أو رغبة ،
وعدته لهذا دينه وخلقه وشعوره أن الله رقيب عليه .

وفي هذا المقال بتوفيق الله عون للقاضي على معرفة الحق الواجب تطبيقه من نصوص القانون
وذلك ببيان التواعد الصحيحة لتفسير نصوص القانون وتأويلها ، لأن التفسير والتأويل في كل

(١) المحاضرة التي ألقاها حضرة الأستاذ عبد الوهاب خلاف بدار نقابة المحامين في مساء الخميس ١١ من

واحد منهما مجال للأهواء والأغراض ، وكثيراً ما يكون تعطيل النص والعبث به عن طريق تفسيره أو تأويله . وكثيراً ما تسيطر الأغراض والأهواء فيفسر النص بما ينسجه ويؤول إلى ما لا يحتمله .

وقد قرر علماء أصول الفقه الاسلامي أن الأصل في النص القانوني أن يكون واضح الدلالة على المراد منه ، وأن كل نص محتاج إلى بيان لا يجوز أن يؤخر بيانه عن وقت الحاجة إليه لأن التكليف بما لا يتبين المراد منه تكليف الانسان بما لا يفهمه ، والتكليف بما لا يفهم غير جائز شرعاً ، لأن الإرادة لا تتجه إلى امثال التكليف الا بعد فهم النص الذي به التكليف .

فالأصل في النص القانوني أن يكون واضح الدلالة على المراد منه ولا يحتمل الدلالة على غيره ولا يحتاج القاضي الى اجتهاد في تعيين المراد منه لأن الشارع وضع ما قصده وعين ما أراده وكفى للقاضي العناء في الاجتهاد في تبينه ، وهذا يتفق وما جاء في القاعدة ٢٥ من قواعد وآثار فقهية رومانية : خير القوانين ما لا يدع لاجتهاد القاضي الا القليل .

ولكن قد ترد بعض النصوص القانونية على خلاف هذا الأصل ، فقد ترد في النصوص الشرعية وفي النصوص غير الشرعية نصوص يوجد فيها نوع خفاء أو غموض ويحتاج من يطبقها إلى إزالة هذا الخفاء أو الغموض ، أو يوجد فيها احتمال للدلالة على أكثر من معنى ويحتاج من يطبقها إلى ترجيح أحد المعاني وتعيين المراد ، ومثال ذلك أن يكون في النص لفظ مشترك وهو ما وضع لغة لا أكثر من معنى ، وقد استعمل الشارع هذا اللفظ في النص ولم يبين أي المعاني أراده فالصيغة إذن بنفسها غير دالة على المعنى المراد ، فلا بد للقاضي أو المجتهد من أن يستعين بالقرائن الخارجية على تعيين أي معنى من معاني المشترك أراده الشارع من اللفظ لأن الشارع لا يمكن أن يكون قد أراد سوى معنى واحد من هذه المعاني ، فلفظ القمر في قوله تعالى : والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء ، لفظ مشترك وضع في اللغة للدلالة على الطهر أو الحيض ، فهل عدة المطلقة ثلاثة أطهار أم ثلاث حيضات ؟ رجع الشافعية بالقرائن أن المراد ثلاثة أطهار ، ورجح الحنفية بالقرائن أن المراد ثلاث حيضات . ولفظ « سنة » في نص المادة ٢٠٨ من القانون المدني الأهلي « جميع التعهدات والديون تزول بمضي خمس عشرة سنة . . . » لفظ مشترك يدل لغة على السنة الهجرية وعلى السنة الميلادية فلا بد من تعيين أي المعنيين أراد الشارع وذلك إنما يكون بالقرائن الخارجية عن صيغة النص نفسه .

ولهذا قسم علماء أصول الفقه الاسلامي النصوص القانونية الى قسمين : نص غير واضح الدلالة على المراد منه وهو ما يتوقف فهم المراد منه على أمر خارج عن صيغته ، ونص واضح الدلالة على المراد منه وهو ما يفهم المراد منه من نفس صيغته ولا يتوقف فهمه على أمر خارج عن صيغته . وهذا هو الكثير في النصوص والجاري على الأصل فيها لأن كل شارع سواء أكان التشريع الهياً أم وضعياً لا بد أن يكون له معنى معين أراده بالتشريع وعبر عن هذا المعنى بنص يدل عليه . ولهذا تقصر بحثنا هنا على الواضح الدلالة .

النص الواضح الدلالة :

النص الواضح الدلالة ، هو الذى يدل بنفس صيغته على المراد منه من غير توقف على أمر خارج عن صيغته ، وإذا كان الواضح الدلالة يدل على معنى معين ولا سبيل إلى أن يفهم منه معنى غيره أى لا يحتمل التأويل فهو النص المفسر ، أو الصريح ، أو قطعى الدلالة لأن دلالة على المراد منه مقطوع بها ولا سبيل إلى دلالة على غيره .

وأما إذا كان المراد منه ، غير متعين فهمه منه ، بل يحتمل أن يفهم منه غيره كان النص ظنى الدلالة على المراد منه ، أى يغلب على الظن أن معناه الظاهر منه هو مراد الشارع به ولكننا لا نجزم ولا نقطع بهذا ، ويسمى النص الظاهر أو غير الصريح . أو ظنى الدلالة .

فقوله تعالى : « ولکم نصف ماترك أزواجکم إن لم یکزن لهن ولد... » نص مفسر صريح لأن المراد منه متعين وهو فرض مقرر للزوج من ميراث زوجته في حال معينة . وقوله تعالى : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملین علیہا والمؤلفة قلوبہم... » . ظاهر غير صريح لأنه يحتمل أن يكون المراد منه أن الصدقات تصرف لهذه الفئات الثمانية جميعها لا لبعضها ويحتمل أن يكون المراد أنها لا تخرج عنها .

وبما ينبغي التنبه له أن النص الواحد قد يكون قطعى الدلالة أى مفسراً وصريحاً بالنسبة لمعنى وظنى الدلالة أى ظاهراً أو غير صريح بالنسبة لمعنى آخر . فحديث « في كل أربعين شاة شاة ، قطعى الدلالة في أن النصاب الذى يجب فيه الزكاة من الغنم أربعون . ولكنه ظنى الدلالة بالنسبة إلى الواجب نفسه . فالمعنى ظاهر المتبادر أن الواجب في الأربعين شاة هو شاة بعينها ، وعلى هذا المعنى لا تجزىء عن الشاة قيمتها ولكن يحتمل أن يكون المراد من الشاة ماليتها لا خصوص عينها ، لأن المقصود دفع حاجة الفقير ، وكما تدفع حاجته بالشاة نفسها تدفع بقيمتها فكأن الشارع أراد : في كل أربعين شاة تجب صدقة للفقير تعادل شاة منها أو قيمتها . ولهذا الاحتمال ذهب الحنفية إلى أنه في الزكاة تجزىء قيمة الشاة كما تجزىء الشاة نفسها ، وذهب الشافعية إلى أنه لا يؤدي الواجب إلا بالشاة ولا تجزىء القيمة .

التفسير

متى يكون النص مفسراً في اصطلاح الأصوليين :

التفسير في اللغة هو مطلق التبيين ، يقال فسر الشيء يفسره أى أبانه ، وفي اصطلاح علماء أصول الفقه هو تبيين المراد من النص تبيناً صادراً من الشارع نفسه ، وقاطعاً لاحتمال تأويله ، فلا يعتبر تبيين النص تفسيراً في اصطلاح الأصوليين إلا إذا توافر فيه أمران :

(أولاً) أن يكون التبيين صادراً من الشارع نفسه : فإذا كان البيان غير صادر من الشارع بأن صدر من هيئات قضائية أو من شراح الثمانون فهذا لا يسمى في اصطلاح الأصوليين تفسيراً لأن التفسير هو ما يقطع الاحتمال ويعين المراد قطعاً وهذا لا يكون إلا من الشارع نفسه الذى يعرف

مراده على وجه القطع والجزم . وأما بيان غير الشارع للنص فليس إلا مجرد شرح وإيضاح لا يعين المراد على وجه القطع والجزم .

ولهذا تجب التفرقة بين المذكرة التفسيرية للقانون ومذكرته الايضاحية . فالمذكرة التي يقدم بها القانون إلى السلطة التشريعية ويتناولها المجلس التشريعي بالبحث ويأخذ بها ويعتمدها تعتبر بياناً صادراً من الشارع نفسه وتسمى مذكرة تفسيرية . أما إذا صدر القانون ووضعت له الهيئة التي أعدته مذكرة بيانية فهذه لا تسمى مذكرة تفسيرية وإنما تسمى مذكرة إيضاحية .

وقد يكون التفسير من الشارع بنفس صيغة النص أى أن الصيغة التي عبر بها الشارع صدرت عنه دالة على معنى بعينه ولا تحتل أن يفهم منها معنى آخر . وبيان المراد من هذا النص يسمى في اصطلاح الأصوليين « التقرير » ، لأن بيانه من المجتهد أو القاضى ليس إلا تقريراً وترديداً للمعنى عينه الشارع . ومثال هذا النص الدال على فرض مقدر في الارث ، والنص الدال على عدد معين من الجلدات في عتوبة جريمة ، والنص الدال على عدد من الشهور والأيام في عدة المتوفى عنها زوجها أو عدد من القروء في عدة المطلقة . وقول الرسول صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون عشرين دينار صدقة ، وقوله في كل أربعين شاة شاة . فهذه كلها نصوص مفسرة بصيغتها قطعية الدلالة على مقدار الفرض وعدد الجلدات وعدد الشهور والأيام والقروء وعدد ما يجب فيه الصدقة من الدنانير وما يجب فيه الزكاة من الغنم . فشرح المراد من كل نص من هذه النصوص هو تقرير للراد منه الذي عينه الشارع .

وقد يصدر النص من الشارع غير مفسر ثم يلحقه الشارع ببيان قاطع يفسره وهذا البيان هو الذي يسمى في اصطلاح الأصوليين التفسير . والأمثلة على ذلك كثيرة ، فكثير من الآيات القرآنية جاءت بمجمل ثم جاءت السنة مفسرة لها ومفصلة فيعتبر بيان السنة بياناً تشريعياً صادراً من الشارع نفسه لأن الرسول صلى الله عليه وسلم أعطاه الله سلطة تبين القرآن بقوله تعالى « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم » ، والتبيين غير التبليغ . ومثال هذا السنن التي فصلت إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت لأن القرآن أمر بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت ولم يفصل عدد ركعات الصلاة ولا متمادير الزكاة ولا مناسك الحج والسنن العملية والقوائية هي التي فسرت هذا الاجمال فصلى الرسول وقال : صلوا كما رأيتموني أصلي ، وكتب كتبه المشهورة في أنصبة المال الذي يجب فيه الزكاة ومقدار الواجب في كل نصاب ، وحج وقال : خذوا عني مناسككم ، فكل ذلك يعتبر بياناً ملحوظاً بالنص القرآني وتفسيراً له لصدوره من الشارع نفسه .

وكذلك كل بيان صدر من الشارع الوضعى بتعيين مراده من النص وقطع الاحتمال في فهمه يعتبر تفسيراً . ومثال ذلك . ما جاء في الفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة من قانون الوقف الجديد رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ « ولا يجوز الرجوع ولا التغيير في وقف المسجد ولا فيما وقف عليه ، بعبارة « وقف المسجد ما وقف عليه » ، تحتل وقف المسجد في الحال أو في المال ، وما وقف عليه في الحال أو في المال . وبعد صدور القانون تقدم بعض الواقفين إلى المحاكم طالبين سماع الاشهاد

برجوعهم في وقفهم فبعض هيئات التصرفات رفضت سماع الاشهاد بالرجوع في الوقف لأن الوقف وإن كان أهلياً الآن فهو وقف على المسجد في المآل وبعض الهيئات سمعت الاشهاد بالرجوع في الوقف لأن الموقوف الآن ليس وقفاً على مسجد . ولهذا الاختلاف في فهم ما أراده الشارع صدر القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٧ الذي فسر به الشارع المراد من النص السابق بحيث أصبح لا يحتمل التأويل وذلك بأن نص في المادة الأولى على ما يأتي : تعديل الفقرة الثالثة من المادة ١١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بحيث يصبح نصها كالاتي : « ولا يجوز الرجوع ولا التغيير في وقف المسجد ابتداء ولا فيما وقف عليه ابتداء ، فزيادة كلمة « ابتداء » قطعت الاحتمال وأصبح المعنى المراد متعيناً . فهذا القانون هو قانون تفسيرى في حقيقته بمعنى أن الشارع إنما أراد به بيان المراد بالنص السابق وقطع الاحتمال . فهو ليس تعديلاً لأن التعديل يقتضى العدول عن الحكم السابق وإثبات حكم جديد وليس هذا هو مراد الشارع . وأما كلمة « تعديل » الواردة في القانون فهي لا تنصرف إلى تعديل الحكم وإنما تنصرف إلى تعديل الصيغة نفسها حتى تكون دالة دلالة قطعية على المعنى الذى أراده الشارع وهذا هو التفسير .

(وثانياً) أن يكون البيان الصادر من الشارع قاطعاً للاحتمال : فإذا كان البيان صادراً من الشارع ولكنه غير قاطع للاحتمال فهذا لا يسمى في اصطلاح الأصوليين تفسيراً وإنما هو مجرد تبين وتفصيل . ومثال هذا الربا الذى ورد مجملاً في قوله تعالى « وحرم الربا » فان الرسول بين المراد منه في حديث الأموال الستة الربوية ونصه « الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر . والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل يدا بيد فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد » .

فهذا الحديث لم يحصر الأموال الربوية في هذه الأصناف الستة بحيث لا يكون في غيرها ربا ولكنه بيان هذه الأصناف التى ضوئاً على ما يعتبر فيه الربا من الأموال ولهذا سار المجتهدون في هذا الضوء للوصول الى الأمر الجامع الذى تشترك فيه والى وضع الضابط العام بناء عليه فالحنفية قالوا الربوى كل مال يضبط قدره بالكيل أو الوزن ، والمالكية قالوا الربوى كل مال يقتات به ويدخر ، والشافعية قالوا الربوى كل مال للطعام أو التعامل :

فالحديث لم يبين المراد من المال الذى يحرم فيه الربا بياناً قاطعاً للاحتمال ولهذا كان موضع اختلاف فهو في اصطلاح الأصوليين مجرد بيان وإيضاح ولا يسمى تفسيراً . ومثال هذا من التشريع الوضعى لفظ - أصل الوقف - الذى ورد في المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية مجملاً لا يدل بنفسه على معنى مفصل معين . ولم يصدر من الشارع بيان قاطع يفصل المراد منه . وما صدر من الشارع في الفقرة الثانية من المادة ٣٨ من لائحة التنظيم التفضائى للمحاكم المختلطة لم يفصل تفصيلاً قاطعاً ما أراده من أصل الوقف بحيث لا يبقى مجال لاحتمال الاختلاف في أن هذا من أصل الوقف وهذا ليس من أصله وإنما التى ضوئاً يستعان به في فهم ما أراده ، فهو بيان لا تفسير ، ولهذا لا تزال بعض الجزئيات موضع اختلاف في أنها من أصل الوقف أو من غير أصله .

حكم النص المفسر :

حكم النص المفسر سواء أكان مفسراً بصيغته أن ببيان قاطع صدر من الشارع أنه يجب اتباعه والعمل بحكمه بعينه . وأن الحكم الثابت به يعتبر من النظام العام ، ولأفصل هذين الحكمين بعض التفصيل :

(أولاً) الحكم الثابت بالنص المفسر يجب اتباعه بعينه : بما أن النص المفسر يدل بنفس صيغته أو ببيان الشارع نفسه على المراد منه فإرادة الشارع به في الحالين واضحة متعينة . ولذلك يجب اتباع هذا النص والعمل بحكمة بعينه ولا يسوغ تأويله . وكل تأويل له هو خروج عنه . قال الامام الشافعي في رسالته الأصولية « كل ما نزل بمسلم ففيه حكم لازم . وعلى سبيل الحق فيه دلالة موجودة ، وإذا كان فيه حكم بعينه فعليه اتباعه ، وإذا لم يكن فيه حكم بعينه فعليه طلب الدلالة على الحق فيه بالاجتهاد ، وهذه الجملة هي التي استند علماء الأصول إليها في تقرير القاعدة الأصولية « لا مساع للاجتهاد فيما فيه نص صريح قطعي ، وعلى هذا لا مجال للنظر في أن تكون عدة المطلقة قرأً واحداً بدل ثلاثة قروء بناء على أن حكمة إيجاب العدة تعرف براءة الرحم من الحمل ويكفي لهذا التعرف قرء واحد ، ولا مجال للنظر في تعديل فرض مقدر في الارث ، أو عقوبة محددة على جريمة ، ولا مجال للنظر في أن نصيب الابن في الارث ضعف نصيب البنت ونصيب الاخ الشقيق أو الاخ لأب ضعف نصيب الأخت . لأن هذه أحكام ثبتت بنصوص مفسرة والنصوص قطعية الدلالة عليها وليس لمجتهد أو قاض أن يعدل فيها بناء على أن حكمة التشريع كذا أو المصلحة كذا . لأن معنى هذا إهمال القانون وسن قانون غيره .

(ثانياً) الحكم الثابت بالنص المفسر من النظام العام :

لفظ - النظام العام - يرد في كثير من النصوص القانونية في مقامات عدة فيقال « الأحكام الآمرة من النظام العام » ، ويقال في كثير من المعاهدات والاتفاقات « مع عدم الإخلال بالقواعد المتعلقة بالنظام العام » . ويقال « اختصاص من النظام العام وعدم اختصاص من النظام العام ودفع من النظام العام » .

والمعنى العام المقصود بهذا أن كل حكم لا يباح للأفراد أن يتفقوا على مخالفته هو من النظام العام ولهذا قرر علماء القانون الوضعي أن أحكام القانون العام « أي القانون الدستوري والاداري والمالي والجناحي » متعلقة بالنظام العام . وإن أحكام القانون المدني منها ما يتعلق بالنظام العام مثل تحديد سن الرشد بأحدى وعشرين سنة ميلادية فلا عبرة بالاتفاق على أن يكون القاصر رشيداً قبل هذه السن أو قاصراً بعدها . ومنها ما لا يتعلق بالنظام العام مثل تضمين البائع عيوب المبيع الخفية فلو اتفق البائع والمشتري على عدم ضمانها فهو اتفاق صحيح يعمل به .

فالأساس الذي يبنى عليه أن الحكم من النظام العام في التشريع الوضعي هو موضوع الحكم وكونه متعلقاً بمصلحة المجتمع كله أو بمصلحة خاصة ببعض الأفراد ، ولهذا يختلف ما هو النظام

العام باختلاف الأزمنة والأمكنة والبيئات واختلاف مذاهب المشرعين السياسية والاجتماعية، ولهذا كان عقد التأمين على الحياة أول ما ظهر في بلاد الغرب معتبراً مخالفاً للنظام العام ثم أصبح الآن غير مخالف للنظام العام.

أما في التشريع الاسلامي فالاساس الذي يبنى عليه أن الحكم من النظام العام هو الدليل الذي دل على الحكم، فكل حكم دل عليه نص صريح قطعي الثبوت والدلالة فهو من النظام العام ولا تجوز مخالفته ولا يباح للأفراد والجماعات أن يتفقوا على خلافه بأية صورة من الصور. ومثل هذا الحكم الذي أجمع عليه المسلمون كافة ولم يعرف بينهم اختلاف فيه أو عمل بما يغيره. وذلك لانه إذا ورد نص في القرآن ودل الشارع على المراد منه دلالة قاطعة ولم يترك لمجتهد أو قاض مجالا للاجتهاد فيه فإن في هذا دلالة على أن الشارع قصد هذا الحكم بعينه من كل مكلف. ومثله الحكم الثابت بسنة متواترة قطعية الدلالة مثل كيفية الصلاة والحج. والحكم الثابت باجماع المسلمين، فكل هذه أحكام من النظام العام. ولا تختل باختلاف الأزمنة والأمكنة والبيئات ومخالفتها خروج عن النص القطعي وعن إجماع المسلمين.

والاحكام الشرعية التي تعتبر من النظم العام بحسب أداتها القطعية لا يسوغ للقاضي الشرعي أن يقضى بما يخالفها ولو كانت بين دولته ودولة إسلامية أخرى معاهدة تنص على أن تطبق بحاكم كل دولة على رعايا الأخرى قانون بلدهم ووجد في هذا القانون حكم يخالف النظام العام الاسلامي، أي يخالف نصاً مفسراً صريحاً في دستور الأمة الاسلامية لا يطبقه القاضي.

ولايضاح ذلك نقول إن السلطة التشريعية الاسلامية مفتحة أبوابها لكل مجتهد ولكن في حدود معينة. ومن بين هذه الحدود القاعدة الاصولية التي بينها وهي « لا مساغ للاجتهاد فيما فيه نص صريح قطعي » فجميع المجتهدين الاسلاميين هم في محيط دائرة اجتهادية أساسية واحدة وتجمعهم جميعاً أسس تشريعية واحدة مهما تباينت بلادهم وبيئاتهم واختلفت وجهات نظرهم وليس بينهم اختلاف أساسي ولا يقر أي واحد منهم ما يخالف نصاً في القرآن أو السنة أو ما يصطدم مع مبدأ مقرر فيهما. ويتبين من هذا أن جميع الدول الاسلامية التي تسن قوانينها من الاحكام الشرعية ترتبط بوحدة تشريعية جامعة، ولا يوجد بين قوانينها إلا اختلاف جزئي يقتضيه اختلاف البيئات. ولا يخالف قانون منها الدستور العام وهو القرآن والسنة. وعلى أساس هذه الوحدة ساغ أن تتبادل الدول الاسلامية العمل بقوانينها الشرعية بين رعاياها.

وعلى هذا الاساس عقدت معاهدة الصداقة والاقامة بين المملكة المصرية والامبراطورية الفارسية في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ ومعاهدة المودة والصداقة بين مصر وتركيا في ٧ أبريل سنة ١٩٣٧ ونص في المعاهدتين على أن تطبق في مسائل الأحوال الشخصية أحكام قانون المتقاضين في كل من المملكتين لأن قوانين الأحوال الشخصية في مصر وايران وتركيا قوانين شرعية.

فاذا خرجت مادة من مواد قانون الأحوال الشخصية في ايران أو تركيا عن حدود مادة صريحة مفسرة في الدستور الاسلامي فلا يسوغ للقاضي الشرعي في مصر ان يطبقها بين الايرانيين

أو الترك لأنه إنما يطبق قانونهم على أساس أنه قانون شرعى لا يخرج عن حدود القرآن والسنة . ولذا احتاطت المعاهدة المصرية التركية لمثل هذا فجاء نص الفقرة ٢ من المادة ٩ كما يلي : « وتلزم محاكم كل من الطرفين المتعاقدين بأن تطبق في مسائل الأحوال الشخصية القانون الأهلى الخاص بالمتقاضين مع عدم الاخلال بالقواعد المتعلقة بالنظام العام » . أما إذا خالفت مادة من مواد قوانينهم الشخصية حكماً اجتهادياً لم يثبت بنص مفسر قطعى فيجب على القاضى أن يطبق حكمها ولو كان يخالف المعمول به في مصر لأن هذا لا يخل بقواعد النظام العام ، ومثال ذلك أن تحدد دولة منها سن الرضاع تحديداً يختلف عما تقرر في التشريع المصرى ، أو سن الرشد تحديداً كذلك .

وقد صدر من المحكمة العليا الشرعية حكم يوم الاثنين ٢٧ شوال سنة ١٣٦٥ (٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦) في قضية الاستئناف رقم ٨٤ سنة ١٩٤٤ — ١٩٤٥ امتنعت فيه المحكمة عن تطبيق القانون التركى الذى يقضى بتوريث ذوى الأرحام مع العصباء لمخالفة ذلك للنظام العام وقد جاء في حكمها « فمصر ودينها الرسمى الاسلام بنص الدستور وغالب الأمة من المسلمين لا يمكن أن يتفق مع النظام العام فيها انتهاك حرمة الدين والخروج على قواعده ومخالفة أحكامه الثابتة بدليل قطعى وانعقد الاجماع عليها ولم يخالف فيها أحد من أئمة المسلمين بل لقد تكلم علماء الأصول فيمن ينكر الحكم الثابت بدليل قطعى والمجمع عليه هل يكفر أولاً ؟ وقد نقل فخر الاسلام البزروى في كتاب كشف الأسرار في الأصول جزء ٣ أن من ينكر حكماً مجمعاً عليه بدليل قطعى يكفر لأنه صار بإنكاره جاحداً لما هو من دين الرسول فصار كالجاحد لصدق الرسول . فليس من اليسير أن يطلب من محكمة شرعية في مصر الخروج على قواعد الدين والحكم بما يخالف الإجماع . ولا شك أن ذلك مما يمس شعور المسلم ويكون له أثره البالغ في نفسه بل ليس مما يرضى به التركى المسلم في تركيا التى رفعت لواء الاسلام أمدأ طويلاً . ومما يؤيد ما ذهبنا اليه ما اتبعته المحاكم الفرنسية وهى مصدر كثير من التشريع فقد امتنعت من توريث السيد لمعتقه وإن كان القانون الشخصى يجيز ذلك لأنه يخالف للنظام العام في فرنسا ، ولم تسمح بتطبيق القانون الشخصى في تفضيل الذكر على الأنثى أو في اختصاص الأكبر بالتركة أو في حرمان الوارث بسبب التحاقه بأحد الأديرة أو توريث ولد الزنا مراعية في ذلك كله النظام العام في فرنسا .

ومن حيث إنه لا يمكن أن يقال إن تطبيق فكرة النظام العام يتعذر معه تطبيق أحكام المعاهدة لأننا إنما نمنع العمل بالقانون التركى فيما إذا تعارض مع حكم شرعى أجمع عليه المسلمون لثبوته بدليل قطعى كزواج المسلمة بغير المسلم أو مساواة الذكر بالأنثى في الميراث أو ما شابه ذلك . أما ما عدا ذلك مما يكون محل اجتهاد أو خلاف بين الفقهاء وهو يسكاد يشمل أكثر الفروع فلا مانع من تطبيق القانون التركى فيه .

« ومن حيث إنه لم يخالف أحد من المسلمين في أن العصباء مقدمة على ذوى الأرحام بل لقد منع بعض الأئمة توريث ذوى الأرحام فيكون طلب الحكم بتوريث ذوى الأرحام مع العصباء أو بتقديمهم على العصباء غير مقبول » . فالحكم الشرعى يعتبر من النظام العام بحسب

دليله الذى دل عليه لا بحسب موضوعه . فان دل على الحكم دليل قطعى الثبوت والدلالة فهو من النظام العام . وأساس هذا أن النصوص القطعية الدلالة لا تدل إلا على أحكام أساسية عامة وليس للأفراد تعطيلها أو تعديلها أو الاتفاق على ما يخالفها .

التأويل

التأويل معناه فى اللغة العربية تبين مآل الشيء ومرجه . ومنه قوله تعالى « فان تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً » أى ذلك الرد للمتازع فيه إلى الله والرسول خير وأحسن تبيناً لمآل الشىء المتنازع فيه وحكمه . ومنه قوله سبحانه « سأنبئك بتأويل ما لم تستطع عليه صبراً » وقوله فى المتشابه من آى القرآن « وما يعلم تأويله إلا الله » ومنه مآل كل أمر مرجعه ومصيره .

والتأويل معناه فى اصطلاح الأصوليين صرف اللفظ عن معناه الظاهر منه وإرادة معنى آخر يحتمل اللفظ الدلالة عليه .

ولإيضاح هذا التعريف نقول : الأصل فى كل نص قانونى فى التشريع الإلهى أو الوضعى أن يكون له معنى ظاهر يتبادر فهمه منه . فان كان هذا المعنى الظاهر من النص متعيناً فهمه منه ولا احتمال لصرف اللفظ عنه وإرادة معنى آخر منه فهذا هو النص المفسر أو الصريح أو قطعى الدلالة على المراد منه . وإن كان هذا المعنى الظاهر من النص ليس متعيناً فهمه منه بل يترجح فهمه منه فقط لظهوره وتبادره ولكن يحتمل أن يصرف اللفظ عنه ويراد منه معنى غيره فهذا هو النص غير الصريح أو ظنى الدلالة على المراد منه ، ويطلق على النوع الأول من النصوص ما لا يحتمل التأويل . ويطلق على النوع الثانى ما يحتمل التأويل فقوله سبحانه « يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » صريح فى أن نصيب الابن من تركه أبيه ضعف نصيب البنت ولا يحتمل تأويلاً أى صرفاً له عن هذا المعنى الظاهر منه وإرادة معنى غيره منه .

وقوله تعالى : « وأحل الله البيع » ظاهر فى إحلال كل بيع لأن لفظ البيع مفرد معروف بال التى للجنس فهو يفيد العموم ، ولكن هذا المعنى الظاهر من النص وهو العموم أى إحلال كل بيع ليس النص صريحاً فيه ولا قطعى الدلالة عليه لأن كل عام يحتمل أن يخص ، فالنص يحتمل أن يؤول أى أن يصرف عن الدلالة على العموم إلى أن يراد منه الخصوص ، وقد صرف هذا النص فعلاً عن العموم بالنصوص التى دلت على تحريم بعض أنواع البيع مثل بيع المعدوم ، وبيع الغرر وبيع الإنسان ما ليس عنده ، وبيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه .

وقد اتفق كلمة العلماء على أن النص إذا كان مفسراً أى متعيناً فهم معناه الظاهر منه لا يجوز أن يراد منه غير معناه الظاهر سواء كان تعيين فهم معناه منه من نفس صيغته أو من بيان صادر من الشارع قاطع للاحتمال فى فهمه ، وقد فصلنا هذا فى التفسير .

وأما إذا كان النص ظاهراً في الدلالة على معناه ولكنه ليس صريحاً فيه ولا قطعي الدلالة عليه بل يحتمل أن يراد منه معنى غير معناه الظاهر منه فهل يجب الوقوف عند هذا المعنى الظاهر والأخذ به حتماً ولا يجوز العدول عنه وصرف اللفظ إلى غيره ، أو يجوز أن يصرف اللفظ عن معناه الظاهر ويراد منه معنى آخر يحتمل فهمه من اللفظ إذا اقتضى هذا الصرف والعدول دليل ؟

انقسم علماء المسلمين في هذا إلى قسمين : أهل الظاهر . وأهل التأويل .

فأما أهل الظاهر ويسمون الظاهرية وهم أتباع داود بن علي الظاهري الذي ولد بالكوفة في سنة ٢٠٢ للهجرة ونشأ ببغداد . فتمد ذهبوا إلى وجوب العمل بظواهر النصوص وسدوا باب التأويل بتاتاً . فكل النصوص عندهم في حكم الصريحة المفسرة يجب العمل بما ظهر فيها . وكما سدوا باب التأويل أنكروا الاجتهاد بالقياس فهم لا يصرفون نصاً عن ظاهره ، ولا يلحقون واقعة غير منصوص على حكمها بواقعة منصوص على حكمها . بل يقفون عند الاحكام التي دلت عليها ظواهر النصوص فقط . وقد أيد هذا المذهب وانتصر له في القرن الخامس بالاندلس علي ابن حزم ولكنه مع علمه وعلو مرتبته في حفظ الحديث تعرض لكثير من أئمة المسلمين بالجرح وقد قال عنه ابن خلدون في مقدمته : ان الناس تقموا ذلك منه وأوسعوا مذهبه استهجاباً وانكاراً وتلقوا كتبه بالإغفال والترك حتى انها ليحظر بيعها بالأسواق وربما تمزق في بعض الأحيان .

وأما أهل التأويل وهم جمهور علماء المسلمين فقد ذهبوا إلى أن النص إذا لم يكن صريحاً ولا متعيناً فهم المراد منه يجب العمل بما ظهر منه . ولكن يجوز أن يؤول ويصرف عن هذا المعنى الظاهر إلى غيره إذا اقتضى هذا التأويل دليل . لأن النص إذا كان يحتمل الدلالة على غير معناه الظاهر كانت دلالة على معناه الظاهر منه راجحة لا قطعية . ودلالته على معناه غير الظاهر مرجوحة لا خاطئة . والاصل حمل اللفظ على ما رجحت دلالة عليه ولكن يجوز حمله على المرجوح إذا دل على هذا العدول دليل .

فالتأويل في اصطلاح الأصوليين هو صرف اللفظ عن معناه الظاهر منه الراجحة دلالة عليه إلى معنى غير ظاهر منه مرجوحة دلالة عليه لوجود دليل يقتضي العدول عن الراجح إلى المرجوح . وقد وضع الأصوليون أساساً عاماً يبنى عليه التأويل . وشروطاً لا يصح إلا بتوافرها لأن فتح باب التأويل على مصراعيه من غير أساس ثابت يبنى عليه ومن غير شروط يجب توافرها فيه قد يؤدي إلى العبث بالنصوص وتحميلها مالا تحتمله وقد يتخذ وسيلة إلى تحقيق الأهواء والأغراض وإهمال النصوص ونسخها ، أما الأساس الواجب أن يبنى عليه كل تأويل فهو أن الاصل عدم التأويل وأن التأويل خلاف الاصل ولا يعدل عن الاصل إلى خلافه إلا بدليل . فالاصل في العام الدلالة على العموم فلا يخص إلا بدليل . والاصل في المطلق الدلالة على الإطلاق فلا يقيد إلا بدليل . والاصل في اللفظ الدلالة على معناه الحقيقي فلا يراد منه معنى مجازي إلا بدليل . وبناء على هذا الأساس يكون كل نص قانوني حجة على ما ظهر منه إلا إذا وجد دليل يقتضي خلاف هذا . فلا يصرف نص عن ظاهره بمجرد الهوى وإنما يصرف بالدليل الذي يقتضيه . والمحتج بظاهر النص

محتج بالأصل والمحتج بخلافه عليه إقامة الدليل الذي اقتضى العدول عن الأصل .
وأما الشروط الواجب توافرها لصحة التأويل فهي ثلاثة :

(الأول) أن يقوم الدليل الصحيح الذي يقتضى التأويل . وهذا الدليل قد يكون نصاً ، وقد يكون حكمة التشريع . أو مبادئ الشارع العامة . وقد يكون رفع التعارض بين نصوص ظاهرها التعارض . وقد يكون استحالة المعنى الظاهر كالنصوص التي توهم بظاهرها تشبيه الله بخلقه ، فمن تأويل النص بالنص قوله تعالى « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » لفظ المطلقات عام فالمعنى الظاهر المتبادر من النص ، وكل مطلقة تربص بنفسها ثلاثة قروء . ولكن النص صرف عن هذا العموم قوله تعالى في شأن المطلقات قبل الدخول بهن « فما لكم عليهن من عدة تعتدونها » وقوله تعالى في الحاملات عموماً . « وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن » ومثله كل عام صرف عن عموميه بدليل اقتضى تخصيصه ، وكذلك قوله تعالى « حرمت عليكم الميتة والسم » صرف السم عن إطلاقه بدليل هو قوله تعالى « قل لا أجد فيها أوحى إلى محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً » ومثله كل مطلق صرف عن إطلاقه بدليل اقتضى تقييده ، وكذلك قوله تعالى : « وآتوا اليتامى أموالهم » المعنى الظاهر من النص وادفعوا لليتامى أموالهم . ولكن اليتيم لا يدفع إليه ماله وهو يتيم بصريح قوله تعالى « وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم » فهي صريحة في أنه لا يدفع لليتيم ماله إلا بعد أن يبلغ سن الزواج ويؤنس رشده فهذا يقتضى تأويل قوله تعالى « وآتوا اليتامى أموالهم » إما بأن يراد باليتيم البالغ وسمى اليتيم باعتبار ما كان . وأما بأن يراد بإيتاء اليتيم ماله صرفه في مصالحه . فصرف لفظ اليتامى عن معناه الحقيقي إلى معنى مجازى أو صرف لفظ وآتوا عن معناه الحقيقي إلى معنى مجازى هو تأويل اقتضاء دليل هو نص الآية الأخرى .

ومن تأويل النص بدليل هو حكمة التشريع تأويل لفظ الشاة في الحديث « في كل أربعين شاة » ولفظ الصاع في حديث « صدقة الفطر صاع من تمر أو شعير » فظاهر النص أن الزكاة للأربعين شاة لا تكون إلا شاة ولا تجزى عنها قيمتها ، وإن صدقة الفطر لا تكون إلا صاعاً من الثموت الغالب في بلد المتصدق ولا تجزى قيمتها . ولكن فقهاء العراق صرفوا هذا النص عن ظاهره وأرادوا بالشاة ماليتها لا خصوصها . وبالصاع ماليتها لا خصوصه . فكان الشارع ذكر الشاة والصاع لتقدير مالية الواجب . وعلى هذا قالوا تجزى في الزكاة الشاة أو قيمتها ، ويجزى في صدقة الفطر الصاع أو قيمته ، والدليل الذي اقتضى هذا التأويل حكمة تشريع الزكاة أو صدقة الفطر فإن حكمة الشارع من تشريعهما نفع الفقير ، ونفع الفقير كما يتحقق بالشاة أو الصاع يتحقق بقيمة كل منهما ، بل قد يكون التصدق بالقيمة أنفع للفقير .

ومثال هذا من القانون الوضعى تأويل لفظ الليل في مادة السرقة ليلاً واتلاف المزروعات ليلاً فان ظاهر النص يقتضى أن تثبت العقوبة المشددة لكل من سرق في الوقت من غروب الشمس إلى قبيل شروقها لأن هذا الوقت هو الذي يسمى الليل . ولكن صرف هذا اللفظ عن معناه الظاهر منه وأريد منه في ظلمة الليل والدليل على هذا التأويل حكمة التشريع فإن الشارع إنما قصد تشديد

العقوبة على من يغتمون ظلمة الليل وسكونه فرصة لترويع الأمنين وسرقتهم وهذه الحكمة غير متحققة فيمن سرق بعد غروب الشمس مباشرة والشفق الأحمر في الأفق .

(الشرط الثاني) أن يؤول النص إلى معنى يحتمل لفظه الدلالة عليه بطريق من طرق الدلالة . وأما تأويل اللفظ إلى معنى لا يحتمل الدلالة عليه فهذا مسخ لا تأويل . فالعام إذا صرف عن العموم وأريد به بعض أفراد . والمطلق إذا صرف عن الشيوع وأريد به المقيد . واللفظ إذا صرف عن معناه الحقيقي وأريد به معنى مجازي في كل هذا تأويل النص إلى معنى يحتمله . والشاة إذا صرفت عن شخصيتها وأريد بها ماليتها لتنظم شخصيتها وقيمتها فيه صرف إلى معنى يحتمله اللفظ . والبيع إذا صرف عن معناه الحقيقي إلى الهبة لقيام الدليل على أنه تملك بالمجان صور بصورة البيع فيه صرف اللفظ إلى معنى يحتمله . ولكن إذا أريد بالشاة الجمل أو أريد بالبيع الوقف فهذا صرف اللفظ إلى ما لا يحتمل الدلالة عليه . ولهذا أنكر جمهور الفقهاء على فقهاء العراق بعض تأويلات عدوها تأويلات بعيدة لأن فيها تحميل اللفظ ما لا يحتمله وهذه بعض أمثلتها :

١ — أسلم غيلان الثقي وفي عصمته عشر زوجات أسلن معه ، فقال له الرسول « أمسك أربعاً وفارق سائرهن » الظاهر المتبادر فهمه من هذا النص أن للزوج أن يستبق في عصمته أى أربع من العشر سواء أكان قد تزوجهن بعقد واحد أم بعقود متعددة ، وسواء أكانت من يستبقها ذات العقد المتقدم أم ذات العقد المتأخر ، وهذا مذهب الشافعية .

ولكن الحنفية ذهبوا إلى أن الزوج إن كان قد تزوج العشر بعقد واحد فعليه أن يبتدىء زواج أربع منهن ، وإن كان قد تزوجهن بعقود متفرقة فعليه أن يستبق الأربع المتقدّمات منهن ، وقالوا إن المراد من قول الرسول أمسك أربعاً وفارق سائرهن — ابتدىء زواج أربع منهن إن كنت تزوجت العشر بعقد واحد ، واستبق الأربع السابقات منهن إن كنت تزوجت العشر بعقود متعددة ومن الواضح أن هذا صرف اللفظ إلى معنى بعيد عنه وتحمله ما لا يحتمله .

٢ — قال تعالى في كفارة الحنث واليمين « فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم » الظاهر المتبادر من هذا النص أن الكفارة إطعام هذا العدد من المساكين ، وهذا مذهب الشافعية ولكن الحنفية ذهبوا إلى أن الكفارة إطعام عشرة مساكين أو إطعام مسكين واحد عشر مرات ، ومن الواضح أن هذا تحميل اللفظ ما لا يحتمله لأن عشرة مساكين صريحة في عدد معين ، ولعل الشارع أراد أن تكون الكفارة وسيلة لإطعام جمع من المساكين . أما قوله تعالى « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم » وفي الرقاب ، والغارمين . وفي سبيل الله ، وابن السبيل ، فالظاهر منها أن الصدقات تصرف لهؤلاء الأصناف جميعهم لا لبعضهم لأن الواو للجمع ولكن لو أريد بالنص أن الصدقات محصورة في هذه الأصناف بحيث لا تصرف لغيرهم سواء أصرفت لهم جميعاً أم لبعضهم فهذا تأويل محتمل وهو صحيح ، وكذا تأويل اليد بالقدرة في قوله تعالى « يد الله فوق أيديهم » بمعنى قدرة الله فوق قدرتهم وتأويل العين بالرعاية والاحاطة في قوله تعالى « واصنع الفلك بأعيننا » بمعنى رعايتنا وأحاطتنا فهو

تأويل الى ما يحتمل اللفظ أن يدل عليه بطريق المجاز لأن اليد أداة القدرة والأعين أداة الرعاية والاحاطة .

(الشرط الثالث) لصحة التأويل أن لا يؤدي التأويل الى معارضة نص صريح لأن النص الصريح قطعي الدلالة على معناه فاذا أريد بالنص المؤول معنى يخالفه تعارض القطعي والظني فيعمل بالقطعي ويترك الظني . ولهذا لا يصح أن يراد بالشاة الواجبة في الزكاة قيمتها أو بالصاع قيمته لأن هذا يؤدي إلى أن لا تجزى الشاة نفسها أو الصاع نفسه فيعطل النص .

ومن هذا تأويل آيات القصص في القرآن إلى أنها تمثيلية ليس لها واقع تطابقه فان هذا فضلاً عن أنه صرف اللفظ عن معناه الظاهر منه بدون دليل يقتضيه فهو يعارض قوله تعالى في شأن القصص « ما كان حديثاً يفترى ولكن تصديق الذي بين يديه » وقوله سبحانه « نحن نقص عليك نبأهم بالحق » فمن قالوا ان بعض آيات القصص من التشابهات وإن التشابه يؤول لا يريدون بتأويله أن يؤول إلى أنه تخيل وتمثيل ولا واقع له وإنما يريدون بتأويله أن يراد من بعض ألفاظه معنى مجازي يدل عليه اللفظ ويستقيم معه النص . وأما تأويله إلى أن النص لا أصل له ولا واقع يطابقه فهذا تعطيل للنص ويعارض صريح الآيات الناطقة بأن حديث القصص غير مفترى وأنه له واقع يطابقه .

هذا هو أساس التأويل الصحيح والشروط الواجب توافرها لقبوله . ومع مراعاة هذا الأساس وهذه الشروط يبعد المؤول عن الزلل . ويحقق غرض الشارع ومقصده . ويوفق توفيقاً مقبولاً بين ما ظاهره التعارض من النصوص .

والحق الذي لا ريب فيه أن الأخذ بظواهر النصوص كلها في أي حال كما هو مذهب الظاهرية يؤدي في كثير من الأحيان إلى تناقض نصوص الشريعة الواحدة . وإلى التفريق بين المتساويات . والتسوية بين المختلفات . ولهذا أخذت على الظاهرية أحكام كثيرة نائية عن عدالة التشريع وحكمته والذي حملهم على التمسك بها الوقوف عند ظواهر النصوص مثل قولهم يحرم الشرب في آنية الذهب والفضة ولا يحرم الأكل فيها لأن الحديث نهى عن الشرب لا عن الأكل . وما زاد مذهبهم جموداً وبعداً إنكارهم الاجتهاد بالقياس : كما أن فتح باب التأويل على مصراعيه بدون مراعاة أساسه وشروطه يؤدي إلى التعسف في التأويل والشطط في فهم النصوص وتطبيقها على وفق الأهواء والأغراض لا على وفق المصلحة والعدالة .

والتأويل الصحيح المقبول هو ما بني على أساسه الذي بيناه وشروطه التي فصلناها .

قال الامام الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٥هـ في كتابه ارشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الاصول.

التأويل الصحيح صرف الكلام عن ظاهره إلى معنى يحتمله بدليل يصيره راجحاً. لأنه بلا دليل أو مع دليل مرجوح أو مساو تأويل فاسد. وقال : وشروط التأويل الصحيح أن يكون موافقاً لوضع اللغة أو عرف الاستعمال أو عادة صاحب الشرع وكل تأويل خرج عن هذا فليس بصحيح. وأن يقوم الدليل على أن المراد بذلك اللفظ هو المعنى الذى حمل عليه. وأن يكون القياس جلياً إذا كان دليل التأويل القياس. وقيل لا يجوز التأويل بالقياس أصلاً.

وبما قدمنا يتبين أن تأويل النص القانونى فى التشريع الالهى أو الوضعى مما يجب فيه الاحتياط وقاية للنصوص من العبث بها وقد قال بعض علماء الأصول أن أكثر زلل الزالين من المشرعين منشؤه التأويل. وما خلق الظاهرية إلا تعسف بعض المؤولين ولا ينجى المؤول من الزلل إلا الاحتياط وبناءه على أساسه ومراعاة شروطه.

قَوَانِينُ قَرَارَاتِ مَنَشُورَاتِ

قانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠

بشأن وجوب احتساب مدة الاشتغال بالمحاماة
في معاش الموظف القنى

نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :
مادة ١ — استثناء من حكم المادتين ١٣ و ٤٤ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص
بالمعاشات الملكية تحسب في المعاش مدة الاشتغال بالمحاماة لكل من سبق له الاشتغال بهذه المهنة
إذا عين في إحدى الوظائف الآتية :

- (أ) وظائف القضاء أو النيابة العامة من درجة وكيل نيابة فما فوقها .
 - (ب) وظائف مجلس الدولة من درجة مندوب من الدرجة الثالثة فما فوقها .
 - (ج) وظائف إدارة قضايا الحكومة من درجة محام من الدرجة الثالثة فما فوقها .
 - (د) وظيفة في الديوان العام بوزارة العدل وكان قبل تعيينه بها يشغل وظيفة قضائية أو
عين رأساً من المحاماة .
 - (هـ) وظيفة يعتبر عملها بمرسوم بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى نظيراً لعمل إدارة
قضايا الحكومة .
 - (و) وظيفة في القضاء الشرعى عين فيها رأساً من المحاماة .
- وذلك على أن تكون المدة المحتسبة في المعاش مساوية لمدة خدمته في الوظيفة وبشرط ألا
تتجاوز عشر سنوات إلا في حالة الوفاة أو التقاعد بسبب العجز عن العمل فتحسب في المعاش مدة
اشتغاله بالمحاماة على ألا تتجاوز عشر سنوات .
- ويكون احتساب قيمة استقطاع المعاش عن هذه المدة وطريقة دفعها طبقاً لاحكام المرسوم
بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ الخاص بوضع قواعد لدفع احتياطي المعاش المتأخر على الموظفين
الذين رخص لهم باحتساب مدد خدمتهم المؤقتة في المعاش وذلك على أساس أول مرتب عين به
في الوظيفة .

مادة ٢ — يسرى حكم المادة السابقة على كل من يشغل الآن وظيفة من الوظائف سالفه
الذكر أو كان شاغلاً لها من الموظفين الحاليين إذا طلب ذلك في ظرف ستة أشهر من تاريخ العمل
بهذا القانون .

مادة ٣ — على وزيرى العدل والمالية ، كل منهما فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر رأس التين في ٢٣ شوال سنة ١٣٦٩ (٧ أغسطس سنة ١٩٥٠) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)

عثمان محرم

وزير العدل

عبد الفتاح الطويل

وزير المالية

محمد زكي عبد المتعال

قانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٠

بتعديل المادتين ٥٤ و ٥٥ من قانون نظام القضاء الصادر به القانون

رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — تعدل الفقرة (هـ) من المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن نظام القضاء على الوجه الآتي :

(هـ) بكل نيابة كلية بالنسبة لكتابها وتقوم به لجنة مشكلة من رئيس النيابة وأحد أعضائها ورئيس القلم الجنائي بالنيابة الكلية . فإذا كان الكاتب يعمل بالنيابة الحسبية استبدل بهذا الأخير رئيس القلم الحسبي .

مادة ٢ — يعدل البنودان ١ و ٣ من الفقرة (ب) من المادة ٥٥ من القانون سالف الذكر على الوجه الآتي :

١ — ما يتعلق بعمل الكاتب في قانون المرافعات وقانون الإجراءات الجنائية فإذا كان الكاتب يعمل بالنيابة الحسبية استبدل بهذين القانونين قانون المحاكم الحسبية .

٢ — تعليمات النيابة العامة ومنشوراتها فإذا كان الكاتب يعمل في النيابة الحسبية امتحن في التعليمات والمنشورات الخاصة بها .

مادة ٣ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر رأس التين في ٢٣ شوال سنة ١٣٦٩ (٧ أغسطس سنة ١٩٥٠)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)

عثمان محرم

وزير العدل

عبد الفتاح الطويل

قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٠

بإضافة مادة جديدة إلى قانون العقوبات

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — تضاف إلى قانون العقوبات مادة جديدة تكون المادة ٢٠١ مكرراً نصها كالآتي :

« مادة ٢٠١ مكرراً — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر في الصحف أو في غيرها من المطبوعات دون إذن مكتوب من وزير الداخلية أخباراً أو رسوماً أو صوراً أو رموزاً عن الشئون الخاصة للأسرة المالكة أو لأحد أعضائها . »

مادة ٢ — على وزيرى العدل والداخلية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر رأس التين في ٢٦ شوال سنة ١٣٦٩ (١٠ أغسطس سنة ١٩٥٠) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)

عثمان محرم

وزير العدل

عبد الفتاح الطويل

وزير الداخلية

فؤاد سراج الدين

قانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٠

بتعديل تاريخ بداية السنة المالية

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — اعتباراً من سنة ١٩٥١ تبتدىء السنة المالية في أول يولييه وتظل اثني عشر شهراً

تنتهى في ٣٠ يونيه من السنة التالية .

مادة ٢ — تعتبر الشهور مارس وأبريل ومايو ويونيه من سنة ١٩٥١ مدة مالية قائمة بذاتها وتوضع لها ميزانية تعرض على البرلمان في حينه لاعتمادها .
ويبنى ربط هذه الميزانية على تقدير ميزانية سنة ١٩٥٠ بدون زيادة في الاعتمادات ولافتح اعتمادات جديدة ، على أن يراعى في هذا الربط التعديلات المرخص باجرائها خلال سنة ١٩٥٠ سواء كانت بزيادة الاعتمادات أو خفضها .

مادة ٣ — يلغى المرسوم بقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٦

مادة ٤ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر في ١٤ ذى القعدة سنة ١٣٦٩ (٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٠)

فاروق
بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)
عثمان محرم

وزير المالية
محمد زكي عبد المتعال

قانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية وغير التجارية والصناعية وعلى كسب العمل .

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :
المادة الأولى (١) يستبدل بالفقرة « أولا ، من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ النص الآتي :
وتسرى الضريبة :

أولا — على الأرباح والفوائد وغيرها مما تنتجه الأسهم على اختلاف أنواعها ، وحصص التأسيس بالشركات والمنشآت عامة ، سواء أكانت مالية أم صناعية أم تجارية ، وسواء أكانت هذه الأرباح دورية أم غير دورية ، وسواء أتم توزيعها نقداً أم مجانياً على شكل أسهم أو سندات أو حصص تأسيس أو على أية صورة أخرى ولو بطريق غير مباشر .

(ب) يستبدل بالشق الأول من الفقرة « رابعا ، النص الآتي :

على كل ما يؤخذ من أرباح الشركات لمصلحة عضو أو أعضاء مجالس الإدارة أو لمصلحة أى

صاحب نصيب آخر ، وكذلك على كل ما يمنح بأية صفة كانت إلى أعضاء مجالس الإدارة من مقابل حضورهم الجلسات أو من المكافآت والأتعاب الأخرى على اختلافها .

المادة الثانية — تعدل الفقرتان (أولا) و (ثانيا) من المادة ٨ من القانون المتقدم ذكره على الوجه الآتي .

(أولا) فيما يتعلق بالأسهم بقيمة الربح المقرر توزيعه عن السهم في أية صورة ، طبقا لما هو ثابت في قرارات الجمعيات العمومية للمساهمين أو قرارات مجالس الإدارة أو في تقارير الشركة وحساباتها وما يماثل ذلك من الوثائق .

(ثانيا) فيما يتعلق بالسندات أو السلف المشار إليها في الفقرة (ثالثا) من المادة الأولى بمقدار الإيراد الموزع أو الفائدة أو أية ميزة أخرى .

المادة الثالثة — تضاف الفقرة الآتية بالمادة ١٠ من القانون المتقدم ذكره .
وفي حالة المزايا والتوزيعات غير النقدية تكون الشركة ملزمة أيضا بتوريد الضريبة المستحقة عن أن تستوفيها من صاحب الشأن ، ولها في هذا السبيل حق الحبس قانونا .

المادة الرابعة — ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٠ يكون سعر الضريبة المقررة بالمواد ٧ و ١٥ و ٣٧ من هذا القانون ١٤٪ .

المادة الخامسة — تعدل المادة ٣٢ من القانون المتقدم ذكره على الوجه الآتي .

مادة ٣٢ — تسرى الضريبة كذلك على أرباح .

(١) شركات التعاون للاستهلاك متى كانت تملك محال أو حوانيت أو مخازن لبيع أو تسليم المواد الغذائية أو المحاصيل أو البضائع ، وعلى الجمعيات التعاونية واتحاد الجمعيات التعاونية لأرباب الحرف ، والجمعيات التعاونية التي يؤلفها العمال للإنتاج ، والبنوك التعاونية ، وذلك استثناء من المادة ٤٣ فقرة ٤ ، من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالجمعيات التعاونية المصرية .

(٢) الأفراد والشركات الذين يقومون بأعمال الوساطة لشراء العقارات أو المحال التجارية أو الذين يشترون عادة لحسابهم العقارات أو المحال التجارية بقصد بيعها .

(٣) السماسرة وسماسرة الأوراق المالية والوكلاء بالعمولة وبصفة عامة كل شخص أو شركة أو وكالة أو مكتب يشتغل بأعمال الوساطة لشراء أو بيع أي نوع من البضائع أو المواد الغذائية أو القيم المالية على اختلاف أنواعها .

(٤) الأشخاص والشركات الذين يحرون تقسيم أراضي البناء المملوكة لهم ويبيعونها بعد القيام بما يقتضيه ذلك من أعمال التمديد .

(٥) الشركات أو الأشخاص الذين يؤجرن محلا تجاريا أو صناعيا مع أثاثه والأدوات التي تلزم لتشغيله سواء أكان الإيجار يشمل أم لا يشمل كل أو بعض العناصر المعنوية المتعلقة بالمتجر أو المصنع .

(٦) من يستأجر أرضا زراعية ويؤجرها للغير مجزأة أو صفقة واحدة .

المادة السادسة — تضاف فقرة رابعة (جديدة) إلى المادة ٣٤ من القانون المتقدم ذكره وهي:
«ومع ذلك تبقى الضريبة المربوطة على الشريك دينا على الشركة، ولكن في حدود ما كان يستحق على نصيبه في ربح الشركة، ولو فرضت عليه الضريبة مستقبلا» .
المادة السابعة — تضاف العبارة الآتية في آخر الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون المتقدم ذكره وهي :

« ويشترط أن تكون هذه الإيرادات داخلة في جملة إيرادات المنشأة »
المادة الثامنة — تعدل المادة ٤٠ من القانون المتقدم ذكره على الوجه الآتي :
مادة ٤٠ — يعني من أداء الضريبة :

- (١) جمعيات التعاون المكونة طبقا لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤
- (٢) الجمعيات التعاونية للاستهلاك التي يقتصر عملها على جمع طلبات الأعضاء المنضمين إليها وعلى القيام في مخازنها ومستودعاتها بتوزيع المواد الغذائية والمحاصيل والبضائع التي تضمنتها الطلبات المذكورة .
- (٣) الجماعات التي لا ترمى إلى الكسب وذلك في حدود نشاطها الاجتماعي أو العلمي أو الرياضي ، وكذلك المعاهد التعليمية .

(٤) المنشآت الزراعية إذا لم تكن متخذة شكل الشركات المساهمة

المادة التاسعة — تعدل المادة ٤١ من القانون المتقدم ذكره على الوجه الآتي :
مادة ٤١ — يعني من الضريبة الأفراد والشركاء في شركات التضامن والشركاء المتضامنون في شركات التوصية الذين لا يتجاوز صافي ربحهم السنوي مائة جنيه مصري مهما يكن نوع التجارة أو الصناعة التي يباشرونها وذلك إذا كانوا غير متزوجين .

فاذا كانوا من المتزوجين ولا يعولون أولادا يكون حد الإعفاء لهم ١٢٠ جنيا وإذا كانوا غير متزوجين ويعولون ولدا أو أولادا مهما بلغ عددهم يكون حد الإعفاء لهم ١٣٠ جنيا وإذا كانوا من المتزوجين ويعولون ولدا أو أولادا مهما يكن عددهم فيكون حد الإعفاء ١٥٠ جنيا .
فاذا كان صافي الربح السنوي يتجاوز حد الإعفاءات المختلفة السالفة الذكر دون أن يزيد على مثلها فلا تسرى الضريبة إلا على ما يزيد على ذلك الحد فان تجاوز صافي الربح مثل حدود الإعفاء فإن الممول لا يستفيد من الإعفاء بشرط ألا يقل ما يبقى له بعد تأدية الضريبة عما يبقى للممول الذي يقل عنه ربحا .

المادة العاشرة — تضاف إلى مواد القانون المتقدم ذكره ماده جديده رقم ٤١ مكررة بالنص الآتي :

مادة ٤١ مكررة — إذا لم يتجاوز رأس المال الحقيقي المستثمر مائتي جنيه مصري ولم يكن بالمنشأة غير صاحبها وعامل واحد ، وكانت الحسابات منتظمة ولم يكن للممول أوجه نشاط أخرى فتخفف الضريبة المستحقة الى النصف بشرط ألا يتجاوز صافي الربح السنوي مبلغ ثلاثمائة جنيه مصري

المادة الحادية عشرة - تعدل المادة ٤٤ من القانون المتقدم ذكره على الوجه الآتي :
مادة ٤٤ - يرفق بالإقرار المشار اليه في المادة السابقة صورة من حساب التشغيل والمتاجرة والأرباح والخسائر وصورة من آخر ميزانية معتمدة وكشف ببيان الاستهلاكات التي أجرتها المنشأة وبيان المبادئ الحسابية التي بنيت عليها كافة الأرقام الواردة بالإقرار وتدفع الضريبة من واقع الإقرار في خلال شهر من تاريخ انقضاء الأجل المحدد لتقديم الإقرارات .

المادة الثانية عشرة - تعدل المادة ٤٥ من القانون المتقدم ذكره على الوجه الآتي :
مادة ٤٥ - تربط الضريبة على الأرباح الحقيقية الثابتة من الإقرارات المقدمة من الشركة إذا قبلتها مصلحة الضرائب .

فإن امتنعت الشركة عن تقديم حساباتها ومستنداتها ، قدرت مصلحة الأرباح ، وذلك مع عدم الإخلال بالجزاءات التي يقررها هذا القانون .
وكذلك تحدد الإيرادات بطريقة التقدير إذا رفضت مصلحة إعتداد ما قدمته إليها الشركة من حسابات ومستندات .

وللمصلحة الحق في تصحيح الإقرار ، ويتعين في هذه الحالة أن تخطر الشركة بكتاب موصى عليه مع علم الوصول بعناصر ربط الضريبة ، وأن تدعوها إلى موافقتها كتابة بملاحظاتها على التصحيحات التي أجرتها ، وذلك في خلال شهر من تاريخ الاستلام .

وبذا تربط الضريبة بطريق التقدير بمعرفة المأمورية المختصة في الأحوال الآتية :

(١) إذا لم تقدم الشركة الإقرار المنصوص عليه في المادة ٤٣ ، أو لم تقدم المستندات والبيانات المنصوص عليها في المادة ٤٤

(٢) إذا لم ترد في الميعاد المشار اليه في الفقرة الرابعة من هذه المادة على ما طلبته مصلحة الضرائب

(٣) إذا لم توافق على التصحيحات التي أجرتها مصلحة الضرائب .

وفي الحالتين الأولى والثانية تصبح الضريبة واجبة الأداء فوراً طبقاً للتقدير ، وإنما يكون للشركة أن تطعن فيه أمام اللجنة المشار إليها في المادة ٥٠ ، وذلك في ظرف شهر من تاريخ إعلانها بخطاب موصى عليه علم الوصول بقيمة الضريبة المربوطة عليها .

وفي الحالة الثالثة تؤدي للشركة الضريبة من واقع إقرارها في خلال شهر من تاريخ انقضاء الأجل المحدد لتقديم الإقرارات ويكون تقدير أرباحها بمعرفة اللجان المشار إليها في الفقرة السابقة .

المادة الثالثة عشرة - تلغى المادة ٤٦ من القانون المتقدم ذكره

المادة الرابعة عشرة - تعدل المادة ٤٧ من القانون المتقدم ذكره على الوجه الآتي :

مادة ٤٧ - فيما يتعلق بالربط والتقدير يسرى على سائر الممولين ما يسرى على الشركات المساهمة من الأحكام الميئة في المادة ٥٤ من هذا القانون .

المادة الخامسة عشرة - تضاف إلى مواد القانون المتقدم ذكره مادة جديدة (رقم ٤٧ مكررة)

بالنص الآتي :

مادة ٤٧ (مكررة) - يعتبر التفيه على الممول بالدفع نهائيا وقطعيا . ومع ذلك إذا تحققت مصلحة الضرائب - دون اخلال بأجل التقدم المنصوص عليه في المادة (٩٧) من هذا القانون والنوانين المعدلة لها - من أن الممول لم يتقدم باقرار صحيح شامل ، بأن أخفى نشاطا أو مستندات أو غيرها ، أو قدم بيانات غير صحيحة ، أو استعمل طرقا احتيالية ، للتخلص من أداء الضريبة كلها أو بعضها ، وذلك باخفاء أو محاولة اخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة ، فتجرى المصلحة ربطا اضافيا يكون قابلا للطعن فيه كالربط الاصلى .

وذلك مع عدم الاخلال بالجزاءات المنصوص عليها في هذا القانون .

وفي جميع الاحوال إذا تناولت المصلحة الربط الذى أجرته بأى تعديل ، يجب اخطار الممول به مع توضيح الاسس التى بنى عليها الربط الاصلى والاضافى والاسباب التى استندت اليها المصلحة لإجراء التعديل .

المادة السادسة عشرة - تضاف إلى المادة ٤٨ من القانون المتقدم ذكره فترة ثانية جديدة هي : « وتدفع الضريبة من واقع اقرار الممول خلال شهر من تاريخ انقضاء الأجل المحدد لتقديم الإقرارات . »

المادة السابعة عشرة - تعدل المادتان ٥٠ و ٥١ من القانون كما يلى :

مادة ٥٠ - تشكل لجنة الطعن من قاض ، يندبه وزير العدل بالاتفاق مع وزير المالية ، رئيسا : ومن عضوين من موظفي مصلحة الضرائب يختارهما وزير المالية ، ويجوز بناء على طلب الممول أن يضم اليهم عضوين يختارهما من بين التجار ورجال الصناعة أو الممولين المدرجة أسماؤهم فى كشف يصدره وزير المالية فى أول كل سنة .

ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحا إلا إذا حضره ثلاثة من أعضائها منهم الرئيس وتكون مداولاتها سرية ، وتصدر قراراتها مسببة بأغلبية الأصوات ويتولى الأعمال الكتابية فيها موظف تختاره مصلحة الضرائب ، ويوقع على القرارات من الرئيس والكتاب فى خلال أسبوع من صدورهما . ويرفع الطعن بغير رسم ، على أنه فى حالة صدور قرار من اللجنة بالرفض يجوز إلزام الطاعن بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن عشرين جنينا .

وتباشر اللجنة اختصاصها ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥١ . وتحال جميع المسائل التى صدر فيها - قبل أول يناير سنة ١٩٥١ - تقدير من المأمورية لم يقبله الممول على لجنة الطعن ، سواء فى ذلك المسائل المنظورة أمام لجان التقدير أو المسائل التى لم تقدم بعد إليها ، ويعتبر الممول أنه قبل تقدير المأمورية إذا لم يعترض عليه فى خلال شهر من تاريخ إخطاره بعلم الوصول بخطاب موصى عليه ، وتربط الضريبة بالنسبة لهذه المسائل جميعها من واقع تقدير المأمورية .

مادة ٥١ - يكون مقر لجان الطعن بعواصم المحافظات والمديريات كذلك فى غيرها فى الجهات التى يرى وزير المالية من المناسب تأليف لجنة خاصة بها .

المادة الثامنة عشرة - تعدل المادة ٥٢ من القانون المتقدم ذكره على الوجه الآتى :

مادة ٥٢ — للممول في خلال شهر من تاريخ إخطاره بتقديرات المأمورية أن يطعن في هذه التقديرات ، فإذا انقضت هذه المدة ولم يطعن اعتبر الربط نهائياً ، ولا يجوز الطعن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص .

ويكون الطعن بعريضة من أصل وصورة ، يودع الأصل بالمأمورية المختصة ، ويثبت ملخصه وتاريخ التقديم في دفتر خاص ، ويؤشر بالتاريخ على الأصل والصورة ، وتسلم الصورة إلى الطاعن وبمجرد استلام الطعن المقدم من الممول تعد المأمورية في خلال أسبوعين ملخصاً بالموضوع مع بيان الأسس التي استندت إليها في تقدير الضريبة .

وعلى المأمورية أن ترسل في خلال الأسبوعين التاليين إلى لجنة الطعن الملخص الذي أعدته مرفقاً به الاقرارات والمستندات التي تراها ضرورية وإلا كان للممول أن يعرض الأمر على اللجنة وذلك بخطاب موصى عليه مع علم الوصول يرفع إلى رئيسها بعد انقضاء المدة المذكورة . تختص لجان الطعن بالفصل في كافة أوجه الخلاف بين الممول والمصلحة . وتعلن اللجنة الممول والمصلحة بميعاد الجلسة قبل انعقادها بعشرة أيام على الأقل وذلك بخطاب موصى عليه مع علم الوصول .

وللممول أن يقدم ملاحظاته وله أن يديها بوكيل عنه .

المادة التاسعة عشرة — تعدل المادة ٥٣ من القانون المتقدم ذكره على الوجه الآتي .

مادة ٥٣ — تنظر اللجنة الطعن في جلسة سرية ، وتصدر قرارها فيه إما باعتماد تقدير المأمورية أو بتخفيضه ، وتعلن اللجنة الممول والمصلحة بالقرار بخطاب موصى عليه بعلم الوصول . ويعدل الربط وفقاً للقرار ، فإذا لم تكن الضريبة قد حصلت فيكون تحصيلها على مقتضى قرار اللجنة .

المادة العشرون — تعدل المادة ٥٤ من القانون المتقدم ذكره على الوجه الآتي :

مادة ٥٤ — يجوز لكل من مصلحة الضرائب والممول استئناف قرار لجنة الطعن في بحر شهر من تاريخ إعلان القرار برفع الاستئناف طبقاً للقواعد والاجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية التي يدخل في دائرة اختصاصها المركز الرئيسي لنشاط الممول .

المادة الحادية والعشرون — تلغى المادة ٥٦ من هذا القانون المتقدم ذكره .

المادة الثانية والعشرون — تعدل المادة ٦٣ من القانون على الوجه الآتي :

مادة ٦٣ — حدد سعر الضريبة على الوجه الآتي :

٢. / عن ١٢٠ جنيهاً الأولى .

٣. / . . . ١٨٠ . التالية .

٤. / . . . ٢٠٠ جنية التالية .

٥. / . . . ٣٠٠ . التالية .

٦. / . . . ٤٠٠ . التالية .

٧. / عما زاد على ذلك .

ويعفى من الضريبة كل مول لا يزيد مجموع ما يستولى عليه من الإيرادات المينة أنواعها في المادة (٦١) على مائة جنيه .

فإذا كان متزوجاً ولا يعول أولاداً يكون حد الإعفاء له ١٢٠ جنياً، وإذا كان غير متزوج ويعول ولداً أو أولاداً مهما بلغ عددهم يكون حد الإعفاء ١٣٠ جنياً، وإذا كان متزوجاً ويعول ولداً أو أولاداً مهما يكن عددهم فيكون حد الإعفاء ١٥٠ جنياً .

وإذا كان صافي الإيراد السنوي يتجاوز حد الاعفاءات المختلفة السابقة الذكر، دون أن يزيد على مثلها، فلا تسرى الضريبة إلا على ما يزيد على ذلك الحد . فإن تجاوز صافي الإيراد مثلي حدود الاعفاء فإن الممول لا يستفيد من الاعفاء بشرط ألا يقل ما يبقى له بعد تأدية الضريبة عما يبقى للممول الذي يقل عنه إيراداً .

أما أجور العمال والمستخدمين بالمياومة فإنها تعفى من كل ضريبة إذا كانت الأجرة لا تتجاوز ثلاثين قرشاً، فإذا تجاوزتها فرضت عليها الضريبة بسعر ١ ٪ عما زاد عن الثلاثين قرشاً إلى ستين قرشاً وبسعر ٢ ٪ فيما زاد على ستين قرشاً في اليوم .

المادة الثالثة والعشرون - تلغى المواد ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ من القانون المتقدم ذكره ويستعاض عنها بالمواد الآتية :

ويسرى العمل بهذه التعديلات ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥١ .

مادة ٧٢ - تفرض ضريبة سنوية بنفس السعر المقرر في المادة ٦٣ من هذا القانون على أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن التجارية التي يمارسها الممول بصفة مستقلة ويكون العنصر الأساسي فيها العمل .

وتسرى هذه الضريبة على كل مهنة أو نشاط لا يخضع لضريبة أخرى ويجمع بين الضريبة المستحقة على صاحب المهنة تطبيقاً لأحكام الفقرتين السابقتين وبين الضرائب التي يكون ملزماً بأدائها بالتطبيق لأي حكم آخر من أحكام هذا القانون عما قد يتقاضاه من مرتبات وأجور أو ما يحققه من أرباح تجارية أو صناعية .

مادة ٧٣ - تحدد الضريبة سنوياً على أساس مقدار الأرباح الصافية في بحر السنة السابقة ويكون تحديد صافي الأرباح على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي يمارسها الممول بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة ما عدا الضريبة على أرباح المهن غير التجارية التي يؤديها طبقاً لهذا القانون .

وفي حالة عدم وجود حسابات منتظمة مؤيدة بالمستندات تقدر المصروفات جزافاً بنحو خمس الإيرادات

مادة ٧٤ - على الممولين الخاضعين لأحكام هذه الضريبة أن يمسكوا دفتر يومية مؤشراً على كل صحيفة منه من مأمور الضرائب المختص، وأن يقيّدوا فيه يوماً فيوماً كل الإيرادات وكذلك المصروفات التي تستلزمها مباشرة المهنة .

وعليهم أيضاً أن يسلموا إلى كل من يدفع إليهم أى مبلغ يكون مستحقاً لهم بسبب مباشرة المهنة وخاصة كأتعاب أو عمولة أو مكافأة إيصالا مؤرخاً وموقعاً عليه منهم ، ويستخرج من هذا الايصال دفتر ذو قسائم بأرقام سلسلة .

ويجب تقديم الدفترين إلى مصلحة الضرائب لدى كل طلب .
وإذا لم يمسك صاحب المهنة دفتر اليومية المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة أو أغفل قيد أى مبلغ ، أو يسلم إلى كل من يدفع إليه أى مبلغ الايصال المنصوص عليه في الفقرة الثانية من هذه المادة — يعاقب في كل حالة بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيهاً وإذا امتنع عن تقديم أى الدفترين المشار إليهما يعاقب بالعقوبات المقررة في المادة ٨٣ .
مادة ٧٥ — على الأفراد والهيئات الخاضعين لأحكام هذه الضريبة أن يقدموا إلى مصلحة الضرائب قبل أول فبراير من كل عام إقراراً مبيناً به الإيرادات والمصروفات وصافي الأرباح والخسائر عن السنة السابقة .

وعليهم أن يؤدوا الضريبة المستحقة طبقاً لما جاء في إقرارهم في خلال شهر من انتهاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار .

ويسرى عليهم — من حيث الربط والتقدير — ما يسرى على الشركات المساهمة والممولين الآخرين من أحكام مبنية في المادتين ٤٧ و ٤٥ من هذا القانون .

ويراعى — فيما يتعلق بهم — عند تشكيل لجنة الطعن أن يختار العضوان غير الموظفين من كشف تعدد تقابلات المهن المعترف بها قانوناً وذلك إذا قدم الطعن من أشخاص ينتمون إلى هذه المهن وتسرى أحكام المادة ٥٤ فيما يتعلق بالطعن في قرار لجنة الطعن .

مادة ٧٦ — فيما يتعلق بالأعفاء وحدوده يطبق على هذه الضريبة كسب العمل من أحكام مبنية في المادة ٦٣ من هذا القانون .

ويعنى من الضريبة أصحاب المهن الحرة التي تستلزم مزاوتها الحصول على دبلوم عال في السنوات الخمس من تاريخ حصولهم على الدبلوم ولا يلزمون بالضريبة إلا اعتباراً من أول الشهر التالي لانقضاء السنوات الخمس المذكورة .

مادة ٧٧ — في حالة انقطاع صاحب المهنة من ممارستها تستحق الضريبة عن المدة التي مارس فيها المهنة على أساس صافي الأرباح المستحقة في هذه المدة بعد ردها إلى سنة كاملة ويطبق هذا الحكم كلما استعقت الضريبة عن جزء من السنة لآى سبب آخر .

المادة الرابعة والعشرون — تعدل المادة ٨١ من القانون المتقدم ذكره على الوجه الآتي .

مادة ٨١ — أصحاب المصارف والمكلفون بإدارة أموال ما والتجار الذين من مهنتهم دفع إيرادات القيم المنقولة وكذلك كل الشركات والهيئات والمنشآت وأصحاب المهن التجارية وغير التجارية وغيرهم ملزمون أن يقدموا إلى موظفي مصلحة الضرائب عند كل طلب الدفاتر التي يقضى عليهم قانون التجارة أو غيره من القوانين بإمسائها .

وكذلك غيرها من المحررات والدفاتر والوثائق الملحقة بها وأوراق الإيرادات والمصروفات لكي يتمكن الموظفون المذكورون من التثبت من تنفيذ جميع الأحكام التي يقررها هذا القانون سواء بالنسبة لهم أو لغيرهم من الممولين .

ويفترض أنهم يمكنهم فعلاً هذه الدفاتر ويحوزون المحررات والمستندات والوثائق وما إليها وعليهم أن يقيموا الدليل على عكس ذلك . ولا يجوز لهم في أية حالة الامتناع عن تمكين موظفي الضرائب من الاطلاع بحجة المحافظة على سر المهنة .

ويحصل الاطلاع - بعد الترخيص به من المدير العام لمصلحة الضرائب - حيث توجد هذه البيانات ، وأثناء ساعات العمل العادي ، وبغير حاجة إلى اعلان سابق .

المادة الخامسة والعشرون - تعدل المادة ٨٣ من القانون المتقدم ذكره على الوجه الآتي :

مادة ٨٣ - الامتناع عن تقديم الدفاتر والأوراق والمستندات المنصوص عليها في المادتين السابقتين أو إتلافها قبل انقضاء مدة التقادم التي يسقط بعدها حق الحكومة في المطالبة بالضرائب التي يقررها هذا القانون ويكون إثباته بمحضر .

ويعاقب عليه بغرامة لا تزيد على خمسين جنيتها .

وفضلاً عن الغرامة المذكورة يحكم على المخالفين بتقديم الدفاتر والأوراق والمستندات التي لم يقدموها وبتهديدات مالية يحدد الحكم مقدارها عن كل يوم من أيام التأخير . وتسرى هذه التهديدات من اليوم الذي يحصل فيه اعلان المحضر المثبت لعدم تنفيذ الحكم بعد اعلانه اعلاناً قانونياً . ولا يقف سريانها إلا من اليوم الذي ثبت فيه بتأشير موقع من مندوب المصلحة على أحد الدفاتر الرئيسية للممول أن المصلحة قد مكنت من الاطلاع الذي قضى به الحكم .

على أنه متى قام صاحب الشأن بتنفيذ ما قضى به الحكم فيما يتعلق بالاطلاع فإنه يجوز للمحكمة دائماً بناء على طلبه أن تعفيه من كل أو بعض التهديدات المالية المحكوم بها .

المادة السادسة والعشرون - تعدل المادة ٨٥ من القانون المتقدم ذكره على الوجه الآتي .

مادة ٨٥ - مع مراعاة ما نصت عليه المادة ٣٢ من قانون العقوبات يعاقب على كل مخالفة لأحكام المواد ٩ و ١٢ و ١٤ و ٢٠ و ٢١ و ٢٤ و ٢٦ و ٢٩ و ٣٢ مكررة و ٤٣ و ٤٤ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٥ و ٨٠ من هذا القانون بغرامة لا تزيد على ألفي قرش ويقضى بتعويض لا يقل عن ٢٥ ٪ ولا يزيد على ثلاثة أمثال ما لم يدفع من الضريبة .

ويعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها ، ويقضى بالتعويض المشار إليه بالفقرة السابقة على كل مخالفة لأحكام المواد ١٠ و ١٣ و ٢٢ و ٢٣ من هذا القانون .

ويعاقب بالعقوبة ويقضى بالتعويض المشار إليهما في الفقرة الأولى كل من استعمل طرقاً احتيالية للتخلص من أداء الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون كلها أو بعضها وذلك بإخفاء أو محاولة إخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة .

وفى حالة العود فى الاحوال الميئنة بالفقرتين الاولى والثانية فى خلال ثلاث سنوات تضاعف الغرامة .

يكون رفع الدعوى العمومية بناء على طلب مصلحة الضرائب ، ولها التنازل عنها إذا رأت محلاً لذلك ، وفى حالة التنازل يجوز للمصلحة الصلح فى التعويضات .

المادة السابعة والعشرون — يضاف إلى مواد القانون المتقدم ذكره مادة جديدة (٨٧ مكررة) بالنص الآتى :

مادة ٨٧ مكررة — إذا كان الممول يخضع لعدة ضرائب من المنصوص عليها فى هذا القانون ، فلا يتمتع إلا بإعفاء واحد .

المادة الثامنة والعشرون — تعدل المادة ٩٠ من القانون المتقدم ذكره على الوجه الآتى :

مادة ٩٠ — أولاً — تكون الضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة للحكومة بمقتضى هذا القانون ديناً ممتازاً على جميع أموال المدينين بها أو الملتزمين بتوريدها إلى الخزنة بحكم القانون .

ثانياً — استثناء من أحكام قانون المرافعات ، للمدير العام لمصلحة الضرائب إذا تبين لها أن حقوق الخزنة معرضة للضياع أن يصدر أمراً بحجز الأموال التى يرى استيفاء الضرائب منها تحت يد أية كانت ، وتعتبر هذه الأموال محجوزة بمقتضى هذا الأمر حجزاً تحفظياً . ولا يجوز التصرف فيها إلا إذا وقع الحجز بحكم من المحكمة ، أو بقرار من المدير العام ، أو يكون قد مضى شهران من تاريخ توقيع الحجز ولم تربط الضريبة .

ثالثاً — يخطر قلم كتاب المحكمة التى يحصل البيع أمامها ، وكذلك من يتولى البيع بالمزاد العلنى جبراً أو اختياراً ، مصلحة الضرائب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول عن تاريخ بيع المنقولات أو العقارات ، وذلك قبل تاريخ البيع بعشرة أيام على الأقل .

وكل تقصير أو تأخير فى الاخطار يجعل المتسبب فيه مسئولاً عن سداد الضرائب المستحقة على الأموال المباعة .

المادة التاسعة والعشرون — تعدل المادة ٩١ من القانون المتقدم ذكره على الوجه الآتى :

مادة ٩١ — تحصل الضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة بمقتضى هذا القانون بالطرق الإدارية ، طبقاً للأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ المعدل بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ ، والأمر العالى الصادر فى ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ .

تخول مصلحة الضرائب حق حجز تنفيذى على ما يكون لدى الغير من النقود أو الأوراق المالية أو غيرها ، سواء أكانت مستحقة فى الحال أم فى المستقبل .

يجرى التنفيذ على الغير باعلان إدارى يوجه مندوب من مصلحة الضرائب إلى محل المحجوز لديه ، أو من يجيب عنه ، ويشتمل الاعلان على سبب الحجز وصورة الأمر الصادر من المدير المحلى للضرائب بالحجز . وتبلغ مصلحة الضرائب المحجوز عليه بتوقيع الحجز بخطاب موصى عليه مع علم الوصول ، وذلك فى خلال عشرة أيام من تاريخ توقيعه ، وإلا كان الحجز لاغياً .

وعلى المحجوز لديه أن يقوم بتوريد ما في ذمته لحزينة مصلحة الضرائب أو التقرير بما في ذمته في المصلحة المذكورة ، مبنياً أسباب الدين وكل ما لديه من الأوراق الأصلية المؤيدة لصحة بياناته ، وذلك في خلال عشرة أيام من تاريخ تلقى الاعلان .

فإذا ثبت أن المحجوز لديه لم يبين مقدار الدين الذي في ذمته غشاً أو تدليساً أو أنه أقر بمبلغ أقل مما في ذمته أو أخفى بعضاً من المستندات أو امتنع عن التقرير بما في ذمته أو لم يخطر مصلحة الضرائب بتقريره أو بإيداعه في المحكمة المختصة جاز الحكم عليه بدفع القدر الذي وقع الحجز من أجله .

وفيما يتعلق بإجراءات بيع الأوراق المالية القابلة للتداول ، تقرر اللائحة التنفيذية ما يتبع في ذلك من الأوضاع والإجراءات .

المادة الثلاثون - تعدل المادة ٩٦ من القانون المتقدم ذكره على الوجه الآتي :

مادة ٩٦ - يكون للاعلان المرسل بخطاب موصى عليه مع علم الوصول قوة الاعلان الذي يتم عادة بالطرق القانونية ، ويعتبر الاعلان صحيحاً ولو رفض الممول استلامه .

وفي حالة غلق المنشأة أو غياب صاحبها ، يثبت ذلك بموجب محضر يحضره أحد موظفي مصلحة الضرائب ممن لهم صفة الضبطية القضائية وتشر عن ذلك في لوحة المأمورية المختصة .

المادة الحادية والثلاثون - تعدل المادة ٩٧ من القانون المتقدم ذكره على الوجه الآتي :

مادة ٩٧ - يسقط حق الحكومة في المطالبة بما هو مستحق لها بمقتضى هذا القانون بمضى خمس سنوات وذلك مع مراعاة أحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧

ويسقط حق الممول في المطالبة برد الضرائب المتحصلة منه بغير حق بمضى سنتين وذلك فيما عدا الأحوال المنصوص عنها في المواد ٤٥ و ٤٧ و ٧٥ من هذا القانون .

المادة الثانية والثلاثون - تعدل المادة ٩٩ من القانون المتقدم ذكره على الوجه الآتي :

مادة ٩٩ - فيما يختص بالاستئناف الذي يرفع من الممول أو من مصلحة الضرائب عن الأحكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية متعلقة بالطعون الوارد ذكرها في هذا القانون يكون ميعاد الاستئناف فيها نصف الميعاد المقرر في قانوني المرافعات الأهلي والمختلط (١) .

المادة الثالثة والثلاثون - تعدل المادة ١٠٠ من القانون المتقدم ذكره على الوجه الآتي :

مادة ١٠٠ - فيما يتعلق بالطعون التي ترفع من الممولين ضد مصلحة الضرائب أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية يكون نظرها من اختصاص المحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها المركز الرئيسي للممول أو محل إقامته المعتاد أو المنشأة الحاصل النزاع بشأن تقدير أرباحها .

المادة الرابعة والثلاثون - تعدل المادة ١٠١ من القانون المتقدم ذكره على الوجه الآتي .

(١) لم يعد لقانون المرافعات المختلط وجود بعد إلغاء المحاكم المختلطة ؟

مادة ١٠١ — لا يترتب على رفع الدعوى من المصلحة أو من الممول إيقاف استحقاق الضرائب الا إذا صدر فيها حكم من المحكمة الابتدائية فانه يجب في هذه الحالة اتباعه حتى الفصل نهائيا في الدعوى .

ولا يجوز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التي يحكم بردها للمولين .

المادة الخامسة والثلاثون — على وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، على ألا تسرى الأحكام الخاصة بالضريبة على المرتبات والأجور وما في حكمها الا ابتداء من أول الشهر التالي لنشر هذا القانون .

ولو وزير المالية أن يتخذ ما قد يقتضيه تنفيذه من القرارات .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر في ١٤ ذى القعدة سنة ١٣٦٩ (٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٠)

رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة) فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة عثمان محرم

وزير الداخلية	وزير الأشغال العمومية	وزير الزراعة
فؤاد سراج الدين	عثمان محرم	أحمد حمزة
وزير الاقتصاد الوطنى (بالنيابة)	وزير العدل	وزير المواصلات
محمود سليمان غنام	عبد الفتاح الطويل	محمد محمد الوكيل
وزير الأوقاف	وزير التموين	وزير الصحة العمومية
يس أحمد	مرسى فرحات	عبد اللطيف محمود
وزير الخارجية	وزير التجارة والصناعة	وزير الشؤون الاجتماعية
محمد صلاح الدين	محمود سليمان غنام	أحمد حسين
وزير الدولة (بالنيابة)	وزير الشؤون البلدية والقروية	وزير الحرية والبحرية
ابراهيم فرج	ابراهيم فرج	مصطفى نصرت
	وزير المالية	وزير المعارف العمومية
	محمد زكى عبد المتعال	طه حسين

منشورات

مصلحة الشهر العقارى والتوثيق

منشور رقم ١ فنى بتاريخ ١٦ / ١ / ١٩٥٠

إلى مكاتب الشهر العقارى ومأمورياتها ومكاتب التوثيق وفروعها والمكاتب الهندسية .
تراعى بشأن المواضيع الآتية القواعد الموضحة قرين كل منها :-
١ - التفتيات العقارية .

نظرا للصعوبات التى اعترضت العمل فى بحث ملكية العقارات المراد نزع ملكيتها قد رأى تيسيرا على أرباب الشأن وتمشيا مع روح التشريع عدم ضرورة بحث الملكية بالنسبة للتفتيات العقارية والاكتفاء ببحث التكليف وعليه تلغى الفقرة (ب) من البند (١٦) من المنشور رقم ١٨ فى المؤرخ ١٩٤٩/١٠/٢٦ ويستبدل بها النص الآتى :-
ب - وجوب تضمينه بيانات التكليف والعلاقة التى تربط المنزوعة ملكيته بصاحب التكليف وذلك طبقا للقواعد الموضحة بتعليمات الشهر نظرا لأن حكم مرسى المزداد قد نص فى المادة (٦٨٧) مرافعات غلى تسجيله بناء على طلب قلم الكتاب المكلف بطلب ذلك خلال ثلاثة الأيام التالية لصدوره .

٢ - الأوقاف الخيرية القبطية الارثوذكسية .

نلفت نظر مكاتب الشهر العقارى ومأمورياتها إلى وجوب تطبيق البند (٤) من المنشور ١٥٧٥ فى المؤرخ ١٥ / ٤ / ١٩٤٧ بشأن الأوقاف الخيرية الارثوذكسية وعدم اتمام اجراءات الطلبات التى يراد بها التصرف فى أعيان الأوقاف المذكورة إلا فى الحدود الموضحة بالمشور مع عرض كل صعوبة .
٣ - الورق الواجب كتابة المحررات الموثقة عليه .

تنظما للأعمال وللمحفوظات التوثيق ، على مكاتب التوثيق وفروعها وعلى مأموريات الشهر مراعاة أن تكون المحررات المراد توثيقها مكتوبة على أفرخ من الورق المسطر ذى الهامشين .
الأمين العام

منشور رقم ٢ فنى بتاريخ ١٦ / ١ / ١٩٥٠

إلى مكاتب الشهر العقارى ومأمورياتها ومكاتب التوثيق وفروعها .

لوحظ فى التفتيش على أعمال التوثيق أن بعض المحررات الرسمية بها كشط وتحشير وغير ذلك مما يتعارض مع أهمية هذه المحررات ويخالف نصوص المادة التاسعة من اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق والمادتين ٥٧ و ٥٨ من تعليمات التوثيق .

لذلك نوجه النظر إلى مراعاة ما يأتى فى هذا الشأن :

يجب أن تحرر هذه المحررات بخط واضح وبدون اجراء أى كشط أو تحشير بين السطور أو ترك فراغ بين الكلمات .

كما يجب كتابة المبالغ والمسطحات بالأرقام والحروف وأن تكون ألفاظ العقد كاملة بغير اختصار. وإذا بقي من السطر ما لا يكفي للكلمة التالية أو ترك منه جزء للبدء بسطر جديد فيجب أن يملأ ذلك الفراغ بشرطة منعاً من اضافة شئ فيما بعد .

وإذا أريد حذف بعض الكلمات أو تغييرها قبل امضاء العقد فتوضع شروط تحت هذه الكلمات وينص في آخر العقد على أن الكلمات التى تحتها خط. وعددها كذا وأولا كذا وآخرها كلمة كذا . تعتبر لاغية وتكتب الكلمات المراد استبدالها بها .

وإذا أريد زيادة كلمات فتكتب فى آخر العقد أيضا بشرط أن يتم كل ذلك بنفس المداد الذى حرر به العقد وقبل انفضاض مجلس العمد لى يقتضى للجميع . من أطراف وشهود . التوقيع عليها مع الموثق .

أما اذا استدعت الحال اجراء شئ مما تقدم بعد انفضاض مجلس العقد ، فيجب تحرير عقد تصحيح جديد يشار فيه الى انه قد حرر تصحيحاً للمحرر الأول وفى هذه الحالة يقوم مكتب التوثيق المختص بالتأشير فى خانة الملاحظات بدفتر المحررات الموثقة أمام بيانات هذا المحرر المصحح بالعبارة الآتية : وثق عتد تصحيح لهذا المحرر بتاريخ برقم وأمام بيانات عقد التصحيح بأنه : وثق تصحيحاً للعقد رقم الموثق بتاريخ

الأمين العام

منشور رقم ٣ فى بتاريخ ١ / ٢ / ١٩٥٠

الى مكاتب الشهر العقارى ومأمورياتها ومكاتب التوثيق وفروعها والمكاتب الهندسية .
تراعى بشأن المواضيع الآتية القواعد الموضحة قرين كل منها : —

١ — أحكام مرسى المزداد .

أصدرت وزارة العدل بناء على طلب مصلحة الشهر منشوراً فى ١٧ يناير سنة ١٩٥٠ الى المحاكم الوطنية يوجب عليها تحرير أحكام مرسى المزداد التى أوجب قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ على أقلام الكتاب طلب تسجيلها بالنيابة عن ذوى الشأن على الورق الأزرق المعد للعقود وبالمداد الأسود بعد ختمها بخاتم المحكمة التى أصدرتها حتى يمكن تصويرها .
بناء عليه يجب على مكاتب الشهر ومأمورياتها مراعاة قيام المحاكم بتنفيذ هذا المنشور بكل دقة.

٢ — دفاتر الاسبقية المتعلقة بالتأشيرات الهامشية

إذا كان مكتب الشهر يتناول اختصاصه أكثر من مديرية أو محافظة فيراعى بالنسبة لدفاتر الاسبقية المتعلقة بالتأشيرات الهامشية وهى المنصوص عنها فى المواد ٥٧ و ٦٠ و ٦٥ و ٣٩١ و ٣٩٢

و ٣٩٣ من تعليمات الشهر أن تفرد دفاتر خاصة بأرقام متابعة لكل مديرية أو محافظة ويعمل بهذه القاعدة ابتداء من سنة ١٩٥٠ .

٣ — مسئولية الأخطاء

لوحظت أخطاء كثيرة في المحررات التي تم شهرها وفي المحررات الموثقة . وبتحقيق أسباب هذا الخطأ تبين أنه يرجع في معظم الحالات لموظفي الشهر والتوثيق .

ولما كانت هذه حال لا يمكن السكوت عليها . لذا نوجه نظر الموظفين عموماً لضرورة مراعاة منتهى الدقة في العمل وأن كل خطأ يظهر في محرر مسجل أو موثق سوف يعرض المسئولين عنه لأشد الجزاء فضلاً عن الزامهم بكافة المصاريف أيما كانت التي يتطلبها تصويب الخطأ .

٤ — براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية .

أصدرت وزارة التجارة والصناعة البيان التالي بشأن إثبات تاريخ الإقرارات المتعلقة بالاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية فعلى مكاتب التوثيق وفروعها إثبات تاريخ الإقرارات المذكورة لمن يطلب ذلك من أصحاب الشأن — وفيما يلي صورة البيان :-

بيان

من وزارة التجارة والصناعة

بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٤٩ صدر القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية ونشر في الجريدة الرسمية العدد ١١٣ في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٤٩ ولحين الانتهاء من الاجراءات الادارية والمالية المتعلقة بتنفيذ هذا القانون يمكن لأصحاب الشأن أن يحصلوا على تاريخ ثابت على إقرارهم بموضوع الاختراع أو الرسم أو النموذج الصناعي ، وذلك أمام مكاتب التوثيق وفروعها التابعة لمصلحة الشهر العقاري والتوثيق .

٥ — الحاقاً للنشورات الفنية الصادرة من المصلحة بشأن الأمر رقم ٢٦ الخاص بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والهيئات - وآخرها المنشور رقم ١٩ في تاريخ ١٧/١١/١٩٤٩ - نفيد بأنه تقرر إخراج الشركات وأموال الأشخاص الآتية من الخضوع للأمر المتقدم ذكره :-

١ — شركة التسليفات التجارية « شركة مساهمة مصرية » :-

٢ — شركة بوتلد جازج « ويسمان وشركاه » شركة توصية بالأسهم بالقاهرة .

٣ — شركة مخازن الادوية المصرية « شركة مساهمة مصرية » التي مركزها بالاسكندرية .

٤ — شركة التضامن ص . و . جريشان .

- ٥ — شركة ساحل د شركة مساهمة مصرية .
- ٦ — شركة بارنت اخوان وبوركارد ليمتد بالاسكندرية التي مركزها العام بفلسطين .
- ٧ — شركة النسيج جاكارد د اميليو ليني وشركاه ، شركة توصية بسيطة مركزها بالاسكندرية بشارع عبد المنعم رقم ٧٣ .
- ٨ — الشركة المصرية للنمش والغزل د اميليو ليني وشركاه ، شركة توصية بسيطة مركزها بالاسكندرية بشارع عبد المنعم رقم ٧٣ .
- ٩ — شركة أ . بيريوتشيك و أ . حزاك د المصانع المصرية للنسيج وتكرير المعادن شركة تضامن مركزها القاهرة بشارع المنصورية (برج الظفر) ،
- ١٠ — محلات ف . ليفبرانو التجار بالاسكندرية شارع أبو الدردار رقم ٧١ .
- ١١ — شركة بلتورس د شركة مساهمة مصرية ، مركزها القاهرة .
- ١٢ — الشركة الأهلية للخدمات الجوية د شركة مساهمة مصرية .
- ١٣ — شركة ليسنج انداوبنهايم بالاسكندرية بشارع محرم بك رقم ٨٢ .
- ١٤ — شركة الوارد والصادر د اميليو ليني وشركاه د شركة تضامن مركزها بالاسكندرية
- ١٥ — شركة د ورشة ابرافايل و جاك . ل ابرافايل ، شركة توصية بسيطة تحت التأسيس كاتنة بساحل روض الفرج .
- ١٦ — أموال الأشخاص المذكورين بعد : —

- ١ — اوفاديا سالم المتيم بشارع العزيز عثمان بالزمالك
- ٢ — موريس سالم عضو مجلس ادارة شركة التسليفات
- ٣ — يعقوب ويسمان مدير شركة بوتلد جاز بالقاهرة
- ٤ — ص . و . جريشان الشريك في شركة التضامن ص . و . جريشان وشركاه بالاسكندرية .
- ٥ — اريك جريشان الشريك مع الشركة المتقدم ذكرها .
- ٦ — هنري كوريل وزوجته السيدة روزيت هنري كوريل المقيمين بالقاهرة
- ٧ — حزفيل ابراهيم متالون الشهير بجو المقيم بالقاهرة .
- ٨ — اميليو ليني وزوجته المقيمين بالاسكندرية .
- ٩ — موريس سالتيل الجواهرجي بشارع محطة مصر رقم ٣ بالاسكندرية
- ١٠ — كرا كرت رودلف المقيم بالقاهرة شارع محمد صدق باشا رقم ٣
- ١١ — جاك . ل . ابرافايل المقيم بالقاهرة شارع قصر النيل رقم ٨

منشور رقم ٤ فنى بتاريخ ١٥ / ٢ / ١٩٥٠

إلى مكاتب الشهر العقارى ومأمورياتها ومكاتب التوثيق وفروعها والمكاتب الهندسية

١ - سعر الفائدة القانونى

تنص المادة (٢٢٧) من القانون المدنى على عدم جواز اشتراط فوائد تزيد عن سبعة فى المائة فتطبيقاً لهذا النص يجب على مكاتب التوثيق وفروعها ومكاتب الشهر ومأمورياتها إيقاف أى عملية من عمليات التوثيق أو الشهر خاصة بمحرر من هذا القليل حتى تخفض الفائدة إلى السعر القانونى .

٢ - المحررات التى يترتب عليها تأشير هامشى

إذا طلب توثيق محرر من المحررات التى يترتب عليها تأشير هامشى أو طلب التصديق على التوقيعات فيها فيراعى عند تحصيل الرسوم المستحقة عليها تحصيل رسوم التأشير الهامشى أيضاً بواقع ٢٠٠ مائتى مليم عن كل محرر سيؤشر على هامشه .

٣ - امتناع بعض الصادر منهم التصرف عن التوقيع على العقد

إذا أشر على مشروع محرر بالصلاحيه للشهر وامتنع بعض الصادر منهم التصرف عن التوقيع عليه وأراد الصادر لصالحه التصرف شهر المحرر باستبعاد القدر المتصرف فيه من الممتنعين عن التوقيع ، فى هذه الحالة يمكن للصادر لصالحه التصرف التنازل عن هذا القدر باقرار مصدق عليه منه دون الرجوع للمأمورية ، وعند شهر المحرر على المسكتب إخطار المأمورية بما استبعد وبما تم بشأنه الشهر لاستيفاء مراجعها .

الأمين العام

منشور رقم ٥ فنى بتاريخ ٢٥ / ٣ / ١٩٥٠

إلى مكاتب الشهر العقارى ومأمورياتها ومكاتب التوثيق وفروعها والمكاتب الهندسية
تراعى بشأن المواضيع الآتية القواعد الموضحة قرين كل منها .

الاحكام الصادرة بقسمة الوقف

الأصل فى شهر الاحكام الصادرة بقسمة الوقف أن تسجل بالنسبة لكامل العقارات المقسمة وجميع الأطراف فى الدعوى .

ولكن بالنظر لأن وزارة العدل قد أصدرت منشورا للحاكم الشرعية يجيز اعطاء صورة تنفيذية من الحكم لكل مستحق تبيح له التنفيذ بالنسبة لاستحقاقه فقط .

فقد تقرر تيسيراً لأصحاب الشأن امكان تجزئة شهر هذه الاحكام بالشروط والأوضاع الآتية :-

١ — يعمل اقرار على الورق الأزرق المتموغ بالحصة المطلوب شهرها يقع عليه مستحق هذه الحصة ويصدق على توقيعه ويتضمن هذا الاقرار ملخصا عن الدعوى يشمل الموضوع باختصار وأسماء الخصوم واسم المحكمة ورقم الدعوى وسفته وتاريخ صدور الحكم ومختصر المنطوق وبيان تفصيلي عن الحصة المطلوب شهرها .

ب — يرفق الاقرار المذكور بصورة الحكم ويشهر الجميع معا على أن يوضع خاتم الشهر على الاقرار ويؤشر على صحف الحكم بأنه تابع للحرر المشهر تحت رقم كذا بتاريخ كذا .

ج — يكتب على كل صحيفة من صحف الحكم بخط واضح جدا أن الشهر قاصر على حصة فلان فقط وتحصل رسوم الشهر بالنسبة لهذه الحصة .

د — لا يؤخذ بالحكم في هذه الحالة في أى شأن من شئون الشهر الا بالنسبة للحصة التي تناولها الشهر .

هـ — يراعى عند موافاة المديريات والمحافظات بصورة الحكم والاقرار لتعديل دفاتر المكلفة بموجبها اخطارها بقصر نقل التكليف على الحصة محل الشهر .

و — يلاحظ عند درج الحكم في الفهارس قصر ذلك في نطاق الحصة التي تناولها التسجيل .

٢ — بند أصل الملكية في عقود الرهن الخاصة بالبنك العقارى الزراعى المصرى

لوحظ أن بعض مأموريات الشهر تحذف من مشروعات عقود الرهن الخاصة بالبنك العقارى الزراعى المصرى بيانات أصل الملكية التي يوردها البنك زيادة عما هو موضح باخطارات القبول . ولما كان هذا الاجراء لا محل له فيقتضى العدول عنه اذ من حق طالب الشهر أن يتقصى أصل الملكية لأى مدة يراها لازمة لاطمئنانه على سلامة الصفقة وما على المأمورية في هذه الحالة إلا أن تراجع هذه السلسلة للتثبت من صحتها مع عرض كل صعوبة .

٣ — مستندات التملك السابقة على سنة ١٩٢٤ والمحفوظ لها صور فوتوغرافية بمصلحة المساحة

إذا تبين عند بحث الملكية في المحررات المراد شهرها أن هذه الملكية تستند إلى محررات غير مسجلة مؤرخة قبل سنة ١٩٢٤ سبق للمساحة ان حصلت على صورها السلبية سواء بمناسبة أعمال إعادة المساحة أو بمناسبة أعمال الاستعلامات وكانت هذه المستندات مما يجوز الأخذ بها طبقا للتعليمات ففي هذه الحالة يجب على مأموريات الشهر العقارى مطالبة اصحاب الشأن بتقديم أصول المستندات المذكورة لاتمام مراجعة الملكية على أساسها فاذا أوروأ بأنها فقدت منهم فيكلفوا بطلب صورة ايجابية من صورها السلبية المحفوظة بتفاتيش المساحة ويراعى في هذا الصدد القواعد الآتية التي تم الاتفاق عليها مع مصلحة المساحة .

١ — تقديم الطلب على ورق دمنغ الاتساع وتسليمه للمأمورية .

ب — تحويل الطلب إلى مكتب الشهر اطلب الصورة السلبية لمستند التملك من تفتيش المساحة

وتقدير الرسوم الواجب تحصيلها بواقع ١٠٠ مليم للصحيفة وتكليف المأمورية بتحصيل هذه الرسوم من صاحب الشأن ثم موافاة المكتب بالاىصال الدال على ذلك (الصورة الخضراء)

ج - وبعد ذلك يكلف قلم التصوير باستخراج الصورة الايجابية المطلوبة وبعد التصوير على المكتب اعادة الصورة السلبية لتفتيش المساحة لحفظها وارسال الصورة الايجابية للمأمورية لاتمام المراجعة على أساسها ثم تسليمها لصاحب الشأن بعد ذلك .

٤ - مجموعات المنشورات .

يلاحظ أن مجموعات المنشورات الموجودة بمكاتب الشهر ومأمورياتها ومكاتب التوثيق وفروعها هي عهدة مصلحة في مأمورية الشهر أو التوثيق أو في الاقلام المختلفة بمكاتب الشهر والتوثيق ولا يحق لأى موظف خصوصا مأمورى الشهر والتوثيق الاستيلاء عليها بل يجب عليهم تسليمها لمن يخلفه مرا كزهم إذا ما دعت الحالة .

٥ - التفويضات وغيرها من المحررات المقصود استعمالها خارج القطر .

يراعى بالنسبة للتفويضات وغيرها من المحررات المقصود استعمالها خارج القطر المصرى والمطلوب توثيقها أو التصديق على التوقيعات فيها وجوب تضمينها نصا يفيد ذلك مع تعيين القطر الذى ستستعمل فيه .

وإذا أريد اعتماد توقيع الموثق منا فيراعى بعد تحصيل الرسوم عن هذا الاعتماد ارسال الأوراق للمكتب الرئيسى عن طريق مكتب التوثيق المختص .

٦ - اشهادات الشهرة .

تطبيقا للبند (١٠) من المنشور الفنى رقم ١٠ سنة ١٩٤٩ يراعى عند توثيق اشهادات الشهرة وجوب المطالبة بشهادات الميلاد وحفظها مع أصول هذه الاشهادات نظرا لأن شهادة الميلاد هي المستند المبرر لعمل اشهاد الشهرة إذا كان المقصود من توثيق الاشهاد تصويب الاسم أو إضافة اسم شهرة اليه .

٧ - الحاقا للمنشورات الفنية الصادرة من المصلحة بشأن الأمر رقم ٢٦ الخاص بوضع نظام لادارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم من الاشخاص والهيئات وآخرها المنشور رقم ٣ فنى بتاريخ ١٩٥٠/٢/١ بند ٥ تفيد بأنه تقرر اخراج أموال المذكور بعد من الخضوع المتقدم ذكره .

أموال الفريد ن . كوهين .

وباعفاء هيئة دير القديسة أنا للآباء ذوى الرداء الأبيض بالقدس من الخضوع لاحكام القرار رقم ١٩ باخضاع الأموال الموجودة في مصر والمملوكة للاشخاص والهيئات المقيمين أو الموجودين ولو بصفة مؤقتة بفلسطين للنظام الصادر به الأمر رقم ٢٦ الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٤٨ .

الأمين العام

منشور رقم ٦ فني بتاريخ ٥ / ٤ / ١٥٩٠

إلى مكاتب الشهر العقاري ومأمورياتها ومكاتب التوثيق وفروعها والمكاتب الهندسية

عرض التصرفات الصادرة من نزيه رزق سلامه

على مكاتب الشهر ومأمورياتها ومكاتب التوثيق وفروعها عرض المحررات بكافة أنواعها الصادرة لصالح أو ضد نزيه رزق سلامه صراف فرسيس مركز زفتي مديرية الغربية المنتدب بصيرفية خرسيت مركز طنطا قبل اتخاذ أى اجراء بشأنها نظراً لمديونيته للحكومة فى أموال أميرية بددها .
الأمين العام

العدد الأول	فهرست	السنة الحادية والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
		ملخص الاحكام
		١ - القضاء الإدارى
١	١	٢١ يونيو ١٩٥٠
		١ - سلطة الحكومة فى فصل كبار الموظفين المعينين بمرسوم .
		قيودها - ٢ - حق الموظف فى إبداء رأيه أمام رئيسه . جوازه .
		٣ - حق الموظف فى إبداء رأيه فى المسائل العامة . جوازه .
		٤ - دفاع الموظف عن نفسه على صفحات الجرائد . جوازه .
		٥ - سلطة من المحكمة فى تقدير التعويض . مطلق .
		٢ - قضاء محكمة النقض والإبرام الجنائية
٢	٢٦	٦ مارس ١٩٥٠
		بلاغ كاذب . أركانه . عدم الرد على دفاع المتهم يؤثر على قيام الجريمة . قصور
٣	٢٧	٦ مارس ١٩٥٠
		دفاع شرعى . يكفى وقوع فعل يخشى منه وقوع اعتداء على النفس أو المال .
٤	٢٨	٦ مارس ١٩٥٠
		نصب . اتخاذ صفة غير صحيحة . كاف لتحقيق الجريمة .
٥	٢٩	٦ مارس ١٩٥٠
		دفاع . حق المحكمة فى اطراحه إذا كانت الواقعة قد وضحت أمر كان تحقيقه غير منتج . الاستدلال بأقوال متهم على متهم آخر . جوازه .
٦	٣٠	٦ مارس ١٩٥٠
		قتل . نية القتل . وجوب العناية باستظهارها فى الحكم بالادانة .
٧	٣١	٦ مارس ١٩٥٠
		طعن بالنقض . وجوب التقرير به . التدخل من متهم آخر لم يقرر بالطعن . لا يجوز . حكم من محكمة عسكرية . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .
٨	٣٣	١٤ مارس ١٩٥٠
		تلبس . لا يشترط أن يثبت أن الواقعة التى اتخذت الاجراءات بالنسبة إليها متوافرة فيها عناصر الجريمة . مثال .
٩	٣٥	١٤ مارس ١٩٥٠
		جريمة وقتية . المميز بينها وبين الجريمة المستمرة .
١٠	٣٦	١٤ مارس ١٩٥٠
		تبيد . التسليم الاعتبارى يكفى لتحقيق الجريمة . القصد الجنائى فى جريمة التبيد لا يشترط النص عليه صراحة .
١١	٣٨	١٤ مارس ١٩٥٠
		اثبات . أحكام القانون رقم ٨٧ سنة ١٩٣٨ . مخالفتها لا تخضع لقواعد اثبات خاصة .

العدد الأول	فهرست	السنة الحادية والثلاثون
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم
١٢	٣٩	١٤ مارس ١٩٥٠
		عقوبة مبررة . مثال . مسؤولية صاحب المحل في حالة عدم الاعلان عن الاسعار .
١٣	٤٠	١٤ مارس ١٩٥٠
		حكم . تسببه . عدم الرد على دفاع هام للمتهم . قصور .
١٤	٤١	١٤ مارس ١٩٥٠
		طلب استدعاء الطبيب لمناقشته . عدم مناقشته مع بيان أسباب متبعة لرفض الطلب . جوازه .
١٥	٤٢	٢٠ مارس ١٩٥٠
		اختلاس . يجب ان تكون المبالغ المختلسة قد أودعت في عهدة الموظف أو سلبت إليه بسبب وظيفته .
١٦	٤٦	٢٠ مارس ١٩٥٠
		شاهد . يجب على المحكمة استدعاؤه ما دام ذلك لا يضر بسير العدالة .
١٧	٤٨	٢٠ مارس ١٩٥٠
		دفاع . تهمة إحداث عاهة . إدانة المتهم في تهمة الضرب بدون لفت الدفاع . لا إخلال . دفاع متعلق بالموضوع . الرد عليه ضمناً . جوازه .
١٨	٤٩	٢١ مارس ١٩٥٠
		سب . قصد جنائي . لا ضرورة للتحديث عنه استقلالاً . علانية . مثال .
١٩	٥٠	٢١ مارس ١٩٥٠
		طعن . الحكم بعدم قبوله لرفعه بعد الميعاد ثم ثبوت أنه رفع في الميعاد . العلول عن الحكم . تضامن في المسؤولية المدنية في حالة اتحاد إرادة المتهمين .
٢٠	٥١	٢١ مارس ١٩٥٠
		نصب . وجوب بيان الواقعة التي تكون ركن الاحتيال وأنه قصد بها سلب ثروة المجنى عليه .
٢١	٥٣	٢١ مارس ١٩٥٠
		معارضة . رفعها من غير المتهم . عدم قبولها .
٢٢	٥٤	٢٧ مارس ١٩٥٠
		تزوير معنوي . لا يلزم أن يقترن بالتوقيع .
٢٣	٥٥	٢٧ مارس ١٩٥٠
		حكم . تسببه . عدم تحقيق الدفاع والقضاء بالادانة استناداً إلى الفروض . قصور .
٢٤	٥٦	٢٧ مارس ١٩٥٠
		تفتيش . الدفع بيطلانه مع اعتراف المتهم بضبط المخدر معه . لا يجدي .
٢٥	٥٧	٢٧ مارس ١٩٥٠
		دفاع شرعي . لم يقصد إلا لمنع الاعتداء أو الاستمرار فيه .

العدد الأول	فهرست	السنة الحادية والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
٢٦	٥٨	٣ أبريل ١٩٥٠
٢٧	٥٩	٣ أبريل ١٩٥٠
٢٨	٦١	٣ أبريل ١٩٥٠
٢٩	٦١	٣ أبريل ١٩٥٠
٣٠	٦٢	٤ أبريل ١٩٥٠
٣١	٦٤	٤ أبريل ١٩٥٠
٣٢	٦٥	٤ أبريل ١٩٥٠
٣٣	٦٧	٤ أبريل ١٩٥٠
٣٤	٦٨	١٧ أبريل ١٩٥٠
٣٥	٦٩	١٧ أبريل ١٩٥٠
٣٦	٧٠	١٧ أبريل ١٩٥٠
٣٧	٧١	٢٤ أبريل ١٩٥٠
٣٨	٧٢	٢٤ أبريل ١٩٥٠
٣٩	٧٥	٢٤ أبريل ١٩٥٠

دفاع . عدم الرد عليه بأسباب متبجة . قصور .

طعن . عدم ختم الحكم في الميعاد . أثره . وجوب حكم قواعد قانون تحقيق الجنايات وحدها دون قواعد المرافعات . مسؤولية الجنى عليه لا تسقط مسؤولية المتهم .

دفاع هام . عدم الرد عليه . قصور .

عامة . حكم بالادانة في تهمة إحداث عامة . وجوب بيان رابطة السببية .

طعن . عدم تقديم أسباب . عدم قبوله . دفاع . عدم تحقيقه .

خلال .

تكليف بالخدمة . وجوب تنفيذه . الاعتراض عليه لا يمنع من تنفيذه .

عقوبة عن جريمتين مع تطبيق المادة ٣٢ ع . طعن المتهم على احدى الجريمتين . لامصلحة . ارتباط الجرائم . تقديره . موضوعي .

تزوير . أوراق رسمية . المحضر الذي يحمره عسكري المباحث . ورقة رسمية .

دفاع . تغيير وصف التهمة وترافع المتهم على أساسه . لا اخلال . تجزئة أقوال الشاهد . جوازه .

حكم جنائي . تحريره . ليس له شكل يعينه .

تفتيش . تلبس . حق رجل الضبطية في تفتيش كل من يرى له اتصالا بالجريمة .

أمر حفظ الدعوى ضد مجهول . ثم إعادة تحقيق القضية ورفع الدعوى على المتهم . لاحق له في التمسك بأمر الحفظ .

شريك . جواز الحكم عليه بنفس التهمة التي يحكم بها على الفاعل . دفاع موضوعي لا يلزم له رد خاص .

خبز . القرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ لم يجعل لإثبات المخالفة

العدد الأول	فهرست	السنة الحادية والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		طريقاً معيناً . طلب تطبيق المادة ٥٨ من القرار ٩٥ لأول مرة في النقض . لا يجوز .
٤٠	٧٧	٢٤ أبريل ١٩٥٠
٤١	٧٨	» » »
٤٢	٧٩	» » »
٤٣	٨٠	» » »
		شهادة متهم على متهم آخر . جوازه . تقديرها . موضوعي .
		هتك عرض . ركن القوة . نوم المجنى عليه يكفي .
		شهود . عدم سماعهم استناداً إلى أن المتهم لم يعلنهم . نقض .
		شروع . جريمة الاضرار بحيوان ضراً كبيراً أو قتله .
		لا شروع فيها . وجوب بيان المقتص .
		(٣) قضاء محكمة النقض والابرار المدنية
٤٤	٨٢	٢ مارس ١٩٥٠
		نقض . عدم قبوله . انتحال صفة النيابة . تمثيل الغير يقتضى أن يكون مقطوعاً به .
٤٥	٨٤	٩ مارس ١٩٥٠
		بيع مع شرط اختيار الغير يشترك في العين المبيعة أو يحل محل المشتري فيها . أحكامه . ٢ - الشفعة في العقار المبيع على شرط اختيار الغير . أحكامها .
٤٦	٨٨	» » »
		١ - وقف . تحريم انفراد أحد النظار بالتصرف القرائن على صدوره بموافقة الجميع . تجوز . ٢ - استبدال . لا يتم أثره القانوني قبل توقيع صيغته أمام المحكمة الشرعية .
٤٧	٩٠	٦ أبريل ١٩٥٠
		دعوى تزوير الخطوط . قرار الخبير أن التزوير حاصل بطريق الشف . أخذ المحكمة بتقريره . غدم الإشارة إلى ما ورد في التقرير من وجود بعض اختلافات بين الامضاء المطعون فيها والامضاء الصحيحة التي أجريت عليها المضاهاة . قصور .
٤٨	٩١	» » »
		سند إذني . عدم ذكر السبب في صلبه . افتراض وجوده قانوناً حتى يثبت العكس .
٤٩	٩٢	» » »
		توكيل . عبارته قاصرة على الطعن في القضايا الجنائية . تقرير الطعن بالنقض في القضايا المدنية استناداً إليه . لا يجوز .
٥٠	٩٢	١٣ أبريل ١٩٥٠
		تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد . أثرها متى كان المتصرف غير مالك للحق العيني وقت التصرف ثم اكتسبه بعد ذلك .

العدد الأول	فهرست	السنة الحادية والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
٥١	٩٤	١٣ أبريل ١٩٥٠
٥٢	٩٦	٢٠ أبريل ١٩٥٠
٥٣	٩٦	٢٠ أبريل ١٩٥٠
٥٤	٩٨	٢٠ أبريل ١٩٥٠
٥٥	١٠٠	٢٠ أبريل ١٩٥٠
(٤) قضاء محكمة استئناف الاسكندرية (القضاء المدني)		
٥٦	١٠٢	٦ يونيه ١٩٥٠
٥٧	١٠٦	٦ يونيه ١٩٥٠

١- سجل تجارى . اهمال القيد فيه يترتب عليه عقوبة المخالفة . لا بطلان
٢- شهر مشاركة الشركة . وكل تعديل فى البيانات الواجب شهرها .
الاهمال فيه يستوجب الغاء ما لم يحصل شهره . بيان حصص الشركاء
فى الشركة غير واجب الشهر . ٣- ثبوت التاريخ . ورود مضمون
العقد العرفى فى محرر آخر ثابت التاريخ . كاف لثبوت تاريخ الاول
بيع من غير مالك . اجازة . توقيع المالك الحقيقى ضامنا متضامنا
كاف للاجازة

المصلحة فى الدعوى . الشخصية المعنوية للتوسسات الاجتماعية .
١- اختصاص المحاكم المختلطة . حصره فى أضيق حدوده . لأنها
محاكم استثنائية مؤقتة . ٢- جنسية . اختصاص المدعى عليه أمام المحاكم
المختلطة على انه يونانى والحكم فى الدعوى نهائياً . رفع الدعوى بعد
ذلك أمام المحاكم الوطنية بحجة أنه تبين من شهادة جنسيته انه
مصرى . يحكم فى هذه الحالة برفض الدعوى لا عدم جواز نظرها .
قرائن . استناد الحكم على قرينتين مجتمعتين . عدم بيان الدليل
على احدهما . قصور .

١ - مصلحة الجمارك . الكشف على البضائع ليس وجوبياً . وفى
حالة ملاحظة أى شك فى حالة الطرد يجب عزله ووزنه بحضور
صاحبه . المادتان ١٤٨ و ١٥١ من قانون مصلحة الجمارك . ٢- مصلحة
الجمارك - كودع لديها - تحافظ على البضائع محافظتها على مالها .
مستوليتها عن فقد البضاعة .

١ - الأراضى القضاء . الأمر العالى الصادر فى ١٣ مارس
سنة ١٨٨٤ . عدم انطباقه عليها . ٢- ضريبة الاملاك . تقديرها
على المباني . استثناء بعض المباني . ٣- الايراد ليس شرطاً لفرض
الضريبة . يكفى أن يكون العقار مبنى .

العدد الأول	فهرست	السنة الحادية والثلاثون
رقم الحكم	المحكمة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		(٥) قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدني)
٥٨	١١١	١٥ نوفمبر ١٩٤٩ حياسة العقار - عدم جواز الجمع بين وضع اليد والمطالبة بالحق . عدم التعرض للملكية . مادة ٢٦ ، ٢٩ مرافعات قديم ومادنا ٤٧ ، ٤٨ مرافعات جديد .
٥٩	١١٣	٢٣ فبراير ١٩٥٠ شفعة . خلو اعلان الرغبة من عرض الثمن . وجوب علم الشفيع بجميع شروط البيع . وجوب اظهار الرغبة بالشفعة خلال ١٥ يوما من العلم وإلا سقط الحق . مادة ٩٤٨ مدني جديد .
		(٦) قضاء المحاكم الكلية (القضاء التجاري)
٦٠	١١٧	٥ ابريل ١٩٤٩ جواز الحكم باسهار إفلاس القاصر دون تأثره بنتائج الافلاس .
٦١	١٢٠	٧ يوليو ١٩٤٩ ١ - للمحكمة تقدير ملاءمة أو عدم ملاءمة التصديق على الصلح . ٢ - حصول التسوية الودية . لا يمنع المفلس من المعارضة فيه إذا لم يحز حكم اشهار الافلاس قوة الشيء المقضي . ٣ - الوفاء الكامل هو الذي يكون أساساً لإعادة الاعتبار ولا يغير التجديد وفاء .
٦٢	١٢٤	٢٠ ديسمبر ١٩٤٩ ١ - افلاس أحد الشركاء المتضامين . أثره . عمل الشركة وتصفيتها . ٢ - الشركة المنحلة . جواز اشهار افلاسها . إذا لم تصف .
		(٧) قضاء المحاكم الكلية (القضاء الحسي)
٦٣	١٢٨	الأحكام الحسية . الطعن فيها . مشابهته للطعن في المسائل الجنائية - مقارنة تقرير الاستئناف . توكيل انعدامه . اجاز . لاحقه . مداواة نظام عام . أوراق المرافعات .
٦٤	١٣٣	١٤ أغسطس ١٩٥٠ أموال القاصر . تأجير . محجور عليه . إذن المحكمة الحسية . مصارعة . هوى جامع . م ١٢٩ مدني . بطلان . تبرع بأموال عديم الاهلية . مداه . تبرع نسبي أو ضعفي . بطلانه .

العدد الأول	فهرست	السنة الحادية والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
	.	(٨) القضاء المستعجل
٦٥	١٣٧	٣٠ يناير ١٩٥٠ إقامة حارس على محل أغلق على ذمة تفليسه . مدى اختصاص القضاء المستعجل بنظر الطلب . إفلاس الشريك المتضامن لدين خاص عليه . ليس معناه إفلاس الشركة .
٦٦	١٤٠	٦ أبريل ١٩٥٠ ١ - أعمال السيادة ما يتصل بالسياسة العليا . ٢ - أعمال رجال الإدارة . خضوعها لرقابة القضاء العادي إذا كانت تنفيذاً لآمانون رغم إنشاء مجلس الدولة . ٣ - الخروج على الأوامر العسكرية . اعتباره عملاً فردياً .
٦٧	١٤٧	٨ مايو ١٩٥٠ ١ - التباطؤ في اتخاذ إجراءات قضائية لا يؤثر على الاستعجال . ولا يمنع اختصاص القضاء المستعجل قيام طلب مستعجل أمام قاضي الموضوع . ٢ - الأحكام الانتهائية كاشفة للحقوق . تعيد الحالة إلى ما كانت عليه ولو ترتبت حقوق للذير بناء على حكم ألغى بالحكم الانتهائي .
		(٩) قضاء المحاكم الجزئية (القضاء المدني)
٦٨	١٥٢	٢٢ يونيو ١٩٥٠ ١ - الوكالة تبرع إلا إذا دلت حالة الوكيل على خلاف ذلك . ٢ - أجر الوكيل المقدر محل لتقدير القاضي . وأجر السمسار يراعى فيه ما قام به من جهد خاص . ٣ - أن السمسرة بواقع ٢١٪ . ليس لها سند من العرف .
		(١٠) قضاء المحاكم الجزئية (القضاء التجارى)
٦٩	١٥٧	١٥ نوفمبر ١٩٥٠ ١ - عقد التأمين . لا يجوز إثباته بالبينة . ٢ - التحقيق بالبينة . ليس حتمياً متى اطعانت المحكمة إلى غيره من الأدلة .

العدد الأول	فهرست	السنة الحادية والثلاثون
رقم الحكم	الصيغة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
١٦٠		قواعد تنفيذ الأحكام والعقود الرسمية ، في قانون المرافعات الجديد للدكتور رمزي سيف .
١٧٤		الغنائم البحرية ، بحث لسعادة أحمد صفوت باشا المحامي .
١٨٢		تفسير النصوص القانونية وتأويلها للأستاذ الشيخ عبد الوهاب خلاف
١٩٦		قانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ بشأن وجوب احتساب مدة الاشتغال بالمحاماة في معاش الموظف الفني .
١٩٧		قانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٠ بتعديل المادتين ٥٤ و ٥٥ من قانون نظام القضاء الصادر به القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ .
١٩٨		قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٠ بإضافة مادة جديدة إلى قانون العقوبات
١٩٨		قانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٠ بتعديل تاريخ بداية السنة المالية .
١٩٩		قانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رموس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية وغير التجارية والصناعية وعلى كسب العمل
٢١١		مشورات الشهر العقاري والتوثيق
		بحث في القانون المدني للأستاذ نصيف بك زكي .

المحكمة

مجلد قضائى شهري

تحت إشراف وزارة العدل

أكتوبر
سنة ١٩٥٠

السنة الحادية والثلاثون

العدد
الثاني

« يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ، وَلَا تُصْعِرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ، وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ إِنْ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتُ لَصَوْتُ الْخَمِيرِ ،
« قرآن كريم ،

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أو إدارتها ترسل بعنوان ،
« إدارة مجلة المحاماة ، وتحريرها بدار النقابة بشارع الملكة رقم ٥١ بمصر ،

طبعة صحاح
١٦ شارع محمد طاهر بشارع

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين الآتية :

عدد	
١٠	أحكام صادرة من محكمة القضاء الإداري
٥٠	حكما صادرا من محكمة النقض الجنائية
٥	أحكام صادرة من محكمة الاستئناف الأهلية (القضاء المدني)
١	حكما صادرا من محكمة الاستئناف الأهلية (القضاء التجاري)
٥	أحكام صادرة من قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدني)
١	حكما صادرا من قضاء المحاكم الكلية (جنح مستأنفة)
٥	أحكام صادرة من القضاء المستعجل
١	حكما صادرا من قضاء المحاكم العسكرية
٢	حكمين صادرين من قضاء المحاكم الجزئية (القضاء المدني)
١	حكما صادرا من قضاء المحاكم الجزئية (القضاء التجاري)
	بحثاً في قانون المرافعات الجديد للدكتور رمزي سيف
	بحثاً في الغنائم البحرية لسعادة أحمد صفوت باشا المحامي
	بحثاً في قانون الاجرامات الجنائية الجديد لحضرة الأستاذ أحمد السادة المحامي
	بحثاً في ملاحظات على التعديلات التي أدخلت على القانون الخاص بالمهن غير التجارية لحضرة الأستاذ حامد أسعد عاشور المحامي
١	قانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ بفرض ضريبة إضافية على ضريبة الأرباح التجارية والصناعية لمصلحة المجالس البلدية والقروية
١	قانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بالاشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال
١	قانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد
١	قانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٠ بمكافحة الأمراض الزهرية
١	قانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ خاص بالجنسية المصرية
١	قرار وزير العدل بإنشاء محكمة جزئية تجارية بمدينة الاسكندرية

لجنة تحرير المجلة

عبد الفتاح الشلفاني — حسن عبد الجواد — سليمان عبد الحليم البجاني — أحمد السادة — نصيف زكي بك
من أعضاء مجلس النقابة من غير أعضاء مجلس النقابة

محكمة القضاء الإداري

مجلس الدولة

القطر المصرى كان الدفع بعدم الاختصاص
في غير محله متعيماً رفضه .

الوقائع

أقامت المدعية هذه الدعوى بصحيفة أودعتها
سكرتيرية المحكمة في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٧
وقالت فيها انها تحمل جواز سفر مصرى رقم
٨٨٥٩٣ تاريخه ٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ وانها
تقدمت إلى وزارة الداخلية بطلب تجديده في
يونيه سنة ١٩٤٧ فوافقت الوزارة على ذلك
واعترفت السفر إلى الخارج لعدة أغراض
مشروعة أخصها العلاج الطبي بمدينة كرلسباد
وبعد أن أعدت عدتها فحصلت على التأشيرات
اللازمة لدخولها البلاد الأجنبية التي اعترفت
السفر إليها وفقاً للأجراءات المعتادة واشترت
تذكرة السفر لها ولوالدتها بالطائرة التي غادرت
مطار الماظه في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٤٧
واحتجزت غرفة للإقامة بالفنادق بمختلف البلاد
التي اعترفت زيارتها وغير ذلك من الترتيبات
الخاصة بالسفر ، ولكنها فوجئت في يوم سفرها
بالطائرة مع والدتها وبعد أن وضعت حقائبها
بها ، بامتناع ضابط جوازات السفر بالمطار عن
التأشير على جواز سفرها مستنداً إلى أمر صادر

٧٠

٢٢ فبراير ١٩٥٠

١ — أعمال السيادة . ما يتبع من سياسة ويتخذ
من اجراءات للمحافظة على سيادة الدولة وكيانها
في الداخل والخارج .

٢ — منع البوليس أى شخص من السفر إلى الخارج
عمل إدارى من اختصاص مجلس الدولة .

المبادئ القانونية

١ — إن أعمال السيادة المشار إليها في
المادة السابعة من قانون مجلس الدولة .
لا تنصرف إلا إلى تلك الأعمال التي تتصل
بالسياسة العليا للدولة أو بالاجراءات التي
تتخذها الحكومة بما لها من السلطة العليا
للمحافظة على سيادة الدولة وكيانها في الداخل
والخارج أما الأعمال التي تباشرها في حدود
سلطانها الادارية فلا تعد كذلك .

٢ — اذا كان منع المدعية من السفر
لم يخرج عن كونه إجراءً وقائياً اتخذته
البوليس في حدود سلطاته الادارية لتحقيق
ما نص عليه المرسوم بقانون رقم ١١٧
لسنة ١٩٤٦ من تحريم الاتصال بالجمعيات
والهيئات الشيوعية التي يكون مقرها خارج

اليه من وزارة الداخلية بذلك وعلمت أن السبب في ذلك هو ما وصل إلى علم الوزارة من أنها مسافرة لأجل الإشتراك في مؤتمر شيوعي سينعقد بمدينة براغ وأن هذا المؤتمر سيضم الشباب الشيوعي وليس من المصلحة العامة اشتراك مصريين فيه ولكنها استطاعت بعد أن وقفت وزارة الداخلية على حقيقة نواياها المشروعة من السفر وأنها تزمع السفر من أجل العلاج الطبي وأن المؤتمر المزمع عقده بمدينة براغ إنما هو مؤتمر رياضي لتعارف شباب العالم المتمدنين وليس مؤتمراً شيوعياً كما فهم المسؤولون بوزارة الداخلية . استطاعت المدعية بعد كل هذا أن تحصل على موافقة الوزارة على سفرها بعد أن أقرت كتابة بكل ما تقدم وغادرت البلاد في ١٣ من يولييه سنة ١٩٤٧ وعادت إليها في ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٤٧ غير أنها لم تستطع في هذه المدة القصيرة تحقيق الأغراض التي توختها من رحلتها إلى الخارج كما أن تصرف جهة الإدارة بمنعها من السفر بادية الأمر قد أضربها بما جعلها تطالب الحكومة بتعويض عادل قدرته بمبلغ خمسمائة جنيه مصري باعتبارها مسئولة عن الأضرار التي أصابتها . وقد أرفقت المدعية بصحيفة دعواها مذكرة وحافطة بالمستندات التي استندت إليها وقالت إن الحكومة قد أساءت استعمال سلطتها — ذلك لأن البوليس لا يتمتع بسلطة على ضمائر الناس ونواياهم وأن سلطته في منع الجرائم لا تمتد إلى إهدار حرية الأفراد في التنقل والسفر وإجبارهم على البقاء داخل البلاد تحت ستار احتمال ازعاج الأمن الداخلي بعمل قد يقع خارج البلاد وأن أوامر البوليس ونواهيها لا تكون واجبة الاحترام إلا إذا ارتكبت على نص قانوني أو لائحة أو اتصلت بالمبادئ الأساسية للمحافظة على الأمن والنظام وهي المبادئ التي قررها الدستور

والتي تحمي الحرية الشخصية ولا تبيح تقيدها بنوازع الهوى وسوء الفهم وسوء التقدير وإن الاجراء الذي اتخذه البوليس معها مخالف للقانون لأنه قيد على الحرية الشخصية وليس من أعمال السيادة التي تلجأ إليها الدولة وتحتصن بها من مطالبها بالتعويض وأنه قد أضربها ضرراً مادياً وأدياً تقدره بخمسمائة جنيه مصري لضياح ثمن تذكرة السفر والبقاء الاضطراري بالقاهرة إلى أن سمح لها بعد ذلك بالسفر ودفع اتعاب المشورة القانونية في أمر المنع يضاف إلى هذا ما عاتته المدعية بسبب هذا الاجراء الخاطئ في رواج مختلف الاشاعات عن أفكارها الهدامة ثم حرمانها من الاستفادة بجانب من عطلتها الصيفية. وفي ١٩ من أبريل سنة ١٩٤٨ أودعت الحكومة مذكرة بدفاعها طلبت فيها الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ومن باب الاحتياط الحكم برفضها موضوعاً مع الزام المدعية بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة وأسست الدفع بعدم الاختصاص على أن قرار منع المدعية من السفر هو من أعمال السيادة التي لا تخضع لقضاء مجلس الدولة وقالت في الموضوع إنها لم تخطئ ولم تسرف في استعمال سلطتها حتى يقضى عليها بالتعويض إذ للمدعية سجل حافل يدل على اتصالها الوثيق بالهيئات التي تعمل على ترويح ونشر الدعوة الشيوعية فقد سافرت في سنة ١٩٤٥ إلى أوروبا موفدة من قبل جماعة دار الأبحاث العلمية وهي هيئة شيوعية صدر قرار مجلس الوزراء في ١١ من يولييه سنة ١٩٤٦ بحلها لحضور المؤتمر النسائي الدولي ولبت دعوة الوفد الروسي إلى اجتماع عقد بدار السفارة الروسية بباريس حيث حصلت على كافة التوجيهات التي ستقوم على أساسها بالدعوة لتحرير النساء بمصر وعند عودتها قششت فوجد معها نشرات شيوعية ونوتة

المحكمة ملاحظات الطرفين على الوجه المبين في محضر الجلسة ثم أرجأت النطق بالحكم لجلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٤٩ ثم ظلت تؤجل للحكم لاتمام المداولة حتى جلسة ٢٣ من يونيو سنة ١٩٤٩ وفيها قررت المحكمة فتح باب المرافعة لجلسة أول ديسمبر ١٩٤٩ لايداع التحقيقات المشار إليها بمذكرة الحكومة ثم تأجلت لجلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٥٠ لتنفيذ القرار المذكور وقد أودعت الحكومة التحقيقات وأعادت المحكمة سماع ملاحظات الطرفين ثم أرجأت النطق بالحكم لجلسة اليوم .

المحكمة

١ - عن الدفع بعدم الاختصاص

« من حيث ان مبنى هذا الدفع أن القرار الإداري الصادر بمنع المدعية من السفر إلى خارج القطر والذي تؤسس المدعية عليه طلب التعويض يعتبر عملا من أعمال السيادة التي لا تختص المحكمة بالنظر في صحتها ولا في دعاوى التعويض المترتبة عليها طبقا لنص المادة السابعة من قانون مجلس الدولة رقم ٩ سنة ١٩٤٩

« ومن حيث ان أعمال السيادة المشار إليها في المادة السابعة سالفة الذكر لا تنصرف إلا إلى تلك الأعمال التي تتصل بالسياسة العليا للدولة أو بالإجراءات التي تتخذها الحكومة بمأها من السلطة العليا للحفاظ على سيادة الدولة وكيانها في الداخل والخارج أما الأعمال التي تبشرها في حدود سلطتها الإدارية فلا تعد كذلك .

« ومن حيث ان منع المدعية من السفر لم يخرج عن كونه إجراء وقائيا اتخذ البوليس في حدود سلطته الإدارية لتحقيق ما نص عليه

موسيقية لنشيد الاتحاد السوفيتي وسافرت أيضا إلى أوروبا في ٢٩ من يونيو سنة ١٩٤٦ مع جمال الدين غالي المعروف بمبول للبادئ الشيوعية المتطرفة لحضور مؤتمر الطلبة العالي براغ وقد ورد اسمها ضمن الكشف الذي حرر بتاريخ ٨ من يونيو سنة ١٩٤٧ باسماء الأشخاص المعروفين للبوليس بأنهم من ذوى الميول الشيوعية وذلك لمناسبة الدعوة التي وجهت لشباب مصر لحضور مهرجان الشباب الذي سيعقد بمدينة براغ يوم ٢٠ من يونيو سنة ١٩٤٧ والأيام التالية وقد بلغ هذا الكشف إلى إدارة الجوازات لمنع من وردت أسمائهم به من السفر إلى الخارج وترتب على ذلك منعها من السفر وسحب جواز السفر منها ، ثم استدعاها وكيل وزارة الداخلية بعد ذلك إلى مكتبه ، في يوم ٥ من يولييه سنة ١٩٤٧ وأبان لها أن جهة الإدارة منعتها من السفر لأنها متصلة بهيئات تعمل على نشر الشيوعية فلما نفت عن نفسها كل اتصال بهذه الهيئات وتعهدت كتابة بعدم مخالفة أحكام المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ الذي يعاقب المصريين الذين يتصلون بالهيئات التي تعمل خارج البلاد على بث الدعوة للشيوعية ، أمر برد جواز السفر إليها والتصريح لها بالسفر وقد سافرت فعلا إلى أوروبا . وقدمت الحكومة في ملف الدعوى تحت رقم ٩ دوسيه و ١٢ دوسيه حافظتين بالمستندات التي أشارت إليها في دفاعها وانتهت إلى طلب الحكم بعدم الاختصاص أو رفض الدعوى .

ونذب أحد المستشارين لوضع تقرير في الدعوى وبعد وضعه عين لنظرها جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٤٩ ثم تأجلت لجلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٤٩ لمرض محامي المدعية وفيها سمعت

المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ من
تحريم الاتصال بالجمعيات والهيئات الشيوعية التي
يكون مقرها خارج القطر المصري ومن ثم يكون
الدفع بعدم الاختصاص في غير محله ويتعين
رفضه .

ب - عن الموضوع .

« ومن حيث ان المدعية تنعى على القرار
الإدارى الصادر بمنعها من السفر بعد حصولها
على الجواز مجددا طبقا للقانون بأنه إجراء يتجافى
مع الحرية الشخصية وحرية التنقل التي كفلها
الدستور وقوانين البلاد ولكن المحكمة ترى بالرغم
من ذلك أن للبوليس أن يتخذ دائما من الاجراءات
ما يراه ضروريا ولازما لصيانة الامن والنظام
العام ووقاية النظام الاجتماعى من كل خطر
يهدده .

« ومن حيث ان الثابت من أوراق الدعوى
أن المدعية كانت عضوا في جماعة دار الابحاث
العلمية التي قرر مجلس الوزراء حلها في ١٠ من
يوليه سنة ١٩٤٦ تطبيقا للمادة ٢٠ من الدستور
على أساس أنها تجذب قلب النظام الاجتماعى
والاقتصادى للدولة وتغيير النظم الاجتماعية
لنظام الأسرة والدين والملكية الفردية وهى
ما يعرض النظام الاجتماعى في البلاد للخطر -
وقد سافرت مرات إلى خارج القطر واشتركت
في اجتماعات ومؤتمرات دلت تحريات البوليس
أنها تهدف لبث الدعوة الشيوعية وكل ذلك كان
من شأنه أن يحمل البوليس على الاعتقاد بأن
للمدعية ميولا للبيادى الشيوعية ونشاطا ملحوظا
لبث الدعوة اليها مما يسوغ له بأن يتخذ معها

ما يراه من الاجراءات التي تحول دون ارتكابها
أى عمل من الأعمال المنصوص عليها في المرسوم
بقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ أو التي يكون من
شأنها نشر الدعوة المذكورة والترويج لها .

« ومن حيث انه قد تبين من الاطلاع على
جواز سفر المدعية أنها جددته بتاريخ ٤ من يونيه
سنة ١٩٤٧ غير أنه تبين من أوراق الدعوى أن
البوليس إذ وصل إلى علمه بأنها مسافرة للاشتراك
في مؤتمر الشباب العالمى ببراغ وأنه مؤتمر يرمى
لبث الدعوة الشيوعية أخطر قلم الجوازات بوزارة
الداخلية في ٨ من يونيه سنة ١٩٤٧ فقام باتخاذ
الاجراء اللازم لمنع المدعية من السفر .

« ومن حيث ان هذا الاجراء الذى اتخذه
البوليس كان ضروريا ولازما أزاء ما وصل إلى
علمه أخيراً بالاضافة إلى ماضى المدعية السالف
ذكره للوقوف على نواياها الحقيقية من السفر
فلما استوثق منها أنها لن تشترك في هذا المؤتمر أو
غيره من الهيئات التي تعمل على بث الدعوة
الشيوعية وأعطت اقرارا مكتوبا بذلك سمح لها
بالسفر - وهو في ذلك لم يخرج عن الحدود
المشروعة في مباشرة اختصاصه من حيث وقاية
البلاد من خطر المبادئ الشيوعية تلك المبادئ
المغايرة للمبادئ الأساسية للدستور .

« ومن حيث انه لما تقدم فلا حق للمدعية
في المطالبة بأى تعويض عن منعها من السفر -
ومن ثم تكون الدعوى على غير أساس حقيقة
بالرفض .

(قضية الآنسة أنجي أفلاطون وحضر عنها الأستاذ
حامد زكي ضد وزارة الداخلية رقم ١٣٩ سنة ٢ ق
رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة محمد عفت بك
وحسين أبو زيد بك وعلى أبو النيط بك مستشارين)

بمحكمة دمنهور وفؤاد حبيب فانوس مندوب المحضر بمحكمة قنا، وغريال سليمان الكاتب بمحكمة مصر وغيرهم كثير - كما حصل على بعض الهدايا من محمد سالم عبد الرحيم الكاتب بمحكمة اللبان الجزئية ومن كثيرين غيره - وقد كشف التحقيق عن أن طنطاوى هذا انما وصل إلى تحقيق كثير من مطالب من استعانوا به عن طريق اتصاله بحسن رزق افندى مراقب المستخدمين بالوزارة بدليل وجود حسابات مختلفة بمفكرات وأوراق وجدت في حيازة طنطاوى وشملت هذه المفكرات حسابات لأولاد حسن افندى رزق ظاهر منها دخول مبالغ في ذمتهم من طنطاوى، بل لقد بلغ من صلة أولاد حسن رزق افندى لطنطاوى أن أحدهم كان يحول إليه مرتبه لقبضه نيابة عنه - كما شملت هذه المفكرات وجود حسابات ثبت من التحقيق أنها تتعلق بمنزل حسن رزق افندى وتتضمن قضاء حاجيات لأسرته من مأكول وغيره، وقد ثبت من التحقيق أن محمد على طنطاوى كان وثيق الصلة الشخصية بحسن رزق افندى مراقب المستخدمين بدرجة غير مألوفة بين الموظفين، وعلى نحو يمتد على الاعتقاد بأن طنطاوى فيما صدر عنه من أعمال انما كان يأتيها لحساب مراقب المستخدمين فقد ثبت أن طنطاوى كان كثير التردد على بيته دائم الاتصال بأسرته كثير الخلوة به في مكتبه والدخول عليه في غرفة يقصد إليها مراقب المستخدمين تخلصاً من الزائرين. وقد ثبت أن حسن رزق افندى كان الاداة الفعالة في تحقيق مطالب بعض من تقاضى منهم محمد على طنطاوى نقوداً وأنه توسط مرة لدى جهات الوزارة في الحاق طالب بعمل تحت التمرين تقاضى منه طنطاوى نقوداً تمهيداً لتعيينه عند خلو وظيفة فلما طال العهد على استيفاء هذا الطلب طوّل طنطاوى برد المبلغ

٧١

٢٣ فبراير سنة ١٩٥٠

القرارات الادارية لا تسبب الا حيث يقضى القانون بذلك . فإذا ذكرت أسباب كانت موضع اشراف المحكمة وتقديرها .

المبدأ القانوني

انه وإن كانت الجهة الادارية غير ملزمة بتسبب قراراتها إلا حيث يلزمها القانون ذلك الا أنه اذا اشتملت القرارات على أسباب كانت هذه الأسباب خاضعة لإشراف المحكمة ورقابتها لتعرف مدى صحتها من الناحية الواقعية وصحة النتيجة التي استخلصت منها ورتبت عليها .

الوقائع

تتوصل وقائع الدعوى كما تبين من صحتها وما قدمه الطرفان فيها من مذكرات ومستندات في أن مجلس الوزراء أصدر في ٤ من ابريل سنة ١٩٤٨ قراراً باحالة المدعين إلى المعاش استناداً إلى مذكرة قدمتها إليه وزارة العدل جاء فيها « انه قدمت عديد الشكاوى إلى الوزارة نسبت فيها أمور ماسة بالنزاهة إلى بعض موظفيها فتدب للتحقيق أحد القضاة وثبت أن محمد على طنطاوى المنتدب مساعداً لمعاون الوزارة بالديوان العام كان يتقاضى من كثيرين من طالبي الوظائف ومن الموظفين نقوداً مقابل التوسط في قضاء مصالحهم بالوزارة من تعيين وتتمل في وظائف الكتبة والمحضرين والخدمة السائرة، وقد حصل مبالغ تتراوح بين الخمسة والستين جنياً من كامل غيظاني سعد افندى وعبد الملاك رفله افندى المحضرين بمحكمة مصر، وقلاده فرج الله الكاتب

وظيفته ، وقام التحقيق بأكله على وقائع مسندة لطنطاوى وقد حاولت مذكرة وزارة العدل أن تتخذ من وجود حسابات بمفكرات طنطاوى خاصة بأولاد حسن رزق افندى ، أو بقضاء بعض حاجيات لأسرته دليلا على اشتراكه مع طنطاوى مع انه ليس فى التحقيق ما يقطع بأنه قبض من طنطاوى مبالغ قيل بدفعها لقاء قضاء طلبات معينة كما أن مفكرات طنطاوى خلت بما يمكن أن يخلص منه عدم دفع ثمن ما قدمه طنطاوى لأسرة حسن رزق افندى من مأكولات وغيرها ، والصلة بينهما لم تستطع مذكرة وزارة العدل أن تستخلص منها واقعة معينة تؤيد اتجاهاها . أو تبث على سوء ظنها بحسن رزق افندى ، وليس هناك دليل على دفع الأخير ثلاثين جنيها لطنطاوى ليرده لأحد ذوى الطلبات وفيما يختص بعبد المجيد يوسف افندى خلت المذكرة من اسناد واقعة معينة اليه وليست هناك صلة بينه وبين طنطاوى تدعو لاشتراكه فيما نسب اليه من أفعال والاتصال بينهما كان اتصالا طبعيا ناشئا عن علاقة العمل والرياسة - وفيما يختص بعيسى الفرماوى افندى بررت المذكرة حالته إلى المعاش بواقعة ارفاق بطاقة أحد النواب بطلب استخدامه بمصلحة الشهر العقارى مع أن سكرتير الأمين العام للمصلحة ذكر فى التحقيق أن الفرماوى افندى أفهمه أن الطلب بهم شخصية كبيرة بوزارة العدل ، فدل عيسى الفرماوى افندى بتصرفه هذا على مساهمته فى بعض أمور الوساطة التى ثبت قيام طنطاوى بها إذ ثبت من التحقيق أن والد ابراهيم قلادة منح محمد على طنطاوى فى مقابل هذه الوساطة مبلغ ثلاثين جنيها ، - ويقول المدعون إن هذا التمرار مشوب بسوء استعمال السلطة ، ومبنى على تقرير غير سليم ، ففيا يختص بحسن رزق افندى لم يذكر أحد ممن سئلوا فى التحقيق انه دفع له مبلغا أو قدم له منحة لقاء تيسير عمل من أعمال

المدفوع لهذه الوساطة ، وهدد دافع المبلغ طنطاوى بإبلاغ النيابة إن لم يفعل فذهب طنطاوى ، وأحضر ثلاثين جنيها من حسن رزق افندى وثبت أيضا من التحقيق أن عبد المجيد يوسف افندى معاون الوزارة كان وثيق الصلة بمحمد على طنطاوى بحكم أن الأخير كان مساعده من جهة ، وكان من جهة أخرى يعمل قبل ذلك رئيسا لسعاة الوزارة تحت رئاسته وتبين من التحقيق انه كانت تقوم بينهما طوال مدة عملهما معا علاقات خاصة تقطع بعلم عبد المجيد افندى بدخائل أعمال وتصرفات طنطاوى بدرجة تنطوى على المساهمة فيما يقوم به طنطاوى من أعمال الوساطة وثبت أيضا من التحقيق أن عيسى الفرماوى افندى سكرتير مدير عمال ادارة المحاكم عاون محمد على طنطاوى فى تعيين ابراهيم قلاده كاتباً بمصلحة الشهر العقارى بأن أخذ منه طلبا لالتحاقه بأحدى الوظائف الكتابية فى هذه المصلحة ووضع عليه بطاقة من عنده باسم حسين بك درويش عضو مجلس النواب ، وذلك بدون علم النائب ، وبدون دخل منه . ثم تقدم بهذا الطلب إلى سكرتير الأمين العام بمصلحة الشهر العقارى مرفقا به هذه البطاقة وأفهمه على غير الحقيقة أن هذا الطلب بهم شخصية كبيرة بوزارة العدل ، فدل عيسى الفرماوى افندى بتصرفه هذا على مساهمته فى بعض أمور الوساطة التى ثبت قيام طنطاوى بها إذ ثبت من التحقيق أن والد ابراهيم قلادة منح محمد على طنطاوى فى مقابل هذه الوساطة مبلغ ثلاثين جنيها ، - ويقول المدعون إن هذا التمرار مشوب بسوء استعمال السلطة ، ومبنى على تقرير غير سليم ، ففيا يختص بحسن رزق افندى لم يذكر أحد ممن سئلوا فى التحقيق انه دفع له مبلغا أو قدم له منحة لقاء تيسير عمل من أعمال

وقد أجابت الحكومة على الدعوى بأن حقها فى حالة الموظفين إلى المعاش ثابت لها بمقتضى

سمعت المحكمة ملاحظات الطرفين ، وحجرت الدعوى للحكم لجلسة ٢ من فبراير ومنها لجلسة اليوم .

المحكمة

« من حيث ان محصل ما ينهض المدعون على القرار الصادر باحالتهم إلى المعاش انه مشوب بسوء استعمال السلطة ومنطوق على مخالفة القانون ويقولون في تبيان الوجه الاول إن هذا القرار لم تتوخ فيه المصلحة العامة بل دفعت اليه أغراض خاصة وغايات شخصية ويقولون في تبيان الوجه الثاني إنه بني على أسباب لا تبرره ولا تنتجها فانعدم الأساس القانوني الذي يجب أن يرتكز عليه فذكر وزارة العدل التي أسس عليها ألقت عليهم الاتهام وحملتهم الآثام دون أية علة أو سند وقد استفتحت بالتحدث عن محمد علي طنطاوي وما نسب اليه مقارفته ثم حاولت جاهدة أن تربط ما بينهم وبينه وأيا ما كان أمره فليس من شأنهم التعرض له وكل ما يغنيهم هو مدى اتصال الوقائع المسندة اليهم أو انفصالها عنهم ففيما يختص بالاول منهم وهو حسن افندي رزق لم يذكر أحد ممن سئلوا في التحقيق انه دفع له مبلغا أو قدم اليه شيئا لقاء تسيير عمل من أعمال وظيفته وما جاء في المذكرة من وجود حسابات بمفكرة طنطاوي تنبئ عن مبالغ له في ذمته نظير قضاة حاجيات لأسرته ومبالغ له في ذمة أبنائه أو ما جاء فيها من قيام صلة وثيقة بينهما أو من القول بأن بعض من تقاضى منهم طنطاوي نقودا حقق لهم هو مطالبهم كل هذا لا ينهض دليلا على ما ذهبنا اليه الوزارة من اشتراكهما في الإثم وفيما يختص بالثاني وهو عبد المجيد يوسف افندي لم تسند اليه المذكرة واقعة معينة كما أنها لم تصل بينه وبين إحدى المسائل المنسوبة إلى طنطاوي ولم تثبت

نصوص القانون . والاصل أن يعتبر قرار الاحالة سلبا أي صادرا لمصلحة عامة حتى يقوم الدليل على العكس ، ولا تلزم الادارة بتسبيب قراراتها ، فإن هي سديتها كان للمحكمة أن تراقب هذه الأسباب وهذه الرقابة لا تعدو مراجعة الأسباب لبيان ما إذا كانت تتعلق بمصلحة عامة أو باعتبارات بعيدة عنها ، وقد بني المدعون دعواهم على أن إحالتهم إلى المعاش مشوبة بسوء استعمال السلطة دون أن يذكروا وجها لذلك ، بل اكتفوا بمناقشة الأسباب التي حدثت إلى هذه الاحالة . وبذلك يستقط الأساس الذي بنوا عليه الدعوى على انه فيما يتعلق بأسباب الاحالة ذاتها وتقديرها ، فقد استبان من التحقيق أن بوزارة العدل فريقا من الموظفين يتجر باختصاصات وظيفته حيناً ، ويقوم بأعمال الوساطة في قضاء الحاجات أحيانا وذلك كله مقابل رشاوى ، وقد ثبت أن رشاوى دفعت مقابل خدمات أدت كنعين أو نقل أو ترقية من طريق هؤلاء الموظفين وبالاتفاق بينهم - وعقب المدعون على مذكرة الحكومة بأن ما يجري عليه العمل بوزارة العدل كاف بذاته لاسقاط الاتهام ، ذلك أن الادارات المختلفة بالوزارة هي التي تتولى ترشيح الموظفين ويتلو هذا الترشيح العرض على لجنة شئون الموظفين ثم ترفع القرارات إلى الوزير لاعتمادها وليس لحسن مرزوق افندي من شأن إلا العمل على تنفيذ هذه القرارات ، ولا يكفي وجود مبالغ ثابتة بمفكرات طنطاوي ليتخذ دليلا على الاشتراك معه في علاقاته الآثمة .

وبعد وضع التقرير في الدعوى عين لنظرها جلسة ٥ من ابريل سنة ١٩٤٩ ومنها لجلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٩ ثم لجلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ ثم لجلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ لايداع مستندات وفي الجلسة الأخيرة

مساهمته من قريب أو بعيد في الأعمال التي قيل بارتكاب هذا الأخير لها . وفيما يختص بالثالث وهو عيسى اسماعيل الفرماوى افندى قنعت المذكرة في تبرير حالته إلى المعاش بالاشارة إلى واقعة واحدة لم يقم عليها دليل .

« ومن حيث ان الحكومة تدفع الدعوى بأن القرار المطعون فيه لا غبار عليه فهو قد استوحى صميم المصلحة العامة وإذا ينحى المدعون عليه سوء استعمال السلطة لم يقدموا على ذلك دليلاً أو شبه دليل كما انه يقوم على أسبابه الصحيحة المنتجة ويحمل مبرراته الواضحة الجازمة — أما ما جهد فيه المدعون من — تخريج وتناول فلا حجة له ولا غناء فيه وحسب القرار الإدارى لكي يكون بمنأى عن الطعن أن يكون مستمداً من أصول وعناصر ثابتة مؤدية للنتيجة التي انتهت إليها .

« ومن حيث انه بالنسبة إلى الوجه الأول فليس ثمة دليل على أن إحالة المدعين إلى المعاش قد دفعت إليها أغراض خاصة أو أملت غايات شخصية بل لقد ساق المدعون القول في ذلك مساقاً عاماً مرسلادون أن يبينوا وجه هذا النظر ومآناه على أن الثابت من الأوراق أن وزارة العدل تلقت شكاوى عديدة نسبت فيها إلى المدعى الأول وآخر أمور ماسة بالنزاهة فعمدت إلى أحد القضاة المتنبذين للتفتيش بالتحقيق في هذه الشكاوى وقد جرى التحقيق وطال ثم اسفر عما انتهى بصدد القرار المطعون فيه .

« ومن حيث انه بالنسبة إلى الوجه الثاني فانه وإن كانت الجهة الادارية غير ملزمة بتسييب قراراتها إلا حيث يلزمها القانون ذلك إلا أنه إذا ما اشتملت القرارات على أسباب كانت هذه الأسباب خاضعة لاشراف المحكمة ورقابتها لتعرف مدى صحتها من الناحية الواقعية وصحة

النتيجة التي استخلصت منها وثبت عليها . « ومن حيث انه قد بان للمحكمة من استقراء أوراق التحقيق الذي استند اليه القرار المطعون فيه واستقى منه أسبابه أن محمد على طنطاوى وهو مستخدم صغير بوزارة العدل كان على صلة بالمدعى الأول وهو مراقب المستخدمين بالوزارة جاوزت كل حد مألوف وأن طنطاوى هذا كان يتقاضى من طلاب الوظائف والموظفين نقوداً مقابل التوسط في مصالح لهم من تعيين أو نقل بلغت في بعض الحالات ستين جنياً وقد بلغ من أمره أن كانت قرارات التعيين تحت يده يسلمها إلى الراشين إذا ما أدوا ما طلب منهم ويحبسها عنهم إذا ما نكلوا عن الأداء ، بل كان يعطل اجراءات التعيين أو يعجل بها حسب تباطؤ الراشى في الأداء أو اسرعه . ولا نزاع في أن الأوراق الخاصة بالتعيين تبدأ عند حسن افندى رزق لاستيفاء مسوغات التعيين والقرارات الخاصة به تنهى عنده لتنفيذها — كما استبان أيضاً ان حسن افندى رزق سعى لدى رئيس محكمة استئناف وكبير كتابها في تعيين شاكر افندى خليل الذي دفع أربعين جنياً لطنطاوى مقابل هذا التعيين ولما لم يتم التعيين وهدد الراشى بإبلاغ النيابة وخيف اقتضاح الأمر رد اليه طنطاوى ثلاثين جنياً أحضرها من حسن افندى رزق وقد أشير إلى هذا المبلغ في مفكرة طنطاوى ، وثبت من التحقيق أيضاً أن المدعى الثانى وهو عبد المجيد افندى يوسف معاون الوزارة كانت بينه وبين طنطاوى صلة بلغ من وثاقتهما أن تناولت أخص وأدق شئونهما وأن غرفة طنطاوى بالوزارة كان يتردد عليها ذوو الحاجات من الراشين بعلمه بل كان الاتفاق على الرشوة يحصل تحت سمعه وبصره وقد وجد اسمه بمفكرة طنطاوى موضعاً أمامه مبالغ معينة كما ضبط لدى طنطاوى سندات لأذنه

ورغم ذلك التزمها الجامعة وطبقها باطراد وأصبحت قاعدة تنظيمية عامة تعتبر مخالفتها مخالفة قانونية ، ذلك أن المخالفة القانونية ليست مقصورة على مخالفة نص في قانون أو لائحة ، بل هي تشمل مخالفة كل قاعدة جرت عليها الإدارة والتزمها واتخذتها منهاجاً لها .

الوقائع

أقام المدعى هذه الدعوى بالصحيفة المودعة سكرتيرية المحكمة مع المذكرة الشارحة وحافطة المستندات في ٢ من يولييه سنة ١٩٤٩ قائلًا إنه تخرج في جامعات سويسرا وفرنسا ، فحصل على الليسانس في العلوم التجارية والاقتصادية ، ثم على الدكتوراه من جامعة نيوشاتل في سنة ١٩٣٠ ثم دبلوم معهد الدراسات العليا الزراعية الاقتصادية من باريس ، وعين بعد ذلك في سنة ١٩٣١ ببنك التسليف الزراعي وتولى إدارة فروع المختلفة في الوجهين القبلي والبحري — ولما أن أعلنت جامعة فاروق الأول في الصحف عن حاجتها إلى أستاذ دج، من الدرجة الثانية بمرتب (٦٠ — ٧٥ جنيها شهريا) لإدارة الأعمال أبدى رغبته في التعيين في هذه الوظيفة فرشحه كلية التجارة بقرار صدر من مجلسها في نوفمبر سنة ١٩٤٧ لوظيفة أستاذ مساعد لمادة إدارة الأعمال إلا أن الجامعة بعد أن أبلغت قرار مجلس الكلية عرضت عليه وظيفة مدرس (١) فرفضها ، فعرضت عليه هذه الوظيفة بأقدمية سنتين فيها وبمرتب أربعين جنيها في الشهر أي متوسط مربوط الدرجة المخصصة لها ، فقبل هذا العرض ، وصدر قرار مجلس الجامعة بالتعيين على مقتضاه ، ثم عرض الأمر على اللجنة المالية فجلس الوزراء الذي وافق على تعيينه في وظيفة

وصالحه تناقضا معا في تعليلها وبيان تفصيلاتها وبالنسبة إلى المدعى الأخير فتدبين من أقوال ابراهيم ابراهيم قلادة افندى أحد الراشين في التحقيق أن محمد علي طنطاوى أرسله إلى هذا المدعى فصاحبه إلى مصلحة الشهر العقاري وفي الطريق أخرج من جيبه بطاقة باسم أحد النواب وألصقها بأوراق التعيين التي قدمها لسكرتير الأمين العام للمصلحة وأبلغه أن الطلب يهم موظفا كبيرا بالوزارة وقد تأيدت صحة هذه الأقوال من أرفاق البطاقة بالطلب وأنكار النائب وجود أية صلة بينه وبين صاحبه .

ومن حيث أنه والأمر على ما تقدم فلا مراء أن النتيجة التي استخلصت منه ومارتب عليها من عدم صلاحية المدعين للبقاء في وظائفهم سليمة وسائغة ومن ثم لم يكن وجه لتعيب القرار المطعون فيه والنعى عليه بمخالفة القانون وتكون الدعوى على مقتضى ذلك حقيقة بالرفض .

(قضية حسن رزق افندى وآخرين وحضر عنهم الأستاذ عبد الفتاح حسن ضد دولة رئيس مجلس الوزراء وحضر عنه الأستاذ عبد الله عمار رقم ٤١٧ سنة ٢ في رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة محمد سامي مازن بك ومحمد عفت بك وحبشي ابراهيم سمري بك وحسين أبو زيد بك وعلى أبو الغيط بك مستشارين)

٧٢

٤ مايو سنة ١٩٥٠

مخالفة قاعدة جرى عليها العمل تساوى مخالفة قانون أو لائحة .

المبدأ القانوني

إذا كانت اللائحة التي اختلف الطرفان في تفسير نصوصها لم يصدر بها حتى الآن تشريع اذ أنها لا تزال مشروعا غير مقنن ،

مدرس (أ) مع أقدمية سنتين فيها، وبمتوسط مربوط الدرجة أى ٤٠ جنيتها في الشهر من تاريخ تسلمه العمل . ولما أريد شغل الوظائف الحالية بالكلية شكلت لجان لبحث حالة المرشحين للترقية وقررت اللجنة المنوطة بفحص أبحاث المدعى ومؤلفاته أهليته للترقية لوظيفة أستاذ مساعد وعرض الموضوع على مجلس الكلية بجلسته المنعقدة في ٥ من مارس سنة ١٩٤٩ قرر الموافقة على هذه الترقية ، ولما عرض أمر الترقية على مجلس الجامعة أصدر قرارا باعتبار أقدمية السنتين الممنوحة للمدعى في وظيفة مدرس (أ) من ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ (تاريخ قرار مجلس الجامعة بترشيحه) لا من أول مايو سنة ١٩٤٨ (تاريخ تعيينه) أى رد أقدميته إلى ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، وذلك نظرا لمباشرته التدريس بالكلية عقب صدور قرار الترشيح مع الاحتفاظ له بدرجة ثالثة ، وقرر ترقية الأستاذ عبد الغفور يونس إلى وظيفة أستاذ مساعد لإدارة الأعمال وقد صدق وزير المعارف على هذين القرارين في ٥ من مايو سنة ١٩٤٩ فأقام المدعى هذه الدعوى طالبا الحكم بإلغاء القرار الصادر بترقية الأستاذ عبد الغفور يونس مع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . ويقول المدعى في بيان ذلك ، إن القرار المطعون فيه قد خالف القانون ، إذ تخلى المدعى في الترقية مع كونه أقدم من الأستاذ عبد الغفور يونس ، لأن الأمر في صورة الدعوى مرده إلى الأقدمية وحدها ، إذ الصلاحية العلمية مسلم بها ، وقد اعتمدت الجامعة في تخطيه على الأقدمية . وقدمت الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى لعدم قيامها على أساس قانوني سليم — وقالت إن الخلاف يدور حول تفسير نصوص لائحة توظيف أعضاء هيئة التدريس إذ تشترط المادة الثالثة منها في تعيين استاذ مساعد

أن يكون قد شغل وظيفة مدرس مدة أربع سنوات على الأقل باحدى الكليات في جامعة مصرية أو معهد على من طبقها وبتطبيق هذا النص يبين أن المطعون في ترقية أتم فعلا المدة اللازمة للترقية في أول ديسمبر سنة ١٩٤٧ ، بينما لا يمكن ترقية المدعى قبل ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ أى بعد قضاء مدة سنتين في التدريس تضاف إلى سنتي الأقدمية اللتين حسبنا له ، وفضلا عن ذلك فليست للدعى أبحاث مبتكرة منشورة قام بها أثناء توليه الوظيفة وقد نصت المادة السادسة في اللائحة على ضرورة استيفاء هذا الشرط — وما دامت شرائط المادتين الثالثة والسادسة غير متوافرة في المدعى ، وهاتان المادتان تحكمان الترقية فما كان مجلس الجامعة يستطيع أن يخرج عليهما ويقرر ترقية . ورد المدعى على دفاع الحكومة بأن القرار المطعون فيه وقع مخالفا للقانون لاعتدائه على مركز قانوني تقرر له قبلا إذ أن أقدميته تعينت بمقتضى قرار مجلس الجامعة ، ثم بقرار مجلس الوزراء ، فلا يجوز الاعتداء عليها ، وقد تقرر أقدميته بالنسبة إلى زملائه طبقاً لنص المادة السابعة من لائحة توظيف أعضاء هيئة التدريس وهي تقضى بأنه يجوز عند تعيين عضو من هيئة التدريس من الخارج أن تعين أقدميته بالنسبة إلى زملائه في القرار الصادر بتعيينه . وعلى هذا الوضع تحسب مدة المدعى في وظائف التدريس على أساس مدة من يليه في الأقدمية ، فتمت تقرر للمدعى أقدميته على المطعون في ترقية ، كانت له قطعاً أقدمته في وظائف التدريس تربو على أقدمية زميله بالقدر الذي يسبقه به في الأقدمية ، ولا يغض من هذا النظر أن العبرة بالأقدمية في وظيفة مدرس بصفة مطلقة ، لانه ما دام المدعى عين في وظيفة مدرس (أ) ابتداء ففهوم ذلك انه اعتبر مستوفيا المدة

المحكمة

« من حيث ان المدعى ينعى على القرار المطعون فيه مخالفته للقانون من وجهين . أولهما - اعتدائه على مركز قانوني تقرر له وقت تعيينه برد أقدميته في وظيفة مدرس « أ » بالنسبة إلى زملائه إلى سنتين سابقتين على التعيين ، ومن مقتضى هذه الأقدمية والاسبقية المترتبة عليها استحقاقه للترقية إلى وظيفة استاذ مساعد قبل زميله المطعون في ترقيته ، والثاني . ان المطعون في ترقيته لا تتوافر فيه شروط الترقية لوظيفة استاذ مساعد لا من الناحية الشكلية ولا من الناحية الموضوعية بالنسبة إلى الأولى فهو لا يحمل الدكتوراه وهي المؤهل اللازم توافره فيمن يعين في هذه الوظيفة ولا يجوز الحجاج بأن المادة ٣٦ من اللائحة تجيز التجاوز في تعيين الأساتذة المساعدين عن شرط الدكتوراه حتى نهاية السنة الجامعية ١٩٥١ - ١٩٥٢ ، لأن هذا النص يقرر رخصة لا تستعملها الجامعة إلا على سبيل الاستثناء ، وإذا ما استعملتها وجب أن تبين أنها قصدت إلى استعمالها مع ذكر المبررات التي دفعها اليها ، فإن لم تفعل كان القرار في حدود سلطتها العادية ، وهي لا تملك في حدود هذه السلطة التجاوز عن شرط من الشروط ، وقد جاء القرار خاليا من الإشارة إلى الاستثناء - وبالنسبة إلى الشروط الموضوعية - فإن المطعون في ترقيته ارتكب مخالفة جازته الجامعة عنها بلفت نظره ولا غرو أن كيان الوظيفة الجامعية يقوم على علم وخلق ، فإن فقد أستاذ الجامعة أحد هذين الشرطين أصبح غير أهل لها .

وقد ندب أحد المستشارين لوضع التقرير في الدعوى وبعد وضعه بين نظرهما جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٠ وفيها سمعت المحكمة ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بالمحضر ، وأرجأت النطق بالحكم لجلسة اليوم .

« ومن حيث ان المدعى يؤسس الوجه الأول على المادة السابعة من لائحة توظف

أعضاء هيئة التدريس بجامعة فاروق الأول ، ونصها «يجوز عند تعيين عضو في هيئة التدريس من الخارج أن تعين أقدميته بالنسبة إلى زملائه في القرار الصادر بتعيينه وفي هذه الحالة تحسب مدة الأقدمية التي تقررت له ضمن المدة المقررة لجواز الترقية إلى وظيفة أعلى ، ويقول المدعى في تفسير هذا النص إنه مادامت قد عيّنت له أقدمية تجعله أسبق من زميله المطلعون في ترقيته فإن هذا يستتبع أن تعتبر له أقدمية في وظيفة التدريس تربو على أقدمية زميله ، وإذا كان زميله قد استوفى المدة اللازمة للترقية إلى وظيفة أستاذ مساعد وجب اعتباره مستوفياً لها قبله واستحقاقه تبعاً لذلك للترقية إليها دونه .

« ومن حيث أن الحكومة تجيب على هذا الوجه بأن منح المدعى أقدمية سنتين في وظيفة مدرس (أ) لا يخل بما اشترطته المادة الثالثة من اللائحة من وجوب تمضية أربع سنوات في وظيفة مدرس للترقية إلى وظيفة أستاذ مساعد ، وكل ما في الأمر أن مدة السنتين تدخل في حساب مدة الأربع السنوات فيتمتضي لترقية المدعى لوظيفة أستاذ مساعد قضاء سنتين في وظيفة مدرس من تاريخ مباشرة العمل ، وهذا عين ما قرره مجلس الجامعة في شأنه كما أن المدعى لم يقيم بأبحاث مبتكرة أثناء توليه وظيفة التدريس ، وهذا شرط فرضته اللائحة فيمن يرقى إلى وظيفة أستاذ مساعد .

« ومن حيث أن اللائحة التي اختلف الطرفان في تفسير نصوصها لم يصدر بها حتى الآن تشريع إذ أنها لا تزال مشروعاً غير ممتن ، ورغم ذلك التزمها الجامعة وطبقتها باطراد فأصبحت قاعدة تنظيمية عامة تعتبر مخالفتها مخالفة قانونية ، ذلك أن المخالفة القانونية ليست مقصورة على مخالفة نص في قانون أو لائحة ، بل هي تشمل مخالفة

كل قاعدة جرت عليها الإدارة والتزمها واتخذتها منهجاً لها .

« ومن حيث أن تطبيق المادة السابعة من اللائحة لا يثير صعوبة في غير حالة التعيين في وظيفة مدرس (أ) وهي خصوصية الدعوى الحالية فمثلاً لو عين شخص في وظيفة أستاذ مساعد بأقدمية معينة فإن هذا يجعل له أسبقية على زملائه على مقتضى هذه الأقدمية كما تدخل مدة أقدميته في حساب المدة اللازمة للترقية إلى وظيفة أستاذ ومثلاً الصعوبة المتقدمة أن المدة اللازمة للترقية إلى وظيفة أستاذ مساعد تجمع بين المدة التي تقضى في وظيفة مدرس (ب) ووظيفة مدرس (أ) فإذا ما عين شخص من الخارج في وظيفة مدرس (أ) بأقدمية معينة فهل يعتبر عند الترقية إلى وظيفة أستاذ مساعد أنه استوفى حكماً مدة زملائه المسبوقين في وظيفة مدرس (ب) أم أنه يحاسب على المدة التي يقضيها هو في وظيفة مدرس (أ) مثلاً مضافاً إليها مدة الأقدمية التي عيّنت له فيها .

« ومن حيث أن التفسير الذي تهدي إليه نصوص اللائحة وروحها والحكمة في تقرير أقدمية معينة لمن يعينون من الخارج بالنسبة إلى زملائهم الموجودين في الكليات هو تحديد مراكزهم وحفظ التوازن فيما بينهم باحتساب مدد اعتيادية لهم في التدريس تجعل لهم على زملائهم أسبقية حسب هذه الأقدمية ، ومؤدى ذلك أن من جعلت له أقدمية على زملائه في وظيفة مدرس (أ) يجب له اعتباراً مدة زملائه في وظيفة مدرس «ب» ويكون أسبق منهم تبعاً في الترشيح إلى وظيفة أستاذ مساعد .

« ومن حيث أنه لا خلاف بين الطرفين في أن المدعى يعتبر حسب الأقدمية التي عيّنت له أقدم من الاستاذ عبد الغفور يونس في وظيفة مدرس (أ) وقد جرت المعاملة بينهما على هذا

جزاء آخر بل يستند إلى حق الحكومة في اختيار من كان أهلاً للترقية .

المبادئ القانونية

١ - أن ما قرره قواعد التنسيق من مراعاة الأقدمية المطلقة في الترقيات إلى الوظائف المنسقة في حدود النسب المقررة لها ليس معناه استحقاق الموظف للترقية بمجرد أن أقدميته تدخل في نطاق هذه النسبة ويجب ترقيته لزماً حتى لو كان يملف خدمته ما يدل على عدم صلاحيته ذلك لأن الترقية بالتنسيق لا تتدخل من طابع الترقية العادية وخصائصها التي يستهدى فيها دائماً الصالح العام ويتوخى حسن سير المصالح العمومية فن قامت به أسباب جديدة تجعله غير صالح للترقية جاز تخليه ولا يشفع له أقدمية أو طول خدمة .

٢ - إذا كانت الدرجات التي حصلت الترقية إليها هي درجات ميزانية ودرجات أنشئت لتعزيز الوظائف - كان للحكومة اختيار من ترى ترقية إليهم إليها دون التقيد بالأقدمية ما لم يكن تصرفها مشوباً بسوء استعمال السلطة .

٣ - الحرمان من الترقية بسبب الجزاء التأديبي الذي وقع على الموظف لا يصح وصفه بأنه جزاء ، وأنه لذلك يعتبر جزاء آخر عن ذات الفعل الذي كان محلاً للجزاء الأول - ذلك لأن الحرمان لا يكون إلا من حق والترقية كقاعدة عامة ليست حقاً للموظف فلا يرد عنه ، وإنما هي منحة تعطيها الحكومة لمن تراه جديراً بها مستهدية في ذلك الصالح العام والحكومة إذ تستغل سلطتها

الاعتبار حتى المرحلة الأخيرة وإذ كان الاستاذ عبد الغفور يونس قد استوفى المدة اللازمة للترشيح لوظيفة استاذ مساعد ، اعتبر المدعى مستوفياً لها وسابقاً عليه في الترشيح إلى هذه الوظيفة .

ومن حيث أنه لا وجه لما تحدى به الحكومة من عدم قيام المدعى بنشر أبحاث مبتكرة ، وبذلك يتخلف شرط من الشروط اللازمة لترقيته إلى وظيفة استاذ مساعد لا وجه لهذا التحدى بعد أن قررت اللجنة التي شكلها مجلس الجامعة لبحث حالته أن المستوى العلمي لما فحصت من بحوث يؤهله لشغل وظيفة استاذ مساعد وقد اقترح مجلس الكلية ترقيته إلى هذه الوظيفة ولم يعترض مجلس الجامعة عند نظر هذا الاقتراح على صلاحيته العلمية ، بل كان بحثه مقصوراً على استيفاء المدة اللازمة للترقية ، ثم احتفظ له بدرجة يرقى إليها إذا ما حل الموعد الذي يستكمل فيه حسب رأيه هذه المدة .

ومن حيث أنه لذلك يكون القرار المطعون فيه إذ تخلى المدعى في الترقية إلى وظيفة استاذ مساعد قد جانب القانون حقيقةً بالالغاء ولا محل بعد ذلك لبحث ما أثاره المدعى من أوجه دفاع أخرى .

(قضية الدكتور فضل جيمى وحضر عنه الأستاذ أحمد عبد الهادى ضد وزارة المعارف العمومية رقم ٤٥١ لسنة ٣٠ رئاسة وعضوية حضرات أصحاب الغزة محمد سامى مازن بك ومحمد عفت بك وحسين أبو زيد بك وعلى أبو الغيط بك وعلى منصور بك مستشارين)

٧٣

٤ مايو سنة ١٩٥٠

- ١ - أن قواعد التنسيق من حيث الأقدمية لا تتدخل من طابع الترقية العادية وخصائصها .
- ٢ - درجات الميزانية ودرجات تقرير الوظائف غير مقيدة بالأقدمية .
- ٣ - الحرمان من الترقية بسبب وجود جزاء ليس

عاما بشرط أن يكون قد مضى على آخر ترقية له مدة لا تقل عن أربع سنوات وإلى استكمال جميع هذه الشروط .

ودفعت الحكومة الدعوى بعدم اختصاص المحكمة بنظرها لأن المدعى يطلب إلى المحكمة إصدار قرار بترقيته وهي لا تملك إصدار مثل هذا القرار كما لا تملك تكليف جهة الإدارة بإصداره ، ثم طلبت في الموضوع الحكم برفضها — وقالت إن الترقيات التي تضمنها القرار الأول تمت وفقا لقواعد التنسيق . وقد رؤى تخطي المدعى في الترقية لما نسب إليه من اخلال شديد بواجباته تمس أمانته ونزاهته ، ويدل على استغلاله لوظيفته للحصول على أموال الغير وإدخالها في ذمته مما كان محلا لتحقيق جنائي في القضية رقم ٢٠٤٨ لسنة ١٩٤٧ محرم بك وأحيل بسببه إلى مجلس تأديب ، ثم صدر قرار المجلس بإدانته — أما القرار الثاني فكان عن درجات انشئت لتعزيز ، ودرجات خلت ب وفاة شاغلها والترقية إليها حق مطلق لجهة الإدارة لا تخضع فيه لقواعد التنسيق ولا تجرى عليه رقابة المحكمة . أما عن الترقيات التي تضمنها القرار الأخير فكانت عن درجات رفعت بالميزانية ، وقد رقي إليها الموظفون الذين يستوفون شروط الفقرة (هـ) سالفة الذكر .

وقد رد المدعى على دفاع الحكومة المتقدم طالبا رفض الدفع بعدم الاختصاص لأن طلباته تتضمن أيضا إلغاء كل قرار يتعارض مع حقه في تسوية حالته مع احتفاظه بحقه في فرق الراتب والعلاوة وصمم في الموضوع على طلباته قائلا بأنه قد تخطى في الترقية بلا وجه حق ، إذ أن الترقية بمقتضى قواعد التنسيق مطلقة من كل قيد ، وأساسها الأقدمية المطلقة ، ولا تتأثر بما عساه يكون في ملف خدمة الموظف من جزاءات تأديبية ولذلك يكون تخطيه بسبب اتهامه في الجناية سالفة

في تقدير استحقاق الموظف للترقية لا مباشر ذلك بصفته سلطة تأديبية بقصد إيقاع العقاب على من تركته وانما هي مباشر سلطتها في اختيار من كان أهلا للترقية ، وترك من كان غير أهل بحكم اضطلاعها بالمصالح العامة ومسئوليتها عنها .

الوقائع

تتصل وقائع الدعوى حسبما يستفاد من صحيفة المودعة مع المذكرة الشارحة سكرتيرية المحكمة في ١٥ من يناير سنة ١٩٤٩ في أن المدعى التحق بخدمة وزارة العدل منذ خمسة وثلاثين عاما ولا زال بالدرجة السابعة ولما يصل إلى الدرجة السادسة بالرغم من أن الوزارة أصدرت ثلاثة قرارات بترقية طائفة كبيرة من زملائه إلى تلك الدرجة أولها في ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ والثاني في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٤٨ والثالث في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ وتضمنت هذه القرارات الثلاثة ترقية من هم أحدث منه عهدا بالخدمة ، ويلونه في ترتيب الأقدمية وعلى مقتضى ذلك طلب الحكم بتسوية حالته طبقا لقواعد التنسيق بجعله في الدرجة السادسة حسب أقدميته اعتبارا من ٣١ من مارس سنة ١٩٤٧ وحفظ حقه في الفرق بين راتبه الحالي والراتب الذي سيكون له بعد التسوية ، والعلاوة المتأخرة والتي تستحق مع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . واستند في استحقاقه للترقية إلى الدرجة السادسة إلى الفقرة (هـ) من المادة العاشرة من كتاب المالية الدوري رقم ف ٣٢/١/٢٣٤ بتاريخ ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٤ والتي تقتضى صراحة ، وعلى وجه الإلزام بترقية الموظف الذي رقي بقواعد انصاف المنسقين إلى درجة أعلى متى بلغت مدة خدمته خمسة وثلاثين

بالغاء القرارات الثلاثة الصادرة من وزير العدل في ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ و ٣٠ من يونيو سنة ١٩٤٨ و ١٤ من ديسمبر ١٩٤٨ فيما تضمنته من تخطيه في الترقية ، وذلك على اعتبار أنها قد أخلت بحقه في الترقية ، وحال صدورها دون تسوية حالته على الوجه المبين بصحيفة دعواه ولا شك أن الطلبات المذكورة هي من صميم ما تختص به هذه المحكمة ومن ثم يكون الدفع في غير محله متعيناً رفضه .

عن الموضوع :

« ومن حيث أن المدعى ينعى على القرارات المطعون فيها مخالفتها للقانون لخروجها على قاعدة الترقية بالأقدمية التي كفلتها قواعد التنسيق فيما يتعلق بالترقيات إلى الدرجات المنسقة واتخاذها الجزاء التأديبي الذي صدر ضده ذريعة لحرمانه من الترقية مع ما في ذلك من معنى إيقاع عقوبتين عن فعل واحد الأمر الذي تمنعه القوانين .

« ومن حيث أنه وإن كان المسلم به أن أقدمية المدعى كانت تسمح بترقيته مع من رقوا بالقرار الأول غير أن الحكومة قررت بأنها تخطته بسبب اتهامه في قضية الجنائية رقم ٢٠٤٨ لسنة ١٩٤٧ محرم بك لأنه بوصفه كاتباً أول لمحكمة محرم بك المركزية وقائماً بعملية التنفيذ فيها قد حصل من بعض المحكوم عليهم مبالغ تزيد على الغرامات المقررة بها ضدهم — الأمر الذي يدل على إخلاله الشديد بواجبه ويمس نزاهته ويدل على استغلاله وظيفته للحصول على أموال الغير وأدخالها في ذمته — وقد صدر الأمر بإيقافه عن العمل في ٢٧ من مارس سنة ١٩٤٧ ثم أحيل إلى مجلس تأديب في ٢٠ من أبريل سنة ١٩٤٧ ف قضى بتاريخ ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ بإيقافه عن العمل

الذكر، و صدور الحكم التأديبي ضده مخالفاً لقواعد التنسيق — خصوصاً ولم ينص الحكم التأديبي على حرمانه من الترقية ، فضلاً عن خلو ملف خدمته من أي جزاء آخر ، وما حواه من تقارير أخرى دالة على جده واجتهاده واستقامته ، ومنها تقرير من رئيس نيابة الإسكندرية بعد صدور الحكم التأديبي ضده شهد له فيه بالكفاءة والاستقامة . وقد ندب أحد المستشارين لوضع التقرير ، فأصدر قراراً بتكليف الحكومة ايداع ملف خدمة المدعى ، وصورة من كتاب المالية رقم ١٣٢/٢٧ ومن كتابها الدوري رقم ف ٢٣٤ / ١ / ٣٢ بتاريخ ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٤ وأودعت الحكومة ملف خدمة المدعى وصورة من الكتابين سألني الذكر ثم عين لنظر الدعوى جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٠ أمام دائرة التسوية ، وفيها قرر المدعى بأن طلباته هي الغاء القرارات الوزارية المشار إليها بترقية مائة وخمسة عشر موظفاً فيما تضمنته من تخطية في الترقية في دوره وحرمانه من تسوية حالته فقررت المحكمة تأجيل القضية لجلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٥٠ لنظرها أمام دائرة الالغاء وبعد سماع ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بالمحضر صمم المدعى على طلباته المعدلة ، وطلب ضم الملف الفرعي الخاص به بمكتب النائب العام ، فقررت المحكمة أرجاء النطق بالحكم لجلسة اليوم مع ضم الملف المذكور بما اشتمل عليه من تقارير سرية في خلال أسبوعين مع الترخيص بمذكرات تكميلية في الأسبوعين التاليين مناصفة بين الطرفين وقدم المدعى مذكرة بأقواله ولم تقدم الحكومة شيئاً .

المحكمة

« من حيث أنه يبين من الإطلاع على المذكرات المقدمة من المدعى أنه يطلب الحكم

لمدة شهر وحرمانه من راتبه عنه .

« ومن حيث ان ما قرره قواعد التنسيق من مراعاة الأقدمية المطلقة في الترقيات إلى الوظائف المنسقة في حدود النسب المقررة لها ليس معناه استحقاق الموظف للترقية بمجرد أن أقدميته تدخل في نطاق هذه النسب ويجب ترقيته لزما حتى لو كان بملف خدمته ما يدل على عدم صلاحيته. ذلك لأن الترقية بالتنسيق لا تدخل من طابع الترقية العادية وخصائصها التي يستهدى فيها دائما الصالح العام ويتوخى حسن سير المصالح العمومية فمن قامت به أسباب جدية تجعله غير صالح للترقية جاز تخطيه ولا يشفع له أقدمية أو طول خدمة .

« ومن حيث انه بالنسبة للترقيات التي تضمنها القراران الأخيران فقد ثبت أنها تمت في درجات ميزانية ودرجات انشئت لتعزيز الوظائف . ومن ثم كان للحكومة اختيار من ترى ترقية لهم اليها دون التقييد بالأقدمية ما لم يكن تصرفها مشوبا بالسوء استعمال السلطة وهو غير قائم في خصوصية الدعوى .

« ومن حيث ان حرمان المدعى من الترقية بسبب الجزاء التأديبي الذي وقع عليه لا يصح وصفه بأنه جزاء ، وأنه لذلك يعتبر جزاء آخر عن ذات الفعل الذي كان محلا للجزاء الأول . ذلك لأن الحرمان لا يكون إلا من حق والترقية ككفالة عامة ليست حقا للموظف فلا يرد عنه وإنما هي منحة تعطيها الحكومة لمن تراه جديرا بها مستهدية في ذلك الصالح العام والحكومة إذ تستعمل سلطتها في تقدير استحقاق الموظف للترقية لا تبشر ذلك بصفتها تأديبية بقصد إيقاع العقاب على من تركه وإنما هي تبشر سلطتها في اختيار من كان أهلا للترقية . وترك

من كان غير أهل بحكم اضطلاعها بالمصالح العامة ومسئوليتها عنها .

« ومن حيث انه لا محل لما ينهه المدعى على القرار الأخير من مخالفته للقانون بتخطيه رغم استكمال شروط الفقرة (هـ) من البند العاشر من كتاب المالية الدوري الصادر في ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٤ التي تقضى باستحقاق الموظف الذي أمضى في الخدمة خمسا وثلاثين سنة وقضى في درجته الحالية أربع سنوات للترقية لدرجة أعلى ذلك ان الثابت من ملف خدمته أنه دخل الخدمة في ٢ من فبراير سنة ١٩١٤ فهو لم يستكمل شروط الفقرة (هـ) المذكورة حتى تاريخ صدور القرار الثالث في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ .

« ومن حيث انه لكل ما تقدم تكون الدعوى على غير أساس سليم من القانون حقيقة بالرفض .

(قضية أحمد السيد أبو خطوة وحضر عنه الأستاذ السيد كريم ضد وزارتي العدل والمالية وحضر عنهما الأستاذ زكي بدوي رقم ١٩١ سنة ٣ في رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة محمد سامي مازن بك ومحمد عفت بك وحسين أبو زيد بك وعلى أبو الفيط بك وعلى منصور بك مستشارين)

٧٤

٤ مايو سنة ١٩٥٠

- ١ — المنازعات في المرتبات والمعاشات . من اختصاص مجلس الدولة السابق واللاحق في القانون . انشائه .
- ٢ — مجلس الوزراء . يصدر قراراته التنظيمية في أي وقت .
- ٣ — الموظف وترقيته إلى درجة بعد مدة معينة غير وجوبية .

المبادئ القانونية

- ١ — جرى قضاء هذه المحكمة في اضطراد

ضيع عليه فرصاً كثيرة للترقية ، وقد سويت حالته بقرار من مجلس الوزراء صدر في ٨ من يولييه سنة ١٩٤٣ واعتبرت الدرجة التي كان يشغلها في مجالس المديرية درجة سادسة فرقة وزارة المعارف إلى الدرجة الخامسة في أول سبتمبر سنة ١٩٤٥ وهذه التسوية تبين فيما بعد عدم عدالتها فصدر قرار جديد من مجلس الوزراء في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ معتبراً درجة المدعى الخامسة من تاريخ شغله لها في مجالس المديرية أي من أول مايو سنة ١٩٣١ ويقول المدعى لو كان قرار مجلس الوزراء صدر في الوقت المناسب ولم يتأخر صدوره قرابة عشر سنوات لكانت حصلت ترقية إلى الدرجة الرابعة في سبتمبر سنة ١٩٤٥ لأن درجته السابعة في مجالس المديرية اعتبرت السادسة من أول مايو سنة ١٩٣١ ولذا كان استفاد من قواعد التنسيق والتيسير وفضلاً عما تقدم فالتسوية جاءت غريبة ولا سند لها من قرار مجلس الوزراء الصادر في سنة ١٩٤٦ الذي حدد درجته في مجالس المديرية ولا تنطبق على كتاب المالية الدوري الصادر في ٣٠ من نوفمبر في شأن تسوية حالة موظفي مجالس المديرية المنضمين إلى الوزارات والمصالح فالتسوية التي أجرتها الحكومة في شأن حالته أدت إلى حذف ترقية إلى الدرجة الخامسة وحذفت علاواتها ، وحصلت من وزارة المعارف قيمة ما صرف له منها عن الشهور السابقة على التسوية فأضرت به هذه التسوية .

دفعت الحكومة الدعوى بعدم قبولها لأنها عن تصرف سابق على نفاذ قانون مجلس الدولة، وذلك لأن حالة المدعى سويت بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من يولييه سنة ١٩٤٣ بوضعه في الدرجة السادسة المعادلة لدرجة

على أن المنازعات في المرتبات والمعاشات كانت قبل صدور القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الخاص بإنشاء مجلس الدولة من اختصاص المحاكم المدنية فنقلها القانون المذكور إلى اختصاص محكمة القضاء الإداري دون غيرها من الهيئات القضائية ومقتضى ذلك أن تختص هذه المحكمة بتلك المنازعات ما كان منها سابقاً على العمل بقانون مجلس الدولة وما كان لاحقاً له ما دام أن الحق فيها لم يسقط بالتقادم .

٢ - ليس في القوانين ما يلزم مجلس الوزراء بإصدار قراره التنظيمي في تاريخ معين .

٣ - ليس في القوانين العادية ما يوجب على الحكومة ترقية الموظف إلى درجة معينة بعد مدة معينة اللهم ما كان منها خاصاً بقواعد انصاف المنسبين .

الوقائع

أقام المدعى هذه الدعوى بصحيفة أودعها مع المذكرة الشارحة وحافظة المستندات سكرتيرية المحكمة في ١٢ من يونيه سنة ١٩٤٩ طالباً الحكم بتصحيح تسوية حالته على أساس اعتباره في الدرجة الرابعة من أول سبتمبر سنة ١٩٤٥ ، وفي الدرجة الثالثة من أول سبتمبر سنة ١٩٤٧ مع الزام المدعى عليهما بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة ..

وقال في بيان دعواه إنه كان يشغل وظيفة ناظر مدرسة الأمير فاروق الابتدائية بالبنيا في الدرجة من (٢٠ - ٤٠ جنياً) فلما ضمت مدارس مجالس المديرية لوزارة المعارف ضم مع زملائه في سنة ١٩٣٦ على أن تسوى حالتهم فيما بعد ، وقد تأخرت التسوية قرابة سبع سنوات ، مما

على الوجه الصحيح لاعتبار في الدرجة الخامسة من أول مايو سنة ١٩٣١ أى تاريخ قيده عليها بمجلس المديرية ، فردود عليه بأنه وضع في الدرجة من ١٥ - ٣١ جنيتها ، مجالس اعتباراً من هذا التاريخ . وهذه الدرجة معادلة للدرجة السادسة الحكومية بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من يولييه سنة ١٩٤٣ بتسوية حالة موظفي مجالس المديرية المنقولين للحكومة اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٣٦ ولما صدر قرار مجلس الوزراء في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ بمعادلة درجات موظفي مجالس المديرية بالدرجات الحكومية واعتبرت الدرجة ١٥ - ٣١ جنيتها ، معادلة للدرجة الخامسة المنخفضة عدلت الوزارة أقدمية المدعى طبقاً لهذا القرار — فلما جاء التنسيق أدركته الأقدمية المطالبة فرقي إلى الدرجة الرابعة اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٤٦ .

رد المدعى على مذكرة الحكومة قائلاً إن دعواه لا تهدف إلى إلغاء أمر إداري حتى يحتاج بأن الطعن عن تصرفات سابقة على إنشاء مجلس الدولة إذ الأمر مجرد تسوية حالته تطبيقاً لقرارات تنظيمية عامة ، فالدفع بعدم القبول غير قائم على أساس — وفي الموضوع يقول المدعى إن حالته لم تسو بعد تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء الذي اعتبره في الدرجة الخامسة منذ مايو سنة ١٩٣١ ، وظلت تسويته معلقة إلى أن أحيل إلى المعاش ، وحدد معاشه على أساس تسوية خاطئة مستندة إلى قرار مجلس الوزراء الصادر في سنة ١٩٤٣ رغم صدور قرار سنة ١٩٤٦ الذي يحكم حالة المدعى ، واستشهد بحالة زميلين له طلب تقديم ملفي خدمتهما ، فقدمت الحكومة ملف خدمة أحدهما هو محمد عبد الحافظ معوض افندي فاكفى به المدعى .

الوظيفة التي كان يشغلها بمجلس مديرية المنيا ورقى على هذا الاعتبار إلى الدرجة الخامسة في أول سبتمبر سنة ١٩٤٥ فلما صدر قرار مجلس الوزراء في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ اعتبره في الدرجة الخامسة من تاريخ شغله لها بمجلس المديرية والتسوية الأصلية المطعون فيها تمت فعلاً في ٨ من يولييه سنة ١٩٤٣ قبل إنشاء مجلس الدولة ، وفوق ذلك فقرارات مجلس الوزراء المطعون فيها والتي قيل إنها لم تصدر في الوقت المناسب هي قرارات لائحة عامة خاصة بموظفي المجالس المنضمين لوزارة المعارف ، ومثل هذه اللوائح لا يملك تعديلها إلا الهيئة التي أصدرتها وليس للمدعى أن يعترض عليها ولا تختص المحكمة بالتعرض لها . وطلبت الحكومة رفض الدعوى موضوعاً قائلة إن المدعى عين في الدرجة من (٨ - ٢٦ جنيتها) بمجلس مديرية المنيا اعتباراً من أكتوبر سنة ١٩١٣ وبلغ مرتبه في هذه الدرجة ٢٠ جنيتها اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٢٨ وفي أول مايو سنة ١٩٣١ منح الدرجة من ١٥ - ٣١ جنيتها ، ثم تقرر وضعه على الدرجة من ٢٠ - ٤٠ جنيتها ، اعتباراً من هذا التاريخ بلا علاوة ونقل بعد ذلك إلى وزارة المعارف في أول أكتوبر سنة ١٩٣٦ بماهيته التي كان يتقاضاها وقدرها ٥٠٠ مليم و ٢٣ جنيتها في الدرجة السادسة ، ورقى بعد ذلك إلى الدرجة الخامسة اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٤٥ تم سويت حالته طبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ فرجعت أقدميته في الدرجة الخامسة إلى أول مايو سنة ١٩٣١ ، وهو تاريخ قيده على الدرجة من ١٥ - ٣١ جنيتها ، ثم رقى إلى الدرجة الرابعة اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٤٦ وأما ما يذهب اليه المدعى من أنه لو سويت حالته

عن الموضوع :

« ومن حيث انه باستعراض حالة المدعى واستقراء قرارات مجلس الوزراء والكتب الدورية التي تحكم هذه الحالة يبين أن المدعى غير حاصل على مؤهل قى للتدريس وحاصل على شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان عام ، وأنه عين بمجلس مديرية المتيا مدرسا بالمدارس الابتدائية فى الدرجة من (٨ - ٢٦ جنيا) اعتبارا من ١٣ من أكتوبر سنة ١٩١٣ ، ثم بلغ راتبه فى هذه الدرجة عشرين جنيا اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٢٨ ثم رقى إلى الدرجة من (١٥ - ٣١ جنيا) فى أول مايو سنة ١٩٣١ ثم قيد على الدرجة من (٢٠ - ٤٠ جنيا) اعتبارا من ذلك التاريخ دون علاوة ، ثم نقل إلى وزارة المعارف من أول أكتوبر سنة ١٩٣٦ براتبه الذى كان يتقاضاه فى المجلس وقدره ٢٣٥٠٠ ج وكان هذا النقل أثرا من آثار ضم المدارس غير الأولية التابعة لمجالس المديرية الى وزارة المعارف العمومية بقرار من مجلس الوزراء فى ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٣٦ ونظرا لأن المدعى ليس مؤهلا تأهيلا فنيا للتدريس فقد ألحقته وزارة المعارف العمومية هو وأمثاله بعمل كتابى وأبقت على الفنيين فى التدريس بتلك المدارس إلا أن تسوية حالة الجميع ظلت معلقة واقتصر الأمر على نقلهم برواتبهم إلى أن صدر قرار مجلس الوزراء فى ٨ من يوليه سنة ١٩٤٣ قاضيا بترك تسوية المدرسين الفنيين إلى وزارة المعارف تتولاه بنفسها وينقل غير الفنيين من أشباه المدعى من درجاتهم التى بالمجالس إلى ما يعادلها فى كادر الحكومة حسب الجدول الذى أقره مجلس الوزراء ، وأرفقه بقراره على أن تعتبر أقدميتهم فى الدرجات الحكومية من

ويعد وضع التقرير فى الدعوى عين لنظرها جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٠ وفيها سمعت المحكمة ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بالمحضر وقررت إصدار الحكم فيها لجلسة اليوم .

المحكمة

« من حيث ان المدعى عليها دفعت الدعوى بعدم قبولها إذا أنها فى حقيققتها طعن على تصرفين صادرين من قبل العمل بقانون انشاء مجلس الدولة ، ذلك أن التسوية الأصلية المطعون فيها تمت فى عام ١٩٤٣ إعمالا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من يوليه سنة ١٩٤٣ فى شأن موظفى مجالس المديرية المنتقلين إلى وزارات الحكومة وأن الترقية المطعون فيها تمت أيضا فى عام ١٩٤٥ ، وكلا الأمرين صدرا قبل ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ تاريخ ابتداء العمل بقانون مجلس الدولة .

« ومن حيث ان هذا النظر غير سليم ، إذ أن التسوية المطلوبة فى هذه الدعوى ، إن هى إلا منازعة فى درجة مالية وقد جرى قضاء هذه المحكمة فى إطاراد على أن المنازعات فى المرتبات والمعاشات كانت قبل صدور القانون رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ الخاص بإنشاء مجلس الدولة من اختصاص المحاكم المدنية ، فنقلها القانون المذكور إلى اختصاص محكمة القضاء الادارى دون غيرها من الهيئات القضائية ، ومقتضى ذلك أن تختص هذه المحكمة بتلك المنازعات ما كان منها سابقا على العمل بقانون مجلس الدولة وما كان لاحتماله مادام أن الحق فيها لم يسقط بالتقادم ومن ثم يكون الدفع على غير أساس سليم من القانون حقيق بالرفض .

تاريخ حصولهم على ما يعادلها من درجات المجالس . وعلى أن يكون تتلمهم على درجات شخصية .

د ومن حيث انه بالرجوع إلى جدول المعادلات الذي أقره مجلس الوزراء ، وأذيع بالكتاب الدوري رقم م ٧٨ - ١ / ٧٤ المؤرخ ٥ من أغسطس سنة ١٩٤٣ يبين منه أن الدرجة في الكادر الحكومي التي تعادل الدرجة من (١٥ - ٣١ ج) التي كان عليها المدعى وقت نقله إلى وزارة المعارف هي الدرجة السادسة .

د ومن حيث ان المدعى سويت حالته في سنة ١٩٤٣ على هذا الأساس مع جعل أقدميته في الدرجة السادسة من أول مايو سنة ١٩٣١ ، ثم رفته وزارة المعارف إلى الدرجة الخامسة اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٤٥ فتكون التسوية على هذا الوضع وإلى ذلك التاريخ سليمة لا مطعن عليها .

د ومن حيث انه حدث بعد ذلك وعلى أثر صدور كادر جديد لموظفي مجالس المديرية حسن من حالهم وجعل الدرجة من (١٥ - ٣١ ج) من درجات المجالس معادلة للدرجة الخامسة المنخفضة رأت وزارة المالية أن تطالب إلى مجلس الوزراء الموافقة على تطبيق قواعد هذا الكادر من حيث المعادلات على الموظفين الذين سبق أن انضموا أو تتلوا من مجالس المديرية إلى وزارات الحكومة ، فوافق المجلس على المذكرة التي رفعت له في هذا الشأن ، وعلى جدول المعادلات المرافق في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ وواضح من جدول المعادلات هذا ، وهو نفس الجدول المرافق للكتاب الدوري رقم م ٧٨ - ١ / ٧٤ المؤرخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ الذي أذيع به قرار مجلس الوزراء السالف الذكر أن

الدرجة من (١٥ - ٣١ ج) التي كان عليها المدعى عند نقله إلى وزارة المعارف عام ١٩٣٦ تعادل الدرجة الخامسة المنخفضة من (٢٠ - ٣٠ ج) فتسوية حالة المدعى بإرجاع أقدميته في الدرجة الخامسة إلى التاريخ الذي رقي فيه إلى الدرجة من (١٥ - ٣١ ج) بمجلس المديرية وهو أول مايو سنة ١٩٣١ وما ترتب عليها تسوية صحيحة ولا طعن للمدعى إذا فيما يطلبه من تسوية حالته على اعتباره في الدرجة الرابعة من أول سبتمبر سنة ١٩٤٥ وفي الدرجة الثالثة من أول سبتمبر سنة ١٩٤٧ تأسيساً على القول بأنه لو كان قرار مجلس الوزراء الصادر في سنة ١٩٤٦ الذي اعتبر درجته بمجلس المديرية معادلة للدرجة الخامسة المنخفضة ، لم يتراخ صدوره إلى ما بعد نقل المدعى إلى المعارف بعشر سنوات لكانت الترقية التي أصابت المدعى في سنة ١٩٤٥ قد وقعت في الدرجة الرابعة لا في الخامسة ولكان استفاد من قواعد التفسير والتيسير باحتمال ترقيته إلى الدرجة الثالثة في سبتمبر سنة ١٩٤٧ إذ ليس في القوانين ما يلزم مجلس الوزراء بإصدار قراره التنظيمي في تاريخ معين ، كما انه ليس في القوانين العادية ما يوجب على الحكومة ترقية الموظف إلى درجة معينة بعد مدة معينة اللهم ما كان منها خاصاً بقواعد انصاف المنسبين بما لا ينطبق على حالة المدعى كما ان التطلع إلى الترقية إلى الدرجة الرابعة في سنة ١٩٤٥ والثالثة في سنة ١٩٤٧ ولا يعدو أن يكون مجرد أمل وليس يحق للمدعى تعرض القوانين أو اللوائح .

د ومن حيث ان المدعى قد استشهد حالة زميل له هو محمد افندي عبد الحافظ عوض وقال إنه بعد صدور مجلس الوزراء في سنة ١٩٤٦ سويت حالته بجعل ترقيته للدرجة الخامسة التي حدثت في أول يولييه سنة ١٩٤٣ ترقية إلى

المبادئ القانونية

١ - رجال الرى هم المنوط بهم القيام بكافة الأعمال الواقعة للبلاد من عوامل الفيضان، وذلك في الحدود التي رسمتها القوانين والتعليمات الإدارية الصادرة اليهم من وزارة الأشغال العمومية وهم حين يقومون بواجباتهم في هذا الصدد فيصدرون أوامر إدارية تحقيقاً للغاية المتقدمة فإن هذه الأوامر لا تعتبر عملاً من أعمال السيادة لأنها في الواقع من الأعمال الإدارية التي يقوم بها الموظفون في حدود اختصاصاتهم العادية تنفيذاً للقوانين.

٢ - أعمال السيادة هي ذات الأعمال التي تصدر من الحكومة باعتبارها سلطة حكم وهي في الغالب تتصل باعتبارات سياسية.

٣ - لا يعد عملاً عادياً إلا أفعال الاعتداء التي تقع من موظف غير مختص، أو الأفعال التنفيذية الجبرية التي لا تستند إلى قرار إداري سابق، أما إذا كانت الأعمال العادية قد وقعت تنفيذاً لقرار إداري، فإنه لا يسوغ النظر إليها مستقلة عن القرار الذي وقعت تنفيذاً له، إذ هي ذات ارتباط وثيق به لأن كيانها القانوني مستمد منه، وعلى ذلك لا يعتبر عملاً عادياً قطع الجسور ما دام أنه قد تم تنفيذاً لقرار اتخذته موظف مختص هو مساعد مدير الأعمال في حدود سلطته.

٤ - أن المحكمة قد استقر قضاؤها على أن الميعاد المشار إليه في المادة ٣٥ من القانون

الدرجة الرابعة ومن التاريخ نفسه. ثم أدركه التنسيق بالترقية إلى الثالثة، وبالرجوع إلى ملف خدمة هذا الزميل استبانت المحكمة أن حالته يخالف حالة المدعى إذ أنه حاصل على إجازة الحقوق وأنه لما ردت أقدميته في الدرجة الخامسة إلى تاريخ حصوله على الدرجة من (١٥ - ٣١ ج) بالمجالس تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في سنة ١٩٤٦ استحق الترقية الوجوبية مفسياً للدرجة الرابعة اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٤٣، وأدركته الأقدمية المطلقة للترقية إلى الدرجة الثامنة، وفقاً لتواعد التنسيق وقت أن كان يعمل مديراً لإدارة الترجمة بوزارة المعارف.

ومن حيث أنه لكل ذلك تكون دعوى المدعى على غير أساس سليم حتمية بالرفض في موضوعها.

(قضية الأستاذ عبدالغنى عثمان - حضر عنه الأستاذ حسن العشماوى ضد وزارتي المعارف والمالية رقم ٤١٥ سنة ٣ في رئاسة وعضوية - حضرات أصحاب العزة محمد عفت بك وحسين أبو زيد بك وعلى منصور بك مستشارين)

٧٥

١١ مايو سنة ١٩٥٠

إن الأوامر التي يقررها رجال الرى لوقاية البلاد من الفيضان أعمال إدارية لا من أعمال السيادة. لأن أعمال السيادة تتصل غالباً بالسياسة.

والعمل الذي يقع تنفيذاً لقرار إداري يستمد كيانه من هذا القرار ولا يعتبر عملاً عادياً.

الميعاد المنصوص عليه بالمادة ٣٥ من قانون مجلس الدولة لا يسرى على طالب التعويض.

أعمال الوقاية المنصوص عليها بالمادة ٤ من لأئحة الترع والجسور غير محدودة وترك أمرها لرجال الرى وكذلك في تقدير الظروف الملائمة لإصدار الأمر الإداري في حدود الحالة الحاضرة لا التخيلية.

للأمر الإداري إنما يكون على أساس الحالة الموجودة فعلاً وقت صدوره لأعلى أساس أمور افتراضية، أو يرى أنه كان واجباً على الموظف القيام بها .

٨ — إذا كان الخلاف حول المسوغ الفني للقرار الإداري لم يكن راجعاً إلى مخالفة قواعد فنية مسلماً بها وواجبة الاتباع حتماً وإنما كان مبناه الاجتهاد في ابتكار الوسائل لوقاية جسور الحوش وفي تقدير الظروف والملازمات الملائمة لإصدار الأمر الإداري المذكور فإن تقدير هذه الملاءمة أمر تستقل به السلطة الإدارية دون معقب عليها في ذلك، إلا إذا أساء استعمال سلطتها

٩ — ليس للمالك أن يستند إلى قواعد الاستيلاء المبينة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ مادامت أطيانه التي أغرقها المياه تعد بحسب طبيعة موقعها جزءاً من مجرى النهر وعلى هذا الأساس كانت من الأملاك العامة التي لا يجوز تملكها للأفراد، غير أنه لما ارتفع منسوبها بتراكم الطمي على مر السنين، وأصبح النهر لا يعلوها إلا في فترات متباعدة وكلما حدث فيضان عال أبيع تملك هذه الأراضي الأهالي ولكن هذا التملك لا يعني أنها لم تعد جزءاً من مجرى النهر لأن الواقع أنها جزء منه، ولذلك فإن ملكية أصحابها تكون محملة بحق ارتفاق مقرر للمنفعة العامة من مقتضاه أن تغمرها مياه النهر عند الحاجة لتجري مياهه فيها حرة طليقة بين جسرين

رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ بالدعوى التي يطلب فيها إلغاء قرارات إدارية أما الدعوى التي ترفع بطلب التعويض من تلك القرارات فقط فلا تنقيد بالميعاد المتقدم، ويجوز رفعها بعد الميعاد المذكور ما دام حق التعويض ما زال قائماً، ولم يسقط بالتقادم .

٥ — إن المادة الرابعة من لائحة الترع والجسور الصادر في ٢٢ من فبراير سنة ١٨٩٤ لم تحدد على سبيل الحصر أعمال الوقاية التي يجوز لرجال الري اتخاذها بل تركت الأمر في ذلك من غير تحديد متروكاً إلى تقديرهم الشخصي بما لهم من سلطات واسعة في هذا الشأن — ولما تقدم تكون كافة القرارات التي يتخذها مهندسو الري في سبيل القيام بمهمتهم المتقدمة ليست إلا قرارات صادرة منهم في حدود السلطة التي منحت لهم بالقانون — ولا يجوز أن ينعى عليها مخالفتها للقانون إلا إذا ثبت أنها مشوبة بأساءة استعمال السلطة وهو أمر لا يتحقق إلا إذا تبين أن الأمر صدر بدوافع شخصية لا صلة لها بالمصلحة العامة .

٦ — الخطأ في تقدير الظروف والمناسبات التي توجب إصدار الأمر الإداري أو عدم إصداره أمر يتعلق بملاءمة الأمر الإداري للمصلحة العامة ولا يعد مخالفة قانونية .

٧ — العبرة في تقدير الدواعي الفنية

البحرية والقبلية جسر خصوصي يفصل بينها وبين
أطيان لأسرة سليمان السيد سليمان باشا تبلغ عشرين
فدانا . وتقول المدعية إنها أنشأت جسورا قوية
حول أطيانها المذكورة لحمايتها من طغيان مياه
النيل عليها إبان الفيضان في حالة ارتفاع منسوبها
وجعلت خط دفاعها الأول جسر مسقى خصوصيا
مشتركا بينها وبين المجاورين لها من الجهة القبلية
وخط دفاعها الثاني الجسور المنشأة حولها ولم
تكن مياه النيل مهما اشتد ارتفاعها يجاوز سطحها
ارتفاع هذه الجسور ، بل كانت تقل عنه بمقدار
ستين سنتيمتراً — وقد حدث أنه في فيضان سنة
١٩٤٦ الأخير نذبت وزارة الأشغال العمومية
موظفاً كبيراً على رأس عدد من المهندسين للإشراف
على المنظمة الكائنها الأطيان المذكورة وملاحظة
الجسور وتقويتها اتقاء الخطر الفيضان العالي —
وفي ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٤٩ أراد مساعد
مدير الأعمال ، عبد العزيز فؤاد أفندي المنوط
به الإشراف على جسر النيل في تلك المنطقة ، أن
يتطعم الجسور الخصوصية المحيطة بالحوش لاغراقها
ومن بينها الجسور المحيطة بأطيانها ولكنه عدل
عن ذلك بعد ما اتفق مع زوجها ، وهو وكيلها
على القيام بتوصيل المياه إلى جسر النيل الأصلي
الواقع شرق الأطيان بواسطة قناة تمر فيها المياه
باستمرار في نهاية ميله حتى يتشبع الجسر ويتشرب
بالمياه ويلتئم ما قد يكون به من شقوق وفتحات
صغيرة ، واستمرت القناة تؤدي عملها هذا حسب
الاتفاق إلى أن استبدل به مهندس آخر ، أصدر
في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٤٦ ، أمراً إدارياً
بقطع تلك الجسور الدفاعية واغراق الأراضي
عمداً بغير مقتض ، ودون أن يطغى عليها النيل
وقام مع أنصار الري بقطع خط الدفاع الأول من

دون أن يكون لأصحابها حق في التعويض
عن ذلك ، ولذلك كانت الحكومة غير ملزمة
قانوناً بالمحافظة عليها من الغرق ، بل ترك أمر
المحافظة عليها لأصحابها — كما هو واضح من
نص المادة الرابعة من دكرتو سنة ١٨٩٤ .

١٠ — مناط تطبيق المبدأ القائل بوجوب
تحمل الدولة مخاطر نشاطها الإداري ولو لم
يقع منها خطأ حسبما استقر عليه رأي الفقه
وأحكام مجلس الدولة في فرنسا توافر ثلاثة
أمور هي ، أن يكون الضرر مادياً وخصوصاً
واستثنائياً ولا يكون استثنائياً إلا إذا جاوز
المضار العادية وكان دائماً .

الوقائع

تتحصل وقائع الدعوى حسبما يستفاد من
صحيفتها والمذكرة الشارحة لها ، في أن لوقف الأمير
حسن باشا الطويل المشمول بنظارة المدعية بناحية
منشأة سليمان الملحة بمرکز تلا منوفية ٦ س ٦ ط
٦٦ فدان أطيان زراعية بحوض الساحل ، تقع بين
مجرى النيل وجسر العمومي وتدخل فيها أربعة
أفدنة أخرى يستأجرها الوقف من الحكومة
المالكة لها وقد زرع من هذه الأطيان ٣٥ فداناً
موزاً من الدرجة الأولى وخمسة أفدنة مشتل
موز مشر و ١٥ فداناً حديقة فواكه من أصناف
جيدة و ١٠ أفدنة ذرة صيفية و ٨ أفدنة فاصولياً
وزيتون وكل هذه الأطيان عبارة عن قطعة
واحدة يحدها غرباً مجرى النيل فرع رشيد ،
 ويفصلها عنه جسر خصوصي وشرقاً جسر النيل
العمومي الأصلي ، ويحدها من كل من الناحيتين

هذه الدعوى على وزارة الأشغال العمومية بصحيفة أودعتها سكرتيرية المحكمة مع المذكرة الشارحة في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، طالبة تعويضاً عادلاً يرجع أساسه إلى خطأ أمر الاغراق الذى لو سلم بأنه تم تحقيقاً للمصلحة العامة ، تظل مسئولية الوزارة قائمة كما هى الحال فى نزاع الملكية للنفعة العامة ، ومقدرة ما تستحقه من التعويض بمبلغ ٢٢٨٦٤ جنيتها عدا الأتربة التى أخذتها الوزارة ولم تتناولها هذه الدعوى ، وذلك رغم تقرير الخبير له بمبلغ ١٧٣٧٢ جنيتها ذلك التقدير الخاطئ الذى يرجع سببه إلى عدم احتسابه جميع مساحة الأطنان ، وتركه منافعتها التى يجب ضمها إليه — كما ثبت ذلك من حجة الوقف الأصلية المبينة لها .

دفعت المدعى عليها أصلياً بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى استناداً إلى أن عملها فى الواقعة المرفوعة بشأنها يعتبر من أعمال السيادة . ثم طلبت احتياطياً : رفضها موضوعاً — وقالت شرحاً للدفع ، إنه عند بدء الفيضان تحصل وزارة الأشغال بصفة منتظمة على البيانات الخاصة بارتفاعه من أحباس النيل العليا ، وهى بيانات دلتها فى عام ١٩٤٦ على ارتفاعه ، وخطورة أمره لدرجة لم يكن لها مثيل منذ عشرات السنين ، وأنه قد امتاز بظاهرتين الأولى وفرة المياه وطفئانها . والثانية — طول مدة الفيضان — أما عن الأولى فقد اعتادت وزارة الأشغال أن تلجأ فى السنوات العادية إلى فتح جميع عيون خزان اسوان حتى لا يقف حائلاً دون هدر المياه ، واندفاعها المتواتر ، وقد كان منسوبها فى تلك السنوات أمامه ، أى من جهته القبلية وخلفه يكاد يكون متساوياً مع فرق بسيط لا يتجاوز المتر ارتفاعاً

الحد القبلى لأطنان أسرة سليمان باشا ، التى تسربت المياه إليها — كما قام أيضاً بقطع خط الدفاع الثانى بالرغم من أنه من أمام المياه المتدفقة ، ولم تصب مزرعة الوقف بسوء فأساء بذلك استعمال سلطته ، إذ باشر قطعه بمعاونة نفر من رجال الرى من ثلاث نقط دفعة واحدة امعاناً فى الكيد واستهتاراً بأموال الناس وأرزاقهم اعتماداً على سلطته فنشأ عن هذا العمل الإدارى الخاطئ خسارة فادحة أخذت هى وزوجها يسعيان جهدهما فى تفاديها بسد الثغرات التى حدثت ، ورفع المياه بوابورات احضراها ، وانتهى الأمر بأن أصيبت مزرعة الموز وأشجار الحديقة والمواالح بتلف كما تلفت نهائياً زراعة الذرة والفاصوليا ، ثم مشتل الموز الذى لم يمكن إنقاذه إلا جزئياً ، وبلغت الخسائر فى مجموعها أكثر من عشرين ألفاً من الجنيهات ، واذ كانت وزارة الأشغال هى المسئولة عن نتائج ذلك التصرف الخاطئ الذى اندفع مهندسوها إليه نتيجة الوهم وتصوير الأمور على غير حقيقتها بادرت المدعية بعد أن تظلمت من هذا الأمر بدون فائدة برفع الدعوى المستعجلة رقم ٢٨٤١ سنة ١٩٤٦ شين الكوم طلبت فيها نذب خير زراعى لاثبات حالة الأطنان ، وما أصابها من ضرر ، وقد أثبت فى تقريره ما انتهى إليه الأمر من ضرر بالغ بسبب التصرف المشار إليه الذى لم يكن له مبرر ، لأن الفيضان ما كان يصل إلى الأطنان لأن الجسور كانت كافية لمقاومته فضلاً عما قام به وكيلها من احتياطات ، وما تفذه من تعليمات أشار بها المهندسون ، كما اثبت أيضاً اقرار المهندس أمامه بأنه أصدر أمره بالقطع فى ٣١ من أغسطس سنة ١٩٤٦ ، ثم سمح بسده فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦ لأسباب تبين للخبير عدم صحتها من الوجهة الفنية — ومن أجل ذلك رفعت

أمامه بسبب تجمع المياه أثناء مرورها من فتحاته — غير أن وزارة الأشغال لحظت في هذا العام أن تركها مفتوحة، كما حدث في السنوات الماضية يؤذن باغراق البلاد بسبب وفرة المياه، فلجأت إلى إغلاق بعض العيون، وحجز المياه أمام الخزان. أي من الجهة القبلية، كإجراء لازم لوقاية البلاد من الفرق، فحجزت المياه أمامه إلى ارتفاع خمسة أمتار، ثم عشرة أمتار، ثم استمرت في الحجز تدريجياً، حتى هال الأمر رجال وزارة الأشغال، وعلى رأسهم وزيرها وإذا خشوا من تصدع مباني الخزان بسبب ارتفاع نسبة الحجز أمامه، وأخذ الوزير يستشير زملاءه من كبار المهندسين الذين سبق أن تولوا وزارة الأشغال والذين شاركوه الخوف من تصدع الخزان، أثر أخيراً الارتفاع بنسبة الحجز إلى ٢٢ متراً تقريباً، تفادياً لما يحل بالبلاد من غرق محقق يترتب على عدم الحجز، ولأن تصدع الخزان غير محقق، وإن كان محتملاً كثيراً — أما عن الظاهرة الثانية — فإن فيضان النيل كان عادة يبلغ ذروته في أواخر شهر أغسطس، ثم يثبت على هذا المستوى نحو عشرة أيام يأخذ بعدها في النقصان تدريجياً، غير أنه كان في هذا العام غريباً، إذ بلغ ذروته في أواسط شهر سبتمبر مما اقتضى الوزارة جهوداً كبيرة لمكافحته، واذ تولاهما الجزع لهذه الظاهرة، أعدت نفسها للمقاومة، فجدت جميع رجالها، ونظمت صفوفهم لتق البلاد من غائلة الفرق الذي لا يحصل إلا إذا قطع جسر من جسور النيل العمومية التي كانت المحل الأول من رعاية الفن الهندسي والتي كان من المتعين أن يضعي كل اعتبار في سبيل المحافظة عليها، وإذا كان تدارك المسألة في أوانها أمراً مستحيلاً، أو في الحكم المستحيل بعدم استطاعة الوقوف

أمام تلك القوة الطبيعية المتولدة من مياه الفيضان اقتضت أصول الفن الهندسي وجوب إيصال المياه تدريجياً إلى جسر النيل ليتشبع بها قبل وصول الفيضان لأن الجسر يكون هشاً يابساً بسبب تعرضه لحرارة الصيف. وقد تؤدي قوة المياه حتماً إلى قطعه. فزاء خطورة هذا الفيضان الجائحة لم يكن ثمة مسؤولية تقع على عاتق الحكومة. إذا ما قطع رجال الري جسور الحوش الخصوصية. وهي أراض يزرعها ملاكها مخاطرهم لأنها تقع في الحقيقة في مجرى النيل الذي تحده الجسور العمومية على الضفتين، ذلك لأن الدولة شأنها شأن الفرد الذي لامتسولية عليه، إذا ارتكب جريمة الجأته إلى ارتكابها ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس (المادة ٦١ عتوبات) فلا مسؤولية على الدولة إذا أتت عملاً تهدف من ورائه إلى حماية نفسها، وقد أطلتوا على هذا النوع من الأعمال اسم أعمال الحكومة، أو أعمال السيادة، والاجماع منعقد فقهاً وقضاء على عدم مسؤولية الدولة عنه، بل وعلى عدم اختصاص المحاكم إطلاقاً بالنظر فيه، وذلك بعكس ما إذا اعتبر من الأوامر الإدارية العادية. ولا شك أن قطع جسور الحوش في مثل ظروف فيضان سنة ١٩٤٦ لا يعتبر من قبيل التصريف اليومي العادي للأمور الإدارية، وإنما هو إجراء ظهرت فيه الحكومة بكل ما لديها من وظيفة وقوة. وأخذت أهبها للمحافظة على كيان الدولة ووقاية البلاد من غوائل الفيضان وما يستتبعه من مصائب وكوارث. فالحكومة بمثل هذه الإجراءات، إنما تهدف إلى وقاية المجتمع والمحافظة على كيانه ثم استندت أيضاً بعد ذلك في عدم مسؤوليتها إلى نظرية الضرورة ومؤداها انتفاء مسؤولية الحكومة عن الأعمال التي تستوجب مسؤوليتها

النيل العموى . ومن الجهة القبليّة جسر فاصل بين أرض المدعيّة وحوشه يملكها ورثة سيد بك سليمان . وهذه يحدّها من الجهة القبليّة جسر أقاموه لوقايتها من غوائل الفيضان وهذا الجسر هو الذى تقول المدعيّة إنه خط دفاعها الأول وهو قول غريب لأنها ليست مالكة للأرض المقام عليها الجسر المذكور ولا هى مستأجرة له ، فكيف إذن يكون خط دفاعها الأول — وإذ مر رجال الرى فى هذه المنطقة يوم ٣١ من أغسطس سنة ١٩٤٦ يصحبهم مأمور مركز تلا ، تبين لهم أن المياه تتسرب من هذا الجسر بحال يخشى منها على سلامة جسر النيل ورأوا لذلك ضرورة عمل قطع بجسر الحوشة للملّها تدريجياً ، حتى لا يكون فى تدفق المياه الشديد دفعه واحدة خطر على سلامة الجسر العموى خصوصاً لأن أرض هذه الحوشة لم تكن مغمورة بالمياه ، وقد عملوا لذلك المحضر المؤرخ ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ المقدمة والسابق على تاريخ رفع دعوى اثبات الحالة المعلنة فى ١٨ منه وبين من المحاضر الرسمية المؤرخة فى ١٧ و ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ المقدم أن رجال الرى نصحوا خدمة المدعيّة بأن يملأوا الخبو بالمياه عن طريق المساقى الممتدة فى أراضيها غرباً بشرق حتى إذا امتلأت زادت قوة جسر ها القبلى (خط دفاعها الثانى) على مقاومة المياه . وهو ما لم يقوموا بعمله ، على أن ذلك الجسر القبلى لحوشة ورثة سيد بك سليمان الذى قطعه رجال الرى كان منها كآ ومتأكلاً وأهمله أصحابه بعد أن حصدوا جميع حاصلاتهم وفى أثناء مرور مساعد مدير الأعمال ، لاحظ أن حدثت بهذا الجسر بالوعة أى تسربت مياه الفيضان من خلال مسامه ، وهو أمر له خطره فى الفن الهندسى ، ولما كان التغلب على هذه البالوعة غير ممكن

عادة عندما يتوافر ركنا الضرورة ، وهما وجود خطر . وعدم وجود وسيلة لدفع هذا الخطر إلا بالمساس بالمصلحة الفردية قائلة إن هذه النظرية ليست غريبة عن التشريع المصرى . فقد أخذ بها الدستور فى المادة ١٥ عندما نص على حرية الصحافة . وخطر الغائها . بالطريق الإدارى فاستثنى حالة ما إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعى . وكذلك عندما نص فى المادة ٢١ على حرية الاجتماع ثم استدرك على أنه يجوز اتخاذ تدابير بشأن الاجتماعات لوقاية النظام الاجتماعى . كما أخذت بها أيضاً محكمة النقض والابرام بالحكم الصادر منها فى ٢٢ من مارس سنة ١٩٣٦ المنشور بملحق مجلة القانون والاقتصاد السنة الرابعة العدد الخامس ص ٨٧ رقم ٣٦ وهى تنطبق على رجال الرى إذ هم موظفون قائمون بأداء وظيفتهم وما عملوه من قطع لازم للقيام بمهام وظيفتهم . وهى منع ضرر جسيم يهدد النظام — وقال أيضاً إن أحكام المحاكم فى مسائل الرى مطردة على التسليم لرجال الرى بقطع جسور الحوش درءاً لآخطار أكبر . وعلى أن السلطة التى لهم فى هذه الظروف وتقدير المناسبات سلطة لا سلطان لأحد عليهم فيها . مادامت فى دائرة القانون والمصلحة . ثم قالت تبياناً لسلامة تصرفها إن الأرض موضوع النزاع تقع كما هو ثابت من الخريطة المقدمة بين مجرى النيل وبين جسره وهى فى حقيقة الأمر جزء من المجرى يستثمرها أصحابها كغيرهم من ملاك هذه الأراضى مخاطرين فى حالة الفيضانات العالية والجانب الشرقى لهذه الاطيان الملاصق لجسر النيل عبارة عن (ضير) أى أرض ينخفض مستواها عن باقى الاطيان بما يقرب من متر . ويحد جميع هذه الاطيان من الجهة الغربية النهر نفسه . ومن الجهة الشرقية جسر

وذلك لوقاية جسر النيل . كما يثبت ذلك من الرسوم الهندسية المقدمة الدالة على ما كانت عليه حالة هذا الجسر وقت الفيضان وما كان يجب أن تكون عليه حالته . وهذه هي الحقيقة المجردة التي اعترف بها زوج المدعية ووكيلها أمام الخبير في محضر أعمال يوم ٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ . ولم ينسب إلى رجال الرى أنهم قطعوا الجسر في الجزء المقابل للخبو .

وردت المدعية على الدفاع المتقدم بمذكرة طلبت فيها رفض الدفع بعدم الاختصاص قائلة إن كثيرا من الأعمال التي كانت تعد من قبل أنها أعمال سيادة . أصبحت من اختصاص مجلس الدولة النظر في الغائها أو تأييدها بمقتضى المواد ٣ و ٤ و ٥ من قانون انشائه . وأن أعمال السيادة التي لا تقبل الطلبات بشأنها طبقا للمادة السادسة إنما هي الطلبات التي يطلب فيها الغاء الأمر فقط أما إذا كان يوجد من أعمال السيادة ما يستحق المتضرر منها التعويض الكامل كالحال في هذه الدعوى فهي مرفوعة بالتعويض فقط فان محكمة القضاء الادارى تختص بنظرها على أية صورة أما الأعمال التي تقتضيها الضرورة فالطلبات بشأنها مقبولة . لأن الضرورة التي يتمتع بسببها العقاب لا تعنى عن المسؤولية المدنية . فالمحكمة اذن مختصة بنظر الطلب سواء اعتبر العمل عملا من أعمال السيادة . أم من أعمال الضرورة . لأن اختصاصها أصبح حتميا في جميع المنازعات فان رأت ان هناك عملا من أعمال السيادة أو الضرورة ونشأ عنه الضرر . فانها تقدر التعويض بما يتناسب مع الضرر الذي أصاب الغير انفاذا للآخرين أو للصالح العامة . ثم قالت إن عمل رجال الرى في هذه الدعوى من حيث اغراق الزراعة لا يستند إلى قانون . وإنما يستند إلى رأى فردى لأحد الموظفين يمكن اسناده إلى حالة مشابهة منصوص

إلا إذا كانت هناك استمدادات كبيرة سابقة ، لم يكن بد من احداث القطع في مكان معين من الجسر وفي اتجاه معين حتى يمكن التحكم في المياه ، وحتى لا تترك المياه تحدث القطع بنفسها . وتوجه بقوتها العمياء بزاوية حادة على جسر النيل متقطعة . وتحدث الصكارة . وإذا امتلأت حوشة ورثة سيد بك سليمان بالمياه تدريجيا بعد هذا القطع ، قابلها الجسر الذي يمد حوشة المدعية من الجهة القبلية ، وهو الذي يجوز لها أن تسميه خط دفاعها الأول ، بل هو في الواقع خط دفاعها الأول والآخر وكون هذا الجسر يصمد لضغط المياه الشديد أو لا يصمد . أمر لا شأن لمصلحة الرى فيه . لأن المادة ٤ من لائحة الترع والجسور الصادرة في ٢٢ من فبراير سنة ١٨٩٤ تنص على أن الحوش الخصوصية التي على سواحل النيل أو الداخلة في الفيضان . ويكون ملاكها هم الذين أنشأوها تكون صيانتها عليهم . على أن المياه بعد أن ملأت حوشة ورثة سيد بك سليمان ، وحدث في جسر حوشة المدعية القبلي نقطة ضعف شديدة . وهي الجزء من الجسر الملاصق لجسر النيل العمومى والمطل على الخبو فاذا لوحظ أن أرض الخبو منخفضة عن منسوب باقى الأرض بما يقرب من متر فقد كان ضغط المياه الواقع على هذا الجزء من الجسر يبلغ ١,٧٦ متر مع ملاحظة أن قطاع الجسر في تلك المنطقة لا يتفق والفن الهندسى فلم يحتمل الجسر المذكور هذا الضغط . وحدثت به بالوعة أخذت تكبر بسرعة . وبدأت مياه النيل تندفع بزاوية حادة نحو الجسر العمومى دون أن يتمكن رجال المدعية من سدها . وإذا تعذر سد هذه الثغرة واندفعت المياه بشدة نحو جسر النيل . أمر رجال الرى بعمل قطع في منتصف ذلك الجسر حتى تتوزع المياه المتدفقة من البالوعة . ويخف ضغطها عنها .

عنها بالقوانين ، ذلك أن القوانين الخاصة بفيضان النيل وأهمها الأمر العالي الصادر في ٢٥ يناير سنة ١٨٨١ والأمر العالي الصادر في ٩ من سبتمبر سنة ١٨٨٧ المعدلين بالأمر العالي الصادر في ٢٩ من يونيه سنة ١٨٩٩ وبمقتضاها تجبر الحكومة الأهالي على خفر وصيانة جسور النيل مدة الفيضان — كما تملك الحكومة إذا ما دعتها دواع استثنائية مثل حالة قطع الجسور ، أو الغرق ، إلى القيام بأشغال عمومية أن تستولى مؤقتاً على عقارات الأفراد (المادة ٢٣ من قانون نزع الملكية الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ ، الذي يجب الأخذ به في حالة الفيضان واستند إلى المواد ٤ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٧ منه ثم قال إذا كان رجال الري قد أخذوا أربعة أفدنة في جهة أخرى من ارض المدعية ، ورفعوا منها اتربة لأعمال الوقاية باعتراف المهندس المتميم الذي تعهد بدفع التعويض عنها فان أخذ ارض مزروعة لأعمال الوقاية من غوائل الفيضان الذي توهمه رجال الري في الحالة موضوع الدعوى فلا محل للافلات من التعويض تحت ستار أعمال السيادة تارة وأعمال الضرورة أخرى ما دام يوجد النص المشار اليه على الأقل في المادة ٢٤ سالفه الذكر . ثم أصرت المدعية على أقوالها وطلباتها الأولى . مقررة ان اطيانها وان كانت تقع بين مجرى النيل وجسر العمومي ولكنها ليست جزءاً من مجرى النيل . كما جاء بمذكرة الحكومة . لأن الاجزاء التي تعتبر من المجرى المذكور هي المواطىء المعبر عنها بطرح البحر وقد ورد ذكرها بلائحة الاطيان السعيدية الصادرة في ٥ من أغسطس سنة ١٨٥٨ بند ٤ — وانما تعتبر اطيان المدعية اطيان سواحل وهي ارض قديمة وجدت من تعديل مجرى النيل الذي قامت به وزارة الاشغال العمومية ليكون المجرى معتدلاً عند تحويل جسر النيل من نقطة إلى أخرى .

ولذلك أطلقت مصلحة المساحة عليها اسم حوض الساحل . وفي اوقات الفيضانات العالية لا تركبها المياه لأن ملاكها اقاموا جسوراً حولها تسمى حوشة . فالملك لا يزرعها مخاطراً وانما يزرعها وهو واثق بأن النيل لا يغرقها طبيعياً وهو لا يفرق إلا اراضى المواطىء والجزائر المستجدة لا الحوش لوجود جسور حولها . وقد تعتمد رجال الري اغراق حوشة المدعية . وهذا العمل أشبه بالجريمة ولا يمتاز عن اغراق الاراضى العادية بفعل فاعل . إذ تعتمدوا الاغراق بفكرة خاطئة . ذلك أن جسور الحوش تحمى ايضا جسر النيل العمومي . كما ان جسر النيل يتشعب طبيعياً من ارتفاع المياه لتسرب نشعها إلى هذا الجسر والاراضى الخلفية له . ثم قالت إنها لكي تحمى زراعتها . أوجدت بالاشتراك مع ورثة سيد بك سليمان خط دفاع أول قبلى اطيان هؤلاء الورثة وانها تملك الثلثين في الجسر المكون لهذا الخط ، والمسقى والفتحة التي يأخذ منها المسقى ، بينما يملك الورثة الثلث الباقي وانها تدفع باستمرار ثلثي مصروفات الصيانة في الاوقات العادية وتحمل في اوقات فيضان النيل ثلثي نفقات الجسر المذكور وكما أن لها ثلثي هذه المرافق ، فان للورثة ثلث واپور الري الارتوازي الموجود بأطيانها ، وثلث الارض المتنام عليها — وهم يتحملون ثلث مصروفات ذلك ، وثلث مصروفات الترعة الموصلة منه إلى ارضهم كنص حجة الوقف واقرار هؤلاء الورثة المقدم منها . وأصرت المدعية في مذكرتها الثانية التي قدمتها رداً على الدفاع المقدم على الدفع بعدم الاختصاص مستندة في ذلك إلى أن المدعية سلمت بأن مافعله رجال الري ليس من الاعمال الادارية انما هو شبه جريمة ، ولا يمتاز عن اغراق الاراضى

العادية بفعل فاعل ، وهذا القول يجعل الدفع بعدم اختصاص المحكمة قائماً وظاهراً من مراجعة المادتين ٤ و ٥ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ ، فالأولى منها تتحدث عن القرارات الإدارية التي تصدرها السلطة التنفيذية بالمخالفة للتوانين واللوائح ، أو بإساءة استعمال السلطة ، فيخرج من اختصاصها اذن طلبات التعويض الناشئة عن الجرائم المدنية واشباه الجرائم ، ويكون مجال المطالبة بها أمام المحاكم العادية - ثم دفعت بعدم قبول الدعوى شكلاً عملاً بنص المادة ٣٥ من القانون المشار اليه ، ذلك لأن العمل الإداري الذي تؤسس المدعية دعوها عليه ، انما وقع في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٤٦ في حين أن دعوها رفعت في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ ، أي بعد ميعاد الستين يوماً المقررة لقبول الدعوى والمادة ٣٥ جاء نصها مطلقاً . لم يفرق بين دعوى الالغاء ودعوى التعويض - ثم تقدمت المدعية أخيراً بمذكرة مطولة أصرت فيها على طلباتها السابقة وشرحت في توسع الاسانيد الموضوعية والقانونية التي ساقتها في مذكرتها الأولى والثانية رداً على دفاع المدعى عليها مفررة من ناحية أخرى فيما يتعلق بأعمال السيادة ، انها لا تنازع في أن نص المادة السادسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الخاص بإنشاء مجلس الدولة ، يقرر عدم قبول الطلبات المتعلقة بعمل من أعمال السيادة ، ولكن الذي تنازع فيه . هو اعتبار الأمر الصادر من رجال الري باحداث قطوع في جسر خصوصي لحوشة ما عملاً من أعمال السيادة ، وبخاصة إذا كان هذا الجسر ليس لصيق مجرى النيل وانه ليس ثمة شك في أن المحكمة الإدارية هي صاحبة الكلمة الأخيرة في الحكم على طبيعة هذا الأمر ، ولها مطلق الحرية في ذلك ، لأن القانون لم

يحدد أعمال السيادة ، وليس من المصلحة ، أن يحددها تاركاً تقديرها للقضاء الإداري مكثفياً بالتعميم في عبارته التشريعية وذلك مع ملاحظة مايجرى عليه الفقه والقضاء في مصر وفي الخارج من تضيق في أعمال السيادة احتراماً لمبدأ المسؤولية ، وخضوع الدولة لحكم القانون ، ثم قالت فيما يتعلق بنظرية الضرورة إنها تقوم على افتراضين . أولهما عمل إداري . والثاني أن هذا العمل مخالف للتوانين واللوائح ومن شأنه الاضرار بحقوق الأفراد وإن القضاء في مصر وإن كان قد أخذ بهذه النظرية ، ولكن بقيود وشروط هي - أولاً - وجود خطر جسيم يهدد الأمن العام ، أو الصحة العامة . وثانياً - تعذر دفع هذا الخطر بالطرق القانونية العادية . وثالثاً - أن يكون العمل في مصلحة عامة محضة ورابعاً - الا تضحي مصلحة الفرد إلا بقدر ما تقتضي به الضرورة فقط فليس اذن مجرد الخطر وحده كافياً للانتحاء الى العمل المخالف للتوانين . بل يشترط أن يكون جسيماً ومن شأنه تهديد السلم العام أو الصحة العامة وبتطبيق هذه الشروط على واقعة الدعوى ، يرى أن الجسور الغربية للحوشة الملاصقة لمجرى النيل مباشرة لم تصب بأذى من ارتفاع مياه الفيضان في أعلى منسوب له ، وأن الذي انهار منها هو الجسر القبلي لحوشة ورثة السيد بك سليمان الأولى لكون أراضيها منخفضة ولم يحصل هذا الانهيار إلا في يوم ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٤٦ وهكذا أصبحت مياه النيل تجري في مجراها العادي ، ثم تجري أيضاً في طبقتي أخرى أعلى قاعها هو سطح هذه الحوشة البالغة مساحتها ثلاثة أفدنة ، وليس ثمة حاجة إلى معلومات هندسية لتصور أن ضغط المياه على الجسر القبلي لحوشة هؤلاء الورثة الثانية أخف من الضغط على الجسر الغربي لها

أسمائهم متميدة في جدول المحامين أمام محكمة النقض فلمل ذلك أثر من آثار قانون سنة ١٩٣٩ الذي أحال إلى قانون سنة ١٩٣٣. والذي صرح لحضراتهم في مزاولة المحاماة أمام محكمة النقض. تلك الصياغة التي أوجبت لبسا غير مقصود فرفعه مشروع سنة ١٩٤٤ بالنص على حقهم في المرافعة أمام محكمة النقض وحدها. وكلمة وحدها تنطبق بفكرة الحصر. ثم أصرت على دفعها الموضوعية والتماثلية السابق إبدائها.

وقد ندب أحد المستشارين لوضع التقرير في الدعوى وبعد وضعه أصدر قرارا بضم دعوى إثبات الحالة رقم ٢٨٤١ لسنة ١٩٤٦ شين الكوم وتبين من أوراقها أنها أعلنت بناء على طلب المدعية إلى مفتش رى المنوفية ووزير الأشغال في ١٦ و ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٤١ بعريضة ضمنتها الوقائع التي ذكرتها في الدعوى الحالية. وبجلسة ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ حكمت محكمة شين الكوم الجزئية بصفة مستعجلة بنذب الخير الزراعى صاحب الدور عبد المنعم محمد توفيق افندى للانتقال إلى الاطيان المينة بأعلان الدعوى ومعاينتها. ومعاينة الجسر الذى تقول المدعية إنها أقامته لتفادى طغيان ماء الفيضان والاحتياطات الأخرى التي تقول إنها اتخذتها لهذا السبب. ومقدار كفايتها للغرض الذى اقيمت من اجله. وبيان ما إذا كانت مصلحة الرى قد قامت بقطع الحواجز المشار إليها. واغرقت الأرض المينة بالعريضة ومعاينة المزروعات القائمة عليها. وبيان ما إذا كانت قد تلف منها شيء. وتدمير ما أصاب المدعية من ضرر بسبب قطع الجسر. وبسبب اغراق الأرض بالمياه. وللخير في سبيل أداء مأموريته سماع من يرى داعيا لسماعهم بدون يمين. وبعد

وأن الخطر كان في تناقص وليس في تزايد، وإذا سلم جدلا بتزايد الخطر، فتد بقيت المياه في الحوشة الأولى خمسة أيام قبل حصول التسرب المدعى به دون أن يستعد مهندس الرى لدفع هذا الخطر بكل ماله من وسائل علم، وفن، وعمال، وخفر، وأتربة، وأكياس وما إلى ذلك مما يدل على أنه ما كان يعتبر الخطر جسيما ولا يعدو إجراؤه مجرد الأمر بقطع الجسور بحجة اكتشافه تسرب المياه، فالخطر لا يبدو جسيما الجسامة التي تبيح اهدار حقوق الأفراد، ومخالفة أحكام القوانين واللوائح. إنما تجسم في ذهن المهندس خل الضرر بالمدعية ثم طلبت رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لفوات ميعاد الستين يوما من تاريخ صدور الأمر الإدارى قائلة إن الدعوى قد قدمت إلى المحكمة في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٦. ثم أعلنت إلى الوزارة في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ والمادة ٣٨ تبيح إعلانات عريضة الدعوى إلى الوزارة المختصة. وذوى الشأن في ميعاد أربعة عشر يوما من تاريخ تقديمها فالعبرة إذن في احتساب مدة الستين يوما بتاريخ تقديم عريضة الدعوى لا بتاريخ الاعلان. إذ للاعلان ميعاد آخر نصت عليه المادة ٣٨.

وقالت المدعى عليها في ردها الأخير إن المذكرة الثالثة قدمت من الأستاذ الدكتور حامد زكى الأستاذ بكلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول. في حين أنه لا يجوز لحضرات أساتذة كلية الحقوق المرافعة أمام محكمة القضاء الإدارى إذ المادة ٣٦ من قانون مجلس الدولة. تنص بأن حق المرافعة أمام هذه المحكمة. مقصور على المحامى المقيد بجدول المحامين المتبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف. أو محكمة النقض وحضرات أساتذة الكلية ليسوا بمحامى بالمعنى الاصطلاحي المستفاد من القانون وإن كانت

المبين بمحضرها ومحضر جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٤٨. ثم قررت المحكمة اصدار الحكم بجلطة ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٨. ثم ارجىء النطق به لجلسة ٩ من مارس سنة ١٩٤٨. لجلسة ٢٣ منه ثم جلسة ٦ من ابريل سنة ١٩٤٨ وفيها قررت المحكمة قبل الفصل في الموضوع ندب حضرة احمد بك راغب وكيل وزارة الأشغال سابقا خيرا في الدعوى حتى بعد الاطلاع على أوراقها. وعلى ما عساه يقدمه الطرفان من مستندات وسماع ملاحظاتها واقوال من يرى لزوما لسماع أقوالهم بدون يمين ومعاينة أرض النزاع ابداء الرأي فيما يلي :

أولا — هل كان يجب على المهندس المختص بمراقبة جسور النيل طبقا للتعليمات الخاصة بالفيضانات. وبوجه خاص فيضان سنة ١٩٤٦ بتقوية الجسور الامامية للحوش الخصوصية والمعرضة لضغط المياه.

ثانيا — هل يعتبر خطأ فنيا فيما يتعلق بأرض النزاع وبحسب ظروف فيضان سنة ١٩٤٦ قطع الجسر القبلي لحوشة ورثة سيد بك سليمان البحرية وتعرض الجسر البحري للحوشة المذكورة لضغط المياه قبل تقوية الجسر الاخير.

ثالثا — هل كان يمكن لمهندس الحكومة ترطيب جسر النيل العموى بمجازاة الحبو الذي بأرض النزاع بوسيلة أخرى غير قطع الجسر البحري لتلك الحوشة وذلك بمراعاة وسائل الري بتلك الأرض.

رابعا — هل كان في استطاعة المهندس المختص توقع ضغط المياه وتأثيره في الجسرين القبلي والبحري لحوشة سيد بك سليمان البحرية منذ انهيار جسر حوشتهم القبليّة يوم ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٤٦. وهل كان في مقدوره تدارك الخطر بتقوية الجسرين المذكورين بأية

سماع اقوال الطرفين وشهود المدعية والمعاينة. انتهى الخير إلى أن القطع الذي تسبب في اغراق ارض المدعية عمل بمعرفة رجال مصلحة الري. وان المدعية قامت بجميع تعليماتهم وكانت الجسور كافية لمقاومة الفيضان. وان الاغراق نتج عنه تلف مزرعة الموز والمشتل وضياع محصول هذا العام وتقدر قيمة ذلك بمبلغ ٧٦٥٠ جنيهاً مقابل مصروفات إنشاء المزرعة وخدمتها ومبلغ ٤٣٠٨ جنيهات ثمن المحصول، وذلك عدا ما كانت ستجنيه المدعية من فرق الربيع بين زراعة الموز والزراعة العادية. بما يقدره بأربعين جنيهاً سنوياً للفدان لمدة ثلاث سنوات مستقبلية. أما حديقة الموالح فتقدر تلفها بمبلغ ١٢٠٠ جنيه. كما قدر عن أشجار المشمش والعنب والمقات مبلغ ١٣٠ جنيهاً وعن زراعة الفاصوليا ٢٨٠ جنيهاً وعن زراعة الذرة ٢٢٤ جنيهاً. ومصروفات نخل المياه والمحافظة على الجسور ٢٠٠ جنيه. وذلك للأسباب والتعديرات التي أوردتها في صلب التقرير. ثم عين لنظر الدعوى جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٤٧ وفيها طلبت الحكومة التأجيل. فقررت المحكمة التأجيل لجلسة ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٤٧ وبعد أن سمعت المحكمة ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بالمحضر وتنازلت الحكومة عن الدفع بعدم قبول الاستاذ الدكتور حامد زكي للرافعة أمام المحكمة وعن طلب استبعاد المذكرة المقدمة فيه صمم الطرفان على طلباتهما، ارجأت النطق بالحكم لجلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ ثم لجلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ وفيها قررت المحكمة اعادة القضية للرافعة لجلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ لمناقشة خبير دعوى اثبات الحالة. ومساعد مدير الاعمال عبد العزيز حسن فؤاد افندى ومهندس المنطقة محمد حلى فتوح. وقد حضروا جميعا بالجلسة المذكورة وفيها تمت مناقشتهم على الوجه

وسيلة أخرى في حدود ما يكون له من سلطة في مثل هذه الظروف .

خامسا - قرر المهندس المختص عند مناقشته أمام المحكمة انه شاهد علامة الخطر في الصباح بتسرب المياه الحراء في الجسر البحرى لحوشة ورثة سيد بك سليمان البحرية وهو بذاته الجسر القبلى لحوشة المدعية . وانه انما علم بانهار الجسر المذكور في الساعة الثانية مساء فهل كان في امكانه تفادى الخطر بتقوية موطن الضعف في الجسر في خلال تلك الفترة الزمنية بين مشاهدة التسرب وحصول الانهيار .

سادسا - وبوجه عام يبان ما اذا كان الحادث يرجع إلى خطأ من رجال الرى . أم إلى خطأ من المدعية أو من الاثنين معا - وإذا كان الخطأ مشتركا بينهما. فما نصيب كل منها فيه.

سابعا - تقدير قيمة ما عساه يكون قد أصاب المدعية من أضرار بسبب الحادث . وعلى المدعية ايداع مبلغ أربعين جنيها مصريا أمانة على ذمة الخير في خلال أسبوع من اليوم وعينت جلسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٤٨ لحلف اليمين القانونية وعينت لنظر الموضوع جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٨ وقد حضر الخير وأدى اليمين القانونية واستلم المأمورية . وطلب تأجيل القضية بالجلسة المذكورة لايداع التقرير فتأجلت لجلسة ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ . وادع الخير تقريره بجلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ . وفيها سمعت ملاحظات الطرفين وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٤٩ . ثم تأجل النطق به لجلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٤٩ . وفيها صدر القرار بفتح باب المرافعة في الدعوى لمناقشة الخير . ومفتش الرى فيما جاء بأسباب القرار . وحددت لذلك جلسة ٣ من مارس سنة

١٩٤٩ . ثم تأجلت المناقشة من جلسة لآخرى إلى ان تمت بجلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٤٩ على الوجه المبين بالمحضر . ثم عين للرافعة جلسة ٢ من يونية سنة ١٩٤٩ - وفيها قررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ . فقدمت المدعية طلبا بفتح باب المرافعة . فقررت المحكمة بناء على هذا الطلب فتح باب المرافعة لجلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ مع الترخيص بتقديم مذكرات تكميلية وفيها صمم الطرفان على طلباتهما وقررت المحكمة إصدار الحكم بجلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ ثم ارجىء النطق به لاتمام المداولة إلى جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٥٠ بجلسة ٣٠ منه بجلسة ٢٠ من ابريل ثم إلى جلسة اليوم .

المحكمة

عن الدفع بعدم الاختصاص :

د من حيث ان الحكومة تبني هذا الدفع على امرين :-

الاول - ان القرار بقطع الجسر القبلى لحوشة ورثة السيد بك سليمان البحرى وكذا الجسر القبلى لحوشة المدعية يعتبر عملا من أعمال السيادة التى لا تختص هذه المحكمة بالنظر فيها ولا في التعويضات المترتبة عليها عملا بالمادة السادسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة والمادة السابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص به .

والثانى - ان قطع الجسور يعتبر عملا ماديا فهو أشبه بالجريمة أو شبه الجريمة مما تختص المحاكم العادية دون غيرها بالحكم بالتعويض عنه .

« ومن حيث ان المحكمة قد استقر قضاؤها على أن الميعاد المشار اليه في المادة المذكورة خاص بالدعوى التي يطلب فيها الغاء قرارات ادارية أما الدعوى التي ترفع بطلب العويض عن تلك القرارات فتتط فلا تنقيد بالميعاد المتقدم ويجوز رفعها بعد الميعاد المذكور مادام حق التعويض ما زال قائماً . ولم يسقط بالتقادم . ومن ثم يكون الدفع في غير محله متعيناً رفضه .

عن الموضوع

« ومن حيث ان الثابت من تقريرى الخبيرين — الخبير الذى ندبته المحكمة . وخبير دعوى إثبات الحالة . ومن الخرائط المقدمة . أن أرض النزاع . واقعة بزمام ناحية منشأة سليمان الملحق بمركز تلا منوفية بحوض الساحل رقم ٣ وتقع بين مجرى النيل وجسر العمومى . فهى من أراضى سواحل النيل التى لم تلتزم الحكومة بوقايتها من غوائل الفيضان . وتركت أمرها لأصحابها لوقايتها بوسائلهم الخاصة — كما هو منصوص عليه صراحة فى المادة الرابعة من دكرتو سنة ١٨٩٤ وهذه الوسائل كثيراً ما تضعف عن وقايتها من الفيضانات العالية . ولم يكن لينجم عن ذلك ضرر يذكر لأصحاب هذه الأراضى الذين لم يتعودوا زراعتها بغير المحصولات الصيفية التى تنضج قبل الفيضان لأن غمر مياه الفيضان لأراضهم يطررها من الآفات ويكسبها خصوبة تعوضهم الضرر وزيادة — غير أن بعض ملاك هذه الأراضى عمد فى السنين الأخيرة إلى زراعة هذه الأراضى قطناً وبساتين للفاكهة . وأحاطوها بجسور لحمايتها من الغرق . ومن هؤلاء المدعية . فتد قامت بزراعة أصناف مختلفة من الفواكه بأرض النزاع وأقامت حولها جسوراً لوقايتها وبذلك تجسم الضرر فى حالة غرقها .

« ومن حيث انه عن الوجه الأول فلا نزاع فى أن رجال الرى هم المنوط بهم التيام بكافة الأعمال الواقعة للبلاد من غوائل الفيضان . وذلك فى الحدود التى رسمتها القوانين والتعليمات الادارية الصادرة اليهم من وزارة الاشغال العمومية — وهم حين يقومون بواجباتهم فى هذا الصدد فيصدرون أوامر ادارية تحقيقاً للغاية المتقدمة فان هذه الأوامر لا تعتبر عملاً من أعمال السيادة لأنها فى الواقع من الأعمال الادارية التى يقوم بها الموظفون فى حدود اختصاصاتهم التى تصدر من الحكومة باعتبارها سلطة حكم — وهى فى الغالب تتصل باعتبارات سياسية — ومن ثم يكون هذا الوجه فى غير محله متعيناً رفضه .

« ومن حيث انه عن الوجه الثانى فانه لا يعد عملاً مادياً إلا أفعال الاعتداء التى تقع من موظف غير مختص . أو الأفعال التنفيذية الجبرية التى لا تستند إلى قرار ادارى سابق — أما اذا كانت الأعمال المادية قد وقعت تنفيذاً لقرار ادارى . فانه لا يسوغ النظر اليها مستقلة عن القرار الذى وقعت تنفيذاً له . إذ هى ذات ارتباط وثيق به لأن كيانها القانونى مستمد منه وعلى ذلك لا تعتبر عملاً مادياً قطع الجسور . مادام انه قد تم تنفيذاً لقرار اتخذته موظف مختص هو مساعد مدير الأعمال فى حدود سلطته ومن ثم يكون هذا الوجه فى غير محله أيضاً . وبالتالي يكون الدفع على غير أساس متعيناً رفضه .

عن الدفع بعدم القبول

« من حيث ان الحكومة تبنى هذا الدفع على أن الدعوى قد رفعت بعد ميعاد الستين يوماً المحددة لرفع الدعوى طبقاً للمادة ٣٥ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

والمناسبات التي توجب إصدار الأمر الإداري أو عدم إصداره، فهو أمر يتعلق بملءمة الأمر الإداري للمصلحة العامة ولا يعد مخالفة قانونية. « ومن حيث أن المدعية تؤسس دعواها على أن القرار الإداري الصادر من مساعد مدير الأعمال بقطع جسر حوشها القبلي والجسر القبلي لحوشة ورثة السيد بك سليمان البحرية في يوم ٣١ من أغسطس سنة ١٩٤٦ قد صدر بغير ضرورة أو مسوغ فني يقتضيه - ولذلك قد وقع باطلا لمخالفته للقانون فضلا عن أنه مشوب بأساءة استعمال السلطة.

« ومن حيث أنه لا نزاع لما سبق بيانه في أن للمهندس المشرف على أعمال الوقاية من الفيضان السلطة العامة في اتخاذ كافة الوسائل والاحتياطات لتقوية جسر طراد النيل لوقاية البلاد من الفرق ولا نزاع أيضا بحسب ما هو ثابت في تقرير الخبير المتدب من هذه المحكمة ومن التعليمات الإدارية، أن من هذه الوسائل تشريب جسر طراد النيل بالماء إبان الفيضان تدريجيا حتى لا يتعرض لضغط مفاجيء إذا ما غمره الماء دفعة واحدة، إذ يكون في هذه الحالة بسبب تعرضه لحرارة الشمس طول مدة الصيف هشا يابسا سريع الانهيار وأن ذلك يستدعي أحيانا قطع جسر الحوش الخصوصية التي تعتبر في الواقع جزءا من مجرى النيل والتي تعد جسورها مصدر خطر على جسوره إذ تحول بين مياه النيل وبين الوصول إلى جسوره وتشريبها، ولذلك كان الأمر بقطع جسر الحوش المذكورة بقصد تشريب جسر النيل غير مخالف للتانون، باعتباره من ضمن الوسائل الواقية - التي يتخذها المهندسون في حدود سلطتهم الميئة بالنوانين.

« ومن حيث أن الخبير الذي انتدبه هذه المحكمة ذهب إلى عدم قيام المسوغ الفني لقطع

« ومن حيث أنه بحسب نص المادة الرابعة من لائحة الترع والجسور الصادرة في ٢٢ من فبراير سنة ١٨٩٤ تقوم المصلحة بإنشاء وترميم وصيانة طرادات النيل وجسوره وتشمل هذه الأعمال إقامة الرؤوس والتكسيات الحجرية لمقاومة فعل تيارات المياه في المسافات التي يتجه فيها التيار نحو الجسر. وتستخدم أنفار العونة للسهر على هذه الجسور والقيام بعمليات الإسعاف اللازمة لصيانتها. وتقتضى أصول الفن الهندسي لسلامة طرادات النيل أن تتشرب أتربتها تدريجيا بمياه النهر الآخذة في الارتفاع فيراطا بقيراط وألا يكون هناك أي عائق في سبيل وصول المياه إلى الطرادات المذكورة حتى لا تتعرض لضغط فجائي بمياه تصل إليها دفعة واحدة. لأن في ذلك خطرا جسيما على سلامتها وتحقيقا لذلك تعتمد مصلحة الري عند حلول الفيضان إلى أحداث فتحات في جسور الحوش التي تملكها بين طرادات النيل القديمة وتحاول الطرادات المستجدة.

« ومن حيث أن المادة الرابعة سالفه الذكر لم تحدد على سبيل الحصر أعمال الوقاية التي يجوز لرجال الري اتخاذها بل تركت الأمر في ذلك من غير تحديد متروكا إلى تقديرهم الشخصي بما لهم من سلطات واسعة في هذا الشأن ولما تقدم تكون كافة القرارات التي يتخذها مهندسو الري في سبيل القيام بمهمتهم المتقدمة ليست إلا قرارات صادرة منهم في حدود السلطة التي منحت لهم بالقانون - ولا يجوز أن ينحى عليها مخالفتها للتانون - إلا إذا ثبت أنها مشوبة بأساءة استعمال السلطة وهو أمر لا يتحقق إلا إذا تبين أن الأمر صدر بدوافع شخصية لا صلة لها بالمصلحة العامة - أما الخطأ في تقدير الظروف

بحوشة ورثة السيد بك سليمان البحرية وحوشة المدعية جافة وليس بها مياه إلى يوم ٣١ من أغسطس سنة ١٩٤٦ ، ولم ترغم المدعية على ملئها بالمياه في الوقت المناسب ، أو على إنشاء جسر على حافة الأراضي العالية الواقعة فوق ذلك الخبوة فسمح بملكه بالمياه إلى منسوب فيضان النهر رغم ما كانت تنذر به مناسيب المياه من ارتفاع الفيضان ارتفاعا كبيرا — وبذلك كان يمكن تشريب الجسر مع الإبقاء على جسور الحوش هذا فضلا عن أن المهندس لو ترك الرشح الذي شاهده بجسر الحوشة وشأنه لكان امتلاؤها تدريجيا ، وكذلك وصول المياه إلى جسرهما البحري بما كان يسمح لأصحابها بملافاة الخطر وتداركه .

« وحيث أنه يتضح من ذلك أن رأى الخبير في عدم قيام المسوغ الفني للأمر الإداري المذكور يستند إلى أن هناك من الوسائل الفنية لوقاية الحوش وتشريب الجسر ما لو اتخذها رجال الرى في الوقت المناسب لما كان هناك أدنى مسوغ له . وترى المحكمة أن تقدير الخبير للمسوغ الفني على الصورة المتقدمة غير صائب ولا يصح الأخذ به . لأن العبرة في تقدير الدواعي الفنية للأمر الإداري إنما يكون على أساس الحالة الموجودة . فعلا وقت صدوره لا على أساس أمور افتراضية أو يرى أنه كان واجبا على المهندس التيام بها ، في حين يؤخذ مما قاله الخبير في مواضع أخرى من تقريره أنه لا يوجد في القوانين ما يلزم مهندس الرى بتقوية جسور الحوش الخصوصية أو صيانتها ، إذ هي تعتبر في نظرهم مصدر خطر على جسر طراد النيل ، لأن الأهالي يقتصدون في انشائها لحد التغير لتشغل أقل مساحة ممكنة ، ولتقليل نفقات انشائها ، مع ما في ذلك من خطر انهيارها بسبب تسرب المياه منها وعدم تيسر ترميم مواقع الانهيار بالسرعة اللازمة بسبب

لجسر القبلى لترعة الشواريق ، الذى هو الجسر القبلى لحوشة ورثة السيد بك سليمان البحرية — وهو الأمر الذى ترتب عليه سرعة امتلاء هذه الحوشة بالمياه ، وتعرض جسرهما البحرى الفاصل بينهما وبين حوشة المدعية إلى ضغط مفاجئ . يبلغ ١٧٦ متر مقابل الخبوة فانهار لأن اتربه كانت هشة يابسة فامتلات حوشة المدعية بالمياه ، وقد بنى الخبير رأيه في ذلك على أن جسر ترعة الشواريق القبلى قد صمد لضغط المياه أربعة أيام متوالية من يوم ٢٦ إلى يوم ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٤٦ ، فكان من الممكن لذلك في نظره أن يصمد لها طول مدة الفيضان خصوصا إذا كان المهندس قد اتجه لتقويته بدلا من قطعه ، وقد كان ذلك واجبا عليه لأنه جسر لترعة عمومية تملكه الحكومة وتقويته هي العلاج الحقيقي لتجنب رشح المياه وخطر اندفاعها لجأة نحو طراد النيل — كما بناء على أنه كان واجبا عليه أيضا أن يأمر بتكسية ميل طرد النيل في الموقع الذى يرجع اتجاه تيار المياه نحوه وعلى أنه كان واجبا على مصلحة الرى ما دام أنها تسمح باتصال جسور الحوش بطراد النيل وارتباطها بها ، أن تقوم بأعمال ثابتة لوقاية الطراد ، وذلك بتكسية ميل ذلك الطراد بالحجر خلف رباط كل جسر من جسور تلك الحوش معه حتى تأمن بذلك اندفاع المياه إذا انهار جسر الحوشة الخصوصى عند موقع الرباط أو قريبا منه وكذلك كان واجبا عليها وقد بانث لها خطورة فيضان سنة ١٩٤٦ منذ أوائل اغسطس ، ألا تهمل ترطيب جسر طراد النيل في بدارى الوقت ، أو على الأقل منذ ١٥ من أغسطس سنة ١٩٤٦ ، حين بلغ منسوب النهر بمقياس الروضة ٤٠ ط ٢٢ ذراعا ولكنها قصرت في ذلك وتركت متارب طراد النيل أى الخبو

من أغسطس سنة ١٩٤٦ لاحظ أثناء مروره أن مياه النيل بدأت تتسرب من الجسر القبلي لمسقى الشواريق الخصوصية وعندئذ تبين له أن في تركها حتى تنهار ما يعرض جسر النيل للخطر فأمر بأجراء قطع بسيط لها لملء الحوشة تفادياً لشدة اندفاع المياه نحو جسر النيل في حالة الانهيار المفاجيء - ويخلص من ذلك أن القرار الإداري أساس الدعوى قد صدر من مساعد مدير الأعمال في حدود سلطته التي خولها له القانون ، وفي حدود الضرورة التي أملت بها الظروف الملابة له وقت إصداره ، إذ ارتفعت في ذلك اليوم مياه الفيضان لدرجة استثنائية فبلغت ١١ ط ٢٤ ذراعاً بمقياس الروضة سنة ١٩٤٦ وبدأت المياه الحمراء تتسرب من جسر ترعة الشواريق القبلي منذرة بالخطر ، ولم يكن هناك من طريق آخر لتشريب جسر طراد النيل لأن تشريبه عن طريق المساقى عبر أراضي الحوش كان أمراً غير منتج كما هو ثابت من تقرير الخبير المتدب عند إجابته على السؤال الثالث .

« ومن حيث أنه يتضح مما تقدم أن الخلاف حول المسوغ الفني للقرار الإداري المتقدم ذكره لم يكن راجعاً إلى مخالفة قواعد فنية مسلماً بها ، وواجبة الاتباع حتماً وإنما كان مبناه الاجتهاد في ابتكار الوسائل لوقاية جسور الحوش وفي تقدير الظروف والملابسات الملائمة لإصدار الأمر الإداري المذكور في حين أن تقدير هذه الملابسات أمر تستقل به السلطة الإدارية دون معقب عليها في ذلك ، إلا إذا أساءت استعمال سلطتها وهو أمر غير متوافر في هذه الدعوى ، إذ لم يثبت أن الأمر صدر بدوافع شخصية ويقصد الانتقام ، ولذلك لا يعد الخلاف الفني المتقدم ذكره مخالفة قانونية تعيب

عدم وجود اترية احتياطية زائدة بجسور تلك الحوش يلجأ إليها في عمليات الاسعاف العاجلة ، فضلاً عن أنه ليس من المتيسر امدادها بالاتربة اللازمة من الخارج على وجه السرعة بسبب أنها تكون جزراً محاطة بالمياه من جميع جهاتها ، ولذلك يقوم صراع مستمر طول مدة الخطر بين أصحاب هذه الحوش وبين رجال الري وهذا الذي أثبتته في تقريره لا يتفق مع ما ذهب إليه من أنه كان واجباً على مهندس الري تقوية جسر ترعة الشواريق الذي هو أيضاً الجسر البحري لحوشة ورثة سيد بك سليمان الجسر القبلي لحوشة المدعية بدلاً من قطعه ، إذ لا يستساغ الزامه بذلك أو اتباع الوسائل الأخرى التي اقترحها في تقريره لتشريب جسر النيل مع الإبقاء على جسور تلك الحوش سليمة حماية للمزروعات التي بها ، في الوقت الذي تعد فيه هذه الجسور من الوجهة الفنية مصدر خطر عظيم على جسور النيل ، وفي الوقت الذي لا تلزمه فيه أيضاً القوانين بحماية هذه الحوش وجسورها بل تلزمه بأن يوجه كل جهوده لحماية جسر طراد النيل لأهميته البالغة في وقاية البلاد من الغرق .

« ومن حيث ان الثابت من أقوال مساعد مدير الأعمال الذي أصدر الأمر بالتقطع المذكور أنه في يوم ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٤٦ انقطع جسر حوشة ورثة سيد بك سليمان القبلي فغمرت مياه النيل ، وأصبح الجسر القبلي لحوشة ورثة سيد بك سليمان البحرية معرضاً لضغط المياه الآخذة في ذلك الوقت في الارتفاع في مجرى النيل ، وأصبحت جسور هذه الحوشة جميعها معرضة لضغط المياه وكان أصحابها جارين تنويتها قبل ذلك ولكنهم بعد غرق الحوشة القبلي قل اهتمامهم بالمحافظة على هذه الجسور التي كانت واطية وفي الصباح الباكر يوم ٣١

على أرضها للمنفعة العامة، وهو مما يجوز تعويضها عنه طبقاً للمواد ٢٣، ٢٤، ٢٥ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ الخاص بنزع ملكية العقارات للمنافع العمومية ولكن المحكمة ترى أنه ليس للمدعية أن تستند إلى قواعد الاستيلاء المبينة بالقانون المذكور ما دامت أطيانها التي أغرقها المياه تعد بحسب طبيعة موقعها جزءاً من مجرى النهر، على هذا الأساس كانت من الاملاك العامة التي لا تجوز تملكها للأفراد، غير أنه لما ارتفع منسوبها بترامك الطمي على مر السنين، وأصبح النهر لا يعلوها إلا في فترات متباعدة وكلما حدث فيضان عال أبيع تملك هذه الأراضي للأهالي ولكن هذا التملك لا يعني أنها لم تعد جزءاً من مجرى النهر لأن الواقع أنها جزء منه، ولذلك فإن ملكية أصحابها تكون محملة بحق ارتفاق مقرر للمنفعة العامة. من متضاه أن تغمرها مياه النهر عند الحاجة لتجرى مياهه فيها حرة طليقة بين جسرين دون أن يكون لأصحابها حق في التعويض عن ذلك. ولذلك كانت الحكومة غير ملزمة قانوناً بالمحافظة عليها من الغرق. بل ترك أمر المحافظة عليها لأصحابها كما هو واضح من نص المادة الرابعة من دكريتو سنة ١٨٩٤ سالف الذكر.

ومن حيث أنه لا محل لمنازعة المدعية في وقوع أطيانها في مجرى النهر وقولها إن هذا المجرى يشمل فقط الأراضي المسماة (مواطىء) ما دام أن التعريف القانوني لمجرى النهر يشمل كل الأراضي لغاية الخط الذي يتقف عنده أعلى مياهه. وهو يتبدى بالنسبة لنهر النيل من النقطة التي يصل إليها فيضانه العالي. لا من النقطة التي تنزل إليها مياهه عند شدة انخفاضه وهي تحدد بالمتوسط بين أعلى مياه يصل إليها في أعلى فيضان وأعلى مياه يصل إليها في أخفض فيضان خلال فترة طويلة من السنين وما دام

القرار وتبطله - وهو أيضاً لم يبلغ درجة إساءة استعمال السلطة.

ومن حيث أن المدعية نسبت إلى مساعد مدير الأعمال أنه أسرف في استعمال سلطته، لما أمر به من إحداث قطعين بالجسر القبلي لحوشتها ولكن الظاهر من تقرير الخبير عند إجابته على السؤال الخامس أن هذا الجسر كان ضعيفاً حتى أنه انهار قبالة النخبو على أثر تدفق المياه بحوشة ورثة سيد بك سليمان البحري فانفجرت به بالوعة، ثبت للخبير أن هذا الانهيار كان كافياً لاغراق حوشة المدعية، وأن القطعين اللذين أمر بهما المهندس لم يزيدا الحالة سوءاً كما أثبت أيضاً عدم إمكان المهندس في الفترة الزمنية القصيرة التي مرت بين قطع جسر ترعة الشواريق في الساعة العاشرة صباحاً، وبين انهيار جسر حوشة المدعية في الساعة الثانية، وهي أربع ساعات تنوية مواطن الضعف في جسر حوشة المدعية النبلى - ولو أن ذلك كان ممكناً لو شرع فيه منذ يوم ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٤٦ على أثر انهيار جسر حوشة ورثة سيد بك سليمان القبلي

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أنه لا صحة لما تنعاه المدعية على تصرف المهندس في هذا الصدد كما لا صحة لما ذهب إليه الخبير من تحميل المهندس واجب تقوية جسر حوشة المدعية القبلي إذ ليس لذلك سند في القانون وعلى ذلك تكون المدعية هي التي قصرت في حق نفسها إذ أهملت تقوية جسرهما المذكور في الوقت المناسب.

ومن حيث أنه لكل ما تقدم يكون القرار الإداري سالف الذكر قد صدر مطابقاً للقانون، وبقصد تحقيق مصلحة عامة، ولم يكن مشوباً بسوء استعمال السلطة - ومن ثم لا يترتب عليه قانوناً أي حق للمدعية في التعويض.

ومن حيث أن المدعية ذهبت في سبيل إثبات حتمها في التعويض إلى القول بأن القرار الإداري سالف الذكر يعد بمثابة قرار الاستيلاء

المبدأ القانوني

ان الترقية ليست حقاً مكتسباً للموظف فيكون الحرمان منها انتزاعاً لحقه منه وإنما هي مزايا يعطاها الموظفون استنهاضاً لهم . واستثارة لمواهبهم وكفائتهم ، وإذكاء لروح الجد والنشاط في العمل بينهم ، فتجربى المصالح العامة التي هم قوامون عليها على سنن من النجاح والتقدم ، وتعرج في مدارج الرقي والكمال فتحقق أوفر الخير ، وتوثق أطيب الثمرات ومن ثم كان للحكومة بموجب سلطتها الادارية أن تأبى هذه المزايا على الموظفين غير الصالحين ممن قامت بهم بحق أسباب تجعلهم غير أهل لها وغير جديرين بالاستفادة منها دون أن يكون في تصرفها هذا معنى المحاكمة والحكم ثم الجزاء .

الوقائع

أقام المدعى هذه الدعوى بصحيفة أودعها سكرتيرية المحكمة في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٤٩ ، طلب فيها الحكم بإلغاء القرارات الصادرين في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ و ١١ من فبراير سنة ١٩٤٩ ، والمتضمنين عدم ترقيته إلى رتبة اليوزباشي وإلزام وزارة الحربية والبحرية بترقيته إلى هذه الرتبة اعتباراً من ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ حسب أقدميته مع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة - وقال بياناً لدعواه إن وزارة الحربية والبحرية أصدرت في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ نشرة عسكرية متضمنة ترقية بعض الضباط خلت

أن الثابت من تقرير الخبير . وخرائط المساحة أن أرض المدعية تنفع بين جسر النيل وتصل إليها مياه الفيضان فهي قطعاً جزء من المجرى . وتعمل بحقوق الارتفاق المتقدمة .

ومن حيث ان المدعية ذهبت أخيراً إلى الاستناد تأييداً لحقها في التعويض إلى المبدأ القائل بوجوب تحمل الدولة مخاطر نشاطها الاداري ولو لم يقع فيها خطأ وهو استناد في غير محله . لأن مناط تطبيق المبدأ المتقدم حسبما استقر عليه رأي الفقه . وأحكام مجلس الدولة في فرنسا توافر ثلاثة أمور هي . أن يكون الضرر مادياً وخاصاً واستثنائياً وهذا الأمر الأخير غير متوافر في حالة هذه الدعوى لأن الضرر لا يكون استثنائياً إلا إذا جاوز المضار العادية وكان دائماً أما ما أصاب أرض المدعية من طغيان المياه عليها . فهو من الاضرار العادية الوقتية التي يتوقعها أصحاب هذه الاطيان من سنة لأخرى بحكم وقوعها في مجرى النهر . ولا يلبث ماؤه فيها طويلاً ثم ينكشف عنها .

ومن حيث انه لكل ما تقدم تكون الدعوى على غير أساس سليم من القانون متعيناً رفضها .

(قضية الست دولت هانم عاكف بصفتها وحضر عنها الأستاذان الدكتور حامد زكي وناشد عبد المسيح ضد وزارة الاشغال العمومية وحضر عنها الاستاذ ضياء الدين صالح رقم ٢٠ سنة ١ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة محمد عفت بك وحسين أبو زيد بك وعلى أبو الفيط بك مستشارين)

٧٦

٢٥ مايو سنة ١٩٥٠

الترقية ليست حقاً مكتسباً للموظف ولا تعتبر عدم الترقية انتزاعاً لهذا الحق منه . بل هي مزايا تعطى للموظفين استنهاضاً لهم .

وكان من رأى قائد القوات المصرية بفلسطين الاكتفاء بلقت نظره مع تدوين المخالفة في تقريره السرى لضغر سنه . ورتبته ولدخوله معركة أخرى بعد ذلك أصيب فيها . إلا أن رئاسة إدارة الجيش رأت طرح الموضوع على مجلس عسكرى عال أسوة بالحالات المماثلة التي حدثت أثناء العمليات الحربية بفلسطين . فلما عرض الأمر على وزير الحربية رأى وقف اجراءات المحاكمة بشرط عرض الموضوع على لجنة الضباط مع باقى الحالات الأخرى — وقد انعقدت اللجنة المذكورة فى ١٤ من ابريل سنة ١٩٤٩ . وأطلعت على التقرير الوارد من إدارة الجيش عن الاخطاء التى ارتكبها المدعى فى الميدان ووجدتها خطيرة . ثم أوحى بحالته إلى الاستيداع بصفة تأديبية لمدة ستة شهور حتى يشعر بما أتاه من أخطاء .

وبعد وضع التقرير فى الدعوى عين لنظرها جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ وتأجلت للاستعداد . ثم لنظرها مع الدعوى التى رفعها المدعى بالطعن فى قرار الاحالة إلى الاستيداع . والتى انتهت بترك المرافعة فيها وفى جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٥٠ سمعت المحكمة ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وارجأت النطق بالحكم إلى جلسة لليوم .

المحكمة

• من حيث أن محصل ماينعاه المدعى على القرارين المتضمنين تركه فى الترقية وجهان — أولهما - مخالفة القانون . والثانى - سوء استعمال السلطة . ويقول فى بيان الوجه الأول أن القانون خلا من نص يجيز للوزارة منع ترقية من يتهم قبل ثبوت ادائته فيما نسب اليه . كما أن الحرمان من الترقية عقوبة ، وإذا كان قانون

ذكر اسمه رغم استحقاقه للترقية — فتظلم لرؤسائه فى ٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، وقد انتهى الأمر برفض هذا التظلم — وفى ١١ من فبراير سنة ١٩٤٩ ، أصدرت الوزارة نشرة عسكرية ثانية متضمنة ترقية أخرى خلت من ذكر اسمه أيضاً — فتظلم فى ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٩ من حرمانه من الترقية ، فلم يؤبه لتظلمه ، ولم يجب الى طلبه — ويقول المدعى انه علم أن حرمانه من الترقية فى دوره يرجع إلى اتهامه أثناء العمليات الحربية بفلسطين بوصفه قائداً للفصيلة رقم ١١ من السرية الرابعة من الكتيبة السابعة بناثق مشاة ، بترك الموقع الذى كان به هو وفصيلته دون صدور أمر بذلك ، أو قيام سبب قوى يدعو اليه ، وقد أجرى تحقيق فى هذا الشأن بواسطة مجلس تحقيق انعقد فى ١١ من يوليو سنة ١٩٤٨ بجهة المجدل . ولا يزال أمر هذا التحقيق معلقاً . إذ لم يشكل مجلس عسكرى عال لمحاكمته . ولم يبت فى أمر الاتهام الموجه اليه . وما دام الأمر كذلك لم يكن جائزاً للوزارة أن تستبق الأمر وتدينه . ثم تحرره من حقه فى الترقية تبعاً لذلك — ويضيف المدعى أن الوزارة قد وقفت زملاء آخرين له . نسبت اليهم تهماً عسكرية على مثال ما نسب اليه موقفاً يغير موقفها منه .

وطلبت الحكومة الحكم برفض الدعوى . وقالت إن المدعى اتهم بانسحابه هو وفصيلته قبل الاشتباك مع العدو ودون بذل أقل مجهود لتوطيد مقاومته . وقد شكل مجلس تحقيق انتهى بقرار بادائه لارتكاب جناية اساءة التصرف امام العدو بحالة اظهر فيها الجبن ، وذلك بتركه مواقعه التى كانت تحت النيران عند هجوم العدو بدعوى عدم امكانه الاستمرار فى الدفاع عنها

الاحكام العسكرية لم يذكرها ضمن الجزاءات التي نص عليها صراحة ، فهي تنطوي في مدلول الحرمان من الأقدمية في الرتبة ، الذي اعتبره الثانون المذكور داخلا في عداد هذه الجزاءات وبهذه المثابة لا يمكن ايقاعه إلا عن طريق المجالس العسكرية — وفوق هذا وذاك فقد أحيل المدعى إلى الاستيداع بصفة تأديبية وهذه الاحالة في ذاتها عقوبة تم توقيعها وانقضت مدتها ومن ثم لم يكن جائزاً أن يناقش عن فعل واحد مرتين الأولى باحالة إلى الاستيداع والآخرى بحرمانه من الترقية ويقول المدعى في بيان الوجه الثاني ان الوزارة رقت ضباطا آخرين ارتكبوا اخطاء في الميدان على مثال ما وقع منه ولا تقل خطورة عما نسب اليه . فهي قد فرقت بين الأمرين وكالت بكيلين .

ومن حيث ان الحكومة دفعت الدعوى بأن ترك المدعى في الترقية راجع إلى ما نسب اليه من اساءة التصرف أمام العدو بحالة اظهر فيها الجبن عند هجوم العدو على مواقعه التي كانت تحت النيران إذ ترك هذه المواقع بدعوى عدم امكانه الاستمرار في الدفاع عنها . وقد جرى تحقيق في هذا الشأن ثبتت مسؤوليته فيه . ثم قدم إلى مجلس عسكري لمحاكمته ولكن رؤى الاكتفاء بعرض الأمر على لجنة الضباط وقد استظهرت اللجنة ما ارتكبه المدعى من خطأ . ونهت إلى خطورته . ثم رأت احالته الى الاستيداع بصفة تأديبية لمدة ستة أشهر .

ومن حيث ان الترقية ليست حتما مكتسبا للوظف فيكون الحرمان منها انتزاعا لحقه منه وإنما هي مزايا يعطاها الموظفون استنهاضا لهممهم . واستثارة لمواهبهم وكفاياتهم . واذكاء لروح الجد والنشاط في العمل بينهم . فتجربى المصالح

العامة التي هم قوامون عليها على سنن من النجاح والتقدم . وتخرج في مدارج الرق والكمال فتحقق أوفر الخير . وتوثق أطيب الثمرات ومن ثم كان للحكومة بموجب سلطتها الادارية أن تأبى هذه المزايا على الموظفين غير الصالحين ممن قامت بهم بحق أسباب تجعلهم غير أهل لها وغير جديرين بالاستفادة منها دون أن يكون في تصرفها هذا معنى المحاكاة والحكم ثم الجزاء .

ومن حيث ان الحكومة إذ رتبت على موقف المدعى على الوجه المتقدم حرمانه من من الترقية لم تكن فيما فعلت عادية أو مجافية حكم القانون .

ومن حيث أن ما يزعمه المدعى من سوء استعمال السلطة بمثولة إن الوزارة في الوقت الذي حرمته من الترقية لما ارتكبه رقت آخرين ارتكبوا اخطاء مثل اخطائه ما يزعمه المدعى من ذلك لم يحم عليه سند أو دليل - فضلا عن أنه غير منتج إذ بحسب الجهة الادارية أن تكون قد تصرفت في المسألة المعروضة تصرفا صحيحا سليما ، وبشرت سلطتها فيها في غير ما تحيف أو عدوان - وإذا كان وجه ما يقوله المدعى أن الوزارة قد عاملت غيره برفق ورحمة فأولى به أن يتوجه اليها باسطة صحيحة أعماله مستنجدا بحاضره وهي - خليف بها - إذا ما تحققت واطمأنت أن تأخذ بيده وتمتف عند حد التخطي الذي وقع .

(قضية الملازم أول محمد جلال ابراهيم وحضر عنه الأستاذ صبرى الحكيم ضد وزارة الحربية والبحرية رقم ٢٥٦ سنة ٣ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب النزة محمد سامى مازن بك ومحمد عفت بك وحسين أبو زيد بك وعلى أبو الغيط بك وعلى منصور بك مستشارين)

سنة ١٩٤٧، على منح المدعى علاوة الماجستير ومقدارها ثلاثة جنيهاً شهرياً اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٤٧. وصرفتها إليه من ذلك التاريخ حتى ١١ من يناير سنة ١٩٤٩ إذ أصدرت قراراً بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ بسحب العلاوة المذكورة وتحصيل ما سبق صرفه منها إليه. ويقول المدعى إن هذا التصرف يخالف للقانون. لما فيه من إخلال بحقه المكتسب في العلاوة المذكورة ولأنه لا يجوز قانوناً لجهة الإدارة سحب القرار الإداري بعد صيرورته نهائياً بفوات مواعيد الطعن فيه. حتى لو ظهر لها خطأه فيما بعد. ولذا رفع هذه الدعوى على وزارة المعارف العمومية بصحيفة أودعها سكرتيريه المحكمة مع المذكرة الشارحة وحافطة بمسنداته في ٢ من يونيو سنة ١٩٤٩ طالباً إلغاء قرار سحب العلاوة المذكورة منه وهو الصادر بالأذن رقم ١٢٧٠ بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ وبعدم تحصيل ما سبق صرفه منها إليه، مع إلزامها بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة.

وطلبت الحكومة رفض الدعوى مستندة في ذلك إلى أن المدعى التحق بخدمة الحكومة في ٢ من يونيو سنة ١٩٣٨. بعد حصوله على بكالوريوس الزراعة العليا. وسويت حالته طبقاً لقواعد الانصاف فاعتبر في الدرجة السادسة من تاريخ دخوله الخدمة. ولما حصل على شهادة الماجستير في ١٠ من يوليو سنة ١٩٤٧ منح بتاريخ ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٤٧ علاوة إضافية عن تلك الشهادة طبقاً لقواعد الانصاف المذكورة ولكنه لما رقى إلى الدرجة الخامسة اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٤٦ تطبيقاً لقواعد تنسيق الدرجات. وأصبح في درجة أعلى من الدرجة المقررة للشهادة الإضافية وصار طبقاً لقواعد

٧٧

١٥ يونية سنة ١٩٥٠

عدول الحكومة عن قراراتها النهائية متى يجوز ومتى لا يجوز.

المبدأ القانوني

ليس كل الغاء أو عدول من جانب الحكومة عن قراراتها الإدارية النهائية بعد فوات مواعيد الطعن فيها بإلغائه يعتبر سحياً غير جائز قانوناً. إذ عدم جواز السحب مقصور على تلك الحالات التي لا يجد فيها لأصحاب الشأن في تلك القرارات مراكز قانونية جديدة تقتضي تعديلات في حالتهم بما يطابق القانون. ففي تلك الحالات لا يجوز للحكومة أن تنقض قراراتها السابقة بعد فوات مواعيد الطعن فيها بالإلغاء. لما في ذلك من إخلال بالحقوق المكتسبة لأصحاب الشأن فيها. مما يعد مخالفة قانونية. أما إذا ترتبت لهؤلاء مراكز قانونية جديدة تقتضي حسب القانون تعديل ما كسبوه منها بمقتضى قرارات إدارية سابقة. فإن ذلك لا يعد سحياً لتلك القرارات وإنما هو تصرف إنشائي تجريه الحكومة على ضوء الوقائع الجديدة في حدود القانون.

الوقائع

تتحصل وقائع الدعوى حسبما يستفاد من صحيفتها ومذكرات الطرفين فيها أن وزارة المعارف العمومية وافقت بالأمر الإداري الرقم ٩٠١ الصادر بتاريخ ٢ من أغسطس

سنة ١٩٤٧ منح المدعى علاوة الماجستير، وقدرها ثلاثة جنيهات، ثم عادت فأصدرت قرارها في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ بسحب تلك العلاوة وتحصيل ما سبق صرفه منها إليه، بعد ما تبين لها أن المدعى رقى إلى الدرجة الخامسة اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٤٦ عملاً بقواعد التنسيق بمقتضى القرار الوزاري الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٧، وأصبح معدوداً من وقت حصوله على شهادة الماجستير بتاريخ ١٠ من يوليو سنة ١٩٤٧ في درجة أعلى من الدرجة المقررة لمؤهله الدراسي الأمر الذي يترتب عليه عدم استحقاقه لعلاوة الماجستير المذكورة طبقاً للقواعد الواردة بكتاب وزارة المالية الدوري ملف رقم ٣٣٤ - ١٩٤٥/٥ بتاريخ ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ والتي يجرى نصها بأنه إذا حصل الموظف على دبلوم ممتاز أو شهادة إضافية، وهو في درجة أعلى من الدرجة المقررة لشهادته فلا تمنح له العلاوة الإضافية.

« ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن القرار الصادر بتاريخ ٢ من أغسطس سنة ١٩٤٧ بمنح المدعى علاوة الماجستير وإن كان وقت صدوره مطابقاً للقانون - إلا أن ترقية المدعى بعد ذلك بالقرار الصادر في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٧ إلى الدرجة الخامسة اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٤٦ قد أنشأت له مركزاً قانونياً جديداً لم يكن له وقت صدور ذلك القرار له شأنه أن يجعل للحكومة الحق في تسوية حالته على ضوء ذلك المركز الجديد طبقاً للتواعد المالية المعمول بها وهي تقضى بعدم استحقاقه لعلاوة الماجستير التي منحت له نتيجة لذلك المركز القانوني الذي أنشأته له تلك الترقية التي نالها. ولا يصح أن يوصف تصرفها في ذلك بأنه سحب غير جائز للقرار الصادر بمنح تلك

الانصاف غير مستحق للعلاوة المقررة له. مما حداً بالوزارة إلى اصدار قرارها المطعون فيه، عملاً بكتاب المالية الدوري رقم ف ٣٣٤ - ١٩٤٥/٥ المؤرخ ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ وبعد أن أصبح القرار المذكور باطلاً بطلاناً مطلقاً لانعدام اساسه القانوني الأمر الذي يجعل العدول عنه أو سحبه جائزاً قانوناً.

فرد المدعى على الدفاع المتقدم مستمسكاً بحقه في العلاوة مستنداً في ذلك إلى أن القرار الصادر بمنحها إليه قد صدر صحيحاً. فلا يجوز سحبه بعد فوات ميعاد الطعن فيه - وإن حقه في العلاوة لا يضيع بسبب ترقيته إلى الدرجة الخامسة بأثر رجعي من أول مايو سنة ١٩٤٦ طبقاً لقواعد التنسيق وأودعت الحكومة ملف خدمة المدعى والمستندات المقررة لدفاعها.

وقد ندب أحد المستشارين لوضع التقرير، وبعد مناقشة الطرفين على الوجه المبين بمحاضر الجلسات المحددة لها - وبعد وضع التقرير عين لنظر الدعوى جلسة أول يونيه سنة ١٩٥٠ وفيها سمعت المحكمة ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بالمحضر ثم أرجأت النطق بالحكم لجلسة اليوم.

المحكمة

« من حيث أن المدعى يتنحى على القرار المطعون فيه مخالفته للقانون ذلك أن مؤداه سحب القرار الإداري الصادر بمنحه علاوة الماجستير، بعد فوات مواعيد الطعن فيه وإكتسابه حصانة تعصمه من الإلغاء، مما يعتبر إخلالاً بحقه المكتسب بمقتضى القرار المذكور.

« ومن حيث أن لا نزاع في أن وزارة المعارف العمومية قررت بتاريخ ٢ من أغسطس

٧٨

١٥ يونيو سنة ١٩٥٠

١ — الترقية انتقال من درجة إلى أعلى أو تحقيق تقدم أو امتياز للموظف على زملائه . والأقدمية عنصر من عناصر الترقية .

٢ — من شأن التظلم من القرار افتتاح الميعاد بالنسبة إليه . مادة ٣٥ من قانون مجلس الدولة .

المبادئ القانونية

١ — المراد بالترقية التي نص القانون على اختصاص المحكمة بالقرارات المتعلقة بها إنما هي الترقية بمعناها الأعم الأوسع ، فهي كما تشمل كل قرار يتضمن انتقال الموظف من درجته إلى درجة أعلى ، تشمل كل قرار يحقق له أي تقدم أو تمييز على زملائه في سلك الوظيفة ، ولو في درجته الحالية .

٢ — ان القرارات الخاصة بالأقدمية تنطوي على نوع من التقدم والتمييز فتندرج بهذا تحت مدلول الترقية . وفضلا عن ذلك فان الأقدمية في ذاتها عنصر من عناصر الترقية ، وركن من أركانها . ومتى كانت المحكمة مختصة بالأصل ، انسحب اختصاصها على الفروع المكونة له .

٣ — اذا قدم المدعي تظلمًا من القرار المطعون فيه إلى الجهة الإدارية في ٢٧ من يولييه سنة ١٩٤٨ ولم يفصل فيه حتى رفع دعواه في أول ديسمبر سنة ١٩٤٨ فإن من شأن هذا التظلم افتتاح الميعاد بالنسبة إليه حسبما نصت عليه المادة ٣٥ من القانون رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ الخاص بمجلس الدولة التي رفعت الدعوى في ظله .

العلاوة — ذلك انه ليس كل الغاء أو عدول من جانب الحكومة عن قراراتها الإدارية النهائية بعد فوات مواعيد الطعن فيها بالالغاء يعتبر سببا غير جائز قانونا — إذ عدم جواز السحب مقصور على تلك الحالات التي لا يجد فيها لأصحاب الشأن في تلك القرارات مرا كز قانونية جديدة تقتضي تعديلا في حالتهم بما يطابق القانون ، ففي تلك الحالات لا يجوز للحكومة أن تنقض قراراتها السابقة بعد فوات مواعيد الطعن فيها بالالغاء — لما في ذلك من اخلال بالحقوق المكتسبة لأصحاب الشأن فيها — بما يعد مخالفة قانونية — أما إذا ترتبت لهؤلاء مرا كز قانونية جديدة تقتضي حسب القانون تعديل ما كسبوه منها بمقتضى قرارات إدارية سابقة — فان ذلك لا يعد سببا لتلك القرارات وانما هو تصرف انشائي تجريه الحكومة على ضوء الوقائع الجديدة في حدود القانون — فهي إذ الغت القرار الصادر بمنح المدعي علاوة الماجستير لم تسحب القرار السابق بمنحها اليه ، وإنما طبقت عليه القانون تطبيقا صحيحا على ضوء المركز القانوني الذي استجد له والذي فقد بسببه القرار المذكور سنده القانوني ، فانعدم اساسه وأصبح باطلا — وهي إذ فعلت ذلك لم تجانب القانون في شيء ويكون قرارها المطعون فيه وقع صحيحا لا غبار عليه .

ومن حيث انه لكل ما تقدم تكون دعوى المدعي على غير أساس سليم من القانون متعينا رفضها .

(قضية عبد المنعم عبد المجيد بدر وحضر عنه الأستاذ مصطفى البسيوني ضد وزارة المعارف العومية رقم ٣٩٤ سنة ٣ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة محمد سامي مازن بك ومحمد عفت بك وحسين أبو زيد بك وعلى أبو الفيض بك وعلى منصور بك مستشارين)

الوقائع

تتوصل وقائع الدعوى حسبما يستفاد من صحيفتها ومذكرات الطرفين فيها ومستنداتها في انه بتاريخ ١٠ من يونيه سنة ١٩٤٨ أصدر رئيس هيئة أركان حرب الجيش بالنيابة أمراً عسكرياً خاصاً يتضمن كشفاً بأقدمية الصولات الفنية بأسلحة الجيش المختلفة ليسكون أساساً لمعاملة الصولات عند ترقيةهم إلى رتبة أعلى ويقول المدعى إنه وضع بالكشف المذكور الحادى والعشرين في حين ان وضعه كان يجب أن يكون الرابع ولذا رفع هذه الدعوى على المدعى عليهم بصحيفة أودعها سكرتيرية المحكمة في أول ديسمبر سنة ١٩٤٨ طالباً تعديل أقدميته وردها إلى وضعها الصحيح، بإدراج اسمه قبل حسن اسماعيل عبد الرحمن هاشم أفندى ومن يلونه في الترتيب الرابع بالنسبة لمحمد أفندى نيازى ومرتبجى غالى عبد السيد وعبد المنعم محمد سالم واعتبار ترقيته إلى رتبة ملازم ثان من ١٥ من ابريل سنة ١٩٤٥ بدلاً من أول اكتوبر سنة ١٩٤٨ مع الزام المدعى عليهم بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة. واستند في اثبات صحة دعواه إلى أن اللجنة التى انعقدت برئاسة الجيش بتاريخ ٢٧ من مارس سنة ١٩٤٨ لوضع الاقدمية وتنظيمها طبقاً للقواعد الواردة بمذكرة اللجنة المالية والمصدق عليها من مجلس الوزراء فى ١٤ من مارس سنة ١٩٤٨ أخطأت فى فهم بعض فترات المادة الثانية من تلك القواعد وطبقتها تطبيقاً غير صحيح، وذلك ان اللجنة لم تأخذ بما نصت عليه تلك القواعد من أن يكون المرجع الأول فى تحديد الاقدمية بين الصولات من الدرجة الثالثة هو تاريخ التجنيد وعند التساوى يرجع إلى مدد الخدمة السابقة فى الحكومة أو الشركات المساهمة

الصادر بها مرسوم ملكى ، ويعد ذلك يرجع عند التساوى إلى امتياز المؤهل ، إلا إذا زادت مدة صاحب المؤهل الأدنى على سنتين ، وعند التساوى أيضاً يرجع إلى أسبقية المؤهل ثم ترتيب النجاح - أما أقدمية صولات الدرجتين الأولى والثانية فترتب حسب تاريخ منح الدرجة وعند التساوى تنظم حسب القواعد السابقة - أما الموظفون المدنيون الذين حولت وظائفهم المدنية إلى صولات فتحسب أقدميتهم فى رتبهم من تاريخ حصولهم على الدرجة الثامنة المدنية ولو انه أخذ بهذه القواعد لكان ترتيبه الرابع ، إذ هو أقدم من تقدموه فيما عدا محمد نيازى احد أفندى ومن يليه تحت رقم ١٤ و ١٥ لأنه يسبقهم سواء فى تاريخ التجنيد ، أو فى الالتحاق بالخدمة . فضلاً عن أنه يعتبر بحكم حصوله على دبلوم الفنون والصناعات الملكية فى الدرجة السابعة الفنية أسوة بزملائه المدنيين ، وصاحب أقدمية على جميع الصولات الفنية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية فنية .

وطلبت الحكومة رفض الدعوى قائلة إن المدعى التحق بخدمة الحكومة طالباً بمدرسة الهندسة العسكرية فى ٢ من اكتوبر سنة ١٩٣٦ وذلك على أثر حصوله على دبلوم الفنون والصناعات فى سنة ١٩٣٧ ثم رقى لدرجة صول فى درجة ثالثة فى أول مايو سنة ١٩٣٨ ثم رقى صول درجة ثانية فى أول يولييه سنة ١٩٤٠ ثم إلى صول درجة أولى فى ٧ من يولييه سنة ١٩٤٣ وان الاقدمية التى عينت له هى الاقدمية الصحيحة . ذلك ان الصولات من الأول إلى الثانى عشر قد تقدموه لأنهم حصلوا على درجات مدنية قبل تحويلهم للسلك العسكرى وقرار مجلس الوزراء صريح فى حساب تاريخ تجنيدهم من تاريخ حصولهم على الدرجات المدنية - أما

الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر فهم وان كانوا متعدين معه في تاريخ التجنيد إلا أنهم سبقوه في الحصول على المؤهل الدراسي أما الصولات من السادس عشر إلى العشرين فقد سبقوه لأنهم تحولوا من وظائفهم المدنية إلى درجة صول فني من الدرجة الثانية في تواريخ سابقة للتاريخ الذي منح هو فيه هذه الدرجة وهو أول يولييه سنة ١٩٤٠ .

وقد رد المدعى على الدفاع المتقدم مصمماً على طلباته ومستنداً إلى تقارير مندوبي أسلحة المدفعية والصيانة والمهندسين والتي لم توافق عليها لجنة تعديل الأقدمية وطلب تكليف الحكومة بتقديمها لأنها تبين أوجه الضعف في دفاعها .

ثم ندب أحد المستشارين لوضع التقرير في الدعوى فأصدر قراراً بتكليف الحكومة بإيداع ملف خدمة المدعى والتقارير المقدمة من مندوبي أسلحة المدفعية والمهندسين والصيانة بلجنة تعديل أقدمية الصولات - وقد أودعت الحكومة ملف الخدمة والتقارير المشار إليها . وبعد وضعه عين لنظر الدعوى جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ وفيها سمعت المحكمة ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بالمحضر ثم أرجأت النطق بالحكم لجلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ وبسبب تغيير الهيئة قررت المحكمة فتح باب المرافعة لجلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٠ وفيها أعادت سماع ملاحظات الطرفين ثم أرجأت النطق بالحكم لجلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٥٠ وفيها أعادت المحكمة فتح باب المرافعة لجلسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٠ لنظر الدعوى أمام دائرة الانعلاء وفي هذه الجلسة صمم المدعى على طلباته ودفع الحاضر عن الحكومة بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد لأن المدعى يطعن في قرار

الأقدمية الصادر في ١٠ من يونيو سنة ١٩٤٨ والذي نشر بالغازية العسكرية في الأسبوع الثاني لصدوره - وطلب المدعى رفض الدفع لأنه قدم تظلماً في ٢٧ من يولييه سنة ١٩٤٨ من القرار المطعون فيه ولم يفصل فيه الآن ثم قررت المحكمة إصدار الحكم بجلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٥٠ وفيها قررت إعادة الدعوى للمرافعة لجلسة أول يولييه سنة ١٩٥٠ لمناقشة الطرفين في بعض نقط في الدعوى تتعلق باختصاص المحكمة بنظر الطلبات المقدمة فيها وقد تمت المناقشة على الوجه المبين بالمحضر ودفع الحاضر عن الحكومة بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وطلب المدعى رفض الدفع ثم أرجأت المحكمة النطق بالحكم لجلسة اليوم .

المحكمة

عن الدفع بعدم الاختصاص

« من حيث ان مبنى هذا الدفع أن اختصاص المحكمة مقصور على القرارات الإدارية المبينة بقانون مجلس الدولة وليس من بينها القرارات الصادرة بتحديد أقدمية الموظفين

ومن حيث ان المدعى يجيب على هذا الدفع بأن قرارات تحديد الأقدمية تدخل في نطاق قرارات الترقية التي تختص بها المحكمة ، نظراً لما لهذه من ارتباط وثيق بملك بل لكونها عنصراً هاماً من عناصرها .

« ومن حيث ان المراد بالترقية التي نص القانون على اختصاص المحكمة بالقرارات المتعلقة بها انما هي الترقية بمعناها الأعم الأوسع فهي كما تشمل كل قرار يتضمن انتقال الموظف من درجته إلى درجة أعلى تشمل كل قرار يحقق له أي تقدم أو تمييز على زملائه في سلك الوظيفة ولو في درجته الحالية .

« ومن حيث ان القرارات الخاصة بالأقدمية تطوى على نوع من هذا التقديم والتميز فتدرج بهذا تحت مدلول الترقية . وفضلا عن ذلك فان الأقدمية في ذاتها عنصر من عناصر الترقية وركن من أركانها ومتى كانت المحكمة مختصة بالأصل انسحب اختصاصها على الفروع المكونة له . »
« ومن حيث انه لما تقدم يكون الدفع في غير محله متعينا رفضه . »

عن الدفع بعدم قبول الدعوى

« ومن حيث ان الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى لأن القرار المطعون فيه صدر في ١٠ من يونيو سنة ١٩٤٨ ونشر في الأسبوع التالي ولم ترفع الدعوى بطلب الغائه إلا في أول ديسمبر سنة ١٩٤٨ . أى بعد فوات أكثر من ستين يوما المنصوص عليها في القانون . »

« من حيث ان الثابت من الأوراق أن المدعى قدم تظلمًا من القرار المطعون فيه إلى إدارة الجيش بتاريخ ٢٧ من يولييه سنة ١٩٤٨ ولم يفصل فيه حتى رفع دعواه في أول ديسمبر سنة ١٩٤٨ ومن شأن هذا التظلم انفتاح الميعاد بالنسبة اليه حسبما نصت عليه المادة ٣٥ من القانون رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ الخاص بمجلس الدولة الذي رفعت الدعوى في ظله . ومن ثم يكون الدفع في غير محله متعينا رفضه . »

عن الموضوع

« ومن حيث ان المدعى ينعى على القرار المطعون فيه مخالفته للقواعد التي قررها مجلس الوزراء في ١٤ من مارس سنة ١٩٤٨ في شأن تحديد أقدمية الصولات الفئتين بالجيش وذلك ان المادة الثانية من القرار المذكور قد نصت على اتخاذ طريق التجنيد أساسا لتحديد أقدمية

الصولات من الدرجة الثالثة ، وفي حالة اتخاذ تاريخ التجنيد ينظر إلى الخدمة السابقة في الحكومة سواء أكانت داخل الهيئة أم خارجها أم باليومية وكذلك الخدمة بالشركات المساهمة الصادر بها مرسوم ملكي - فاذا ما تساوت مدة الخدمة تكون الأرجحية لصاحب المؤهل الدراسي الأعلى ما لم تزد مدة خدمة صاحب المؤهل الدراسي الأدنى على عامين - فإن الأرجحية تكون من جانبه ، وإذا ما تساوت المؤهلات الدراسية ينظر إلى أسبقية الحصول عليها فان تساوت هذه الأسبقية ينظر إلى ترتيب النجاح أما أقدمية الصولات من الدرجة الثانية والأولى فتقوم فيما بينهم على أساس تاريخ وضع كل منهم في درجته ثم يرتبون فيما بينهم حسب القواعد المقررة بالنسبة للصولات من الدرجة الثالثة . أما الموظفون المدنيون من الدرجة الثامنة الذين حولت وظائفهم إلى رتبة الصول الفني تحسب أقدميتهم في الرتبة التي وضعوا فيها من تاريخ حصولهم على الدرجة الثامنة المدنية . ويقول المدعى إن القرار المطعون فيه لم يراع القواعد المتقدمة فقدم عليه صولات كان يجب أن يتقدمهم لو أن هذه القواعد طبقت تطبيقا صحيحا . »

« ومن حيث انه اتضح من الاطلاع على كشف أقدمية الصولات من الدرجة الأولى أن ترتيب المدعى فيه الحادى والعشرون مع أنه منح تلك الرتبة في ٣ من يولييه سنة ١٩٤٣ بينما منح تلك الرتبة جميع من وضعوا قبله في الكشف المذكور في تواريخ لاحقة لتاريخ منحه إياها ، عدا ثلاثة هم . »

محمد نيازي عبد الواحد حسين ، ومرتبجي غالى وعبد المنعم محمد سالم . وعلى ذلك كان يجب عملا بالقاعدة الواردة بقرار مجلس الوزراء سالف الذكر والتي تقضى بأن يكون المرجع في

بقرار مجلس الوزراء سالف الذكر هو تاريخ منح الرتبة — ومن ثم يكون القرار المطعون فيه إذ قدم الصولات من ٧ إلى ١٢ ومن ١٦ إلى ٢٠ على المدعى قد خالف القانون ويتعين لذلك اجابة المدعى الى طلب الغائه .

(قضية عمر عمر الدليل افندى وحضر عنه الأستاذ يعقوب عزيز ضد رئاسة مجلس الوزراء وآخرين وحضر عنهم الأستاذ رياض رفقى رقم ١٢٣ سنة ٣ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة محمد سالى مازن بك ومحمد عفت بك وحسين أبوزيد وعلى أبو النبط بك وعلى منصور بك مستشارين) .

٧٩

٢٩ يونيه سنة ١٩٥٠

١ — الخطأ المصلحي والخطأ الشخصى — نية الموظف والخطأ الجسم تميزان الواحد عن الآخر .

٢ — الأحكام . وجوب تنفيذها . الامتناع عن ذلك خاطيء . إلا إذا كان لسبب طرأ بعد صدورهما .

٣ — الامتناع عن تنفيذ الأحكام جريمة يعاقب عليها ويكون المتمنع أو الأمر بالامتناع مسئولاً شخصياً ولا تمنع هذه المسئولية الشخصية مسئولية الحكومة لاهمالها الرقابة على الموظفين ،

٤ — والتعويض يشمل التعويض عن ضرر علق لا احتمال . وعن ضرر أدبى .

المبادئ القانونية

١ — من المبادئ المقررة فى فقه القانون الإدارى أن الموظف لا يسأل عن أخطائه المصلحية — وإنما يسأل فقط عن خطئه الشخصى، وفصل التفرقة بين الخطأ الشخصى والخطأ المصلحي يكون بالبحث وراء نية الموظف فإذا كان يهدف من القرار الذى

تحديد أقدمية الصولات من الدرجة الأولى وهو تاريخ منح الرتبة أن يكون ترتيبه الرابع فى كشف الأقدمية ، لا الحادى والعشرين لولا القاعدة الواردة بقرار مجلس الوزراء سالف الذكر التى تقضى بأن الموظفين المدنيين الذين حولت وظائفهم المدنية إلى رتبة صول فى تعتبر أقدميتهم فى الرتب التى وضعوا فيها من تاريخ حصولهم على الدرجة الثامنة المدنية ، وهذا يقتضى أسبقية الصولات من واحد إلى ستة الواردة أسمائهم بالكشف المذكور على المدعى لأن أقدميتهم فى رتبة صول درجة أولى التى وضعوا فيها عند نقلهم من الوظائف المدنية ترجع إلى تاريخ حصولهم على الدرجة الثامنة المدنية وهو سابق لتاريخ حصول المدعى على تلك الرتبة . أما الصولات من ٧ إلى ١٢ ومن ١٦ إلى ٢٠ فلا محل لتطبيق تلك القاعدة بالنسبة اليهم لأن الصولات من ٧ إلى ١٢ حولوا من وظائفهم المدنية إلى رتبة صول درجة ثانية ، ثم راقوا إلى رتبة صول درجة أولى فى تاريخ لاحق لتاريخ منح المدعى تلك الرتبة — ومن ثم وجب أن يكون منح الرتبة المذكورة هو أساس تحديد أقدميتهم دون تاريخ حصولهم على الدرجة الثامنة المدنية عملاً بالقواعد المتقدمة أما الصولات من ١٦ إلى ٢٠ فلم يحصلوا على الدرجة الثامنة المدنية لأنهم لم يكونوا موظفين بالحكومة قبل إلحاقهم بالجيش — وبذلك لم يحصلوا على الدرجة الثامنة المدنية وإنما التحموا به برتبة صول درجة ثانية فى تاريخ سابق للتاريخ الذى منح فيه المدعى تلك الرتبة — ولكنهم راقوا الى رتبة صول درجة أولى بعده فاتخذ القرار المطعون فيه من أسبقيتهم فى رتبة صول درجة ثانية واسبقيتهم فى التخرج سبباً لتقديمهم عليه فى رتبة صول درجة أولى مع أن المرجع فى تحديد الأقدمية فى هذه الحالة طبقاً للقواعد الواردة

أصدره إلى تحقيق الصالح العام كان خطؤه مصلحياً — أما إذا تبين أنه لم يعمل للصالح العام أو كان يعمل مدفوعاً بعوامل شخصية أو كان خطؤه جسيماً فإنه يعتبر خطأ شخصياً يسأل عنه من ماله الخاص .

٢ — الامتناع عن تنفيذ الحكم الصادر لمصلحة المدعى من هذه المحكمة والحائز لقوة الشيء المقضى — هو لا شك قرار سلبى خاطئ — ذلك أنه يعتبر في حكم القرار الإدارى امتناع السلطة الإدارية عن إصدار قرار كان من الواجب عليها إصداره وفقاً للقانون . وقد كان واجباً إصدار قرارها بتنفيذ هذا الحكم عملاً بأحكام قانون مجلس الدولة ، الذى جعل لمحكمة القضاء الإدارى ولاية القضاء كاملة ، ونص على أن الأحكام الصادرة بالإلغاء تكون حجة على الكافة على أن تذيل بالصيغة التنفيذية الآتى نصها : على الوزراء ورؤساء المصالح المختصة بتنفيذ هذا الحكم وإجراء مقتضاه ، وكل ذلك واضح فى الدلالة على أن الشارع قد قصد إلى أن تكون أحكام محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة نهائية تجرى فى شأنها القواعد الخاصة بقوة الشيء المقضى ، وواجبة التنفيذ أسوة بالأحكام التى تصدرها السلطة القضائية فى حدود اختصاصها دون أن يكون لرجال الإدارة العاملة وعلى رأسهم الوزراء أية سلطة فى التعقيب عليها ، بل الواجب عليهم تنفيذها احتراماً لنصوص القانون ما لم تنشأ

بعد صدورها عقبات قانونية يكون من شأنها الحيلولة دون تنفيذها .

٣ — اصرار الوزير على عدم تنفيذ حكم محكمة القضاء الإدارى بنطوى على مخالفة لقوة الشيء المقضى وهى مخالفة قانونية لمبدأ أساسى وأصل من الأصول القانونية تمليه الطمأنينة العامة ، وتقضى به ضرورة استقرار الحقوق والروابط الاجتماعية استقراراً ثابتاً . ولذلك تعتبر المخالفة القانونية فى هذه الحالة خطيرة وجسيمة لما تنطوى عليه من خروج سافر على القوانين فهى عمل غير مشروع ومعاقب عليه بالمادة ١٢٣ من قانون العقوبات التى نصت على أن كل موظف استعمل سطوة وظيفته فى توقيف تنفيذ حكم أو أمر أو طلب من المحكمة أو أى أمر صادر من جهة اختصاصه يعاقب بالعزل أو بالحبس ومن ثم وجب اعتبار خطأ الوزير خطأ شخصياً يستوجب مسئوليته عن التعويض المطالب به ، ولا يؤثر فى ذلك انتفاء الدوافع الشخصية لديه ، أو قوله بأنه يبنى من وراء ذلك تحقيق مصلحة عامة ، ذلك أن تحقيق هذه المصلحة لا يصح أن يكون عن طريق ارتكاب أعمال غير مشروعة .

٤ — ذات الفعل أو الترك قد يكون خطأ شخصياً وخطأ مصلحياً فى الوقت ذاته ، إذ يعد الخطأ الشخصى متى وقع من الموظف أثناء تأدية وظيفته أو بمناسبة تأديتها دليلاً

بأحالة إلى المعاش اعتباراً من ٢ من يناير سنة ١٩٤٧ مع إلزام الحكومة بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة. ثم أعلنه لوزارة الحرية والبحرية بتاريخ ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٨ وطلب منها نفاذ مفعوله طبقاً للقانون ولكنها لم تحرك ساكناً بالرغم مما بذله من مساع لدى وزير الحرية لحمله على احترام الحكم المتوج باسم جلالة الملك، ولكنه أصر على تنفيذه مما اضطره إلى إقراره بتاريخ ١١ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ بمحلاً أياه المسؤولية العامة والشخصية مع ما يترتب عليهما من التعويضات - ولكنه لم يأبه لذلك أيضاً وأصر على الامتناع عن تنفيذ الحكم - ومن أجل ذلك أقام المدعى هذه الدعوى على وزارتي الحرية والبحرية والمالية، ومعالي الفريق محمد حيدر باشا بصفته الشخصية بصحيفة أودعها سكرتيرية المحكمة في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ مع المذكرة الشارحة وحافطة بمستنداته اشتملت على صورة من الحكم الصادر في القضية رقم ١٦٥ لسنة ١٩٤٧ والالتذار الموجه منه إلى وزير الحرية والبحرية في ١١ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ طالباً. أولاً: إلزام المدعى عليهما الأولين بأن يدفعوا له مبلغ ٩٣٩٣ جنيهاً مصرياً قيمة الفرق بين معاشه والراتب المستحق له في رتبة اللواء وفي رتبة الفريق مع فوائد هذا المبلغ القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية حتى الأداء مع المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة. ثانياً: تعديل معاشه بعد بلوغه سن الخامسة والستين على أساس مبلغ ١٤٣٧٢٣ جنيهاً وهو راتب الفريق. ثالثاً: إلزام المدعى عليهم الثلاثة بأن يدفعوا بطريق التضامن، والتكافل مبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض، لما أصابه من ضرر أدبي بسبب عدم تنفيذ الحكم المذكور، وقد أسس المدعى دعواه على مخالفة القانون المتفرعة عن عدم احترام الإدارة العامة

على خطأ مصلحي تسأل عنه الحكومة لإهمالها الرقابة والإشراف على موظفيها، وعلى ذلك فليس في القانون ما يمنع من قيام مسؤولية الحكومة عن خطئها المصلحي المستقل بجانب مسؤولية الموظف عن خطئه الشخصي ولا ما يمنع أيضاً طالب التعويض من أن يجمع بين هاتين المسئوليتين معاً في قضية واحدة. ٥ - من المبادئ المقررة ألا يكون التعويض إلا عن ضرر محقق فلا يدخل في حسابه الأضرار الاحتمالية.

٦ - الترقية لرتبة الفريق بالجيش ليست حقاً للضابط عند ما يحل دوره، وإنما هي سلطة تباشرها الحكومة لترقية من تراه جديراً بها، بحسب الظروف القائمة وقت اجرائها. ٧ - المطالبة بتعويض الضرر الأدبي عن عدم تنفيذ الحكم الصادر بإلغاء قرار بالأحالة إلى المعاش على حق لما في الإصرار على عدم تنفيذ الحكم الصادر من امتحان بالغ بحقوق المحكوم له وإذلال له أمام زملائه باظهاره أمامهم بمظهر الضابط الخامل غير الجدير بالعمل بالجيش.

الوقائع

تتصل وقائع الدعوى حسبما يستفاد من صحيحتها ومذكرات طرفي الخصومة فيها، في أن المدعى استصدر في ٥ من شهر مايو سنة ١٩٤٥ حكماً من هذه المحكمة في القضية رقم ١٦٥ لسنة ١ القضاية المرفوعة منه ضد وزارة الحرية والبحرية قضى بإلغاء القرار الصادر في ١١ من فبراير سنة ١٩٤٧

لقوة الشيء المقضى مع ما يترتب على ذلك من مسئولية الحكومة عن تعويض الأضرار المادية والإدبية التي أصابته بسبب هذه المخالفة وكذلك مسئولية المدعى عليه الأخير المترتبة على تعمله عدم تنفيذ الحكم ، وعلى أنه لو أعيد للخدمة لرقى لرتبة الفريق وسوى معاشه على أساس ماهية هذه الرتبة الأخيرة .

وطلبت الحكومة رفض الدعوى استناداً الى أن المدعى قد افصح عن رغبته في تحويل حقوقه الثابتة بالحكم الى حقوق مادية وأن هذه الحقوق في غير علمها . أولاً : لانتفاء الضرر الأدبي المدعى به فضلاً عن أن الضرر الأدبي لا يكفي وحده للحكم بتعويض على الإدارة في الدعاوى الادارية . ثانياً : لأن عدم تنفيذ الحكم كان لاعتبارات تتصل بالمصلحة العامة وحدها اذ مضى على المدعى عامات وهو في المعاش والفنون الحربية سريعة التطور ، فلم يكن من المصلحة اعادته للخدمة بعد ان انقطعت صلته بالتطورات الحديثة في قنون الحرب . ثالثاً : لأن ترقية الى رتبة فريق هي من الآمال التي لا يعتد بها في التعويض والذي لا يكون الا عن ضرر محقق من خسارة حالة ، أو كسب ضائع — خصوصاً وأنه من المحقق أن المدعى ما كان ليصل لهذه الرتبة في الجيش لأن كثيرين من اللوات المشهود لهم بالكفاية في المعارك الحربية يسبقونه ولأن الجهات المختصة قررت عدم صلاحيته لرتبة اللواء في سنة ١٩٤٧ وتمسكت بهذا القرار فلم تعد للخدمة في سنة ١٩٤٨ — هذا فضلاً عن أن رتبة الفريق لا وجود لها في رتب الجيش ولا في ميزانية الدولة ، وأعلى الرتب العسكرية هي رتبة اللواء . رابعاً : لا محل لإضافة المدعى للملحقات مرتبه من بدل الانتقال والسكن وعلاوة القيادة ضمن عناصر التعويض لأنها ليست مزايا

للموظف ، بل هي للوظيفة فلا يحق له الافادة منها ما دام غير شامل لها — ثم قالت عن المدعى عليه الثالث انه لم يرتكب خطأ شخصياً يسأل عنه وهو لا يسأل قانوناً عن الخطأ المصلحي .

وقد رد المدعى على الدفاع المتقدم بمذكرة أودعها في ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٩ نفي فيها القول بأنه قبل تحويل حقوقه المستمدة من الحكم الى حقوق مادية مظهراً استعداداً للخدمة العاملة . وبأنه لم يرفع الدعوى بالتعويض الا بعد أن أعيته الحيل لتنفيذ الحكم دون جدوى . ثم صمم على طلباته قائلاً بأنه لا يجوز للحكومة الاستناد الى قرار لجنة الضباط في عدم اعادته للخدمة العاملة لأن هذا القرار أصبح عديم الأثر بالحكم الصادر من هذه المحكمة وأن ترتيبه الرابع في أقدمية لواءات الجيش وتنتهى مدة خدمة الثلاثة الذين يتقدمونه بعد شهور فيكون بذلك صاحب الدور في الترقية لرتبة الفريق — وقد اعتمدت الوزارة في الميزانية الأخيرة وظيفتين لقائدين كل منهما برتبة فريق — وقد ناله ضرر أدبي بسبب عدم تنفيذ الحكم من جراء التعريض به أمام الناس بغير حق وأظهاره في صورة الضابط الخامل الذي لا يسأهل الترقية ولا يصلح للقيام بإعباء وظيفته ، مع ما في ذلك من امتنان لكفايته ونزاهته .

وقد ندب أحد المستشارين لوضع التقرير في الدعوى وبعد وضعه وضم الدعوى رقم ١٦٥ لسنة ١ قضائية عين لنظرها جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ وفيها التمس الطرفان التأجيل لتقديم مذكرات تكميلية ، فقررت المحكمة تأجيل القضية لجلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ ، وصرحت للطرفين في تقديم مذكرات تكميلية الى ما قبل الجلسة بأسبوع فقدم كل من الطرفين مذكرته — ودفعت الحكومة بعدم اختصاص المحكمة بنظر

المتمرة لهذه الرتبة لغاية ٢ من يناير سنة ١٩٥٠ وتعديل معاشه على أساس بقاءه بالخدمة العاملة في هذه الرتبة حتى ذلك التاريخ ، وطلب المدعى عليه الثالث رفض الدعوى لأن سبب عدم تنفيذه الحكم لا يرجع إلى عوامل شخصية لديه بل لأن المصلحة العامة هي التي اقتضت ذلك ، ووافقت الحكومة على ذلك - ثم أرجأت المحكمة النطق بالحكم لجلسة اليوم مع الترخيص بتقديم مذكرات تكميلية في أسبوعين وقدم كل من المدعى والحكومة مذكرته الختامية .

المحكمة

« من حيث ان المدعى يطالب المدعى عليهما الاول والثاني أى (الحكومة) والمدعى عليه الثالث متضامين بالتعويض عن الضرر المادى والأدبى الذى أصابه بسبب الامتناع عن تنفيذ الحكم الصادر لصالحه من هذه المحكمة فى القضية رقم ١٦٥ لسنة ١ قضائية ويؤسس طلبه فى ذلك بالنسبة إلى الحكومة على أنها خالفت القانون بامتناعها عن اصدار قرار كان واجبا عليها اصداره باعادته للخدمة العاملة برتبة اللواء احتراماً لذلك الحكم النهائى الصادر بإلغاء القرار الادارى الصادر فى ٢ من يناير سنة ١٩٤٧ بحالته على المعاش وبالنسبة للمدعى عليه الثالث على أن امتناعه عن تنفيذ الحكم المذكور بالرغم من انذاره وتحذيره من نتيجة مسلكه يعد خطأ شخصياً يستوجب مسئوليته عن التعويض المطالب به من ماله الخاص .

« ومن حيث ان النزاع حول استحقاق المدعى للتعويض قد انحسم بالنسبة إلى الحكومة إذ سلت له آخر الأمر باستحقاقه للتعويض على أساس أن مقداره هو الفرق بين معاشه الذى يتقاضاه الآن وراتبه فى رتبة اللواء مضافاً إليه

الدعوى بالنسبة للطلبات الموجهة للمدعى عليه الثالث . وطلب المدعى رفض هذا الدفع وبجلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ سمعت المحكمة ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بالمحضر ثم أرجأت النطق بالحكم لجلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٥٠ مع تكليف الحكومة بضم ملف خدمة المدعى والترخيص للطرفين فى تقديم مذكرات ، وقدم كل منهما مذكرته واودعت الحكومة ملف خدمة المدعى ثم أرجىء النطق بالحكم لجلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٥٠ - وفيها حكمت المحكمة برفض الدفع بعدم اختصاصها فيما يتعلق بالطلب الموجه إلى المدعى عليه الثالث وباختصاصها بنظره - وحددت جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٥٠ لمناقشة الطرفين فى بعض نقط متعلقة بالدعوى وفيها تمت المناقشة على الوجه المبين بالمحضر ثم قررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لجلسة ١٣ من ابريل سنة ١٩٥٠ ليعلن المدعى المدعى عليه الثالث بالحكم الصادر فى ٢ من فبراير سنة ١٩٥٠ برفض الدفع بعدم الاختصاص مع التصريح للحكومة بتقديم مذكرة مشفوعة بمستندات عن النقط التى كانت محلاً للمناقشة بالجلسة . وفى هذه الجلسة طلب الحاضر عن المدعى عليه الثالث التأجيل للاستعداد فتمرت المحكمة بالتأجيل لجلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٠ وفيها سمعت المحكمة ملاحظات الخصوم على الوجه المبين بالمحضر - وقدمت الحكومة محضراً للجنة الضباط تاريخه ٤ من يناير سنة ١٩٥٠ يفيد أنه باستعراض حالة المدعى قررت اللجنة التمسك برأيها السابق وهو عدم صلاحيته للخدمة بالجيش وتولية مهام القيادة ولا مانع لديها ازاء الحكم من تعويضه مادياً - وصمم المدعى على طلباته . وقبلت الحكومة أن يكون التعويض المدعى بقدر الفرق بين معاشه وراتبه فى رتبة اللواء فقط مضافاً إليه المرتبات الاضافية ومقابل المزاي

المرتبات الإضافية والمزايا المتررة لهذه الرتبة في المدة من ٢ من يناير سنة ١٩٤٧ لغاية ٢ من يناير سنة ١٩٥٠ تاريخ استكمال الثلاث السنوات المقررة حداً أقصى لبقاء الضابط في رتبة اللواء مع أحقيته في تعديل معاشه على أساس رتبة اللواء باعتبار أنه بقي في الخدمة لغاية ٢ من يناير سنة ١٩٥٠ فأصبح بذلك النزاع بين الطرفين مقصوراً على مسئولية المدعى عليه الثالث عن التعويض وعلى مقدار هذا التعويض ومداه .

« ومن حيث أن المدعى عليه الثالث دفع بعدم مسئوليته عن التعويض المطالب به بمقالة أن الامتناع عن تنفيذ الحكم الصادر لصالح المدعى قد أملت المصلحة العامة وحدها ، فلم يكن ذلك بسبب دوافع شخصية لديه — ولذلك فلا محل لسؤاله شخصياً عن ذلك التعويض بعد أن تحملت به الحكومة خصوصاً وأنه عرض الأمر على لجنة الضباط فرأت في ٤ من يناير سنة ١٩٥٠ عدم الموافقة على إعادة المدعى للخدمة تنفيذاً للحكم المذكور لعدم صلاحيته للخدمة بالجيش وتولية مهام القيادة .

« ومن حيث أنه من المبادئ المقررة في فقه القانون الإداري أن الموظف لا يسأل عن أخطائه المصاحبة — وإنما يسأل فقط عن خطئه الشخصي ، وفيصل التفرقة بين الخطأ الشخصي والخطأ المصالحى يكون بالبحث وراء نية الموظف فإذا كان يهدف من القرار الذي أصدره إلى تحقيق الصالح العام كان خطؤه مصاحباً — أما إذا تبين أنه لم يعمل للصالح العام أو كان يعمل مدفوعاً بعوامل شخصية ، أو كان خطؤه جسيماً ، فإنه يعتبر خطأً شخصياً يسأل عنه من ماله الخاص .

« ومن حيث أن الامتناع عن تنفيذ الحكم الصادر لمصلحة المدعى من هذه المحكمة والحائز لقوة الشيء المقضي — هو لا شك قرار سلبي

خاطيء ذلك أنه يعتبر في حكم القرار الإداري امتناع السلطة الإدارية عن إصدار قرار كان من الواجب عليها إصداره وفقاً للثانون — وقد كان واجباً إصدار قرارها بتنفيذ هذا الحكم عملاً بأحكام قانون مجلس الدولة ، الذي جعل لمحكمة القضاء الإداري ولاية القضاء كاملة . ونص على أن الأحكام الصادرة بالالغاء تكون حجة على الكفاية على أن تزيل بالصيغة التنفيذية الآتي نصها « على الوزراء ورؤساء المصالح المختصة بتنفيذ هذا الحكم وأجراء مقتضاه ، وكل ذلك واضح في الدلالة على أن الشارع قد قصد إلى أن تكون أحكام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة نهائية تجرى في شأنها القواعد الخاصة بقوة الشيء المقضي ، وواجبة التنفيذ أسوة بالأحكام التي تصدرها السلطة القضائية في حدود اختصاصها دون أن يكون لرجال الإدارة العاملة وعلى رأسهم الوزراء أية سلطة في التعقيب عليها ، بل الواجب عليهم تنفيذها احتراماً لنصوص القانون ما لم تنشأ بعد صدورها عتبات قانونية يكون من شأنها الحيلولة دون تنفيذها .

« ومن حيث أن المدعى عليه الثالث لا يزال يستند في عدم تنفيذ الحكم إلى عدم صلاحية المدعى للخدمة في الجيش وتولى مهام القيادة فيه ، وهذا السبب ليس جديداً ولا يصح الاستناد إليه بعد أن تناوله حكم المحكمة بالبحث وقضى بفساده ذلك لأن التثبيت به ينطوي على مخالفة صريحة لقوة الشيء المقضي التي لها قوة تربو على قوة الثانون ذاته فهي عنوان الحقيقة مهما وجه إليها من المطاعن — ولذلك لا يجوز لوزارة الحربية والبحرية التشكيك في كفاية المدعى وأهليته للخدمة العاملة بالجيش برتبة اللواء مهما كانت وجهة نظرها في ذلك بخالفة لما جاء بالحكم خصوصاً وقد أشاد الحكم بكفايته وأهليته لتلك

الرتبة إذ جاء بأسبابه ما يأتي : من حيث ان لجنة الضباط قد استندت في اقتراحها الى أن حياة المدعى في الجيش منذ تعيينه كانت عادية بصفة عامة وان ملاحظات حياته فيه لا تشجع على التوصية بترقيته إلى رتبة اللواء مع اعادته للخدمة العاملة واستمراره فيها بمقولة إنها استخلصت ذلك من التقارير السرية المقدمة في حقه ،

« ومن حيث ان هذا الذى استخلصته لجنة الضباط غير صحيح ، إذ لا يتفق مع ما هو ثابت في التقارير السرية الخاصة بالمدعى وعلى الاخص منذ ترقيته لرتبة الصاغ . ولا مع الاجازة التى حصل عليها من فرقة الضباط العظام قبل ترقيته إلى رتبة الاميرالاي . والى تؤكد جميعها توافر شروط الصلاحية للترقية الى رتبة اللواء . فقد جاء في تقرير سنة ١٩٤٣ انه ضابط ممتاز في كفايته ممتاز في أخلاقه ونشاطه وأعماله ملم بالقوانين ولوائح السلاح وهو يؤدي وظيفة كبير ضباط المخازن . وقد أدى عدة خدمات جديدة في السلاح من تنظيم وتنسيق وضبط لأعمال المخازن الكتابية والحسابية وهو محترم جداً من جميع الضباط والموظفين محبوب لديهم جداً ونزيه ويحافظ على كرامته وجدير بأحسن التقدير — وجاء في تقرير سنة ١٩٤٤ — أن مؤهلاته العسكرية جيدة جداً وأخلاقه حسنة ومكانته الشخصية ومظهره يتناسبان مع رتبته — أدى جزءاً من هذا العام بوظيفة كبير ضباط المخازن . وجزءاً بوظيفة نائب مدير السلاح — وفي كليهما قام بعمله خير قيام . وجاء في تقرير سنة ١٩٤٥ — أن عزته ذو مؤهلات عسكرية متينة وأخلاقه قدوة حسنة . وله مكانة شخصية بين اخوانه ومحترم بين مرؤوسيه يؤدي عمله على خير ما يرام يعتمد عليه في كل الأمور — وجاء في تقرير سنة ١٩٤٦ وهو آخر عهده بالخدمة

العاملة — أن مؤهلاته العسكرية جيدة ، جداً وأخلاقه قدوة حسنة وممتازة وهو قويم الاخلاق مهذب ذو مروءة وهمة . ومكانته الشخصية محترمة من الجميع كما انه أمين ومظهره حسن للغاية . فضلاً عن ذلك فهو ضابط كفء وقدير وحريص في عمله جدير بالاضطلاع بالمراكز الكبرى — كما اتضح من الاوراق أن المدعى حصل على الدرجة ١ ، من فرقة الضباط العظام وهي أعلى درجة في هذه الفرقة وكتب عنه كبير المعلمين وقتئذ أنه حصل على القدر الكافي من المعلومات التكتيكية ليعهد اليه بقيادة وحدة ميدانية بعد المازيد من التجارب العملية واستخدامه الجنود — له ثقة كبيرة بنفسه ويصلح كقائد جيد . ثم انتهى الحكم بقوله :

« ومن حيث انه تبين من كل ما تقدم أن اقتراح لجنة الضباط الذى بنى عليه القرار المطعون فيه فيما انتهى اليه من ترك المدعى في الترقية إلى رتبة اللواء أو منحه هذه الرتبة مع إحالته إلى المعاش قد بنى على أسباب غير صحيحة لا يمكن استخلاصها من هذه الاوراق ، وبوجه خاص بما هو ثابت في التقارير السرية المقدمة في حق المدعى ، فيكون والحالة هذه قد جاء باطلا لمخالفته للقانون ويبطل بالتالى القرار المطعون فيه الذى بنى عليه ومن ثم يتعين الغاؤه بلا حاجة إلى بحث عيب اساءة استعمال السلطة ،

« ومن حيث انه تبين من الأسباب المتقدمة أنها ذات ارتباط وثيق بمنطوق الحكم بحيث لا يقوم بغيرها فهي لذلك تحوز قوة الشيء المقضى كمنطوق الحكم تماماً — ولا محل بعد ذلك لما تقول به الحكومة « إن المدعى وقد انقطعت صلته بالجيش منذ عامين تطورت فيهما الفنون الحربية قد أصبح غير أهل للعودة للخدمة العاملة ، وذلك أن ما ورد في التقارير السرية

التي استند اليها الحكم خاصا بكفاية المدعى في
الفنون الحربية وقصر المدة التي أبعد فيها
عن الجيش لا تجعل لمثل هذا القول وزنا —
وكذلك لا محل لاستنادها الى قرار لجنة
الضباط الصادر في ٤ من يناير سنة ١٩٥٠ اذ
ليس لهذه اللجنة بعد صدور الحكم النهائي أن
تعتمد عليه لان تنفيذه واجب على كل حال بغیر
حاجة لموافقتها — ولذلك ترى المحكمة أن عرض
الامر على اللجنة المذكورة بعد مضي عام ونصف
على صدور الحكم ورفع هذه الدعوى لم يقصد
منه في الواقع الا تغطية مركز المدعى عليهم في
هذه الدعوى .

« ومن حيث انه لا نزاع في أن المدعى عليه
الثالث كان وقت صدور الحكم في ٥ من مايو سنة
١٩٤٨ وبعد اعلانه بالتنفيذ في ١٤ من اغسطس
سنة ١٩٤٨ وحتى أوائل يناير سنة ١٩٥٠ وزيرا
للحربية والبحرية ولا نزاع ايضا في اصراره على
عدم تنفيذ الحكم المذكور طيلة مدة توليه الوزارة
— وذلك رغما من انذاره بتاريخ ١٠ من اكتوبر
سنة ١٩٤٨ بوجوب التنفيذ ، ولا شك أن موقفه
المتقدم ذكره من الحكم ينطوي على مخالفة لقوة
الشيء المنضى وهي مخالفة قانونية لمبدأ أساسي
وأصل من الاصول القانونية تمليه الطمأنينة العامة
وتقضي به ضرورة استقرار الحقوق والروابط
الاجتماعية استقرارا ثابتاً — ولذلك تعتبر المخالفة
القانونية في هذه الحالة خطيرة وجسيمة لما تنطوي
عليه من خروج سافر على القوانين فهي عمل غير
مشروع ومعاقب عليه بالمادة ١٢٣ من قانون
العقوبات التي نصت على أن كل موظف استعمل
سلطة وظيفته في توقيف تنفيذ حكم أو أمر أو
طلب من المحكمة أو أي امر صادر من جهة
اختصاصه يعاقب بالعزل أو الحبس ومن ثم
وجب اعتبار خطأ المدعى عليه الثالث خطأ

شخصيا يستوجب مسؤوليته عن التعويض المطالب
به . ولا يؤثر في ذلك انتفاء الدوافع الشخصية لديه
أو قوله بأنه ينبغي من وراء ذلك تحقيق مصلحة
عامة . ذلك أن تحقيق هذه المصلحة لا يصح أن
يكون عن طريق ارتكاب أعمال غير مشروعة .
« ومن حيث ان اقرار الحكومة بمسؤوليتها
عن التعويض لا يرفع عنه ايضا مسؤوليته ما دام
أن وظيفته هي التي مكنته من ارتكاب الخطأ
الشخصي أساس التعويض المطالب به . فهو يعد
بذاته دليلا على وجود خطأ مصلحي تسأل عنه
الحكومة . وذلك انه لا يوجد تعارض بين
الخطأين يؤدي الى استحالة اجتماعهما معا في قضية
واحدة أو الى انتفاء أحدهما بوجود الآخر .
ذلك أن ذات الفعل أو الترك قد يكون خطأ
شخصيا وخطأ مصلحيا في الوقت ذاته . إذ يعد
الخطأ الشخصي متى وقع من الموظف أثناء تأدية
وظيفته أو بمناسبة تأديتها دليلا على خطأ مصلحي
تسأل عنه الحكومة لاهمالها الرقابة والاشراف
على موظفيها وعلى ذلك فليس في الامان ما يمنع
من قيام مسؤولية الحكومة عن خطئها المصلحي
المستقل بجانب مسؤولية الموظف عن خطئه
الشخصي ولا ما يمنع أيضا طالب التعويض من
أن يجمع بين هاتين المسؤوليتين معا في قضية
واحدة .

« ومن حيث ان المدعى يطالب بالتعويض
المادي على أساس استحقاقه للفرق بين معاشه وبين
راتبه على أساس رتبة الفريق — كما يطالب بتسوية
معاشه على أساسه هذه الرتبة الأخيرة وعلى أنه
باق بالخدمة العاملة حتى بلوغه سن الخامسة والستين
وهي السن المقررة للتقاعد فيها .

« ومن حيث انه من المبادئ المقررة ألا
يكون التعويض إلا عن ضرر محقق فلا يدخل
في حسابه الأضرار الاحتمالية — ولما كانت

ثم يتحتم إحالته بعدها إلى الاستيداع أو المعاش طبقا لقانون الجيش .

« ومن حيث أنه عن الضرر الأدبي فإن المدعى محق أيضا نظرا لما في الإصرار على عدم تنفيذ الحكم الصادر لصالحه من إتهان بالغ بحقوقه وإذلال له أمام زملائه بإظهاره أمامهم بمظهر الضابط الخامل غير الجدير بالعمل بالجيش .

« ومن حيث أن المحكمة تقدر التعويض المادى والأدبى معا بمبلغ ألفى جنيه مصرى تلزم به المدعى عليهما الأول والثالث متضامنين إذ كل منهما مسئول أمام المدعى عن التعويض بأكمله — ولا ترى محلا بعد ذلك للحكم بالفوائد عن المبلغ المذكور إذ تقدر أنه يكفي في تعويضه عن كافة ما لحقه من أضرار .

(قضية اللواء محمد على سعد بك وحضر عنه الاستاذ راجب اسكندر بك ضد وزارة الحربية والبحرية وآخرين وحضر عن الأولى والثانية الاستاذ عبد الحليم الجندى وعن الثالث الأستاذ مصطفى مرعى بك رقم ٨٨ سنة ٣ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة محمد عفت بك وحسين أبو زيد بك وعلى أبو الغيط بك مستشارين)

الترقية لرتبة الفريق بفرض وجود رتب منها بالجيش الآن على عكس ما قالته الحكومة في دفاعها ليست حقا للضابط عند ما يحل دوره وإنما هي سلطة تباشرها الحكومة لترقية من تراه جديرا بها، بحسب الظروف القائمة وقت اجرائها ولذلك كان استحقاق المدعى لهذه الرتبة أمراً لا يمكن الجزم به على سبيل اليقين — ولذا لا يصح أن يبنى عليه الحكم بالتعويض لأن الأحكام يجب أن تبنى على الوقائع المحققة لا على أساس الفروض والاحتمالات . ولذلك يكون المدعى غير محق في المطالبة بالتعويض على أساس استحقاقه لرتبة الفريق مستقبلا ، وغير محق كذلك في المطالبة بتعديل معاشه على أساس الراتب المقرر لها وهي لم تمنح له — ويتعين لذلك حساب التعويض على أساس رتبة اللواء مضافا إليها المرتبات الإضافية والمزايا الأخرى المقررة لها وتعديل معاشه على أساس إتمامه بالخدمة العاملة لغاية ٢ من يناير سنة ١٩٥٠ وهي أقصى المدة المقررة لبقائه بالخدمة العاملة بالرتبة المذكورة

قضاء محكمة النقض والإبرار الجنائية^(١)

(تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة أحمد فهمي إبراهيم بك وفهيم إبراهيم عوض بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك مستشارين وحضور حضرة الأستاذ إسكندر فوزي بك رئيس النيابة)

المقنوف الذي انطلق من البندقية أثناء التجاذب قد أحدث به تقبلاً ظاهراً، لم تستجب المحكمة لهذا الطلب وردت عليه برد غير سائق. وأنها إذ دانت كذلك بأحداث جرح عمداً بالمجنى عليهما الآخرين قد أغفلت أنه كان في حالة دفاع شرعي عن ماله (بندقيته).

«وحيث أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية، للجريمة التي دان الطاعن بها بما فيها نية القتل وسبق الأصرار، وذكر الأدلة التي اطمأنت إليها المحكمة في ثبوتها، والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها، ثم تعرض لدفاع الطاعن المبين بأوجه الطعن وعلى طلب إجراء المعاينة، ورد عليهما بأدلة من شأنها أن تؤدي إلى تفتيدهما، وكان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعي لديه، ولا يوجد في الوقائع الثابتة في الحكم ما يفيد قيامها — لما كان كل ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون سليماً، ويكون ما يثيره الطاعن لا يعدو الجدل في موضوع الدعوى وتقدير أدلتها بما لا شأن لمحكمة النقض به.

«وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً.

(طعن صادق محمد الواسلي ضد النيابة وآخرين مدعين بحق مدني رقم ٢٩٠ سنة ٢٠ ق)

٨٠

١ مايو سنة ١٩٥٠

دفاع شرعي عدم تمسك المحكمة بحالة الدفاع أمام محكمة الموضوع وعدم استنباط هذه الحالة من الوقائع الثابتة في الحكم. رفض.

المبدأ القانوني

إذا كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعي لديه، وكان لا يوجد في الوقائع الثابتة في الحكم ما يفيد قيامها فإن الطعن على الحكم بحجة أنه دان المتهم بأحداث الجرح العمد وأغفل أنه كان في حالة دفاع لا يكون له محل.

المحكمة

«حيث أن الطعن يتحصل في قول الطاعن إن الحكم المطعون فيه إذ دانه بالقتل العمد مع سبق الأصرار — قد أ طرح ما تمسك به محاميه من أن حقيقة الواقعة هي قتل خطأ إذ انطلق العيار من بندقيته بسبب تماسك المجنى عليهما الآخرين به وتجاذبهما وإياه للبندقية، واستدل على توفر نية القتل وسبق الأصرار بما لا يؤدي إليهما، كما رفضت المحكمة إجابة طلب الانتقال إلى مكان الحادث ومعاينة باب الحجرة التي كان بها القتيلان للتحقق من أنه كان مغلقاً وأن

(١) استنبط مبادئ هذه الأحكام حضرة الأستاذ محمود اسماعيل وكيل نيابة الاستئناف.

٨١

١ مايو سنة ١٩٥٠

زنا . المكاتب التي يجوز الاستدلال بها على شريك
الزوجة . حكم بالبراءة . عدم الرد على جمع أدلة الاتهام
لا يعيبه

المبادئ القانونية

١ - ان المكاتب التي أوردتها المادة
٢٧٦ع والتي يجوز الاستدلال بها على شريك
الزوجة المتهمة بالزنا هي التي تكون مع
صدورها من المتهم دالة على حصول الفعل .
وإذا كانت المكاتب التي قدمت لمحكمة ثاني
درجة لا تؤدي بذاتها إلى أن الجريمة قد
ارتكبت في الواقع فإن اغفال المحكمة الأخذ
بها والرد عليها لا يعيب الحكم ذلك لأن في
اغفال المحكمة التحدث عنها ما يفيد ضمناً أنها
أطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن معه إلى ادانة
المتهمين .

٢ - من المقرر ان محكمة الموضوع
ليست ملزمة في حالة القضاء بالبراءة بالرد
على كل دليل من أدلة الاتهام بل يكفي أن
يكون الرد عليها مستفاداً من حكمها بالبراءة
استناداً إلى ما اطمانت اليه من أدلة .

المحكمة

د حيث ان مبنى أوجه الطعن هو ان
الطاعن قدم لمحكمة ثاني درجة مستندات لم تكن
قدمت لمحكمة أول درجة وهي عبارة عن مكاتب
محررة من المطعون ضده الثاني للمطعون ضدها
الأولى لها وزنها في اثبات جريمة الزنا ضدها
ولكن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم

المستأنف لأسبابه دون أن يعنى بالرد على تلك
المستندات أو بالتحدث عنها وهذا منه قصور
يعيبه ويضيف الطاعن ان المحكمة أخطأت في
تكييف واقعة الدعوى التكييف القانوني الصحيح
إذ أنه على الرغم من ضبط خطابات حررتها
المطعون ضدها الأولى والثاني لاتدع مجالا للشك
في مقارقتها جريمة الزنا معه فان المحكمة أهدرت
هذا الدليل بمثولة ان المتهمة كانت متأثرة بمرض
عصبي ، وذلك دون أن تستند في هذا الذي
ذهب اليه إلى رأى قن في الأمراض النفسية
أو العصبية .

د حيث انه لاوجه لكل ما يثيره الطاعن
في طعنه ، فالحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم
المطعون فيه قد تعرض لأدلة الثبوت المقدمة
من الطاعن بما فيها المكاتب المحررة من المطعون
ضدها الأولى ، وانتهى إلى انها لا تؤدي إلى
ثبوت وقوع جريمة الزنا ، ولما كان الأمر
كذلك ، وكانت المكاتب التي أوردتها المادة
٢٧٦ من قانون العقوبات والتي يجوز الاستدلال
بها على شريك الزوجة المتهمة بالزنا هي التي
تكون مع صدورها من المتهم - دالة على حصول
الفعل ، ولما كانت المكاتب الثلاثة التي قدمت
أمام محكمة ثاني درجة لا تؤدي بذاتها إلى أن
الجريمة قد ارتكبت في الواقع ، فان اغفال
محكمة ثاني درجة الأخذ بها والرد عليها لا يعيب
الحكم المطعون فيه ذلك لان في اغفال المحكمة
التحدث عنها ما يفيد ضمناً انها أطرحتها ولم تر
فيها ما تطمئن معه إلى ادانة المتهمين . وإذا كان
مقرر أن محكمة الموضوع ليست ملزمة - في
حالة القضاء بالبراءة - بالرد على كل دليل من
أدلة الاتهام - بل يكفي أن يكون الرد عليها
مستفاداً من حكمها بالبراءة استناداً إلى ما اطمانت

إليه من أدلة ، فإن الجدل على الصورة الواردة في الطعن لا يكون له محل .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن خليل إبراهيم أحمد مدع بحق مدني ضد دولت محمد محمد وآخر رقم ٢٩٣ سنة ٢٠ ق)

٨٢

١ مايو سنة ١٩٥٠

حكم استثنائي . استناده إلى أسباب الحكم الابتدائي . صحته .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي للأسباب التي بني عليها والتي أخذت بها محكمة ثاني درجة فإنه يكون قد أقام قضاءه على تلك الأسباب ويكون القول بخلوه من الأسباب غير سديد .

المحكمة

« حيث أن أوجه الطعن تحصل في القول (أولاً) بأن الحكم المطعون فيه قد شابه البطلان لأنه لم يبين على أسباب و (ثانياً) بأن الطاعن دفع بمحضر جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٥٠ بطلان التفتيش للأسباب التي ذكرها بلسان المدافعين عنه ، كذلك طالب التصريح بإعلان شهود نفي ، ولكن المحكمة أيدت الحكم المستأنف دون أن تعني بإجابة طلبه أو الرد على دفعه ، وهذا منها قصور يعيب الحكم .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي للأسباب التي بني عليها والتي أخذت بها محكمة ثاني درجة يكون قد أقام قضاؤه على تلك الأسباب ويكون القول بخلوه من

الأسباب غير سديد ، ولما كان الأمر كذلك ، وكان الحكم الابتدائي قد تعرض لدفع الطاعن ورد عليها بما من شأنه أن يبرر رفضها ، وكان محضر الجلسة الاستثنائية خلوا عما يثبت أن الطاعن قد تقدم بطلب صريح لإعلان شهود النفي المشار إليهم في الطعن فإن الجدل على الصورة الواردة في الطعن لا يكون له محل .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن عثمان أحمد جامع ضد النيابة رقم ٣٩٨ سنة ٢٠ ق)

٨٣

١ مايو سنة ١٩٥٠

مسؤولية . اغفاء صاحب المصنع من عقوبة الحبس طبقاً للمادة ٥٨ ق ٩٥ سنة ١٩٤٥

المبدأ القانوني

ان مجرد غياب صاحب المصنع وقت ضبط المخالفة (في صدد جريمة صاحب مصنع للنشاز ذرة لاستخدامها في المصنع بغير ترخيص) لا يكون بذاته سبباً للاغفاء من عقوبة الحبس وفق ما نصت عليه المادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ إلا إذا أثبت صاحب المصنع أن ذلك الغياب كان سبباً في تعذر المراقبة ومنع المخالفة .

المحكمة

« حيث أن أوجه الطعن تحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك لأن الواقعة المنسوبة إلى الطاعن لا عقاب عليها . وفي بيان ذلك يقول أن كمية الذرة موضع المخالفة وردت للمصنع في غيبته من مزارع اعتاد

أن مجرد الغياب وقت ضبط المخالفة لا يكون بذاته سبباً للاعفاء من عقوبة الحبس وفق ما نصت عليه المادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إلا إذا أثبت صاحب العمل أن ذلك الغياب كان سبباً في تعذر المراقبة ومنع المخالفة وهو ما لم يقيم عليه الطاعن الدليل في هذه الدعوى .
وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن عبد الله عبد الله محمد ضد النيابة رقم ٤٠٠ لسنة ٢٠ ق)

٨٤

١ مايو سنة ١٩٥٠

طعن . عدم اعلان التهم للجلسة التي صدر فيها الحكم الغيابي . عدم تمسك التهم بهذا السبب عند نظر المعارضة . رفض

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم لم يدفع لدى نظر المعارضة في الحكم الاستثنائي الغيابي بعدم اعلانه أمام المحكمة الاستثنائية للجلسة التي صدر فيها ذلك الحكم الغيابي فإنه لا يجوز له الطعن على الحكم بحجة أنه لم يعلن بالجلسة وإن المحكمة قضت عليه غيباً .

المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في قول الطاعن إن الحكم المطعون فيه إذ دانه بمنحة أحداث جرح عمداً قد أخل بحقه في الدفاع لأنه طلب إلى المحكمة تأخير نظر القضية حتى يحضر محاميه ، فلم تستجب المحكمة لهذا الطلب في حين أنه قد حضر عنه محام في جميع الجلسات السابقة .

توريد الذرة للمصنع من عدة سنوات قبل صدور القرار الوزاري رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٩ الصادر في ٦ فبراير سنة ١٩٤٩ ، وقد ضبطت الذرة موضوع المخالفة في يوم ورودها ، وكان الطاعن وقتئذ بوزارة التموين يسعى في الحصول على ترخيص باستيراد الذرة اللازمة لمصنعه ، وما أن علم بورودها حتى أمر بعدم استعمالها ، وظلت كذلك حتى حصل على ترخيص من الوزارة باستخدامها . . ويقول الطاعن أنه استدل على صحة دفاعه بمستندات قدمها ومع ثبوت صحة هذا الدفاع وهو يؤدي إلى عدم مساءلته عن الجريمة التي دين بها ، فإن المحكمة لم تعن بالرد عليه . ويضيف أنه وقد ثبت من محضر ضبط الواقعة أن الطاعن لم يكن موجوداً بالمصنع وقت وقوع المخالفة وضبط الذرة ، فإنه طلب احتياطياً معاملته بالمادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ التي تنص على أن الغياب مانع من تطبيق عقوبة الحبس ، إلا أن المحكمة وقعت عليه تلك العقوبة بالمخالفة لنص تلك المادة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها كما هي معروفة به في القانون ، وأورد الأدلة في منطق سليم على ثبوتها في حقه ، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، ثم تعرض لدفاعه المشار فقنده في قوله « وتستنتج المحكمة من وجود المصنع ومكتب الإدارة في مدينة القاهرة أن المتهم كان على اطلاع دائم على ما يجري بمصنعه ، وبمعنى آخر أنه لم يكن غائباً عن المصنع غيبة تقطع صلته به أو تجعل إشرافه عليه متعذراً ، — لما كان ذلك ، وكان الحكم قد طبق القانون على الوجه الصحيح ، فلا محل لما يقوله الطاعن من خطأ في تطبيق القانون ، أو قصور في الرد على دفاعه ، ذلك لأنه من المقرر

« وحيث انه لما كان حضور محام عن متهم بجنحة ليس مما يوجب القانون بل يكفي أن يدافع المتهم فيها عن نفسه ، وكان الثابت بمحضر الجلسة أن الطاعن كان حاضرا بنفسه ، ولم يشر الى أن له محاميا أو يطلب شيئا بهذا الشأن فان هذا الوجه لا يكون له أساس .

« وحيث ان محصل الوجه الثاني هو انه اذ أعادت محكمة الدرجة الثانية القضية لمحكمة أول درجة للفصل في الدعوى المدنية التي كانت قد أغفلتها عند الفصل في الدعوى الجنائية ، لم يعلن الطاعن لابداء دفاعه ، فصدر الحكم حضورياً فيها رغم عدم حضوره ورغم تنبيه محكمة الدرجة الثانية الى اعلانه ، وأنه اذ حركت الدعوى أمام محكمة الدرجة الثانية بعد ذلك ، لم يعلن هو بالجلسة أمامها فقضت غيابيا عليه في الدعوى العمومية دون أن تفصل في الدعوى المدنية التي كان قد قضى فيها ابتدائياً من محكمة أول درجة .

« وحيث انه لما كان الثابت في محاضر جلسات محكمة أول درجة بعد إحالة القضية اليها من محكمة الدرجة الثانية أن الطاعن قد حضر ، وكان الطاعن لم يدفع لدى نظر المعارضة في الحكم الاستثنائي الغيابي بعدم اعلانه أمام المحكمة الاستئنافية للجلسة التي صدر فيها ذلك الحكم الغيابي . — لما كان ذلك — وكان لا مصلحة للطاعن فيما ينهيه من عدم فصل هذه المحكمة في الدعوى المدنية ، فإن ما يشيره في هذا الوجه لا يكون مقبولا منه .

« وحيث ان حاصل الوجه الثالث هو أن الحكم المطعون فيه لم يرد على ما تمسك به الطاعن أمام محكمة الدرجة الأولى من أن اصابة المجنى عليه قد وقعت عندما أراد أحد الشهود أن يضرب الطاعن بالسكين ، فلما أمسك الطاعن بها أصابت المجنى عليه ، كما أن الاعتراف المنسوب

اليه في محضر البوليس قد صدر منه وهو في غير وعيه .

« وحيث انه لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دانه بها ، وتعرض لدفاع الطاعن المبين بوجه الطعن وقنده مستندا في ذلك إلى الأسباب التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها فان هذا الوجه لا يكون له معنى سوى محاولة الجدل في موضوع الدعوى مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن أنور حسن مظهر ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ٤٠٣ سنة ٢٠ ق)

٨٥

١ مايو سنة ١٩٥٠

غش . وجوب قيام الدليل على علم المتهم بالغش .

المبدأ القانوني

اذا كان الحكم حين دان المتهم بأنه باع لبناً مغشوشاً لم يقيم الدليل على علم المتهم بالغش وكل ما أورده المحكمة عن تفنيده دفاعه تنتهي إلى أنه لم يتخذ الاجراءات لمنع المخالفة فإن هذا لا يغني عن وجوب بيان العلم بالغش الأمر الواجب توفره لامكان العقاب .

المحكمة

« حيث ان بما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه حين دانه « بأنه باع لبناً مغشوشاً بنزع المواد الدهنية ... وبإضافة الماء اليه ... ، جاء مشوباً بما يبطله إذ لا يمكن أن يسأل عن

٨٦

١ مايو سنة ١٩٥٠

سب . علانية . مكتب المحامي محل خاص بحسب الأصل .

المبدأ القانوني

ان مكتب المحامي بحكم الأصل محل خاص فإذا كان لحكم المطعون فيه حين دان المتهم في جريمة سب علني ذكر واقعة الدعوى بأن المتهم توجه إلى المكتب وبينما كانت كل الأبواب والنوافذ مفتوحة وبحضور زميل المحامي أتهمه بالسرقة بصوت عال فان هذا الذي ذكره الحكم لا يجعل مكتب المحامي محلاً عمومياً بالصدقة ولا تتحقق به العلانية التي يتطلبها القانون للسب الذي يجهر به في المحل الخاص المطل على طريق عام .

المحكمة

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه — وقد دانه بمنحة السب العلني أنه اعتبر مكتب المحامي محلاً عمومياً . في حين أن هذا المكتب ولا سيما غرفة المحامي الخاصة به التي وقع فيها الفعل كلاهما محل خاص . ولو كانت الأبواب والنوافذ مفتوحة . وكان مساعد المحامي موجوداً وفوق هذا فانه لا يبين مما أثبتته الحكم أن أحداً من العملاء كان موجوداً في وقت الحادث . أو أن أحداً من الجيران أو المارة قد سمع ألفاظ السب . بل ان الاستفادة منه أن مساعد المحامي وحده هو الذي سمع هذه الألفاظ . وبهذا فإن ما وقع لا يعدو كونه مخالفة سب غير علني مما تنطبق عليه

خطأ غيره ، فلم تفحص الألبان بعمل الشركة بل أخذت العينات منها عند وصولها إلى الزبائن مما يفيد ادانة عمال التوزيع دونه ، وقد تمسك بأن هؤلاء قد قاموا بغش اللبن في بعض الحالات ، ولكن المحكمة أطرحت دفاعه بمقولة إنه كان عليه هو أن يتخذ الاجراءات لمنع مثل هذه المخالفات ، وانه عند انتفاء الدليل يجب ادانته ، مع أن هذه الأسباب تفترض أن المتهم مدان وتحمله اثبات برأته .

وحيث ان الحكم المطعون فيه حين تعرض لدفاع الطاعن قال : ان التهمة ثابتة من التحاليل التي عملت ، وان المتهم يستند في دفاعه إلى أن الأوعية يمكن أن تكون فتحت بمعرفة الموزعين الذين قاموا بغش اللبن قبل التوزيع . . وان هذا الدفاع ليس له صفة جدية وعلى المتهم اتخاذ الاجراءات لمنع مثل هذه المخالفات خصوصاً وان الأمر متعلق بانتاج يهم الصحة العامة ، وانه مع عدم وجود دليل تفي يتعين اذن استبقاء التهمة وتطبيق القانون عليه . ولما كان الحكم لم يقم الدليل على علم الطاعن بغش اللبن ، وكان ما أوردته المحكمة عن تفنيد دفاعه يقوم على مجرد عدم اتخاذ الاجراءات لمنع المخالفة ، وهو ما لا يؤدي إلى ما انتهت إليه عنه ولا يقتضي عن وجوب بيان العلم بالغش الأمر الواجب توفره لا مكان العقاب طبقاً للقانون — لما كان الأمر كذلك فان الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(طعن المستر جيمس جريفيت ضد النيابة رقم ٤٠٥)

(سنة ٢٠ ق)

المادة ٣٩٤ من قانون العقوبات متى ثبت ابتداء المجنى عليه بهذا السب .

وحيث انه لما كان مكتب المحامي بحكم الأصل محلاً خاصاً . وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بقوله : انه ثبت أن المتهم توجه في يوم ١٨ من أغسطس سنة ١٩٤٩ حوالي الساعة ١١ صباحاً إلى مكتب الأستاذ لبون أزولاي المحامي وبينما كانت كل الابواب والنوافذ مفتوحة وبحضور الأستاذ كاستيلي زميل المحامي المذكور اتهمه بالسرقة بصوت عال وأنه يتعين اعتبار مكتب المحامي في أوقات العمل محلاً عمومياً حيث يمكن لكل العملاء الدخول ، وحيث يمكن للمساعدين سماع المناقشة وفي الواقع في هذه القضية أن مساعد الأستاذ أزولاي كان حاضراً أثناء تفوه المتهم بكلمات السب . وأبواب ونوافذ المكتب مفتوحة وكان ما ذكره الحكم على الصورة السالف بيانها لا يجعل مكتب المحامي محلاً عمومياً بالصدفة . ولا تتحقق به العلانية التي يتطلبها القانون للسب الذي يجهر به في المحل الخاص المطل على طريق عام . فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(طعن فليكس اسكنازي ضد النيابة رقم ٤٠٦ سنة ٢٠ ق) .

٨٧

١ مايو سنة ١٩٥٠

هتك عرض بالقوة . المفاجأة المكونة لركن الاكراه . مثال

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه حين دان المتهم

في جريمة هتك عرض بالقوة أورد الأدلة على وقوع الفعل المادى المكون للجريمة من المتهم مع علمه بماهية الفعل المرتكب وعنصر المفاجأة المكون لركن الاكراه بأن ذكر (بأنه بينما كانت المجنى عليها تسير مع زوجها كان المتهم يسير مع لفيق من الشبان وعند ما تقابل الفريقان وكان المتهم في حذاء المجنى عليها وعلى مسافة خمسين سنتيمترا منها مد يده لجسمها حتى لامس موضع العفة منها وضغط عليه بين أصابعه ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

المحكم

وحيث ان الطعن يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون لأن الفعل المنسوب إلى الطاعن على فرض صحته لا يعدو أن يكون فعلاً فاضحاً هذا فضلاً عن عدم توافر القصد الجنائي لأن الحادث وقع عرضاً بسبب شدة الزحام لمناسبة عطلة عيد الفطر . ويضيف الطاعن أنه مع تمسكه بهذا الدفاع أمام المحكمة فإنها لم تعن بتمحيصه أو الرد عليه . وهذا قصور يعيب الحكم .

وحيث ان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما توافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها . مستنداً في ذلك إلى الأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ومن بينها وقوع الفعل المادى المكون للجريمة . ومع العلم بماهية الفعل المرتكب . وعنصر المفاجأة المكون لركن الاكراه . وذلك في قوله : انه بينما كانت المجنى عليها تسير بمدينة الملاحى في صحبة زوجها وكان المتهم يسير مع لفيق من الشبان وعندما

غيبتها بالغاء الحكم والادانة . فقرر أحد المحامين بالمعارضة في الحكم . وتأجلت القضية مراراً لاعلانها . فلم تعلن . وأخيراً قضت المحكمة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . وحصل أن قبض عليها بالاسكندرية . فتقدم وكيلها بطلب إلى النيابة شرح فيه حقيقة الامر . فقبلت النيابة عمل المعارضة ثانية منها . وتقدمت القضية ثانية للجلسة فتقدمت بمذكرة بدفاعها قالت فيها انها لم تقرر بالمعارضة الاولى . ولم تعلن بالحكم . ولم تعلم به . وان هذه المعارضة انما عملت بتوكيل لم يصدر منها . بل كان توكيلاً مزوراً عليها بواسطة زوجها لحصول نزاع بينهما استدلت عليه بوثيقة الطلاق التي قدمتها . كما أشارت إلى أن التوكيل موقع عليه بختم منسوب اليها مع أنها تعرف القراءة والكتابة . وقد وقعت بامضائها على محضر ضبط الواقعة ومحضر الضبط وتقرير المعارضة الثانية . وطلبت إلى المحكمة تحقيق هذا الدفاع . ولكن المحكمة قضت بعدم جواز المعارضة لسابقة رفعها دون أن تتعرض لما دافعت به من تزوير التوكيل عما يعيب الحكم ويجعله باطلاً .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه حين قضى بعدم جواز المعارضة اكتفى بالقول « ان وكيل المعارضة قدم عريضة للنياية طلب فيها قبول المعارضة فيها على أساس ان الحكم الصادر ضدها هو حكم غيابي قابل للمعارضة للأسباب الواردة بتلك العريضة ... وان هذه الأسباب لاتصلح أساساً لرفع معارضة أخرى في حكم سبق أن عورض فيه وقضى في المعارضة ... » وانه متى صدر هذا الحكم فلا يجوز قانوناً لهذه المحكمة أن تعيد النظر فيه . وان قبول المعارضة الثانية من المتهمه وتحديد جلسة انظرها خطأ وقعت فيه النيابة ولا يقيد المحكمة بحال ... » ولما

تقابل الفريقان وكان المتهم في حذاء المجنى عليها وعلى مسافة خمسين سقمتراً منها مد يده لجسمها حتى لامس موضع العفة منها وضغط عليه بين أصابعه ، أما دفاعه المشار اليه فقد تعرض له الحكم المطعون فيه ورد عليه بما يفنده للاعتبارات السليمة التي أوردها .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن مصطفى حافظ ضد النيابة رقم ٤١٨ سنة ٢٠٢٠ ق)

٨٨

٢ مايو سنة ١٩٥٠

معارضة في حكم غيابي . بعد سبق معارضة أولى حكم برفضها . عدم جوازها

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة قضت بعدم جواز المعارضة استناداً إلى أن وكيل المتهمه سبق أن رفع معارضة وقضى برفضها . وكان دفاع المتهمه يقوم على أن التوكيل المنسوب اليها والذي أنبتت عليه المعارضة الأولى انما هو توكيل مزور عليها فإذا كانت المحكمة لم تتعرض لذلك الدفاع حينما قضت بعدم جواز المعارضة فإن حكمها يكون قاصراً .

المحكمة

« حيث ان الطاعنة تقول في طعنها ان الحكم المطعون فيه حين قضى بعدم جواز المعارضة جاء باطلاً لقصوره وفي بيان ذلك تقول ان النيابة رفعت عليها الدعوى بأنها وآخر أحرزا مخدراً . فقضت محكمة أول درجة بالبراءة فاستأنفت النيابة . فقضت المحكمة الاستئنافية في

حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة متى ضبط الاشهاد على أساسها فانه قد دل بوضوح على أن هذه الجريمة عمدية في جميع الصور المذكورة فيها. وانها لا تتحقق إلا إذا كان الجاني قد قرر أقوالا غير صحيحة أو وهو عالم بأنه لا يدري حقيقة الأمر فيها. ومتى ضبط الاشهاد على أساس هذه الأقوال فإن المفروض قانونا اعتبار هذه الأقوال صحيحة حتى يصدر حكم من المحكمة الشرعية دال على عدم صحتها وهو الدليل الوحيد الذي يقبل في اثبات ذلك.

المحكمة

• حيث ان أوجه الطعن تتحصل في القول (أولا) بأن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون حين أسس قضاءه ببراءة المتهمين الأول والرابع على أنهما لم يدلّيا بأقوال ما أمام القاضي الشرعي المنوط بضبط الاشهاد، وعلى عدم توافر العلم بأن البيانات التي اشتمل عليها الطلب غير صحيحة. وبذا يكون الركنان المادى والأدبى للجريمة تزوير الاشهاد واستعماله غير متوافرين. ويقول الطاعن إن هذا النظر غير صحيح لأن العقاب واجب بمقتضى المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات سواء أكان تقرير البيانات الغير صحيحة صادرة أمام القاضي أم ورد أثناء الاجراءات التي تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثه (ثانيا) بأن المحكمة وقد أسست براءة المتهمين الثانى والثالث على أنه لم يتم الدليل القانونى على عدم صحة البيانات التي أدليا بها أمام المحكمة الشرعية قد أخطأت في تأويل القانون وتفسيره. ذلك لانهما قد شهدا في الواقع ببيانات غير صحيحة. • وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن

كانت الطاعنة — على ما يبين من ملف الدعوى الذى أمرت المحكمة بضمه تحميقا لوجه الطعن، قد تقدمت بمذكرة بدفاعها قالت فيها ان التوكيل المنسوب اليها والذى اثبتت عليه المعارضة الأولى انما هو توكيل مزور عليها. وأوردت أدلتها على هذا التزوير. فان المحكمة حين التفتت عن هذا الدفاع. ولم تتعرض له مع ما قد يكون له من أثر لو صح في النظر الذى انتهت اليه. يكون معينا متعينا تقضه.

• وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه.

(طعن وردة على جوهر ضد النيابة رقم ١٣٠٢ سنة ١٩٠٢ ق)

٨٩

٢ مايو سنة ١٩٥٠

اعلام شرعى. الادلاء ببيانات يعلم الشاهد أنها غير صحيحة. جريمة عمدية. ويجب أن تكون الشهادة أمام السلطة المختصة.

المبادئ القانونية

١ — ان مناط العقاب طبقا للفقرة الأولى من المادة ٢٢٦ ع هي أن يكون الشاهد قد أدلى بمعلومات يعلم أنها غير صحيحة أمام جهة القضاء المختصة بضبط الاشهاد الشرعى أما الأشخاص الذين يطلبون في تحقيق ادارى تمهيدى بقصد الادلاء بمعلومات فلا عقاب عليهم بموجب هذا القانون.

٢ — لما كان القانون قد نص في المادة ٢٢٦ ع على معاقبة من يقرر في اجراءات تحقيق الوفاة والوراثه أقوالا غير صحيحة عن الوقائع المطلوب اثباتها وهو يجهل

والوراثه على وجه ما ذكر حجة في خصوص الوفاة والوراثه ما لم يصدر حكم شرعى باخراج بعض الورثه وادخال آخرين ، ورتب الحكم المطعون فيه على ذلك قوله انه لم يقيم الدليل المقبول قانونا على عدم صحة الاقوال التى شهد بها المتهمان الثانى والثالث امام المحكمة الشرعية وبالتالى عن عدم صحة البيانات الواردة بالاعلام الذى استعمله المتهم الاول وهو اساس دعواه .

وحيث انه لما كان القانون قد نص فى المادة ٢٢٦ على معاقبة من يقرر فى اجراءات تحقيق الوفاة والوراثه اقوالا غير صحيحة عن الوقائع المطلوب اثباتها ، وهو يحمل حقيقةا او يعلم انها غير صحيحة ، متى ضبط الاشهاد على اساسها فانه قد دل بوضوح على ان هذه الجريمة عمدية فى جميع الصور المذكورة فيها . فهى لا تحقق الا اذا كان الجانى قد قرر اقوالا غير صحيحة او وهو عالم بأنه لا يدري حقيقة الامر فيها . اما والمفروض قانونا ان هذه المعلومات تعتبر صحيحة حتى يصدر حكم من المحكمة الشرعية دال على عدم صحتها . وهو الدليل الوحيد الذى يقبل فى اثبات ذلك . فان الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المتهمين الثانى والثالث لا يكون قد اخطأ فى تفسير القانون .

وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير اساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن على حسن حسين وآخرين ضد النيابة رقم ١٣٦٥ سنة ١٩ ق)

٩٠

٢ مايو سنة ١٩٥٠

حكم . تسييه . الاستناد إلى التحقيقات الاولى .
يجب أن تكون تلك التحقيقات مطروحة للبحث أمام المحكمة بالجلسة .

المبدأ القانونى

انه وان كان لمحكمة الموضوع . فى

استعرض وقائع الدعوى قال فى صدد التطبيق القانونى للسادة ٢٢٦ من قانون العقوبات إن مناط العقاب بمقتضى الفقرة الاولى من تلك المادة هو أن يكون الشاهد قد أدلى بمعلومات يعلم أنها غير صحيحة أمام جهة القضاء المختصة بضبط الاشهاد . وهذا الذى قاله الحكم صحيح فى القانون . ذلك لوضوح النص الذى زاد فى إيضاحه ما جاء بالمذكرة التفسيرية للقانون من أن المادة المذكورة إنما أثمت الشهود الذين يؤدون الشهادة أمام القاضى الشرعى أو أمام إحدى جهات القضاء الملى عند ما يراد تحقيق الوفاة والوراثه . أما الاشخاص الذين يطلبون فى تحقيق إدارى تمهيدى بقصد الادلاء بمعلومات . فلا عقاب عليهم بموجب هذا القانون . وما دامت هذه التحريات التمهيدية لا بد أن يعقبها سماع شاهدين على الاقل أمام القاضى الشرعى أو القضاء الملى . وإقرارات هؤلاء الشهود الاخيرة هى التى تعتبر على وجه ما أساسا فى الموضوع . وهى التى أراد القانون المعاقبة عليها اذا كانت غير صادقة . أما والواقعة كما أثبتها الحكم تدل على أن المتهمين الاول والرابع لم يدلوا بمعلومات أمام القاضى الشرعى . فلا محل لتطبيق المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات فى حقهما .

وحيث ان الحكم قد اسس براءة المتهمين الثانى والثالث على ان هذه الأوراق جميعها (وهى التى قدمها الطاعن) ايا كانت البيانات الواردة بها لا تصلح لاثبات عكس الثابت فى اعلام الوراثه موضوع الدعوى . ذلك لأن هذا الاعلام ضبط وفقاً للأوضاع والاجراءات المنصوص عليها فى المواد من ٣٥٥ إلى ٣٦١ من لائحة المحاكم الشرعية . ومن ثم يعتبر ماورد فيه حجة لا يمكن اثبات عكسه الا بحكم شرعى يصدر فى دعوى ترفع بالطريق الشرعى امام محكمة الاحوال الشخصية المختصة عملاً بنص المادة ٣٦١ من لائحة المحاكم الشرعية ونصها ، يكون تحقيق الوفاة

في الدعوى . وهذا بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه لبنائه على الخطأ في الاجراءات والاخلال بحق الدفاع والعيب في التسبيب .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى قال : ان هذه الوقائع تثبت بما قرره محمد محمود شرباس (المجنى عليه) في كافة أدوار التحقيق وأمام المحكمة من أن المتهم الأول رماه بحجر فأصابه في عينه اليسرى وقد تأيدت أقواله بما ذكره كل من عبد الفتاح محمد عبده ومحمد سعيد الهبطل ومحمد عبد الحميد غنام في تحقیقات البوليس من انهم نظروا المتهم الأول (الطاعن) يتمذف المجنى عليه بحجر فيصيبه في عينه . . . ويبين من الاطلاع على اوراق الدعوى ومفرداتها التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقاً لأوجه الطعن أنه على أثر وقوع الحادث في ٢٥ يونيه سنة ١٩٤٧ افتتح رئيس نقطة الشين محضراً سأل فيه المجنى عليه ، ثم ظل يستوفي محضره إلى أن أتمه في ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٧ . وبعدئذ باشرت النيابة التحقيق الذي بدأ في أول يولييه وانتهى بقرار من رئيس النيابة في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتقديم القضية لقاضي الاحالة . ولم يسأل في محضر رئيس نقطة الشين ولا في تحقیقات النيابة واحد من الشهود الثلاثة المشار اليهم والذين عولت المحكمة على أقوالهم في تأييد شهادة المجنى عليه وقالت إنهم ذكروها في « تحقیقات البوليس » وأن هؤلاء الشهود الثلاثة انما كان سؤالهم في محضر اجراء ضابط نقطة الشين في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧ بناء على أمر صادر من المديرية « بتقوية الأدلة » وقد قال الضابط في صدر محضره هذا إنه شرع بناء على ذلك الأمر ، في جمع التحريات السرية عن الحادث . فعمل أن أشخاصاً شاهدوه . فسألهم

سبيل تأييد الأدلة المستمدة من التحقيق الذي تجريه هي بالجلسة أن تتزود لحكمها بأى عنصر من عناصر الاثبات المستمدة من أوراق الدعوى ولو كان ذلك هو أقوال شهود سئلوا في محاضر تحريات أجراها البوليس إلا أن ذلك مشروط بأن تكون تلك العناصر بما كان مطروحاً للبحث أمامها بالجلسة أثناء المحاكمة فإذا كان الواضح أن الحكم المطعون فيه استند فيما استند اليه إلى أقوال شهود قال عنها إنهم ذكروها في تحقیقات البوليس مع أنهم لم يسألوا إلا في محضر عمل بعد أن أتمت النيابة التحقيق وقدمت القضية للاحالة . ثم أن النيابة قد سكنت عنه ولم تشر اليه بالجلسة كما أن المحكمة لم توجه نظر المتهم اليه فانه لا يمكن القول بأن هذا المحضر كان مطروحاً للبحث أثناء المحاكمة ولذا فإن المحكمة إذ أقامت قضاءها بادانة الطاعن على الدليل المستمد منه تكون قد أخلت بحق المتهم في الدفاع بما يستوجب نقض الحكم .

المحكمة

« حيث ان بما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى بادانته قد أسس ذلك على أقوال ثلاثة أشخاص سئلوا بناء على إشارة من المديرية بالعمل على تقوية الأدلة قبل المتهم بعد أن أمرت النيابة بتقديم القضية إلى قاضي الاحالة وبدون تكليف منها ودون أن تستند إلى أقوالهم في قائمة الشهود أو تسمعهم المحكمة كشهود

٩١

٢ مايو سنة ١٩٥٠

دفاع شرعى . واقعة الدعوى ترشح لبعثه . اغفال المحكمة التحدث عنه . قصور .

المبدأ القانونى

إذا كان ما أوردته المحكمة عن واقعة الدعوى يفيد أن المتهمين لم يوقعا الفعل الذى دانتهما المحكمة به (واقعة قتل المجنى عليه) إلا عقب اصابة أخيهما باصابة خطيرة بالرأس مما كان يستوجب البحث فى قيام حالة الدفاع الشرعى التى ترشح لها واقعة الدعوى بما يثبتها أو ينفيها وذلك ولو لم يدفع الطاعنان بقيام هذه الحالة لديهما فإذا أغفلت المحكمة ذلك فإن الحكم يكون قاصراً .

المحكمة

• حيث ان مما ينهائى الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه دانتهما بالقتل العمد مع أن الحادث حسبما بينه وقع فور وقته وأنه كان مشاجرة بين فريقين تنافسا على رى الأرض ، فتبادلا الاعتداء ولم يكن ما حصل سوى دفع أذى واقع من كليهما . ويقول الطاعنان أن ما أوردته المحكمة يفيد ان القتل إنما كان نتيجة لازمة للاعتداء الذى وقع على أخيهما ، فارتبط القتل بهذا الاعتداء مما كان يتعين معه عليها أن تبحث فيما إذا كانا فى حالة دفاع شرعى عن النفس وهذا بغض النظر عن انكارهما الواقعة أصلاً أو عدم تمسكهما بقيام هذه الحالة لديهما لأن المحكمة لا ترتبط بأقوال المتهم ، ولا بمسلكه فى الدفاع ، بل تجرى فى حكمها على ما تبينه هى عن واقعة الدعوى وظروفها .

وهم د عبد الفتاح محمد عبده ومحمد سعيد البيطل . ومحمد عبد الحميد غنام . وبعدئذ أرسل هذا المحضر للنيابة الجزئية . فأحالة هذه إلى رئاسة نيابة طنطا فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٧ . وليس فى هذا المحضر ما يدل على أن رئيس النيابة قد اطلع عليه أو أمر بتقديمه لقاضى الاحالة . كما يبين أن أسماء هؤلاء الشهود الثلاثة لم يرد لها ذكر فى قائمة الشهود ولا أمر قاضى الاحالة باعلانهم كشهود اثبات .

• وحيث أنه وان كان لمحكمة الموضوع - فى سبيل تأييد الأدلة المستمدة من التحقيق الذى تجريه هى بالجلسة - أن تزود لحكمها بأى عنصر من عناصر الاثبات المستمدة من أوراق الدعوى ولو كان ذلك هو أقوال شهود سئلوا فى محاضر تحريات أجراها البوليس . إلا أن ذلك مشروط بأن تكون تلك العناصر مما كان مطروحاً للبحث امامها بالجلسة أثناء المحاكمة . ولما كان الواضح مما سلف بيانه أن الحكم المطعون فيه قد استند فيما استند اليه إلى أقوال الشهود الثلاثة المشار اليهم . وقال عنها انهم ذكروها فى تحقيقات البوليس . مع أنهم لم يسألوا إلا فى محضر عمل بعد أن أتمت النيابة التحقيق . وقدمت القضية للاحالة . ثم أنها قد سكنت عنه ولم تشر إليه بالجلسة . كما أن المحكمة لم توجه نظر الطاعن إليه فإنه لا يمكن القول بأن هذا المحضر كان مطروحاً للبحث أثناء المحاكمة . ولذا فإن المحكمة إذ أقامت قضاءها بادانة الطاعن على الدليل المستمد منه . تكون قد أخلت بمقتضى الدفاع مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

• وحيث أنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(طعن مصطفى بسيونى سيف ضد النيابة وآخر مدع بحق مدنى رقم ١٥٨٢ سنة ١٩٩٠)

أن الطاعنين كانا مدفوعين بعامل الانتقام لما وقع من الاعتداء على أخيهما قد جاء قولاً مرسلًا بغير دليل يستند إليه لما كان الأمر كذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث أنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(ملن حسين مراد اسماعيل وآخر ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ٦ سنة ٢٠ ق)

٩٢

٢ مايو سنة ١٩٥٠

تموين . حق المستهلك في نقل السكر المقرر له لا يسرى إذا كان السكر قد أهدى إليه من آخر .

المبدأ القانوني

ان القرار الوزاري رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ الذي عدل المادتين ١٤ ، ٤٠ من القرار رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ نص على أنه لا يسرى حظر النقل المنصوص عليه فيهما على ما ينقله المستهلكون من مقرراتهم المدونة بالبطاقات وما يصرف لهم بمقتضى اذونات من الوزارة أو مراقبات التموين . فاذا كان الثابت من التحقيقات أن كمية السكر المضبوطة مع المتهم قد أهداها إليه آخر فانه لا يحق للمتهم أن ينتفع بالاباحة المنصوص عليها بالقرار .

المحكمة

وحيث ان الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه حين دانه بأنه نقل كمية من السكر من محافظة دمياط إلى مدينة القاهرة بغير ترخيص،

وحيث ان الحكم المطعون فيه حين بين واقعة الدعوى قد قال في ذلك : انها تحصل في انه في الصباح المبكر ذهب القليل وأخوه الصغير محمد لرى زراعتهم من ما كينة رى لأخيهما فآزر مستعملين ماسورة على التربة وذهب كل من الطاعنين لرى زراعتهم من مياه التربة باستعمال شادوف قائم على الضفة الشرقية وتوصل المياه منه الى زراعتهم بمرورها في الماسورة المشار إليها . وهناك تقابل الفريقان . وكل منهما يرغب في استعمال الماسورة المذكورة في مرور المياه التي يريدان لتصل إلى زراعته ، فتازعا على ذلك وانطلق أفراد كل من الفريقين إلى تهيئة السيل إلى وصول المياه لزراعته حسب رغبته وتطور هذا النزاع إلى تبادل الاعتداء بينهما ، وكان أن أصيب طه مراد بإصابة في رأسه أحدثت به عاهة مستديمة من أحد أفراد الفريق الأول . وما أن أصيب طه مراد هذا حتى انقض المتهمان على القليل في المكان الذي كان يعمل فيه في تهيئة وصول المياه لزراعته وانها لا عليه طعناً كل منهما بسكين ، ثم تحدث عن توفر نية القتل فقال : ان ظروف الحادث وملابساته أن المتهمين عندما وجدا أخاهما طه محمود قد أصيب إصابة خطيرة في رأسه انقضا على المجنى عليه للانتقام لأخيهما منه مدفوعين في ذلك بما يحقدان به على المجنى عليه وأخوته من جرم قطع المياه عن رى زراعتهم . ولما كان ما أوردته المحكمة عن واقعة الدعوى على هذا النحو يفيد أن المتهمين لم يوقعا الفعل الذي دانتهما به على المجنى عليه الاغصب إصابة أخيهما بإصابة خطيرة بالرأس مما كان يستوجب البحث في قيام حالة الدفاع الشرعي التي ترشح لها واقعة الدعوى بما يثبتها أو ينفيها وذلك لو لم يدفع الطاعنان بقيام هذه الحالة لديهما — وكان ما ذكرته بعدئذ في صدد اثبات نية القتل من

طعنه . أما ما يشير اليه عن المهدى وحقه فلا وجه له إذ لم يدع أن هذا كان قد استصدر تصريحاً بالفعل . ولم يتمسك هو أمام المحكمة بطلب من قبيل ما يقوله حتى يصح له النعى على الحكم لهذا السبب .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن محمد شفيق على ضد النيابة رقم ٨٠ سنة ٢٠٠٢ ق)

٩٣

٢ مايو سنة ١٩٥٠

خطأ . إضافة محكمة أول درجة عنصراً للخطأ لم تتمسك به النيابة في جريمة قتل خطأ .

المبدأ القانوني

إذا كانت محكمة أول درجة دانت المتهم في جنحة قتل خطأ وفي صدد بيان ركن الخطأ أضافت واقعة لم تتمسك بها النيابة . فإذا كان المتهم قد تناول في مرافعته هذا الدليل أمام محكمة ثاني درجة دون أن يعترض على هذه الإضافة فلا يكون له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

« حيث أن حاصل أوجه الطعن هو القول « أولاً ، بأن الحكم المطعون فيه جاء قاصراً في بيان واقعة الدعوى بياناً كافياً يتسنى معه لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة الثابتة فيه « وثانياً ، بأن المحكمة أضافت عنصراً من عناصر الخطأ وهو قيادة الطاعن السيارة بسرعة ، مع أن النيابة العمومية لم تضمن الوصف الذي رفعت به الدعوى هذا العنصر ،

جاء باطلاً لقصوره . فقد أثار الدفاع أن السكر قد أهدى إليه من آخر قتله . وفات المحكمة أن تتحقق بما إذا كان هذا الآخر قد استصدر أمراً بنقل مخصصاته التموينية . حتى إذا كان الأمر كذلك . يكون هو قد استمد حق النقل من الأمر الصادر للمهدى . ويكون الحكم حين أغفل ذلك ودانته جاء مخطئاً .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعه الدعوى تعرض لدفاع الطاعن فقال . « أنه تمسك بالجلسة بأنه كان يصطاف برأس البر ولما انتهى الصيف عاد إلى القاهرة ومعه لاستعماله الشخصي كمية من سكر أخيه الزائدة عن حاجته ثم عاد وقال أن المتهم نقل السكر الخاص بأخيه وإن ذلك أبيع في كلنا الحالتين بالقرار الوزاري رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الذي عدل المادتين ١٤ و ٤٠ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . وإنه لما كان القرار الأول قد عدل المادتين ١٤ و ٤٠ بالآتي . « لا يسرى حظر النقل المنصوص عليه فيهما . . على ما ينقله المستهلكون من مقرراتهم المدونة بالبطاقات وما يصرف لهم بمقتضى اذونات من الوزارة أو مراقبات التموين ، وأنه يبين بما تقدم أنه أبيع للمستهلك أن ينقل من مقرراته المدونة بالبطاقة وما يصرف له بمقتضى اذن ما يبقى لديه من الأصناف . . وإن الثابت من التحقيقات أن كمية السكر المضبوطة مع المتهم قد أهداها إليه مصطفى عباس ليستعملها المتهم في عيد ميلاد نجله . وقد شهد بهذا مصطفى عماره وعبد الغنى حسن . . وأنه لذلك فلا يحق للمتهم أن ينتفع بالاباحة المنصوص عليها بالقرار فلا هو نقل سكرًا مما في بطاقته أو تحصل عليه باذن من التموين لأن السكر المضبوط معه جاء له من آخر ولما كان الحكم على هذا الوجه صحيحاً . ولم يخالف القانون في شيء . فلا محل لما يثيره الطاعن في

وهذا يشوب الحكم بالبطلان . . وثالثا ، بأن الحكم ذكر أن السرعة في المدين لا يسوغ أن تزيد عن عشرين كيلو متراً في الساعة ولم يذكر اللائحة أو النص القانوني الذي استند إليه في ذلك . ورابعا ، بأن أسباب الحكم قد تناقضت إذ أنه بينما يبنى الادانة على فساد الفرامل قبل وقوع الحادث ، فانه يقول في موضع آخر منه ان الطاعن هو الذي قطع خرطوم الفرملة لكي يقرر لنفسه دفاعا عما ممتنضاه أن يكون هذا الفساد لاحقا لوقوع الحادث . خامسا ، بأن المحكمة لم تكن بالرد على دفاع الطاعن بصدد خطأ المجنى عليها ومسئولية ذوبها في تركها في الطريق مع صغر سنها ، وبصدد التجربة التي أجرتها المحكمة لتحديد السرعة . وسادسا ، بأن الحكم لم يبين رابطة السببية بين خطأ الطاعن وبين قتل المجنى عليها يائنا كافيا . وسابعا ، بأن المحكمة أطرحت أقوال الشهود بالجلسة واعتمدت على ما سمته . أقوالهم الأولى ، دون أن تبين في أي تحقيق قالوها أهو محضر البوليس أو تحقيق النيابة أو بجلسة سابقة من جلسات المحاكمة .

وحيث انه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين الواقعة بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية لجريمة القتل الخطأ التي دان بها الطاعن وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها منه ، وهي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، فان ما يثيره في الوجه الأول لا يكون له أساس . أما ما جاء في الوجه الثاني فردود بأنه وان كانت النيابة العمومية رفعت الدعوى على الطاعن بأنه تسبب باهماله وعدم مراعاته اللوائح في قتل المجنى عليها وذلك بأن قاد سيارة بدون مراعاته اللوائح بأن سار في الطريق ولم يطلق آلة التنبيه وقاد السيارة وفرملتها غير صالحة للاستعمال فصدت المجنى عليها وأحدث بها الاصابات الميئة بالتقرير

الطبي والتي نشأ عنها وفاتها ، ومحكمة أول درجة دانت بهذه الجريمة بوصفها المرفوع به الدعوى ، وذكرت في أسباب حكمها أن خطأه عن طريق الإهمال وعدم مراعاته اللوائح لم يكن فقط بعدم التنبيه بالزمارة وبقيادته سيارة تالف جهاز فراملها ، بل انه كذلك قاد تلك السيارة بسرعة تزيد عن الحد المقرر في اللوائح مستندة في ذلك إلى المعاينة وإلى تجربة اجرتها في مواجهة الطاعن والخصوم في الدعوى الا أنه لما كان الطاعن قد تناول في مرافعته هذا الدليل أمام محكمة ثاني درجة دون أن يعترض على هذه الاضافة ، فلا يكون له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . وأما ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه في الوجه الثالث فلا جدوى له منه لأن قرار مديرية البحيرة بشأن قيادة السيارات ومواقعها واجورها ببندر دمنهور وخارجه المنشور بالوقائع المصرية في ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٢٥ يقضى بوجوب قيادة السيارات في هذا البندر بسرعة لا تزيد عن ثمانية كيلو مترات في الساعة ، فاذا قال الحكم . ان المعاينة التي أجرتها المحكمة تؤكد اسراع السيارة مع ملاحظة أن السير في المدين لا يصح أن يزيد بحال من الاحوال عن عشرين كيلو متراً في الساعة ، فانه لا يكون مخطئاً . أما التناقض المشار إليه في الوجه الرابع فلا وجود له إذ استند الحكم في فساد الفرملتين كليهما إلى تقرير المهندس الفني ، ثم ناقش واقعة قطع الخرطوم المؤثر على فرملة الرجل فقط مستدلا على ذلك بالأدلة التي أوردها .

وحيث انه لا وجه لما يثيره الطاعن في باقي أوجه الطعن . فالحكم المطعون فيه قد بين الصلة بين الخطأ المرتكب وبين الضرر الحاصل وهو قتل المجنى عليها بما يقيم رابطة السببية

المحكمة

« حيث ان النيابة العامة أسست طعنها على أنه لما كان المتهم قد سبق الحكم عليه في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٥ بوضعه تحت المراقبة لمدة ستة شهور لأنه من ذوى الشبهة ، ثم صدر عليه حكم بعد ذلك في ١٧ من مارس سنة ١٩٤٩ بالحبس لسرقة وقعت في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، فانه يكون بذلك قد عاد إلى حالة الاشتباه ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ لم يعتبره عائدا واقتصر على تطبيق الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ في حقه وقضى عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة أشهر فقط يكون قد أخطأ في تأويل القانون وفي تطبيقه إذ كان الواجب تطبيق الفقرة الثانية من المادة السادسة المذكورة وتوقيع عقوبتي الحبس والمراقبة المبيتين بها .

« وحيث ان النيابة العمومية رفعت الدعوى على المتهم بأنه « عاد لحالة الاشتباه بأن حكم عليه في قضية الجنحة رقم ١٩٣٦ سنة ١٩٤٩ مصرر بالحبس لسرقة رغم سبق الحكم عليه في قضية الجنحة رقم ٥٤٢ سنة ١٩٤٥ الخليفة بوضعه تحت المراقبة لمدة ستة شهور لاشتباه ، وطلبت معاقبته بالمواد ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة أول درجة قضت بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة شهور وطبقت الفقرة الأولى من المادة السادسة من ذلك القانون ولم تعتبره عائدا في حكم الفقرة الثانية من تلك المادة بمقولة إن الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٥ كان قبل صدور المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فلا يعامل به . والحكم المطعون فيه أيد حكم أول درجة وقال « انه بالاطلاع على صحيفة

بينهما بحيث لا يتصور وقوع هذا الضرر لولا وجود ذلك الخطأ . ثم أنه إذ اعتمد على أقوال شهود لها أصلها في التحقيقات التي أجريت في الدعوى . فلا يطلب من المحكمة أن تجدد المحاضر التي أدلوا فيها بتلك الأقوال . والطاعن لا يدعى أنها أخطأت في الاسناد . كما أن دفاعه المشار اليه في الوجه الخامس ليس بما يستوجب من المحكمة ردا صريحا بل يكفي لتعلقه بوقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بادانته للأدلة التي أوردها الحكم المطعون فيه .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن محمد محمود برعش ضد النيابة وآخرين مدعين بحق مدني رقم ٣٩٩ سنة ٢٠ ق)

٩٤

٢ مايو سنة ١٩٥٠

اشتباه . عود الاشتباه يتحقق ولو كان الحكم أساس العود سابقا على المرسوم ٩٨ سنة ١٩٤٥ .

المبدأ القانوني

ان القول بعدم توفر حالة العود للاشتباه يسبب أن الحكم الذي استندت اليه النيابة سابق على المرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ غير سديد لأن آثار الأحكام الصادرة بناء على قانون معين لا تنقض بالغاء هذا القانون إلا إذا كان القانون الصادر بالالغاء لم يستبق النص على عقاب الفعل أما إذا كان استبقى صفة الجريمة للفعل كما هو الحال في المرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ فان الحكم الصادر بناء على القانون القديم يبقى له أثره .

كما هي الحال في المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، فإن الحكم الصادر بناء على القانون القديم يبقى له أثره . ونص المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ على إلغاء انذارات الاشتباه وسكوتها عن الأحكام الصادرة بناء على القانون القديم ما هو الا تطبيق لهذه القاعدة . ومتى كان الأمر كذلك ، وكان الثابت ان المتهم سبق الحكم عليه في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٥ بوضعه تحت مراقبة البوليس للاشتباه ثم حكم عليه في ٧ مارس سنة ١٩٤٩ بحبسه ستة أشهر مع الشغل لانه ارتكب جريمة سرقة ، فانه يكون بذلك قد عاد إلى حالة الاشتباه بأن ارتكب عملا من شأنه تأييد حالة الاشتباه الثابتة في حقه بالحكم السابق صدوره عليه بوضعه تحت المراقبة ويتعين لذلك تمض الحكم المطعون فيه وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى بمعاينة المتهم بعقوبة الحبس وبوضعه تحت المراقبة لمدة لا تقل عن سنة تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ (طعن النيابة ضد عبد الفتاح محمد نصر رقم ٤٠٢ سنة ٢٠ ق)

٩٥

٢ مايو سنة ١٩٥٠

طعن . عقوبة مبررة . مثال . لا مصلحة للطاعن في الطعن .

المبدأ القانوني

إذا كانت الواقعة التي دين المتهم من أجلها هي انه وجد في حيازته سنجة غير مضبوطة بها عجز يزيد عن المسموح به قانوناً مع علمه بذلك وبغير مبرر مشروع . وكانت الأدلة التي أوردها الحكم المطعون فيه على علم المتهم

سوابق المتهم تبين أن الحكم الذي صدر عليه في القضية رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٤٥ إنما صدر في ظل القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ طبقاً لانذار اشتباه تسلّم إلى المتهم في ظل هذا القانون . وحيث ان المادة ١٢ / ٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ نصت على إلغاء جميع انذارات التشرّد والاشتباه التي تحت ظل ذلك القانون (أي قانون ٢٤ لسنة ١٩٢٣) . وحيث انه لكي يعتبر المتهم عائداً لحالة الاشتباه يجب أن يكون قد سبق اعتباره مشبوهاً طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لان العود إلى الاشتباه الممتصود في هذا المرسوم بقانون هو وجود المتهم في حالة اشتباه تامة الأركان طبقاً لما تقتضيه المادة ٥ من المرسوم بعد أن يكون قد صدر حكم بوضعه تحت المراقبة الخاصة طبقاً للمادة ٦ منه . وحيث ان الحكم على المتهم بعوده للاشتباه في ظل القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ لا اعتبار له في ظل المرسوم بالقانون الجديد الذي وضع لحالة الاشتباه تعريفاً خاصاً ووضع له عقوبة خاصة جعل من سلطة المحاكم تطبيقها بعد أن كان ذلك متروكاً لرجال البوليس وقد رأى القانون أن تلغى جميع الانذارات التي أعطيت في ظل القانون القديم فلم تعد لها قيمة . وأما الأحكام التي صدرت تبعاً لها فلا تعتبر سوابق في ظل القانون الجديد .

وحيث ان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من عدم توافر حالة العود بسبب أن الحكم الذي استندت اليه النيابة سابق على المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ غير سديد لأن آثار الأحكام الصادرة بناء على قانون معين لا تنقضي بإلغاء هذا القانون إلا إذا كان القانون الصادر بالإلغاء لم يستبق النص على عقاب الفعل أما إذا كان قد استبق صفة الجريمة للفعل

الطاعن بتزوير أو عدم ضبط السنجة التي وجدت في حيازته بغير مبرر شرعي .

« وحيث ان حيازة سنجة غير مدموغة من شأنه يثير شكاً في نفس المتهم . من ناحية كون السنجة موضوع التضيعة غير مضبوطة . وان مجرد استعمال هذه السنجة غير المضبوطة في عمل داخلي بالمكتب لا يعد مبرراً مشروعاً لحيازتها . »

« وحيث ان هذا الذي قاله الحكم وان كان لا يؤدي بذاته إلى النتيجة التي انتهى إليها من توافر هذين الركنين في حق الطاعن . غير أنه لا مصلحة للطاعن في التمسك بذلك . لأنه على فرض عدم توفرهما . وعدم انطباق المادة ١٣ من القانون المذكور على الواقعة . فإنها تقع تحت طائلة المادة الرابعة من القانون ذاته التي تنص على أنه . (لا تجوز حيازة أو استعمال موازين أو مقاييس أو مكييل أو آلات للوزن أو للقياس أو للكيل للتعامل بها إلا إذا كانت قانونية ومضبوطة ومدموغة) . وذلك لأن الطاعن يسلم في طعنه بأنه كان محرزاً للسنجة الغير المضبوطة والغير المدموغة . وأنه كان يستعملها في وزن عينات القطن لفرازيه . وهذا مما يدخل في مدلول كلمة التعامل الواردة في نص المادة الرابعة السالف ذكرها والمعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز جنيتها وبالحبس مدة لا تزيد على سبعة أيام وذلك طبقاً للمادة ١٤ من القانون المذكور .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن ادوار دولاروسو ضد النيابة رقم ٤٠٨

سنة ٢٠ ق)

بعدم ضبط السنجة لا تؤدي إلى ما انتهى إليه من توافر ركن العلم فانه مع ذلك لا يكون للطاعن مصلحة في التمسك بذلك لأنه على فرض عدم توافر ركن العلم فان الواقعة تقع تحت طائلة المادة ٤ من القانون التي تنص على عدم جواز حيازة أو استعمال موازين غير مدموغة ، ما دام الطاعن يسلم في طعنه بأنه كان محرزاً للسنجة الغير مدموغة وأنه كان يستعملها في وزن عينات القطن لفرازيه وهذا مما يدخل في مدلول كلمة التعامل الواردة في نص المادة الرابعة السالف ذكرها ما دامت العقوبة التي حكم بها على المتهم تدخل في حدود العقوبة المقررة بهذه المادة .

المحكمة

« حيث ان أوجه الطعن تتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون حين دان الطاعن بمقتضى المادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ . وذلك لأنه لم يثبت بأدلة سائغة في حق الطاعن توافر ركنين أساسيين من أركان الجريمة التي تقع تحت طائلة هذه المادة وهما علمه بعدم ضبط أو تزوير السنجة المضبوطة عنده وأنه أحرزها بغير مبرر مشروع . خصوصاً وان هذه السنجة لا تستعمل في البيع أو الشراء . وانما يقتصر العمل بها في وزن عينات القطن .

« وحيث ان الحكم المطعون عليه حين طبق

المادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ على الواقعة المنسوبة إلى الطاعن قال اثباتاً لركني علم

٩٦

٨ مايو سنة ١٩٥٠

تفتيش . وجود اعتراف من المتهم بضبط المخدر
عنده . اغفاله والقضاء بالبراءة استناداً إلى بطلان
التفتيش . قصور .

المبدأ القانوني

إذا اعترف المتهم بضبط المخدر عنده
عند استجوابه بمعرفة النيابة وقضت محكمة
أول درجة بإدانة المتهم في جنحة احراز
المخدر استناداً إلى التفتيش واستناداً إلى هذا
الاعتراف فلما استأنف المتهم قضت المحكمة
ببراءته مؤسسة ذلك على ما رأته من بطلان
التفتيش وأغفلت التحدث عن الاعتراف
المشار إليه فان حكمها يكون قاصراً .

المحكمة

• حيث ان مما تعاه الطاعة على الحكم
المطعون فيه أنه قضى ببراءة المتهم تأسيساً على
ما رآه من بطلان التفتيش وأغفل التحدث عن
دليل آخر غير مستمد من ذلك التفتيش وهو
اعتراف المتهم أمام النيابة .

• وحيث ان النيابة رفعت الدعوى العمومية
على المتهم والمطعون ضده بتهمة احراز مخدر
فتمضت محكمة أول درجة بادانته استناداً إلى نتيجة
التفتيش الذي أجرى بمنزله وتبين منه وجود ذلك
المخدر تحت الفراش الذي ينام عليه وإلى شهادة
الكونسابل الذي أجرى ذلك التفتيش وإلى
اعتراف المتهم عند استجوابه بمعرفة النيابة بأن
رجل البوليس وجد المخدر على الفرن الموجود
بوسط منزله فلما استأنف المتهم الحكم قضت
المحكمة الاستئنافية ببراءته مؤسسة ذلك على ما

رأته من بطلان التفتيش وأغفلت التحدث عن
الاعتراف المشار إليه مع أنه كان من بين الأدلة
التي استندت إليها محكمة أول درجة في ادانته بما
كان يمتضى منها - إذاهي لم تأخذ به - بياناً للأسباب
الداعية للاعراض عنه . أما وهي لم تتحدث عنه
اطلاقاً فان حكمها المطعون فيه يكون قاصراً البيان
قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه .

• وحيث انه لما تقدم بتعين قبول الطعن
ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة
إلى بحث باقي أوجه الطعن .

(طعن النيابة ضد ابو زيد أحمد نعيم الشهير بحدس
رقم ٢١٦ سنة ٢٠ ق)

٩٧

٨ مايو سنة ١٩٥٠

سورية . تقديرها موضوعي . التمسك بصورية عقد
الأمانة لا يلزم له رد خاص .

المبدأ القانوني

إذا تمسك المتهم بصورية عقد التسليم
الذي كان أساساً لتوجيه تهمة التبديد إليه فان
هذا الدفاع لتعلقه بموضوع الدعوى وتقدير
الأدلة فيها لا يلزم له رد صريح خاص إذ أن
الرد عليه مستفاد ضمناً من اعتماد الحكم على
هذا العقد كدليل اثبات في الدعوى مما مفاده
أن محكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير
قد أطرحت هذا الدفاع ولم تعول عليه .

المحكمة

• حيث ان مؤدى أوجه الطعن هو أن الحكم
المطعون فيه - وقد أيد الحكم الابتدائي لأسبابه -
دان الطاعن بتبديد عجلة السيارة بمقولة انه تسلمها
بمقتضى وصول مكتوب موقع عليه منه مع أن

طبيعة الاشياء تتجافى مع هذا النظر ذلك لانه (أى الطاعن) بصفة كونه سائقا لسيارة النقل لا يعمل عليها إلا نهائياً فإذا انقضى العمل اليوى أودعها مخزناً معداً لها ولسواها من سيارات المطحن واذن فان هذا الوصول لا يمكن أن يعتبر فى التمانون قرينة قاطعة على الاختلاس ويكون الحكم - إذ عده كذلك - قد أخطأ هذا إلى أن المجنى عليهما قررا بأنهما لا يعرفان شيئاً فى موضوع التهمة والذي تولى البلاغ هو ابن أحدهما وبذلك تصبح القضية وليس فيها مجنى عليه ويضيف الطاعن أنه تمسك بأن العجلة المفقودة كانت قد تسلبت لمن أصلحها ثم أعيدت للمبلغ ووافقه على ذلك شهود ولكن الحكم الابتدائى لم يأخذ بشهادتهم ودان الطاعن وآخر هو جمال السيارة ولكن هذا الأخير استأنف هذا الحكم فمضى ببراءته وكان يجب أن تضم محكمة ثانى درجة حكم البراءة المذكور وتطلع عليه خشية تناقض الأحكام ولكنها لم تفعل وقضت بتأييد الحكم الابتدائى وفضلاً عن ذلك فقد تمسك الطاعن أمام محكمة ثانى درجة بأن مقاس العجلة موضوع الدعوى يدل على أنها عجلة احتياطية مما مفاده صورية وصول التسليم الموقع عليه من الطاعن ولكن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع فجاء لذلك ولما تقدم من أسباب قاصر البيان .

وحيث انه لا وجه لكل ما يثيره الطاعن فى طعنه فالحكم المطعون فيه حين دانه بالتبديد قد بين الواقعة بما يتوافق فيه جميع العناصر القانونية لهذه الجريمة وذكر الأدلة التى استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوع هذه الواقعة منه وهى أدلة مستمدة من شهادة الشهود والورقة الموقع عليها من الطاعن باعترافه بتسليمه السيارة وجميع

جهازها بما فيه العجلة المختلصة ومستمدة كذلك من اضطراب أقوال الطاعن وتعدد رواياته ولما كان الأمر كذلك . وكانت هذه الأدلة والاعتبارات التى أوردتها الحكم من شأنها أن تودى إلى النتيجة التى انتهى اليها من ادانة الطاعن وكان ابن أحد صاحبي المطحن هو الذى قام بالتبليغ وهو الذى قدم الوصول المشار اليه وهو دال على ملكية المجنى عليهما للعجلة المختلصة . وكان القضاء ببراءة الجمال لا يتناقض فى شيء مع القضاء بادانة الطاعن - ذلك لانه على ما بين من واقعة الدعوى الثابتة فى الحكم هو الذى استلم السيارة ومعداتها وهو الموقع على عقد التسليم وهو قائدها فستولية الجمال لا تأتى إلا بالتبعية لمسؤوليته . لما كان ذلك كله . فان الجدل الوارد فى الطعن لا يكون مقبولا - أما دفاعه المشار اليه بصدد صورية عقد التسليم فهو لتعلقه بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها - لا يلزم له رد صريح خاص إذ أن الرد عليه مستفاد ضمناً من اعتماد الحكم على هذا العقد كدليل اثبات فى الدعوى مما مفاده أن محكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير قد أطرحت هذا الدفاع ولم تعول عليه .

وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن ابراهيم شامخ بكر ضد النيابة رقم ٢٢٧ سنة ٢٠ ق)

٩٨

٨ ما يو سنة ١٩٥٠

حكم بالادانة . تسببه . وجوب بيان مضمون كل دليل من أدلة الثبوت .
المبدأ القانونى

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى فى تأويل

القانون على أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت حتى يتضح وجه الاستدلال به وإلا كان باطلا . فإذا كان الحكم لم يعن بذكر مضمون ما قاله شاهد الاثبات ولم يورد حاصل ما جاء في المعاينة وتقرير الصفة التشريحية مع أنه عول في ادانة الطاعن على الأدلة المستمدة من ذلك كله فإنه يكون قاصر البيان .

المحكم:

• حيث ان بما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه حين الغى الحكم الابتدائي القاضي ببرامته وداته بالقتل الخطأ قد اعتمد في اداته على أقوال الشهود والمعاينة وتقرير الخبير الفنى والتقرير الطبي دون أن يعنى بذكر فحوى شهادة محمد احمد يونس وهو شاهد اثبات في الدعوى ولم يذكر ما ورد في المعاينة مؤيداً لقضائه ولا ماورد في تقرير الخبير الفنى والتقرير الطبي .

• وحيث انه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى في تأويل القانون على أن الحكم بالادانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت حتى يتضح وجه استدلاله به والا كان باطلا . وكان الحكم المطعون فيه لم يعن بذكر مضمون ما قاله شاهد الاثبات المشار اليه ولم يورد حاصل ما جاء في المعاينة وتقرير المهندس الفنى وتقرير الصفة التشريحية مع أنه عول في ادانة الطاعن على الأدلة المستمدة من ذلك كله فإنه يكون قاصر البيان بما يعيبه ويستوجب نقضه .

• وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير

حاجة إلى التحدث عن باقى أوجه الطعن .

(طعن فهمى حسن عبد العال ضد النيابة رقم ٣٢٩ سنة ٢٠ ق) .

٩٩

٨ مايو سنة ١٩٥٠

طالب • عدم اصرار المتهم عليه . عدم تعرض المحكمة له . لا قصور .

المبدأ القانونى

اذا كان المتهم أشار في احدى الجلسات الاولى إلى طلب المعاينة إلا أنه لم يعد إلى هذا الطلب في الجلسة الأخيرة التي حصلت فيها المرافعة فلا تكون المحكمة ملزمة بالتعرض لهذا الطلب ولا تتريب عليها إذا هي لم ترد على مايعتبر أنه قد التفت عنه ولم يتمسك به .

المحكم:

• حيث ان الطاعن بنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه حين دانه بالاصابة الخطأ جاء باطلا لاخلاله بحقه في الدفاع وخطئه في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول إنه طلب إلى المحكمة اثباتا لبرامته وتفنيدا لأقوال شهود الاثبات أن تجرى معاينة محل الحادث ولسكنها داته دون أن تجيب الطلب أو ترد عليه كما لم تعرض لما أثاره في شأن بعض الشهود الذين استندت اليهم في إداته ولا لما استخلصه من أقوال عسكري المرور الذى شهد الحادث مع ما لذلك من أثر في النظر الذى انتهت اليه — ويضيف الطاعن أنه دافع بأن المجنى عليه انما أصيب عند محاولته ركوب الترام بعد سيره واستدل بما تبين من اقوال شهود الاثبات أنفسهم عن مكان وجود حذائه مقابل منزله البلدية.

وحوله أشخاص لما رأوا الضابط ومن معه من رجال القوة انفضوا من حوله فانه بذلك يكون في حالة مشاهدته متلبسا بالجريمة مما يبيح القبض والتفتيش ويكون الحكم إذا اعتمد في ادانة المتهم على الدليل المستمد من هذا الاجراء صحيحا في القانون .

المحكمة

« حيث أن الوجه الاول من أوجه الطعن يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن باحراز الخدر قد اكتفى بالاعتماد على نتيجة التحليل الكيماوى من أن المادة المضبوطة هي أفيون دون أن يتقصى ما إذا كانت تحتوى على المادة الصمغية التي بدونها لا تعتبر مخدرا ذلك لأنه لا يكتفى في الأفيون أن تكون رؤوسه المجففة المزهرة أو المثمرة من السيقان لاثنى النبات المعروف بنبات الكنايس ساتيفا بل لا بد من احتوائه على المادة الصمغية حتى يمكن تطبيق نصوص القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ على من يحزره من غير ترخيص وقد يكون القانون الأولى بالتطبيق في حالة عدم وجود المادة الصمغية المذكورة هو القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ — ويضيف الطاعن بأن هذا النظر هو ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة مستدلا بحكمها الصادر في القضية رقم ١٤٦٩ سنة ١١ القضائية .

« وحيث أن هذا الذى يقوله الطاعن ان صح التمسك به بصدد احراز الحشيش فانه لا يصدق على الأفيون ذلك لأنه واضح من نصوص القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الذى يشير اليه انه خاص بحظر زراعة نبات الحشيش ولأن التعريف الذى ذكره في وجه الطعن هو تعريف القنب الهندي

فأخذته المحكمة بأقوال هؤلاء الشهود فيما قاله عن مسئولية ولكنها مع عدم نفيها لباقي ما ذكروه لم تقل كلمة بما كان يترتب عليه براءته فانطوى الحكم بذلك على عيب يوجب نقضه .

« وحيث ان الحكم المطعون بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التى استخلص منها ثبوتها — متى كان الامر كذلك وكان ما أوردته المحكمة من شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليه فلا محل لما يثيره الطاعن في طعنه وهو جدل موضوعى في تقدير الأدلة التى عولت عليها محكمة الموضوع بما لا معقب عليها فيه — أما ما يشير اليه عن الاختلال بحتمه في الدفاع فردود بأنه وان اشار في إحدى الجلسات الأولى إلى طلب المعاينة إلا أنه لم يعد إلى هذا الطلب بالجلسة الأخيرة التى حصلت فيها المرافعة عقب إعادة المحكمة الاستئنافية سماع شهود الاثبات وقد قرر الطاعن فيها بتنازله عن شهود النقي — فما دام هو لم يتمسك في مرافعته بطلب المعاينة فلا تكون المحكمة ملزمة بالتعرض له ولا تثريب عليها إذا هى لم ترد على ما يعتبر انه قد التفت عنه ولم يتمسك به .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير اساس ويتمين رفضه موضوعا .

(طعن بدر ابراهيم موسى ضد النيابة واخر مدع بحق مدنى رقم ٣٣١ سنة ٢٠ ق)

١٠٠

٨ مايو سنة ١٩٥٠

تفتيش . تلبس . مثال . صحة القبض والتفتيش .

المبدأ القانونى

إذا كانت الواقعة أن الضابط رأى المتهم وهو يحمل مادة الأفيون في يده ظاهرة

أن الاصابات التي بالمتهم لا تنفع من المصادمة بالأرض وإنما هي نتيجة ضرب فلا تأثير لذلك على أدلة الادانة لأنه ثابت من أقوال شهود الاثبات أن الكونستابل موسى عطا الله أمسك بالمتهم (الطاعن) ووقعا على الأرض عند ما حاول المتهم الهرب وهذا التماسك من شأنه أن يتبادل فيه الاعتداء، ويبين من ذلك أن التعارض المدعى بين ما استخلصته المحكمة وبين ما ورد في التقرير الطبي الشرعي بصدد اصابات الطاعن لا وجود له.

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طن جابر محمد سعيد ضد النيابة رقم ٤٢٣ سنة ٢٠ ق)

١٠١

٨ مايو سنة ١٩٥٠

غش . مواد ضارة بالصحة . وجوب تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٢ ق ٤١ سنة ٤٨

المبدأ القانوني

ان الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٨ يجرى بأن تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين إذا كانت المواد أو العقاقير أو الحاصلات المغشوشة أو الفاسدة ضارة بصحة الانسان أو الحيوان — فإذا كان واضحاً ما أورده الحكم المطعون فيه ان المياه الغازية موضوع التهمة غير صالحة للاستهلاك الآدمي نظراً لأن بها رواسب

أى الحشيش كما هو معرف به في الاتفاق الدولي بمؤتمر جنيف في ١٩ من فبراير سنة ١٩٢٥ ولا صلة له بالافيون الذي دين باحرازه الذي يستخلص من نبات آخر هو الحشيش . ثم أن حكم هذه المحكمة المشار اليه كانت موضوعه احراز مادة الحشيش وزراعة شجيراته — ومتى كان الأمر كذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون مقبولاً .

« وحيث ان مؤدى باقى أوجه الطعن هو أن القبض والتفتيش الواقعين على الطاعن باطلان ذلك لأن ضابط البوليس هو الذى خلق حالة التلبس وان الدفاع عن الطاعن طلب من محكمة ثانى درجة سماع شاهد ولكن المحكمة لم تجبه إلى طلبه ويضيف الطاعن ان الحكم المطعون فيه استخلص في خصوص واقعة الاعتداء عليه ان اصاباته نشأت عن سقوطه على الأرض وهذا ما يتعارض مع ما ورد في التقرير الطبي الشرعي عنها من أنها نشأت عن ضرب آخر له وفي كل هذا قصور يعيب الحكم .

« وحيث انه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الضابط قد رأى الطاعن وهو يحمل مادة الأفيون ظاهرة في يده وحوله اشخاص لما رأوا الضابط ومن معه من رجال القوة انفضوا من حوله فانه بذلك يكون في حالة مشاهدته متلبساً بالجريمة مما يبيح القبض عليه وتفتيشه ويكون الحكم إذا عتمد في اداته على الدليل المستمد من هذا الاجراء الذى وقع صحيحاً في القانون لم يخطئ في شيء . ولما كان الثابت في محضر جلسة محكمة ثانى درجة أن الطاعن أو محاميه لم يقدم بطلب سماع شاهد أمام تلك المحكمة كما يزعم وكان الحكم المطعون فيه قد تعرض لما أثاره بصدد اصاباته في قوله « أما احتجاج الدفاع بأن الطبيب الشرعي أثبت

الآدمي نظرا لأن بها رواسب معدنية غريبة .
ومن حيث أنه يستفاد من كتاب وزارة الصحة
المؤرخ ١٩٤٩/١١/٢١ أن الرواسب المعدنية
التي وجدت بالعينة هي نتيجة لسوء طرق التحضير
كاستعمال مياه غير نظيفة وغير صحية .

« ومن حيث أن المتهم هو صاحب معمل
الكازوزة وهو الذي يصنعها في معمله هذا فهو
بحكم صناعته ومراته يعلم المواد الصحية النظيفة
التي تحضر بها الكازوزة من المواد غير الصحية
ومن ثم يتعين عتابه بعقوبة الجنحة طبقا للمواد
المطلوبة وتعديل الحكم المستأنف على هذا الأساس .

« وحيث أنه لما كان نص الفقرة الثالثة من
المادة الثانية من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٨
يجرى « بأن تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز
سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا
تتجاوز مائة وخمسين جنيها أو إحدى هاتين
العقوبتين إذا كانت المواد أو العقاقير أو الحاصلات
المغشوشة أو الفاسدة . . المشار إليها في الفقرتين
السابقتين ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان وكان
واضحا بما أورده الحكم أن المياه الغازية موضوع
التهمة غير صالحة للاستهلاك الآدمي نظرا لأن
بها رواسب معدنية غريبة مما مفاده أنها ضارة
بصحة الإنسان فكان يجب تطبيق هذه الفقرة من
المادة الثانية . وإذ كان الحد الأدنى لعقوبة الغرامة
المنصوص عليها في هذه الحالة هو عشرة جنيهات
فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق
القانون على الواقعة كما صار اثباتها فيه فيتعين
نقضه وتطبيق القانون تطبيقا صحيحا .

« وحيث أنه لما كانت المياه الغازية بوصفها
السابق تدخل في نطاق ما يوجب القانون القضاء
بمصادرتها بمقتضى نص الفقرة الثانية من المادة

معدنية غريبة مما مفاده أنها ضارة بصحة
الإنسان فكان يجب تطبيق الفقرة المشار
إليها .

المحكمة

« حيث أن محصل طعن النيابة العامة على
الحكم المطعون فيه هو الخطأ في تطبيق القانون
ذلك أن محكمة ثاني درجة وقد دانت المتهم بجريمة
عرضه للبيع مياهها غازية غير صالحة للاستهلاك
الآدمي لوجود رواسب معدنية غريبة بها مع
علمه بذلك فإن هذا النظر كان يقتضى أن تطبق
الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٤١ وأن توقع على المتهم العقوبة المنصوص
عليها فيها . ولما كان الحد الأدنى لعقوبة الغرامة
المنصوص عليها في حالة ما إذا كانت المواد المغشوشة
ضارة بصحة الإنسان هو عشرة جنيهات فإن
الحكم إذ قضى بتغريم المتهم خمسة جنيهات يكون
قد أخطأ في تطبيق القانون هذا إلى أنه أغفل
الحكم بالمصادرة مع وجوب ذلك .

« وحيث أن النيابة العامة رفعت الدعوى
على المتهم بأنه « عرض للبيع مياهها غازية مغشوشة
مع علمه بذلك وطلبت عقابه بالمواد ١/٢ و ٢/٨ و ٩
من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، والحكم الابتدائي
دانه على أساس أن ما وقع منه يعتبر مخالفة
وقضى عليه بالغرامة والمصادرة والحكم المطعون
فيه اعتبر أن ما وقع يعتبر جنحة وقضى بتغريمه
٥٠٠ قرش وذكر الواقعة التي دانه بها في قوله
« إن واقعة الدعوى تحصل في أن مفتش الأغذية
ببناها أخذ عينة من كازوزة مصنوعة ومحضرة
بالمحل الذي يملكه المتهم لصناعة الكازوزة
وأرسلها إلى التحليل وقد وردت نتيجة التحليل
وهي تفيد بأن العينة غير صالحة للاستهلاك

٣٢ من قانون العقوبات فإنه يتعين الحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة .

(طعن النيابة ضد محمد كمال عبد العزيز أحمد رقم ٤٢٤ سنة ٢٠ ق)

١٠٢

٨ مايو سنة ١٩٥٠

تفتيش . استيقاف الدورية للمتهم لا يعد قبضا .
العثور على المخدر بعد أن ألقاه المتهم . تلبس .

المبدأ القانوني :

لما كان مجرد استيقاف الدورية الليلية للمتهمين لا يعد قبضا فإذا كان العثور على المواد المخدرة لم يكن نتيجة أى تفتيش بل التقطه رجال الدورية من الأرض بعد أن ألقاه المتهمون وحاولوا الفرار فإن الطعن ببطان القبض والتفتيش والأدلة المستمدة منهما لا يكون له محل .

المحكمة

« حيث أن محصل الوجه الأول من وجهي الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن باحراز جواهر مخدرة — قد قام على دليل مستمد من نتيجة قبض وتفتيش باطلين ، وذلك على الرغم من تمسك محامي الطاعن بهذا البطلان ويقول الطاعن في بيان ذلك أنه وباقي المتهمين لم يكونوا في حالة من حالات التلبس التي تبيح التنبض ، هذا فضلا عن أن رجال خفر السواحل الذين قاموا به لم يكونوا من رجال الضبطية القضائية المخول لهم حق القبض وأن الشبهات وحدها ما كانت لتجيز القبض في مثل واقعة الدعوى .

« وحيث أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد

بين واقعة الدعوى بقوله « أن خميس افندي سعيد الصول بقسم السواحل قام بدورية ليلية في سيارة تمل وكان معه السائق حامد محمد السيد والدليل محمود حسن عبد العزيز ولما اقتربوا من ناحية أم الريش قابلهم المتهمون الخمسة قادمين من تلك الناحية متجهين إلى ناحية بورسعيد فأوقفوا السيارة وسألوا المتهمين عن سبب سيرهم على الاقدام أثناء الليل ولم تجر بذلك عادة فأجابهم واحد من المتهمين بأنهم يبحثون عن طفل ضائع ثم أعطى المتهم الثاني إشارة للمتهمتين الرابعة والخامسة فهربتا إلى الناحية الغربية من الطريق فتبعهما الدليل محمود حسن عبد العزيز وشاهد كلا منهما على ضوء مصباح كان معه تلقى بشيء إلى الأرض وجده أفيونا وظل يتابعهما حتى قبض عليهما وفي الوقت نفسه جرى المتهمون الثلاثة الأول إلى الجهة الشرقية وجرى خلفهم الصول والسائق ونظرا على ضوء البطارية كلا منهما يلقي بما معه فأسرعا في الجري خلفهم حتى تمكنا من ضبطهم وظهر أن ما ألقوه حشيش وأفيون ، ولما كان مجرد استيقاف الدورية الليلية للطاعن وباقي المتهمين معه في الظروف المينة في الحكم لا يعد قبضا ولم يكن العثور على الجواهر المخدرة نتيجة أى تفتيش بل التقطه رجال الدورية من الأرض بعد أن ألقاه المتهمون وحاولوا الفرار — فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه تأسيساً على بطلان القبض والتفتيش والأدلة المستمدة منهما لا يكون له محل .

« وحيث أن محصل الوجه الثاني أن الحكم قد أغفل الرد على ما دافع به الطاعن من أنه لم يكن مع المتهمين الأربعة الآخرين لأنه قد قبض عليه وهو عائد من غيطه بعد الغروب ووضع في سيارة رجال السواحل الذين قبضوا بعد ذلك بوقت قصير على المتهمين الأربعة

أسبابه . فقد تمسك بأن التهمة ملفقة بسبب مسائل عائلية وزواج لم يتم فصل وقائعه وأقام الدليل عليه من واقع أقوال الشهود بالمحضر وبما تم بالجلسة من تحقيقات إلا أن المحكمة لم تتعرض لهذا الدفاع كما لم ترد على ما أثاره من أنه اتهم بتزوير محررين كان الدليل عليهما متحدا فدأته في أحدهما دون الآخر مما يجعل الحكم متناقضا وكذلك لم ترد على ما دافع به من أن المحرر الذي يقول المدعيان بتزويره قد مزق الاسم منه ولو كان قد وقع تزوير فعلا لكان في إمكانه تمزيق المحرر بأكمله فضلا عن أنه قد بقي لدى المجنى عليها مدة لا يمكن أن يسأل هو عنها وعن التغير الذي قد يحصل فيه وبخاصة وقد وقع التغير بشكل ظاهر بجبر مختلف وثبت أنه قد تناول المحرر أيد كثيرة ويضيف الطاعن أنه تمسك بأن التغير الحاصل في كلمة خمسة يجعلها خمسين ينالقه باقى عبارة المحرر إذ كانت ذلك يستلزم تغيير كلمة جنيتات التالية لها أيضا يجعلها هي الأخرى متفقة مع الكلمة الجديدة فتصير جنية ، ثم أن القيمة قد ذكرت أكثر من مرة ولكن المحكمة التفتت عن هذا الدفاع ولم تتعرض له مع أهميته وأثره في تبين وجه الحق في الدعوى .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وتعرض لدفاع الطاعن واطرحه للاعتبارات التي قالها — ومنى كان الأمر كذلك وكان ما أورده من شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليه فلا محل لما يثيره في طعنه وهو جدل موضوعي لا شأن لمحكمة النقض به ويكفى لسلامة الحكم أن يثبت أركان الجريمة ويبين الأدلة على وقوعها من المتهم فليس من الواجب على المحكمة وهي تتحرى الواقع في الدعوى أن تتبع الدفاع في كل شبهة يقيمها أو استنتاج النتيجة من ظروف الواقعة أو أقوال الشهود وترد عليها واحداً واحداً

المشار اليهم وأودعوا السيارة أيضا ، ثم زج به وإياهم في الاتهام دون أن تكون له علاقة بهم أو شأن معهم .

وحيث أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد تعرض كذلك لدفاع الطاعن المبين بهذا الوجه ورد عليه بما يفنده واستند في ذلك إلى الأسباب التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى تفنيد هذا الدفاع فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه من طعنه لا يكون في واقعه إلا جدلا موضوعيا ومناقشة في تقدير الأدلة مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(ملن عبد الله محمد عبد محمد الرازق وآخرين ضد النيابة رقم ٤٢٨ سنة ٢٠ ق)

١٠٣

٨ مايو سنة ١٩٥٠

حكم بالادانة . تسببه . لا يلزم أن تتبع المحكمة الدفاع وترد عليه .

المبدأ القانوني

يكفى لسلامة الحكم أن يثبت أركان الجريمة ويبين الأدلة على وقوعها من المتهم فليس من الواجب على المحكمة وهي تتحرى الواقع في الدعوى أن تتبع الدفاع في كل شبهة يقيمها أو استنتاج النتيجة من ظروف الواقعة أو أقوال الشهود وترد عليها واحداً واحداً

المحكم

وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دأته بالتزوير جاء باطلا لقصوره وتناقض

المحكمة

« حيث ان احد خليل محمد قرر الطعن في الحكم الصادر في قضية الجناية رقم ٨٩٨ سنة ١٩٤٥ كلى مصر الذى قضى بالزامه كـ... ثول بالحقوق المدنية متضامنا مع المتهم المحكوم عليه وآخرين بأن يدفعوا الورثة المبنى عليه مبلغ ١٦٠٠ جنيه والمصروفات المدنية وخمسة قرش انعابا للعامة. وقدم طلبا بوقف تنفيذ ذلك الحكم بالنسبة له حتى تفصل هذه المحكمة في طعنه استنادا إلى ما خوله قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية في الفقرة الثانية من المادة ٢٧٧ منه من حق الطاعن في طلب وقف التنفيذ حين يقرر الطعن في الحكم والتي على مقتضاها يجوز لمحكمة النقض أن تأمر بوقف تنفيذه مؤقتا إذا كان يخشى من تنفيذه وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه.

« وحيث انه لما كانت نصوص قانون تحقيق الجنابات هي الواجبة التطبيق على الاجراءات في المواد الجنائية بحيث لا يرجع إلى نصوص قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية إلا لاسد نقص أو للاعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في قانون تحقيق الجنابات وكان هذا القانون قد نص في المادة ٢٣١ منه على أن لا يترتب على الطعن في الحكم إيقاف تنفيذه إلا إذا كان صادرا بالاعدام ثم أنه نص في المادة ٢٣٣ منه على إيقاف التنفيذ في حالة تناقض الأحكام على الوجه المبين بها بما مفاده أن الأصل في الأحكام الصادرة في المواد الجنائية وجوب تنفيذها إلا ما استثنى منها بنص صريح في القانون. ولما كانت الدعاوى المدنية التي ترفع بالتبعية للدعاوى الجنائية تخضع في اجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الاجراءات الجنائية — ما دام ذلك كله — فان طلب وقف تنفيذ

الشهود وترد عليها واحدا واحدا. هنا ولا تريب على المحكمة ان هي برأته من التهمة الأخرى إذ الأمر مرجعه إلى اطمئنانها إلى الادلة المطروحة أو عدم اطمئنانها اليها فلا يصح النعى على الحكم وتعيينه بالتناقض إذا لم يطمئن القاضي إلى دليل في التهمة الأخرى وان كان قد أخذ به في التهمة الأولى.

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا.

(طعن سعد نجيب أحمد ضد النيابة وآخرين مدعين بحق مدنى رقم ٤٣٠ سنة ٢٠ ق)

١٠٤

٨ مايو سنة ١٩٥٠

دعوى مدنية ترفع بالتبعية للدعوى الجنائية . خضوعها لقانون الاجراءات الجنائية .

المبدأ القانوني

إن الدعاوى المدنية التي ترفع بالتبعية للدعاوى الجنائية تخضع في اجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الاجراءات الجنائية. فطلب وقف تنفيذ الحكم الذى يتقدم به المحكوم عليه في الدعوى المدنية حتى تفصل المحكمة في طعنه (استنادا إلى ما خوله قانون المرافعات في الفقرة الثانية من المادة ٢٧٧ من حق الطاعن في طلب وقف تنفيذ الحكم حين يقرر الطعن في الحكم والتي على مقتضاها يجوز لمحكمة النقض أن تأمر بوقف تنفيذه مؤقتا إذا كان يخشى من تنفيذه وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه) لا يكون له أساس من القانون .

الحكم لا يكون له أساس من القانون ويتمين رفضه .

(طعن في طلب وقف تنفيذ من أحد خليل محمد ضد النيابة وآخرين مدعين بحق مدني رقم ٤٤٧ سنة ٢٠ ق)

١٠٥

٩ مايو سنة ١٩٥٠

تفتيش . بطلان . لا يمنع المحكمة من الأخذ بالأدلة الأخرى المستقلة عن القبض والتفتيش .

المبدأ القانوني

إذا كان ما أوردته المحكمة يدل على أنها عولت على أقوال المتهم لدى رجال الحفظ في الأوقات المختلفة التي حرصت على بيانها بما مفاده أنها عدت هذه الأقوال مستقلة عن القبض بمعنى أن قائلها لم يقلها متأثراً بما وقع عليه منه وأنه حين اعترف إنما أراد الاعتراف . فإن استناد المتهم إلى بطلان التفتيش يكون غير مجد لأنه على فرض التسليم به لا يمنع المحكمة من الأخذ في إدانته بعناصر الإثبات الأخرى المستقلة عن التفتيش والمؤدية إلى ذات النتيجة التي أسفر عنها .

المحكمة

وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن باجراز المخدر جاء باطلا لمخالفته للقانون ولقصوره . وفي بيان ذلك يقول إنه دفع ببطلان القبض والتفتيش بناء على أن المخدر وجد بعربات القطار بمعرفة مخبرين ليسا من رجال الضبطية القضائية زعما أنهما وجداه معه وأنه

اعترف بحيازته . كما أن التفتيش الحاصل بعدها بمعرفة الضابط وقع باطلا كذلك لعدم حصوله على إذن به من النيابة ولأنه لم يكن في حالة تلبس تجيز هذا الاجراء ولكن المحكمة ردت عليه بأن التفتيش حصل برضائه مع أنه أنكر ذلك أمام النيابة . ويضيف الطاعن أن المحكمة الاستئنافية سمعت أقوال كساري القطار ومساعدته فيما أدلى به المخبران من أن الضبط يرجع إلى وجوده مخالفا لعدم حصوله على تذكرة سفر . فتني الشاهدان ابلاغهما بأمر المخالفة أو عليهما بها أو بضبط المخدر . ومع هذا فقد أيدت المحكمة لأسبابه دون أن تعرض لهذه الأقوال الجديدة أو لما أثاره ثانية في شأن بطلان التفتيش .

وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين الواقعة فقال . وأنها تحصل فيما قرره المخبران ورئيس مكتب مكافحة المخدرات في أنه عند مرور الأولين بالقطار لضبط المخالفين وجدا المتهم بعد قيام القطار في محطة بليس واقفاً بمدخل إحدى العربات فسألاه عن سبب وقوفه وعلما منه أنه لا يحمل تذكرة فأمسكا به لتحصيل الأجرة بمعرفة محصل القطار وفي ذلك الوقت أقر لها أنه يحمل حشيشاً فتحفظا عليه حتى سلما للضابط القضائي بمحطة الزقازيق وقد سأله هذا فأقر له المتهم أيضاً أنه يحمل تربتين من الحشيش فاتصل برئيس قسم المكافحة الذي انتقل فوراً إلى المحطة وقتش المتهم بعد أن سمع اعترافه وعثر معه على تربتين من الحشيش وقد أقر المتهم في محضر البوليس بعثوره على المواد المخدرة بجمانة بليس وحمله لها وضبطه بها ثم أنكر المتهم أمام النيابة قائلاً إنه سبق أن تشاجر مع رجل البوليس ، ثم تعرضت المحكمة لدفاع المتهم فاطرحته واتهمت إلى إدانته وأشارت إلى اعترافه المتكرر واقاراره بالجريمة — ولما كان ما أوردته المحكمة

في المعاينة في نفي الخطأ المسند إلى المتهم وبالتالي في رفض الدعوى المدنية المرفوعة ضده وكان ما أوردته المحكمة عن هذه المعاينة يخالف ما هو ثابت عنها في الأوراق فان الحكم يكون معيباً .

المحكمة

« حيث أن بما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه حين قضى برفض دعواه المدنية جاء باطلا لا بثنائه على واقعة غير صحيحة إذ أورد أن المعاينة دلت على أن سيارته لم تكن واقفة بمحل الحادث بل انتقل سائقها بها بعيداً مع أن الثابت بالمعاينة يدل على العكس وأن سيارته هي التي بقيت في المكان وأنه كان لهذا الفهم الخاطئ أثره في النظر الذي انتهت إليه المحكمة في نفي الخطأ عن سائق السيارة الأخرى ورفض دعواه .

« وحيث أن النيابة رفعت الدعوى العمومية على أحمد حسن الخولي بأنه تسبب بغير قصد ولا عمد في إصابة آدم محمد وعبد الجواد عفيفي نتيجة إهماله وعدم احتياظه في قيادة سيارة نقل فصادمت سيارة نقل أخرى فأصيب الجنى عليهما وتدخل الطاعن صاحب السيارة الثانية مطالباً بتعويض من المتهم الأول وشركة سكة حديد الدلتا للنقل بصفتها مسؤولة عن الحقوق المدنية ، كما رفع آدم محمد دعواه مباشرة قبل مصطفى مسعود سائق السيارة الثانية وطالبه وصاحب السيارة (الطاعن) بتعويض بناء على أنه تسبب بإهماله وعدم احتياظه في قيادة السيارة في إصابته كما طلب الحكم على المتهمين بالعقوبة فقررت محكمة أول درجة بضم الدعويين وقضت بإدانة المتهم الأول وبرائة الثاني مع الزام الأول والشركة بمبلغ ١٢٠ جنيهاً على سبيل التعويض

على هذا النحو يدل على أنها قد عولت على أقوال المتهم لدى رجال الحفظ في الأوقات المختلفة التي حرصت على بيانها بما مفاده أنها عدت هذه الأقوال مستقلة عن القبض بمعنى أن قائلها لم يقلها متأثراً بما وقع عليه منه وأنه حين اعترف إنما أراد الاعتراف لما كان الأمر كذلك فان ما يثيره الطاعن في شأن بطلان التفتيش يكون غير مجد لأنه على فرض التسليم به لا يمنع المحكمة من الأخذ في أدائه بعناصر الإثبات الأخرى المستقلة عن التفتيش والمؤدية إلى ذات النتيجة التي أسفر عنها . وقد أفصححت هي عن هذا العنصر واعتبرته في قضائها برفض الدفع والادانة ، أما ما يشير إليه الطاعن عن اغفال التعرض لما كشفت عنه شهادة الشهود الآخرين بالجلسة الاستئنافية فلا محل له إذ يكفي لسلامة الحكم في التسبيب أن يثبت أركان الجريمة ويبين الأدلة على وقوعها من المتهم دون أن يكون ملزماً بالتحدث عن أدلة البراءة وهي مجرد أقوال شهود يريد الطاعن لها معنى لم تساير فيه المحكمة فأطرحتها ويكفي في هذا الاعتبار إيراد الأدلة القائمة في الدعوى بما يفيد أنها لم تر الأخذ بها .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه .

(طعن حبيب إبراهيم عزام ضد النيابة رقم ١٨٧٦ سنة ١٩ ق)

١٠٦

٩ مايو سنة ١٩٥٠

حكم . تسببه . استناده إلى دليل لا يفيق مع ما هو ثابت في الأوراق . قضي .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة استندت إلى ما ورد

الجانب الايمن مما يستبعد معه أن يكون الخطأ واقعاً من جانبه ، وانتهت الى الحكم بالبراءة ورفض الدعوى المدنية — ولما كان الثابت بمحضر المعاينة كما تبينته هذه المحكمة في ملف الدعوى الذى أمرت بضمه تحقيقاً لوجه الطعن — أن المحقق أثبت أنه . انتقل إلى مكان الحادث فوجد السيارة رقم ٢٨٩٥ (المملوكة للطاعن) فى الناحية البحرية من كشك مرور ابنهس بحوالى ١٥٠ متراً تقريباً وأنه لاحظ أن السيارة الأخرى وهى رقم ٢٥٢٣٧ (التى كان يقودها المتهم) تبعد عن هذه السيارة بحوالى كيلو متر ونصف تقريباً من الناحية البحرية لهذه السيارة وكان هذا الثابت لا يتضمن ولا يفيد ما أوردته المحكمة فى حكمها فى هذه المعاينة عن مكان العربتين . لما كان الأمر كذلك وكانت المحكمة قد استندت إلى هذه المعاينة فى نفي الخطأ المستند الى المتهم وبالتالي فى رفض الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعن ، فإن الحكم يكون معيباً متعيناً نقضه .

وحيث أنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(طعن عبد اللطيف ابراهيم عبد القادر ضد أحمد حسن الخولى وأخرى . مثولة مدنيا رقم ٣١٣ سنة ٢٠ ق)

١٠٧

٩ مايو سنة ١٩٥٠

استئناف . تعديل وصف التهمة من اشتباه إلى حالة عود إلى الاشتباه . جواره .

المبدأ القانونى

إذا رفعت النيابة الدعوى على المتهم

للطاعن المدعى . فاستأنف المتهم فقضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم أحمد حسن الخولى ورفض الدعوى المدنية الموجهة قبله وقبل شركة سكة حديد الدلتا — وقد ناقشت المحكمة الأدلة القائمة ضد السائق وقالت : أنه ازاء تدافع أقوال الشاهدين لم يبق مناص استظهاراً للحقيقة وتحديداً للاتهام من الرجوع إلى معاينة محقق البوليس الكونستابل ، وعندما أبرزت ما جاء بهذه المعاينة قالت : أنه شاهد عربية المتهم وبها بعض التهشم واقفة على الحافة اليمنى للطريق المرصوف أما عن السيارة الأخرى التى كانت محملة ببراميل الزيت ويقودها محمد مصطفى مسعود (سائق الطاعن) فتد دلت المعاينة على أنها لم تكن موجودة بمكان الحادث بل لقد انتقل بها سائقها بعيداً باقراره ولم يقف بها إلا قريباً من نقطة المرور البعيدة عن محل الحادث بحوالى كيلو متر ونصف تقريباً وأن وجود عربية المتهم على حافة الجانب الايمن دليل على أنها كانت تلزم هذا الجانب فى سيرها أو على الأقل يكون سائقها قد انحرف اليه وقت الحادث بعكس السيارة رقم ٢٨٩٥ التى سارع قائدتها محمد مسعود فابتعد بها عن المكان المذكور وان المعاينة وقد أسفرت على هذا النحو أن المتهم كان ملتزماً يمين الطريق وقت الحادث فان الاستدلال المخالف الذى انشاق اليه الحكم المستأنف فى هذا الشأن لا يكون له ما يبرره ثم ناقشت المحكمة الخطأ الآخر المنسوب إلى المتهم ونفته عنه بمقولة : أنه لم يكن السبب المباشر بل كان السبب تكب إحدى السيارتين الجانب الايمن للطريق ثم اندفاعها بعيداً عن هذا الجانب نحو السيارة الأخرى فصدمه بها ولقد دلت المعاينة كما سلف البيان على أن سيارة المتهم كانت فى

بوصف أنه عد مشتبه فيها فيه وحكمت محكمة أول درجة في الدعوى على هذا الأساس ثم استأنفت النيابة الحكم وطلبت في الاستئناف اعتبار المتهم بأنه عاد لحالة الاشتباه فان ذلك لا ينطوى على توجيه أية واقعة جديدة للتهمة لم تكن موجهة له أمام محكمة أول درجة فهو مقدم لمحاكمته على حالة عالقة به تدل عليها صحيفة سوابقه المقدمة للمحكمتين الابتدائية والاستئنافية وقد وصفتها النيابة خطأ بأنها حالة اشتباه مع أنها في صحيح القانون حالة عود للاشتباه. فاذا استأنفت النيابة الحكم الابتدائي لتصحيح هذا الوصف الخاص بهذه الحالة بعينها التي كانت معروضة على محكمة أول درجة فإنه كان من واجب المحكمة الاستئنافية أن تصحح وصفها القانوني حتى ولو لم تلتفت إليه النيابة في أسباب استئنافها وهذا بطبيعة الحال مشروط بلفت نظر المتهم إلى الوصف الجديد.

المحكمة

« حيث أن ما تعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه يتحصل في أنه اخطأ في تطبيق القانون وتأويله حين قضى ببراءة المتهم استناداً إلى الأسباب الواردة به.

« وحيث أن ما تعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه صحيح وذلك لأنه يبين من مراجعة المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجهي الطعن أن النيابة العامة رفعت الدعوى على المتهم بأنه في يوم ١٩ أبريل سنة ١٩٤٩ عد مشتبه فيها اذ سبق الحكم عليه بعشر عقوبات في جرائم الاعتداء على المال آخرها بالحبس لسرقة واشتهر

عنه لأسباب مقبولة اعتياده على ارتكاب جرائم الاعتداء على المال والنفس وطلبت عقابه بالمواد ١٥/٦ و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فحكمت المحكمة الابتدائية تطبيقاً لتلك المواد غيائياً بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس لمدة شهرين وأنه أعلن بالحكم ولم يطعن فيه لا بالمعارضة ولا بالاستئناف. وأن النيابة العامة وحدها هي التي استأنفت هذا الحكم وذلك بناء على أنه يجب تطبيق الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لأن المتهم عائد للاشتباه فأصدرت المحكمة الاستئنافية حكماً المطعون فيه وهو يقضى بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم.

« وحيث أن هذا الحكم قد بني على أن استئناف النيابة قد انطوى على توجيه تهمة جديدة للتهمة لم توجه إليه أمام المحكمة الابتدائية ولم تعرض لها المحكمة المذكورة وأن المتهم لم يعلن أمام المحكمة الاستئنافية بالتهمة الجديدة وإنما على كل حال لا تستطيع الفصل فيها لكيلا يحرم المتهم من درجة من درجتي التقاضي وأن التهمة المعلن بها المتهم وهي تهمة الاشتباه لا العود إليه قد سبق الفصل فيها بالحكم الصادر في القضية رقم ٢٢٥٨ سنة ١٩٤٦ جنح سنورس.

« وحيث أن هذا الذي قالته المحكمة الاستئنافية في حكمها المطعون فيه ينطوى على خطأ في تطبيق القانون وتفسيره وذلك لأن الموضوع المطروح أمام المحكمة الاستئنافية يقتضي استئناف النيابة العامة لا ينطوى على توجيه أية واقعة جديدة للتهمة لم تكن موجهة له أمام المحكمة الابتدائية فهو مقدم لها لمحاكمته على حالة عالقة به تدل عليها صحيفة سوابقه المقدمة للمحكمتين الابتدائية والاستئنافية وقد وصفتها النيابة خطأ بأنها حالة

قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حتماً الحكم السابق صدوره وهي بذلك قد أفادت صراحة أنه يترتب على حضور المتهم سقوط الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات في القضية التي تقدم للمحكمة بوصف أنها جناية ولو كانت المحكمة اعتبرت الواقعة جنحة . وهذا السقوط يحصل بقوة القانون حتماً . بخلاف الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجناح والمخالفات فإنه لا يسقط بحضور المتهم بل للمتهم كما يشاء أن يعارض فيه أو يقبله ويترك ميعاد المعارضة ينقضى دون أن يرفعها . ومتى كان من المقرر ذلك فإنه ليس للمتهم المحكوم عليه غيباً من محكمة الجنايات طبقاً للقاعدة المتقدمة أن يتمسك بالعقوبة المقضى بها عليه عند إعادة محاكمته بل إن المحكمة تفصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشيء . مما جاء في الحكم الغيابي لأن إعادة الاجراءات لم تشرع لمصلحة المحكوم عليه فقط بل المصلحة عامة . فإذا كانت المحكمة قد اعتبرت الحكم قائماً على الرغم من سقوطه فإنها تكون قد أخطأت في وصف القانون ويتعين إعادة محاكمة المتهم على أساس نفس الوصف الذي رفعت به الدعوى أولاً (سرقه باكره) لأن الحكم الذي اعتبر الواقعة جنحة قد سقط وسقطت معه أسبابه . ٢ - أما القضايا التي تحال إلى محكمة الجنايات بوصف كونها جنحة مرتبطة بجناية فإن المشرع قد أورد بشأنها الفقرة الثانية من المادة ٥٣ من قانون تشكيل الجنايات

اشتباه مع أنها في صحيح القانون حالة عود للاشتباه إذ أنه ثابت من صحيفة سوابق المتهم وفي الحكم المطعون فيه أنه سبق الحكم عليه في القضية رقم ٢٢٥٨ سنة ١٩٤٦ بأنه في حالة اشتباه ثم حكم عليه بعد ذلك بالحبس في سرقة - فإذا ما استأنفت النيابة الحكم الابتدائي لتصحيح هذا الوصف الخاص بهذه الحالة بعينها التي كانت معروضة على محكمة أول درجة فإنها لا تكون قد أضافت أية واقعة جديدة إلى تلك الحالة ولقد كان من واجب المحكمة الاستئنافية تصحيح وصفها القانوني حتى ولو لم تلتفت إليه النيابة في أسباب استئنافها ويزداد هذا الواجب وضوحاً متى تضمنت أسباب استئناف النيابة طلب ذلك التصحيح وهذا بطبيعة الحال مشروط بلفت نظر المتهم إلى الوصف الجديد وهذا الشرط هو الذي يحول دون قيام محكمة النقض بتطبيق القانون على الوجه الصحيح والحكم على مقتضاه ، ويضطرها إلى إحالة القضية إلى المحكمة الاستئنافية بهيئة أخرى للفصل فيها مجدداً بعد سماع دفاع المتهم .

وحيث أنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(طعن النيابة ضد عبد النعم محمود موسى رقم ٣١٨ سنة ٢٠ ق)

١٠٨

٩ مايو سنة ١٩٥٠

حكم غيابي . سقوط الحكم الغيابي بحضور المتهم في الأحكام التي تصدر من محكمة الجنايات في جناية ولو كانت المحكمة اعتبرت الواقعة جنحة .

المبادئ القانونية

١ - إن المادة ٢٢٤ تحقق نصت على أنه إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه

وهي تنص على أن الشخص الغائب الذي يكون متهما في جنحة مقدمة إلى محكمة الجنايات يقضى في غيبته طبقا للإجراءات المعمول بها أمام محاكم الجناح والمفهوم من هذه المادة أن الأصل في الإجراءات التي يجب اتباعها في غيبة المتهم يحكمها الفصل الثالث من قانون تحقيق الجنايات بما في ذلك المادة ٢٣٤ إلا ما استثنته الفقرة الثانية من المادة ٥٣ من قانون تشكيل الجنايات بشأن المتهمين في الجناح التي تقدم لمحاكم الجنايات لارتباطها بالجناية . والقاعدة العامة فيما يتعلق بتطبيق الضوابط التي يضعها القانون لإجراءات المحاكمة وحق الطعن في الأحكام هي طبقا للقواعد العامة بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى وليست كما تقضى به المحكمة في موضوعها .

المحكمة

وحيث ان النيابة العامة تقول في أسباب طعنها أن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار الحكم الغيابي لازال قائما يكون قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه ذلك لأن المطعون ضده كان متهما بجناية هي سرقة بالاكره وأحيل إلى محكمة الجنايات لحاكمته بوصف كونه مرتكبا لهذه الجناية فصدر الحكم عليه غاييا ثم أعيدت الإجراءات ضده إلى أن حضر أمام المحكمة . واذن فإن الحكم الغيابي يكون قد سقط بمجرد مثوله أمامها وأصبح لا وجود له قانونا وهو ما كان يقتضى أن تعيد محاكمته أما وهي لم تفعل بل اعتبرت الحكم الغيابي لازال قائما فتكون قد أخطأت .

وحيث ان النيابة العامة اتهمت المطعون ضده وآخر بأنهما : « سرقا حافظة تود بداخلها مبلغ ٣٥ قرشا للجنى عليه بطريق الاكره بأن ضرباه ليعطلا مقاومته فتمكننا بذلك من السرقة وقد ترك الاكره بالجنى عليه أثر جروح مينة بالكشف الطبي ، وطلبت من قاضي الاحالة احالة المتهمين على محكمة جنايات مصر لمحاكمتهم بالمادة ٣١٤ / ١ و ٢ من قانون العقوبات ، فقرر احالتهما لمحاكمتهم طبقا للمادة المذكورة وقد كان قراره غاييا بالنسبة للمطعون ضده فنظرت محكمة الجنايات القضية وقضت بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٤٨ حضوريا بالنسبة للمتهم الآخر وغاييا بالنسبة للمطعون ضده باعتبار أن ما وقع من المتهمين جنحة ضرب وبمعاقة كل منهما بغرامة مقدارها ٣٠٠ قرش ثم ضبط بعدئذ المطعون ضده فأعيدت الإجراءات بالنسبة اليه بأن أعيد تقديمه لقاضي الاحالة الذي قرر في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٤٨ حضوريا باحالة إلى محكمة جنايات مصر لمحاكمته طبقا لقرار الاتهام السابق تقديمه من النيابة وحدد لنظر الدعوى أمام المحكمة جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٤٩ وفيها لم يحضر المتهم المطعون ضده فقضى باعتبار الحكم الغيابي لازال قائما . ثم ضبط ذلك المتهم مرة أخرى وحددت لنظر القضية جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ وبهذه الجلسة حضر المطعون ضده أمام محكمة الجنايات التي قضت في هذا التاريخ باعتبار الحكم الغيابي لازال قائما وهذا هو الحكم المطعون فيه من النيابة والذي قال تبريرا لقضائه : « ان محكمة الجنايات أصدرت حكما على المتهم المذكور بتاريخ ١٧ / ٢ / ١٩٤٨ بمعاقبته بغرامة ٣٠٠ ثلاثمائة قرش باعتبار ما وقع منه جنحة ضرب منطبقة على المادة ٢٤٢ / ١ عقوبات وأعيد المتهم لحضرة قاضي الاحالة الذي أحاله

على أن المحكمة لم يفتها أن تسأل المتهم عما إذا كان قد عارض في الحكم فكان رده أنه لم يفعل وأنه قبل الحكم . ومع هذا وتطبيقا لما تقدم ترى المحكمة الحكم في الدعوى باعتبار أن الحكم الغيابي لا زال قائما .

وحيث أن المادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنايات إذ نصت على أنه : « إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حتما الحكم السابق حضوره . فاذا لم يسبق حضور المتهم أمام قاضي الاحالة يكون الاجراء كما لو كانت القضية لم تقدم اليه الخ » قد أفادت صراحة أنه يترقب على حضور المتهم سقوط الحكم الغيابي حتما بقوة القانون ، ولكن في ذلك يختلف الحكم الصادر في الغيبة من محكمة الجنايات عن الحكم الغيابي الصادر من محاكم الجنح والمخالفات . فالحكم الاخير لا يسقط بحضور المتهم بل للتهم — كما يشاء أن يعارض — فيه أو أن يقبله ويترك ميعاد المعارضة ينقضى دون أن يرفعها . أما الحكم الصادر في الغيبة من محكمة الجنايات في قضية قدمت اليها بوصف كونها جنائية فلا يتوقف أمره على ارادة المتهم ان شاء قبله أو شاء طعن فيه إذ هو يسقط حتما بحضوره ومتى كان المقرر أن الحكم الغيابي في مواد الجنايات يسقط حتما بقوة القانون . فان المتهم لا يجوز له . عند اعادة محاكمته . أن يتمسك بالعقوبة المقضى بها فيها . بل ان المحكمة تفصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء في الحكم المذكور ، لأن اعادة الاجراءات لم تسوغ لمصلحة المحكوم عليه فقط بل لمصلحة عامة ، ومن الخطأ قياس سقوط الاحكام الغيابية في مواد الجنايات على حالة المعارضه في الاحكام الغيابية ، الصادرة في الجنح والمخالفات . ولما كان هذا مقرا بشأن ما نطرحه محاكم الجنايات

على هذه المحكمة بتاريخ ٢٢ من فبراير سنة ١٩٤٨ وبتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٤٩ أصدرت محكمة جنايات مصر حكما غيابيا يقضى باعتبار الحكم الغيابي السابق ما زال قائما . وحيث انه بجلسته اليوم حضر المتهم وقرر بقبوله الحكم الغيابي الصادر ضده . وحيث ان محكمة جنايات مصر نظرت القضية بالنسبة للتهمين نصيف يواقيم بياوى وفتحي محمد أبو زيد ، فأصدرت حكمها الرقم ١٧ فبراير سنة ١٩٤٨ باعتبار ما وقع من المتهمين جنحة ضرب منطبعة على المادة ٢٤٢ / ١ من قانون العقوبات وقد صدر هذا الحكم حضوريا بالنسبة (لنصيف يواقيم بياوى) وغيايبا بالنسبة (لفتحي محمد أبو زيد) المطعون ضده بتغريم كل من المتهمين ثلثمائة قرش وبجلسته ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٨ قدم هذا المتهم لحضرة قاضي الاحالة وفي هذا التاريخ بالذات صدر قرار بإحالة (فتحي محمد أبو زيد) على هذه المحكمة لمحاكمته بالمادة ٣١٤ / ٢ من قانون العقوبات على أساس أن ما نسب إلى المذكور جنائية سرقة بالا كراه وبعد أن أخذت القضية دورها حكمت المحكمة باعتبار الحكم الغيابي الصادر ضد المتهم — وهو صادر في جنحة ضرب حكم غيابي لا زال قائما وقد يبدو عجيبا بعد هذا أن تظل النيابة العامة على رأيها في هذا الشأن فتقدم المتهم مرة أخرى لحضرة قاضي الاحالة حيث يحيل حضرته المتهم على هذه المحكمة باعتبار أن ما وقع منه جنائية منطبعة على المادة ٣١٤ / ٢ عقوبات والواقع أن هذا ضياع لجهود غير مجددة فالحادثة قضى فيها على المتهم باعتبار أنها جنحة ضرب منطبعة على المادة ٢٤٢ / ١ عقوبات . وليس للنيابة بعد هذا ومع قيام الحكم الغيابي الصادر في قضية باعتبارها جنحة . ليس لها بعد هذا أن تلجأ إلى قاضي الاحالة لأن هذا قلب للأوضاع القانونية —

وقضت باعتبار الحكم الغيابي قائماً على الرغم من سوطه قانوناً فانها تكون قد اخطأت في تأويل القانون وفي تطبيقه بما يستوجب نقض الحكم المطعون فيه واعادة القضية لاعادة محاكمة المتهم فيها بعد أن سقط الحكم الغيابي الصادر فيها ولم يبق قائماً من الاجراءات غير قرار قاضي الاحالة الصادر بتاريخ ٢٢ من فبراير سنة ١٩٤٨ وحيث انه لما تقدم بتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(ملن النيابة ضد فتحى محمد أبو زيد رقم ٣٢٠ سنة ٢٠ ق)

١٠٩

١٥ مايو سنة ١٩٥٠

غش . علم المتهم به . وجوب اقامة الدليل عليه .

المبدأ القانوني

اذا كان ما أوردته المحكمة من أدلة على علم المتهم بالغش (غش الجبن) هو أن ذلك العلم مستفاد من مزاوله المتهم لعملية الجبن في المعمل الأمر الذي يجعله ذا مران كاف فضلاً عن ان مصلحته ظاهرة في الغش . فذلك لا يكفي لأن تحمل عليه الادانة لأن ذلك ليس من شأنه (في واقعة الدعوى) أن يؤدي إلى ثبوت تلك الحقيقة القانونية وهي العلم بالغش .

المحكمة

حيث ان بما ينعم الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه حين دانهما بأنهما باعاً جبناً مغشوشاً به « باسيل كولى » بكثرة بما يجعله غير صالح للأكل مع علمهما بذلك ، جاء باطلاً اقصوره ولاستناده إلى أسباب لا تؤدي إلى النظر الذي انتهى إليه عن ثبوت العلم وفي بيان ذلك يقولان

من قضايا تحال عليها من قاضى الاحالة بوصف كونها جنائيات . خلافاً لتلك التي تحال اليها بوصف كونها جنحة مرتبطة بالجناية . فان المشرع قد أورد بشأنها نصاً خاصاً بالقانون رقم ٣٩ الصادر في ٢٨ من يونيو سنة ١٩٣٤ بإضافة فقرة ثانية للمادة ٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات ، فأصبح نصها يجرى ، بأن المتهم الغائب تحكم في غيبته محكمة الجنائيات حسب أحكام قانون تحقيق الجنائيات ، ومع ذلك فالشخص الغائب الذى يكون متهماً في جنحة مقدمة إلى محكمة الجنائيات يتمضى في غيبته طبقاً للاجراءات المعمول بها أمام محاكم الجنب ، ولما كان مفهوم هذه المادة بشقيها هو أن الأصل في الاجراءات أمام محاكم الجنائيات الى يجب اتباعها في غيبة المتهم يحكمها الفصل الثالث من الباب الثالث من قانون تحقيق الجنائيات بما في ذلك المادة ٢٢٤ السالفة الذكر إلا ما استثنته الفقرة الثانية من المادة ٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات المستحدثة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٤ بشأن المتهمين في الجنب التي تقدم لمحاكم الجنائيات لارتباطها بالجناية ، ولما كانت العبرة فيما يتعلق بتطبيق الضوابط التي يضعها المانون لاجراءات المحاكمة وحق الطعن في الاحكام هي طبقاً للتواعد العامة بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى وليست كما تقضى به المحكمة في موضوعها وكان لا يسوغ بداهة أن تستند محكمة الجنائيات في خصوص هذه الدعوى إلى أسباب الحكم الغيابي بصدد ما انتهى إليه من وصف للواقعة مادام أن ذلك الحكم قد سقط بقوة القانون بمثل المتهم أمام المحكمة كما سلف القول وسقطت معه بالبداهة الأسباب التي أقام عليها قضاؤه . ولما كانت الدعوى كما رفعت هي جنابة سرقة باكره ، فانه كان يتعين إعادة المحكمة على أساس هذا الوصف ، أما وقد تنكبت المحكمة هذا الطريق

أنهما تمسكا في دفاعهما بأن الميكروب (باسيل كولى) يوجد في المعدة وفي كل كائن حتى الانسان والحيوان وأنه يتوالد في اللبن وأن لا مصلحة لهما في إلا مراد أن إنعدام الميكروب لا يضرهما ماديا وأن هذا الميكروب لا يمكن رؤيته بالعين المجردة ولا يمكن التحقق منه إلا بطرق فنية ولكن محكمة أول درجة أغفلت هذا الدفاع ودانتهما ولما استأنفا هذا الحكم كررا التمسك بهذا الدفاع وطلبا من باب الاحتياط اعتبار الواقعة مخالفة أو استدعاء المحلل البكتريولوجى لمناقشته لمعرفة ما اذا كان في إمكانهما أن يعلما دون ما تحليل ما إذا كان بالجبن ميكروب د باسيل كولى، من عدمه ولكن المحكمة الاستئنافية قضت بتأييد الحكم وتعرضت لركن العلم وقالت بتوفره وأوردت أسباباً لا تفيد ثبوته لديهما .

« وحيث ان الحكم الابتدائى بعد أن بين الواقعة وذكر ما تبين من التحقيق من أن بالجبن د باسيل كولى ، بكثرة عرض أقوال مفتش الأغذية بالجلسة وقال ، إنه قرر أن الصفيحة التي أخذت منها العينة كانت مقفلة وإنه لم يكن في مقدور المتهم الأول (المشتري من الطاعنين) أن يعلم بتلف الجبن أو فسادة ولهذا يتعين اعتبار الواقعة مخالفة بالنسبة له طبقا للمادة ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، ثم تعرضت المحكمة الاستئنافية لركن العلم لدى الطاعنين فقالت ، إنه مستفاد من مزاوله المتهمين لعملية الجبن في معملهما الأمر الذى يجعلهما ذا مران كاف لمعرفة الحيث من الطيب فضلا عن أن مصلحتهما ظاهرة من هذا الغش ، ولما كان المدافع عن الطاعنين قد أشار في مرافعته بالجلسة إلى أن الميكروب موجود في معدة الانسان وفي كل كائن حتى وأنه يتوالد في اللبن وكان الغش على ما بين في الدعوى موضوعه وجود د باسيل كولى ، بالجبن بكثرة تجعله غير

صالح للأكل . ولما كان الأمر كذلك فإن ما أوردته المحكمة من أسباب لثبوت العلم بناء على مجرد المزاوله والمران وما قالته عن ظهور مصلحتهما فيه لا يكتفى لأن تحمل عليه الادانة لأن ذلك ليس من شأنه في واقع الدعوى أن يودى إلى ثبوت تلك الحقيقة القانونية كما أنه لا يجوز القول بأن للمتهم مصلحة من وراء هذا الغش وأنه يفيد بها في ثبوت علمه ما دام لم يقدم الدليل على قيام تلك المصلحة بالفعل .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(طعن عبد الفتاح على فرحات وآخر ضد النيابة رقم ٣٩٢ سنة ٢٠ ق)

١١٠

١٥ مايو سنة ١٩٥٠

تبيد أشياء . شرط العقاب ان يعلم المتهم يوم البيع علماً حقيقياً ويعتمد عدم تقديم المحجوزات .

المبدأ القانونى

لما كان يشترط للعقاب على جريمة تبديد الأشياء المحجوزة أن يكون المتهم عالماً علماً حقيقياً باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات فيه . فاذا كانت المحكمة قد اعتمدت في ثبوت هذا العلم على الاعلان الذى تسلمه شيخ البلدة في غياب المتهم واكتفت به باعتباره اجراماً قانونياً كافياً للتنفيذ دون أن تبحث فيما إذا كان المتهم يعلم يوم البيع علماً حقيقياً وكانت الأدلة الأخرى التي أوردتها المحكمة لا تؤدي إلى اثبات العلم فإن الحكم يكون قاصراً .

المحكمة

و حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه بتبديد المحجوز جاء باطلا لخطئه في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يتول انه تمسك بعدم علمه باليوم المحدد للبيع وقال ان البيع لم يتم في اليوم الذي كان قد حدد له في الاصل فتأجل ليوم آخر لم يعلم به فتررت المحكمة استدعاء وكيل الحاجز فحضر وقدم أوراق التنفيذ التي تبين منها أن الدائن حدد أخيرا يوم ٤ سبتمبر للبيع وأن المدين لم يعلن به شخصيا بل أعلن مخاطبا مع شيخ البلدة لغيابه وعدم وجود من يقسم الاعلان قانونا. وذكر الطاعن أن هذا الاعلان لم يصل اليه ولم يعلم به ولكن المحكمة اطاحت هذا الدفاع وداته بمقولة ان الاعلان لشيخ البلدة اعلان صحيح مع أنه اعلان باطل لم تتوافر شروط صحته ومع أنها لم تحقق دفاعه عن عدم العلم باليوم المحدد فيه لسؤال من تسله

و حيث ان الحكم المطعون فيه حين تعرض لدفاع الطاعن المشار اليه قال "ان المتهم ادعى لأول مرة بجلسة ٢٨ مايو سنة ١٩٤٩ أمام محكمة أول درجة عدم علمه بيوم البيع وفضلا عن وضوح عدم جدية هذا الادعاء الذي لم يبدعه في جميع مراحل التحقيق مكتفيا بدعوى السداد التي ظهر كنفها فقد كلفت هذه المحكمة الدائن الحاجز بتقديم أوراق التنفيذ وبيان من الاطلاع عليها أن المتهم اعلن في ٢٨ يوليو سنة ١٩٤٨ بيوم البيع مخاطبا مع شيخ البلد لغيابه وعدم وجود من يصح تسليمه الاعلان وهو اجراء مطابق للقانون لا يمكن تكليف أزيد منه وإلا استحال التنفيذ إذا تعمد المدين الغياب والتهرب من استلام الاعلانات وفوق ذلك فقد انتقل المحضر إلى محل الحجز ومخاطب أخاه المقيم معه وطلب منه تقديم

المحجوزات فتررت بعدم وجودها ودخل المحضر منزله وبحث عن المواشي فلم يجدها حيث حجزها وبذلك ثبت اخفاء المتهم لها وتعمد الحيلولة بينها وبين السلطة المعهود اليها التنفيذ وهذا التعمد يكون بلا ريب جريمة التبديد إذ نية التبديد ظاهرة من الاقدام على الاخفاء وأخيرا فقد بان نية هذا المتهم في عرقلة التنفيذ وتعمد تعطيل حصول الحاجز على دينه من ادعاء السداد في التحقيق وثبت كذب هذا الادعاء مرارا - ولما كان يشترط للعتاب على جريمة تبديد الأشياء المحجوزة أن يكون المتهم عالما علما حتميا باليوم المحدد للبيع ثم يتعمد عدم تقديم المحجوزات فيه وكانت المحكمة قد اعتمدت في ثبوت هذا العلم على الاعلان الذي تسله شيخ البلدة في غياب المتهم واكتفت به باعتباره اجراء قانونيا كافيا للتنفيذ دون أن تبحث فيما إذا كان يعلم بيوم البيع علما حقيقيا. لما كان الأمر كذلك، وكان الاعلان على ما وصفته لا يفيد وحده ثبوت هذا وكانت الأدلة الأخرى التي ساقها المحكمة لا تؤدي اليه. فان الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه.

و حيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه.

(طعن عن عبد الحافظ مصطفي ضد النيابة رقم ٤٥٢ سنة ٢٠ ق)

١١١

١٥ مايو سنة ١٩٥٠

تبديد . تمسك المتهم بعدم علمه بيوم البيع . لا يجوز الدفع به لأول مرة في النقض .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم في تهمة تبديد أشياء

محجوزة لم يدفع أمام المحكمة بعدم عليه يوم البيع فإن هذا الدفع من الدفوع المتعلقة بموضوع الدعوى ولا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

« حيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بتبديد الأشياء المحجوزة جاء مخالفاً للقانون فقد استندت المحكمة في الادانة إلى ما رآته من أنه مكلف بنقل المحجوز إلى السوق وأنه لم ينقله إليه مع أنه غير مكلف بهذا النقل ثم انه دافع أمام المحكمة الاستئنافية بعدم عليه يوم البيع ولكن المحكمة لم تأخذ بدفاعه وأخذت بأقوال الصراف فيه مع أن الدعوى خلو بما يفيد حصول الاعلان إليه أو ثبوت العلم به لديه ، ويضيف الطاعن أنه وإن لم يثبت بمحضر الجلسة ما يشير إلى تمسكه بعدم العلم إلا أن ذلك لا يمنع بطلان الاجراءات.

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين الواقعة وذكر الأدلة على ثبوتها فقال « ان التهمة ثابتة في محضر الحجز الادارى الموقع ضد المتهم على الأشياء المملوكة له وفاء للأموال المستحقة عليه وقد عين المتهم حارساً على المحجوزات وحدد للبيع يوم ٤٩/٧/٧ ثم أجل إلى ٤٩/٨/١٨ وفى هذا التاريخ الأخير لم يسدد ولم يقدم المحجوزات كما هو ثابت من محضر التبديد... وأنه بسؤال الصراف عما إذا كان قد وجد الأشياء المحجوزة في المكان الذى توقع فيه الحجز في اليوم المحدد للبيع فأجاب انه لم يجدها وأن المتهم سدد المبلغ المطلوب بعد التبديد ولما كانت المحكمة قد بنت قضاءها بالادانة على ما تبين لها من عدم تقديم المتهم الأشياء المحجوزة

لمكان حجزها في اليوم المحدد للبيع وكان هذا المتهم لم يكن قد أبدى أمام المحكمة دفعه بعدم عليه يوم البيع وكان هذا الدفع من الدفوع المتعلقة بموضوع الدعوى فلا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن موسى عبد الرؤوف موسى ضد النيابة رقم ٤٥٧ سنة ٢٠ ق)

١١٢

١٥ مايو سنة ١٩٥٠

دعوى عمومية . حق النيابة في رفعها . تزوير عدم تقيد المحكمة بالأحكام المدنية . أسباب الحكم المدني يصح اتخاذها اسباباً .

المبادئ القانونية

١ - ان القانون لم يضع قيوداً على حق النيابة في رفع الدعوى الجنائية فهي صاحبة الحق في رفعها وفقاً للأوضاع القانونية . ومتى رفعت الدعوى فإن المحكمة تصبح وقد اتصلت بها ملزمة بالفصل فيها على ضوء ما تستظهره من توافر أركان الجريمة أو انعدامها وعلى هدى ما تستلهمه في تكوين عقيدتها من شتى الأدلة والعناصر دون أن تتقيد بالأحكام المدنية التي صدرت أو تعلق قضاءها على ما عساه أن يصدر من أحكام بشأن الأوراق المطعون عليها بالتزوير .

٢ - ان جريمة استعمال الورقة المزورة هي جريمة مستقلة عن جريمة التزوير فإذا كانت المحكمة دانت المتهم في جرمي التزوير

بمضى ثلاث سنوات على وقوعه اذ أن التاريخ العرفي للسند المطعون فيه هو ١٩٣٦/٣/١٢ والتاريخ الثابت هو ١٩٣٧/٢/١٧. وما دام أن المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات لارتباط جريمة الاستعمال بالتزوير وقضت بعقوبة واحدة عن الجريمتين وقد انهارت أحدهما فإن الثانية تسقط تبعاً لها وكان واجباً القضاء بالبراءة. (وثالثاً) أن تهمة التزوير المنسوبة إلى الطاعن ليست صحيحة ذلك لأنه قدم للمحكمة خطاباً مؤيداً للسند المتول بتزويره وقد عرض على الخبراء الذين عينوا للمضاهاة فأيدوا صحة صدوره من المجنى عليه مما جعل النيابة العامة تغفل رفع الدعوى عنه ومتى كان الثابت أن هذا الخطاب صدر صحيحاً من المجنى عليه فإن السند يكون صحيحاً تبعاً له ولا يكون في الأمر جريمة.

وحيث أنه لا محل لما يثيره الطاعن من ذلك لأن القانون لم يضع قيوداً على حق النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية فهي صاحبة الحق في رفعها وفقاً للأوضاع التي رسمها القانون. ومتى رفعت الدعوى على هذه الصورة فإن المحكمة تصبح وقد اتصلت بها ملزمة بالفصل فيها على ضوء ما تستظهره من توافر أركان الجريمة أو انعدامها وعلى هدى ما تسلمه في تكوين عقيدتها من شتى الأدلة والعناصر دون أن تتقيد بالأحكام المدنية التي صدرت أو تعلق قضائها على ما عساه أن يصدر من أحكام بشأن الأوراق المطعون عليها بالتزوير. أما ما يقوله الطاعن من سقوط جريمة التزوير وما يزعمه من سقوط جريمة الاستعمال تبعاً لها فلا جدوى له من ذلك إذ أنه لا يجادل في سقوط تهمة الاستعمال بالتقادم وقد طبقت المحكمة في حقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات والعقوبة المقررة لها تدخل في حدود العقاب الذي نص عليه القانون لجريمة الاستعمال وهي جريمة

والاستعمال وطبقت المادة ٣٢ ع وكانت العقوبة المقررة لها تدخل في حدود العقاب الذي نص عليه القانون لجريمة الاستعمال فإن طعن المتهم على الحكم استناداً إلى أن جريمة التزوير قد سقطت لا يجدي.

٣ - لا يجوز الاحتجاج بصحة الورقة المطعون فيها بالتزوير أمام محكمة النقض استناداً إلى خطاب لم يكن مطروحاً أمام المحكمة. ولا أثر له على ما استظهرته من تزوير الأوراق موضوع الدعوى.

٤ - لا يضير الحكم أن تكون الأسباب التي اعتمد عليها القاضي الجنائي في الادانة متفقة مع تلك التي اعتمد عليها القاضي المدني في رد الورقتين المزورتين وبطلانهما ما دام أن المحكمة الجنائية قد اقتضت بالادانة بناء على تلك الأسباب.

المحكمة

وحيث أن الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون (أولاً) لأن النيابة العامة رفعت الدعوى على الطاعن قبل أن يصبح الحكم المدني الصادر برد وبطلان السند والخطاب المطعون عليها بالتزوير نهائياً. فضلاً عن أن الطاعن رفع نقضاً عن الحكم المدني الذي تأيد استئنافياً. وطلب إلى المحكمة الاستئنافية أرجاء البت في الدعوى الجنائية حتى يفصل في النقض المرفوع عن الحكم المدني وحتى لا يتأثر القضاء المدني بما يحكم به جنائياً ولكن المحكمة لم تجبه إلى هذا الطلب. (وثانياً) أن جريمة التزوير قد سقطت

١١٣

١٥ مايو سنة ١٩٥٠

تموين . صاحب المقهى يدخل في عداد أصحاب المحال العمومية الملزمين بامساك الدفتر .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن لأنه بصفته صاحب مقهى ومديرها . والمقهى تدخل بداهة في عداد المحال العمومية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ لم يمسك دفترًا يثبت فيه مقادير الاصناف التموينية التي ترد له وكيفية استخدامها له فإن الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

الحكم

وحيث ان مبنى وجه الطعن هو ان الحكم المطعون فيه إذ عاقب الطاعن بمقتضى ما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة الثانية والمادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ الذي صدر تنفيذاً للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله على الواقعة الثابتة في الحكم ذلك لأن طبيعة عمل الطاعن بصفة كونه صاحب مقهى ومديرها لا تستلزم مسك الدفتر الخاص المنصوص عليه في الفقرة الثانية المذكورة إذ أنه من غير المستساغ أن يطلب من كل زبون من رواد المقهى التوقيع على هذا الدفتر كلما تناول شيئاً من المشروبات التي تقدم فيها - ولأن المادة الخامسة لا تتطلب الاخطار عن الوفورات المتبقية لدى الطاعن من مواد التموين إلا إذا تحقق وجودها عنده .

قائمة بذاتها مستقلة عن جريمة التزوير أفرد لها القانون مادة وعقوبة خاصة . كما انه لا محل أيضاً لما يذهب اليه من التمول بصحة السند استناداً الى الخطاب المشار اليه بوجه الطعن لأنه لم يكن مطروحاً امام المحكمة ولا اثر له على ما استظهرته من تزوير الأوراق موضوع الدعوى .

وحيث ان الوجه الآخر يتحصل في القول بطلان الحكم المطعون فيه لخلوه من الاسباب بمقولة انه نقل صورة من الحكم المدنى دون ان يعنى استقلالاً باستظهار الادلة التي آخذها الطاعن او يرد على ما تمسك به من دفاع .

وحيث ان هذا الوجه مردود بان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى التي دان بها الطاعن . وأورد الادلة على ثبوت وقوعها منه وهي ادلة من شأنها ان تؤدي الى مارتب عليها . ثم تعرض لدفاعه واطرحه للاسباب الساتعة التي اوردها . لما كان ذلك وكان الحكم ليس فيه ما يعيبه من ناحية بيان الاسباب التي يتطلبها القانون والتي خلص منها الى ما انتهى اليه من ادانة الطاعن فلا يضيره أن تكون الاسباب التي اعتمد عليها القاضى الجنائى في الادانة متفقة مع تلك التي اعتمد عليها القاضى المدنى في رد الورقتين المزورتين وبطلانها مادام أن المحكمة الجنائية قد اقتضت بالادانة بناء على تلك الاسباب التي اوردها في حكمها فان الطعن على هذه الصورة لا يكون مقبولا .

وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن ناشد نجيب ضد النيابة رقم ٤٥٨ سنة ٢٠ ق)

« وحيث ان النيابة العامة رفعت الدعوى على الطاعن بأنه أولاً : لم يكن لديه دفتر خاص يثبت فيه مقادير الأصناف التي ترد له. وثانياً . لم يخطر مراقبة التموين المختصة عن الوفورات المتبقية لديه من مواد التموين (السكر) في الميعاد المقرر . وطلبت عقابه بتمتضي المواد ٢/٢ ، ٥٤ ، ٥٤ ، ٥٤ من القرار الوزاري رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ وبالمادتين ١ ، ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والحكم الابتدائي دانه بالتهمتين وطبق في حقه المواد ٢/٢ ، ٥٤ ، ٥٤ ، ٥٤ من القرار الوزاري رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ والمادتين ١ ، ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والحكم المطعون فيه دانه بالتهمة الأولى وقضى ببراءته من التهمة الثانية وإذن فليس له ما يشكو منه في خصوصها .

« وحيث انه لما كان نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ التي طبقها الحكم يجرى بأنه « على تجار الجملة والجمعيات التعاونية المركزية كما يجب على أصحاب المصانع والمحال العمومية أن يكون لديهم دفتر خاص يثبتون فيه مقادير الأصناف التي ترد لهم وتاريخ ورودها وما يبيعونه أو يستخدمونه منها مع بيان اسم المشتري وتوقيعه ومقدار المبيع وتاريخ البيع . وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن لأنه بصفة كونه صاحب مقهى ومديرها - والمقهى تدخل بداهة في عداد المحال العمومية المنصوص عليها في الفقرة المذكورة — لم يمسك هذا الدفتر ليثبت فيه مقادير الأصناف التموينية التي ترد له وكيفية استخدامه لها . فان الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير

أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن ابراهيم محمد ابراهيم ضد النيابة رقم ٤٦١ سنة ٢٠ ق)

١١٤

١٥ مايو سنة ١٩٥٠

علانية . سب . مندررة العمدة عل خاص . بحكم الأصل .

المبدأ القانوني

لما كانت مندررة العمدة بحكم الأصل محلاً خاصاً ، فإذا كان الحكم المطعون فيه دان المتهم في جريمة السب العلني وذكر في صدر ركن العلانية أن المتهم صدر منه السب بتلاوة عبارته من ورقة على مسمع من العمدة وشخصين كانا معه وفي مكان موصوف بأنه مطل على الطريق العام فان هذا الذي ذكره الحكم لا يبين منه كيف تحقق ركن العلانية في واقعة الدعوى وبالتالي فإن الحكم يكون قاصراً .

المحكمة

« حيث ان بما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجنحة القذف العلني قد أقام ركن العلنية على صدور الفاظ القذف في (مندررة) العمدة بأن اعتبرها محلاً عاماً في حين أن المندررة المذكورة لم تكن محلاً عاماً بطبيعته أو بالتخصيص ، كما أقامه على اعتبار المندررة مكاناً يطل على الطريق العام في حين أنه لم يورد أسباباً لما استخلصه من توافر العلانية على هذا الاعتبار .

« وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة

المحكمة

• حيث ان وجهي الطعن يتحصلان في القول (أولاً). ان المحكمة أخلت بحق الطاعن في الدفاع ذلك لأنه دفع التهمة بأنه اعشى البصر من لا يبصرون ليلاً وقد وقع الحادث حوالى الثامنة مساء فلم يكن في مكنه أن يرتكب الحادث بشطريه سواء الشروع في السرقة أو الضرب وقد طلب الدفاع عنه نذب طيب اخصائى لفحص قوة أبصاره ليلاً ومع أهمية هذا الطلب فان المحكمة لم تجبه اليه أو ترد عليه. (وثانياً) جاء الحكم قاصراً حيث استند في ادانة الطاعن إلى أقوال شاهدين تناقضا في تحديد موقفه من المجنى عليه وقت حصول الاعتداء. ومع قيام هذا التناقض وما يجب أن يكون له من أثر في تقدير شهادة الشهود فان المحكمة لم تعن بتمحيصه أو الرد عليه.

• وحيث انه لا محل لما يثيره الطاعن من ذلك إذ الثابت من محضر الجلسة أن المحامى عنه أبدى قبل سماع شهادة الشهود الدفاع المشار اليه فعنيت المحكمة بتحقيقه عن طريق استيضاح الشهود عن قوة أبصار الطاعن ليلاً ثم ترفع المحامى دون أن يتمسك بهذا الطلب بما يفيد تنازله عنه. أما عن القول باستناد الحكم المطعون فيه إلى شاهدين تضاربت أقوالهما فانه من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ في تكوين عقيدتها بما تظمن اليه من أدلة وعناصر في الدعوى ما دام أن لها أصلاً بالتحقيقات. والثابت من الاطلاع على الحكم ومحضر الجلسة أن شهادة الشاهدين اللذين أشار اليهما الطاعن خالية من ذلك التناقض المزعوم، ولما كان ذلك وكانت الأدلة التي اعتمدت عليها المحكمة في ادانة الطاعن من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها فان الطعن على الصورة السالف وصفها لا يكون في الواقع إلا جدلاً موضوعياً

الدعوى بما يفيد حصول القذف من الطاعن بمندرة العمدة بتلاوته عبارة ورقة على مسمع من العمدة وشخصين كانا معه فيها وقد تعرض لركن العلانية بقوله (فتكون التهمة ثابتة ضده بما ذكر لصدور قوله هذا في مكان تتوافر فيه صفة العلانية وهو فضلاً عن ذلك مكان موصوف بأنه مطل على الطريق العام، ولما كانت مندرة العمدة بحكم الأصل محلاً خاصاً وكان هذا الذى قاله الحكم لا يبين منه كيف تحقق ركن العلانية في واقعة الدعوى بحصول القذف في هذا المكان، فان الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه.

• وحيث انه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم وذلك من غير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

(طعن محمد يس حسن ضد النيابة رقم ٤٦٣ سنة ٢٠ ق)

١١٥

١٥ مايو سنة ١٩٥٠

طلب تحقيق • عدم اصرار المحامى عليه • عدم اجابته أو الرد عليه • لا قصور •

المبدأ القانونى

إذا كان محامى المتهم طلب نذب طيب أخصائى للكشف على أبصار المتهم للتدليل على أنه ما كان في مكنه ارتكاب الجريمة فعنيت المحكمة بتحقيق هذا الدفاع عن طريق استيضاح الشهود عن قوة أبصار المتهم ليلاً ثم ترفع المحامى دون أن يتمسك بهذا الطلب بما يفيد تنازله عنه. فان عدم اجابة هذا الطلب أو الرد عليه لا يعيب الحكم.

بها ما دامت تدخل في عموم نص المادة التي طبقت .

٣ — لمحكمة النقض في الجريمة التي تقع بواسطة الصحف مراجعة المقال لمعرفة مناحيه ومراعى عباراته . وإذا كانت العبارة التي أوردها الحكم لا تفيد واقعة معينة تكون جريمة قذف بل مفادها اسناد عيب بخدش اعتبار المدعى بالحقوق المدنية مما يكون جريمة سب لا قذف إلا أنه ليس للطاعن أن يتضرر من ذلك ما دامت المحكمة قد لفتت نظره للدفاع على أساس تهمة السب والعقوبة المقررة في القانون لجريمة السب العلني .

المحكمة

د حيث ان أوجه الطعن تحصل في القول أولاً : بأن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم اختصاص محكمة الجench بنظر الدعوى قد أخطأ في تأويل القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ المعدل بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ذلك لأن المجنى عليه له صفة عامة كونه وكيلًا لمجلس النواب : وثانياً : بأن الحكم لم يعن ببيان أى من فقرتي المادة ٣٠٣ من قانون العقوبات طبقت في حق الطاعن مع اختلاف أحكام كل منهما . وثالثاً : بأن الواقعة الثابتة في الحكم لا تعتبر في القانون جريمة قذف ذلك لأن الطاعن لم ينسب للمجنى عليه أو إلى إبنه أمراً معيناً يوجب احتقارهما عند أهل وطنهما ولما كان القانون يقضى بأن يكون الأمر المستند إلى المجنى عليه محددًا في غير أجهام أو غموض وكان الحكم لم يستظهر

حول تقدير الأدلة في الدعوى بما لا شأن لمحكمة النقض به .

د وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن محمود محمد على داود ضد النيابة رقم ٥٦٠ سنة ٢٠ ق)

١١٦

١٧ مايو سنة ١٩٥٠

قذف بواسطة الصحف . اختصاص محكمة الجench به ما دامت الواقعة لا تتعلق بصفة المجنى عليه .

المبادئ القانونية

١ — اذا كان المجنى عليه في جريمة قذف ارتكبت بواسطة الصحف له صفة نيابية عامة فان المادة الأولى من القانون رقم ٢٧ سنة ١٩١٠ المعدل بالقانون الصادر في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ التي نصت على اختصاص محاكم الجنايات بالجench التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر عدا الجench المضرة بأفراد الناس لا ينطبق إذا كانت الواقعة الواردة في المقال الذي يسأل عنه المتهم لا تمت بصلة ما إلى صفة المجنى عليه كنائب وكان القذف موجهًا إليه بصفته فرداً من أفراد الناس بل تكون الواقعة من اختصاص محكمة الجench .

٢ — اذا كان الحكم المطعون فيه لم يعتبر المجنى عليه بالنسبة إلى جريمة القذف موظفاً عمومياً أو ذا صفة نيابية عامة وأخذ المتهم بالمادة ٣٠٣ ع فانه يكون قد طبق الفقرة الأولى من تلك المادة ولا يضيره أنه لم يصرح

عامة وآخذ بالمادة ٣٠٣ من قانون العقوبات فإنه يكون قد طبق الفقرة الأولى من تلك المادة ولا يضيره أنه لم يصرح بها ما دامت تدخل في عموم نص المادة التي طبقت .

« وحيث أنه عن الوجه الثالث فإنه لما كانت الجريمة قد وقعت بطريق النشر وكان لمحكمة النقض مراجعة المقال لمعرفة مناحيه ومراعى عباراته وكانت العبارة التي أوردتها المحكم لاتفيد واقعة معينة تكون جريمة قذف بل مفادها أسناد عيب بخدش إعتبار المدعى بالحقوق المدنية مما يكون جريمة سب لا قذف إلا أنه ليس للطاعن أن يتضرر من ذلك ما دامت المحكمة قد لفقت نظره للدفاع على أساس تهمة السب والعقوبة المقررة في القانون لجريمة السب العلني .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طن عبد الوهاب محمد غنيم افندى ضد النيابة وآخر مدع بحق مدنى رقم ١٢٤١ سنة ١٩ ق)

١١٧

١٧ مايو سنة ١٩٥٠

اختصاص مكاني في المسائل الجنائية من النظام العام .
التمسك به لأول مرة في النقض . شرطه .

المبدأ القانوني

أنه وإن كان اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة المكان من مسائل النظام العام التي يجوز التمسك بها في أية حالة كانت عليها الدعوى إلا أن الدفع بعدم الاختصاص المكاني لأول مرة أمام محكمة النقض يقتضى لقبوله أن يستند إلى الوقائع الثابتة في الحكم وإن لا يستلزم من هذه المحكمة تحقيقاً موضوعياً .

ذلك في أسبابه فإنه يكون قاصراً . هذا إلى حيرة الحكم في استخلاص قصد الطاعن بصدد اسناد الأمر الذي اعتبره مشيناً إذ تارة يقول إن هدفه هو المدعى بالحقوق المدنية وتارة إن الهدف ابنه المتوفى مما يتفرع عنه عدم تعيينه للجنى عليه بالذات وهو أمر جوهري في جريمة القذف ، يضاف إلى هذا أن المحكمة قد لفقت نظر الدفاع عن الطاعن للرافعة في الدعوى على أساس جريمة السب ولكنها لم تشر في الحكم المطعون فيه إلى هذه الجريمة أية إشارة .

« وحيث أنه عن الوجه الأول فالمحكم المطعون فيه قد تعرض للدفع بعدم الاختصاص ورفضه في قوله « وحيث أن المتهم (الطاعن) دفع بجملة اليوم بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر هذه الدعوى قولاً منه بأن المادة الأولى من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ (المعدل بالقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ جعل الجنح التي تقع بواسطة الصحف من طرق النشر عدا الجنح المضرة بأفراد الناس) تحكم فيها محاكم الجنايات وذكر أن المقدوف في حقه — ليس من أفراد الناس — إذ هو بحكم كونه نائباً ووكيلاً لمجلس النواب . ذو صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة . وحيث أن الوقائع الواردة في المقال الذي يسأل عنه المتهم لا ينطق منها شيء بهاتين الصفتين ولا تمت بصلة ما لا إلى صفته ككاتب أو كوكيل لمجلس النواب وهي موجهة إليه بصفته فرداً من أفراد الناس ولهذا لا يكون لهذا الدفع سند من القانون ويتعين لذلك رفضه وهذا منه صحيح في القانون . »

« وحيث أنه عن الوجه الثاني فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعتبر الجنى عليه بالنسبة إلى هذه الجريمة موظفاً عمومياً أو ذا صفة نيابية

المحكمة

« حيث ان محصل الوجه الاول من أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ صدر من محكمة مصر للجنح المستأنفة تأييدا لحكم محكمة جنح الدرب الآخر يكون قد صدر من محكمة غير مختصة — ذلك أن الثابت من وقائع الحكم أن جريمة السرقة ولو وقعت في دائرة الدرب الآخر إلا أن جريمة إخفاء الماكينة المسروقة التي دين الطاعن بها قد وقعت في طنطا وأن الطاعن لا يقيم ولا هو ضبط بدائرة اختصاص محكمة الدرب الآخر .

« وحيث انه وان كان اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة المكان من مسائل النظام العام التي يجوز التمسك بها في أية حالة كانت عليها الدعوى إلا أن الدفع بعدم الاختصاص المكاني لأول مرة أمام محكمة النقض يقتضى لقبوله أن يستند الى الوقائع الثابتة في الحكم وأن لا يستلزم من هذه المحكمة تحقيقا موضوعيا . لما كان ذلك وكانت الدعوى العمومية قد رفعت على الطاعن أمام محكمة الدرب الآخر بأنه في دائرة قسم الدرب الآخر أخفى الماكينة المسروقة مع علمه بسرقتها ، فحضر المتهم أمام المحكمة في درجتى التقاضى وترافع في موضوع الدعوى وطلب البراءة وقضت المحكمة بادانته على أساس وصف الاتهام ، وكان ما أورده الحكم في بيان أسبابه لا يستفاد منه ما تنقضى معه موجبات اختصاص المحكمة بنظر الدعوى مكانا ، فان ما يشير به الطاعن في هذا الوجه لا يكون مقبولا .

« وحيث ان محصل الوجهين الثاني والثالث هو قول الطاعن إن الحكم المطعون فيه اذ دانه بإخفاء الماكينة المسروقة مع علمه بالسرقة

لم يورد الأدلة على أن الماكينة المذكورة قد تحصلت فعلا عن سرقة ولا على أنها بذاتها هي المقول بسرقتها وذلك على الرغم من تمسك محاميه بعدم قيام الدليل على حصول سرقة أو على أن الماكينة التي سرقت كانت تحمل الرقم الذى ذكرته المحكمة كما رد برد غير سديد على ما دفع به الطاعن من حسن نيته مستندا فيه إلى الخطاب الصادر اليه من شريك من استودعه الماكينة وأغفل تحقيق ما جاء في هذا الخطاب ، ثم ان الحكم قد استند — فيما استند اليه — في ادانة الطاعن على تضارب أقواله مع أقوال عامله محمد توفيق رجب في حين أن ما قرره هذا العامل أمام المحكمة لا يفيد هذا التضارب ولا يؤدي اليه .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما توافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وتعرض لدفاعه المبين بوجهي الطعن وفنده مستندا في كل ذلك إلى الأسباب التي قام عليها ولما أصلها في التحقيقات والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، لما كان ذلك فلا يكون محل لما ينهه الطاعن على الحكم في هذين الوجهين عما لا يخرج في واقعه عن محاولة الجدل في موضوع الدعوى ومناقشة أدلتها مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن عبد الرؤوف عبد المجيد بسيوني ضد النيابة رقم ٣٥١ سنة ٢٠ ق)

وكان يطالب أحد المجنى عليهم بتقود له طرفه ولم يلبث الأمر أن تطور إلى شجار تدخل بسببه أحد أفراد هذا الفريق لمنع الاعتداء ثم تابعت الحوادث فكان أن اعتدى على المجنى عليه في لحظات متقاربة ، فإذا قال الحكم ان المجنى عليه المذكور تدخل في بادىء الأمر ثم اعتدى عليه في غمرة المعركة فلا يكون قد تناقض . أما التناقض المشار اليه بصدد الوقت الذى أصيب فيه بعض المجنى عليهم فهذا جدل موضوعى لأشأن لمحكمة النقض به ما دام أن لمحكمة الموضوع أن تعتمد على ما تظمن اليه من قول للشاهد وأن تطرح ما لا تظمن اليه من قول آخر له .

« وحيث ان الطاعنين ينعون على الحكم في الوجهين الثالث والرابع أن المحكمة عدلت وصف التهمة بالنسبة للطاعنين الأولين دون أن تنبه الدفاع إلى هذا التعديل وهذا منها اخلال بحقهما في الدفاع ، ثم ان تطبيق نظرية القدر المتيقن في حقهما غير سديد ، ذلك لأن المجنى عليه لم يصب إلا بعيار واحد . ويعيب الطاعنون أيضا على الحكم أنه جاء قاصراً في اقامة الدليل على توافر نية القتل إذ لم يستظهر أن بعض اصابات المجنى عليهم لم تكن في مقاتل من أجسامهم . وقال الدفاع بالجلسة شرحا لهذا الوجه إن المحكمة وقد أخذت الطاعنين الأولين بالقدر المتيقن ودانتهما على أساس أنهما شرعا في قتل المجنى عليه لم تبين ما إذا كان المجنى عليه حيا وقت أن أطلق عليه العيار الذى لم يصبه — وأخيرا يقول الطاعنون إن المحكمة تناقضت في تقدير العقوبة ففرقت بين الطاعنين فيها من غير ما مبرر لهذه التفرقة .

« وحيث ان النيابة العامة رفعت الدعوى على الطاعنين الأولين بأنهما قتلا عمدا المجنى عليه الأول فاستخلصت المحكمة من الأدلة التى طرحت أمامها أن هذين الطاعنين أطلق كل منهما عيارا

١١٨

١٧ مايو سنة ١٩٥٠

وصف التهمة . تعديله . شروط ذلك . تقدير العقوبة . موضوعي .

المبادئ القانونية :

- ١ — إذا عدلت المحكمة وصف التهمة من قتل عمداً إلى شروع فيه فإن ذلك لا يقتضى لفت الدفاع طالما أن التهمة المعدلة لم تخرج عن الوقائع التى اشتمل عليها التحقيق .
- ٢ — ان تقدير العقوبة هو من اطلاقات قاضى الموضوع التى لا رقابة عليه فيها من محكمة النقض .

الحكم

« حيث ان الطاعنين السادس والسابع قررا الطعن ولم يقدموا أسبابا له فطعنهما لا يكون مقبولا شكلا .

« وحيث ان الطعن المقدم من باقى الطاعنين قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

« وحيث ان هؤلاء الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه (أولا) انه استند إلى شهود تناقضت أقوالهم بصدد رؤيتهم بعض مرتكبي الحادث دون البعض الآخر كما وقع هذا التناقض في تحديد الوقت الذى أصيب فيه بعض المجنى عليهم . (وثانيا) جاء الحكم قاصراً في الاسباب التى اعتمد عليها في ادانة الطاعنين إذ قال ان شهادة الشهود جاءت مطابقة لما ظهر من المعاينة في حين أن مدلولها لا يودى إلى هذه النتيجة .

« وحيث ان الحكم قد بين واقعة الدعوى في قوله ، ان الحادث بدأ في صورة نقاش بين الطاعنين الثلاثة الأول الذين شايعوا تاجر المسلى

أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن عبد الستار شحات برعى وآخرين ضد النيابة
وآخرين مدعين بحق مدنى رقم ٣٥٥ سنة ٢٠ ق)

١١٩

١٧ مايو سنة ١٩٥٠

تفتيش . الدفع ببطاقتيه موضوعى . استئناف .
تقضى المحكمة الاستئنافية بناء على الأوراق . حق رجال
الجمارك فى التفتيش .

المبادئ القانونية

١ — ان الدفع ببطاقتيه القبض والتفتيش
ليس من الدفوع الفرعية التى تقتضى من
المحكمة الفصل فيها قبل نظر الموضوع بل
هو لتعلقه باجراء من اجراءات التحقيق فى
الدعوى دفع موضوعى لا يسوغ للحاكم
القضاء فيه بصحة القبض والتفتيش أو
بطلانها استقلالاً بل كل ما لها أن تأخذ
بالدليل المستمد منهما فى حالة صدورهما فى
الحدود التى رسمها القانون أو أن تلتفت عن
هذا الدليل فى حالة بطلانها لصدورهما
بالمخالفة لتلك الحدود . فإذا كان المحامى عن
المتهم طلب الحكم بىطلاق التفتيش وبراءة
المتهم . ففقت المحكمة بصحة التفتيش وإدانة
المتهم فإنه لا يصح الطعن على الحكم بأن
المحكمة لم تفصل فى الدفع على حدة أو أنها
بذلك حرمت المتهم من الدفاع فى الموضوع .

٢ — ان المحكمة الاستئنافية تقيم قضاءها
على الأوراق ومرافعة الخصوم أمامها بدون
سماع شهود إلا إذا رأت هى استجلاء للدعوى
استدعاء من ترى لزوما لسماعه أمامها فإذا

ناريا على المجنى عليه المذكور أصابه أحدهما فقتضى
عليه ولم يعرف عيار من منهما الذى أصابه ولذا
عدلت الوصف عن ذات الوقائع التى أقيمت بها
الدعوى من تهمة القتل العمد إلى الشروع فيه
وهى فى ذلك إنما تستعمل الحق الذى خوله لها
القانون طالما أن التهمة المعدلة لم تخرج عن
الوقائع التى اشتمل عليها التحقيق ولا يقضى القانون
بلفت الدفاع فى هذه الحالة خصوصا وان المحكمة
قد نزلت بالتعديل إلى الأخف من قتل إلى
شروع فيه .

وحيث انه عما ينمى الطاعنون بصدد نية
القتل فان المحكمة قد تحدثت استقلالاً عن ثبوت
تلك النية بشأن كل من الطاعنين مستظهرة أن كلا
منهم حين أطلق العيار النار على جسم المجنى
عليه كان يقصد من ذلك ازهاق روحه وهذا يكفى
لسلامة الحكم فى هذا الخصوص . وقد اقامت
الدليل أيضا على أن المجنى عليه الأول لم يسقط
الا على أثر العيار الثانى الذى أطلق عليه من
أحد الطاعنين الأولين . فهى قد أخذت بنظرية
القدر المتيقن إذ عاقبتهم على جريمة الشروع فى
قتل المجنى عليه المذكور دون اعتبار للاصابة التى
وقعت وسببت قتل المجنى عليه وبذلك لا تكون
قد أخطأت بل طبقت فى حقهما حكم القانون
عن الجريمة التى دينا بها ولا محل أيضا لما يثيره
الطاعنون من تناقض الحكم فى تقدير العقوبة
ذلك لأن المحكمة قد وقعت عليهم العقوبة فى
الحدود التى رسمها القانون لمعاقبة الجرائم التى
آخذتهم بها ومن المقرر أن تقدير العقوبة هو من
اطلاقات قاضى الموضوع التى لا رقابة عليه فيها
من محكمة النقض .

وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير

كان المتهم لم يطلب اليها سماع الشهود فليس له أن ينعى عليها أمام محكمة النقض اغفال ذلك .

٣- ان لائحة الجمارك صريحة في تحويل موظفيها تفتيش الامتعة والأشخاص في حدود الدائرة الجمركية فاذا هم عثروا أثناء التفتيش الذي يجرونه على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها بمقتضى القانون العام فانه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة لانه ظهر أثناء اجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة . ولما كان هذا مقررًا وكانت المادة السابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ بخصوص منع تهريب البضائع قد ورد نصها عاما باعتبار موظفي وعمال الجمارك من رجال الضبطية القضائية أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم ، لا تفريق بين من كانوا منهم من الموظفين في الادارة العامة أو من كانوا من قوة حرس الجمارك . وكان المرسوم الصادر في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ - الذى يتمسك به الطاعن - لم يزد شيئا من سلطة ضباط حرس الجمارك في خصوص الأعمال التى تدخل في نطاق وظيفتهم بل هو يضاف عليهم صفة مأمورى الضبطية القضائية الذين لهم اختصاص عام فيما يتعلق بالجرائم العادية التى ترتكب في الدائرة الجمركية . مما يتبين منه أن هذا القانون لا يتعارض في شيء مع القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الذى يعتبر موظفي وعمال الجمارك من مأمورى

الضبطية القضائية الذين لهم اختصاص خاص بالنسبة للجرائم التى تتعلق بالوظائف التى يؤدونها وهى تهريب البضائع من الرسوم الجمركية . ولما كان الأمر كذلك . وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن جندى حرس الجمارك قد قتش الطاعن وهو ينزل من الباخرة في حدود الدائرة الجمركية فعثر معه على مخدر فان الحكم إذ استند على الدليل المستمد من ذلك التفتيش الذى وقع صحيحاً في القانون لا يكون قد أخطأ في شيء .

المحكمة

• حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في القول بأن محامى الطاعن كان قد دفع أمام محكمة أول درجة بىطلان القبض والتفتيش فأخذت تلك المحكمة بهذا الدفع وقضت بىطلان هذا الاجراء وبرائة الطاعن فاستأنفت النيابة هذا الحكم ولدى نظر الدعوى أمام محكمة ثانية درجة اقتصر المحامى على التمسك بهذا الدفع ولكن المحكمة قضت برفضه وفي موضوع الدعوى بالادانة دون أن تهيب للدفاع فرصة التحدث في موضوع الدعوى مع أنه كان يجب أن تفضل في الدفع على حده ثم تقرر باعادة الدعوى الى المرافعة لسماع الدفاع الموضوعى واذا لم تفعل تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع .

• وحيث انه لا محل لما يذهب اليه الطاعن بهذا الوجه فالاستئناف المرفوع من النيابة قد نقل الدعوى برمتها بالحالة التى كانت عليها الى محكمة ثانية درجة كي تعيد النظر فيها بجميع عناصرها ويبين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة الاستئنافية أن الطاعن لم يقتصر دفاعه على

الدفع بل ترافع في موضوع الدعوى طالبا الحكم بالبراءة لما كان ذلك وكان الدفع يطلان القبض والتفتيش ليس من الدفع الفرعية التي تقتضى من المحكمة الفصل فيها قبل نظر الموضوع بل هو — لتعلقه بأجراء من اجراءات التحقيق في الدعوى — دفع موضوعي لا يسوغ للمحاكم القضاء فيه بصحة القبض والتفتيش أو بطلانهما استقلالاً — بل كل ما لها أن تأخذ بالدليل المستمد منهما في حالة صدورهما في الحدود التي رسمها القانون أو أن تلفت عن هذا الدليل في بطلانهما لصدورهما بالمخالفة لتلك الحدود فان ما يثيره الطاعن لا يكون مقبولا .

وحيث ان مبنى الوجه الثاني هو أن محكمة ثاني درجة وقد رأت القضاء برفض الدفع يطلان القبض والتفتيش كان يجب عليها أن تأمر باستدعاء شهود الاثبات لسماعهم أمامها خصوصا لأنهم لم يسمعوا أمام محكمة أول درجة واذ هي لم تفعل يكون الحكم المطعون فيه قد شاب خطأ في الاجراءات .

وحيث انه لما كان الثابت في محضر الجلسة أمام محكمة أول درجة أن المحامي عن الطاعن قال انه في غير حاجة إلى سماع الشهود واكتفى هو والنيابة بتلاوتها كما وردت بمحضر التحقيق . وكان من المقرر أن المحكمة الاستئنافية تقيم قضاءها على الأوراق ومرافعة الخصوم أمامها بدون سماع شهود إلا إذا رأت هي استجلاء للدعوى استدعاء من ترى لزوما لسماعه أمامها . وكان الدفاع عن الطاعن — على ما يبين من محضر الجلسة أمام المحكمة الاستئنافية — لم يطلب اليها سماع هؤلاء الشهود فليس له أن يتعن عليها أمام محكمة النقض اغفال ذلك .

وحيث ان مؤدى الوجه الثالث هو أن المحكمة الاستئنافية إذ قضت برفض الدفع يطلان

التفتيش الواقع على الطاعن من جندي من رجال حرس الجمارك على أساس أن هذا الجندي هو من رجال الضبطية القضائية استناداً إلى ما ورد في المادة السابعة من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٠٥ باعتبار انه من موظفي وعمال الجمارك الذين يضمن عليهم نص تلك المادة صفة الضبطية القضائية تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ذلك لأن تلك المادة إنما تعنى موظفي وعمال الجمارك بخلاف رجال بوليس حرس الجمارك لأنهم هيئة أخرى ويستدل الطاعن على ما يذهب إليه من هذا التأويل بأن المرسوم الصادر في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ قد خول ضباط حرس الجمارك دون جنوده صفة الضبطية القضائية فلو أن هؤلاء الضباط كانوا يدخلون في نطاق المادة السابعة من قانون الجمارك لما كانت هناك حاجة إلى صدور هذا المرسوم ولا يمكن أن يعتبر صدوره تأكيداً لما لحق سابق كما ذهبت إلى ذلك المحكمة الاستئنافية لأنه ما كان هناك من حاجة إلى هذا التوكيد إذا صح تفسير المحكمة للمادة السابعة المذكورة .

وحيث انه لا وجه لما يتمسك به الطاعن في هذا الوجه فلائحة الجمارك صريحة في تحويل موظفيها تفتيش الامتعة والأشخاص في حدود الدائرة الجمركية فإذا هم عثروا أثناء التفتيش الذي يجرونه على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها بمقتضى القانون العام فإنه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة . ولما كان هذا مقررأ وكانت المادة السابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ مخصوص منع تهريب البضائع قد ورد نصها عاما ، باعتبار موظفي وعمال الجمارك من رجال الضبطية

مواد القانون الصحيحة التي تنص على عقاب الواقعة بغض النظر عن المادة التي طلب تطبيقها وليس للتهمة أن ينحى على المحكمة أنها لم تلفته إلى التصحيح ما دام أن وصف التهمة التي دين بها هو بذاته الوصف الذي رفعت به الدعوى عليه ومادام أن المحكمة لم تسند إليه وقائع جديدة .

٢- إذا كان المتهم لم يدفع بأن القذف الذي صدر منه كان بحسن نية متعلقاً بوظيفة المجنى عليه ولم يطلب إثباته بل كان على الضد من ذلك ينكر صدوره منه فليس له أن يطعن على الحكم بحجة أنه لم يتح له فرصة إثبات واقعة القذف .

٣- لما كانت طرق العلانية قد وردت في المادة ١٧١ ع على سبيل البيان لا على سبيل الحصر كما يبين بوضوح من المذكرة الإيضاحية على المادة ١٤٨ من القانون رقم ٩٧ سنة ١٩٣٧ التي نقلت بنصها ورقمت ١٧١ في قانون العقوبات رقم ٥٨ سنة ١٩٣٧ فإن الحكم إذ أثبت في حق المتهم أنه ردد عبارات القذف أمام عدة شهود وفي مجالس مختلفة بقصد التشهير فتم له ما أراد من استفاضة الخبر وشيوعه فإنه يكون بذلك قد استظهر توافر ركن العلانية كما هي معرفة به في القانون وذلك بغض النظر عن مكان هذا التردد .

المحكمة

• حيث أن أوجه الطعن تحصل في القول (أولاً) بأن الحكم المطعون فيه لم يبين أن

القضائية أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم ، لا تفريق بين من كانوا منهم من الموظفين في الإدارة العامة أو من كانوا من قوة حرس الجمارك . وكانت المرسوم الصادر في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ — الذي يتمسك به الطاعن — لم يزد شيئاً من سلطة ضباط حرس الجمارك في خصوص الأعمال التي تدخل في نطاق وظيفتهم بل هو يضاف عليهم صفة مأموري الضبطية القضائية الذين لهم اختصاص عام فيما يتعلق بالجرائم العادية التي ترتكب في الدائرة الجمركية . مما يقين منه أن هذا القانون لا يتعارض في شيء مع القانون رقم ١٩٠٩ الذي يعتبر موظفي وعمال الجمارك من مأمورية الضبطية القضائية الذين لهم اختصاص خاص بالنسبة للجرائم التي تتعلق بالوظائف التي يؤدونها وهي تهريب البضائع من الرسوم الجمركية ، ولما كان الأمر كذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن جندي حرس الجمارك قد قتش الطاعن وهو ينزل من الباخرة في حدود الدائرة الجمركية فعثر معه على مخدر فإن الحكم إذ استند على الدليل المستمد من ذلك التفتيش الذي وقع صحيحاً في القانون لا يكون قد أخطأ في شيء .

• وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن احمد معاند عقيلي محجوب ضد النيابة رقم ٥٥٨ سنة ٢٠ ق)

١٢٠

٢٢ مايو سنة ١٩٥٠

علانية . طرقها ليست على سبيل الحصر . قذف متعلق بالوظيفة لم يطلب التهمة اثباته . لا نقض

المبادئ القانونية

١- أن الواجب على المحكمة تطبيق

كان قد عاقب الطاعن على الشكوى المقدمة من مجهول أو على الشكوى المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية ، وبأنه طبق على الطاعن المواد ٣٠٣ و ٣٠٨ و ١٧١ من قانون العقوبات مع أن المدعى بالحقوق المدنية رفع دعواه مباشرة وطلب عقابه بالمادة ٣٠٥ من قانون العقوبات ، وكان يجب على المحكمة أن تلتفت نظر الدفاع الى تغيير الوصف لكي يدافع على أساس الوصف المعدل ، ولما كان قد ثبت أن الطاعن لم يقدم الشكوى الغفل من الامضاء ، وأنه دافع عن نفسه لدى سؤاله في التحقيق ، فلا يمكن أن يعتبر في القانون قاذفا في حق المدعى بالحقوق المدنية وهو يدلي بأقواله في سبيل الدفاع عن نفسه (وثانياً) بأنه لما كان المدعى بالحقوق المدنية موظفا عموميا بصفة كونه مدرسا بمدرسة الزامية وكان المسند اليه في الشكوى انه على علاقة غير شريفة مع تلميذ له ، فانه كان يسوغ للطاعن أن يقيم الدليل على صحة الشكوى لوجود الارتباط بين الواقعة المسندة وبين أعمال وظيفته ، وما دام أن المحكمة لم تبحث هذا الأمر بنفسها ، ولم تنح للطاعن فرصة هذا الاثبات ، فإن الحكم يكون قاصرا (وثالثا) بأن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر أن طرق العلانية الواردة في المادة ١٧١ من قانون العقوبات قد وردت على سبيل المثال ، مع أنها واردة على سبيل الحصر . وقد استخلص الحكم وجود العلانية من ترديد الطاعن للعبارة موضوع القذف أما الشهود إلا أنه لم يحدد مكان هذا الترديد ، وهل كان محلا عاما أو محلا خاصا حتى يمكن تحقيق وجود العلانية في الحالة الاولى أو انعدامها في الاخرى (ورابعا) بأن الحكم قد استدل على ثبوت القصد الجنائي في حق الطاعن بأدلة لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى اليها .

• وحيث انه لما كان الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بالقذف علنا قد بين واقعة الدعوى بما يتوافق فيه جميع العناصر القانونية لهذه الجريمة وتعرض لركن العلانية فأثبت قيامه وللقصد الجنائي فأقام الدليل عليه كما هو معرف به في القانون ، وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوع هذه الواقعة منه ، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها - ومتى كان الأمر كذلك ، وكانت الدعوى قد رفعت بالقذف علنا ، فكان الواجب تطبيق مواد القانون الصحيحة التي تنص على عقاب هذه الواقعة بغض النظر عن المادة التي طلب المدعى بالحقوق المدنية تطبيقها ، وإن فليس للطاعن أن ينعي عن المحكمة أنها لم تلتفت إلى هذا التصحيح ما دام أن وصف التهمة التي دين بها هو بذاته الوصف الذي رفعت به الدعوى عليه ، وما دام أن المحكمة لم تسند اليه وقائع جديدة ، ولما كان الطاعن لم يدفع - على ما هو ثابت في محضر الجلسة - بأن القذف الذي صدر منه كان بحسن نية متعلقا بوظيفة انجني عليه ، ولم يطلب اثباته ، بل كان على الضد من ذلك ينكر صدوره منه فلا وجه لما يثيره في هذا الخصوص - ولما كانت طرق العلانية قد وردت في المادة ١٧١ من قانون العقوبات على سبيل البيان لا على سبيل الحصر ، كما يبين بوضوح من المذكرة الايضاحية على المادة ١٤٨ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ التي تملت بنصها ورقمت ١٧١ في قانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ ، فإن الحكم إذ أثبت في حق الطاعن انه ردد عبارات القذف أمام عدة شهود وفي مجالس مختلفة بقصد التشهير ، فتم له ما أراد من استفاضة الخبر وشيوعه فانه بذلك يكون قد استظهر توافر ركن العلانية ، كما هي معرفة

به في القانون وذلك بغض النظر عن مكان هذا التردد .

وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن سعد محمد عبد الحق ضد النيابة وآخر مدع بحق مدنى رقم ٣٣٨ سنة ٢٠ ق)

١٢١

٢٢ مايو سنة ١٩٥٠

شهادة زور . ليس لها قصد خاص .

المبدأ القانونى

ان القانون فى جريمة شهادة الزور لا يتطلب قصدا جنائيا خاصا بل يكفى لتوافر ركن القصد الجنائى فيها أن يكون الشاهد قد تعمد تغيير الحقيقة بقصد تضليل القضاء . ولا يضير الحكم أنه لم يتحدث عن القصد الجنائى استقلالاً بل يكفى أن يكون مستفاداً بما أورده الحكم .

المحكمة

وحيث ان مبنى أوجه الطعن هو أن الأسباب التى استندت المحكمة إليها فى إدانة الطاعن بالشهادة زورا لا تؤدى عقلا إلى النتيجة التى انتهت إليها . هذا الى أن الفارق بين شهادته أمام المحكمة وما قرره بالتحقيقات ليس من الواضح بحيث يستخلص منه أنه قصد متعمداً أن يشهد زورا لمصلحة المتهم يضاف إلى هذا أن المحكمة لم تبين القصد الجنائى فى الجريمة التى دأته بها ، ولم تذكر الأدلة على ثبوت هذا القصد فى حقه ، بل افترضته افتراضا ، وهذا مما يستوجب نقض الحكم .

وحيث انه لما كان الحكم المطعون فيه

حين دأعن الطاعن بالشهادة زورا لمصلحة المتهم فى جنابة سرقة حالة كونه عائداً قد بين الواقعة بما يتوافر فيها جميع العناصر القانونية للجريمة التى دأته بها ، وذكر الأدلة التى استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوع هذه الواقعة منه ، وهى أدلة من شأنها أن تؤدى الى مارتب عليها ، واستظهر فى منطق سليم أن الطاعن تعمد أن يشهد زورا لمصلحة المتهم لافلاته من العقاب للاعتبارات التى ذكرها ومتى كان الأمر كذلك ، وكان القانون لا يتطلب فى جريمة شهادة الزور قصدا جنائيا خاصا بل يكفى لتوافر ركن القصد الجنائى فيها أن يكون الشاهد قد تعمد تغيير الحقيقة بقصد تضليل القضاء ، وما دام الحكم المطعون فيه قد عنى باستظهار هذه الحقيقة ، فإنه يكون سليما فى القانون ، ولا يضيره أنه لم يتحدث عن القصد الجنائى استقلالاً ، بل يكفى أن يكون مستفادا بما أورده الحكم .

وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن رمضان على حامد وآخر ضد النيابة رقم ٣٤٣ سنة ٢٠ ق)

١٢٢

٢٢ مايو سنة ١٩٥٠

شهود . حق المحكمة فى الأخذ بأقوال الشاهد ولو كانت مخالفة لما قرره فى التحقيق

المبدأ القانونى

لمحكمة الموضوع كامل السلطة فى التعويل على ما يقرره الشاهد أمامها ولو جاء مخالفا لما قرره بالتحقيقات . وفى الاعتماد على أقوال شهود الإثبات وإطراح ما يقرره شهود النفى . إذ العبرة فى كل ذلك إلى

ما تظمن هي اليه من هذه الأقوال . ولا
يوجب القانون على المحكمة إيراد مؤدى
ما تطرحه من أقوال شهود النقي .

المحكمة

« حيث ان الطعن يتحصل في قول الطاعن
بأن الحكم المطعون فيه اذ دانه بتهمة هتك عرض
بالقوة قد استند إلى أقوال المجنى عليها، مع أن
أقوالها بالتحقيقات لا تؤيد ذلك . كما تضارب
في بيان واقعة الدعوى بأن ذكر أولاً أن المجنى
عليها قد استيقظت على صوت رجل يهزها بيد
ويمسك ثديها بالآخرى وهو يناديها باسمها ، ثم
عاد يقول « فلما انكرت عليه ذلك واستغاثت
وضع يده على فها ومزق قميصها من أعلاه ولمس
بيده الأخرى ثديها ، مما لا يتفق وروايته
الأولى ، ولا يبين منه إن كانت واقعة اللبس
قد تكررت أو هي كانت واقعة واحدة . وأنه
رد على دفاع الطاعن بتلقيق التهمة عليه ، لا يؤدي
إطراحه ، وقبل ما عقلت به المجنى عليها ترك الباب
مفتوحاً عليها أثناء نومها ، مع عدم قبول هذه
العلة عقلاً . ثم ان الحكم اذ اخذ بشهادة شهود
الاثبات ولم يعول على شهادة شهود النقي قد أورد
لهذه الشهادات كما أورد لما استند اليه من
التحقيقات مؤدى قاصراً ، مما من شأنه جميعه
أن يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

« وحيث انه لما كان الحكم المطعون فيه قد
حصل واقعة الدعوى في قوله « ان المجنى عليها
كانت مستغرقة في النوم بمخدعها وكانت النرفة
يضيئها مصباح صغير ولما كانت حاتماً ... التي
اعتادت النوم معها في حجرة واحدة قد خرجت
الى منزل ابنتها لأنها كانت على وشك الوضع
فقد تركت الباب مفتوحاً حتى لا تضطر الى القيام

لفتحه عندما تعود حماها من منزل ابنتها ثم
مالبت أن استيقظت حوالى الساعة العاشرة والنصف
على صوت رجل يقف بجانب رأسها يهزها بيد
ويمسك ثديها بيد أخرى منادياً اياها باسمها
وكانت لا ترتدى سوى قميص نوم ، فلما استعادت
بعض وعيها وهي بين النوم واليقظة أبصرت
الذى يكلمها فاذا به المتهم ... نجل عمدة الرحامنة
ويشتغل عامل تليفون بها فاضطربت وحملها
شعورها الباطني في أول الأمر على أن تتق شره
فسألته عما اذا كان يحمل لها رسالة تليفون تتعلق
بزوجها ... وقد كان جندياً متغيباً في ذاك الوقت
بفلسطين فأجابها بالنفي وأفهمها أنه يطلب منها
الفحشاء فجلست على مخدعها واستغاثت ولكن
المتهم أراد مع ذلك أن ينفذ مشروعه فراودها
عن نفسها فلما انكرت عليه ذلك واستغاثت وضع
يده على فها ومزق قميصها من أعلاه ولمس بيده
الأخرى ثديها . . وكان هذا البيان تتوافر فيه
جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن
بها ، وكان الحكم قد تعرض لما دفع به الطاعن
من تلقيق التهمة ، وفنده مستنداً في ثبوتها وتفنيد
الدفاع الى الاعتبار التي أوردتها والتي من
شأنها أن تؤدي الى ما انتهى اليه ولها أصلها في
التحقيقات ، وكان لمحكمة الموضوع كامل السلطة
في التعويل على ما يقرره الشاهد أمامها ولوجاء
مخالفاً لما قرره بالتحقيقات ، وفي الاعتماد على أقوال
شهود الاثبات وإطراح ما يقرره شهود النقي —
اذ العبرة في كل ذلك الى ما تظمن هي اليه من
الأقوال وكان الحكم قد أورد مؤدى ما أخذه به
واستند اليه من الأدلة على ثبوت الدعوى ، وكان
القانون لا يوجب إيراد مؤدى ما يطرحه الحكم
ولا يظمن اليه من أقوال شهود النقي — لما كان
كل ذلك ، فان ما يثيره الطاعن بأوجه طعنه يكون
على غير أساس ولا يعدو في واقعه أن يكون

المحكمة

« من حيث ان الطعن المتقدم من الطاعنين الثاني والثالث قد استوفى الشكل المقرر بالقانون وحيث ان مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه داتهما بتبديد أشياء محجوز عليها قضائياً بالرغم من عدم توفر القصد الجنائي لديهما ، وبما تمسك به الحاضر عنهما أمام المحكمة من قبول لجنة تسوية الديون العقارية للطلب المقدم من الطاعن الثاني بتسوية ديونه ومن بينها دين الحاجز وذلك من قبل توقيع الحجز ، ثم صدور قرار تلك اللجنة بتخفيض هذا الدين فعلاً وبراءة ذمة المدين من التدر المحجوز بموجبه وقرار الحاجز نفسه بذلك وتنازله عن دعواه المدنية لهذا السبب ولو أنه ذكر أن قبول التسوية من اللجنة إنما كان لاحتمال حصول الحجز والتبديد .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى في ان الطاعنين الثاني والثالث كانا مدينين للحاجز بموجب حكم في مبلغ ٨٠٠ ج ٦٠ م ، سدداً منه مبلغ ٣٠٠ ج ، وأن المجنى عليه أوقع الحجز بتاريخ ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٤٧ وفاء لباقي دينه على سيارة وزراعة قطن ، وعين الطاعنان الأول والثالث حارسين وتحدد للبيع يوم ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، وفي هذا اليوم قدم المخاطب معه إلى المحضر ورقة صادرة من الحاجز بطلب وقف بيع السيارة وورقة أخرى تفيد توريد القطن المحجوز شئونة بنك التسليف الزراعي ، وقد أوقف المحضر بيع السيارة كطلب الحاجز كما أوقف بيع القطن لعدم حضور مشتريين ، وأنه في ذات اليوم توقع حجز آخر وفاء لنفس المبلغ بما زاد عليه من ملحقات على ما كينة حرث وزراعة ذرة وفرس ، وعين الطاعنان الأول والثاني حارسين ، وتحدد يوم ١٥ من

جدلاً في موضوع الدعوى وعوداً إلى مناقشة أدلتها بما لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض .

(طعن نعمان محمد علي عزام ضد النيابة رقم ٣٦٢ سنة ٢٠ ق)

١٢٣

٢٣ مايو سنة ١٩٥٠

تبديد. قرار لجنة تسوية الديون . قبول طلب المدين مانع من بيع أموال المدين .

المبادئ القانونية

١ - يترتب على نشر قرار لجنة تسوية الديون العقارية بقبول الطلب المقدم من المدين إيقاف بيع عقارات المدين وأمواله الأخرى حتى تفصل اللجنة نهائياً في موضوع الطلب ومؤدى هذا ان الدائن ولو كان له ان يوقع الحجز على اموال مدينه الذي قبل طلب تسوية ديونه شكلاً إلا ان هذا الدائن ممنوع من اجراء بيع هذه الاموال ويلزم عن ذلك انه ليس للدائن أن يحدد يوماً لبيع المحجوزات وان لا يقال بتبديدها إذ ان اجراءات البيع او التبديد قد وقعت باطلاً فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يثبت في حق المتهم انه تصرف فعلاً في شيء مما حجز عليه فان الحكم بإدانة المتهم في جريمة التبديد يكون قاصراً .

٢ - انه نظراً لوحدة الواقعة وتحقيقاً لحسن سير العدالة فان نقض الحكم بالنسبة لمن قدم الأسباب من المتهمين يستوجب نقض الحكم بالنسبة إلى المتهم الذي قرر بالطعن في الميعاد ولم يقدم أسباباً .

الذى حل محل القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٩ بتسوية الديون العقارية — قد نصت على أن « للجنة في أية حالة كانت عليها الاجراءات أن تقرر أن الطلب حائز القبول وتشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويترتب على هذا النشر ايقاف بيع عتارات المدين وأمواله الأخرى حتى تفصل اللجنة نهائياً في موضوع الطلب ، وكان مؤدى هذا النص أن الدائن ، ولو كان له أن يوقع على أموال مدينه الذى قبل طلب تسوية ديونه شكلاً — وفاء لدينه ، إلا أن هذا الدائن ممنوع من اجراء بيع هذه الاموال المحجوزة ، وكان يلزم عن ذلك أنه لم يكن للدعى بالحقوق المدنية في خصوص هذه الدعوى أن يحدد يوماً لبيع المحجوزات وأن لا يقال بتبديدها اذ أن اجراءات البيع والتبديد الحاصلة بعد قبول التسوية شكلاً قد وقعت باطله لصدورها على خلاف مقتضى النص سالف الذكر — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يثبت في حق المتهمين أنهم قد تصرفوا فعلاً في شيء مما حجز عليه ، فان الأسباب التى أقام عليها توافر سوء القصد لديهم لا تكون مؤدية إلى ذلك ، ويكون الحكم بذلك قد جاء قاصراً بما يعيبه ويوجب نقضه .

« وحيث ان نقض الحكم بالنسبة للطاعنين الثانى والثالث يقتضى نقضه بالنسبة إلى الطاعن الاول أيضاً الذى وان قرر الطعن فى الميعاد لم يقدم أسباباً لطعنه وذلك نظراً لوحدة الواقعة وتحقيقاً لحسن سير العدالة .

(طعن خليل أمين مرجان وآخرين ضد النيابة رقم ١٣٢٧ لسنة ١٩ ق)

ديسمبر سنة ١٩٤٧ لبيع الأشياء المحجوزة فى كلا الحجزين سالتى الذكر ، وانه فى هذا اليوم لم يقدم الطاعنون شيئاً من المحجوزات وأن المحضر بحث عنها فلم يجدها ، وقال له المخاطب معه إن القطن قد بيع بمعرفة الصراف ، ولم يقدم ما يؤيد ذلك ، كما أجاب بعدم وجود باقى الأشياء — حصل الحكم واقعة الدعوى فيما تقدم بعد أن أثبت اقرار الحاجز باستلامه دينه وتنازله عن دعواه المدنية ، ثم أورد دفاع الطاعنين المبين بوجه الطعن من أن الدين دخل التسوية العقارية ، وأنه قد نشر عن ذلك بعدد الوقائع المصرية رقم ١٥٢ غير الاعتيادى والصادر بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٣٩ والمشار اليه بحافظة مستنداتها ، أورد الحكم هذا الدفاع ، وانتهى إلى القول بأن سوء نية المتهمين (الطاعنين) واضح من تهريبهم وعدم ابدائهم لادى دفاع ، ثم تمسكهم بدفوع لا دليل عليها ، وبأن هذا الدفاع (المبين بوجه الطعن) قد جاء متأخراً ، وبعد تنازل الدائن عن دينه باقراره استلامه وبأن التسوية لم تتم إلا بعد مقارفة الجريمة مما لا يعفيهم من نتيجة التبديد وعرقلة اجراءات البيع بقصد كسب الوقت ليس غير — وقضى من أجل ذلك بادائهم .

« وحيث انه لما كان ثابتاً بما اورده الحكم — على ما تقدم — أن لجنة تسوية الديون العقارية قد قررت قبول طلب التسوية المتقدم من الطاعن الثانى من جهة الشكل ، وأن هذا القرار قد صار نشره بعدد الوقائع الرسمية رقم ١٥٢ الصادر بتاريخ ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٣٩ — أى قبل الحجز واليوم المحدد للبيع ، وكانت المادة ١٧ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢

هذا الحكم قد عدل في المعارضة إلى وقف التنفيذ وقضت المحكمة الاستئنافية بناء على ذلك بتشديد العقوبة عند نظرها الاستئناف المرفوع من الطاعن عن الحكم الصادر في المعارضة، في حين أن استئناف النيابة كان قد سقط بتعديل العقوبة بوقف تنفيذها، وكان يجب على النيابة لكي يكون الاستئناف منها مقبولا أن تقرر من جديد باستئناف الحكم الصادر في المعارضة. (وثانيا) لأن المحكمة قد جاوزت في العقوبة الحد الأقصى المقرر بالقانون إذ قضت بحبس الطاعن ستة شهور في حين أن الحد الأقصى المبين في المادة الثامنة من القانون الذي طبقته المحكمة لا يزيد على ثلاثة شهور. (وثالثا) لأن الواقعة كما أثبتتها المحكمة لا عتاب عليها في القانون إذ لا الزام على تاجر التجزئة الا في بيان السعر المحدد للبيع، وقد كانت علبة المربي المضبوطة ملصقا عليها بطاقة ببيان الثمن، وهو أقل من السعر المحدد، أما البيانات الأخرى اسم المنتج والصف والورق فالملزوم بوضعها على السلعة هو المستورد او المنتج أو تاجر الجملة.

وحيث ان النيابة العامة قد رفعت الدعوى على الطاعن بأنه في ١٩٤٩/٥/٢٢ بوصفه صاحب متجر عرض للبيع أغذية محفوظة مبينة بالمحضر دون أن يضع عليها بطاقة ببيان سعرها ووزنها الصافي وجهة استيرادها، وحكم غيابيا بتغريمه ٥٠ ج فاستأنفت النيابة هذا الحكم كما عارض الطاعن فيه فقضى في معارضته بتأييد الحكم الغيابي مع وقف تنفيذ العقوبة. استوقف هذا الحكم من الطاعن فقضى بقبول الاستئنافين المرفوعين من الطاعن و النيابة وبحبس الطاعن ستة شهور مع الشغل وتغريمه ١٠٠ جنيه مع وقف التنفيذ. ويبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون حين قال ان وقف تنفيذ

١٢٤

٢٣ مايو سنة ١٩٥٠

حكم غيابي . استئناف النيابة له يسقط بتعديل الحكم في المعارضة . وقف تنفيذ العقوبة يعتبر تعديلا . تموين . اعلان البيانات واجب على جميع التجار .

المبادئ القانونية

١ - ان وقف التنفيذ هو عنصر من عناصر تقدير العقوبة له أثره وخطره في كيانها والقضاء به عند نظر المعارضة يعتبر تعديلا للعقوبة بالتخفيف ويترتب على ذلك ان استئناف النيابة للحكم الغيابي يكون قد سقط بتعديل الحكم في المعارضة فاذا كانت النيابة لم تستأنف الحكم الصادر في المعارضة فانه لاحق للمحكمة الاستئنافية في اعتبار استئناف النيابة قائما وتشديد العقوبة على المتهم .

٢ - ان القرار رقم ١١٦ سنة ١٩٤٨ الصادر من وزير التموين تنفيذا للرسوم بقانون ٩٦ سنة ٤٥ أوجب على مستوردي الأصناف المبينة به ومنتجاتها والتجار فيها بيان اسم المنتج والصف والمقدار وسعر المبيع للمستهلك قبل بيعها أو عرضها للبيع والنص المشار إليه جاء مطلقا وشاملا لكافة صور الاتجار سواء أكان بالتجزئة أم بالجملة.

المحكمة

وحيث ان أوجه الطعن تحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون (أولا) لأن المحكمة اعتبرت استئناف النيابة للحكم الغيابي الصادر من محكمة أول درجة قائما، في حين أن

السلعة موضوع الجريمة ، فان الحكم الابتدائي وهو الصادر في المعارضة وقتئذ انه عن عدم وضع هذه البيانات يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى ، ويتعين من أجل ذلك تأييده ، ولا وجه اذن لما يثيره الطاعن بصدد عقوبة الحبس ما دام أن الحكم الابتدائي قد قضى بالغرامة فقط في حدود العقوبة المقررة بالقانون .

(طعن محمد محمد سعودى ضد النيابة رقم ٤٠١ سنة ٢٠ ق)

١٢٥

٢٣ مايو سنة ١٩٥٠

كحول . خطر نزع المواد المحولة من الكحول المحول . تقدير التعويض .
المبدأ القانوني

ان الفقرة الثانية من المادة الثالثة من المرسوم الصادر في ١٩٣٤/٩/٩ في الشطر الاول منها قد حظرت بصفة عامة مطلقة نزع المواد المحولة من الكحول المحول والفقرة الثانية من المادة ١٤ من المرسوم سالف الذكر تنص على أنه في حالة تعذر معرفة مقدار الرسوم يقدر التعويض بمعرفة القاضى على أن لا يزيد على ٥٠٠ جنيه فإذا كانت الواقعة المنسوبة إلى المتهم منطبقة على الشطر الاول من الفقرة الثانية المتقدمة وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه برفض استئناف مصلحة الانتاج عن التعويض الذى تطلبه إستناداً إلى عدم إجراء تحليل لمعرفة إذا كان الكحول قد حول لتغيير لونه من عدمه فإنه يكون قاصراً .

العقوبة لا يعتبر تعديلاً في الحكم ، ذلك لأنه من المقرر قانوناً ان استئناف النيابة للحكم الغيابي يسقط إذا عدل هذا الحكم في المعارضة ما لم تستأنف النيابة هذا الحكم من جديد ، وأن اتصال المحكمة بالاستئناف الاول ، وانسحاب استئناف النيابة للحكم الغيابي على الحكم الصادر في المعارضة بطريق التبعية وال لزوم لا يكون إلا إذا كان الحكم في المعارضة صادراً بالتأييد أو باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، والحكم الصادر في المعارضة قد عدل العقوبة إلى وقف تنفيذها وما من ريب أن وقف التنفيذ هو عنصر من عناصر تقدير العقوبة له أثره وخطره في كيانها ، فالقضاء به يعتبر تعديلاً لها بالتخفيف . لما كان ذلك وكانت النيابة لم تستأنف الحكم الصادر في المعارضة ، وكان استئنافها المرفوع عن الحكم الغيابي قد سقط بتعديله في المعارضة ، وكان من المقرر أيضاً أن المستأنف لا يصح أن يضار بالاستئناف المرفوع منه وحده ، فان المحكمة تكون قد أخطأت في اعتبارها استئناف النيابة قائماً ، وابتنائها تشديد العقوبة على هذا الأساس ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتطبيق القانون على الوجه الصحيح .

د وحيث ان القرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٨ الصادر من وزير التموين تنفيذاً للرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير الجبرى قد أوجب على مستوردي الاصناف (ومن بينها السلعة موضوع الدعوى) ومتجيريها والتجار فيها بيان اسم المنتج والصف والمقدار وسعر البيع للمستهلك قبل بيعها أو عرضها للبيع . ولما كان النص المشار اليه جاء مطلقاً وشاملاً لكافة صور الاتجار سواء أكان بالتجزئة أم بالجملة وكان الطاعن مقراً بأن بعض هذه البيانات لم يكن معناها على

المحكمة

« حيث ان محصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة به ، فقد قضى بقبول استئناف المطعون ضدهما والغاء الحكم الابتدائي الصادر « بادانتهم في تهمة نزعهما المواد المحولة من الكحول المحول والمستعمل في مصنعهما لتسليم الأثاث واثابهما بذلك ككحول لم يدفع عنه رسوم انتاج ، وببراءتهما من هذه التهمة ، وبرفض الاستئناف المرفوع من الطاعنة عن هذا الحكم بالنسبة لما قضى به من عدم قبول دعواها المدنية بالرسوم والتضمينات المستحقة واحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة . »

قضى الحكم المطعون فيه بذلك في حين أن الواقعة التي أثبتت عليها تكون الجنحة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة الثالثة من مرسوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ ، تلك التي تنص على أنه « يحظر أيضا نزع كل أو بعض المواد المحولة من الكحول المحول ، ولم تحدد طريقة خاصة لهذا النزع المحظور ، مما يلزم عنه قيام هذا الحظر ، مهما كانت طريقة نزع المواد المحولة ، ومهما كان الأثر الذي ينتج عنها ، ووجوب العقاب تبعاً لذلك مع استحقاق الطالبة لرسوم الانتاج المستحقة والتضمينات دون أن يؤثر في قبول الدعوى المدنية بهذا الاستحقاق أمام المحكمة الجنائية القول بعدم توافر عناصر تحديد هذه الرسوم على وجه الدقة إذ نصت الفقرة الثانية من المادة ١٤ من المرسوم سالف الذكر على تحديد التعويضات بمعرفة القاضي في حالة عدم توافر العناصر اللازمة لتحديد قيمة الرسوم المستحقة على الا يتجاوز بتقديره مبلغ خمسية جنيه . »

« وحيث انه لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى في أن المطعون ضدهما قد خففا لون الكحول المحول بالترشيح ثم أسس قضاءه المشار اليه بوجه الطعن على مانصت عليه المادة الثالثة من مرسوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ في فقرتها الثانية بشرطها معاً من أنه يحظر أيضا نزع كل أو بعض المواد المحولة من الكحول المحول أو أن يضاف إلى هذا الكحول مواد من شأنها أن تخفف من تأثير ذلك التحويل في الرائحة والطعم ، ولم تنص على اللون ، وعلى أن المشرع عند وضعه للرسوم المذكور لو أنه قصد حظر التأثير على اللون لإضافته إلى النص كما فعل في مرسوم ٧ يولييه سنة ١٩٤٧ عندما لوحظ هذا النقص ، وعلى أن مرسوم سنة ١٩٣٤ إنما يحظر التقطير والمتهمان إنما رشحا الكحول بارداً بواسطة الفحم — وهذا وذاك فضلاً عن أنه تحليل كيميائي لم يحصل لمعرفة ما إذا كان الكحول قد حول لتغيير لونه — لما كان ذلك ، وكان يبين من نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من المرسوم الصادر في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ أن القانون في الشرط الأول من الفقرة المذكورة — قد حظر بصفة عامة مطلقاً نزع المواد المحولة من الكحول المحول — وان نص الشرط الثاني إنما يتعلق بحظر التأثير على الكحول في الرائحة والطعم « دون اللون » عن طريق إضافة مواد عليه . . . وكان الفعل المسند إلى المطعون ضدهما إنما يقع تحت طائلة الشرط الأول لتلك الفقرة دون شرطها الثاني — لما كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة ١٤ من مرسوم ٩ سبتمبر سالف الذكر تنص على أنه في حالة تعذر معرفة مقدار الرسوم يقدر التعويض بمعرفة القاضي على أن لا يزيد على ٥٠٠ ج ، فإن الحكم المطعون فيه بتأسيسه قضاءه برفض استئناف الطاعنة على

النظر الذي اعتمد عليه ودون اجراء التحليل الذي أشار الى لزومه تحقيقا لوجه الدعوى يكون قد أخطأ بما يعنيه ويتعين معه نقضه .

(طعن مصلحة الانتاج مدعية بحق مدني ضد نسيم نبتريولى وآخر رقم ٤٠٧ سنة ٢٠ ق)

١٢٦

٢٩ مايو سنة ١٩٥٠

تفتيش . تقدير . جدية التحريات لاستصدار اذن التفتيش . موضوعي . حيازة المخدر . الأصلاته للتجارة .

المبادئ القانونية

١ — ان زوال ولاية القاضي في حالة الاستقالة لا يتم إلا بقبولها وإخطاره .

٢ — ان محكمة الموضوع هي الرقبة على قيام المسوغات التي تراها النيابة العمومية مبررة لإصدار إذنها بالتفتيش فإذا كانت المحكمة قد أيدت النيابة فيما ارتأت له الأسباب التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

٣ — إن الأصل في القانون هو أن مجرد حيازة المخدر مبرر لتوقيع العقوبة المبينة بالمادة ٣٥ من القانون ٢١ سنة ١٩٢٨ .

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول من اوجه الطعن يتحصل في القول بأن رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم المطعون فيه كان قد اعتزل العمل وزالت ولايته القضائية منذ ١/٢٣/١٩٥٠ ثم وقع على مسودة الحكم في ٢ من فبراير سنة ١٩٥٠ وظل معتزلا إلى ان قدم استقالته وقبلت فعلا

ولما كان حضرة القاضي قد باشر هذا الاجراء وهو لا يملكه فان الحكم يكون باطلا متعينا نقضه .

« وحيث ان زوال ولاية القاضي في حالة الاستقالة لا يتم الا بقبولها وإخطاره بها ولما كان الطاعن لم يدع ذلك في طعنه بل أن مفهومه يدل على أن القاضي حين وقع على مسودة الحكم لم تكن قد زالت ولايته عنه ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن في هذا الشأن .

« وحيث ان محصل الوجه الثاني هو اخلال بحق الدفاع ذلك أن الطاعن دفع التهمة بأنها ملفقة لقيام ضغينة بينه وبين الضابط الذي تولى ضبط الواقعة واستشهد على ذلك بشكوى طلب ضمها وصدر قرار من المحكمة بذلك إلا أن هذا القرار لم ينفذ ومضت المحكمة في نظر الدعوى ثم قضت بالادانة .

« وحيث انه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن الدفاع عن الطاعن طلب إلى المحكمة ضم الشكوى التي أشار إليها ولكنه لم يتمسك بذلك الطلب في جلسة المرافعة التي اقتصر فيها على الدفاع في موضوع الدعوى وهذا يعتبر نزولا ضميا عنه .

« وحيث ان مبنى الوجه الثالث هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون - أولا - لعدم استناد اذن التفتيش إلى تحريات جدية لوجود خصومة بين الطاعن وبين الضابط الذي قام باجراء هذه التحريات - ثانيا - أن المحكمة وقد دانت الطاعن بتهمة الاحراز بقصد الاتجار لم تقم الدليل على ذلك .

« وحيث ان محكمة الموضوع وهي الرقبة على قيام المسوغات التي تراها النيابة العمومية مبررة لإصدار إذنها بالتفتيش قد أيدت النيابة فيما ارتأت له للأسباب التي أوردتها والتي من شأنها

٤ - تغيير الحقيقة بالوسائل التي نص عليها القانون في الأوراق الرسمية تتحقق معه جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها وبدون أن يتحقق ضرر خاص يلحق شخصا بعينه من وقوعها وذلك لما يجب أن يتوافر لهذه الأوراق من الثقة والتعويل عليها .

٥ - جريمة الاستعمال تتحقق بتقديم الوقة المزورة لأية جهة من جهات التعامل والتمسك بها وهي بطبيعتها جريمة مستمرة لا تسقط تبعاً لجريمة التزوير .

المحكم

« حيث أن وجهي الطعن المقدم من الطاعن الأول يتصلان في القول - أولاً - بطلان الحكم المطعون فيه لأقامته على أساس فاسد هو استراق السمع بمعرفة شاهد . وسرقة ورقة بمعرفة شاهد آخر - ثانياً - بقصور الحكم لعدم بيانه توافر أركان جريمة الاشتراك في السرقة في حق الطاعن ولأن الأدلة التي أقام عليها قضاؤه بالادانة لا تؤدي إلى ما انتهت إليه . وفوق ذلك فقد أخطأ الحكم في ذكر اسم أحد الشهود كما تناقض في بيان مكان وقوع الحادث فتارة يقول انه بالمنصورة وأخرى يقول انه بالزقازيق .

« وحيث انه لما كان الثابت من الاطلاع على محضر الجلسة والحكم المطعون فيه ان الدفاع عن الطاعن لم يتمسك بما يثيره الطاعن وكان هذا الدفاع بطبيعته يستلزم تحقيقاً موضوعياً وهو غير متعلق بالنظام العام فليس له أن يتمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض أما

أن تؤدي إلى ما رتب عليها فلا محل لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص . أما ما ينهه على الحكم من ادائه بالاتجار فلا محل له لأن الأصل في القانون هو أن مجرد حيازة المخدر مبرر لتوقيع العقوبة المبينة بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ « وحيث ان باقي ما يثيره الطاعن لا يبدو أن يكون جدلاً موضوعياً حول أدلة الدعوى بما لا شأن لمحكمة النقض به .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن عبد العال درويش سليمة ضد النيابة رقم ٣٦٥ سنة ٢٠ ق)

١٢٧

٢٩ مايو سنة ١٩٥٠

تزوير في أوراق رسمية . لا يلزم معه حصول ضرر . أوراق المضاهاة . شهادة ادارية .

المبادئ القانونية

١ - ان الطعن على الحكم يبطلانه لاستناده إلى استراق السمع بمعرفة شاهد وسرقة ورقة بمعرفة شاهد آخر لا يكون مقبولا أمام محكمة النقض إذا كان المتهم لم يتمسك بذلك الدفاع أمام محكمة الموضوع لأن هذا الدفاع بطبيعته يستلزم تحقيقاً موضوعياً وهو غير متعلق بالنظام العام .

٢ - إن الشهادة الادارية التي يحررها العمدة أو شيخ البلد بإثبات وفاة شخص قبل سنة ١٩٢٤ هي من الأوراق الرسمية .

٣ - ليس في القانون ما يمنع من اعتبار الصورة الشمسية أساساً يصلح للمضاهاة كما استقر عليه قضاء هذه المحكمة .

القول بأن الحكم قاصر البيان فردود بأن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما توافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان بها الطاعن ومنها طرق الاشتراك التي ساهم بها في اقتراف السرقة مستنداً في ذلك إلى الأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك وكان ما يقوله الطاعن عن خطأ الحكم في ذكر الاسم الصحيح لأحد الشهود ومكان وقوع الحادث لا يعدو أن يكون خطأً مادياً لا يؤثر في سلامة الحكم فان الطعن على هذه الصورة لا يكون له محل .

وحيث ان أوجه الطعن المقدم من الطاعن الثاني تحصل في القول - أولاً - بانعدام القصد الجنائي في جريمة التزوير المنسوبة اليه ذلك لأن الطاعن لم يكن يهدف إلا إلى تسجيل حكم صدر صحيحاً عن عقد بيع ابتدائي معترف به وأن ضرراً ما لم يترتب على تلك الجريمة - ثانياً - بأن الحكم أخطأ حين اعتمد في اثبات التزوير على صورة شمسية للشهادة المزورة ذلك لأن هذه الصور لاتصلح في القانون أساساً للمضاهاة لعدم وضوح الاهتزازات واللازمات، للامضاء الأصلية في الصورة - ثالثاً - أخطأ الحكم أيضاً في تطبيق القانون لاعتباره الشهادة الإدارية ورقة رسمية مع أنها في الواقع صادرة من شخص غير مختص باثبات تواريخ الوفاة فإذا أخطأ فيها فانه لا يكون مستحقاً للعقاب - رابعاً - بأن المحكمة وقد قضت ببراءة الفاعل الأصلي في جريمة التزوير وعدلت التهمة للمنسوبة للطاعن من فاعل أصلي لتلك الجريمة إلى شريك فيها فانها لم توضح أوجه الاشتراك أو الأدلة التي استخلصت منها ذلك

خامساً - بأن الحكم آخذ الطاعن بجريمة الاستعمال مع انه دفع بعدم عليه بالتزوير وبأن الشهادة قدمت إلى جهة إدارية ولا عتاب في القانون على ذلك إلا أن تكون الورقة المزورة قد قدمت إلى هيئة قضائية .

وحيث ان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بالنسبة لهذا الطاعن بما توافر فيه العناصر القانونية للجريمتين اللتين دانه بهما مستنداً في ذلك إلى الأدلة التي أوردتها في منطق سليم وهي أدلة تؤدي إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك وكان صحيحاً في القانون اعتبار الشهادة الإدارية المنسوب إلى العمدة وشيخ البلد التوقيع عليها - من الأوراق الرسمية وكذلك ليس في القانون ما يمنع من اعتبار الصورة الشمسية أساساً يصلح للمضاهاة عليها كما استقر عليه قضاء هذه المحكمة وكان مجرد تغيير الحقيقة بالوسائل التي نص عليها القانون في الأوراق الرسمية تتحقق معه جريمة التزوير فيها بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها وبدون أن يتحقق ضرر خاص يلحق شخصاً بعينه من وقوعها وذلك لما يجب أن يتوافر لهذه الأوراق من الثقة والتعويل عليها . وكانت جريمة الاستعمال تتحقق أيضاً بتقديم الورقة المزورة لأية جهة من جهات التعامل والتسك بها وهي بطبيعتها جريمة مستمرة لا تسقط تبعاً لجريمة التزوير .

وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طنن عبد الرحمن الباعى على وآخر ضد النيابة رقم ٥٦٣ سنة ٢٠ ق)

في هذه الحالة أيضاً لما كان هناك معنى لأن
يفرد القانون فقرة خاصة يعنى فيها بيان طرق
المساعدة وشروط تحقق الاشتراك بها مع
سبق النص في الفقرة الثانية على تحققه بمجرد
الاتفاق مع الفاعل على ارتكاب الجريمة .

المحكمة

« حيث ان بما تنهوا الطاعة على الحكم المطعون
فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون حين قضى ببراءة
المتهمين بمقولة ان واقعة الدعوى لا تعدو أن
تكون شروعا في جنحة لم ينص القانون على
عقابها ، ذلك لأن الواقعة انما هي شروع في جناية
معاقب عليه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٢٨٢
من قانون العقوبات . وكذلك أخطأ الحكم إذ
قضى ببراءة المتهم الثانى بمقولة ان مساءلة شخص
عن المساهمة في جريمة مع غيره تستلزم اتفاقا بينه
وبين ذلك الغير على ارتكابها سابقا على وقوعها .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه إذ قضى
ببراءة المتهمين قد قال في ذلك « ومعنى هذا النص
(أى نص الفقرة الثانية من المادة ٢٨٢ من قانون
العقوبات) صريح في أن المقصود بعبارة (جميع
الأحوال) هو أن يكون القبض قد وقع طبقا
لنص المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات أو تم
طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٨٢ من
قانون العقوبات التى سلف ذكرها ومدلول
صياغة النص على الظرف المشدد في هذه الفقرة
واضح في اشتراطه أن يتلو فعل القبض تهديد
بالقتل أو تعذيب بدنى يقع على شخص المقبوض
عليه وأن القول بجواز توافر أركان هذه
الجناية إذا ما اقترن فعل القبض بالتهديد بالقتل دون
اشتراطه تمام حصول القبض — كما جاء بوصف
التهمة — هذا القول معناه أن الجاني إذا اتخذ من

١٢٨

٣٠ مايو سنة ١٩٥٠

قبض . مقترن بالتهديد بالقتل . يتحقق سواء أكان
التهديد وقت القبض أم بعده . جواز الشروع في هذه
الجناية . الاشتراك بالمساعدة لا يستلزم اتفاقا سابقا .

المبادئ القانونية

١ — إن نص الفقرة الثانية من المادة
٢٨٢ ع ليس فيه ما يفيد التعقيب الزمنى فهذه
المادة منقولة عن المادة ٣٤٤ من قانون
العقوبات الفرنسى وقد أجمعت المحاكم
الفرنسية على أن الجناية المنصوص عليها فيها
تتحقق سواء أكان التهديد بالقتل في وقت
القبض أم أثناء الحبس أو الحجز .

٢ — إن جناية القبض المقترن بالتهديد
تكون من أعمال عدة تنتهى بإتمامها فإذا
ما وقع عمل من الأعمال التى تعتبر بدما في
تنفيذها ثم أوقف إتمامها أو خاب أثرها
لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها وقعت
جريمة الشروع في هذه الجناية .

٣ — إن المادة ٤٤٠ ع إذ نصت في فقرتها
الثانية على ان الاشتراك يكون بواسطة الاتفاق
فإنها نصت كذلك في فقرتها الثالثة على أن
الاشتراك يكون أيضاً بالمساعدة . وكل
ما اشترطه القانون في هذه الفقرة لتحقيق
الاشتراك بالمساعدة أن يكون الشريك عالما
بارتكاب الفاعل للجريمة وأن يساعده بقصد
المعاونة على إتمام ارتكابها في الأعمال المجهزة
أو المسهلة أو المتممة لارتكابها ولو كان
الاتفاق من الفاعل والشريك شرطا لازما

جناية معاقب على الشروع فيها هذا الذي أنير لا سند له من القانون إذ أن هذه المادة ما وضع نصها في القانون الا لتحديد العقوبات التي يحكم بها في الشروع في الجنايات متى توفرت فيها أركان الشروع المعروف في المادة ٤٥ من قانون العقوبات ولا يمكن أن ينصرف نصها إلى القول بأن كل الجنايات يتصور وقوع الشروع فيها. ولعل هذا اللبس مثاره ما جاء بصدر المادة ٤٦ من قانون العقوبات المذكورة من أنه (يعاقب على الشروع في الجناية بالعقوبات الآتية إلا إذا نص قانونا على خلاف ذلك) وليس في هذا النص الصريح ما يحتمل تأويله على خلاف مؤداه فان عبارته وان جاءت مقرررة للعقاب على الشروع في الجناية على اطلاقها الا أن هذا الاطلاق وما أعقبه من قيد في ذلك النص انما ينصان على ما قرره تلك المادة من عقوبات ثم قال الحكم بعد ذلك، إنه وقد خلت الدعوى من دليل على وجود اتفاق سابق بين المتهمين على ارتكاب هذه الجناية ولم يقل الاتهام بقيام ذلك الاتفاق فيتعين لذلك بحث مسئولية كل متهم منهما على وحدة عن الوقائع المنسوبة اليه مقارقتها ومناقشة الدليل القائم قبله فيما قرره كل شاهد من شهود الاثبات .

« وحيث ان نص الفقرة الثانية من المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات ليس فيه ما يفيد ذلك التعقيب الزماني الذي قال به الحكم وهذه المادة منقولة عن المادة ٣٤٤ من قانون العقوبات الفرنسي ولم يذهب أحد الفقهاء الفرنسيين مذهب الحكم المطعون فيه في تفسيرها بل أنهم أجمعوا كما اجمعت المحاكم الفرنسية على أن الجناية المنصوص عليها فيها تتحقق سواء أكان التهديد بالقتل في وقت القبض أم أثناء الحبس أو الحجز .

« Il est indifferent que . ces menaces aient eu lieu au moment de l'arrestation ou pendant le cours de la detention . »

التهديد بالقتل وسيلة لاجراء القبض حق عليه العقاب تطبيقا لنص المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات وفي هذا خروج على نص المادة المذكورة التي حددت في فقرتها الأولى الوسائل التي تم بواسطتها القبض ارتفعت الجريمة إلى مصاف الجنايات وهي التزني بزي مستخدمى الحكومة أو الاتصاف بصفة كاذبة أو ابراز أمر مزور يزعم أنه صادر من جهة الحكومة ولا شك في أن هذه الوسائل قد ذكرت على سبيل الحصر ولو أن الشارع أراد أن يكون (التوسل بالتهديد بالقتل لاجراء القبض) ظرفا مشددا لضمنه تلك الوسائل ... وأنه متى تقرر هذا فان القبض الذي يتم بطريق التهديد بالقتل لا يغير من طبيعة الجنبعة المنصوص عليها في المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات ، ويكون الفعل محل هذه الدعوى والموصوف بتقرير الاتهام بأنه شروع في القبض اقترن بالتهديد بالقتل هو شروع في جنبعة لانص على العقاب عليها ... ولعل الضيغة الواردة في هذا الوصف تحت عبارة (وكان ذلك مقترنا بالتهديد بالقتل) وصفت اعتمادا على ما قال به بعض شراح القانون الفرنسي من أن التهديد بالقتل يجوز أن يبدأ من لحظة القبض إلا أن هذا القول لا يغير ما استظهرته المحكمة فيما تقدم من وجوب تمام القبض حتى يمكن اعتبار التهديد بالقتل ظرفا مشددا ، وأنه وقد تقدم أن المادة ٢٨٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات المطلوب تطبيقها تشترط لقيام الجناية المنصوص عليها فيها تمام فعل القبض وحصوله طبقا للمادة ٢٨٠ من قانون العقوبات كما جاء بصدر تلك المادة وأنه لذلك لا تتصور حالة الشروع في الجناية المذكورة إلا أن هذه المحكمة لا يفوتها أن تشير إلى ما أثر من أن في ذلك تعطيلاً لنص احدى مواد القانون وهي المادة ٤٦ من قانون العقوبات التي قيل إن مؤدى نصها أن كل

وأن يساعده بقصد المعاونة على اتمام ارتكابها في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكابها . ولو كان الاتفاق بين الفاعل والشريك شرطا لازما في هذه الحالة أيضا لما كان هناك معنى لأن يفرد القانون فقرة خاصة يعنى فيها ببيان طرق المساعدة وشروط تحقق الاشتراك بها مع سبق النص في الفقرة الثانية على تحققه بمجرد الاتفاق مع الفاعل على ارتكاب الجريمة .

« وحيث أنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه لا بقتائه على الخطأ في تطبيق لقانون .

« وحيث أن محكمة النقض لا تستطيع القيام بوظيفتها في تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما أثبتتها الحكم لأن تلك الأخطاء القانونية التي وقعت فيها محكمة الموضوع قد طغت على حكمها فحملته على أجمال إثبات أو نفي بعض الوقائع التي لا يحصى من الوقوف على حقيقتها لتطبيق القانون على الوجه الصحيح مما يستوجب مع نقض الحكم إعادة المحاكمة من جديد .

« وحيث أنه لما تقدم ولأن الطعن مرفوع للمرة الثانية يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة لنظر الموضوع .

(طعن النيابة ضد عطية كامل زايد وآخر رقم ٢٠ سنة ٢٠ ق)

١٢٩

٣٠ مايو سنة ١٩٥٠

اجراءات المحاكمة يجب أن تكون في حضور المتهم مادام قد مثل أمام المحكمة . مخالفه ذلك . بطلان .

المبدأ القانوني

لما كان من القواعد الأساسية في القانون ان اجراءات المحاكمة في الجنايات يجب أن تكون في مواجهة المتهم ومحاميه ما دام المتهم

وأما بالنسبة الى كونه جنائية الشروع في القبض المقترن بالتهديد بالقتل لا يتصور وقوعها فقول مردود أيضا لأن هذه الجنائية تكون من أعمال عدة تنتهى باتمامها ؟ فإذا ما وقع عمل من الأعمال التي تعتبر بدءا في تنفيذها ثم أوقف اتمامها أو خاب أثرها لأسباب لا دخل لارادة الفاعل فيها وقعت جريمة الشروع في هذه الجنائية . وقد قال الحكم المطعون فيه إن القبض غير المقترن بالتهديد يتصور الشروع فيه ولكنه لا عقاب عليه فتصور الشروع في ذات الجريمة اذا اقترنت بالتهديد يكون أيسر من ذلك بالبداية .

واذا كانت هناك بعض الجرائم لا يتصور الشروع فيها لأنها لا يمكن أن تقع الا تامة ، الا أن جنائية القبض المقرون بالتهديد بالقتل ليست منها ، وقد أجهد الفقهاء الفرنسيون أنفسهم في حصر تلك الجرائم ، ولكنهم لم يذكروا من بينها جنائية القبض المقرون بالتهديد بالقتل .

« وحيث ان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن اشتراك شخصين أو أكثر في جريمة واحدة لا يكون الا اذا ثبت سبق اتفاقهم على ارتكابها بحيث اذا لم يحصل هذا الاتفاق فلا يسأل كل منهم الا على ما وقع منه هو دون غيره فقول مردود أيضا وذلك لأن المادة ٤٠ من قانون العقوبات اذ نصت في فقرتها الثانية على أن الاشتراك يكون بواسطة الاتفاق ، فانها نصت كذلك في فقرتها الثالثة على أن الاشتراك يكون أيضا بالمساعدة « اذا اعطى شخص للفاعل سلاحا أو آلات أو أى شيء آخر مما يستعمل في ارتكاب الجريمة مع علمه بها أو ساعده بها بأية طريقة أخرى في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكابها ، فكل ما اشترطه القانون في هذه الفقرة لتحقيق الاشتراك بالمساعدة أن يكون الشريك عالما بارتكاب الفاعل للجريمة

قد مثل أمام المحكمة — فإذا كان الثابت من البيانات التي أوردتها الحكم أن المحكمة اطلعت على دفتر يومية الأحوال المزور بعد انتهاء المرافعة في الدعوى بفرقة المداولة وفي غيبة المتهم ومحاميه فإن هذا الاجراء الباطل يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

المحكمة

• حيث أن محصل وجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أقيم على اجراءات باطلة ذلك لأن المحكمة اتخذت اجراءا من اجراءات التحقيق في غيبة الطاعن والمدافع عنه ، وهو الاطلاع على دفتر الأحوال المقول بارتكاب التزوير فيه . ثم هي اعتمدت على ما تبين لها من هذا الاطلاع كدليل ثبوت في الدعوى ضد الطاعن .

• وحيث أن الحكم المطعون فيه وهو بسبيل استظهار الأدلة أخذت بها المحكمة في ثبوت جريمة التزوير قال • وحيث بالنسبة لتهمة التزوير فإنه ثابت من الاطلاع على دفتر يومية أحوال المباحث أن المتهم الأول أثبت فيه ما يأتي . وقد عثرنا على حافظة جلدية اللون مكونة من خمسة جيوب على مبلغ عشرة جنيهات وسبعة وتسعين مليما وقد لوحظ أنه ألغى كلمة عشرة بأن وضعها بين قوسين وكتب بعدها كلمة «صح» اظهارا بأنها ملغاة كما أنه شطب حرف «ت» في كلمة جنيهات بحيث أصبحت جنيا وأصبحت العبارة بعد هذا التغيير تبدو كأنه عثر على جنيه واحد و٩٧ مليما . وحيث أنه بالنسبة لمحضر اللجنة رقم ١٥٥ سنة ١٩٤٩ أبو كبير فقد تدون فيه أنه عثر في حافظة الجلد على مبلغ اج و ٩٧ م .

• وحيث أن مادون في دفتر يومية الأحوال والمحضر من عثوره على مبلغ اج و ٩٧ م مخالف للحقيقة إذ أن حقيقة المبلغ ١٠ ج و ٩٧ م فهو يعتبر

تزويرا وقدر تكب التزوير في دفتر يومية الأحوال بأن غير في كلمة عشرة بأن ألغاه كما أنه شطب على حرف «ت» في كلمة جنيهات بحيث تبدو لمن يطلع على الدفتر أن المبلغ اج و ٩٧ م لا ١٠ ج و ٩٧ م عشرة جنيهات وسبعة وتسعون مليما كما أنه ثبت في محضر اللجنة سالف الذكر والمحضر بواسطته باعتباره ضابطا للمباحث واقعة غير صحيحة بقصد التزوير وهو أنه عثر على ١ ج و ٩٧ م في حين أن حقيقة المبلغ ١٠ ج و ٩٧ م عشرة جنيهات وسبعة وتسعون مليما ، وقال في موضع آخر • وحيث أن محضر اللجنة قد اطلعت عليه المحكمة والدفاع أما دفتر الأحوال فلم يكن موجودا بالجلسة واستحضر عند المداولة واطلعت عليه هيئة المحكمة وقد اكتفى الدفاع بما أثبتته المحقق في محضر التحقيق بالنسبة للعبارة المثبتة في الدفتر ولم يوافق الدفاع على التأجيل إلى أن يستحضر الدفتر مكنتيا بما تدون في التحقيق ، ويتضح من هذا الذي أوردته الحكم أن الاطلاع على دفتر يومية الأحوال المزور حصل من المحكمة بعد انتهاء المرافعة في الدعوى بفرقة المداولة وفي غيبة الطاعن ومحاميه . ولما كان من القواعد الأساسية في القانون ان اجراءات المحاكمة في الجنايات يجب أن تكون في مواجهة المتهم ومحاميه مادام قد مثل أمام المحكمة فإن ما وقع من الاطلاع على الدفتر الحاصل فيه التزوير على النحو السالف يأنه يكون اجراء باطلا يعيب الحكم بما يستوجب نقضه ، ولا عبرة بما قاله الحكم المطعون فيه من اكتفاء الدفاع بما ورد عن هذا الدفتر بمحضر تحقيق النيابة ما دامت المحكمة لم تر الاكتفاء بذلك التحقيق وقدرت لزوم الاطلاع بمعرفتها هي لاستجلاء وجه الحق في الدعوى .

• وحيث أنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(طن محمد رفعت احمد ضد النيابة رقم ٥٠٩ - سنة ٢٠ ق)

قضاء محكمة الاستئناف المدنية

(القضاء المدني)

علماء الشرع أحكاماً تخالف نظيراتها في باب
الاجارة في القانون المدني .

٢ - إن القانون المدني قد أغفل في
فصل اجارة الاشياء الاخذ بنظرية بطلان
عقود الايجار بسبب الغبن الفاحش وآية
ذلك أن الايجار مغالبة بين المؤجر
والمستأجر وان مستأجر أعيان الوقف انما
يتلقى حقه من يملكه وهو الناظر . بل ولم
يأخذ القانون بهذه النظرية في سائر العقود
الآخري بدليل انه لم يبطل بيع عقار القصر
إذا كان هناك غبن فاحش بل أعطى للبائع
الحق في تكملة الثمن في حالة بيع عقار القصر
فقط . (المادة ٣٣٦ مدني)

المحكمة

د حيث ان موضوع الداعي يوجز في أن
المستأنفة رفعت هذه الدعوى بصفقتها ناظرة على
وقف السيدة ميدار هاتم يكن وقالت في صحتها
انها بعقد تاريخه ٢٨ يناير سنة ١٩٤٢ أجرت
بصفقتها المذكورة للمستأنف عليها ١٦ س و ٣ ط
و ٢٢ ف لمدة تبدأ من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٤
وتنتهى في نوفمبر سنة ١٩٤٧ بايجار قدره ستة
جنيهاً للفدان الواحد في السنة ونص في العقد
على أن المستأجرة دفعت وقت تحريره ٨٣٠ مليماً
و ٣١٣ جنيهاً قيمة ايجار الثلاث سنوات بعد
خصم الاموال الأميرية وقدرها ٨٤ جنيهاً
لدفعها إلى الصراف والواقع هو أن المستأنفة

١٣٠

محكمة استئناف مصر

٢٨ يناير سنة ١٩٤٧

اجارة الوقف تعين . خضوعها للقانون المدني .
لا الشريعة .

المبادئ القانونية :

١ - إنه وإن كان علماء الشرع قالوا
انه إذا أجر المتولى على الوقف بغبن فاحش
يتجاوز الخمس نقصاً في أجرة المثل تكون
الاجارة فاسدة وجرت المحاكم المختلطة دائماً
على تطبيق هذه القاعدة الشرعية . إلا أن
هذه المحكمة ترى أن القانون المدني الذي
نظم بين الافراد المعاملات على اختلاف
أنواعها من بيع وايجار وغيرهما لم يخرج
اجارة الوقف من سلطان أحكامه فهي لذلك
خاضعة اذ لو أراد الشارع اخراجها عن
نطاق هذه الاحكام لا حال الفصل فيها على
أحكام الشريعة كما فعل حينما انتزع بمقتضى
المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية
دعاوى معينة من اختصاص هذه المحاكم
وجعل مناط الفصل فيها للمحاكم الشرعية
ومع كونه قد أورد من ضمنها الدعاوى
المتعلقة بأصل الوقف لم يذكر شيئاً عن
اجارة الاعيان الموقوفة مع علمه بان لها عند

لم تدفع هذا المبلغ جميعه بل حررت سنداً في نفس التاريخ بمبلغ ٧٠ جنيهاً تعهدت فيه بدفعه إلى محمد بك توفيق يكن زوج المستأنفة وأن هذا العقد تحرر تحت تأثير زوج المستأنفة بدليل توقيعه عليه كضامن متضامن واستيلاته على السند المذكور ولذا كانت قيمة الايجار أقل بكثير من أجر المثل وفي هذا ضرر بالوقف للناظر شرعاً أن يطلب الحكم بإزالته حتى لو كان المؤجر هو الناظر نفسه وطلبت لذلك بطلان عقد الايجار .

وحيث ان المستأنف عليها دفعت الدعوى بأنه ليس للمستأنفة الحق في أن تطلب بطلان عقد صدر بمحض رضاها ودون أن يحصل فيه أى غش أو اكراه أو تدليس وهى الأمور المفسدة للرضا الصحيح وموجبة لبطلان العقود . كما أن الأجرة أجر المثل وقت تحرير العقد وقد دفعت معجلة وقبل حلول الانتفاع بثلاث سنوات . وحيث ان محكمة أول درجة أصدرت حكماً في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٥ برفض دعوى المستأنفة . فاستأنفت هذه الأخيرة لأسباب تلخص فيما يأتى :

أولاً - ان لناظر الوقف أن يطلب شرعاً الحكم بإزالة الضرر اللاحق بالوقف في عقد الايجار بأقل من أجر المثل حتى لو كان هو المؤجر وقد يكون الناظر حسن الإرادة وكفئاً في تصرفاته بوجه عام ولكنه ينزلق فله في الشرع أن يقلل عشرته حتى لا يضار الوقف بهذه العثرة أما قول محكمة أول درجة انه من المدهش أن يبرم العقد في ٢٨ / ١ / ١٩٤٢ ولا تشعر المستأنفة بالغبن إلا عند رفع الدعوى في ٣١ / ٤ / ١٩٤٥ أى بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات من تحرير العقد فقول مردود لأن الغبن لا يعرف الا في الزمن اللاحق .

ثانياً - تقول محكمة أول درجة ان المستأنفة

لم تقدم أى دليل على الغبن سوى عقد ايجار لأرض قيل انها مجاورة للأرض المؤجرة ولكل أرض صقعها . ومع ذلك فقد طعنت عليه المستأنف عليها بأنه مصطنع . ورغم أن هذا يشعر بان محكمة أول درجة قبلت المبدأ الشرعى الذى سبق وقررت المستأنفة وذلك يناقض مادوته من أسباب في حكمها فان المستأنفة طلبت من محكمة أول درجة أن تعين خيراً لأن أجر المثل لا يعرف بغير معاينة خير أما عقود الايجار فلا تقدم إلا للاستثناس .

وحيث انه عن السبب الأول فانه وان كان علماء الشريعة الاسلامية قالوا انه إذا أجر المتولى على الوقف بغبن فاحش يتجاوز الخمس نقصاً في أجرة المثل فالأجرة فاسدة . وجرت المحاكم المختلطة دائماً على تطبيق القاعدة الشرعية المذكورة إلا أن هذه المحكمة ترى أن القانون المدنى الذى نظم بين الافراد المعاملات على اختلاف أنواعها من بيع وايجار وغيرها لم يخرج اجارة الوقف من سلطان أحكامه فهى لذلك خاضعة له إذ لو أراد الشارع اخراجها عن نطاق هذه الأحكام لآحال الفصل في اجارة الوقف على أحكام الشريعة كما فعل حينما انتزع بمقتضى المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية دعاوى معينة من اختصاص هذه المحاكم وجعل مناط الفصل فيها للمحاكم الشرعية ، ومع كونه قد أورد من ضمنها الدعاوى المتعلقة باصل الوقف لم يذكر شيئاً عن اجارة الاعيان الموقوفة مع علمه بان لها عند علماء الشرع أحكاماً تخالف نظيراتها في باب الايجار في القانون المدنى .

وحيث انه متى كان الأمر كما تقدم فانه يتعين تطبيق مواد القانون المدنى الخاصة باجارة الاشياء وفقاً لما أوجبه المشرع في المادة ٢٨ من لائحة ترتيب المحاكم الوطنية من صدور كافة

الاحكام بمقتضى نص في القانون وبالتطبيق عليه

• وحيث ان القانون المدني في فصل اجارة الاشياء أغفل الاخذ بنظرية بطلان عقود الايجار بسبب الغبن الفاحش وآية ذلك أن الايجار مغالبة بين المؤجر والمستأجر وان مستأجر أعيان الوقف انما يتلقى حقه من يملكه وهو الناظر، بل ولم يأخذ القانون المدني بهذه النظرية في سائر العقود الأخرى بدليل انه لم يطل بيع عقار القصر إذا كان هناك غبن فاحش بل أعطى للبائع الحق في تكملة البيع في حالة بيع عقار القصر فقط (مادة ٣٣٦ مدني) .

• وحيث ان الناظرة في الدعوى الحالية اذ كان زوجها (المستحق الوحيد في الوقف) طرفا في العقد بان وقع عليه بصفته ضامنا متضامنا لايجوز لها التحدث عن الاضرار بالوقف كشخص معنوي لأن الذي يضر في واقع الامر ان كان ثمة ضرر هو زوجها وقد اقر ابرام العقد بل وكان طرفا فيه كما ذكر . كما لا يستطيع الناظرة نيابة عنه ان تطلب ابطال العقد والا كان هذا منافيا للقاعدة العامة الشرعية القائلة بأن من سعى في نقض مائم من جهته فسعيه مردود عليه . وليس للمستحق المذكور أيضا أن يطلب فسخ العقد الذي باشرته الناظرة بدعوى أن الاجرة أقل من أجر المثل الا إذا ثبت وجود تواطؤ بينها وبين المستأجرة لا غتيال حقوقه الأمر الممتنع في هذه الدعوى لأنه موقع على العقد بالصفة المذكورة آنفاً ولأن الأمر في الدعوى على عكس ذلك اذ تنسب الناظرة لزوجها المستحق تواطؤه نفسه مع المستأجرة .

• وحيث انه عن السبب الثاني فانه وان كان قد وضح بما تقدم أن الدعوى في غير محلها قانونا وهو ما قام به اليقين عند المحكمة الا أنه على سبيل الاستقصاء في البحث وتمشيا مع المستأنفة في موضوع الدعوى فقد تبين للمحكمة من مطالعة

أوراق القضيتين المضمومتين رقمي ٥٣٠١ سنة ١٩٤٢ و ٥٣١٩ سنة ١٩٤٢ مدني جزئي بني سويف وباقي أوراق الدعوى أن الأرض موضوع النزاع كانت مؤجرة للمستأنف عليها عن المدة من سنة ١٩٣٨ لسنة ١٩٤١ بعقد تاريخه ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٧ وثابت التاريخ في ٢ ديسمبر ١٩٣٧ بإيجار قدره ٣٣٢ ج و ٣١٠ م بمافي ذلك الاموال . وانها كانت مؤجرة لها أيضا عن المدة من سنة ١٩٤٢ لسنة ١٩٤٤ بعقد تاريخه أول نوفمبر سنة ١٩٣٩ وثابت التاريخ في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩ بأجرة قدرها ٣٩٨ ج و ٥٠٠ م بخلاف الاموال وأخيرا استأجرتها المستأنف عليها من المستأنفة أثناء قيام عهد الايجار السابق بمقتضى العقد موضوع الدعوى الحالية عن المدة من سنة ١٩٤٥ لسنة ١٩٤٧ بإيجار قدره ٤٦٧ ج و ٨٣٠ م ومفردات هذا المبلغ ٣١٣ ج و ٨٣٠ م قبضتها المؤجرة وقت التعاقد الحاصل في ٢٨ يناير سنة ١٩٤٢ (يراجع العقد) و ٨٤ ج أموال و ٧٠ ج حررت المستأنف عليها بها سندا لزوج المستأنفة واعترف الحاضر عن المستأنفة أمام محكمة أول درجة في محضر جلسة ١٦ يوليو سنة ١٩٤٥ أن هذا المبلغ بمثابة رشوة للزوج لتهو عقد الايجار وافر الزوج بتخالفه عنه في محضر الصلح المصدق عليه من المحكمة في القضيتين المشار اليها آنفا .

• وحيث انه يتضح من هذا البيان أن الايجار في العقد الأخير لم يكن بحال أقل من إيجار المثل عند التعاقد خصوصا اذا لوحظ أن قيمة الايجار دفعت قبل بدء الاجارة بنحو ثلاث سنوات انتفعت بها المستأنفة بدون مقابل وبدون أن تدفع عنه للمستأنف عليها فوائد .

• وحيث انه لهذه الاسباب وللاسباب الأخرى المبينة في الحكم المستأنف ولا تعارض

معها يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده .

(استئناف السيدة سيادة هانم دمشق بصفتها وحضر عنها الأستاذ زكي نصر ضد الست عزيزة عبد الجواد مصطفى وحضر عنها الأستاذ محمد حسن رقم ٣٤١ سنة ٦٣ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب المزة حسن نجيب بك وعبد العزيز انسى بك واحد اسماعيل فهمى بك مستشارين)

١٣١

محكمة استئناف مصر

٢٨ يناير سنة ١٩٤٧

انتقال ملكية المنقول . بوضع اليد والسبب الصحيح . وحسن نية الحائز . لابد من مضي ثلاث سنوات في حالة ما إذا كان المنقول مسروقاً . المواد ٤٦ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٦٠٨ مدنى .

المبادئ القانونية :

١ - ان ملكية الأموال المنقولة تنقل باستلامها بناء على سبب صحيح ولو لم تكن ملكاً لمن سلبها بشرط أن يكون المسلم معتقداً صحة الملك فيها للمسلم ولا يضر هذا بحق المالك الحقيقي في طلب استردادها في حالة الضياع أو السرقة (مادة ٤٦ مدنى)

وقد افترض القانون أن مجرد وضع اليد على المنقول يستفاد منه وجود السبب الصحيح وحسن الاعتقاد طبقاً لقاعدة (جيازة المنقول سند ملكيته) إلا إذا ثبت ما يخالف ذلك ومع مراعاة ما تقدم في حالتى السرقة والضياع (مادة ٦٠٨ مدنى) .

٢ - فتؤدى هاتين المادتين هو أن ملكية المنقول تكسب في الحال بثلاثة شروط هي :

١ - الجيازة ب - السبب الصحيح ح - حسن نية الحائز .

وانه يستثنى من ذلك حالة ضياع الشيء أو سرقة فان واصل اليد عليه لسبب صحيح وحسن نية لا يملكه إلا بعد مضي ثلاث سنين . (المادتان ٨٦ و ٨٧ مدنى) .

فليس إذن كل تصرف في منقول يصدر ممن لا يملكه يكون تصرفاً باطلاً لا يترتب عليه أثر قانونى لأن العبرة في انتقال ملكية المنقول فوراً (في غير حالتى الضياع والسرقة) باستلامه ولو لم يكن من سلبه مالكا له بشرط أن يكون التسليم حاصلًا بسبب صحيح وباعتقاد حسن من جانب المستلم بأن الطرف الآخر يملك حق التسليم قانوناً .

المحكمة

حيث انه عن الموضوع فان وقائعته تلخص في انه بعقد تاريخه ١٠ فبراير سنة ١٩٤٤ اشترى محمد افندى معوض كسر المستأنف عليه الاول من اسماعيل صالح شعبان المستأنف عليه الثانى سيارة نقل بثمن قدره ٢٠٠ ج ذكر فيه (فى العقد) أن المشتري دفعه واستلم السيارة وأصبح له التصرف فيها واتخاذ اللازم نحو نقل رخصتها لاسمه وتوقع عليه من البائع ومن أحد دسوقي المستأنف عليه الثالث وحلى افندى شهوده المستأنف الاول .

وفي يوم تحرير هذا العقد دفع كل من المستأنف عليه الثانى البائع والمستأنف الاول طلباً لمدير القرية جاء فيه أن أولهما قد باع السيارة إلى المستأنف عليه الاول واعتمدت جهة الإدارة

أن جميع الشركاء قد تصرفوا في السيارة بالبيع للمستأنف عليه الأول بدليل توقيعهم على عقد البيع كشهود وطلبا إلغاء الحكم الغيابي ورفض دعوى المستأنفين . وبسبب توقيع الحجز بادي الذكر رفع المستأنف عليه الأول (المشتري) الدعوى الحالية يطلب أحقيته لنصف السيارة الذي يتنازع فيه المستأنفان وإلغاء الحجز المتوقع عليها بتاريخ ١٩ يونية سنة ١٩٤٤ مع الزام الحاجزين متضامين بالمصاريف الخ . والمستأنفان لم يدفعوا موضوع الدعوى بشيء فقضت محكمة أول درجة للمستأنف عليه الأول بطلباته ورفع المستأنفان الاستئناف الحالي لسببين هما .

أولا - استندت محكمة أول درجة على أن عقد بيع السيارة المؤرخ ١٠ / ٢ / ١٩٤٤ صادر من المستأنف عليه الثاني للأول وقد استلمها المشتري من البائع المرخص له بها والذي طلب نقل الرخصة للمشتري وقد أمن عليها لدى إحدى شركات التأمين وكل هذا يدل على أن البيع اقترن بالتسليم والواقع أن هذا البيع صدر من لا يملك وذلك لأن البائع بموجب عقد الاتفاق المؤرخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٣ يحرم عليه بيع السيارة إلا بموافقة جميع الشركاء كتابة وطيعي أن التصرف الصادر من لا يملكه يكون تصرفا باطلا لا يترتب عليه أي أثر قانوني .

ثانيا - ذكرت المحكمة في أسباب حكمها أن البائع هو الذي كان حائزا لهذه السيارة فيعتبر مالكا ما دام أن الحيازة بموافقة جميع الشركاء فإذا هو تصرف فتصرفه صحيح أما القول بسوء النية وحسن النية فليس هذا موضوعه لأن السيارة لم تثبت أنها مسروقة والواقع أن يد البائع كانت يد أمانة لصالح المالكين فيكون التصرف الصادر منه بدون رضاهم خيانة للأمانة وعقد ٢١ نوفمبر

البيع فعلا . وأن المشتري قدم طلبا للمدير بنقل دوسيه رخصة السيارة للفيوم حيث يوجد محل إقامته وفي يوم ٢٩ فبراير سنة ١٩٤٤ أمن المستأنف عليه الأول على السيارة بشركة مصر للتأمين وفي يوم ١٦ فبراير سنة ١٩٤٥ أمن عليها من شركة اسكندرية للتأمين أيضا لغاية أول مارس سنة ١٩٤٦ . وبتاريخ ١٩ يونية سنة ١٩٤٤ رفع المستأنفان الدعوى رقم ٤٣٤ سنة ١٩٣٤ على بني سويف على المستأنف عليهما الثاني والثالث وقالوا في صحيفة انهما يملكان والمستأنف عليهما المذكوران السيارة آنفة الذكر مشاركة بينهم ولما كانت السيارة في حيازة هذين الآخرين ويقتنعان بإرادتهما دونهما وهما شارعان في تبديدها أخيرا لذلك فهما يطلبان صدور الأمر بتوقيع الحجز التحفظي الاستحتمالي على النصف شيوعا في السيارة والحكم لهما بأحقيتهما إلى هذا النصف فيها . وبالتاريخ المذكور أوقع الحجز التحفظي على السيارة فاعترض عليه المستأنف عليه الأول في المحضر قائلا أنه اشترى السيارة من المستأنف عليه الثاني بالعقد بادي الذكر المتقدم . وقدم المستأنفان تأسيسا لتلك الدعوى ورقة شروط مؤرخة في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٣ مذكورا فيها أنهم أي (المستأنفان والمستأنف عليهما الآخرين) اشتروا السيارة ودفع كل منهم ربع الثمن وبما أنها مرخصة باسم المستأنف عليه الثاني فإنه لا يجوز له بيعها أو التنازل عنها للغير إلا بموافقة الجميع ولا يعتبر ذلك اختلاسا وتزويرا يحاكم من أجله جنائيا .

وقد حكم في القضية المذكورة غايبا بطلبات المستأنفين فعارض المستأنف عليهما الآخرين في ١٧ فبراير سنة ١٩٤٥ في هذا الحكم ولم يفصل في المعارضة - الآن وما جاء في صحيفة المعارضة

(٢) السبب الصحيح (٣) حسن نية الحائز، وأنه يستثنى من ذلك حالة ضياع الشيء أو سرقة فان واضع اليد عليه بسبب صحيح وحسن نية لا يملكه إلا بعد مضي ثلاث سنين (المادتان ٨٦ و ٨٧ مدني).

فليس اذن كل تصرف في منقول يصدر من لا يملكه يكون تصرفاً باطلا لا يترتب عليه اثر قانوني كما يزعم المستأنفان بل العبرة في انتقال ملكية المنقول فوراً (في غير حالي الضياع والسرقة) باستلامه ولولم يكن من سله مالكا له بشرط أن يكون التسليم حاصلًا بسبب صحيح وباعتقاد حسن من جانب المستلم بأن الطرف الآخر يملك حق التسليم قانوناً . وغنى عن البيان أن الشرط المبرم بين بائع السيارة في الدعوى الحالية وشركائه بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٣ بعدم جواز بيعها إلا بموافقة باقي الشركاء لا يمكن أن يستفاد منه حسن أو سوء نية المستأنف عليه الاول طالما انه لم يقدم دليل على عله بما تضمنته هذه الشروط خصوصاً وأن هذه الشروط — الغيت قبل بيع السيارة له حتى يمكن أن يحتج بها عليه باعتباره من الاعيان .

وحيث انه عن السبب الثاني فان الواضح للمحكمة من مطالعة الأوراق أن المستأنفين لا ينازعان في أن المستأنف عليه الاول إذا اشترى السيارة من المستأنف عليه الثاني قد استلمها وفي الحق لا سبيل إلى إنكارهم ذلك لأن هذا التسليم ثابت في عقد البيع نفسه الموقع عليه من البائع وهو أحد الشركاء ومن المستأنف الاول والمستأنف عليه الثالث (وهما شريكان) بصفتها شاهدين . ومن اعتراف المستأنف الاول في الطلب المقدم منه لمدير القرية بأن السيارة بيعت للمستأنف عليه الاول وان جهة الادارة اعتمدت البيع وان

سنة ١٩٤٣ صريح في ذلك والقانون وإن كان نص على أن وضع اليد قرينة على وجود السبب الصحيح وحسن الاعتقاد إلا أنه قال : إلا إذا ثبت ما يخالف ذلك ، والبائع والمشتري كلاهما شيئاً النية فالاول كان محرماً عليه البيع كما ذكر والثاني كان واقفاً على جميع أدوار النزاع الحاصل بين الشركاء وعالماً بالشكوى المقدمة للبوليس ضد البائع وبالتعهد الذي أخذه عليه البوليس بعدم التصرف في السيارة لأنه كان ملازماً ومقتنيا لحضراتهم وأنه لا بد وأن يكون قد اطلع على عقد تملك البائع وفيه الدليل الكافي على أنه لا يملك السيارة ولا التصرف فيها الأمر الذي يقطع أنه لم يكن مشترياً جدياً بل متواطئاً مع البائع على الاضرار بحقوق باقي الشركاء أما نقل الرخصة والمبادرة للنامين على السيارة فهذه كلها اجراءات شكلية الغرض منها التظاهر بمظهر المالك والقانون لا يحمي سيء النية كما أن هذه الاجراءات لا تغير من طبيعة البيع الصوري.

وحيث انه عن السبب الاول فان ملكية الاموال المنقولة تنقل باستلامها بناء على سبب صحيح ولو لم تكن ملكاً لمن سلهما بشرط أن يكون المستلم معتقداً صحة الملك فيها للمسلم ولا يضر هذا بحق المالك الحقيقي في طلب استردادها في حالة الضياع أو السرقة (مادة ٤٦ مدني) وقد افترض القانون أن مجرد وضع اليد على المنقول ليستفاد منه وجود السبب الصحيح وحسن الاعتقاد طبقاً لقاعدة (حيازة المنقول سند ملكيته) إلا إذا ثبت ما يخالف ذلك ومع مراعاة ما تقدم في حالي السرقة والضياع (مادة ٦٠٨ مدني) .

فتؤدى هاتين المادتين هو أن ملكية المنقول تكتسب في الحال بثلاثة شروط هي (١) الحيازة

المشتري طلب إلى المديرية نقل دوسيه رخصة السيارة للفيوم حيث يقيم . ومن تأمين المشتري على السيارة من شركة مصر ومن شركة اسكندرية للتأمين لغاية أول مارس سنة ١٩٤٦ وبما تبين في محضر الحجز أن السيارة وجدت وقت توقيع بثونة البنك الأهلي واقامة المشتري حارساً عليها ورفض غالى منصور المرشح من جانب المستأنفين الحراسة بحجة وجودها في الثونة المذكورة .

د وحيث انه لا ريب في أن عتد بيع السيارة هو سبب صحيح ، أما القول من جانب المستأنف الأول بأنه صوري فلا تقيم له المحكمة وزناً لتوقيعه كشاهد عليه ولأنه لو كان قوله صحيحاً لآخذ ورقة ضد على المشتري وهي ما توحى به - إذا وقع عليه كشاهد - أبسط عوامل الحيطة والحذر كذلك ليس للمستأنف الأول طالماً أنه وقع على العقد كشاهد حق التحدث عن سوء نية المشتري بحجة علم هذا الأخير وقت البيع أن السيارة لم تكن مملوكة للبائع وحده . أما عن شكوى البوليس وتعهده البائع بعدم التصرف فيها فقد ظهر من الاطلاع على الشهادة الرسمية عن موضوع المذكرة المقيدة بدفتر احوال بندر الفيوم بتاريخ ١٩٤٤/٢/٩ رقم ٤١ أن الشاكي يدعى سعد ابراهيم غالى وهو ليس على حد بيان المستأنفين في الدعوى من الشركاء في السيارة ولم ينوه فيها عن المشتري المستأنف عليه الأول من قريب أو من بعيد . وقد قررت المحكمة فيما أسلفت أن العبرة في تملك العقار بالحيازة الفورية هي بحسن أو سوء نية المشتري لا البائع .

د وحيث انه عن المستأنف الثانى فانه يزعم أنه كان شريكاً بحق الربع في السيارة المبيعة . وظهر من الاطلاع على عقد بيع السيارة - للمستأنف عليه الأول أنه لا يحمل توقيعاً ما لهذا السبب .

د وحيث انه لذلك وللأسباب الواردة في الحكم المستأنف ولا تتعارض مع ما ذكر من أسباب في هذا الحكم ترى المحكمة تأييد الحكم المستأنف بالنسبة للمستأنف الأول وقبل الفصل في باقى الموضوع بالنسبة للمستأنف الثانى باحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف الثانى بكل الطرق القانونية بما فيها البينة أن المستأنف عليه الأول (المشتري) كان يعلم وقت شراء السيارة أنه يملك فيها الربع وللمستأنف عليه الأول النقي بنفس الطرق .

(استئناف حلى ائندى شنوده وآخر وحضر عنهما الأستاذ يونان سلامة ضد محمد ائندى معوض كسر وآخرين وحضر عن الأول الأستاذ حسن درويش رقم ٥٣٥ سنة ٦٢ في رئاسة وعضوية حضرات أصحاب الغزة حسن نجيب بك وعبد العزيز أنسى بك واحد اسماعيل فهمى بك المستشارين)

١٣٢

محكمة استئناف مصر

٨ ابريل سنة ١٩٤٧

- ١ - قول الدعوى الفرعية ولو لم ترتبط بالدعوى الأصلية . جوازه إذا قصد بها المقاصة .
- ٢ - علة المقاصة . حماية المدعى فرعياً من أضرار المدعى أصلاً عقب تنفيذه كلمة دليل حصول المدعى فرعياً على حكم يدينه بالطرق العادية .
- ٣ - لا محل لشكوى المدعى من تأجيل الفصل في دعواه المرفوعة بدين غير ثابت وغير واجب الأداء لنظر في الدعوى الفرعية التي لم ترفع للسكيد .

المبادئ القانونية

- ١ - إذا تبين للمحكمة أن صاحب الدعوى الفرعية يرمى إلى طلب المقاصة التي أشار إليها القانون في المادة ٢٤٨ مرافعات كانت دعواه الفرعية مقبولة بصرف النظر عن قيمة الدين الذى يطالب به ان كان يربو

الدين المطلوب في الدعوى الاصلية أم ينقصه . وبغض النظر أيضا عن وجود ارتباط بين الدعويين أو عدم وجوده .

٢- والعلة في جواز طلب المقاصة القضائية بدعوى فرعية هي تجنب الضرر الذي قد يصيب المدعى عليه من اعسار المدعى عقب تنفيذ الحكم الذي يصدر له في دعواه من قبل أن يكون المدعى عليه قد حصل من جهته على حكم في دعواه التي يرفعها على خصمه بطريق أصلية .

٣- اذا دلت ظروف الاحوال على ان الدعوى الفرعية لم ترفع على سبيل الكيد وان المدعى لم يرفع دعواه الاصلية بدين ثابت معلوم المقدار واجب الاداء لا يكون له الحق في ان يطلب حمايته من تأجيل الفصل في دعواه الذي يستدعيه النظر في اصل ومقدار الدين المطلوب في الدعوى الفرعية .

المحكمة

حيث انه عن الموضوع فان الدعوى رفعت ابتداء من المستأنف ضد المستأنف عليهم وآخرين بصحيفة أعلنت في ١٥ ابريل سنة ١٩٤٤ قال فيها ما يوجز في أن أخاه عياد رزق الله أفندي توفي بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠ ثم توفي بعده والده رزق الله أفندي عبد الملك بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٢ وأنه سبق أن رفع الدعوى رقم ١٨ سنة ١٩٣٩ كلى بنى سوف قضى له فيها بثبوت ملكيته لنصيبه الشرعى في تركه أخيه وقدره $\frac{1}{4}$ س و ١ ط

وتأيد هذا الحكم استئنافيا وتنفذ بالاستلام شيوعا في التركيتين . وانه رفع بعد ذلك دعوى القسمه رقم ١٣٧٧ سنة ١٩٣١ جزئى الفشر بفرض وتجنب حصته . وفى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٢ تم الصلح بينه وبين ورثة أخيه المرحوم عياد على أن يأخذ ١٤ ط و ٣ ف فى نقط مغنية وتصدق عليه من المحكمة أما نصيبه عن والده فلا تزال دعوى القسمه منظورة بالنسبة له . ثم رفع الدعوى الحالية يطالب بربع ال ١٤ ط و ٣ ف من تاريخ وفاة أخيه الحاصلة فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠ لغاية سنة ١٩٤٢ عن ١٢ سنة على أساس أن ربع القدان فى السنة ١٢ جنيا فيكون المجموع ٨٥٥ ج و ٩٩٦ م والفوائد بواقع ٥٠٪ سنويا الخ . وفى ٧ ابريل سنة ١٩٤٥ قضت المحكمة الابتدائية بنذب خبير لتقدير الربع فى جملة الأطنان التي يملكها المورث على اعتبار أن ما يملكه $\frac{1}{4}$ س و ١ ط من ٢٤ ط فى هذه التركة وان الصلح خصه بميزة ١٤ ط و ٣ ف والخير باشر مأموريته وقدم تقريره فعلا وفى ٢٦ يناير سنة ١٩٤٦ رفع كل من أخويه ابراهيم أفندي رزق الله وملاك أفندي رزق الله دعوى طلبا فيها ٤٤ ج و ٦٥٠ م ربع ١٦ س و ٢ ف ما يملكه كل منهما ميراثا عن والدهما رزق الله عبد الملك عن المدة من سنة ١٩٣٣ الى آخر سنة ١٩٣٧ وذلك لانه (أى المستأنف) كان واضعا يده على هذين المقدارين فى المدة المذكورة . ومحكمة أولى درجة أصدرت حكما تمهيدا آخر بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٩٤٦ بنذب الخير السابق نذبه لتحقيق ما اذا كان المدعى اغتصب الأطنان موضوع الدعويين الفرعيتين . وفى حالة الاغتصاب تقدير صافى ربعها بعد المصاريف الادارية والقانونية . الخ . فرفع المستأنف الاستئناف الحالى . عن هذا

الحكم الأخير مستعمل فيه الى أسباب تحصل فيما يأتي :-

أولاً - أن تركي الأخ والأب مستقلتان كما هو ثابت من حكمي الملكية الصادرين ابتدائياً واستئنافياً بتثبيت ملكيته الى $\frac{1}{4}$ من ٢٥ ط في تركه الأخ والى ٦ من ٥ ط في تركه الأب .

ثانياً - أن قبول أى دعوى فرعية يكون معلقاً على أمرين (١) وجود ارتباط تام بين الطلبين الأصلي والفرعي (٢) كون الطلب الفرعي مما يسهل الحكم فيه بدون الاحالة الى التحقيق أو تحقيق أدلته بمعنى أنه لا يصح أن يترتب على الطلب الفرعي تأخير الفصل في الدعوى الأصلية وواضح بجلاء عدم وجود ارتباط اطلاقاً بالدعوى الأصلية هي مطالبة بربع نصيب المستأنف في تركه أخيه والدعويان الفرعيتان مرفوعتان عن حصة المستأنف عليها الأولين في تركه أخرى وهي تركه الوالد . ولم ترفع الدعويان الا بعد نضوج الدعوى الأصلية وصلاحيتهما للحكم وبعد مرور حوالى سنتين من تاريخ رفع الدعوى الأصلية . ومحكمة أول درجة أحالت على الخير تحقيق الاغتصاب مع أنه يجب أن يكون موضوع دعوى خاصة بالملكية . كما أن الاغتصاب يجب أن يصدر به حكم خاص .

ثالثاً - ومع ذلك فإن الدعويين الفرعيتين لا أساس لهما لأن الوالد قبل وفاته حرر وصية في ٥ أغسطس سنة ١٩٢٧ خص فيها المستأنف ب ٦ من ٥ ط وه ف من أطيانه البالغ قدرها ٤ من ٢١ ط و ١٢ ف وخص المستأنف عليها الأولين وأخاهما عياد بالمنزل والشوقتين كما خص باقى الورثة بمقاربات أخرى . وبعد الوفاة أجهزت الوصية بوضع اليد فصلاً الا أنه في سنة ١٩٣٧ لم يحترم ابراهيم وملاك الوصية وباعا نصيبها الى

ابن أخيها عزيز ميخائيل رزق الله المستأنف عليه الثالث واقتسموا جميع الأطيان عينا وبما أن المدة المطالب بريعبها هي من سنة ١٩٣٣ لغاية سنة ١٩٣٧ وهي المدة التي نفذت فيها الوصية فيكون وضع يد المستأنف على القدر آتف الذكر له سند شرعى أقره ابراهيم وملاك وباقي الورثة وصادر من المورث نفسه فلا يطالب في هذه الحالة بربعه اطلاقاً لأنه وضع يده بحسن نية . وأن المستأنف اذا طوب بربع نصيب المستأنف عليها الأولين في هذا القدر فيستدعى الحال مطالبته من جانبه بنصيبه في ربع المنزل والشوقتين . وهذا كله يستدعى بحث تركه الوالد وصحة سند الوصية وتنفيذها بما لم يمكن بحثه في الدعوى الأصلية بعد أن نضجت وأصبحت صالحة للحكم . وقد طلب الخصوم ضم القضية رقم ٣٧٧ سنة ١٩٤٤ جزئى الفشن وتبين من أسباب الحكم الصادر فيها أن اطيان تركه الوالد كانت موضوع اليد عليها من عزيز ميخائيل المستأنف عليه الثالث نيابة عن الورثة حسبما للنزاع بينهم ويوزع صافى الربع على كل وارث حسب نصيبه وهذه نقطة هامة لم تلتفت اليها محكمة أول درجة

وحيث انه عن السبب الأول فانه تبين من الاطلاع على الاعلام الشرعى الصادر من محكمة الفشن الشرعية بتاريخ ١٤ يوليو سنة ١٩٣٦ ومرفق بحافظة المستأنف رقم ٥ دوسيه المحكمة الابتدائية أن عياد توفى في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠ وانحصر ارثه الشرعى في والده رزق الله أفندى عبد الملك وزوجته نجية اسطفانوس حنا وبنتيه لويزة وفوزية ثم توفى رزق الله أفندى عبد الملك في ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٢ وانحصر أرثه الشرعى في زوجته فردوس يوسف وأولاده البالغ وهم مرقس و ابراهيم وملاك وفريزة وست . وحيث ان هذا الاعلام ظاهر

الدلال على أن عياد توفي قبل والده زرزق الله وأن هذا الأخير كان أحد ورثته شرعاً، وبما أن ما ورثه الوالد في تركه ولده أصبح ملكاً له لأن الميراث سبب من أسباب الملكية المنصوص عنها في المادة ٤٤ مدني فهو يضيف للوارث ملكية العقار الموروث كما يضيفها أحد العقود الناقلة للملكية والحقوق العينية. فالمستأنف بناء على ذلك قد تلقى ملكية ١٤ ط و ٣ ف التي يطالب بريعها عن أبيه وإن كانت هي أصلاً ملكاً لأخيه.

ولقد أصابت المحكمة الابتدائية الحقيقة إذ قالت إنه بوفاة عياد انتهت تركته وأصبحت غير قائمة واندجحت في تركه والده وأصبحت أموال الوالد تركه واحدة ولهذا تكون الأطيان المطالب بريعها في الدعوى الأصلية والدعويين الفرعيتين من تركه واحدة والارتباط قائماً.

وحيث إن الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٨ سنة ١٩٣٩ كلى بنى سويف والحكم الصادر استئنافاً بتأييده لم يخرجنا عن هذه الحقيقة وما كان من الميسور بداهة أن يخالفها وإن كانا كما يبدو من مطالعتهما قد بينا بناء على طلب المستأنف في صحيفة افتتاح تلك الدعوى ما خصه بالقيراط تركه أخيه ميراثاً عن والده.

وحيث أنه عن السبب الثاني فإن المادة ٢٩٤ مرافعات تنص على أنه في حالة ما إذا رفع المدعى عليه دعوى فرعية في أثناء الخصومة فتضم الدعوى الفرعية إلى الدعوى الأصلية ويحكم فيهما في آن واحد إذا كان لذلك وجه. وعبرة إذا كان لذلك وجه، تعطى للمحكمة الحق في تقدير ظروف كل دعوى يقدمها المدعى عليه والمحكمة حرة في هذا التقدير ولا تقيد إلا بالمبادئ العامة التي من أجلها شرعت الدعاوى الفرعية ومن هذه

المبادئ أن دعوى المدعى عليه الفرعية تكون مقبولة في حالة طلبه المقاصة القضائية التي أشار إليها القانون في المادة ٣٤٨ مرافعات الخاصة بتقدير قيمة للدعوى لتعيين النصاب الجائز استئنافه حيث نصت على أنه في حالة ما إذا أقيمت دعوى من المدعى عليه على المدعى في أثناء الخصومة أو دعوى بطلب المقاصة يعتبر في التقدير أكبر مبلغ حصلت المطالبة به أمام المحكمة، فإذا كان المدعى عليه يرمى في دعواه الفرعية إلى حصول هذه المقاصة كانت دعواه مقبولة بصرف النظر عن قيمة الدين الذي يطالبه به إن كان يربو الدين المطلوب في الدعوى الإصابتة بنقصه. وبغض النظر أيضاً عن وجود ارتباط بين الدعويين أو عدم وجوده. ومن ثم تكون الدعوى مقبولة من باب أولى إذا وجد الارتباط كما هي الحال في هذه القضية للأسباب ذات الذكر المتقدم. والعلة في جواز طلب المقاصة القضائية بدعوى فرعية هي تجنب الضرر الذي قد يصيب المدعى عليه من اعسار المدعى عقب تنفيذ الحكم الذي يصدر له في دعواه من قبل أن يكون المدعى عليه قد حصل من جهته على حكم في دعواه التي يرفعها على خصمه بطريق أصلية.

وحيث إن المستأنف عليهما الأولين دفعا دعوى المستأنف الأصلية بأنه واضح يده على نصيهما في الأطيان المكلفة أصلاً باسم والدهما منذ وفاته في سنة ١٩٣٣ لغاية سنة ١٩٣٧ ثم رفعاً الدعويين الفرعيتين بقيمة ريع هذا النصيب عن المدة المذكورة. ويدل ذلك كما يبدو مع باقي ظروف الدعوى أنهما إنما يهدفان إلى أنه إن صبح جدلاً ما ادعاه المستأنف في دعواه الأصلية وكان يداينها بالريع الذي طلبه منهما فإنهما من جهة أخرى يداينانه بريع نصيهما سابق الذكر وأنه

١٣٣

محكمة استئناف مصر

١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٧

- ١ - مرض الموت - تعريفه . يعجز صاحبه عن العمل . ويغلب فيه الموت . ولا عبرة بطول مدة المرض
- ٢ - الوارث يعتبر من الغير بالنسبة لتصرفات مورثه إذا كان ضاراً به .
- ٣ - ليس للتاريخ العرفي أية حجية ضد الوارث . وله اثبات العكس .

المبادئ القانونية

- ١ - ان مرض الموت هو المرض الذى يعجز صاحبه على القيام بمصالحه ويكون الغالب فيه الموت . وشرط غلبة الموت يقتضى بطبيعته عدم اعتبار المرض المزمّن الذى يستطيل أمدّه مرض موت إلا فى الفترة الأخيرة الذى يشتد فيها وتنتهى بالوفاة.
- ٢ - ان الوارث يعتبر من الغير بالنسبة لكل تصرف يصدر عن المورث فى مرض الموت اضراراً بحقه فى الميراث ذلك لأن حقه فى هذا الطعن يستمدّه من القانون ضد عمل المورث فهو على ذلك لا يمثله ويجب اعتباره من طبقة الغير لا من خلفاء المورث.
- ٣ - التصرف فى مرض الموت اما أن يكون بمحرر ذى تاريخ ثابت أو غير ثابت فإذا كان تاريخه ثابتاً فلا يصح الاحتجاج به على الوارث إلا من اليوم الذى اكتسب فيه هذا التاريخ الثابت بناء على انه من الأغيار ولا عبرة فى هذه الحالة بالتاريخ العرفى الذى يحمله المحرر طبقاً للمادة ٢٨٨ مدنى . أما إذا كان تاريخه غير ثابت كان للوارث

لذلك يكون هناك محل للمقاصة القضائية . باعتبار أن هذه المقاصة على خلاف المقاصة القانونية لا تحصل بقوة القانون وإنما تقع بحكم القضاء بعد تصفية الدينين وجعلهما صالحين لاجراء المقاصة بينهما ولا شك فى أن بحث هاتين الدعويتين يستلزم معرفة ما إذا كان المستأنف واضع اليد على نصيب المستأنف عليهما فيما هو مكلف أصلاً باسم والدمها وصفة وضع يده تمهيداً للفصل فى طلب الزامه بالربع ، ولا ترى المحكمة محلاً لما زعمه المستأنف من أنهما قصدا بالدعويتين الفرعيتين تعطيل الفصل فى دعواه الأصلية لأن ظروف الأحوال تشعر بادىء الأمر انهما لم يرفعاها على سبيل الكيد . ولأن المستأنف لم يرفع دعواه الأصلية بدين ثابت معلوم المقدار واجب الاداء حتى يطلب حمايته من تأجيل الفصل فى دعواه الذى يستدعيه النظر فى أصل ومقدار ديني المستأنف عليهما الأولين .

وحيث انه عن السبب الثالث فانه حىال ما وضع من وجوب قبول الدعويتين الفرعيتين لا ترى المحكمة محلاً للبحث فى هذا السبب لانه الاتصال بموضوعهما الذى لم تفصل فيه المحكمة الابتدائية بعد .

وحيث انه لهذه الأسباب وللأسباب التى بنى عليها الحكم المستأنف يكون ذلك الحكم فى محله ويتعين تأييده والزام المستأنف بالمصاريف

(استئناف مرقس افندى رزق الله عبد الملك وحضر عنه الأستاذ اسراييل معوض ضد ابراهيم افندى رزق الله عبد الملك واخرين وحضر عن الأول الأستاذ عزوز اسكندر رقم ٧٦٣ سنة ٦٣ ق برئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة حسن نجيب بك وأحمد اسماعيل فهمى بك وأحمد كامل بك مستشارين)

الحق في أن يثبت بكل الطرق القانونية أن هذا التاريخ صوري وإن التصرف واقع في مرض الموت وظاهر أن هذا ترخيص يمنح للوارث المذكور في هذه الحالة لإثبات ما يدعيه لأنه اجنبي عن التصرف بحيث إذا لم يقيم باثباته كان التاريخ العرفي المعترف به من المورث حجة عليه .

المحكمة

« حيث أنه عن الموضوع فإن هذه الدعوى رفعت ابتداء من المستأنف عليها ضد المستأنفين بصحيفة معلقة في ٢٦ يوليو سنة ١٩٤٤ وقالت فيها ما يوجز في أن المرحومة الست لوسيه فانوس مورثتها ومورثة المستأنفين وآخرين توفيت في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤١ وأنه عند تقسيم تركتها من عقار ومنقول أظهر المستأنفان عقد بيع محررا في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤١ ومصدقا عليه بمحضر انتقال وتصديق نمرة ٨٧ سنة ١٩٤١ من محكمة الأزبكية الجزئية الوطنية في نفس التاريخ أي في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤١ وبمجل في ٣ ديسمبر سنة ١٩٤١ بمحكمة مصر المختلطة بنمرة ٦٥٠٠ مصر منسوبا صدوره من المورثة اليهما ببيع نصف المنزل رقم ٣ برفاق احمد نافع قسم الأزبكية شياخة الظاهر محافظة مصر ومينة حدوده بالصحيفة وإن هذا العقد على فرض صحة صدوره من المورثة فإنه باطل لصدوره في مرض موتها واستندت في ذلك إلى قرب تاريخ وفاتها من تاريخ العقد وطلبت الحكم بإبطاله وتثبيت ملكيتها لنصيبها الشرعي في التركة على ما هو مبين تفصيلا في الصحيفة المذكورة .

« وحيث أنه حيال انكار المستأنفين صدور

هذا العقد في مرض موت المورثة أحالت محكمة أول درجة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المستأنف عليها بكافة الطرق القانونية أن العقد المذكور صدر من المورثة في حالة مرض موتها ولتتقن المستأنف ذلك بنفس الطرق وبعد أن تنفذ الحكم التمهيدي المذكور قضت تلك المحكمة في ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٦ بإبطال عقد البيع وعدم نفاذه بالنسبة لحصة المستأنف عليها في نصف المنزل المبيع وببإبقى الطلبات على الوجه المبين بالحكم .

« وحيث أن المستأنفين رفعا الاستئناف الحالي عن هذا الحكم لأسباب تملخص فيما يأتي .

أولا — أن شهود المستأنف عليها يؤكدون أن البائعة لم تكن مريضة وقت تمام البيع بالإيجاب والقبول وقبض الثمن بعقد البيع الابتدائي المؤرخ في أول مارس سنة ١٩٤١ لأن أقوالهم تؤدي إلى أن مرضها الذي أدى إلى وفاتها لم يبتدىء إلا بعد تاريخ العقد الابتدائي أما قولهم بأنها ادخلت مستشفى القصر العيني في سنة ١٩٤١ فيكذبه المستخرج الرسمي من مصلحة المستشفيات الجامعية التابع لها مستشفى القصر العيني والثابت فيه أن المورثة دخلت المستشفى في شهر يونيه سنة ١٩٤٠ لمعالجتها من سرطان بالثدي وعولجت بالراديوم .

ثانيا — وقد أخطأت محكمة أول درجة فيما ذهبت إليه في القول بأن هذا المستند لا يتعارض مع تعارضا جوهريا مع شهادة شهود الاثبات وأنه لا يقدم ولا يؤخر من طبيعة المرض الذي أودى بحياتها خصوصا وأن الشرع لا يعتبر مثل هذا المرض على فرض وجوده مرض موت .

ثالثا — كذلك أخطأت محكمة أول درجة في قولها أن طبيعة مرض المورثة وعدم قدرتها على الانتقال للمحكمة للتصديق على العقد وانتقال كاتب

وحيث انه يخلص من هذه الاسباب أن النزاع يدور حول أمرين أولهما هل يصح التحويل على التاريخ العرفي ويجوز للمستأنفين التمسك به قبل المستأنف عليها أو انه لا يمكن الاحتجاج عليها بصفتها طاعة في العقد بمرض الموت الا بالتاريخ الرسمي وهو تاريخ التصديق على الامضاءات وثانيهما إذا كان المعول عليه هو التاريخ الرسمي هل كانت المورثة في ذلك التاريخ مريضة بمرض الموت .

وحيث انه عن الأمر الأول فانه يلوح من مطالعة صحيفة الاستئناف ومذكرة المستأنفين الشارحة أن هذا الأمر قد التبت عليهما أحكامه وتوضيحه تقرر المحكمة أن الوارث يعتبر من الغير بالنسبة لكل تصرف يصدر من المورث في مرض الموت اضرارا بحقه في الميراث . ذلك لأن حقه في هذا الطعن يستمد من القانون ضد عمل المورث فهو على ذلك لا يمثله ويجب اعتباره من طبقة الغير لا من خلفاء المورث . وإن هذا التصرف أما أن يكون بمحرر ذي تاريخ ثابت أو غير ثابت . فإذا كان تاريخه ثابتا فلا يصح الاحتجاج به على المورث إلا من اليوم الذي اكتسب فيه هذا التاريخ الثابت بناء على أنه من الأغيار ولا عبرة في هذه الحالة بالتاريخ العرفي الذي يحمله المحرر طبقا للمادة ٢٨٨ مدني . أما إذا كان تاريخه غير ثابت . كان للوارث الحق في أن يثبت بكل الطرق القانونية أن هذا التاريخ صوري وأن التصرف واقع في مرض الموت وظاهر أن هذا ترخيص بمنح للوارث المذكور في هذه الحالة لاثبات ما يدعيه لأنه أجنبي عن التصرف بحيث إذا لم يقم باثباته كان التاريخ العرفي المعترف به من المورث حجة به .

للتصديقات إلى منزلها وتحرير العقد قبل وفاتها يومين يدل على أنه تحرر في مرض موتها . ذلك لأن المورثة كانت موصرة وتأبى كراحتها الذهاب إلى المحاكم . ولم يقل أحد إن انتقال كاتب التصديقات دليل على أن العقد تحرر أثناء مرض الموت . مع أنه لو كان الأمر كذلك لامتنع الكاتب من اثبات عملية التصديق .

رابعا - كما اخطأت محكمة أول درجة فيما قاله من أنه وإن كان العقد الابتدائي تحرر في أول مارس سنة ١٩٤١ الا أنه لا يحمل تاريخا ثابتا والتاريخ العرفي ليس حجة ضد الورثة فيما بينهم لأن حقتهم في الطعن في تصرف مورثهم بحق شخصي تلقوه من القانون ضد عمل المورث نفسه . ذلك ان هذا القول يتعارض مع ما قضت به محكمة النقض من أن الوارث يعتبر في حكم الغير فيما يختص بالتصرف الصادر من مورثه اضرارا بحقه المستمد من القانون وكذلك فان له أن يطعن على هذا التصرف وأن يثبت مطاعته بجميع طرق الاثبات وإذا كان التاريخ المدون بالتصرف غير ثابت رسميا فان له مع تمسك الوارث الذي صدر لمصلحته هذا التصرف بهذا التاريخ أن يثبت حقيقة التاريخ بجميع طرق الاثبات أيضا . وإن كل مال للوارث هو أن يثبت بجميع الطرق أن هذا التاريخ غير صحيح وأن العقد انما أبرم في مرض الموت . ومن ثم يكون تمسك المستأنفين بأن هذا البيع المطعون فيه قد تم بالايجاب والقبول وقبض بعض الثمن حسب الثابت بعقد البيع الابتدائي في يوم أول مارس سنة ١٩٤١ في محله ويتفق مع المبادئ القانونية السليمة وتكون المستأنف عليها بناء على ذلك هي المكلفة قانونا باثبات أن هذا التاريخ العرفي غير صحيح وهو ما لم تفعله ولم يثبت أمام محكمة أول درجة

« وحيث ان التصرف بالبيع موضوع الدعاى لم يكتسب تاريخاً رسمياً إلا في يوم ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤١ وهو تاريخ التصديق على الامضاءات فطريقاً للقواعد سالفه الذكر لا يصح الاحتجاج قبل المستأنف عليها إلا بهذا التاريخ الثابت ثبوتاً رسمياً ويكون من الخطأ اذن تكليفها باثبات عدم صحة التاريخ العرفي الذي يحمله العقد .

« وحيث انه عن الأمر الثاني فان مرض الموت هو المرض الذي يعجز صاحبه عن القيام بمصالحه ويكون الغالب فيه الموت . وشرط غلبة الموت يقتضى بطبيعته عدم اعتبار المرض المزمن الذي يستطيل أمده مرض موت الا في الفترة الأخيرة التي يشتد فيها وتنتهى بالوفاة .

« وحيث ان الذي تبيته المحكمة من وقائع الدعوى أن مورثة الطرفين المرحومة الست لوسيه فانوس جرجس مرضت بالسرطان في الثدي وأدخلت مستشفى فؤاد الأول في ٢ يونيو سنة ١٩٤٠ وخرجت منه بتاريخ ٢٧ يوليو سنة ١٩٤٠ كما تدل على ذلك الشهادة الرسمية المقدمة بحافظة المستأنف الأول رقم ٧ ملف محكمة الدرجة الأولى وانها توفيت في يوم ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤١ كما هو ثابت من اعلام المجلس الملى المقدم من المستأنف عليها بحافظتها رقم ٤ ملف محكمة الدرجة الأولى أيضاً ، وكانت وفاتها نتيجة مضاعفات السرطان بالرئة والعمود الفقري كما جاء في الشهادة الطبية المرفقة بملف تلك المحكمة تحت رقم ١٢ . ولا شك في أن مضاعفات هذا المرض الحثيث التي أودت بحياتها أقعدتها عن القيام بمصالحها فترة من الزمن قبل وفاتها لا مندوحة عن اعتبارها مدة مرض الموت بدليل (أولاً) ما أجمع عليه شهود الاثبات من أن حالتها الصحية كانت تسوء من يوم إلى آخر حتى توفيت (وثانياً) القرينة العقلية المستفادة من

عدم استطاعتها الذهاب في يوم ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤١ إلى المحكمة للتصديق على العقد وانتقال كاتب التصديق اليها بمنزلهما بالفجالة على الرغم من قرب هذا المنزل لمحكمة الأزبكية التابع لها الكاتب المذكور (وثالثاً) حصول وفاتها في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤١ أى بعد ثلاثة أيام من هذا التصديق .

ولما كان التصديق على العقد في يوم ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤١ هو الذي أكسب العقد تاريخاً ثابتاً رسمياً كان اذن هذا التاريخ واقعاً في مدة مرض موت المورثة .

هذا ما يقوم عليه تعيين هذه المحكمة . أما ما ساقه الدفاع عن المستأنفين وما جاء على لسان بعض الشهود النفي من حصول وفاة المورثة فجأة فهي مزاعم لا تقوم على البرهان ولا يقوم بها الدليل الطبي على صحتها تبين فيه المحكمة سبب هذه المفاجأة المزعومة بالوفاة .

كذلك لا عبرة بما قيل من أن المورثة لو كانت في حالة مرض الموت لامتنع كاتب التصديقات من اثبات عملية التصديق لأن مرض الموت لا يشترط فيه أن يكون المريض قد وعيه بل يكفي أن يكون المرض مشتدداً عليه وان تنتهى هذه الشدة بالوفاة . وليس لكاتب التصديقات الامتناع عن التصديق ما دام أن المريض لم يكن فاقداً وعيه .

« وحيث انه لهذه الأسباب يتعين الحكم برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف .

(استئناف كمال افندى معوض وآخر وحضر عنهما الأستاذ فكري أغا نائباً عن حضرة الأستاذ محمود فهمي جندية بك ضد الست سيدة فانوس وحضر عنها الأستاذ رياض يعقوب رقم ١٤٣ سنة ٦٤ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب الغزة حسن نجيب بك وعبد العزيز أنسي بك وأحمد اسماعيل فهمي بك مستشارين)

١٣٤

محكمة استئناف مصر

٢١ يناير سنة ١٩٤٨

١ — خلو الأحكام الابتدائية من الأسباب . غير مبطل لها . والاستئناف يصحح هذا الخطأ .

٢ — الطعن يخلو الحكم من الأسباب سبب من أسباب النقض .

٣ — الاعتراف بالطلب . والاعتراف بالسند . النفاذ بلا كفالة للأول . وبكفالة أو بدونها للثاني .

المبادئ القانونية

١ — انه وان كانت المادة ١٠٣ مرافعات تقضى بان الاحكام التى تصدر من المحاكم الابتدائية يلزم ان تكون مشتملة على الاسباب المبنية عليها والا كانت لاغية إلا ان هذه الاحكام قابلة بطبيعتها للطعن فيها بالاستئناف .

ومحكمة الاستئناف منوطة بالحكم فى اصل الدعوى بعين ما صدر به الحكم الاول او بما يخالفه وتبنى حكمها فى الحالين على اسباب جديدة تضعها هى .

٢ — ان التمسك بالمادة ١٠٣ مرافعات قد يبدو مجديا من الناحية العملية اذا كان الحكم صادرا من محكمة استئناف وطعن فيه بطريق النقض لعدم تسببه وذلك من حيث حصول الطاعن على الغاء الحكم المطعون فيه لهذا السبب ذاته (عدم ذكر اسباب له) .

٣ — قد فرق قانون المرافعات فى التنفيذ المؤقت والاعتراف بالطلب والاعتراف بالسند الذى بنى عليه الطلب . فى الحالة الاولى

اوجب الحكم بالنفاذ فى الثانية اجازة . ويكفى لاعتبار المطلوب الحكم عليه معترفا بالسند المبنى عليه الطلب انه لم يوجه اليه مطعنا مؤثرا فى كيانه من حيث قوة الاستدلال به عليه كما لو انكره او طعن فيه بالتزوير .

المحكمة

حيث انه عن الموضوع فانه يوجز فى أن المستأنف عليه الاول أقام هذه الدعوى على المستأنف وقال فيها انه بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٣٧ باع له المستأنف حصة قدرها ١٨ ط شيوعا فى منزل بينه بالعريضة بعقد عرفى نظير ثمن قدره ٣٠٠ ج دفع منه وقت التعاقد ٢٣٠ ج والباقي وقدره ٧٠ ج تعهد بتسديده للمستأنف على أقساط مبنية بالعقد المذكور .

وان المستأنف رفع الدعوى رقم ١٣٩٤ سنة ١٩٣٨ مدنى بولاق ضده حصل فيها على حكم بمبلغ السبعين جنيها الباقية من ثمن الحصة المبيعة .

وانه فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٠ تحرر محضر صلح بين الطرفين أقر فيه المستأنف بأنه باع له الحصة آنفة الذكر وانه حصل على حكم يباقي الثمن وأن العقد العرفى الصادر منه للطالب ببيع الحصة المذكورة قد فقد منه وأنه يقره على هذا البيع . وتنازل عن الحكم ١٣٩٤ سنة ١٩٣٨ مدنى بولاق وخصم بمبلغ ٣٥ ج الذى ظهر بذمته للمستأنف عليه الاول بمحضر الصلح المذكور من أصل مبلغ الـ ٧٠ ج وأصبح الباقي من الثمن ٣٥ ج تعهد المستأنف عليه الاول بتسديده على أقساط شهرية كل منها بمبلغ ١ ج جنية واحد . وان المستأنف رفع بعد ذلك الدعوى رقم ١٥٦٩ سنة ١٩٤٢ مدنى بولاق بمبلغ الـ ٣٥ ج الباقية له

تكن لتني بتربية المستأنف عليه الأول ومصاريف باقي العائلة التي أحسن إليها وبالع في الاحسان إلى المستأنف عليه الأول بأن أشركه معه عند شراء المنزل موضوع النزاع في سنة ١٩٣٠ فحصة بحصة فيه قدرها ٦ ط في الوقت الذي لم يكن له فيه مال معلوم . ولم تكن هذه الرعاية الطيبة التي صادفها الأخ الأصغر المستأنف عليه من أخيه المستأنف بحافز له على عرفان الجميل بل حسب أن التركة كانت جسيمة . مما دفعه إلى رفع دعوى معافاة تحدد لها جلسة ١٩٣٧/٣/٧ . ولكن في ليلة تلك الجلسة اجتمع أفراد الأسرة للتوفيق بين الشقيقتين وتم الحساب بينهما ووافق المستأنف على أن يكون مدينا للمستأنف عليه الأول في مبلغ ٢٣٠ ج وسله المنزل موضوع النزاع الذي يملك فيه الثلاثة أرباع وتحرر لذلك عقد رهن في صورة عقد بيع وفائي باعتبار أن الثمن ٣٠٠ ج يخصم منها ٢٣٠ ج الدين والباقي وقدره مبلغ ٧٠ ج تعهد المستأنف عليه الأول بأن يدفعه على أقساط .

ولكن المستأنف عليه الأول لم يقم بتنفيذ التزامه بل أنذر المستأنف في فبراير سنة ١٩٣٨ بأن البيع المذكور وأوراقه قد تحرر بطريق الغش والايهام وأنه متمسك بكافة حقوقه في التركة فاضطر المستأنف إلى رفع الدعوى للمرة ١٣٩٢ سنة ١٩٣٨ . مدني بولاق يطالبه فيها بمبلغ الـ ٧٠ ج لحكم له به وتأيد استئنافا في ١٩٣٩/٥/٢٤ . بعد ذلك فقد عقد البيع الوفاي وقدم المستأنف عليه الأول شكوى بشأنه للنياية وبطل المستأنف في التحقيق وأظهر استعدادا لتحرير صورة أخرى من العقد المفقود ثم تبودلت القضايا بين الطرفين وانتهى ذلك إلى تحرير محضر صلح في ١٩٤٠/١٠/٦ تنازل

من الثمن . ولما كان المستأنف عليه الأول يدين المستأنف في الحكم رقم ٦٧٢ سنة ١٩٤٣ مدني بولاق بمبلغ قدره ١٤ ج و ٢٦٠ م خصمته المحكمة من أصل مبلغ الـ ٣٥ ج وأصبح باقي الثمن ٢٠ ج و ٧٤٠ م .

وان المستأنف عليه الأول حصل على حكم ضد المستأنف في القضية رقم ١٥٧٤ سنة ١٩٤٢ مدني بولاق بمبلغ ٢٣ ج و ١٢٠ م بما في ذلك أتعاب المحاماة الاستئنافية وبذلك تكون ذمته بريئة من جميع مبالغ باقي الثمن .

وأنه أنذره ليقدم له مستندات التملك والتوقيع على عقد البيع النهائي ولكنه رد عليه بانذار ينكر فيه حصول البيع . لذلك فانه يطلب الحكم ضده بإثبات البيع الصادر منه له والوارد بمحضر الصلح المحرر في ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٠ وتثبيت ملكيته إلى ١٨ ط المينة بالعريضة مع الزامه بالمصاريف والأتعاب بحكم مشمول بالنفاذ بلا كفالة .

وحصل أثناء سير الدعوى أن باع المستأنف القدر المتنازع عليه إلى المستأنف عليه الثاني . وباعلان تاريخه ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ أدخله المستأنف عليه الأول في الدعوى الحالية وطلب الحكم بطلانته السابقة مع بطلان البيع الصادر له من المستأنف والمسجل في أغسطس سنة ١٩٤٥ على أساس انه واضح يده على الحصة مشتراه منذ ٧ مارس سنة ١٩٣٧ بالسبب الصحيح وبمجل عريضة دعواه المعلنة للمستأنف في ١٩٤٥/٦/٣٠ بنمرة ٤٩٩٨ محكمة مصر المختلطة .

وقد دفع المستأنف الدعوى بانه كان وصياً على أخيه المستأنف عليه الأول ووالدهما لم يترك لهما إلا منازل بسيطة مينة بمحضر الجرد المؤرخ ١٩٢٤/٢/٥ . وقدرت كلها بمبلغ ٥٦٠ ج لم

فيه كل منهما عن دعاويه وتصني الحساب إلى أن
الباقى للاستئناف قبل أخيه المستأنف عليه الأول
وهو مبلغ ٣٥ ج. تعهد بتسديده على أقساط
ولكنه لم يقم بتنفيذ تعهده فاضطر المستأنف
لرفع الدعوى رقم ١٥٦٩ سنة ١٩٤٢ بولاق
ولكن بالرغم من صدور الحكم ضده استمر في
عدم الدفع. كما رفع المستأنف دعوى حساب عن
عن ريع المنزل موضوع النزاع في مارس
سنة ١٩٣٧ وهي رقم ٦٤٥ سنة ١٩٤٥ كلى
مصر يطلب فيها باستهلاك مبلغ الرهن وقدره
٢٣٠ ج. وبندب خير لاجراء المحاسبة بين الطرفين
ثم القضاء له بما عسى أن يظهره الخير. ولما شعر
المستأنف عليه الأول بهذه الدعوى سارع ورفع
الدعوى الحالية.

وحيث ان محكمة الدرجة الاولى قضت في
٢ فبراير سنة ١٩٤٧ حضوريا (أولا) باثبات
صححة التعاقد الصادر من المستأنف للمستأنف
عليه الأول بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٣٧ المتضمن
بيعه له ١٨ ط في كامل أرض وبناء المنزل
المبين الحدود والمعالم بالعريضة مع إلزام
المستأنف بالمصاريف و ٥٠٠ قرش أتعاب محاماة
وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة (ثانيا)
بإعلان العقد الصادر من المستأنف إلى المستأنف
عليه الثاني متضامنين المسجل في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٥
رقم ٦٢٩٢ ومحو كافة التسجيلات المتوقعة على
القدر المذكور مع إلزام المستأنف والمستأنف
عليه الثاني بالمصاريف المناسبة ومبلغ ٣٠٠ قرش
أتعاب محاماة ورفضت ما خالف ذلك من
الطلبات.

وحيث ان المستأنف رفع عن ذلك الحكم
الاستئناف العالى وصفوا موضوعا ومناط البحث
الآن هو استئناف وصف النفاذ الذى استند
المستأنف فيه إلى أسباب تملخص في :-

أن وجد الخطأ في شمول الحكم بالنفاذ هو
أن موضوع الدعوى ليس من الحالات التى
يقضى فيها بالنفاذ كما هو واضح من وقائع الدعوى
ومستنداتها. ثم أن هذا الحكم قد وقع باطلا
فيما يتعلق بهذا الوصف لأنه لم يبين إلى أى نص
والى أى سبب استند عليه في القضاء به. على أنه
على أى فرض نجد أن الطلب المستأنف يستند
إلى بيع عرفى مدعى به متنازع عليه والعقد
الأصلى غير موجود أى لم يحصل الاعتراف به
من المستأنف في أية مرحلة من مراحل القاضى.
وحتى المستأنف عليه الأول لم يقبله ابتداء بل
كان جبرياً عليه فضلا عن طعنه عليه بحصوله
بناء على الغش والايهام. ولم يرفع بمقتضاء هذه
الدعوى إلا عتب أن رفع عليه المستأنف دعوى
الحساب عما حصله من ريعه. لأنه وضع يده
عليه سداداً لما على المستأنف من مبالغ أدمى
المستأنف عليه الأول استحقاقه لها. فكيف
بعد هذا يجوز لمحكمة أول درجة أن تقضى
بالنفاذ المؤقت بستد غير رسمى متنازع عليه.
وظاهر أن للمحكمة الابتدائية أن تستخلص
ما تشاء من الوقائع لتقول انها قد استدلت منها
على قيام البيع - لكن هذا محدود بأنه فصل في
موضوع الأمر المتنازع عليه - وهو لا يدخل
تحت قواعد النفاذ بأى حال.

وحيث ان محكمة الدرجة الاولى قد شملت
قضاءها بصحة التعاقد بالنفاذ المعجل بلا كفالة
دون أن تشير في حكمها إلى المادة القانونية واجبة
التطبيق أو إلى السبب الذى ارتأت من أجله ذلك.

وحيث انه وان كانت المادة ١٠٣
مرافعات تقضى بأن الأحكام التى تصدر من
المحاكم الابتدائية يلزم أن تكون مشتملة على
الاسباب الموجبة عليها والا كانت لاغية إلا أن

هذه الاحكام قابله بطبيعتها للطعن فيها بالاستئناف. ومحكمة الاستئناف منوطة بالحكم في أصل الدعوى بعين ما صدر به الحكم الأول أو بما يخالفه وتبنى حكمها في الحالين على أسباب جديدة تضعها هي .

فن الناحية العملية لا تقتضي محكمة الاستئناف بالبطلان المنصوص عليه في المادة ١٠٣ مرافعات ذلك لأن رأيها إما أن يعتمد على تأييد المنطوق فتذكر ما فات محكمة الدرجة الأولى من أسباب ومواد منطبقة وأما على الإلغاء فتذكر له الأسباب أيضا .

وقد يبدو الطعن في الاحكام بطريق النقض بسبب مخالفة المادة ١٠٣ — المذكورة مجدياً من حيث حصول الطاعن على إلغاء الحكم المطعون فيه إذ كان ذلك الحكم نهائياً كما لو كان صادراً من محكمة استئناف ولم يكن مسياً .

وحيث ان هذه المحكمة ترى في خصوص الدعوى الحالية أن الحكم بالنفاذ في محله لانطباقه على المادة ٢٩٣ مرافعات . ذلك لاعتراف المستأنف بالسند الذي بني عليه الطلب الذي تقدم للمحكمة .

وحيث انه لتوضيح هذا ترى المحكمة بيان الفرق بين الاعتراف بالطلب والاعتراف بالسند — فالمادة ٢٩١ مرافعات أوجبت الحكم بالتنفيذ المؤقت بلا كفالة إذا كان المحكوم عليه معترفاً بالمحكوم به أي معترفاً بالطلب والمادة ٢٩٣ أجازت الحكم بالتنفيذ المؤقت مع أخذ الكفالة أو بدون أخذها إذا كان الطلب مبنياً على سند غير رسمي لم يتنازع فيه . ويؤخذ من ذلك أن هناك فرقا بين الاعتراف بنفس الطلب

والاعتراف بالسند الذي بني عليه الطلب فقد يعترف الخصم بالسند ولكنه يتنازع في نفس التعهد الوارد به من حيث مشروعيته أو من حيث استحقاقه — والاعتراف بنفس الطلب ينهي النزاع حتماً ولذلك أوجبت المادة ٢٩١ مرافعات أن يكون الحكم مشمولاً بالنفاذ وبدون كفالة أما الاعتراف بمجرد السند فانه لا ينهي النزاع ولكنه يعتبر خطوة في تأييد حق التمسك به ولذلك أجازت المادة ٢٩٣ للمحكمة الحكم بالنفاذ ولم توجه كما أجازت اشتراط الكفالة أو عدم اشتراطها حسبما يترأى لها من ظروف الدعوى .

وحيث انه تطبيقاً لذلك فانه وان كان المستأنف يتنازع في طبيعة العقد انه بيع ويصفه بانه عتد رهن في صورة عقد بيع وفائي وهو مالا تتعرض له المحكمة الآن تاركة الفصل فيه إلى ما بعد المرافعة في الموضوع — الا أن المستأنف في كلا الغرضين معترف بسبق صدور العقد منه وبلفظ آخر لم يوجه اليه مطلقاً مؤثراً في كيانه من حيث قوة الاستدلال به عليه كما لو أنكره أو طعن فيه بالتزوير — وهذا الاعتراف كاف قانوناً لجواز الحكم بالنفاذ المعجل طبقاً للمادة ٢٩٣ مرافعات بصرف النظر عما إذا كانت محكمة الدرجة الأولى أخذت بوجه نظر المستأنف في تكييف العقد أو لم تأخذه .

وحيث ان الأدلة على الاعتراف في هذه الحدود ثابت من الدعوى التي رفعها المستأنف رقم ١٣٦٤ سنة ١٩٣٨ مدني بولاق ومن أقواله التي أدلى بها في الشكوى رقم ٣٨

٢ - ان البيع بسعر الوحدة ليس احتمالياً لأن كلا من البائع والمشتري يعلم وقت العقد ما أعطى كما يعلم ما أخذ .

المحكمة

حيث انه عن الموضوع قانه يخلص في أن زاهر افندى شفيق (المستأنف عليه) رفع الدعوى ابتداء ضد ابراهيم افندى الجداوى (المستأنف) بصحيفة أعلنها له في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٣ وقال فيها إنه بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٤٢ تعاقد على أن يقوم الجداوى افندى بزراعة خمسة أفدنة في أرضه بذور (بانيك) و (فيلارس) وهي حبوب خاصة لا طعام العصافير موسمين متاليين أى أنه يزرع البانيك موسماً صيفياً في سنة ١٩٤٢ الزراعية ويزرع الفيلارس موسماً شتوياً سنة ١٩٤٣ الزراعية مقابل التزام زاهر افندى بتوريد البذور وأخذ جميع المحصول الناتج من الخمسة أفدنة في الموسمين على أساس ٤ أرادب ناتج القدان عن كل موسم أو نوع بسعر الارذب ٦ ج وأنه أى زاهر افندى شفيق قام بتسليم بذور الصنفين في المواعيد ولكن الجداوى افندى لم ينفذ تعهده الا بالنسبة للبانيك وسله محصوله ولكن عند ما حل محصول الفيلارس وكانت الاثمان قد ارتفعت اغراه الكسب وامتنع عن تسليم المحصول المذكور ويقدر بأربعة أرادب في خمسة أفدنة أى بعشرين اردباً ثمنها ١٢٠ ج مما اضطره الى انذاره في ١٩٤٣/٦/٢٨ منها عليه بما أصابه من ضرر خصوصاً وأنه ملزم بسد حاجة معامل تفريخه المنتشرة في أنحاء القطر وأنه حيال ذلك اشترى من السوق السوداء عشرين اردباً بسعر الارذب

سنة ١٩٤٠ محاماة التي كان قد تقدم بها المستأنف عليه الأول ضد حضرة محاميه الذي فقد العقد من مكتبه ومن الاقرار المؤرخ ١٢ أبريل سنة ١٩٣٩ ومحضر الصلح المؤرخ ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٠ المقدمين من المستأنف عليه الأول في حافظته رقم ٦ الملف الابتدائي .

وحيث انه لهذه الأسباب ترى المحكمة في موضوع وصف النفاذ رفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف وإعادة الاستئناف الى حضرة مستشار التحضير لتحضير الدعوى.

(استئناف مصطفى على مصطفى وحضر عنه الأستاذ أحمد السيد نائباً عن الأستاذ محمد بك حسن ضد أحمد على مصطفى وآخر رقم ١٢٢٨ سنة ٦٤ ق برئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة حسن نجيب بك وعبد العزيز أنسى بك وأحمد اسماعيل فهى بك مستشارين)

١٣٥

محكمة استئناف مصر

١٨ أبريل سنة ١٩٤٨

١ - العقد الاحتمال . لا يشل ما يمكن أن ينقد عليه الاتفاق مستقبلاً .

٢ - تحديد سعر الوحدة . لا يعتبر احتمالياً .

المبادئ القانونية :

١ - العقد الاحتمال هو الذى لا يستطيع كل من المتعاقدين تحديد ما يحصل عليه من المنفعة وقت التعاقد . وهى لا تتحدد إلا فيما بعد تبعاً لوقوع أمر غير محقق كبيع الثمار قبل انعقادها والزرع قبل نباته بضمن جزاف .

٢٦ ج فيكون قد دفع ٦٠٠ ج زيادة عن الثمن المتفق عليه فهو لذلك له الحق في مبلغ ١٢٠ ج ثمن العشرين اردبا يضاف اليه ثمن التقاوى وهي ١٢٠ ج سعر ٨٠ قرشا الاقاة أى مبلغ ١٢٤ ج وما أصابه من ضرر وهو فوق الثمن بين ٦ ج و ٢٦ ج في العشرين اردبا أى ٦٠٠ ج فيكون المجموع مبلغ ٨٤٤ ج طلب الحكم بالزامه بدفعه اليه مع المصروفات واتعاب المحاماة .

ثم عدل طلباته الى مبلغ ٨١٢ ج قائلا ان ثمن التقاوى المسجلة للجداوى افندى مبلغ ٩٢ ج وليس ١٢٤ ج كما جاء بالمريضة .

وحيث ان الجداوى افندى اعترف باستلامه بذور الفيلاس ولكنه قال إنها لم تثبت بعد بذورها لسيتين أولهما ضعف قوة نبات التقاوى لانها كانت قديمة ومختزنة والثاني عدم صلاحية الارض لاستنبات هذا النوع من البذور لذلك أصدرت محكمة الدرجة الأولى في ٥ يونيه سنة ١٩٤٤ حكما تمهيدا باحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت الجداوى افندى بكافة طرق الاثبات أنه يذر بذور الفيلاس وأنه تعهدا بالرعايه الفنية اللازمة وأنها لم تثبت بعد ذلك وبالتالي لم تعط محصولا وضرحت للمدعى بتق ذلك بالطرق عينها . وبعد أن سمعت أقوال شهود الطرفين أصدرت حكمها القطعى بالزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعى مبلغ ٤٣ ج ر ٤٧٥ م والمصروفات المناسبة ومبلغ ١٥٠ قرشا مقابل اتعاب المحاماة . قائلة في أسبابه انه وان لم يثبت من أقوال شهود المدعى عليه ان السبب في عدم نمو التقاوى يرجع الى تلفها فانه عما لاشك فيه أن المدعى عليه قام بالزراعة فعلا في أرض تربتها زملية هي بطبيعتها لا تصلح لاستنبات هذا النوع من البذور كما هو ثابت من تقارير وزارة

الزراعة المقدمة من الطرفين لذلك يكون مستثولا عن رد قيمة ما استلمه من البذور حيث لم يتحقق المدعى عليه قبل بذورها من طبيعة الأرض التي تلائمها ووضعها جهلا في أرض لا توافقها . وبما أن الثابت من العمد أنه استلم ١١٥ أقة بذور الفلارس للتقاوى وثمنها حسب السعر المتفق على التويد به ٥٧٥ قرشا يجب أن يلزم به المدعى عليه يضاف الى هذا فرق السعر بين ما تباع به وزارة الزراعة وهو ٦٠٥ قرش للأقاة وبين سعر الأقاة المتفق على أن يشتري به المدعى في العقد وهو خمسة قروش وقدر هذا الفرق في المقدار الذى كان مشترطا توريدها وهو عشرون اردبا هو مبلغ ٣٧٧٢ قرشا وذلك لأن المدعى عليه هو الذى تسبب بخطئه في تحميل المدعى بهذا الفرق نتيجة وضعه البذور في أرض غير ملائمة لانبات هذا الصنف فيكون مجموع ما يجب أن يلزم به المدعى عليه مبلغ ٤٣ ج ر ٤٧٥ م مع مصاريفه المناسبة وهو ما حكمت به على المدعى عليه كما سلف .

وحيث ان الجداوى افندى رفع الاستئناف الحالى عن ذلك الحكم واستند فيه إلى أسباب توجز فيما يلي .

أولا — ان التعاقد حصل أثناء قيام الحرب حيث كان استيراد الفيلاس مستحيلا ولم يسبق زراعته بالقطر المصرى بل كان يستورد من الخارج لغذاء العسافير الكنارى بنوع خاص لذلك كان الطرفان لا يعلمان في وقت التعاقد عن استنباته شيئا ومن ثم يكون التعاقد احتماليا لا مؤكدا فلا يعلم العاقدان معرفة مبلغ الفوائد أو الاضرار التى تعود منه لأن نفاذه معقود بمحدث غير محقق . أما جهل الطرفين بكيفية زراعته ونوع الأرض التى تصلح له ونوع البذور وقوة انباتها فيدل عليه أن كلا منهما سأل

لا يستطيع أن يعرف في ذلك القوت الذي أعطاه
إذ الثمار لم تكن انعمدت والزرع لم يكن نبت
والمشتري أيضاً وإن كان يعرف وقت العقد
ما دفعه من الثمن ولكنته لا يعرف القدر الذي
أخذه من الثمار أو من محصول الزراعة ومن
هذا التعريف بالعقد الاحتمالي يبدو جلياً أن
البيع بثمن سعر الوحدة ليس احتمالياً لأن كلا
من البائع والمشتري يعلم وقت العقد ما أعطى كما
يعلم ما أخذ. وبما أن العقد موضوع الدعوى
الحالية المبرم بين الطرفين بتاريخ ٣٠ مايو
سنة ١٩٤٢ مشروط في البند الثالث منه أن يكون
ثمن الأردب من الحبوب المبيعة ستة جنيهات
مصرية. لذلك يكون هذا العقد وقد اتفق فيه
الطرفان على سعر الوحدة عمدة محققاً لا احتمالياً
كما يزعم الدفاع عن المستأنف.

أما عن باقي أقوال الدفاع عن المستأنف من
أن الطرفين لم يعلما وقت التعاقد من استنبات
الفيلارس شيئاً فهو اعتذار عن عدم قيامه
بالتزاماته غير مقبول إذ لو جاز ذلك بالنسبة
للمستأنف عليه لأنه ليس من الاختصاصيين في الزراعة
فانه لا يجوز في حق المستأنف وهو من الحاصلين
على بكالوريوس كلية الزراعة كما ذكر في صدر
العقد وإن كان حتماً يجمل هذا الأمر كما يقول
فكان أولى به أن يستعلم عنه قبل التعاقد لا في
سنة ١٩٤٤ (تراجع حافظة مستنداته رقم ٥
الملف الاستئنافي) أي بعد التعاقد بحوالي السنتين
الأمر الذي يشعر المحكمة بأن هذا الاستعلام إنما
فعله خصيصاً خدمة لدفاعه.

وحيث أنه عن السبب الثاني فأساسه كما يبدو
أن العاقدین قصداً من العقد التجربة. إلا أنه
ليس بالعقد المذكور ما يدل من قريب أو من
بعيد على هذا القصد. والمستأنف إذ لم يتحقق

بعد التعاقد وزارة الزراعة والاختصاصيين في كيفية
استنبات بنور الفيلارس ونوع الأرض التي
تصلح له ولو كانا على علم وقت التعاقد لما لجأ
إلى هذا التساؤل (راجع الخطاب المقدم من
المستأنف عليه وتاريخه ١٩٤٢/١٠/٢٦ والتقرير
المتقدم منه أيضاً بتاريخ ١٩٤٣/١١/٢ وتقرير
وزارة الزراعة المقدم من المستأنف بتاريخ
١٩٤٣/٧/٦) وكلها تواريخ لاحقة للتعاقد.

ثانياً - وما دام أن التعاقد مفشوء التجربة
وهي ملحوظة في نظر العاقدین فانه لا يترتب
عليه تعويض لأحد الطرفين قبل الآخر وتكون
مسئولية المستأنف معدومة في رد قيمة ما استلحه
من البذور حيث لم يتحقق قبل بذرها من طبيعة
الأرض التي تلائمها ووضعها جهلاً منه في أرض
لا توافقها.

ثالثاً - أما قول محكمة أول درجة أنه لم
يثبت من أقوال شاهدي المستأنف أن السبب
في عدم نمو التقاوى يرجع إلى تلفها لا يتفق - أولاً
مع ما هو ثابت بالتحقيق على لسان محمود افندي
على اللامعي شاهد المستأنف من أن البذور لم
تكن جيدة. ثانياً - ومع ما هو مقطوع به
من عدم ورود هذا النوع من الخارج مدة
ثلاثة أعوام من تاريخ اعلان الحرب في سنة ١٩٣٩
حتى التعاقد على فرض أن ما سلم للمستأنف من
بنور إنما ورد من الخارج وقت جنيه مباشرة.

وحيث أنه عن السبب الأول فإن العقد
الاحتمالي هو الذي لا يستطيع فيه كل من المتعاقدین
تحديد ما يحصل عليه من المنفعة وقت التعاقد
وهي لا تتحدد إلا فيما بعد تبعاً لوقوع أمر غير
محقق كبيع الثمار قبل انعمادها والزرع قبل نباته
بثمن جزاف لأن البائع وإن كان يعرف وقت
البيع القدر الذي أخذه وهو الثمن إلا أنه

قبل بذر التقاوى التي استلها من المستأنف عليه من طبيعة الأرض التي تلائمها ووضعها جهلا منه في أرض لا توافتها لا يلوم من الا نفسه لأن أقدامه على التعاقد مع هذا الجهل هو وجه الخطأ الذي من أجله يعد مستولا عن رد قيمة التقاوى التي استلها من المستأنف عليه .

وحيث انه عن السبب الثالث فانه بالاطلاع على التحقيق الذي أجرته محكمة الدرجة الأولى تبين أن ما استخلصته تلك المحكمة من أقوال شامدى المستأنف في محله إذ لم يثبت من أقوالها كما قالت بحق أن السبب في عدم نمو التقاوى يرجع إلى تلفها. أما أقوال الشاهد محمود افندى على اللامعى الذى يستند المستأنف إلى أقواله في هذا الصدد فكانت ترديدا لما أخبره به المستأنف منه حيث سئل ألم يقل لك ابراهيم افندى الجداوى عن سبب عدم نمو هذه الزراعة فاجاب وقال لى أن تقاويها يظهر أنها من نوع غير جيد، وأما عن باقى ما ساقه المستأنف من دفاع في هذا السبب الثالث وهو أن البنور وقت التعاقد كانت

مستوردة من الخارج ومختزنة عند المستأنف عليه قبل اعلان الحرب فهو أيضا من قبيل تحمل الاعذار لأنه بفرض صحة ذلك كان عليه أن يستنبت بعضا منها قبل التعاقد لمعرفة نسبة انباتها لئلا تكون قديمة فلا تنبت وهي أولى وسائل الحيلة والحذر التي يتخذها الرجل العادى في مثل هذه الظروف فما بال الأمر بالمستأنف وهو من أصحاب المؤهلات في الزراعة كما هو ثابت بالعقد. على أنه إذا كان هذا الاجراء قد فاته فلم يكن لمثله أن يغفل أيضا عن اثبات حالة الزراعة وهي قائمة للتدليل بصفة جدية على رداءة التقاوى درءا لمسئوليته في العقد .

وحيث انه لذلك وللأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف يكون ذلك الحكم في محله ويتعين تأييده .

(استئناف ابراهيم افندى الجداوى وحضر عنه الأستاذ حسين حسنى ضد زاهر افندى شفيق وحضر عنه الأستاذ منير عبد الملك رقم ٤٨٣ سنة ٦٤ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة حسن نجيب بك وصادق محمود العجيزى بك وعارف محمد بك مستشارين)

قضاء محكمة الاستئناف التجارية

(القضاء التجارى)

١٣٦

محكمة استئناف مصر

٨ يونيه سنة ١٩٥٠

بطلان . اشتراط نهائية الحكم بعد قانون المرافعات الجديد .

المبدأ القانونى

الشرط الذى يثبت فى أى عقد على أن يكون حكم محكمة أول درجة انتهايا وغير قابل للطعن بالمعارضة أو الاستئناف — اصبح مثل هذا الشرط باطلا بحكم القانون الجديد للمرافعات .

المحكمة

« حيث ان المستأنف عليه دفع بعدم جواز الاستئناف لاتفاق الطرفين على أن حكم محكمة مصر الوطنية يكون نهائيا — اذ أنه شروط فى عتمد الاتفاق المؤرخ ١٣ مارس سنة ١٩٤٨ بالبند السابع منه « انه فى حالة عدم تجديد هذا التعاقد أو فى حالة فسخه أو فى حالة أى خلاف لا سمح الله قد ينشأ بين الطرفين المتعاقدين تكون محكمة مصر الوطنية التجارية هى الحكم فى الفصل فى أى نزاع بينهما كما قبلا مقدما عدم الطعن فى أى حكم يصدر من هذه المحكمة فى هذا الشأن ، ومن حيث ان مثل هذا الاتفاق كان جائزا

أو معمولا به فى ظل قانون المرافعات القديم الذى النى وبطل العمل به بصدور القانون رقم ٧٧ سنة ١٩٤٩ ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وقد كان السند الذى يرتكن عليه الفقه والقضاء فى اجازة مثل هذا الشرط هو نص المادة ٢٧ من قانون المرافعات القديم التى كانت تجعل لقاضى المواد الجزئية الاختصاص فى الحكم انتهايا فى المنازعات التى يرفعها له الخصام برضاهم . واتفاقهم — فكان هذا الاتفاق نوعاً من أنواع التحكيم وبالقياص على هذا النص جاز الاتفاق على اختصاص المحكمة الابتدائية بالحكم انتهايا فى المنازعات التى تعرض عليها باتفاق الخصوم ولو كان حكمها فيها أصلا قابلا للطعن بالاستئناف — إلا أن الشارع عند وضع قانون المرافعات الجديد رأى أن النص الوارد فى المادة ٢٧ من قانون المرافعات القديم فيه اخلال بترتيب درجات التقاضى أمام المحاكم لذلك لم يشأ أن يأتى بنص مقابل لهذه المادة فى التشريع الجديد وقد ورد فى المذكرة التفسيرية لهذا القانون ما يأتى « قد النى القانون الجديد حكم القانون القائم (السابق) الذى يجيز حكما اتفاق الخصوم على رفع منازعاتهم إلى المحكمة الجزئية لتحكم فيها انتهايا ورأت فى ذلك أن مثل هذا الاتفاق فيه اخلال بترتيب درجات المحاكم التى عد اختصاصها من النظام العام ، ومن هذا يتضح أن الشرط

الجديد وان كون الاستئناف جائزا ومقبولا أم غير جائز وغير مقبول انما يخضع في ذلك لأحكام القانون الجديد إذ أن العبرة في جواز الاستئناف وعدمه هو بوقت رفعه فالقانون الجديد هو الذي يحكم الاستئناف المطروح ومن ثم يكون الدفع في غير محله ويتعين لذلك رفضه والحكم بجواز الاستئناف وصحته شكلا .

(استئناف صادق افندي عبده وهي وحضر عنه الأستاذ عبد اللطيف صادق ضد رؤوف افندي جاويش وحضر عنه الأستاذ عبد الكريم بك رؤوف رقم ٣٢ سنة ٦٧ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة ابراهيم كامل بك واسماعيل زهدى بك وعبد العزيز سليمان بك مستشارين)

الذي يثبت في أى عقد على أن يكون حكم محكمة أول درجة انتهائيا وغير قابل للطعن بالمعارضة أو الاستئناف أصبح مثل هذا الشرط باطلا بحكم القانون الجديد على أنه في الدعوى المطروحة امام المحكمة يتعين البحث فيما إذا كان حكم قانون المرافعات الجديد يسرى على هذا العقد المبرم قبل العمل به أم لا .

ومن حيث ان الثابت من أوراق الدعوى أن الحكم صدر من محكمة أول درجة بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٩ ورفع الاستئناف عنه في ٧ فبراير سنة ١٩٥٠ أى بعد سريان قانون المرافعات

قضاء المحاكم الكلية

(القضاء المدني)

١٣٨

محكمة أسبوط الابتدائية

٢٦ مارس سنة ١٩٥٠

التماس إعادة النظر - عدم الفصل في أحد الطلبات -
الحكم بما لم يطلبه الخصم . مادة ٣٧٢ مرافعات قديم .
و ٣٦٨ ، ٤١٧ مرافعات جديد .

المبادئ القانونية

١ - يشترط لقبول الالتماس في حالة عدم الفصل في أحد الطلبات أن يكون هذا الطلب قد تقدم صحيحاً وأن يكون طلباً بالمعنى المقصود قانوناً لادليل إثبات أو نفي وألا يختص الطلب بنقطة تبعية تصبح لاميها بمجرد الحكم في طلب أصلي وأن تكون المحكمة لم تفصل في الطلب صراحة أو ضمناً في المنطوق أو الأسباب .

٢ - يشترط لقبول الالتماس في حالة الحكم بشيء لم يطلبه الخصم أن يكون الشيء الذي قضى به لم يرد في طلبات الخصوم وأن يكون مذكوراً في نص الحكم والأسباب معاً وأن يكون مقررراً للحقوق .

وتأسيساً على ما تقدم فلا يصح اعتبار طلب تعيين شخص معين للحراسة القضائية طلباً مستقلاً بذاته كما لا يصح اعتبار عدم الفصل في أمر تكليف الحارس القضائي

إيداع صافي الربح خزينة المحكمة حكماً بما لم يطلبه الخصم .

٣ - إن الشارع بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ (قانون المرافعات الجديد) قد ارتأى استدراك حالة اغفال الحكم في أحد الطلبات يكون بطلب أمام المحكمة التي فاتها الحكم فيه على ما هو مبين بالمادة ٢٦٨ منه دون التقيد بأى ميعاد من مواعيد الطعن - لذلك لم ينص بالمادة ٤١٧ منه على جواز الالتماس إذا لم يحكم في بعض الطلبات .

المحكمة

د من حيث ان الالتماس قد استكمل شرائطه القانونية فهو مقبول ثقلاً

د ومن حيث ان موضوع النزاع يحتمل في ان الملتمس ضده الاول اقام الدعوى رقم ١٣٦٠ سنة ١٩٤٨ مدى البدارى ضد الملتمس والملتمس ضده الثانى طلب فيها الحكم بصفة مستعجلة بتعيينه هو والملتمس ضده الثانى حارسين قضائيين على ٢٣ س و ١٦ ط و ٢ ف مينة بصحيفة الدعوى لادارة شئونها حتى يفصل في النزاع القائم بينه وبين الملتمس ضده الاول وبتاريخ ٢٨/٢/١٩٤٩ قضت المحكمة المذكورة بتعيين الملتمس ضده الثانى حارساً قضائياً على تلك الاطيان لبيع ثمارها والمحافظة على ريعها أمانة طرفه حتى يفصل نهائياً في النزاع سالف الذكر وألزم الملتمس بالمصروفات ومبلغ مائة قرش أتعاباً للمحاماة .

على أساس أن النزاع حول ملكية هذه الأطنان جدى وتوافر شروط الحراسة .

غير أن الملتمس رفع الاستئناف رقم ١١٧ سنة ١٩٤٩ مدنى مستأنف أسيوط ضد الملتمس ضد هما طلب إلغاء الحكم المستأنف . ورفض الدعوى وبتاريخ ٢٣/٦/١٩٤٩ حكمت المحكمة الاستئنافية برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف والزام الملتمس بالمصاريف ومبلغ ٢٠٠ قرش أتعاباً للمحاماة على أساس توافر النزاع والخطر وأنه قد استبان للمحكمة وجود خطر من بقاء العين المتنازع عليها تحت يد الملتمس وأن الملتمس ضده الثانى المعين حارساً على تلك الأطنان موضع ثقة الطرفين وليس هناك ما يمنع من تعيينه حارساً قضائياً عليها .

ومن حيث أن الملتمس أقام هذا الالتماس طالباً إلغاء الحكم الاستئنافى ورفض دعوى الملتمس ضده الأول والزامه بالمصروفات والأتعاب عن الدرجتين واحتياطياً تعيين عمدة الناحية الشيخ عبد الرحيم حسن درويش حارساً على تلك الأطنان وأسس التماسه على : أولاً : أنه طلب إلى المحكمة الاستئنافية رفض الحراسة وتعيين عمدة البلدة حارساً قضائياً على تلك العين لأن المعين حارساً بالحكم الابتدائى غير ملزم وغير حائز الثقة غير أن المحكمة الاستئنافية لم تفصل فى هذا الطلب لا بالقبول ولا بالرفض ولم تذكر أى استدلال نحو ترجيح تأييد تعيين الملتمس ضده الثانى . ثانياً : أنه اعترض على عدم النص على إيداع الريع بالخزينة وأن الملتمس ضده الأول قرر أمام المحكمة الاستئنافية بأنه يقبل الحكم بالإيداع فى الخزينة ورغم هذا قضت المحكمة المذكورة بالتأييد دون تعديل وهذا حكم بما لم يطلبه الخصم نفسه يبيح رفع الالتماس .

ومن حيث أنه بان من مطالعة الأوراق

أن الملتمس ضده الأول أقام هذه الدعوى طالباً وضع الأطنان موضوع النزاع تحت الحراسة القضائية وتعيينه هو شخصياً أو تعيين الملتمس ضده الثانى حارساً عليها لإدارة شئونها حتى يفصل نهائياً فى دعوى الملكية ولم يدخل فى طلباته تكليف الحارس بإيداع صافى الربيع خزينة المحكمة . وقد طلب الملتمس أصلياً رفض طلب الحراسة واحتياطياً تعيينه هو أو عمدة البلدة حارساً على تلك الأطنان . وقد تبين لمحكمة أول درجة أن طلب الحراسة على أساس صحيح فتمضت بوضع هذه الأطنان تحت الحراسة القضائية . أما فيما يختص بشخص الحارس فقد رأت أن الملتمس ضده الثانى يصلح لهذا الغرض للأسباب المبينة بالحكم . فلما تظلم الملتمس من الحكم الابتدائى بطريق الاستئناف رأت المحكمة الاستئنافية أن محكمة أول درجة قد أصابت الحق من جهة وضع الأطنان المذكورة تحت الحراسة ومن جهة الشخص المعين حارساً فتمضت بالتأييد . وظاهر من محضر جلسة الاستئناف ومن وقائع الدعوى المبينة بصلب الحكم أن شخص الحارس كان محل نزاع بين الطرفين وأن كلا منهما أصر على وجهة نظره ، وطلب الملتمس تعيين عمدة الناحية وطلب الملتمس ضده الأول تأييد الحكم المستأنف الذى عين شيخ الناحية حارساً قضائياً على الأطنان موضوع النزاع وقضت المحكمة الاستئنافية بالتأييد ولم تكلف ذلك الحارس بإيداع صافى الربيع الخزينة .

ومن حيث أنه يبين عما تقدم أن موضوع الدعوى لا يعدو طلب وضع أطنان معينة تحت الحراسة القضائية وقد فصلت فيه المحكمة ابتدائياً واستئنافياً بإجابة الملتمس ضده الأول إلى طلبه . أما الخلاف الذى أثاره الخصمان الملتمس والملتمس ضده الأول حول شخص الحارس فإنه لا يتعدى دائرة

وابوهيف بك صحيفة ٦٣١ وعبدالفتاح السيد بك صحيفة ٦٠٦ والتماس الاحكام الأستاذ أحمد منيب صحيفة ١٣٧ بند ٣٥٤ . وحكم محكمة استئناف مصر الصادر في ١٩٢٤/٩/٩ ومفتشور بمجلة المحاماة السنة الخامسة صحيفة ٢٤ رقم ٣١) كما استقر الفقه والقضاء على أنه يشترط لقبول الالتماس في حالة الحكم بشيء لم تطلبه الخصام ان يكون الشيء الذي قضى به لم يرد في طلبات الخصوم وان يكون مذكورا في نص الحكم والأسباب معا وان يكون مقررا للحمق . كأن يحكم بفوائد لم تطلب أو يحكم بملكية مع أن المطلوب هو حق انتفاع أو يحكم بتثبيت الحجز وفتح التوزيع مع أن المطلوب هو تثبيت الحجز فقط (ابو هيف بك نبذة ١٢٧١ ولوزينا بك جزء أول صحيفة ٤٠٨ وجارسونية جزء ٦ نبذة ٢٣٥٨ ودالوز مرافعات جزء ٣ صحيفة ٥٥) .

ومن حيث انه متى تقرر ذلك فقد وضع أن أمر محاولة اقناع المحكمة بتعيين شخص معين في الحراسة القضائية لا يصح اعتباره طلبا مستقلا قائما بذاته يوجب على المحكمة الفصل فيه بعد بحثه واستقصاء حقيقته ودراسة المستندات للتدليل عليه كما يدعى الملتمس وانما هو يدخل في دائرة الدفاع — ومن جهة اخرى قد وضع أن عدم الفصل في أمر تكليف الحارس ايداع صافي الربح بالخزينة لا يصح اعتباره حكما بما لم يطلبه الخصم كما يدعى الملتمس .

ومن حيث انه فضلا عما تقدم فان قانون المرافعات الجديد رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ لم ينص في المادة ٤١٧ منه على جواز الالتماس إذا لم يحكم في بعض الطلبات بل حذف هذه الحالة التي كان منصوصا عليها في القانون القديم (مادة ٣٧٢) ذلك أن الشارع قد ارتأى في القانون الجديد أن

الدفاع ولا يصح القول بأنه يكون طلبا مستقلا بذلك غير وضع الاعيان تحت الحراسة القضائية ، ولا ريب في أن المحكمة لها حرية الفصل في تعيين شخص الحارس — وقد وافقت المحكمة الاستئنافية محكمة أول درجة على شخص الحارس ورأت فيه الشخص اللائق للقيام بهذه المأمورية ويتضح من ذلك خطأ الملتمس إذ يدعى أن طلبه الاحتياطي بتعيين عمدة الناحية حارسا قضائيا هو طلب مستقل يجب على المحكمة أن تفصل فيه إيجابا أو سلبا وإلا فإن عدم الفصل فيه موجب للالتماس .

كذلك الشأن في أمر تكليف الحارس بايداع صافي الربح خزينة المحكمة ، فان الملتمس ضده الأول (الذي رفع دعوى الحراسة أصلا) لم يضمن طلباته هذا الأمر فلم يشمل الحكم الابتدائي الذي حكم استئنافيا بتأييده ولا يصح القول بأن المحكمة الاستئنافية قضت بما لم يطلبه الملتمس ضده الأول .

ومن حيث البحث القانوني فان العلم والقضاء متفقان على أنه يجوز رفع الالتماس إذا لم تفصل المحكمة في أحد الطلبات بشرط أن يكون هذا الطلب قد تقدم تقديمًا صحيحا وان يكون طلبا بالمعنى المقصود قانونيا

Chef de demande

لا دليل اثبات أو نفي

Moyen de preuve ou de defense

والأخص الطلب بنقطة تبعية تصبح لا معنى لها بمجرد الحكم في طلب أصلي وأن تكون المحكمة لم تفصل في الطلب صراحة أو ضمنا في المنطوق أو الأسباب (جارسونية مرافعات جزء ٦ صحيفة ٤١٣ نبذة ٢٢٣٠ حاشية ٨ وتعليقات دالوز مواد جزئية ٤٦ وشرح التماس إعادة النظر للإستاذ تاشد جينا صحيفة ٦٥ بند ٦٧ وما بعده

مرافعات محتلط بما كان قد استقر عليه
الفقه والقضاء .

المحكمة

« من حيث ان المستأنف ضده دفع الاستئناف
بعدم قبوله شكلا لرفعه بعد الميعاد على أساس
أن الحكم المستأنف صدر غاييا بتاريخ
١٩٤٨/١٢/١٤ ثم أعلنه المستأنف اليه ثم نفذ
بالحجز التنفيذي في ٢٦/٥/١٩٤٩ ولم يرفع
هذا الاستئناف إلا في ٥/١/١٩٥٠ للأسباب
المبيته بعريضته ويكون قد مر أكثر من سنة على
تاريخ صدور الحكم المستأنف وأكثر من سبعة
شهور على تاريخ الحجز التنفيذي واستطرد المستأنف
ضده في شرح هذا الدفع قائلا أن ميعاد الطعن
بالاستئناف يجري في حق من أعلن الحكم —
وهو المستأنف — كما يجري في حق من أعلن
اليه الحكم على السواء .

« ومن حيث ان المستأنف طلب رفض هذا
الدفع وقرر بالصحيفة الأولى من مذكرته المودعة
تحت رقم ٧ ملف الاستئناف أن الحكم المستأنف
صدر حقيقة في ١٩٤٨/١٢/١٤ غاييا وأنه
أعلن إلى المستأنف ضده في ٢١/٤/١٩٤٩
وخشية سقوطه بمضي ستة شهور على صدوره
دون التنفيذ فقد نفذه بتوقيع الحجز التنفيذي على
منقولات المستأنف ضده في ٢٦/٥/١٩٤٩
وبذلك حفظ الحكم المستأنف من السقوط —
ثم قرر أن ميعاد الاستئناف لا يسرى ضده
لأنه هو الذي أعلن الحكم وإنما يسرى ضد
العلن اليه فقط .

« ومن حيث ان هذا الموضوع مختلف في
الرأى عليه . فبعض المحاكم ترى أن ميعاد
الاستئناف يسرى ضد من أعلن اليه الحكم فقط
وبعضها يرى أنه يسرى ضد من أعلن الحكم ومن

استدراك حالة اغفال الحكم في أحد الطلبات
يكون بطلب أمام المحكمة التي فاتها الحكم فيه على
ما هو مبين في المادة ٣٦٨ مرافعات دون التقيد
بأى ميعاد من مواعيد الطعن .

« ومن حيث أنه وقد ظهر الأمر على النحو
المشروح فانه يتبين أن الالتماس لا يقوم على
أساس صحيح ويتعين حيثئذ رفضه موضوعا .
« وحيث ان من يحكم ضده يلزم بالمصروفات
عملا بالمادتين ٣٥٦ ، ٣٥٧ مرافعات .

« ومن حيث ان من يحكم ضده برفض
الالتماس يلزم بالغرامة القانونية طبقا لنص
المادة ٤٢٣ مرافعات .

(قضية الالتماس المرفوع من شاكر فرغلي ضد
عبد الله بركات فراخ وآخر رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٤٩ س
رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد السعيد يوسف
وكيل المحكمة ومحمود جمعه ومصطفى البراد)

١٣٩

محكمة أسيوط الابتدائية

٣٠ أبريل سنة ١٩٥٠

بدء ميعاد الطعن في الاستئناف . سريانه ضد من
أعلن الحكم ومن أعلن اليه الحكم . مادة ٣٥٣
مرافعات أهل قديم ، ٣٩٨ مرافعات محتلط قديم ،
٣٧٩ مرافعات جديد .

المبدأ القانوني

ميعاد الطعن في الحكم بالاستئناف
يبدأ من تاريخ اعلان الحكم ويجرى ذلك
الميعاد في حق من أعلن الحكم ومن أعلن
إليه الحكم — وقد أخذ المشرع في قانون
المرافعات الجديد رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بهذا
المبدأ في المادة ٢٧٩ منه كما أخذ به آنفا في
القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٣ بالمادة ٣٩٨

أن مواعيد الطعن في الأحكام تبدأ من تاريخ إعلان الحكم ويجرى الميعاد في حق من أعلن الحكم ومن أعلن إليه وقد أخذ الشارع بالرأى الراجح الذي استقر عليه القضاء ولم يأت بقاعدة جديدة في الموضوع .

ومن حيث أنه متى وضح الأمر على الوجه المشروح..... الخ فيتعين قبول الدفع والقضاء بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد .

(قضية الاستئناف المرفوع من السيد عبد الحافظ عمرو ضد اسكندر خله رقم ١٧ سنة ١٩٥٠ س رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد السعيد يوسف وكيل المحكمة ومحمود جمعه ومصطفى البراد)

١٤٠

محكمة أسيوط الابتدائية

٢٨ مايو سنة ١٩٥٠

اعلان الأوراق . بطلانه اذا سلمت الصورة الى شيخ البلد دون ان يثبت في المحضر الخطوات السابقة على التسليم . المواد ٦ ، ٧ ، ٢٢ . مرافعات قديم والمواد ١١ ، ١٢ ، ٢٤ . مرافعات جديد .

المبادئ القانونية

١ - يبطل الاعلان اذا سلمت صورته الى حاكم البلدة أو شيخها اذا لم يثبت المحضر الذي قام بالاعلان في محضره الخطوات التي سبقت تسليم الصورة اليهما من انتقاله إلى محل الخصم ومخاطبته شخصاً له صفة في تسليم الاعلان وصفة هذا الشخص واسمه الذي لاغنى عنه للتثبت من صفته .

٢ - يبطل الاعلان اذا سلمت صورته الى شيخ البلدة بحجة عدم وجود الشخص المراد اعلانه في محل اقامته الحقيقي اذا كان

أعلن اليه الحكم على السواء . ولكن الرأى الراجح كما ترى المحكمة هو الرأى الأخير - ذلك لأن المادة ٣٥٣ من قانون المرافعات القديم نصت على أن الميعاد هو ستون يوماً من إعلان الحكم وقد جاء النص هكذا عاماً فهو يسرى على المعلن والمعلن اليه على السواء وفي ذلك تنفيذ لغرض المشرع في تحديد المواعيد حتى لا تبقى الخصومات معلقة زمناً طويلاً وتحت رحمة من أعلن الحكم إذا لم يسقط حقه في رفع الاستئناف إلا بمضى المدة الطويلة المسقطه للحقوق (حكم محكمة استئناف أسيوط الصادر في ١٢/٣/١٩٣٢ المنشور بمجلة المحاماة السنة ١٢ ص ١٠٠٢ رقم ٥٠٢)

ولقد كانت هذه المسألة خلافية كذلك في فرنسا حتى شكلت لجنة لتعديل قانون المرافعات في فرنسا فأخذت بهذا الرأى وأقرته - كما أن الشارع المصرى قرره بالمادة ٣٩٨ مرافعات مختلط قديم بالقانون رقم ٣٣ سنة ١٩١٣ - وهو تشريع تفسيري محض لم يأت بشيء جديد بل اقتصر على تقرير أحد الرأيين اللذين كانا قائمين قبلاً - ويجب العمل به في القانون الأهلى كذلك حيث لا يوجد ما يدعوا للقول بأن الشارع المصرى أراد أن يضع تفسيراً خاصاً للبادء ٣٩٨ مرافعات مختلط يخالف التفسير الذى يجب أن يكون للبادء ٣٥٣ مرافعات أهلى قديمة (حكم محكمة استئناف مصر الصادر في ١٧/١/١٩٣٢ منشور بمجلة المحاماة السنة ١٢ صحيفة ١٠٠٠ رقم ٥٠١) وقد أيدت محكمة استئناف مصر هذا الرأى بحكمها الصادر في ٢٩/٤/١٩٣٣ (المنشور بمجلة المحاماة السنة ١٤ صحيفة ٥٥٣ رقم ٢٨٣) ومن حيث أن الشارع المصرى قد قرر هذا المبدأ نفسه في قانون المرافعات الجديد رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بأن نص المادة ٣٧٩ على

الناحية لغيابه الآن .

تالكا - ان المستأنف لم يقيد الاستئناف
لجلسة ٥ مارس سنة ١٩٤٩ سالف الذكر وحددت
جلسة أخرى لنظر الاستئناف هي ١٤ مايو
سنة ١٩٤٩ وأعلن الاستئناف مرة أخرى في
أول مايو سنة ١٩٤٩ وخاطب المحضر المستأنف
عليه الثاني كذلك عن نفسه وعن باقي المستأنف
عليهم كما سبق في اعلان أول فبراير سنة ١٩٤٩
ومن حيث ان الثابت باعلان الحكم أن
المحضر خاطب (الشيخ عمر موسى شيخ الناحية
لغيابه الآن)

ومن حيث ان المادة السادسة من قانون
المرافعات القديم (مادة ١١ مرافعات جديد)
صريحة في أنه : إذا ذهب المحضر إلى محل الخصم
فلم يجده هو ولا خادمه ولا أحد أقاربه الساكنين
معه يسلم الصورة لحاكم البلدة الساكن فيها محل
الخصم أو لشيخها على حسب الأحوال على أن
من يستلم الصورة يكتب على الأصل علامة
الاستلام . وأوجب هذه المادة على المحضر أن
يبين جميع ذلك في الأصل والصورة .

ومن حيث انه إذا أهمل المحضر تدوين
هذه الوقائع في أصل الاعلان والصورة فانه
يترتب على ذلك بطلان الاعلان تطبيقاً للمادة
٢٢ من قانون المرافعات القديم (مادة ٢٤ جديد)
التي قضت على ان الاجرامات المقررة في المادتين
السادسة والسابعة من ذلك القانون واجبة المراعاة
وإلا فيكون العمل لاغياً .

ومن حيث ان المحضر الذي قام باعلان
الحكم موضوع النزاع قصر عمله على أن يخاطب
هو شيخ الناحية لغياب المطلوب اعلانه الآن -
ولم يثبت المحضر أنه توجه إلى محل إقامته فلم يجده
هو ولا خادمه ولا أحدًا من أقاربه الساكنين

هذا الشخص قد اتخذ محلاً مختاراً في ورقة
متعلقة بالدعوى ذاتها والواجب في هذه
الحالة اعلانه في هذا المحل المختار إذا لم يجده
المحضر في محله الحقيقي

٣ - لا يجوز إحالة الدعوى إلى التحقيق
لإثبات حصول الخطوات التي سبقت اعلان
الصورة سالف الذكر بالبينة لأن الاعلان
وقع باطلاً ولا يجوز حينئذ محاولة إثبات
صحته بالبينة .

المحكمة

ومن حيث ان المستأنف عليه الثاني دفع
الاستئناف بعدم قبوله شكلاً لرفعه بعد الميعاد .
قائلاً ان الحكم أعلن إلى المستأنف بتاريخ ٢٨ مارس
سنة ١٩٤٩ وان الاستئناف رفع بتاريخ أول مايو
سنة ١٩٤٩ فيكون قد مضى أكثر من ثلاثين
يوماً بين الاعلان ورفع الاستئناف . وطلب
المستأنف رفض الدفع على أساس أن اعلان
الحكم باطل لانعدام الشروط القانونية لصحة
الاعلان كما طلب قبول الاستئناف شكلاً .
وحجزت الدعوى للحكم في ذلك الدفع فقط

ومن حيث انه بان للمحكمة .

أولاً - ان الاستئناف أعلن في أول فبراير
سنة ١٩٤٩ بناء على طلب المستأنف إلى المستأنف
عليهم وقد خاطب المحضر المستأنف عليه الثاني
شخصياً عن نفسه ونائباً عن باقي المستأنف عليهم
إذ هو ابن المستأنف عليها الأخيرة وأخ لباقي
المستأنف عليهم وحددت جلسة ٥ مارس
سنة ١٩٤٩ .

ثانياً - ان الحكم المستأنف أعلن إلى المستأنف
في ٢٨ / ٣ / ١٩٤٩ وقد خاطب المحضر شيخ

معه فلم الصورة لشيخ الناحية فيكون اعلان الحكم باطلا .

« ومن حيث انه فضلا عما تقدم فان المستأنف حين اعلن الاستئناف أولا في أول فبراير سنة ١٩٤٩ إلى المستأنف عليهم بما فيهم المستأنف عليه الثاني (الذي تقدم بهذا الدفع) قد اتخذ مكتب أحد حضرات المحامين محلا مختارا له بأسيرط وكان من المتعين على المستأنف عليهم بما فيهم الدافع ان يعلنوا الحكم إلى المستأنف في محله المختار (إذ علموا به في أول فبراير سنة ١٩٤٩ بعد ما تبين لهم في ٢٨/٣/١٩٤٩ أنه غائب عن محل اقامته) - وقد حكمت محكمة استئناف مصر بهذا المعنى بالحكم الصادر في ١٩٤٩/١١/٧ ومنشور بمرجع القضاء الجزء الثالث بند ٦٩٥٠ صحيفة ١٨١٥ تعليمات على المادة ٧ من قانون المرافعات .

« ومن حيث ان قضاء محكمة النقض المدنية قد جرى على بطلان الاعلان المسلم صورته إلى حاكم البلدة أو شيخها إذا لم يثبت المحضر في محضره الخطوات التي سبقت تسليم الصورة اليهما من انتقاله إلى محل الخصم ومخاطبته شخصاً له صفة في تسليم الاعلان وصفة هذا الشخص واسمه الذي لا غنى عنه للثبوت من صفته (حكم النقض الصادر في ١٩٤٨/١/١٥ ومنشور بمجلة المحاماة السنة ٢٩ ص ١٠١ رقم ٨٥)

« ومن حيث ان المستأنف عليه الثاني طلب احالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت أن المحضر ذهب مع شيخ الناحية إلى محل اقامة المستأنف ولم يجده وان شيخ الناحية سلم الصورة إلى المستأنف بعد استلامها بمدة قصيرة غير أن المحكمة لا تجيبه إلى طلبه ذلك لأن الاعلان وقع باطلا بنص القانون ولا يجوز محاولة اثبات حصول الاجراءات والخطوات التي سبقت تسليم الصورة

إلى شيخ الناحية بالينة في حين أن القانون يوجب على المحضر اثباتها من بادى الامر في الاعلان وطلبه انما يتضمن محاولة اثبات أن الاعلان صحيح غير باطل وهو لا يجوز قانونا .

« ومن حيث انه متى وضع الامر على النحو المشروح بين ان اعلان الحكم بالكيفية المبينة بعاليه باطل عملاً بالمادتين السابعة والثانية والعشرين من قانون المرافعات القديم (ومادق ١٢ ، ٢٤ من القانون الجديد) ولا يصح سريان ميعاد الاستئناف ابتداء من حصول ذلك الاعلان الباطل ، وتأسيساً على ذلك يكون الدفع بعدم القبول في غير محله ومن ثم يتعين الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وتحديد جلسة لنظر الموضوع .

(قضية على شافع معبد ضد محمد جلال عبد العال وآخرين رقم ٢١٨ سنة ١٩٤٩ من رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد السعيد يوسف وكيل المحكمة ومحمد جمعه وولسن وهبه)

١٤١

محكمة أسيرط الابتدائية

١٠ يونيو سنة ١٩٥٠

الشفعة . ثمنها . العبرة بالمدون في العقد النهائي لا العقد الابتدائي . تراحم الشفعة . تفضيل الشريك في الشروع على الجار المالك مادة ٩٣٦ مدني جديد .

المبادئ القانونية

١ - ان العبرة في معرفة حقيقة الثمن في دعاوى الشفعة انما هي بالعقد النهائي المسجل ولا يجوز الالتفات إلى ماورد بالعقد الابتدائي في شأن الثمن . ذلك لأن العقد النهائي هو العقد الظاهر الذي علم به الشفيع ومبنى عليه طلب أخذ العقار بالشفعة أما العقد

الابتدائي فهو عقد مستتر عن الشفيع ولا يعدو في قيمته ورقة عند العقد النهائي المسجل والشفيع من طبقة الغير بالنسبة لورقة الضد فلا يحتاج بالعقد الابتدائي ضد الشفيع إذ هو حجة ضد البائع والمشتري وخلفهما العام فقط سواء في ذلك أكان العقد الابتدائي ثابت التاريخ أو غير ذلك متى كان لم يسجل.

٢ - إذا تراحم الشفعاء يفضل الشريك في الشيوع على الجار المالك .

المحكمة

من حيث ان موضوع الدعوى يحمل في أن المدعى عليه الثالث (الاستاذ جبرائيل راغب غالى عن نفسه وبصفته) باع للمدعى عليهما الأولين (خليفة جمعه والآنسة روجية جرجس سليمان) ٢٠ س و ١٥ ط خمسة عشر قيراطاً وعشرين سهماً شائعة في ١٩ ط تسعة عشر قيراطاً أطياناً زراعية مدينة الحدود والمعالم بالصحيفة . فرفع المدعون (أمين اسكندر رفله وباقي فريق رفله) دعوى يطلبون اخذ الأطيان المبيعة بالشفعة على أساس أنهم يمتلكون ٤ س و ٣ ط ثلاثة قيراط وأربعة اسهم شائعة في ذات ال ١٩ ط سالفة الذكر بطن قدره ١٦٦ ج و ٢٥٠ م والملحقات القانونية وبنوا طلبهم على ذلك الشيوع وقدموا للتدليل عليه المستندات المقدمة بالحفاظة المودعة ملف الدعوى تحت رقم ٥ وقدموا اعلان الرغبة في الشفعة وصورة رسمية من عند البيع النهائي بالحفاظة المودعة تحت ٢ ملف الدعوى وارفعوا بالمذكرة المودعة تحت رقم ٥ ملف ايصال توريد الثمن وملحقاته . وقد بلغ مجموع ذلك كله ١٨٣ ج ٥٥ م ليما ورفع المدعى (حبيب عبيد بنحيت) دعوى أخرى يطلب

هو الآخر ذات الأطيان بالشفعة وبذات الثمن ويرتكن في اثبات حقه في طلب الشفعة على أنه يمتلك أطياناً تجاوز الأطيان موضوع الدعوى من جهتين وان ملكه يزيد على نصف ثمن الأطيان المشفوع فيها . وقدم هو الآخر صورة رسمية من عقد البيع النهائي وعلان اظهار الرغبة بالشفعة وعقدي بيع للتدليل على صحة الثمن (حفاظة ٤ ملف الدعوى) وطلب المشتريان المدعى عليهما الأولان رفض الدعويين واصرأ على ان حقيقة الثمن هو ١٦٦ جنيا و ٢٥٠ مليماً وقدماً عند البيع الابتدائي بالحفاظة رقم ٧ ملف . وقد ضمت القضية الثانية إلى الأولى للارتباط واتحاد الموضوع ليصدر فيها حكم واحد .

ومن حيث انه بان للمحكمة ان الصفقة تمت بمقتضى عقد بيع نهائي تاريخه ١٥ / ٨ / ١٩٤٩ وسجلا تسجيلاً كلياً بتاريخ ٣٠ / ٨ / ١٩٤٩ وان المدعين في الدعوى الأولى (عائلة رفله) اظهروا رغبتهم في أخذ الأطيان المبيعة بالشفعة باعلان تاريخه ٢٨ / ١٢ / ١٩٤٩ ثم اقاموا دعواهم باعلان تاريخه ٩ يناير سنة ١٩٥٠ . واودعوا الثمن وملحقاته خزينة المحكمة بايصال توريد تاريخه ٨ / ١ / ١٩٥٠ وقدموا مستندات ثلاثة للتدليل على صحة ثبوت حقهم في الشفعة وهو تملكهم أطياناً شائعة في الأطيان الواقع فيها على الشيوع القدر موضوع الدعوى هي كشف رسمي بالأطيان المكلفة باسم مورثهم الاصلية المرحومة السيدة ايدا اسكندر خياط وموضح به ال ١٩ قيراطا سالفة الذكر واعلاماً شرعياً ب وفاة هذه المورثة في ٢٨ / ٦ / ١٩٣٦ وانحصار ارثها في المدعى عليه الثالث زوجها واولادها المشمولين بولايته (اي البائع) - وفي السيدة بتول جبره جدتها لامها . واعلاماً

شرعياً آخر بوفاء بتول جبره سالفه الذكر في ١٩٣٦ / ٨ / ٧ وانحصار ارثها في المدعين
ومن حيث ان المشتريين أى المدعى عليهما
الاولين لم يدفعوا هذه الدعوى إلا بالطنن في
الطنن فقط فادعيا أن حقيقة الثمن هو ١٦٦٠
جنيها و ٢٥٠ ملية ودللا على ذلك بالعقد
الابتدائي المقدم منهما المؤرخ في ١٩٤٩ / ٩ / ٧
الثابت به ان الثمن هو ١٦٦٠ جنيها و ٢٥٠ ملية
وان ما دفع منه وقت تحرير العقد الابتدائي
سالف الذكر هو ٢٠٠ جنية بمقتضى شيك على
بنك باركليز بالقاهرة على أن يدفع الباقي في مدة
نهايتها ١٩٤٩ / ٩ / ٢٠ وطلبا ندب خير
لتقدير الثمن

ومن حيث ان المدعين أصرروا على
التمسك بالعقد النهائي المسجل وان الثمن المبين
به هو ١٦٦٠ جنيها و ٢٥٠ ملية وطلبوا عدم
التعويل على ما ورد بالعقد الابتدائي من حيث
الثمن وعارضوا في ندب خير لتقدير ثمن
الصفقة.

ومن حيث ان الفقرة والقضاء قد استقر على
ان العبرة في معرفة حقيقة الثمن في دعاوى
الشفعة انما هي بالعقد النهائي وانه لا يجوز
الالتفات إلى ما ورد بشأن الثمن في العقد
الابتدائي وان آية ذلك ان هناك عقدا ظاهرا
يقول الشفعاء انه هو الذي علوا به وحده
وبنوا عليه طلبهم الاخذ بالشفقة وهو العقد
النهائي المسجل وان هناك عقداً آخر مستترا عن
الشفعاء وقت طلبهم للأخذ بالشفقة لا يدرون
من أمره شيئاً وان الشفعاء من حقهم اعتبار
العقد الابتدائي لا يعدو في قيمته ورقة ضد
العقد المسجل بين البائع والمشتري — وان
الشفعاء من طبقة الغير بالنسبة إلى ورقة الضد
فلا يجوز قانوناً الاحتجاج بها ضدهم — إذ لا

يحتج بها الا بين المتعاقدين وخلفهم العام أما
الشفعاء فهم من الغير ذوى الحقوق الذين لم
يعلموا بها وقت نشوء حقوقهم فلم أن يتمسكوا
بالعقد الظاهر وهو العقد النهائي المسجل وهذا
سواء أكانت ورقة الضد (أى العقد الابتدائي)
ثابتة التاريخ غير ذلك متى كانت لم تسجل —
وبهذا المعنى حكمت محكمة النقض المصرية في
القضية رقم ٢٧ سنة ١٤ قضية وفي القضية
رقم ١٣٢ سنة ١٧ قضية المنشور بمجلة المحاماة
السنه التاسعة والعشرون صحيفة ١١٦٥ رقم ٥٣٣
ومن حيث انه متى تقرر ذلك أصبح من
المتعين اعتبار الثمن بالمبلغ المبين بالعقد النهائي
المسجل وهو مبلغ ٢٥٠ ملية و ١٦٦٠ جنيها
وتأسيساً على ذلك لا تجيب المحكمة — المشتريين
إلى طلبهما ندب خير لتقدير ثمن الصفقة
موضوع الدعوى.

ومن حيث انه لما تقدم بين أن هذه
الدعوى قائمة على أساس صحيح ويتعين الحكم
بطلبات المدعين فيها ما عدا شمول الحكم بالنفاذ
المعجل وبغير كفالة إذ لا تجد المحكمة مبرراً له.
أما المصروفات فيلزم بها المدعى عليهما الأولان
عملاً بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات.

ومن حيث الدعوى الثانية المرفوعة من
صليب عبيد بخيت ضد نفس البائع بصفته
والمشتريين بطلب أخذ ذات الاطيان بالشفقة
فانه أسس طلبه على أنه يجاوز الاطيان موضوع
الدعوى من جهتين وان المدعين في الدعوى
الأولى المرفوعة من عائلة رفله ضد نفس المدعى
عليهم لا يملكون شيئاً في شيوع ال ١٩ ط
سالفه الذكر.

ومن حيث ان المدعى في هذه الدعوى
الثانية قد وعد بمحضر جلسة ١٥ / ٤ / ١٩٥٠
ببيان سبب انكاره ملكية عائلة رفله شيئاً على

١٤٢

محكمة الزقازيق الابتدائية

١٩ سبتمبر سنة ١٩٥٠

دعوى تزوير فرعية . استئنافها . نصاب الدعوى
الأممية .

المبادئ القانونية

١ — ليس الادعاء بتزوير سند إلا دفعا
مثله مثل أى دفع آخر يجوز للخصم أن يدفع
به أثناء سير الخصومة فلا يغير من قيمة
الدعوى والقول بغير ذلك ليس له أى سند
في القانون .

٢ — لا محل للبحث فيما قد يترتب على
الحكم بالتزوير من مساس بشرف المدعى
عليه في التزوير ولا مسوغ قانونا لاتخاذ هذه
النتيجة سبباً لقبول استئناف غير جائز لقلة
النصاب .

المحكمة

د حيث ان المستأنف عليه دفع فرعياً بعدم
جواز الاستئناف لقلة النصاب لأن قيمة السند
المحكوم بصحته بعد الطعن فيه بالتزوير ٤١ ج ٥٠٠ م
وهي أقل من القيمة الجائز استئنافها .

د وحيث ان المستأنف رد على هذا الدفع
بأن السند المطعون فيه وأن كانت قيمته أقل من
النصاب الجائز استئنافه ألا أنه كان موضع طعن
بالتزوير بالدعوى الفرعية . ودعوى التزوير هذه
لا قبل التقدير نظراً لخطورة النتائج المترتبة
عليها من مساس بشرف المدعى عليه بالتزوير
وطبقاً للمادة ٤٤ مرافعات تعتبر قيمتها زائدة .

الشيوع ولكنه لم يقدم شيئاً مما يدل على أنه غير
جاد في انكاره هذه فضلاً عن أن أفراد عائلة
رفله قد دللوا على صحة دعوائهم واثبات حق
الشفعة لهم كما وضع بيان ذلك فيما سبق شرحه .
د ومن حيث ان المادة ٩٣٦ من القانون
المدنى صريحة في أن الحق في الشفعة يثبت لحصة
أشخاص من بينهم الشريك في الشيوع والجار
المالك غير أن المادة ٩٣٧ من القانون ذاته نصت
على أنه إذا تراحم الشفعاء يكون استعمال هذا
الحق على حسب الترتيب المنصوص عليه في المادة
السابعة ولا جدال في أن الشريك في الشيوع في
الطبقة الثانية يبد أن الجار المالك في الطبقة
الخامسة . وتأسيساً على ذلك لا ترى المحكمة
داعياً لبحث هذه الدعوى الثانية من حيث توافر
الشرائط القانونية لأن حق الشفعة يثبت في
النزاع الحال للشريك على الشيوع دون الجار
المالك . وقد وضع مما تقدم أن عائلة رفله
استظاعوا أن يثبتوا صحة دعوائهم على أساس
أنهم مالكون على الشيوع في العقار الشائع الذى
يبيع جزء منه — وهو القدر موضوع الدعوى —
إلى المدعى عليهما الأولين — (الفقرة ب من
المادة ٩٣٦ مدنى) ويبين مما تقدم أن الدعوى
الثانية تضحى بغير أساس قانونى صحيح ومن ثم
يتعين رفضها والزام رافعها بالمصروفات عملاً
بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات .

(قضية امين افندى اسكندر رفلة وآخرين ضد
خليفه فرج جمعه وآخرين رقم ١٤٢ سنة ٥٠ هـ رئاسة
وعضوية حضرات القضاة محمد السعيد يوسف وكيل
المحكمة وولسن وهبه وعبد الرحمن زين الدين)

على مائتين وخمسين جنيها وبالتالي يجوز استئنافها .

• وحيث ان السند المطعون فيه قيمته قاصرة على مبلغ ١٤ ج و ٥٠٠ م ولم يتناول موضوعه أية مصلحة أخرى .

• وحيث انه من المقرر قانوناً أن الدعوى تقدر باعتبار قيمة الطلب الأصلي وهو هنا ١٤ ج و ٥٠٠ م والادعاء بتزوير السند ليس ألا دفعا مثله مثل أي دفع آخر يجوز للخصم أن يدفع به أثناء سير الخصومة فلا يغير من قيمة الدعوى . والقول بغير ذلك ليس له أي سند في القانون .

• وحيث ان المحكمة لا ترى محلاً للبحث فيما قد يترتب على الحكم بالتزوير من مساس بشرف المدعى عليه في التزوير لعدم المسوغ قانوناً لاتخاذ هذه النتيجة سبباً لقبول الاستئناف وليس الطعن بالتزوير وحده هو الذي يكون فيه مساس بشرف أحد الخصوم بل هناك من الدفوع ما يشابهه كالأكره أو التدليس أو السرقة .

• وحيث ان أجماع الشراح وأغلب أحكام المحاكم المصرية جرت على الأخذ بهذا الرأي (يراجع أسبوط استئنافي أول ديسمبر سنة ١٨٩٦ القضاء ٤ ص ١٣٦ و طنطا الابتدائية أول ابريل سنة ١٩١٦ المجموعة الرسمية ١٧ ص ١٧٢ رقم ١٠١ والمراجع المشار إليهما واسكندرية ٦ نوفمبر سنة ١٩١٧ المجموعة الرسمية ١٩ ص ٣١ رقم ٢٠ ومنشور لجنة المراقبة ٢ يناير سنة ١٩٠١ رقم ٣ المجموعة الرسمية ٢ ص ١٦٨ وأسبوط الابتدائية ٣٠ يناير سنة ١٩٢٩ المحاماة السنة التاسعة العدد الثامن رقم ٤٨٤ ص ٨٨٦ ، ٨٨٧ واستئناف العالي ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٤ المحاماة السنة ١٥ العدد الثامن رقم ٢٧٨ ص ٥٨٥ ، ٥٨٦) وليس في الأحكام القليلة التي أخذت بالرأى المخالف من الأسانيد القانونية ما يصح معه

الركون إليها . ومن بين هذه الأحكام حكم صدر من محكمة مصر الابتدائية الأهلية بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٦ المحاماة السنة السابعة العدد الرابع ص ٣٥١ تناولته بالنقد والتفنيد بعض فقهاء القانون (يراجع تعليق الدكتور عبد الفتاح بك السيد على هذا الحكم المنشور في نهايته بالمجلة نفسها ويراجع أيضاً مقال للعشماوى باشا بمجلة كلية الحقوق العدد الثاني من السنة الأولى صحيفة ٨١) وحكم آخر صدر من المحكمة نفسها بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٢٧ المحاماة السنة السابعة العدد الخامس رقم ٣٤٩ ص ٤٩٦ وما بعدها أصرت فيه المحكمة على رأيها الأول وتناولت الرد على الاعتراضات الموجهة لحكمها . ولكن هذا الحكم كسابقيه كان محلاً للبحث والنقد في مقال للرحوم الأستاذ حامد فهمى باشا وقد ألم فيه المأما وافية بقاعدة تبعية الأحكام الفرعية للوضوع الأصلي وتأثير دفاع المدعى عليه في نصاب الاستئناف وناقش هذا الحكم مناقشة علمية دقيقة وأشار إلى خطأ المبدأ الذي أصرت عليه محكمة مصر وإلى أنه يتعارض مع ما يستفاد من نص القانون وإجماع الشراح وقضاء المحاكم (يراجع هذا البحث بمجلة المحاماة السنة السابعة بالعدد التاسع والعشر ص ٨٤٩ وما بعدها .

• وحيث انه مما تقدم جميعه ترى المحكمة أن الدفع المقدم من المستأنف عليه في محله ويتعين قبوله والنقض بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب مع إلزام المستأنف بالمصاريف عملاً بالمادة ٢٥٧ مرافعات .

(قضية الشيخ طه الفضلي وحضر عنه الأستاذ محمد لطفي غيث ضد وجية افندي ابراهيم محمد وحضر عنه الأستاذ محمد عبد الرحمن عمر رقم ٢٤٧ سنة ١٩٤٩ من رئاسة وعضوية حضرات القضاة أديب نصر وأحمد طلبة سعد ومحمد حسن التجار)

قضاة المحاكم الكلية

(جنح مستأنفة)

تبعية الدعوى المدنية للدعوى العمومية
لا تجعل هنالك مجالا لهذا الاختيار .

٣ — لشركة التأمين الحق في أن تدعى
مدنياً ضد المتهمين وأمين النقل متضامين
بمبلغ التأمين الذي دفعته للمؤمن (المتعاقد
معه) والمصاريف التي تكبدتها لاكتشاف
السارقين كمصاريف انتقال موظفيها إلى محل
الحادث المفتعل وفي التعويض الذي تطلبه
عن الضرر المادي والأدبي الذي نالها بسبب
الغش والخيانة من جانب المراكبية وأمين
النقل إذ أن صفة شركة التأمين في التقاضي
قائمة وحققها ثابت متى قامت بسداد قيمة مبلغ
التأمين للمؤمن وحلت محله في كافة حقوقه
قبل أمين النقل والمتهمين .

٤ — ليس لأمين النقل أن يتمسك
بالدفع بالسقوط الذي قرره المادة ١٠٤ من
القانون التجاري مادام ضياع البضاعة التي
تعهد بنقلها — ناشئاً عن حادث مفتعل
لإخفاء جريمة سرقة ارتكبها عماله أو
اتباعه — لأنه في هذا النظر يدخل ضمن
الأشخاص المنصوص عليهم في المادة ١٥٢
من القانون المدني وقد وقع حادث السرقة
من المراكبية اتباعه أثناء وبسبب العمل
الذي عهد إليهم به — فلا يسقط الحق في

١٤٣

٢٦ يناير سنة ١٩٤٨

١ — محكمة الجنح تفصل في التعويض مهما بلغت
قيمتها .
٢ — ليس للعقد المبرم بين أمين النقل والمسئول
مدنياً على جمل محكمة مختصة بالفصل بينهما تأثير
على اختصاص محكمة الجنح بالفصل باعتبارها محكمة الأصل .
٣ — لا تسري المادة ١٠٤ تجارى إذا كان السبب
ارتكاب جريمة .

المبادئ القانونية

١ — الدعوى المدنية المتفرعة عن
الدعوى الجنائية — التي أقامتها النيابة
العمومية أمام محكمة الجنح ترفع أمام هذه
المحكمة مهما بلغت قيمة التعويض الناشئ عن
الجنحة عملاً بالقاعدة القانونية — أن الفرع
يتبع الأصل L'accessoire suit la
principale .

٢ — أنه لا محل للاحتجاج بالعقد المبرم
بين المسئول عن الحقوق المدنية أى أمين
النقل والمتعاقد الآخر في جمل الاختصاص
مقصوراً على محكمة مصر الكلية أو عابدين
الجزئية ، فإن مثل هذا النص لا يمكن أن
يؤدى إلى منع مقاضاة أمين النقل بصفته
مسئولاً مدنياً مع عماله — أمام محكمة الجنح
التي رفعت إليها الدعوى العمومية — فإن
المدعى المدني والمسئول عن الحقوق المدنية
كليهما لا يملكان اختياراً في هذا الشأن إذ أن

مطالبته بالتقادم الخاص بأمين النقل حسن النية أى ١٨٠ يوماً بل يسقط بمضى المدة الطويلة للتقادم أى بمضى خمس عشرة سنة لأن ضياع البضاعة بسبب الغش والخيانة من جانب أتباعه وعماله الذين تحت رقابته ومستول عنهم .

المحكمة

• حيث ان الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة وتضيف إليها ما يأتي :

أولاً - فيما يتعلق بثبوت التهمة قبل التهمين تبين من الاطلاع على الأوراق ما ذكره المتهمان من أن المركب التي يقودانها والتي كان بها السباد غرقت بفعل الريح . التي هبت فجأة . تبين أن هذا القول غير صحيح لما ثبت من تقرير مصلحة الارصاد الجوية . من أن الرياح كانت في الساعة العاشرة من مساء يوم ١ / ٦ / ١٩٤٦ (وهو يوم الحادث) خفيفة لا تتعدى سرعتها ١٥ كيلو مترا ولا تحدث ضدنا . فضلا عما ورد في هذا التقرير فانه لم يثبت على لسان أحد الشهود أن رياحا ما هبت في تلك الليلة فجأة ، وكانت شديدة إلى الحد الذي يغرق المركب . وعلى العكس من ذلك فقد تبين من أقوال محمد محمد الجندى شيخ عزبة الصعايدة الذي أبلغ الحادث - أن الرياح كانت عادية - وكذلك قرر دسوقي محمد سليمان وهو أحد أصحاب الأجران التي تقع في مقابلته مكان الفرق . وقد رأى المتهمين - حينما كانا متوجهين لشيخ العزبة لإبلاغه بالحادث .

• وحيث انه فضلا عما تقدم فقد تناقض المتهمان وثالثهما المدعو عرابي سيد (الذي لا زال الحكم غاييا بالنسبة له) تناقض هؤلاء المتهمون في شأن هذه الرياح التي ينسبون لها غرق المركب فتد قرر حسن على اسماعيل في محضر ضبط الواقعة أن الرياح هبت فجأة آتية من الغرب فتلبت المركب للشرق ثم عاد وقرر في تحقيق النيابة أن تلك الرياح أتت من الشرق من جهة الجبل فتلبت المركب . ولما ووجه بما قرره في البوليس - قال انه يعنى بأقواله الأولى . أن الرياح عادت من الجهة الغربية للمركب . وهو تعليل يظهر جلياً أنه لم يرد به إلا مجرد رفع التناقض بين قوله .

فان مهنته التي يعول فيها على معرفة الريح أن ينسبها لمصدرها لأن يجعل النسبة لسير المركب . مع ذلك فلا تزال أقوال هذا المتهم مضطربة في هذا الشأن . فهو يقرر أن المركب كانت آتية إلى مغاغة وكان الهواء يدفعها في هذا الاتجاه . ثم جاء الهواء (بالعكس) فانقلبت المركب على جانبها الأيمن وقد دلت المعاينة التي قام بها عبد الحليم فرغل الذي ندبته النيابة . للنزول إلى المركب ، على أن المركب كانت مائلة على جنبها الأيسر - وبينما يقرر حسن على اسماعيل الوقائع المتقدمة بشأن اتجاه الريح إذ بالمتهم الأول سيد على اسماعيل يقرر في النيابة أن الرياح أتت من اتجاهات مختلفة وكانت الرياح قبل ذلك غربية وفي نفس الاتجاه الذي كانت تسير فيه المركب وهي في طريقها لمغاغة - ويقرر عرابي سيد اسماعيل أن تلك الرياح كانت أولا آتية من الاتجاه البحري وهي تدفع المركب إلى مغاغة - ثم أتت بعد ذلك شرقية فقلبت المركب على

جنبها الايمن وواضح من الاضطرابات في الروايات المتقدمة مبعثة أن المتهمين وقد عمدوا إلى سرقة السباد — واغراق المركب — أخذوا يفتحون للفرق سبياً فاسندوا هذا الفرق للرياح ولكنهم لم يثبتوا على قول واحد في هذا الخصوص ولم تتفق روايتهم له على نمط واحد. الامر الذي يؤخذ منه أنه محض اختلاق ما اسندوه إلى الرياح من أنها هي التي أغرقت المركب .

« وحيث انه فضلاً عما تقدم . فلم يظهر في النيل أو في المركب أثر ما لجوالات السباد سواء على أثر وقوع الحادث أو في صبيحة اليوم التالي ولو صح أن المركب قلبت على جنبها الايسر لبقيت بالمركب بقية من جوالات السباد. ولكنه لم يعثر بقاع المركب على شيء منها وإنما عثر بالمركب على طين . كما قرر ذلك عبد الحليم فرغل الذي تدب لمعاينة المركب فنزل إلى قاعها وأثبت هذه الحالة .

« وحيث انه بالاضافة إلى ما سبق ذكره . فقد تبين من أقوال دسوقي محمد سليمان الذي يقع جرنه تجاه مكان الفرق . انه لم تحصل استغاثة ما من المتهمين وقد ذكر صراحة أنه لو كانت هنالك استغاثة لسمعها وقد قرر هذا الشاهد أيضاً أن المتهمين قدموا عليه عند ذهابهما للتبليغ عن الحادث . فلم يجد بللاً ما بملايسهما .

ثانياً — فيما يتعلق بالدفع التي تقدم بها المسؤول عن الحقوق المدنية وفيما يتعلق بمسؤوليته : « وحيث انه ثابت من الاطلاع على الاوراق أن المتهم الأول (سيد علي اسماعيل) قرر في محضر ضبط الواقعة أن الذي شحن السباد هو المسؤول عن الحقوق المدنية (ابراهيم السعدني) كما قرر هو والمتهم الثاني بجلطة اليوم أن الذي كلفهما بالنقل هو مندوب ابراهيم السعدني . وأنه هو الذي دفع لهما ما قبضاه مقدما من الأجر

وثابت أيضاً من أقوال المسؤول عن الحقوق المدنية في صدر مذكرته المقدمة لمحكمة أول درجة العبارة الآتية وهي : الوقائع المسلم بها هي أن ابراهيم افندي أحمد السعدني متعهد بنقل الاسمدة الكيماوية لبنك التسليف وقد عهد إلى أصحاب المركب رقم ١٣٦٨ وحولتها ٧٠ طناً بنقل ٤٥ طن أي ٤٥٠ جوال .

« وحيث ان ما ورد على لسان المتهمين في محضر البوليس وفي جلسة اليوم . وما قرره المسؤول عن الحقوق المدنية في مذكرته . يقطع في أن الأخير هو الذي عهد إلى المتهمين بنقل السباد من الجيزة إلى مغاغة — فلا يقبل منه بعد ذلك القول بأنه لا رابطة بينه وبين المتهمين ولا صلة له بالشحنة التي سرقت . وأن هؤلاء المتهمين جاءوا من الخارج . واتصلوا لبنك التسليف رأساً اتصالاً مباشراً — هذا القول الذي ورد في مذكرته المقدمة لهذه المحكمة يتعارض مع أقوال المتهمين ومع أقواله هو في صدر مذكرته الأولى ولا تعول المحكمة عليه لما تقدم ولما هو واضح في صورة الاقرار المتقدم بالحفاظة رقم ٢٤ من أن المسؤول عن الحقوق المدنية هو ملتزم النقل بالنسبة لما يرد لبنك التسليف من سباد فليس له أن يتحمل من هذا الالتزام — وتتصل من تبعته فيدعى أن تلك الكمية بالذات لم يكن له فيها من دخل سوى أنه قدم المركب والمراكبية لبنك التسليف فاعتمدها للنقل واتفق مع أصحابها على ذلك دون مدخل منه في ذلك .

« وحيث انه مهما ثبت لدى المحكمة من أن المسؤول عن الحقوق المدنية وهو الذي استخدم المتهمين لنقل السباد بمركبهما يجعله بحق مسؤولاً معهم بالتضامن عن التعويض الذي تطلب به شركة مصر للتأمين لأنه في هذا النظر يدخل من ضمن الأشخاص النصوص عليهم في المادة ١٥٣ من

القانون المدني فهو صاحب أو أمين التمل وهؤلاء المراكبة هم عماله وأتباعه في هذا الخصوص . وقد عهد اليهم ببعض شؤنه . فقاط بهم نقل هذه الشحنة من الجزيرة إلى مغاغة . وقد وقع حادث السرقة منهم أثناء وبسبب العمل الذي عهد اليهم به .

وحيث ان هذه المسؤولية من شأنها أن ترتب حتما في التعويض لصالح بنك التسليف (المجنى عليه في الحادث) وبما أن البنك قد أمن على هذه الشحنة لدى شركة مصر للتأمين فان الحق في المطالبة بالتعويض ينتقل لهذه الشركة . وقد تبين من الاطلاع على الايصال المقدم بالحفاظة رقم ٢٤ أن شركة مصر للتأمين قد دفعت لبنك التسليف ٨٥٥ جنيها قيمة مبلغ التأمين عن هذه الرسالة .

ويعلم المسؤول عن الحق المدنية - بمقتضى الاقرار المشار اليه فيما سلف بأن بنك التسليف قد أمن على رسالات السداد ضد الحريق والفرق وأقر في جلسة اليوم بأنه لا ينزع في أن يكون لشركة التأمين الحق المباشر في الادعاء مدنيا ضد المتهمين . ولكنه يحاول الافلات من هذه المسؤولية بما سبق ذكره وقد تبين من قبل أنه لا وجه لاعفائه من هذه المسؤولية سواء بمقتضى العقد الذي أبرم بينه وبين بنك التسليف أو بمقتضى نص المادة ١٥٢ من القانون المدني - ولا يقال بأن هؤلاء المراكبة (المتهمين) لم يكن له عليهم سلطان التوجيه . فانه هو الذي اختارهم للقيام بهذا العمل ووجههم اليه .

وحيث انه واضح من ذلك ومن أسباب الحكم المستأنف أنه لا محل للتعلل بنص المادة ١٠٤ من القانون التجاري فان فقد السداد كان نتيجة الغش والخيانة . وحيث لا تسقط دعوى المطالبة

إلا بمدة خمس عشرة سنة .

وحيث انه فيما يتعلق بالدفع بعدم الاختصاص فانه لا محل للاحتجاج بالعقد المبرم بين المسؤول عن الحقوق المدنية وبنك التسليف في جعل الاختصاص قاصراً على محكمة عابدين (الكلية أو الجزئية كذا) فان مثل هذا النص لا يمكن أن يؤدي إلى منع مقاضاة أمين النقل بصفته مسؤولاً مدنياً مع عماله أمام محكمة الجنب التي رفعت اليها الدعوى العمومية من جانب النيابة ضدّهم فان المدعى المدني والمسؤول عن الحقوق المدنية كليهما لا يملكان اختياراً في هذا الشأن إذ ان تبعية الدعوى المدنية للدعوى العمومية لا تجعل هناك محلاً لهذا الاختيار ومن أجل ذلك كانت محكمة جنب مغاغة مختصة بنظر الدعوى وبالتعويض قبل المسؤول المدني تبعاً لدعوى الجنبه

وحيث انه لما تقدم يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين لذلك رفض الاستئناف المقدمة وتأييده مع إلزام المتهمين والمسؤول عن الحقوق المدنية بالمصروفات المدنية الاستئنافية

(قضية النيابة وآخر مدع بحق مدني ضد سيد علي اسماعيل وآخرين رقم ١٩٣٣ س سنة ١٩٤٧ رئاسة وعضوية حضرات القضاة الحسيني العوضي وأميل جبران وعبد النعم حمزاوي وحضور حضرة الأستاذ أديب قصيبي وكيل النيابة)

القضاء المستعجل

١٤٤

محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة

١٦ فبراير سنة ١٩٥٠

اشكال - المادة ٤٥٥ من قانون المرافعات .

المبادئ القانونية

١ - تنص المادة ٤٥٥ من قانون المرافعات الوطنى فى فقرتها الأولى على أنه لا يجوز حجز الكتب الضرورية لحرفة المدين والآلات والعدد اللازمة للصناع لأعمال صناعتهم إلا إذا كان الحجز لتأدية ايجار مسكن أو لإيفاء دين نفقة .

٢ - ان صح القول بأن اختصاص القضاء المستعجل لا يتسع لتقدير ما هو لازم أو غير لازم لحرفة المدين من بين أنواع المنقولات التى تندرج تحت الأجناس التى أبانتها المادة السالفة الذكر لما تنطوى عليه مثل هذه التفرقة من مساس باختصاص قضاء الموضوع فى الصميم إلا أن اختصاص قاضى الأمور المستعجلة باق بسبيل التفرقة ما بين هذه الأجناس وما عداها .

٣ - من مؤدى ذلك أنه إذا وقع دائن حجزاً على منقولات لمدينه بمكان تساجل هو والمجوز عليه حول ما إذا كان يعتبر عيادة ومسكناً ما أو عيادة فقط واستظهر قاضى الأمور المستعجلة دون ما لبس أو غموض ان من بين المنقولات

المجوز عليها ما لا يمت إلى حرفة المدين بصلة حق عليه القضاء باستمرار اجراءات البيع بأزائها دون سواها .

المحكمة

وبما ان المستشكل ضده الثانى لم يحضر على الرغم من اعلانه قانوناً فيصح الحكم فى غيبته عملاً بنص المادة ١١٩ مرافعات .

وبما ان الاشكال تقدم من المستشكل فى الميعاد قبل الانتهاء من تنفيذ الحكم المستشكل فيه وحاز الشكل المقرر له فى القانون فيتعين الحكم بقبوله شكلاً .

وبما أن وقائع الدعوى حسبما استظهرتها المحكمة تجمل فى أن المستشكل ضده الأول استصدر ضد المستشكل حكماً فى القضية رقم ٤٢١ سنة ١٩٤٧ مدنى الدرب الأحمر قضى بالزامه بمبلغ ١١٥ ملياً و ١٠٨١ جنيهاً وبتاريخ ١٧ / ١ / سنة ١٩٤٨ أوقع المستشكل ضده الأول حجزاً ضد المستشكل على المنقولات الموضحة تفصيلاً بذلك المحض وتحدد ليوم ١٦ / ٢ / ١٩٤٨ فاستشكل المستشكل فى التنفيذ بعريضة اعلنت بتاريخ ١٩ / ٢ / ١٩٤٨ يطلب فى ختامها الحكم بإيقاف السير فى اجراءات البيع حتى يفصل نهائياً فى دعوى بطلان الحجز التى أقامها وقد دفع المستشكل ضده الأول بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى .

وبما ان سند المستشكل فى هذا الاشكال هو أن المنقولات المجوز عليها هى جميعاً أدوات لازمة لحرفته وهو طيب فلا يجوز التنفيذ عليها قانوناً عملاً بنص المادة ٤٥٥ من قانون المرافعات

المستشكل بصفة تعين القضاء باستمرار اجراءات البيع بشأنها .

وبما ان المحكمة قد استندت إلى هذا الضابط في التفرقة التي أجرتها بين الأشياء التي تعتبر آلات وعددا للدعى وغيرها وأشارت على محضر الحجز على ما يجوز الاستمرار في التنفيذ عليه وترى المحكمة أن تشمل حكمها بالنفاذ بنسخة الحكم الأصلية حتى لا تعرقل اجراءات التنفيذ المحدد لها اليوم .

وبما انه عن المصروفات فترى المحكمة ابقاء الفصل فيها مؤقتاً حتى يستقر النزاع موضوعاً بين طرفي الخصومة .

(قضية اشكال الدكتور حانظ زكى السيد وحضر عنه الأستاذ أحمد سيد أحمد ضد عبد الحميد محمود جاد الحق وآخر رقم ٤٤٠ سنة ١٩٤٨ رئاسة حضرة محمد أمين حماد)

١٤٥

محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة

١٤ يونيو سنة ١٩٤٨

الحظر الوارد على سلطة قاضى الأمور المستعجلة في تفسير العقود أو الأحكام لا يمنع تبرئه العلاقة القانونية بين طرفي الخصومة والمفاضلة . فلا يصح القول بأن هذا البحث موضوعى .

المبادئ القانونية

١ - انه وان كان يحظر على قاضى الأمور المستعجلة تفسير العقود والأحكام حرصاً على بقاء الحق بين طرفي الخصومة سليماً لتقدير قاضى الموضوع فان له بل عليه أن يتعرف حكم القانون في طبيعة العلاقة القائمة بينهما ويفاضل بين الآراء الفقهية

التي تناول الأحوال التي يتمتع فيها التنفيذ استثناء من القاعدة العامة من أن كل مال المدين ضامن لما عليه من الديون وقد استند المستشكل ضده الأول فيما أثاره من دفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى إلى أن الحجز لم يتوقع في عيادة المستشكل وتناول منقولات لا علاقة لها بحرفته فضلاً عن أن المذكور لم يعترض على توقيع الحجز عند حصوله .

وبما انه وان كان الدفع بعدم الاختصاص يستقيم مع القول بتقدير ما هو لازم أو غير لازم من الآلات والكتب باعتبار ذلك من صميم اختصاص قضاء الموضوع ، فلا يختص القضاء المستعجل بالحكم بإيقاف التنفيذ أو بالاستمرار فيه بناء على ما يقدره في هذه التفرقة إلا أن محل ذلك أن تكون المنقولات آلات أو عدداً أو كتباً وهو الشيء الذى يتناوله الحظر وبذلك يتعين لقضاء الأمور المستعجلة اختصاص التفرقة بين هذه الاجناس وغيرها وهي في الواقع تفرقة غير عسيرة إذ أن ضابط التفرقة بين الآلات والعدد وغيرها ظاهرة لا تحتمل خلافاً كبيراً وهي تفرقة لازمة لتنفيذ حكم القانون في المادة ٤٥٥ من قانون المرافعات .

وبما ان القول بعكس هذا الرأي معناه أن يتمتع التنفيذ على كل ما في عيادة الطبيب أو مكتب المحامى أو ما في حكمها من المنقولات بغير تفرقة بمجرد الادعاء بأنها لازمة لعملهم فان اللزوم لا ينصب إلا على الآلات والعدد والكتب فإذا ما ثار النزاع بين طرفي الخصومة كما هو حاصل في النزاع المطروح حول طبيعة المكان الذى توقع فيه الحجز هل هو عيادة محض أم عيادة ومسكن وتناول الحجز منقولات تبدو في ظاهرها أنها بعيدة عن أن تمت إلى حرفة

المحكمة

وبما ان وقائع الدعوى حسبما استظهرتها المحكمة تجمل في أنه رسا مزاد المنزل رقم ٤ شارع قلعة الروضة قسم مصر القديمة على المدعى بمقتضى حكم مرسى المزاد الصادر في القضية ١٢٣ سنة ٦٠ قضائية ضد السيدة استر عبد النور وكانت هذه الأخيرة قد اشترت أرض القفار المذكور من شركة توحيد الأراضي المصرية بمقتضى عقد بيع مؤرخ في ١٩٢٦/١١/٢٦ وحدث أن اشترت المدعى عليها الأولى وأختها السيدة اسماء محمد قاسم القطعتين رقمي ٨، ٦ تنظيم شارع قلعة الروضة من شركة توحيد الأراضي المصرية السالفة الذكر بمقتضى عقد بيع مسجل مؤرخ في ١٩٢٥/٦/١٦ ثم اشترت المدعى عليها الأولى بعد ذلك نصيب أختها بمقتضى عقد بيع مسجل مؤرخ في ١٩٣٦/٦/٢٦ وقد نص في عقدى البيع الصادرين من الشركة على أنه إذا ما رغب أحد المشتريين إقامة بناء على قطعة الأرض المبيعتين عليه أن يراعى ترك مساحة قضاء تزيد على مترين بالنسبة لحدود قطعة الأرض المجاورة وبعريضة أعلنت للمدعى عليهما بتاريخ ٢٣ و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٨ أقام المدعى دعواه الراجعة قال فيها إن السيدة استر عبد النور مالكة العقار الذي رسا مزاده عليه قد راعت من ناحيتها القيد الذي تضمنه عقد البيع الصادر لها من الشركة في حين أن المدعى عليها الأولى وقد انفردت بملكية القطعتين رقمي ٦ و ٨ تنظيم شارع قلعة الروضة قد شرعت في إقامة بناء على هاتين القطعتين دون مراعاة للتميد الوارد في عقد البيع المبرم فيما بينها وبين الشركة بمقولة إنها أخذت في حفر الأساسات على بعد متر ونصف فقط من الحد البحري لعقاره وانتهى من ذلك إلى طلب الحكم بإيقاف الأعمال الجديدة التي تقل عن مترين وقد دفعت المدعى عليها الأولى بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى

المختلفة ليقدر الحماية التي يراها واجبة لأيهما ياجراء تحفظى سريع أو ليفصل في أمر التنفيذ محل الاستشكال والقول بغير ذلك معناه تعطيل وظيفة قاضى الأمور المستعجلة وحصر اختصاصه في مدى ضيق قد يصل إلى حد العدم كما لا يتصور من الناحية الأخرى أن يتخلى قاضى الأمور المستعجلة عن اختصاصه لمجرد كون القانون ينطوى حكمه على خلف بين رأى وآخر بل يتعين عليه أن يفاضل بين الرأين تفاضلا المفروض فيه ألا يقيد قضاء الموضوع ولا يجوز حجية قبله ليفصل في أمر يتوافر فيه وجه الاستعجال.

٢ - وعلى هدى ذلك إذا اشترى كل من المدعى والمدعى عليها قطعتى أرض متجاورتين ونص في عقدى البيع الصادرين لهما على التزام كل منهما بمراعاة ابعاد معينة عند البناء بالنسبة لأرض الجار فانه لا يصح القول هنا بأن بحث العلاقة القانونية بين المشتريين أى بين المدعى والمدعى عليها وبيان ما إذا كانت التزامات أيهما ناشئة عن حق شخصى أو عيى يرتب ارتفاعا هو بحث موضوعى يمتنع على قاضى الأمور المستعجلة أن يعرض له برأى ومع كل فان تكيف العلاقة القانونية بين طرفي الخصومة قد انتهى إلى رأى قرره محكمة النقض مؤداه أن مثل هذه القيود الواردة في عقديهما انما تقرر ارتفاعا لعقار المدعى على عقار المدعى عليها يرتب له حقا في توجيه الدعوى مباشرة عليها بسبيل ايقاف الأعمال المخالفة التي تقع في تنفيذ هذه القيود أو ازالتها كلية.

كلية (راجع في ذلك حكم محكمة النقض الصادر بتاريخ ٩ / ٢ / ١٩٣٣ مجلة المحاماة السنة الثالثة عشرة العدد الثامن رقم ٤٨٧ ص ٨٨٧) أما ما أثارته المدعى عليها الأولى من أن دعوى إيقاف الأعمال الجديدة من دعاوى وضع اليد التي يحرم على القضاء المستعجل التصدي لها فقد اطرده قضاء هذه المحكمة على أنه وإن كان الأصل في دعاوى اليد جميعها أنها دعاوى موضوعية إلا أنه قد يحدث أن يلابس بعضها كدعوى إيقاف العمل الجديد ظروف استعجال تلجئه فيختص بنظرها قاضي الأمور المستعجلة إذ لم يكن الاعتداء بالعمل الجديد على ملك الجار أو حق المدعى الثابت باتفاق أو عرف محل نزاع أصلاً أو كان محل نزاع غير جدي ففي هذه الحالة لا يكون بين الطرفين حق بمسئلة إيقاف العمل بينما يكون للمدعى مصلحة محتملة في درء الخطر الذي يصيبه من استمراره وتماحه حتى يفصل قاضي الموضوع بازالته وقد يكون في تمام العمل حتى مع ثبوت المخالفة تضييعاً لحق المدعى لا لشيء سوى لأن قاضي الموضوع قد يرى في ازالة البناء لمخالفة قليلة الشأن حرجاً فيقضى للجار بالتضمنات وحقه الأول وبالذات هو في التنفيذ عيناً .

وبما أنه بناء على جميع ما تقدم تكون دعوى المدعى على صواب ومن ثم يتعين الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وبقبولها وبرفض الدفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى وباختصاصه بنظرها وفي الموضوع وبصفة مستعجلة بإيقاف الأعمال الجديدة التي شرعت المدعى عليها الأولى في اقامتها بالعين المملوكة لها رقي ٦ ، ٨ تنظيم شارع قلعة الروضة في المسافة التي تقل عن مترين بالنسبة لعقار المدعى — من الحد البحري منه رقم ٤ شارع قلعة الروضة .

لمساس الفصل فيها بأصل الحق .
وبما أنه وإن امتنع على قضاء الأمور المستعجلة تفسير العقود والأحكام حرصاً على بقاء الحق بين طرفي الخصومة سليماً لتقدير قاضي الموضوع فإن له أن يتعرف حكم القانون في طبيعة العلاقة بينهما ويفاضل بين الآراء المختلفة ليقدر الحماية التي يراها واجبة لهما بإجراء تحفظي سريع أو ليفصل في أمر التنفيذ محل الاستشكال والقول بغير ذلك معناه تعطيل وظيفة القضاء المستعجل وحصر اختصاصه في مدى ضيق قد يصل إلى حد العدم كما لا يتصور من الناحية الأخرى أن يتخلى قاضي الأمور المستعجلة عن اختصاصه بمجرد كون القانون ينطوي حكمه على خلاف بين رأي وآخر بل يتعين عليه أن يفاضل بين الرأيين تفاضلاً المفروض فيه ألا يقيد قضاء الموضوع ولا يحوز حجية قبله ليفصل في أمر يتوافر فيه وجه الاستعجال وعلى هدى ذلك إذا اشترى كل من المدعى والمدعى عليها الأولى من آخر قطعت أرض متجاورتين ونص في عتدي الشراء على التزام المشتريين بمراعاة أبعاد معينة بالنسبة لأرض الجار لا يصح القول بأن بحث العلاقة القانونية بين المشتريين وبيان ما إذا كانت التزامات أحدهما ناشئة عن حق شخصي أو عن حق عيني يرتب ارتفاعاً هو بحث موضوعي يتمتع على قاضي الأمور المستعجلة أن يعرض لها برأى .
وبما أنه فضلاً عن ذلك فإن تكييف العلاقة بين طرفي الخصومة قد انتهى إلى رأي قرره محكمة النقض مؤداه أن مثل هذه القيود الواردة في عتدي طرفي الخصومة إنما تقرر ارتفاعاً لعقار المدعى على عقار المدعى عليها الأولى وبذلك يكون له حق توجيه الدعوى مباشرة على المدعى عليها الأولى لإيقاف المخالفة التي تقع في تنفيذ هذه القيود أو إزالتها

ظاهر هذه النصوص أنها خلت من أية إشارة من مقتضاها يحق للجنة الجركية أن تشمل قرارها القاضي بتوقيع الغرامة على المتهم بالنفاذ بل إنه يبدو على النقيض من ذلك أنه فيما خلا قيد التضامن الذي نصت عليه لم تأت بماعسائه يدل على أن نية المشرع قد اتجهت الى شمول القرارات الصادرة بتوقيع الغرامات على المخالفين بالنفاذ المؤقت

٢ — اضطرر قضاء هذه المحكمة على أن قاضيا ليس هيئة عليا بالنسبة للمحكمة التي أصدرت الحكم المستشكل فيه فلا يملك والحالة هذه تصحيح خطأ وقع في الحكم أو في إجراءات الدعوى فإن ذلك هو بالذات اختصاص الهيئة العليا التي أصدرت الحكم ومؤدى ذلك إذن أن نص الحكم الموضوعي والنفاذ الذي أمر به ملزم لطرفي الخصومة ولقاضي الأمور المستعجلة سواء فلا يستطيع أن يتعداه إلى تحقيق درجة موافقته لحكم القانون كما لو وصف بالنفاذ في غير الأحوال التي يجيزها القانون أو وصف خطأ بأنه حضوري أو نهائي وهو ليس كذلك أو كان قد استند إلى إجراءات باطلة إنما محل اختصاص قاضي الأمور المستعجلة وسلطته على النفاذ الذي شمل به الحكم هو فيما تلاه من أسباب تقضى على الإلتزام موضوعا أو تبطل إجراءات التنفيذ

٣ — وعلى هدى ذلك الذي تقدم اذا تبين لقاضي الأمور المستعجلة أن اللجنة الجركية قد شملت قرارها بالنفاذ المؤقت على

وبما أنه عن المصروفات فلا مراة في الزام المدعى عليها الأولى بها طبقاً لنص المادة ١١٣ مرافعات .

وبما ان النفاذ المؤقت محتم لكل ما تقضى به هذه المحكمة وفقاً لنص المادة ٢٩٥ مرافعات فيتعين شمول الحكم به وترى المحكمة أن تطلقه من قيد الكفالة .

(قضية فارس أفندي يشلى وحضر عنه الأستاذان فرج يوسف و ابراهيم فهمى يوسف ضد الست جليلا ابراهيم محمد قاسم وآخر رقم ١٦٤٣ سنة ١٩٤٨ رئاسة حضرة القاضي محمد أمين حماد)

١٤٦

محكمة الامور المستعجلة بالقاهرة

١٩ يونيو سنة ١٩٤٨

١ — قرارات لجنة الجمارك بالغرامة. لا تشمل بالنفاذ
٢ — ليس من سلطة قاضي الأمور المستعجلة أن يصحح الأخطاء الفارضية التي وقع فيها الحكم المستشكل فيه . كوصفه بأنه حضوري أو نهائي وهو ليس كذلك أو ابتئاته على إجراءات باطلة أو مشمولة بالنفاذ في غير الأحوال المقررة قانوناً وإنما اختصاصه يبدأ فيما يليه من أسباب تقضى على الإلتزام الموضوعي أو تبطل إجراءات التنفيذ .

المبادئ القانونية

١ — يبين من مطالعة النصوص التي تحيل عليها المادة الثالثة من القانون رقم ٧٣ الصادر بتاريخ ٣ من يوليو سنة ١٩٣٣ بشأن منع جلب بذور الدخان أو بيعها أو إحرازها بقولها ، تحكم اللجنة الجركية بالمصادرة وبتوقيع الغرامة على الوجه المتبع في سائر أحوال التهريب ويكون للتهمين حق المعارضة في هذا القرار طبقاً للأنحة الجمارك....، يبين من

خلاف القانون فلا يسعه إذا ما طرح عليه أمر الاستشكال في تنفيذه إلا أن يقضى باستمراره لاسيما إذا ما اتضح أن المستشكل قد فوت على نفسه ميعاد المعارضة في هذا القرار وهو خمسة عشر يوما من تاريخ إرسال صورة القرار إلى الجهة الحكومية المنتمى إليها وفقا لنص المادة ٢٣ من اللائحة الجمركية الصادرة في شهر مارس سنة ١٩٠٩ فأضحى بذلك القرار المستشكل فيه نهائياً لا يقبل الطعن فيه بأي وجه من الوجوه .

المحكمة

وبما أن المستشكل ضدهم لم يحضروا على الرغم من إعلانهم قانوناً وقد طلب المستشكل الحكم في غيبتهم ويصح ذلك عملاً بنص المادة ١١٩ مرافعات .

وبما أن الاشكال تقدم في الميعاد قبل اتمام تنفيذ القرار المستشكل فيه وحاز الشكل المقرر له في القانون فلا مناص من الحكم بقبوله شكلاً .
وبما أن وقائع الدعوى حسبما استظهرتها المحكمة تجمل في أن اللجنة الجمركية أصدرت بتاريخ ٢٤ / ٨ / ١٩٤٧ قراراً قضى بتغريم المستشكل مبلغ ٣٠٨ جنيهات و ٦٨٠ مليماً بالتضامن مع من يدعى محمد سعد لمحاوأتيهما تهريب جوال من التبغ وقد عارض المستشكل في هذا القرار بعريضة أعلنت للمستشكل ضده الأول بتاريخ ٢٣ / ١١ / ١٩٤٧ في الدعوى ٨٧٧ سنة ١٩٤٧ تجارى كلى مصر وبتاريخ ٢١ / ٣ / ١٩٤٨ قضت محكمة مصر الابتدائية الوطنية حضورياً بعدم قبول المعارضة شكلاً استناداً إلى ما ورد بنص الفقرة السادسة من المادة ٣٣ من

اللائحة الجمركية الصادرة بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٠٩ من أنه إذا لم يرفع المتهم معارضته ولم يعلنها للجمرك في مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ إرسال صورة القرار إلى الحكومة المنتمى إليها يصبح القرار نهائياً ولا يطعن فيه بأي وجه من الوجوه واستناداً إلى أن المستشكل ضده الأول أرسل صورة القرار المستشكل فيه إلى محافظة مصر بتاريخ ٤ / ١٠ / ١٩٤٧ وأن المستشكل لم يعلن معارضته إلا بتاريخ ٢٣ / ١١ / ١٩٤٧ وقد التفت المحكمة عما اثاره المستشكل من أن ميعاد المعارضة إنما يبدأ ليس من تاريخ صدور القرار المستشكل فيه وقد صدر غيباً إنما يبدأ من تاريخ اعلانه بهذا القرار بتاريخ ١٩ / ١١ / ١٩٤٧ وبعريضة أعلنت للمستشكل ضدهم بتاريخ ١٠ / ١٢ / ١٩٤٨ رفع المستشكل اشكاله الراهن بطلب الحكم بإيقاف تنفيذ قرار اللجنة الجمركية السالف الذكر بقوله أنه فعلاً قد عارض في هذا القرار وأنه على الرغم من أنه رفع استئنافاً قيد برقم ١٥٣ سنة ٦٥ قضائية عن الحكم الصادر في الدعوى ٨٧٧ سنة ١٩٤٧ تجارى كلى مصر وعلى الرغم من أنه لما يقض بعد في هذا الاستئناف فإن المستشكل ضدهما الثاني والثالث يجدان في البحث عنه لتنفيذ القرار المستشكل فيه

وبما أنه تبين من مطالعة منطوق قرار اللجنة الجمركية المستشكل فيه أنه قضى . أولاً - بمصادرة المضبوطات . ثانياً - ادانة كل من المستشكل ومحمد سعد محمد والحكم عليهما متضامنين بغرامة قدرها ٣٠٨ ج و ٦٨٠ م مع النفاذ . ثالثاً - حفظ حق مصلحة الجمارك في الرجوع عليهما متضامنين بقيمة الادخلة التي لم تضبط وترى المحكمة أنه أما وقد صدر القرار المستشكل فيه مشمولاً بالنفاذ فإن مدار البحث في النزاع المطروح

يستلزم التصدي، أولاً، لنصوص القوانين الجمركية لتبين ما اذا كانت تجيز شمول قرارات اللجنة الجمركية بالنفاذ أم لا وما أثر رفع المستشكل معارضته في مثل هذه الحالة. ثانياً تعرف مدى اختصاص القضاء المستعجل على وصف الاحكام الموضوعية : -

اما بالنسبة للامر الاول - ١ - فقد نصت المادة الخامسة من القانون رقم ٩ الصادر بتاريخ ٢٧/٢/١٩٠٥ بخصوص منع تهريب البضائع على أن العقوبات المالية المحكوم بها من لجان الجمارك أو من المحاكم التي تنظر في المعارضات المقدمة عن قرارات هذه اللجان يجوز تنفيذها بطريق الاكراه البدني طبقاً للمادة ٢٦٧ وما بعدها إلى المادة ٢٧٠ من قانون تحقيق الجنايات ويصدر الأمر بتنفيذ الاكراه البدني من أمين الجمر ك أو ممن يقوم مقامه ونصت المادة السادسة من ذلك القانون على أن العقوبات المالية المحكوم بها من لجان الجمارك يجوز تنفيذها مؤقتاً بطريق الاكراه البدني بصرف النظر عن المعارضة إلا إذا قدم المحكوم عليه كفيلاً تعتمد اللجنة لتنفيذ ما يصدر به الحكم النهائي وفيما خلا ما يتعلق بالتنفيذ المؤقت السابق ذكره فإن قرارات لجان الجمارك متى صارت نهائية يكون شمولها بالصيغة التنفيذية بأمر رئيس المحكمة الداخلية لجنة الجمارك في دائرة اختصاصها.

٢ - كما قضت المادة ٣٣ من اللائحة الجمركية الصادرة بتاريخ مارس سنة ١٩٠٩ على أنه إذا لم يرفع المتهم معارضة ولم يعلنها للجمرك في مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ ارسال صورة القرار الى الحكومة المنتمى اليها فيصبح القرار نهائياً ولا يقبل الطعن فيه بأي وجه من الوجوه وإذا رأى المتهم وجوب المعارضة فترفع إلى المحكمة التجارية ذات الاختصاص وإذا كانت أجنبية

فترفع معارضته إلى الغرفة التجارية في المحكمة المختلطة. ونصت المادة ٣٤ على أن تكون العقوبات في مواد التهريب مستوجبة بطريق التضامن على الفاعلين والمشاركين في الاحتيال أي كانوا وعلى أصحاب البضائع. كما نصت المادة ٣٦ على أنه يعاقب على المخالفات بغرامة تحصل بطريق التضامن من فاعليها أو المقرين عليها والمشاركين فيها وكذا من أصحاب البضائع وقباطن السفن وهؤلاء مسئولون أيضاً عن المغايرات التي يرتكبها ملاحوسفنتهم ويستحق دفع الالتزامات المنصوص عليها في هذا الباب في ظرف خمسة أيام من تاريخ إعلانها ما لم يرفع ذوو الشأن إلى المحاكم معارضة على قرار مصلحة الجمارك قبل مضي الميعاد المذكور - ٣ - هذا هو حاصل النصوص التي تشير إليها المادة الثالثة من القانون رقم ٧٣ الصادر بتاريخ ٣/٧/١٩٣٣ بشأن منع جلب بذور الدخان أو بيعها أو إحرازها بقولها تحكم اللجنة الجمركية بالمصادرة وبتوقيع الغرامة على الوجه المتبع في سائر أحوال التهريب ويكون للتهمين حق المعارضة في هذا القرار طبقاً لللائحة الجمارك ويبين من ظاهر هذه النصوص أنها خلت من أية إشارة من مقتضاها يحق للجنة الجمركية أن تشمل قرارها القاضي بتوقيع الغرامة على المتهم بالنفاذ بل أنه يبدو على التقيض من ذلك أنه فيما خلا قيد التضامن الذي نصت عليه لم يأت بما عساه يدل على أن نية المشرع اتجهت إلى شمول القرارات الصادرة بتوقيع الغرامات على المخالفين بالنفاذ المؤقت يؤيد ذلك أن المشرع إذا أراد شمول القرارات بالنفاذ المؤقت قد أبان عن ذلك صراحة كما هو الحال بالنسبة للتنفيذ بطريق الاكراه البدني إذ نص على أن قرارات اللجنة الجمركية يجوز تنفيذها مؤقتاً بهذا الطريق بصرف النظر عن المعارضة إلا إذا

اللائحة الجزائية الصادرة بتاريخ ١٣/٣/١٩٠٩ على أن الغرامات المنصوص عليها في هذا الباب تستحق في ظرف خمسة أيام من تاريخ إعلانها ما لم يرفع ذوو الشأن إلى المحاكم معارضة على قرار مصلحة الجمارك قبل مضي الميعاد المذكور إلا أن المحكمة لا يسعها وقد شملت اللجنة الجزائية قرارها المستشكل فيه بالنفاذ إلا أن تقضى بالاستمرار في تنفيذه لاسيما إذا ما لوحظ من مطالعة الحكم الصادر في الدعوى ٨٧٧ سنة ١٩٤٧ تجارى مصر أن المستشكل لم يعارض في هذا القرار في الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السادسة من المادة ٣٣ أى في خلال مدة خمسة عشر يوما من تاريخ ارسال صورة القرار إلى محافظة مصر وأنه لا يقبل الطعن فيه بعد ذلك بأى وجه من الوجوه - ٣ - هذا كله بالنسبة لسداد المستشكل للغرامة التى قضى بها القرار المستشكل فيه وأما عن تنفيذ هذا القرار بطريق الاكراه البدنى طبقا لنصوص المواد ٢٦٧ وما بعدها إلى ٢٧٠ من قانون تحقيق الجنايات ففضلا عما قد يلابس هذا التنفيذ من صبغة جنائية فتد تبن من نص المادة السادسة من القانون رقم (٩) الصادر بتاريخ ٢٧/٢/١٩٠٥ أن هذا الضرب من ضروب التنفيذ قد أباح المشرع القيام به مؤقتا وبصرف النظر عما إذا كان المتهم قد رفع معارضة أم لا . ومن أجل ذلك لا ترى المحكمة بفرض التسليم جدلا بحصوله أن تصدى له ومع كل فقد أباح المشرع للمستشكل أن يقدم كفيلا تعتمد اللجنة الجزائية فيدرا عن نفسه تنفيذ القرار المستشكل فيه بهذا الطريق .

وبما انه يتعين بناء على جميع ما تقدم الحكم بالاستمرار في تنفيذ القرار المستشكل فيه مع الزام المستشكل بالمصروفات طبقا لنص المادة ١١٣ مرافعات .

قدم المتهم كفيلا تعتمد اللجنة الجزائية ثم أفصح عن هذا الذى استظهرته المحكمة بقوله فيما خلا ما يتعلق بالتنفيذ المؤقت السابق ذكره فان قرارات اللجنة الجزائية متى صارت نهائية يكون شمولها بالصيغة التنفيذية بأمر رئيس المحكمة الداخلة لجنة الجمارك فى دائرة اختصاصها أما بالنسبة للأمر الثانى - ١ - فقد استمر رأى هذه المحكمة على أن قاضيا ليس هيئة عليا بالنسبة للمحكمة التى أصدرت الحكم المستشكل فيه سواء أكانت محكمة جزئية أم كلية أم هيئة استئنافية فلا يملك والحالة هذه تصحيح خطأ وقع فى الحكم أو فى إجراءات الدعوى فذلك بالذات هو اختصاص الهيئة العليا للمحكمة التى أصدرت الحكم ومؤدى ذلك إذن أن نص الحكم الموضوعى والنفاذ الذى أمر به ملزم لطرفى الخصومة ولقاضى الأمور المستعجلة سواء فلا يستطيع أن يتعداه إلى تحقيق درجة موافقة لحكم القانون كما لو وصفت بالنفاذ فى غير الأحوال التى يجيزها القانون أو وصف خطأ بأنه حضورى أو نهائى وهو ليس كذلك أو كان قد استند إلى إجراءات باطلة إنما محل اختصاص قضاء الأمور المستعجلة وسلطته على النفاذ الذى شمل به الحكم هو فيما تلاه من أسباب تقضى على الالتزام موضوعا أو تبطل إجراءات التنفيذ كما لو ادعى المستشكل فعلا سقوط الحكم بالتقادم أو سقوط الالتزام وأنه لسبب من أسباب الوفاء أو عدم اعلان الحكم أو عدم التنبية بالوفاء وما إلى ذلك من مقدمات التنفيذ - ٢ - وترى المحكمة على هدى ما تقدم أنه وإن كانت البادى من مطالعة نصوص القانون السالفة الذكر أنه ليس بها ثمة ما يدل على أن نية المشرع اتجهت إلى شمول القرارات الصادرة من اللجان الجزائية بالنفاذ المؤقت وأنه وإن كان المشرع تفريعا على ذلك قد نص فى المادة ٣٦ من

المحكمة

د. بما ان وقائع الدعوى حسبما استظهرتها المحكمة تجمل في أن المدعى عليه الأول كان قد تقدم إلى معالي وزير المواصلات بطلب الاذن له بتركيب آلة تليفون بمنزله الكائن بناحية دماص مركز ميت غمر على أن يؤخذ منها فرع لمنزل المدعى وعلى أثر ذلك تعاقد المدعى عليه المذكور والمدعى عليها الثانية بمقتضى عقد مؤرخ في ٢٦ / ٤ / ١٩٤٧ على تركيب واستعمال آلة التليفون رقم ٢٩٧ ميت غمر لمدة خمس سنوات بدأت بتاريخ أول يوليو سنة ١٩٤٧ على أن تنتهى بتاريخ ٣٠ / ٦ / ١٩٥٢ وعلى أثر ذلك ركبت الآلة الأصلية بمنزل المدعى والآخرى الفرعية في منزل المدعى عليه الأول ، وحدث أن طلب هذا الأخير بتاريخ ٢٣ يوليو سنة ١٩٤٩ قطع التيار عن آلة التليفون تمهيدا لنقل الجهاز الأصل إلى الكائن بمنزل المدعى إلى منزله هو وفلا قطع التيار تمهيدا لاجراء النقل المطلوب .

د. وبما ان المدعى اختصم المدعى عليهما بعريضة أعلنت لهما بتاريخ ٢٤ / ٩ / سنة ١٩٤٩ يطلب الحكم في مواجهة المدعى عليها الثانية باسترداد حيازته للواصلات التليفونية المشار اليها فيما تقدم واعادة الحالة سيرتها الأولى بمقولة إنه كان قد أقام فترة بميت غمر وتعاقد إذ ذاك مع المدعى عليها الثانية على تركيب واستعمال آلة التليفون رقم ١٦٣ ميت غمر بمقتضى عقد مؤرخ ٤ / ٣ / ١٩٣٩ ولما أن اضطرت غارات الحرب العالمية الأخيرة على التزوج إلى بلده دماص . تفاسخ هو والمدعى عليها الثانية هذا العقد على أثر فشله في نقل الجهاز موضوع العقد إلى مقره الجديد واستطرد المدعى من ذلك إلى القول بأنه عهد إلى المدعى عليه الأول أن يحصل له على

د. وبما ان النفاذ المؤقت محتم لكل ما تقتضيه به هذه المحكمة طبقا لنص المادة ٣٩٥ مرافعات فيتعين شمول الحكم به وترى المحكمة أن تطلقه من قيد الكفالة .

(قضية ابو هاشم مجاهد وحضر عنه الأستاذ عزت الخطيب ضد حضرة مدير جرك القاهرة وآخرين رقم ١٦٥٠ سنة ١٩٤٨ رئاسة حضرة القاضي محمد أمين حماد)

١٤٧

محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٩

١ - أمر صادر من مصلحة التليفونات بقطع تيار عن تليفون . هل يعتبر أمراً ادارياً . دعوى استرداد الحيازة وهل تسرى على المنقولات

المبادئ القانونية

١ - ان الأمر الصادر من مصلحة التليفونات بقطع التيار عن آلة تليفون بناء على طلب المتعاقد معها بسبيل نقل الآلة من مكان لآخر لا يعتبر من قبيل الأعمال الإدارية التي يحظر على المحاكم تعطيلها أو تأويلها وتفسيرها ووقف تنفيذها

٢ - دعاوى اليد ومن بينها دعوى استرداد الحيازة هي دعاوى عينية عقارية مقصورة على حقوق الملكية والحقوق العينية المتفرعة عنها دون المنقولات فليس يصح لو اضع اليد على آلة تليفون لم يتعاقد مع مصلحة التليفونات ان يستند إلى دعوى استرداد الحيازة بسبيل رد حيازته للتيار إذا ما اتجهت هذه المصلحة إلى قطعه تلبية لرغبة المتعاقد معها .

كان قد حال فيما بينه وبين استئجار بعض الاطيان وانه أى المدعى بادر برفع شكواه إلى المدعى عليها الثانية بعدم قطع الوصلة وبعد التحقيق أفتى مستشار الرأى بإبتمام القطع إلى أن يعرض الأمر على القضاء .

و بما ان دفاع المدعى عليه الاول إنما يقوم على أنه كان قد أقدم على التعاقد مع المدعى عليها الثانية بشأن جهاز التليفون موضوع النزاع لصالحه الخاص دون من عداه وانه وإن كان قد وافق على تركيب الآلة الأصلية بمنزل المدعى فان العلة في ذلك إنما كان مبنيا سهر المدعى على رعاية شئونه لا سيما ما تعلق منها بالاطيان التي كان يستأجرها من الدائرة التي كان يتوب عنها المدعى ويمثلها ولما أن انقطعت الصلة بين هذا الأخير وبين الدائرة ارتأى المدعى نقل الآلة الأصلية إلى منزله على أن يتم تركيب الآلة الفرعية في منزل أحد خفراء الدائرة وزاد أنه لم يستلم من المدعى عليها الثانية صورة العقد الخاصة به وأن قيام المدعى بسداد ما أداه عن جهاز التليفون إنما تم لحسابه هو أى المدعى عليه الاول لاسيما وانه يحتفظ بالايصال الدال على سداد قيمة الاشتراك الذي استحق أدائه عن سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ .

و بما ان المدعى عليهما دفعا بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة : وترى المحكمة أن هذا الدفع يمتأى عن الصواب لما استقر عليه قضاؤها من أن الالتجاء للقضاء المستعجل لا يستلزم أصلا ضرورة توافر أهلية تقاضى كالة لا تتفق ومبررات الاستعجال فضلا عن انه يكفي في حق رافع الدعوى أن تحدوه مصلحة تبرر الالتجاء إلى قاضى الأمور المستعجلة . ولعل هذا ما تغنيه المادة الرابعة من قانون المرافعات بنصها على أنه لا يقبل أى طلب أو دفع لا يكون

جهاز تليفونى جديد بحكم مركزه الذى كان يشغله إذذاك وهو سكرتير معالى وزير المواصلات وفلا أناه بهذا الجهاز .

و بما ان حصيلة دفاعه تبدو فيما يقول به من أنه وان كان المدعى عليه قد تجارى على التعاقد باسمه مع المدعى عليها الثانية بمقتضى العقد المؤرخ في ٢٦ / ٤ / ١٩٢٧ بيد أنه أى المدعى هو المتعاقد الاصيل من آيات وبيّنات ذلك ما يقول به من أن المدعى عليه الاول أوهمه أن ابراز اسمه في التعاقد كفيل بانجاز ابرام العقد وفضلا عن ذلك فان الطلب الذى كان قد تقدم به المدعى عليه المذكور لم يفضل ذكر اسمه هو أى المدعى فيه يضاف إلى هذا وذاك أن الوصلة الأصلية ركبت بمنزله في حين أن الاخرى الفرعية أقيمت بمنزل المدعى عليه الاول لاسيما وأنه أى المدعى احتفظ بصورة من العقد الخاص بآلة التليفون موضوع النزاع دون المدعى عليه المذكور كما وانه اضطلع بأداء كافة المبالغ المستحقة على المكالمات ومصروفات تمل الجهاز من مكان إلى آخر بمنزله .

و بما ان المدعى استطرد من ذلك إلى الاشارة إلى أنه لما أن اتصل بالمدعى عليه الاول بشأن آلة التليفون موضوع النزاع بادر هذا الأخير بأن أرسل اليه خطابا أشار فيه بأبدية المودة القائمة فيما بينهما وأبدى ارتياحه لأداء كافة ما يطلبه كما أن الآلة محل الجدل كانت قد ركبت قبل أوانها بشهرين ولما أن أرسلت المدعى عليها الثانية كشف الحساب الخاص بهذه الفترة إلى المدعى عليه بادر المذكور بإرساله بدوره اليه أى إلى المدعى بكتاب مؤرخ في ٢٠ / ٧ / ١٩٤٧ وانتهى المدعى من ذلك كله إلى التمول بأن المدعى عليه الاول اتجه إلى مخابرة المدعى عليها الثانية بسبيل قطع الوصلة على أثر ما توهمه من أنه أى المدعى

لصاحبه فيه مصلحة قائمة يقرها الثماون ومع ذلك تكفي المصلحة المحتملة إذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق أو الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه يضاف إلى هذا وذلك أن قضاء الأمور المستعجلة محرم عليه أن يتصدى للفصل في دفع موضوعية قد تحوز قوة الشيء المحكوم فيه عند طرح النزاع على قضاء الموضوع ومن ثم يتعين الحكم برفض الدفع وبقبول الدعوى .

• وبما أن المدعى عليهما دفعا أيضا بعدم اختصاص القضاء عموما بنظر الدعوى بمقولة إن الأمر الذي صدر بقطع المواصلات التليفونية عن آلة التليفون موضوع النزاع لا يعدو أن يكون مجرد أمر إداري وتقرر المحكمة بآدى ذى بدء أن المحاكم هي المختصة بتقرير الوصف القانوني للعمل الصادر من السلطات العامة في معنى المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم وهي صاحبة الفول الفصل فيما إذا كان من أعمال السيادة، وحيث يتنى اختصاصها بالنظر فيه أو أنه عمل إداري فينحصر اختصاصها في شأنه على مجرد التضمينات في حالة مخالفة القانون أو أنه ليس عملا إداريا فيكون لها حيثئذ كامل الاختصاص في النظر في كافة الدعاوى التي ترفع عنه . راجع الحكم الصادر من محكمة النقض بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٤ مجلة المحاماة السنة السابعة عشرة عددا ٦٠٥ رقم ٢٣٨ ص ٥٧٣

• وبما أنه حتمًا لو أن الأمر الصادر من المدعى عليها الثانية أمر إداري فإن دعوى استرداد الحياة المطروحة تتضمن الغاء هذا الأمر وهو الغاء محرم على المحاكم عموما ومن مؤدى هذا أن يكون الدفع في محله بيد أنه يبين من استقراء تداعي طرفي الخصومة أن الأمر الصادر بقطع

الوصلة لا يعتبر هكذا رائد المحكمة في ذلك ما استقر عليه الفقه من أن الأمر المتعلق بالادارة *mésure administrative* إنما هو كل أمر تصدره السلطة الادارية وكل تصرف تباشره بصفتها العامة وفي حدود وظيفتها الادارية الممنوحة لها بمقتضى القانون فيخرج منها العقود التي تبرمها الحكومة مع الافراد فتخضع مثل هذه العقود لاختصاص المحاكم حتى ولو كانت متعلقة بعمل عام . (راجع المرافعات للاستاذ محمد حامد فهمى بند ٥١ ص ٤٩ وهامش رقم ٢ وحكم النقض ٥ / ١٢ / ١٩٤٦ ملحق المحاماة سنة ٢٧ رقم ١٧١ ص ٤١٠)

• وبما أنه فضلا عن ذلك وعلى هدى ما تقدم فإن الأمر الذى أصدرته المدعى عليها الثانية بقطع الوصلة لم تصدره باعتبارها هيئة حكومية تستند إلى قانون بحيث يحتوى مثل هذا الأمر بالحصانة التى نصت عليها المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم وبحيث لا تناوله المحاكم بعد ذلك بالالغاء أو الايقاف أو التعطيل إنما صدر هذا الأمر من المدعى عليها الثانية باعتبارها طرفا في العقد المبرم فيما بينها وبين المدعى عليه الأول بتاريخ ٢٦ / ٤ / ١٩٤٧ تمهيدا لنقل الآلة التليفونية موضوع النزاع من مكان إلى آخر فالأمر بهذه المثابة واستنادا إلى مصدره لا يعدو أن يكون مجرد عمل مدنى قد تم نفاذا لعقد أبرم فيما بين المدعى عليهما بسبيل أداء منفعة عامة فهو والحالة هذه خاضع لاحكام القانون ومن ثم يتعين الحكم برفض الدفع واختصاص المحاكم بنظر الدعوى .

• وبما أن المدعى عليهما استطرذا من هذا وذلك إلى الدفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل

بنظر الدعوى : — وترى المحكمة أن هذا الدفع على صواب رائدها في ذلك ما استقر عليه قضاؤها من أن عدم المساس بأصل الحق إن هو إلا شرط تقضى به طبيعة عمل قاضي الأمور المستعجلة الذي يقف اختصاصه عند حد مجرد الحكم بإجراءات سريعة مؤقتة تستلزمها ظروف الحال ريثما يفصل في موضوع الحق من قضاء الموضوع فهو بهذه المثابة ممنوع قضاؤه بالأجراء المؤقت من أن يكون فاصلا في موضوع الحق المتنازع عليه هذا من الناحية الأولى وأما عن الناحية الثانية فإن مجرد توافر وجه الخطر في المنازعة لا يبرر بذاته التصدي للنزاع لا لشيء سوى لأن توافر مثل هذا الخطر بسبيل مناقشة اختصاص القضاء المستعجل رهن بضرورة عدم المساس بأصل الحق طبقا للامانة العامة المقررة لاختصاص هذا القضاء .

وبما أنه من مؤدى هذا الذي تقدم أنه وإن كان النزاع القائم لا يعدو أن يكون مجرد نزاع مدني تختص بالفصل في أصله المحاكم العادية التي تتبعها هذه المحكمة بيد أن القول باختصاص قضاء الأمور المستعجلة في الفصل في الوجه المستعجل للنزاع على الوجه الذي ينشده المدعي لا يكاد يخلو من نظر مرده ما عساه قد يترتب على هذا التصدي من مساس بأصل الحق بل من قطع فيه رائد المحكمة في ذلك يبدو فيما إذا نظر إلى النزاع من حيث وضع يد كل من المدعي والمدعى عليه الأول على الآلة موضوع النزاع استقلالا عن سند كل منهما في وضع اليد هذا فإن الأصل في دعاوى وضع اليد ومن بينها دعوى استرداد الحيازة أنها دعاوى عينية عتارية مقصورة على حقوق الملكية والحقوق العينية العقارية دون المنقولات التي افترض المشرع بشأنها أن مجرد وضع اليد عليها يدل على توافر حسن النية

والسبب الصحيح (راجع فيما تقدم المرافعات أبو هيف ص ٣٤٧ بند ٤٥٢ وهامش رقم ٢ مجلة المحاماة السنة ١١ عدد ٨ بند ٣٤٧ ص ٨٤٦) ومن أجل ذلك وطالما أن المدعي لا ينازع في معرض دفاعه في أن الجهاز التليفوني لا يعتبر من قبيل العقارات بالتخصيص (راجع ص ٩ من مذكرة المدعي) فإن القول بإمكان إعادة الوصلة إليه عن طريق دعوى استرداد الحيازة قد لا ينظم لاسيما إذا ما لوحظ أنه بفرض التسليم جدلا بما رده المدعي في معرض دفاعه من أن التعاقد مع المدعي عليها الثانية — أيا كان — إنما يعتبر متفعلا بمرق من المرافق العامة وأن حق هذا المتفع يعبر من قبيل الحقوق العينية وأن له والحالة هذه أن يحمي حقه عن طريق دعوى وضع اليد بيد أنه يبين من المراجع التي أشار إليها المدعي أنها خلت بما عساه يدل على أن دعاوى وضع اليد تسرى هنا استثناء على المنقولات والعقارات سواء .

وبما أنه عن ذلك فإنه وقد انتهت في معرض ما تقدم إلى أن الرابطة القانونية التي تربط فيما بين المدعي عليها الثانية وبين من تعاقد معها لاعلاقة لها بالأعمال الإدارية فإنه ليس مما يعينها في مقام المرحلة الراهنة في الدعوى تقصى التكيف القانوني لمركز من تعاقد مع المدعي عليها الثانية وهل هو متفع بمرق عام أو مستأجر في عتد إيجار عادي ليس يعينها ذلك بقدر ما يعينها تعرف لمن يجب صرف آثار هذا المركز من بين المتخاصمين عليه المدعي أو المدعي عليه الأول ومن بينها المحافظة على الحالة التي كانت قائمة حين قطع الوصلة . وترى المحكمة أن التصدي لموازنة دفاع كل من المدعي والمدعى عليه الأول وترجيح كفة أولهما عن طريق الحكم له بالأجراء المؤقت الذي ينشده إنما ينطوي على مساس بأصل الحق

وإخلال بالوضع الراهن واستباق لحكم قضاء الموضوع الذي لما يبت في النزاع بعد .

وبما ان رائد المحكمة في هذا الذي تقول به يبدو فيما استظهرته من أن العقد المؤرخ في ٢٦/٤/١٩٤٧ إنما أبرم فيما بين المدعى عليها الثانية والمدعى عليه الأول بصفته الشخصية ومن أن الاصل في المشاركات ألا تتناول غير طرفيها وبما يتجه المدعى عليه الأول إلى القول به . من أنه كان قد وافق على وضع الآلة الأصلية بمنزل المدعى بحكم الرابطة التي كانت قائمة فيما بينهما والتي انفصلت أخيرا على الوجه المشار اليه فيما تقدم ومن أن قيام المدعى عليه المذكور بسداد المبالغ التي استعنت عن المكالمات الخارجية إنما تم نيابة عنه وباعتبارة ممثلا له في الجهة التي ركب فيها جهاز التليفون وفضلا عن ذلك فتد تبين للمحكمة من مطالعة صورة العقد وباقي مستندات السداد التي تقدم بها المدعى بحافظة مستنداته أنها كلها إنما أرسلت من المدعى عليها الثانية إلى المدعى عليه الأول فيما عدا كارت إصلاح البطارية التي صدر باسم المدعى .

وبما انه يبين بما تقدم كيف أن اتجاه المدعى عليها الثانية إلى قطع المواصلات بناء على طلب المدعى عليه الأول إنما تم طبقا لمعوى العقد المبرم فيما بينهما وكيف أن الحكم برد حيازة المدعى وهو لم يشترك في الظاهر في هذا العقد إنما يفترض أنه دون المدعى عليه الأول أحد طرفي العقد وهو أمر يجادل فيه المدعى عليه المذكور وتنازعه فيه المدعى عليها الثانية ومن أجل ذلك كله ترى المحكمة أن النزاع المطروح بمنأى عن اختصاصها ومن ثم يتعين الحكم بقبول الدفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى وبعدم اختصاص هذا القضاء بنظرها .

وبما انه عن مصروفات الدعوى فلا مراة في الزام المدعى بها طبقا لنص المادة ٣٥٧ فترة أولى من قانون المرافعات .

(قضية الشيخ علي محمد درباله وحضر عنه الأستاذان الدكتور محمد زهير جرائه والفونس الأني ضد الأستاذ الموضي مصطفى الوكيل وآخر رقم ٢٦٦٤ سنة ١٩٤٩ برئاسة حضرة القاضي محمد أمين حماد)

قضاء المحاكم العسكرية

١٢٧

محكمة اسكندرية العسكرية

أول فبراير سنة ١٩٤٩

التشريع العسكرى — الذى يخص المحاكم العسكرية
بالفصل فى بعض جرائم القانون العام هو قانون
إجراءات . ومثل هذا لا يكسب حقاً للمتهم بل ما يهدف
إليه هو تحديد الهيئة المختصة بالمحاكم مع العلم أن
اختصاص المحكمة يتحدد بتاريخ رفع الدعوى .

المبادئ القانونية

١ — التشريع العسكرى الخاص بتعيين
جرائم القانون العام التى تختص المحاكم
العسكرية بنظرها ليس إلا واحداً من
قوانين الاجراءات إذ يحدد الجرائم التى
تطرح للفصل فيها أمام المحاكم العسكرية ، وقد
نص فى المادة الأولى من الأمر العسكرى
٢٠ الصادر فى ٢٤ من مايو سنة ١٩٤٨
بتشكيل المحاكم العسكرية على أن هذه المحاكم
تنظر فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام
الأوامر العسكرية أو التى تقضى هذه الأوامر
بأحالتها إلى المحاكم العسكرية ، ومفهوم أن
قوانين الاجراءات لا تمس حقاً مكتسباً
للمتهم بل الغرض منها تحديد الهيئة التى
يستطيع المتهم أن يترافع أمامها لإثبات
برأته ، والمفروض أنه كلما عمد المشرع إلى
تغيير قواعد الاختصاص ، فإنه إنما يهدف

إلى وضع أيسر السبل وأصلحها من حيث
استظهار الحقيقة ، والرأى الراجح فقهاً
وقضاء هو أن اختصاص المحكمة إنما يحدد
بتاريخ رفع الدعوى وينبنى على ذلك أنه إذا
وقعت جريمة وكانت طبقاً لنظام الاجراءات
السائد فى وقت ما من اختصاص محكمة معينة
ثم صدر قانون جديد يسلب هذه المحكمة
اختصاصها ويحيل النظر فيها إلى محكمة أخرى
فإنه ما دامت الدعوى العمومية لم تكن قد
رفعت حتى صدور القانون الجديد فإن
المحكمة التى يحددها القانون الجديد هى التى
ينتقل إليها الاختصاص وذلك لأن مبدأ عدم
سريان القانون على الحوادث السابقة لصدوره
لا يطبق إلا بمحافضة على الحقوق المكتسبة
ولا يمكن أن يقال أن للشخص حقاً مكتسباً
فى نظر قضيته بشكل خاص وبطريقة معينة
هى القديمة دون الجديدة ما دام القانون
الجديد لم يسلبه حقه فى اظهار برأته بشق
وسائل الدفاع ، وهذا ما يسمى بنظرية استناد
قوانين الاجراءات Retroactivité des
lois de procédure (أبوهيف المرافعات
ص ٤٥٦) ، وقد أخذ المشرع المصرى بهذا
الرأى عند وضع القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥
بتشكيل محاكم الجنايات ، إذ نصت المادة ٥٤
منه على أن أحكام هذا القانون تسرى على
كل قضية جنائية لم تكن رفعت للمحاكم

الجنائية الحالية قبل أول فبراير سنة ١٩٠٥ مع العلم بأن هذا القانون صدر في ١٢ من يناير سنة ١٩٠٥ ومن ثم يكون الدفع بعدم الاختصاص على غير أساس ويتعين رفضه .

٢ - أصدر المشرع المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٢٩ في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٢٩ بمنع تصدير بعض المنتجات والبضائع ، وخول وزير المالية في المادة الثانية منه سلطة تعديل الجدول الملحق بهذا المرسوم بقانون وفقاً لما يقرره مجلس الوزراء وكان أن أصدر وزير المالية في ١٨ من مايو سنة ١٩٤٠ القرار الوزاري رقم ٦٧ لسنة ١٩٤٠ بتعديل الجدول المشار إليه إذ أضاف إلى قائمة المنتجات المحظور تصديرها بغير ترخيص من وزير المالية ، النقود والأوراق المالية والمصرية والأجنبية

وظل المرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٢٩ سارياً حتى اليوم دون أن يلحقه تعديل أو إلغاء .

وفي ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٢٩ صدر المرسوم بقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٢٩ بتنظيم العمليات الخاصة بالنقود وأوراق النقد الأجنبية ، وفي ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ صدر الأمر العسكري ، رقم ١٨٧ بشأن استيراد أوراق النقد المصري ونص في المادة الأولى منه على أنه "يحظر استيراد أوراق النقد المصري ما لم يحول بذلك ترخيص سابق من وزارة المالية ، فلما أعلن زوال الأحكام العرفية استبقى المشرع أحكام بعض الأوامر العسكرية بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٠٥

لسنة ١٩٤٥ بشأن استمرار العمل بالتدابير المقررة ببعض الأوامر ومن بينها الأمر رقم ١٨٧ سالف الذكر ، وأخيراً صدر القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ في ٨ من يوليو سنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد ، فنصت المادة الخامسة عشرة منه على إلغاء المرسوم بقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٢٩ سالف الذكر كما ألغت هذه المادة قوة النفاذ التي أعطيت للأمر العسكري ١٨٧ بمقتضى المرسوم بقانون ١٠٥ سنة ١٩٤٥ . ومعنى ذلك أن تصدير النقد المصري يظل واقعاً تحت طائلة المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٢٩ والقرار الوزاري رقم ٦٧ سنة ١٩٤٠ .

المحكمة

« حيث ان جملة الوقائع مستخلصة من أوراق الدعوى تشير أن نبأ سرياً انتهى الى الادارة العامة بمصلحة الجمارك فخواه أن المتهم قادم الى النظر المصري على ظهر الباخرة مارين كارب ومعه عملة مصرية مقلدة تتجاوز قيمتها ثلاثة آلاف جنيه فالتخذت الاجراءات للقبض عليه فضبط فعلاً في ٢٢/٥/١٩٤٨ وطلب اليه أن يحرر بيانات النموذج ٤٥ - ك.م ، فأثبت من بين ما أثبت فيه أن كل مامعه من نقود هو مبلغ سبعين جنيهاً مصرياً وأربعمئة ، ولكن تفتيش ملابسه أسفر عن ضبط ثلاثمائة جنيه مصري وألف مئوسنة تحت قدميه وخمسة وثمانين دولاراً أمريكياً بحافظته وقرر المتهم في محضر الضبط أنه عمد الى اخفاء أوراق النقد تحت

المحكمة مشكلة على النحو الثابت بمحضر الجلسة المرافعة من جديد .

« وحيث ان من واجب المحكمة بادية الرأي ، أن ترد على الدفع بعدم اختصاصها بنظر الدعوى من باب التزيد والحيلة ولو أن الدفاع لم يثره في مرافعته الاخيرة ؟ فتشير إلى أنه وإن كان الامر العسكرى العام ٣٦ - الخاص بتعيين جرائم التمانون العام التى تختص المحاكم العسكرية بنظرها - قد صدر فى ٢٠ يونيه سنة ١٩٤٨ بينما يرجع تاريخ الاتهام الى ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٨ ، الا أن المفهوم أن هذا التشريع العسكرى ليس إلا واحدا من قوانين الاجراءات إذ يحدد الجرائم التى تطرح للفصل فيها أمام المحاكم العسكرية ، وقد نص فى المادة الأولى من الامر العسكرى ٢٠ الصادر فى ٢٤ من مايو سنة ١٩٤٨ بتشكيل المحاكم العسكرية على أن هذه المحاكم تنظر فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر العسكرية أو التى تقضى هذه الأوامر بأحالتها الى المحاكم العسكرية ، ومفهوم أن قوانين الاجراءات لا تمس حقا مكتسبا للمتهم بل الغرض منها تحديد الهيئة التى يستطيع المتهم أن يترافع أمامها لإثبات براءته ، والمفروض أنه كلما عمد المشرع الى تغيير قواعد الاختصاص فانه انما يهدف الى وضع أيسر السبل وأصلحها من حيث استظهار الحقيقة ، والرأى الراجح فقها وقضاء هو أن اختصاص المحكمة انما يتحدد بتاريخ رفع الدعوى وينبنى على ذلك أنه إذا وقعت جريمة وكانت طبقا لنظام الاجراءات السائد فى وقت ما من اختصاص محكمة معينة ثم صدر قانون جديد يسلب هذه المحكمة اختصاصها ويحيل النظر فيها إلى محكمة أخرى ، فانه مادامت الدعوى العمومية لم تكن قد رفعت حتى صدور

قدميه خشية السرقة لأنها حصيلة جهده ، وأنه لفرط ما لقي من مضايقة من جانب البوليس وما يحسه من عناء السفر فاته أن يقرر الحقيقة وأنه لم يكن يعلم بالحظر المقرر على استيراد أوراق النقد المصرى بل انه فهم من القنصلية المصرية فى الخارج قبل قدومه أن الحظر مرفوع وتبين أن ما يحمله من أوراق صحيح وغير مزور وقرر أيضا أنه برح الديار المصرية على ظهر سفينة يونانية فى ٢ مايو سنة ١٩٤٢ ولما أغرقت نقل إلى أمريكا حيث أقام وردد دفاعه سالف الذكر لدى استجوابه امام النيابة ، وقدم للمحاكمة عن ادخاله نقودا الى الأراضى المصرية تزيد عن القدر المسموح به بدون ترخيص من وزير المالية وطلبت النيابة معاقبته بمواد الاتهام على النحو الثابت بمحضر الجلسة .

« وحيث انه بجلسة ١٩٤٨/٩/٧ دفع المحامى عنه بعدم اختصاص المحكمة العسكرية بنظر الدعوى على أساس أن الجريمة ارتكبت قبل صدور الامر العسكرى العام ٣٦ المحدد للاختصاص فقررت المحكمة هيئة سابقة ضم الدفع للموضوع واستند الدفاع أيضا الى جهل المتهم بالقانون ٨٠ سنة ١٩٤٧ فضلا عن أن هذا القانون لا يتناول بالحظر سوى أوراق النقد الأجنبية دون المصرية ثم قدم الدفاع عنه مذكرات تضمنت بيان وجهة النظر سالفه الذكر تفصيلا واعتمد فى تأييد هذه الوجهة على حكيمين صادرين من محكمة النقض المختلطة فى موضوع مماثل . وقدمت النيابة مذكرة تؤيد فيه وجهة نظرها على نحو مغاير لما يراه الدفاع ، وقد حجزت القضية للحكم بجلسته ١٩٤٨/١٢/٢١ ثم مد أجل الحكم بجلسته ١٩٤٩/١/١٨ ، وبعد ذلك فتح باب المرافعة بجلسته ١٩٤٩/٢/١ وبهذه الجلسة سمعت هيئة

القانون الجديد فان المحكمة التي يحددها القانون الجديد هي التي ينتقل اليها الاختصاص وذلك لان مبدأ عدم سريان القانون على الحوادث السابقة لصدوره لا يطبق الا محافظة على الحقوق المكتسبة ولا يمكن أن يقال ان الشخص حقا مكتسبا في نظر قضيته بشكل خاص وبطريقة معينة هي التديمة دون الجديدة مادام القانون الجديد لم يسلبه حقه في اظهار براءة بشتى وسائل الدفاع ، وهذا ما يسمى بنظرية استناد قوانين الاجراءات *Retroactivité des lois de procédure* (ابو هيف المرافعات ص ٤٥٦) وقد أخذ المشرع المصري بهذا الرأي عند وضع للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥ بتشكيل محاكم الجنايات ، إذ نصت المادة ٥٤ منه على أن أحكام هذا القانون لا تسرى على كل قضية جنائية لم تكن رفعت للمحاكم الجنائية الحالية قبل أول فبراير سنة ١٩٠٥ مع العلم بأن هذا القانون صدر في ١٢ من يناير سنة ١٩٠٥ ومن ثم يكون الدفع بعدم الاختصاص على غير أساس ويتعين رفضه .

« وحيث ان المحكمة لا تلتفت إلى دفع المتهم بالجهل بالقانون لان القانون ٨٠ سنة ١٩٤٧ قد صدر بعد أن وضعت الحرب أوزارها وعادت وسائل الاتصال بين دول العالم إلى ما كانت عليه وزالت الظروف الاستثنائية التي حالت إبان الحرب دون اتصال شعوب العالم بعضها ببعض في شتى نواحي النشاط العلى والأدبي والاقتصادى والاجتماعى .

« وحيث ان ما تعنى به المحكمة بعد ذلك هو استعراض النصوص التشريعية التي تمت بصلة إلى عمليات النقد والرقابة عليها وما طرأ عليها من تعديل خلال التدرج الزمنى لكي تقارن بين أحكام القانون ٨٠ سنة ١٩٤٧ وبين التشريعات الأخرى السابقة عليه ، لتستبين إن كانت الواقعة المسندة

إلى المتهم معاقباً عليها أم لا ، فمن ذلك أن المشرع أصدر المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٣٩ بمنع تصدير بعض المنتجات والبضائع ، وخول لوزير المالية في المادة الثانية منه سلطة تعديل الجدول الملحق بهذا المرسوم بقانون وفقاً لما يقرره مجلس الوزراء وكان أن أصدر وزير المالية في ١٨ من مايو سنة ١٩٤٠ القرار الوزاري رقم ٦٧ لسنة ١٩٤٠ بتعديل الجدول المشار إليه إذ أضاف إلى قائمة للمنتجات المحظور تصديرها بغير ترخيص من وزير المالية « النقود والأوراق المالية المصرية والأجنبية ... » وظل المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٣٩ سارياً حتى اليوم دون أن يلغته تعديل أو إلغاء . وفي ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٣٩ صدر المرسوم بقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣٩ بتنظيم العمليات الخاصة بالنقود وأوراق التمدد الأجنبية ، وفي ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ صدر الأمر العسكري رقم ١٨٧ بشأن استيراد أوراق النقد المصري ونص في المادة الأولى منه على أنه « يحظر استيراد أوراق النقد المصري ما لم يحول بذلك ترخيص سابق من وزارة المالية فلما أعلن زوال الأحكام العرفية استبقى المشرع أحكام بعض الأوامر العسكرية بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن استمرار العمل بالتدابير المقررة ببعض الأوامر ومن بينها الأمر رقم ١٨٧ سالف الذكر ، وأخيراً صدر القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ في ٨ من يوليو سنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد ، فنصت المادة الخامسة عشرة منه على إلغاء المرسوم بقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣٩ سالف الذكر كما ألغت هذه المادة قوة النفاذ التي أعطيت للأمر العسكري ١٨٧ بمقتضى المرسوم بقانون ١٠٥ سنة ١٩٤٥ .

٣ - ولما كان النص في المادة الثانية من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ جاء عامدا أوراق النقد على اختلاف أنواعها ، فقد يفهم من هذا أن المشرع أراد تناول جميع أوراق النقد بالحظر بما في ذلك أوراق النقد المصرية ، بيد أن المفهوم بطريق اللزوم العملي من نص المادة السابعة التي خولت لوزير المالية سلطة تحديد البلاد والعملات التي تخضع لأحكام القانون - أن للوزير أن يستثنى ما يراه من هذه البلاد والعملات من دائرة التطبيق يستوى في ذلك أن يكون الاستثناء منصبا على أوراق النقد المصرية أو على غيرها من الأوراق الأجنبية ، ولما كان وزير المالية قد استعمل هذه السلطة المخولة له إذ أصدر القرار ٤٨ لسنة ١٩٤٧ وجاء بالمادة الأولى منه ، تخضع جميع البلاد الأجنبية وجميع العملات الأجنبية لأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه ،

Les dispositions de la dite loi sont applicables à tous les pays étrangers ainsi qu'à toutes les monnaies étrangères .

فإن مؤدى هذا أن الوزير باعقال النص على أوراق النقد المصرية في قراره قد استعمل حتما سلطة الاستثناء التي خولها له القانون بالنسبة لهذا النوع من النقد .

٤ - ويمكن أن يقال - تأكيداً لوجهة النظر سالفه الذكر - إن وزير المالية أصدر القرار رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ ونص في المادة السادسة عشرة منه على أنه " تخضع لأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والقرارات والتعليمات المنفذة له جميع البلاد والعملات الأجنبية عدا ما استثنى من هذا القرار أو يستثنى في القرارات التي تصدر بعد " .

وحيث أنه يتعين بعد استعراض ما تقدم البحث فيما إذا كانت أحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ وقد شملت ضمنا نص الأمر العسكري ١٨٧ لسنة ١٩٤٢ الملغى وبمعنى آخر هل تسرى على أوراق النقد المصرية القيود التي فرضتها نصوص القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ على استيراد أوراق النقد الأجنبية ؟

وحيث أن الرد على هذا التساؤل يستدعي التفصيل الآتي :

١ - نصت المادة الثانية من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ على أنه " يحظر استيراد وتصدير أوراق النقد على اختلاف أنواعها . . . إلا بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير المالية بقرار منه ، والنص الفرنسي لهذه المادة :

Sont interdites l'importation et l'exportation de papier - monnaie de toute sorte . . . , sauf dans les conditions et formes à fixer par arrêté du ministre des finances .

٢ - ونصت المادة السابعة على أنه " يعين وزير المالية بقرار منه البلاد والعملات التي تخضع لأحكام هذا القانون ، وله وقف تنفيذ هذه الأحكام بالنسبة إلى بلد معين أو عملة معينة ، وله أن يقرر ما يراه من القواعد والتدابير التي تكفل تنظيم جميع العمليات سواء أكانت بالنقد المصري أم كانت بالنقد الأجنبي .

Le ministre des finances désigne par arrêté. les pays et les devises auxquels sont applicables les dispositions de la loi. de suspendre l'application pour un certain pays ou une certaine devise. ainsi que d'établir les règles et les mesures nécessaires à l'organisation de toutes les diverses opérations en monnaie égyptienne ou sur devises étrangères.

مصريا من أوراق النقد الاجنبى المختلفة سلفا
عبث ، إذ أن هذا التحديد يستلزم أن
يكون سعر الصرف بين الجنيه المصرى وأوراق
النقد الاجنبية ثابتا لا يتغير ، وفى نص
المادة السابعة من القرار ٥١ سنة ١٩٤٧ ما يشير
إلى هذا الاتجاه .

• وحيث إنه يفهم مما تقدم أن المشرع
أخرج النقد المصرى من دائرة تطبيق القانون ٨٠
لسنة ١٩٤٧ والقرار المنفذ له يؤيد ذلك أن المادة
١٥ من هذا القانون ألغت العمل بالأمر
العسكرى ١٨٧ بشأن استيراد أوراق النقد
المصرى دون أن يشتمل القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧
نصا صريحا عوضا عن الأمر العسكرى المشار
إليه ، بينما لم تعرض نصوص القانون رقم ٨٠
لسنة ١٩٤٧ للرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٣٩
والقرار الوزارى رقم ٦٧ لسنة ١٩٤٠ بتعديل
أو إلغاء ومعنى هذا أن أحكام هذا المرسوم
بقانون تظل قائمة حتما وناقذة إذ أن من المبادئ
الفقهية المقررة أن القانون لا يلغى أو يعدل إلا
بقانون ولن يغير العهد منها تقادم من أحكام
القانون حتى ولو علاه غبار النسيان وأغفل
تطبيقه ولا ريب أن القرارات الوزارية التى
تصدر تنفيذا لقانون ما مسندة إلى نص فى صلبه
انما تندمج معه وتعد هى الأخرى تشريعا واجب
التفاد والاحترام ولا يفوت المحكمة أن تشير
إلى أن المشرع غنى دائما بأن يذكر صراحة
عبارة « النقد المصرى » فى التشريعات السابقة
الخاصة بالنقد كلها قصد هذا النقد بالتطبيق القانونى
(تراجع النصوص التشريعية التى سبق إثباتها)
وكان أولى بالمشرع أن يبرز نصوص القانون ٨٠
لسنة ١٩٤٧ فى صراحة لا يشوبها لبس أو إيهام .

Sont soumis aux dispositions de
la loi No. 80 - 1947 ainsi qu' aux
décisions et instructions relatives
à son application , tous les pays et
toutes les monnaies étrangères sauf
ceux qui ont été exemptés par cet
arrêté ou qui le seront en vertu
des arrêtés promulgués ultérieurement .

وفهم من ذلك أن أوراق النقد المصرى
ليست بما تدخل فى دائرة تطبيق القانون ٨٠
لسنة ١٩٤٧ .

• وأما ما نصت عليه المادة السادسة من
القرار ٥١ لسنة ١٩٤٧ بشأن تحديد المبلغ الذى
يستطيع التبادى إلى مصر أو الخارج منها أن يحمله
بدون ترخيص وصيغتها « يجوز لكل مسافر قادم
إلى مصر أو الخارج منها أن يحمل معه عند
دخول الأراضى المصرية أو الخروج منها مبلغا
لا يزيد على عشرين جنيها مصريا من ورق النقد
أيا كان نوعه ، فإن هذا النص لا يتعارض مع
ما تقدم وترى المحكمة عند تفسيره أن المقصود به
هو اتخاذ مبلغ عشرين جنيها مصريا قاعدة —
على أساس سعر الصرف — لتحديد أقصى
ما يستطيع المسافر حمله معه بدون ترخيص من
ورق النقد الاجنبى بدليل أن القرار ذكر بعد
بيان المقدار المسموح به عبارة « من ورق النقد
أيا كان نوعه ، ولن يستقيم المعنى إلا إذا حمل
التفسير على أن المسموح به هو مقدار من ورق
النقد الاجنبى أيا كان نوعه يوازى مبلغ عشرين
جنيها مصريا وقد اتخذ الجنيه المصرى أساسا
للتقدير إذ هو العملة الرسمية للبلاد ولم يكن
هناك بد من التزام هذه الصياغة الفنية عند
إيراد نص المادة السادسة من القرار ٥١
سنة ١٩٤٧ لأن تحديد ما يوازى عشرين جنيها

نصاً صريحاً بالأمر العسكري ١٨٧ سالف الذكر بعد الغائه ، كما أن الأمر العسكري ٢٤ لم يواجه هذه الحالة واقتصرت أحكامه على حالة الخروج بالنقود على وجه العموم بما يؤكد الاعتقاد بأن استيراد النقد المصري أخفى أمراً مباحاً ولا تريب على حامله عند دخول الأراضي المصرية وإلا ما سكت الحاكم العسكري عن مواجهة هذه الحالة صراحة في الأمر ٢٤ بعد إلغاء الأمر ١٨٧ ان كان يرى فيها ما يضر بصالح الاقتصاد القومي خصوصاً وان الأمر ٢٤ صدر في ١٩٤٨/٥/٢٨ لاحقاً لحكمين صادرين من محكمة النقض المختلطة في ١٩ من أبريل سنة ١٩٤٨ برفض الطعنين المتقدمين من النيابة العمومية لدى الحاكم المختلطة في حكمين صادرين من محكمة جنح اسكندرية المختلطة بإباحة استيراد أوراق النقد المصري أحدهما في ٢٠ من فبراير ١٩٤٨ والآخر في ٤ من مارس سنة ١٩٤٨ وبذلك استقر القضاء المختلط على أن أحكام القانون ٨٠ سنة ١٩٤٧ لا يتناول بالعقاب استيراد أوراق النقد المصرية

(Journal des Tribunaux mixtes 27me. Année No. 3935 - le 11 et 12 Juin 1948 Page 3 - No. 3936 suivant) .

ولئن تعرضت المحكمة للرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٣٩ على سبيل الاستطراد فانما لتبين أن النقد المصري تنظمه تشريعات خاصة مستقلة عن القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ وليس من المنطق في شيء أن يترك المشرع أحكام النقد المصري موزعة بين قوانين مختلفة فيبقى على التشريع الخاص بمحظر تصديره وهو المرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٣٩ بينما كان بوسع أن يدمج نصه في القانون ٨٠

إن كان يعنى النقد المصري بأحكامه وما كانت الصياغة القانونية واللغوية لتضييق دون ذلك .

وحيث ان ما تستخلصه المحكمة من هذا التفسير أن تصدير النقد المصري يظل واقفاً تحت طائلة المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٣٩ والقرار الوزاري رقم ٦٧ سنة ١٩٤٠ حتى مع صدور الأمر العسكري العام رقم ٢٤ بتمثيل قيود على تصدير النقود والمصوغات وما إليها فتد أشار هذا الأمر في ديباجته إلى هذا المرسوم بقانون وحظر على المسافرين إلى خارج الأراضي المصرية في الفقرة الأولى من المادة الأولى منه أن يأخذوا معهم بغير ترخيص سابق نقوداً أو قيمة مالية تزيد على القدر المسموح به بمقتضى قرار وزير المالية رقم ٥١ الصادر في ١٤/٧ سنة ١٩٤٧ وقد جاء النص عاماً بحيث يشمل النقود المصرية وغيرها بما يوحي بأن المشرع العسكري أدمج أحكام المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٣٩ في بعض أحكام القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ في صورة تشريع مستقل هو الأمر العسكري ٢٤ وسن لذلك عقوبة خاصة تطبقها المحاكم العسكرية بميزة عن تلك القوانين المشار اليهما في التشريعين سالف الذكر وهما بالنسبة للرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٣٩ - وقبل صدور الأمر ٢٤ - جريمة تهريب جركية تطبق عليها أحكام المادة ٣٣ وما بعدها من اللائحة الجركية على النحو الذي يشير إليه نص المادة الثالثة من هذا المرسوم بقانون وفي هذا ما يؤكد قيام هذا المرسوم كتشريع من تشريعات الدولة واجب التطبيق والنفذ وإلا ما عني الأمر العسكري ٢٤ بالإشارة إليه في ديباجته .

وحيث انه فيما يختص باستيراد التمدد المصري فإن القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ لم يستبدل

التاريخ أن تعتمد على نفسها في سبيل الحصول على أوراق النقد الأجنبي التي تعوزها ومن أجل ذلك تضمنت المواد ١ و ٢ و ٣ من القانون ٨٠ سنة ١٩٤٧ من الأحكام ما يحقق هذا الغرض حتى يقع في متناول قبضة الدولة ما يصل إلى المقيمين في أرضها من أوراق النقود الأجنبية وليس مما يضر الاقتصاد القومي في شيء أن تعود النقود المصرية إلى حظيرتها بل إن في ذلك مصلحة للخزانة وإنما الخطر كل الخطر هو في تصديرها للخارج إذ يخشى أن تباع في الأسواق الخارجية بسعر دون قيمتها الحقيقية بينما تتحمل الدولة الفرق عندما تصل هذه النقود إلى أيدي المصارف وظاهر أن دخول النقود المصرية إلى مصر لن يجعلها محلاً للمضاربة في السوق السوداء ولن يؤثر على قيمتها الحقيقية لأنها بطبيعة الحال العملة الرسمية للبلاد، والخطر كل الخطر أيضاً على الاقتصاد القومي في إفلات أوراق النقد الأجنبي من عين رقابة الدولة عند دخولها الأراضي المصرية وخروجها منها فالدولة في مجموعها أحق بها للحصول على السلع من بلاد العملة الصعبة وللانفاق منها على مرافق الدولة في الخارج ولتمكين أفرادها من قضاء حاجياتهم إذا ألحت عليهم الضرورة من علاج الأمراض أو طلب العلم... الخ.

وحيث أنه لا يفوت المحكمة أن تشير في ختام أسبابها إلى أن (الاستمارة رقم ٤٥ أ كم) التي تقدم للقادم إلى الديار المصرية لاستيفاء بياناتها لا تحظر بالنسبة للنقود، في البند الثالث من قائمة التنبية «سوى استيراد العملة الأجنبية المتداولة في بلادها سواء أكانت من الفضة أم النيكل أم

سنة ١٩٤٧ الذي صدر لاحتما ويذكر فيه صراحة — إن شاء — أن أحكامه تشمل تصدير النقد المصري أو استيراده ولكنه لم يفعل.

وحيث أن من المقرر أن في دائرة تطبيق القوانين الجنائية يجب الحد من التوسع في تفسير النصوص الغامضة والاعتماد على النصوص الصريحة وأما الغموض فخرى بالمحاكم ألا تفسره إلا وفقاً لصالح المتهم وفي ذلك تقول المحكمة المختلطة بحق :

En matière pénale et surtout lorsqu'il s'agit d'une loi spéciale, rendant punissable des actes qui ne sont pas en eux-mêmes répréhensibles, le caractère délictueux d'un acte doit ressortir clairement du texte de la loi.

وقول في موضع آخر :

Le principe que toute loi imposant des interdictions sanctionnées par des peines correctionnelles, doit le faire par une déclaration claire et non équivoque, en sorte que le citoyen pourra se rendre compte de ses obligations envers l'Etat.

وحيث أن المحكمة تعزيراً لوجهة نظرها لا تتف عند حد تفسير النصوص القانونية سالفه الذكر وإنما تستوحي في هذا الصدد حكمة التشريع أسوة بمحكمة النقض المختلطة في حكمها سالف الذكر فتشير إلى ما تضمنه تقرير اللجنة المسالية عند عرض مشروع القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ من أن ما يهدف إليه هذا المشروع هو موازنة الوضع الاقتصادي عند ما ينتهي أجل الاتفاق بشأن العملة الصعبة في ١٥ من يولييه ١٩٤٧ إذ كان يتعين على الحكومة من ذلك

قضاء المحاكم العسكرية

٤٠٧

السادسة من القرار الوزاري ٥١ سنة ١٩٤٧ .
« وحيث انه يبدو مما بسطته المحكمة على
الوجه المفصل آتفا ان استيراد النقود المصرية
لا عقاب عليه .

« وحيث انه لا عقاب بغير نص فن أجل
ذلك تتعين تبرئة المتهم مما أسند اليه طبقا للمادة
١٧٢ تج .

(قضية اللجنة العسكرية رقم ٥٤ سنة ١٩٤٨ مينا
ضد أحمد محمد هلال وحضر عنه الأستاذ عبد الحميد والي
رئاسة حضرة محمود على محمود القاضي وعضوية حضرتي
الصاغ صلاح الدفراوي واليوزباشي أحمد عبد الله طعيمة
وحضور حضرة الأستاذ حسن المغربي وكيل النيابة)

النحاس ، بينما يحظر على المسافر بمقتضى البند ٧ من
الاستمارة ٥٤ ب (ك . م) التي تقدم للراحل
عن الديار أن يحمل معه مبلغا يزيد على عشرين
جنيها مصرية أو ما يساوي هذا المقدار من
النقود الأجنبية .

« وحيث إنه يبين من كتاب المراقب العام
لعمليات النقد الأجنبي ١٤ المرافق ردا على
استعلام المحكمة أن الجنيه المصري يساوي ١٢٦٦ ر
دولار ويبين من ذلك ان الخمسة وثمانين دولارا
التي ضبطت مع المتهم لدى دخوله الأراضي
المصرية توازي عشرين جنيها مصرية تقريبا
وبذلك يفيد المتهم من الرخصة التي حددتها المادة

قضاء المحاكم الجزئية

(القضاء المدني)

أن أبدى كل فريق مالمديه من حقوق ومن نزاع قبل الفريق الآخر أن موضوع النزاع تعديت بين الطرفين على زراعة وإيجار .

٢- هذه العبارات لم يكن المقصود بها ما قصده القانون في المادة ٧٠٤ مرافعات قديم التي يقابلها المادة ٨٣٣ «مرافعات جديد» والتي أوجبت تحديد موضوع النزاع تفصيلا في مشاركة التحكيم أو أثناء المرافعة . ولو كان المحكمون مفوضين بالصلح وإلا كان العمل باطلا .

المحكمة

« حيث ان المدعى عليه الثاني لم يحضر رغم اعلانه قانونا وقد أعذره المدعى ولذا يعتبر هذا الحكم حضوريا بالنسبة له عملا بنص المادة ٩٦ مرافعات .

« وحيث ان المدعى طلب الحكم له بطلان حكم المحكمين الصادر بتاريخ ١٩٤٨/١/٢١ واعتباره كأن لم يكن مع الزام المدعى عليهما متضامين بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المؤقت وبلا كفالة .

« وحيث ان المدعى قال شرحا لدعواه إنه لوجود نزاع بينه وبين المدعى عليهما فقد صدر حكم محكمين من مكتب عربان قبل بأنه نظرا لأن حكم المحكمين باطل فانه رفع هذه الدعوى طالبا الحكم ببطلانه واعتباره كأن لم يكن وأسباب بطلان هذا الحكم حسب قول المدعى ثلاثة أولها

١٤٨

محكمة طما الجزئية الوطنية

٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٨

إكراه أدبي . لإعدام السبب وأثره على المشارطات .

المبدأ القانوني

والد تنازل له أولاده عن حق الانتفاع في أطيان موروثه لهم عن والدتهم وحرر هذا الوالد عقد بيع باسم والدتهم له ثم اعترف للأبناء بعدم صحة البيع .

وقد قررت المحكمة بطلان التنازل الصادر من الأبناء عن حق الانتفاع لبطلان السبب ولأن المشاركة وقعت في حالة إكراه أدبي .

(قضية بجمع رفله حنا وآخرين ضد رفله حنا عبد المسيح رقم ١٢٤ سنة ١٩٤٨ رئاسة حضرة القاضي وبما عبد المسيح)

١٤٩

محكمة بني سويف الجزئية الوطنية

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٩

تحكيم . عدم بيان موضوع النزاع تفصيلا . مثال . بطلان المشاركة .

المبادئ القانونية

١- إن ما جاء بمشارطة التحكيم من عبارة « للفصل في موضوع النزاع » . وبعد

أن موضوع المنازعة لم ينص عليه في مشارط التحكيم تفصيلاً كما تنص المادة ٧٠٤ مرافعات « قديم » - وثانيها أن حكم المحكمين صدر من بعض من عينوا دون البعض الآخر إذ أنه بالرغم من أن الحكم ذكر عشرة أسماء للمحكمين الحاضرين يوم الحكم فإنه لم يقع عليه الاستة، وقع شخص آخر يدعى حسين محمد سليمان وأنه لم يذكر بين المحكمين في صدد الحكم. وثالث هذه الأسباب أن عدد المحكمين كان شفعاً وليس وترا كما تستلزم ذلك المادة (٧٠٥) مرافعات قديم .

« وحيث أن المدعى عليه الأول دفع الدعوى أولاً بعدم قبول المعارضة شكلاً استناداً إلى نص المادة ٧٢٢ مرافعات قديم - وثانياً - طلب رفض الدعوى لأن موضوع المنازعة مبين بمشارطة التحكيم ولأن عدد المحكمين وترا وليس شفعاً ولأن التوقيعات صحيحة .

« وحيث أن هذه الدعوى دعوى بطلان أصلية لحكم محكمين وليست معارضة فلهاذا يكون دفع المدعى عليه الأول بعدم قبول المعارضة في غير محله ويتعين رفضه .

« وحيث أنه بالنسبة للسبب الأول من أسباب بطلان حكم المحكمين وهو أنه لم ينص على موضوع النزاع بمشارطة التحكيم فإنه بالرجوع إلى هذه المشارطة يتضح أنه مبين بها أن بعض موضوع النزاع بين « ذكرت أسماء الخصوم ، ثم ذكر بعد كتابة أسماء الخصوم والمحكمين عبارة « للفصل في موضوع النزاع القائم بيننا والذي سيعرض على حضراتهم اليوم تفصيلاً ، ثم توقيع الطرفين ثم جاء بها بعد التوقيعات الحكم مبين به أنه بعد أن أبدى كل فريق ما لديه من حقوق ومن نزاع قبل الفريق الآخر أن موضوع النزاع تعديت بين الطرفين على زراعة وإيجار ثم بعد ذلك يأتي صيغة الحكم .

« وحيث أنه واضح مما تقدم أن مشارطة التحكيم لم يرد فيه شيء عن موضوع المنازعة وأن العبارات الواردة به كعبارات « الفصل في موضوع النزاع ، وبعد أن أبدى كل فريق ما لديه من حقوق ومن نزاع قبل الفريق الآخر أن موضوع النزاع تعديت بين الطرفين على زراعة وإيجار لم يكن المقصود بها ما قصده القانون في المادة ٧٠٤ مرافعات قديم ويقابلها المادة ٨٢٢ مرافعات جديد التي أوجبت تحديد موضوع النزاع تفصيلاً في مشارطة التحكيم أو في أثناء المرافعة . ولو كان المحكمون مفوضين بالصلح . وإلا كان العمل باطلاً إذ المقطوع به أن موضوع المنازعة لم يحدد بهذه المشارطة أما ما جاء بها من أن موضوع النزاع تعديت بين الطرفين على زراعة وإيجار فإنها إن محت فتكون أسباباً لحكم المحكمين وليست تحديداً لموضوع النزاع الذي يجب بيانه وتحديداه في مشارطة التحكيم كما تنص بذلك المادة (٧٠٤) مرافعات قديم التي تقابلها المادة ٨٢٢ من القانون الجديد لأن المفروض وقد أوجبت المادة المذكورة إيضاح وتحديد موضوع النزاع في المشارطة أنها أوجبت ذلك قبل صدور حكم المحكمين بل قبل أن يباشر المحكمون عملهم بمقتضى المشارطة لأن القانون قصد بعمل المشارطة أن يكون حكم المحكمين قائماً على أساس معين ارتضاه الطرفان وهل هو للحكم أو للصلح . وكل ذلك طبيعي يجب أن يكون قبل صدور الحكم وإلا لما نصت المادة على إلغاء العمل إذا لم يبين ويحدد موضوع النزاع بمشارطة التحكيم .

« وحيث أن المادة المذكورة تنص بوجوب بيان موضوع النزاع محدداً بمشارطة التحكيم ولو كان المحكمون مفوضين بالصلح وإلا كان العمل لاغياً . وقد ثبت مما تقدم أن موضوع

النزاع لم يبين بمشارطة التحكيم . ولكي تبين المحكمة إذا كان قد تحقق الشرط الثاني من المادة وهو انه يجب بيان أوجه النزاع أثناء المرافعة إذا لم يكن قد حدد بالمشارطة فانه كان يتعين على المحكمين عمل محضر طبقا للاجراءات المتبعة أمام المحاكم على ما نصت عليه المادة ٧١٧ مرافعات قديم ويقابلها المادة ٨٣٤ مرافعات جديد حتى يكون للقضاء حق الرقابة الصحيحة على اجراءات التحكيم والمحكمين وهل أثبت ما نص عليه القانون . إذ تنعدم هذه الرقابة ويصبح تحقيقها مستحيلا إذا لم يعمل محضر جلسة تبين منه المحكمة إذا كان الطرفان قد أوضحا وحددا موضوع النزاع في المرافعة أم لا في حالة عدم بيانه بمشارطة التحكيم كما في هذه القضية .

وحيث انه مما تقدم يقين أن موضوع النزاع لم يحدد لا بمشارطة التحكيم ولا أثناء المرافعة .

وحيث ان القانون قد نص في المادة ٨٢٢ مرافعات جديد ويقابلها المادة ٧٠٤ مرافعات قديم على بطلان التحكيم في حالة عدم بيان وتحديد أوجه النزاع بالمشارطة أو أثناء المرافعة كما في هذه الدعوى .

وحيث انه ما دام قد تحقق السبب الأول من أسباب البطلان فلا داعي لبحث باقي أسباب المدعى لبطلان مشارطة التحكيم .

وحيث انه لكل ذلك تكون دعوى المدعى صحيحة .

وحيث انه بالنسبة للمصاريف فانه يحكم بها على من يحكم ضده في هذه الدعوى طبقا لنص المادة ٣٥٧ مرافعات .

وحيث انه بالنسبة للنفاذ فانه غير جائز الحكم به قانونا .

(قضية الشيخ على يونس جمعه ضد الشيخ محمد مبارك أبنيش وآخر رقم ٧٤٢ سنة ١٩٤٩ رئاسة حضرة القاضي عبد الحالق رجب)

قضاء المحاكم الجزئية

(القضاء التجاري)

المحكمة

و حيث ان المدعى طلب الحكم له بصفة مستعجلة وبفسخ الحكم الاصلية بتعيين المدعى عليه الاول بصفته أو من تنتدبه مصلحة الضرائب بصفته حارساً قضائياً على ما كينة الطاحين المملوكة له والسكاتة بناحية صفانية مركز الفشن لادارة هذه الماكينة وإيداع صافي الغلة شهرياً بمخزينة المحكمة ببنى سويف حتى يفصل نهائياً في النزاع القائم بينه وبين المدعى عليهما بصفتهما بشأن تقدير الأرباح الناتجة من هذه الماكينة وجعل المصاريف على عاتق الحراسة بحكم مشمول بالنفاذ المؤقت وبلا كفالة وقال شرحاً لدعواه إنه يمتلك ما كينة طحين بناحية صفانية مركز الفشن وحصل خلاف بينه وبين مصلحة الضرائب على قيمة أرباح هذه الماكينة التي على أساسها تقدر الضريبة وان هذا الخلاف استحكم بينهما وأدى الأمر إلى رفع دعوى أمام محكمة ببنى سويف الوطنية الكلية تقيدت بجدول المحكمة تحت رقم ٢ تجارى سنة ١٩٥٠ وقال انه لهذا رفع هذه الدعوى طالباً تعيين حارس قضائى لادارة الماكينة وإيداع الربح حتى يفصل نهائياً في الدعوى الموضوعية الخاصة بتقدير صافي الأرباح والضريبة المستحقة على هذه الماكينة .

و حيث ان مصلحة الضرائب طلبت رفض الدعوى وقالت انه ليس هناك نزاع في الملكية وأنه لا خطر من بقاء العين في يد صاحبها المدعى

١٥٠

محكمة ببنى سويف الجزئية الوطنية

٢١ يناير سنة ١٩٥٠

ضرائب . اختلاف المصلحة والمول على تقدير أرباح الماكينة . طلب المول وضعها تحت الحراسة القضائية . لا يقبل .

المبادئ القانونية

١- إن الأساس القانوني للحراسة - هو أن يكون هناك نزاع على الملكية بين أكثر من شخص . فيتعين وضع الشيء المتنازع عليه تحت الحراسة حتى يفصل القضاء في النزاع - ويتعين من المالك للشيء المتنازع عليه منقولا كان أو عقاراً .

٢- والقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد رسم للمول الطريق للمعارضة في تقدير مصلحة الضرائب وليس من بينه وضع الأعيان محل التقدير تحت الحراسة - يضاف إلى ما تقدم أن التقدير المختلف عليه هو عن مدة سابقة للمدة التي يريد المول وضع الماكينة فيها تحت الحراسة القضائية ، وان دعواه إذا قبلت لا تؤثر على أسس التقدير ووسائلها لاختلاف الظروف ومدد التقدير .

وأن دين الضريبة دين ممتاز تضمنته جميع أملاك المدعى.

• وحيث أن الأساس القانوني للحراسة هو أن يكون هناك نزاع على الملكية بين أكثر من شخص فيتعين وضع الشيء المتنازع عليه تحت الحراسة حتى يفصل القضاء في النزاع وتعيين من المالك للشيء المتنازع عليه متقولا كان أو عتقاراً والحال في هذه الدعوى لا يتفق مع الأسس سالفة الذكر.

• وحيث أنه لا يمكن أن يقال إن هناك نزاعاً على الربيع لأن المدعى هو المالك وهو الذي يحصل الربيع الناتج من الماكينة فإذا كانت مصلحة الضرائب قد قدرت أرباحاً أكثر من الحقيقة فإن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد رسم للدمول الطريق للمعارضة في تقدير مصلحة الضرائب

وليس من بينه وضع الأعيان محل التقدير تحت الحراسة فإذا أضيف إلى ما تقدم أن التقدير عن مدة سابقة للمدة التي يريد المدعى وضع الماكينة تحت الحراسة القضائية وإن دعواه إذا قبلت لا تؤثر على أسس التقدير ووسائلها لاختلاف الظروف ومدد التقدير.

• وحيث أنه لكل ما تقدم تكون دعوى المدعى في غير محلها ويتعين رفضها.

• وحيث أنه بالنسبة للبصاريف فإنه يحكم بها على من يحكم ضده في الدعوى طبقاً لنص المادة ٣٥٧ مرافعات.

(قضية الأستاذ نسيم افندي الياس ضد مأمور ضرائب مناغرة وآخر رقم ٣٩٠٧ سنة ١٩٤٩ برئاسة حضرة القاضي عبد الخالق رجب)

قواعد تنفيذ الأحكام والعقود الرسمية

في قانون المرافعات الجديد

للدكتور رمزي سيف

أستاذ قانون المرافعات بكلية الحقوق بجامعة فاروق الأول

— ٧ —

الباب الثاني مقدمات التنفيذ وإشكالاته

الفصل الأول

مقدمات التنفيذ

(م ٤٦٠ - ٤٦٤)

١٢٨ - مقدمات التنفيذ هي الأعمال التي يجب اتخاذها قبل الشروع في التنفيذ الجبري ، فهي أعمال ، وإن كانت لازمة قبل التنفيذ ، لا تعتبر من إجراءاته ، ويترتب على أن مقدمات التنفيذ لا تعتبر من إجراءاته تيجنان هامتان .

الردى - إن القانون إذا منع التنفيذ في مواعيد معينة فلا يسرى هذا المنع على مقدمات التنفيذ ويجوز إجراؤها في هذه المواعيد .

الثانية - أنه لا يترتب عليها ما يترتب على التنفيذ من آثار خاصة^(١) ، وإنما يترتب على التنيه قطع مدة التقادم السارية لمصلحة من أعلن إليه .

ومقدمات التنفيذ التي نص عليها القانون القديم هي إعلان السند التنفيذي والتنيه بالوفاء ، فقد نصت المادة ٣٨٤ / ٥ م على أنه لا يجوز الشروع في التنفيذ قبل إعلان الحكم أو السند الواجب التنفيذ إلى نفس الخصم أو في محله الأصلي والتنيه عليه بالوفاء .

١٢٩ - والغرض من الاعلان signification إحاطة المدين علما بالسند التنفيذي وبما هو مطلوب منه ، وتمكينه من مراقبة ما إذا كان بيد الدائن سند مستوف لشروط التنفيذ

(١) مثال ذلك : ما كان يترتب على القانون القديم على تنفيذ الحكم النهائي في ظرف ستة أشهر من صدوره من من سقوطه ، فإن هذا الأثر لم يكن يترتب على اتخاذ مقدمات التنفيذ .

الجبرى . ولما كان التنفيذ لا يجرى إلا بسند عليه الصيغة التنفيذية ، فإن الاعلان يجب أن يكون بصورة من السند عليها الصيغة التنفيذية .

١٣٠ — أما التنيه بالوفاء *commandement* فالمقصود به تكليف المدين بأداء ما هو مطلوب منه واندازه باجراء التنفيذ الجبرى إن لم يتم بأدائه ، ففى التنيه معنى إصرار الدائن على اجراء التنفيذ الجبرى إن لم يحصل الوفاء له بما هو مطلوب من المدين ، وفى اخطار المدين بهذه التنية تمكينه من تفادى التنفيذ بمبادرته بالوفاء ، ولذلك أوجب القانون أن يكون المحضر الذى يعلن التنيه موكلا من الدائن بالقبض واعطاء المحالصة إلا إذا كان المطلوب واجب الاداء فى غير المحل الذى أعلن فيه التنيه (م ٣٨٥ / ٥ م ٤٣٨ م وتقابل المادة ٤٦١ من القانون الجديد)

١٣١ — ينتقد الشراح الفرنسيون النص على ضرورة التنيه على المدين بالوفاء قبل الشروع فى التنفيذ بأن هذا الاجراء بعد إعلان السند التنفيذى ليس له فائدة ، فضلا عن أنه يمكن المدين من تهريب أمواله خصوصا المتقولات منها . وإنما يخفف من هذا التقيد أن الغالب فى العمل أن يحصل التنيه وإعلان السند التنفيذى بإجراء واحد (١)

١٣٢ — والذى يستفاد من النص الفرنسى للمادة ٣٨٤ / ٥ م ٤٣٧ م أن الاعلان والتنيه يحصلان باجراء واحد فالواو الواردة فى النص العربى بين كلمتى الاعلان والتنيه ليست واو العطف وإنما هى واو المعية (٢) ، وبهذا جرى العمل وإن كان من المسلم جواز حصولهما بإجراءين منفصلين فيحصل إعلان السند التنفيذى أولا ثم التنيه بالوفاء ثانيا ، ولا يلزم فى هذه الحالة إعادة الإعلان وإنما يكفى فى التنيه بالإشارة إلى سبق إعلان السند التنفيذى ، وقد أجاز القانون الأهلى ذلك بنصه فى المادة ٥٣٧ على أن تنبيه نزع الملكية يجب أن يشتمل فى رأسه على صورة السند التنفيذى إن لم يكن قد سبق إعلانه قبل ذلك .

١٣٣ — ويشير التنفيذ ، بمقتضى حكم ، صعوبة إذا كان الحكم قد أعلن قبل أن يصبح جائز التنفيذ ، كما إذا كان إعلانه بقصد سريان مواعيد الطعن فيه ، هل يجب إعادة الإعلان قبل التنفيذ أم يكتفى بالتنيه فقط ؟ فتحة رأى يرى القائلون به أنه يجب إعادة الاعلان عند التنيه بالوفاء لأن الإعلان لم يكن الغرض منه اتمهيد للتنفيذ ، وثمة رأى آخر يرى القائلون به بأنه يكتفى فى هذه الحالة بالتنيه ولا حاجة لإعادة إعلان الحكم وإنما يغنى عن الإعلان الإشارة فى التنيه إلى سبق إعلان الحكم ، ويؤيد أنصار الرأى الثانى رأيهم بأن العمل جرى على أن الصيغة التنفيذية توضع على الأحكام ولو لم تمض مواعيد الطعن فيها فلا محل للاحتجاج بأن إعلانها كان اعلانا لسند غير واجب التنفيذ (٣) .

(١) راجع جلاسون ج ٤ رقم ١٠٢٨ .

(٢) راجع محمد حامد فهمى لى مؤلفه السابق الإشارة إليه ص ٨٠ ، ٨١ .

(٣) راجع مؤلف التنفيذ علميا وعملا لأحمد لعة وعبد الفتاح السيد رقم ١٠٩ ومؤلف الاستدلال محمد حامد فهمى ص ٨١ وما بعدها .

وهو من القانون الجبريد . فرق القانون الجديد بين التنفيذ على المنقول والتنفيذ على العقار

١٣٤ - فبالنسبة للتنفيذ على المنقول ، نص في المادة ٤٦٠ على أنه يجب أن يسبق التنفيذ إعلان السند التنفيذي لنفس المدين أو لموطنه الأصلي ^(١) وإلا كان باطلا ويشتمل الإعلان على تكليف المدين بالوفاء وبيان المطلوب وتعيين موطن مختار لطالب التنفيذ في البلدة التي بها مقر المحكمة الجزئية التابع لها المدين ^(٢) .

ويلاحظ على النص المتقدم :

(١) أنه استبدل بتعبير التنبية بالوفاء في التنفيذ على المنقول تعبير التكليف بالوفاء ليقتصر اصطلاح التنبية على التنفيذ العقاري ^(٣) ، على أن من المفهوم أن ، التكليف بالوفاء المقصود هنا هو التنبية بالوفاء في القانون القديم بما يترتب عليه من آثار مع تعديل في اسمه فقط .

(٢) أنه يجب أن يحصل التكليف بالوفاء في نفس إعلان السند التنفيذي وفي هذا إقرار لما جرى عليه العرف في العمل .

(٣) لم يعد هناك محل لما ثار من خلاف في القانون القديم في حالة إعلان الحكم قبل أن يصبح جائز التنفيذ ، فمثل هذا الإعلان يجب إعادته مع التكليف بالوفاء بعد أن يصبح الحكم جائز التنفيذ ، إذ يمنع القانون الجديد وضع الصيغة التنفيذية على الحكم قبل أن يصبح جائز التنفيذ ^(٤) . كما أن إعلان السند التنفيذي الذي يجب أن يسبق التنفيذ يجب أن يشتمل على التكليف بالوفاء ، ويقتضى كل ذلك أن يكون الحكم الذي يعلن قبل التنفيذ حكماً جائز النفاذ ، إذ التكليف بالوفاء بمقتضى حكم قبل أن يصبح جائز النفاذ سابق لأوانه .

(٤) قطع القانون الجديد ، بنصه السابق ، في أن التكليف بالوفاء ليس عملاً من أعمال التنفيذ وإنما هو مقدمة من مقدماته ^(٥) ويؤكد ذلك ما جاء في المادة ٤٦٢ من أن الحجز يعتبر بداية التنفيذ في المنقول ^(٦) .

(١) عبر قانون المرافعات الجديد عن المحل بتعبير الموطن متفقاً في ذلك مع القانون المدني الجديد .

(٢) قارن هذا النص بنص المادة ٤٣٧/٨٣٨٤ م من القانون القديم وقد جاء فيه « لا يجوز الشروع فيه (في التنفيذ) قبل إعلان الحكم أو السند الواجب التنفيذ إلى نفس الخصم أو محله والتنبية عليه بالاجراء » .

(٣) عبر واضعو مشروع سنة ١٩٤٤ عن التنبية في حيز المنقول بتعبير « التنبية للمقولي » تمييزاً له عن « التنبية العقاري » في التنفيذ على العقار — راجع المادة ٣٦٣ والمادة ٤٤٦ من مشروع قانون المرافعات الذي وضع سنة ١٩٤٤ .

(٤) راجع المادة ٣٥٢ من القانون الجديد وما سبق ذكره في بند ١٢ صفحة ١٣ .

(٥) راجع في الخلاف حول ما إذا كان التنبية يعتبر عملاً من أعمال التنفيذ أو مقدمة من مقدماته أحد قحة وعبد الفتاح السيد رقم ١١٤ وهامش صفحة ٩٣ .

(٦) لم يأخذ المشرع في القانون الجديد بما أخذ به واضعو مشروع سنة ١٩٤٤ من اعتبار التنبية في حيز =

١٣٥ — وبالنسبة للتنفيذ العقارى : لم يعد من مقدمات التنفيذ إلا إعلان السند التنفيذى أما التنبية فتقدّم أصبح إجراء من إجراءات التنفيذ ، وذلك بنص القانون الجديد فى المادة ٤٦٢ منه على اعتبار التنبية بنزع الملكية بداية التنفيذ على العقار وبنصه فى المادة ٦١٠ على أن التنفيذ العقارى يبدأ بإعلان التنبية بنزع ملكية العقار إلى المدين لشخصه أو لموطنه (١) .

وسواء كان التنفيذ على منقول أو على عتار فقد أوجب القانون الجديد فى حالة التنفيذ بعقد رسمى بفتح اعتماد ، أن يعلن معه مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية (٢) .

١٣٦ — الجزاء على اغفال مقررات التنفيذ : يترتب على اغفال مقدمات التنفيذ بطلان التنفيذ ، ونص المادة ٤٦٥ من القانون الجديد صريح فى ذلك . وهذا البطلان مقرر لمصلحة المدين فلا يقضى به إلا إذا تمسك به هو ، ومقتضى ذلك أن له أن ينازل عن التمسك به فيصبح التنفيذ الحاصل بغير اتخاذ مقدماته صحيحا .

١٣٧ — وإنما أباح القانون للمحكمة بالنسبة للأحكام المستعجلة أن تأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته الأصلية ، وفى هذه الحالة يتخذ الحكم بغير إعلانه وبغير تكليف المدين بالوفاء (التنبية بحسب تعبير القانون القديم) بل بغير حاجة إلى استخراج صورة تنفيذية من الحكم إذ يحصل التنفيذ بمسودة الحكم (نسخة الحكم الأصلية بحسب تعبير المادة ٢٩٦ من القانون القديم) التى يسلمها الكاتب للحضر على أن يردّها بمجرد الانتهاء من التنفيذ (م ٤٦٤ من القانون الجديد) .

وأساس هذا الاستثناء ما لاحظته المشرع من أن الأحكام المستعجلة قد لا تحتل التأخير الذى يقتضيه استخراج صورة تنفيذية وإعلانها للمحكوم عليه .

ويشترط لجواز التنفيذ بموجب مسودة الحكم الأصلية شرطان :

(١) أن يكون الحكم صادرا فى حالة من الحالات المستعجلة ، وأتد قام الخلاف فى ظل القانون القديم فيما إذا كان يشترط أن يكون الحكم صادرا من القضاء المستعجل فى مادة من المواد المستعجلة أم أنه يجوز ذلك أيضا فى الأحوال الأخرى التى تقتضى الاستعجال ولو كان الحكم صادرا فيها من محكمة الموضوع فى دعوى موضوعية (٣) .

لقد قطع القانون الجديد فى هذا الخلاف بنصه فى المادة ٤٦٤ على جواز التنفيذ بمسودة الحكم فى المواد المستعجلة أو فى الأحوال التى يكون فيها التأخير ضارا ، وبإيراده هذا النص فى الفصل الخاص بالسندات التنفيذية لا بمناسبة الكلام على تنفيذ الأحكام الصادرة من القضاء المستعجل كما

— المنقول بداية التنفيذ ، فقد نص مشروع سنة ١٩٤٤ على أن إجراءات التنفيذ تبدأ بإعلان السند التنفيذى مقرونا بالتنبيه بالوفاء أو من تاريخ هذا التنبية فى حالة حصوله بعد إعلان السند (م ٣٥٥ من مشروع سنة ١٩٤٤) .

(١) راجع ما استدكره عند الكلام فى إجراءات التنفيذ العقارى .

(٢) راجع ما سبق ذكره عند الكلام على التنفيذ بعقد فتح الاعتماد .

(٣) راجع جارسونيه جزء ٣ رقم ٦٨١ وجارسون جزء ٣ رقم ٧٦٠ وعبد حامد فهمى بند ١١٢ .

فعل القانون القديم (١) ، (٢) كما أن ورود النص على هذا الحكم في الفصل الخاص بالسند التنفيذي وما يتصل به وليس ضمن النصوص الخاصة بالنفاذ المعجل كما فعل القانون القديم يؤكد جواز العمل بهذا الحكم سواء كان التنفيذ تنفيذاً معجلاً أم تنفيذاً طبقاً للقواعد العامة (٣).

(٢) أن تأمر المحكمة في حكمها بتنفيذ الحكم بموجب مسودته ، ويقتضى هذا أن يطلب المحكوم له التنفيذ بموجب مسودة الحكم ، فإن لم تأمر المحكمة في حكمها بجواز التنفيذ بمسودة الحكم ، امتنع ذلك ولو كان الحكم صادراً في مادة من المواد المستعجلة أو كان صادراً في حالة يكون فيها التأخير ضاراً .

١٣٨ - **اعلانه الأوراق المتعلقة بالتنفيذ** : يحصل إعلان الأوراق المتعلقة بالتنفيذ لنفس المدين أو لموطنه الأصلي (م ٤٦٥ فقرة أولى) ، فلا يجوز إعلان هذه الأوراق في الوطن المختار وذلك لضمان وصولها إلى المعلن إليه نظراً لما لها من خطورة ولأن الملاحظ أن علاقة الخصم بموطنه الذي اختاره في أثناء الخصومة كثيراً ما تراخي أو تقطع بصور حكم في الدعوى جائز التنفيذ . ولقد كان القانون القديم يبيح إعلان الأوراق المتعلقة بالتنفيذ في المحل المختار في بعض الحالات استثناءً (٤) وأهم هذه الحالات حالة ما إذا شرع في التنفيذ في ظرف ستة أشهر من تاريخ صدور الحكم الحاصل بالتنفيذ بمقتضاه ، ولكن القانون الجديد لم يأخذ بذلك وأوجب في المادة ٤٦٠ ضرورة إعلان الأوراق المتعلقة بالتنفيذ لنفس الخصم أو لموطنه الأصلي في جميع الحالات ، إذ لم ير من الصواب اعتبار الموطن المختار أثناء الخصومة صالحاً لإعلان الأوراق المتعلقة بتنفيذ الحكم الذي انتهت به الخصومة ، على تقدير أن إعلان الحكم بقصد التهديد لتنفيذه عمل منقطع الصلة بالخصومة التي صدر فيها والتي كان الخصم . قد اتخذ موطناً مختاراً بالنسبة للأعمال المتعلقة بها (٥)

١٣٩ - **التنفيذ على الورثة** : استحدث القانون الجديد حكماً جديدين لا نظير لهما في القانون القديم خاصين بحالة التنفيذ على الورثة .

الأول : نصت عليه المادة ٤٦٢ ويقضى بعدم جواز التنفيذ على ورثة المدين ، الذي توفي قبل البدء فيه إلا بعد مضي ثمانية أيام على إعلانهم بسند التنفيذ ، حتى لا يفاجأ الورثة بالتنفيذ عليهم بسند على مورثهم يجهلون وجوده ويجهلون سبق إعلانه لمورثهم ، وقد عني المشرع بهذه المناسبة

(١) ورد النص على هذا الاستثناء في القانون القديم ، في المادة ٤٥٣/٢٩٦ م بعد المادة ٤٥٢/٢٩٥ م الخاصة بتنفيذ أحكام القضاء المستعجل .

(٢) قضت بعض المحاكم بأنه لا محل للأمر بالتنفيذ بمسودة الحكم في حالة ما إذا كانت الكفالة واجبة لأن وجوب تقديم الكفالة مع احتمال النزاع فيها لا يتفق مع الاستعجال الذي يبرر التنفيذ بمسودة الحكم — راجع حكم محكمة المنصورة التجارية المختلطة في ٤ أبريل سنة ١٩١٨ جازيت سنة ٨ صفحة ٢٦٩ وأبو هيف هامش (٣) صفحة ١٢١ .

(٣) قارن أبو هيف صفحة ١٢٩ .

(٤) راجع المواد ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ من قانون المرافعات الأهل .

(٥) راجع المذكرة الإيضاحية الفصل الأول من الكتاب الثاني .

بتحديد العمل الذي يعتبر بداية للتنفيذ والذي يتمتع اتخاذ قبل مضي ثمانية أيام على اعلان الورثة بالسند التنفيذي ، فنص على أن يعتبر الحجز بداية التنفيذ على المنقول والتنييه بنزع الملكية بداية التنفيذ على العقار فلا يجوز توقيع الحجز أو إعلان نزع الملكية في الميعاد المذكور ويفترض تطبيق الحكم المتقدم حصول الوفاة قبل البدء في التنفيذ ، أما إذا حصلت الوفاة بعد بدء التنفيذ ، فلا ضرورة لهذا الإعلان . ونص المادة ٤٦٢ المتقدم مأخوذ من المادة ٨٧٧ من القانون المدني الفرنسي .

١٤٠ - الجزء على مخالفة الحكم المتقدم : يترتب على مخالفة الحكم المتقدم بطلان التنفيذ الحاصل قبل مضي ثمانية أيام على اعلان السند التنفيذي للورثة ، وهذا البطلان مستفاد من نص القانون في المادة ٤٦٢ على أنه « لا يجوز التنفيذ — ، وقضت بعض المحاكم الفرنسية بأنه لا محل لمراعاة الحكم المتقدم إذا ثبت أن الوارث كان يعلم بوجود السند التنفيذي ضد مورثه (١) »

١٤١ - والثاني ، يرمى إلى تذليل الصعوبات التي تعترض إعلان السند التنفيذي لورثة المدين المتوفى في الفترة التالية للوفاة بسبب كثرة عدد أفراد الأسرة المصرية وتعقد توزيع التركات ولذلك نص القانون الجديد في المادة ٤٦٣ منه على أنه يجوز قبل انقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ وفاة المدين أن تعلن الأوراق المتعلقة بالتنفيذ إلى ورثته جملة في آخر موطن كان لمورثهم بغير بيان لأسمائهم وصفاتهم ، فقد يصعب على الدائن في هذه الفترة معرفة أسماء الورثة وصفاتهم (٢)

الفصل الثاني

إشكالات التنفيذ

(م ٤٧٩ — ٤٨٣)

١٤٢ - إشكالات التنفيذ les difficultés d'exécution هي المنازعات المتعلقة بتنفيذ السندات التنفيذية ، سواء أكانت هذه السندات أحكاماً أم عقوداً رسمية ، فهي منازعات تتضمن ادعاءات لو صحت لآثرت في التنفيذ ، إذ يترتب عليها أن يصبح التنفيذ جائزاً أو غير جائز صحيحاً أو باطلاً . فكل منازعة يترتب عليها الاثر المتقدم تعتبر إشكالا في التنفيذ ، سواء أكان مبناها

(١) راجع جلاسون ج ٤ رقم ١٠٠٩ ، وحكم محكمة ليوج في ٢٩ ابريل سنة ١٨٦٩ دالوز ٦٩ — ٢ — ٢١٤ ، محكمة أورليان في ١٥ فبراير سنة ١٨٧٦ دالوز ٧٦ — ٢ — ١٠٣ ومحكمة ديوي في ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٣ دالوز ٩٤ — ٢ — ٣٢١ .

(٢) مادة ٤٦٢ — « إذا توفي المدين قبل البدء في التنفيذ فلا يجوز التنفيذ قبل ورثته إلا بعد مضي ثمانية أيام من تاريخ إعلانهم بالسند التنفيذي ويعتبر الحجز بداية التنفيذ على المنقول ، والتنييه بنزع الملكية بداية التنفيذ على العقار » .

مادة ٤٦٣ — « يصح قبل انقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ وفاة المدين أن تعلن الأوراق المتعلقة بالتنفيذ إلى ورثته جملة في آخر موطن كان لمورثهم بغير بيان لأسمائهم وصفاتهم »

أسباباً تتعلق بالحق الحاصل التنفيذ اقتضاه، كادعاء المدين وفاء أم أنه غير محقق الوجود أم غير معين المقدار، أو كان مبناها أسباباً تتعلق بالاجراءات بادعاء وجود عيب فيها مبطل للتنفيذ، كحصول التنفيذ بغير سبق إعلان سنده، أو بطلان الحجز المتوقع على أموال المدين.

١٤٣ - وإذا كان الغالب أن يرفع الاشكال المدين الحاصل التنفيذ على أمواله بإثارة إدعاء لو صح لمنع التنفيذ أو أبطله كما في الأمثلة السابقة، فقد يرفع الاشكال الدائن طالب التنفيذ إذا امتنع المحضر عن إجرائه لسبب نازعه فيه طالب التنفيذ، فيرفع النزاع إلى القضاء باعتبارها إشكالا في التنفيذ، أو إذا صدر حكم من القضاء المستعجل في إشكال رفع اليه من المدين بوقف التنفيذ مؤقتاً فيرفع طالب التنفيذ الأمر إلى القضاء العادى كإشكال موضوعى بطلب الحكم بصحة التنفيذ والاستمرار فيه. وقد يرفع الإشكال الغير بأن يدعى حقاً على الأموال المراد التنفيذ عليها من شأنه لو صح أن يمنع التنفيذ عليها على النحو الذى يريده طالب التنفيذ كأن يدعى ملكية الاشياء التى يراد التنفيذ عليها بحجزها أو بتسليمها لطالب التنفيذ.

ويتضح من تعريف الإشكالات المتقدم

١٤٤ - (١) أن العقوبات المادية التى تعترض التنفيذ لا تعتبر إشكالات في التنفيذ، لأنها ليست منازعات تتضمن أى ادعاء يقتضى عرضه على القضاء ليفصل فيه، وإنما تدلل هذه العقوبات بقوة السلطة العامة تنفيذا للصيغة التنفيذية الموضوعة على كل سند تنفيذى، ومثل العقوبات المادية أن يمنع المدين المحضر بالقوة من دخول محله لتوقيع الحجز (راجع المادة ٤٨٣ من قانون المرافعات الجديد^(١)).

١٤٥ - (٢) جرى علماء المرافعات في مصر، عند الكلام على إشكالات التنفيذ على التفرقة بين ما أسموه موانع التنفيذ القانونية وهى لا تعتبر إشكالات في التنفيذ ويجب على من يطلب منه تنفيذ الحكم أن يراعيها من تلقاء نفسه، ككون الحكم المراد التنفيذ بموجبه حكماً غير جائز التنفيذ وبين ما أسموه موانع قضائية كادعاء المدين وفاء الدين وهذه تعتبر إشكالات^(٢)

ويبدو لنا أن التفرقة المتقدمة محل نظر، إذ هى لا تقوم على أساس على، فما يسمى بالمنازع القانونى إذا كان محل نزاع بين ذوى الشأن كان إشكالا يعرض على القضاء ليفصل فيه على هذا الاعتبار، كما أن ما يسمى بالمنازع القضائى إذا كان أمراً مسلماً من ذوى الشأن لم يعد إشكالا، فالادعاء بوفاء الدين المراد التنفيذ من أجله لو صح، لكان مانعاً قانونياً من التنفيذ، لأن القانون يستلزم للتنفيذ أن يكون من أجل دين محقق الوجود وقت التنفيذ، كما يستلزم أيضاً أن يكون الحكم المراد التنفيذ بمقتضاه جائز التنفيذ. والصحيح عندنا أن الإشكالات أمور متعلقة بالتنفيذ متنازع

(١) مادة ٤٨٣ - « إذا لاقى المحضر مقاومة أو تدبياً وجب عليه أن يتخذ جميع الوسائل التنفيذية لمنع الاختلاس وأن يطلب معونة القوة العامة والسلطة المحلية ».

(٢) راجع عبد الحميد أبو هيف بند ١٨٤ وما بعده ومحمد حامد فهمى بند ١١٥.

عليها بين ذوى الشأن أيا كانت هذه الأمور ولو كانت مما يسمونه بالموانع التنازعية ، فكون الحكم غير جازم التنفيذ إذا كان محل نزاع ، يعتبر إشكالا في التنفيذ يعرض على القضاء كأي نزاع آخر مبنى على ادعاء ما يسمونه بالموانع التضائية كالنزاع حول وفاة الدين ، فإشكالات التنفيذ ترجع كلها إلى سبب واحد هو ادعاء تخلف شرط من شروط جواز التنفيذ أو شروط صحته ، كادعاء تخلف شرط من الشروط الخاصة بالسند الحاصل للتنفيذ بمقتضاه ، أو الحق الحاصل للتنفيذ اقتضاه له ، أو المال المراد التنفيذ عليه ، أو ادعاء وجود عيب شكلي في إجراءات التنفيذ مما يعتبر تخلفا لشرط من الشروط الشكلية لصحة التنفيذ .

وإذا كانت إشكالات التنفيذ منازعات تعرض على القضاء ليفصل فيها ، إلا أن المشرع لم يشأ أن يطبق عليها القواعد العامة لسائر المنازعات ، وإنما وضع لها قواعد خاصة بها من حيث الحاكم المختصة بها ، ومن حيث إجراءات رفعها ، ومن حيث الآثار المترتبة على رفعها وكيفية الحكم فيها وذلك لما لهذه المنازعات من أثر في التنفيذ .

ونبادر قبل الكلام على هذه القواعد الخاصة ، بالتنبيه إلى أمرين :

١٤٦ - الأول ، أن هناك منازعات هي بحسب ماهيتها إشكالات في التنفيذ لأنها منازعات متعلقة بالتنفيذ ولها أثرها فيه ، ولكن المشرع أطلق عليها أسماء معينة وأورد لها أحكاما خاصة تطبق على كل منها ، فلا تطبق عليها القواعد العامة في الإشكالات إلا فيما لم يورد لها فيه نصا خاصة ، ومثل هذه المنازعات دعوى استرداد المنقولات المحجوزة ، ودعوى صحة حجز ما للدين لدى الغير ودعوى رفعه ، والاعتراض على قائمة شروط البيع .

١٤٧ - والثاني ، أن التنفيذ إن كان حاصلا بمقتضى حكم فإن الإشكال في تنفيذه لا يقبل ولا يجدى ، إذا تضمن تجريحا للحكم أو طعنا فيه ، فلا طعن في الأحكام طرق بينها القانون ليس منها الاستشكال في تنفيذ الحكم ، فالأصل أن الإشكال لا يجدى إلا إذا كان مبنيا وقائع لاحقة على صدور الحكم الحاصل للتنفيذ بمقتضاه ، أما إن كان مبنيًا على وقائع سابقة على الحكم فالمفروض أن الحكم قطع فيها ، وتحول حجته دون إعادة طرحها على القضاء إلا بطريق من طرق الطعن في الأحكام التي نص عليها القانون . فادعاء المدين الوفاء يصلح سببا للإشكال إذا كان مبنيا ادعاء الوفاء بعد صدور الحكم الحاصل للتنفيذ بمقتضاه ، ولا يصلح سببا للإشكال إذا كان مبنيا ادعاء الوفاء قبل صدور الحكم ، لأنه في هذه الحالة يتضمن طعنا على الحكم .

وتفريعا على ما تقدم لا يجدى الإشكال المبني على الادعاءات الآتية :

- (١) أن الحكم صدر من محكمة غير مختصة .
- (٢) أن الحكم خاطيء من حيث ما قضى به ، أو من حيث ما طبقه من القواعد القانونية ،

وأنه باطل لعيب من العيوب المبطله له (١) .

(٣) أن الحكم شمل بالنفاذ أو أنه وصف بأنه حكم انتهائى خطأ . ولكن إذا لم تشمل المحكمة حكمها بالنفاذ المعجل وشرع في تنفيذه على أساس أنه مشمول بالنفاذ بقوة القانون ، فللمدين أن يستشكل في تنفيذه ، مدعياً أن الحكم صادر في حالة ليست من حالات النفاذ المعجل بقوة القانون وكذلك إذا لم يكن الحكم موصوفاً بأنه انتهائى ثم شرع في تنفيذه على أساس أنه حكم انتهائى ، فللمدين أن يستشكل مدعياً أن الحكم حكم ابتدائى ومن ثم فهو غير جائز التنفيذ ، ويقبل الإشكال في هاتين الحالتين وأمثالهما لأنه لا يتضمن طعناً على الحكم وإنما الطعن موجه إلى تنفيذه .

المحاكم المختصة بالاشكالات

١٤٨ - لكل إشكال وجهان بحسب المطلوب فيه ، فإما أن يطلب فيه إجراء وقى بوقف التنفيذ أو الاستمرار فيه مؤقتاً ، وإما أن يطلب فيه الفصل في موضوع النزاع الذى بنى عليه الاشكال بحكم حاسم له . فالمدين الذى يريد الاستشكال لأنه وفى بالدين ، يمكنه أن يرفع الاشكال طالباً وقف التنفيذ مؤقتاً ، ويمكنه أن يرفع الاشكال طالباً الحكم بطلان التنفيذ لاقتضاء الدين المراد التنفيذ اقتضاء له ، ولا يمنع من هذا الطلب سبق رفع الطلب الاول ولا كيفية الحكم فيه . وكل إشكال ، أيا كان مناه أو سببه ، يحتمل هذين الوجهين ، ويمكن أن ينشأ عنه هذان النزاعان المختلفان من حيث الطلب فى كل منهما ، وإن اتحدا فى السبب الذى يبنى عليه كل منهما .

١٤٩ - فإن كان الاشكال بطلب إجراء وقى بوقف التنفيذ أو الاستمرار فيه مؤقتاً ، رفع إلى القضاء المستعجل ، وإن كان بطلب الحكم فى الموضوع رفع إلى محكمة الموضوع ، وهى المحكمة التى أصدرت الحكم إن كان التنفيذ بمقتضى حكم ، أو المحكمة المختصة طبقاً للقواعد العامة إن كان التنفيذ بعقد رسمى ، فالمحاكم المختصة بالاشكالات ثلاث .

(١) محكمة الأمور المستعجلة (٢) المحكمة التى أصدرت الحكم (٣) المحكمة المختصة طبقاً للقواعد العامة .

اختصاص القضاء المستعجل (٢)

١٥٠ - يحكم اختصاص القضاء المستعجل فى إشكالات التنفيذ القواعد والضوابط العامة فى القضاء المستعجل ، فالكلام على اختصاص القضاء المستعجل فى إشكالات التنفيذ إنما يتناول تطبيق هذه القواعد والضوابط العامة على نوع من المنازعات التى يختص بها هذا القضاء .

(١) ولكن يقبل الاشكال إذا كان مبنياً على الادعاء بتزوير الحكم الحاصل التنفيذ بمقتضاه أو الادعاء بطلانه بطلاناً جوهرياً بعدمه وجوده كما إذا كان الحكم قد صدر بناء على إجراءات وجهت نحو شخص متوفى أو شخص لم يعلن بصحيفة الدعوى ، راجع محمد حامد فهمى بند ١٢٢ .

(٢) محكمة الأمور المستعجلة المختصة علباً بإشكالات التنفيذ فى المحكمة التى يقع فى دائرتها التنفيذ ، راجع المادة ٦٦ - ٢ .

تقضى القواعد العامة بأنه يشترط ، لاختصاص القضاء المستعجل بما يعرض عليه من المسائل ،
شرطان أساسيان :

١٥١ — **الشرط الاستعجال** : بمعنى أن يكون هناك ضرر داهم يهدد رافع الاشكال
لا يجدى في دفعه اللجوء إلى القضاء العادي *préjudice irréparable* (١) وإذا كان هذا الشرط
مسئلاً في المسائل الأخرى التي يختص بها القضاء المستعجل ، فإن لزومه لاختصاص القضاء المستعجل
بإشكالات التنفيذ مثار خلاف . ففي فرنسا قال البعض باستلزام هذا الشرط ، لأنه إذا انعدم
الاستعجال زال الداعي للجوء إلى القضاء المستعجل ، وقال البعض بعدم استلزامه ، لأن القانون
الفرنسي ، عند الكلام على اختصاص القضاء المستعجل ، لم ينص على شرط الاستعجال بالنسبة
لإشكالات التنفيذ كما نص عليه بالنسبة للمسائل الأخرى (م ٨٠٦ من قانون المرافعات الفرنسي) .
وقد رأى بعض شراح القانون المصري استلزام هذا الشرط لاختصاص القضاء المستعجل بإشكالات
التنفيذ استناداً إلى نص المادة ٣٤/٥٢٨ م من قانون المرافعات ، التي تصف إشكالات التنفيذ التي
يختص بها القضاء المستعجل بالاستعجال (٢) . وعندنا أن هذا الرأي محل نظر ، فإن إشكالات
التنفيذ تعتبر مستعجلة بطبيعتها لأنها تتضمن دائماً ضرراً عاجلاً يتمثل بالنسبة لمن يراد التنفيذ عليه
في خطر الاستمرار في التنفيذ على أمواله بغير وجه حق ، ويتمثل بالنسبة لطالب التنفيذ في تعطيل
قوة سنده التنفيذية ، فلا حاجة برافع الاشكال إلى إثبات الاستعجال ، وما وصف قانون المرافعات
النديم لها في المادة ٣٤/٥٢٨ م منه بالاستعجال إلا من قبيل تحصيل أمر حاصل (٣) . ولعل
واضع قانون المرافعات الجديد لاحظ ذلك ، فلم يصف إشكالات التنفيذ التي يختص بها القضاء
المستعجل بالاستعجال ولكنه استلزم ذلك بالنسبة للمسائل الأخرى التي يختص بها ، ويقطع بصحة
هذا الاستنتاج مقارنة نص الفقرة الثانية من المادة ٤٩ الخاصة باختصاص القضاء المستعجل
بإشكالات التنفيذ بنص الفقرة الثالثة من نفس المادة الخاص باختصاصه بالمسائل التي يخشى عليها
من فوات الوقت (٤) .

وعلى كل حال فإن من المسلم أن تقدير المحكمة لتوافر شرط الاستعجال أو عدم توافره مسألة
متعلقة بالواقع، القول الفصل فيها لقاضي الأمور المستعجلة ولا يخضع في ذلك لرقابة محكمة النقض (٥) .

(١) راجع موريل الطبعة الثانية رقم ٢٢٨ صفحة ١٩٧ ، حكم محكمة باريس في ٢٥ يناير ، ١٣ مايو
سنة ١٩١٧ دالوز سنة ١٩١٧ — ٢ — ١١٣ .

(٢) راجع محمد حامد فهمي صفحة ٩٢ .

(٣) راجع عبد الحميد أبو هيف بند ١٩٧ .

(٤) مادة ٤٩ « يندب في مقر المحكمة الابتدائية قاض من قضاتها ليحكم بصفة مؤقتة ومع عدم المساس بالحق :
« ١ » في المنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام والسندات التنفيذية بشرط ألا يتعرض في حكمه لتفسيرها .
« ٢ » في المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت » .

(٥) راجع حكم محكمة النقض الفرنسية في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٣ دالوز الأسبوعي سنة ١٩٢٤ — ٢٨ ،
موريل رقم ٢٢٨ صفحة ١٩٧ ومحمد حامد فهمي المرافعات المدنية والتجارية بند ١٤٠ .

١٥٢ - الثاني شرط أنه يكون المطلوب امراءاً وفتياً : لا يؤثر في أصل الحقوق المتنازع عليها ، كالحكم بوقف التنفيذ مؤقتاً ، أو بالاستمرار فيه مؤقتاً ، أو بوقف التنفيذ مؤقتاً بسبب عرض الدائن الدين عرضاً حقيقياً إلى أن يفصل في النزاع حول العرض (١) ، أو بالاستمرار في التنفيذ مع إيداع المتحصل منه في خزينة المحكمة . وهذا الشرط ، فضلاً عن كونه من مقتضيات خصائص القضاء المستعجل بصفة عامة ، فقد نص المشرع عليه صراحة عند الكلام على ما يرفع إليه من إشكالات التنفيذ (راجع المادة ٨٣٨٦ / ٤٣٩ م من قانون المرافعات القديم والمادة ٤٧٩ من القانون الجديد) .

ويبنى على هذا الشرط النتائج الهامة الآتية :

١٥٣ - النتيجة الأولى ، ألا يكون التنفيذ قد تم ، لأنه إذا كان التنفيذ قد تم ، لم يعد هناك محل لطلب اجراء مؤقت بوقف التنفيذ أو الاستمرار فيه ، ولم يبق إلا أن يطلب الحكم بطلان ما تم من التنفيذ ، وهو ما يجاوز ولاية حدود القضاء المستعجل ، إذ هو فصل في موضوع النزاع . فإذا كان قد تم من التنفيذ بعض الاجراءات ، امتنع الالتجاء إلى القضاء المستعجل بشأن ما تم ، وأصبح الالتجاء إليه مقصوراً على ما لم يتم من التنفيذ ، ففي التنفيذ على الموقوف إذا وقع الحجز ولم يكن البيع قد تم جاز الالتجاء إلى القضاء المستعجل لمنع البيع ، أما الحجز الذي تم فلا يتصور بالنسبة له إلا الالتجاء إلى القضاء للحكم بطلانه وهو مالا يختص به القضاء المستعجل (٢) .

١٥٤ - النتيجة الثانية ، ألا يتعرض القضاء المستعجل لأصل الحق المتنازع عليه ، Sans préjudice au fond ويتفرع على هذا أن القضاء المستعجل ممنوع عليه أن يفصل في موضوع الحقوق المتنازع عليها ، فإذا ما طلب منه أن يفصل في طلب متعلق بأصل الحق كان غير مختص . كما يمتنع عليه أن يبحث في أصل الحق المتنازع عليه ليكون بشأنه رأياً قاطعاً يبنى عليه حكمه في الاجراء الوقتي المطلوب منه ، ولا يعني ذلك أن القضاء المستعجل ممنوع من كل بحث يتعلق بأصل الحق وما يتصل به من مستندات ، فإن مقتضى هذا شل وظيفة القضاء المستعجل ، ولذلك جرى العمل على أن يكون للقضاء المستعجل أن يبحث موضوع النزاع بحثاً سطحياً ليستتير ببحته هذا عند الحكم في الاجراء الوقتي المطلوب منه على وجه دون آخر ، بإجابة طالبه إلى طلبه أو برفضه ، وعلى حد تعبير محكمة النقض المصرية في أحد أحكامها ، على أن يكون بحثه بحثاً

(١) ينص القانون في المادة ٤٨١ على أنه قد لا يترتب على العرض القملي وقف التنفيذ إذا كان العرض محل نزاع . إنما لقاضي الأمور المستعجلة أن يأمر بوقف التنفيذ مؤقتاً مع إيداع العروض أو مبلغ أكبر منه يمينه .

(٢) راجع أبو هيف رقم ٢٠٤ ، ٢٠٥ ومحمد حامد فهمي صفحة ١٢ وحكم محكمة مصر في ١٦ أكتوبر سنة ١٨٩٤ مجلة القضاء سنة ٢ صفحة ١٥٤ وحكم محكمة استئناف مصر في ٢٠ يناير سنة ١٩١٣ المجموعة الرسمية - سنة ١٤ صفحة ٩٦ .

عرضيا يتحسس به ما يحتمل لأول نظرة أن يكون هو وجه الصواب في الطلب المعروض عليه، (١) ولكن لا يعتبر تعرضا لأصل الحق، نوعا على القضاء المستعجل، أن يكون من شأن الحكم بالأجراء المؤقت المطلوب منه أنه قد يضر بمصالح أحد الخصوم ضررا لا يمكن إزالته وأنه قد يضع الخصوم أمام أمر واقع قد يتعذر محو آثاره، ولذلك لا يمنع من اختصاص القضاء المستعجل أن يكون المطلوب الاستمرار في التنفيذ على مقولات محجوز عليها، ولا يمنع من اختصاصه الاعتراض بأن الأشياء المحجوزة إذا بيعت امتنع على صاحبها أن يتردها من مشتريها بالمزاد، إذا حكم بعد ذلك من محكمة الموضوع بإعلان التنفيذ (٢)

وقد نص الثمانون الجديد في المادة ٤٩ منه على أن اختصاص القضاء المستعجل، سواء بإشكالات التنفيذ أم بغيرها من المسائل، مشروط بعدم المساس بأصل الحق (٣). ومن المهم أن ننبه في هذا الصدد إلى أمرين :

(١) إن أصل الحق أو موضوع النزاع الممنوع على القضاء المستعجل التعرض له، لا يقصد به الحق الحاصل بالتنفيذ اقتضاه له لحسب، وإنما يقصد به النزاع الذي بني عليه الاشكال، سواء أكان متعلقاً بالحق الحاصل بالتنفيذ وفاء له، أم بإجراءات التنفيذ الشككية، فإذا كان مبني الاشكال بإعلان إجراءات التنفيذ كان هذا هو أصل الحق المتنازع عليه، وإذا كان مبني الاشكال الادعاء بعدم جواز التنفيذ على المال الذي شرع في التنفيذ عليه، كان هذا هو أصل الحق الممنوع على القضاء المستعجل أن يتعرض له بالمعنى المتقدم :

(٢) إن للتعرض لأصل الحق بالمعنى المتقدم صورتين تخرج كل منهما عن سلطة القضاء المستعجل، وإنما يختلف حكم كل منهما عن الأخرى.

الرؤى : ألا يكون المطلوب من القضاء المستعجل إجراؤا وقتياً وإنما يكون المطلوب منه

(١) راجع حكم محكمة النقض في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٥ منشور في ملحق مجلة القانون والاقتصاد سنة ٦ عدد ١٨، وراجع من الأحكام المختلطة حكم محكمة الاستئناف في ١٣ يونيو سنة ١٩٢٣ جازيت سنة ١٧ صفحة ١٣٣، في ١٦ مايو سنة ١٩٢٨ سنة ٢١ صفحة ٤٢١، ومن الأحكام الفرنسية حكم محكمة النقض في ٩ إبريل سنة ١٩٢٤ سيري ١٩٢٧ - ١ - ٢٤ وفي ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٧ سيري ١٩٢٨ - ١ - ٨٤ وفي ١٨ فبراير سنة ١٩٢٩ - ١ - ١٦٦، وراجع كذلك موريل بند ٢٢٩ ومحمد حامد فهمي بند ١٢٠، ١٢١.

(٢) راجع موريل بند ٢٢٩ صفحة ١٩٨ ومحمد حامد فهمي المرافعات المدنية والتجارية بند ١٤٨.

(٣) عبر قانون المرافعات القديم عن هذه القاعدة بقوله في المادة ٢٨ / ٣٤ م إن حكم قاضي الأمور المستعجلة يجب ألا يكون له تأثير في أصل الدعوى، وبالرغم من أن القانون القديم لم ينص على القاعدة المتقدمة بالنسبة لاختصاص القضاء المستعجل بإشكالات التنفيذ كما نص عليها بالنسبة لاختصاصه بالمسائل التي يخشى عليها من فوات الوقت فقد قيل بحق بتطبيقها على اختصاص القضاء المستعجل بإشكالات التنفيذ، استنتاجا من القواعد العامة في اختصاص القضاء المستعجل، ومن نص القانون في المادة ٣٨٦ / ٤٣٩ على أن انقضاء المستعجل إنما يختص في إشكالات التنفيذ بالإجراءات الوقتية، ومفهوم هذا أنه لا يختص بما يمس أصل الحقوق المتنازع عليها. راجع محمد حامد فهمي بند ١٢٠ هامش ٣ صفحة ٩١.

الحكم في أصل الحق المتنازع عليه ، وفي هذه الصورة يكون القضاء المستعجل غير مختص ، كأن يطلب منه الحكم بطلان ما تم من اجراءات التنفيذ أو براءة ذمة المدين أو بأن المال الذي حجز عليه بما لا يجوز التنفيذ عليه .

الثانية : أن يكون المطلوب منه إجراء وقتياً ولكنه عند الفصل فيه تعرض لأصل الحق يبحثه بحثاً دقيقاً قطع فيه برأى ، وفي هذه الصورة لا يكون حكمه بما هو خارج عن اختصاصه ، إذ المطلوب منه إجراء وقتي يختص به ، وإنما يكون حكمه مخالفاً للقانون ، لا لمخالفته لقاعدة من قواعد الاختصاص وإنما لمخالفته لقاعدة أخرى هي القاعدة التي تمنع القضاء المستعجل من التعرض لأصل الحق ببناء حكمه على ما كونه من رأى قاطع في موضوع النزاع (١)

١٥٥ - النتيجة الثالثة : أن القضاء المستعجل إذ يتمضى بأجراء وقتي وإذا لا يفصل في أصل الحق ، فإن حكمه لا يمنع الخصوم من الالتجاء إلى القضاء العادي ليفصل في أصل الحقوق المتنازع عليها ، كما أن حكمه لا يقيد محكمة الموضوع عند ما يعرض عليها النزاع على أصل الحق . فإذا ما حكم قاضي الأمور المستعجلة بوقف التنفيذ بناء على الاشكال المرفوع من المدين بدعوى أن التنفيذ باطل ، فللدائن أن يلجأ لمحكمة الموضوع لفصل في صحة التنفيذ ، وليس ثمة ما يمنع محكمة الموضوع ، بعد بحث أصل النزاع وتحقيقه ، من الحكم بصحة التنفيذ والاستمرار فيه لحكم القضاء المستعجل في إشكالات التنفيذ كحكمه في سائر ما يعرض عليه ، حكم وقتي لا يجوز حجية الشيء المحكوم فيه بالنسبة لموضوع النزاع (٢)

اختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم

١٥٦ - تنص المادتان ٣٨٦ ، ٣٨٧ من قانون المرافعات الاهلي ، الواردتان في باب التنفيذ ، على اختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم بالمسائل الآتية :

(١) بالمنازعات التي تقوم بين الخصوم على تفسير الأحكام ، وتقتصر سلطة المحكمة في دعوى التفسير على إزالة ما يشوب الحكم من لبس أو غموض ، دون أن يكون لها أن تجري فيه أي تعديل تغير به منطوقه ، ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير جزءاً مكملًا للحكم المفسر فيسرى عليه ما يسرى على هذا الحكم من قواعد ، خصوصاً من حيث الطعن فيه بطرق الطعن .

(٢) إشكالات التنفيذ الموضوعية التي يثيرها تنفيذ الحكم ، وذلك بالفصل فيها بأحكام حاسمة لموضوع النزاع ، ولا يحول دون الالتجاء إلى هذه المحكمة سبق الالتجاء إلى القضاء المستعجل بطلب إجراء وقتي بالاستمرار في التنفيذ أو بوقفه . ومبنى اختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم بالاشكالات الموضوعية أن الاشكال يعتبر نزاعاً متفرعاً عن النزاع الذي فصلت فيه المحكمة بالحكم الحاصل التنفيذ بتمتضاه .

(١) راجع حكم محكمة النقض المصرية السابق الإشارة اليه .

(٢) راجع دوريل ص ١٩٩ .

وتختص بالاشكالات الموضوعية المحكمة التي أصدرت الحكم ، سواء كانت محكمة ابتدائية أم محكمة جزئية (١) ، وسواء أكان الحكم صادرا منها باعتبارها محكمة أول درجة أم باعتبارها محكمة ثاني درجة . فالحكم الصادر من محكمة الاستئناف تختص هذه المحكمة بتفسيره كما تختص بما ينشأ عن تنفيذه من إشكالات موضوعية ، لافرق بين أن يكون حكما مؤيداً لحكم محكمة الدرجة الأولى أو ملغيا أو معدلا له . ولذلك فإن من الخطأ ما ذهب اليه البعض من القول بأنه إذا كان الحكم الاستئنافي مؤيداً لحكم محكمة الدرجة الأولى كانت هذه الأخيرة هي المختصة بتنفيذه (٢) ، فإن هذا القول إذا صح في القانون الفرنسي لوجود نص فيه بهذا المعنى هو نص المادة ٧٢ من قانون المرافعات الفرنسي ، فهو غير صحيح في القانون المصري حيث لا يوجد فيه نص مماثل لنص المادة ٧٢ من القانون الفرنسي (٣) .

١٥٧ - ولا يختلف القانون الجديد عن القانون القديم بالنسبة لاختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم بالفصل في المسائل المقدمة ، وأن كانت المادة ٧٩ الواردة في الفصل الخاص بإشكالات التنفيذ لم تنص ، عند الكلام على اختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم ، إلا على اختصاصها بالاشكالات الموضوعية ، فإن اختصاص هذه المحكمة بالمنازعات المتعلقة بتفسير الحكم ثابت لها بنص المادة ٣٦٦ الواردة في باب الأحكام (٤) . ووضع النصوص في القانون الجديد ، من هذه الناحية ، أفضل فإن النزاع على تفسير الحكم ، وإن كان في الغالب يثار بمناسبة تنفيذه ، قد يثار أيضا في غير هذه المناسبة ، ولذلك كان من الاشكال النص عليه في باب الأحكام .

اختصاص المحكمة المختصة طبقا للقواعد العامة

١٥٨ - تنص الفقرة الثانية من ٧٩ من القانون الجديد على أنه يختص بالاشكالات الموضوعية الناشئة عن التنفيذ بعقود رسمية المحكمة المختصة طبقا للقواعد العامة (٢) في الاختصاص

(١) تنص المادة ٤٣٩ من القانون المختلط على اختصاص المحكمة المدنية الكائن بدائرتها محل التنفيذ بالاشكالات الموضوعية الناشئة عن تنفيذ أحكام المحاكم التجارية والمحاكم الجزئية .

(٢) راجع قحة وعبد الفتاح السيد بند ١٩٤ ، وحكم محكمة دسوق في ١٧ يولييه سنة ١٩٠١ عاكم س ١٢ ص ٢٥٦١ .

(٣) راجع أبو هيف بند ٢١٢ ، ومحمد حامد فهمي هامش ٣ ص ٩٨ وحكم محكمة استئناف مصر في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٩٢ حقوق س ٧ ص ٣٣١ .

(٤) مادة ٣٦٦ « يجوز للخصوم أن يطلبوا إلى المحكمة التي أصدرت الحكم تفسير ما وقع في منطوقه من غموض أو إبهام . ويقدم الطالب بالأوضاع المعتادة لرفع الدعاوى »

مادة ٣٦٧ « الحكم الصادر بالتفسير يعتبر من كل الوجوه متما للحكم الذي يفسره ويسرى عليه ما يسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية » .

(٥) مادة ٤٧٩ « يرفع ما يعرض في التنفيذ من اشكالات إلى قاضي الأمور المستعجلة إذا كان المطلوب إجراء وقتيا . أما موضوع هذه الاشكالات فيرفع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم . فإذا كان التنفيذ بقدر رسمي رفع الموضوع إلى المحكمة المختصة بنظره » .

التوعى والاختصاص المحلي (١).

وهذا النص وإن كان نصا مستحدثا لا مقابل له في القانون القديم إلا أن حكمه يتفق مع ما هو مسلم في القانون الأهلى بغير نص خاص تطبيقا للتواعد العامة في الاختصاص (٢).

إجراءات رفع الإشكالات

الأصل في الإشكالات ، سواء أكانت إشكالات وقتية أم إشكالات موضوعية ، أنها ترفع بالطريق العادى لرفع سائر المنازعات ، أى بصحيفة دعوى تحرر وتعلن طبقا للتواعد العامة .

١٥٩ - وإنما يجوز رفع الإشكالات الوقتية إلى القضاء المستعجل بطريق مخصوص وذلك بإبدائها أمام المحضر عند التنفيذ ، وفي هذه الحالة يثبت المحضر موضوع الإشكال في محضر التنفيذ ، ويحدد جلسة نظره ، ويجوز للمحضر عند الضرورة أن يكلف الخصوم بالحضور أمام القاضي بميعاد ساعة وفي منزله (م ٤٨٠ من القانون الجديد) (٣) .

ويختلف نص القانون الجديد عن نص القانون القديم بالنسبة لرفع الإشكال بهذه الطريقة في أمرين .

١٦٠ - الأول . أن نص القانون القديم على جواز رفع الإشكال الوقتى بهذه الطريقة المخصوصة ورد في الفصل الخاص بحجز المفروشات والأعيان المنقولة ، كما يستفاد منه أنه خاص بالمدين (٤) ، ولذلك قام الخلاف حول جواز التجاء غير المدين إلى القضاء المستعجل (٥) أما القانون الجديد فقد جاء نصه على رفع الإشكال الوقتى إلى القضاء المستعجل بهذه الطريقة في الفصل الخاص بإشكالات التنفيذ ، وهو نص عام ، وذلك ليعمل به في جميع صور التنفيذ ، وأيا كان المعارض على التنفيذ ، المدين أو غيره .

١٦١ - الثانى . أن القانون الجديد نص على أنه يكفى في هذه الحالة ، بالنسبة لرافع

(١) راجع بالنسبة لتقدير قيمة الدعوى في هذه الحالة المادة ٣٩ .

(٢) تختص بهذه الإشكالات في القانون المختلط المحكمة المدنية الكائن بدائرتها محل التنفيذ قياسا على الإشكالات الموضوعية الناشئة عن تنفيذ أحكام المحاكم التجارية والجزئية .

(٣) مادة ٤٨٠ « إذا عرض عند التنفيذ إشكال وطلب رفعه إلى قاضى الأور المستعجلة فللمحضر أن يوقف التنفيذ أو أن يضى فيه على سبيل الاحتياط مع تكليف الخصوم فى الحالين الحضور أمام القاضى ولو بميعاد ساعة وفى منزله عند الضرورة ويكفى لإثبات حصول هذا التكليف فى المحضر فيما يتعلق برفع الإشكال . وفى جميع الأحوال لا يجوز للمحضر أن يتم التنفيذ قبل أن يصدر القاضى حكمه » .

(٤) راجع المادة ٥٢ / ١٤٥ م من القانون القديم ونصها كالاتى « إذا حصل توقف من المدين فى الحجز وطلب رفع الأمر إلى قاضى المواد الجزئية وجب على المحضر أن يوقف اجراء الحجز مع تكليف المدين فى المحضر الحضور ولو بميعاد ساعة فى منزل القاضى إن دعت الضرورة لذلك » .

(٥) راجع محمد حامد فهمى بند ٢٣ ، وما سنذكره عند الكلام على دعوى الاسترداد .

الاشكال بهذه الطريقة ، لإثبات حصول تكليفه بالحضور في محضر التنفيذ ، فلا حاجة لإعلانه بصورة من المحضر .

آثار رفع الاشكال وكيفية الحكم فيه

١٦٢ - الأصل أنه لا يترتب على رفع الاشكال أى أثر في التنفيذ ، وإنما يترتب ذلك على الحكم فيه . خرج المشرع على هذه القاعدة في حالة رفع إشكال روقى إلى القضاء المستعجل بإبدائه أمام المحضر عند التنفيذ ، وقد نص القانون الاهلى على أنه يجب على المحضر في هذه الحالة أن يوقف إجراء التنفيذ ، أما القانون المختلط فإنه منح المحضر في هذه الحالة سلطة التقدير ، فله أن يوقف التنفيذ وله أن يمضى في إجراءاته رغم الاعتراض عليه من المستشكل (راجع المادة ٥٢ من قانون المرافعات الاهلى والمادة ٥١٤ من قانون المرافعات المختلط) .

١٦٣ - أخذ القانون الجديد بنظام قوام بين النظامين الاهلى والمختلط ، فأجاز للمحضر ، إذا أبدى أمامه عند التنفيذ إشكال وطلب رفعه إلى قاضى الأمور المستعجلة ، أن يوقف التنفيذ أو أن يمضى فيه على سبيل الاحتياط ، ولكنه نص على أنه لا يجوز للمحضر أن يتم التنفيذ قبل أن يصدر قاضى الأمور المستعجلة حكمه (م ٤٨٠) ، حتى لا يمضى المحضر في التنفيذ الى النهاية برغم الاعتراض عليه فيصبح الالتجاء إلى القضاء المستعجل عديم الفائدة .

وينبنى على الحكم المتقدم أن التنفيذ ، إذا كان مما يتم على مرحلة واحدة كما فى التنفيذ بالتسليم أو الاخلاء ، فإنه يتعين على المحضر أن يوقف التنفيذ ، كذلك الحال إذا كان لم يبق من التنفيذ عند رفع الاشكال إلا مرحلة واحدة كالبيع مثلا (١) .

١٦٤ - وينص القانون الجديد على أن جميع المنازعات المتعلقة بالتنفيذ ، سواء أكانت أمام محكمة الأمور المستعجلة أم أمام المحكمة التى أصدرت الحكم أم المحكمة المختصة طبقا للقواعد العامة ، يحكم فيها على وجه السرعة (م ٤٨٢) ، وذلك حتى تجرى عليها القواعد والمواعيد المختصرة فى نظرها وفى الطعن فى الأحكام التى تصدر فيها ، ومنتضى هذه القواعد أنه لا يجوز الطعن بالمعارضة فى الأحكام الصادرة فيها ، (م ٣٨٦) وأن ميعاد استئنافها عشرة أيام (م ٤٠٢ فقرة ثانية) .

(١) راجع المذكرة الايضاحية فى الفصل الخامس باشكالات التنفيذ والمنازعات المتعلقة به .

القسم الثاني

التنفيذ بالحجز والبيع

١٦٥ - التنفيذ بالحجز والبيع هو أهم أنواع التنفيذ، وطرقه هي وحدها التي عني قانون المرافعات بتنظيمها وبيان إجراءاتها وقواعدها.

والحجز قانوناً هو وضع المال تحت يد القضاء لمنع صاحبه من التصرف فيه تصرفاً يضر بحقوق الدائنين الحاجزين.

والحجز بالمعنى المتقدم على نوعين : (١) تحفظي conservatoire و(٢) تنفيذي exécutoire . فالحجز التحفظي لا يترتب عليه إلا وضع المال المحجوز تحت يد القضاء فلا يؤدي مباشرة إلى بيعه واستيفاء دين الحاجز من ثمنه ، أما الحجز التنفيذي فإنه فضلاً عما يترتب عليه من وضع المال المحجوز تحت يد القضاء ، فإنه يؤدي مباشرة إلى بيعه واستيفاء دين الحاجز من ثمنه .

للتنفيذ بالحجز والبيع طرق أربع ، هي التي يطلق عليها تعبير طرق التنفيذ voies d'exécution وهي :

- (١) حجز المفروشات والأعيان المنقولة ، وقد أسماه القانون الجديد « حجز المنة » ولدى المدين ،
- (٢) حجز ما للمدين لدى الغير .
- (٣) حجز الإيرادات والأسهم والسندات والحصص .
- (٤) التنفيذ على العقار .

وليس الدائن حراً في سلوك أي طريق من الطرق المقدمة ، للحجز على أموال المدين ، وإنما يتعين عليه أن يسلك طريق التنفيذ المناسب ، وتعيين طريق التنفيذ المناسب يبنى على اعتبارين : الأول : طبيعة المال ، أهو عقار أو منقول ، مادي أو معنوي . والثاني : كون المال في حيازة الغير . فإذا كان المال المراد التنفيذ عليه منقولاً مادياً في حيازة المدين تعين في التنفيذ عليه سلوك طريق حجز المنقول لدى المدين ، وإذا كان منقولاً في ذمة الغير أو في حيازته تعين سلوك طريق حجز ما للمدين لدى الغير ، وهكذا يتوقف طريق التنفيذ الواجب سلوكه على هذين الاعتبارين .

١٦٦ - **خصائص المحجوز التنفيذي** : إذا كانت إجراءات الحجز تختلف باختلاف نوعه ، فإن المحجوز التنفيذي تشترك جميعاً في بعض الخصائص أهمها :

- (١) يترتب على الحجز ، أياً كان نوعه ، منع صاحب المال المحجوز من التصرف فيه تصرفاً يضر بحقوق الدائن الحاجز ، بمعنى أن هذه التصرفات لا يحتاج بها على الدائن الحاجز .
- (٢) يؤدي الحجز التنفيذي في الغالب إلى بيع المال المحجوز لوفاء دين الحاجز من ثمنه ، نقول في الغالب ، فقد لا يتبع الحجز التنفيذي بيع ، كما إذا بادر المدين بدفع دين الحاجز بعد الحجز ، أو

كان الحجز بطريق حجز ما للدين لدى الغير على دين تقدي، فإن استيفاء دين الحاجز يحصل بتبض الدين المحجوز من المحجوز لديه .

(٣) لا يترتب على الحجز بذاته خروج المال المحجوز من ملك المدين ، وإنما يبقى على ملك المحجوز عليه حتى يباع . وينبني على ذلك أنه يجوز لغير الحاجز من دائي المحجوز عليه أن يتدخلوا في الحجز فيشاركوا الحاجز الأول في قسمة ثمن الأموال المحجوزة .

(٤) لا يترتب على الحجز بذاته امتياز للدائن الحاجز على غيره من الدائنين الذين يتدخلون في الحجز بعد توقيعه ، فالأسبقية في الحجز لا تعطى للحاجز أفضلية على غيره من الحاجزين ، فالقانون المصري لم يأخذ بما أخذت به بعض التشريعات من ترتيب حق خاص للحاجز على المال المحجوز كأثر من آثار الحجز . (١)

(٥) إذا كان الحجز لا يمنح الحاجز السابق امتيازاً على الحاجز اللاحق ، فإن الحجز إجراء فردي نسبي الأثر ، سواء من حيث من يستفيد منه إذ لا يستفيد منه إلا من أوقعه أو تدخل فيه من الدائنين ، أو من حيث الأموال التي يمتد أثره إليها فهو لا يشمل إلا الأموال التي وقع عليها ، وفي هذا يختلف الحجز عن الإفلاس .

وسندرس في هذا القسم القواعد والإجراءات الخاصة بحجز المنقول تحت يد المدين ، والخاصة بحجز ما للدين لدى الغير ، والخاصة بالتنفيذ على العقار . أما حجز الإيرادات والأسهم والسندات والحصص فسوف لا نفردها له دراسة خاصة لسببين :

الأول : ندرة هذا الحجز في العمل فدراسته قليلة الجدوى من الناحية العملية .

الثاني : ما هو ملحوظ من أنه ، إذا استثنينا الإجراءات الخاصة بالبيع التي نص عليها القانون في المواد ٥٨٠ وما بعدها ، فإن إجراءات هذا الحجز هي إما إجراءات حجز المنقول تحت يد المدين بالنسبة للأسهم والسندات التي لحاملها أو القابلة للتظهير (م ٥٧٧) ، وإما إجراءات حجز ما للدين لدى الغير بالنسبة للإيرادات المرتبة والأسهم الاسمية وحصص الأرباح وحقوق الموصين مع فارق واحد وهو أن الحجز عليها لا يكون إلا بسند تنفيذي (م ٥٧٨) .

• يتبع ،

(١) راجع المادة ٨٠٤ من قانون المرافعات الألماني ، ج ٤ بند ١٥٢٦ ، وسيزار برى بند ٦١ .

الغنائم البحرية

بحث لحضرة صاحب السعادة الأستاذ أحمد صفوت باشا المحامي

- ٢ -

أساس حق الاغتنام

يتمضى القانون الدولى والعرف باتباع قواعد فى الحروب تملئها عاطفة الانسانية ومراعاة حقوق المحايدين وحسن علاقتهم بالمحاربين .

ومن أسس قواعد الحرب احترام الملكية الفردية وفى هذا الخصوص تختلف قواعد الحرب البرية عن الحرب البحرية .

فاحترام ملكية الأفراد واجب فى الحرب البرية لأنها تجرى فى ميدان محدد بين قوات محددة فما يأخذه المحارب من قوات العدو ومعداته فى المعارك الحربية يعتبر اسلأبا Butin لا غنيمة يتمسكها بالاستيلاء عليها بحق الحرب .

أما أملاك أفراد الأعداء فى البلاد التى تجرى فيها المواقع الحربية أو التى يحتلها العدو فلا يجوز للعدو تمسكها . وإنما له حق الاستيلاء عليها فقط مقابل تعويض يدفع آخر الأمر ويدخل فى حساب تعويضات الحرب ولذلك تعتبر الملكية الفردية محصنة Inviolable وإن كانت هذه الحصانة لا تكفى لحمايتها إنما لا يجوز للعدو تمسكها قانونا بالاستيلاء عليها .

أما الحروب البحرية فتجرى فى ميدان واسع غير محدد فى البحار التى لا تمتد إليها سيادة أحد من المحاربين فتقتال سفن المحاربين أينما التقت فيه وتحاول أيضا منع التجارة عن العدو وتستولى على أموال أفرادها فى البحار .

والغرض من الحروب البحرية التوصل إلى السيادة على البحار . فإذا ما تمت السيادة البحرية لأحد المحاربين فإنه يستعين بها على قطع تجارة العدو لينخرقه اقتصاديا ولا يتم هذا الحق إلا بضبط السفن والبضائع المملوكة لأفراد الأعداء والمحايدين إذا كانت موجهة من قبلهم إلى بلاد العدو .

فحق الاغتنام إذن هو أداة الحرب الاقتصادية . وإنما هذا الحق غير مطلق بل مقيد بالتشريعات الأهلية فى كل دولة وبأحكام المعاهدات سواء الثنائية أو الجماعية وبالعرف المطرد فى القانون الدولى . ثم هو يخضع لتقدير محاكم الغنائم فى استعماله طبقا للقواعد المقررة فى شأنه .

وأهم المعاهدات الدولية تصريح مؤتمر باريس فى ١٦/٤/١٨٥٦ بين إنجلترا وفرنسا وبروسيا والنمسا وروسيا وتركيا وسردينيا ثم اتفاقات مؤتمر لاهاى الثانى فى سنة ١٩٠٧ ثم تصريح مؤتمر لوندرة فى سنة ١٩٠٩

أما تصريح باريس فجاء بعد حرب القرم وحرمة القرصنة وقرر قاعدتين أساسيتين . الأولى : أن الراية المحايدة تحمي أموال الأعداء . والثانية : أن أموال المحايدين لا تضبط على مراكب الأعداء . أما مؤتمر لاهاي الثاني في سنة ١٩٠٧ فقد تمخض عن عدة اتفاقات خاصة بالحرب البحرية منها الاتفاق السادس الخاص بحالة السفن عند بدء حالة الحرب والسابع الخاص بتحويل السفن التجارية إلى سفن حربية والحادي عشر الخاص بفرض قيود على حق الاغتنام والثالث عشر الخاص بحقوق المحايدين مراعاة لحرمة البريد وحرمة الصيد الساحلي والتجارة الصغيرة الساحلية وحرمة المراكب التي تقوم بخدمة انسانية أو عليية أو دينية . ثم الثاني عشر الخاص بمشروع انشاء محكمة غنائم دولية .

ولما كان انشاء محكمة غنائم دولية يستلزم تقنين قواعد الغنائم لاختلاف أحكامها في بعض الدول — فقد تقرر في هذا الاتفاق عتد مؤتمر لجمع وتقنين هذه الأحكام . ولهذا الغرض عقد مؤتمر لوندرة في ١٢/١٢/١٩٠٨ الذي اسفر عن تقنين قواعد الغنائم لتكون واحدة في كل الدول وانتهى بوضعها في صيغة قواعد عامة عرفت باسم تصريح لوندرة في ٧١ مادة جمعت جميع قواعد الغنائم .

فلاول مرة في التاريخ وضع قانون يكاد يكون شاملا جامعا لكل أحكام الغنائم ولم يتم ذلك بسهولة لتضارب النواع والنظريات المعمول بها في البلاد الانجليزية — انجلترا وأمريكا — وبلاد قارة أوروبا .

وقد كان التوفيق بينهما عسيرا واستلزم تنازلا من كل فريق عن التمسك ببعض القواعد والنظريات المتبعة في محاكم بلده لجاء جامعا لنظريات متعارضة يرفع بعضها مع بعض .

فلذلك رفض مجلس اللوردات في انجلترا التصديق عليه ولم تصادق عليه بقية الدول . لكنه بقي تقنيا جامعا لأحكام الغنائم في القانون الدولي حتى إذا جاءت حرب سنة ١٩١٤ فوجدت انجلترا أنها في صف فرنسا وروسيا في الحرب ويحسن أن يتبعوا معا قواعد موحدة في شأن الغنائم فلذلك وبناء على طلب حكومة الولايات المتحدة اتفقوا فيما بينهم على العمل معا بالقواعد الواردة فيه .

ومع ذلك اظهرت تجارب الحرب — على ما سنوضحه بعد — عدم امكان اتباع أحكامه جملة فلم تمض أسابيع حتى تقرر عدم اتباع بعضها ولم تمض أشهر حتى تقرر عدم اتباع بعض أحكام اخرى . وأخيرا تقرر العدول عنه صراحة بالاتفاق بين انجلترا وفرنسا في ٧ يولييه سنة ١٩١٦ بديكريتو فرنسي ومرسوم ملكي انجليزي وكان سبب ذلك عدم احترام المانيا لأحكامه خصوصا فيما يتعلق بحرب الغواصات واغراق الغنائم . فعادت محاكم الغنائم إلى القواعد المتبعة في كل دولة من قبل صدور هذا التصريح .

قواعد الغنائم

تنقسم الأموال التي يجوز اغتنامها إلى : -

(١) أموال العدو

(٢) أموال المحايدين

وهناك حالة ثالثة تقتسم فيها السفن والبضائع بصرف النظر عن البحث في ملكيتها ووجهتها وهي حالة اختراق الحصر البحري وتلك حالة بسيطة واضحة الأحكام لم تنشأ في حرب فلسطين. وقد قضى عليها في الحروب الحديثة بسبب اختراع الألغام والغواصات والطائرات فلم يترتب عليها أحكام في الحرب العالمية الثانية والأولى إلا في السفين الأوليتين فيها.

(١) أموال العدو :

القاعدة أن أموال العدو بواخر وبضائع يجوز اغتنامها.

لكن من هو العدو ؟ هل هو من يكون من رعايا الدولة المحاربة فقط بحسب جنسيته ؟ أينما كان مقيماً. ولو أقام في بلد محايد. أم هو الشخص المقيم في دولة محاربة ولو لم يكن من رعاياها ولو كان محايداً أو من رعايا الدولة الغائمة ؟

تختلف القاعدة الانجليزية في ذلك عن القاعدة المتبعة في قارة أوروبا. فالإنجليز يعتبرون عدواً « بالنسبة للغنائم » من يقيم في بلاد العدو مهما كانت جنسيته ولو كان إنجليزياً بسبب موطنه Domicile في بلاد العدو. وفرنسا وأكثر دول أوروبا تعتبر العدو من كان من رعايا الدولة المعادية ولو كان مقيماً في بلاد محايدة. وتتبع القاعدة الانجليزية كل من الولايات المتحدة وأسبانيا وهولندا.

وفي مؤتمر لوندرة تعارضت الآراء في هذا الخصوص فتفادوا النص عليها فلم يعرفوا العدو. فسار الإنجليز على قاعدة الموطن وسارت أكثر الدول الأوربية على قاعدة الجنسية.

ويقول الإنجليز إن الغرض من الاغتنام هو تضيق الحصر التجاري على العدو بمصادرة مناجره. فالشخص المتوطن في بلاد العدو - بصرف النظر عن جنسيته - لا يمكن ترك أمواله تؤول إليه لأنها تدخل في بلاد العدو وتزيد ثروته وبالتالي قدرته على الكفاح. أما العدو الذي يقيم في بلاد محايدة فلامعنى لمصادرة أمواله لأن ذلك لا يضر دولته المحاربة وإنما يتعدى أثره إلى بلد محايد. ويترتب على ذلك أن الإنجليز المتوطنين في بلاد العدو يعتبر من الأعداء وتصادر أمواله.

ويلحق ببلاد العدو البلاد التي يحتلها العدو أثناء الحرب فيصبح أهلها المقيمون فيها من الأعداء ولو كانوا حلفاء معهم في الحرب. فأهل هولندا وبلجيكا أصبحوا في نظر الإنجليز من الأعداء بعد أن احتلت ألمانيا بلادهم في الحربين الماضيتين.

ويقول الفرنسيون وأهل القارة الأوروبية إن العدو هو من كان من رعايا الدولة المحاربة بصرف النظر عن موطن اقامته فتصادر أملاكه وأمواله ولو كانت مرسلة من بلد محايد لتصل اليه في موطنه في بلد محايد . وعلى هذا الرأي إيطاليا وألمانيا وروسيا والسويد .

ما هو الموطن :

للموطن تعريف خاص في القانون الدولي الخاص وهو الإقامة على وجه الدوام والاستمرار . لكن في قواعد الغنائم لا يجب أن تكون الإقامة على وجه الدوام والاستمرار . بل يكفي في ذلك كل إقامة غير مؤقتة بطبيعتها .

فالإقامة لغرض مؤقت كالاستشفاء أو الفسحة أو لعمل خاص لا تعتبر توطناً . والمعول عليه هو نية الإقامة ولو لم تكن على الدوام والاستمرار . وهذه مسألة واقعية تفصل فيها المحكمة . والمحاكم عادة تتشدد في ثبوت الموطن المحايد لرعايا الأعداء وتتساهل في ثبوت الموطن المعادي للمحايدين .

واستثناء من هذه القاعدة قد تكون البضاعة معادية ولو كان مالكا محايداً مقيماً في بلاد محايدة في حالتين .

- ١ — إذا كان مالكا يتاجر مع أو في بلاد العدو فيعتبر أن له موطناً تجارياً في بلاد العدو .
- ٢ — إذا كانت البضاعة من حاصلات أرض بلاد العدو مهما كان مالكا .

(١) الموطن التجاري

كل عمل تجارى في بلاد العدو يعتبر معادياً . ولو كان صاحبه محايداً وفي هذا الخصوص لا تشترط إقامة صاحبه في بلاد العدو بل يكفي مجرد وجوده فيكتسب هذا الموطن بالقيام بعمل تجارى فيه .

بل ذهبت الأحكام إلى أبعد من ذلك فاعتبرت المحل التجارى في بلاد العدو معادياً ولو كان مالكا محايداً مقيماً في بلاد محايدة بناء على أن له تجارة مع بلاد العدو .

وفي تطبيق القاعدة على الشركات تنشأ صعوبات جمة من مكان تسجيلها وجنسياتها ومركز أعمالها وجنسية مديريها ومواطنهم .

والقاعدة في ذلك أن الأصل أن الشركة تكتسب جنسية البلد المسجلة فيه لكن قد تعتبر حسب جنسية البلد الذى فيه مركز أعمالها أو جنسية أو موطن مديريها وفي كل الأحوال لا عبء بالمساهمين فيها .

وفي فرنسا تحدد جنسية الشركات حسب مركز عملها . لكن ان كانت فرعاً لشركة مركزها في بلد العدو فهي معادية .

وفي ذلك تقرب النظرية الفرنسية من النظرية الانجليزية إذ تعتمد على البلد التي فيها أعمال الشركة أي على الموطن التجاري .

وقد سار مجلس الغنائم في مصر على قاعدة الموطن دون قاعدة الجنسية ذلك لأن النظام الانجليزي في الغنائم هو الأعم انتشاراً ولأن القاعدة الانجليزية هي الأصلح تطبيقاً لأن الغرض هو تضيق التجارة على المقيمين في بلاد العدو . ولذلك اعتبر المقيمين في فلسطين ، في غير القسم العربي ، من الأعداء وكان بعضهم من العرب .

(٢) حاصلات أرض بلاد العدو :

يعتبر الانجليز من يملك أرضاً في بلاد العدو كأنه متوطن فيها . وبدون أن يسيروا على قاعدة الموطن قالوا ان حاصلات أرض بلاد العدو تعتبر معادية مهما كان مالكيها ولو كان محايداً متوطناً في بلد محايد . وأهم قضية بهذا الخصوص تعرف بقضية Benson وهو دانيباركي مقيم في الدانيبارك يملك أرضاً في جزيرة Santa Cruz التي أخذها الانجليز في حرب الاستقلال مع الولايات المتحدة في سنة (١٨١٣ — ١٨١٤) فصدر من زراعته ثلاثين برميلاً من السكر فضبطها الأمريكان وحكموا بمصادرتها لأنها من حاصلات بلاد العدو ولو أن صاحبها محايد مقيم في بلد محايد .

وقد طبق مجلس الغنائم هذه القاعدة وصادر ألف صندوق من ليمون صادرة من بلاد فلسطين إلى الولايات المتحدة في قضية الباخرة Marine carp باعتبارها من حاصلات أرض بلاد العدو . وهذه القاعدة مع قاعدة الموطن التجاري لم يؤخذ بها في مؤتمر لوندرة . ولكن لما بطل العمل بتصريح لوندرة سقطت أحكامه وعاد الانجليز إلى القواعد السابقة .

تحديد الصفة المعادية للبضائع

قلنا ان البضائع تأخذ صفة مالكيها (سواء حسب جنسيته أم حسب موطنه) فالعبرة اذن بحق الملكية يوم الضبط فهو الذي يصادر فيتملكها الغانم بحق الحرب خالصة ومطهرة من سائر الحقوق الأخرى التي تكون عليها للغير مثل حق الرهن أو الامتياز وبدون ذلك لا يكون لحق الاغتنام قيمة لأن صاحب المال يمكنه أن يرتب عليه حقوقاً للغير يكون استيفائها معطلاً لحق الغانم . ومن ثم فلا حق لأصحاب هذه الحقوق قبل الغانم .

وهذه القاعدة مقررة من قبل تصريح لوندرة وأقرها التصريح في المادة ٥٨ .

اثبات الملكية

الأصل أن الضبط يحصل بمجرد الاشتباه وعلى المالك أن يتقدم بإثبات أن البضاعة ملكه وأنه من المحايدين .

والقواعد المتبعة في فرنسا هي القواعد العامة في القانون التجاري فيجوز أن تكون البضاعة مرسله من عدو إلى محايد أو بالعكس وتسافر في العاليتين على ملك المحاييد كما يجوز أن تنتقل الملكية

فيها بتحويل سند الشحن أثناء سفرها . ويشترط في كل ذلك أن تثبت حسن النية في المعاملات التي تنتقل بها ملكية البضاعة من عدو إلى محايد .

أما في انجلترا فاثبات الملكية يخضع لتقيدين : —

(الأول) تحريم نقل ملكية البضاعة المعادية أثناء سفرها إلى محايد

Prohibition du transfert de propriété in transitu

(والثاني) أن كل بضاعة مرسله إلى عدو تسافر على ملك العدو وليس لبائعها أو مرسلها المحايد أن يحتفظ بملكيتها لحين التسليم ولو تحمل هلاكها أثناء السفر .

وتتلخص القاعدتين في قاعدة جامعة لها وهي أن البضاعة المرسله من عدو إلى محايد تبقى على ملك العدو طوال سفرتها . والبضاعة المرسله من محايد إلى عدو تعتبر دائماً على ملك العدو طوال سفرتها .

القاعدة الأولى

تحريم نقل الملكية أثناء السفر in transitu .

إن تحريم نقل الملكية أثناء السفر إنما ينطبق على حالة واحدة وهي إذا بدأت البضاعة رحلتها معادية فلا يمكن أن تتغير الصفة المعادية للبضاعة أثناء السفر .

وقد قبل مؤتمر لوندرة هذه القاعدة وكرسها في المادة ٦٠ — والمقصود من هذه القاعدة أن يتمتع على المحايدين التحايل على حق اغتنام البضائع المعادية .

أما إذا بدأت البضاعة رحلتها بريئة ونقل ملكيتها وهي في عرض البحر إلى عدو فيجوز ضبطها . وبعدئذ لا يجوز نقل ملكيتها ثانية إلى محايد ما دامت في عرض البحر على ملك عدو .

وطبيعي أن القاعدتين المذكورتين لا تطبقان إلا بعد بدء حالة الحرب ولذلك فالبضاعة التي سافرت قبل بدء حالة الحرب تعتبر الملكية فيها إلى حين بدء حالة الحرب طبقاً للقواعد التجارية العامة . وبعد بدء حالة الحرب تسرى عليها القاعدتان السابقتان .

ويشبه بحالة الحرب الفعلية حالة احتمال قيام حالة الحرب في نظر طرفي العقد . فكل تصرف يراعى فيه احتمال قيام حالة الحرب يعتبر كأنه حصل بعد بدء قيام حالة الحرب وتطبق عليه القاعدتان السابقتان .

البضائع التي تضبط على اليابسة :

تعتبر البضائع المودعة في مستودعات الموانئ البحرية كأنها في البحر وكذلك البضائع التي تفرغها السفن المعادية على الأرض قبل أن يتسلها مالكيها . والقاعدة في ذلك أن البضائع تعتبر سفرتها البحرية مستمرة ما دامت ملكيتها متعلقة بسند الشحن .

وعلى هذه القاعدة ضار مجلس القنائم بضائع كثيرة كانت مودعة في مخازن الجرك ومخازن الاستيراد على ذمة أصحابها أو لإعادة تصديرها .

بواخر الأعداء

القاعدة الفرنسية :

تعتبر الباخرة معادية في حالتين :

(١) إذا كان عليها معادياً . وعليها هو الذي يجب عليها رفعه لا الذي ترفعه فعلاً .

(٢) إذا كانت مملوكة لعدو ولو ترفع علماً محايداً .

والعدو في القاعدة الفرنسية هو من يكون عدواً حسب جنسيته .

فإذا كانت الباخرة مملوكة لأشخاص مختلفي الجنسية بينهم عدو فتصادر كلها لا بعضها لأن السفينة لا تتجزأ .

والمصادرة تقع على حق الملكية في السفينة غير مجزء ومظهر من كل حقوق للدائنين عليها . ولو أجاز الاعتراف بحقوق الدائنين المحايدين على سفن الأعداء لا يمكن تفادي اغتنام السفن بتقرير حقوق للغير عليها . وهذه القاعدة متبعة في محاكم جميع الدول . وحتى لو كان صاحب حق الدين من رعايا الدولة الغائمة .

القاعدة الانجليزية :

تعتبر الباخرة معادية في ثلاث حالات .

(١) حسب عليها الذي يجب عليها رفعه لا الذي ترفعه فعلاً .

(٢) حسب صفة مالكيها .

(٣) حسب استعمالها .

فكل سفينة ترفع علم العدو تعتبر معادية . أما إن كان العلم محايداً فيرجع إلى صفة مالكيها إن كان عدواً أو محايداً . وذلك حسب موطنه .

وإن كانت مملوكة لشركة فيسرى عليها ما قيل عن الشركات في الكلام على أموال الأعداء . أما حالة الاستعمال فتكون إذا ضبطت السفينة وهي في خدمة العدو كأن تكون أساطيله أو تنقل جيوشه أو رسائله .

ولا يعتبر في خدمة العدو أنها تنقل بضائع إلى بلاده أو من بلاده أو تنقل مهربات فهذه التجارة حرة لجميع البواخر مع ما يعقبها من ضبط البضائع .

ومن أحوال خدمة العدو حالة خاصة لها أهمية في تاريخ نشوء قواعد الغنائم . وإن تكن بطلت الآن . ففي منتصف القرن الثامن عشر سنة ١٧٥٦ أثناء حرب السبع سنوات بين إنجلترا وفرنسا كانت فرنسا تحتفظ لنفسها بحق التجارة البحرية بينها وبين مستعمراتها دون مراكب

فتشأت بذلك نظرية الرحلة أو السفرة المتصلة المشهورة في قواعد القنائم
 Theorie du voyage continu التي سنشرحها في الكلام على المهربات الحربية .

ولنقل ملكية السفن أحكام تختلف إذا حصلت قبل الحرب أو بعد الحرب وهي مختلفة في فرنسا عما هي عليه في إنجلترا ومختلفة في كلتاها عما ورد في تصريح لوندرو في المادتين ٥٥ و ٥٦ . وكانت مثار نزاع كبير بين حكومة الولايات المتحدة من طرف وبين الحلفاء من طرف آخر في أول الحربين الماضيتين إذ كانت الولايات المتحدة محايدة أولا وكان في موانئها عدد كبير من بواخر الأعداء اشتراها الأمريكيون . ولا محل للخوض فيها لعدم عرض مثل هذه الحالات على مجلس الغنائم في مصر .

م—وانع الضبط

يخضع حق الضبط لقيود معينة بعضها ثابت في معاهدات دولية وبعضها ثابت بالعرف المطرد المبني على اعتبارات من العدل والانسانية وخدمة المجتمع والعلم . وعلى رعاية حقوق الدول المحايدة في الأحوال الآتية : —

(١) اعطاء مهلة *delai de grâce* لى اواخر العدو الراسية فى مياه الدولة المحاربة إذا فاجأتها حالة الحرب .

يحدث كثيرا أن تفاجئ حالة الحرب بواخر دولة محاربة وهي راسية في مياه الدولة المعادية . وكانت الماعدة القديمة في ذلك — حتى منتصف القرن التاسع عشر ان للدولة ضبط ومصادرة هذه البواخر وكان لها الحق أيضا عند ما تتوتر العلاقات السياسية وتندرب بحرب أن تحجز بواخر الدولة المعادية وتمنعها من السفر فان قامت الحرب ضبطتها .

وفي القرن التاسع عشر توافقت الدول حماية للتجارة الدولية على منح السفن المعادية التي تكون راسية في موانئها وتفاعاً بقيام الحرب وكذلك التي تدخلها جاهلة حالة الحرب مهلة للرحيل تتراوح بين ثمان وأربعين ساعة وبين ست أسابيع — لكن هذا التوافق لم يكن تقريراً لحق بل تفضلاً ومنا « *delai de grace* » على أن يتمايل بمثله من الدول المعادية ويبقى الحق لكل دولة إذا شاءت ضبطت السفن من غير أن تعطى مهلة كما حكم بذلك من محكمة الغنائم الانجليزية في قضية الباخرة « *The marie leonhardt* » في سنة ١٩٢١ .

ثم جاء اتفاق لاهاي السادس في سنة ١٩٠٧ فنص في المادة الأولى منه على استحسان إعطاء مهلة للرحيل لمراكب العدو الراسية في موانئ دولة محاربة وكذلك للسفن التي تدخل موانئها جاهلة قيام حالة الحرب فلم يجعله واجباً مفروضاً بل قررت جعله أمراً مندوباً .

وقد راعت الدول هذه القاعدة بعضها قبل بعض في حرب سنة ١٩١٤ — ١٩١٨ متعابلاً للمثل بالمثل . ومقابله المثل بالمثل اعتبر شرطاً أساسياً .

لكن اتفاق لاهاي لم يبلغ حق الدولة المحاربة في الضبط إذا شاءت أن لا تعطى مهلة للرحيل . كما حكم بذلك في القضية السابق ذكرها .

وهذا الحكم إنما يسرى على المراكب التجارية دون الحرية .

وقد نص اتفاق لاهاي السادس على حالة مشابهة هي حالة السفن التي تضبط في عرض البحر جاهلة قيام حالة الحرب . فنص على جواز ضبطها دون مصادرتها على أن ترد هي أو قيمتها بعد الحرب « م ٣ » .

ويستثنى منها السفن التي تبني بغرض تحويلها إلى سفن حربية أثناء الحرب فتأخذ حكم السفن الحربية « م ٥ » . وتنص المادة الرابعة من هذا الاتفاق على تطبيق هذه القاعدة على أموال الأعداء التي تحملها هذه السفن . فلا تصدر بل تضبط فقط لحين نهاية الحرب .

لكن ألمانيا تحفظت ولم تقبل حكم المادة ٣ من هذا الاتفاق بدعوى أن سفنها لا تجد موانئ تلجأ إليها إذا فاجأتها الحرب وهي في عرض البحر — فلم يطبق في حقها في الحريين الماضين العالميين .

وقد حكم مجلس الغنائم في مصر بمصادرة سفينة فاجأتها حالة الحرب وهي في عرض البحر باعتبار أن إعفاءها من المصادرة لم يكن متفقاً عليه بالاجماع بين الدول ولم يعمل به في الحريين العالميين .

(٢) البواخر المخصصة لنقل أسرى الحرب وتسمى *Cartel*

وهذه البواخر التي تستعمل لتبادل الأسرى أو لنقلهم وتسير رافعة علم الهدنة وتنتقل باتفاق بين الطرفين وتحصل على جواز مرور *Sauf - conduit* ويشترط أن لا تنقل ذخائر أو متاجر .

(٣) بواخر الاستشفاء Bâtiments Hospitaliers

« اتفاق لاهاي العاشر »

وهي البواخر التي تعدها الحكومات أو الأفراد لتمل المرضى والجرحى وللإغاثة بشرط أن لا تشترك في أعمال حربية مثل نقل الأخبار — كما حدث من باخرة الاستشفاء الألمانية Ophelia فضبطت وصودرت .

(٤) المراكب المخصصة للصيد في السواحل

(٥) المراكب المخصصة للملاحة الساحلية المحلية

(٦) المراكب المخصصة لأغراض عليية أو دينية أو خيرية مثل إغاثة الأسرى والمشردين

(٧) المراكب المخصصة لنقل البريد

الاعفاء في هذه الأحوال الأربعة تقرر في اتفاق لاهاي الحادي عشر . أما بالنسبة لبواخر الصيد فإنها تشتعل في تجارة يعتمد عليها أهل السواحل . ويستثنى منها ما يكون في عرض البحر .

وكذلك بالنسبة للملاحة الساحلية المحلية التي تستعمل فيها مراكب صغيرة للنزهة أو للتجارة بين أطراف السواحل في المملكة الواحدة .

أما بالنسبة للبريد فإن الدول المحاربة تنظر بعين الاشتباه إليها خشية أن ينقل بواسطتها أخبار أو مواد داخل المظاريف تكون مهربات . ولذلك فإن لها حق تفتيشها وتفتيش محتوياتها ومصادرة ما يحوى أخبارا أو مواد تعتبر مهربات — وقد ضبطت رقائق من الكاوتشوك في المراسلات — وفي ما عدا ذلك يجب إخلاء سبيلها وتسهيل سفرها .

أما طرود البريد فلا تعتبر مراسلات بل تعتبر بضائع لا تسرى عليها أحكام المراسلات . وقد حكم مجلس الغنائم بمصادرة عدد كبير منها .

(٨) أمتعة البحارة

تتسامح جميع الدول في أمتعة القبطان والبحارة وهذه تشمل ملابسهم والأدوات والآلات المملوكة لهم وكذلك النقود التي توجد معهم .

وقد حكم مجلس الغنائم في قضية الباخرة Frankisky برد أمتعة البحارة ونقودهم اليهم .

حماية الراية المحايدة :

الأصل أن أموال العدو تضبط وتصادر ولو كانت على مراكب محايدة . وفي القرن السابع عشر ادعى الهولنديون حماية مراكبهم لبضائع المحاربين باعتبار أن السفينة تعتبر امتدادا لأرض الدولة التابعة لها . ولم يكن ذلك مسلما به حتى نص عليه صراحة في تصريح باريس في ١٦/٤/١٨٥٦ بان الراية المحايدة تحمي أموال العدو .

وهذه الحماية تدفع بها الباخرة المحايدة والدولة المحايدة والعدو ايضا يستفيد منها .
وقد طبق مجلس الغنائم هذه القاعدة باستمرار وخصوصا في قضية الباخرة marine carp .
أما إذا أفرغت السفينة المحايدة بضاعتها على اليابسة فتسقط عنها حماية الراية المحايدة . وقد حكم
بأن ايداع بضائع في الجمر ك من قبل البواخر المحايدة يزيل حماية الراية المحايدة .
وقد حكم مجلس الغنائم بهذا المعنى كما حكم بمصادرة شحنات على باخرة محايدة لأن أحدا لم يدفع
بحماية الراية المحايدة لأن الراية المحايدة لا تمنع الضبط بل توجب الافراج عند الاحتماء بها .

منبع الضبط في المياه الساحلية المحايدة :

وهذه من أقدم قواعد القانون الدولي مبناها أن المياه الساحلية هي جزء من الدولة المحايدة
لا يجوز ارتكاب عمل عدائي فيها . والضبط عمل عدائي . وقد كرست هذه القاعدة في المادة الاولى
من اتفاق لاهاي الثالث عشر ويحدد عرض المياه الساحلية بثلاثة أميال بحرية .

ويشترط أن تكون الباخرة المعادية دخلت المياه الساحلية في رحلة عادية فإن ارتكبت عملا
عدائيا في المياه الساحلية المحايدة جاز ضبطها كما حصل بالنسبة للباخرة Altmark في ١٤ فبراير
سنة ١٩٤٠ التي كانت تحمل أسرى من البريطانيين وطاردها باخرة انجليزية فلبأت إلى مياه النرويج
ورغم ذلك ضبطتها الباخرة الانجليزية وحكم بمصادرتها لأنها استعملت المياه المحايدة لعمل عدائي
هو انزال الأسرى الانجليز .

وحماية المياه الساحلية مقررة للدولة المحايدة رعاية لسلطانها على سواحلها فلها وحدها حق
الاعتراض وطلب الافراج وليس للعدو هذا الحق لأن الضبط صحيح بالنسبة اليه . وهذا هو الرأي
الانجليزي أما في فرنسا وألمانيا فالحماية مطلقة للعدو ولو لم تتدخل الدولة المحايدة .

ومن دقائق القانون الدولي بهذا الخصوص أنه إذا تعذر الافراج وجب دفع قيمة السفينة
المضبوطة إلى الدولة المحايدة وهي تردها من قبلها إلى مالكيها . أما إذا هلكت السفينة كأن غرقت
وحدها أو بفعل العدو قبل ردها فلا تعويض عنها للدولة المحايدة لأن الرد واجب والتعويض
غير واجب .

(يتبع)

سرية التحقيق وحق حضور المحامي

في قانون الاجراءات الجنائية الجديد

لحضره الأستاذ أحمد السادة المحامي

رأينا وقد أوشك العمل على تطبيق قانون الاجراءات الجنائية الجديد أن نشير إلى ما تضمنه القانون بشأن سرية التحقيق ومدى هذه السرية في حق حضور المحامي للتحقيق .

فبالرجوع إلى نص المادة ٧٧ وما بعدها من القانون وأصلها في المشروع المقدم من الحكومة والمذكرة التفسيرية للقانون والتعليقات التي نارت بشأنها في مضابط البرلمان نجد أنها قررت أن الأصل في التحقيق أنه غير سرى على المتهم ، إلا إذا قضت الضرورة بذلك . وقد كانت النيابة تمشي دائماً في تحقيقاتها على امكان التفرقة بين المتهم ومحاميه . وأجازت لنفسها منع المحامي من الحضور مع المتهم وقت استجوابه ، فأوجد القانون نصاً يحرم ذلك ، وأصبح المتهم ومحاميه متلازمين بمقتضى النص الجديد ، ولا يمكن الفصل بينهما ، ومتى كان للمتهم في جنابة محام فانه لا يجوز استجوابه إلا بعد دعوة محاميه للحضور ان وجد .

وقد ذكر مقرر المشروع في مجلس الشيوخ ، تفسيراً لنصوص القانون الجديد أيضاً . إن للمحامي أن يطلع على المحضر قبل استجواب المتهم حتى يكون حضوره مجدياً وإلا أصبح حضوره أو عدم حضوره سواء . ويكون الحق الذي أعطى للمحامي خيالياً فاعترض على ذلك بوجوب استثناء حالة السرية . فإذا كان التحقيق سرياً فانه يجب ألا يمكن المحامي من الاطلاع . وقد تمسكنا في اللجنة بوجوب اطلاع المحامي على التحقيق في هذه الحالة . ومع أن السرية في فرنسا أوسع منها في مصر . فانه لا يجوز منع المحامي من الحضور في وقت استجواب المتهم والنص صريح في وجوب وضع دوسيه الدعوى تحت تصرف المحامي حتى يطلع عليه .

وقد سأل المرحوم محمود باشا حسن . وقد كان وزيراً للدولة وقت عرض المشروع على مجلس الشيوخ حضرة المقرر فإذا يكون عمل المحامي عند حضور استجواب المتهم ؟ أيعلمه كيف يجب عن الأسئلة ؟ - فأجاب المقرر - للمحامي أن ينصح المتهم بعدم الإجابة عن الأسئلة التي توجه اليه في بعض الحالات أو أن يعترض على توجيه السؤال اليه - وإلا لما كانت هناك فائدة من النص على حضوره مع المتهم .

وقد سأل الشيخ المحترم محمود غالب باشا حضرة المقرر - هل السرية ممنوعة قطعاً على المحامي ؟ فأجاب - هي ممنوعة في الاستجواب فقط ، فلا يمكن استجواب المتهم منفرداً بحجة أن التحقيق سرى . . وهذا هو المقرر في فرنسا ، ولا توجد حالة يقال فيها للمحامي أن التحقيق سرى فلا

تحضره ، ومع ذلك فقد اتفينا إلى حل وسط ، فجعلنا حق الاطلاع للمحامى على التحقيق مباحاً إلا إذا رأى المحقق غير ذلك ، وفي هذه الحالة الخاصة يجب ألا يطلع المحامى على التحقيق .

وقد تم الاتفاق بين اللجنة وبين الحكومة على ذلك ، ووضع النص المعروض على حضراتكم بهذا المعنى . فسأله غالب باشا — هل للمحامى حق الاطلاع حتى في حالة السرية ؟

فأجاب المقرر — الاصل هو وجوب اطلاع المحامى على التحقيق ، إلا إذا رأى القاضى منعه من ذلك بأمر صريح .

فما تقدم يتضح مدى ما قرره القانون الجديد من ضمانات للنهم وما خوله للمحامى من حضور استجواب موكله والاطلاع على الأوراق قبل الاستجواب وأن هذا الحق مطلق في التحقيق السرى وأنه هو الاصل إلا إذا رأى قاضى التحقيق أن المصلحة في عدم تمكينه من الاطلاع على الأوراق قبل الاستجواب ، فحتى في هذه الحالة — فقد فرض المشرع وجوب النص على هذا المنع بأمر كتابى صريح .

ملاحظات على التعديلات التي أدخلت على القانون الخاص

بالمهن غير التجارية

لحضرة الأستاذ حامد أسعد عاشور المحامي

مقدمة في طبيعة ضريبة المهن غير التجارية وتاريخ فرضها

كانت الضريبة المفروضة على أرباب المهن غير التجارية ممتدة بالمادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وكانت طريقة احتساب وعائها هي معرفة الدخل الحكى المفترض أنه يوازي القيمة التجارية للمكتب أو العيادة أو المسكن .

وكان سعرها محددًا بواقع ٧٥ ٪ من هذه القيمة إذا كان كل من المكتب والعيادة والمسكن منفصلاً . أما إذا كان مقر العمل في المسكن فإن سعر الضريبة يكون في هذه الحالة بواقع ١٠ ٪ .

إلا أنه بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٠ صدر القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ومنها أحكام المواد ٧٢ وما بعدها وهي الخاصة بالضريبة على المهن غير التجارية .

وفيما يلي بيان ملخص عن هذه التعديلات :

أولاً - ألغيت المواد ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ واستعيتض عنها بالمواد التي سبيل ذكرها .

ثانياً - كان النص القديم للمادة ٧٢ محددًا للمهن الخاضعة لأحكامه بأنها مهنة المحامي والطبيب والخبير والمحاسب والمهندس والمعماري وكل مهنة أخرى يصدر بها قرار من وزير المالية .

وقد صدرت إثر ذلك عدة قرارات وزارية أضافت منها إلى المهن الخاضعة لأحكام هذه المادة منها مهنة طبيب الأشعة والطبيب الباثولوجي الذي يقوم بتحليل طبية متصلة بأمراض الإنسان ، والموسيقى والملحن والمؤلف والقابلة وغيرها .

وقد قام جدل في مدى رجعية هذه القرارات الوزارية وهل تسرى منذ صدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أم منذ تاريخ صدورها .

ولا يزال هذا الجدل قائماً حيث قضت بعض المحاكم بأن المهن الواردة بالمادة ٧٢ القديمة واردة على سبيل الحصر وليست واردة على سبيل المثال ، وبالتالي يتصرف أثرها على الماضي ولا يزال الأمر معروضاً في قضية هامة أمام محكمة النقض ولم يصدر بشأنها حكم بعد .

وكان أساس الخلاف في الواقع هو طبيعة المهنة التي تخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وتلك التي تخضع للضريبة على المهن الحرة . فالأولى هي التي يشترك فيها العمل ورأس المال ، والثانية هي التي ينفرد العمل بالتوسط الأولى من نشاطها وكيانها .

وهذا كان سند القائلين برجعية القرار الوزاري حيث انه لم ينشئ مهنة وإنما كان مقررًا لحالة موجودة أصلاً أراد القانون أن يترك الحرية لوزير المالية — بحسب ما يظهره العمل من حاجة إلى اعتبار مهنة أو أخرى خاضعة للضريبة على المهن غير التجارية .

ولذلك جاء نص المادة ٧٢ المعدلة في القانون الجديد فاصلاً وموضحاً لهذا المعنى بأن قرر « تفرض ضريبة سنوية بنفس السعر المقرر في المادة ٦٣ من هذا القانون على أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن التجارية التي يمارسها الممول بصفة مستقلة ويكون العنصر الأساسي فيها العمل »

ضريبة القانون العام

واقْد كانت ضريبة القانون العام في نظر التشريع القديم (القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩) هي ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، حيث ورد في المادة ٣٢ فقرة ٨ منه على خضوع كل مهنة لا تخضع لضريبة خاصة إلى أحكام الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

لجاء التعديل الجديد ونص : « تسرى هذه الضريبة (ضريبة المهن غير التجارية) على كل مهنة أو نشاط لا تخضع لضريبة أخرى » .

في جواز الجمع بين ضريبة المهنة الحرة وغيرها من الضرائب

ولقد كان من مقتضى أحكام القانون القديم أن يجمع بين هذه الضريبة المقررة بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وبين ما يكون صاحب المهنة ملزماً بأدائها بالتطبيق لأي حكم آخر من أحكامه عما يتقاضاه من مرتبات وأجور أو ما يحققه من أرباح تجارية أو صناعية . ويستثنى من ذلك ما يتقاضاه صاحب المهنة اتعاباً بسبب مباشرة مهنته في صورة مرتب ثابت .

لجاء التعديل الجديد مقررًا لهذه القاعدة — قاعدة الجمع بين خضوع الممول لأحكام ضريبة المهن غير التجارية وغيرها من الضرائب التجارية أو ضريبة كسب العمل — إلا أنه لم يقرر هذا الاستثناء الخاص باتعاب صاحب المهنة التي يحصل عليها بسبب مباشرته مهنته في صورة مرتب ثابت . وعلى ذلك فالحمای أو الطبيب مثلاً الذي يحصل على مرتب ثابت لا بد له من دفع ضريبة كسب العمل على هذا المرتب . فضلاً عن سداده ضريبة المهن غير التجارية بحسب إرادته الفعلية الآخر من مهنته . ولا شك أن هذا ازدواج للضريبة يجب أن ينزه عنه التشريع الضرائبي .

وعاء الضريبة

قلنا إن وعاء الضريبة كان يحدد بحسب النص القديم على أساس حكيم وهو افتراض أن القيمة التجارية لمكتبه وسكنه تمثل دخله .

لجاء التعديل الجديد في المادة ٧٣ منه وحدد وعاء الضريبة بأنه مقدار الأرباح الصافية في بحر السنة السابقة ويكون تحديد صافي الأرباح على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي

بأشرها الممول بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة ما عدا الضريبة على أرباح المهن غير التجارية التي يؤديها طبقاً لهذا القانون ،

ولا شك أن من مقتضى هذا التعديل أيضاً أن الاعتاب التي يحصل عليها المحامي في صورة مرتب ثابت يسدد عنها ضريبة كسب العمل ثم تدخل ضمن إيراداته الأخرى الخاضعة لضريبة المهن غير التجارية ويخصم من المجموع جميع النفقات اللازمة بما في ذلك الضريبة على كسب العمل التي دفعت على هذا المرتب الثابت ، ويخضع بعد ذلك الصافي للضريبة على المهن غير التجارية بحسب السعر الذي سيأتي ذكره فيما بعد .

في الدفاتر الذي يلزم صاحب المهنة إياها

ويلاحظ أن التمانون الجديد مادة ٧٤ منه قد حتم على أرباب المهن الحرة إمساك دفاتر مؤشر على كل صفحة منها من مأمور الضرائب المختص ، ويتميد في هذا الدفتر يوماً بيوم كل الإيرادات وكذلك المصروفات التي تستلزمها مباشرة المهنة .

كما ألزم صاحب المهنة بأن يسلم إلى كل من يدفع له أى مبلغ يكون مستحقاً له بسبب مباشرته المهنة سواء كانت كاتعاب أو عمولة أو مكافأة ايصالاً مؤرخاً وموقعاً عليه منه ويستخرج هذا الايصال من دفتر ذى قسائم بأرقام سلسلة . (مادة ٧٤ فقرة ثانية)

كما ألزم صاحب المهنة بتقديم هذا الدفتر الى مصلحة الضرائب لدى كل طلب (مادة ٧٤ فقرة ثالثة) . ومن الطبيعي أن هذا الالتزام بتقديم الدفاتر يزول بانقضاء مدة التقادم التي يسقط بعدها حق الحكومة في المطالبة بالضرائب وهي خمس سنوات .

ولم ينص القانون على شكل خاص لهذه الدفاتر . وإنما يكفي فيه أن يكون دفترّاً ذا صفحتين أحدهما للإيرادات والثانية للمصروفات وتم القيود فيها يوماً بيوم وعملية بعملية وتويد القيود صور ايصالات منمرة سلسلة فيما يخص بالإيرادات ، كما تؤيد المصروفات أيضاً فواتير أو مستندات أو ايصالات وتشمل الايجار والنور ومهايا الموظفين وفراش المكتب والمشتريات المختلفة الاستهلاك وكذلك المشتريات الخاصة بالتأسيس فإنها تستهلك على سنوات بحسب القواعد الجارى عليها العمل فيما يخص بحساب الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وهي بواقع ١٠ ٪ . تقريباً من قيمة الأصل

الاقارات

الزم التعديل الجديد ايضاً ارباب المهن الحرة بأن يتقدموا قبل اول فبراير من كل عام اقراراً مبيناً فيه الإيرادات والمصروفات وصافي الأرباح والخسائر عن السنة السابقة .

وبأن يسددوا الضريبة المستحقة طبقاً لما جاء في اقرارهم في خلال شهر من انتهاء الاجل المحدد لتقديم الاقرار أى خلال شهر فبراير من كل سنة . (مادة ٧٥)

فخص الاقرارات

وقد نص في الفقرة الثالثة من المادة ٧٥ من التعديل الجديد على انه يسرى على ارباب المهن الحرة ما يسرى على الشركات المساهمة والممولين الاخرين من احكام مينة في المادتين ٤٥ ، ٤٧ من القانون. ومعنى هذا انه من حق مصلحة الضرائب في حالة ما اذا امتنع الممول عن تقديم الاقرار السالف الذكر او قدمه ولم تقتنع المصلحة بصحته ان ترسل للمول تصحيحا لهذا الاقرار بحسب ما تراه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول وذلك في بحر شهر من تاريخ استلام الاقرار .

وتكون الضريبة واجبة الاداء فوراً بحسب تقدير مأمورية الضرائب في حالة ما اذا اعتمدت الاقرار المقدم من الممول أو في حالة ما اذا امتنع هو عن تقديم الاقرار . مع عدم الاخلال بحق الممول في الطعن فيه امام لجنة الطعون في ظرف شهر من تاريخ اعلان الممول بخطاب موصى عليه بعلم الوصول بقيمة الضريبة المربوطة عليه .

اما في حالة تصحيح الاقرار فان الربط يتم الا أن الممول لا يلزم باداء الضريبة على أساس هذا التصحيح الذي اجرته مصلحة الضرائب الا بعد صدور قرار من لجنة الطعون .

لجنة الطعون وإجراءات التقاضي أمامها

وتشكل لجنة الطعون من رئيس - قاض يتدبه وزير العدل بالاتفاق مع وزير المالية - وعضوين من موظفي الضرائب يختارهما وزير المالية ويجوز أن يضم لهما - بناء على طلب الممول - عضوان من كشف تعدد تنمية المهنة التي ينتمى اليها الطاعن .

وقد حدد الميعاد الذي يجوز للمول أن يطعن في خلاله في قرار المأمورية بشهر من تاريخ اخطاره بتعديرات المأمورية . فاذا انقضت هذه المدة ولم يطعن اعتبر الربط نهائياً ولا يجوز الطعن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص .

ويكون الطعن بعريضة من أصل وصورة يودع الأصل بالمأمورية المختصة ويثبت ملخصه وتاريخ التقديم في دفتر خاص . ويؤشر بالتاريخ على الأصل والصورة وتسلم الصورة إلى الطاعن ويمجرد استلام الطعن المقدم من الممول تعد المأمورية في خلال أسبوعين ملخصاً بالموضوع مع بيان الأسباب التي استندت اليها في تقدير الضريبة وعلى المأمورية أن ترسل في خلال الأسبوعين الماليين إلى لجنة الطعون الملخص الذي أعدته مرفقاً به إلاًقرارات والمستندات التي تراها ضرورية وإلا كان للمول أن يعرض الأمر على اللجنة وذلك بخطاب موصى عليه مع علم الوصول يرفع إلى رئيسها بعد انقضاء المدة المذكورة .

وتعلن اللجنة الممول والمصلحة بميعاد الجلسة قبل انعقادها بعشرة أيام على الأقل بخطاب موصى عليه مع علم الوصول ، وللمول أن يقدم ملاحظاته وله أن يبدئها بوكيل عنه .

كما ألزم القانون اللجنة بأن تعلن الممول والمصلحة بالقرار بخطاب موصى عليه بعلم الوصول .

ويكون تحصيل الضريبة على أساس قرار اللجنة . ويجوز استئناف قرارها في بحر شهر من تاريخ اعلانه أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية التي يدخل في دائرة اختصاصها المركز الرئيسي لنشاط الممول .

سعر الضريبة والاعفاء منها

حدد القانون سعر هذه الضريبة على أساس السعر المقرر لضريبة كسب العمل وهي ضريبة المراتب والأجور وما في حكمها .

وقد نص فيه على اعفاء صافي الأيراد إذا لم يزد عن مائة جنيه إذا كان الممول أعزب . فإن كان متزوجاً ولا يعول أولاداً كان حد الاعفاء ٢٠٠ ج في السنة . وإذا كان أرملاً يعول أولاداً كان حد الاعفاء ١٢٠ ج في السنة وإذا كان متزوجاً ويعول أولاداً كان حد الاعفاء ١٥٠ ج في السنة على أنه إذا تجاوز صافي الدخل ضعف حد الاعفاء قد يجوز للبول أن يستفيد من هذا الحد . وبعد ذلك يقرر السعر على الأساس الآتي :

٢٪ عن الـ ١٢٠ جنيهاً الأولى

٣٪ " ١٨٠ " التالية

٤٪ " ٢٠٠ " جنيه

٥٪ " ٣٠٠ " " "

٦٪ " ٤٠٠ " " "

٧٪ عما زاد عن ذلك .

هذا مع ملاحظة أن أصحاب المهن الحرة التي تستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال يعفون من الضريبة في السنوات الخمس من تاريخ مزاولتهم المهنة (ولو أن النص الجديد في هذا المعنى غامض إلا أن المفروض أن هذه رغبة المشرع وكانت موضع نص صريح في القانون القديم وهو أمر تستلزمه العدالة) .

ولا يلزمون بالضريبة إلا اعتباراً من الشهر التالي لانقضاء السنوات الخمس المذكورة .

الضريبة في حالة انقطاع صاحب المهنة عن أدائها

وهناك نص جديد جاء في المادة ٧٧ من التعديل ومن متمتضاه أنه في حالة انقطاع صاحب المهنة عن ممارستها تستحق الضريبة عن المدة التي مارس فيها المهنة على أساس صافي الأرباح المستحقة في هذه المدة بعد ردها إلى سنة كاملة ويطبق هذا الحكم كلما استحققت الضريبة عن جزء من السنة لأي سبب آخر - ومعنى ذلك أن صافي إيراد المدة من السنة التي زاول فيها صاحب المهنة نشاطه يتم توقف لأي سبب كالموقف في وظيفة عمومية مثلاً ، يفترض أنه إيراد سنة كاملة ويخصم منه اعفاء عن سنة كاملة ويقدر سعر الضريبة على هذا الأساس .

وهو ولا شك نص عادل .

بدء سريان هذه الضريبة

أما موعد بدء سريان أحكام هذا القانون بالنسبة لأرباب المهن الحرة فقد حدد بأول يناير سنة ١٩٥١ بناء على صريح نص المادة الثالثة والعشرين من التعديل الجديد ومعنى هذا أن أرباب سنة ١٩٥١ هي وحدها الخاضعة لهذه الضريبة .

حق الإطلاع

وقد نص القانون في المادة ٨١ منه على أن أصحاب المهن غير التجارية ملزمون بأن يقدموا لموظفي مصلحة الضرائب عند كل طلب الدفاتر التي يتضمن عليها القانون بإمساكها . ولا يجوز لهم في أية حالة الامتناع عن تمكين موظفي الضرائب من الاطلاع بحجة المحافظة على سر المهنة .

ويحصل الاطلاع بعد الترخيص من المدير العام لمصلحة الضرائب بمقر صاحب العمل وأثناء ساعات العمل العادي وبغير حاجة إلى إعلان سابق .

الجزاءات

وقد نص القانون على جزاءات على مخالفته وهي :

(١) عتوبة الغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد عن خمسين جنيها إذا لم يمسك صاحب المهنة الدفاتر اليومية السابق الإشارة إليه أو أغفل قيد أى مبلغ أو لم يسلم ايصالا الى كل من يدفع له مبلغا .

(٢) عتوبة الغرامة إلى خمسين جنيها فضلا عن التهديدات المالية في حالة ما إذا امتنع الممول عن تقديم الدفاتر والأوراق والمستندات السالف ذكرها أو ألتفها قبل انقضاء التقادم وهو خمس سنوات كما ذكرنا .

هذه ملاحظات عاجلة على التعديلات التي ادخلت على القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بشأن أرباب المهن الحرة قدمتها مختصرة وأقرب إلى الناحية العملية منها إلى الناحية الفقهية وموعدنا في البحث التشريعي عدد آخر من أعداد المجلة .

قَوَانِينُ وَقَارَاتُ وَمِنْشُورَاتُ

قانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠

بفرض ضريبة إضافية على ضريبة الأرباح التجارية والصناعية

لمصلحة المجالس البلدية والقروية

نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

مادة ١ — تفرض لحساب المجالس البلدية والقروية ضريبة سنوية إضافية بنسبة ١٠ ٪ على ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المقررة بموجب الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على رؤس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل .

مادة ٢ — تحصل الضريبة الاضافية المنصوص عليها فى المادة الأولى مع الضريبة الأصلية وتسرى عليها أحكام القانون سالف الذكر وما أدخل عليه من تعديلات وكذلك القرارات المنفذة له .

مادة ٣ — لا تسرى الضريبة الاضافية على الممولين الذين توجد إدارة منشآتهم ومركزها الرئيسى فى دائرة مدينة الاسكندرية ويدفعون الرسوم الاضافية على الأرباح التجارية والصناعية المفروضة بقرار من مجلس الاسكندرية البلدى .

مادة ٤ — على وزيرى الشؤون البلدية والقروية والمالية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

ولو وزير الشؤون البلدية والقروية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ؟

صدر فى ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٦٩ (٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء ، بالنيابة ،

عثمان محرم

وزير الشؤون البلدية والقروية

ابراهيم فرج

وزير المالية

محمد زكى عبد المتعال

قانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠

بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

الباب الأول

أحكام عامة

مادة ١ - تخضع لأحكام هذا القانون الهيئات المصرية التى تزاوُل كل أو بعض عمليات التأمين على اختلاف أنواعها التى تدخل فى الأقسام التالية وكذلك إعادة التأمين ، كما تخضع لأحكامه الهيئات الأجنبية التى تزاوُل فى المملكة المصرية كل أو بعض هذه العمليات :

(١) التأمين على الحياة ، وعلى العموم كل التأمينات التى لمدة الحياة دخل فيها ، وكذلك التأمين من العجز والشيخوخة وأنواع التأمين التى لها علاقة بذلك بما فى ذلك الالتزام بإعطاء مرتب دورى مدى الحياة مقابل عوض من مال أو عقار أو منقول يقوم بمال .

(٢) تكوين الأموال ، ويقصد به التعاقد على التأمين بإصدار وثائق أو مستندات أو شهادات أو غير ذلك تلتزم بموجبها الهيئة بأداء مبلغ معين أو جملة مبالغ فى تاريخ مقبل نظير قسط أو أقساط دورية .

(٣) التأمين من الحريق والتأمينات التى تلحق عادة به .

(٤) التأمين من الحوادث والخسائر والمسئوليات التى تسبب عنها بما فى ذلك التأمين من وقوع حوادث شخصية والتأمين من المرض والتأمين من أخطار التدمير أو التلف أو الضياع أو السرقة والتأمين من خيانة الأمانة .

(٥) التأمين من إصابات العمل ، وهو الالتزام بتأمين أرباب الأعمال من مسئوليتهم عن تعويض العمال الذين فى خدمتهم .

(٦) تأمين السيارات وكذلك التأمينات التى تلحق به عادة .

(٧) التأمين من أخطار النقل البرى والنهرى والبحرى والجوى ، ويشمل التأمين على السفن والطائرات أو على آلاتها ومهماتهما والتأمين على البضائع والمنقولات من أى نوع كانت والتأمين على أجور الشحن وعلى كل ما يتعلق بالسفن والطائرات والتأمين من الأخطار التى تنشأ عن بنائها أو صناعتها أو استخدامها أو إصلاحها أو رسوها بما فى ذلك الأخطار التى تصيب الغير .

(٨) التأمين من جميع الأخطار الأخرى التى لم ينص عليها صراحة فى هذا القانون .

مادة ٢ — تنشأ بوزارة المالية مصلحة تتولى الإشراف والرقابة على الهيئات الخاضعة لهذا القانون .

وتعد مصلحة التأمين تقريراً سنوياً لنشره عن نشاط التأمين في مصر وعن تطبيق القانون وعن حالة الهيئات الخاضعة له .

مادة ٢ — ينشأ مجلس أعلى للتأمين في وزارة المالية يشكل على الوجه الآتي :

وزير المالية أو من يقوم مقامه رئيساً

وكيل وزارة المالية للشؤون المالية والاقتصادية أو من يقوم مقامه

مستشار الدولة لإدارة الرأي بوزارة المالية أو من يقوم مقامه

رئيس مصلحة التأمين

مدير عام الشؤون المالية والاقتصادية بوزارة المالية

مندوب الحكومة في بورصة الأوراق المالية

تسعة أعضاء يعينون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بقرار من مجلس الوزراء

أعضاء { بناء على اقتراح من وزير المالية ، اثنان منهم من بين موظفي الحكومة وواحد عن البنوك التجارية يختار من بين ثلاثة ترشحهم المصارف المشار إليها في المادة ٢٢ من هذا القانون والستة الآخرون من بين مرشحي هيئات التأمين التي تعمل في المملكة المصرية ويجوز تجديد تعيينهم

وينعقد المجلس بدعوة من وزير المالية وعند غيابه تكون الرئاسة لوكيل وزارة المالية . ولا يكون انعقاد المجلس صحيحاً إلا إذا حضر الاجتماع تسعة أعضاء على الأقل . وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس . ويجب أن ينعقد المجلس مرة كل ستة على الأقل لأبداء ملاحظاته عن التقرير السنوي الذي تعده مصلحة التأمين .

مادة ٤ — يختص المجلس الأعلى بأبداء الرأي في القواعد العامة للرقابة على الهيئات الخاضعة لهذا القانون .

ولا يجوز إقرار أمر من الأمور المشار إليها في المواد ٧ و ١٧ و ٢١ و ٢٢ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٣ و ٥٤ و ٦٨ و ٨٥ من القانون إلا بعد أخذ رأي هذا المجلس .

وينظر المجلس كذلك في المسائل التي يحيلها عليه وزير المالية ، وللجلس أن يجتمع بناء على طلب خمسة من أعضائه على الأقل لأبداء الرغبات في أي مسألة تهم التأمينات .

ويجوز للمجلس قبل إبداء الرأي في الأحوال التي يتطلب القانون ذلك أن يطلب من ممثلي الهيئات تقديم ملاحظاتهم كتابة .

مادة ٥ — تشكل لجنة للرقابة على هيئات التأمين من وكيل وزارة المالية للشؤون المالية والاقتصادية أو من يقوم مقامه ومستشار الدولة لإدارة الرأي بوزارة المالية أو من يقوم مقامه

وعضو عن الحكومة من غير المشتغلين بالرقابة على هيئات التأمين يعين بقرار من وزير المالية .
ويرأس هذه اللجنة وكيل وزارة المالية أو من يقوم مقامه وتجتمع بدعوة منه ولا يكون انعقادها صحيحاً إلا بحضور جميع أعضائها وتصدر قرارات هذه اللجنة بأغلبية الأصوات .
وتختص هذه اللجنة بالنظر فيما يقدم إليها من طعون في قرارات مصلحة التأمين ولا تتخذ المصلحة قراراً متصلاً بالحالة المالية بإحدى الهيئات الخاضعة للقانون إلا بعد الحصول على موافقتها وذلك بالتفصيل الوارد في المواد ١١ و ١٢ و ٣٥ و ٤٠ و ٤٣ و ٤٥ و ٥٦ و ٦٣ و ٧٥ من القانون .

مادة ٦ - لا يجوز لاية هيئة أن تبشر عمليات التأمين في المملكة المصرية ما لم تكن مسجلة في السجل المعد لذلك في وزارة المالية .

مادة ٧ - لا يجوز تسجيل أية هيئة إلا إذا كانت متخذة شكل شركة مساهمة ويجب ألا يقل رأس المال المدفوع في الشركة التي تطلب تسجيلها عن خمسين ألف جنيه .

ويستثنى من ذلك الهيئات التي تعمل في المملكة المصرية وقت العمل بهذا القانون إذا كان قد تم تسجيلها طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالاشراف والرقابة على هيئات التأمين وكذلك جماعات التأمين بالا ككتاب وصناديق الإعانات المنصوص عليها في هذا القانون .
أما فيما يختص بهيئات التأمين الأجنبية المؤممة أو التي تتخذ الشكل التبادلي طبقاً لقوانين بلادها فانه يجوز تسجيلها بالشروط والأوضاع التي يعينها وزير المالية بقرار منه بعد موافقة مجلس التأمين الأعلى .

ويجوز - بقرار من رئيس مصلحة التأمين - اعطاء هيئات تكوين الأموال المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الأولى والموجودة وقت صدور هذا القانون مهلة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ العمل به لتوافر الشروط المنصوص عليها في الفقرة الأولى .

مادة ٨ - يجب أن يقدم طلب التسجيل إلى مصلحة التأمين بالشروط والأوضاع التي تقرها اللائحة التنفيذية المشار إليها في المادة ٨٥ ومرافقاً له المستندات التالية :

- (١) أصل أو صورة مصدق عليها من كل من العقد التأسيسي للهيئة ومن نظامها .
- (٢) المستندات الدالة على أن رأس المال المدفوع لا يقل عن خمسين ألف جنيه .
- (٣) الشروط العامة لعمليات التأمين والاسس الفنية التي تقوم عليها إذا كان نوع التأمين يتطلب ذلك .

(٤) بيان بأسعار عمليات التأمين التي تبشرها الهيئة والمزايا والفيود والشروط التي تخولها وثائق التأمين التي تصدرها وذلك بالشروط والأوضاع التي تدينها اللائحة التنفيذية .

وإذا كانت الهيئة تبشر إحدى العمليات المنصوص عليها في البندين ١ و ٢ من المادة الأولى فيجب أن يكون مرافقاً لهذا البيان شهادة من خبير في رياضيات التأمين على الحياة من خبراء

الجدول المشار اليهم في المادة ٨٥ بأن هذه الأسعار والمزايا والقيود والشروط سليمة وصالحة للتنفيذ.

(٥) جدول قيم استرداد العقود الذي يجب أن ينص عليه في كل وثيقة تصدرها الهيئات التي تبشر الأعمال المنصوص عليها في البندين ١ و ٢ من المادة الأولى ويستثنى من ذلك الوثائق التي تعين في اللائحة التنفيذية .

(٦) نموذج من كل نوع من أنواع الوثائق التي تصدرها الهيئة .

وعلاوة على ذلك يجوز مطالبة الهيئة بتقديم شهادة دالة على أن لها أموالا في المملكة المصرية لا تقل قيمتها عن عشرة آلاف جنيه عن كل قسم من أقسام التأمين المطلوب عنها التسجيل . وفي تطبيق ذلك تعتبر أقسام التأمين المذكورة في البنود ٤ و ٥ و ٦ و ٨ من المادة الأولى قسما واحدا . ويجب أن تقدم هيئات التأمين الأجنبية فوق ذلك :

(أ) وثيقة باعتماد الوكيل العام المسئول للهيئة في المملكة المصرية طبقا لما نص عليه في المادة ١٣

(ب) الشهادات والوثائق اللازمة لإثبات أن للهيئة في بلادها الأصلية الأهلية القانونية التي تمكنها من القيام بالعمليات التي من أجلها تطلب تسجيلها في المملكة المصرية .

(ج) إذا كانت الهيئة تبشر عمليات التأمين المنصوص عليها في البنود ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من المادة الأولى فيجوز مطالبتها بأن تنضم إقرارا من حكومة الدولة التابعة لها بقبولها تحويل نقد الدولة إلى عملة مصرية بالقدر الكافي للوفاء بالمطالبات الخاصة بالوثائق التي تبرم في المملكة المصرية أو تنفذ فيها ويجوز مطالبتها كذلك بجميع البيانات والأدلة التي تراها مصلحة التأمين محقة لهذا الغرض .

(د) شهادة دالة على أن أصول الهيئة في الخارج تزيد على جملة خصومها بمقدار خمسين ألف جنيه على الأقل وذلك بالنسبة إلى الهيئات التي مضى على مباشرتها للعمل سنتان على الأكثر ، وفي تطبيق ذلك تقتصر الخصوم على المطالبات الطارئة والمتوقعة بعد استبعاد رأس المال .

وإذا كانت الوثائق المذكورة في هذه المادة محررة بلغة أجنبية ، فيجب أن تصحبها ترجمة عربية مطابقة للأصل تعتمد عليها مصلحة التأمين .

مادة ٩ — يجب على طالب التسجيل أن يؤدي لخزانة الحكومة رسما لا يجاوز خمسين جنيا عن كل قسم من أقسام التأمين وفي تطبيق هذه المادة تعتبر الأقسام المبينة في البنود ٤ و ٥ و ٦ و ٨ من المادة الأولى قسما واحدا .

ويصدر وزير المالية قرارا بقبول طلب التسجيل مينا به أقسام التأمين المرخص فيها وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

ولا يجوز لأي هيئة أن تبشر أي نوع من أنواع التأمين غير التي صدر بها هذا القرار وكل عقد يتم على خلاف ما تقدم يعتبر باطلا بحكم القانون ولا يحتج بهذا البطلان على المؤمن لهم والمستفيدين من الوثائق التي أصدرتها الهيئة إلا إذا ثبت سوء نيتهم .

مادة ١٠ — يجوز لمصلحة التأمين أن ترفض طلب التسجيل عن كل أقسام التأمين المطلوب

تسجيلها أو بعضها استنادا إلى أحد الأسباب الآتية :

(١) عدم استيفاء بيانات الطلب أو الأوراق والمستندات المرافقة .

عدم ملاءمة الأسعار للأسس الفنية المعمول بها في التأمين بالنسبة للعمليات التي تبشرها الهيئة في القسمين ١ و ٢ من المادة الأولى وكذلك عمليات التأمين الإلجباري وغيره مما تفرضه القوانين واللوائح والنظم الإدارية .

(٢) عدم مراعاة القوانين واللوائح .

(٤) إذا كان الاسم التجاري الذي تتخذه الهيئة مماثلا أو مشابها إلى درجة تدعو إلى اللبس لاسم هيئة أخرى سبق تسجيلها .

ويخطر الطالب بقرار الرفض مع أسبابه بكتاب مسجل مصحوب بعلم وصول .

وإذا لم يقم الطالب باستيفاء الطلب ومرافقاته أو تنفيذ ما فرضه رئيس المصلحة من الاشتراطات خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إخطاره اعتبر نازلا عن طلبه .

وفي جميع هذه الأحوال لا يكون للطالب حق استرداد الرسوم المؤداة .

مادة ١١ — يجوز النظم من قرار الرفض في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ إخطار صاحب الشأن أو انقضاء أربعة أشهر على يوم تقديم الطلب دون أن يصدر قرار في شأنه .

ويرفع النظم إلى لجنة الرقابة بالأوضاع والشروط التي تبينها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٢ — يجب إخطار مصلحة التأمين على كل تعديل في بيانات طلب التسجيل أو في العقد الأساسي للشركة أو في نظامها أو في البيانات الأخرى التي تشتمل عليها الأوراق والمستندات التي تقدم مرافقة للطلب طبقا للمادة ٨ .

وإذا كان التعديل يتناول أسعار عمليات التأمين أو المزايا والقيود والشروط التي تخولها وثائق التأمين فيجب على الهيئة إذا كانت تبشر إحدى العمليات المنصوص عليها في البندين ١ و ٢ من المادة الأولى أن تقدم مع الإخطار شهادة من خبير في رياضيات التأمين على الحياة من خبراء الجدول بأن الأسعار والمزايا والقيود والشروط سليمة وصالحة للتنفيذ .

ويقدم الإخطار طبقاً للأوضاع المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية ويصدر قرار المصلحة فيه وفقاً للشروط الموضوعة للقرارات الخاصة بطلبات التسجيل الأصلية .

ولا يجوز أن يعمل بهذه التعديلات إلا بعد التأشير بها في هامش التسجيل .

ويجوز النظم من قرار الرفض إلى لجنة الرقابة وذلك طبقاً للأوضاع التي تقرها اللائحة التنفيذية وفي ميعاد خمسة عشر يوما من تاريخ إخطار صاحب الشأن أو بعد انقضاء خمسة عشر يوما على يوم تقديم طلب التعديل دون أن يصدر قرار في شأنه .

وتفصل لجنة الرقابة في النظم خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه .

مادة ١٣ — يجب أن تشتمل وثيقة الوكيل العام المسئول عن إدارة الهيئات الأجنبية على تحويله الاختصاصات الآتية :

- (١) مسك الدفاتر والسجلات المنصوص عليها في المادتين ١٦ و ١٧ .
 - (٢) الإدارة المباشرة للهيئة في المملكة المصرية وعلى الأخص التوقيع على وثائق التأمين والتعديلات التي تدخل عليها والإيصالات وجميع المستندات الخاصة بالعمليات التي يتم إجراؤها .
 - (٣) تمثيل هيئة التأمين أمام المحاكم المصرية ومصلحة التأمين .
 - (٤) أنابة الغير عنه في كل ما تقدم .
- ويجب على هذا الوكيل أن يكون له محل إقامة في المملكة المصرية وعلى هيئة التأمين كلها تغير وكيلها العام أن تقدم لمصلحة التأمين وثيقة اعتماد جديدة مستوفاة الشروط المقررة .
- مادة ١٤ — لا يجوز للوكيل أو المندوب أو السمسار أن يزاول بهذه الصفة في المملكة المصرية عمليات التأمين المنصوص عليها في هذا القانون مالم يكن اسمه مقيداً — بناء على طلبه — في سجل يعد لهذا الغرض بمصلحة التأمين .

ويشترط فيمن يقيد اسمه في هذا السجل :

- (١) ألا تقل سنه عن ٢١ سنة ميلادية .
 - (٢) لم يسبق الحكم عليه بعقوبة في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٥
 - (٣) أن ألا يكون مجوراً عليه .
 - (٤) أن يكون ملماً باللغة العربية .
- ويكون للقيد أثره مدة ثلاث سنوات ويجب تجديده .
- ويحدد في اللائحة التنفيذية للقانون رسم القيد والتجديد بحيث لا يتجاوز مائتي قرش عن القيد ومائة وخمسين قرشاً عن التجديد .
- ويمحى القيد إذا صدر ضد صاحب القيد حكم في إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٥ أو إذا حجر عليه أو إذا لم يحدد القيد .
- ولا يجوز للهيئات أن تستخدم وكلاء أو مندوبين أو سمسرة غير مقيدين في السجل . وفي تطبيق هذه المادة يقصد بالوكيل والمندوب والسمسار كل من يتوسط في عقد عمليات تأمين لحساب هيئة تأمين مسجلة أو لحساب سمسار لجماعة تأمين بالا كتاب مسجل طبقاً للبادة ٧١ وذلك نظير مرتب أو مكافأة أو عمولة .

ولا يسرى حكم المادة على الوكيل العام المسئول عن إدارة الهيئات الأجنبية .

مادة ١٥ — يحظر على من سبق الحكم عليه لجناية أو تزوير أو سرقة أو خيانة أمانة أو نصب أو شروع في ارتكاب إحدى هذه الجرائم أن يؤسس أو يدير أو يتقدم للجمهور بعمليات خاصة

بالهيئات الخاضعة لهذا القانون التي تتكون في المملكة المصرية ويسرى هذا الحظر على المحكوم بافلاسهم ما لم يرد إليهم اعتبارهم وعلى المحجور عليهم مدة الحجر .

وتسرى الأحكام المتقدمة على الوكيل العام المسئول عن إدارة العمليات التي تزاو لها الهيئات الأجنبية التي تعمل في المملكة المصرية وكذلك على الوكلاء والمندوبين والسامرة الذين يعملون فيها باسم هذه الهيئات .

مادة ١٦ — على كل هيئة أن تملك السجلات الآتية :

(١) سجل الوثائق : وتفيد به جميع الوثائق التي تبرمها الهيئة مع بيان أسماء وعناوين حملة الوثائق وتاريخ إبرام كل وثيقة والتعديلات والتغيرات التي تطرأ عليها وانتقال ملكيتها .

(٢) سجل التعويضات وتفيد به جميع المطالبات التي تتقدم للهيئة مع بيان تاريخ تقديم كل مطالبة واسم مقدمها وعنوانه وتاريخ أداء التعويض ، وفي حالة الرفض يذكر تاريخه وأسبابه .

مادة ١٧ — على كل هيئة أن تملك حسابات خاصة لكل قسم من أقسام التأمين على حدة . ويجوز لمصلحة التأمين بعد موافقة مجلس التأمين الأعلى أن تكلف الهيئة علاوة على ذلك بإمسك حساب خاص عن نوع واحد أو أكثر من عمليات التأمين التي تدخل في قسم واحد . ويجب على كل هيئة أن توزع في كل سنة على أقسام العمل التي تبشرها الإيرادات والمصروفات التي لا يمكن تخصيصها لقسم أو أقسام معينة .

مادة ١٨ — يجب أن يقوم سنوياً بمراجعة حسابات كل هيئة مراجع تختاره الهيئة من كشف يضعه وزير المالية لهذا الغرض .

ويجوز للهيئة أن تختار مراجعاً غير مدرج بالكشف بشرط أن تعتمد تعيينه مصلحة التأمين التي يجوز لها بعد عرض الأمر على وزير المالية الاعتراض على التعيين أو سحب موافقتها على تعيين سابق .

ولا يجوز أن يكون المراجع موظفاً لدى الهيئة أو لدى أحد مديريها أو عضواً بمجلس إدارتها . وعلى المراجع التحقق من أن الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وبيان الإيرادات والمصروفات والتعهدات القائمة والاحتياطات والأموال الموجودة في المملكة المصرية قد أعدت على الوجه الصحيح وأنها تمثل حالة الشركة المالية تمثيلاً صحيحاً من واقع دفاتر الهيئة والبيانات الأخرى التي وضعت تحت تصرفه ويستثنى من ذلك تقدير التعهدات القائمة بالنسبة إلى الهيئات التي تبشر عمليات التأمين المنصوص عليها في البندين ١ و ٢ من المادة الأولى فيقوم به خبير في رياضيات التأمين على الحياة طبقاً للمادة ٤٣ .

ويجب أن تتضمن شهادة المراجع بيان الوسائل التي توصل بها للتحقق من وجود الأصول وطرق تقويمها وكيفية تقدير التعهدات القائمة .

وعلى المراجع أيضا التأكد من سلامة التوزيع المتوخى عنه بالمادة السابقة وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الهيئة وعليها أن ترسل صورة منه إلى مصلحة التأمين.

ويجب على الهيئة أن تضع تحت تصرف المراجع جميع الدفاتر والمستندات والبيانات التي يراها ضرورية للقيام بوظيفته.

وعلى المراجع أن يخطر الهيئة عن أى قص أو خطأ أو أية مخالفة تستوجب الاعتراض عليها، وإذا لم تقم الهيئة باستيفاء النقص أو تصحيح الخطأ أو إزالة سبب المخالفة حسب الأحوال في خلال شهر من تاريخ الإخطار وجب على المراجع إبلاغ الأمر إلى مصلحة التأمين.

وعلاوة على ذلك يجب على الهيئات الكائن مركزها الرئيسى في الخارج أن تقدم لمصلحة التأمين ما يثبت أن حسابات المركز الرئيسى خاضعة للفحص سنوياً بواسطة مراجعين مستقلين أو إنها خاضعة لرقابة هيئة رسمية طبقاً لأحكام قوانين البلاد التابعة لها هذه الهيئات.

مادة ١٩ — تنتهى السنة المالية للهيئات في ٣١ ديسمبر من كل سنة.

مادة ٢٠ — على الهيئات التي تباشر العمليات المنصوص عليها في البندين ١ و ٢ من المادة الأولى أن تكون لها أموال في المملكة المصرية تعادل قيمتها على الأقل مقدار الالتزام الحسابى الخاص بالعمليات التي تباشرها أو تفقدها فيها على الأقل هذه الأموال عن عشرة آلاف جنيه بالنسبة إلى كل هيئة.

وتعطى الهيئات التي تعمل في المملكة المصرية عند العمل بهذا القانون مهلة لا تزيد على ثلاث سنوات من التاريخ المذكور لإبلاغ أموالها إلى ما يعادل مقدار الالتزام الحسابى. وتحدد اللائحة التنفيذية نسبة هذا المال في نهاية كل من السنتين الأوليين.

ويجوز بقرار من المجلس الأعلى للتأمين إعطاء هذه الهيئات مهلة إضافية بحيث لا يتجاوز خمس سنوات.

مادة ٢١ — على هيئات التأمين التي تباشر عمليات التأمين المنصوص عليها في البنود ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من المادة الأولى أن تكون لها أموال في المملكة المصرية لمواجهة الأخطار السارية تعادل قيمتها على الأقل ٤٠ ٪. من جملة الأقساط في السنة السابقة علاوة على ما يكتفى للوفاء بالتعويضات تحت التسوية — على الأقل هذا المال عن عشرة آلاف جنيه عن كل قسم من أقسام التأمين.

وفي تطبيق ذلك تعتبر أقسام التأمين المنصوص عليها في البنود ٤ و ٥ و ٦ و ٨ من المادة الأولى قسماً واحداً.

على أنه فيما يتعلق بعمليات التأمين البحرى والجوى الوارد ذكرها في البند ٧ من المادة الأولى يجب ألا تقل أموال الهيئة الخاصة بمواجهة الأخطار السارية عن ٢٥ ٪. من جملة الأقساط التي حصلت عليها الهيئة في المملكة المصرية في السنة السابقة بمقدار أدنى قدره خمسة آلاف جنيه.

وعلاوة على ذلك يجب أن تكون أصول كل هيئة من هذه الهيئات في المملكة المصرية وفي الخارج زائدة باستمرار عن خصومها بمقدار خمسين ألف جنيه على الأقل ويراعى في تقدير الخصوم ما هو منصوص عليه في المادة ٨ ققرة د د .

ويجوز عند الاقتضاء بقرار من مصلحة التأمين إعطاء هذه الهيئات مهلة لتحقيق أحكام هذه المادة على ألا تتجاوز هذه المهلة سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ مباشرتها العمل في المملكة المصرية حسب الأحوال .

مادة ٢٢ — يعين وزير المالية بقرار يصدره بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للتأمين طريقة توظيف المال الواجب وجوده في المملكة المصرية طبقاً للمادتين السابقتين .

ولا يجوز إيداع الأموال النقدية والأوراق المالية التي تكون جزءاً من هذا المال إلا المصارف التي يعينها وزير المالية بقرار منه .

وعلى كل هيئة أن تقدم إلى مصلحة التأمين في المواعيد التي تحدد في اللائحة التنفيذية بياناً عن أموالها الواجب وجودها في المملكة المصرية .

ولمصلحة التأمين أن تتخذ ما تراه مناسباً في أى وقت للتحقق من قيام الهيئة بتنفيذ ما تقتضى به هذه المادة .

مادة ٢٣ — يجب أن تكون أموال الهيئة الواجب وجودها في المملكة المصرية عن عمليات التأمين المنصوص عليها في البندين ١ و ٢ من المادة الأولى منفصلة تماماً عن الأموال الخاصة بعمليات التأمين الأخرى .

مادة ٢٤ — للمستفيدين من الوثائق المبرمة في المملكة المصرية أو التي تنفذ فيها الامتياز المقرر في المادة ١١٤١ من القانون المدنى الصادر به القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ وذلك على الأموال الواجب وجودها في مصر وبمراعاة التسميم المشار اليه في المادة ٢٣ .

وتؤثر مصلحة الشهر العقاري بناء على طلب مصلحة التأمين بهذا الامتياز على هامش كل تسجيل أو قيد خاص بهذه الأموال .

مادة ٢٥ — على الهيئات أن تخطر مصلحة التأمين عن كل التصرفات التي من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية الأصلية أو نقله أو تغييره أو زواله وذلك قبل شهرها بطريق التسجيل أو القيد . وعليها كذلك أن تخطر مصلحة التأمين بالأحكام النهائية في المواد السابقة وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها .

وعلى مصلحة الشهر العقاري ألا تجرى تسجيل أو قيد أو شطب أى حق يتعلق بما ورد في هذه المادة بالنسبة إلى الهيئات إذا اعترضت مصلحة التأمين على ذلك .

مادة ٢٦ — على الهيئات أن تقدم كل سنة لمصلحة التأمين في الميعاد الذي تحدده اللائحة التنفيذية البيانات الآتية :

(١) الميزانية .

(ب) حساب الأرباح والخسائر .

(ج) كشف ببيان الإيرادات والمصروفات واحتياطي التبعات القائمة والاحتياطي الخاص بالمخاطر التي لم تتم تسويتها وذلك عن كل قسم من أقسام التأمين على حدة .

وتعد هذه البيانات طبقاً للنماذج التي تنص عليها اللائحة التنفيذية وتشمل بالنسبة إلى الهيئات المصرية جميع عملياتها في المملكة المصرية والخارج كل على حدة . أما بالنسبة إلى الهيئات الأجنبية فتقتصر على العتود المبرمة في المملكة المصرية أو التي تنفذ فيها .

ويصحب هذه البيانات تقرير عام عن أعمال الهيئة في المملكة المصرية في تلك السنة .

ويجوز بقرار من مصلحة التأمين إعطاء مهلة إضافية للهيئة لتعد هذه البيانات على ألا تتجاوز بأى حال من الأحوال ثلاثة أشهر أخرى .

مادة ٢٧ — يجب على الهيئات التي يوجد مركزها الرئيسى خارج المملكة المصرية أن تقدم إلى مصلحة التأمين مع البيانات المنصوص عليها في المادة ٢٦ نسخة من كل من الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وحساب الإيرادات والتقارير الخاصة بتقدير تبعات الهيئة إن وجدت وغيرها من البيانات التي يلزم تقديمها إلى هيئة الرقابة الرسمية طبقاً لأحكام قوانين البلاد التابعة لها هذه الهيئات .

وإذا كان قانون البلد الأصلي لا يتطلب تقديم هذه البيانات فيجب تقديم بيان مصدق عليه من المسؤولين عن إدارة الهيئة يشتمل على جميع أصولها وخصومها في التاريخ الذي تعد فيه البيانات المنصوص عليها في المادة ٢٦ وكذلك بيان جملة إيرادات الهيئة وجملة مصروفاتها عن السنة السابقة .

مادة ٢٨ — على الهيئات أن تقدم إلى مصلحة التأمين صورة مصدقا عليها من كل تقرير يقدم إلى المساهمين أو حملة الوثائق أو من في حكمهم عن أعمال الهيئة بمجرد حصول ذلك .

وعلى الهيئات المصرية علاوة على ذلك أن تقدم إلى مصلحة التأمين صورة من محضر كل جمعية عمومية للمساهمين في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ انعقاد الجمعية .

مادة ٢٩ — يجب أن تكون كل ميزانية أو حساب كشف أو بيان بالمركز المالى أو غير ذلك من البيانات والأوراق التي تقدم لأحكام هذا القانون موقعة من مدير الهيئة أو من وكيلها العام المسئول في مصر إن كانت أجنبية ، وكذلك من المراجع المنصوص عليه في المادة ١٨ وإذا كانت هذه البيانات مما يقدم طبقاً للمادة ٢٧ فتوقع من مدير الهيئة في المركز الرئيسى ومن الوكيل العام المسئول في مصر ، على أنه فيما يتعلق بهيئات التأمين المنصوص عليها في البندين ١ و ٢ من المادة الأولى يجب أن يوقع الخبير في رياضيات التأمين على الحياة أيضاً ما يقدم من الأوراق المذكورة في هذه المادة..

مادة ٣٠ — يجب على الهيئات أن تقدم إلى مصلحة التأمين البيانات الإيضاحية التي تطلبها عن المستندات والأوراق التي يفرض القانون تقديمها وعليها كذلك أن تقدم الإيضاحات اللازمة عن الشكاوى التي تقدم إلى المصلحة من حملة الوثائق أو المستفيدين منها أو غيرهم في شأن عمليات

التأمين التي تباشرها الهيئة في المملكة المصرية .

مادة ٣١ - على الهيئات أن تقدم لمندوبي مصلحة التأمين الذين لهم حق الاطلاع جميع الدفاتر والسجلات التي تمسكها الهيئة لكي يتمكنوا من إجراء المراجعة .

وعليها أن تقدم لها كذلك الأوراق الأخرى التي تستلزمها المراجعة .

وتقتصر المراجعة بالنسبة إلى الهيئات الأجنبية على العمليات التي تباشرها في المملكة المصرية .
وبحصول هذا الاطلاع بعد الترخيص به من رئيس مصلحة التأمين في مقر الهيئة أثناء ساعات العمل العادي .

ولذا منع مندوبو المصلحة من الاطلاع أو لم تقدم لهم الأوراق فيحررون محضراً بذلك .

مادة ٣٢ - يجوز لكل شخص أن يطلع على الطلبات التي تقدم لمصلحة التأمين طبقاً لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية وعلى الأوراق المرافقة لها والبيانات الواجب تقديمها بمقتضاه فيما عدا الأسس الفنية لأسعار عمليات التأمين المنصوص عليها في البندين ١ و ٢ من المادة الأولى ، كما يجوز الاطلاع أيضاً على ما تكون قد أصدرته المصلحة من القرارات .

وعلى مصلحة التأمين إعطاء صور أو مستخرجات من الطلبات والأوراق والبيانات والقرارات المذكورة في الفقرة السابقة ومن السجلات المنصوص عليها في هذا القانون .

وذلك كله بعد أداء الرسم المنصوص عليه في الجدول المرافق لهذا القانون .

ويجب على الهيئات أن تطلع حامل وثائقها على جميع البيانات الواجب تقديمها بمقتضى هذا القانون وأن تسلّم نسخة منها لكل طالب مقابل تحصيلها مبلغ مائة مليم عن كل نسخة .

مادة ٣٣ - يحظر على الهيئات أن تنشر في المملكة المصرية أي بيان من البيانات الواجب تقديمها بمقتضى هذا القانون إلا إذا كانت مطابقة للصورة التي قدمت بها هذه البيانات إلى مصلحة التأمين .

ويجوز نشر مستخرجات من هذه البيانات مطابقة تماماً لمشتملات البيانات الأصلية المقدمة .

مادة ٣٤ - يتعين على الهيئات أن تثبت في كل ما يصدر عنها من الأوراق أو وثائق التأمين أو النشرات أو الاعلانات أو الكتب أو اللوحات أو المطبوعات وبالجملة في كل ما يوزع على الجمهور ، رقم قيدها في السجل وتاريخ حصوله مع الإشارة إلى أنها هيئة خاصة خاضعة لأحكام هذا القانون .

ويحظر على هذه الهيئات أن تشير إلى غير ذلك من البيانات المتعلقة برقابة الحكومة ، كما يحظر على الهيئات الأجنبية أن تشير إلى رقابة السلطات الرسمية في البلاد التابعة لها .

ولا يجوز للهيئات الخاضعة لهذا القانون أن تنشر أي بيان يتعلق برأس المال المصرح به مالم تتفع ذلك ببيان كل من رأس المال المدفوع ورأس المال المكتتب فيه كما لا يجوز النشر عن رأس المال المكتتب فيه ما لم يصحب ببيان رأس المال المدفوع .

مادة ٣٥ — على رئيس مصلحة التأمين بعد موافقة لجنة الرقابة وسماع أقوال ممثل الهيئة أن يجرى فحص أعمال الهيئة إذا قام لديه من الأسباب ما يحمله على الاعتقاد بأن حقوق حملة الوثائق معرضة للضياع أو أن الهيئة أصبحت غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها أو أنها خالفت أى حكم من أحكام هذا القانون .

ويجوز إجراء هذا الفحص طبقاً للأوضاع المقررة في هذه المادة إذا طلبه عدد من المساهمين يمثلون عشر رأس المال المكتتب فيه على الأقل كما يجوز إجراؤه بالنسبة إلى الهيئات التي تباشر الأعمال المنصوص عليها في الفقرتين ١ و ٢ من المادة الأولى إذا طلبه خمسون من حملة الوثائق على الأقل يكون قد مضى على إصدار وثائقهم مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

وفي حالة تعيين خير من غير موظفي الحكومة تلزم الهيئة أتباعه .

مادة ٣٦ — يحظر على الهيئات أن تجري عمليات التأمين على قاعدة الاقتسام ، ومؤداها عدم تحديد التعويضات أو المزايا التي تترتب على وثيقة التأمين وتعلق هذه التعويضات أو المزايا كلها أو بعضها على نتائج توزيع مبالغ معينة على مجموع وثائق التأمين التي تصبح مستحقة الاداء في تاريخ مقبل ، كما يحظر على هذه الهيئات مباشرة عملها على أساس ارتباط قيمة القسط الذي يؤديه حامل الوثيقة كله أو بعضه بعدد الوثائق التي تستحق الاداء في تاريخ معين .

ويستثنى من ذلك الأرباح التي توزع على حملة الوثائق التي تصدرها الهيئات التي تباشر الأعمال المنصوص عليها في البندين ١ و ٢ من المادة الأولى من المال الزائد الذي يحدد في تقرير الخبير بعد إجراء الفحص المشار اليه في المادة ٤٣ .

مادة ٣٧ — يجب على الهيئات إذا أرادت تحويل وثائقها مع الحقوق والالتزامات المترتبة عليها عن كل أو بعض العمليات التي تزاولها في المملكة المصرية إلى هيئة أخرى أو أكثر مسجلة فيها طبقاً للقانون أن تقدم طلباً بذلك إلى مراقب عام مصلحة التأمين بالأوضاع والشروط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية .

وينشر الطلب في الجريدة الرسمية مع دعوة حملة الوثائق وغيرهم من أصحاب الشأن الى تقديم ملاحظاتهم على التحويل في ميعاد ثلاثة أشهر من تاريخ النشر .

ويصدر وزير المالية قراراً بالموافقة على التحويل إذا تبين له أنه يحقق مصلحة أصحاب الحقوق من حملة الوثائق التي أبرمتها الهيئة في المملكة المصرية والمستفيدين منها والدائنين .

وفي هذه الحالة تنتقل الأموال التي للهيئة فيها إلى الهيئة التي حولت إليها الوثائق وذلك بمراعاة الأحكام العامة المتعلقة بنقل الملكية وبالنزول عن الأموال ، وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويحتج به قبل المؤمن لهم والمستفيدين من الوثائق التي أبرمتها الهيئة في المملكة المصرية وكذلك قبل دائقيها .

مادة ٣٨ - على كل هيئة مسجلة وفقاً لأحكام هذا القانون إذا قررت وقف عملياتها في المملكة المصرية عن قسم أو أكثر من أقسام التأمين وترغب في تحرير أموالها المودعة بها كلها أو بعضها أن تقدم إلى مصلحة التأمين طلباً كتابياً مشفوعاً بما يأتي :

(أ) ما يثبت أنها أبرأت ذمتها تماماً ونهائياً من التزاماتها عن جميع الوثائق القائمة في المملكة المصرية عن التسم أو الأقسام التي قررت وقف عملياتها عنها أو أنها حولت وثائقها لهيئة أخرى على الوجه المقرر في القانون .

(ب) ما يثبت أنها نشرت في كل من الجريدة الرسمية وجريدة عربية وأخرى أجنبية تصدران في المدينة الكائن بها المركز الرئيسي أو وكالتها الرئيسية إذا كانت أجنبية ، إعلاناً يظهر في كل منها ثلاث مرات على الأقل بين المرة والأخرى فترة خمسة عشر يوماً عن اعتزامها تقديم طلب إلى مصلحة التأمين بعد ثلاثة أشهر من تاريخ آخر إعلان لتحرير أموالها في المملكة المصرية أو جزء منها ويتضمن ذلك الإعلان دعوة حملة الوثائق وغيرهم من أصحاب الشأن إلى أن يقدموا اعتراضاتهم إلى مصلحة التأمين في موعد غايته يوم تقديم الطلب المشار إليه .

ويقرر رئيس مصلحة التأمين إجابة الهيئة إلى طلبها إذ لم يتقدم أحد باعترض عليه في المدة المبينة في البند « ب » .

أما إذا تقدم أحد باعترض خلال هذه المدة فلا يفصل في الطلب إلا بعد حصول اتفاق أو صدور حكم نهائي في شأن هذا الاعتراض ، ومع ذلك يجوز لرئيس مصلحة التأمين أن يأذن في تحرير أموال الهيئة المودعة في المملكة المصرية بشرط استبقاء مبلغ يعادل التزاماتها قبل صاحب الاعتراض بما في ذلك المصروفات التي قد يستلزمها الاحتفاظ بأي أصل من أصول الهيئة .

مادة ٣٩ - يجوز للهيئات أن تكون فيما بينها إتحاداً أو أكثر للاتفاق على تحديد الأسعار أو استعمال أو إصدار وثائق موحدة أو للقيام بجمع وتحليل نشر المعلومات أو غير ذلك من الأعمال التي تهتم أعضاؤه .

ويجب أن ينص نظام الاتحاد على أنه يجوز في أي وقت انضمام أية هيئة إليه من الهيئات الخاضعة لهذا القانون ما دامت تتعهد بتنفيذ الشروط والقواعد التي يفرضها نظامه .

ويصدر قرار من وزير المالية باعتماد تكوين الاتحاد ويكون لمصلحة التأمين مندوب لديه يشترك في مداولاته دون أن يكون له صوت معدود .

ويجب على الاتحاد أن يطلع مصلحة التأمين بتعريفه الأسعار والقواعد والشروط الأخرى التي يلتزمها أعضاؤه وكل تعديل أو تغيير يطرأ عليها .

ويجوز لمصلحة التأمين أن تعترض على التعريفه بسبب عدم ملاءمتها أو على القواعد والشروط الأخرى بسبب مخالفتها أي حكم من أحكام هذا القانون أو عدم مراعاة القوانين واللوائح ، ولها عند الاعتراض أن تفرض ما ترى لزومه من تعديلات وأن تخطر الاتحاد كتابة بأسباب قرارها .

وقرار مصلحة التأمين قابل للطعن بالطرق المنصوص عليها في المادة ١١

مادة ٤٠ — يحى التسجيل فى الأموال الآتية : —

(أ) إذا لم يكن للهيئة فى المملكة المصرية المال الواجب توظيفه المنصوص عليه فى المادتين ٢٠ و ٢١ ولم تتم بتكاملته فى الميعاد الذى تعينه اللائحة التنفيذية .

(ب) إذا كانت جملة أصول الهيئة التى تباشر إحدى العمليات المنصوص عليها فى البنود ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من المادة الأولى لاتزيد على جملة خصومها بمتدار خمسين ألف جنيه على الأقل طبقاً لأحكام المادة ٢١ .

(ج) إذا توقفت الهيئة عن مزاولة عملياتها فى المملكة المصرية وحررت أموالها بالتطبيق لأحكام المادة ٣٨

(د) إذا صدر قرار بالموافقة على تحويل العقود التى أصدرتها الهيئة إلى هيئة أخرى عن كل العمليات التى زاولتها بالمملكة المصرية وذلك بالتطبيق لأحكام المادة ٣٧ .

(هـ) إذا ثبت للمصلحة أن الهيئة تهمل باستمرار فى تنفيذ المطالبات التى تقدم إليها أو تتكرر منها المتازعة دون وجه حق فى مطالبات جديدة .

(و) إذا صدر حكم بإشهار إفلاس الهيئة

(ز) إذا امتنعت الهيئة عن تقديم دفاترها ومستنداتها للمراجعة أو الفحص الذى تقوم به مصلحة التأمين طبقاً لهذا القانون أو رفضت إعطاء الكشوف والبيانات المفروض عليها تقديمها طبقاً لأحكامه ، وهذا مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٧٨

(ح) إذا ثبت من نتيجة المراجعة أو الفحص المشار إليهما فى المادتين ٣١ و ٣٥ أن حقوق حملة الوثائق معرضة للضياع أو أن الهيئة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها .

(ط) إذا ثبت أن الهيئة لا تسير وفقاً لنظامها أو لهذا القانون أو للقرارات المنفذة له .

د ، إذا لم تؤد الهيئة الرسم السنوى المنصوص عليه فى المادة ٨٢ .

دك ، إذا تبين أن التسجيل حصل دون وجه حق ويجرى المحو بقرار مسبب من وزير المالية يصدر بناء على طلب مصلحة التأمين بعد موافقة لجنة الرقابة ويؤثر فى الجريدة الرسمية خلال عشرة أيام من صدوره .

ويجوز أن يكون المحو كلياً أو جزئياً حسب الأحوال .

ولا ينسحب أثر المحو الجزئى إلا إلى العمليات المنصوص عليها فى القرار الصادر به .

ولا يصدر قرار المحو إلا بعد إعلان الشركة بكتاب مسجل مصحوب بعلم وصول لتقدم أوجه دفاعها كتابة خلال أسبوعين من تاريخ الإعلان .

مادة ٤١ — يترتب على القرار الصادر بمحو التسجيل وقف الهيئة عن مباشرة العمل فى قسم التأمين المنصوص عليه فيه .

ويجوز لوزير المالية أن يرخص للهيئة في الاستمرار في مباشرة العمليات القائمة وقت المحو بالشروط التي يعينها لذلك ، كما يجوز له أن يقرر تصفية أعمال الهيئة بالكيفية التي يراها حسب الأحوال . وتجري التصفية تحت رقابة لجنة من ثلاثة أعضاء يصدر بتعيينهم قرار من وزير المالية بموافقة المجلس الأعلى للتأمين ، وتم التصفية طبقاً للتواعد التي يقرها هذا المجلس .

الباب الثاني

أحكام خاصة بهيئات التأمين على الحياة وتكوين الأموال

مادة ٤٢ - لا يجوز للهيئات المنصوص عليها في البندين ١ و ٢ من المادة الأولى أن تميز بين وثيقة وأخرى من الوثائق التي من نوع واحد وذلك فيما يختص بأسعار التأمين أو بمقدار الأرباح التي توزع على حملة الوثائق أو بغير ذلك من الاشتراطات ما لم يكن هذا التمييز نتيجة اختلاف فرص الحياة بالنسبة إلى الوثائق التي لمدة الحياة دخل فيها .

ويستثنى من ذلك ما يأتي :

(١) وثائق إعادة التأمين (التأمين على التأمين) .

(٢) الوثائق الخاصة بتأمين على مبالغ كبيرة تتمتع بتخفيضات معينة طبقاً لجدول الرسوم المبلغة لمصلحة التأمين .

(٣) الوثائق الخاصة بالتأمين بشروط خاصة على حياة أفراد عائلة واحدة أو مجموعة من الأفراد تربطهم مهنة أو عمل واحد أو أية صلة اجتماعية أخرى .

ويجوز لرئيس مصلحة التأمين أن يرخص للهيئة بناء على طلبها في إصدار وثائق بتخفيضات عن الرسوم العادية إذا رأى أن هناك أسباباً تبرر ذلك .

مادة ٤٣ - على الهيئات المذكورة في المادة السابقة أن تفحص المركز المالي لكل فرع من فروع العمل التي تباشرها وأن تقدر قيمة التعهدات القائمة لكل منها كل ثلاث سنوات على الأكثر بواسطة خبير في رياضيات التأمين على الحياة من خبراء الجدول .

ويتناول هذا التقدير بالنسبة إلى الهيئات المصرية جميع عمليات التأمين التي أبرمتها في المملكة المصرية وفي الخارج كل على حدة ، أما بالنسبة إلى الهيئات الأجنبية فيقصر على العمليات التي تباشرها في المملكة المصرية .

ويجب إجراء هذا التقدير كلما أرادت الهيئة فحص حالتها المالية بقصد تحديد نسب الأرباح التي توزع على المساهمين أو حملة الوثائق وكلما أرادت الاعلان عن مركزها المالي .

ويجوز لمصلحة التأمين إذا رأت ضرورة لذلك وبعد موافقة لجنة الرقابة أن تطلب إجراء هذا التقدير في أي وقت قبل مضي الثلاث السنوات بحيث لا تقل المدة من تاريخ آخر فحص عن سنة .

- وتعين في اللائحة التنفيذية البيانات التي يجب أن يشتمل عليها تقرير الخبير .
- وترسل صورة من التقرير إلى مصلحة التأمين خلال ستة أشهر من التاريخ الذي أجرى عنه الفحص مصحوبة بما يأتي :
- (١) بيان عن وثائق التأمين السارية المفعول في تاريخ إجراء الفحص طبقاً للنموذج الذي تنص عليه اللائحة التنفيذية .
- (٢) إقرار من المسؤولين عن إدارة الهيئة بأن كافة البيانات والمعلومات اللازمة للوصول إلى تقرير صحيح عن تعهدات الهيئة قد وضعت تحت تصرف الخبير .
- ويجوز — بقرار من رئيس مصلحة التأمين — بعد انقضاء السنة الأشهر إعطاء مهلة إضافية للهيئة لتقديم هذا التقرير ، على ألا يتجاوز بأي حال من الأحوال ثلاثة أشهر أخرى .
- مادة ٤٤ — إذا تبين لرئيس مصلحة التأمين أن تقرير الخبير لا يدل على حقيقة الحالة المالية للهيئة بسبب اتباع أسس خاطئة في التقدير لا يبررها الواقع جاز له أن يأمر بإعادة الفحص المنصوص عليه في المادة السابقة على نفقة الهيئة .
- ولا يجوز الأمر بإعادة هذا الفحص إلا بعد سماع أقوال ممثل الهيئة .
- وتجرى إعادة الفحص في هذه الحالة بواسطة خبير في رياضيات التأمين على الحياة من خبراء الجدول تختاره المصلحة لهذا الغرض .
- مادة ٤٥ — يجوز عند الاقتضاء بقرار من مصلحة التأمين بعد موافقة لجنة الرقابة منع أية هيئة من الهيئات المنصوص عليها في البندين ١ و ٢ من المادة الأولى من أداء قيمة استرداد الوثائق أو من الاقتراض عليها وذلك لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات .
- مادة ٤٦ — لا يجوز للهيئات سالفة الذكر أن تقتطع بصفة مباشرة أو غير مباشرة أى جزء من أموالها المقابلة لتعهداتها الناشئة عن وثائق التأمين لتوزيعه بصفة ربح على المساهمين أو حملة الوثائق أو لأداء أى مبلغ يخرج عن التزاماتها بموجب وثائق التأمين التي أصدرتها .
- ويقصر توزيع الأرباح على مقدار المال الزائد الذي يعينه الخبير في تقريره بعد إجراء الفحص المشار إليه في المادة ٤٣ .
- وفي تطبيق هذه المادة يجوز اعتبار أموال الهيئة في المملكة المصرية وفي الخارج وحدة واحدة وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٢٠ .
- مادة ٤٧ — يحظر على الهيئات السالفة الذكر إقراض المسؤولين عن إدارتها أو موظفيها أو المراجع أو الخبير في رياضيات التأمين على الحياة سواء بضمان رهن عقارى أو بالضمان الشخصى ما لم يكن لدى الهيئة مال مخصص لهذا الغرض من صافي أرباحها وذلك مع مراعاة عدم المساس بالأموال الواجب وجودها في المملكة المصرية طبقاً لأحكام هذا القانون .
- ويستثنى من ذلك الاقتراض على وثائق التأمين بحيث لا يتجاوز القرض قيمة استرداد الوثيقة .

مادة ٤٨ — يحظر على هيئات تكوين الأموال أن تصدر سندات استثمار لمدة تجاوز ثلاثين سنة وإذا كانت مدة السند خمسا وعشرين سنة أو أكثر فلا يجوز أن تقل قيمة استرداده بعد السنة الخامسة والعشرين عن مقدار الاحتياطي الحسابي بالكامل .

ويجب أن تكون الأقساط التي يلتزمها حملة سندات الاستثمار متساوية القيمة أو تنازلية .

مادة ٤٩ — يجوز لمصلحة التأمين الترخيص للهيئات المنصوص عليها في البندين ١ و ٢ من المادة الأولى في عمل يانصيب .

ولا يجوز لهذه الهيئات أن تجرى سحباً ، يانصيب ، إلا مرة واحدة كل شهر وألا تجاوز المبالغ التي تؤدي لكل وثيقة أو سند من السندات الراجعة رأس المال المقرر أدائه للسند أو الوثيقة في تاريخ الاستحقاق . ولا يسرى هذا الحكم على السندات الصادرة قبل العمل بهذا القانون بشروط مغايرة .

ويجرى السحب في حضور مندوب مصاحبة التأمين .

ويصدر وزير المالية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للتأمين قراراً بشروط السحب وكيفية إعلان نتائجه .

مادة ٥٠ — تكون لسندات الاستثمار التي أدى من قيمتها ما لا يقل عن ٨٪ قيمة استرداد معادلة على الأقل للقيمة التي تحسب طبقاً للشروط التي يعينها وزير المالية بقرار يصدره بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للتأمين .

مادة ٥١ — يجب أن تشمل سندات الاستثمار على شروط الفسخ التي تحتج بها الهيئة قبل حامل السند بسبب تأخره في أداء الأقساط . على أنه لا يجوز فسخ التعاقد قبل مضي شهر من تاريخ استحقاق القسط وإذا كان السند اسمياً فلا تسرى هذه المدة إلا من تاريخ إنذار صاحب السند بكتاب مسجل مصحوب بعلم وصول .

وكذلك يجب أن ينص في هذه السندات على أيلولة الحق فيها إلى المستحقين بسبب وفاة حامل السند دون فرض رسوم إضافية أو اشتراطات جديدة .

وتعين بقرار من وزير المالية - بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للتأمين - البيانات الأخرى الواجب تضمينها سندات الاستثمار .

مادة ٥٢ — في حالة إفلاس الهيئة التي تباشر العمليات المنصوص عليها في البندين ١ و ٢ من المادة الأولى أو تصفيتها تندرج المبالغ المستحقة لكل حامل وثيقة لم تفته مدتها بما يعادل الاحتياطي الحسابي الخاص بها يوم الحكم بالإفلاس أو بالتصفية محسوبة على أساس القواعد الفنية لتعريف الأقساط وقت إبرام الوثيقة .

الباب الثالث

أحكام خاصة بصناديق الاعانات

مادة ٥٣ - فى تطبيق هذا القانون يقصد بصناديق الاعانات كل جمعية تتألف بدون رأس مال من أفراد تربطهم مهنة أو عمل واحد أو أية صلة اجتماعية أخرى ويكون الغرض منها أن تؤدي لأعضائها تعويضات مالية أو مرتبات دورية محددة فى قانونها النظامى أو لائحتها الداخلية . وذلك فى حالة حدوث أحد الطوارئ الآتية :

- (١) زواج العضو أو ذريته أو بلوغه سنا معيناً أو وفاته .
 - (٢) حلول إحدى المناسبات الاجتماعية أو الدينية أو غيرها من المناسبات المشابهة .
 - (٣) ضياع مورد الرزق أو التقاعد عن العمل .
 - (٤) عدم القدرة على العمل بسبب المرض أو الحوادث .
 - (٥) الحاجة إلى نفقات تعليم من يعوله العضو .
- ولا يجوز إنشاء صناديق إعانات لغير الأغراض المذكورة فى هذه المادة إلا بقرار من وزير المالية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للتأمين .
- ولا تخضع للأحكام الخاصة المبينة فى هذا الباب صناديق الإعانات التى تقل جملة اشتراكاتها السنوية عن ٣٠٠ جنيه .

مادة ٥٤ - يعين وزير المالية بقرار يصدره بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للتأمين الشروط الواجب توافرها فى القانون النظامى لصندوق الإعانات .

مادة ٥٥ - لا يجوز لأى صندوق إعانات أن يباشر أعماله إلا إذا كان مسجلاً بناء على طلبه فى سجل يعد لهذا الغرض بمصلحة التأمين .

وعلى مصلحة التأمين نشر قرار التسجيل مع القانون النظامى للصندوق فى الجريدة الرسمية . ويجب تجديد التسجيل كل سنة .

وينص فى اللائحة التنفيذية على رسوم التسجيل بحيث لا تتجاوز ٢٥ جنيهاً ويحصل رسم تجديد كل سنة بواقع واحد فى الألف من جملة الاشتراكات السنوية بحيث لا يقل عن مائة قرش .

مادة ٥٦ - يقدم طلب التسجيل إلى مصلحة التأمين مشفوعاً بالأوراق والمستندات الآتية :

- ١ ، نسخة من القانون النظامى للصندوق .

- ٢ ، الشروط العامة للعمليات التى يباشرها الصندوق والأسس الفنية التى تقوم عليها .

- ٣ ، بيان أسماء وعناوين القائمين على إدارة الصندوق وصفة كل منهم .

« ٤ ، البيانات والأدلة التي يرى رئيس مصلحة التأمين ضرورة تقديمها للتحقق من أن إيرادات الصندوق المحتملة تكفي لتغطية التزاماته .

ويجب إخطار مصلحة التأمين عن كل تعديل في هذه البيانات أو في نظام الصندوق وعلى المصلحة أن تقوم بنشره في الجريدة الرسمية .

وتعين اللائحة التنفيذية الأوضاع والشروط الخاصة بتقديم طلب التسجيل أو الإخطار بالتعديل . ويكون إصدار قرار مصلحة التأمين والظعن فيه طبقاً للإجراءات والأوضاع المنصوص عليها في الباب الأول

مادة ٥٧ — يجوز لرئيس مصلحة التأمين قبل البت في قبول أو رفض طلب تسجيل الصندوق أو الإخطار بالتعديل أن يطلب فحص الشروط العامة للعمليات التي يتولى الصندوق مباشرتها والأسس الفنية التي تقوم عليها وذلك بواسطة خبير في رياضيات التأمين على الحياة من خبراء الجدول ويتناول هذا الفحص بالنسبة إلى الصناديق الموجودة وقت العمل بهذا القانون تقدير قيمة التعهدات القائمة .

وفي هذه الحالة لا يجوز حصول التسجيل أو التأشير بالتعديل إلا إذا قرر الخبير أن الاشتراكات والشروط الأخرى ملائمة وأن موارد الإيراد تكفي للوفاء بالتزامات الصندوق أو أن احتياطي الصندوق بالنسبة إلى الصناديق الموجودة فعلاً يكفي لمقابلة تعهداته .

مادة ٥٨ — على المسؤولين عن إدارة الصندوق أن يمسكوا حساباً منظماً يتناول إيرادات الصندوق ومصرفاته وذلك بالطريقة التي تعينها اللائحة التنفيذية .

ويجب مراجعة حساب الصندوق بمعرفة مراجع يختاره المسؤولون عن إدارة الصندوق بمراجعة أحكام المادة ١٨ .

وعلى مندوبي مصلحة التأمين الذين لهم حق الاطلاع فحص أعمال الصندوق والاطلاع على دفاتره ومستنداته ونظام الإدارة فيه مرة كل سنتين على الأقل .

ويجرى الاطلاع والفحص في مقر الصندوق في ساعات العمل العادية .

ويبلغ نتيجة الفحص إلى المسؤولين عن إدارة الصندوق ويجوز لأعضائه الاطلاع عليها وتخضع أموال الصندوق للأحكام الواردة في المادة ٢٢ ويكون للمشاركين فيه على هذه الأموال ذات الامتياز المقرر بمقتضى المادة ٢٤ .

مادة ٥٩ — تنتهي السنة المالية لصناديق الإعانات في ٣١ ديسمبر من كل سنة .

وعلى المسؤولين عن إدارة الصندوق أن يقدموا كل سنة لمصلحة التأمين في ميعاد ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة.

« ١ ، الكشف الآتية التي تبين حالة الصندوق في نهاية السنة وهي .

« ١ ، الميزانية .

« ب » حساب الإيرادات والمصروفات .
 « ج » تقرير عن الحالة العامة للصندوق .
 ويجب أن تقدم الميزانية وحساب الإيرادات والمصروفات مصدقا عليها من مراجع الحسابات وذلك طبقاً للنماذج التي تعينها اللائحة التنفيذية .
 « ٢ » بيان عدد الاشتراكات الجديدة وقيمتها وعدد المشتركين الذين توقفوا خلال العام وقيمة اشتراكهم .

« ٣ » بيان عدد المطالبات التي قدمت للصندوق خلال العام وقيمتها ومقدار التعويضات التي أديت لتسويتها .

مادة ٦٠ — يجب أن يفحص المركز المالي للصندوق مرة كل ثلاث سنوات على الأكثر بواسطة خبير في رياضيات التأمين على الحياة من خبراء الجدول ويتناول هذا الفحص تقدير قيمة التعهدات القائمة .

ويجوز لرئيس مصلحة التأمين إذا رأى ضرورة لذلك أن يطلب إجراء هذا الفحص في أى وقت قبل مضي الثلاث السنوات بحيث لا تقل المدة عن ستة من تاريخ آخر فحص كما يجوز له إعفاء الصندوق من هذا الالتزام إذا لم يكن لعامل الاحتمال دخل في تقدير التزاماته .
 وتعين اللائحة التنفيذية البيانات التي يجب أن يشتمل عليها تقرير الخبير .

وترسل صورة من تقرير الفحص إلى مصلحة التأمين خلال ستة أشهر من التاريخ الذي أجرى عنه الفحص مصحوبة بقرار من المسؤولين عن إدارة الصندوق بأن جميع البيانات والمعلومات اللازمة للوصول إلى تقدير صحيح عن تعهدات الصندوق قد وضعت تحت تصرف الخبير .
 ويجوز بقرار من مصلحة التأمين مد هذا الميعاد مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .

وإذا تبين للخبير أن الحالة المالية للصندوق لا تظهر وجود مال زائد يسمح بتوزيع أرباح على المشتركين فعليه أن يبين في التقرير مدى قدرة الصندوق على الوفاء بالتزاماته وما إذا كان من الضروري تصفية أعماله وكذلك إلى أى مدى يلزم تعديل الالتزامات الحالية أو زيادة الاشتراك لمقابلة العجز في الأصول .

ويجوز لرئيس مصلحة التأمين أن يأمر بإعادة الفحص المشار إليه وذلك طبقاً للأوضاع والشروط المنصوص عليها في المادة ٤٤ .

مادة ٦١ — على المسؤولين عن إدارة الصندوق أن يضعوا تحت تصرف المشتركين جميع البيانات الواجب تقديمها إلى مصلحة التأمين بمقتضى المادة ٥٩ وأن تسلّم نسخة منها إلى من يطلبها من المشتركين مقابل تحصيل مبلغ مائة مليم عن كل نسخة .

ويجوز لأى عضو فى الصندوق أن يطلع على دفاتر الصندوق ومستنداته بعد الحصول على ترخيص فى ذلك من مصلحة التأمين .

مادة ٦٢ - يجوز لصناديق الاعانات أن تطلب تحويل أموالها والتزاماتها إلى صندوق آخر أو أكثر مسجل طبقاً لأحكام هذا القانون على أن تجرى على هذا التحويل الأحكام المنصوص عليها في المادة ٣٧ .

مادة ٦٣ - يجوز لرئيس مصلحة التأمين نحو التسجيل الخاص بصندوق إعانات في الأحوال الآتية :

(١) إذا تبين من نتيجة الفحص المقرر في المادة ٥٨ و ٦٠ أن أموال الصندوق لا تكفي للوفاء بالتزاماته .

(٢) إذا ثبت أن الصندوق لا يسير وفقاً لنظامه أو لهذا القانون أو للقرارات المنفذة له .

(٣) إذا كانت أعمال إدارة الصندوق يشوبها غش أو تدليس أو كان من مصلحة أعضاء الصندوق تصفية أعماله :

(٤) إذا لم يجدد التسجيل في المواعيد التي تقررها اللائحة التنفيذية .

(٥) إذا توقف الصندوق عن مباشرة أعماله .

ويصدر قرار المحو طبقاً للأوضاع المنصوص عليها في المادة ٤٠ ، ويترتب عليه الآثار المنصوص عليها في المادة ٤١ .

ويجوز بدلاً من نحو التسجيل أن يقرر بموافقة أعضاء الصندوق إمرار قيمة الاشتراكات أو خفض قيمة التعويضات أو المرتبات المقررة في نظام الصندوق أو كليهما معا بحيث تصبح أموال الصندوق كافية لمقابلة التزاماته .

مادة ٦٤ - يجوز بقرار من مصلحة التأمين إعطاء صناديق الاعانات الموجودة وقت صدور هذا القانون مهلة لتوافر الشروط المنصوص عليها فيه على ألا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ العمل به .

مادة ٦٥ - صناديق الاعانات الموجودة وقت العمل بهذا القانون والمنشأة طبقاً لقوانين أو قرارات خاصة تستثنى من أحكام المادتين ٥٢ و ٥٤ وعليها اتباع الأحكام الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون وعلى الأخص طلب التسجيل في الميعاد الذي تعينه اللائحة التنفيذية .

الباب الرابع

أحكام خاصة بجماعات التأمين بالاكتتاب

مادة ٦٦ - في تطبيق هذا القانون يقصد بجماعات التأمين بالاكتتاب كل جماعة تؤسس على النظام المعروف باسم «لويبرز» الذي يقضى بأن كل عضو مشترك في جماعة يصبح مسئولاً عن نصيب معلوم من مجموع مبلغ وثيقة التأمين سواء أكان هذا النصيب معيناً أم نسبياً والتي تتناول عمليات التأمين غير المنصوص عليها في البندين ١ و ٢ من المادة الأولى .

وتخضع جماعات التأمين بالاكتتاب للأحكام الخاصة الميئة في هذا الباب .
مادة ٦٧ - طلبات التسجيل التي تقدمها جماعة التأمين بالاكتتاب يجب أن يكون مرافقاً لها الأوراق الآتية :

- (١) نسخة من نظامها .
 - (٢) قائمة بأعضائها .
 - (٣) شهادة تثبت - في حالة تأسيسها في غير المملكة المصرية - أنها شكلت منذ خمس سنوات على الأقل وأنها تعتبر قائمة وفق قانون بلادها الأصلي .
 - (٤) وثيقة باعتماد الوكيل العام المسئول عن الجماعة في المملكة المصرية تخوله أيضاً تمثيل الجماعة وكل عضو من أعضائها أمام الجهات الإدارية والتمثيلية في المملكة المصرية .
 - (٥) إقرار من حكومة الدولة التابعة لها الجماعة بقبولها تحويل نقد الدولة إلى عملة مصرية بالقدر الكافي للوفاء بالمطالبات الخاصة بالعقود التي تبرم لحساب الجماعة في المملكة المصرية .
- ويجب أن تكون جميع هذه الأوراق مستوفاة الشكل القانوني .
- وإذا كانت هذه الوثائق محررة بلغة أجنبية فيجب أن تقدم مرافقة لترجمة عربية مطابقة للأصل تعتمد ما مصلحة التأمين .
- ويجب إخطار مصلحة التأمين عن كل تعديل في البيانات السابقة وذلك طبقاً للأوضاع المنصوص عليها في المادة ١٢ .

وعلى الجماعة أيضاً أن تقدم ما يثبت :

- (١) أن الأقساط التي يحصلها أعضاؤها تضاف إلى حساب خاص تحتفظ به الجماعة ويخصص فقط لتغطية تعهدات الأعضاء .
- (٢) أن حسابات كل عضو تراجع سنوياً بمعرفة مراجع معتمد من لجنة الجماعة للتحقق من أنه يوجد لحساب العضو ما يكفي لتغطية تعهداته القائمة وأن نظام الجماعة يقضى بوقف العضو إذا لم يوجد لحسابه ما يكفي لتغطية تعهداته .
- (٣) أن كل عضو من أعضائها قدم إلى لجنة الجماعة الضمانات الآتية :

« أ ، تأميناً قدره خمسة آلاف جنيه على الأقل أو ما يعادل ذلك بنقد البلد الأصلي للجماعة يخصص لتغطية تعهداته المترتبة على التأمينات البحرية .

« ب ، ضماناً لا يقل عن ألفي جنيه أو ما يعادل ذلك بنقد البلد الأصلي للجماعة يخصص لتغطية تعهداته المترتبة على ما يقوم به من عمليات من أصابات العمل .

« ج ، ضماناً يعتبر كافياً لتغطية تعهداته الناتجة عن العمليات الأخرى عن التأمين البحري والتأمين

من اصابات العمل ، ويجوز أن يكون هذا الضمان نقداً أو أوراقاً مالية أو ضماناً شخصياً بشرط ألا تقل قيمة هذا الضمان عن قيمة صافي الأقساط التي حصلها أثناء السنة السابقة .

مادة ٦٨ — على كل جماعة تأمين بالاكتاب مسجلة أن تكون لها أموال في المملكة المصرية لا تقل عن ثلاثين ألف جنيه وتخضع هذه الأموال للأحكام المنصوص عليها في المادتين ٢٢ و ٢٤ .

مادة ٦٩ — على الوكيل العام المسئول عن الجماعة في المملكة المصرية أن يمسك حسابات خاصة لكل قسم من أقسام التأمين التي تزاو لها الجماعة بالكيفية التي ينص عليها في اللائحة التنفيذية ويجب أن يقوم سنوياً بمراجعة هذا الحساب مراجع يختاره الوكيل بمراجعة أحكام المادة ١٨ .

مادة ٧٠ — على الوكيل العام المسئول عن الجماعة أن يقدم إلى مصلحة التأمين العام كل سنة بياناً بجميع عمليات التأمين الخاصة بالمملكة المصرية التي عقدت مع أعضاء الجماعة أو لحسابهم خلال الثلاث سنوات السابقة كل سنة منها على حدة على أن يتضمن هذا البيان مقدار الأقساط المحصلة والمطالبات والتعويضات والدخل من الاستثمارات والمصروفات والاحتياطي وذلك بالكيفية وفي المواعيد التي تقرها اللائحة التنفيذية .

مادة ٧١ — يجب على من يزاول في المملكة المصرية مهنة السمسرة في التأمين لحساب عضو أو أكثر من أعضاء التأمين بالاكتاب أن يطلب قيد اسمه في السجل المعد لذلك في مصلحة التأمين سواء أكان السمسار حاصلًا على تصريح من العضو بإصدار شهادات تأمين باسمه أم غير حاصل على تصريح بذلك .

ويجب أن تتوافر في السمسار الشروط الآتية .

(١) ألا يكون قد حكم عليه لجريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٥ .

(٢) أن يثبت أنه أودع أحد المصارف أو البيوت المالية المعتمدة من وزير المالية ضماناً قدره خمسة آلاف جنيه ، إما نقداً أو أوراقاً مالية ويكون هذا المبلغ ضماناً فوق المال المنصوص عليه في المادة ٦٨ لتنفيذ أى حكم يتعلق بوثائق التأمين التي أبرمت بواسطة هذا السمسار مع أى سمسار للجماعة في البلد الذي يوجد به مركزها العام أو مع أى عضو من أعضائها .

ولا يجوز سحب هذا الضمان إلا بترخيص من رئيس مصلحة التأمين وبعد التحقق من أن السمسار أبرأ ذمته من كل التزام قبل المؤمن لهم .

ويحصل على القيد الرسوم المبينة في اللائحة التنفيذية والتي لا تتجاوز ٥٠ جنيهاً .

مادة ٧٢ — على كل شخص أو شركة مسجلة طبقاً لأحكام المادة السابقة يزاول مهنة السمسرة في التأمين أن يمسك حساباً خاصاً منظماً يتناول جميع عمليات التأمين التي أبرمت بواسطته .

ويجب مراجعة هذا الحساب سنوياً بمعرفة مراجع يختاره السمسار بمراجعة أحكام المادة ١٨ .

ويجب علاوة على ذلك أن يرسل من يزاول هذه السمسرة إلى مصلحة التأمين بياناً بهذه العمليات عن كل قسم من أقسام التأمين وذلك بالشروط والأوضاع التي تقرها اللائحة التنفيذية

ولرئيس مصلحة التأمين أن يراجع هذا الحساب كلما رأى ضرورة لذلك .
مادة ٧٣ - يفرض على كل شخص أو شركة تزاوّل مهنة السمسرة طبقاً لأحكام المادة ٧١ ضريبة سنوية قدرها ٢٥٪ من مجموع الأقساط المحصلة عن وثائق التأمين التي عتدت عن طريقه مع أعضاء الجماعة أو لحسابهم .

ويلزم أداء هذه الضريبة الشخص أو الشركة المذكورة في الفقرة السابقة .
ويجب أدائها خلال شهر يناير من كل عام وذلك عن الاثني عشر شهراً السابقة .
ويجوز بقرار من وزير المالية تأجيل موعد الأداء إلى شهر فبراير التالي .
وبكون للحكومة لأجل تحصيل هذه الضريبة حق امتياز على الأقساط المحصلة وعلى جميع ممتلكات الشخص المدين بها .
وتحصل هذه الضريبة بطريق الحجز الإداري .

وتتولى مصلحة التأمين تحصيلها طبقاً للأوضاع والشروط التي تقرها اللائحة التنفيذية .
مادة ٧٤ - يجب أن تشمل وثائق التأمين التي تبرم في المملكة المصرية على بيان نوع النقد المتفق على أن تؤدي به الأقساط والتعويضات واسم عضو الجماعة أو السمسار الذي تؤدي لحسابه أقساط التأمين واسم وعنوان الوكيل العام المسئول في المملكة المصرية التي تقدم إليه المطالبات .
ويكون السمسار الذي أبرمت من طريقه هذه الوثائق مسئولاً عن تحقق هذه الشروط .
مادة ٧٥ - يجوز لرئيس مصلحة التأمين نحو التسجيل الخاص بجماعة إذا ثبت أنها أصبحت لا تعمل طبقاً لنظامها أو لهذا الثمانون أو القرارات المنفذة له .

ويجوز كذلك نحو تسجيل من يزاوّل مهنة السمسرة طبقاً لحكم المادة ٧١ في الأحوال الآتية :
١ ، إذا أصدر السمسار شهادات باسم مكتب لا يكون عضواً في جماعة مسجلة أو إذا خالف السمسار حكماً من أحكام المواد ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ .

٢ ، إذا صدر ضد السمسار حكم في إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٥ .
٣ ، إذا لم يجدد التسجيل طبقاً للمادة ٧١ .
٤ ، إذا أصبحت قيمة الضمان المودع منه طبقاً للمادة ٧١ أقل من خمسة آلاف جنيه ولم يتم بتكمله في الميعاد الذي تعينه اللائحة التنفيذية .

ويراعى في قرار نحو الأوضاع والشروط المنصوص عليها في المادة ٤٠

الباب الخامس

العقوبات

مادة ٧٦ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على

خمسائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل عضو مجلس إدارة أو مدير هيئة أو وكيل عام لهيئة أجنبية تقوم بعمليات التأمين أو إعادة التأمين أو أى شخص يعرض أو يستكتب وثائق تأمين قبل صدور قرار التسجيل أو يقوم بعمليات تأمين جديدة بعد صدور القرار بمحو التسجيل أو يعرض أو يستكتب وثائق تأمين عن قسم غير وارد فى قرار التسجيل .

مادة ٧٧ — يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها كل من يعقد عمليات تأمين مع هيئة أو سمسار لجماعة التأمين بالاكتاب أو صندوق إعانات مع علمه بعدم حصول تسجيل هذه الهيئة أو السمسار أو الصندوق أو بمحو التسجيل .

مادة ٧٨ — يعاقب على التأخير فى تقديم البيانات المشار إليها فى المواد ١٩ و ٣٠ و ٤٣ و ٥٩ و ٦٠ و ٧٠ عن المواعيد المحددة لذلك بغرامة لا تزيد على مائة جنيه . ويعاقب بالعقوبة ذاتها من امتنع عن تقديم الدفاتر والأوراق والمستندات لندوبى مصلحة التأمين الذين لهم حق الاطلاع فضلا عن الحكم بتسليم هذه الأوراق والمستندات .

وعلاوة على ذلك يجوز الحكم فى الحالين السابقتين بغرامات تهديدية يعين الحكم مقدارها عن كل يوم من أيام التأخير أو الامتناع بشرط ألا تتجاوز خمسين جنيها عن اليوم الواحد . وهذا مع عدم الإخلال بتوقيع الجزاء المنصوص عليه فى المادة ٤٠

مادة ٧٩ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا وبغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين مدير الهيئة أو وكيلها العام المسئول إذا عقد عمليات تأمين بغير الأسعار والشروط المبلغة لمصلحة التأمين وكذلك فى حاله ارتكاب أية مخالفة للمواد ١٢ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ٣٣ و ٣٤ و ٤٢ و ٦٧ و ٦٩ .

ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل وكيل أو مندوب أو سمسار يباشر عمليات تأمين فى المملكة المصرية دون أن يكون مقيدا فى السجل .

مادة ٨٠ — كل إقرار أو إخفاء متعمد بقصد الغش فى البيانات أو فى المحاضر أو فى الأوراق الأخرى التى تقدم إلى مصلحة التأمين أو التى تصل إلى علم الجمهور يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٨١ — يكون لموظفى مصلحة التأمين الذين تعينهم اللائحة التنفيذية صفة مأمورى الضبطية القضائية لإثبات ما يقع من المخالفات لأحكام هذا القانون أو اللوائح أو القرارات الصادرة تنفيذاً له .

الباب السادس

أحكام ختامية

مادة ٨٢ — يفرض على كل هيئة مسجلة طبقاً لأحكام هذا القانون رسم سنوى لمقابلة تكاليف الرقابة والإشراف وذلك على الوجه الآتى :

(١) بالنسبة إلى الهيئات التي تبشر عمليات التأمين المنصوص عليها في البندين ١ و ٢ من المادة الأولى يكون الرسم ٥ و ٢ في الألف من جملة الأقساط التي تحصلها الهيئة في السنة السابقة .

(٢) بالنسبة إلى الهيئات التي تبشر عمليات التأمين المنصوص عليها في البنود ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من المادة الأولى يكون الرسم ٥ في الألف من جملة الأقساط التي تحصلها الهيئة في السنة السابقة ويسرى هذا الرسم أيضاً على سماسرة جماعة التأمين بالاكتساب المنوّه عنه في المادة ٧١ وفي تطبيق هذا الحكم تعتبر الأقسام المبينة في البنود ٤ و ٥ و ٦ و ٨ من المادة الأولى قسماً واحداً .

وتعفى من أداء هذا الرسم صناديق الإعانات المشار إليها في المادة ٥٣ ولا يجوز للهيئات بأي حال من الأحوال اقتضاء هذا الرسم من حملة الوثائق بما يجاوز الفئتين المذكورتين .

مادة ٨٣ — يحظر على رئيس مصلحة التأمين وموظفي المصلحة أن يكونوا مؤسسين لإحدى الهيئات الخاضعة لهذا القانون أو مساهمين أو لهم أية مصلحة خاصة فيها أو أن يختاروا بصفة محكمين في المنازعات التي تنشأ بين هيئات التأمين والمستفيدين من وثائق التأمين .

مادة ٨٤ — تعتبر مسجلة طبقاً لأحكام هذا القانون الهيئات المصرية أو الأجنبية التي تعمل في المملكة المصرية وقت العمل به والتي سجلت طبقاً لحكم القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٩ وعليها أن تقدم لمصلحة التأمين البيانات التكميلية التي تعينها اللائحة التنفيذية وعليها أداء رسوم التسجيل المقررة في هذا القانون .

وتنظم اللائحة التنفيذية الاجراءات الواجب اتباعها للافراج عن الضمان المودع طبقاً لحكم المادة ٨ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٩ .

مادة ٨٥ — لوزير المالية أن يصدر ما يقتضيه العمل بهذا القانون من القرارات واللوائح التنفيذية وله بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للتأمين أن يصدر قرارات لتنظيم :

(١) الشروط والأوضاع التي تتبع لاستثناء هيئات التأمين الموجودة وقت صدور هذا القانون من أحكام المادتين ٢٠ و ٢١ إذا توقفت عن إصدار وثائق جديدة بقصد تصفية عملياتها في المملكة المصرية .

(٢) الإجراءات الخاصة بتوظيف أموال الهيئات الموجودة وقت صدور هذا القانون والتي تقابل الالتزام الحسابي للعقود المبرمة بعملة أجنبية .

(٣) إنشاء جدول للخبراء في رياضيات التأمين على الحياة والمؤهلات الواجب توافرها فيمن يجوز قيده فيه .

مادة ٨٦ — يلغى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالاشراف والرقابة على هيئات التأمين .

مادة ٨٧ — على وزيرى المالية والعدل تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر في أول ذي الحجة سنة ١٣٦٩ و ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠ .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء بالنيابة

عثمان محرم

وزير العدل

عبد الفتاح الطويل

وزير المالية

محمد زكي عبد المتعال

جدول الرسوم

الرسوم المقررة		الاجرامات
مليم	جنيه	
		(١) رفع النظم إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون :
١	—	١ — بسبب رفض طلب التسجيل
١	—	٢ — تعديلات لاحقة للتسجيل
١	—	٣ — بسبب محو التسجيل
		٤ — الاعتراض على تعريف الاسعار والقواعد والشروط الخاصة بالاتحاد المنصوص عليها في المادة ٢٩ من القانون
٢٥٠	—	٥ — بسبب رفض طلب التسجيل الخاص بصندوق إعانات
٢٥٠	—	٦ — بسبب رفض تعديلات لاحقة للتسجيل الخاص بصندوق اعانات
٢٥٠	—	٧ — بسبب محو التسجيل الخاص بصندوق إعانات
		(٢) الاطلاع على الطلبات والأوراق والبيانات الواجب تقديمها بمقتضى القانون وكذلك على السجلات وعلى ما يكون قد صدر من قرارات :
٥٠	—	عن كل هيئة من الهيئات الخاضعة للقانون لمدة ربع ساعة أو جزء منه
		(٣) طلب صور أو مستخرجات من الطلبات أو الأوراق أو البيانات الواجب تقديمها بمقتضى القانون أو من القرارات الصادرة تنفيذا له :
٥٠	—	عن كل مائة كلمة أو أقل
		(٤) طلب صور أو مستخرجات من السجلات المنصوص عليها في القانون
٥٠٠	—	١ — عن كل هيئة تأمين من الهيئات الخاضعة للقانون
		٢ — عن كل وكيل أو مندوب أو سمسار من المنصوص عليهم في المادتين ١٤ و ٧١ من القانون
٢٥٠	—	

تابع جدول الرسوم

الرسوم المقررة		الاجراءات
مليم	جنيه	
١٠	—	٣ — طلب استصدار قرار باعتماد الاتحاد المنصوص عليه في المادة ٣٩ من القانون
٥	—	٤ — طلب الترخيص بإجراء السحب بالنسبة إلى الهيئات المنصوص عليها في القسمين ١ و ٢ من المادة الأولى من القانون
—	—	(٥) بدل انتقال مندوب مصلحة التأمين إلى مكان السحب .
٢	—	١ — في القاهرة
٤	—	٢ — في غير القاهرة
—	—	(٦) النشر في الجريدة الرسمية.
١٠	—	١ — قرار تسجيل هيئات التأمين
٢	—	٢ — قرار تعديل بيانات التسجيل
٢	—	٣ — طلب الموافقة على تحويل وثائق الهيئة والتزاماتها إلى هيئة أخرى
٢	—	٤ — القرار الصادر بتحويل وثائق الهيئة والتزاماتها إلى هيئة أخرى
١	—	٥ — القانون النظامي لصندوق إعانات

قانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧

بتنظيم الرقابة على عمليات النقد

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يستبدل بالمواد الأولى والثانية والثالثة والخامسة والتاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد الأحكام الآتية :

مادة ١ — يحظر التعامل في أوراق النقد الأجنبي أو تحويل النقد من مصر أو إليها كما يحظر كل عهد مقوم بعملة أجنبية وكل مقاصة منظوية على تحويل أو تسوية كاملة أو جزئية بنقد أجنبي وغير ذلك من عمليات النقد الأجنبي سواء أكانت حالة أم كانت لأجل إلا بالشروط والأوضاع التي تحدد بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه في ذلك .

ويحظر على غير المقيمين في المملكة المصرية أو وكلائهم التعامل بالنقد المصرى أو تحويل أو بيع القراطيس المالية المصرية إلا بالشروط والأوضاع التى تعين بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه فى ذلك .

ولا يجوز بأية حال استعمال العملة المفرج عنها لغير الغرض المعين لها .

مادة ٢ — يحظر استيراد أو تصدير أوراق النقد المصرى أو الأجنبى على اختلاف أنواعها وكذلك القراطيس المالية والكوبونات وغير ذلك من القيم المنقولة أيا كانت العملة المقومة بها إلا بالشروط والأوضاع التى يعينها وزير المالية بقرار منه .

وينظم وزير المالية بقرار يصدره استيراد وتداول شيكات السياحة وتحديد المصارف المرخص لها بالتعامل فيها .

مادة ٣ — على كل شخص طبيعى أو معنوى أن يعرض للبيع على وزارة المالية وبسعر الصرف الرسمى الذى يحدده وزير المالية جميع الأرصدة المصرفية من العملة الأجنبية المملوكة له ، وكذلك كل دخل مقوم بعملة أجنبية أو أية مبالغ أخرى مستحقة لأى سبب كان يحصل عليها فى مصر أو فى الخارج لحسابه أو لحساب شخص أو هيئة مقيمة فى مصر وكذلك كل ما يدخل فى ملكه أو فى حيازته من أوراق النقد الأجنبى .

ولا يجوز لأى سبب كان الامتناع عن تحصيل الدخل أو المبالغ الأخرى المشار إليها فى الفقرة السابقة ، أو يثبت الامتناع بعد مضي ثلاثة أشهر من تاريخ الاستحقاق .

وعليه أن يعرض للبيع ما يحصل عليه من دخل فى مدى شهر من تاريخ إبلاغه بتحصيله لحسابه فى الخارج أو بتحويله إلى مصر .

ومع ذلك يجوز لوزير المالية أن يستثنى من أحكام هذه المادة :

(١) المصريين الذين يكون لهم فى الخارج وظائف بالنسبة إلى ما يحصلون عليه من نقد أجنبى ناتج عنها .

(٢) الأجانب المقيمين فى مصر بالنسبة إلى ما يحصلون عليه من دخل مقوم بعملة البلاد التى يتبعونها .

ولا يجوز لأى شخص طبيعى أو معنوى التصرف فيما له فى تاريخ العمل بهذا القانون من رصيد مقوم بعملة أجنبية بغير الحصول على موافقة وزير المالية مقدما ، وعليه أن يعرض هذا الرصيد للبيع على وزارة المالية وبسعر الصرف الرسمى فى المهلة التى تحدد لذلك بقرار من وزير المالية .

مادة ٥ — المبالغ المستحقة الدفع إلى أشخاص غير مقيمين فى مصر والمحظور تحويل قيمتها اليهم طبقا لأحكام هذا القانون ، يعتبر مبرتا للذمة دفعها فى حسابات تفتح فى أحد المصارف المشار إليها فى المادة الأولى من هذا القانون لصالح أشخاص غير مقيمين فى مصر .

وتكون هذه الحسابات مجمدة .

وعين وزير المالية بقرار منه الشروط والأوضاع اللازمة للتصرف فى المبالغ التى تشمل عليها الحسابات المجمدة .

مادة ٩ — يعاقب كل من خالف أحكام المواد الأولى والثانية والثالثة أو شرع في مخالفتها أو حاول ذلك بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على الألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط المبالغ التي كانت موضوع العملية التي رفعت الدعوى العمومية بسببها ويحكم بمصادرتها لجانب الحكومة .

مادة ٢ — تضاف مادة جديدة برقم « ١٤ مكرر » إلى القانون سالف الذكر يكون نصها كالآتي :

مادة ١٤ مكررة — يكون للموظفين الذين يتدبرهم وزير المالية صفة رجال الضبطية القضائية فيما يختص بتنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ولهم بهذه الصفة الاطلاع على السجلات والدفاتر والأوراق وغير ذلك .

وعلى وزارتنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر في أول ذي الحجة سنة ١٣٦٩ (١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء « بالنيابة » ،
عثمان محرم

وزير الداخلية	وزير العدل	وزير الأشغال العمومية
فؤاد سراج الدين	عبد الفتاح الطويل	عثمان محرم
وزير التجارة والصناعة	وزير الحريية والبحرية	وزير الزراعة
محمود سليمان غنام	مصطفى نصرت	احمد حمزه
وزير الشؤون الاجتماعية	وزير المواصلات	وزير الاقتصاد الوطنى بالانتداب
احمد حسين	محمد محمد الوكيل	محمود سليمان غنام
وزير الصحة العمومية « بالنيابة »	وزير الأوقاف	وزير التموين
فؤاد سراج الدين	يس احمد	مرسى فرحات
وزير الخارجية « بالنيابة »	وزير الدولة « بالنيابة »	وزير الشؤون البلدية والقروية
ابراهيم فرج	ابراهيم فرج	ابراهيم فرج
وزير المالية		وزير المعارف العمومية
محمد زكى عبد المتعال		طه حسين

قانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٠

بمكافحة الأمراض الزهرية

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب النانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يقصد بالأمراض الزهرية في تطبيق هذا النانون الزهرى في أدواره المعدية والسيلان والفرحة الرخوة في أى جزء من أجزاء الإنسان .

مادة ٢ — يجب على كل من علم بإصابته بأحد الأمراض الزهرية أن يعالج نفسه لدى طبيب مرخص له بمزاولة المهنة .

مادة ٣ — إذا غير المريض الطبيب المعالج وجب عليه إخطاره بذلك وعليه أيضاً أن يبلغ الطبيب الجديد عن اسم الطبيب السابق .

مادة ٤ — على الطبيب المعالج أن يحتفظ لديه بسجل يدون فيه بخط يده أسماء المصابين بأحد الأمراض الزهرية وصنائعهم وعنوانهم ونوع المرض ودرجته وتاريخ بدء العلاج ونوعه ونتيجة العلاج ويكون لكل مريض رقم سرى ويجب ختم هذا السجل بخاتم مكتب صحة الجهة وترقيمها منه .

ويكون لمفتش صحة المحافظة أو المديرية في كل وقت الاطلاع على هذا السجل بحضور الطبيب .

مادة ٥ — على كل طبيب أن يبلغ تفتيش صحة المحافظة أو المديرية في نهاية كل شهر عن عدد الأشخاص الذين تقدموا إليه للمعالجة في خلال الشهر ووجدوا مصابين بأحد الأمراض الزهرية مع بيان الأرقام السرية المعطاة لكل منهم في السجل وذلك على الاستمارات التى تضعها وزارة الصحة العمومية لهذا الغرض .

وتقيد هذه التبليغات في دفتر خاص بمكاتب التفتيش .

مادة ٦ — إذا كان المريض حدثاً دون سن الخامسة عشرة أو معتوهاً يقع التكليف بمعالجته المنصوص عليه في المادة الثانية من هذا القانون على والديه أو وليه أو على رئيس المؤسسة التى يوجد بها .

مادة ٧ — لا يجوز للطبيب علاج أحد الأمراض الزهرية دون أن يكون قد أجرى الكشف على شخص المريض وأن يكون العلاج تحت إشرافه .

مادة ٨ — تقوم المؤسسات العلاجية الآتية التابعة للحكومة أو لمجالس المديرية أو المجالس البلدية بعلاج الأمراض الزهرية على نفقة الدولة كل منها في نطاق عملها .

أ ، عيادات ومستشفيات الأمراض الجلدية والزهرية .

ب) مستشفيات الأمراض العقلية .

ج) المستشفيات العمومية والمركزية .

(د) العيادات الخارجية .

(هـ) مستشفيات أمراض النساء والولادة للحوامل والمرضعات .

(و) مراكز رعاية الطفل للحوامل والأطفال

(ز) مستشفيات الأطفال للأطفال

(ح) مستشفيات الرمد لأمراض العين

ولوزير الصحة العمومية بقرار يصدره أن يضيف إليها مؤسسات علاجية أخرى

ويجب على رؤساء هذه المؤسسات اتباع أحكام المادتين ٤ و ٥ فيما يتعلق بالتقيد والتبليغ

مادة ٩ - لا يجوز لأحد مزاوله إحدى المهن ذات الاتصال بالجمهور والتي يعينها وزير الصحة العمومية بقرار يصدره إلا بعد توقيع الكشف الطبي عليه من السلطة الصحية وثبوت خلوه من الأمراض الزهرية والسلطة الصحية دائماً أن تعيد الكشف على أرباب هذه المهن في أي وقت للتأكد من استمرار خلوهم من هذه الأمراض

مادة ١٠ - لا يجوز للمرأة أن تشغل مرضعاً إلا بعد الكشف عليها من أحد الأطباء وثبوت خلوها من الأمراض الزهرية وغيرها من الأمراض المعدية وتعطى شهادة بنتيجة الكشف محررة على النموذج الذي تضعه وزارة الصحة العمومية وتشمل هذه الشهادة اسم المرضع وسنها وعنوانها وتاريخ الكشف عليها ونتيجة الكشف وإمضاءها أو بصمتها ولا يعمل بالشهادة إلا لمدة ثلاثين يوماً من تاريخ الكشف إذا كانت دالة على الخلو من المرض

ولا يجوز لأحد استخدام مرضع إلا إذا قدمت له الشهادة المتقدم ذكرها وبعد أن يضع توقيعه عليها وتاريخ تقديمها له

ويكون الكشف بغير مقابل إذا قام به طبيب الصحة أو أحد أطباء المؤسسات العلاجية المنصوص عليها في المادة ٨ ولا يحصل رسم عن الشهادة

مادة ١١ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنياً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يعلم أنه مصاب بأحد الأمراض الزهرية وتسبب بأية طريقة كانت في نقل أحد هذه الأمراض إلى غيره

ولا تجوز محاكمة المتهم إلا بناء على شكوى الشخص الذي انتقلت إليه العدوى أو من يمثله إن كان قاصراً أو معنوياً وللشكوى أن يطلب إيقاف إجراءات المحاكمة في أي وقت قبل الحكم في الدعوى إذا كان المجنى عليه زوجاً للجانى أو من أقاربه

ولا تقبل الشكوى بعد مضي ستة أشهر من تاريخ علمه بهذا المرض

مادة ١٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنياً أو بإحدى هاتين العقوبتين :

(١) كل امرأة مصابة بأحد الأمراض الزهرية ترضع طفلاً سليماً منه غير ولدها وهي عالمة

بذلك أو كانت إيضاحات الطبيب المعالج لها تحملها على الاعتقاد بأنها مصابة بأحد تلك الأمراض .
(٢) كل من استخدم امرأة مصابة بأحد الأمراض الزهرية لإرضاع طفل سليم من هذا المرض وهو عالم بذلك أو كانت إيضاحات الطبيب المعالج لها تحملها على الاعتقاد بأنها مصابة بأحد تلك الأمراض .

(٣) كل من تسبب في إرضاع طفل مصاب بأحد الأمراض الزهرية غير السيلان من امرأة سليمة منه وهو عالم بمرض الطفل .

مادة ١٣ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المواد ٢ و ٩ و ١٠ (فقرة أولى) .
ويعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات كل من خالف أحكام المواد ٤ و ٥ و ٧ و ١٠ (فقرة ثانية) .

مادة ١٤ — لا تخل أحكام هذا القانون بما يقتضى به قانون العقوبات أو أى قانون آخر من عقوبات أشد كما لا تخل بالمحاكمات التأديبية .

مادة ١٥ — تتولى وزارة الحربية والبحرية مكافحة وعلاج الأمراض الزهرية بين وحدات الجيش والبحرية والطيران مع مراعاة أحكام المادتين الرابعة والخامسة كما تتولى مصلحة السجون هذا العمل فيما يتعلق بالمسجونين .

مادة ١٦ — على وزارة الصحة العمومية والداخلية والمالية والعدل والشؤون الاجتماعية والبحرية والبحرية وكل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ولوزير الصحة العمومية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر في أول ذى الحجة سنة ١٣٦٩ (١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)

عثمان محرم

وزير المواصلات

محمد محمد الوكيل

وزير الداخلية

فؤاد سراج الدين

وزير المالية

محمد زكي عبد المتعال

قانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠

خاص بالجنسية المصرية

نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — المصريون هم :

(١) أعضاء الأسرة المالكة .

(٢) المتوطنون في الاراضى المصرية قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ وكانوا محافظين على إقامتهم العادية فيها إلى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ ولم يكونوا من رعايا الدول الأجنبية .

(٣) الرعايا العثمانيون المولودون في الاراضى المصرية من أبوين مقيمين فيها إذا كانوا قد حافظوا على إقامتهم العادية فيها إلى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ ولم يكتسبوا جنسية أجنبية .

(٤) الرعايا العثمانيون المولودون في الاراضى المصرية المقيمون فيها الذين قبلوا المعاملة بقانون القرعة العسكرية المصرى سواء بأدائهم الخدمة العسكرية أو بدفع البدل ولم يدخلوا في جنسية أجنبية متى حافظوا على إقامتهم العادية في مصر إلى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ .

(٥) الرعايا العثمانيون الذين كانوا يقيمون عادة في الاراضى المصرية في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وحافظوا على تلك الإقامة حتى تاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ سواء أكانوا بالغين أم قصر .

(٦) الرعايا العثمانيون الذين جعلوا إقامتهم العادية في الاراضى المصرية بعد تاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وحافظوا على تلك الإقامة حتى تاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ وطلبوا خلال سنة من هذا التاريخ اعتبارهم داخلين في الجنسية المصرية .

(٧) الرعايا العثمانيون الذين كانوا يقيمون عادة في الاراضى المصرية من تاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ولم يحافظوا على تلك الإقامة حتى تاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ وطلبوا خلال سنة من هذا التاريخ دخولهم في الجنسية المصرية واعترف لهم وزير الداخلية بدخولهم فيها .

والمقصود بالرعايا العثمانيين في الفقرات الثلاث المتقدمة هم رعايا الدولة العثمانية القديمة قبل تاريخ العمل بمعاهدة لوزان المعقودة في ٢٤ يولية سنة ١٩٢٣ .

ولا تقبل طلبات باعطاء شهادات بالجنسية المصرية من الأشخاص الذين ينطبق عليهم حكم الفقرة الخامسة من هذه المادة بعد مضى ستة من تاريخ العمل بهذا القانون وبالنسبة إلى القصر بعد مضى ستة من بلوغهم سن الرشد .

ودخول الجنسية المصرية بمقتضى أحكام الفقرات السابقة من هذه المادة يشمل الزوجة والأولاد والقصر بحكم القانون .

ولا تسرى الأحكام الخاصة باعتبار الرعايا العثمانيين داخلين في الجنسية المصرية على من اختار منهم الجنسية التركية أو جنسية إحدى البلاد التي فصلت عن الدولة العثمانية بمقتضى معاهدة لوزان المعقودة في ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٣.

مادة ٢ — يكون مصرياً :

(١) من ولد لأب مصرى .

(٢) من ولد في المملكة المصرية من أم مصرية وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له .

(٣) من ولد من أم مصرية في المملكة المصرية ولم تثبت نسبته إلى أبيه قانوناً .

(٤) من ولد في المملكة المصرية من أبوين مجهولين .

ويعتبر اللقيط في المملكة المصرية مولوداً فيها ما لم يثبت العكس .

مادة ٣ — يعتبر مصرياً من ولد في الخارج من أم مصرية وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له واختار الجنسية المصرية خلال سنة من تاريخ بلوغه سن الرشد ، وذلك باخطار يوجه إلى وزير الداخلية .

مادة ٤ — يجوز بقرار من مجلس الوزراء أن يعتبر مصرياً كل أجنبي ولد في المملكة المصرية وتوافرت فيه الشروط الآتية :

(أولاً) أن تكون إقامته العادية في المملكة المصرية عند بلوغه سن الرشد .

(ثانياً) أن يكون سليم العقل غير مصاب بعاقة تجعله عالة على المجتمع .

(ثالثاً) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة ولم يسبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف إلا إذا كان قد رد إليه اعتباره .

(رابعاً) أن يكون ملماً باللغة العربية .

(خامساً) أن يقدم خلال سنة من بلوغه سن الرشد طلباً بدخوله في الجنسية المصرية

وعلى وزير الداخلية تقديم طلبات الاختيار إلى مجلس الوزراء خلال ستة أشهر من تاريخ وصول الطلب .

مادة ٥ — يجوز بمرسوم منح الجنسية المصرية لكل أجنبي توافرت فيه الشروط الآتية :

(أولاً) أن يكون بالغاً سن الرشد

(ثانياً) أن يكون سليم العقل غير مصاب بعاقة تجعله عالة على المجتمع .

(ثالثاً) أن يكون قد جعل إقامته العادية في المملكة المصرية مدة عشر سنوات متتالية على الأقل

سابقة على تقديم طلب التجنس .

(رابعاً) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة ولم يسبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة

مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف إلا إذا كان قد رد إليه اعتباره .

(خامسا) أن تكون له وسيلة مشروعة للكسب .

(سادسا) أن يكون ملما باللغة العربية .

مادة ٦ — يجوز بمرسوم منح الجنسية المصرية لكل أجنبي توافرت فيه شروط المادة السابقة إذا كان — بمقصد التجنس — قد حصل على إذن من وزير الداخلية بالتوطن في المملكة المصرية وأقام بها فعلا مدة خمس سنوات متتاليات بعد هذا الإذن . ويبطل أثر الإذن إذا انقضت تلك المدة ولم يطلب التجنس خلال الثلاثة الشهور التالية .

وإذا مات المأذون له قبل منحه الجنسية المصرية جاز لزوجته ولأولاده القصر وقت صدور الإذن أن ينتفعوا به وبالمدة التي يكون المتوفى قد أقامها .

مادة ٧ — يجوز — دون توافر الشروط المنصوص عليها في المادة ٥ — منح الجنسية المصرية بقانون خاص لكل أجنبي يكون قد أدى للدولة خدمات جليلة ، كما يجوز منحها بمرسوم لأصحاب الأسرة المالكة ولرؤساء الطوائف الدينية المصرية .

مادة ٨ — يترتب على كسب الأجنبي الجنسية المصرية أن تصبح زوجته مصرية كذلك مالم تقرر خلال سنة من تاريخ دخول زوجها في الجنسية المصرية أنها ترغب في الاحتفاظ بجنسيتها الأصلية . أما أولاده النصر فيعتبرون مصريين إلا إذا كانت إقامتهم العادية في الخارج وبقيت لهم بمقتضى تشريع البلد الذي هم تابعون له جنسية أبيهم الأصلية .

ويسوغ للأولاد الذين تهررت جنسيتهم بحسب الأحكام السابقة أن يقرروا اختيار جنسيتهم الأصلية خلال السنة التالية لبلوغهم سن الرشد .

مادة ٩ — المرأة الأجنبية التي تزوج من مصرى لا تدخل في الجنسية المصرية إلا إذا أثبتت في وثيقة زواجها أو في طلب لاحق للزواج رغبتها في كسب هذه الجنسية واستمرت الزوجية قائمة مدة لا تقل عن سنتين من تاريخ تحرير وثيقة الزواج .

ويجوز لوزير الداخلية بقرار مسبب قبل فوات المدة المشار إليها في الفقرة الأولى حرمان الزوجة الأجنبية حق الدخول في الجنسية المصرية وإذا كسبت الزوجة الأجنبية الجنسية المصرية فإنها لا تفقدها عند انتهاء الزوجية إلا إذا تزوجت من أجنبي أو جعلت إقامتها العادية في الخارج أو استردت جنسيتها الأجنبية .

مادة ١٠ — لا يكون للأجنبي الذي كسب الجنسية المصرية — عملا بأحكام المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٨ و ٩ — حق التمتع بالحقوق الخاصة بالمصريين أو مباشرة حقوقهم السياسية قبل انقضاء خمس سنوات من تاريخ كسبه لهذه الجنسية .

كما لا يجوز انتخابه أو تعيينه عضواً في أية هيئة نيابية قبل مضي عشر سنوات من التاريخ المذكور .

ويجوز بمرسوم أن يعفى من شرط انقضاء هاتين المديتين من يكون قد انضم إلى القوات المصرية المحاربة وحارب في صفوفها .

مادة ١١ — لا يجوز لمصرى أن يتجنس بجنسية أجنبية دون إذن سابق يصدر بمرسوم .
والمصرى الذى يتجنس بجنسية أجنبية قبل حصوله مقدما على هذا الإذن يظل معتبرا مصريا من جميع الوجوه وفى جميع الأحوال إلا إذا رأت الحكومة المصرية إسقاط الجنسية عنه بالتطبيق لحكم المادة ١٥ .

مادة ١٢ — يترتب على تجنس المصرى بجنسية أجنبية متى أذن له فى ذلك أن يفقد زوجته الجنسية المصرية إذا كانت تدخل فى جنسية زوجها بمقتضى القانون الخاص بهذه الجنسية الجديدة ، إلا إذا قررت خلال سنة من تاريخ دخول زوجها فى هذه الجنسية أنها ترغب فى الاحتفاظ بجنسيتها المصرية .

أما أولاده القصر فيفقدون الجنسية المصرية إذا كانوا بحكم تغيير جنسية أبهم يدخلون فى جنسيته بمقتضى القانون الخاص بهذه الجنسية الجديدة .

ويسوغ للأولاد الذين قررت جنسيتهم بحسب الأحكام السابقة أن يقرروا اختيار جنسيتهم الأصلية خلال السنة التالية لبلوغهم سن الرشد .

مادة ١٣ — المرأة المصرية التى تزوج من أجنبي تحتفظ بجنسيتها المصرية إلا إذا رغبت فى الدخول فى جنسية زوجها وأثبتت رغبتها هذه عند الزواج أو أثناء قيام الزوجية وكان قانون زوجها يدخلها فى جنسيته .

وعند انتهاء الزوجية يجوز للمرأة المصرية أن تسترد جنسيتها الأصلية إذا طلبت ذلك ووافق وزير الداخلية .

ومع ذلك إذا كان عقد زواج المصرية من أجنبي عمدا باطلا طبقا لأحكام القانون المصرى وصحيا طبقا لأحكام قانون الزوج ، فإن هذه المرأة تعتبر كأنها لم تفقد جنسيتها الأصلية ولم تدخل مطلقا فى جنسية زوجها .

مادة ١٤ — يجوز بمرسوم مسبب أن تسحب الجنسية المصرية من كل من دخل فيها طبقا لأحكام المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٩ من هذا القانون أو المواد ٧ و ٨ و ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ ، وذلك خلال السنوات الخمس التالية لتاريخ دخوله فى الجنسية المصرية فى أية حالة من الحالات الآتية :

- (١) إذا كان قد دخل فى الجنسية المصرية بناء على أقوال كاذبة أو بطريق الغش أو الخطأ .
- (٢) إذا حكم عليه فى المملكة المصرية بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف .
- (٣) إذا حكم عليه لإرتكابه جريمة من شأنها المساس بسلامة الدولة أو بأمنها أو بمصالحها فى الداخل أو الخارج أو بنظام الحكم أو بالنظام الاجتماعى فيها أو لنشره أو ترويجه أو تحييده بأية طريقة كانت أفكارا ثورية أو مذاهب متطرفة ترمى إلى قلب نظام الحكومة أو تغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بأية وسيلة غير مشروعة .
- (٤) إذا كان قد انقطع عن الإقامة فى المملكة المصرية مدة سنتين متواليتين أثناء السنوات

الخمس التالية لكسبه الجنسية المصرية وكان ذلك الانتقطاع بلا عذر يقبله وزير الداخلية .

مادة ١٥ - يجوز بمرسوم مسبب إسقاط الجنسية المصرية عن كل مصرى في أية حالة من الحالات الآتية :

(أولاً) إذا دخل في جنسية أجنبية على خلاف حكم المادة ١١ .

(ثانياً) إذا قبل دخول الخدمة العسكرية لأحدى الدول الأجنبية دون ترخيص سابق يصدر بقرار من مجلس الوزراء .

(ثالثاً) إذا عمل لمصلحة دولة أو حكومة أجنبية وهي في حالة حرب مع المملكة المصرية أو كانت العلاقات السياسية قد قطعت معها .

(رابعاً) إذا قبل في الخارج وظيفة لدى حكومة أجنبية أو إحدى الهيئات الدولية وبقي فيها بالرغم من الأمر الذى يصدر إليه من الحكومة المصرية بتركها .

(خامساً) إذا كانت إقامته العادية في الخارج وانضم إلى هيئة أجنبية من أغراضها نشر الدعاية الثورية ضد النظام الاجتماعى أو الاقتصادى للدولة أو ضد النظم الأساسية للمجتمع أو ترمى إلى الوصول إلى الغرض ذاته بأية وسيلة أخرى أو انضم إلى مركز أو فرع أو معهد دراسى أو غير دراسى إلى مكتب أو جماعة تابعة لمثل تلك الهيئة أو متصلة بها أيا كان وجه التبعية أو الاتصال .

مادة ١٦ - يترتب على سحب الجنسية المصرية في الأحوال المنصوص عليها في المادة ١٤ زوال هذه الجنسية عن صاحبها .

ويجوز بقرار من مجلس الوزراء أن تزول هذه الجنسية عن كسبها بطريق التبعية .
ويترتب على إسقاط الجنسية في الأحوال المبينة في المادة ١٥ أن تزول الجنسية عن صاحبها وحده .
مادة ١٧ - يجوز بمرسوم أن ترد الجنسية المصرية إلى من سحبت منه أو أسقطت عنه طبقاً لأحكام المادتين ١٤ و ١٥ .

مادة ١٨ - لا يكون للدخول في الجنسية المصرية أو سحبها أو إسقاطها أو استردادها أى أثر في الماضى ما لم ينص على غير ذلك .

مادة ١٩ - الاقرارات واعلانات الاختيار والأوراق والطلبات المنصوص عليها في هذا القانون يجب أن توجه إلى وزير الداخلية بطريق الاعلان الرسمى على يد محضر أو بتسليمها بموجب إيصال إلى الموظف المختص في المحافظة أو المديرية التابع لها محل إقامة صاحب الشأن ، وفي الخارج تسلم إلى الممثلين السياسيين للمملكة المصرية أو إلى قناصلها .

ويجوز بقرار من وزير الداخلية أن يرخص لأى موظف آخر في تسلم هذه الاقرارات والاعلانات والأوراق والطلبات .

مادة ٢٠ - يعطى وزير الداخلية كل ذى شأن شهادة بالجنسية المصرية مقابل دفع الرسوم التى تفرض بمقتضى قرار منه ، وذلك بعد التحقق من ثبوت الجنسية .

ويكون لهذه الشهادة حجيتها القانونية ما لم تلغ بقرار مسبب من وزير الداخلية ويجب أن تعطى هذه الشهادة لطالبها في مدى ستة أشهر على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب ، ويعتبر امتناع وزير الداخلية عن إعطائها في الميعاد المذكور رفضاً لطلبه .

ولمن يرفض طلبه حق التظلم والظعن أمام الجهات المختصة .

مادة ٢١ — جميع المراسيم والقرارات الخاصة بكسب الجنسية المصرية أو بسحبها أو باسقاطها أو باستردادها تحدث أثرها من تاريخ صدورها ويجب نشرها في الجريدة الرسمية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها ولا يمس ذلك كله حقوق حسن النية من الغير .

مادة ٢٢ — يعمل بأحكام جميع المعاهدات والاتفاقات الدولية الخاصة بالجنسية التي أبرمت بين المملكة المصرية والدول الأجنبية ولو خالفت أحكام هذا القانون .

مادة ٢٣ — يكون تحديد سن الرشد الواردة في هذا القانون طبقاً لأحكام القانون المصري .

مادة ٢٤ — جميع الأحكام التي تصدر في مسائل الجنسية تعتبر حجة على الكافة ، وينشر منظورها في الجريدة الرسمية .

مادة ٢٥ — يقع عبء الإثبات في مسائل الجنسية على من يدعى أنه يتمتع بالجنسية المصرية أو يدفع بأنه غير داخل فيها .

مادة ٢٦ — لا يترتب أثر للزوجية في كسب الجنسية أو فقدها إلا إذا أثبتت في وثيقة رسمية تصدر من الجهة المختصة .

مادة ٢٧ — مع عدم الإخلال بأية عقوبة أخرى أشد يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه كل من أبدى أمام السلطة المختصة بقصد إثبات الجنسية المصرية له أو لغيره أو بقصد نفيها عنه أو عن غيره ، أقوالاً كاذبة أو قدم إليها أوراقاً غير صحيحة مع علمه بذلك .

مادة ٢٨ — يلغى المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ ، المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣١ .

مادة ٢٩ — على وزراء الداخلية والخارجية والعدل ، كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولوزير الداخلية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر في أول ذي الحجة سنة ١٣٦٩ هـ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠ .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء « بالنيابة » ،

عثمان محرم

وزير العدل

عبد الفتاح الطويل

وزير الداخلية

فؤاد سراج الدين

وزير الخارجية « بالنيابة » ،

ابراهيم فرج

وزارة العدل
ادارة المحاكم

٧٤ — ٤٠ / ١٣ (٢٨٨)

قــــــــــــــــرار

نحن وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة ١٠ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون نظام القضاء .
وعلى القرار الصادر بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٤٠ بإنشاء محكمة تجارية جزئية بمدينة الاسكندرية .
وعلى قرار الجمعية العمومية لمحكمة الاسكندرية الابتدائية المنعقدة في يوم الخميس ١١
جمادى الآخرة سنة ١٣٦٩ الموافق ٣٠ مارس سنة ١٩٥٠
قررنا ما يأتي

المادة الأولى — يشمل اختصاص المحكمة التجارية الجزئية بالاسكندرية جميع القضايا التجارية
التي تدخل في اختصاص المحاكم الجزئية الكائنة بمدينة الاسكندرية .

المادة الثانية — القضايا التجارية الجزئية المتداولة بجلسات محاكم الرمل ومحرم بك والجمرک
ومينا البصل والمحمودية الجزئية تحال إلى المحكمة التجارية الجزئية بالحالة التي هي عليها ان لم تكن
قد تمت المرافعة فيها .

يعمل بهذا القرار اعتباراً في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٠

صدر في شوال سنة ١٣٦٩ — ٢ أغسطس سنة ١٩٥٠
صورة مرسلة إلى محكمة اسكندرية الابتدائية للاحاطة والتنفيذ .

مدير عام ادارة المحاكم (امضاء) ١٩٥٠ / ٨ / ٥

المشور رقم ١٨٨

محكمة اسكندرية الابتدائية
قلم السكرتارية

حضرة صاحب العزة :

المسطر بصدر هذا صورة كتاب الوزارة المؤرخ في ٣ أغسطس رقم ٧٤ - ٤٥ / ١٣ - ٢٨٨ ،
نبلغه لحضرتكم للإحاطة بما جاء به والتفضل بالتفنية إلى تنفيذه بكل دقة وعناية . هذا مع الإحاطة
بأن جلسات النجاري الجزئي قبل ١٥ يونيه سنة ١٩٥٠ الثلاثاء والأربعاء والخميس أسبوعياً . وسيكون
ذلك أيضاً اعتباراً من ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٠ إلا إذا عتدت الجمعية العمومية قبل هذا التاريخ أو
بعده ورأت اجراء تعديلات في جلسات هذه المحكمة .

رئيس المحكمة

تحريراً في ١٥ / ٨ / ١٩٥٠

ملحوظة . —

وسيقوم قلم محضري المحكمة الكلية باعلان الدعاوى الخاصة بهذه المحكمة بمحافظة الاسكندرية
اسوة بما هو متبع بالبروتوكولات اما تنفيذ احكامها فستنفذ بمعرفة قلم محضري كل محكمة حسب اختصاصها .

العدد الثاني	فهرست	السنة الحادية والثلاثون
رقم الحكم	المصنف	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		(١) القضاء الإداري
٧٠	٢٢٧	٢٢ فبراير ١٩٥٠
		١- أعمال السيادة . ما يتبع من سياسة ويتخذ من إجراءات المحافظة على سيادة الدولة وكيانها في الداخل والخارج - ٢ - منع البوليس أى شخص من السفر إلى الخارج . عمل إداري من اختصاص مجلس الدولة .
٧١	٢٣١	٢٣ فبراير ١٩٥٠
		القرارات الإدارية لا تسبب إلا حيث يقضى القانون بذلك . فإذا ذكرت أسباب كانت موضع إشراف المحكمة وتقديرها .
٧٢	٢٣٥	٤ مايو ١٩٥٠
		مخالفة قاعدة جرى عليها العمل تساوى مخالفة قانون أو لائحة .
٧٣	٢٣٩	د د د
		١- أن قواعد التفسير من حيث الأقدمية لا تتحلل من طابع الترقية العادية وخصائصها - ٢ - درجات الميزانية ودرجات تعزيز الوظائف غير مقيدة بالأقدمية - ٣ - الحرمان من الترقية بسبب وجود جزاء ليس جزاء آخر بل يستند إلى حق الحكومة في اختيار من كان أهلاً للترقية .
٧٤	٢٤٢	د د د
		١- المنازعات في المرتبات والمعاشات . من اختصاص مجلس الدولة السابق واللاحق منها بقانون انشائه - ٢ - مجلس الوزراء . يصدر قراراته التنظيمية في أى وقت - ٣ - الموظف وترقيته إلى درجة بعد مدة معينة غير وجوبية .
٧٥	٢٤٧	١١ مايو ١٩٥٠
		إن الأوامر التي يقرها رجال الرى لوقاية البلاد من الفيضان أعمال إدارية لا من أعمال السيادة . لأن أعمال السيادة تتصل غالباً بالسياسة . والعمل الذي يقع تنفيذاً لقرار إداري يستمد كيانه من هذا القرار ولا يعتبر عملاً عادياً . الميعاد المنصوص عليه بالمادة ٣٥ من قانون مجلس الدولة لا يسرى على طلب التعويض . أعمال الوقاية المنصوص عليها بالمادة ٤ من لائحة الترع والجسور غير محدودة وترك أمرها لرجال الرى وكذلك في تقدير الظروف الملزمة لإصدار الأمر الإداري في حدود الحالة الحاضرة لا التخيلية .
٧٦	٢٦٤	٢٥ مايو ١٩٥٠
		الترقية ليست حقاً مكتسباً للموظف ولا تعتبر عدم الترقية انتزاعاً لهذا الحق منه . بل هي مزايا تعطى للموظفين استثناءً لهم .
٧٧	٢٦٧	١٥ يونيو ١٩٥٠
		عدول الحكومة عن قراراتها النهائية . متى يجوز ومتى لا يجوز .

العدد الثاني	فهرست	السنة الحادية والثلاثون
رقم الحكم	المصنف	تاريخ الحكم
٧٨	٢٦٩	١٥ يونيه ١٩٥٠
١ - الترقية انتقال من درجة إلى أعلى أو تحقيق تقدم أو امتياز للموظف على زملائه . والأقدمية عنصر من عناصر الترقية .		
٢ - من شأن التظلم من القرار انفتاح الميعاد بالنسبة إليه . مادة ٣٥ من قانون مجلس الدولة .		
٧٩	٢٧٣	٢٩ يونيه ١٩٥٠
١ - الخطأ المصلحي والخطأ الشخصي . نية الموظف والخطأ الجسمي تميزان الواحد عن الآخر - ٢ - الأحكام . وجوب تنفيذها . الامتناع عن ذلك خاطيء . إلا إذا كان لسبب طرأ بعد صدورهما .		
٣ - الامتناع عن تنفيذ الأحكام جريمة يعاقب عليها ويكون الممتنع أو الأمر بالامتناع مسئولاً شخصياً ولا تمنع هذه المسئولية الشخصية مسئولية الحكومة لاهمالها الرقابة على الموظفين - ٤ - والتعويض يشمل التعويض عن ضرر محقق لا احتمالي . وعن ضرر أدبي .		
٢ - قضاء محكمة النقض الجنائية		
٨٠	٢٨٢	١ مايو ١٩٥٠
دفاع شرعي . عدم تمسك الطاعن بحالة الدفاع أمام محكمة الموضوع وعدم استبانة هذه الحالة من الوقائع الثابتة في الحكم . رفض .		
٨١	٢٨٣	" " "
زنا . المكاتيب التي يجوز الاستدلال بها على شريك الزوجة . حكم بالبراءة . عدم الرد على جميع أدلة الاتهام لا يعيبه .		
٨٢	٢٨٤	" " "
حكم استثنائي . استناده إلى أسباب الحكم الابتدائي . صحته .		
٨٣	٢٨٤	" " "
مسؤولية . إعفاء صاحب المصنع من عقوبة الحبس طبقاً للمادة ٥٨ ق ٩٥ سنة ١٩٤٥ .		
٨٤	٢٨٥	" " "
طعن . عدم اعلان المتهم للجلسة التي صدر فيها الحكم الغيابي . عدم تمسك المتهم بهذا السبب عند نظر المعارضة . رفض .		
٨٥	٢٨٦	" " "
غش . وجوب قيام الدليل على علم المتهم بالغش .		
٨٦	٢٨٧	" " "
سب . علانية . مكتب المحامي محل خاص بحسب الاصل .		
٨٧	٢٨٨	" " "
هتك عرض بالقوة . المفاجأة المكونة لركن الاكراه . مثال .		
٨٨	٢٨٩	٢ مايو ١٩٥٠
معارضة في حكم غيابي . بعد سبق معارضة أولى حكم برفضها . عدم جوازها .		
٨٩	٢٩٠	" " "
إغلام شرعي . الادلاء ببيانات يعلم الشاهد أنها غير صحيحة .		

العدد الثاني	فهرست	السنة الحادية والثلاثون
رقم الحكم	المحكمة	تاريخ الحكم
٩٠	٢٩١	٢ مايو ١٩٥٠
٩١	٢٩٣	د د د
٩٢	٢٩٤	د د د
٩٣	٢٩٥	د د د
٩٤	٢٩٧	د د د
٩٥	٢٩٨	د د د
٩٦	٣٠٠	٨ مايو ١٩٥٠
٩٧	٣٠٠	د د د
٩٨	٣٠١	د د د
٩٩	٣٠٢	د د د
١٠٠	٣٠٣	د د د
١٠١	٣٠٤	د د د
١٠٢	٣٠٦	د د د
١٠٣	٣٠٧	د د د
١٠٤	٣٠٨	د د د

جريمة عمدية . ويجب أن تكون الشهادة أمام السلطة المختصة .
حكم . تسببه . الاستناد إلى التحقيقات الأولية . يجب أن تكون
تلك التحقيقات مطروحة للبحث أمام المحكمة بالجلسة .
دفاع شرعي . واقعة الدعوى ترشح لبحثه . إغفال المحكمة
التحدث عنه . قصور .
تموين . حق المستهلك في نقل السكر المقرر له لا يسرى إذا كان
السكر قد أهدى إليه من آخر .
خطأ . إضافة محكمة أول درجة عنصراً للخطأ لم تتمسك به النيابة
في جريمة قتل خطأ .
اشتباه . عود للاشتباه يتحقق ولو كان الحكم أساس العود سابقاً
على المرسوم ٩٨ سنة ١٩٤٥ .
طعن . عتوبة مبررة . مثال . لا مصلحة للطاعن في الطعن .
تفتيش . وجود اعتراف من المتهم بضبط المخدر عنده . اغفاله
والقضاء بالبراءة استناداً إلى بطلان التفتيش . قصور .
صورية . تقديرها . موضوعي . التمسك بصورية عقد الامانة
لا يلزم له رد خاص .
حكم بالادانة . تسببه . وجوب بيان مضمون كل دليل من
أدلة الثبوت .
طلب . عدم اصرار المتهم عليه . عدم تعرض المحكمة له . لا قصور .
تفتيش . تلبس . مثال . صحة القبض والتفتيش .
غش . مواد ضارة بالصحة . وجوب تطبيق الفقرة الثالثة من
المادة ٢ ق ٤١ سنة ١٩٤٨ .
تفتيش . استيفاف الدورية للتمه لا يعد قبضاً . العثور على
المخدر بعد أن ألقاه المتهم تلبس .
حكم بالادانة . تسببه . لا يلزم أن تتبع المحكمة الدفاع وترد عليه .
دعوى مدنية ترفع بالتبعية للدعوى الجنائية . خضوعها لقانون
الاجرامات الجنائية .

العدد الثاني	فهرست	السنة الحادية والثلاثون
رقم الحكم	المسجلة	تاريخ الحكم
١٠٥	٣٠٩	٩ مايو ١٩٥٠
١٠٦	٣١٠	، ، ،
١٠٧	٣١١	، ، ،
١٠٨	٣١٢	، ، ،
١٠٩	٣١٦	١٥ مايو ١٩٥٠
١١٠	٣١٧	، ، ،
١١١	٣١٨	، ، ،
١١٢	٣١٩	، ، ،
١١٣	٣٢١	، ، ،
١١٤	٣٢٢	، ، ،
١١٥	٣٢٣	، ، ،
١١٦	٣٢٤	١٧ مايو ١٩٥٠
١١٧	٣٢٥	، ، ،

ملخص الأحكام	رقم الحكم	المسجلة	تاريخ الحكم
تفتيش . بطلانه . لا يمنع المحكمة من الأخذ بالأدلة الأخرى المستقلة عن القبض والتفتيش .	١٠٥	٣٠٩	٩ مايو ١٩٥٠
حكم . تسيبه . استناده إلى دليل لا يتفق مع ما هو ثابت في الأوراق . نقض .	١٠٦	٣١٠	، ، ،
استئناف . تعديل وصف التهمة من اشتباه إلى حالة عود إلى الاشتباه . جوازه .	١٠٧	٣١١	، ، ،
حكم غيابي . سقوط الحكم الغيابي بحضور المتهم في الأحكام التي تصدر من محكمة الجنايات في جناية ولو كانت المحكمة اعتبرت الواقعة جنحة .	١٠٨	٣١٢	، ، ،
غش . علم المتهم به . وجوب إقامة الدليل عليه .	١٠٩	٣١٦	١٥ مايو ١٩٥٠
تبيد أشياء . شرط العقاب أن يعلم المتهم بيوم البيع علماً حقيقياً ويتعمد عدم تقديم المحجوزات .	١١٠	٣١٧	، ، ،
تبيد . تمسك المتهم بعدم علمه بيوم البيع . لا يجوز الدفع به لأول مرة في النقض .	١١١	٣١٨	، ، ،
دعوى عمومية . حق النيابة في رفعها . تزوير . عدم تقييد المحكمة بالأحكام المدنية . أسباب الحكم المدني يصح اتخاذها أسباباً .	١١٢	٣١٩	، ، ،
تموين . صاحب المقهى يدخل في عداد أصحاب المحال العمومية الملزمين بامساك الدقتر .	١١٣	٣٢١	، ، ،
علانية . سب . مندره العمدة محل خاص . بحكم الأصل .	١١٤	٣٢٢	، ، ،
طلب تحقيق . عدم اصرار المحامي عليه . عدم اجابته أو الرد عليه . لاقصور .	١١٥	٣٢٣	، ، ،
قذف بواسطة الصحف . اختصاص محكمة الجنح به ما دامت الواقعة لا تتعلق بصفة المجنى عليه .	١١٦	٣٢٤	١٧ مايو ١٩٥٠
اختصاص مكاني في المسائل الجنائية من النظام العام . التسليم به لأول مرة في النقض . شرطه .	١١٧	٣٢٥	، ، ،

العدد الثاني	فهرست	السنة الحادية والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
١١٨	٣٢٧	١٧ مايو ١٩٥٠
١١٩	٣٢٨	• • •
١٢٠	٣٣١	٢٢ مايو ١٩٥٠
١٢١	٣٣٣	• • •
١٢٢	٣٣٣	• • •
١٢٣	٣٣٥	٢٣ مايو ١٩٥٠
١٢٤	٣٣٧	• • •
١٢٥	٣٣٨	• • •
١٢٦	٣٤٠	٢٩ مايو ١٩٥٠
١٢٧	٣٤١	• • •
١٢٨	٣٤٣	٣٠ مايو ١٩٥٠
١٢٩	٣٤٥	• • •
١٣٠	٣٤٧	٢٨ يناير ١٩٤٧
١٣١	٣٥٠	• • •

ملخص الأحكام

وصف التهمة . تعديله . شروط ذلك . تقدير العقوبة . موضوعي .

تفتيش . الدفع بطلانه . موضوعي . استئناف . تقضي المحكمة الاستئنافية بناءً على الأوراق . حق رجال الجمارك في التفتيش .

علانية . طرقها ليست على سبيل الحصر . قذف متعلق بالوظيفة لم يطلب المتهم اثباته . لا نقض .

شهادة زور . ليس لها قصد خاص .

شهود . حق المحكمة في الأخذ بأقوال الشاهد ولو كانت مخالفة لما قرره في التحقيق .

تبيد . قرار لجنة تسوية الديون . قبول طلب المدين مانع من بيع أموال المدين .

حكم غيابي . استئناف النيابة له يسقط بتعديل الحكم في المعارضة وقف تنفيذ العقوبة يعتبر تعديلاً . تموين . اعلان البيانات واجب على جميع التجار .

كحول . حظر نزع المواد المحولة من الكحول المحول . تقدير التعويض .

تفتيش . تقدير . جدية التحريات لاستصدار اذن التفتيش . موضوعي . حيازة المخدر . الأصل انه للتجارة .

تزوير أوراق رسمية . لا يلزم معه حصول ضرر . أوراق المضاهاة . شهادة ادارية .

قبض . مقترن بالتهديد بالقتل . يتحقق سواء أكان التهديد وقت القبض أم بعده . جواز الشروع في هذه الجناية . الاشتراك بالمساعدة لا يستلزم اتفاقاً سابقاً .

اجرامات المحاكاة يجب أن تكون في حضور المتهم مادام قد مثل أمام المحكمة . مخالفة ذلك . بطلان .

(٣) قضاء محكمة استئناف مصر المدنية

إجارة الوقف بفن . خضوعها للقانون المدني . لا الشريعة .

انتقال ملكية الموقوف . بوضع اليد والسبب الصحيح . وحسن

العدد الثاني	فهرست	السنة الحادية والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
١٢٢	٢٥٢	٨ أبريل ١٩٤٧
١٢٣	٢٥٧	٩ أكتوبر ١٩٤٧
١٢٤	٢٦١	٣١ يناير ١٩٤٨
١٢٥	٢٦٥	١٨ أبريل ١٩٤٨
١٢٦	٢٦٩	٨ يونيو ١٩٥٠
١٢٨	٢٧١	٢٦ مارس ١٩٥٠
١٢٩	٢٧٤	٣٠ أبريل ١٩٥٠

نية الحائز . لا بد من مضي ثلاث سنوات في حالة ما إذا كان المسروق منقولا . المواد ٤٦ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٦٠٨ مدني .

١ - قبول الدعوى الفرعية ولو لم ترتبط بالدعوى الأصلية . جوازه إذا قصد بها المقاصة - ٢ - علة المقاصة . حماية المدعى فرعيا من اعسار المدعى أصلا عقب تنفيذ حكمه وقبل حصول المدعى فرعيا على حكم بدينه بالطرق العادية - ٣ - لا محل لشكوى المدعى من تأجيل الفصل في دعواه المرفوعة بدين غير ثابت وغير واجب الأداء للنظر في الدعوى الفرعية التي لم ترفع للكيد .

١ - مرض الموت . تعريفه . بعجز صاحبه عن العمل . ويغلب فيه الموت . ولا عبء بطول مدة المرض - ٢ - الوارث يعتبر من الغير بالنسبة لتصرفات مورثه إذا كانت ضارة به - ٣ - ليس للتاريخ العرفي أية حجية ضد الوارث . وله اثبات العكس .

١ - خلو الأحكام الابتدائية من الأسباب . غير مبطل لها . والاستئناف يصحح هذا الخطأ - ٢ - الطعن بخلو الحكم من الأسباب سبب من أسباب النقض - ٣ - الاعتراف بالطلب والاعتراف بالسند . النفاذ بلا كفالة للأول . وبكفالة أو بدونها للثاني .

١ - العقد الاحتمالي . لا يشمل ما يمكن أن يتعقد عليه الاتفاق مستقبلا - ٢ - تحديد سعر الوحدة . لا يعتبر احتماليا .

(٤) قضاء محكمة استئناف مصر التجارية

بطلان . اشتراط نهائية الحكم بعد قانون المرافعات الجديد .

(٥) قضاء المحاكم الكلية المدنية

التماس إعادة النظر - عدم الفصل في أحد الطلبات . الحكم بما لم يطلبه الخصم . مادة ٣٧٢ مرافعات قديم . و ٣٦٨ ، ١٤٧ مرافعات جديد .

بند ميعاد الطعن في الاستئناف . سريانه ضد من أعلن الحكم ومن أعلن اليه الحكم . مادة ٣٥٣ مرافعات أهل قديم ، ٣٩٨ مرافعات مختلط قديم ، ٣٧٩ مرافعات جديد .

العدد الثاني	فهرست	السنة الحادية والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
ملخص الأحكام		
١٤٠	٣٧٥	٢٨ مايو ١٩٥٠
		اعلان الأوراق . بطلانه إذا سلمت الصورة إلى شيخ البلد دون أن يثبت في المحضر الخطوات السابقة على التسليم . المواد ٦ ، ٧ ، ٢٢ ، مرافعات قديم والمواد ١١ ، ١٢ ، ٢٤ مرافعات جديد .
١٤١	٣٧٧	١٠ يونية ١٩٥٠
		الشفعة . الثمن . العبرة بالمدون في العقد النهائي لا العقد الابتدائي . تراحم الشفعاء . تفضيل الشريك في الشيوع على الجار المالك مادة ٩٣٦ مدني جديد .
١٤٢	٣٨٠	١٩ سبتمبر ١٩٥٠
		دعوى تزوير فرعية . استئنافها . نصاب الدعوى الأصلية . (٦) قضاء المحاكم الكلية (جنح مستأنفة)
١٤٣	٣٨٢	٢٦ يناير ١٩٥٠
		١ - محكمة الجنح تفصل في التعويض مهما بلغت قيمته - ٢ - ليس للعقد المبرم بين أمين النقل والمسؤول مدنيا على جعل محكمة مختصة بالفصل بينهما تأثير على اختصاص محكمة الجنح بالفصل باعتبارها محكمة الأصل - ٣ - لا تسري المادة ١٠٤ تجاري إذا كان السبب ارتكاب جريمة .
		(٧) القضاء المستعجل
١٤٤	٣٨٦	١٦ فبراير ١٩٥٠
		اشكال . المادة ٤٥٥ من قانون المرافعات .
١٤٥	٣٨٧	١٤ يونيه ١٩٤٨
		الحظر الوارد على سلطة قاضي الأمور المستعجلة في تفسير العقود أو الأحكام لا يمنع تعرفه العلاقة القانونية بين طرفي الخصومة والمفاضلة . فلا يصح القول بأن هذا البحث موضوعي .
١٤٦	٣٩٠	١٩ يونيه ١٩٤٨
		١ - قرارات لجنة الجمارك بالغرامة . لا تشمل بالنفاذ . ٢ - ليس من سلطة قاضي الأمور المستعجلة أن يصحح الأخطاء القانونية التي وقع فيها الحكم المستشكل فيه . كوصفه بأنه حضوري أو نهائي وهو ليس كذلك أو ابتناؤه على إجراءات باطلة أو مشمول بالنفاذ في غير الأحوال المقررة قانونا وإنما اختصاصه يبدأ فيما يليه من أسباب تقضي على الالتزام الموضوعي أو تبطل إجراءات التنفيذ .
١٤٧	٣٩٤	٢٢ أكتوبر ١٩٤٩
		أمر صادر من مصلحة التليفونات بقطع تيار عن تليفون . هل يعتبر أمراً إدارياً . دعوى استرداد الحيازة وهل تسري على المنقولات .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
(٨) قضاء المحاكم العسكرية			
التشريع العسكري . الذي يخص المحاكم العسكرية بالفصل في بعض جرائم القانون العام هو قانون إجراءات . ومثل هذا لا يسلب حقاً للنهيم بل ما يهدف إليه هو تحديد الهيئة المختصة بالمحاكمة مع العلم أن اختصاص المحكمة يتحدد بتاريخ رفع الدعوى .	أول فبراير ١٩٤٩	٣٩٩	١٣٧
(٩) قضاء المحاكم الجزئية المدنية			
إكراه أدبي . انعدام السبب وأثره على المشاركات .	٢١ نوفمبر ١٩٤٨	٤٠٨	١٤٨
تحكيم . عدم بيان موضوع النزاع تفصيلاً . مثال . بطلان المشاركة .	٢٦ نوفمبر ١٩٤٩	٤٠٨	١٤٩
(١٠) قضاء المحاكم الجزئية التجارية			
ضرائب . اختلاف المصلحة والممول على تقدير أرباح الماكينة . طلب الممول وضعها تحت الحراسة القضائية . لا يقبل .	٢١ يناير ١٩٥٠	٤١١	١٥٠
بحث في قواعد تنفيذ الأحكام والعقود الرسمية ، في قانون المرافعات الجديد للدكتور رمزي سيف .		٤١٣	
القائم البحرية وبحث لسعادة الأستاذ أحمد صفوت باشا المحامي .		٤٣١	
سرية التحقيق وحق حضور المحامي في قانون الإجراءات الجنائية الجديد لحضرة الأستاذ أحمد السادة المحامي		٤٤٢	
ملاحظات على التعديلات التي أدخلت على القانون الخاص بالمهن غير التجارية لحضرة الأستاذ حامد أسعد عاشور المحامي		٤٤٤	
قانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ بفرض ضريبة إضافية على ضريبة الأرباح التجارية والصناعية لمصلحة المجالس البلدية والقروية		٤٥٠	
قانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بالاشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال		٤٥١	
قانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد		٤٧٨	
قانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٠ بمكافحة الأمراض الزهرية		٤٨١	
قانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ خاص بالجفسيه المصرية		٤٨٤	
قرار وزير العدل بإنشاء محكمة جزئية تجارية بمدينة الاسكندرية		٤٩٠	
بحث في القانون المدني للأستاذ نصيف بك زكي			

المحامي

مجلة قضائية شهرية

نشرها نقابة المحامين المصرية

نوفمبر
سنة ١٩٥٠

السنة الحادية والثلاثون

العدد
الثالث

« اذا رأيت مثل الشمس فاشهد وإلا فدع »

« حديث شريف »

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أو بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحريرها بدار النقابة بشارع الملكة رقم ٥١ بمصر

ديوان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين الآتية : -

عدد	
١٠	أحكام صادرة من محكمة القضاء الإداري
١١	حكما ، ، محكمة الاستئناف الأهلية (القضاء المدني)
١	، ، محكمة جنايات اسكندرية
٢	حكمين صادرين من قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدني)
١	حكما صادرا من ، ، (القضاء التجاري)
١	، ، قضاء المحاكم الحسبية
٨	مبادئ أحكام صادرة من قضاء الايجارات (الدائرة الحادية عشرة)
٣	أحكام صادرة من القضاء المستعجل
١	حكما صادرا من قضاء محكمة المخدرات
٢	حكمين صادرين من قضاء المحاكم الجزئية (قضاء الجناح)
٤	أحكام صادرة ، ، ، (القضاء المدني)
١	بحث في نقد قانون الحجز الجبري لذوى الامراض العقلية للدكتور على عبدالسلام
١	بحث في الخطأ تحت ستار الحقوق في القانون المصري بقلم الاستاذ احمد رفعت خفاجي
١	قواعد تنفيذ الاحكام والعقود الرسمية في قانون المرافعات الجديد للدكتور رمزي سيف
١	شرح القانون المدني لحضرة الاستاذ نصيف زكي بك
١	قانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ خاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية
١	مرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ خاص بالتسعير الجبري وتحديد الارباح
	لجنة تحرير المجلة

عبدالقناع الشلقاني - حسن عبد الجوار - سليمان عبد العظيم البستاني - محمد السادة نصيف زكي بك

من أعضاء مجلس النقابة من غير أعضاء مجلس النقابة

شهر نوفمبر
سنة ١٩٥٠

المحكمة

العدد الثالث
السنه الحادية والثلاثون

محكمة القضاء الإداري

مجلس الدولة

١٥١

٣٠ مارس سنة ١٩٥٠

مادة شهادة اجنبية لشهادة من الشهادات
الواردة بالجدول الملحق بقواعد الانصاف
لا تكون برأى ادارة البعثات بوزارة المعارف
وانما بقرار مجلس الوزراء

المبدأ القانوني

المبرة في معادلة شهادة أجنبية لشهادة
من الشهادات الواردة بالجدول الملحق
بقواعد الانصاف هي صدور قرار بذلك
من السلطة المختصة وهو مجلس الوزراء فهو
الذي يملك تقرير هذا التعادل - ومن ثم
لا يفيد المدعى شيئاً استناده الى رأى
ادارة البعثات في وزارة المعارف
العمومية مادام هذا الرأى لما يعتمده مجلس
الوزراء ويقرر التعادل على مقتضاه

الوقائع

تتصل وقائع الدعوى حسبما يستفاد من

صحيقتها ومذكرات الطرفين فيها ومستنداتها في
أن المدعى التحق بمدرسة الصناعات الميكانيكية
التابعة لوزارة المعارف العمومية نظام الخمس
سنوات بعد حصوله على شهادة الدراسة
الابتدائية، وتخرج فيها في سنة ١٩٢١، ثم
التحق في سنة ١٩٢٦ بالقسم الثانوى للمدرسة
المذكورة شعبة المعادن والأعمال الصحية ونال
الدبلوم بعد عامين قضاهما في الدراسة بها وكان
أول التاجحين، فأوفدته الوزارة في بعثة علمية
إلى إنجلترا للتخصص في الأعمال الصحية وسافر
إليها في سنة ١٩٢٩، وما أن استقر به المقام
هناك حتى فكر في الاستزادة من العلم، فالتحق
بدراسة ليلية بالمعهد الصحى الملكى بلندن -
وقد وافقت الوزارة على حساب دراسته
بالمعهد المذكور ضمن بعثته، وقامت بدفع نفقات
المعهد ورسوم الامتحان وبعد دراسة عامين
وزرع جاز الامتحان العلمى والعملى بمعهد
city quills - بلندن - وعاد إلى مصر وعين
مدرسا بقسم الزجاج في مدرسة الفنون
التطبيقية ثم نقل لمدرسة دمنهور الصناعية -
ولما لم يجد بها عملا يتفق مع ما تخصص فيه بقي

بلا عمل إلى أوائل سنة ١٩٣٢ حيث عين مدرسا بمكتب الرسم والتصميم التابع للورش الأميرية (الترسانة) بأجر يومية قدره ٣٠ قرشا وفي سبتمبر سنة ١٩٣٣ عينته الوزارة مدرسا بمدرسة الصناعات الخزفية في الدرجة السابعة بمرتب شهري قدره سبعة جنيهات ، ترفع بعد ذلك إلى ثمانية جنيهات ولما أن تظلم إلى الوزير رأى بعد أن بحثت الإدارة الأوربية بوزارة المعارف مؤهلاته وقررت أنها تؤهله للدرجة السابعة بمرتب قدره عشرة جنيهات رفع الأمر إلى مجلس الوزراء للموافقة على منحه عشرة جنيهات في الدرجة السابعة فوافق على ذلك في أول أكتوبر سنة ١٩٣٨ ويقول المدعى انه كان ملحوظا في تسوية حالته على الوجه المتقدم مساواته بحملة شهادة الفنون التطبيقية العليا - فلما صدرت قواعد الانصاف في ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ وقدرت لحله شهادة الفنون التطبيقية الدرجة السادسة طلب مساواته بهم ، واعتباره في الدرجة السادسة من تاريخ حصوله على مؤهل city quills في سنة ١٩٣١ مع صرف الفرق اليه فانصلت الوزارة بإدارة البعثات طالبة إعادة تقدير مؤهلاته ، وهذه الإدارة بعد اتصالها بالمعهد الصحي الملكي بلندن ، ووقوفها على برنامج الدراسة فيه قررت أن الشهادة المذكورة تعادل شهادة الهندسة التطبيقية وبعثت برأيها إلى وكيل الوزارة الذي وافقها عليه ، وظل المدعى ينتظر البت في أمره إلى أن أبلغ في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٤٨ ، أنه لا يستحق بمقتضى قواعد الانصاف غير الدرجة الثامنة ، وأن من الأفضل بقاءه على حالته فهو في الدرجة السادسة فعلا - ولما كان هذا القرار في نظر المدعى خاطئا ومخالفا للقانون ، فقد رفع هذه الدعوى بصحيفة أودعها سكرتيرة

المحكمة في ٦ من يوليو سنة ١٩٤٨ ، طالبا الحكم بالغائه وباعتبار الشهادة الدراسية التي حصل عليها من مصر وانجلترا مؤهلا لوضعه في الدرجة السادسة بمرتب شهري قدره ١٢ جنيها ابتداء من اغسطس سنة ١٩٣٩ مع حفظ حقه في المطالبة بفروق المرتبات ، ثم الترقية إلى الدرجة الخامسة والرابعة بدعوى جديدة مع الزام المدعى عليهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، واستند في تأييد دعواه إلى حالات بعض زملائه الذين حصلوا على نفس مؤهله ووضعوا في الدرجة السادسة .

ودفعت الحكومة الدعوى بعدم قبولها ذلك انها تتضمن في حقيقة الأمر طعنا في قرار إداري صادر في سنة ١٩٤٥ أي قبل إنشاء مجلس الدولة أوجد للمدعى مركزا قانونيا استقر به وضعه - أما القرار الصادر في يونيو سنة ١٩٤٨ موضوع الطعن ، فهو مؤيد للقرار الأول ، ولم يخلق حالة قانونية جديدة يجوز الطعن فيها على استقلال .

وقد ندب أحد المستشارين لوضع تقرير في الدعوى فأصدر قرارا بتكليف الحكومة ابداع ملف خدمة المدعى وصورة من القرار الصادر في سنة ١٩٤٥ برفض طلب المدعى تسوية حالته بوضعه في الدرجة السادسة وبيان عن حالة كل من منصور افندي فرج ، وسعيد افندي الصدر ، ومراد افندي ابراهيم ومحمد افندي ابراهيم ، المقول بحصول الاثنين الأولين منهم على مؤهلات مماثلة لمؤهلات المدعى ، وعدم حصول الآخرين على مؤهلات من انجلترا ، ومع ذلك فقد وضعوا جميعا في الدرجة السادسة - وقد أودعت الحكومة ملف الخدمة والبيان المطلوب ، ثم عين لنظر الدعوى جلسة ٧ من ابريل سنة ١٩٤٩ وفيها عدل المدعى

بشأن تقدير مؤهلات المدعى ابلغته لوزارة المالية فوافقت عليه، ثم أبلغته هذه بدورها لوزارة الحربية والبحرية التي يتبعها المدعى لتتخذ قرارها في شكواها - ولما أن وافقت الوزارة المذكورة عليه واعتقته، ابلغته إلى المدعى في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٤٨، فهذا القرار الأخير هو الذي انتهى به البت في أمر المدعى وهو الذي يرد عليه طلب الالغاء، وإذ كان لاحقا للعمل بقانون مجلس الدولة فإن الدفع على غير وجهه متعين رفضه.

عن الموضوع

«ومن حيث أن المدعى ينسب على القرار المطعون فيه القاضي باعتبار الشهادات الدراسية التي حصل عليها مؤهلا لتعيينه في الدرجة الثامنة مخالفته لقواعد الانصاف الصادرة في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤، وذلك أن الشهادة العالية التي حصل عليها من معهد city quills inst في سنة ١٩٣١ تعادل دبلوم مدرسة الفنون التطبيقية التي قررت لها القواعد المذكورة الدرجة السادسة براتب شهري قدره عشرة جنيهات ونصف لمن التحق بها من حاملي شهادة الثقافة، أو شهادة المدارس الصناعية، وأثنا عشر جنيها لمن التحق بها من حملة الشهادة التوجيهية.

«ومن حيث أن المدعى يستند في القول بأن شهادة city quills سالفة الذكر تعادل شهادة مدرسة الفنون التطبيقية المصرية إلى رأى أيدته إدارة البعثات المصرية بوزارة المعارف العمومية في سنة ١٩٤٧.

«ومن حيث أن العبرة في معادلة شهادة أجنبية بشهادة من الشهادات الواردة بالجدول الملحق بقواعد الانصاف هي صدور قرار

طلباته، بأن اضاف اليها الحكم له بتعويض قدره قرش صاغ مقابل الاضرار المادية والأدبية التي لحقت به عن عدم وضعه في الدرجة المتكافئة مع مؤهله العالي. وقررت المحكمة التأجيل لجلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٤٩ لتقديم مستندات ومذكرات تكميلية، ثم لجلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ وفيها سمعت المحكمة ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بالمحضر، وأرجأت النطق بالحكم لجلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ وفيها قررت المحكمة فتح باب المرافعة لجلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٥٠، لتغير الهيئة، وفي الجلسة المذكورة أعادت المحكمة سماع ملاحظات الطرفين فتنازل الحاضر عن المدعى عن طلب التعويض، ثم قررت المحكمة استمرار المرافعة لجلسة ٢ من مارس سنة ١٩٥٠ وصمم كل من الطرفين على طلباته، ثم أرجأت النطق بالحكم لجلسة اليوم.

المحكمة

عن الدفع بعدم قبول الدعوى

«من حيث أن مبنى هذا الدفع أن الدعوى تتضمن في حقيقتها طلبا بالغاء قرار صدر في سنة ١٩٤٥، أي قبل العمل بقانون انشاء مجلس الدولة فلا يفسح اليه أثره، أما القرار الصادر في سنة ١٩٤٨ الذي وجه اليه المدعى طعنه، فلم يخلق مركزا قانونيا جديدا أو وضعه قائما بذاته، بل صدر مؤيدا للقرار الأول، ومن ثم فلا أثر له ولا اعتداد به.

«ومن حيث أنه قد بان للمحكمة من الاطلاع على المستندات المقدمة من الحكومة أن القرار المقول بصدوره في سنة ١٩٤٥ لم يكن قرارا إداريا نهائيا بل كان رأيا أيدته إدارة البعثات بوزارة المعارف العمومية

بذلك من السلطة المختصة وهي مجلس الوزراء فهو الذي يملك تقدير هذا التعادل - ومن ثم لا يفيد المدعى شيئاً استناده إلى رأي لإدارة البعثات في وزارة المعارف العمومية ما دام هذا الرأي لما يعتمد عليه مجلس الوزراء ويقرر التعادل على مقتضاه .

ومن حيث أنه لذلك لا يكون المدعى محقاً في طلب اعتباره في الدرجة السادسة من تاريخ حصوله على المؤهل الذي يحمله، ويكون القرار برفض طلبه لم يخالف القانون في شيء .

(قضية الأستاذ عبد المجيد أحمد اللا وحضر عنه الأستاذ محمود عيسى عبده ضد وزارة المعارف وآخرين وحضر عنهم الأستاذ محمد عبد الرسول رقم ٥٤٢ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة محمد سامي مازن بك ومحمد عفت بك وسيد علي الدمراوى بك وحسين ابو زيد بك وعلي منصور بك مستشارين)

١٥٢

٢٥ مايو سنة ١٩٥٠

إن اللجوء الى لجنة للمساعدة القضائية للاعفاء من رسوم دعوى تظلم من قرار يقوم مقام التظلم للجهات الادارية .

المبدأ القانوني

إن الشارع حين نص على أن التظلم من القرار الإداري إلى الجهة الإدارية التي أصدرته أو إلى الجهة الرئيسية يقف ميعاد الستين يوماً إنما كانت تحدوه فكرة عامة ، هي أن عدم رضا المتظلم من القرار الإداري كافية لوقف الميعاد ، إذ قد تراجع جهة الإدارة نفسها وتنصف المتظلم وتكفيه مؤونة التقاضي ،

وترى المحكمة أن طلب الاعفاء من رسوم الدعوى للفقر أوضح أثراً وأبلغ في إفادة هذا المعنى ، إذ هو خطوة أبعد في الاعتراض على القرار الإداري ومهاجمته بما انعقد عليه عزم الطاعن من الالتجاء إلى القضاء لإلغائه فالقول بوقف الميعاد قول يتفق وروح التشريع مادام قدم خلال الستين يوماً ، وإذا كان نظر هذا الطلب قد يطول ويستغرق زمناً فإنه لا حيلة للمدعى في ذلك بعد أن أعلن عزمه ، وكشف عن مراده وأصبح الأمر بيد الهيئة المختصة بنظر هذا الطلب - ومن ثم وجب أن ينزل الميعاد موقوفاً لا ينفتح إلا بصدر القرار في طلب الإلغاء .

الوقائع

أقام المدعى هذه الدعوى بصحيفة أودعها سكرتيرية المحكمة في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ طالباً بالحكم بإلغاء القرار الصادر من المجلس الخصوص بوزارة المعارف ، والقاضي بحرماته من الإعانة مدة خمسة عشر يوماً لتهمة إعطاء دروس خصوصية بدون ترخيص ، مع الزام المدعى عليها بالمصروفات ومقابل انعاب الحماية وقال بياناً لدعواه أنه يعمل مدرساً بمدرسة القللي الصناعية الحرة ، واتهم بالتواطؤ مع بعض الطلبة على تمييز أوراق الإجابة ، وتقدير درجات لا تستحقها الإجابة ، وقدم لمجلس التأديب ، فاضاف المجلس من تلقاء نفسه وبغير اعلانه تهمة أخرى هي إعطاء دروس خصوصية بدون ترخيص ، وقضى عليه بحرماته من التدريس سنة ، فاستأنف قرار مجلس التأديب ، إلا أن المجلس الخصوص قسم التهم إلى قسمين : الأول - نجاح بعض التلاميذ بدون حق . والثاني - إعطاء

الامتحان، وله سلطة رفع درجات الطلبة المقدرة دون الرجوع للمصححين . وقدمت الوزارة بقرار من المستشار المقرر ملف مجلس التأديب . وملف المجلس الخصوصي ضمن ملف التحقيقات رقم ٧٦٢٣ ، وقرار من المدعي يفيد عليه بالمشور الذي نظم إعطاء الدروس الخصوصية . وقد رد المدعي على مذكرة الوزارة بمذكرة أودعها في ١٦ من يناير سنة ١٩٥٠ . أصر فيها على أنه لم يعلن بتهمة إعطاء الدروس الخصوصية . وأنه وإن كان القرار الوزاري الصادر بحالته إلى المحاكمة ذكر هذه المسألة ، فإنما كان ذلك على سبيل تدعيم التهمة الأصلية ، على أن الاخطار الذي أرسل إليه عن طريق مدرسته بالمحاكمة اقتصر على تهمة ليس من بينها إعطاء الدروس الخصوصية إن هذا المنشور لاحق للواقعة التي حوكم من أجلها ، وأصر على طلباته .

وقد نذب أحد المستشارين لوضع التقرير وبعد وضعه عين لنظر الدعوى جلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٥٠ ، وفيها دفع الحاضر عن الحكومة بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد ، ذلك أن القرار المطعون فيه صدر في أول مايو سنة ١٩٤٩ . وأعلن للدعي في أول يولييه سنة ١٩٤٩ ، وهو لم يرفع الدعوى إلا في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ فطلب الحاضر عن المدعي رفض الدفع إذ أنه قدم طلبا باعفائه من رسوم الدعوى في ١٩ يولييه سنة ١٩٤٩ ولم يبت في هذا الطلب إلا في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ ولم يكذب بمضي اسبوع على ذلك حتى رفع دعواه ثم تقرر إصدار الحكم في جلسة اليوم .

المحكمة

عن الدفع بعدم قبول الدعوى

ومن حيث أنه لا خلاف بين الطرفين في أن

دروس الخصوصية بغير إذن . وقضى ببرأته من التهمة الأولى ، وأداته في الثانية ، ومعاقبته بحرمانه من الإعانة لمدة خمسة عشر يوما - ويبقى المدعي طلب إلغاء قرار المجلس الخصوصي على أن التهمة التي حكم عليه من أجلها لم يعلن بها بداية من وزارة المعارف ، ولم توجه إليه صراحة أمام مجلس التأديب وعلى أن يعمل بمدرسة حرة لم يصلها المنشور الذي منع إعطاء الدروس الخصوصية بغير إذن - وقد أجابت وزارة المعارف على الدعوى بمذكرة أودعها في ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٠ ذكرت فيها أن تهمة إعطاء دروس خصوصية بغير إذن يشملها قرار الاتهام اذ جاء فيه أنهم (المدرسون) قد اشتركوا في تصحيح أوراق الاجابة لبعض التلاميذ وأنجحهم ، على حين أنهم لا يستحقون النجاح ثم قام الدليل على أنهم كانوا يتلقون دروسا خصوصية على المدرسين الأربعة - وأضافت الوزارة أن مجلس التأديب استجوب المدعي عن هذه التهمة ، وأنه اعترف بها ، وقد أشار الدفاع عنه إلى اعترافه بهذا ، وقال عنها أنها لا تستحق المحاكمة ، ويكفي فيها التوجيه الإداري - ثم أشارت الوزارة في دفاعها إلى القرارات الوزارية رقمي ٧٥٣٠ المؤرخ في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ ، ٨٢٨٧ المؤرخ في ٢٧ من يناير سنة ١٩٤٩ بشأن تنظيم إعطاء الدروس الخصوصية ، وإلى أن ناظر المدرسة الحرة التي يعمل بها المدعي ، قرر أمام مجلس التأديب صدور أمر إداري بمنع الدروس الخصوصية وأيده في ذلك عزيز ميخائيل أفندي المدرس بالمدرسة ، على أن هذه المدرسة بالذات يحرم فيها إعطاء دروس خصوصية ولو باذن لقلّة عدد المدرسين ولأن مدرس المادة يكون عادة هو المراجع في

القرار المطعون فيه أعلن للدعى فى أول يولييه سنة ١٩٤٩ وان صحيفة الدعوى أودعت سكرتيرية المحكمة فى ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ وتخلص الحكومة من ذلك الى ان الدعوى لم ترفع خلال الستين يوما المنصوص عليها فى القانون ، فهى غير مقبولة - أما المدعى فيجب أنه تقدم إلى محكمة القضاء الإدارى فى ١٩ من يولييه سنة ١٩٤٩ طالبا إعفاءه من رسوم الدعوى لفقره ، وقد استمر نظر هذا الطلب حتى قضى برفضه فى ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ وما أن صدر هذا القرار حتى بادى برفع الدعوى ، وأودع صحيفة سكرتيرية المحكمة فى ٢٦ من الشهر ذاته .

دوحيث ان مقطع النزاع هو ما إذا كان طلب المعافاة يقف ميعاد الستين يوما التى حددها القانون لرفع دعوى الالغاء رغم خلو النصوص من علاج لهذا الأمر

دومن حيث إن الشارع حين نص على أن النظم من القرار الإدارى إلى الجهة الإدارية التى أصدرته ، أو إلى الجهة الرئيسية يقف ميعاد الستين يوما انما كانت تحذوه فكرة عامة ، هى ان عدم رضا المنظم من القرار الإدارى كافية لوقف الميعاد ، إذ قد تراجع جهة الإدارة نفسها وتنصف المنظم وتكفيه مؤونة التقاضى ، وترى المحكمة أن طلب الاعفاء أوضح أثر وابلغ فى افادة هذا المعنى ، إذ هو خطوة أبعد فى الاعتراض على القرار الإدارى ومهاجمته عما انمقد عليه عزم الطاعن الالتجاء إلى القضاء لالغائه . فالقول بوقف الميعاد قول يتفق وروح التشريع مادام قدم خلال الستين يوما ، وإذا كان نظر هذا الطلب قد يطول ويستغرق زمنا ، فانه لاحيلة للدعى فى ذلك بعد أن أعلن عزمه ، وكشف عن

مراده وأصبح الأمر بيد الهيئة المختصة بنظر هذا الطلب - ومن ثم وجب ان يظل الميعاد موقوفا لا يفتح إلا بهدور القرار فى طلب الاعفاء . دوحيث انه بالرجوع إلى طلب الاعفاء المقدم من المدعى ، يبين انه قدم فى ١٩ من يولييه سنة ١٩٤٩ قبل أن ينقضى ستون يوما على اعلان القرار المطعون فيه ، ثم انتهى طلب الاعفاء بالرفض فى ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ فانفتح بذلك موعد جديد اقيمت الدعوى الحالية خلاله ، إذ اودعت صحيفة فى ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ ومن ثم تكون الدعوى قد اقيمت فى الميعاد ، ويكون الدفع بعدم قبولها غير صائب حقيقا بالرفض

عن الموضوع

دومن حيث انه بالنسبة إلى موضوع الدعوى فقد انحصر النزاع بين الطرفين ، فيما إذا كانت تهمة اعطاء دروس خصوصية لبعن الطلبة قد شملها قرار الاتهام أم لا - فبينما يقرر المدعى انه لم يعلن بتلك التهمة ولم يعلم بها ، وانها لم توجه اليه ، وان مجلس التأديب قد اضافها من تلقاء نفسه إلى التهمتين المعلنتين ، وقضى بادانته فى التهم الثلاث ، فطعن فى هذا القرار فعرض امره على المجلس الخصوصى فقضى ببراءته من التهمتين الأصليتين ، وادانته فى التهمة التى اضافها مجلس التأديب ، وبرتب المدعى على ذلك بطلان الحكمين الصادرين من المجلسين - بينما يقرر المدعى ذلك ، تقرر الحكومة أن تهمة اعطاء الدروس الخصوصية قد شملها قرار الاتهام ، ووجهت إلى المدعى صراحة أمام مجلس التأديب ودافع عن نفسه فيها ، بل اعترف بها ، ثم أعاد هذا الاعتراف أمام المجلس الخصوصى .

دومن حيث انه بالرجوع إلى الملف المقدم من وزارة المعارف ، والذي يحوى اوراق

التحقيق الإداري ، وأوراق محاكمة المدعى أمام مجلس التأديب ، والمجلس انخصوص فقد استبان للمحكمة انه في ٤ يولييه سنة ١٩٤٧ ، وصلت وزارة المعارف شكوى من مجهول ، يتهم فيها المدعى بأنه عمل على انجاح بعض طلبة السنة الثالثة ممن يتلقون عليه دروساً خصوصية في على الرياضة والكيمياء بمدرسة القللي الصناعية (الورقة الثالثة من ملف التحقيق) وقد انتهى هذا التحقيق بمذكرة رفعها مدير التحقيقات بالوزارة إلى وزيرها في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ جاء فيها (وحيث انه تبين من التحقيق ومن تقرير المفتش الفني ، ان لويس حنا أفندي وآخرين من المدرسين ، قد اشتركوا في تصحيح ومراجعة أوراق الاجابة الخاصة بالطلبة الذين نجحوا بغير استحقاق ، وكان هؤلاء الطلبة يتلقون عليهم دروساً خصوصية - وحيث أن ما ارتكبه هؤلاء المدرسين تحت سنار الدروس الخصوصية فيه إشاعة للفوضى ، ولا يتفق مع ما يجب توافره في المدرس من حسن السيرة والاستقامة وتوخى الدقة في العمل ، لذلك أرى الموافقة على إحالتهم على مجلس التأديب لمحاكمتهم) وقد وافق الوزير على إحالة المدعى وزملائه على المحاكمة التأديبية في ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ وفي ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ ، وقع الوزير قرار الاتهام رقم ٧٦٣٥ وقد جاء فيه (بما انه قد تبين من التحقيق ان لويس حنا أفندي و وقد اشتركوا في تصحيح أوراق الاجابة وانجحوا بعض التلاميذ دون استحقاق ثم قام الدليل على انهم كانوا يتلقون دروساً خاصة على المدرسين الاربعة ومن حيث أن ما ارتكبه هؤلاء المدرسون فيه اخلال بالواجب والامانة - قررنا إحالة لويس حنا أفندي و المدرسين بمدرسة

القللي الصناعية على مجلس التأديب لمحاكمتهم على ما نسب اليهم) الورقة ٤٦ من ملف التحقيق . ومن حيث انه فضلا عن ذلك فان المدعى بعد أن اطلع على جميع أوراق ملف المحاكمة التأديبية قد فهم من قرار الاتهام ، أن بين ما هو مأخوذ عليه إعطاء دروس خصوصية في مادة ليس لها من مدرس بالمدرسة سواء وهو الذي يضع الامتحان فيها سنوياً . ويقوم بتصحيح بعض الأوراق ويراجع على الآخرين ، ولذلك افرد لهذه التهمة باباً خاصاً في مذكرته التي قدمها محاميه عنه لمجلس التأديب تحت عنوان - تهمة إعطاء دروس خصوصية جاء فيها ص ٧٤ من ملف التحقيق (ان موكلى معترف فعلاً بأنه اعطى دروساً خصوصية لبعض طلبة فرقة وهي مسألة يسيرة لاستحقاق عنها المحاكمة ويكتفى فيها بالتوجيه الإداري من المدرسة وهذا ما نرجو من عدالة المجلس ان يراه مخصوصاً ،) بل أن المدعى سئل عن هذه التهمة أثناء المحاكمة التأديبية فاعترف بها ص ١٠٤ من ملف التحقيقات حيث ثبت حضور المدعى كتهم أمام المجلس ومعه محاميه الذي قدم مذكرة بدفاعه وقرئت على لويس حنا أفندي التهم الموجهة اليه في قرار الاتهام ، فأجاب بأنه حقيقة كان يعطى دروساً خصوصية للتلاميذ .

ومن حيث انه لا تريب على مجلس التأديب في أن يبوب التهم التي تضمنها قرار الاتهام ويقسمها إلى ثلاث - اولها - تهمة إعطاء دروس خصوصية في ظروف لا تسمح بها مجال ، مادام المدعى هو مدرس المادة الوحيد وهو الذي يقوم بمراجعة تصحيح المصححين لا تريب عليه في ذلك مادامت هذه التهم تضمنها قرار الاتهام ، ومادام المتهم قد وجه بها ، ودافع عن نفسه فيها .

ومن حيث انه بعد أن أخطر المدعى بقرار

التي كانت يشغلها عند اجرائه فان
اعتبرت في الكادر الفني العادي كان من حقه
أن يستفيد من درجات هذا الكادر، وان
عد فيما بعد من حملة المؤهلات العالية وذلك
لاحتراس درجاته في التنسيق ضمن درجات
الكادر الفني العادي .

الوقائع

أقام المدعى هذه الدعوى بصحيفة أودعها
مع المذكرة الشارحة وحافظة المستندات
سكريدية المحكمة في ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ ،
وقال فيها إنه التحق بخدمة الحكومة في سنة
١٩٢٦ بوظيفة مهندس في الدرجة السابعة الفنية
بمصلحة السكك الحديدية ، ورتق في عام ١٩٣٩
إلى الدرجة السادسة الفنية ، وفي ١٦ نوفمبر سنة
١٩٤٤ نقل لمصلحة النقل على الطرق عند بدء
إنشائها ومنح الدرجة الخامسة الفنية ابتداء من
٢٣ من يولييه سنة ١٩٤٤ وعند تطبيق قواعد
التنسيق قيد على الدرجة الرابعة الفنية المخصصة
لموظفي الكادر الفني المتوسط بقرار صدر في ١٤
من أغسطس سنة ١٩٤٧ ، وقد ألغى هذا القيد
في ١١ من يناير سنة ١٩٤٨ — ثم صدر قرار
في ٢٩ من أبريل سنة ١٩٤٨ يقيده على الدرجة
الرابعة الحالية بالميزانية . ورتق فعلا هذه الدرجة
في أول أكتوبر سنة ١٩٤٨ — وعلى مقتضى
ما تقدم طلب الحكم باعتبار أقدميته في الدرجة
الرابعة الفنية لغير الجامعين من أول يولية سنة
١٩٤٧ لكونه أقدم المستحقين لها وقد استوفى
شروط التيسير .

وطلبت الحكومة رفض الدعوى قائلة إن
المدعى قيد على الدرجة الرابعة لأقدميته في كشف
موظفي الدرجة الخامسة الفنية في الكادر الفني

مجلس التأديب طعن فيما قضى به من اداته في
التهمتين الثانية والثالثة ، مما يقطع بأنه يسلم
بارتكابه التهمة الأولى تهمة إعطاء الدروس
الخصوصية في ظروف لا تسمح بذلك (ورقة
رقم ١٤١ ملف التحقيق) فاذا ما جاء المجلس
المختص وبرا المتهم من التهمتين المذكورتين ،
وأيد قرار مجلس التأديب ، فيما يختص بإدانة
المتهم في التهمة الأولى وهي تهمة إعطاء الدروس
الخصوصية ، وقصر العقوبة على حرمانه من
الإعانة لمدة خمسة عشر يوما ، فلا يقبل من
المدعى ما يثيره على ما سلف من أنه لم يعلن بالتهمة
التي أذانه فيها المجلس المختص ، وإن مجلس
التأديب قد أضافها من تلقاء نفسه دون أن ينبه
إليها ، وعلى الأخص إذا ما تبين أن المدعى قدم
للمجلس المختص مذكرة مطولة بدفاعه عن هذه
التهمة وغيرها ص ٢٠١

ومن حيث أنه لذلك تكون الدعوى على
غير أساس سليم من القانون حقيقة بالرفض .
(قضية لويس حنا وحضر عنه الأستاذ عياد ورضا
ضد وزارة المعارف العمومية وحضر عنها الأستاذ
محمد عبد الرسول رقم ٣١ سنة ٤ في رئاسة وعضوية
حضرات أصحاب النزعة محمد سامي مازن بك ومحمد
عفت بك وحسين أبوزيد بك وعلى أبو النيط بك
وعلى منصور بك مستشارين)

١٥٣

أول يولية سنة ١٩٥٠

من قواعد التنسيق الافادة من درجة
الوظيفة عند اجرائها . أولا يتغير هذا الوضع
بأي تغييرات .

المبدأ القانوني

المستفاد من قواعد التنسيق أن
للموظف أن يستفيد من درجة الوظيفة

وبعد وضع التقرير في الدعوى عين لنظرها جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٩. وفيها سمعت المحكمة ملاحظات الطرفين على الوجه المدون بالمحضر، ثم تأجلت الدعوى لجلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٠ وفيها عدل المدعى طلباته إلى طلب الحكم بإلغاء القرار الصادر في ١١ من يناير سنة ١٩٤٨ بإلغاء قيده على الدرجة التأسيسية وبقيده محمد مصطفى حته أفندي عليها - فدفع المحاضر عن الحكومة بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد - إذ تضمنت عريضة الدعوى علم المدعى بالقرار المطلوب الغاؤه - فرد المدعى على الدفع، قائلا، أنه تظلم كتابة في ٢٧ من مايو سنة ١٩٤٨ - وفي ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ - ثم أقام الدعوى وليس بمريضتها ما يفيد عليه بالقرار المطعون فيه من قبل - وقد حجزت الدعوى للحكم، ثم أعيدت للمرافعة لمناقشة الطرفين فأجاب محامي الحكومة بأنه بعد حالة محمد مصطفى حته أفندي رقي لاحدى الدرجات الرابعة في الكادر الفني المتوسط فلما خلت درجة رابعة في الكادر الفني العالي نقل إليها محمد مصطفى حته أفندي، وقيد المدعى على الدرجة التي تخلفت عن هذا النقل، وحجزت الدعوى أخيرا للحكم لجلسة اليوم.

المحكمة

عن الدفع بعدم قبول الدعوى

د من حيث أن مبنى هذا الدفع أن القرار المطعون فيه صدر في ١١ من يناير سنة ١٩٤٨ ولم ترفع الدعوى لطلب الغائه إلا بعد مضي الستين يوما المنصوص عليها في قانون إنشاء مجلس الدولة

دو من حيث أن المدعى رد على هذا الدفع بأن ميغاد رفع الدعوى حسبما نص عليه القانون

المتوسط لغير الجامعيين، وكان الثاني في الترتيب هو محمد أفندي مصطفى حته الحاصل على دبلوم من أمريكا، وقد اعتبرت وزارة المعارف شهادته معادلة لدبلوم الفنون التطبيقية، أى شهادة عالية، وطلبت إلى وزارة المالية منحه الدرجة السادسة بماهية شهرية قدرها عشرة جنيهات ونصف من تاريخ عودته من البعثة طبقا لقواعد الانصاف اسوة بحملة دبلوم الهندسة التطبيقية العليا، وقد وافقت وزارة المالية على هذا الطلب، وصدر قرار مجلس الوزراء في ٤ من يناير سنة ١٩٤٨ بإقراره، فأصبحت أقدمية محمد مصطفى حته أفندي في الدرجة الخامسة في الكادر الفني المتوسط من أول يولية سنة ١٩٤٣ أى أسبق من المدعى الذي ترجع أقدميته في هذه الدرجة إلى ٢٣ من يولية سنة ١٩٤٤ ونتيجة لذلك رقي محمد مصطفى حته أفندي إلى الدرجة الرابعة التأسيسية التي كان التي كان مقيداً عليها المدعى، ثم رأت الوزارة بعد ذلك قيد المدعى على درجة رابعة فنية خلت بميزانية مصلحة النقل، ورقته إليها اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٤٨ بعد أن قضى في الدرجة الخامسة المدة المقررة للترقية وقدرها أربع سنوات - وقالت الحكومة إن الترقية بالتيسير، جوازية، ويشترط فيها ألا يتخطى الموظف من هو أقدم منه في الدرجة فاعتبار أقدمية المدعى في الدرجة الرابعة من أول يولية سنة ١٩٤٣ معناه تخطيه من هو أقدم منه، وهو محمد مصطفى حته أفندي، وهذا مالا تجهزه قواعد التيسير.

رد المدعى قائلا، إن تسوية حالة محمد مصطفى حته أفندي تجعله من موظفي الكادر العالي فلاحق له في الدرجة المخصصة لموظفي الكادر الفني المتوسط.

يسرى من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه ، أو إعلان صاحب الشأن به أو بالافل - حسبما جرت عليه محكمة القضاء الإداري - من تاريخ العلم اليقيني بالقرار ومحتوياته ، ولم يقيم دليل على توافر إحدى هذه الصور في حقه ليجرى منها حساب الميعاد .

« ومن حيث إن المستفاد من أوراق الدعوى وأقوال المدعى أنه تظلم في ٢٧ من مايو سنة ١٩٤٨ من إلغاء قيده على الدرجة التنسيقية حتى ترمى إليه أن الوزارة ألغت قيده ، وقيدته على درجة من درجات الميزانية ، وليس ثمة أى تاريخ آخر يمكن أن يرد إليه علم المدعى بالقرار ولذا يعتبر هذا التاريخ مبدأ للعلم .

« ومن حيث إن المدعى أقام دعواه بصحيفة أودعها سكرتيرية المحكمة في ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ طالبا اعتبار أقدميته في الدرجة الرابعة الفنية لغير الجامعيين من أول يولييه سنة ١٩٤٧ ، وهذا الطلب الوارد بصحيفة الدعوى يتضمن في عموم معناه طلب إلغاء القرار الصادر في ١١ من يناير سنة ١٩٤٨

« ومن حيث أنه لذلك تكون الدعوى قد رفعت في الميعاد ، ويكون الدفع على أساس غير قويم ، ويتعين تبعا لذلك القضاء برفضه .

عن الموضوع

« ومن حيث إن المدعى ينعى على القرار المطعون فيه أنه إذ ألغى قيده على الدرجة الرابعة المنسقة بعد أن أصبحت ترقية إليها واجبة طبقا لقواعد التنسيق لاستكمال مدة السنتين المقررة بالتيسير قد جاء مخالفا للقانون .

« ومن حيث أنه قد استبان للمحكمة من الأوراق أنه بعد أن تم قيد المدعى على الدرجة الرابعة المنسقة بقرار صدر في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٧ تمت تسوية حالة محمد مصطفى حته أفندي المهندس الدائم بمصلحة النقل باعتباره

في الدرجة الخامسة من أو يولييه سنة ١٩٤٣ ، وصدر بهذه التسوية القرار الوزاري رقم ٨٨٣ بتاريخ ١١ من يناير سنة ١٩٤٨ ، وتنتج عن أسبقية هذا الموظف للمدعى في الأقدمية ، أن صدر القرار رقم ٨٨٤ في نفس التاريخ بإلغاء قيد المدعى على الدرجة الرابعة ، وبقيده محمد مصطفى حته أفندي عليها ، ثم بترقيته إليها .

« ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الكشف المقدم من الحكومة ببيان أقدمية موظفي الدرجة الخامسة الفنية أن المدعى ومحمد مصطفى حته أفندي ؛ وضعا في الكادر الفني العادي وأصبح الأخير بعد تسوية حالته أقدم من المدعى ، ومن شروط التيسير ، ألا يتخطى الموظف من هو أقدم منه ، وعلى ذلك قرينة محمد مصطفى حته أفندي جاءت وفقا للقانون .

« ومن حيث إنه لا اعتداد بما ذهب إليه المدعى من القول بوجوب ترقية محمد مصطفى حته أفندي إلى درجة من الدرجات الرابعة المختصة للوظائف الفنية العالية ، إذ أنه بحكم اعتبار مؤهله عاليا قد أصبح ينتمي إلى فريق الموظفين الفنيين في الكادر الفني العالي فرقي في درجاتهم لا اعتداد بذلك ، لأن المستفاد من قواعد التنسيق أن للموظف أن يستفيد من درجة الوظيفة التي كان يشغلها عند اجرائه فإن اعتبرت في الكادر الفني العادي كان من حقه أن يستفيد من درجات هذا الكادر ، وإن عد فيما بعد من حملة المؤهلات العالية وذلك لاحتساب درجته في التنسيق ضمن درجات الكادر الفني العادي .

« ومن حيث أنه لما تقدم تكون دعوى المدعى على غير أساس سليم من القانون متعينا رفضها .

(قضية : محمد إبراهيم سلطان وحضر عنه الأستاذ صلاح ندا ضد وزارة المالية وأخرى رقم ٨٢ سنة ٣٠٠٠ رئاسة وعضوية حضرات أصحاب المزة محمد سامي مازن بك ومحمد عفت بك وحسين أبوزيد بك وعلى أبو القيط بك وعلى منصور بك مستشارين)

خصوصية هذه الدعوى ، واجب الاثارة في وجه هذا الرئيس دون غيره وبذلك يكون اختصاص وزارة الداخلية مجافيا لحكم القانون .

الوقائع

أقام المدعى هذه الدعوى بصحفتها أودعها مع المذكرة الشارحة سكرتيرية المحكمة في ٨ من يناير سنة ١٩٤٩ وقال فيها إنه عين في أكتوبر سنة ١٩٣٨ وكيلا لقلم الحسابات والمستخدمين بمجلس مديرية القليوبية ، وفي أول يناير سنة ١٩٣٩ ، اختاره رئيس المجلس ليكون ناظرا للملجأ الأمير فاروق بينها ، وظل شاغلا لهذه الوظيفة بمقدرة وكفاية حتى شهر مارس سنة ١٩٤٨ ، إذ صدر قرار من رئيس المجلس بنبذه كاتبا بمجلس المديرية ، ثم نقل ثانيا إلى الوظيفة المذكورة في يونيو سنة ١٩٤٨ وقد تظلم من ذلك في ١١ يولييه سنة ١٩٤٨ فلم يؤبه لتظلمه — وفي أول نوفمبر سنة ١٩٤٨ قرر رئيس المجلس حرمانه من علاوته التي استحقها في أول مايو سنة ١٩٤٨ — وأضاف المدعى أن قرار النقل يتضمن في الواقع تنزيلا من وظيفة أعلى لوظيفة أدنى ، فهو ينطوي على عقوبة تأديبية ، لا يملك الرئيس الإداري توقيعها إلا بناء على قرار من مجلس التأديب — كما أن قرار الحرمان من العلاوة مخالف للقواعد المالية ، إذ لم يصدر عليه جزاء تأديبي نص فيه على هذا الحرمان ، وعلى مقتضى ذلك طلب المدعى الحكم بإلغاء قرار نقله وإعادةه لوظيفته ، وإلغاء قرار حرمانه من العلاوة المستحقة له في مايو سنة ١٩٤٨ وصرفها إليه مع الزام وزارة الداخلية بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة .

١٥٤

أول يونيو سنة ١٩٥٠

١- الخصومة توجه إلى الجهة التي أصدرت القرار لتنظيم الرد . ولانفاذ ما تقتضيه المحكمة

٢- التظلم من قرار يصدره رئيس مجلس مديرية بوجه إليه لالداخلية

المبادئ القانونية

١ — أن القاعدة في اختصاص القرارات الإدارية هي توجيه الخصومة إلى الجهة الإدارية مصدرة القرار ، أو من يمثلها لتلقى وجوه الطعن فيه والدفاع عنه ثم لانفاذ ما تقتضيه المحكمة في شأنه لذلك كان اختصاص جهة غير تلك الجهة رفعا للدعوى على غير ذى صفة ، وتوجيهها لها على غير خصم .

٢ — أن المديرية هيئات إدارية ذات شخصية معنوية كفل لها الدستور استقلالاً عن الحكومة المركزية ، وتمثلها مجالس المديرية ، كما يمثل هذه المجالس رؤساؤها حسبما تقتضيه القوانين ، وقد نصت اللوائح الخاصة بها على أن لرئيس كل مجلس على موظفيه سلطة الوزير على موظفي وزارته لذلك كان لرئيس المجلس السلطة الكاملة في نقل الموظفين التابعين له من عمل إلى آخر وفي منحهم العلاوات أو الحرمان منها ، وفقا للقواعد المقررة في هذا الشأن ، وينبني على ذلك أن يكون الطلب بانغاء قرار بنقل أو بحرمان من علاوة يصدره رئيس المجلس بالنسبة إلى أحد موظفيه ، كما هو الحال في

ولم تقدم الحكومة دفاعها إلى أن ندب أحد المستشارين لوضع التقرير فأصدر قرارا بتكليفها بإبداع ملف خدمة المدعى وصورة من كتاب المالية الدورى بتاريخ ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ مع الترخيص للطرفين في تبادل المذكرات وأودعت الحكومة ملف خدمة المدعى وصورة من كتاب المالية سالف الذكر ، ومذكرة بدفاعها طلبت فيها أصليا - الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة ، ذلك أن وزارة الداخلية لا صفة لها في الدعوى ، إذ أن المدعى موظف بمجلس مديرية القليوبية وهو هيئة إدارية ذات شخصية معنوية مستقلة عن الحكومة فيسأل وحده عن أعماله وأعماله الحكومة فدخل الحكومة المركزية ولذا كان واجبا على المدعى اختصاص رئيس المجلس ، وتوجيه الدعوى إليه ، ثم طلب احتياطيا - رفض الدعوى موضوعا قائلة إنه قد نسبت للمدعى تصرفات شائنة تمس نزاهته وسمعته ، وحسن إدارته ، أثناء توليه نظارة الملجأ جرى فيها تحقيق بواسطة أحد مفتشى وزارة الداخلية ، انتهى منه إلى طلب مجازاته بأقصى العقوبة الإدارية ، ونقله فورا إلى جهة أخرى ، على ألا يعهد إليه بعمل رئيسى أو عمل يتصل بالمشتريات ، أو التوريدات - ولذا أصدر رئيس المجلس بعد اطلاعه على أوراق التحقيق قرارا بنقله إلى وظيفة أخرى واستقطاع خمسة عشر يوما من راتبه مع إحالة النيابة العمومية للتحقيق معه في تهمة اختلاس خيوط غزل - كما أصدر للسبب المتقدم أيضا قرارا بحرمانه من العلاوة المستحقة له في مايو سنة ١٩٤٨ وذلك عملا بالسلطة المخولة له بمقتضى المادة ٦٤ من لائحة النظام الداخلى لمجالس المديريات ،

والتعليمات المالية رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٧ - ومن ذلك يبين أن نقل المدعى من نظارة الملجأ الى العمل الكتانى ، قد كان له ما يبرره ، وقد تم في حدود سلطان رئيس المجلس الذى له على موظفى مجلسه بحكم قانون مجالس المديريات سلطة الوزير بالنسبة إلى موظفى وزارته ، وله أن يسند اليهم من الأعمال ، ما يقتضيه صالح العمل . وبعد وضع التقرير عين لنظر الدعوى جلسة ١٦ من يونية سنة ١٩٤٩ ، وفيها طلب المدعى التأجيل لادخال مجلس مديرية القليوبية خصما في الدعوى ، ووافقت الحكومة على ذلك فأجلت المحكمة القضية لهذا السبب لجلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ وفى يوم ٨ من أغسطس سنة ١٩٤٩ ، أودع المدعى الاعلان بادخال مجلس مديرية القليوبية خصما في الدعوى سكرتيرية المحكمة ، وأعلن اليه في ٣٠ منه ، وبالجلسة المذكورة دفع الحاضر عن مجلس المديرية بعدم قبول الدعوى بالنسبة اليه لرفعها بعد الميعاد ، إذ صدر القراران المطعون فيهما في يونية سنة ١٩٤٨ ونوفبر سنة ١٩٤٨ ولم يعلن المجلس بصحيفة الدعوى إلا في ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٤٩ أى بعد فوات أكثر من ستين يوما من تاريخ صدورهما وعلم المدعى بهما علما يقينيا ذلك العلم الذى يقربه في صحيفة دعواه التى أعلنها لوزارة الداخلية في ٨ من يناير سنة ١٩٤٩ وطلب المدعى رفض الدفع قائلا بأن وزارة الداخلية لها حق التصديق على القرارات المطعون فيهما - ولذا فان اختصاصها يقف سريان الميعاد المذكور ، ثم قررت المحكمة اصدار الحكم في الدعوى بجلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ وفيها قررت فتح باب المرافعة لجلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٥٠ ليطلع المدعى عليهما على

يمثل هذه المجالس . رؤساؤها حسبما تقضى به القوانين ، وقد نصت اللوائح الخاصة بها على أن لرئيس كل مجلس على موظفيه سلطة الوزير على موظفي وزارته ، لذلك كان لرئيس المجلس السلطة الكاملة في نقل الموظفين التابعين له من عمل الى آخر وفي منحهم العلاوات أو الحرمان منها ، وفقا للقواعد المقررة في هذا الشأن .

ومن حيث انه ينبغي على ذلك أن يكون الطلب بالغاء قرار بنقل أو بحرمان من علاوة يصدره رئيس المجلس بالنسبة إلى أحد موظفيه كما هو الحال في خصوصية هذه الدعوى ، واجب الاثارة في وجه هذا الرئيس دون غيره وبذلك يكون اختصاص وزارة الداخلية بجافيا لحكم القانون

ومن حيث انه بالنسبة إلى اختصاص رئيس مجلس مديرية القليوبية فانه وإن كان صحيحا ، إلا انه قد رفع بعد الميعاد المنصوص عليه في القانون — ذلك ان الثابت أن المدعى قد علم بالقرارين المطعون فيها علما يتبين منذ أن رفع الدعوى في ٨ من يناير سنة ١٩٤٩ ، بل قبل ذلك بزمان ، وهو لم يوجه الدعوى قبل رئيس مجلس المديرية في شأنها الا في ٨ من أغسطس سنة ١٩٤٩

ومن حيث انه لذلك يكون الدفع من وجهه في محله متعينا قبوله

(قضية حسن الحكيم افندي وحضرته الاستاذ حسين محمد حسني ضد وزارة الداخلية وحضر عنها الاستاذ محمد عبدالرسول رقم ١٨٥ سنة ١٣٣٠ رئاسة وعضوية حضرات اصحاب النزة محمد سامي مازن بك ومحمد عفت بك وحسين اوزيد بك وعلى ابوالفيط بك وعلى منصور بك مستشارين)

المستندات المقدمة من المدعى أخيرا ، وليودعا التظلم الذي يقول المدعى أنه قدم لمجلس المديرية في ١١ من يولييه سنة ١٩٤٨ ، ومنها تأجلت لجلسة ٢ من مارس سنة ١٩٥٠ لتنفيذ القرار السابق وإيداع مذكرات تكميلية ، وفي الجلسة المذكورة أودعت الحكومة التظلم المشار اليه وصمم الطرفان على طلباتهما ، ثم أرجأت المحكمة النطق بالحكم لجلسة ٢٧ من ابريل سنة ١٩٥٠ لمناقشة الطرفين في بعض نقط في الدعوى ، وفيها تمت المناقشة على الوجه المبين بالمحضر — وصمم الطرفان على طلباتهما ، ثم قررت المحكمة إصدار الحكم بجلسة اليوم .

المحكمة

ومن حيث ان الحاضر عن وزارة الداخلية دفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة اليها لرفعها على غير ذي صفة ذلك أن القرارين المطعون فيها صادران من رئيس مجلس مديرية القليوبية والمجلس هيئة ذات شخصية معنوية مستقلة عن الحكومة يمثلها رئيسه كما دفع الحاضر عن مجلس المديرية بعدم قبول الدعوى بالنسبة اليه لرفعها بعد الميعاد ذلك ان الدعوى لم ترفع عليه إلا بعد مضي أكثر من ستين يوما منذ علم المدعى بالقرارين المذكورين .

ومن حيث ان القاعدة في اختصاص القرارات الادارية هي توجيه الخصومة إلى الجهة الادارية مصدرة القرار ، أو من يمثلها لتلقى وجوه الطعن فيه والدفاع عنه ثم لانفاذ ما تقضى به المحكمة في شأنه لذلك كان اختصاص جهة غير تلك الجهة رفعا للدعوى على غير ذي صفة وتوجيها لها على غير خصم .

ومن حيث ان المديرية هيئات ادارية ذات شخصية معنوية كفل لها الدستور استقلالاً عن الحكومة المركزية وتمثلها بمجالس المديرية ، كما

رأيه وراء أحد أعوان سبتي النية ، أو أمده ببيانات خاطئة حصل منها قراره ، فإن وجه الطعن فيه يندرج تحت الخطأ في القانون بقيام القرار على وقائع غير صحيحة أو مفسوسة أو مدلس فيها .

الوقائع

أقام المدعى هذه الدعوى بصحيفة أودعها سكرتيرية المحكمة مع مذكرة شارحة وحافظة مستندات في ١٥ من يناير سنة ١٩٤٨ طالباً الحكم أولاً - بإلغاء القرار رقم ٧٤١٥ الصادر في ٥ من يولييه سنة ١٩٤٧ من وزير المعارف العمومية بصرف النظر عن قيده على الدرجة الأولى ، والقرار رقم ٧٤٣٦ الصادر في ٣١ من يولييه سنة ١٩٤٧ بترقية بعض موظفي الوزارة إلى الدرجة الأولى . ثانياً - بإلزام وزير المعارف بأن يدفع إليه قرشاً صاغاً على سبيل التعويض المؤقت عن الضرر الأدبي والمادي الذي لحق به من جراء إصدار القرارين المذكورين مع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وقال يانا لدعواه إنه عين في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ عميداً للمعهد العالي للعلوم المالية والتجارية - وفي ٣٠ من يولييه سنة ١٩٤٦ صدر القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٤٦ باعتبار ميزانية الدولة عن السنة المالية ١٩٤٦ - ١٩٤٧ وأدرجت في القسم الخاص بالمعهد درجة أولى للمعيد ، ولما كانت درجته حينذاك الثانية ، فقد قيد على الدرجة الأولى بقرار صدر من المجلس الأعلى للمعهد في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، واعتمده وزير المعارف في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، ثم أعقبه في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ بالقرار رقم ٧٠٣٠ بقيده على الدرجة الأولى المخصصة لوظيفته - كما أصدر في ٢٩

١٥٥

٨ يولييه سنة ١٩٥٠

- ١ - القيد على درجة اعلى وجواز لعدول عنه
- ٢ - سوء استعمال السلطة هو الخروج عن روح القانون وغاياته واهدافه إلى تحقيق اغراض ومآرب بعيدة عن الصالح العام .

المبادئ القانونية

١ - قرار القيد على درجة أعلى هو من القرارات القابلة بطبيعتها للعدول عنها ، والرجوع فيها ، فهي لا تكسب صاحبها مركزاً قانونياً دائماً ، ومن ثم كان للجهة الادارية أن تلغى هذا القيد ، أو تصرف النظر عنه دون أن يتحدد حقها في ذلك بميعاد الستين يوماً المنصوص عليه في قانون انشاء مجلس الدولة ، مادام هذا الحق منتزعا من طبيعة التصرف ذاته ومستمداً من خصائصه ومقتضياته وكل ما في الأمر أن للموظف المقيد أن يدعى قبل هذا القرار عيب سوء استعمال السلطة .

٢ - سوء استعمال السلطة الذي يعيب القرار الاداري هو توجه ارادة مصدره الى الخروج عن روح القانون وغاياته وأهدافه وقسخر السلطة التي وضعها القانون بين يديه في تحقيق أغراض ومآرب بعيدة عن الصالح العام - فإساءة استعمال السلطة عمل ارادي من جانب مصدر القرار تتوافر فيه العناصر المتقدمة - أما إذا كان حسن القصد سليم الطوية ، وانساق في تكوين

التالية سمعت المحكمة — ملاحظات الطرفين وناقشتها في بعض نقط في الدعوى على النحو المفصل في المحضر — ثم أرجأت النطق بالحكم لجلسة اليوم .

المحكمة

بعد تلاوة التقرير وسماع ملاحظات والاطلاع الطرفين والاطلاع على الأوراق والمداولة

من حيث أن المدعى ينمى على القرار القاضي بصرف النظر عن قيده على الدرجة الأولى الصادرة في ٥ من يولية سنة ١٩٤٧ مخالفة للقانون من وجهين :

أولها — صدورده بعد مضي أكثر من ستين يوما على تاريخ القيد الواقع في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ — أى بعد أن اكتسب حصانة قانونية تعصمه من الإلغاء .

والثاني — أنه مشوب بسوء استعمال السلطة .

ومن حيث أن قرار القيد على درجة أعلى هو من القرارات القابلة بطبيعتها للعدول عنها ، والرجوع فيها ، فهي لا تكسب صاحبها مركزا قانونيا دائما ، ومن ثم كان للجهة الإدارية أن تلغى هذا القيد ، أو تصرف النظر عنه دون أن يتحدد حقها في ذلك بميعاد الستين يوما المنصوص عليه في قانون إنشاء مجلس الدولة ، ما دام هذا الحق منتزعا من طبيعة التصرف ذاته ومستندا من خصائصه ومقتضياته وكل ما في الأمر أن الموظف المقيد أن يدعى قبل هذا القرار عيب سوء استعمال السلطة — ومن ثم يكون الوجه الأول في غير محله متعيينا وقضه .

ومن حيث أنه عن الوجه الثاني ، وهو انطواء القرار على سوء استعمال السلطة فغاية ما اتجه إليه المدعى

٢٩ من يونيه سنة ١٩٤٧ القرار رقم ٧٤٠٨ بشأن تعيين الوظائف الكبرى بالوزارة ودرجات شاغلها ، وقد اعتبرت فيه وظيفته في الدرجة الأولى غير أن الوزير عاد في ٥ من يولية سنة ١٩٤٧ وقيل إجراء حركة الترقيات بالتنسيق وأصدر قرارا بصرف النظر عن قيده على الدرجة الأولى تمهيدا لحرمانه من الترقية إليها حتى إذا ما أقر مجلس الوزراء قواعد التنسيق في ٢٩ من يولية سنة ١٩٤٧ وكان مستحقا الترقية بمقتضاها أجرت الوزارة حركة الترقيات إلى الدرجة الأولى في ٣١ من يولية سنة ١٩٤٧ بالقرار رقم ٧٤٣٦ متخطيا إياه — وأضاف المدعى أنه ينمى على القرار الصادر بصرف النظر عن قيده على الدرجة الأولى مخالفة للقانون إذ ليس للوزارة سحب قرار القيد بعد مضي ستين يوما على تاريخ صدورده ، ولو جازها ذلك ، فإنها في خصوصية هذه الدعوى قد أساءت استعمال سلطتها بإجراء هذا السحب قبيل التنسيق تمهيدا لتركه في الترقية ، كما أنه ينمى على قرار الترقية الذي تخطاه مخالفته للقانون ، ذلك أن أحكام كادر سنة ١٩٣٩ تقضى بأنه لا تجوز ترقية موظف في فرع خاص به ، على درجة في فرع آخر ، والقرار المطعون فيه قد منح الدرجة المخصصة له ، وهو عميد المعهد العالي للعلوم المالية والتجارية لأحد موظفي الديوان العام بالوزارة .

وقد أجابت الحكومة على الدعوى أنها ، لم تتصرف الا في حدود القانون ، ولم تسيء استعمال سلطتها ، إذ لم تتحرف في إصدار القرارين المطعون فيهما عن طريق الصالح العام .

وقد ردب أحد المستشارين لوضع تقرير في الدعوى ، وبعد وضعه عين لنظرها جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، وفيها وفي الجلسات

في شأنه أن مدير المستخدمين بالوزارة كان يعمل لمضارته والكيد له والحيلولة بينه وبين الترقى لخلاف وقع بينهما منشأ التنافس بين طائفة رجال التعليم الفني في الوزارة التي يتسمى المدعى اليها، وطائفة خريجي مدرسة المعلمين العليا التي يتسمى اليها مدير المستخدمين - كما قد وقعت بينهما مشادة ومجادبة عن درجات خاصة بالمعهد الذي يتولى المدعى إدارته، فأمد مدير المستخدمين الوزير ببيانات خاطئة في شأنه وحمله على إصدار القرار بالغاء قيده.

ومن حيث ان هذا النظر لو صح لا يتسم بسمة سوء استعمال السلطة او ينطبع بطابعه، ذلك أن استعمال السلطة الذي يعيب القرار الإداري هو توجه ارادة مصدره إلى الخروج عن روح القانون وغاياته وأهدافه وتسخير السلطة التي وضعها القانون بين يديه في تحقيق أغراض ومآرب هي بعيدة عن الصالح العام - فإساءة استعمال السلطة عمل إرادي من جانب مصدر القرار توافر فيه العناصر المقدمة - أما اذا كان حسن التصدد سليم الطوية، وانساق في تكوين رأيه وراء أحد أخوانه سيئ النية، أو أمدته ببيانات خاطئة حصل منها قراره، فإن وجه الطعن فيه، يندرج تحت الخطأ في القانون بقيام القرار على وقائع غير صحيحة أو مدسوسة أو مدلس فيها.

ومن حيث ان المدعى لم يبين الوقائع التي طواها مدير المستخدمين عن الوزير أو دسها عليه وكانت، ذريعة لإصدار القرار بالغاء قيده وفضلا عن ذلك فقد أفصحت الوزارة في مذكرتها عن سبب الغاء القيد، من انه كان لضرورة اقتضتها مصلحة العمل لتحقيق المساواة بين حملة المؤهلات العالية والمراكز التي يتولونها دون وجود لقدر المدعى أو نكران لفضله عما تتيته المحكمة وإضحا

من مراجعة ملف خدمته، وبما اختتمت به الوزارة موقفها منه بترقيته ترقية استثنائية بقرار من مجلس الوزراء.

ومن حيث ان ما يزعمه المدعى من انه لا تجوز ترقية موظف في فرع خاص على درجة في فرع آخر، وانه لذلك ما كان يصح للوزارة، أن ترقى أحد موظفي الديوان العام على الدرجة الأولى المخصصة لوظيفته فردود بداءة بأنه بمراجعة ميزانية الدولة عن السنة المالية ١٩٤٦ - ١٩٤٧ يبين أن درجة عميد المعهد العالي للعلوم المالية والتجارية مندرجة في فرع واحد مع درجات موظفي الديوان العام مما ينتفي معه القول بأن القرار المطعون فيه قد خالف احكام كادر سنة ١٩٣٩ وخرج عليها.

ومن حيث انه لذلك تكون الدعوى من جميع وجوها على غير أساس سليم من القانون حتمية بالرفض.

(قضية الاستاذ عبداللطيف حسين بك وحضرته الاستاذ محمود عيسى عبده ضد وزارة المعارف رقم ٢٠١ سنة ٢٠١٠ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة محمد سامي مازن بك ومحمد عفت بك وحسين ابوزيد بك وعلى ابوالفيظ بك وعلى منصور بك مستشارين)

١٥٦

٨ يونية سنة ١٩٥٠

سحب قرار بتقدير غلاء المعيشة. أو تعديله قرار بتطبيق قاعدة تنظيمية عامة. لا قرار اداري فردي.

المبادئ القانونية

ما يزعمه المدعى من أنه لا يجوز للجهة الادارية أن تسحب القرار الصادر بتقدير اعانة غلاء المعيشة البالغ مقدارها ٥٠٠ مليم و ٨ جنيهاً وأن تستبدل به قراراً

آخر بتقدير اعانة مقدارها ٧٠٠ مليم و ٧ جنيهات لغوات الموعد القانوني المقرر لسحب القرارات الادارية. ما يزعمه المدعى من ذلك مردود بان الامر ليس أمر سحب قرار إداري فردى وإنما هو تطبيق لقاعدة تنظيمية عامة واجراء للحكم المنصوص عليه فيها كذلك لا محل لما يتحدث المدعى من ان هذا التطبيق قد وقع في شأنه بعد صدور القاعدة بما يناهز العامين مما أوجد له وضعا يكون من حقه الابقاء عليه ذلك أن تأخير تطبيق القاعدة القانونية لا يكسب أحدا حقا ولا يصيبها تعطيل أو زوال

اوقائع

أقام المدعى هذه الدعوى بصحيفة أودعها مع المذكرة الشارحة سكرتيرية المحكمة في ٢١ من ابريل سنة ١٩٤٩ ، قائلا إن وزارة العدل قررت في أول مايو سنة ١٩٤٥ منحه اعانة غلاء معيشة مقدارها ٥٠٠ مليم و ٨ جنيهات على اعتبار أن راتبه الشهري ٢٢ جنيا وظل يقبض هذه الاعانة حتى شهر ابريل سنة ١٩٤٨ وفي ٣١ يولييه سنة ١٩٤٨ ورد اليه كتاب من محكمة الفيوم الابتدائية يتضمن مطالبته برد مبلغ ٥٤٠ مليا و ٤٥ جنيا متجمد اعانة الغلاء التي صرفها على أساس أنها صرفت اليه خطأ منذ شهر مايو سنة ١٩٤٥ ، ثم عدلت هذه الاعانة الى ١٧٥ مليا و ٧ جنيهات شهريا ابتداء من أول مايو سنة ١٩٤٥ ثم الى ٧٠٠ مليم و ٧ جنيهات من اكتوبر سنة ١٩٤٨ ولما كان حقه قد تعلق باعانة غلاء المعيشة التي قدرت بمبلغ ٥٠٠ مليم و ٨ جنيهات شهريا ، فان القرار الصادر في ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٤٨ بتخفيضها الى ٧٠٠ مليم

و ٧ جنيهات يكون باطلا لا خلا له بحق مكتسب له . إذ ظل يقبض الاعانة المذكورة طيلة ثلاث سنوات بعد تقديرها بواسطة الوزارة في سنة ١٩٤٥ تقديرا موافقا لما تقضى به القوانين والتعليمات المالية ، ويترتب على بطلان القرار المذكور أن الوزارة غير محقة في مطالبته بأى مبلغ على زعم أنه صرف اليه زيادة عما يستحق وانتهى الى طلب الحكم بالغاء القرار الصادر في ٢٥ من اكتوبر سنة ١٩٤٨ والقاضى بتخفيض اعانة الغلاء المقررة له الى ٧٠٠ مليم و ٧ جنيهات والحكم بتعديله واعادتها الى ما كانت عليه بواقع ٥٠٠ مليم و ٨ جنيهات شهريا ابتداء من أول مايو سنة ١٩٤٨ مع عدم أحقية وزارة العدل في مطالبته بمبلغ ٥٤٠ مليا و ٤٥ جنيا وأحقية في استرداد مبلغ ٧٥٠ مليا و ١٢ جنيا وهو قيمة الفرق الذي استقطع منه بتغير وجه حق عن المدة من أول مايو سنة ١٩٤٨ لغاية آخر ابريل سنة ١٩٤٩ وحفظ الحق فيما يستجد مع الزام المدعى عليها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وقد أضاف في المذكرة الشارحة الى ما تقدم قوله إنه كان يتقاضى ٥٠٠ مليم و ١٧ جنيا راتبا شهريا في أول مايو سنة ١٩٤١ ثم رقى في أول يولية سنة ١٩٤٣ منسيا وأصبح راتبه ٥٠٠ مليم و ٢٠ جنيا شهريا وفي أول مايو سنة ١٩٤٥ منح علاوة حتمية فبلغ راتبه ٢٢ جنيا شهريا ، ثم منح علاوة حتمية أخرى في أول مايو سنة ١٩٤٨ فبلغ راتبه ٥٠٠ مليم و ٢٣ جنيا وقد منح مبلغ ٥٠٠ مليم و ٨ جنيهات اعانة غلاء ابتداء من أول مايو سنة ١٩٤٥ وفقا لمشور وزارة المالية الصادر في شهر يولية سنة ١٩٤٤ بتحديد نسب اعانة الغلاء ، إذ حدد هذا المشور للوظف ذى الثلاثة أولاد فأكثر اعانة غلاء مقدارها ٥٠٠ / من الراتب

الشهرى بشرط ألا يتجاوز ٥٠٠ مليم و٨ جنيهات وفضلا عن ذلك فقد نص كتاب وزارة المالية الدورى الصادر فى ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ على أن اعانة الغلاء تمنح للموظفين على أساس رواتبهم قبل انصافهم مضافا اليها ما يكون قد استحق لهم من علاوات عادية حل موعدها ، وقد قدرت اعانة الغلاء المستحقة على أساس هذه القواعد تقديراً صحيحاً وأقرت الوزارة هذا التقدير عندما كان كاتباً بمحكمة سوهاج وأخذ يتقاضى هذه الاعانة حتى تقرر تخفيضها بقرار باطل ، واستند فى تأييد هذا الرأى الى حكم صادر من هذه المحكمة فى القضية رقم ٣٥٩ سنة ١ قضائية ، يقضى بأنه لا يجوز لجهة الادارة سحب القرارات المخالفة للقانون إلا فى ميعاد الستين يوماً المنصوص عليها فى المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة فاذا انقضى هذا الميعاد اكتسب القرار حصانة نهائية تعصمه من الالغاء أو التعديل من جانب الادارة ؛ وأصبح لصاحب الشأن حق مكتسب فيما تضمنه القرار بحيث يعتبر الاخلال بهذا الحق بقرار لاحق مخالفة للقانون تعيب القرار الأخير وتبطله .

وفى ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٩ أودعت الحكومة مذكرة بدفاعها وطلبت أصليا - عدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد . واحتياطيا - رفضها مع الزام المدعى بالمصروفات ومقابل إتباع المحاماة - وقالت فى بيان الدفع بعدم قبول الدعوى ان المدعى ظل يقبض اعانة الغلاء موضوع النزاع حتى شهر ابريل سنة ١٩٤٩ ، ثم ابلغ فى ٣١ من يولييه سنة ١٩٤٨ من محكمة الفيوم رد مبلغ ٥٤٠ مليما و ٤٥ جنيها الذى قبضه بغير حق بسبب الخطأ فى تقدير هذه الاعانة ، وأخطر فضلا عن ذلك بتخفيض الاعانة اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٤٨ فلم يحرك ساكنا ، حتى رفع

هذه الدعوى فى ٢١ من ابريل سنة ١٩٤٩ أى بعد انقضاء الميعاد المقرر قانونا لرفعها بنحو أربعة أشهر - أما عن موضوع الدعوى ، فان المدعى كان يتناول اعانة غلاء على اساس أن راتبه الشهرى ٥٠٠ مليم و ١٧ جنيها وقدرت الاعانة على هذا الاساس بمبلغ ٥٠٠ مليم و ٨ جنيهات وهو الحد الاقصى لمن يعول ثلاثة أولاد فاكثرو وقد رأت وزارة المالية بعد ذلك فى كتابها الدورى رقم ف ٢٣٤ - ٢٩/١٣ المؤرخ فى ٢١ من يولييه سنة ١٩٤٦ ، انه عند زيادة راتب الموظف أو المستخدم أو العامل على العشرة أو العشرين أو الثلاثين أو الاربعين جنيها يعمل حساب الاعانة بالنسبة المئوية المقررة للماهية قبل الزيادة ، وبعدها ، ويحاسب على أية القيمتين أقل ، وانه اذا كانت هناك حالات لم يراع فيها حكم هذه الفقرة فيلزم تصحيحها ، وتحصيل الفرق اذا كان قد صرف شئ على خلاف ما تقضى به هذه القاعدة - ولما كان راتب المدعى قد بلغ ٢٢ جنيها اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٤٥ ، وتكون الاعانة بالنسبة لهذا الراتب وهى ٣٥٪ أقل منها بالنسبة للراتب السابق وهو ٥٠٠ مليم و ١٧ جنيها إذ أنها ٥٠٪ فان تطبيق القاعدة سالفة الذكر يقضى بتقدير اعانة الغلاء بنسبة ٢٢ جنيها ومقدارها على هذا الاساس ٧٠٠ مليم و ٧ جنيهات إذ أن نسبة اعانة الغلاء لراتب مقداره ١٢ جنيها تكون ٣٥٪ من هذا الراتب - أما ما قاله المدعى عن تقرير اعانة الغلاء بمبلغ ١٧٥ مليما و ٧ جنيهات اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٤٨ فراجع ذلك انها قدرت على اعتبار ان راتبه كان ٥٠٠ مليم و ٢٠ جنيها عندما رقى منسيا ، فهى أقل من الاعانة على راتب مقداره ٥٠٠ مليم و ١٧ جنيها وذلك أخذا بقاعدة تخفيض الاعانة عند زيادة الماهية على العشرة أو العشرين أو الثلاثين أو

الاربعين جنيها - وخلصت بما تقدم إلى القول بأن طلب تقدير الاعانة على أساس ٥٠٠ مليم و ١٧ جنيها غير جائز قانونا ، لأن راتب المدعى قد جاوز هذا القدر قبل ٢٢ جنيها ومن ثم وجب تخفيض اعانة الغلاء بسبب هذه الزيادة وليست اعانة الغلاء حقا مكتسبا وانما هي منحة من الحكومة اقتضتها ظروف خاصة ومن ثم فان تخفيضها أو إلغاءها أمر جائز ، طبقا لما تقتضيه سياسة الدولة المالية .

وفي ٧ من يولييه سنة ١٩٤٩ ، أودع المدعى مذكرة بالرد على دفاع الحكومة طلب فيها رفض الدفع بعدم قبول الدعوى . وصمم على طلباته الواردة بصحيفتها - وقال ردا على الدفع بعدم القبول انه عندما قررت الوزارة تخفيض اعانة الغلاء الممنوحة له من ٥٠٠ مليم و ٨ جنيها إلى ١٧٥ مليم و ٧ جنيها في مايو سنة ١٩٤٨ ، قدم بتاريخ ٢٨ من اغسطس سنة ١٩٤٨ طلب المعافاة رقم ١٣٦ سنة ٢ ق تمهيدا لرفع هذه الدعوى ، وهذا التاريخ يقع في حدود الستين يوما المحددة قانونا لرفعها - ومن شأن هذا الطلب أن يقف سريان هذا الميعاد - فضلا عن ذلك فتقدم خلال هذا الميعاد في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ تظلم ابلغ إلى مراقبة المستخدمين بوزارة العدل في ٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٨ وفي ٢٥ من اكتوبر سنة ١٩٤٨ ردت إدارة المستخدمين على محكمة الفيوم بكتاب تضمن تعديل اعانة الغلاء التي يتقاضاها إلى ٧٠٠ مليم و ٧ جنيها بدلا من ١٧٥ مليم و ٧ جنيها وقد ابلغ المدعى هذا القرار في ٢٧ من اكتوبر سنة ١٩٤٨ ، فلما علم بمضمونه قدم عنه تظلم إلى محكمة الفيوم ابلغ إلى مراقبة المستخدمين بالوزارة في ٣١ من اكتوبر سنة ١٩٤٨ ، وهذا القرار الأخير الذي يقضى بتعديل اعانة الغلاء إلى مبلغ ٧٠٠ مليم و ٧ جنيها هو موضوع هذه

الدعوى وقد ارسل من الوزارة إلى محكمة الفيوم في ٢٥ من اكتوبر سنة ١٩٤٨ وتظلم منه المدعى بعد يومين أي في ٢٧ من اكتوبر - ولم تجب الوزارة على هذا التظلم - فاذا حسبت اربعة اشهر من هذا التاريخ فانها تنتهي في ٢٧ من فبراير سنة ١٩٤٩ ، واذا حسبت ستون يوما من هذا التاريخ الأخير طبقا للمادة ١٢ من قانون مجلس الدولة تكون نهايتها ٢٧ من ابريل سنة ١٩٤٩ ولما كانت الدعوى قد رفعت في ٢١ من ابريل سنة ١٩٤٩ أي قبل انقضاء هذا الميعاد بستة أيام فان الدفع يكون على غير اساس . أما عن الموضوع فقد أحال إلى ما سبق بيانه في صحيفة الدعوى والمذكرة الشارحة ، وأضاف إلى ذلك قوله إن راتبه بلغ ٢٢ جنيها ابتداء من أول يولييه سنة ١٩٤٣ أي قبل سنتين من تاريخ منحه اعانة الغلاء . ومن خمس سنوات سابقة على التعديل المرفوع بشأنه الدعوى وليس من حق الوزارة أن تمس هذه الاعانة بالتعديل في أي وقت تشاء لأنها حق للمدعى ، شأنها شأن الراتب وليست منحة كما تقول .

وبعد وضع التقرير في الدعوى عين لنظرها جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، وفيها سمعت المحكمة ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بالمحضر وأرجأت النطق بالحكم لجلسة ٥ من يناير سنة ١٩٥٠ ومنها جلسة ٢٦ منه وفي الجلسة المذكورة قررت المحكمة اعادة الدعوى إلى المرافعة لجلسة ٢ من مارس سنة ١٩٥٠ لمناقشة الطرفين في بعض نقط في الدعوى وتأجلت الدعوى لجلسة ١٣ من ابريل سنة ١٩٥٠ وفيها عدل المدعى طلباته إلى طلب الحكم بإلغاء القرار الصادر في ٢٥ من اكتوبر سنة ١٩٤٨ الذي قضى بتخفيض اعانة الغلاء إلى ٧٠٠ مليم و ٧ جنيها واعادتها إلى ٥٠٠ مليم و ٨ جنيها من أول مايو سنة ١٩٤٨ إلى فبراير ١٩٥٠ واختتمه في رد ما استقطع من راتبه وقدره

عن الموضوع

ومن حيث ان المدعى كان يستولى على راتب شهرى قدره سبعة عشرة جنيها ونصف اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٤١ ، فاستحق على مقتضى القواعد المقررة فى شأن منح اعانة غلاء المعيشة اعانة مقدارها ٥٠٠ مليم و٨ جنيها ، ثم رقى منسبها اعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٤٣ فبلغ راتبه عشرين جنيها ونصف ثم استحق علاوة فى أول مايو سنة ١٩٤٥ فأصبح راتبه ٢٢ جنيها وفى سنة ١٩٤٤ أصدرت وزارة المالية كتابا دوريا مؤداه انه لا يعتبر فى حكم التحسين ما ناله الموظفون المنسيون بقواعد، فتمنح لهم اعانة الغلاء على اساس ما هيأته قبل انصافهم مضافا اليها ما يكون قد استحق من علاوات عادية حل موعدها فى أول مايو سنة ١٩٤٤ ، وعلى هذا الأساس استمر المدعى يقبض اعانة الغلاء التى قررت له وفى سنة ١٩٤٦ أصدرت وزارة المالية كتابا دوريا فحواه انه عند زيادة ماهية الموظف أو المستخدم أو العامل على العشرة أو العشرين أو الثلاثين أو الاربعين جنيها يعمل حساب الاعانة بالنسبة المئوية المقررة للماهية قبل الزيادة وبعدها يحاسب على أية القيمتين أقل ، وانه اذا كانت هناك حالات لم يراع فيها حكم هذه الفقرة فيلزم تصحيحها ، وسمخيل الفرق اذا كان قد جرى شىء على خلاف ما تقتضى به هذه القاعدة وعلى هذا الوجه استحق المدعى اعانة غلاء مقدارها ٧٠٠ مليم و ٧ جنيها تقرر له بمقتضى القرار المطعون فيه .

ومن حيث ان ما يزعمه المدعى من أنه لا يجوز للجهة الادارية أن تسحب القرار الصادر بتقدير إعانة غلاء المعيشة البالغ مقدارها ٥٠٠ مليم و ٨ جنيها وأن تستبدل به قرارا آخر بتقرير إعانة غلاء مقدارها ٧٠٠ مليم و ٧ جنيها

٨٠٠ مليم و ١٦ جنيها وقررت المحكمة ارجاء النطق بالحكم لجلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٥٠ ومنها إلى جلسة اليوم .

المحكمة

عن الدفع بعدم قبول الدعوى

ومن حيث ان المدعى عليها دفعت بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد ذلك أن المدعى أبلغ قرار تخفيض الاعانة فى ٣١ من يولييه سنة ١٩٤٨ وهو لم يرفع الدعوى بطالب الغائه إلا فى ٢١ من ابريل سنة ١٩٤٩ .

ومن حيث ان المدعى يرد على هذا الدفع بأنه انما يوجه طعنه إلى القرار الصادر فى ٢٥ من اكتوبر سنة ١٩٤٨ والقاضى بجعل اعانة غلاء المعيشة المستحقة له ٧٠٠ مليم و ٧ جنيها ، وإذ ابلغ هذا القرار فى ٢٧ من اكتوبر سنة ١٩٤٨ يادر بتقديم تظلم منه فى ٣١ من اكتوبر سنة ١٩٤٨ ولم تجب الوزارة على التظلم ، وبحساب اربعة أشهر ثم شهرين ينتهى الميعاد المعين لرفع الدعوى فى ٢٧ من ابريل سنة ١٩٤٩ ، وهو قد رفعها فى ٢١ من ابريل سنة ١٩٤٩ .

ومن حيث انه بالرجوع إلى الاوراق بين ان المدعى كان يقبض اعانة غلاء معيشة مقدارها ٥٠٠ مليم و ٨ جنيها تخفضتها الوزارة فى ٣١ من يولييه سنة ١٩٤٨ إلى ١٧٥ مليم و ٧ جنيها ، ولما أن تظلم من هذا التخفيض قررت الوزارة اعادتها فى ٢٥ من اكتوبر سنة ١٩٤٨ إلى ٧٠٠ مليم و ٧ جنيها وهو القرار المطعون فيه ، ولما ابلغ به المدعى قدم عنه تظلم فى ٣١ من اكتوبر سنة ١٩٤٨ ، وعلى الحساب المتقدم وطبقا لما نص عليه القانون تكون الدعوى قد رفعت فى الميعاد ، ويكون الدفع فى غير محله متعينا رفعه .

٢- يبين من كتاب المالية رقم ف ٢٢٤-١/٢٠٥ المؤرخ ٢٤ من يونية سنة ١٩٤١ أنه يعتمد في حساب أقدمية الموظفين على تاريخ حصولهم على درجاتهم الحالية، فإذا ما اتحدت تواريخ الترقية رجع الى تاريخ منحهم الدرجة السابقة، وهكذا الى تاريخ الالتحاق بالخدمة سواء كان هذا الالتحاق في الأصل باليومية، أم في كادر الخدمة السائرة، بشرط أن تكون مدة الخدمة كلها متصلة - وفي حالة التساوي يعتبر الأقدم الأرقى في المؤهلات الدراسية وفي حالة التساوي يعتبر الأكبر سناً هو الأقدم.

٣- لا وجه لما ذهب اليه المدعى كذلك من أن أقدمية الموظفين في درجاتهم التي وضعوا فيها تنفيذاً لكادر سنة ١٩٣١ لا يجوز ردها الى ما قبل أول فبراير سنة ١٩٣٩ بتاريخ نفاذ الكادر الذي النفي ما قبله من درجات - لا وجه لذلك لأن كل ما جاء به كادر سنة ١٩٣٩ هو خفض مربوط الدرجات المقرر بالكادر السابق ولم ينشئ للموظفين درجات جديدة، حتى يصح القول بأنهم منحوا أياها منذ فبراير سنة ١٩٣٩ تاريخ نفاذه - وإن نقل الموظف من درجته بالكادر السابق الى درجته المماثلة بالكادر اللاحق لا يعني سوى استمراره في درجته القديمة بوضعها الجديد - ولذا يتبين حساب أقدمية الموظفين في درجاتهم من تاريخ حصولهم عليها، ولو كان ذلك في ظل الكادر الذي النفي، لأن القبول بغير ذلك - يترتب عليه نتيجة غير مقبولة هي اهدار أقدمية جميع الموظفين الموجودين بالخدمة في أول فبراير سنة ١٩٣٩ في درجاتهم بالكادر

لفوات الموعد القانوني المقرر لسحب القرارات الادارية - ما يزعمه المدعى من ذلك مردود بأن الأمر ليس أمر سحب قرار اداري فردي وإنما هو تطبيق لقاعدة تنظيمية عامة واجراء للحكم المنصوص عليه فيها كذلك لا محل لما يتحدى به المدعى من ان هذا التطبيق قد وقع في شأنه بعد صدور القاعدة بما ينافيها من العاملين مما أوجد له وضعا يكون من حقه الأبقاء عليه ذلك أن تأخير تطبيق القاعدة القانونية لا يكسب أحدا حقاً ولا يصيبها تعطيلاً أو زوالاً.

ومن حيث انه لذلك تكون الدعوى على غير أساس سليم من القانون - حقيقة بالرفض .
(قضية عبد القادر عنان أفندي وحضر عنه الاستاذ صلاح الدين ندا ضد وزارة العدل رقم ٣٢٣ سنة ٣٠٠٠ رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزه محمد سامي مازن بك ومحمد عفت بك وحسين ابوزيد بك وعلى ابو الفيط بك وعلى منصور بك مستشارين)

١٥٧

٨ يونية سنة ١٩٥٠

- ١ - طلب الاحقية الى الترقية يدخل في عموم طلب الغاء قرار بترقية غيره
- ٢ - لمعرفة أقدمية الموظفين يرجع الى تاريخ حصولهم على الدرجات . وإذا اتحدت التواريخ يرجع الى تاريخ منحهم الدرجة السابقة.
- ٣ - ما جاء به كادر سنة ١٩٣٩ هو خفض مربوط الدرجات المقرر بالكادر ولم ينشئ - درجات جديدة المبادئ القانونية

١- لا محل للبحث فيها دفعت به الحكومة من عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى بالنسبة الى ما طلبه المدعى في دعواه الأولى من الحكم بأحقية الترقية الى الدرجة الثانية إذ أن هذا الطلب ليس له كيان مستقل ويعتبر داخلاً في عموم الطلب الأصلي وهو الغاء القرار الصادر بترقية زميله الذي تختص المحكمة به باعتبار أن ذلك نتيجة لازمة له وأثر من آثاره .

القديم ، وتسويتهم جميعا في الأقدمية في الدرجات الجديدة الأمر الذي لا سند له من نصوص الكادر ولا من قواعد الأقدمية الواردة بكتاب المالية المؤرخ ٢٥ من يونيه سنة ١٩٤١ - فضلا عما فيه من مساس بالحقوق المكتسبة .

الوقائع

تتصل وقائع الدعوىين حسبما يستفاد من صحيفتهما ومذكرات المدعى فيهما ومستنداته في أنه عين طبيبا مساعدا بالقصر العيني على أثر تخرجه من كلية الطب بجامعة فؤاد الأول سنة ١٩٣١ بغير راتب ، وظل كذلك الى أن صدر قرار بتاريخ ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٣٢ بتعيينه طبيبا في الدرجة السادسة ، ثم نقل لمصلحة الطب الشرعي في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ في وظيفة معاون طبيب شرعي ، ورفق للدرجة الخامسة في أول فبراير سنة ١٩٣٩ ، وللدرجة الرابعة في أول سبتمبر سنة ١٩٤٣ ثم للثالثة في أول أكتوبر سنة ١٩٤٧ - ولما حل عليه الدور للترقية إلى الدرجة الثانية تخطته وزارة العدل في الترقية إليها فأصدر وزيرها قرارا في ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٩ بترقية الدكتور أحمد شكيب وقد تظلم فلم يثر به لتظلمه ، بل أصدر الوزير قرارا آخر في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ بترقية الدكتور ابراهيم أمين حافظ . ويتول المدعى إنه أقدم من زميله المذكورين ويمتاز عنها بمقدرة وكفاية ولذا فهو أولى منها بالترقية الى تلك الدرجة ، ومن أجل ذلك رفع هاتين الدعويين على وزارتي العدل والمالية وأودع صحيفة الدعوى الأولى سكرتيرية المحكمة في ٣٠ يولييه سنة ١٩٤٩ طالبا الحكم بإلغاء القرار الصادر من وزارة العدل

بتاريخ ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٩ بترقية الدكتور أحمد شكيب الطبيب الشرعي الى الدرجة الثانية ، والحكم بأحقية هو للترقية إلى هذه الدرجة اعتبارا من التاريخ المذكور مع إلزام الحكومة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة - وأودع صحيفة الدعوى الثانية سكرتيرية المحكمة في ٦ من فبراير سنة ١٩٥٠ طالبا الحكم بإلغاء القرار الصادر من وزير العدل في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ بترقية الدكتور أمين حافظ الطبيب الشرعي إلى الدرجة الثانية والحكم بترقيته إلى هذه الدرجة من تاريخ القرار المطعون فيه دون أن يمس ذلك بحقه ومركزه القانوني المقام بشأنها الدعوى الأولى مع إلزام الحكومة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، وهو يؤسس الطعن في القرارين المذكورين على وجهين

الأول - مخالفتها للقانون

والثاني - انطوائهما على سوء استعمال السلطة بمقولة إن الباعث على تفضيل زميله المذكورين عليه قرابتهما لمدير المصلحة الحال ويقول يانا للوجه الأول إن الوزارة قد خالفت القواعد التي تضمنها كتاب المالية رقم ٢٣٤ - ١ / المؤرخ ٢٥ من يونيه سنة ١٩٤١ بشأن تحديد أقدمية الموظفين في درجاتهم ، وهو يقضى بحساب أقدميتهم من تاريخ حصولهم على درجاتهم الحالية ، فإذا اتحدت تواريخ الترقية يرجع إلى تاريخ منحهم الدرجة السابقة ، وهكذا إلى تاريخ الالتحاق بالخدمة في الأصل سواء أكان ذلك باليومية ، أم في كادر الخدمة السائرة بشرط أن تكون مدة الخدمة كلها متصلة ، فإذا تساوت كل هذه الأمور اعتبر الأقدم الأسبق تخرجاً ، ثم الحائز لمؤهلات أعلى ثم الأكبر سناً - وبتطبيق القواعد المتقدمة على حالته يكون أقدم من زميله المذكورين ، لأنه قد

رفض الدعويين بالنسبة إلى طلب الالغاء —
والحكم أصليا — بعدم اختصاص المحكمة
بالنسبة إلى ما طلب في الدعوى الأولى من أحقية
المدعى في الترقية للدرجة الثانية اعتبارا من
٢٩ من مارس سنة ١٩٤٩ واحتياطيا برفضه مع
إلزام المدعى في جميع الحالات بالمعروفات قائمة
بالنسبة للطلب الأول إن القرارين المطعون
فيهما لم يخالفا القانون في شيء ، ذلك أن القاعدة
المقررة في شأن ترقية الموظفين لا تقتضى بمراعاة
الأقدمية وحدها بل الكفاية والصلاحية
وصالح العمل جميعا ، وتقدير ذلك متروك لسلطة
الإدارة بلا معقب عليها فيه إذا ما خلا من سوء
استعمال السلطة في وجه من الوجوه — ولذا
فإن المصلحة إذا كانت قد تخطته في الترقية بفرض
التسليم بصحة قوله بالنسبة للأقدمية ، فإنها لم تخالف
القانون ولم تنكأ أحكامه بل استعملت حتمها
في اختيار من تراه جديرا بالترقية ، وقد
اختارت زميله لأنها أمتازا عليه كفاية
وصلاحية ، فضلا عن أفضليتها عليه في
الدرجة الثالثة واستندت في التذليل على كفاية
زميله المذكورين إلى ما حواه ملف ترقية
منهما من أوراق بينا قالت لجنة الترقية
المدعى أنه لا يمكن للأمر كذلك ، ولما
للاستمرار في وظيفته إلى طلب أكبر
الترقى من المصلحة متعللا بالمر

الأول فأنهما وإن كانا قد رقا بقرار واحد إلى الدرجة الثالثة ، إلا أن ترتيب الدكتور أحمد شكيب كان سابقا له في قرار الترقية ، لأنه كان مقيدا عليها منذ ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، ورقى للدرجة الرابعة بقرار صدر في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ بينما رقى المدعى إليها بقرار صدر في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ وكان الدكتور شكيب قبل صدور كادر سنة ١٩٢٩ في درجة مساعد ثان بالكادر الخاص بالطب الشرعي ومربوطها ٣٦٠ - ٤٥٠ جنيها سنويا واعتبرت هذه الدرجة معادلة للدرجة الخامسة بكادر سنة ١٩٣٩ الذي ألغى الكادر الخاص برجال الطب الشرعي فوضع فيها من تاريخ حصوله عليها . أي من أول فبراير سنة ١٩٣٨ أما المدعى فكان عند تطبيق الكادر المذكور في درجة معاون مربوطها من ٣٠٠ - ٣٩٠ جنيها سنويا وقد اعتبرت بتمتضاه معادلة للدرجة السادسة ، ولكن المصلحة طلبت إلى وزارة المالية استثناءه هو وزملاءه بوضعهم في الدرجة الخامسة بصفة شخصية ، فوافقت على ذلك بتاريخ ٢٧ من يولييه سنة ١٩٣٩ ، ووضع فعلا في الدرجة الخامسة اعتبارا من أول فبراير سنة ١٩٣٩ . ثم رقى لوظيفة مساعد ثان في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤١ - ويبين من كل ذلك أنه ليس للمدعى أقدمية على الدكتور أحمد شكيب في الدرجة الخامسة ولا في الدرجات الأخرى طبقا للقواعد المالية التي استند إليها . أما عن أقدمية الدكتور إبراهيم أمين حافظ على المدعى فأنهما وإن كانا قد رقا معا للدرجات الثالثة والرابعة ، إلا أن اسمه كان يرد دائما قبل اسم المدعى في قرارات الترقية ، فضلا عن أنه عين معاونا للطب الشرعي في أول فبراير سنة ١٩٣٧ بمربوطها ٣٠٠ - ٣٩٠ جنيها سنويا بينما عين المدعى

في تلك الوظيفة في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ وقد وضعنا معاني الدرجة الخامسة من أول فبراير سنة ١٩٣٩ استثناء من أحكام كادر سنة ١٩٣٩ بالقرار الصادر في ٢٧ من يولييه سنة ١٩٣٩ ولذا تعين الرجوع إلى الأقدمية السابقة على كادر سنة ١٩٣٩ والدكتور إبراهيم حافظ أقدم في وظيفة معاون طب شرعي الواردة بالكادر الخاص بالأطباء الشرعيين كما تقدم .

وأودعت الحكومة ماف خدمة المدعى وزملايه الدكتور أحمد شكيب وإبراهيم حافظ وصورة من قرارى المجلس الاستشاري الأعلى والقرارين الوزاريين المطعون فيهما .

وطلب المدعى رفض الدفع بعدم الاختصاص بالنسبة لطلبه الثاني في الدعوى الأولى ، لأن طلبه المذكور ما هو إلا نتيجة حتمية لطلبه الأصلي في تلك الدعوى ، وهو إلغاء القرار الصادر بترقية الدكتور أحمد شكيب إلى الدرجة الثانية لأنه سبق منه في الأقدمية وأحق منه بالترقية .

وقد ندب أحد المستشارين لوضع التقرير في الدعويين ، وبعد وضعه عين لنظر الدعوى الأولى جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٠ وفيها حضر الدكتور أحمد شكيب وطلب قبوله خصما ثالثا في الدعوى منضما إلى المدعى عليهما في طلب رفض الدعوى فتررت المحكمة قبوله ثم أجلت القضية بناء على طلب المدعى لجلسة ٢٧ من إبريل سنة ١٩٥٠ لنظرها مع الدعوى الثانية التي عينت تلك الجلسة لنظرها وبعد تلاوة التقرير في الدعويين وسماع ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بالمحضر أرجأت المحكمة النطق بالحكم لجلسة اليوم .

المحكمة

من حيث أن المدعى طلب ضم الدعويين

احدهما إلى الأخرى ولا ترى المحكمة مانعا من اجابته إلى طلبه ، إذ ان المسائل مثار النزاع فيها واحدة - ومن المصلحة أن يصدر فيها حكم واحد .

ومن حيث انه لا محل للبحث فيما دفعت به الحكومة من عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى بالنسبة إلى ما طلبه المدعى في دعواه الأولى من الحكم بأحقية للترقية إلى الدرجة الثانية إذ أن هذا الطلب ليس له كيان مستقل ويعتبر داخلا في عموم الطلب الأصلي الذي تختص المحكمة به بأعتبار أن ذلك نتيجة لازمة له وأثر من آثاره .

ومن حيث ان المدعى ينعى على القرارات المطعون فيها مخالفتها للتمانون لقيامها على أساس خاطيء هو اعتبار زميله المطعون في ترقيتها أقدم منه نتيجة لتطبيق قواعد تحديد الأقدمية التي تضمنها كتاب المالية رقم ف ٢٣٤ - ١ - ٢٥ المؤرخ ٢٤ من يونيو سنة ١٩٤٤ تطبيقا غير سليم ، في حين أنها لو طبقت تطبيقا صحيحا لكان هو الأقدم كما ينعي عليها أيضا أنها قد شابهها سوء استعمال السلطة إذ أساءت الوزارة الاختيار حين فضلت عليه زميله بدافع شخصي هو قرابتهما لمدير عام المصلحة مع انه يبرهما في الكفاية ويمتاز عليهما في الصلاحية .

ومن حيث انه يخلص من الاطلاع على الأوراق أن محور المناقضة بين المدعى وزميله المطعون في ترقيتها كان يدور في الواقع من أول الأمر حول الأقدمية ، فلم تجدد الوزارة فضل المدعى ، أو تنكر كفايته حين وازنت بينه وبينها ، بل جعلت مناط البحث أيهم أقدم وبالتالي أولى بالترقية ، مما لا تربي المحكمة معه غلا للخوض فيما أثاره الطرفان حين نشبت الخصومة دفعا وردا حول الاختيار ومناحيه أو التعرض للوجه الثاني من وجهي الطعن .

ومن حيث انه عن الوجه الأول فانه

بالرجوع إلى كتاب المالية رقم ف ٢٣٤ - ١ من ٢٠٥ المؤرخ ٢٤ من يونيو سنة ١٩٤١ بين انه يعتمد في حساب أقدمية الموظفين على تاريخ حصولهم على درجاتهم الحالية ، فاذا ما اتحدت تواريخ الترقية يرجع إلى تاريخ منحهم الدرجة السابقة وهكذا إلى تاريخ الالتحاق بالخدمة سواء أكان هذا الالتحاق في الأصل باليومية أم في كادر في الخدمة السائرة بشرط أن تكون مدة الخدمة كلها متصلة وفي حالة التساوي يعتبر الأقدم الأرقى في المؤهلات الدراسية وفي حالة التساوي يعتبر الأكبر سنا هو الأقدم .

ومن حيث انه يستفاد من الاطلاع على البيانات الخاصة بخدمة كل من المدعى وزمليه الدكتور أحمد شكيب والدكتور ابراهيم أمين حافظ أن الأول تخرج من كلية الطب في سنة ١٩٣١ وعين طبيب امتياز بمكافأة عشرة جنيهات شهريا من ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٢ وطبيباً مؤقتاً بمرتب ثابت مقداره ١٥ جنيا في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ ثم عين طبيباً بمصلحة الصحة العمومية بالدرجة السادسة بمأهية قدرها ١٥ جنيا في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٣٥ ثم معاون طبيب شرعي (٣٠٠ - ٣٩٠ جنيا) بمأهية قدرها ٢٥ جنيا اعتبارا من ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ثم نقل بقرار وزاري في ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٩ إلى الكادر الجديد في الدرجة الخامسة الوقيه بصفة شخصية وبمأهية ٢٥ جنيا اعتبارا من أو فبراير سنة ١٩٣٩ ومنح لقب مساعد ثان في يناير سنة ١٩٤٠ ثم رقي إلى وظيفة مساعد أول في الدرجة الخامسة الكاملة في أول يناير سنة ١٩٤٣ ثم رقي لوظيفة نائب ثان في الدرجة الرابعة (٤٢٠ - ٥٤٠ جنيا) من أول سبتمبر سنة ١٩٤٣ ثم إلى وظيفة طبيب شرعي في الدرجة الثالثة (٥٤٠ - ٧٢٠ جنيا) من أول أكتوبر سنة ١٩٤٧ أما الدكتور

معهما أيضا في الحصول على الدرجة الخامسة ،
إذ حصلوا عليها معا اعتبارا من أول فبراير سنة
١٩٣٩ تاريخ تفاذكادر سنة ١٩٣٩ ، ولذا وجب
لتعيين أقدميتهم ردهم جميعا الى الدرجة السادسة
باعتبارها الدرجة المقررة بالنسبة للحاصلين على
المؤهلات العالية للتعيين ابتداء في الحكومة ، واذ
كان هو أسبقهم في التعيين بالحكومة ، وفي الحصول
على تلك الدرجة فإنه يعتبر أقدمهم تطبيقا للقواعد
الواردة بكتاب المالية المؤرخ ٢٥ من يونيه
سنة ١٩٤١ سالف الذكر . بينما تستند الحكومة
في القول بأقدمية زميله عليه إلى أسبقتهما في التعيين
في وظيفة معاون طبيب شرعي ، وورود اسميهما
قبل اسمه في جميع قرارات الترقية ، وإلى أن أحدهما
وهو الدكتور احمد شكيب رقي إلى وظيفة
مساعد ثان في أول فبراير سنة ١٩٣١ ، أي قبل
تعيين المدعى معاونا للطبيب الشرعي ، وكذا
اعتر في الدرجة الخامسة المقررة لتلك الوظيفة
بكادر سنة ١٩٣٩ اعتبارا من سنة ١٩٣٨ تاريخ
تعيينه فيها ، واعتبر بذلك سابقا على المدعى في
الحصول على هذه الوظيفة ، إذ لم تمنح إلى هذا
الآخر إلا اعتبارا من أول فبراير سنة ١٩٣٩
بقرار صدر في ٢٧ من يولييه سنة ١٩٣٩

ومن حيث انه مادام المعول عليه في تعيين
أقدمية الموظفين حسب نصوص كتاب المالية
المؤرخ ٢٥ من يونيه سنة ١٩٤١ هو تاريخ
حصولهم على الدرجة دون نظر إلى ترتيب
أسمائهم في القرارات الصادرة بمنحها أو إلى نوع
الوظيفة التي جرى التعيين فيها ، فإن استناد
الحكومة إلى هذين الأمرين غير منتج ولا
يفيد به .

ومن حيث انه لا وجه لما ذهب اليه المدعى
كذلك من أن أقدمية الموظفين في درجاتهم التي
وضعوا فيها تنفيذا لكادر سنة ١٩٣٩ لا يجوز

احمد شكيب فقد تخرج من كلية الطب سنة ١٩٣٣
وعين بمصلحة الطب الشرعي طبيا مؤقتا على
الوفورات في أول فبراير سنة ١٩٣٤ على ربط
الدرجة السادسة بماهية ٢٠ جنيا ثم قيد على
وظيفة معاون طبيب شرعي في ٢٣ من مايو
سنة ١٩٣٥ ثم عين فيها في أول فبراير سنة
١٩٣٦ ومنح أول مربوطها وقدره ٢٥ جنيا
شهريا ، ثم قيد على وظيفة مساعد ثان في أول
أكتوبر سنة ١٩٣٦ ، ورقى إليها في أول فبراير
سنة ١٩٣٨ — ولما صدر كادر سنة ١٩٣٩
وضع في الدرجة الخامسة الفرعية المقررة
لوظيفته ، ثم رقي مساعدا أول في أول يونيه
سنة ١٩٣٩ في الدرجة الخامسة الكاملة ، ثم رقي
نائبا ثانيا في الدرجة الرابعة من أول سبتمبر
سنة ١٩٤٣ ، ثم قيد على وظيفة نائب أول في
أول ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، ورقى في أول
أكتوبر سنة ١٩٤٧ للدرجة الثالثة — أما الدكتور
ابراهيم امين حافظ فقد تخرج من كلية الطب في
سنة ١٩٣٥ وعين طبيا بمصلحة الطب الشرعي
على الوفورات بماهية ٢٠ جنيا شهريا في ٢٧ من
مايو سنة ١٩٣٥ ، ثم عين معاون طبيب شرعي
بماهية ٢٥ جنيا شهريا في أول فبراير سنة ١٩٣٧
ونقل إلى الكادر الجديد في الدرجة الخامسة
الوقتية بصفة شخصية بماهية ٢٥ جنيا شهريا بقرار
وزاري صدر في ٢٧ من يولييه سنة ١٩٣٩ اعتبارا
من أول فبراير سنة ١٩٣٩ ومنح في يناير سنة
١٩٤٠ لقب مساعد ثان ، ثم رقي إلى وظيفة
مساعد أول في الدرجة الخامسة الكاملة من
أول مارس سنة ١٩٤١ ثم نائب ثان في الدرجة
الرابعة من أول سبتمبر سنة ١٩٤٣ فطبيا شرعيا
في الدرجة الثالثة من أول أكتوبر سنة ١٩٤٧ .

ومن حيث أن المدعى يستند في اثبات أقدميته
على زميله إلى أنه قد تساوى معهما في الحصول
على الدرجتين الثالثة والرابعة ، كما أنه قد تساوى

في أول فبراير ١٩٣٨ وبذلك يسبق المدعى في أقدمية الدرجة المذكورة .

« ومن حيث انه بالنسبة إلى الدكتور ابراهيم امين حافظ فانه وان كان قد عين في وظيفة معاون طبيب شرعى قبل المدعى إلا أن هذه الوظيفة قد اعتبرت في الكادر الجديد درجة سادسة ، ولما كان المدعى أسبق منه في الالتحاق بالخدمة في هذه الدرجة وجب اعتباره تبعاً لذلك أقدم منه ، ولا يخير من هذا النظرانها وضعا بمقتضى القرار الصادر في ٢٧ من يولييه سنة ١٩٣٩ في الدرجة الخامسة بصفة شخصية اعتباراً من أول فبراير سنة ١٩٣٩ طبقاً لما رأيته وزارة المالية ذلك أن هذا الاعتبار يخالف أحكام الكادر ولم تكن لتملكه وزارة المالية بمطلق رأيها بل الشأن فيه لمجلس الوزراء فضلاً عن ذلك فان مؤدى هذا الاعتبار الشخصى لا يجاوز على أى حال التاريخ الذى رتب له وهو أول فبراير سنة ١٩٣٩ فيساويان فيه ، وبذلك يكون المرجح لأقدمية المدعى على الدكتور ابراهيم امين حافظ قائماً « ومن حيث انه لذلك يكون القرار الصادر بترقية الدكتور احمد شكيب إذا اعتبره أقدم من المدعى صحيحاً والقرار الصادر بترقية الدكتور ابراهيم امين حافظ إذا اعتبره أقدم من المدعى باطلاً حقيقاً بالالغاء .

(قضية عبد الفتى عبد الله سليم البشرى وحضر عنه الاستاذ احمد فهمى رفعت ضد وزارة العدل واخرى رقم ٤٩٩ — ٢٣٠ سنى ١٣٥٣ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب الدوة محمد سامى مازن بك ومحمد عفت بك وحسين ابو زيد بك وعلى ابو الفيط بك وعلى منصور بك مستشارين)

ردها الى ما قبل أول فبراير سنة ١٩٣٩ تاريخ نفاذ الكادر الذى أنشئ ما قبله من درجات - لا وجه لذلك لأن كل ما جاء به كادر سنة ١٩٣٩ هو خفض مروط الدرجات المقدر بالكادر السابق ، ولم ينشئ للوظائف درجات جديدة حتى يصح القول بأنهم منحوا إياها منذ فبراير سنة ١٩٣٩ تاريخ نفاذه - وأن نقل الموظف من درجته بالكادر السابق الى درجته المماثلة بالكادر اللاحق لا يعنى سوى استمراره في درجته القديمة بوضعها الجديد - ولذا يتعين حساب أقدمية الموظفين في درجاتهم من تاريخ حصولهم عليها ، ولو كان ذلك في ظل الكادر الذى أنشئ لأن القول بغير ذلك يترتب عليه نتيجة غير مقبولة هي اهدار أقدمية جميع الموظفين الموجودين بالخدمة في أول فبراير سنة ١٩٣٩ في درجاتهم بالكادر القديم ، وتسويتهم جميعاً في الاقدمية في الدرجات الجديدة ، الأمر الذى لا سند له من نصوص الكادر ولا من قواعد الاقدمية الواردة بكتاب المالية المؤرخ ٢٥ من يونيه سنة ١٩٤١ اضلاً عما فيه من مساس بالحقوق المكتسبة .

« ومن حيث ان وظائف الطب الشرعى كان لها كادر خاص عينت فيه مرتباتها دون تحديد الدرجة فللمالية المقابلة لها في الكادر العام - وقد أنشئ هذا الكادر الخاص في سنة ١٩٢٩ وربط اكل وظيفة من الوظائف المذكورة درجة مالية بكادر سنة ١٩٣٩ فرتب لمعاون الطبيب الشرعى الدرجة السادسة ، ولمساعد ثان الدرجة الخامسة الفرعية كما سبق بيانه ، فيجب لتعيين أقدمية الاطباء الشرعيين في درجاتهم الجديدة الرجوع الى تاريخ تعيين كل منهم في وظيفته وما يقابلها ، وعلى هذا الاساس يتعين اعتبار الدكتور احمد شكيب في الدرجة الخامسة من تاريخ تعيينه في وظيفة مساعد ثان

١٥٨

٨ من يونيه سنة ١٩٥٠

١- العبرة في تقدير اختصاص المحكمة هي بتكليف المدعى لدعواه .

٢- يجب أن يكون إعلان القرار كاملاً . ولصاحب الشأن أن يطلب صورته

٣- الوظائف العامة ليست ملكاً للرؤساء يتصرفون فيها وفق أهوائهم

٤- أن الموظفين محاطون بضمانات فلا يوقع عليهم جزاء الا في حدود القانون

١ - العبرة في تقدير اختصاص المحكمة

انما هي بتكليف المدعى لدعواه ، فهو اذ يقول أن القرار المطعون فيه قرار تأديبي مقنع ويطلب الغاءه ، على مقتضى هذا النظر تكون الدعوى حسب هذا التكليف من اختصاص

المحكمة ، ثم يجرى فيها قضاءها الموضوعي طبقاً لما ينتهي اليه بحثها وبذلك يكون الدفع بعدم الاختصاص في غير محله متعيناً رفضه

٢ - الأصل في القرار الإداري أن يقع الاعلان به كاملاً حتى يسرى منه مياعاد الطعن فيه كما أن من حق صاحب الشأن أن يطلب صورة شاملة من القرار ليحاط به وبمحتوياته علماً فيحدد مركزه على أساسه ويؤدي ما فرضته عليه المادة ١٤ من قانون مجلس الدولة من ارفاق صحيفة دعواه بصورة أو ملخص منه .

٣ - ان الوظائف العامة ليست ملكاً للرؤساء يتصرفون فيها وفق أهوائهم ، وحسب مشيئتهم ، ولا هي متاع للمرءوسين ينعمون فيها بما تسبغه من مزايا ومكناات وانما هي سلطة في ايدي الرؤساء يوجهونها وجهة الصالح العام باختيار أعوانهم القادرين على

تولى الشئون العامة الصالحين فيها ، فلا تلقى من الحماية والتأييد إلا بقدر ما تحقق من هذه المقاصد والأغراض ، كما أنها وسائل في ايدي المرءوسين للاضطلاع بما هو موكول اليهم من أعمال ، ومعقود عليهم من آمال ، فلا ينحون عنها ماداموا محسنين لهامؤدين لحقها موفين بعهداها .

٤ - إن القانون في سبيل الصالح العام قد جعل للموظفين حقوقاً ، وحاطهم بضمانات فلا يوقع على أحد منهم جزاء الا في حدود القانون وبالتطبيق لأحكامه يستوى في ذلك أن يكون الجزاء صريحاً سافراً أو مقنعاً مستوراً

الوقائع

أقام المدعى هذه الدعوى بصحيفة أودعها سكرتيرة المحكمة في ١٠ من اكتوبر سنة ١٩٤٩ وقال فيها إنه عين في ١٤ من ابريل سنة ١٩٤٨ مديراً للمتحف المصري بمرسوم ملكي نشر بالوقائع المصرية في ١٩ من ابريل سنة ١٩٤٨ فكان أول مصري عين في هذا المنصب بعد أن كان وقفاً على الاجانب ، فعز ذلك على مدير عام مصلحة الآثار الاجنبي ، لما يترتب عليه من فقدان السيطرة التي كانت للاجانب على الآثار المصرية ، والتي مكنتهم في الماضي من العبث بالقطع الأثرية واضاعتها فحق عليه وآلى على نفسه أن يعكر الجو بينه وبين مرءوسيه واحراجهم فكان أول ما جرى في هذا الشأن أن أتي سكرتير عام المصلحة بإيمار منه مخاطبته باتباعه الرسمي «مدير عام المتحف» وأن يتلقى منه أى كتاب يحمل اللقب المذكور ، مع أن وكيل الوزارة كان يخاطبه بهذا اللقب وقد اراد وكيل الوزارة شفيق بك غربال انهاء هذه الحالة الشاذة ، لجمعها

له مبلغ الفى جنيه تعويضا مع المصروفات ومقابل
اتعاب المحاماة

وأودعت الحكومة مذكرتها بدفعاها دفعت
فيها بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى
وبعدم قبولها بالنسبة إلى طلب الإلغاء لرفضها
بعد الميعاد وطلبت في الموضوع الحكم برفضها
مع الزام المدعى بالمصروفات ومقابل اتعاب
المحاماة . بانية الدفع بعدم الاختصاص على أن
قرارات النذب ليست من القرارات التى يجوز
الطعن فيها بالإلغاء امام محكمة القضاء الادارى
لما هو ظاهر من نص المادة الثالثة من القانون
رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ ، ومؤسسة الدفع بعدم
القبول على أن الدعوى لم ترفع إلا فى ١٠ من
اكتوبر سنة ١٩٤٩ مع أن المدعى ابلغ القرار
المطعون فيه فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٩ ثم
قالت فى الموضوع ان قرار النذب وقع صحيحا
لأشائبة فيه للقانون لأن القصد منه ان يتفرغ
المدعى للعمل بمدرسة الثقافة الأثرية - وهو عمل
يتقاضى عنه راتبا إضافيا مقداره عشرون جنيها
شهريا وإضافت ان النذب لم يؤقت لمقاربة
المدعى سن التقاعد .

وقد نذب أحد المستشارين لوضع التقرير
وبجلسة المناقشة رد المدعى على الدفاع المتقدم
طالباً برفض الدفعين لأن القرار المطعون فيه
ليس بقرار نذب ، بل هو قرار تأديبي مقنع
بما يدخل فى اختصاص المحكمة النظر فى طلب
إلغائه وأنه رفع الدعوى فى الميعاد إذ لم يتضح
له حقيقة الأمر وان قرار نذبه نهائى مقصود به
اقصاؤه جملة إلا بعد أن عين آخر مكانه وطلب
نزع التليفون المصلحي الموجود بمنزله فى ٢٧ من
اغسطس سنة ١٩٤٩ أما قول الحكومة بأنه
نذب لكى يتفرغ لشئون مدرسة الثقافة الأثرية
فغير صحيح ، لأنه يتولى ادارة هذه المدرسة

بمكتبه ، ولأن السكرتير العام كان ضالعا مع مدير عام
المصلحة اعتدى عليه بالسب على رأى من وكيل
الوزارة وكان كل جزائه على هذا الاعتداء
نقله سكرتيرا للمتحف للعمل معه مع أن
له سابقة اعتداء على المسيو لاكو المدير
السابق للمصلحة جوزى بسبها باستقطاع
خمس عشرة يوما من راتبه ولذا اضطر
المدعى دفعا لهذه الإهانة الى رفع دعوى
الجنة المباشرة طالبا معاقبة السكرتير العام
عن هذا التعدى مستشهدا بوكيل الوزارة
الذى وقع التعدى بحضوره - فأثار هذا
التصرف ثائرة الوكيل لما رأى فى دعوته لأداء
الشهادة أمام المحكمة من مساس بمركزه وطلب
إليه التنازل عن دعواه ، ولكنه لما أصر على
السير فيها ولما سبق من ظروف أبلغه مدير
عام المصلحة بكتاب مؤرخ ٢٨ من فبراير
سنة ١٩٤٩ بأن وزير المعارف قرر نذبه للعمل
بمكتب وكيل الوزارة وان عمله كرئيس لأمناء
المتحف قد انتهى ، كما أعيد السكرتير العام
لمنصبه ، وأضاف عليه انه بهذا النذب لم يعد له
أى عمل يؤديه ، إذ لم تعرض عليه ورقة واحدة
بل لم يكن له مكتب - وقد استمر على هذا
الحال آملا فى رؤسائه أن يرجعوا عن قرارهم -
ولكنه ابلغ فى ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٤٩
بأن المصلحة عينت مكانه الاستاذ عباس بيوى
وعندئذ بان له أن قرار نذبه كان مقصودا به
إبذاؤه والخط من مركزه بسلب اختصاصاته
ووقفه عن مباشرتها وهو بهذه المثابة يتضمن
جزاء تأديبيا أوقع عليه دون محاكمة وبلا جريدة
وعلى مقتضى ذلك طلب الحكم بإلغاء القرار
الصادر بنذبه للعمل بمكتب شفيق غربال بك
وكيل وزارة المعارف العمومية ابتداء من
٢٧ من فبراير سنة ١٩٤٩ ، والزام الوزارة بأن تدفع

بالإضافة لعمله الأصلي منذ سنة ١٩٣٦ ، ويتقاضى عن ذلك مكافأة - وقد خلا قرار التدب من الإشارة إلى ذلك فضلا عن أن المدرسة المذكورة قد ألغيت أخيرا

وبعد وضع التقرير عين لنظر الدعوى جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٥٠ وفيها سمعت المحكمة ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بالمحضر ، ثم أرجأت النطق بالحكم لجلسة ٢٠ أبريل سنة ١٩٥٠ وفي الجلسة المذكورة قررت المحكمة إعادة الدعوى إلى المرافعة لجلسة ٤ من مايو سنة ١٩٥٠ ، لتودع الحكومة أصل القرار موضوع الطعن وهو الصادر من وزير المعارف العمومية بتدب المدعى للعمل بمكتب وكيل الوزارة - وأودعت الحكومة بالجلسة المذكورة القرار المشار إليه ، وصمم الطرفان على طلباتها ، ثم أرجأت المحكمة النطق بالحكم إلى جلسة اليوم

المحكمة

عن الدفع بعدم الاختصاص

« ومن حيث أن مبنى هذا الدفع أن اختصاص هذه المحكمة رهين بأن يكون طلب الإلغاء المقدم إليها متعلقا بقرار من القرارات المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ٩ سنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة وليس من بينها القرارات الصادرة بتدب الموظفين .

« ومن حيث أن المدعى يرد على هذا الدفع بأن القرار المطعون فيه ، وإن كان في ظاهره قرار تدب ، إلا أنه في الحقيقة قرار تأديبي يحمل في طياته جزاء تأديبيا أوقع عليه بلا جبرية وبطريقة مخالفة للقوانين - ومن ثم فهو من القرارات التي تختص المحكمة بطلب الغائها طبقا للفقرة

الرابعة من المادة الثالثة المذكورة حسبما جرى عليه قضاؤها

« ومن حيث أن العبرة في تقدير اختصاص المحكمة إنما هي بتكليف المدعى لدعواه ، فهو إذا يقول أن القرار المطعون فيه قرار تأديبي ممتنع ويطلب الغاءه ، على مقتضى هذا النظر ، تكون الدعوى حسب هذا التكليف من اختصاص المحكمة ، ثم تجرى فيها قضاءها الموضوعي طبقا لما ينتهي إليه بحثها وبذلك يكون الدفع في غير محله متعينا رفضه .

عن الدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى طلب الإلغاء :

« ومن حيث أن مبنى هذا الدفع أن المدعى أعلن بالقرار المطعون فيه بكتاب من مدير مصلحة الآثار في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٩ وهو لم يرفع الدعوى بطلب الغائه إلا في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، أي بعد مضي ميعاد الستين يوما المنصوص عليها في القانون لقبول طلبات الإلغاء

« ومن حيث أن المدعى ينتهي في الرد على هذا الدفع إلى أنه لم يعلن بالقرار المطعون فيه إعلانا صحيحا حتى يبدأ فيه سريان الميعاد ، كما أنه طلب صورة منه للوقوف على محتوياته فلم يجب إلى طلبه وبقي جاهلا بها حتى أودعته الحكومة ملف الدعوى

« ومن حيث أن الأصل في القرار الإداري أن يقع الإعلان به كاملا حتى يسرى منه ميعاد الطعن فيه ، كما أن من حق صاحب الشأن أن يطلب صورة شاملة من القرار ليحاط به وبمحتوياته علما فيحدد مركزه على أساسه ويؤدي ما فرضته عليه المادة ١٤ من قانون مجلس الدولة من إرفاق صحيفة دعواه بصورة أو ملخص منه .

« ومن حيث انه يبين من الرجوع الى أصل القرار المطعون فيه ، انه يتضمن نذب المدعى للعمل بالوزارة واتخاذ الاجراءات لنقله نهائيا من مصلحة الآثار الى الوزارة بمكتب شفيق بك غربال بينما يتضمن كتاب مدير مصلحة الآثار الى المدعى نذبه للعمل بمكتب وكيل الوزارة ، ولا شك ان بين الأمرين اقترافا مظهره ما ينفيه قرار الوزير من نية التوفيق وما يترتب عليهما من تغيير في المركز القانوني يضاف الى ذلك ما يقوله المدعى دون انكار من الحكومة من طلبه الحصول على صورة من ذات القرار وعدم اجابته الى هذا الطلب .

« ومن حيث انه لذلك لا يكون ابلاغ المدعى بالقرار المطعون فيه بالكتاب المؤرخ ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٩ اعلانا مجزئا يجرى منه حساب الميعاد - ومن ثم يكون الدفع في غير محله متعينا رفضه .

عن الموضوع .

« ومن حيث ان المستفاد من أوراق الدعوى وملف خدمة المدعى المودع انه بعد إذ حصل على شهادة المعلمين العليا في سنة ١٩١٢ ، التحق بخدمة وزارة المعارف العمومية في سنة ١٩٢٣ نقل منها الى مصلحة الآثار المصرية التي كانت تتبع حينذاك وزارة الأشغال العمومية في وظيفة أمين مساعد ثم أوفد في سنة ١٩٢٣ في بعثة الى أوروبا لدراسة علم الآثار والتخصص فيه فسافر الى إنجلترا ثم الى فرنسا وعاد في سنة ١٩٢٨ بعد ان حصل على الأجازات العلمية التي أوفد من أجلها ، واستأنف عمله في مصلحة الآثار وتدل التقارير الخاصة به على - سواء اثناء دراسته في البعثة أو بعد عودته منها ومزاولة عمله - التقدير لجهوده والتأييد بكفائته فمنح الدرجة الرابعة بصفة استثنائية ، ثم

الثالثة وصدر قرار في سنة ١٩٣٧ بتعيينه مفتشا عاما بمصلحة الآثار مع منحه لقب أمين شرف للمتحف المصري وفي سنة ١٩٤٠ منح لقب أمين أول المتحف مع ترقيته إلى الدرجة الثانية ولما انتهى عقد المستر ريجنالد انجلباك كبير أمناء المتحف عين المدعى مكانه ثم استبدل بلقب كبير أمناء المتحف لقب رئيس أمناء المتحف ومنح في سنة ١٩٤٧ الدرجة الأولى - ثم صدر في ابريل ١٩٤٨ مرسوم بتعيينه في درجة مدير عام - وفي يونيو سنة ١٩٤٨ أرسل مدير عام مصلحة الآثار إلى وزير المعارف كتابا يقترح فيه أن يكون منح المدعى لقب مدير عام بالمتحف لاللمتحف وأن يكون المفهوم أن هذا اللقب فخرى وشخصي لا يعطيه أية سلطة أو امتياز غير المعترف بهما لرئيس الأمناء ، وأن يكون تابعا للإدارة العامة للمصلحة وليس له الاتصال بالوزارة أو بالمصالح الأخرى إلا عن طريقها فوافق الوزير على هذا الاقتراح ، وأصدر في يولييه سنة ١٩٤٨ قرارا بمنح المدعى لقب مدير عام بالمتحف المصري - وفي ٢٧ من فبراير سنة ١٩٤٩ قدم وكيل وزارة المعارف مذكرة إلى الوزير يقترح فيها نذب المدعى للعمل بمكتبه على أن تتخذ الاجراءات لنقله نهائيا من مصلحة الآثار وأن يبدأ عمله بمكتبه في صبيحة اليوم التالي فوافق الوزير على النذب واتخاذ الاجراءات لنقله نهائيا من مصلحة الآثار إلى الوزارة بمكتب شفيق بك غربال - كما اقترح الوكيل ذاته في الوقت نذب الأستاذ عباس يومي ليكون أمينا أول للمتحف فوافق الوزير على هذا الاقتراح أيضا - ولما أن صدر القرار نذب المدعى للعمل بمكتب وكيل الوزارة حتى بعث اليه مدير مصلحة الآثار بكتاب في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٩ يلغه فيه هذا النذب اليه

المبادرة بالتوجه إلى الوزارة ثم يعقب ذلك بأن يذيع كتابا دوريا على موظفي المصلحة ينههم فيه إلى أن المدعى قد نقل من ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٩ وأن عمله كرئيس لأمناء المتحف قد انتهى ، وأنه قد منح مهلة عشرة أيام لتسوية عهده ، وليس له أن يحضر إلى المتحف بعد هذا التاريخ كما ليس له خلال هذه المهلة اعطاء أوامر أو تعليمات لأي موظف من موظفي المتحف الذين عليهم أن يتلقوا الأوامر من الأستاذ عباس يومى الذى حل محله ويمتنعوا عن تسليم المدعى أى مكتب أو مفاتيح أو دفاتر من أى نوع كان خلاف ما يملكه شخصا مع مسئولية كل موظف يخالف هذا التنبيه وفى اغسطس سنة ١٩٤٩ طلبت مصلحة الآثار نزع التليفون المخصص لوظيفة رئيس أمناء المتحف من منزله لانقطاع صلته بها وتعيين الأستاذ عباس يومى مكانه وقد رأى الاحتفاظ بتليفونه على أن يقوم بدفع الاشتراك عنه فأبلغت مصلحة الآثار ذلك إلى مصلحة التليفونات لتولى تحصيل الاشتراك منه ابتداء من أول مارس سنة ١٩٤٩ وهو اليوم الثانى لانتهاؤه عمله بها .

ومن حيث ان المدعى يعطل هذه التصرفات الأخيرة المتلاحقة ، بأنه ، منذ ان صدر المرسوم بتعيينه مديرا عاما بالمتحف رأى فى وظيفته الجديدة وما تسبغه عليه من اختصاص ما يمكنه من مواصلة جهوده لحفظ الآثار ومنع العبث بها وضياعها وان يناضل فى سبيل ما قطع على نفسه عهدا به منذ ان ولى العمل فى مصلحة الآثار من رعاية حقوق مصر وكرامة مصر فى هذا التراث الغالى المجيد ، غير ان هذا السلوك من

جانبه لم يرض مدير مصلحة الآثار الاجنبى واصطدم بما يتمتع به من سلطان بالغ فيما يقول ويفعل ، وفيما يأخذ وما يدع ، فسلب اختصاصه وجرده من سلطة وألب عليه الموظفين ، فاعتدى عليه كبارهم ، ولم يقره صغارهم ، واحيط بجو من الدسائس والضغائن لعله يلتمس لنفسه من ذلك نجاة ومهربا ، ولكنه صبر وصابر ، ورابط قياما بواجبه ، ورعايته لاماته وعهده حتى فوجيء بصدور القرار المطعون فيه ينتزعه بين عشية وضحاها من أحضان عمل كرس له حياته وافنى فيه زهرة شبابه ، وقدم فيه للبلاد كثيرا من الخير إلى مكان يقبع فيه مهانا مشعثا بلا عمل يؤديه أو اختصاص يباشره أو حتى مكتب يجلس عليه بل لم يقيم له فيه وزن أو يفرض له وجود .

ومن حيث ان ماتزعمه الحكومة مبررا للقرار المطعون فيه من الحاجة إلى تفرغ المدعى لشئون مدرسة الثقافة الاثرية مدفوع بان المدعى كان يتولى هذا العمل بالاضافة إلى عمله من قبل فلم يجد عليه فى هذا الامر جديد وليس متسقا أو مقبولا ، ان ما كان يتولاه عملا اضافيا يصبح عملا أصليا بعد ان علت درجته ، وارتفع مركزه كما ان هذا التفرغ لا يقتضى انخراطه وهو يشغل منصبا كبيرا فى سلك موظفي مكتب وكيل الوزارة ثم ان هذه المدرسة قد الغيت ولا يزال الأمر فى شأنه حيث هو كذلك ماتحمل به الحكومة لهذا النذب من انه موقوف قد يعدل عنه ويعود المدعى إلى عمله مردود بما تضمنه اقتراح وكيل الوزارة على الوزير من أن النذب توطئة لنقل المدعى نهائيا من مصلحة الآثار ، وقرار الوزير بالموافقة على

المدعى اصابه ضرر مادي من جراء القرار المطعون فيه ، أما عن الضرر الأدنى فإن في القضاء بالغاء هذا القرار ما يرد إلى المدعى اعتباره ويعيد إليه مركزه فتتحقق بذلك الترضية الكافية له وينجبر الضرر الذي لحق به .

(قضية محمود علي حمزة بك وحضر عنه الأستاذ فتحى رضوان ضد وزارة المعارف العمومية رقم ٩ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة محمد سامى مازن بك ومحمد عفت بك وحسين ابوزيد بك وعلى ابو الغيط بك وعلى منصور بك مستشارين)

١٥٩

١٥ يونيو ١٩٥٠

الترقية إلى الدرجة الشخصية التي ليست من درجات التنسيق تخضع إلى قاعدة الاختيار المتبعة في الدرجات العادية .

المبدأ القانوني

١ - إذا كانت الدرجات الشخصية ليست من درجات التنسيق ، فإن الترقية إليها تخضع إلى قاعدة الاختيار وحدها المتبعة في شأن الدرجات العادية ، ولا تتقيد الحكومة عند اجرائها في حدود نسب معينة ، كما هو الحال بالأقدمية بالنسبة للدرجات المنسقة - ولذلك فلا تسرى عليها الفقرة الثالثة من المادة السابعة من قواعد تنفيذ التنسيق والتي تقضى بالابتعاد الموظف من هو أقدم منه في الدرجة الحالية - ذلك أن تطبيقها مقصور على تلك الترقيات التي تتم

١ - بمثل هذا المبدأ أصدرت الدائرة

ذاتها الحكم في القضية رقم ١٧٩ لسنة ٣ القضائية بالجلسة ذاتها .

(٣)

هذا الاقتراح ، وما أصدره مدير مصلحة الآثار تنفيذاً له في أوامر بمنع حضوره إلى المتحف وانقطاع كل صلة له به .

ومن حيث ان الوظائف العامة ليست ملكاً للرؤساء يتصرفون فيها وفق هواهم - وحسب مشيئتهم ، ولا هي متاع للمرء وسين ينعمون فيها بما تسبغه من مزاياء ومكينات وانما هي سلطة في أيدي الرؤساء يوجهونها وجهة الصالح العام باختيار أعوانهم القادرين على تولى الشؤون العامة الصالحين لها ، فلا تلتقى من الحماية والتأييد إلا بقدر ما تحقق من هذه المقاصد والأغراض ، كما انها وسائل في أيدي المرء وسين للاضطلاع بما هو موكل اليهم من أعمال ، ومعقود عاينهم من آمال ، فلا ينحون عنها ماداموا محسنين لها مؤدين لحقها موفين بعهدها .

ومن حيث ان القانون في سبيل الصالح العام قد جعل للموظفين حقوقاً وحاطهم بضمانات فلا يوقع على أحد منهم جزاء إلا في حدود القانون بالتطبيق لأحكامه يستوى في ذلك ان يكون الجزاء صريحاً سافراً أو مقنعاً مستوراً .

ومن حيث ان القرار المطعون فيه بما يتضمنه من سلب اختصاصات المدعى ووقفه عن مباشرة عمله وبما يتضح منه من تنزيل في وظيفته وخط من مركزه لا ريب انه يحمل في طياته جزاء تأديبياً لم يكن من سبيل الى اتخاذه من جانب السلطة الرئاسية للوزير بل مرد الأمر فيه الى الهيئة التأديبية المختصة بالاجراءات المنصوص عليها في القانون .

ومن حيث انه لذلك يكون القرار المطعون فيه على غير أساس سليم من القانون حقيقة بالانقضاء .

ومن حيث انه عن طلب التعويض فلا ترى المحكمة محلاً للحكم به ، إذ لم يثبت أن

الوزارة المذكورة أوضحت فيه انه يبحث حالة مهندسى المصالح الأخرى التابعة لها وتحقيقا لمبدأ المساواة بين جميع المصالح ترى انشاء درجات شخصية بمصلحة الميكانيكا منها درجتان ثالثة يرقى اليها مهندسان درجة رابعة وعشر درجات رابعة يرقى اليها عشرة مهندسين من الدرجة الخامسة ، وانشاء درجات شخصية أخرى كذلك بمصلحة التنظيم والمجارى وغيرهما من المصالح - كما تلقت أيضا كتابا من وزارة المواصلات تطلب فيه أيضا انشاء درجات شخصية لمهندسى مصلحة الطرق والكبارى والموانى والمناظر على غرار الدرجات الشخصية التى انشئت لتحسين حالة مهندسى الرى ، على أن يتبع فى الترقية اليها نفس القواعد التى تقررت بالنسبة لمهندسى الرى - ولما بحثت اللجنة المالية هذه الطلبات وافقت على انشاء درجات شخصية بتلك المصالح ومنها درجتان ثالثة ، وتسع درجات رابعة بمصلحة الميكانيكا والكهرباء وأن تجرى الترقية اليها على أساس الا يتنفع بها إلا القائمون فعلا بوظائف المهندسين ، وألا تمنح درجة شخصية لمهندس سبق ان انتفع بقواعد التنسيق ، ولا لمهندس لا يتم سنتين فى درجته الحالية خلال الفترة السارية فيها قواعد التيسير والتى تنتهى فى نهاية السنة المالية الحالية وعلى أن تسرى عليها قاعدة التيسير الواردة بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٥ من يناير سنة ١٩٤٨ وعلى عدم اعفاء هذه المصلحة أو غيرها من المصالح التى تقدمت بطلب انشاء الدرجات الشخصية من تطبيق احكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤١ الخاص بتسوية حالات ذوى الدرجات الشخصية فيما يخلو فيها من وظائف ، لأن عدد المتخلفين

فى حدود النسب المخصصة للترقية بالأقدمية المطلقة فحسب، كما هو واضح من نص المادة السابعة سالفة الذكر إذ هى تشير فقط الى حالة درجات خالية من الدرجات المخصصة للترقية بالأقدمية بسبب عدم وجود مرشحين أمضوا المدة القانونية - أما ترقيات التيسير التى تتم بالاختيار فلا تخضع لحكم الفقرة المذكورة - كما أوضحت ذلك وزارة المالية بكتابها الدورى رقم ٢٣٤ - ٢ - ١٧ فى ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٤٧ .

الوقائع

تتحصل وقائع الدعوى حسبما يستفاد من صحيفتها ومذكرات الطرفين فيها ومستنداتها فى انه بتاريخ ١٨ من يناير سنة ١٩٤٨ وافق مجلس الوزراء على اقتراح وزارة الاشغال العمومية بانشاء عدد من الدرجات الشخصية لترقية مهندسى الرى اليها بلغ ١٥٣ درجة منها ١٥ درجات سادسة و ١٩ خامسة ، و ٥١ رابعة و ٢٤ ثالثة وذلك تحسينا لحالتهم بعد أن استبان شذوذا على أثر تنسيق الدرجات الذى تم أخيرا بتخلف عدد كبير منهم سنوات طويلة فى درجاتهم مع أهمية الوظائف التى يشغلونها وعظم المسؤوليات التى يضطلعون بها مع اعفاء مصلحة الرى من تطبيق البند الوارد بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ يناير سنة ١٩٤٤ الخاص بتسوية حالات ذوى الدرجات الشخصية فيما يخلو من درجات أصلية حتى تنحسرها أن ترقى إلى جميع الدرجات التى تخلو ، على أن يعمل بهذه القاعدة لمدة ثلاث سنوات وعلى أن تنفذ الترقيات اعتبارا من أول فبراير سنة ١٩٤٨ وقد تلقت بعد ذلك وزارة المالية كتابا من

بالكفاءة الممتازة . فلما اريد ترقية اشخاص معينين دون تقييد بالاقدمية المطلقة عمد القرار المطعون فيه الى اعتبار الترقيات التي تمت في سنة ١٩٤٧ بالنسبة الى خمسة من الموظفين على درجات التنسيق في نسبة الكفاية ، مع انها قد تمت في نسبة الاقدمية ، وقد ترتب على ذلك ان انحرف القرار عن التزام الاقدمية المطلقة ومس ذلك حقه في الترقية الى احدى الدرجات المنسقة بحكم الاقدمية ، وهو أمر لا يجوز لانه ينطوي على استعمال الحكومة حق الاختيار للترقية بالكفاية الممتازة مرتين ، بقصد تقويت الدور على من وجبت ترقيته بحكم الاقدمية المطلقة - وقد ترتب على ذلك تقديم هؤلاء المهندسين الخمسة عليه ، وترقيتهم دونه بلا وجه حق ، إذ كانوا يلونه جميعا في ترتيب الاقدمية (ثالثا) خروجه على قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٣ من يونيه سنة ١٩٤٨ ، ذلك أن اللجنة المالية التي وافق مجلس الوزراء على اقتراحها رأت الاتفاقيات بدرجات الميزانية الحالية ، وترقية من توافرت لهم الشروط المطلوبة بالقرار المذكور بالترقية للدرجات الشخصية وهذا بدلا من تدير درجات شخصية لهم - ولكن القرار المطعون فيه رقى الى خمس درجات رابعة فنية خالية وواردة بالميزانية خمسة من خريجي مدرسة الفنون والصناعات ، وذلك بالمخالفة لقاعدة تنظيمية وضعتها وزارة الاشغال العمومية تقضي بان يكون المستحق للترقية حاصلا على دبلوم الهندسة الملكية أو ما يعادلها - ثم أضاف المدعى الى الأوجه الثلاثة المتقدمة ان اسمه ادرج في الكتاب الذي رفعه مدير عام مصلحة الميكانيكا والكهرباء الى وكيل وزارة الاشغال متضمنا المهندسين الذين ترى المصلحة ترقية لهم الى الدرجة الرابعة الشخصية من تخرجوا من كلية الهندسة الملكية في سنة ١٩٣٣

في درجاتهم في هذه المصالح ليس كبيرا ، كما هو الحال في مصلحة الري - وقد وافق مجلس الوزراء على قرار اللجنة المالية المذكور في ١٣ من يونيه سنة ١٩٤٨ ويقول المدعى انه حصل على دبلوم الهندسة في سنة ١٩٣٣ ، والتحق بخدمة الحكومة بالدرجة السادسة في أول يولييه سنة ١٩٣٣ ورقى الى الدرجة الخامسة في ٣٠ من ابريل سنة ١٩٤٦ (قبل التنسيق) فأمضى بذلك مدة السنتين في درجته واستوفى بذلك كافة شروط قرار مجلس الوزراء سالف الذكر وكذا شروط قاعدة التيسير ، ولذلك كان يجب ترقية الى احدى الدرجات الرابعة المنشأة الشخصية بالمصلحة ولكن وزير الاشغال أصدر قراره في ٣١ من أغسطس ١٩٤٨ بالترقية الى تلك الدرجات متخطيا إياه بلا وجه حق . مما اضطره الى تقديم تظلمه من ذلك القرار الى الوزير بتاريخ ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، ولكنه لم يجب على تظلمه - فأقام هذه الدعوى بصحيفة أودعها سكرتيرية المحكمة مع المذكرة الشارحة في ٦ من يناير سنة ١٩٤٩ طالبا إلغاء القرار الصادر في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٤٨ من وزير الاشغال العمومية بالترقية إلى الدرجة الرابعة الفنية ، فيما تضمنه من تخطيه في الترقية للدرجة المذكورة مستندا في ذلك إلى مخالفة القرار المذكور للقانون من وجوه ثلاثة (أولها) خروجه على قاعدة التيسير التي أوجب مجلس الوزراء مراعاتها ، وهي تقضي ألا يتخطى الموظف من هو أقدم منه - وقد تخطاه محمد افندي توفيق مع أنه كان يليه في الاقدمية بالدرجة الخامسة الفنية (ثانيا) خروجه على قاعدة الاقدمية المطلقة بالنسبة إلى الدرجات الرابعة المنسقة ، ذلك أن كانت قد تمت في سنة ١٩٤٧ ترقيات الى الدرجة الرابعة المنسقة ، واختير لها اشخاص بالذات للترقية

وما قبلها وان ورود اسمه بالكتاب المذكور يدل على انطباق قاعدة الترقية عليه وعلى اهليته لها ، وعلى ان الدرجات التي طلبت لمهندسي مصلحة الميكانيكا والكهرباء سبقها فحص حالاتهم ولا يجوز بعد ذلك النكول عن ترقيةهم إلا اذا كان بملف خدمتهم اسباب معوقة للترقية بعد طلب الدرجات الشخصية .

وطلبت الحكومة رفض الدعوى قائلة عن الوجه الأول ان الدرجات الشخصية لا ينطبق عليها من قواعد التنسيق إلا المادة السابعة ، وهي قاعدة التيسير ، وفيما عدا ذلك فان الترقية لهذه الدرجات تكون بالاختيار ، وترقيات التيسير التي تم بالاختيار لا تسري عليها الفقرة الثالثة من المادة السابعة من قواعد التنسيق التي تقضى ألا يتخطى الموظف من هو أقدم منه ، إذ أن هذه الفقرة مقصور تطبيقها على الترقيات التي تتم بالأقدمية المطلقة - كما أوضحت ذلك وزارة المالية بكتابها الدوري رقم ف ٢٥٥ - ٢٠ / ١٧ في ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٤٧ ولذا جاء قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من يناير سنة ١٩٤٨ بخصوص الدرجات الشخصية وتطبيق قاعدة التيسير عليها غفلا من حكم هذه الفترة الثالثة - وقد رأت لجنة الترقيات المنعقدة في ١٦ من أغسطس سنة ١٩٤٨ تخطى المدعى بترقية غيره على وجه التفصيل القائم على أساس مصلحة العمل ، وتقدير خير الكفايات - ثم قالت عن الوجه الثاني ان درجات التنسيق الرابع المشار إليها قد خلت نتيجة للدرجات العليا ، التي كانت اللجنة المالية بمجلس الشيوخ قد أرجأت النظر فيها ، ثم قررت الموافقة عليها ، وأبلغ ذلك للوزارة بكتاب المالية رقم ٢٣٤ - ١٧ / ٢ في مارس سنة ١٩٤٨ ونظرا لأن جميع درجات التنسيق تعتبر وحدة واحدة ،

وقد تم اعتماد هذه الدرجات بعد تنفيذ التنسيق فقد أصبح لازما ضمها إلى باقي الدرجات المنسقة ، وإعادة تقسيم المجموع حسب النسب المقررة للأقدمية المطلقة والاختيار للكفاية - أي بنسبة ٧٠ ٪ / للأقدمية و ٣٠ ٪ / للاختيار مما ترتب عليه زيادة العدد المخصص للترقية بالأقدمية المطلقة وزيادة سمحت بوصول الدور بالترقية للأقدمية المطلقة إلى اثنين ممن رقوا بالأقدمية في نسبة الاختيار للكفاية ولذلك كان من اللازم تعديل ترقيتها بجعلها في نطاق الأقدمية المطلقة بدلا من اعتبارها في النسبة المخصصة للترقية بالاختيار للكفاية ؛ وهذا الاجراء لا غبار عليه من الوجهة القانونية ، أما عن الوجه الثالث ، فلم يرد بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٤٨ أي يفيد قصر الترقية للدرجات التي تقرر بميزانيات المصالح التي ورد ذكرها به على خيجي كلية الهندسة دون غيرهم من المهندسين ، وانما ورد به فقط ، مهندسين أو القائمين فعلا بوظائف مهندسين .

وقد ندب أحد المستشارين لوضع التقرير وبعد وضعه وايداع الحكومة ملف خدمة المدعى وصورة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٣ من يونيو سنة ١٩٤٨ وكشف أقدمية مهندسي الدرجة الخامسة بمصلحة الميكانيكا والكهرباء عين لنظر الدعوى جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٤٩ ومنها تأجلت لجلسة ٩ من يونيو سنة ١٩٤٩ ، ثم لجلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ للاستعداد ، وفيها تلى التقرير ، وسمعت المحكمة ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بالمحضر ، وقال المدعى ان هناك قضايا مماثلة مرفوعة من مهندسين ، ثم قررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، وفيها قررت فتح باب المرافعة لجلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٠ ،

الوزارى الصادر بها - وانه رغم توافر هذه الشروط فيه ، تخطته الوزارة إلى من يليه مخالفة بذلك الشرط الثالث من قواعد الترقية بالتيسير المتقدم ذكرها ، والتي أوجب قرار مجلس الوزراء مراعاتها في الترقية للدرجات الشخصية التي انشئت بالمصلحة .

ومن حيث انه قد بان للمحكمة من تقصى مراحل انشاء الدرجات الشخصية المذكورة على ضوء المكاتبات التي دارت في شأنها - ان وزارة الاشغال ادركت بعد تنفيذ التنسيق العام ، ان نصيب مهندسى الرى وغيرهم من مهندسى المصالح الأخرى التابعة لها من الدرجات المنسقة ، لم يكن كافيا لانصافهم ورفع الغبن عنهم ، إذ حددت هذه الدرجات على أساس النسب العددية دون مراعاة طول مدة الخدمة ، فكتبت بذلك إلى وزارة المالية واقترحت تعديل التنسيق الخاص بمهندسى الرى نظرا لأهمية وظائفهم وعظم المسؤوليات التي يضطلعون بها واحجام الكثير منهم عن الالتحاق بقسم الرى ، غير ان وزارة المالية لم تستجب إلى ذلك خشية ان يترتب عليه اخلال بالتوازن الذى روعى في تنسيق درجات الوزارات والمصالح ، ولكي لا يؤدي ذلك الى فتح الباب لمطالبته الطوائف الأخرى المعاملة بالمثل وانتهى الامر الى علاج حالة مهندسى الرى بانشاء درجات شخصية لترقية ١٤٨ مهندسا الى درجات أعلى مباشرة من درجاتهم الحالية - ولما عرض الأمر على المالية أقرته ، ثم رفعت الأمر الى مجلس الوزراء ، فوافق عليه بجلسته المنعقدة في ١٨ من يناير سنة ١٩٤٧ مع رفع الدرجات إلى ١٥٣ درجة ، وبعد ان ظفرت وزارة الاشغال بتلك الدرجات رأت استكمال الافادة منها ان تستأذن مجلس الوزراء في تقصير مدة الترقية اليها على نسق قاعدة التيسير الواردة في قواعد

لمناقشة الطرفين في بعض نقط في الدعوى ، وفيها طلبت الحكومة التأجيل لايداع المكاتبات الموجودة بملفات القضايا الماثلة المنظورة أمام الدائرة الثانية ، فأجبت القضية لجلسة ١٣ من ابريل سنة ١٩٥٠ ، وفيها قررت المحكمة التأجيل لجلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٠ لضم القضية رقم ٥٧٠ لسنة ٢ قضائية المودع بها الأوراق المطلوب ضمها - وبالجلسة المذكورة ضمت القضية المشار اليها ثم قررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم المحكمة.

ومن حيث ان المدعى ينعى على القرار المطعون فيه مخالفته للقانون من وجوه ثلاثة

الأول - خروجه على قاعدة التيسير التي أوجب قرار مجلس الوزراء مراعاتها والثاني - خروجه على القواعد التي وضعتها وزارة الاشغال العمومية للترقية للدرجات الشخصية والثالث - خروجه على قاعدة الأقدمية بالنسبة للدرجات المنسقة

ومن حيث انه عن الوجه الاول فان المدعى يستند فيه إلى ان المادة السابعة من كتاب المالية الدورى بشأن قواعد التنسيق ، قد نصت على انه اذا تبقت درجات من المخصصة للترقية بالأقدمية المطلقة بسبب عدم وجود مرشحين أمضوا المادة القانونية ، هذه يجوز الترقية اليها ممن لم يستكملوا المادة القانونية في درجاتهم بالشروط الآتية : - ١ - ان يكون للموظف في درجته الحالية سستان فأكثر - ٢ - اذا خصم من مدة الخدمة سستان وقسم الباقي على عدد الدرجات السابقة كان متوسط مدة الخدمة في كل درجة ست سنوات على الأقل - ٣ - ألا يتخطى الموظف من هو أقدم منه في الدرجة الحالية - ٤ - ان تكون الترقية من تاريخ القرار

التنسيق ، فأذن المجلس في ذلك في ٢٥ من يناير سنة ١٩٤٨ ، ثم تقدمت الوزارة بعد ذلك بطلب إنشاء درجات شخصية لمهندسي مصلحة ميكانيكا والكهرباء ، وغيرها من المصالح التابعة لها - كما تقدمت وزارة المواصلات بمثل هذا الطلب أيضا لانصاف مهندسي مصلحة الطرق والكباري والمواني والمناظر ، فوافق مجلس الوزراء في ١٣ من يونيو سنة ١٩٤٨ على إنشاء عدد من الدرجات الشخصية بتلك المصالح على غرار الدرجات التي أنشئت لتحسين حال المهندسين وعلى أن يطبق عليها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ من يناير سنة ١٩٤٨ الخاص بتطبيق قواعد التيسير .

« ومن حيث انه يخلص مما تقدم انه قد روي أن تكون الدرجات المنشأة منبثة الصلة بالتنسيق وقواعده لتفادي الاختلال بالتوازن الذي روعي بين مختلف الوزارات والمصالح ولا يغير من هذه الحقيقة أن وزارة الأشغال قد ترخصت من مجلس الوزراء في تطبيق قاعدة التيسير عند الترقية إلى تلك الدرجات ، إذ أن ذلك كان أمرا اقتضته الاستفادة الكاملة من تلك الدرجات بعد أن وضع أن كثيرين من المستحقين للترقية ، ما كانوا قد أمضوا المدة القانونية في درجاتهم ، ولو أن هذه الدرجات كانت تكملة للتنسيق لما كان هناك داع لاستئذان مجلس الوزراء في تطبيق قاعدة التيسير التي هي من قواعد التنسيق الأصلية .

« ومن حيث انه ما دام انه قد توضح مما سبق أن الدرجات الشخصية المذكورة ليست من درجات التنسيق ، فإن الترقية بها تخضع إلى قاعدة الاختيار وحدها المتبعة في شأن الدرجات العادية ، ولا تنفيدها الحكومة عند اجرائها بالأقدمية

في حدود نسب معينة ، كما هو الحال بالنسبة للدرجات المنسقة - ولذلك فلا تسرى عليها الفقرة الثالثة من المادة السابعة من قواعد تنفيذ التنسيق والتي تقضي ألا يتخطى الموظف من هو أقدم منه في الدرجة الحالية - ذلك أن تطبيقها مقصور على تلك الترقيات التي تتم في حدود النسب المخصصة للترقية بالأقدمية المطلقة لحسب ، كما هو واضح من نص المادة السابعة سالفه الذكر إذ هي تشير فقط إلى حالة درجات خالية من الدرجات المخصصة للترقية بالأقدمية لسبب عدم وجود مرشحين أمضوا المدة القانونية - أما ترقيات التيسير التي تتم بالاختيار فلا تخضع لحكم الفقرة المذكورة كما أوضحت ذلك وزارة المالية

بكتابها الدوري رقم ف ٢٣٤ - ١٧/٢ في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٤٧ وعلى ذلك تكون الوزارة إذا تخطت المدعى في الترقية إلى الدرجة الرابعة إلى من يليه في الأقدمية لم تخالف القانون في شيء ويكون هذا الوجه على غير أساس .

« ومن حيث انه عن الوجه الثاني فلم يرد بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٣ من يونيو سنة ١٩٤٨ والذي اعتمدت بموجبه الدرجات الشخصية لمصلحة الميكانيكا والكهرباء التي يتبعها المدعى ، تحديد لمدد الخدمة الواجب توافرها للترقية إلى الدرجات ، ولا ما يفيد قصر الترقية إليها وإلى الدرجات المنشأة بالميزانية على خريجي كلية الهندسة ، وكل ماورد به ، هو ان تكون الترقية للموظفين القائمين فعلا بوظائف مهندسين وعلى ذلك يستحق الترقية إلى تلك الدرجات كل موظف قائم فعلا بوظيفة مهندس ، حتى ولو لم يكن من خريجي كلية الهندسة ولذلك يكون هذا الوجه في غير محله أيضا .

« ومن حيث انه عن الوجه الثالث فقد استبان

الكشوف التي بعث بها وزارة الأشغال العمومية إلى وزارة المالية بمناسبة طلب هذه الدرجات إنما كانت لبيان مدى تخلف مهندسي الري وغيرهم من مهندسي المصالح الأخرى عن زملائهم الموظفين في الوزارات والمصالح الأخرى ، ومقدار الغبن الواقع عليهم ولم تكن مقصوداً بها ترقية أشخاص بذواتهم - والزام وزارة الأشغال العمومية بمراعاة قواعد خاصة في الترقية إلى هذه الدرجات بل كانت المفهوم ترك الأمر في ذلك لتقديرها بحسب المتبع في الترقيات العادية - هذا فضلاً عن أنه بين من الاطلاع على كتاب مدير عام مصلحة الميكانيكا والكهرباء إلى وكيل وزارة الأشغال بتاريخ ١٨ من يناير سنة ١٩٤٨ ، أنها طلبت إنشاء ١٨ درجة رابعة شخصية ، وكان ترتيب المدعى الحادي والعشرين ممن طلبت تلك الدرجات لهم ، ولكن وزارة الأشغال اكتفت بطلب عشر درجات شخصية فقط ، ومع ذلك لم توافق اللجنة المالية ومجلس الوزراء إلا على تسع مما يسقط حجة المدعى من أنه طلبت له درجة شخصية بالذات :

« ومن حيث أنه يتضح مما تقدم أن جميع مانعاه المدعى على القرار المطعون فيه من عيوب غير صحيح - ومن ثم تكون دعواه على غير أساس من القانون متعينا رفضها .

(قضية الأستاذ الياهو يعقوب فرج وحضر عنه الأستاذ حسين كال ضد وزارة الأشغال رقم ١٧٨ سنة ٣ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة محمد سامي مازن بك ومحمد عفت بك وحسين ابوزبد بك وعلى ابو الفيط بك وعلى منصور بك مستشارين)

ان درجات التنسيق الأربع المشار إليها قد خلت نتيجة للدرجات العليا التي كانت اللجنة المالية بمجلس الشيوخ أرجأت النظر فيها ثم قررت الموافقة عليها ، وابلغت للوزارات بكتاب وزارة المالية رقم ف ٢٣٤ - ١٧/٣ في مارس سنة ١٩٤٨ ونظراً لأن جميع درجات التنسيق تعتبر وحدة واحدة ، وقد تم اعتماد هذه الدرجات بعد تنفيذ التنسيق لذلك كان واجبا ضم هذه الدرجات الجديدة إلى باقي الدرجات المنسقة وإعادة تقسيم المجموع حسب النسب المقررة للترقية بالأقدمية المطلقة ، والاختيار للكفاية ، مما نتج عنه زيادة جعلت الدور يدرك اثنين للترقية بالأقدمية المطلقة العدد المخصص للترقية زيادة من رقوا بالاختيار في المرة الأولى ، وعلى ذلك يكون تعديل ترقية هذين المهندسين يجعلها داخلة في نسب الاقدمية ، بدلا من وقوعها في نسبة الاختيار اجراء لا غبار عليه ، ولا مخالفة فيه لأية قاعدة من قواعد التنسيق ، ومن ثم كان هذا الوجه لاسند له قانونا .

« ومن حيث ان المدعى ذهب أخيراً في دفاعه إلى ان الكتاب الذي رفعه مدير عام مصلحة الميكانيكا والكهرباء إلى وكيل وزارة الأشغال العمومية متضمناً أسماء المهندسين الذين رأت المصلحة ترقية إلى الدرجة الرابعة كان شاملاً لاسمه فيمن شملهم ، وإلى ان إدراج اسمه فيه يدل على انطباق قاعدة الترقية عليه وأهليته لها - وان الدرجات قد طلبت لهم بذواتهم بعد فحص حالاتهم ، فلا يجوز بعد ذلك النكول عن ترقيةهم إلا إذا قام سبب جديد معوق لهذه الترقية وما نفع منها ومن حيث ان هذا الدفاع غير سديد إذ قد وضح من أقوال المدير العام لمستخدمي الحكومة بالمقضية رقم ٥٧٠ قضائية المضمومة ، ان

الإداريين رقمي ١١٠ لسنة ١٩٤٨ و ٥١ لسنة ١٩٤٩ الصادرين بتنفيذهما مع الزام المدعى عليهما بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة وقال بيانا لدعواه انه موظف في بلدية الإسكندرية في الدرجة السادسة من بدء تعيينه بها في ١٢ من يناير سنة ١٩٣٢ وقد منح الدرجة الخامسة من ٢٠ من شهر يونيه سنة ١٩٤٦ وبني طعنه في القرارات موضوع الدعوى على الوجهين الآتيين :-

أولاً - ان الترقية طبقا للقانون تستلزم عرض الأمر على لجنة شئون الموظفين بالبلدية وهي تشكل طبقا للمادة ٢٠ من قرار وزير الداخلية الصادر في ٢ مايو سنة ١٩٤٦ من عضوين يعينهما المجلس البلدي ومن الوكيل العام ومن مدير قسم القضايا ولكن المدير العام للبلدية أقصى مدير قسم القضايا عن عضوية هذه اللجنة وهو لا يملك تعديلها على النحو الذي اراده ومن ثم يكون القرار ان المطعون فيها إذ صدرا من اللجنة وهي بهذا التشكيل قد وقعا باطلين ولا يصح هذا البطلان اعتمادها وقد اضطرت أحكام محكمة القضاء الإداري على الأخذ بهذا النظر .

ثانياً - أنه أقدم من زملائه الثلاثة الذين رقوا للدرجة الرابعة بمقتضى القرارات المطعون فيها وبالتالي أحق منهم بالترقية إليها - وقد ردت الحكومة على الدعوى بمذكرة فيها المودعة في ١٧ / ١١ / ١٩٤٩ فلم تواجه فيها مادفع به المدعى في الوجه الأول من بطلان القرارات موضوع الدعوى شكلا بعب قانوني شاب تشكيل لجنة شئون الموظفين بالبلدية . وقالت عن الوجه الثاني ان المدعى رقي إلى الدرجة الخامسة في ٢٠ / ١١ / ١٩٤٦ وطبقا لقواعد التنسيق عدلت اقدميته إلى أول مايو

١٦٠

١٥ يونيه سنة ١٩٥٠

ولو ان مدير قسم قضايا بلدية الاسكندرية عضو أصيل في لجنة شئون موظفيها الا أنه لا يمكنه تعديل تشكيل لجنة شئون الموظفين بل الوزير هو الذي يملك هذا .

المبادئ القانونية

١ - مدير قسم قضايا بلدية اسكندرية عضو أصيل في لجنة شئون موظفيها بمقتضى نص المادة ٢ من قرار وزير الداخلية الصادر في ٢ / ٥ / ١٩٤٦ باعادة التنظيم الإداري لبلدية الاسكندرية .

٢ - ان مدير البلدية بحكم اختصاصه لا يملك سلطة تعديل تشكيل لجنة شئون الموظفين بالبلدية وانما الذي يملكها هو وزير الداخلية طبقا للمادة ٤٥ من الأمر العالي الصادر في ٥ من يناير سنة ١٨٩٠ بتشكيل قوميون بلدية الاسكندرية المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٣٥ .

الوقائع

أقام المدعى هذه الدعوى بصحيفة أودعها سكرتيرية المحكمة في ١٨ من شهر يولييه سنة ١٩٤٩ وطلب فيها الحكم بإلغاء القرار الصادر من وزير الداخلية في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ بترقية محمد زكريا افندي واحمد حمدي افندي والقرار الصادر من قوميون مجلس بلدي الاسكندرية في ٤ من مايو سنة ١٩٤٩ والمصدق عليه من وزارة الداخلية في ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٩ بترقية شارل زهار افندي والأميرين

سنة ١٩٤٦ وان حالته وأقدميته بالنسبة إلى المطعون في ترقيةهم وعلى ضوء هذه القواعد لاتجعله مستحقا للترقية دونهم .

وندب احد المستشارين لوضع تقرير في الدعوى فأصدر قرارا بتكليف الحكومة ابداع مذكرة تكميلية بالرد على الوجه الاول من دفاع المدعى المتضمن بطلان القرارين موضوع الطعن شكلا ولكن الحكومة لم تنفذ هذا القرار ثم عين لنظر الدعوى جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٥٠ وفيها أدلى المدعى بوجوه دفاعه المبينة آنفا وصممت الحكومة على المذكرة المقدمة منها ولم ترد عليها شيئا - ثم ارجىء النطق بالحكم لجلسة اليوم .

المحكم

د من حيث ان المدعى ينعى على القرارين المطعون فيهما مخالفتها للقانون من وجهين أولهما عيب شكلي يعنونهما ذلك أن لجنة شئون الموظفين التي انبثت على قرارها صدور القرارين السالتي الذكر لم تكن مشكلة تشكيلا قانونيا صحيحا . إذ أن مدير البلدية أقصى عن عضويتها مدير قسم القضايا مع انه عضو أصيل فيها بحكم القانون والثاني أن المدعى أحق بالترقية من المطعون في ترقيةهم .

د ومن حيث انه عن الوجه الاول فان الحكومة لم تجد واقعة اقضاء مدير قسم القضايا عن عضوية اللجنة بقرار من مدير البلدية ولم ترد على دفاع المدعى في هذا الشأن على كثرة ما أفسحت لها المحكمة المجال فيه مما تتخذ منه المحكمة دليلا على صحة هذه الواقعة وعلى الاخص بعد أن واجهها المدعى بسبق صدور عدة احكام من هذه المحكمة ضد مجلس بلدى الاسكندرية عن قرارات

صدرت منه شاملة لهذا العيب .

د ومن حيث ان مدير قسم قضايا بلدية الاسكندرية عضو أصيل في لجنة شئون موظفيها بمقتضى نص الماد ٢٠ من قرار وزير الداخلية الصادر في ١٩٤٦/٥/٢ باعادة التنظيم الادارى لبلدية الاسكندرية .

د ومن حيث ان مدير البلدية بحكم اختصاصه لا يملك سلطة تعديل تشكيل لجنة شئون الموظفين وانما الذى يملكها هو وزير الداخلية طبقا للمادة ٤٥ من الامر العالى الصادر في ٥ من يناير سنة ١٨٩٠ بتشكيل قومسيون بلدية الاسكندرية المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٣٥ ومن ثم يكون القرار الصادر من مدير البلدية باقصاء مدير القضايا عن اللجنة قد صدر من لا يملكه فوقع باطلا مما يترتب عليه بطلان تشكيل اللجنة وبالتالي القرارين موضوع هذا الطعن . ومن ثم تكون الدعوى في وجهها الاول على أساس سليم من القانون ويكون القراران المطعون فيهما حقيقين بالالغاء كذلك القراران الصادران من مدير البلدية بتنفيذهما بلا حاجة الى بحث الوجه الثانى للطعن .

(قضية محمد زكى افندى وحضر عنه الدكتور محمد محمود مصطفى ضد وزارة الداخلية وآخر رقم ٤١٨ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة محمد سامى مازن بك ومحمد عفت بك وحسين ابو زيد بك وعلى منصور بك مستشارين)

قضاء محكمة الاستئناف الإلهية

(القضاء المدني)

العقد الأول لا يطابق الواقع .

١٦١

المحكمة

١٤ من يناير سنة ١٩٤٨

• من حيث ان المستأنف يعيب على الحكم المستأنف انه إذ قضى بأحواله الدعوى الى التحقيق قد خالف القواعد القانونية الخاصة بالاثبات في المواد المدنية لأن المستأنف عليها تبني ادعاءها ملكية الجهاز على أساس ما ادعته من انها لم تقبض مقدم صداقها من المستأنف على خلاف ما جاء بوثيقة تجديد زواجها المؤرخة ٢٤ من يناير سنة ١٩٤٦ من انها أقرت بقبضه وكذلك على أساس ما ادعته من أنها سمحت مبلغ أربع مائة جنيه مما كانت أودعته صندوق التوفير وسلمته إلى المستأنف ليضمه الى مقدم الصداق البالغ ثلثمائة جنيه وخمسة جنيهات ويؤث من منزل الزوجية من مجموع المبلغين وكلا الأمرين مما يحرم القانون اثباته بالبينة وقوانين الأحوال كأنصت المادة ٢١٥ من القانون المدني لأنه لم يكن لدى المستأنف عليها مانع من الحصول على كتابة تثبت ما ادعاه .

• ومن حيث انه تبين من الاطلاع على الأوراق ان المستأنف تزوج المستأنف عليها لأول مرة بوثيقة رسمية مؤرخة ١٠ مايو سنة ١٩٤٥ على صداق قدره خمسمائة جنيه الحال منه ثلثمائة جنيه قيل في الوثيقة انه مقبوض باعتراف وكيل الزوجة وفي ١٤ يونيو سنة ١٩٤٥ أشهد المستأنف على نفسه أنه طلق زوجته

مبدأ الثبوت بالكتابة . جواز استنباطه من جملة أوراق قد لا تنضب على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي ان تكون هناك مشابهة بين ما بالورقة والواقعة المراد اثباتها

المبدأ القانوني

لا يشترط في مبدأ الثبوت بالكتابة ان يستمد من ورقة واحدة بل يجوز ان يستمد من جملة أوراق مجمعة حتى ولو كانت كل ورقة منها لا تكفي بمفردها . كما انه لا يشترط ان ينصب مضمون الأوراق مباشرة على نفس الواقعة المراد اثباتها أو على أحد عناصرها بل يجوز ان تقتصر دلالتها على امكان اتخاذها بداية يسلك القاضى منها سبيله في الاستنتاج لتكوين عقيدته فيكفي مثلاً ان تكون العلاقة بين موضوع الورقة وبين الواقعة المراد اثباتها علاقة مشابهة فحسب كما هو الشأن في العلاقة بين بيانات عقد الزواج الأولى وبيانات عقد الزواج الثاني فيما يختص بمعجل الصداق واقرار المستأنف في محضر الصلح بأن ما جاء عنه في

عليها مرة ثانية بعقد جديد يذكر فيه ان المهر ٥٠٠ جنيه الحال منه ٣٠٥ جنيه قررت الزوجة بمجلس العقد انها قبضته - وهي في هذه الدعوى تقول انها في الحقيقة لم تقبضه بل أبقته تحت يد الزوج على ذمة الجهاز دون ان تطالبه بكتابة ثبت هذا وهي نفس الحطة التي سنكتها في الزواج الاول - وبعد ذلك تنطق الأوراق بأنه بعد العقد الجديد يومين تسحب الزوجة ٢٠٠ جنيه اخرى من صندوق توفير البريد بضمانة المستأنف نفسه (انظر شهادة مصلحة البريد المقدمة من المستأنف عليها بالحفاظة رقم ٩ بالملف الابتدائي)

ومن حيث ان المحكمة تخلص من تلك الأوراق او تسلسل تواريخها وتقارنها وما اشتملت عليه من معاني انها في مجموعها تجعل دعوى المستأنف عنها بشأن الجهاز قرية الاحتمال فهي تصلح اذن مبدأ ثبوت بالكتابة عما يصح تكلمته بالبينة وقرائن الاحوال كنص المادة ٢١٧ مدني لانها كلها - فيما عدا سحب ٢٠٠ جنيه من صندوق التوفير يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٥ - تعتبر صادرة من المستأنف اما بتوقيعه عليها واما باعتماده لها وتقديمه اياها ضمن مستنداته واما بثبوت صدورها منه بأوراق رسمية كما هو الشأن في ضمانته عن سحب ٢٠٠ جنيه الاخيرة من صندوق التوفير وكما هو الشأن في توكيله المحامي الشرعي .

د ومن حيث انه لا يشترط في مبدأ الثبوت بالكتابة أن يستمد من ورقة واحدة بل يجوز ان يستمد من جملة أوراق مجمعة حتى ولو كانت كل ورقة منها لا تكفي بمفردها (انظر مطول بلانيول وريبير جزء ٧ بند ١٥٣٢ صحيفة ٨٧٠) كما انه لا يشترط ان ينصب مضمون الأوراق مباشرة على نفس الواقعة المراد اثباتها أو على احد عناصرها بل يجوز ان تقتصر دلالتها

المستأنف عليها قبل الدخول بها طلاقاً باتت - بينونة كبرى وذلك بعد ان كانت قد استقالت في ١٢ مايو سنة ١٩٤٥ من وظيفتها كمرضة بمستشفى السنبلاوين وفي ١٧ يونيه سنة ١٩٤٥ رفعت المستأنف عليها دعوى شرعية ضد المستأنف تطالبه بالنفقة مدعية أنه دخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج ثم تركها بغير نفقة وفي ٢٣ يونيه سنة ١٩٤٥ تصالح الطرفان على مبلغ ٢٥٠ جنيهاً دفعه المستأنف في نظير تنازلها عن دعوى النفقة وقيل في محضر الصلح ان هذا المبلغ هو نصف مهرها وان ما جاء في وثيقة الزواج من ان وكيل الزوجة قبض مقدم الصداق البالغ ٣٠٠ جنيه غير صحيح - وتنقضى ستة شهور بعد ذلك ثم تتحدث الأوراق بانه في يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٥ سحبت المستأنف عنها من صندوق توفير البريد مبلغ مائتي جنيه وأثبت هذا في الدفتر الذي باسمها ويعقب هذا بأربعة أيام استئجار المستأنف منزلاً بالسنبلاوين يسلم الطرفان بأنه هو الذي أثبت فيما بعد بالجهاز المتنازع عليه وبعد يومين من هذه الاجارة يوكل المستأنف محامياً بالقاهرة ليرفع دعوى أمام محكمة الجالية الشرعية الجزئية بطلب الغاء وصف الطلاق واعتباره طلاقاً واحدة (انظر تاريخ توكيل المحامي بمحضر جلسة القضية الشرعية المقدم صورته الرسمية تحت رقم ٢ بحفاظة المستأنف رقم ١٤ بالملف الابتدائي) ثم يشرع المستأنف في تأييد المنزل الذي استأجره بالجهاز المتنازع عليه في يوم ٨ يناير سنة ١٩٤٦ أى بعد توكيل المحامي الشرعي بأسبوع (انظر التفواتير المقدمة من المستأنف بالحفاظة رقم ١١ بالملف الابتدائي) ثم يصدر حكم محكمة الجالية يوم ٢٢ يناير سنة ١٩٤٦ باجابة ما طلبه المستأنف وبعد يومين من صدور هذا الحكم يتزوج - المستأنف

١٦٢

٣ أبريل سنة ١٩٥٠

- ١ - المادة ٤٦٢ مدني تطبق في حالة بيع الوارث نصيبه جميعه في التركة وبما لها وما عليها لا في حالة بيع جزء شائع في عين من اعيان التركة .
- ٢ - لا يمكن في الاستناد إلى حق الشفعة ذكر بيانات حق الاسترداد العقارى .

المبادئ القانونية

- ١ - اطلاق نص المادة ٤٦٢ مدني لا ينفى أن الشارع لم يقرر هذا الحق إلا لحماية الشركاء الأصليين - وقد جمعت بينهم القرابة العائلية أو الرغبة الاختيارية - من الأجنبي الدخيل عليهم تفاديا من الاطلاع على أحوال التركة أو الشركة لما قد يترتب على تدخله من ارتباك لهم ولما كانت هذه هي الحكمة من حق الاسترداد فلا يكون له محل عند بيع حصة شائعة في عقار معين يسهل تسليمها للمشتري الأجنبي دون أن يطلع على أسرار التركة أو الشركة أو يساهم في تنميتها باعتبارها وحدة قانونية تنظم كل ما يقوم بماله من الحقوق والواجبات

- ٢ - الشفعة وسيلة لا غاية وتشترك مع حق الاسترداد في النتيجة وهي طلب تملك الحصة المبيعة فلا مانع من الجمع بين الحقين في دعوى واحدة .

- ٣ - الاستناد إلى حق الشفعة يجب أن يطالب صراحة لتحديد الخصومة وليقف كل من أطرافها على مداها وليعرف مركزه فيها ويحدد موقفه منها ولتتحقق المحكمة من اتباع الأوضاع وتوافر الشروط التي يتطلبها القانون في دعوى الشفعة ولا يغنى عن ذلك مجرد ذكر

على امكان اتخاذها بداية يسلك القاضي منها سبيله في الاستنتاج لتكوين عقيدته فيكفي مثلا ان تكون العلاقة بين موضوع الورقة وبين الواقعة لمراد اثباتها علاقة مشابهة فحسب كما هو الشأن في العلاقة بين بيانات عقد الزواج الاول و بيانات عقد الزواج الثاني فيما يختص بمعجل الصداق و اقرار المستأنف في تحضير الصلح بأن ما جاء عنه في العقد الاول لا يطابق الواقع (انظر المرجع السابق بند ١٥٣٤ صحيفة ٨٧٥)

ومن حيث ان المحكمة ترى فوق ما تقدم ان الوضع الذي كانت المستأنف عليها فيه بعد استقالتها من وظيفتها ثم طلاقها قبل الدخول بها وبعد زواجها بشهر واحد وما تدفعها اليه ظروف الحال وملابساتها من شدة الرغبة في إعادة المياه الى مجاريها لتتخذ نفسها بما آلت اليه سواء من الناحية المادية ام الناحية الأدبية كل هذا من شأنه ان يضعف موقفها ازاء المستأنف مما يحول بينها وبين مطالبتها بكتابة ثبت وعوده وتعهداته لها بمناسبة زواجها الثاني فيكون المانع الذي اشارت اليه المادة ٢١٥ مدني متوافرا اذن .

ومن حيث انه لذلك ولما استندت اليه محكمة اول درجة من اسباب في حكمها المستأنف يتضح ان هذا الحكم قد وفق للسداد ويتعين رفض الاستئناف وتأيدده .

(استئناف حسن افندي محمد القاضي وحضر عنه الأستاذان محمد حسن ونصرى يوسف ضد الست هدى محمد السيد راشد وحضر عنها الأستاذ محب القصبي رئاسة وعضوية حضرات أصحاب المزة محمد عزمى بك ويحيى محمد مسعود بك ومقصود قوسة بك مستشارين)

بيانات حق الاسترداد العقارى دون المجاهرة بالاستناد الى حق الشفعة ومن تاريخ المظاهرة تحتسب المواعيد التى جددتها القانون .

المحكمة

د حيث انه تبين من أوراق الدعوى ومن المستندات المقدمة من طرفي الخصومة أن وقائع النزاع تحصل في أنه بمقتضى عقد بيع محرر في التاسع والعشرين من اكتوبر سنة ١٩٤٧ باعت السيدة أمينة يوسف يوسف النجار (المستأنف عليها الأولى) زوجها نجيب حلى يوسف (المستأنف عليه الثانى) خمسة عشر فدانا وثلاثة عشر قيراطا وخمسة عشر سهما شائعة في ثلاثة وستين فدانا وثلاثة قرايط وسهم واحد كاتبة بزماى هناسية وبنى سرييف ومبينة الحدود والمعالم بالعقد المشار اليه - صفقة واحدة نظير ثمن الف وستمائة جنيه وقد آلت ملكية الاطيان المبيعة للبائعة بالميراث عن والدها المرحوم يوسف يوسف النجار واختها الشقيقة المرحومة يوسف يوسف النجار واختها المرحومة روز وأخوها لايها المرحوم الدكتور عزيز يوسف النجار .

وفي اليوم التاسع عشر من نوفمبر سنة ١٩٤٧ رفع شاكر يوسف يوسف النجار (المستأنف) الدعوى المستأنف حكما على البائعة والمشتري وقال في صحيفة المصلحة يوم ٢٩ نوفمبر أنه علم يوم (١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧) بأن الست أمينة باعت كامل حصتها الميراثية عن والدها وأخويها الدكتور عزيز والآنة روز - وقدرها ١٥ س و ١٣ ط و ١٥ ف في جميع الاطيان المتخلفة عن والدها والمكلفة باسمه . ونظرا لانه اخوها وشريكها على الشيوع فيحق له استرداد الحصة المبيعة شيوعا طبقا للمادة ٤٦٢ من القانون المدنى وكلف المعلن اليهما بالحضور أمام قاضى التحضير بجلسة ٢٤ ديسمبر

سنة ١٩٤٧ لسماع الحكم باحقته في استرداد الحصة المبيعة من المعلن اليها الاولى الى المعلن اليه الثانى وقدرها ١٥ س و ١٣ ط و ١٥ ف شيوعا في ١٦ س و ٣ ط و ٦٣ ف المينة آنفا نظير الثمن وقدره ١٦٠٠ جنيه او الثمن الوارد بالعقد بعد اثباته مع المصاريف الرسمية والضرورية والتابعة والملحقات الأخرى وتسليم هذه الحصة اليه مع الزام المعلن اليهما بالمصاريف والالتعاب والنفاذ وحفظ كافة الحقوق الأخرى .

وبناء على طلب وكيل المدعى . اجلت القضية في التحضير من ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٧ الى ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٨ لتقديم مستندات ومذكرات الطرفين ثم أحييت على المرافعة لجلسة ٢٨ ابريل سنة ١٩٤٨ .

وفي ١٤ يناير سنة ١٩٤٨ قدم نجيب حلى يوسف مذكرة أورد فيها يانه مؤرخة ٢٩ منه وطلب فيها رفض الدعوى تأسيسا على ان تطبيق المادة ٤٦٢ من القانون المدنى قاصر على الشيوع التى تقع على حصة قلت أو كثرت في مجموع التركة اكل لا يتجزأ من منقول وعقار وديون ولا يسرى على البيع العقارى الحاصل شيوعا في اعيان معينة من التركة او الشركة وأورد اسانيد على هذا الرأى .

وجارته زوجته في المذكرة المقدمة منها في ٢٩ فبراير سنة ١٩٤٧ وزادت فيها ان المدعى سبق ان باع لاجنية عن العائلة بالاشتراك معها ١٤ س و ٥ ط و ١ ف من أطيان التركة الكاتبة بناحية النورية ثم انفرد ببيع المنزل الخلف عن والدهما والمبيع مثار النزاع انصب على ارض زراعية فقط ولم يشمل شيئا من المنازل والتخل كما جاء في صحيفه الدعوى خطأ فلا يترتب عليه هتك اسرار التركة وليست فيها اسرار يخشى ذيوها هذا فضلا عن ان المشتري

قريبها وزوجها وأمينها وقد راعت في الثمن البنس المقدر في العقد ان زوجها المشتري هو الذي ينفق عليها وعلى أولادها من ريع الاطيان المبيعة وفي ١٨ فبراير سنة ١٩٤٨ اودع المدعى مذكرته وضمها اساسا جديدا لدعواه فخواه انه مالك على الشيوخ ولانه أظهر رغبته في أخذ القدر المبيع بعرض صحيح وفي الميعاد القانوني فله ان يشفع فيه وانتهى الى طلب الحكم بأحقية في اخذ الاطيان المبيعة بالشفعة او بحق الاسترداد نظير الثمن والملحقات .

ورد المدعى بانهما زوجان فلا يجوز الشفعة في البيع الذي تم بينهما هذا فضلا عن ان حق المدعى في الشفعة قد سقط لانه علم بالبيع في ١٩/١١/١٩٤٧ باعتراؤه في صحيفة الدعوى ولم يبد رغبته في الأخذ بالشفعة الا في المذكرة المودعة في ١٨ فبراير سنة ١٩٤٨ أى بعد حوالى ثلاثة اشهر من تاريخ علمه بالبيع . وفي ٢٦ مايو سنة ١٩٤٨ صدر الحكم المستأنف وقضى برفض الدعوى والزام رافعها بمصاريفها وبمبلغ ٣٠٠ قرش مقابل اتعاب المحاماة وقد اجهدت المحكمة الابتدائية نفسها في بحث المطاعن الفقيهية التي وجهها المدعى الى العلاقة القائمة بين المدعى عليهما وانتهت من بحثها الى ان زواجهما قائم شرعى حائل دون طلب الشفعة واستغنت بذلك عن استقصاء الدفع بسقوط حق المدعى في الشفعة لفوات ميعادها ثم استطردت لنظر حق الاسترداد ووصلت الى ان المادة ٤٦٢ من القانون المدني لا تنطبق على حالة بيع حصة في عقار معين من التركة ولا بد لتطبيقها من ان يكون البيع منصبا على حصة شائعة في التركة كلها وطبقت هذه القاعدة على الدعوى الحالية فأتضح ان التركة سبق ان تناولتها جملة يوع من عقار واطيان بمقتضى . العقود المقدمة من المدعى عليه الثاني

وان شراءه الحالي قد وقع على حصة شائعة في بعض اعيان التركة وانه يستطيع وضع يده عليها واستغلالها بغير تدخل في اسرار التركة ولا نفوذ الى المحيط العائلي لسائر الورثة تلك الاسرار التي شرع النص لحمايتها وانتهت المحكمة الى ان الدعوى برمتها لا سند لها من القانون فرفضتها .

وحيث ان شاكر يوسف يوسف النجار المدعى لم يرض بهذا القضاء فتظلم منه للاسباب المفصلة بصدر هذا الحكم ثم انه زاد عليها في مذكرته الختامية انه قد يقال ان مطالبة المدعى في صحيفة دعواه باعتباره صاحب حق في استرداد الحصة المبيعة دون ان يذكر ان هذا من طريق الشفعة وانه عندما صرح بذلك في طلبه الاحتياطي كانت المواعيد قد فاتت الا ان هذا القول لا يجدي فيه لأن تعرف النية في المعاملات يرجع الى المعاني لا الى الالفاظ والمباني وطلب الموائبة يمكن ان يندمج في طلب أخذ المبيع بالشفعة وطلب استرداد الحصة المبيعة شيوعا من أحد الشركاء مع اظهار الرغبة في دفع ثمنها بجمع بين سببي الاسترداد والشفعة لأن كل ما ورد في باب الشفعة لا يعدو أن يظهر طلبها رغبته في تملكها مقابل دفع ثمنها وملحقاتها وأن يتقدم بهذا الطلب عتب عليه بالتصرف . وطالما أن هذا الطلب قد أعلن للبائنة والمشتري قبل فوات المواعيد فلا بد وأن يعتبر قانونا قائما على أساس حق المالك الشائع في استرداد الحصة المبيعة سواء بني على نص المادة ٤٦٢ من القانون المدني أو بني على حق الشفعة .

وحيث ان النظرية المتقدمة بنيت على الاساس الذي اعتمد عليه المستأنف في السببين الأول والثالث من أسباب الاستئناف .

فقد ذهب المستأنف في السبب الأول الى أن طلب الشفعة قد قام بمجرد أن أعلن صحيفة

ولتحقق المحكمة من اتباع الأوضاع وتوافر الشروط التي يتطلبها القانون في دعوى الشفعة ولا يغني عن ذلك مجرد ذكر البيانات التي تبرر حق استرداد العين المبيعة دون المجاهرة بالاستناد الى حق الشفعة ومن تاريخ هذه المجاهرة تحتسب المواعيد التي حددها القانون .

« وحيث ان المستأنف لم ينكر أنه علم بالبيع في اليوم التاسع عشر من نوفمبر سنة ١٩٤٧ ولا في أنه بنى دعواه أصلا على المادة ٤٦٢ من القانون المدني ولا في أنه لم يستند الى حقه في الشفعة الا في المذكرة المودعة منه في الثامن عشر من فبراير سنة ٤٨ بعد انقضاء حوالي ثلاثة أشهر من تاريخ علمه بالبيع وبذلك يكون حقه في الأخذ بالشفعة قد سقط .

« وحيث ان السبب الثاني من أسباب الاستئناف يدور حول شرعية الصلاقة بين المستأنف عليهما وهذا مانع موضوعي فلا محل لاستقصائه بعد ان ثبت أن حق المستأنف في الشفعة قد سقط بلا رجعة بسبب فوات الميعاد .

« وحيث ان اصرار المستأنف في السبب الرابع على انطباق المادة ٤٦٢ من القانون المدني لا يتماشى مع ما أستقر عليه قضاء محكمة النقض من أن اطلاق نص المادة ٤٦٢ من القانون المدني لا ينفى ان الشارع لم يقرر هذا الحق الا لحماية الشركاء الاصليين - وقد جمعت بينهم القرابة العائلية أو الرغبة الاختيارية - من الاجنبي الدخيل عليهم تفاديا من الاطلاع على أحوال الشركة أو الشركة لما قد يترتب على تدخله من ارتباك لهم سواء أثناء قيام الشركة بينهم أو عند تصفيتها ولما كانت هذه هي الحكمة من قضاء حق الاسترداد فلا يكون له محل عند بيع حصة شائعة في عقار معين يسهل تسليمها للمشتري الاجنبي

الدعوى فور علمه بالتصرف وصرح فيها برغبته في استرداد الحصة المبيعة مقابل دفع ثمنها ولو انه بنى طنبه هذا على المادة ٤٦٢ من القانون المدني إلا أنه احتفظ بكافة حقوقه الأخرى وأدعى في السبب الثالث أنه أعلن المستأنف عليهما في الميعاد برغبته في الاسترداد واستناده في مذكرة ١٨ فبراير سنة ١٩٤٨ الى الشفعة كسبب لهذا الطلب لا ينفي أن رغبته في تملك الحصة المبيعة قد تخلف في الميعاد ولا يضيره أن يستند بعده الى حقه في الشفعة لانها سبب رغبته وايسر طلبا جديدا .

وحيث ان هذه المزاعم جميعها مردودة فالشارع المصري قد استمد حق الاسترداد المنصوص عليه في المادة ٤٦٢ من القانون المدني من الفقه الفرنسي وخولته للشركاء في الملك اني أن تتم قسمته دون تقييد بتاريخ علمهم بالبيع . أما الشفعة فقد استقى احكامها من الفقه الاسلامي وبين يانا دقيقا محلها وأصحاب الحق فيها ومراتبهم وواجه المفاضلة بينهم ووضع مبرراتها للواقع منها ومسقطاتها وما يترتب عليها وفصل الاجراءات الواجبة في طلبها وطرق الطعن في الاحكام الصادرة فيها .

وتتطلب المبادرة لاظهار الرغبة فيها وسرعة الادعاء بها ومباشرة دعواها والفصل فيها والطعن في احكامها في المواعيد القصيرة التي حددها ولا مراة في أن الشفعة وسيلة لا غاية وتشترك مع حق الاسترداد في النتيجة وهي طلب تملك الحصة المبيعة فلا مانع من الجمع بين الحقين في دعوى واحدة . الا أن الاستناد الى الشفعة في تملك العقار المبيع يجب أن يطلب صراحة لتحديد الخصومة وليقف كل من أطرافها على مداها وليعرف مركزه فيها ويحدد موقفه منها

١٦٣

١١ سنة ١٩٥٠

- ١ - يجوز ابداء اظهار الرغبة في الاخذ بالشفعة في عريضة الدعوى .
- ٢ - لا يضار المشفوع منه ان يودع الشفع الثمن على ذمته وذمة البائع .

المبادئ القانونية

- ١ - لا يوجد في القانون ما يلزم الشفع بأن يفصل بين إنذار ابداء الرغبة وبين صحيفة الدعوى والا يجمع بينهما وكل ما يتطلبه القانون في هذا الشأن انما هو اظهار الرغبة ورفع الدعوى في المواعيد المقررة فيجوز الاقتصار على اظهار الرغبة في صحيفة الدعوى اذا رفع خلال ١٥ يوم .

- ٢ طلب الشفعة في ذاته يتضمن حتما التكليف بالتنازل عن الاطيان - المشفوع فيها للشفع مقابل استعداده لدفع الثمن والملحقات .

- ٣ - اذا قرر الشفع أنه سيودع الثمن لحساب الطرفين فلا يضار المشفوع منه لذلك لأن الحكم الذي يصدر في الشفعة يخوله ما للبائع قانونا من حق حبس العين المشفوع فيها إلى أن يوفي الشفع ما يجب عليه أداؤه من الثمن المقدر في الحكم والمشفوع منه يمتاز على البائع العادي بعدم التزامه بالضمان لأنه كان مشترى ولا يرتب عليه حكم الشفعة أي ضمان .

المحكمة

د من حيث ان وقائع الدعوى مبينة في

دون ان يطلع على أسرار التركة أو الشركة أو يساهم في تمتيتها باعتبارها وحدة قانونية تنظم كل ما يقوم بحال من الحقوق والواجبات .
 وحيث ان السبب الخامس والاخير من اسباب الاستئناف بني على ان المادة ٤٦٢ تنطبق لان المستأنف عليها الاولى باعت كل الباقي لها من الحصة التي ورثتها للمستأنف عليه الثاني الغريب عن التركة وسيتبع ذلك تدخله فيها واشاعة الارتباك بين مستحقها الا ان هذا السبب مدحوض فقد تبين من مراجعة العقدان البيع لا ينصب إلا على نصيب البائعة في اطيان زراعية معينة ولم يرد فيه ذكر للباني أو العزبة كما ذكر في صحيفة الدعوى ولا يتناول حصة البائعة في التركة عامة باعتبارها وحدة قانونية تنظم كل ما يقوم بحال من الحقوق والواجبات وهو ما يجب توافره لتطبيق المادة المشار اليها ولا محل للخاوف التي تساور المستأنف فمن السهل قسمة الاطيان المبيعة وتسليمها للمشتري دون تمكينه من النفاذ الى المحيط العائلي والوقوف على اسرار التركة .

د وحيث ان سقوط حق المستأنف في الاخذ بالشفعة بسبب فوات الميعاد يؤدي إلى رفض دعواه ولذا يكون الحكم المستأنف في محله للاسباب السالفة ولما لا يتعارض معها من أسبابه .

(استئناف شاكر افندي يوسف النجار وحضر عنه الاستاذان محمد حسن وقسطندي برسوم ضدالست أمينه يوسف النجار وآخرين رقم ٤٥٤ سنة ١٩٥٠ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة صادق الجيزي بك ومحمد عبد الله السعدني بك وعلى عبد الحميد بك مستشارين)

الحكم الابتدائي وقد فصلت أيضا في صدر هذا الحكم فلا محل لتكرارها .

• ومن حيث ان الحكم المستأنف قد أصاب فيما قضى به للأسباب التي بني عليها والتي تقرها هذه المحكمة وتعتمدها وتضيف إليها ان ما اثاره المستأنف في صحيفة استئنافه وبني عليه تظلمه لا يخرج في جوهره عما ابداه أمام محكمة أول درجة وتناوله بالرد عليه . إذ تلخص الأسباب التي استند إليها فيما يأتي .

اولا - الدفع بطلان اجراءات الشفعة بمقولة ان الشفيع المستأنف عليه الأول لم يتبع الاجراءات التي نص عليها قانون الشفعة في المادتين ١٤ و ١٥ إذ لم يتم باعلان اظهار الرغبة في الاخذ بالشفعة بورقة مستقلة سابقة على اعلان دعوى الشفعة وان عريضة الدعوى لم تشمل على تكليفه - اي المشتري - (المستأنف) بالتنازل عن الشفعة في ميعاد معين مقابل دفع الثمن وملحقاته .

ثانيا - التمسك بما ابداه من الدفع بسقوط الحق في الشفعة بعدم اظهار الرغبة في مدى خمسة عشر يوما من يوم العلم بالبيع مستندا في ذلك الى اقوال من اشتهدهم - كما انه نعى على المحكمة الابتدائية تقديرها لاقوال الشهود وخالفها فيما استخلصته من شهادتهم .

ثالثا - ان الشفيع قد رغبته في الاخذ بالشفعة كما جاء في عريضة دعواه بانه سيودع الثمن بالخزينة لحساب ما يدعيه من ديون له على البائعين مما يجعل طلبه غير مقبول .

• ومن حيث انه عن السبب الاول الخاص بالدفع بطلان اجراءات الشفعة ففضلا عن انه فيما اورده الحكم المستأنف من أن القانون لم ينص على بطلان دعوى الشفعة اذا لم يحصل اعلان اظهار الرغبة بورقة مستقلة سابقة على اعلان دعوى

الشفعة ما يكفي للرد على الدفع فلا يوجد في القانون ما يلزم الشفيع بان يفصل بين اذار ابداء الرغبة وبين صحيفة الدعوى والا تجمع بينهما وكل ما يتطلبه القانون في هذا الشأن انما هو اظهار الرغبة في الاخذ بالشفعة ورفع الدعوى في المواعيد المقررة فيجوز اذن الاقتصار على اظهار الرغبة في ذات اعلان الدعوى اذ ارفعت الدعوى في خلال الخمسة عشر يوما المقررة لابداء الرغبة مادام مستكملا لجميع محتويات اعلان الرغبة وفي الميعاد . وواضح من الاطلاع على صحيفة الدعوى انه وقد ورد بها انه - أي الشفيع - يظهر رغبته في أخذ الصفقة بالثمن والملحقات الحقيقية والا فلا يسعه الا رفع الدعوى بطلب الأحتية واذن تكون الصحيفة قد اشتملت على عرض الثمن وملحقاته الواجب دفعها وهذا ما يتطلبه القانون ولا علة عما ادعاه المستأنف من أن الاعلان لم يشمل التكليف بالتنازل عن الصفقة في ميعاد معين لأن العبارة السابقة تدل بجلاء على الرغبة في الاخذ بالشفعة ومطالبة المشفوع منه - بالتنازل عن البيع مقابل دفعه الثمن والملحقات وطلب الشفعة في ذاته يتضمن حتما التكليف بالتنازل عن الأطيان للشفيع مقابل استعداده لدفع الثمن والملحقات واذن يكون هذا الدفع غير سديد ولا سند له من القانون .

• ومن حيث انه فيما يتعلق بالسبب الثاني فقد تبين من مراجعة محضر التحقيق ان ما استخلصته المحكمة الابتدائية من أقوال الشهود سائغ ويتفق مع الثابت في محضر التحقيق ولا يتناقض معه كما انه يؤدي أيضا الى النتيجة التي انتهت إليها المحكمة وهي عدم ثبوت العلم المدعى به خلافا لما يقول المستأنف وترى هذه المحكمة صواب ما ذهبت إليه المحكمة الابتدائية ومن ثم يكون الدفع

بسقوط الحق في الشفعة على غير أساس أيضا .
 « ومن حيث انه عن السبب الثالث فانه
 وإن كان المستأنف قد بنى هذا السبب على
 ما أورده من ان الشفيع قيد في صحيفة دعواه
 رغبته في الأخذ بالشفعة بانه سيودع الثمن
 جميعه بالخزينة لحساب ما يدعيه من ديون له على
 البائعين إلا انه تبين ان ما جاء بالصفحة المذكورة
 لا يتفق مع ما تقدم إذ أن الثابت بها انه - أى
 الشفيع - نص على رغبته في اخذ القدر المبيع
 مقابل الثمن المسمى بالعقد وقدره ٢٥٥ جنيتها
 والمصاريف وكافة الملحقات ثم أردف هذا
 القول بأنه « مع العلم بأن العين المبيعة عليها
 اختصاصات لآخرين وهم شركة ن . م سلفاجو
 والست زينب على وهو في هذه الحالة سيضطر
 لايداع الثمن في الخزينة لحساب ارباب هذه
 الديون والحقوق المسجلة ، ولم يدع ديونا له على
 البائعين حتى يعتبر أن رغبته مقيدة بها يضاف
 الى ذلك انه - أى الشفيع - قدم المستندات
 الدالة على وجود حق الاختصاص الذي ذكره
 كما قدم أيضا عقد بيع عرفى مؤرخا ٧ يناير
 سنة ١٩٤٨ صادرا له من أخته هانم محمود محمد
 على ببيع ١٢ س ١٠ ط شيوعا في ١٣ طوه ف قيمة
 حصتها فيما تركه جدها وقد تضمن هذا العقد
 وجود حق الاختصاص لسلفاجو والست زينب
 على . وقد ذكر الشفيع أن هذا العقد محرر بخط
 المستأنف وبشهادته وهو سابق على تاريخ البيع
 الصادر للمستأنف بما يقطع بأن الأخير كان يعلم
 عندما اشترى بوجود الاختصاص كما أبدى
 الشفيع أيضا بجلسة ١٩ يناير سنة ١٩٤٩ أمام
 المحكمة الابتدائية أن المشتري لم يدفع باقى الثمن
 لعليه بالحق العيني الذى على الأرض المشفوع
 فيها وهذا هو السبب الذى جعله يطلب في عريضة
 الدعوى الاحتفاظ باقى الثمن على ذمة

أصحاب الديون المسجلة - ولم يبد الحاضر
 عن المستأنف أية منازعة في احتفاظه بجزء من
 الثمن مقابل الدين الذى عمل عنه الاختصاص
 واذن فما جاء في صحيفة الدعوى خاصا بالديون
 لا يؤثر في سلامة اظهار الرغبة ولذا تكون
 اجراءات العرض صحيحة وغير مخالفة للقانون
 هذا فضلا عن أن المستأنف وهو المشفوع منه
 لا يضار بما ورد في صحيفة الدعوى عن الديون
 لأن الحكم الذى يصدر في الشفعة يخوله بالبائع
 قانونا من حق حبس العين المشفوع فيها إلى أن
 يوفى الشفيع بما يجب عليه اداؤه من الثمن المقرر
 في الحكم ثم انه - أى المشفوع منه - يمتاز على
 البائع العادى بعدم التزامه بالضمان اذ انه في
 الصفقة الاولى التى تولدت عنها الشفعة كان
 مشتريا ولا يرتب عليه الحكم الصادر في الشفعة
 حق ضمانه ومن ثم يكون السبب الثالث
 مردودا أيضا .

« ومن حيث ان المستأنف قد أثار في
 مذكرته الختامية أن القطعة الثانية من القدر
 المبيع وقدرها ١٤ س ٦ ط الواقعة بحوض
 الجبينة ليست على الشيوع كما هو مبين بالتحديد
 السابق الواضح بعريضة الدعوى ورتب على
 ذلك انه لاحق للشفيع فيها ولكن اتضح بما
 أبداه الشفيع أنه مالك على الشيوع في هذه القطعة
 أيضا وأن الشيوع مازال قائما بين الورثة ودل
 على ذلك بالحكم الصادر بتاريخ ٢٩ مارس
 سنة ١٩٤٤ القاضى بنصيب البائعات الميراثى
 شيوعا في التركة وكذلك ببقاء التكليف باسم
 المورث كما أنه يؤخذ من العقد الابتدائى المؤرخ
 ٧ يناير سنة ١٩٤٨ السالف الاشارة اليه والمحور
 بخط المستأنف وشهادته ما يؤكد قيام حالة
 الشيوع بين الورثة ولا عبرة بما جاء في التحديد

١٦٤

أول مايو سنة ١٩٥٠

لا يصح طلب الشفعة الا لملك قبل وجود حق الشفعة
المبادئ القانونية

١ - يتعين أن يكون الشفيع مالكا للعقار
وللمشفوع بمقتضاه وقت التصرف في العقار
المراد أخذه بالشفعة ويجب أن تكون
ملكية الشفيع سابقة على هذا التصرف

المحكمة

د حيث ان المستأنف عليه الاول رفع
هذه الدعوى أصلا أمام محكمة بني سويف
الابتدائية الوطنية وأعلن المستأنف والمستأنف
عليه الثاني في ٢ من ابريل سنة ١٩٤٦ طالبا الحكم
بقبول دعوى الشفعة شكلا لرفعها في الميعاد
القانوني وفي الموضوع بأحقية في أخذ فدان
مبين الحدود والمعام بعرضتها وبكشف التحديد
وبإصدار طلب الاخذ بالشفعة وذلك مقابل
ثمان قدره ١٥٢ جنيها محتفظا لنفسه الحق في
مناقشة حقيقة الثمن مع تسليم العين والمصاريف
بالتضامن واتعاب المحاماة والنفاذ بلا كفالة
وقد بنى طلبه على انه شريك متاع في العين
المطلوب اخذ جزء منها بالشفعة وانه جار لها .

د وحيث ان محكمة أول درجة قضت
بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٧ بأحقية المستأنف
الاول لاخذ الفدان المذكور الذي اشتراه
المستأنف من المستأنف عليه الثاني بمقتضى عقد
البيع المؤرخ في ٣ فبراير سنة ١٩٤٦ والموضح
بالعقد المذكور وبصفحة الدعوى مقابل أداء

المساحي لاحتمال أن يكون ذلك نتيجة وضع
يد بسبب مهابة زراعية ويعزز ذلك انه بمراجعة
عقد البيع الابتدائي الصادر للمستأنف المؤرخ ٣
مايو سنة ١٩٤٨ تبين انه منصوص فيه أن الحد
القبلي الست هانم محمود محمد علي بينما ذكر في
العقد النهائي الصادر بتاريخ ٩ يونيه سنة ١٩٤٩
أن الحد القبلي القطعة ١٥ ملك على محمد علي
وهذا يدل على ان الاطيان لا تزال شائعة
وان الورثة يتبادلون اليد عليها .

د ومن حيث انه مما يؤيد ذلك أيضا أن المشتري
لم ينكر أولا في جميع ادوار الدعوى ذلك الشيوع
ولم يشر اليه في اسباب استئنافه ولم يستند
اليه إلا في مذكرته الختامية اعتمادا على التحديد
المساحي الذي لا يمكن اعتباره دليلا قاطعا على
انهاء حالة الشيوع

د ومن حيث انه متى تقرر ذلك وثبت أن
الشفيع مالك وشريك على الشيوع فله الحق
اذن في أخذ العين المبعة بالشفعة ومن ثم
يكون الاستئناف على غير أساس ويتعين رفضه
وتأييد الحكم المستأنف

(استئناف الشيخ محمد طلبة بدوى وحضر معه
الاستاذ اسراييل مومس ضد الشيخ علي محمود علي
محمد وآخرين وحضر عن الاول الاستاذان عبد الله
يباوى وأمين خليفه رقم ٤١ سنة ٦٧ بالهيئة السابقة)

ثمنه الحقيقي وقدره ١٤٥ جنيها والمصاريف والأتعاب .

« وحيث ان المستأنف رفع الاستئناف الحالى عن هذا الحكم واعلنه للمستأنف عليها بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٨ وقد ورد في السبب الخامس من أسباب هذا الاستئناف ان المستأنف عليه الاول لم يكن مالكا على الشيوع وقت شراء المستأنف لأن عقده حرر في ٣ فبراير سنة ١٩٤٦ وهو تاريخ شراء المستأنف واذن لا يكون للمستأنف عليه الاول حق الأخذ بالشفعة لأن الملكية لم تكن قد انتقلت اليه وقت شراء المستأنف وقوله بأنه جار لم يقم عليه دليل وكل ما تقدم به هو عقد بيع عرفي غير ثابت التاريخ ولم تنص عليه مدة ١٥ سنة حتى ينتفع بالتقادم .

« وحيث انه فيما يختص بالوقائع الثابتة في هذه القضية فالمستأنف عليه اثنان باع إلى المستأنف فدانا على الشيوع في ٦ س و ١٥ ط ١٠ ف بحوض المرج نمرة ٩ قطعة نمرة ٧ وذلك بمقتضى عقد بيع عرفي تاريخه ٣ فبراير سنة ١٩٤٦ وظاهر من اشارة مصلحة المساحة على هامش العقد انه روجع بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٤٦ ثم ان هذا العقد قد صدق على توقيع المشتري عليه في ٦ مارس سنة ١٩٤٦ بقلم كتاب محكمة الواسطى الوطنية كما صدق على توقيع البائع عليه في ٢٧ مارس سنة ١٩٤٦ بقلم كتاب محكمة السيدة الوطنية وسجل في ٤ ابريل سنة ١٩٤٦ .

« وحيث ان المستأنف عليه الاول وهو الشفيع قدم عقد مشتراه وقد ثبت فيه انه اشترى من المستأنف عليه الثانى ٦ س و ١٤ ط على الشيوع في ٦ س و ١٥ ط ١٠ ف بحوض المرج نمرة ٩ قطعية نمرة ٧

ويشمن قدره ١٠٠ جنيه وتاريخ هذا العقد العرفي ٣ فبراير سنة ١٩٤٦ وعليه اشارة بأنه روجع بمعرفة المساحة في نفس هذا التاريخ ايضا ومصدق على امضاء المشتري وهو المستأنف عليه الاول بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٤٦ بمحكمة الواسطى وعلى امضاء البائع وهو المستأنف عليه الثانى بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٤٦ بمحكمة السيدة زينب الوطنية وقد سجل العقد بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٤٦ .

« وحيث انه تبين مما تقدم انه في اليوم الذى باع فيه المستأنف عليه الثانى إلى المستأنف الفدان المطلوب أخذه بالشفعة قد اشترى المستأنف عليه الاول من المستأنف عليه الثانى في نفس هذا اليوم ٦ س و ١٤ ط وهو التندر الذى اعتمد المستأنف عليه الاول في طلب الأخذ بالشفعة باعتباره مالكا على المشاع في الفدان المطلوب أخذه بالشفعة

« وحيث ان المادة الاولى من قانون الشفعة الصادر بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ وهو القانون الذى كان يحكم الطرفين وقت رفع هذه الدعوى وصدور الحكم المستأنف فيها يقضى بأن حق الشفعة يثبت لعدة أشخاص اولهم الشريك الذى يملك حصة شائعة في العقار المبيع وكذلك الجار المالك في الأحوال المبينة بتلك المادة فيتعين أن يكون الشفيع مالكا للعقار المشفوع بمقتضاه وقت التصرف في العقار المراد أخذه بالشفعة كما هو ظاهر من صريح نص المادة المشار اليها ويجب أن تكون ملكية الشفيع سابقة على البيع فلا تقبل الشفعة الا اذا كان ملك الشفيع لما يرفع به سابقا وجوده وبثوته على التصرف في العقار المطلوب أخذه بالشفعة. وظاهر مما تقدم أن البيع الحاصل من المستأنف عليه الثانى لكل من الشفيع والمشفوع منه قد

المستأنف عليه الأول لم يكن وقت حصول البيع ذا صفة تخوله حق الاخذ بالشفعة .

وحيث انه قد ثبت ان المستأنف عليه الأول لاحق له في الاخذ بالشفعة فلا محل بعدئذ لبحث واقعة عليه بالتصرف أساس الشفعة وعلى ذلك يكون الدفع الخاص بالعلم غير ذي موضوع ولا محل لاستقصائه .

وحيث انه لذلك بتعيين الغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه الأول .

(استئناف الشيخ عبد سليمان على وحضر عنه الأستاذ محمد حميدة ضد عبد الله أبو الملا مبروك وآخر وحضر عن الأول الأستاذ داوود اندراوس رقم ٩٠٨ سنة ٦٥ رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة صادق المجيزي بك وكيل المحكمة ومحمد عبدالله السعدني بك وعلى عبد الحميد بك مستشارين)

١٦٥

٢ مايو سنة ١٩٥٠

المبادئ القانونية

١ - تسجيل سند السبب الصحيح التمسك بالتقادم الخسائي ليس ضروريا بل الضروري اثبات التاريخ ليكون قاطما في اثبات بدء المدة

٢ - لا محل لمنازعة الشاهد على العقد في تاريخه

٣ - من صور صورية العقد أن تكون بطريق التوسيط أو الاستمارة فيمكن لدعيها أن يحتج على المتعاقد الحقيقي بالتصرف الصادر منه

١ - القانون المدني القديم لم يكن يشترط تسجيل السند الصحيح اذا احتج به واضع اليد على المالك الحقيقي لافادة التملك بالتقادم الخسائي اما اشتراط ثبوت تاريخ السند الصحيح للاحتجاج به في تحديد مبدأ وضع اليد فلا نزاع فيه قانونا .

٢ - توقيع الشاهد على العقد يربطه بتاريخ تحريره ويجعله طرفا في تحديد هذا التاريخ ويحوى اقرارا منه بإبرام العقد في التاريخ المدون به وليس له أن يطلب اثباتا لتاريخ العقد مادام انه لا نزاع في شهادته عليه يوم تحريره .

صدر في يوم ٣ فبراير ١٩٤٦ وقد ثبت تاريخ العقدين في نفس هذا اليوم . غير أن عقد الشفيع لم يسجل إلا في ١٢ فبراير سنة ١٩٤٦ فلم تستقل اليه الملكية ولم يصبح مالكا إلا من هذا التاريخ واذن فلم يكن الشفيع مالكا وقت التصرف أساس الشفعة طبقا لقانون التسجيل الصادر في سنة ١٩٢٣ الذي يقضى بأن الملكية لا تنتقل حتى بين المتعاقدين إلا بالتسجيل

وحيث ان المستأنف عليه الأول ادعى كذلك انه جار للارض المشفوع فيها بمقتضى عقد بيع عرفي تاريخه ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٣ وبالرجوع الى هذا العقد بين أن من تدعى الست أم العزبنت محمود احمد باعت للمستأنف عليه الأول ١١ قيراطا مينة بذلك العقد وفضلا عن انه عقد غير مسجل وبالتالي فهو غير ناقل للملكية فان الثابت فيه أن المشتري بمقتضى هذا العقد يحد الفدان المشفوع فيه من جهة واحدة فقط وهي الجهة البحرية والفقرة الأخيرة من المادة الأولى من قانون الشفعة المذكور تقتضي صراحة بوجوب تلاصق أرض الجار الشفيع للارض المشفوعة من جهتين على الأقل ومن ثم كان التمسك بهذا العقد العرفي للتدليل على أنه جار مالك يصح له طلب أخذ العين بالشفعة هو تمسك غير مجد ولا تلفت إليه المحكمة .

واما القول بان المستأنف عليه الأول وضع يده على الاحد عشر قيراطا الواردة بعقد ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٣ السالف الذكر واستطال وضع يده المدة المكسبة للملكية فتقول لا يؤيده الواقع حيث انه مع التسليم بان هذا العقد تاريخه الحقيقي هو ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٣ والدعوى الحالية اعلنت في ٢ أبريل سنة ١٩٤٦ فلا يكون قد مضى على هذا البيع خمس عشرة سنة وهي المدة الطويلة المكسبة للملكية وبذلك لا يكون لهذا الدفاع قيمة ولا تعول المحكمة عليه كذلك .

وحيث انه يستخلص مما تقدم ان الشفيع وهو

٣ - قد تكون الصورية نسبية بطريق التوسيط أو الاستعارة اذا لم تمس وجود العقد أو نوعه أو شروطه إلا ان احاط طرفه ليس عاقدا حقيقيا بل وسيطا معيرا لاسمه بقصد اخفاء العاقد الحقيقي الذي يستتر وراءه .

٤ - اذا نجح مدعى الصورية بطريق الاستعارة فيمكنه الاحتجاج على المتعاقد الحقيقي بالتصرف الصادر منه .

المؤتمر

• حيث ان وقائع النزاع وأسباب ظلم المستأنف من الحكم المستأنف قد فصلت في صدر هذا الحكم ويخلص منها ومن المستندات والمذكرات المقدمة من طرفي الخصومة أن محمد عبد المنعم - الحميل - المستأنف عليه - رفع الدعوى المستأنف حكما على أمين محمد بدوى الحميل - المستأنف - وروى في صحيفة أنه اشترى في اليوم الثالث من أكتوبر سنة ١٩٤٥ ٧ س ١٥ ط ١ ف من محمد ومصطفى ونفيسه أولاد المرحوم حسن بك الجبل ضمن ١٥ س ٤ ط ١٠ ف آلت اليهم من مورثهم بعد وفاته في سنة ١٩٣٥ وقد نازعه المعلن إليه في القدر الأول فطلب تثبيت ملكيته وكف منازعته له فيه وإلزامه بتسليمه إليه واستند إلى عقد بيع مؤرخ في الثالث من أكتوبر سنة ١٩٤٥ ومسجل في السابع عشر من يونيو سنة ١٩٤٦ متضمن أنه اشترى من البائعين المذكورين ١٥ س ٤ ط ١٠ ف بما آل إليهم من مورثهم حسن بك الجبل وكان هذا قد تملكها بالشراء من آخرين قبل سنة ١٩٢٤ وبوضع اليد والاطيان المبيعة تكون من جملة قطع منها ٧ س ١٥ ط ١ ف كاتنة في حوض النوار الشرقى وهى المتنازع عليها ودفع

ابن محمد بدوى الحميل - المستأنف - الدعوى بأن فايد محمد بدوى الحميل والد المدعى كان قد اشترى الاطيان المطالب بملكيتها من ورثة حسن بك الجبل قبل سنة ١٩٤١ وكان فايد وأخوه أمين - المستأنف - وسليمان يملكون آلة للرى أزمع فايد بيعها لوزارة الأشغال بثمن مفر ورغب في أن يستحوذ على أغلب أنصبة هذه الآلة لينفرد بالتعاقد مع الوزارة المذكورة ولذا أبرم مع أخويه أمين وسليمان عقد معاوضة تنازلا بمقتضاه عن نصيبهما في الآلة وقدره النصف وعن ١٦ ط ٤ ف بملوكة لهما مقابل ٨ ط ٥ ف أخذها أمين المستأنف و ٧ ط ١٢ ف أخذها أخوه سليمان واستلم كل ما اختص به ووضع يده عليه من ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤١ تاريخ عقد البدل للآن . وأسس أمين - المستأنف - منازعته لمحمد عبد المنعم (المستأنف عليه) على أمرين أولهما ١ - أن الاطيان المطالب بملكيتها كانت من ضمن نصيبه في البدل وأنه قد تملكها من سنة ١٩٤١ بوضع اليد المستند إلى سبب صحيح هو عقد البدل الصادر له من والد مدعى الملكية - وثانيهما أن عقد البيع سند المدعى صورى لأن والد المدعى عندما لم تتم الصفقة مع وزارة الأشغال استصدر من ورثة المرحوم حسن بك الجبل عند بيع الاطيان التى اشترها منهم قبل سنة ١٩٤١ بأسم ابنه المدعى وسجله ودلل المستأنف على الصورية بما يأتى :-

١ - إن الملكية قد انتقلت لأخيه فايد قبل أن يتبادل معه في سنة ١٩٤١ وقد تم هذا البدل بعلم المستأنف عليه وشهد على عقده .

٢ - ثبت من عقد مشتري المستأنف عليه أن مبلغ ٦٤٢ مليا و ٢٠٨٧ جنيها من الثمن دفع قبل تحرير العقد وأن الباقي وقدره ١٩٠٠ جنيه دفعه والده من ماله المودع بنك مصر .

٣ - إن المستأنف عليه لا يملك شيئاً فلا يستطيع دفع الثمن وقدره أربعة آلاف جنيه ولا زال في كنف والده وهو الذي يعوله واستند المستأنف في تأييد دفاعه هذا إلى عقد عرفي محرر في الثالث عشر من نوفمبر سنة ١٩٤١ يتضمن أنه وسليمان تبادلوا مع أخيهما فايد (والد المستأنف عليه) وأعطياه ١٦ ط ٤ ف ونصيبهما في آلة الري وما يتبعها من المباني والأرض الفضاء والجنيونة ومقدارها ٧ ط شائعة في فدان وأربعة قراريط مقابل ٨ ط ٥ ف أخذها أمين (المستأنف) منها ٣ ف كاتنة بحوض النوار الشرقي و ٨ ط ٢ ف في أحواض أخرى ومقابل ٧ ط ٢ ف استولى عليها سليمان وموقع على العقد من طرفيه ومن محمد عبد المنعم الحميلي (المستأنف عليه) كشاهد وتدخل حسن محمد بدوى الحميلي في الدعوى أمام محكمة أول درجة ونازع في ١٥ ط من الأطيان المتنازع عليها شيوعاً في ٨ ط ٢ ف كاتنة بحوض النوار الشرقي بدعوى أن بعضها مخلف عن مورثه والباقي اشتراه وقد اقتسم الورثة التركة بعقد قسمه مؤرخ في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ومسجل في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٤٧ فخصه ١٢ س ١١ ط تبادل عليها المستأنف مقابل الخمسة عشر قيراطاً التي ينازع فيها ولم يقدم لتأييد دعواه سوى أربعة عقود إيجار صادرة منه لآخرين ولذا لم تعبأ المحكمة المشار إليها بمنازعة .

د وحيث أن محكمة الدرجة الأولى أصدرت في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ الحكم المستأنف وقضت فيه . أولاً - بعدم قبول حسن محمد الحميلي خصماً في الدعوى .

ثانياً - بتثبيت ملكية محمد عبد المنعم الحميلي إلى الفدان والخمسة عشر قيراطاً وسبعة أسهم المتنازع عليها وتسليمها إليه وبالزام أمين محمد

بدوى الحميلي بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه وقد استست قضاءها على أن عقد البديل الذي يرتكن عليه أمين محمد بدوى الحميلي (المستأنف) غير مسجل وغير ثابت التاريخ فلا يمكن اعتباره سبباً صحيحاً يستند إليه في التنازل بوضع اليد لمدة خمس سنوات وعلى أن عقد مشتري محمد عبد المنعم الحميلي (المستأنف عليه) سجل في ١٧ يولية سنة ١٩٤٦ ورغماً عن ذلك لم يحرك أمين محمد بدوى الحميلي ساكناً ولم يدفع بصورته إلا في مذكرته الختامية وبني دفعه هذا على عقد البديل الصادر له من فايد والد محمد عبد المنعم (المستأنف عليه) ولا شأن للمستأنف بطرفي عقد البيع المدعى بصورته فلا يعتبر من الغير بالنسبة لدعوى الصورية لأن الغير الذي يقبل منه الدفع بالصورية إما أن يكون قد كسب حقاً عينياً من أحد المتعاقدين على الشيء الذي كان محلاً للتصرف الصوري وأما أن يكون دائناً لأحد المتعاقدين فيه والمستأنف ليس واحداً من هؤلاء فلا يقبل منه الدفع بالصورية ولا يتيده تحقيقها لأن سند تملكه غير مسجل فلا تنتقل إليه الملكية بمقتضاه د وحيث أن أمين محمد بدوى الحميلي لم يرض بهذا القضاء فتظلم منه للأسباب المبينة تفصيلاً بصدر هذا الحكم وزاد عليها في مذكرته الختامية أن عقد البديل تضمن أن د كلا من المتبادلين استلم الأطيان المتبادل عليها مع الآخر ابتداء من تاريخه وأصبح مالكا يتصرف فيها بسائر التصرفات حسبما يشاء ويدفع الضرائب المفروضة عليها للحكومة ابتداء من أول سنة ١٩٤٢ وعند عمل العقد الرسمي بالمساحة يكون الجميع ملزمين بالتوقيع عليه وإذا رجع أحدهما في هذا البديل فيدفع للآخر تعويضاً قدره مائة جنيه وإضاف المستأنف أن هذا البديل نفذ فعلاً بوضع اليد من تاريخ تحريره على مرأى من المستأنف عليه الذي شهد

عليه ليس إلا مشتريا سوريا للأطيان المبيعة من ورثة حسن بك الجبل ولم يظهر قط بمظهر المالك لها وان مشتريها الحقيقي هو والده فايد محمد الجميل وهو الذي وضع اليد عليها وبعد أن بادل المستأنف على بعضها ظل هو المالك الظاهر لباقيها وقدم المستأنف للتدليل على صحة دفاعه .

١ - محضر التحكيم المشار اليه آنفا والمذيل بالصيغة التنفيذية بناء على امر صادر من قاضي محكمة الواسطى في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٧ .

٢ - عقد ايجار صادر من فايد محمد الجميل لآخيه عن أربعة أفدنة كاتنة بحوض العملة لمدة سنة من أول نوفمبر سنة ١٩٤٥ لغاية أكتوبر سنة ١٩٤٦ .

٣ - كشفا بتكاليف محمد عبد المنعم الجميل (المستأنف عليه) من سنة ١٩٣٨ للان لا يحوى سوى الأطيان المبيعة .

ومن حيث ان المستأنف عليه لم ينازع في أن الاطيان التي يطالب بملكيتها تدخل في عقد البديل الصادر من والده للمستأنف إلا أنه دفع بأن هذا العقد لم يسجل كما أن عقد مشتري والده من ورثة حسن بك الجبل الذي يدعى المستأنف بوجوده لم يسجل هو الآخر فلم تنتقل الملكية بمقتضى أى من هذين العقدين وليس للمستأنف أن يحاجه بعقدين متتاسلين غير مسجلين ويده عقد مسجل وفق القانون صادر إليه من المالكين الاصليين والقول من المستأنف بأن هذا العقد صوري معناه أنه لم يحصل بيع أو شراء أو دفع ثمن خلافا للواقع وشهادته على عقد البديل لا تمنعه من الشراء وتثبت بأن عقد البديل هذا لم يسجل فلا يصلح سنداً للتقادم الخسئ .

وحيث ان قضاء محكمة النقض قد استقر على ان القانون المدني القديم وفى ظله نشأ النزاع

على عقد البديل . ولما لم يفلح والده في بيع آلة الرى لوزارة الأشغال أحتال لالغاء البديل فاستكتب ورثة حسن بك الجبل عقد بيع للأطيان التي كان قد اشتراها منهم قبل سنة ١٩٤١ باسم ابنه المستأنف عليه وبالرجوع للعقد يتضح أن هذا المشتري الظاهر ليس إلا ستارا للمشتري الحقيقي وهو والده فايد محمد الجميل لأنه هو الذي دفع الثمن من ماله الخاص وكان قد دفع منه عند المشتري ٦٤١ م ٢٠٨٧٧ ج ثم دفع عند تحرير العقد ١٩٠٠ ج بثلاثة شيكات مسحوبة منه على بنك مصر ولا يبقى بعد ذلك مجال للشك في أن المشتري الحقيقي هو الوالد وليس ولده المستأنف عليه ولم يحرر العقد بهذه الصورة إلا لإضراراً بالمستأنف وأخيه سليمان ورغما عن أن المستأنف عليه هو المشتري الظاهر للأطيان والذي يملكها هو والده وقد ثبت ذلك في محضر التحكيم المبرم في ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧ من لجنة التحكيم المشكلة برئاسة مأمور مركز الوسطى وقد ثبت في محضر التحكيم أن المشتري الحقيقي لأطيان ورثة حسن بك الجبل هو فايد محمد الجميل وأنه أجر منها أربعة أفدنة لآخيه محمود الجميل ورفع عليه الدعوى الرقيمة ٧٥٨ سنة ١٩٤٦ المضمومة بمبلغ ١١٠ ج ايجار سنة ١٩٤٦ ورغما عما ورد في العقد من أنه قبض الايجار مقدما وقضت محكمة الواسطى في ديسمبر سنة ١٩٤٦ برفض الدعوى إلا أن المحكمين ألزموا محمود بمبلغ ٨٠ جنيها من هذا الايجار وتنازل فايد عن الثلاثين جنيها الباقية منه وقد أصر المستأنف على المطالبة بحالة الدعوى على التحقيق ليثبت أنه وضع يده على الأطيان المتنازع عنها من ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤١ تاريخ تحرير عقد البديل إلى أن رفعت الدعوى في مارس سنة ١٩٤٨ وليثبت أيضا أن المستأنف

Simulation absolue إذا تناولت وجود العقد ذاته فإذا تحققت انعدام العقد - الظاهر وقد

تكون نسبية بطريق التستر Simulation relative par voie de deguise-ment وإذا انصبت على نوع العقد دون وجوده وقد

تكون نسبية بطريق المضادة par voie de contre lettre إذا لم تطرق لوجود العقد أو نوعه وإنما تسربت إلى إحدار كانه أو شروطه، وقد تكون

نسبية بطريق التوسيط par voie d'interpositin de personne أو بطريق الاستتارة

par voie de prete nom وإذا لم تمس وجود

العقد أو نوعه أو شروطه إلا أن أحد طرفيه ليس عاقدا حقيقيا بل وسيطا أو معبرا لاسمه بقصد

إخفاء العاقد الحقيقي الذي استر وراءه وهذه

الصورة الأخيرة هي هدف المستأنف من طعنه

بصورته عقد مشتري المستأنف عليه فقد جأر في

البداية وأصر إلى النهاية على أن هذا المشتري

الظاهر ليس الاستار الوالد المشتري الحقيقي الذي

استعار اسم ابنه في العقد ليتوصل بذلك لإلغاء

عقد البديل أضرارا به « بالمستأنف » وأخيه

سليمان ومن حق المستأنف أن يطلب التحقيق

لأبواب الواقع لأنه دائن للمشتري الحقيقي في

زعمه وإذا نجح في إثبات أن البيع تم لهذا

المشتري لأمكنه الاحتجاج عليه بعقد البديل

الصادر منه ولألزمه بإحترامه ولأرغمه على

القيام بالأجراءات الواجبة لتسجيله

« وحيث أنه يتبين مما تقدم أن المستأنف

حق في طلب إحالة الدعوى للتحقيق ليثبت وضع

يده على الأطيان المتنازع عليها وليثبت صورية

عقد مشتري المستأنف عليه وقد أورد عدة قرائن

تبرر قبول هذا الطلب ولا مانع قانونا من إجابته .

(استئناف أمين محمد بدوي الحميلي وحضر عنه

الأستاذ محمود أنيس نصيف ضد محمد أفندي عبد المنعم

الحميلي وحضر عنه الأستاذ أمين خليفة رقم ٢٧٥ سنة

٦١ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب المزة صادق

المجيزي بك وكيل المحكمة ومحمد عبد الله الصرافاني بك

وعلى عبد الحميد بك مستشارين)

الحالي - لم يكن يشترط تسجيل السند الصحيح

إذا احتج به وأضع اليد على المالك الحقيقي لإفادة

التملك بالقادم الخسئ أما اشتراط ثبوت تاريخ

السبب الصحيح للاحتجاج به في تحديد مبدأ وضع

اليده فلا نزاع فيه قانونا . وذلك لأن المالك الحقيقي

لا يعتبر غيرا بالمعنى المفهوم لهذا اللفظ في صدد تسجيل

العقود الناقلة للملكية لأنه ليس عاقدا مع الواضع

اليده ولم يتلق من البائع بصدد السبب الصحيح

حقا عينيا على العقار الموضوع اليده عليه كان

لا يتلقاه منه إذا علم بالسبب الصحيح في حينه

وليس هو بحاجة للعلم بهذا السبب الصادر من غيره

عن طريق التسجيل والسبب الصحيح لا ينقل

ملكاً حتى إذا سجل لأنه صادر من غير مالك فرضا

والعقد لا ينقل للمشتري أكثر من حقوق بائنة .

فلكية المتمسك بالسبب الصحيح لم تنتقل إليه

بواسطته وإنما آلت إليه بوضع اليده وقانون التسجيل

خاص بانتقال الملكية بالعقود لم يتعرض

لاكتساب الملكية بوضع اليده وهو سبب مستقل

من اسباب التملك

« وحيث أن عقد البديل الصادر لأمين محمد

الحميلي (المستأنف) في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤١

قد أثبت تاريخه مرارا فقد وقع عليه قاضي محكمة

الواسطى ووكيل نيابته ومعاون بوليسها في ٨ فبراير

سنة ١٩٤٨ و ٣٠ يناير سنة ١٩٤٨ و ١٨ أكتوبر

سنة ١٩٤٤ على التوالي وقد أثبت المستأنف عليه

شخصيا تاريخه قبل ذلك يوم تحريره بتوقيعه عليه

بوصفه شاهدا وهذه الواقعة تربطه بتاريخ تحرير

العقد وتبطله طرفا في تحديد هذا التاريخ وتحتوي

اقرارا منه بإبرام العقد في التاريخ المدون به

وليس له أن يتطلب إثباتا آخر لتاريخ عقد البديل

مادام أنه لا ينازع في أنه شهد عليه يوم تحريره .

« وحيث أنه يخاض مما تقدم أن عقد البديل

الذي يتمسك به المستأنف يصلح سنداً للتقادم

الخسئ إذا استطاع المستأنف أن يثبت وضع يده على

الأطيان المتنازع عليها بالشروط التي يتطلبها القانون

« وحيث أن الصورية تكون مطلقة .

١٦٦

١٥ من مايو سنة ١٩٥٠

حكمت الدائرة الخاصة بتطبيق قانون الاجارات باختصاصها وفصلت في الموضوع . فلا يجوز لمحكمة الموضوع اذا ما وافقت المحكمة على رفضها الدفع وباختصاصها .

المبادئ القانونية

متى تعين القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٨ الخاص بايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين فيطبق هل النزاع المطروح للفصل فيه وان المحكمة مختصة بنظره وبناء على ذلك قضت برفض الدفع وباختصاصها فاذا وافقتها محكمة الاستئناف على رفضه فلا يجوز لهذه المحكمة اعادة نظر الموضوع لان الحكم فيه نهائى وفقا للبادة ١٥ من القانون المذكور

المحكم

ومن حيث انه فيما يتعلق بالموضوع فان المستأنف بنى استئنافه على أن أحكام القانون نمرة ١٢١ سنة ١٩٤٧ الخاص - بايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين لا تسرى على الأرض الفضاء وتمسك بأن عقد الايجار أساس الدعوى انما هو عن أرض فضاء فلا ينطبق عليه القانون المذكور لأن المبنى الذى اقامتها شركة امينيوس الفيوم التى يديرها المستأنف على الأرض المؤجرة لا يخرج عقد الايجار عن كونه تعاقدًا على أرض فضاء إذ العبرة بحالة العقار وقت التعاقد .

ومن حيث أن مناط البحث هو ما اذا كان

عقد الايجار ينص على أرض فضاء كما يزعم المستأنف أم أنه شامل للمبنى وبالرجوع إلى عقد الايجار المقدم وهو المبرم بين المستأنف وبين دائرة لطف الله التى اشترى منها المستأنف عليه تبين أنه يتضمن استئجار الأعيان المبنية الحدود به . بقصد استعمالها جراج للسيارات ومكتبا وورشه فى نظير ايجار سنوى قدره ٣٠٠ جنيه وقد نص فى بند اضافته المتعاقدان وهو الحادى والعشرون من عقد الايجار المذكور أن الأعيان المؤجرة عبارة عن قطعتى أرض بموكتين للدؤجر واخوته كائنين بيددر الفيوم بما عليهما من المبنى والمنافع . وهذا النص صريح وقاطع فى أن عقد الايجار لم يكن عن أرض فضاء وإنما يشمل مبنى بما يعتبر أما كن بالمعنى الوارد فى القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ يزيد ذلك أيضا أنه قد أضيف فى عقد الايجار فى البند الثامن عشر شرط حرره المتعاقدان ينص على أن المستأجر ملزم بسداد ما على الأعيان المؤجرة من عوائد الملك والبلدية مما يدل بجلاء على أن الأعيان المؤجرة بها مبان مربوط عليها عوائد ملك وبلدية ولا محل بعد ذلك لما أثاره المستأنف من أن دائرة لطف الله المؤجرة له تبادلت معه خطابات منها خطاب محرر فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٨ تشير فيه إلى أن الأرض المؤجرة أرض فضاء وتعرضها عليه لثرائها وذلك لأن هذا الخطاب يفرض صدوره عن ممثل الدائرة قانونا لا يعدل عقد الايجار المحرر فى سنة ١٩٤٠ المنصوص فيه صراحة على أن الإيجار انصب على الأرض وما عليها من المبنى والمنافع .

ومن حيث انه وإن كان المستأنف ادعى أن المستأنف عليه غير مالك للمبنى التى يطلب هدمها واعادة بنائها من جديد بشكل أوسع بحجة أن شركة امينيوس الفيوم التى تديرها هى

الإيجار بالنسبة لهذه القطعة فيعتبر أنه قد تلقى جميع ما لها من حقوق واذن يكون دفاع المستأنف في هذا الصدد على غير أساس .

« ومن حيث أنه متى تقرر ذلك وتبين أن القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ منطبق فتكون المحكمة قد فصلت فيما اختصت به من نزاع طبقاً لهذا القانون ويكون حكمها في الموضوع غير قابل لأي طعن وفقاً للبادة الخامسة عشرة منه .

« ومن حيث أنه لما تقدم وللأسباب التي تتفق معها في الحكم المستأنف يتعين تأييد ما قضى به هذا الحكم من رفض الدفع بعدم الاختصاص ويترتب على ذلك أن الحكم في الموضوع يكون غير قابل لأي طعن ويكون الاستئناف بالنسبة لموضوع الدعوى غير جائز .

(استئناف صاحب المزة جوزيف بك كافوري وحضر عنه الأستاذ عبد العزيز اسماعيل ضد الدكتور رزق الله اسحق رزق الله وحضر عنه الأستاذان أمين رياض حواس وعبد الواحد محمد على رقم ١٠٥ سنة ٦٧ ق بالهيئة السابقة)

١٦٧

١٦ مايو سنة ١٩٥٠

- ١ - انعدام الصفة مانع من قبول الدعوى
- ٢ - رئيس الهيئة عند عدم النص هو الذي يدعو الاعضاء للانعقاد .
- ٣ - المادة حكم القانون . ولكن الأشخاص المعنويين والهيئات العامة يجب أن يتقيد بدستورها والا كان عملها باطلا .

المبادئ القانونية

- ١ - الصفة احدى الأسس التي تقوم عليها الخصومة القضائية وانعدام الصفة مانع

التي اقامتها إلا أن ما جاء في عقد الإيجار عن أن الأعيان المؤجرة عبارة عن الأرض بها عليها من المباني يكفي لانطباق القانون الرقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ على اعتبار أن عقد الإيجار كان شاملاً للمباني ولم تكن عن أرض فضاء وذلك بغير حاجة للتعرض للبحث عن أنشأ تلك المباني لأن هذا النزاع خارج عن نطاق هذه الدعوى

« وحيث أنه فضلاً عما تقدم فقد ثبت من تقرير الخبير الذي تدبته محكمة أول درجة أن المباني القائمة على القطعة موضوع النزاع التي اشتراها المستأنف عليه والتي هي جزء من عقد الإيجار المشار إليه وأقيمت قبل تحرير عقد الإيجار المؤرخ في ٣ يونيو سنة ١٩٤٠ لأنها قديمة العهد لا يقل عمرها عن ٢٥ سنة وقطع بأنها لم تكن أرضاً فضاء وبحث وقت تحرير الإيجار - ولا عبرة بما أبداه المستأنف من أن عمده الإيجار المؤرخ في ٣ يونيو سنة ١٩٤٠ لم يكن هو المنشئ للعلاقة بين الطرفين إذ أنه كان مستأجراً من قبل ذلك التاريخ وأقام تلك المباني وذلك لأن تحرير عقد إيجار جديد في سنة ١٩٤٠ يدل على أن الطرفين قد قصدا أن يكون هذا العقد أساساً للعلاقة وهو الفصيل بينهما فيتوقيع على عقد الإيجار المذكور وقد نص فيه على استتجاره الأرض بها عليها من المباني يجعله مقيداً بها جاء في هذا العقد أما ما يدعيه المستأنف من أحداً من مباني إضافية بعد ذلك فلا يغير من الأمر في شيء وبقي القانون المشار إليه منطبقاً ويحق للدعي الاستناد إليه والتمسك بنصوصه .

« ومن حيث أنه تبين أن المستأنف عليه قد اشترى من دائرة لطف الله القطعة موضوع النزاع بها عليها بموجب العقد المسجل في ٤ - ٤ - ١٩٤٩ وقد تنازلت له أيضاً عن عقد

المحكمة

« حيث ان وقائع النزاع وأسباب تظلم المستأنف من الحكم المستأنف قد بينت في صدر هذا الحكم وفي صحيفة الاستئناف .

« وحيث ان المستأنف زعم أن الفقه والقضاء أجمعا على أن القاضى المستعجل لا يجوز له التعرض للصفة . ولا تفره المحكمة في هذا الزعم فالصفة أحد الأسس التي تقوم عليها الخصومة القضائية وانعدام الصفة مانع من قبول الدعوى في أية مادة وأمام أية محكمة ويجوز الدفع بقصور الصفة في أية حالة كانت عليها القضية وأمام جميع المحاكم وهو جائز في عموم الدعاوى العادية كانت أو مستعجلة وإذا فقدت الصفة وجب على المحكمة عدم قبول الدعوى ولها أن تقضى بذلك في أية مرحلة من مراحل التقاضى وفي جميع درجاته . ولا بد من اثبات الصفة في الحكم وإلا كان مشوبا بعيب جوهرى موجب لبطلانه (قواعد المرافعات للشماوى باشا الجزء الأول بند ٧٢٩ وجارسونيه وسيزار برى الجزء الثامن الطبعة الثالثة ص ٤١٥ فقرة ٢٠٢ وحكم محكمة النقض الصادر بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩٢٤ في القضية الرقيمة ٣٨ سنة ٢ قضائية بجموعة الأستاذ محمود عمر المدنية الجزء الأول ص ٤١٩ قاعدة ١٩١) .

« وحيث ان قانون ترتيب اختصاص المجالس المالى العام للاقباط الارثوذكس لم يحتم عقد الجلسات في مواعيد دورية محددة يفترض علم أعضاء المجلس بها مقدما واقتصر ذلك القانون في المادة الثانية والعشرين منه على وجوب عقد الجلسات مرة كل خمسة عشر يوما وقد درج المجلس على عقد جلساته في مواعيد غير ترتيبية بدليل أن القرارات المتعلقة بالنزاع الحالى صدرا خلال العشرة الآيام الأولى من شهر فبراير سنة

من قبول الدعوى في أية مادة وأمام أية محكمة ويجوز الدفع بقصور الصفة في أية حالة كانت عليها القضية وأمام جميع المحاكم وهو جائز في عموم الدعاوى العادية كانت أو مستعجلة وإذا فقدت الصفة وجب على المحكمة عدم قبول الدعوى ولها أن تقضى بذلك في أية مرحلة من مراحل التقاضى وفي جميع الدرجات ولا بد من اثبات الصفة في الحكم وإلا كان مشوبا بعيب جوهرى موجب لبطلانه

٢ - حق الرئاسة يقتضى عند عدم النص على خلاف ذلك ان يكون رئيس الهيئة العامة هو الذى يدعو أعضائه للانعقاد .

٣ - العادة تحكم تصرفات الافراد فتبررها مادامت في حدود بقانون ولو خالفت المألوف ونبت عن العرف . أما الأشخاص المعنويين والهيئات العامة فيجب عليها بحكم خصوصية الغرض الذى انشئت من أجله ان تتعود من البداية التقيد بدستورها وتعمل طبقا له وتتبع ما قضى به ولا تحيد عنه وعلى كل واحد من أعضاء مجلس إدارتها ان يودى الواجب المفروض عليه وليس له ان يكمله لغيره .

٤ - يجب مراعاة النصوص المتعلقة بتنظيم الهيئات العامة مراعاة دقيقة ولا يجوز اهمالها ولا الخروج عليها وأية مخالفة من هذا القبيل يترتب عليها البطلان بطلانا أصليا غير قابل للتصحيح ويجوز ان يتمسك به كل من له شأن فيه إما عن طريق الدعوى أو عن طريق الدفع .

على الرئيس توجيه الدعوة قبل اليوم المحدد لعقد الجلسة يومين على الأقل .

« وحيث ان غبطة البطريك لم يدع أعضاء المجلس لحضور جلستي اليومين الأول والعاشر من فبراير سنة ١٩٤٧ وإنما دعى إليهما اسوة بباقي المدعويين بواسطة العضو المندوب لأعمال السكرتارية وقد علل وكيل المستأنف هذا الوضع بأن المادة الثلاثين قد خصت هذا السكرتير بتحرير محاضر الجلسات في الدفتر المعد لذلك فله بطبيعة عمله أن يوجه إليها الدعوة للجلسة المقبلة وما دامت الدعوة قد وصلت واجتمع المجلس بشكله القانوني فلا يفهم كيف يطعن بالبطلان على صحة الجلسة وصحة انعقادها وخاصة وهذا هو النظام الذي اعتاده المجلس من وقت انشائه ولم يعترض عليه أحد فاصبح في حكم القانون .

« وحيث ان العادة تحكم تصرفات الأفراد فببرها ما دامت في حدود القانون ولو خالفت المؤلف ونبت عن العرف . أما الأشخاص المدنيون والهيئات العامة فيجب عليها بحكم خصوصية الغرض الذي انشئت من أجله أن تعود من البداية التقيد بدستورها فتعمل طبقاً له وتتبع ما قضى به ولا تحيد عنه وعلى كل واحد من أعضاء مجلس إدارتها أن يؤدي الواجب المفروض عليه وليس له أن يكله لغيره ضماناً لحقوق الأفراد المتصلين بهذه الهيئات فإنهم استكانوا إلى القانون الذي انشئت الهيئة على أساسه واطمأنوا إلى أن الأعضاء الذين انتخبوهم سيتولون إدارتها طبقاً لهذا القانون وفي حدوده ولذا انعقد الاجماع في الفقه والقضاء على وجوب مراعاة النصوص المتعلقة بتنظيم الهيئات العامة مراعاة دقيقة وقضى بعدم جواز أهمالها ولا

١٩٤٧ ومن هنا تبين أهمية تعيين صاحب الحق في تحديد مواعيد الجلسات وفي دعوة الأعضاء لحضورها وفي تبصرتهم المواد التي ستعرض عليهم لنظرها والبت فيها .

« وحيث ان القانون المشار إليه لم يعين صراحة صاحب الحق في تحديد الجلسات وإعداد جدول أعمالها ودعوة الأعضاء إليها ولكنه نص في المادة الثالثة منه على أن غبطة البطريك هو الذي يتولى رئاسة المجلس كما قضى في المادة الرابعة بتعيين أحد أعضاء المجلس وكيلاً للرئيس يقوم مقامه عند غيابه أو حدوث عذر له يمنعه من الحضور . ومن المتفق عليه فتفاء وقضاء أن حق الرئاسة يقضى أن يكون رئيس المجلس هو الذي يدعو أعضاءه للانعتاد .

Le droit de presidence .

Comporte le droit de convocation

ولم يصرح شارح القانون السالف الذكر بهذه القاعدة ولكنه أقر بها ضمناً عندما نص في المادة الثانية والعشرين على أنه إذا طرأ أمر مهم يستوجب عقد جلسة غير اعتيادية يجوز للرئيس أن يطلب عقدها وكذلك إذا رأى خمسة من الأعضاء أو النواب لزوم عقد المجلس لتعرض عليه مسألة ضرورية يجوز لهم أن يطلبوا عقده من الرئيس أو الوكيل وعلى أيهما طلب منه ذلك أن يجيب الطلب وقد أوجب الشارع في المادة الخامسة والعشرين على الرئيس أو وكيله عند غيابه أن يدعو المجلس للجلسة الغير اعتيادية قبل اليوم المحدد لعقدتها يومين على الأقل ويتجلى من هذه النصوص أن صاحب الحق في الدعوة للجلسات عموماً هو الرئيس والوكيل عند غيابه أو حدوث عذر له . وليس للوكيل حق مباشر في دعوة المجلس إلا إذا طلب منه خمسة أعضاء عقد جلسة غير اعتيادية وعليه في هذه الحالة كما

الخروج عليها وبأن أية مخالفة من هذا القبيل يترتب عليها البطلان بطلانا أصليا غير قابل للتصحيح ويجوز أن يتمسك به كل من له شأن فيه إما عن طريق الدعوى أو عن طريق الدفع (يراجع الوجيه في القانون الإداري للاستاذ هاربو طبعة ١٩٤٣ بند ١٠٦ والقضاء الإداري لنفس المؤلف الجزء الأول ص ٣٦٣ وما بعدها إلى ٣٦٦ والجزء الثالث ص ٣٩٣).

وحيث أن العملية الآلية هي تحرير محاضر الجلسات في الدفتر المعد لتدوينها فيه ومع ذلك فلم يتركها الشارع للسكرتير وحده بل فرض عليه هيمنة الرئيس أو الوكيل واستلزم التوقيع على ذلك الدفتر. أما دعوة الأعضاء لحضور الجلسات وإعداد جدول أعمالها فعملتان خطيرتان ولو أراد الشارع أن يكلف بهما السكرتير لنص على ذلك صراحة ولكنه لم يفعل فخرجت هاتان العملتان من اختصاص السكرتير وعليه أن يتركهما للرئيس أو الوكيل في الحدود الواردة في القانون وفي ميسوره أن يتصل بأيهما وأن يتلقى أوامره بشأنهما ويعمل على تنفيذها

وحيث أنه يخلص مما تقدم أن العضو المندوب للقيام بأعمال السكرتارية في المجلس الملى لا يملك دعوة الأعضاء لحضور الجلسات ولا إعداد جداول أعمالها ولو كان الرئيس غائبا أو معذرا فكل جلسة ينفرد السكرتير بالدعوة إليها تكون باطلة بطلانا جوهريا لا تصححه الإجازة واكل من غاب عنها واكل من تعلقت حقوقه بالقرارات الصادرة فيها أن يتمسك بهذا البطلان.

وحيث أن الحكم المستأنف قد حدد تحديدا دقيقا حق وكيل المجلس الملى في تنفيذ قراراته حالة غياب الرئيس أو حدوث عذر له توافقه هذه المحكمة على النتيجة التي انتهى إليها ذلك الحكم في

هذا الصدد وتأييدها وتزيد عليها أن المستأنف رفع الدعوى الحالية واستأنف الحكم الصادر فيها بناء على طلب المجلس الملى العام النائب عنه وكيله حضرة صاحب السعادة الدكتور ابراهيم فهمي المنيأوى باشا. وبني الدعوى والاستئناف على أن إدارة اوقاف الاديرة حق للمجلس الملى العام ومن اختصاصه دون سواء طبقا لنصوص القانون وقد قرر هذا المجلس منعتدا بهيئة جمعية عمومية بتاريخ اول فبراير سنة ١٩٤٧ إدارة هذه العقارات وفوض الطالب (المستأنف) بصفته وكيله تنفيذ هذا القرار بكافة الطرق وفي جلسة ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ قرر المجلس تنفيذ قراره السابق وانذار رؤساء الاديرة بتسليمها في خلال ثلاثة اسابيع فاذا امتنعوا تتخذ الاجراءات اللازمة.

وهذا صريح في أن المستأنف لم يرجع صفته في التداعى الى الحق الذى قرره قانون ترتيب اختصاص المجلس على وكيله تطبيقا لهذا القانون يمارس الوكيل ذلك الحق باعتباره وكيل للمجلس لا نائبا عنه ويستمدده مباشرة دون حاجة لتدخل المجلس ويبدو بادية الرأى أن المستأنف انما استقى صفته في التقاضى من التفويض الصادر له في جنسى الاول والعاشر من فبراير سنة ١٩٤٧ ولكن الثابت في محضر هاتين الجلستين لا يؤدى الى النتيجة التي انتهى اليها سعادته ولا يخوله حق التقاضى فقد جاء في محضر الجلسة الاولى ان المجلس نظر مسألة الاديرة واوقافها وقرران من واجبه بمقتضى قانون تشكيلها ان يتولى ادارة هذه الاوقاف لاصلاح شئونها ولتثقيف رهبانها ولهذا قرر ان تشكل لهذا الغرض لجنة من سعادة وكيل المجلس واربعة من اعضائه يضم اليها اثنان من حضرات اصحاب النياقة المطارنة يرشحهما غبطة البطريك برئاسة غبطته وفوض

المجلس سعادة وكيله لتنفيذ هذا القرار بكافة الطرق وتبليغ المجلس بما يتم في هذا السيل وورد في محضر الجلسة الثانية . ان سعادة وكيل المجلس ابدى انه عرض على غبطة البطريك امر تنفيذ قرار المجلس الصادر بتاريخ اول فبرابر سنة ١٩٤٧ بشأن ادارة الاديرة ووقفها فامتنع غبطة البطريك عن التدخل تاركا الامر لرؤساء الاديرة للتصرف وقتما لمشيئتهم وصرح غبطته انه اذ اضطرته الظروف لتحديد موقفه فسيكون في جانب رؤساء الاديرة ، ولهذا قرر المجلس تنفيذ قراره السابق ذكره وانذار رؤساء الاديرة بتسليمها في خلال ثلاثة اسابيع فاذا امتنعوا اتخذ الاجراءات القانونية اللازمة

وبين من مطالعة هذين المحضرين ان الهيئة اصدرت في جلسة الاول من فبراير سنة ١٩٤٧ قرارا واحدا قضى بتشكيل لجنة مكونة من ثمانية اعضاء تنوب عن المجلس في ادارة اوقاف الاديرة لاصلاح شئونها وتثقيف رهبانها ونمى على تكوين هذه اللجنة من خمسة من اعضاء المجلس وثلاثة من رجال الدين وعلى ان يكون غبطة البطريك رئيسا لها وسعادة الوكيل عضوا فيها وترك لغبطة البطريك مطلق الحرية في تشريح من يعاونانه من اصحاب النياقة المطارنة ونظرا لان الهيئة لم تختار اربعة من اعضاء المجلس للانضمام للجنة كما ان الامر لم يعرض على غبطة البطريك فقد فرضت الهيئة سعادة وكيل المجلس في تنفيذ قرارها هذا بكافة الطرق واطارها بما يتم ويتبع هذا بداهة انه بمجرد استكمال اعضاء اللجنة تتولى بكامل هيئتها وبالنيابة عن المجلس ادارة اوقاف الاديرة لاصلاح شئونها وتثقيف رهبانها .

ولما اخبر سعادة الوكيل في الجلسة التالية الهيئة بموقف غبطة البطريك اصررت على تنفيذ قرارها السابق دون ان تعدل تشكيل اللجنة أو أن تنقض

اختصاصها فبقيت اللجنة على حالها متمتعة بكامل سلطاتها واستمر غبطة البطريك رئيسا لها وسعادة الوكيل عضوا فيها ولم تكلف الهيئة سعادته أو سواء بتنفيذ قرارها الخاص بانذار رؤساء الاديرة ومقاضاتهم فاصبحت اللجنة هي المنوطة بتنفيذ هذا القرار بشقيه فتدأ نشأتها الهيئة لتنوب عن المجلس في ادارة اوقاف الاديرة وبالتالي في مباشرة المنازعات القضائية التي تعترض سبل هذه الاديرة ولو ارادت الهيئة غير ذلك لبدأت بالغاء اللجنة ثم اصدرت مائتاء من القرارات وعملت على تنفيذها في حدود قانون المجلس ولكن الهيئة لم تسلك هذا السبل وتثبتت ببقاء اللجنة فظالت قائمة ومحتصة بتنفيذ هذا القرار وليس للهيئة التي خنقتها ان تتجاهل وجودها ولا ان تتخطاها ولا يحق لسعادة الوكيل ان يسلبها اختصاصها وينفرد بالتنفيذ دون باقي اعضائها وهو لا يعدوان يكون واحدا منهم ومن هذا يتضح ان القرارات الصادرة في جلستي اول وعشرة من فبراير سنة ١٩٤٧ على فرض صحتها لا يضيفان على سعادة وكيل المجلس الصفة التي اسس عليها دعواه .

وحيث انه يخلص ما تقدم ان القرارات اللذين يستمد منهما المستأنف صفته في التداعي باطلان لصدورهما من هيئة اجتمعت بناء على دعوة باطلة ثم أن هذين القرارين على فرض صحتها لا يخلوان سعادته رفع هذه الدعوى لابهضته وكلا للمجلس ولا نائباً عنه ولا محل بعدئذ للبحث في مصير المجلس بعد انقضاء مدة نيابة اعضائه ولا يفوت المحكمة هذه المناسبة أن تنبه كل من يهمهم الامر الى أن المجلس الملى هو محكمة الاحوال الشخصية بالنسبة لطائفة كبيرة من أبناء الامة ولهذا تيسب بهم الايزجوا به في مواطن الرية في صحة تكوينه ومماوى الشك في سلامة قضائه في المنازعات المتعلقة

١٦٨

٢٢ مايو سنة ١٩٥٠

- ١ - الاحكام لا تبني على الشائعات .
- ٢ - كل ما يقتضيه الراهب ملك للكنيسة .

المبادئ القانونية

- ١ - لا يبني القضاء على مجرد احتمالات كما انه لا يؤسس على شائعات تعلنه في احدى المجلات دون ان يسفر مذهبها ليتجلى هدفه من نشرها ويبين المصادر التي استقاها منها ويدل على ما يسندها .
- ٢ - كل ما يقتضيه الراهب بعد انخراطه في سلك الرهبنة يعتبر ملكا للبيعة التي كرس حياته لخدمتها وجميع ما يمتلك من وقت شغل منصبه الديني يكون ملكا خالصا للكنيسة ولو صدرت عقود التملك باسمه خاصة لا بصفته نائبا عن الكنيسة .

المحكمة

د من حيث انه لو صح ان حنا منصور والد مورث المستأنفين قد خلف تركة حقا وان المورث اصابه منها ٤ س ١١ ط واستولى عليها فعلا رغم طولال اعتكافه في الدير ثم باعها في ١٢ فبراير سنة ١٩٠٢ المستأنف الاول وقبض منه حقيقة ١٥٠ جنيها الثمن المقدر في العقد ولو نجح المستأنفان في اثبات هذه الوقائع فانها لا تستتبع حتما أن مورثهما لم يتصرف في المبلغ الذي قبضه وأنه عاد للدير وكنزه حتى

بكيان الاسرة بسبب خلافات مادية لا يتعذر التفاهم على حلها لو خلصت النية وانصرفت للاصلاح .

د وحيث ان وكيل المستأنف قدم في اليوم العاشر من الشهر الحالي طلبا بفتح باب المرافعة في القضية بدعوى انها مرتبطة بالاستئناف المرفوع من رئيس الدير المحرق والذي قضت فيه هذه المحكمة في اليوم الثاني من هذا الشهر - بانقطاع سير الخصومة لزوال صفة سعادة وكيل المجلس فلا مناص من فتح باب المرافعة للحكم في القضيتين معا بعد تحديد الصفة ولا ترى المحكمة محلا لاجابة هذا الطلب لانعدام الارتباط بين القضيتين ولأن القانون يحكم بانقطاع السير في الخصومة عند زوال الصفة إلا إذا كانت الدعوى قد نتهت للحكم فيجوز في هذه الحالة للمحكمة أن تقضى فيها على موجب الأقوال والطلبات الختامية وهذه القضية قد أعدت للحكم وصلحت له من عدة أسابيع سابقة على زوال صفة سعادة وكيل المجلس .

د وحيث انه بناء على ما تقدم وعلى ما لا يتعارض معه من اسباب الحكم المستأنف يكون هذا الحكم في محله ويتعين تأييده .

(استئناف المجلس الملي العام للاقطاط الارثوذكس وحضر عنه الأستاذ راغب اسكندر بك ضد نيافة الأنبا ايساك مطران الفيوم وآخر بهفتيها وحضر عنهما الأساتذة احمد نجيب الهلالي باشا ومصطفى مرعي بك وعزيز خانكي بك بالهيئة السابقة)

١٦٩

٣٠ مايو سنة ١٩٥٠

١ - بطلان البيع الوفاي الذي يخفي رهنا يحمل الثمن ديناً يحل قبل الأجل إذا اضعف البائع التأمين الذي كان محلاً للوفاء .

٢ - اختلاف سبب الدعوى الفرعية عن سبب الدعوى الأصلية لا يمنع من قبول الأولى إذا كان بينهما ارتباط وثيق .

المبادئ القانونية

١ - بطلان البيع الوفاي الساتر لرهن هو بطلان من نوع خاص صبه الشارع على آثار العقد دون أساسه ورتب عليه عدم ايلولة الماسكية للمشتري وفائياً وحرمانه من حتمى الامتياز والبيع باعتبار دمرتته ولكن الشارع لم يسلط هذا البطلان على العقد ذاته فيظل مثبتاً لمداينة المشتري وفائياً للبائع بالثمن ويخوله اقتضاه قبل انقضاء الاجل المحدد للاسترداد اذا فعل ما يوجب ضعف التأمينات التي كانت محلاً للوفاء .

٢ - اذا ساهم المتعاقد في السبب الذي نجم عنه البطلان أو قصر تقصيراً شديداً فليس له في هذه الحالة المطالبة بالتعويض .

٣ - اختلاف السبب في الدعويين الاصلية والفرعية لا يسوغ عدم قبول الدعوى الفرعية اذا قامت الدعويان متصلتين ببعضهما ومرتبطتين ارتباطاً وثيقاً يجعل من المصلحة وحسن القضاء أن تنظرهما وتفصل فيهما محكمة واحدة .

(٥)

سنتي ٣١ و ٩٢٣ إلى أن دفعه ثمنا للأطيان المتنازع عليها وقدرها ٢س و ١٦ ط و ٢ف ولا ترجى فائدة من استقصاء هذه الفروض الآن إذ يتعذر اثباتها كما يستعصى نفيها بعد انقضاء زهاء نصف قرن على تاريخ حدوثها ثم ان القضاء لا يبنى على مثل هذه الاحتمالات كما أنه لا يؤسس على شائعات تعلن في إحدى المجلات دون أن يسفر مذييعها ليتجلى هدفه من نشرها وبين المصادر التي استقاها منها ويدل على ما يسندها هذا فضلاً عن أن المستأنفين لا ينتفعان من تحقيق هذه الاشاعات بعد أن استقر قضاء محكمة النقض على وجوب احترام تنفيذ القوانين الكنسية التي تقضى بأن كل ما يقتضى الراهب بعد انخراطه في سلك الرهبنة يعتبر ملكاً للبيعة التي كرس حياته لخدمتها فلا يختص شخصياً بشيء مما يصيب من رزق وجميع ما يملك من وقت شغل منصبه الديني يكون ملكاً خالصاً للكنيسة ولو صدرت عقود التملك باسمه خاصة لا بصفته نائباً عن الكنيسة التي ينتمى إليها ولذا لا ترى المحكمة محلاً لاجابة طلب المستأنفين وإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت أن مورثها اقتنى الثروة التي يطالبان بها وأنها آلت إليه من الارث والتجارة .

د وحيث انه لما تقدم وللأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف يكون هذا الحكم في محله ويتعين تأييده .

(استئناف المقدس حنا منصور يوسف وأخرى وحضر عنهما الأستاذ أنيس لطيف ضد صاحب النيابة الانبا ايساق مطران الفيوم وحضر عنه الأستاذ اسراييل معوض رقم ٨٧٢ سنة ٦٥ رئاسة وعضوية حضرات اصحاب المزة صادق المجيزى بك وسليمان اباظة بك ومحمد السعدنى بك مستشارين)

المحكمة

• حيث أن وقائع النزاع وأسباب الاستئناف فصلت في صدر هذا الحكم ويخلص منها ومن استعراض المرافعات التي دارت في القضية ومن مطالعة المستندات والمذكرات التي قدمت فيها من أطراف الخصومة أن الدكتور عبد القادر عبد الحكيم مرزوق (المستأنف عليه الأخير) باع وفاتيا لرجس حنين وجمعه محبوب (المستأنفين) في اليوم الخامس عشر من يناير سنة ١٩٤٥-٢ س ١٨ ط ١٩ ف أطيانا زراعية شائعة في أخرى كائنة بناحية صفت اللبن مركز ومديرية المنيا نظير مبلغ ٥٢٠٠ ج أقر البائع في البند الثاني باستلامه من يد المشتريين نقدا وقت تحريره (أى العقد) وأقر المشتريان في البند الثالث بوضع يدهما على العبارات المبيعة يباع وفاتيا بحسب الحدود المذكورة بالعقد والتحقق منها ولهما أن ينتفعا بها بصفتهما مالكيها لها مع إلزامهما بدفع الضرائب المفروضة عليها من تاريخه وفي البند الخامس وحددت مدة البيع الوفاي بثلاث سنوات تبدأ من تاريخه وحفظ البائع لنفسه في انتهائها إذا أراد - حق استرداد العقارات المبيعة وفاتيا في نظير ارجاعه الثمن الذي استلمه وإذا لم يستعمل هذا الحق في المدة المحددة وعلى حسب الشروط المذكورة أعلاه يسقط حقه في الاسترداد ويصبح هذا البيع باقا قطيعا (البند السادس) وقد صدق على هذا العقد في اليوم الحادى والعشرين من يناير سنة ١٩٤٥ وسجل في اليوم الخامس والعشرين منه وفي اليوم العشرين من يناير سنة ١٩٤٥ أجر جرجس حنين وجمعه محبوب الأطيان التي اشتراها لعل بك حسين البارودى ثلاث سنوات انتهت في آخر ديسمبر سنة ١٩٤٧ نظير ايجار سنوى قدره ٥٢٧ ج تدفع منه ٢٠٠ ج عن المحصول الشتوى في مياد لايتجاوز أول أبريل والباقي

وقدره ٣٢٧ ج يدفع عن المحصول الصيفى في مياد لايتجاوز أول سبتمبر من كل سنة وأقر المؤجران في العقد بأنهما قبضا وقت تحريره مبلغ ١٦١١ ج قيمة الايجار المستحق لهما عن جميع المدة وأثبت تاريخ هذا العقد في اليوم الرابع والعشرين من يناير سنة ١٩٤٥ وفي اليوم الرابع والعشرين من يوليو سنة ١٩٤٥ حرر بقلم العقود الرسمية بمحكمة مصر الابتدائية المختلطة عقد بيع رسمى بين الخواجه جرجس حنين منسى والشيخ جمعه ميهوب المستأنفين طرف أول وبين الأستاذ عبيد صاروفيم مينا عبيد بصفته الشخصية وبصفته وكلا عن السيدة بديعة هانم صاروفيم عبيد والأستاذ مينا صاروفيم عبيد (المستأنف) عليهم الثلاثة الأول طرف (ثان) وبمقتضى هذا العقد باع الطرف الأول للطرف الثانى جميع الأطيان المبيعة إليهما وفاتيا من الدكتور مرزوق وقدرها ٢ س ١٨ ط ٢٩ ف نظير ثمن قدره ٥٠٠ م ٧٤٤٢ ج دفع منه قبل العقد مبلغ ٥٠٠ م ٣٠٤٢ ج والباقي وقدره ٤٤٠٠ ج دفع بحضور الموثق ١ البند الثانى) وأقر البائعان في البند الثالث بأنهما تملكا هذه الأطيان بطريق الشراء بموجب عقدين بيع وفاتى من عبد الحكيم مرزوق تاريخه ١٥ يناير سنة ١٩٤٥ ومسجل بتاريخ ٢٥ منه برقم ٢٥٥ المنيا ومحدد فيه أن لعبد القادر عبد الحكيم مرزوق الحق في استرداد هذه الأطيان في بحر مدة غايتها ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ عقد البيع الوفاي السابق ذكره على مبلغ ٥٢٠٠ ج وأقر البائعان أيضا في البند الرابع بخلو الأطيان من كافة الرهون والحقوق العينية والشخصية عدا حق عبد القادر عبد الحكيم مرزوق في استرداد هذه الأطيان وأقر المشترون في البند الخامس بأنه في حالة استعمال عبد القادر عبد الحكيم مرزوق حقه في استرداد

هذه الأطنان المبيعة في الموعد المحدد فلا يكون لهم الحق في الرجوع على البائعين بالفرق بين الثمنين وأن هذا البيع الحالى قد تم على مجازفة المشترين وتحت مسئوليتهم وأقر المشترين في البند السادس بأنهم عاينوا الأطنان موضوع التعامل المعاينة النافية للجهالة شرعا وأقر البائعان في البند السابع بأنهما سلما المشترين الأطنان المبيعة وسلماهم عقد الايجار الخاص بها والصادر منهما لعلى حسين البارودى بك وتعمد المشترين بدفع جميع الأموال والضرائب عن هذه الأطنان ابتداء من تاريخ التوقيع على العقد ونص في البند الثامن على أن جميع مصاريف هذا العقد ورسم تسجيله على حساب الطرف الثانى (المشتريين) وسجل هذا العقد فى الثانى والعشرين من أغسطس سنة ١٩٤٥ وقد أقرن هذا العقد الرسمى يوم تحريره بتحويل عتدا لايجار الصادر للبارودى من البائعين للمشتريين وتضمن هذا التحويل أن قيمة الايجار خالصة كما أقرن أيضا باقرار محررين البائعين (طرف أول) والمشتريين (طرف ثان) أقر فيه هؤلاء بأن الأخيرين لم يدفعوا للأولين من الثمن المقدر فى العقد سوى ٤٤٠٠ جنيه وأن الباقي وقدره ٣٠٤٢٥ جنيه لم يستلمها الطرف الأول (البائعون) وتنازل عنها للطرف الثانى (المشتريين) فاذا حصل أى نزاع مستقبلا بخصوص الثمن فحقيقته أربعة آلاف وأربعمائة جنيه فقط وليس بالمذكور فى العقد المسجل ولا يجوز للطرف الثانى (المشتريين) الرجوع على الطرف الأول (البائعين) بالفرق بين المبلغ المذكور فى العقد والمبلغ المدفوع كما وأن الطرف الثانى (المشتريين) يقرر احترامه لعقد الايجار الصادر من الطرف الأول (البائعين) حسين البارودى بك لمدة ثلاثة سنوات -

واحترامه لكافة نصوصه بأكملها . وفى اليوم الثالث عشر من أغسطس سنة ١٩٤٥ باع وفايا أيضا الدكتور عبد القادر عبد الحكيم مرزوق (المستأنف عليه الأخير) لنفس المشترين منه جرجس حنين . منسى وجمعه ميهوب (المستأنفين) ٢٢ س و ١٣ ط و ١٩ ف شائعة فى أطنان أخرى كائنه فى ناحيتى صفت اللين مركز المنيا وكوم الزهير مركز أبو قرقاص نظير ثمن قدره ٥٤٠٠ جنيه أقر البائع باستلامه نقدا من يد المشترين وقت التعاقد وقد طبقت باقى الشروط ما جاء فى العقد السابق إلا أن البند السادس نص على تحديد مدة ثلاث سنوات تبدىء من تاريخه يحفظ البائع لنفسه فى أثنائها - إذا أراد - حق استرداد العقارات المبيعة وفايا فى نظير ارجاعه الثمن الذى استلمه وقدره ٥٤٠٠ جنيه كما جاء فى البند السابع أن مصاريف التسجيل على المشترين دون تدخل للبائع وفيا . وصدق على هذا الصك فى اليوم الخامس عشر من أغسطس سنة ١٩٤٥ وسجل فى اليوم الخامس والعشرين منه . وفى اليوم الخامس عشر من أغسطس سنة ١٩٤٥ أجر المشتريان له الأطنان التى اشترياهما بمقتضى العقد السابق على أنها ١٤ ط و ٢٩ ف إلى أحمد محمد ابراهيم لمدة ثلاث سنوات انتهت فى اليوم الرابع عشر من أغسطس ١٩٤٨ نظير ايجار قدره ١١٥٦٢٠ قرشا عن الثلاث سنوات دفع للتوجرين وقت تحرير العقد وفى اليوم السادس عشر من شهر أكتوبر سنة ١٩٤٥ حرر عقد رسمى بقلم العقود الرسمية بمحكمة مصر المختلطة بين الخواجة جرجس حنين منسى والشيخ جمعه ميهوب (طرف أول) وبين الأستاذ صاروفيم عييد الحامى بصفته الشخصية وبصفته وكيلاعن السيدة بدبعة هانم صاروفيم والأستاذية صاروفيم مينا عييد طرف (ثان) وبمقتضاه باع

الطرف الأول للطرف الثاني الأطيان السالفة الذكر وقدرها ٢٣ س و ١٣ ط و ٢٩ ف السكائنة بناحي صفط اللبن وكوم الزهير التي اشتراها الطرف الأول من الدكتور مرزوق بالعقد المحرر في اليوم الثالث عشر من أغسطس ١٩٤٥ وتطابقت شروط هذا العقد الرسمي والعقد الرسمي السابق المحرر في الرابع والعشرين من يوليو بين المتعاقدين مطابقة تامة في جميع التفاصيل عدا أن المستأجر في عقد أكتوبر كان أحمد محمد إبراهيم وسجل هذا العقد في الثاني والعشرين من نوفمبر سنة ١٩٤٦ وأقرن يوم تحريره بتسليم المشترين عقد الايجار تعلم الصادر من البائعين لأحمد محمد إبراهيم وعليه تحويل من الآخرين الاولين كما أقرن أيضا باقرار محرر في نفس التاريخ بين المتعاقدين يتضمن أن حقيقة الثمن المدفوع من المشترين هو ٤٥٠٠ جنيه والباقي وقدره ٢٨١٢ جنيه لم يقبضه البائعان وتنازلا عنه للشرتين ولا يجوز هؤلاء الرجوع على الاولين إلا في حدود المبلغ المسلم فعلا .

وفي اليوم التاسع من فبراير سنة ١٩٤٦ أقام الدكتور عبد القادر عبد الحكيم مرزوق المستأنف عليه الاخير الدعويين الرقيمتين ٢٠٦ و ٢٠٧ مدني كلي المنيا سنة ١٩٤٦ على جرجس حنين منسى وجمعه ميهوب بغدوى (المستأنفين) وطلب في الأولى بطلان عقد البيع الوفاي المؤرخ في ١٥ يناير وطلب في الثانية بطلان عقد البيع الوفاي الثاني المؤرخ في ١٣ أغسطس سنة ١٩٤٥ وبطلان ما ترتب على كل من العقدين من التصرفات وبني كلا من الدعويين على أن الأطيان المبيعة ظلت في يده ولم يحزها المشترين اطلاقا ودفع المدعى عليهما بأنهما استوليا على الأطيان المبيعة فور التعاقد وظلت في يدهما وقد حكمت محكمة المنيا في اليوم الخامس من أكتوبر سنة ١٩٤٦ بإحالة كل من الدعويين الى التحقيق ليثبت المدعى

بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة أن الأطيان المبيعة منه لم تخرج من يده منذ صدور العقد منه والدعى عليهما النقي بنفس الطرق وحصل في القضيتين تحقيق واحد حددت له جلسة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٦ وفيها حضر وكيل المدعى عليهما (المستأنفين) وأعلن أنه ليس لديه شهود وأن موكله باعا الأطيان للأستاذ عبيد صاروفيم ومينا صاروفيم والسيدة بديعة صاروفيم بعقدين مسجلين في ٢٤-١-١٩٤٥ و ١٦-١٠-١٩٤٥ والمفروض الآن أن المشترين هم اللذين يتفنون بالأرض وقد أُنذِرهم المدعى عليهما بتاريخ ٢١/١١/١٩٤٦ للتدخل في الدعوى وإلا كان المدعى عليهما غير مسئولين عن نتيجة التحقيق وقدم حضرته الانذار الموصى اليه وهو موجه من المدعى عليهما الى السيدة بديعة والأستاذ عبيد ومينا أفندي صاروفيم في ٢١/١١/١٩٤٦ ويتضمن تكليفهم بالاطلاع على القضيتين الرقيمتين ٢٠٦ و ٢٠٧ مدني كلي المنيا المرفوعتين من الدكتور عبد القادر عبد الحكيم مرزوق لمعرفة قصده منهما وبالتدخل فيهما لحفظ كيان العقدين الصادرين لهم وإتخاذ ما من شأنه اخلاء مسئولية المنذرين بالتعدي بدفاع المدعى وأخبراهم أن تحقيق وضع اليد سيبدأ في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٦ والمفروض أن الأرض تحت يدهم من وقت شرائهم فيجب عليهم أن يثبتوا ذلك ويتخذوا ما من شأنه الاحتياط لأنفسهم والمحافظة على حقوقهم ودرء المسئولية عن المنذرين وسمعت شهود المدعى وروى أولهم وهو أحمد محمد إبراهيم وكيل دائرة البارودي أن الدكتور عبد القادر مرزوق هو صاحب اليد على الأطيان المتنازع عليها وأنه (أي الشاهد استأجر من جمعه ميهوب وجرجس حنين ١٤ ط و ٢٩ ف

المحكمة الى أن بقاء الحيازة لذلك يدل على أن عقد البيع يخفى رهنا ولذا يكون باطلا ولا أثر له بصفته يباع أو رهنا ومادام قد ثبت بطلان ذلك العقد فالمدعى عليهما في تصرفهما بناء عليه يكونان قد تصرفا فيما لا يملكان ولذا حكمت المحكمة حضوريا في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ في الدعويين بطلان عقدي البيع الوفا في الصادرين من الدكتور مرزوق في ١٥ يناير سنة ١٩٤٥ وفي ١٣ أغسطس سنة ١٩٤٥ وبإلغاء ما ترتب عليهما من تصرفات وتسجيلات واعتبارهما كأن لم يكونا مع الزام المدعى عليهما بالمصروفات والالتاب واستاتف حنين وميهوب هذا الحكم بالنسبة للمصاريف ورفض استئنافهما وأصبح الحكم نهائيا. وفي يناير سنة ١٩٤٧ رفعت السيدة بديعة ميخائيل فرح أرملة المرحوم صاروفيم بك عييد والاستاذان عبيد صاروفيم الدعوى المستأنف حكما على جرجس حنين وجمعه ميهوب والدكتور عبد القادر مرزوق وطلبوا فيها أولا - فسخ عقدي البيع الرسميين المحرر أولهما بتاريخ ٢٤-٧-١٩٤٥ والمسجل في ٢٥-٨-١٩٣٥ والمحرر ثانيهما بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥ والمسجل في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ - ثانيا - الزام المدعى عليهما الأول والثاني بأن يدفعوا الى المدعين مبلغ ٣٨٠ ر ١١٥٥٤ جنيا مع المصاريف والفوائد ثالثا - الزام المدعى عليه الثالث بأن يدفع الى المدعى خصما من طلباتهم قبل المدعى عليهما الأول والثاني مبلغ ١٠٦٠٠ جنيه والفوائد والمصاريف وجاء في صحيفة الدعوى أن المبلغ المطالب به يتضمن ٤٤٠٠ جنيه ثمن الصفقة الأولى و ٥٥٠٠ جنيه ثمن الصفقة الثانية و ٥٤٢ ر ٤٤٠٠ جنيه مصاريف تسجيل العقدين و ٤٢ ر ٢٠٠٠ جنيه مصاريف تحرير العقد

منها بايجار بخس لكي يستغلها بتأجيرها لصغار المستأجرين (المزارعين) ولما ذهب لتسليمها استبان أنها شائعة في باقي ملك المدعى وعائلته وفي حيازتهم ولم يملكه عم الدكتور مرزوق من احتيازها فعاد للنسب واخبر ميهوب وجرجس ما حدث فأحاله على المشتري واحتفظ الشاهد بحقه في مطالبة المؤجرين له برد الأيجار الذي قبضاه عن الثلاث سنوات وقدره ١١٦٠ جنيا وأضاف أن جمعه ميهوب وجرجس حنين أجرا الأطيان الواردة بالعقد الثاني لعل بك البارودي بعقد مستقل واستوليا منه على الأيجار مقدما وقد حول اليه البارودي بك عقد الأيجار ولم يتمكن من وضع يده على هذه الأطيان أيضا وزاد الشاهد أنه يعرف ان الدكتور مرزوق أخذ من جرجس وميهوب مبلغ ٣٤٠٠ جنيه تقريبا في العقد الخاص بالأطيان التي استأجرها وأنه يعلم أن حقيقة ثمن الأطيان الأخرى المؤجرة للبارودي بك يبلغ حوالي ٣٦٠٠ ج ويحتمل أن ميهوب وجرجس أضافا الباقي من الثمن المذكور في العقدين جزافا مقابل الانتظار وأجمع باقي الشهود وهم أديب عجايبي وعبد الحميد موسى صالح وعبد العليم عبد الحافظ وحسن أحمد على أن الأطيان المتنازع عليها شائعة في أطيان دائرة مرزوق التي تبلغ حوالي ٧٠٠ فدان وجميعها تحت يد محمد بك مرزوق يستغلها لحساب الشركاء ومنهم الدكتور مرزوق ولم يحدث أن حضر أحد لتسلم نصيبه ولم يتدخل في الدعوى أحد من جماعة صاروفيم واقتنعت محكمة المنيا من التحقيق بأن الأطيان المبيعة لم تخرج في وقت ما من يد المدعى الدكتور عبد القادر مرزوق وبأنه هو الذي يستغلها أما المدعى عليهما (حنين وميهوب) فلم يتحقق لهما وضع يد على تلك الأطيان في يوم ما وانتهت

رافعيها بالمصروفات الخاصة بها و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة للدعى عليه الثالث وجاء في الحكم أن المبالغ الذى قضت به يتضمن ٩٨٥٠ ج ثمن الصفقتين ومبلغ ٤٠ م ٥٣١ ج مصاريف تسجيل العقدين و ٨٦١ ج لمصاريف تحريرهما ومبلغ ٥٠٠ ج تعويضا لم يرض هذا الحكم جرجس حنين وجمعه ميهوب فاستأنفاه في ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٨ ونعيا في صحيفة الاستئناف وفي المذكرات المقدمة منها على المحكمة أنها قضت بفسخ العقد ولم تقض ببطلانه بطلانا مطلقا واعتراضا على إلزامها بغير حق بالتعويض وبالفوائد عن مدة الايجار ومصاريف التسجيل الخاصة بما زاد عن الثمن المدفوع فملا بمصاريف تحرير العقدين وعابا على المحكمة عدم قبول دعوى الضمان وانتهيا إلى المطالبة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع والحكم أصليا بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به على المستأنفين من أصل وفوائد ومصاريف الحكم بالزام المدعى عليه الأخير بأن يدفع مباشرة للمستأنف عليهم الثلاثة الأول مبلغ ٨٩٥٠ ج — واحتياطيا — الحكم بالزام المستأنف عليه الأخير بأن يدفع للمستأنفين كل ما عسى أن يقضى به عليه للمستأنف عليهم الثلاثة الأول وفي الحالين بالزام المستأنف عليه الأخير بمصاريف الدعوى عن الدرجتين ورفض ما خالف ذلك من الطائبات وحيث أن المتخاصمين قد لجوا في التفرقة بين الفسخ وبين البطلان وتنازعوا فيما إذا كان البطلان مطلقا أو نسبيا والمقام لا يحتمل هذا الجدل الفقهي النظرى إذ أن التعويضات التى أثارته تخضع لعوامل أخرى غير الفسخ وغير البطلان ولا توقف وجودا وعدما على أيهما ووضعنا للأمور في نصها الصحيح تقرر المحكمة أن السيدة بديعة

الأول ٧٤٠ م ١٦ ج مصاريف تحرير العقد الثانى و ٢٠٠٠ ج تعويضا عن ضياع الصفقتين وأن الفوائد المطلوبة هى الفوائد القانونية المستحقة من وقت تحرير كل من العقدين أى عن مبلغ ٤٤٠٠ ج من ٢٤-٧-١٩٤٥ وعن مبلغ ٤٥٥٠ ج من ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥ وفى اليوم الخامس والعشرين من مارس سنة ١٩٤٧ وجه جرجس حنين وجمعه ميهوب دعوى الضمان للدكتور عبد القادر مرزوق وذكر في صحيفة أنها لا يمانعان في أن يدفع الدكتور للدعين في الدعوى الأصلية مبلغ ٨٩٥٠ ج ويطلبان إلزامه مباشرة بالتعويضات والمصاريف التى قد تقضى بها المحكمة مع حفظ حقوقهما في مطالبته بباقي الثمن وانتهيا إلى المطالبة — أصليا — بالزام الدكتور مرزوق مباشرة بطلبات المدعين — واحتياطيا — بالزامه بأن يدفع لهما ما عسى أن يحكم به عليهما للدعين في الدعوى الأصلية ، وفى اليوم الرابع والعشرين من أبريل سنة ١٩٤٨ أصدرت محكمة المنيا الحكم المستأنف القاضى حضوريا — أولا — بفسخ عتدى البيع الرسميين المحررين في ٢٤ يوليو سنة ١٩٤٥ و ٦ أكتوبر ١٩٤٥ والصادر من المدعى عليهما الأول والثانى للدعى — ثانيا — إلزام المدعى عليهما الأول والثانى بأن يدفعا للدعين مائة بينهم مبلغ ٤٠ م ١٠٠٤٢ ج والفوائد بواقع ٥ ٪ سنويا عن مبلغ ٤٤٠٠ ج اعتبارا من ٢٤-٧-١٩٤٥ حتى السداد وعن مبلغ ٤٥٥٠ ج اعتبارا من ١٦-١٠-١٩٤٥ حتى السداد وألزمت المدعى عليهما الأول والثانى بالمصروفات المناسبة — ثالثا — برفض الدفع بعدم الاختصاص المقدم من المدعى عليه الثالث في الدعوى المراجعة من المدعى عليهما الأول والثانى وباختصاص المحكمة بنظرها — رابعا — بعدم قبول تلك الدعوى وألزمت

صاروفيم وولسها لا يتقون من البائعين لها جرجس حنين وجمعه ميهوب إلا ما يملكه والبيع الصادر لميهوب وحنين من الدكتور مرزوق وفائي وقد احتفظ الدكتور بحقه في استرداد الأطنان المبيعة وأخذ جماعة صاروفيم خبرا بوصف البيع الصادر من الدكتور واشتروا على أساسه وتعهدوا باحترام حق الدكتور في الاسترداد وبتمكينه من استعمال هذا الحق فالبيع صادر لجماعة صاروفيم ليس يعلملك الغير إنما هو بيع وفائي رغم خلوه من هذا الوصف فجماعة صاروفيم يعلمون علم اليقين أن البيع الوفاي الذي لا يقترن بانتزاع المبيع من البائع يعتبر ستارا لرهن ويطل وينعدم أثره بصفته بيعا أورهنا وبطلان في هذه الحالة هو بطلان من نوع خاص صبه الشارع على آثار العقد دون أساسه ورتب عليه عدم أيلولة الملكية للمشتري وفائيا وحرمانه من حتى الامتياز والبيع باعتباره مرتبها ولكن الشارع لم يسلط هذا البطلان على العقد ذاته فيظل مثبتا لمداينة المشتري وفائيا للبائع بالثمن وبحلول اقتضائه قبل انقضاء الأجل المحدد للاسترداد إذا فعل البائع بوجوب ضعف التأمينات التي كانت محلا للوفاء وتطبيقا لهذه الأحكام التي رتبها القانون - ولا يقبل من جماعة صاروفيم أن يتجاهلوها - كان لزاما عليهم أن يتحققوا من انتقال البيع لحيازتهم ولا يغنيهم عن ذلك حصولهم على عقدي الإيجار فالعقد قد تكون مفتعلة وإذا صحت فقد تكون صورية وإذا صحت وجدت فقد يحول دون تنفيذها عائق يتعذر التغلب عليه ويفوت على جماعة صاروفيم وضع يدهم فلم يكن لهم معدي من الاتصال بالنائب عنهم في الحيازة وهو المستأجر للاستيثاق عن وضع يده فإن فاتهم ذلك عمدا أو خطأ أو إهمالا فقد قصرُوا

تقصيرا يحملهم نتائج البطلان الذي فرضه القانون ومنعهم من التذرع به للطالبة بالتعويض ، ثم ان جماعة صاروفيم قد أخطأوا أيضا في عدم الاستجابة للانذار الذي وجهه إليهم حنين وميهوب للتدخل في الدعويين الرقيمين ٢٠٦ و ٢٠٧ مدني كلي المنيا وليس لهذا الموقف إلا أحد تعالين أولها أنهم كانوا موقنين بعدم حقيقة عقدي الإيجار ولذلك لم يجروا على التقدم بهما للمحكمة والثاني أنهم كانوا مقتنعين بصحة وتقاذ عقدي الإيجار وتخلفوا رغم ذلك عن التدخل في الخصومة فخرموا ميهوب وحنين من دليلهما الكتابي على إثبات وضع اليد وترجح المحكمة الغرض الأول أخذا بما أقر به جماعة صاروفيم في البند السادس من عقدي شرائهم من أنهم عاينوا الأطنان موضع التعامل المعاينة النافية للجهالة شرعا ولا بد أن هذه المعاينة قد أسفرت عن وقوفهم على الحقيقة التي تجلت من تحقيق القضيتين الرقيمتين ٢٠٦ و ٢٠٧ وهي أن الأطنان موضوع التعامل شائعة في باقي أطنان عائلة مرزوق وجميعها في قبضة محمد بك مرزوق عميد العائلة يديرها لحساب الشركاء فيها وسواء صح هذا الغرض أو ذلك لجماعة صاروفيم لا يستحقون تعويضا لأنهم في الحالة الأولى يكونون قد ساهموا في السبب الذي نجم عنه البطلان وفي الثانية يكونون قد قصرُوا تقصيرا شديدا يحول دون مطالبتهم بالتعويض هذا فضلا عن أنهم لم يبينوا الأضرار التي حاققت بهم ولم تبين المحكمة من ظروف النزاع وملاساته إصابتهم بضرر يستأهل تعويضا فانهم اشتروا وفائيا وقبلوا عدم استغلال الثمن المدفوع منهم لمدة ثلاث سنوات وقد رفعوا الدعوى باسترداده وحكم لهم قبل انقضاء هذا الأجل وإذا كان هذا الحكم لم يؤيد إلا اليوم

فشانهم في ذلك شأن أى دائن عجز عن الحصول على حقه رضا فاستنجد بالقضاء للحكم له به وفوائد التأخير كفيلة بتعويضهم عن الضرر الذى يصيبهم من جراء التلكؤ في دفع مطالبهم إليهم ويخلص من كل ما تتردى أن المحكمة الابتدائية قد جانبت الصواب في الحكم بالتعويض الذى قضت به وحيث أنه فيما يختص بالفوائد فقد قبل جماعة صاروفيم حوالة عقدى الإيجار وهم يعلمون أن المحيلين قد قبضوا أجرة ثلاث سنوات متتالية وبذلك يكونون قد تنازلوا عن الفائدة طول هذه الفترة ولا يغير من هذه النتيجة ما جاء بمذكرة وكيلهم المقدمة لجلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٥٠ رقم ٨ من الدعوى من أنهم خصموا فعلا من الثمن ما يعادل أجرة الثلاث سنوات المزعوم دفعها مقدما من المستأجرين أى أنهم قبضوا ما يعادل ريع الأطنان طول مدة الثلاث سنوات ولم يتركوا من هذا الريع إلا شطرا يمثل ربحهم في الصفقتين ولوجاز هذا التصوير وصح أنهم أدخلوا إيجار الثلاث سنوات في حسابهم عند تحديد الثمن فقد تواضعوا مع المستأنفين في ورقى الضد على اعتبار الثمن الحقيقى للصفقتين ٤٤٠٠ ج و ٤٥٥٠ ج على التوالى وتنازلوا بإرادتهم عن الزيادة للبائعين وتعدوا بأن لا يطالبوهم بها إذا حصل أى نزاع مستقبلا بخصوص الثمن كما جاء في الورقة الأولى وبأن لا يرجعوا عليها إلا في حدود المبلغ المدفوع فعلا كما ورد في الورقة الثانية فلا يحق لهم بعدئذ أن يطالبوا بالفائدة عن مدة الإيجار بعد أن تنازلوا عنها مختارين تنازلا مطلقا غير مقرون بأى قيد أو شرط وبناء على ذلك يكون الحكم المستأنف قد اخطأ في القضاء بالفوائد عن المدة السابقة على نهاية مدة الإيجار وحيث أن البند الثامن من العقدين الرسميين

صريح في التزام المشتري بجميع مصاريف تحرير العقدين ورسوم تسجيلها إلا أن المستأنفین سلما بمسئوليتها عن مصاريف التسجيل في حدود الثمن الحقيقى وقدره ٨٩٥٠ ج فيتعين أخذهما باعترافهما وإلزامهما برسوم التسجيل في هذا الحد دون باقى الرسوم ومصاريف تحرير العقدين .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن المستأنف عليهم الثلاثة الأول محتون في مطالبة المستأنفین بمبلغ ٤١٠ م ٣١٩٩ جنيها وهو الباقي لهم من المبلغ المدفوع ولهم وقدره ٨٩٥٠ جنيها بعد استئصال الـ ٤٢٠ م ٥٧٥٠ جنيها المبلغ الذى قبضه وكيلهم في جلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٥٠ خصما من مطلوبهم ومحتون أيضا في المطالبة بالقدر الذى سلم به المستأنفان من رسوم التسجيل وهو مبلغ ٣٣٤ ج ومحتون أخيرا في المطالبة بالفوائد القانونية عن مبلغ ٤٤٠٠ جنيها من أول يناير سنة ١٩٤٨ بواقع ٥٪ إلى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وبواقع ٤٪ من ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٩ إلى ٢٣ يناير سنة ١٩٥٠ وعن مبلغ ٤٥٥٠ جنيها من ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٨ بواقع ٥ في المائة إلى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وبواقع ٤ في المائة من ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٩ إلى ٢٣ يناير سنة ١٩٥٠ وبالفوائد بواقع ٤ في المائة من ٢٤ يناير سنة ١٩٥٠ لحين تمام الوفاء عن المبلغ الباقي لهم والمحكوم لهم به وقدره ٤٢٠ م ٣١٩٩ ج كما يتعين الحكم لهم بمصاريف الدرجتين عن ٨٩٥٠ ج الذى كان مستحقا لهم إلى آخر مراحل القضية ومبلغ ٧١٥ م ٣٣٤ ج من رسوم التسجيل الذى حكم لهم به .

وحيث أنه عن الدعوى الفرعية فقد جاز الحكم المستأنف في عدم قبولها تأسيسا على اختلاف سببها عن سبب الدعوى الأصلية فهذا الاختلاف لو صح لا يسوغ هذه النتيجة إذ أن

اختلاف السبب لا ينفى أن الدعويين متصلتان ببعضهما لأن النزاع فيهما نشأ عن البيع الوفاقي الصادر من الدكتور مرزوق (المستأنف عليه الأخير) لحنين وميهوب (المستأنفين) ولم يلجأ المستأنف عليهم الثلاثة الأول للمحكمة مطالبين بحقوقهم إلا بعد أن حكمت بطلان هذا البيع فالارتباط بين الدعويين وثيق ومن المصلحة وحسن القضاء أن تنظرهما وتفصل فيهما محكمة واحدة. هذا فضلا عن أن وكيل المستأنف عليه قد حضر في الجلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٥٠ ودفع مبلغ ٥٨٠ م ٥٧٥٠ جنيها ثم تطرق إلى صميم موضوع النزاع قائلا (بعد عرض هذا المبلغ اطلب اخراجي من الدعوى بلا مصاريف وبراءة ذمتي ويعتبر هذا العرض مبرئا لذمتي) فلا محل بعدئذ لعدم قبول الدعوى الفرعية ويتعين الغاء الحكم القاضي بذلك .

وحيث ان المستأنف عليه الأخير طلب في مذكرته الختامية احتياطيا احالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت أن حقيقة المبلغين الواردين بعقدى البيع الوفاقي المؤرخين في ١٥ يناير سنة ١٩٤٥ و ١٣ أغسطس سنة ١٩٤٥ والذين قضى بطلانهما) هو مبلغ ٧٦٠٠٠ جنيها لا مبلغ ١٠٦٠٠ جنيها كما جاء في العقدين سألني الذكر وأن باقي المبلغ هو فوائد ربوية تزيد على الحد المقرر قانونا بما يجوز اثباته بالبينة مع حفظ حقه في هذه الحالة في اختيار الطريق الجنائي اذا شاء وبرر طلبه هذا بأن الثمن الوارد بالعقدين الصادرين منه هو ١٠٦٠٠ ج وأن المستأنفين باعا الصفقتين للمستأنف عليهم الثلاثة الأول بعد أشهر بمبلغ ٩٩٥٠ ج أي بخسارة تبلغ ١٦٥٠ ج وقد رد المستأنفان بأنها لم يبيعا الاطيان إلا بعد أن قبضا من البارودي مبلغ ١٦١١ ج ومن احمد محمد ابراهيم مبلغ ٢٠ و ١٥٦ ج. إيجار ثلاث سنوات متقدما

وهذا الايجار يزيد كثيرا عن المبلغ الذي تنازلا عنه في الصفقتين وقد اجتزأ بهذه الزيادة رجحا لها وهذا التعليل يبدو في ظاهره سليما ويضعف من قوة القرينة الوحيدة التي ساقها الدكتور مرزوق واستند إليها في طلب التحقيق ولذا لا ترى المحكمة محلا لاجابة هذا الطلب ولا مناص من الحكم عليه بباقي المبلغ المطالب به لأنه يقل عن المبلغ الذي أقر في العقدين بقبضه ولا يمنع هذا القضاء الدكتور مرزوق من أن يشكو إلى الجهات المختصة من جريمة الربا التي يزعم أنها وقعت عليه متى توافرت لديه الأدلة عليها .

وحيث ان الدكتور مرزوق غير ملزم برسوم التسجيل التي اعترف بها المستأنفان طواعية خصوصا وأنها قد تحملا بمصاريف التسجيل في العقد الصادر لهما من الدكتور مرزوق في ١٣ أغسطس سنة ١٩٤٥ فيتعين اعفائه من هذا المبلغ ومن المصاريف المقابلة له عن الدرجتين وعليه أن يدفع للمستأنفين باقي المصاريف والفوائد المحكوم بها عليهما لأنه هو المتسبب فيها .

وحيث ان المستأنفين أصرا على أن يصدر الحكم على الدكتور مرزوق المستأنف عليه الأخير مباشرة إلا أن وكيل المستأنف عنهم الثلاثة الأول عارض في ذلك وطلب أن يحكم له على من تعاقد معه وهو محق في هذا في الطلب ولا يوجد في ظروف النزاع ما يرر مخالفته فيتعين اجابته والحكم للمستأنف عنهم الثلاثة الأول على المستأنفين والحكم لهذين على المستأنف عليه الأخير طبقا للبيان المتقدم .

(استئناف جمعة ميهوب وجرجس حنين وحضر عنهما الأستاذ نصيف بك زكي المحامي ضد السيدة بديعة ميخائيل فرج وآخرين حضر عنهم الأستاذ القونس الألفي المحامي . وضد الدكتور عبد القادر مرزوق وحضر عنه الأستاذ علي مرزوق المحامي . رقم ٨٣٩ سنة ٦٥ بالهيئة السابقة)

١٧٠

٥ يولية سنة ١٩٥٠

الغش الذي يؤثر في سلامة العقد يجب أن يكون سابقا عليه أو مقترنا به

المبدأ القانوني

الغش الذي يحصل من أحد الطرفين على الآخر بعد تمام العقد لا يؤثر في سلامته ولا يترتب عليه بطلان

المحكمة

د حيث ان وقائع النزاع وأسباب الاستئناف قد بينت بالتفصيل في صدر هذا الحكم ويخلص منها أن ابراهيم خليل حواس (المستأنف عليه الاول) رفع هذه الدعوى على المستأنف وعلى باقي المستأنف عليهم وطلب فيها الحكم بتثبيت ملكيته الى الفدان والقيراطين المتنازع عليها بزعم انه ورثها عن المرحوم محمد جيل حواس وتنازعه المستأنف بحجة انه قد تملك هذه الاطيان بوضع اليد المدة الطويلة فقضت المحكمة في ٢٥ ابريل سنة ١٩٤٨ باحالة الدعوى على التحقيق ليثبت حامد خليل ابراهيم (المدعى عليه الاول) انه امتلك القدر المطالب به بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية وللمدعى النفي واثبات ان مورثه هو صاحب اليد وان المحضر المؤرخ في ٢٣ اغسطس سنة ١٩٤٨ المقدم مشوب بالغش المبطل له وللمدعى عليه الاول بدوره نفى هذا . ولم يرض هذا القضاء المستأنف فتظلم منه للأسباب المبينة تفصيلا بصدر هذا الحكم .

د حيث او المستأنف قد تنازل عن اسناد ملكيته بوضع اليد وارجعها الى إقرار المستأنف عليه بملكته في محضر الصلح فلم يبق بعد ذلك مقتضى لتحقيق وضع اليد وأصبحت الملكية معقصة على البت في مصير محضر الصلح وفي تحديد مده .

د حيث ان الوقائع التي عرضها المستأنف

شرحا لدفعه هذا ان محضرين حررا في وقت واحد أقر المدعى عليه الاول في اولها بملكته (اى المدعى) للاطيان المتنازع عليها في نظير أن يدفع له هذا الأخير مبلغ ١٠٠ ج والمحضر الثاني وهو المقدم من المدعى عليه الاول حرر كشرط جزائي في حالة عدم قيام المدعى بدفع مبلغ المائة جنيه في الميعاد فتصبح الملكية للمدعى عليه الاول على ان يدفع للمدعى ١٢٠ ج وسلم المحضران لمحمد عبد اللطيف سعيد ولكن هذا الأخير عن طريق الغش سلم المحضر المقدم للمدعى عليه الاول رغما عن ان المدعى عرض على المدعى عليه مبلغ المائة جنيه المتفق عليه على يد محمد عبد اللطيف سعيد الذي شهد على المحضرين الموقع عليهما من الطرفين وطلب تحقيق ذلك . فقضت محكمة الدرجة الاولى في ٣ من اكتوبر سنة ١٩٤٨ باحالة الدعوى على التحقيق مرة ثانية ليثبت المدعى عليه الاول (حامد خليل ابراهيم) انه تملك القدر المطالب به في هذه الدعوى بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ولا ابراهيم خليل حواس (المدعى) النفي واثبات ان مورثه هو صاحب اليد وان المحضر المؤرخ في ٢٣ اغسطس سنة ١٩٤٨ المقدم مشوب بالغش المبطل له وللمدعى عليه الاول بدوره نفى هذا .

ولم يرض هذا القضاء المستأنف فتظلم منه للأسباب المبينة تفصيلا بصدر هذا الحكم .

د حيث او المستأنف قد تنازل عن اسناد ملكيته بوضع اليد وارجعها الى إقرار المستأنف عليه بملكته في محضر الصلح فلم يبق بعد ذلك مقتضى لتحقيق وضع اليد وأصبحت الملكية معقصة على البت في مصير محضر الصلح وفي تحديد مده .

د حيث ان الوقائع التي عرضها المستأنف

١٧١

٢١ يونيو سنة ١٩٥٠

من شروط الدعوى البوليصية . أن يكون القصد من التصرف الاضرار بالدائن . وأن يكون الدين محقق الأداء . وأن يكون الدين سابقا على التصرف

المبادئ القانونية

١ - لا تكفى في الدعوى البوليصية

أن يتصرف المدين تصرفا مفقرا بموضع وهو عالم بأن هذا التصرف يسبب إغساره بل لابد أن يقصد الاضرار بهم بنية الغش
٢ - يشترط في دين مدعى الدعوى البوليصية أن يكون حقه محققا ومقدرا ومستحق الأداء لأن هذه الدعوى تمهد للتنفيذ .

٣ - إذا تبينت المحكمة عدم جدية النزاع في الدين وقضت بفساده صار الدين محققا من تاريخ ترتبه في الذمة لا من تاريخ الحكم به .

٤ - يجب أن يكون حق الدائن سابقا في الوجود على تصرف المدين المطعون فيه لأن أسبقية التصرف تنفي الاضرار بالدائن ثم أنها حقوق توافر فيه الغش عند المدين والغش هو عماد الدعوى البوليصية التي لم تخلق إلا لمحاربتها .

المحكمة

د حيث ان الاستئناف سبق قبوله شكلا بعد أن تبين بطلان الدفع بعدم جواز الاستئناف لقيده بعد الميعاد لأنه ثبت أن الإنذار حدث

عليه الاول على المحكمة وطلب منها تحقيقها وسمحت له بإثباتها لا تكون الأركان التي يقوم عليها التدليس المبطل للعقود فالتدليس لا يعدم الرضاء الصحيح إلا اذا كان رضاء أحد الطرفين المتعاقدين مترتبا على الحيل المستعملة معه من المتعاقد الآخر بحيث لولاها لما رضى والوقائع التي أوردها المستأنف عليه الاول وبني عليها الدفع بالغش كانت محل تحقيق في الشكوى الرقيسة ٢٠٢٨ سنة ١٩٤٨ ادارى اطسا المضمومة وهي لا تؤيد الدفاع فانها تتضمن تسليما صريحا من المستأنف عليه الاول بأنه رضى بالصلح رضاء صحيحا لم يعتوره أى فساد وبأنه أودع محضره طائعا مختارا عند محمد عبداللطيف أسعد وخان هذا الامانة وسلم المحضر للمستأنف وهذه الوقائع على فرض صحتها لا يترتب عليها ابطال محضر الصلح للغش لخلوها من جميع عناصره القانونية فالصلح تم وأودع محضره عند محمد عبد اللطيف سعد برضاء صحيح خال من الشوائب المبطله له اما الخيانة المنسوبة لهذا الأخير فلا حقه على الرضاء بالصلح ولا دخل لها في تكوينه فلا فائدة من تحقيقها

د وحيث انه يخلص مما تقدم ان التحقيق الذي امرت به محكمة الدرجة الاولى لا موجب له ولا فائدة منه والمستأنف محق في تظلمه من الحكم المستأنف ولذا يتعين الغاؤه واعادة القضية لمحكمة الدرجة الاولى للحكم في موضوعها

(استئناف الشيخ حامد خليل ابراهيم المحامى الشرعى وحضر عنه الأستاذ احمد الحضري ضد الحاج ابراهيم خليل حواس وآخرين وحضر عن الاول الأستاذان ميخائيل لبيب وفيليب بشاره رقم ٧٧٢ سنة ٦٥ ق بالهيئة السابقة)

في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٤٩ والقيد تم في ٢١ منه
 « وحيث أن وقائع النزاع وأسباب
 الاستئناف قد فصلت في صدر هذا الحكم .

« وحيث أن المستأنف طلب بطلان التصرفات
 الحاصلة بين سامى يعقوب الناظر (المستأنف عليه
 الثانى) الى ملاك السيد جرجس والسيدة لنده وهبه
 (المستأنف عليهما الرابع والثانية) والحاصلة من
 هذه الأخيرة الى عوض خليل ابراهيم (المستأنف
 عليه الخامس) وبني طلبه على أن التصرفات
 المذكورة صورية من جهة وإنها أضرت به من جهة
 أخرى فيحق له على أى الحالين المطالبة بإبطالها .

« وحيث ان وكيل المستأنف عليها الثالثة
 ادعى أن المستأنف اقتصر أمام محكمة الدرجة
 الأولى على الطعن بالصورية فليس له أن يتمسك
 لأول مرة فى الاستئناف بالدعوى البوليصة
 لأن هذا الطلب جديد ومؤسس على دفع جديد
 والفصل فيه من محكمة الاستئناف يضيع مرحلة
 من مراحل التقاضى على المستأنف عليهم ،

« وحيث ان هذا الادعاء لا يتفق مع الواقع
 وتمسك المستأنف أمام محكمة الدرجة الأولى
 بالدفعين معا ولكنها اقتضت على بحث دعوى
 الصورية وأغفلت الدعوى البوليصة فن واجب
 هذه المحكمة أن تدارك ذلك الخطأ وأن تتناول
 جميع أوجه النزاع وتبت فيها وليس للمستأنف
 عليهم أن يتضرروا من ذلك لأن الاستئناف ينقل
 الدعوى بحالتها التى كانت عليها من قبل صدور
 الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف .

« وحيث ان محكمة الدرجة الأولى قد أتاحت
 للمستأنف الفرصة لاثبات الصورية فاحقق ويتجلى
 ذلك من التحقيقات ومن أسباب الحكم المستأنف
 وقد تكفلت بالرد على كل ماورد فى صحيفة الاستئناف
 بخصوص الصورية فلم يبق بعدئذ إلا بحث
 الدعوى البوليصة .

« وحيث ان الدعوى المشار اليها مستمدة
 من المادة ١٤٣ من القانون المدنى القديم ويبدو
 من نصها أن المشرع المصرى قد قصد الى التفريق بين
 تصرفات المدين بعوض فى أمواله وبين التبرعات
 الصادرة منه فبدأ يذكر تصرفات المدين فى عبارة
 علمه واشترط لإبطالها أن تكون صادرة بنية
 الحاق الضرر بالدائن أى بطريق الغش . ثم اتي
 بعد ذلك على التبرعات فلم يتطلب لإبطالها إلا
 بثبوت الضرر الناتج عنها ويتبين من هذا النص
 أن الشارع يشترط الغش لإبطال التصرفات
 بعوض ولا يكفي لاثبات الغش أن يتصرف
 المدين تصرفا مفقرا بسبب اعساره وهو عالم
 بذلك يجب أن توافر لديه نية الاضرار بالدائن
 فهناك حالات يتصرف فيها المدين تصرفا بسبب
 اعساره ولكنه لا يرمى بتصرفه هذا إلى الحاق
 الضرر بالدائن بل يكون مدفوعا اليه بباعث آخر
 كتليته لنداء أدنى يقدمه بحسن نية على وفاء دينه
 كتصرفه فى بعض ماله للحصول على ما يقوم —
 بأدوه بل قد يقدم المدين على تصرفه وهو
 يعلم أنه يسبب اعساره ومع ذلك لا تكون
 عنده نية الاضرار لثقتة بان اعساره وقتى
 لا يلبث أن يزول فوفى دائته ثم تخاب
 الأيام ظنه فيبقى معسرا . والثابت
 من أوراق هذه الدعوى أن البيوع المطلوب
 إبطالها صدرت من المدين سامى يعقوب الناظر
 فى الثلاثة أشهر الأخيرة من سنة ١٩٤٥ نظير مبلغ
 ١٥٨٠ ج ومع ذلك فقد وفى سامى يعقوب دائنيه
 بمبلغ ٢٥٩٠ ج ودفع للمستأنف نفسه مبلغ ٦٠٠ ج
 فى ٤ - ٧ - ٤٥ ولطوريل مبلغ ٥٠٠ ج فى ٢٢
 و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٢ ومبلغ ١٥٠ ج لتوماس
 جورجيو فى ديسمبر سنة ١٩٤٥ و ١٥٩٠ ج
 لحنا بك باخوم فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٥ وظاهر
 من باقى المستندات أن سامى لم يبع الألبان إلا

ليسدده هذه الديون وينطلي أقطانه ويتفادى بيعها
بشمن بخس وكان يحدوه الأمل في أن يرتفع
السعر فيسترد خسارته ويستعيد أطيانه التي باعها
لذوى قرباء ليتسنى له استردادها منهم إذا
ساعده الحظ وصلاح حاله ، ويبدو أن هذه
التصرفات جدية وهي ناطقة بحسن نية سامي
يعقوب الناظر ومن تصرف لهم وبأنهم لم يهدفوا
إلى الإضرار بالدائنين فالدعوى الحالية يعوزها
شرط الغش وهو العمود الفقري للدعوى
البوليصة ولا قيام لها بدونه .

« وحيث أنه فضلاً عن ذلك فالحق يتدرج
بين الضعف والقوة في أربع مراحل أضعفها أن
يكون الحق متنازعا فيه *droit litigieux*
فإذا خلا من النزاع وصار محققاً *certain*
فإنه قد يكون غير مقدراً فيصبح مقدراً *liquide*
ثم تأتي المرحلة الثالثة وهي أن يكون الحق غالباً
من النزاع المقدر مستحق الأداء
والمرحلة الرابعة والأخيرة هي أن يكون الحق
قابلاً للتنفيذ بأن يتضمنه حكم أو سند رسمي فالدائن
الذي اجتاز حقه هذه المراحل الأربع غفلاً
هذا الحق من النزاع وقدر وحل ميعاد أدائه
وتأييد بسند قابل للتنفيذ يكون قد وصل بحقه إلى
أعلى مراتب القوة فلم يبق إلا أن ينفذ على أموال
مدينه والدعوى البوليصة تتطلب أن يكون حق
رافعها قد مر بالمراحل الثلاث الأولى فأصبح
محققاً ومقدراً ومستحق الأداء . فالمادة ١٤٣
من القانون المدني القديم لا تخول تلك الدعوى
إلا الدائن ولا يعتبر المدعى داتناً إذا اكتف
الحق الذي يدعيه نزاع جدي يتطرق إلى أساسه
فيقرضه . وإذا تبينت المحكمة عدم جدية ذلك
النزاع وقضت بفساده صار الدين محققاً من
تاريخ ترتبه في الذمة لا من تاريخ الحكم به إذ
أن الأحكام تقرر الحقوق ولا تنشئها .

ولا يكفي لقبول الدعوى البوليصة أن
يكون حق المدعى غالباً من النزاع بل لابد أن
يكون مقدراً ومستحق الأداء فالدعوى
المذكورة تمهد للتنفيذ لأن الدائن الذي يطعن في
تصرف مدينه إنما يعني الاستئثار بحق المدين
لنفذ عليه فوراً دون أن يشاركة أحد من
الدائنين الذين لم يساهموا معه في تلك الدعوى
وإذا تحقق القاضي من أنه دائن ومن أن دينه
مستحق الأداء حكم بقبول طعنه حكماً يبيح له
التنفيذ بحقه . ويجب أيضاً أن يكون حق الدائن
سابقاً في الوجود على تصرف المدين المطعون
فيه وذلك لأن الحق إذا كان قابلاً للتصرف
لا يجعل للدائن وجهاً للتظلم لأن حقه لم يولد إلا
بعد التصرف وفي وقت لم يكن الحق الذي
تصرف فيه المدين جزءاً من ضمان الدائن حتى
يقال إن الأخير اعتمد على وجود هذا الحق ثم
إن أسبقية التصرف تنفي توافر الغش عند المدين
إذ لا يتأتى أنه قصد الإضرار بدائن لم يكن
موجوداً وقت التصرف والغش هو الدعامة التي
تقوم عليها الدعوى البوليصة فانها لم تسن إلا
لمحاربه . فالدعوى البوليصة تستلزم أن يكون
حق مدعيها مستحق الأداء وسابقاً على تصرف
المدين المطعون فيه وهذان الشرطان غير متوافرين
في دعوى المستأنف إذ أن المستندات المقدمة منه
والحكم الصادر في القضية الرقيمة ٤٤٢ سنة
١٩٤٧ مدني كلي بنى سوييف التي رفعها في نوفمبر
سنة ١٩٤٧ على سامي يعقوب الناظر يطالبه فيها
بمبلغ ٣٨١٤ ج و ٧٨٦ م نتيجة تصفية حسابه
في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٧ تدل كما هو ثابت في
الحكم المشار اليه على أن سامي يعقوب الناظر
أبرم معه في اليوم الأول من سبتمبر سنة ١٩٤٥
عقدي قرض على قطن وأودع بموجبهما ١٢ ط
و ٤٤٦ قطار واقترض عليها مبلغ ٣٠١٨٤ ج

و ٢٠٣ م ونص في العقدين المذكورين على التزام المقرض بكافة المصاريف وأن يقوم بتغطية حسابه بمقدار ١٠ ٪ على أساس أسعار بورصة ميناء البصل باسكندرية في ظرف ٤٨ ساعة من تاريخ اخطاره بنقص عطاء حسابه المتفق عليه بسبب نزول أسعار القطن والافان للدائن في هذه الحالة أن يبيع القطن بأحسن الأسعار في أى سوق مع تصفية الحساب وقد طلب الدائن مراراً من المدين تغطية حسابه وكان آخر طلب في ١١ - ٤ - ١٩٤٦ ففوضه المدين بتاريخ ١٤ - ٤ - ١٩٤٦ في بيع الاقطان بالسعر الأحسن وقبض الثمن وخصمه من مطلوبه وكان المدين يوقع على كشوف الحساب التي يحررها الدائن باعتمادها وكان آخر توقيع على كشف الحساب المؤرخ ١١ - ٥ - ١٩٤٦ وأما باقى كشوف حسابه فلم يعتمدوها ولم يردوها وأرسل للدائن عدة برقيات في ١٧ و ٢٨ يولييه و ٢٤ منه و ١٠ أغسطس و ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ يفوضه في قطع القطن بأحسن سعر وطلب المدين ندب خبير لتصفية الحساب فلم تجب المحكمة هذا الطلب وراجعت الحساب بنفسها وتحققت من صحة طلبات الدائن فحكمت له بها في أول ديسمبر سنة ١٩٤٨ حكماً مشمولاً بالإنفاذ وبلا كفالة لأن الدين تجارى .

وبين بما سلف ان سالى يعقوب الناظر لم يكن مدينا للاستئناف في أول سبتمبر سنة ١٩٤٥ تاريخ عقدي الاتفاق لانه كان عندئذ قد ورد أقطانا يزيد ثمنها عشرة في المائة عن المبالغ التي اقترضها ومديونيته لم تبين إلا في ١١ - ٥ - ١٩٤٦ تاريخ آخر كشف حساب اعتمده ولم يحدد مقدار الدين إلا في اليوم الحادى والثلاثين من أكتوبر سنة ١٩٤٧ تاريخ تصفية الحساب ولم يستحق اداء هذا الدين إلا بالحكم الصادر في

أول ديسمبر سنة ١٩٤٨ واذا كانت الاحكام مقرررة للحقوق لا منشئة لها فهذا الحكم لا ينصرف الا الى ١١ - ٥ - ١٩٤٦ تاريخ كشف الحساب المعتمد أو على الأكثر الى ١٤ - ٤ - ١٩٤٦ تاريخ أول تفويض بالقطع وقد نازع المدين في صحة الحساب الذى بنى عليه هذا الحكم وله أن يستأنفه وقد تفره محكمة الاستئناف أو تلغيه ولذا لا يكون هذا الحكم حاسماً إلا بعد أن يصبح نهائياً . ويتضح من هذا أن المستأنف لا يحق له طلب ابطال تصرفات تمت من سنتين قبل أن يصبح دينه مستحق الاداء وقبل نصف سنة على الأقل من تاريخ تحقق هذا الدين الذى لا يظهر من النزاع إلا بعد أن يصبح الحكم نهائياً .

وحيث انه يخلص مما تقدم أن شروط الدعوى البوليصة التي يطلبها القانون في الدائن والمدين ومن تلقوا الملك منه غير متوافرة في الدعوى الحالية ولذلك وللأسباب الواردة بالحكم المستأنف يكون هذا الحكم في محله ويتعين تأييده .

(استئناف الخواجه و . ايشرو حضر عنه الاستاذ حزين سعدى ملاك افندى يعقوب واخرين وحضر عن الثالثة الاستاذ احمد زغلول رقم ٦٠٠ سنة ٦ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب الغزة صادق العجيزى بك وحكىل المحكة وسليمان اباظه بك ومحمد عبدالله السعدنى بك مستشارين)

قضاء المحاكم الجنائية

١٧٢

محكمة جنايات الاسكندرية

٢٣ مارس سنة ١٩٥٠

١ - لتطبيق المادة ٤١ من الدستور قيام صدوره ودعوة البرلمان لاجتماع غير عادى يرضى المراسيم للتحقق من دستوريته . وليس للمحاكم أن تقدر الضرورة . وعليها أن تطبق المرسوم .

٢ - الاذن بالتفتيش لا يكون لتوقي وقوع الجريمة بل لتحقيق وقوع الجريمة . وإلا كان الاذن باطلا

المبادئ القانونية

١ - لأجل تطبيق المادة ٤١ من الدستور التي تقول للحكومة حق إصدار مراسيم لها قوة القانون بين أدوار الانعقاد يشترط الاتخالف المبادئ التي قررها الدستور وأن يكون هناك ضرورة لإصدارها . وأن يدعى البرلمان الى اجتماع غير عادى لعرضها عليه ،

وينفرد البرلمان يبحث دستورية هذه المراسيم موضوعا وليس للمحاكم إلا التحقق من توافر الشروط الشكلية . فاذا صدر مرسوم تطبيقا للمادة ٤١ المذكورة مستوفيا للأوضاع الشكلية . المنصوص في الدستور تعين تطبيقه من جانب السلطة القضائية .

ولما كان تقدير عنصر الضرورة من شأن البرلمان أيضا فانه يتمتع على المحاكم أن تتصدى لتقديرها .

واذا كان ثمت بطلان يترتب على عدم

دعوة البرلمان الى اجتماع غير عادى فهو بطلان نسبي . البرلمان وحده صاحب الرأى فيه . ومن ثم يظل المرسوم قائما حتى يتخذ قرار فى شأنه ولا يغير هذا النظر أن تقدم الحكومة مشروع قانون لتعديل أحكام المرسوم .

٢ - لا يشترط لقيام حالة التلبس التي تبين للبوليس تفتيش سكن المتهم بغير الرجوع الى النيابة ان يضبط مع كل من يشتبه فيه ما يدل على تلبس بالجريمة ، وذلك لأن صفة التلبس تلحق الجريمة نفسها وليس شخص المتهم .

٣ - لا يجوز للنيابة أن تستجيب الى طلب البوليس الاذن في التفتيش إلا اذا تحقق لها وقوع جريمة ، فان هي أذنت فيه توقيا لوقوعها ، كان هذا الاذن باطلا قانونا ، وليس لها أن تستند الى ما أسفر عنه التفتيش في تصحيح هذا البطلان ، ومن ثم لا يسأل المتهم الذى قُتس مسكنه إلا غما اعترف بضبطه في حيازته .

المحكمة

دحيث ان النيابة العمومية اتهمت المذكورين بأنهم فى خلال سنة ١٩٤٨ الموافق سنة ١٣٦٧ هجرية بمحاظفة الاسكندرية .

أولا - انضموا إلى مؤسسة سرية بالملكة المصرية تعمل على هدم المبادئ الأساسية للدستور المصرى وقلب النظم الأساسية الاجتماعية والاقتصادية فى المملكة المصرية وتغليب طبقة على

طبقة اجتماعية وعلى أخرى وكان استعمال القوة والارهاب والوسائل الأخرى الغير مشروعة ملحوظا في ذلك وذلك عن طريق طبع نشرات واعطاء دروس بقصد الوصول إلى إقامة حكم الطبقة العاملة بالقطر المصري والقضاء على طبقة الملاك والرأسماليين والملكية الخاصة كوسائل الانتاج متوسلة إلى ذلك بنشر مبادئ لينين الثورية وما تحض عليه من استعمال العنف وتطبيقها العمالي بروسيا .

ومتوسلة إلى ذلك أيضا باحداث الاضرابات وتحريض الطوائف على بعضها والتحريض على بعض طائفة الملاك والرأسماليين والازدراء بها تحريضا من شأنه أن يكدر السلم العام .

ثانيا - جذبوا وروجوا علنا المذاهب التي ترمي إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية وكذلك النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالملكة المصرية بالقوة والارهاب وكل وسيلة أخرى غير مشروعة وذلك بأن دعوا في محاضرات ودروس ونشرات ملخصة في المحضر وفي قائمة الشهود تحض على اعتناق المذاهب الشيوعية بمصر بالاسلوب الثوري الذي نادى به لينين وما تهدف إليه من إقامة حكم الطبقة العاملة بالقطر المصري والقضاء على طبقة الملاك والرأسماليين والملكية الخاصة بوسائل الانتاج مستعينين في ذلك بالتحريض على الاضراب والاعتصابات وتحريض الطوائف على بعضها تحريضا من شأنه أن يكدر السلم العام .

ثالثا - جذبوا وروجوا علنا المذاهب التي ترمي إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية وللنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية في المملكة المصرية بالقوة والارهاب والوسائل غير المشروعة وذلك بأن دعوا في نشرات ملخصة في المحضر وفي قائمة الشهود إلى تطبيق المذاهب

الشيوعية بالاسلوب الثوري الذي نادى به لينين وما تهدف إليه من حكم الطبقة العاملة بالقطر المصري من القضاء على طبقة الملاك والرأسماليين والملكية الخاصة بوسائل الانتاج مستعينين في ذلك بالتحريض على الاضراب والاعتصابات وتحريض الطوائف على بعضها تحريضا من شأنه أن يكدر السلم العام .

رابعا - حرضوا على بغض طائفة من الناس والازدراء بها وكان من شأن هذا التحريض تكدير السلم العام وذلك بأن دعوا في النشرات والمحاضرات المشار إليها فيما تقدم إلى بعض طائفة الرأسماليين والازدراء بها ووصفهم بأنهم أعوان المستعمر وحلفاؤه وأن القضاء عليهم جزء من الكفاح الوطني ولا سبيل إلى التحرر إلا بازالتهم من الوجود وطلبت من حضرة قاضي الاحالة إحالتهم على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٩٨ - أ و ب - ٩٨ و ١٧١ و ١٧٤ و ١٧٦ من قانون العقوبات فقرر بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٩٤٨ إحالتهم على هذه المحكمة لمحاكمتهم بالمواد المذكورة .

وحيث انه بجنسة ٢ مايو سنة ١٩٤٩ طلبت النيابة العمومية إحالة القضية إلى المحكمة العسكرية العليا لاختصاصها طبقا للأمر العسكري رقم ٧٩ الصادر بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٤٩ فقررت المحكمة بالجلسة المذكورة إحالة القضية للمحكمة العسكرية العليا بحالتها .

فلمن المتهمون في هذا القرار أمام محكمة النقض بتاريخ ١٣ يونيو سنة ١٩٤٩ حكمت محكمة النقض باعادة القضية إلى محكمة الجنايات العادية .

وحيث انه بجلسات من ٥ مارس سنة ١٩٥٠ الى ١٣ منه نظرت المحكمة الدعوى على الوجه المبين تفصيلا بمحاضر الجلسات وأجلت النطق بالحكم لجلسة اليوم .

من حيث ان حصل وقائع الدعوى حسبما تبين من الاطلاع على أوراقها ومن التحقيق الذي أجرته النيابة والمحكمة وبما أدلى به الشهود في الجلسة هو انه في أواخر شهر ابريل سنة ١٩٤٨ كان البوليس يتوقع تظاهر العمال بمناسبة حلول أول مايو المعروف بعيد العمال فكلف عددا من رجاله بمراقبة العمال أثناء خروجهم من المصانع وضبط ما عسى أن يوزع من المنشورات المحظورة فضبط بالفعل في يومى ٢٩ ابريل و ٣٠ ابريل بعض المنشورات مع بعض العمال والطلبة في دوائر أقسام بوليس كرموز ومحرم بك والمحمودية إذ ضبط يوم ٢٩ ابريل منشورا بعنوان « اوقفوا قانون مكافحة الشيوعية » قال انه كان مع حسن على عمر ومحمد درويش حسن وانه يوم ٣٠ منه ضبط آخر بعنوان « الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى أول مايو عيد العمال العالى » قال انه كان مع احمد أبو زيد ومحمد السيد محمد وان مثله كان مع محمد احمد ابراهيم كما ضبط الطالب محمد ابراهيم فتحى يحمل أربع نسخ من منشور « عيد العمال أول مايو » جاء في التحقيق انه كان يوزعه ومنعه زميله الطالب كمال كامل تاو وروس كذلك ضبط منشورا ببيان عن الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى اوقفوا قانون مكافحة الشيوعية » مع العامل عبده محمد على وقد حققت النيابة ضد هؤلاء الأشخاص ومن يتصل بهم وقتشت مساكنهم وذكر رجل البوليس ان بعضهم كان يوزع هذه المنشورات وكان البعض الآخر يحرقها وان منهم من كان يحمل جملة من المنشور الواحد كما ذكر بعض من وجدت معهم انها وزعت عليه ومنهم من قال انه كان يعتقد انها اعلانات عن دور السينما .

وفي يوم ٢٩ ابريل سنة ١٩٤٨ أيضا استأذن البوليس حضرة رئيس النيابة في تفتيش

٤١ شخصا حرر باسمائهم كشفا قائلا انهم يعتزمون التحريض على الشعب والاضطراب يوم أول مايو سنة ١٩٤٨ وان بعضهم قد يحرز أسلحة غير مرخصة أو مطبوعات ممنوعة فأذن في التفتيش وكان ضمن الأشخاص المذكورين فرج الله اسكندر غبريال وقد ضبط بمنزله عند التفتيش نشرات وكتب متعددة خاصة بالعمال والشيوعية كما ضبط لديه فاتورة من محل ماريليا يبيع آلة كاتبة عربية اليه بمبلغ ٧٨ جنيا ومفكرة تحمل اسم عباس وكذلك وجدت عنده صورة شمسية له مع الفريد زكى كوهين المتهم الخامس فاستصدر البوليس إذن النيابة لتفتيش منزل الفريد كوهين ومنزل محمد أبو اليزيد رمضان المشهور بمحمد عباس عباس فتوجه ضابط بوليس القلم السياسى الصاغ محمد سمير درويش وزميله عبد العزيز الشافعى والصاغ معدوح سالم الى منزل الفريد فلم يجدوه وانما وجدوا به أخاه موريس زكى كوهين الذى يقيم معه فى مسكن واحد ، وفى خلال التفتيش ترك اليوزباشى عبد العزيز الشافعى زميله وانتقل الى مكتب الفريد زكى كوهين بشركة لايوتيرى وفتح مكتبه هناك وأحضره الى مسكنه حيث كان معه مفتاح المكتب الذى بالمسكن وهناك تم تفتيش حجرته ومكتبه وقد انتهى التفتيش بضبط كتب وأوراق تتصل بالشيوعية وبضبط نسخ من منشورات أول مايو عيد العمال « ومنشورا » لحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى المشار إلى ضبطهما يوزعان فى خلال اليومين السابقين على التفتيش . أما منزل محمد ابى اليزيد رمضان فقد عثر به على كتب وأوراق من نوع ما أشير اليه ومنها منشور عيد العمال أول مايو ومنشور « الحركة الديمقراطية » وفى يوم ١١ مايو سنة ١٩٤٨ أمر حضرة رئيس النيابة بارفاق أوراق تحقيق المنشورات التى

ضبطت توزع في الطريق بأوراق التحقيق الخاص بفرج الله وزملائه .

وبتاريخ ١٩٤٨/٦/٢٢ قتش أيضا بناء على تحريات البوليس وبأمر الحاكم العسكري منزل بدروس الضبع فوجد به آلة كتابة باللغة العربية ماركة ريمنجتون ومفكرة بها عبارات مطموسة وفي يوم ١٩٤٨/٦/٢٥ قتش البوليس منزل مصطفى كمال حرازي الموظف بمصلحة البريد بناء على تحرياته بشأن صلته بالحركة الشيوعية وبأذن الحاكم العسكري فضبط عنده كتب وأوراقا من نوع ما يبحث عنه كما ضبط بمنزله آلة كتابة باللغة العربية ماركة موريس وحداد مرقومة برقم ١٠١٤١ ، M. X ظهر فيما بعد انها الآلة التي ضبطت فأتورتها عند فرج الله أسكندر غبريال

وبتاريخ ١٩٤٨/٦/٢٨ قدم عادل السيد النقيب بلاغا الى المحافظة يتضمن ان سكان الشقتين ٧ و ٩ بالمنزل رقم ١٥ بشارع زهرة بمحلة اسبورتج من الاسرائيليين الذين يقومون بالدعوة الى الشيوعية وأرفق بيلاعه منشورا حصل عليه بواسطة زكيه محمد حسان الخادمة بمسكن روبرت جلاتي أحد أولئك السكان وهذا المنشور معنون « أيها الأصدقاء ، ويتضمن الدعوة الى الشيوعية . وبناء على هذا البلاغ وتحريات البوليس المؤيدة له وبعد استئذان الحاكم العسكري انتقل الصاغ بمدوح محمد سالم ومعه الملازم اول السيد فهمي الى الشقتين المشار اليهما لتفتيشهما فوجد روبرت جلاتي يقيم في الشقة العليا رقم ٩ والبرت ترجمان يقيم في الشقة التي تحتها / ٧ ووجد ايريك ادلر في شقة جلاتي وفي نفس الشقة وفي حجرة أخرى وجد الدكتور حتاته مختليا بأخت صاحب المسكن نينون نسيم جلاتي ، وضبط بهذه الشقة حقيبة تحتوي أوراقا ونشرات شيوعية وآلة كتابة

باللغة الافرنجية وقد أدرك الضابطان السابقين الصاغان سمير درويش وعبد الحليم حتاته قبل تفتيش الشقة / ٧ الخاصة بالبرت ترجمان التي عثر فيها على أوراق ونشرات شيوعية وكميات كبيرة من الورق المعد للطبع على الآلة الكاتبة كما وجدت في هذه الشقة « جاكته » الدكتور شريف حتاته الذي وجد بدونها في شقة جلاتي في الطابق الأعلى وقد وجد بحجب السترة اشتراك ترام يحمل صورة المتهم الثالث الشمسية واسما لشخص آخر غيره ولما ان ووجه الدكتور حتاته بهذه الشبهات من جانب البوليس تجاهلها جميعها حتى السترة فقد أنكر صلته بها في البداية فرأى البوليس أن يفتش مسكن هذا المتهم بجهة السيوفية وكان قد عرف عنوانه من خطاب وارد اليه ضبط بالسترة — ورأى في الظروف التي اوجد المتهم نفسه فيها ما يبرر هذا التفتيش بغير رجوع الى الجهات المختصة باصدار الاذن به وعلى ذلك قتش منزل الدكتور حتاته بسيوف فوجد به آلة كتابة وحقيبة بها كتب شيوعية ومنشورات تنطوي على الدعوة الى هذا المذهب وأوراق أخرى فضبطت هذه الأشياء وكلفت عبد الرحمن السيد شلبي والمليجي ابو العلا عبده من رجال المباحث بمراقبة هذا المسكن وضبط من يتردد عليه لابق علم البوليس بأنه يسكنه غير المتهم فضبطا محمد كان عبد الحليم المتهم الرابع عائدا اليه في وقت متأخر من الليل كما ضبطا شخصا آخر . وتبين ان هذا المسكن مؤجر الى المتهمين الثالث والرابع المار ذكرهما . كذلك قتش الصاغ عبد الحليم حتاته محل دراجات البرت ترجمان فوجد به أوراق طبع على الرونيو ومنشورا ، وفي اليوم التالي لتفتيش منزل البرت ترجمان اتصل بالبوليس البكباشي صالح الخضير ضابط الخبرات السرية بالجيش وأبلغه أنه علم من أوسكار البكولينا صاحب الجراج الذي يقابل مكتبه

أن أوراقا وجدت في سيارة بذلك الجراج فاقفل الصاغ فؤاد عبد الشافي وضبط بالسيارة الأوراق المشار إليها وتبين أن هذه السيارة أحضرها البرت ترجمان وأنه يدير هذا الجراج بصفة ودية إلى أن يؤول تسليمه إليه ، وقد أخطرت النيابة بالمضبوطات المقدمة التي ضبطت بشارع زهرة فتولت التحقيق أيضا ضد روبرت جلالتى وزملائه وهم فريق آخر من المتهمين .

ومن حيث أنه بعد إيراد الوقائع المقدمة في جملتها وهي تناول أربع مراحل من مراحل التحقيق ترى المحكمة قبل التعرض للأدلة التي ساقها النيابة على اتهام المتهمين أن تناول بالبحث الدفوع التي أثارها هيئة الدفاع عن المتهمين وهي عدم قيام المرسوم بقانون رقم ١١٧ سنة ١٩٤٦ الذي أضيف بمقتضاه إلى قانون العقوبات المواد من ٩٨ (١) إلى ٩٨ هـ وأنه بفرض اعتبار هذا القانون قائما فإنه لا يجوز تطبيقه لأن أحكامه مخالفة لنصوص الدستور والدفوع الثاني هو بطلان اجراءات التحقيق بطلانا مطلقا لأنه لم يكن هناك محل للسرية وحرمان المتهمين من حضور المحامين معهم والدفوع الثالث والآخر هو بطلان اجراءات تفتيش مساكن المتهمين والقبض عليهم .

١ - عن الدفع الأول

حيث أنه جاء بدفاع المتهمين بيانا لهذا الدفع أن الحكومة كانت قد تقدمت للبرلمان في ٨ يوليو سنة ١٩٤٦ بمشروع قانون يتفق في أحكامه مع نصوص المواد من ٩٨ إلى ١٨ هـ وقرر مجلس النواب إحالة هذا المشروع إلى لجنة الشؤون التشريعية لبحثه وتقديم تقرير عنه على وجه الاستعجال إلا أنه أعقب ذلك فض الدورة البرلمانية في ٢٣ يوليو سنة ١٩٤٦ قبل عرض تقرير اللجنة على المجلس وأن الحكومة

كانت قد تبينت أن اللجنة التشريعية كانت تميل إلى رفض هذا المشروع ولهذا لجأت بعد فض الدورة إلى استصدار المرسوم بقانون رقم ١١٧ سنة ١٩٤٦ وأنه لم تكن تمت ضرورة عاجلة تقتضى الإسراع في إصدار هذا المرسوم بدليل أن الحكومة كانت قد تقدمت للبرلمان خلال دورة انعقاده بمشروع بتنظيم الأحكام الموضوعة لهذا المرسوم مما يستفاد منه أنها كانت ترمى إلى أن يتخذ التشريع طريقه العادى أمام البرلمان وأن الحكومة قد خالفت نص المادة ٤١ من الدستور لأنها لم تدع البرلمان لاجتماع غير عادى عملا بنص هذه المادة واكتفت بعرضه على البرلمان عند انعقاد الدورة العادية في أواخر سنة ١٩٤٦ وأن مجلس الشيوخ عند عرض المرسوم أحاله إلى لجنة الشؤون الدستورية التي قدمت تقريراً تضمن أنها ترى عدم إقرار ذلك المرسوم وأن الحكومة بعد هذا تقدمت بمشروع قانون مائة أحكامه لنصوص أحكام المرسوم ونص في مادته الثانية على إلغاء ذلك المرسوم وأن أحداً لأعضاء تقدم بمشروع مماثل للمشروع المقدم من الحكومة وأن تقديم الحكومة مشروع القانون على أثر ابداء لجنة الشؤون الدستورية رأيها في المرسوم بقانون رقم ١١٧ سنة ١٩٤٦ يعتبر سبباً ضمناً منها لهذا المرسوم . وأنه بفرض اعتبار هذا المرسوم قائماً فإنه يمنع على المحاكم تطبيقه لأنه يخالف في أحكامه نصوص الدستور التي تكفل لكل مصرى حريته الشخصية وتقتضى بأنه لا يجوز تقرير أى عقوبة إلا بقانون .

وحيث إن المادة ٤١ من الدستور نصت على أنه : إذا حدث فيما بين أدوار الانعقاد بما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فللملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة

القانون بشرط أن لا تكون مخالفة لنصوص الدستور ويجب دعوة البرلمان الى اجتماع غير عادي وعرض هذه المراسيم عليه في أول اجتماع له فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون . وظاهر أن هذه المادة تشترط لصحة صدور المراسيم بين أدوار الانعقاد شرطين جوهرين متصايين بذات المراسيم أولهما أن يكون ثبت ضرورة تدعو لاتخاذ التدابير عاجلة والثاني ألا تكون المراسيم مخالفة لنصوص الدستور كما أنها تشترط شرطا ثالثا فيما يختص بالاجراءات الواجب اتباعها عقب صدور المراسيم وهو وجوب دعوة البرلمان الى اجتماع غير عادي وعرض المراسيم عليه

« وحيث انه عن الشرط الأول فانه من المقرر في فقه القانون الدستوري أن السلطة التنفيذية لها الحق في تقدير ما إذا كانت الظروف الطارئة تستدعي استعمال حقها في استصدار مراسيم فيما بين أدوار الانعقاد يكون لها قوة القوانين وإنه وإن كان من الممكن إساءة استعمال هذا الحق إلا أن الثقة في رئيس الدولة ووجوب تلافى ما قد يطرأ على البلاد في بعض الظروف المفاجئة يقللان من احتمال إساءة استعمال هذه السلطة (مبادئ القانون الدستوري للدكتور السيد صبري طبعة سنة ١٩٤١ ص ٤٨٦) — على أنه إذا كان تمت سلطة أخرى تستطيع مراقبة السلطة التنفيذية في خصوص ما تقدم فلن تكون هذه السلطة غير البرلمان عندما يدعى للاجتماع ويبحث فيما إذا كانت هناك ضرورات قد استلزمت إصدار هذه المراسيم أو أن السلطة التنفيذية قد أساءت استعمال حقها ومن المسلم به أن البرلمان قد عرض عليه عند اجتماعه العادي المرسوم بقانون / ١١٧ سنة ١٩٤٦ وأنه لم يتخذ بشأنه قرارا بعد - على انه اذا صح ان الاعمال

التهديدية قد تعتبر مقدمة لما يتلوها فانه ظاهر مما سبق يانه أن مجلس النواب حين تقدمت اليه الحكومة بالمشروع في ٨ يونيو سنة ١٩٤٦ أحاله إلى لجنة الشؤون التشريعية لبحثه بصفة مستعجلة الامر الذي يشعر بأن الظروف كانت تدعو لاتخاذ تدابير عاجلة وقد رأت أغلبية أعضاء لجنة الشؤون الدستورية بمجلس الشيوخ عند بحثها للمرسوم بقانون / ١١٧ سنة ١٩٤٦ ان هذا المرسوم قد توافر فيه عند اصداره شروط الاستعجال المنصوص عليه في المادة ٤٦ من الدستور والخلاصة فيما سبق ان المحاكم يتمتع عليها تقدير الظروف التي تستدعي استصدار مراسيم تكون لها قوة القوانين فيما بين ادوار الانعقاد .

« وحيث ان الحكومة لم تدع البرلمان الى اجتماع غير عادي عقب استصدارها المرسوم بقانون / ١١٧ سنة ١٩٤٦ وانما اكتفت بعرض المرسوم على البرلمان عند انعقاد دورته العادية في أواخر سنة ١٩٤٦ فيتعين البحث في الاثر القانوني المترتب على اغفال هذا الاجراء .

« وحيث ان المراسيم تعتبر حسب نص المادة ٤١ صحيحة وناظرة ولا تزول قوتها الا في احدى حالتين الاولى الا تعرض على البرلمان عند اجتماعه والثانية الا يقرها احد المجلسين واذا كان تمت بطلان يترتب على عدم دعوة الحكومة للبرلمان الى اجتماع غير عادي فهو بطلان نسبي يكون البرلمان وحده صاحب الرأي فيه (المرجع السابق ص ٤٨٧) والثابت ان المرسوم قد عرض فعلا على البرلمان

« وحيث ان المادة ٤٠ من الدستور نصت على ان البرلمان تجوز دعوته بناء على طلب بعض اعضائه خلال العطلة البرلمانية وهذا الحق لم يستعمل خلال العطلة البرلمانية في سنة ١٩٤٦ فما استفاد منه ان البرلمان لم يجد في خلال تلك العطلة وبعد صدور المرسوم بقانون ١١٧ سنة

١٩٤٦ ما يستدعى استعمال هذا الحق

« وحيث أنه وإن كانت أغلبية أعضاء لجنة الشئون الدستورية وقد رأت عدم اقرار هذا المرسوم لأن البرلمان لم يدع عقب اصدار المرسوم لاجتماع غير عادي إلا أنه من المسلم به أنه لم يصدر من احد مجلسي البرلمان قرار في هذا الموضوع حتى الآن وإلى أن يصدر هذا القرار يتعين طبقاً لنص المادة ٤١ من الدستور اعتبار المرسوم قائماً .

« وحيث أن المحكمة لا تقر الدفاع فيما ذهب إليه من القول بأن تقديم الحكومة مشروعاً مماثلاً في احكامه لنصوص المواد من ١٩٨ الى ٥٩٨ يعتبر سحبا ضمنيا منها للرسوم بقانون / ١١٧ سنة ١٩٤٦ وذلك لان مشروع القانون الذي تقدمت به الحكومة لم يكن مماثلاً في احكامه لنصوص تلك المواد من جهة بل كان تعديلاً منها لتلك المواد بعد أن رأت أن احكامها لم تعد في الغرض الذي وضعت من أجله وهذا واضح من المذكرة الايضاحية لهذا المشروع المقدم في مارس سنة ١٩٤٨ اذ ورد بها ما يلي « لهذا رأى الشارع سدا لهذا النقص وضع نصوص جديدة في قانون العقوبات فأصدر بذلك مرسوماً بقانون رقم ١١٧ سنة ١٩٤٦ أضيفت بمقتضاه إلى هذا القانون المواد ٩٨ (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (هـ) — وقد رؤى أخيراً أن نصوص هذه المواد تحتاج الى بعض التعديل وقد أعد لهذا الغرض المشروع المرافق ومن جهة أخرى فإن المفهوم ان السحب أو الاسترداد لا يمكن ان ينصب الا على مشروعات القوانين التي تقدم بها الحكومة للبرلمان وليس على المراسيم بقوانين التي صدرت فعلاً .

« وحيث أنه عن القول بعدم دستورية المرسوم رقم ١١٧ سنة ١٩٤٦ لمخالفته نصوص

الدستور فإن المحاكم لا تملك التصدي لبحث دستورية القوانين موضوعاً وكل ما تستطيعه هو التحقق من توافر الشروط الشكلية للقانون فإذا ظهر أنها متوافرة فيه امتنع عليها البحث فيما إذا كان مطابقاً أو غير مطابق للبادئ المقررة في الدستور وذلك أعمالاً لمبدأ فصل السلطات الذي يقوم في استقلال كل سلطة عن الأخرى في عملها ووجوب عدم التدخل فيه أو تعطيله .

« وحيث أن المرسوم بقانون ١١٧ سنة ١٩٤٦ قد صدر فيما بين دورى انعقاد البرلمان تطبيقاً للمادة ٤١ من الدستور ووقع عليه جلالة الملك والوزراء المختصون وتم نشره بالطريقة وفي المواعيد التي نص عليها الدستور مستوفياً الشروط الشكلية فلا يجوز البحث في دستوريته موضوعاً .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الدفع بعدم قيام المرسوم لقانون رقم ١١٧ سنة ١٩٤٦ وبعدم دستوريته في غير محله ويتعين رفضه .

(ب) عن الدفع ببطالان التحقيقات لسريتها

« حيث أن هذا الدفع الذي تقدم به المتهمون الأول والثاني والخامس دون غيرهم من المتهمين معناه أن النيابة قامت باجراء التحقيق في غيبتهم ولم تسمح للمدافعين عنهم بالحضور خلاله معهم .

« ومن حيث أن حق النيابة في اجراء التحقيق في بعض الأحوال في غيبة المتهمين أو المدافعين عنهم مكفول لها بنص المادة ٣٤ من قانون تحقيق الجنايات فقد نصت الفقرة الأولى منها على أن التحقيق الذي تجريه النيابة العمومية يكون حضورياً وفي مواجهة الخصوم إلا إذا رأت النيابة اجراءه في غيبتهم لظواهر الحقيقة وأباحته الفقرة الثانية من هذه المادة لوكلاء الخصوم أن يحضروا معهم بنفس الشروط السابقة أي الواردة في الفقرة الأولى ويبين من هذا أنه إذا رأت النيابة جعل التحقيق سرياً فلها أن تمنع

حضور الدفاع عن المتهمين ، وإذا كان القانون الفرنسى الصادر فى ٨ ديسمبر سنة ١٨٩٧ يخول للدفاع عن الخصوم الحق دائما فى الحضور عند استجواب المتهم أو مواجهته بالشهود فان هذا الحكم لا نظير له فى قانون تحقيق الجنايات المصرى الصادر فى سنة ١٩٠٤ ، (راجع جرائم لولان جزء ١ ص ٢٦٦ وأصول تحقيق الجنايات للقللى بك ص ٢٠٥ والعرايى باشا جزء ١ ص ٢٦٦) .

« وحيث انه لذلك يكون هذا الدفع أيضا فى غير محله ،

ج - عن الدفع بطلان التفتيش

« وحيث ان المتهمين جميعا قد دفعوا بطلان تفتيش مساكنهم والقبض عليهم وفى بيان دفعهم هذا قرر المتهمون الأول والثانى والتاسع والعاشر أن تفتيش مساكنهم قد تم اجراؤه بناء على إذن من الحاكم العسكرى لمدينة الاسكندرية متجاوزا فى هذا الاذن حدود سلطته الاستثنائية المخولة له بمقتضى نظام الأحكام العرفية وقرر المتهم الثالث أن مسكنه قد جرى تفتيشه بناء على إذن من مفتش القسم الخصوص بمحافظه الاسكندرية ولم يصدر إذن تفتيش لا من النيابة العمومية ولا من الحاكم العسكرى لمدينة الاسكندرية وأنه لم يكن حين ضبطه بمسكن روبرت جلالتى فى حالة تلبس ، وقرر المتهم الرابع أن مسكنه قد قُتَشَ فى غيبته وأنه هو أى المتهم قد قبض عليه وجرى تفتيشه فى غير أحوال التلبس بالجريمة وقرر المتهم السابع فرج الله اسكندر غبريال أن مسكنه قد تم تفتيشه بإذن من النيابة بناء على بلاغ لم تسند فيه إليه أية جريمة وبهذا أيضا تمسك كل من المتهمين الخامس والسادس والثامن باعتبار أن تفتيش مساكنهم كان نتيجة لتفتيش منزل المتهم السابع

وقرر المتهم الخامس الفريد زكى كوهين أن مجرد ضبط صورة فوتوغرافية تجمع بينه وبين فرج الله اسكندر غبريال بمسكن هذا المتهم لا يصلح أساسا لتفتيش مسكنه ، وقرر محمد أبو اليزيد رمضان المتهم الثامن أن مسكنه قد صدر الاذن من النيابة بتفتيشه بناء على مجرد وجود مفكرة تحمل اسمه بين المضبوطات التى ضبطت بمنزل فرج الله اسكندر غبريال .

« ومن حيث ان مبنى الدفع بطلان التفتيش فيما يتعلق بالمتهمين الذين صدر الاذن بتفتيشهم من الحاكم العسكرى لمدينة الاسكندرية أن الحكومة قبيل إعلان الأحكام العرفية فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ كانت قد استصدرت القانون رقم ٧٤ سنة ١٩٤٨ الذى أضيفت بمقتضاه إلى المادة الأولى من قانون الأحكام العرفية / ١٥ سنة ١٩٢٣ فقرة جديدة هذا نصها « ويجوز إعلان الأحكام العرفية لتأمين سلامة الجيوش المصرية وضمان تموينها وحماية طرق مواصلاتها وغير ذلك مما يتعلق بحركاتها وأعمالها خارج البلاد المصرية وتطبق فى هذه الحالة جميع أحكام القانون رقم ١٥ سنة ١٩٢٣ والقوانين المعدلة على أن لا يكون ذلك إلا فيما تقتضيه سلامة هذه الجيوش ، وأنه عند ما صدر المرسوم بتعيين المنفور له محمود فهمى النقراشى باشا حاكما عسكريا نص فى المرسوم على قيامه بالسلطات الاستثنائية المنصوص عليها فى القانون رقم ١٥ سنة ١٩٢٣ والقوانين المعدلة وذلك على الوجه المبين فى القانون رقم ٧٣ سنة ١٩٤٨ وأنه يبين من هذا المرسوم والقانون الذى سبق صدوره أن سلطة الحاكم العسكرى كانت قاصرة على اتخاذ التدابير لمنع الصهيونيين فى مصر من القيام بما يهدد سلامة الجيوش المصرية التى كانت مشتركة فى الحرب بين

فلسطين والصهيونيين وأنه لم يكن يدخل في سلطة الحاكم العسكري الاذن بتفتيش مساكن المتهمين بالترويج للدعوة الشيوعية وهي لا تمت للحركة الصهيونية بسبب .

د وحيث ان السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية اذ تقوم باتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ١٥ سنة ١٩٢٣ ومنها الامر بتفتيش الاشخاص والمنازل في أية ساعة من ساعات الليل أو النهار انما تباشر سلطاتها هذه في ظل اشراف مجلس الوزراء ورقابته فلا محل للطعن على اجراءات هذه السلطة على أنه فيما يختص بتفتيش مسكني البيرترجمان وروبرت جلانتى فقد بنى هذا التفتيش على ما جاء بسلاغ عادل السيد النقيب وتحريات البوليس من أن هذين الشخصين من اليهود ذوى النشاط الصهيونى والحرب وقتئذ كانت قائمة بين مصر والصهيونيين ومن ثم كان اختصاص الحاكم العسكري .

د وحيث انه فيما يختص بالمتهم الثالث الدكتور شريف حتاة فالثابت في التحقيقات انه لم يصدر إذن بتفتيش مسكنه لا من النيابة العامة ولا من الحاكم العسكري وان هذا التفتيش قد أجراه بعض ضباط القسم المخصوص بمحافظه الاسكندرية بناء على تكليفهم بذلك من مفتش هذا القسم إلا أن الظروف التي اقترنت بوجود هذا المتهم بمسكن روبرت جلانتى عند تفتيش هذا المسكن كان من شأنها أن تبعث على الرية في أمره وقد ضبطت بمسكن روبرت جلانتى أوراق ومنشورات وتقارير وكتب متعلقة بالشيوعية ووجدت السترة التي كان يرتديها المتهم الثالث بمسكن المتهم الثاني البيرترجمان وقد ضبطت بمسكن الأخير كذلك أوراق ومنشورات تتعلق بالشيوعية ووجد مع المتهم الثالث عند تفتيش سترتها اشتراك ترام عليه صورة شمسية له ولكنه

يحمل إسمًا آخر غير اسمه .

د وحيث انه لا يشترط لقيام حالة التلبس أن يضبط مع كل من يشتبه فيه ما يدل على اشتراكه في الجريمة ذلك لأن صفة التلبس تلحق الجريمة نفسها لا شخص المتهم وقد قضت محكمة النقض بأنه لا يشترط لتفتيش منزل متهم في أحوال التلبس أن يشاهد هذا المتهم في حالة من هذه الحالات كما قد يلوح من النص العربي للمادة ١٨ من قانون تحقيق الجنايات بل يكفي - كما هو مفهوم من النص الفرنسي لهذه المادة - أن تكون الجريمة مما ينطبق عليها وصف التلبس وأن توجد دلائل قوية على اتهام من يراد تفتيش منزله بالمساهمة فيها (١٥ فبراير سنة ١٩٢٧ مجموعة القواعد القانونية لمحمود عمر جزء ٤ / ٤٨ في ١٧ ابريل سنة ١٩٢٩ - نفس المرجع ٣٨٧) وتطبيقاً لهذا ترى المحكمة أن تفتيش مسكن المتهم الثالث قد وقع صحيحاً .

د وحيث انه بالنسبة للمتهم الرابع فالثابت من التحقيقات أنه كان قد استأجر هو والمتهم الثالث مسكناً واحداً هو الذي جرى تفتيشه بعد ضبط المتهم الثالث بمسكن روبرت جلانتى وما قرره المحكمة في خصوص تفتيش مسكن المتهم الثالث يسرى في حق شريكه المتهم الرابع أما ما أثاره هذا المتهم من بطلان القبض عليه وتفتيش شخصه فلا مصلحة له في التمسك به لأن هذا الاجراء لم يسفر عن ضبط شيء معه يوجب الشبهة في أمره .

د وحيث انه فيما يختص بالمتهم السابع فرج الله اسكندر غبريال فقد تبين من مراجعة طلب الاذن بتفتيشه انه موجه من البوليس الى حضرة رئيس نيابة الاسكندرية بالصيغة الآتية :
وتشرف بإحاطة عزكم انه اتصل بنا ان الاشخاص المذكورة أسماؤهم بالكشف المرفق على هذا
د ومن بينهم فرج الله اسكندر ، يعززون

الاتصال بطوائف الطلبة والعمال لتحريضهم على الشغب والاضطراب يوم أول مايو سنة ١٩٤٨ بمناسبة عيد العمال الدولي وذكرى حوادث الاصطدام التي وقعت بين الطلبة والبوليس في مثل هذا اليوم من عام ١٩٤٦ وان بعضهم قد يحرز أسلحة بدون رخصة أو مطبوعات متنوعة . وحيث أنه يتضح من هذا الطلب أنه لم يكن قد وصل إلى علم رجال البوليس وقوع جرائم معينة بالذات وأنه كان يتوقع في المستقبل القريب حدوث تحريض الطلبة والعمال على الشغب والاضطراب وأنه من المحتمل أن ترتكب جرائم هي احراز أسلحة ومطبوعات متنوعة .

وحيث أنه يشترط قانونا لا مكان الاذن بالتفتيش أن يكون ثمت جريمة وقعت .
delik constate

وان تقوم أمارات indices تدل على وقوعها أما الاحتياط لمنع ارتكاب الجرائم فهو عمل من أعمال الضبطية الادارية mesure de police ولا يبرر القانون اتخاذه أساسا للاذن بالتفتيش . وحيث ان النيابة قررت في ردها على الدفع المقدم من هذا المتهم أن ما ضبط بمسكنه جاء مؤيدا لتحريات البوليس عنه .

وحيث أنه فضلا عن أن مضاهاة البيان الوارد عن هذه المضبوطات بمحضر التفتيش بالبيان الوارد عنها بمحضر النيابة يدل على وجود نقص فيها ويحوط واقعة الضبط بالشك فانه لا يمكن الاستناد إلى نتيجة التفتيش في تأييد صحة الاذن به .

وحيث أنه لذلك يكون الدفع المقدم من هذا المتهم على أساس صحيح ويتعين قبوله .

وحيث أنه وان كان تفتيش مساكن كل من المتهمين الخامس والسادس والثامن قد تم بعد تفتيش منزل فرج الله اسكندر غبريال وكان من مسوغاته عند الاذن به من النيابة وجود مضبوطات معينة بمسكن هذا المتهم إلا أن تقرير

بطلان التفتيش الذي حدث بمسكن المتهم السابع قد رخص به بناء على طلب لم تسند اليه فيه ارتكاب أية جريمة . أما التفتيش الذي حدث بمساكن المتهمين الخامس والسادس والسابع فقد نسب اليهم في طلب الاذن به حصول جريمة معينة منهم هي ترويجهم للمبادئ الشيوعية . وحيث ان تفتيش مسكن المتهم الفريد كوهين لم يكن الاذن به مبني على مجرد وجود صورة شمسية تجمعها هو وفرج الله اسكندر بل ورد في طلب الاذن ان الفريد كوهين من المعروفين بالترويج للشيوعية بين العمال وبين من هذا ان اذن التفتيش كان بناء على تحريات البوليس مضافا إلى ضبط الصورة المشار اليها . وحيث أنه بالنسبة للمتهم الثامن محمد أبو اليزيد رمضان فانه لا مصلحة له في التمسك بالدفع ببطلان التفتيش الذي حدث بمسكنه هو ولا ببطلان التفتيش الحاصل بمنزل فرج الله اسكندر وذلك لأن هذا المتهم قد اعترف عند استجوابه في النيابة بحيازته للمنشورات والكتب التي ضبطت بمسكنه وكان اعترافه هذا أمام هيئة تحقيق غير الهيئة التي قامت بالضبط والتفتيش . وحيث أنه لما تقدم يتعين الحكم برفض الدفع المقدمة من المتهمين وذلك فيما عدا الدفع الخاص ببطلان التفتيش المقدم من فرج الله اسكندر غبريال .

ومن حيث ان الوقائع على الوجه الذي تقدم ايرادا ثابتة بالنسبة للمتهم الثاني المرت ترجان من أقوال . عادل السيد النقيب وكيل صاحب العمارة التي يقيم فيها المتهم الثاني فقد قرر في التحقيق وشهد بالجلسة ان له حجرة مكتب على السطح فلاحظ قبل تقديم بلاغه بوضعة أيام ان سكان الشقة رقم ٩ يحرقون أوراقا في شرفة مسكنهم فراه أمرهم وبدأ يستطلع من خادمتهم بمة محمد حسان خصوصا والحرب قائمة بين اليهود والعرب فعلم منها ما اكده ما رآه فكلفها باستحضار

بعد استئذان الحاكم العسكري فتوجه الضابطان للتفتيش الساعة ٣م وابذعه الصاغ بمدوح تليفونيا وهو في منزله بالعثور على اوراق ومطبوعات كثيرة فكلف الصاغين سمير درويش وعبد الحليم حتاتة بالانتقال لمساعدتهما ولم يلبث هو أن لحق بالضباط الاربعة حول الساعة ٣ر٤م فوجدهم قد فرغوا من التفتيش ومعهم من وجدت المضبوطات في حيازتهم ومنهم البير ترجمان وكان ضمن المضبوطات اوراق شيوعية وآلة كتابة وورق للطبع وأوضح ظروف ضبط المتهم الثالث الذي وجد في الشقة العليا وسترته في الشقة السفلى وما وجد بها من اشتراك الترام الخاص بعادل عبد الحميد والملصق عليه صورة المتهم الثالث وغير ذلك مما أنكر هذا المتهم صنته به وسوغ له أى للشاهد ان يأمر بتفتيش منزل هذا المتهم بجهة السيوف وكان قد عرف عنوانه من م ظروف وارد اليه وضبط معه ، كذلك أشار الشاهد الى تفتيش سيارة احضرها البير ترجمان الى جراج يديره وما وجد في هذه السيارة من اوراق شيوعية وقال إن المنظمة الشيوعية التي يروج لها المتهم الثاني معروفة للبوليس منذ سنة ١٩٤٧ واستدل على ذلك بأن ضمن المضبوطات المشار اليها تقارير عن حوادث واضطرابات حدثت في الاسكندرية في تواريخ سابقة منها حوادث ٢٣ فبراير وأول مارس سنة ١٩٤٨ وقضية سعد فريد بولس واضطرابات حدثت في الجامعة .

ومن حيث ان الصاغ بمدوح محمد سالم قرر في التحقيق وشهد في الجلسة بما يؤيد اقوال رئيسه الشاهد السابق قائلا انه مكلف بالتحري عن بلاغ عادل واطلع على المنشور المقدم معه وتحري عنه فأسفرت تحرياته عن صدق ما جاء في البلاغ فانتقل مع زميله سيد فهمي الى

(٧)

بضع قصاصات تمكن ان يلتقط منها ما زاد ريبته فكلفهما باحضار ورقة كاملة فأحضرت له المنشور الذي قدمه مع بلاغه وأبلغه ان سكان الشقة / ٧ على اتصال بسكان الشقة / ٩ التي يعلم انهم شغلوها قبل جيرانهم / ٧

ومن حيث انه ثبت من معاينة النيابة للنزل انه يقع على شارعى زهرة والاقصر وأنه يتكون من اربعة طوابق يسكن جلاتى اعلاها في شقة لها شرفتان مكشوفتان لمن يكون على السطح بحيث يرى ما يحدث فيهما كما تبين ان شقة ترجمان تقع تحت هذه الشقة مباشرة وهذا دليل مؤيد ما ذكره عادل .

ومن حيث ان زكية محمد حسان التي تليت اقوالها لعدم حضورها بالجلسة قررت في التحقيق أنها التحقيق بخدمة روبرت جلاتى من قبل التحقيق بشهر وانها تعمل كل يوم من الساعة ٨ الى الساعة ٣م وانها قبل التفتيش يومين وجدت ورقا ممزقا في وعاء القمامة فاستدعاها عادل وطلب اليها ورقة مما ممزقه مخدوما فأحضرت له ورقة من حقبة من نوع الاوراق الممزقة وأشارت الى أن لمخدوما آلة كتابة كثيرا ما كانت تسمعها تدق والى الاتصال بين مخدومها وبين البرت ترجمان المتهم الثانى الى حد انها كانت تكلف بالنزول اليه لخدمته احيانا . وقد عرضت عليها الحقيبة التي ضبطها البوليس بمنزل مخدوما فقالت انها هي التي سرقت منها المنشور .

(ومن حيث ان البكباشى زهران رشدى مفتش القسم السياسى قرر في التحقيق وشهد بالجلسة انه تلقى بلاغ عادل النقيب المشار اليه آنفا فسله لحضرة الصاغ بمدوح سالم للتحري عنه وبعد ان تحرى الضابط واطلع على المنشور المقدم معه أكد له صحة ما جاء بالبلاغ فكلفه هو والضابط السيد فهمي بتفتيش الشقتين / ٧ و / ٩

حيث العنوان الموضح بالبلاغ وصعدا الى الشقة / ٩ فلما رأهما من «شراعة» الباب روي رجلا تى أسرع الى حجرة وأغلق بابها عليه فطرق باب الشقة بشدة فدخلت زوجة روي الى الحجرة المشار اليها أيضا وبعد دخولها وجدا بالشقة ايريك ادلر كما وجدوا المتهم الثالث في حجرة أخرى مع أخت صاحب الشقة ووجدوا أوراقا مبعثرة في الشقة بعضها على المكتب والبعض الآخر في ادراجيه وهى أوراق شيوعية كما وجدوا آلة كتابة وورقا ايض وورق كربون فاتصل بمفتش القسم المختص طالبا المعاونة في التفتيش فوافاه بعد قليل الصاغان سمير درويش وعبد الحليم حتاته للمساعدة في تفتيش شقة المتهم الثانى البير ترجمان حيث وجدوا بها كتب شيوعية وثمانين رزمة ورق طبع وأشار الشاهد الى ضبط ستره المتهم الثالث (دكتور حتاته) معاقه في مشجب (شماعة) بهو الشقة وما ضبط بهذه الستره مما أدى الى تفتيش منزل حتاته بسيوف وأشار الى انه قبل هذا التفتيش اشترك في تفتيش منازل فرج الله اسكندرو الفريدوموريس كوهين ومصطفى حرازى وشوقى بدروس الضبع والظروف التى اقترنت بتفتيش هؤلاء مما سبق ذكره مفصلا .

ومن حيث ان حضرة الضابط السيد حسين فهمى قرر فى التحقيق وشهد فى الجلسة بظروف تفتيش الشقة رقم ٧ بما لا يخرج عن مضمون ما قرره الصاغ ومدوح وقال انه بقى فى هذه الشقة عند تفتيش الشقة / ٩ الذى لم يساهم فيه كذلك قرر فى التحقيق انه قدش محل دراجات البير ترجمان بشارع امبرواز فوجد به نحو ٢٠ رزمة طبع ومنشورا بالانجليزية عن دعاية شيوعية .

ومن حيث ان الصاغ محمد سمير درويش

قرر فى التحقيق وشهد فى الجلسة بمعنى ما ذكره زميله الصاغ ومدوح فأشار الى بلاغ عادل وما ترتب عليه وقال انه عندما توجه للمعاونة فى تفتيش الشقة رقم ٧ الخاصة بالبرت ترجمان وجد بها ثمانين رزمة ورق مما يطبع على الرونيو فى دولاب بحجرة المائدة كما وجد على شوفيرة بحجرة النوم حافظة صغيرة من المشمع بها تقارير عن النشاط الشيوعى وأشار الى محتويات ستره المتهم الثالث وكيف ادت الى تفتيش منزله بسيوف وقد أشار الشاهد الى ما قتنه من مساكن المتهمين الآخرين .

ومن حيث ان المحكمة عرضت على الشاهد كية الاوراق المعدة للطبع المشار اليها وهى تميل للصفرة فأجاب انها هى بذاتها التى ضبطت بمنزل البيرت .

ومن حيث ان الصاغ عبد الحليم حتاته الذى اكتفى بتلاوة أقواله لتخلفه عن الحضور بالجلسة قرر فى التحقيق ان رئيسه مفتش القسم المختص كلفه بتفتيش محل دراجات البير ترجمان ١٦٤ بشارع امبرواز الى فتنقل مع زميله السيد فهمى وقتشاه فعثرا بالسندره على ٢٢ رزمة من ورق الطبع تشبه ما وجد بمسكنه بشارع زهرة كما عثر على منشور دعاية شيوعية مطبوع بالرونيو معنون

Translated extracts from the russian for subscribers only

كما قدش جراج روبرت جلاتى رقم ١٦٩ بنفس اشارع فلم يجد به ما يشبه فيه .

ومن حيث ان حضرة البكباشى صالح فهمى الحضيرى قائد المخابرات الحرية قرر فى التحقيق وشهد فى الجلسة انه فى اليوم التالى للقبض على البرت ترجمان ابلغه اوسكارا سكولينا صاحب الجراج الذى يقابل مكتبه ان عمال الجراج عثروا على سيارة احضرها البرت للجراج على

«ومن حيث انه ضبط بحقية روبرت جلالتى الذى أحيل إلى النيابة المختطة والذى كان على اتصال بالمتهم الثانى ترجمان كتب وأوراق تتصل بالشيوعية من نوع الأوراق المضبوطة عند ترجمان جاره منها جريدة ... من أجل سلام دائم وديموقراطية شعبية ... ومكتوب عليها أنها لسان حال مكتب الاستعلامات للأحزاب الشيوعية والعمال ونشرات مطبوعة على الرونيو بعنوان «أها الأصدقاء» انتهت بالقول «بأن جميع الطرق تؤدي إلى الشيوعية» ونشرات بعنوان بيان من مسلم عن الأحكام العرفية وواجباتنا العاجلة جاء بها أن سبب عدم وجود مقاومة ضد الأحكام العرفية هو عدم وجود حزب شيوعى كما جاء بهادعوة إلى الكفاح بالقوة من أجل تقوية التنظيم ونشرة بالفرنسية بعنوان «مشروع الخط السياسى» أشير فيه إلى تركيز الكفاح تحت راية الديموقراطية والتحرر الوطنى ومكافحة الرأسمالية بالقوة ومنشور آخر مذيّل بخلاصة لشرح الماركسية اللينينة ومنشور بعنوان الكادر نداء من مسلم «لعله اسم المنظمة» يتضمن الشكوى من أن المنظمة تمر بظروف قاسية وأزمة داخلية بسبب اشتداد هجوم الاستعمارية والرجعية على الشعب وبعد أن شرح المنشور بنظام العمل والبرنامج الجديد والدعوة إلى تدعيم الميزانية انتهى بالدعوة إلى دفع الاشتراك بالكامل وأن يكون الاشتراك ممكناً وإلى توزيع مطبوعات الحركة وإلى سداد اثمان جميع المطبوعات السابقة والجديدة . هذا عدا نشرات أخرى وأوراق تحمل رموزاً بالعربية والفرنسية مثل دنيا مو . رعد . صاعقة . عاصفة الخ يقابل كلا منهما رقم . وعدا كتب شيوعية عن البلشفية بعضها عن لينين والبعض الآخر عن تأليفه وعدا آلة كاتبة .

أوراق من نوع ما ضبط بمحل الدراجات الذى يديره فأبلغ البوليس بذلك فكلف الصاغ فؤاد عبد الشافى بتفتيش السيارة فضبط هذه الأوراق وقال انه يعرف البرت ترجمان ويعلم ان اوسكار وان كان قد أجر الجراج لترجمان إلا انه بقى نحو شهر لتدريبه على ادارته .

«ومن حيث ان أوسار اسكولينا الذى اكتفى بتلاوة أقواله لتخلفه عن الجلسة قرر فى التحقيق أن البوليس ضبط فى محل الدرجات الخاص بالبرت ترجمان رزم أوراق كثيرة وأن أحد عماله وجد فى اليوم التالى سيارة رقم ٦٠٠٢ ملاكى مصر التى اعتاد البرت احضارها للجراج أوراقاً مائة وذلك أثناء تنظيفها فأبلغ ذلك البكباشى صالح الخضيرى .

«ومن حيث ان الصاغ فؤاد عبد الشافى قرر فى التحقيق وشهد فى الجلسة أنه بناء على اخطار البكباشى صالح كلف بتفتيش السيارة المشار إليها فرافقه إلى الجراج حيث وجد خفف المساند الخلفية لمقاعد السيارة رزم أوراق للطبع على الرونيو وكتباً شيوعية فحرر كشفاً بالمضبوطات وارسله معها إلى القسم السياسى .

«ومن حيث انه تبين أن هذه السيارة يملكها البير البير ايزاك البو المهندس الذى اعتقل فى القاهرة بتاريخ ١٩٤٨/٥/٢٣ وأودع معتقل ها كستيب وقد سئل عنها فى التحقيق فقرر أنها له وأنه تركها فى الاسكندرية بشارع سنترال وسافر إلى القاهرة حيث اعتقل ولا يعرف كيف وجدت فى هذا الجراج ووجدت بها هذه الأوراق وعندما ووجه بأنه اعتقل يوم ١٩٤٨/٥/٢٣ وأن السيارة ضبطت يوم ١٩٤٨/٦/٣٠ لم يبد تعليلاً مقبولاً لطول بقائها فى شارع مأهول بغير قائد إذا صح ذلك ومن ثم يتبين أن ترك هذه السيارة فى حيازة ترجمان لم يكن فوق الشبهات .

مختلفة منها الدائرة (مديرية) القسم (مركز) المحامي (الشيخ) إلى غير ذلك من الألفاظ الكثيرة ويقابل كل لفظ ترجمته ، ومنها خطاب بالفرنسية بعنوان (إلى مجلس الإدارة) .

يرسل به كاتبه مذكرات عن منظمتنا في جمعية الاسكندرية لدراستها ومنها رسم كروكي لعنابر مصنع كرموز للغزل معين به أقسام المصنع ومحلات عمل كل داورية من داوريات العمال ومنها ٨٠ رزمة ورق من حجم الفولسكاب معدة للطبع .

ومن حيث انه يستخلص من البند والفقرات المقطعة من المضبوطات سواء ما ضبط منها في حيازة جلاتي أو ما ضبط في حيازة جاره وزميله ترجمان ان هناك جمعية سرية أشير اليها صراحة في مواضع عديدة من هذه الأوراق المضبوطة لديهما . لها مجلس إدارة تقدم له تقارير ولها فروع وخلايا تفاهم بلغة الاحاجي والرموز (التقرير عن الباخرة محمد علي وكشوف الشفرة) كما أن لها موارد مالية يغنيها ما يدفع من الاشتراكات والامانات ونظام تسير عليه وهذه الجمعية تدعو الى الشيوعية الروسية التي دعا اليها لينين وستالين والتي قامت سنة ١٩١٧ في اعقاب الثورة الروسية وهذه الشيوعية ترمي الى القضاء نظام الطبقات وسيطرة طبقة العمال على طبقة أصحاب رؤوس الأمـوال والى قلب نظام الدولة الاجتماعي والاقتصادي الذي ينص دستوره على احترام الملكية الفردية وقد أشير في هذه الأوراق المضبوطة صراحة الى أن العنف والقوة من وسائل هذه الأهداف ففي بعضها دعوة صريحة الى الكفاح بالقوة ، ومكافحة الرأسمالية بالقوة واعداد الحوة الحاليين ؛ وغير ذلك من عبارات العنف كما أن من وسائلها غير المشروعة

ومن حيث انه ضبط لدى البرت ترجمان جملة كتب وأوراق معدة للطبع ونشرات مطبوعة وأوراق بعضها بخط اليد ومفكرات وخطابات وتقارير وكل هذه الأوراق تتصل بالشيوعية وتدعو إليها ومن هذه الأوراق مذكرة بالفرنسية على الآلة الكاتبة بعنوان « جمعيتنا لها عدة ملاحظات » ومذكرة بالفرنسية بخط اليد ورد في البند الثالث منها « الحوة الحاليين » وكيفية إعدامهم » وبين هذه الأوراق ترجمة منشور بالعربية مطبوع على الرونيو عن أصل فرنسي وجد عند روبرت جلاتي عنوانه « موت في الخط السياسي » يتضمن شرح النزاع بين الرأسمالية والاشتراكية وبه نبذة عن تاريخ الحركة العمالية في مصر وثلاث نسخ من منشور أشار إلى الدور الذي يقوم به الأجانب في منظمة يراد تكوينها ومن ذلك كشف بأسماء كتب من تأليف لينين ونشره بالآلة الكاتبة تتضمن تعريف الحزب طبقا لنظرية لينين ، ومن ذلك ورقة منفصلة من أجنده مؤرخة ٨ أغسطس سنة ١٩٤٨ بها ألفاظ مختلفة مثل فجر ٣٧ جنيه شديد ٢٠ جنيه الفؤادية ٨ جنيه إلى غير ذلك من الرموز المختلفة العديدة ومشارفها فوق ذلك إلى مبلغ مصاريف إيجارات واعانات . . . الخ وإلى ضرورة ان تكفي الدوائر العمالية نفسها بنفسها وورقة بالعربية بعنوان (تقرير عن الباخرة محمد علي إلى القبطان) تدفع فيه كاتبه بالنظام الذي اتبعته الميناء في تنظيم الباخرة وانتهى التقرير باقتراح حل الباخرة محمد علي ووضع نظام آخر للبحارة يتضمن انشاء كادر من إدل ماضيهم على امكان الوثوق بهم وكادر قيادة الطلبة والمعاهد وكادر شيوعي يدرب على العمل إلى غير ذلك وقد أشير في التقرير الى التنظيم السري والتنظيم العلني ثم كشف شفرة بألفاظ

اضراب العمال وفي الرسم الكروكي عن مصنع كرموز الدلالة الكافية على ذلك .

« ومن حيث ان روبرت جلاتي اعترف بأن صلته بترجمان ترجع الى سنة ١٩٤٢ وأن الأخير كان يصعد الى مسكنه ويناقشه في الشيوعية وأنها كانا يزعمان مشتري الجراج معا وأنه أي جلاتي دعى الى الانضمام الى الشيوعية فلم يقبل وانما كان يطالع الكتب الشيوعية أما الأوراق التي ضبطت عنده فادعى أنها لكليمان بوطون وقال أنه لا يوجد في العالم شيوعية غير شيوعية لينين .

« ومن حيث أن المتهم الثاني البير ترجمان سئل في التحقيق فاعترف بملكية ورق الطباعة مدعياً أنه أحرزه للتجار فيه وبملكته ثلاثة كتب وأنكر ملكية باقي الأوراق واعترف بصلته بروبرت جلاتي قائلاً انما نشأت قبل سؤاله بأربع سنوات وأنها يتزاوران ويذهبان معا الى الشاطئ، والى السينما أما السيارة فاعترف بأنه يركبها وان لم تكن له أصلاً وانما هي للمتهم الثالث ثم عدل عن ذلك في موضع آخر وقال ان السيارة قد أحضرها له شخص يدعى جورج وانه اشترى لجراج وانه لم يستلمه بصفة نهائية وقال انه اعتنق الشيوعية وانه كان يتلقى دروساً من روبرت جلاتي وانه درس الماركسية وتطور الحياة في مصر وانه فهم من دروس جلاتي ان الغرض من الحركة الشيوعية هو انشاء حزب شيوعي في مصر وان سبب انضمامه للحركة هو رغبته في تحسين حالة العمال المصريين واعترف فيما اعترف بأن الرأسمالية أثر من آثار الاستعمار فيجب مكافئتها وجعل رؤوس الأموال ملك الحكومة وانه كان يتلقى نشرات من جلاتي ويمزقها — وبعد قوله انه احضر الورق الأبيض للتجار

فيه عاد في موضع آخر فعدل عن ذلك قائلاً ان روبرت جلاتي اشتراه من احد التجار وكلفه باحضاره وسلمه بعضه واستبقى البعض الآخر في مسكنه .

« ومن حيث ان الدفاع عنه قال انه ادلى بهذا الاعتراف بإيعاز البوليس السياسى وتهديده له وان الجراج فئش قبيل العثور على اوراق السيارة فلم يعثر فيه على شيء .

« ومن حيث ان البوليس نفى التهديد الذى لا دليل على حصوله أما الأوراق التي ضبطت في السيارة فكانت خاف المساند ويرجح أن من فئش الجراج في البداية قد أغفل تفتيش هذا المكان من السيارة لبعده الشبهة عنه .

« ومن حيث أنه يستخلص من أقوال هذا المتهم أنه اعتنق الشيوعية مدعياً أنه واقع تحت تأثير آخرين فاذا أضيف إلى هذا الاعتراف ما يستخلص من الأوراق السابق ضبطها في مسكنه ومحله والسيارة التي أحضرها الى الجراج وارشاده النيابة عن محل مشتري الأوراق البيضاء وماورد عنه في ثانيا أقوال روبرت جلاتي إذا توافر كل ذلك لم يبق هناك شك في ان المتهم منضم إلى جمعية سرية تعمل لاحلال النظام الشيوعى محل النظام الحاضر .

« ومن حيث ان الدفاع عن المتهم قال أيضاً ان الشيوعية ليست فكرة لتلب نظام الحكم وانما هي فكرة فلسفية اقتصادية سامية وان القضية غير متوافر فيها ركن القوة وان المتهمين الذين أحيلوا إلى القضاء المختلط اخلى سبيلهم .

« ومن حيث ان الدعوة إلى الشيوعية ليست فكرة فلسفية وانما هي حركة سياسية تسعى إلى تحقيق اغراضها ببرامج ايجابية ووسائل عملية وهذه الدعوة ترمى إلى استئثار الطبقة العاملة بمقاييد الحكم المطلق وتهدف إلى قلب النظم

السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي بنص عليها الدستور بقدر ما تهدف إلى خنق الحريات العامة وانكار مبادئ الأديان ،

« ومن حيث ان تطبيق المادة ١ على ٩٨ وما بعدها لا يشترط توافر القوة بالفعل وإنما يكفي ان يكون استعمال القوة والعنف أو الوسائل غير المشروعة ملحوظة في مثل هذه الجمعيات ، وقد تقدم أنه ورد صراحة في ثنايا الأوراق التي وجدت عند المتهم الثاني وزميله أن هذه الوسائل كانت ملحوظة وحتى إذا لم يكن قد وجد بين هذه الأوراق ما يحمل الدعوة الصريحة إلى تطبيق هذه المبادئ الهدامة بالعنف فإن الدعوة إلى الشيوعية الروسية كما يعرفها لينين وستالين كافية في الدلالة على ذلك والماركسية التي يعتنقها تؤمن بالثورة والانتقال الشامل لتحقيق الإصلاح في عرفها (كتاب رأس المال لكارل ماركس) ومنذ ثورة أكتوبر سنة ١٩١٨ إلى الآن وقد انتهت بإلغاء النظام القيصري وقيام النظام الشيوعي والقضاء على الملكية الخاصة زراعية كانت أو تجارية أو صناعية وزج لينين وستالين في تصرّحاتهما ومؤلفاتهما على الإشارة إلى أن مثل هذا الانقلاب لا يتأتى إلا عن طريق الثورة لا عن طريق التطور ، ومن ثم فلا وجه للاستشهاد بما ذهبت إليه النيابة المختطة وقاضى التحقيق بالنسبة لمن أحيل إلى القضاء المختلط من المتهمين .

« ومن حيث أن الأدلة التي تستند إليها النيابة في اتهام إريك ادلر هي أنه ضبط في مسكن روبرت جلانتى بواسطة الصاغ مدوح سالم عندما دهم هذا المسكن لتفتيشه وما أشير إليه في أقوال زكية محمد حسان خادمة جلانتى من أن هذا المتهم يتردد على مخدومها .

« ومن حيث أن البكباشى زهران رشدى قرر في التحقيق أنه كلف ضابطين من أعوانه بتفتيش مسكن هذا المتهم بمحطة رشدى بأشبا

فتبت من محضر التفتيش أنه لم يعثر فيه على ما يؤيد التهمة المسندة إليه .

« ومن حيث أن المتهم أنكر ما أسند إليه وإنه لم يذكر صلته بروبرت جلانتى قائلاً إنه كان في منزله في زيارة عادية .

« ومن حيث أن مجرد اتصال هذا المتهم بروبرت جلانتى لا يكفي في إثبات التهمة المسندة إليه خصوصاً ولم يضبط في حيازته شيء من الأوراق التي تؤيد هذه التهمة .

« ومن حيث أنه بشأن المتهم الثالث الدكتور شريف حتاته فإن الأدلة التي ساقها النيابة على اتهامه تنحصر فيما شهد به البكباشى زهران رشدى وبعض ضباط القسم السياسى من أن هذا المتهم ضبط بمسكن روبرت جلانتى وأن سترته ضبطت بمسكن ألبرت ترجمان وأنه وجد بحافته خطاب موجه إليه ومعنون بعنوانه بجهة سيوف كما عثر على تصريح بركوب الترام يحمل صورته الشمسية وإسم عادل عبد الحميد وفي أنه ووجه بذلك أمام البوليس فتجاهل جميع هذه الأشياء منكرأ صلته بها فكلف البكباشى زهران الصاغين مدوح سالم وسهير درويش بتفتيش منزله بسيوف وقد أسفر هذا التفتيش عن ضبط حقيبة تحتوي على كتب وأوراق شيوعية وآلة كاتبة رونيو استندت النيابة فوق ذلك إلى مقررته زكية حسان من تردد المتهم الثالث على المنزل الذى ضبط فيه وإلى أنه ضبط فيما ضبط بمسكن ألبرت ترجمان مفكرة لشركة ساندوز للأدوية تحمل رموزاً أنكر المتهم الثالث صلته بها ابتداء إلى أن ووجه بما أثبتته تقرير قسم التزوير والتزييف بمصلحة الطب الشرعى من أن الالفاظ التي ينكروها المتهم كُتبت بخطه فاعترف المتهم بذلك كما استندت إلى ما ذكره ألبرت ترجمان في بعض أقواله من أن المتهم الثالث هو صاحب السيارة التي وجدت

بعض الأوراق مخفاة فيها وإلى ان المتهم يقيم
بشقة صغيرة بسيوف بعيداً عن منزل والده
بالزمالك في القاهرة

ومن حيث انه عن آلة الطباعة وحقية
الأوراق اللتين ضبطتا بمسكنه بسيوف فقد ثبت
ان هذا المسكن لم يكن يستقل المتهم بسكناه وإنما
كان يساكنه فيه محمد كمال عبد الحليم الذي ضبطه
البوليس عائداً إلى هذا المسكن مساء يوم التفتيش
وأقامة هذين المتهمين في هذا المسكن ثابتة من
عقد ايجاره الموقع عليه منهما ومن شهادة محمد علي
ابراهيم صاحب هذا المنزل الذي شهد بأنه اجره
يضاف إلى ذلك ان عبد العظيم احمد انيس الذي
تقرر بالأول وجه لأقامة الدعوى عليه هذا الشخص
اشار البوليس الى انه يتردد على هذا المنزل أيضا
يؤيد ذلك ما قرره عبد الرحيم السيد شلى الذي
كان منوطاً بمراقبة المنزل من انه ضبطه بطرق
الباب سائلاً عن الدكتور حتاته

ومن حيث ان الضابطين اللذين قشما منزل
سيوف شهدا بأنه ليس في المنزل إلا حجرة
نوم واحدة ضبطت آلة الطباعة تحت السرير
الذى بها وقال المتهم الرابع في التحقيق انه يتناوب
هو وزميله المتهم الثالث استعمال هذا السرير
فينام فيه كل منهما في غيبة الآخر وازاء انكار
كل منهما للمضبوطات التى ضبطت بهذا المسكن
لم تر النيابة بدا من القول بأنها ملك المنظمة
الشيوعية وليس ينتج في الاثبات ضد المتهم
وصاحبه ان تكون هذه المضبوطات للمنظمة
مادام لم يثبت من من سكان المنزل هو الذى
أدخلها فيه وشيوع حيازة المضبوطات على هذا
النحو بين المتهم الثالث وآخرين يجعل هذا الدليل
عديم القيمة في الاثبات .

ومن حيث ان السيارة التى أخفيت بها بعض
الأوراق ثبت انها مرخصة باسم ايزاك البو
وثبت من أقوال صاحب الجراج أن الذى
استحضرها الى الجراج إنما هو البرت ترجمان
نفسه على ان الاخير بعد ان ادعى في مبدأ الامر
انها للمتهم الثالث عاد فعُدل عن هذه الأقوال

قائلاً ان الذى احضرها شخص يدعى جورج
ثم قال أخيراً انه هو نفسه الذى استحضر هذه
السيارة ومن ثم فلا تطمئن المحكمة الى أنها كانت
في حيازة المتهم الثالث .

ومن حيث انه لا يبقى بعد ذلك غير
ضبط المتهم الثالث بمسكن روبرت جلاتى وما
ثبت من صفة بالآخر وبالبرت ترجمان وتجاهله
للأشياء التى ثبت انها له .

ومن حيث ان الثابت من أقوال ضابطى
البوليس اللذين قشما منزل روبرت جلاتى ان
المتهم الثالث وجد محتلياً بنيون جلاتى اخت
صاحب هذا المسكن في حجرة مقفلة وسواء
أصح ما أشير اليه من أنه كان يباشر حقها
بصفة طيباً ام ان اجتماعهما كان بسبب آخر
فانه ليس هناك ما يقطع بأن خلوته بهذه السيدة
في هذا الوقت بالذات لها صلة بالشيوعية .

ومن حيث انه بالرجوع الى الالفاظ التى
كتبت بالمداد في مفكرة شرلة ساندور التى ثبت
من تقرير الخبير انها بخط المتهم وهى (اجتماع
ل.م) والاتصال بمصر للاقسام . فن مثل هذه
الالفاظ المهمة وحدها غير واضحة الدلالة على
ثبوت انضمامه لمنظمة شيوعية خصوصاً ولم تثبت
حيازته للمضبوطات التى وجدت بجهة سيوف .

ومن حيث ان استرسال المتهم فى انكار كل
ما ثبت انه وان كان يثير الشبهة فى مسأله الا
ان هذه الشبهات وهى لا ترتقى الى مرتبة الأدلة
وقد يكون منشؤها ان للمتهم امياً لاشيوعية فعلاً
وانه يعلم فوق ذلك انه متصل ببعض الشيوعيين
فأراد ان يباعد بينه وبين كل ما يربطه بهم فجنح
الى هذه الخطة فى دفاعه .

ومن حيث ان الاتصال بأناس يؤلفون
جمعية شيوعية غير معاقب عليه بمقتضى التشريع
الحالى إذا انه لا ينفخ درجة الانضمام الى هذه
الجمعيات حتى اذا لم يقتصر الاتصال على الزاور
بل تعدى ذلك الى تلقى تعاليم اصحاب هذه

المبادئ الهدامة لذلك عني واضح مشروع القانون الجديد بعلاج هذا النقص فنص صراحة على عقاب من يتصل بهذه التشكيلات بالذات او بالواسطة وجاء بمذكرته التفسيرية المؤرخة ١٩ مايو سنة ١٩٤٩ (انه رؤى النص على اعتبار مجرد الاتصال بهذه الهيئات جريمة ولا يشترط ان يبلغ الاتصال درجة الاشتراك في تلك الهيئات كما اوجبه قانون العقوبات بل يكفي ان تكون هنالك علاقة معها من اى نوع كانت كأن يتصل شخص باحدى تلك الهيئات كما اوجبه قانون العقوبات بل يكفي ان تكون هنالك علاقة معها من اى نوع كانت كأن يتصل شخص باحدى تلك الهيئات لتلقى تعاليمها تمهيدا لأن يكون في المستقبل اداة لنشر مبادئها او الالتحاق بخدمتها)

ومن حيث ان المتهم الثالث سئل في التحقيق لم ينكر ضبطه بشقة روبرت جلالتى قائلا انه يعرفه من الشاطيء وهو يستحم وقال انه تجاهل الاشياء التى ضبطت هناك امام البوليس لأنه كان ينتظر تحقيق النيابة واصر على انكار صلته بالاشياء التى ضبطت بمسكن سيوف قائلا انه لا يعرف من الذى أحضرها للمنزل .

ومن حيث ان اقامته في الاسكندرية وحده بعيدا عن والديه لا تدل على انه استأجر منزله ليكون وكرا للشوعية خصوصا وقد ثبت من الخطاب الذى ضبط لديه والسابق الاشارة اليه انه مزعج الحاقه بوظيفة بالاسكندرية فضلا عن ان استئجار منزل بالاسكندرية غير المسكن الاصلى أمر درج عليه كثيرون ممن يقيمون في غير هذه المدينة .

ومن حيث ان معظم المتهمين نفوا ان لهم صلة بالمتهم الثالث ومن ثم فان اتصاله بروبرت جلالتى والبرت ترجمان لا يكفي لاعتباره منضما اليهما في منظمة شيوعية .

ومن حيث ان الادلة التى تستند اليها النيابة

في اتهام المتهم الرابع محمد كمال عبد العظيم تنحصر في انه يساكن المتهم الثالث في منزل واحد استأجراه من محمد على ابراهيم ضبط به المضبوطات المار ذكرها وفيما شهد به عبدالرحمن السيد شلى والمليجي ابو العلا عبده من رجال البوليس الملكى من انه عهد اليهما بمراقبة منزل المتهم الثالث بسيوف لضبط من يحضر اليه فكنا فيه لهد الغرض حتى شاهدنا المتهم الرابع مقبلا على المنزل حول الساعة ١٢ و ٤ صباحا يحمل كتابا بالانجليزية فضبطاه وتوجه أحدهما المليجي ابو العلا الى نقطة بوليس فيكتوريا وسلم الكتاب في الصباح الى اليوزباشى عبد البارى حسن فهمى معاون مباحث قسم الرمل الذى قرر ان المتهم اعترف امامه بحيازة هذا الكتاب وعنوانه (مشا كل الليينية)

ومن حيث ان المتهم سئل فانكر التهمة المسندة اليه وقال انه يقيم بصفة ودية مع المتهم الثالث بمسكن سيوف وقد نشأت الصلة بينهما بمناسبة علاج أخيه بقصر العيني حيث كان يشرف المتهم الثالث على علاجه وقال انه لا علم له بالمضبوطات التى ضبطت بالمنزل قائلا انه يجوز ان البوليس هو الذى أدخلها خصوصا وقد اقتحم المسكن في غيبة المقيمين فيه اما الكتاب المتقدم ذكره فقد أنكر انه ضبط معه .

ومن حيث انه ثبت من مناقشة المليجي ابو العلا الذى اقتاد المتهم الى النقطة وأقوال معاون المباحث الذى عرض عليه الكتاب المذكور ان الكتاب لم يرسل مع المتهم فعلا الى نقطة بوليس فيكتوريا ولم يعرض إلا في الصباح بحجة ان المليجي نسيه بالمنزل ثم عاد فأحضره ومع ان هذه الظروف قد تجعل دفاع المتهم محتملا فان حيازة هذا الكتاب على فرض انه كان معه لا تكفى لاثبات انضمامه الى منظمة

« وحيث أن ضباط البوليس الذين أجروا هذا التفتيش نوقشوا في الجلسة في كيفية نقل المضبوطات وتحرير الاحراز فتمالوا انهم اتخذوا الوسائل الكفيلة بمنع اختلاط المضبوطات وقال الصاغ مدوح سأل ان مضبوطات كل متهم وضعت في حرز منفصل عن مضبوطات الآخر ونقل كل منهم إلى المحافظة في سيارة ومعه الأوراق الخاصة به .

« ومن حيث ان المحكمة عاينت حرز المضبوطات في الجلسة فبين ان أوراق هذين المتهمين وضعت معا في حرز واحد وقالت النيابة أنه لا يوجد للمتهمين أوراق أخرى كما رجعت إلى محضر النيابة الذي أوردت فيه بيان هذه المضبوطات فبين انها لاحظت أيضا ان هذا المطروف قضت أخاؤه ولم يعد ختمه كما كان .

« ومن حيث انه بمضاهاة بيان النيابة عن هذه المضبوطات ، محضرها مؤرخ ١٠-٥-١٩٤٨ بالبيان الوارد في محضر البوليس المؤرخ ١-٥-١٩٤٨ تبين ان بعض مفردات بيان النيابة لا يطابق الوارد عنها في محضر التفتيش (راجع البيان الخاص بعدد نسخ المنشور المعنون (اوقفوا قانون مكافحة الأحزاب)

« ومن حيث انه يلاحظ ان المضبوطات لم تكن ترسل إلى النيابة لايداعها بمخزنها مباشرة بل تأخر مدة طويلة ، من ذلك ما ثبت في التحقيق من ان آلى الكتابة اللتين ضبطتا بمنزل المتهم الثالث ومنزل روبرت جلاتي بقيتا بالمحافظة إلى ما بعد ١٥/٧/١٩٤٨ وهي مدة تزيد على شهر ونصف شهر من تاريخ التفتيش .

« ومن حيث انه ما دام قد ثبت ان جميع المضبوطات التي وجدت في حيازة المتهمين الخامس والسادس قد وضعت في حرز واحد معنون باسم الفريد زكي كوهين في حين ان بعضها كان في مكتب مقفل بمفتاح يحمله الفريد والبعض الآخر في امكنة متعددة من المنزل وما دام قد ثبت فض الحرز بعد ختمه لسبب لم يتناوله التحقيق وثبت ان بيان النيابة يخالف بيان البوليس

شيوعية خصوصا ولم يضبط لديه أوراق أخرى ولم يثبت انه هو الذي احضر باقي المضبوطات الى المنزل او انه كان يعلم بها .

« ومن حيث ان الأدلة التي ساقها النيابة على اتهام المتهمين الخامس والسادس الفريد زكي كوهين وموريس زكي كوهين تنحصر في انه عند تفتيش منزل الفريد كوهين بسبب وجود صورة تجمع بينه وبين فرج الله اسكندر غبريال بمنزل الأخير عند التفتيش وجد موريس كوهين الذي يسكن أخاه في نفس المنزل وانتقل اليوزباشي عبد العزيز الشافعي الى شركة لابوتيري حيث احضر الفريد إذ كان معه مفاتيح مكتبه وقد اسفر هذا التفتيش عن ضبط كتب وأوراق شيوعية متعددة قال ضباط البوليس الذين ضبطوها ان بعضها كان على مكتب وبعضها في ادراج المكتب الذي كان مفتاحه مع الفريد ووجد بعضها في غرفة أخرى ووجدت في بدلة موريس أوراق مكتوبة بالرصاصة تصل بالشيوعية كما ضبط مع الفريد مفكرة بها عبارات مشطوبة . كما تستند النيابة الى اعتراف البرت ترجمان بأن الفريد دعاه الى الاندماج في منظمة شيوعية والى الصورة الشمسية التي تجمع بين الفريد وبين فرج الله اسكندر .

« ومن حيث ان الفريد أنكر التهمة واعترف بحيازته لبعض الأوراق منها (أجندة) مكتبها أسماء وأرقام قال إنها معدة لقيد الكميات المستحقة على عملاء الشركة التي يعمل بها ومنها مفكرة جيب فسر بعض الألفاظ الواردة فيها والتي فيها (ريو) قائلا إنه يعني دار السينما المسمى بهذا الاسم (وتكسى) تعني أجرة تاكسي كذلك أعترف بملكيته كتاب بعنوان (المؤامرة) الكبرى ضد روسيا . قال انه لم يقرأه بعد وقد ثبت في التحقيق أن هذا الكتاب وجدت أوراقه مقفلة بما يؤيد انه لم يفتح . أما باقي المضبوطات فقد أنكرها كذلك سئل أخوه موريس فانكر ما أسند اليه كما أنكر جميع المضبوطات ونفى صلته بها .

عن بعض محتوياته فانه لا يطمئن بعد ذلك إلى اسناد هذه المضبوطات إلى متهم بعينه من هذين المتهمين وإلى سلامة محتويات هذا الحرز من النعيب .

« ومن حيث انه عن اعتراف المتهم الثاني على المتهم الخامس بأنه كان يتردد على محله لاستئجار موتوسيكل فوجد معه الفريد ذات يوم كتاب « سقوط باريس » الذي يبحث في أعمال الحزب الشيوعي في فرنسا — فاستعاره لقراءته وأعجب به فدعاه الفريد كوهين إلى الانضمام إلى الجمعية ووعدته بأنه سوف يتصل به شخص تين فيما بعد انه روبرت جلاتي الذي كان يدرس الشيوعية إلى آخر اقواله فتمضلا عن ان اعتراف متهم على متهم لا يكفي في الاثبات إلا إذا ايدته أدلة أخرى فضلا عن ذلك وعن عدم ضبط الكتاب المشار إليه فانه ما كان هناك محل لتوسط الفريد بين جلاتي وترجمان الذي قرر أنه كان يعرف جلاتي قبل ذلك بأربع سنوات فضلا عن صلة الجوار بين جلاتي وترجمان

« ومن حيث انه عن الصورة الشمسية السابق الاشارة إليها فالثابت من التحقيق أن الفريد كوهين وفرج الله غبريال موظفان في شركة لا بوتيري وإن الصورة التقطت أثناء سيرهما في الطريق ومن ثم فلا تدل هذه الصورة على أكثر من صلة عادية بين الطرفين .

« ومن حيث انه تبين من ذلك أن الأدلة على ما أسند إلى الفريد كوهين وموريس كوهين دون حد الكفاية .

« وحيث انه عن المتهم السابع فرج الله اسكندر غبريال فإن الأدلة ضده تنحصر فيما أسفر عنه تفتيش سكنه من ضبط أوراق ونشرات وفيما شهد به سالفاتور براليا من أن هذا المتهم اشترى منه آلة كتابة وهي من الأدوات التي تدعو النشرات الشيوعية إلى اقتنائها .

وحيث ان المتهم دفع بطلان التفتيش وتبين مما تقدم من بحث الدفوع صحة هذا الدفع ومن ثم يتعين استبعاد الدليل المستمد من هذا التفتيش ولا يسأل المتهم إلا عما اعترف به من المضبوطات « ومن حيث انه عن مفكرة الجيب التي جاء بها عبارات مشطوبة فانه ليس فيها ما يشير من قرب أو من بعد إلى التهم المستندة إليه أو يؤيد ما تنطوي عليه .

« وحيث انه عن آلة الكتابة فإن شهادة سلفاتور إن صحت فهذه الآلة لا تكفي لأثبات انضمامه إلى الشيوعية حتى إذا كانت تدعو إلى اقتنائها خصوصاً وإن عمل المتهم في شركة لا بوتيري هو الكتابة على الآلة الكاتبة وفوق ذلك فإنه لم يثبت أن الآلة المشار إليها استعملت في كتابة شيء من النشرات المضبوطة ومن ثم فلا دليل على انضمامه إلى منظمة شيوعية .

« وحيث انه عن المتهم الثامن محمد ابو اليزيد رمضان فقد ضبط في حيازته ٥٢ نسخة من منشورات عيد العمال أول مايو وكتب عن تطور النظام الاقتصادي وثانياً طبعة موسكو و « الرفيق ستالين » « واجلوا عن فلسطين » وكذلك كتب في « حرية العمل في مصر » و « الجمعية الشعبية » و « القنبلة الذرية » و « مصر في مجلس الأمن » « ومن حيث ان المتهم لم ينكر حيازته لهذه المضبوطات قائلًا إن مجهولاً سلها إليه في الترام « ومن حيث ان المنشور المشار إليه مسبب العبارة وقد اطلعت عليه المحكمة فتبين انه جاء به : « سقط في أول مايو شهداء أول صراع للعمال في سبيل الخير وحريتهم — أول مايو سنة ١٣٨٦ اليوم الذي امتلأت فيه أمريكا بـ ٣٥٠ نقابة للعمال يتظاهرون في سلام من أجل ثمان ساعات عمل فاذا البوليس يهاجمهم ويقتل منهم وإذا بأربعة من زملائهم يحكم عليهم بالاعدام بتهمة

قتل منزلا هذين المتهمين فعثر في منزل حرازي على كتب شيوعية بالانجليزية وآلة كتابة عربية ماركة أموريرو حداد عليها رقم ١٠٤١ X ١ وهي الآلة الكتابة التي جاء بالتحقيق أن المتهم السابع فرج الله اسكندر اشتراها كما أسنر تفتيش منزل شوقي عن ضبط آلة كتابة عربية أخرى ومفكرة بها عبارات مطموسة .

« ومن حيث ان مصطفى حرازي سئل في التحقيق فلم ينكر أن الكتب له قائلا إنه يقتنيها للاطلاع عليها كذلك لم ينكر ضبط الآلة الكتابة المذكورة عنده قائلا أنه اشتراها لحاجته الخاصة بورقة مبايعة سيبحث عنها وقد قدمها بعد ذلك في الجلسة إلى المحكمة فعلا .

« ومن حيث انه فيما يختص بالآلة الكتابة المذكورة فانه لم يثبت أنها استخدمت في كتابة نشرات شيوعية وليس بمنتج حتما من أنها كانت في حوزة فرج الله انه هو الذي باعها إليه بل يحتمل أن يكون فرج الله قد تصرف فيها لآخر ثم آلت الى هذا المتهم في النهاية على أن هذه الآلة بفرض أنها توجد صلة بين فرج الله وهذا المتهم فان هذه الصلة قد تكون أخرى غير الشيوعية لذلك فان اقتناء مثل هذه الكتب المضبوطة فانه مهما بلغ الأمر من تطرفها فان القانون لا يعاقب على اقتنائها أو الاطلاع عليها « وحيث انه فيما يختص بالمتهم الأخير فانه لم ينكر ضبط آلة كتابة عنده قائلا إنها لشخص أحضرها إلى منزله ، على أن ما قيل بشأن آلة الكتابة المضبوطة عند مصطفى حرازي يقال أيضا عن هذه الآلة وهو أنه لم يثبت أنه كتب بها نشرات شيوعية أما المفكرة المشار إليها فعديمة القيمة في الاثبات ما دامت لا تحتوى على ما يجعل صاحبها مسؤولا ، ومن ثم فلا يكون قبل المتهمين من الأدلة ما يكفي لتأييد تحريات البوليس .

إلقاء قبلة على البوليس ثم يعترف أحد رجال البوليس بان أحد أذئاب الحكومة هو الذي ألقى القبلة وتظهر براءة المحكوم عليهم فيقرر اتحاد عمال أمريكا أن يكون أول مايو سنة ١٨٩٠ يوم احتجاج على مجزرة أول مايو ثم جاء به ويحل أول مايو هذا العام وقد بلغ استغلال العمال في مصر أبشع مظاهره فهم يعملون أكثر عدد من الساعات وبأقل الأجور وهم يعملون تحت تهديد المرض والبطالة وينهارون صرعى تحت المكنتات ، واستمر المنشور على هذه الوتيرة إلى ان اختتم بالنداء الآتي (أيها العمال فليكن شعاركم في العام المقبل الكفاح من أجل وحدة العمل عاش عيد أول مايو العالمي عاشت وحدة الطبقة العاملة المصرية) .

« ومن حيث أنه يخلص من هذا المنشور أنه شرح لتاريخ العيد المعروف بعيد أول مايو وبث لشكاية العمال وشرح لمطالبهم ودعوة إلى اتحادهم ومن ثم فهو لا ينطوى على أى عنصر من عناصر التهم المسندة الى المتهمين .

« ومن حيث ان نسخا من هذا المنشور بالذات ضبطت توزع في الطريق عننا قبيل أول مايو فاكثفت النيابة بارفاق التحقيق ضد الموزعين بأوراق هذه الدعوى ولو أنها رأت أنه يتضمن جريمة لما توانت في رفع الدعوى عليهم ، فاذا كان موزع هذا المنشور يخلى سبيله فان من يحزره يكون أولى بذلك .

« ومن حيث أنه لا جريمة في حيازة مثل الكتب المتقدمة خصوصا وأن بعضها ما يعرض في المسكاتب للبيع ومن ثم فان ما أسند الى هذا المتهم لا أساس له قانونا .

« ومن حيث أنه عن المتهمين التاسع مصطفى كمال حرازي والعاشر شوقي بدروس الضبيع فان الأدلة القائمة ضد هما بدأت بتحريات للبوليس بأنها يؤلفان منظمة شيوعية باسم « سماء » تعقد جلساتها بمنزل مصطفى حرازي ويتولى القاء دروسها شوقي الضبيع وعلى ذلك

« ومن حيث انه عن التهمتين الثانية والثالثة الخاصتين بتجديد وترويج المذاهب التي ترى الى تغيير مبادئ الدستور علنا الى آخر ما جاء بهاتين التهمتين فانه لم يثبت ان احداً من المتهمين كان يوزع شيئاً من المنشورات التي ضبطت في حوزته أو يذيع مضمونها بأية وسيلة أخرى اما الحيازة فلا تكفى لإثبات ذلك وما يؤيد عدم كفاية الحيازة في اثبات هذا العنصر من عناصر الجريمة وهو الترويج ان الحكومة لاحظت عدم كفاية القانون القائم في سد هذا النقص فعالجته بمشروع القانون المقدم الى البرلمان وقد جاء في مذكرته التفسيرية « ويلاحظ ان كثيراً ما يضبط دعاة الشيوعية وفي حوزتهم كميات من المطبوعات (النشرات او المنشورات الثورية وآلات الطباعة) ولا يتيسر محاكمتهم عن جريمة الترويج لصعوبة اثبات توزيعهم نسخاً مما ضبط في حوزتهم او اذاعتها بالفعل فقد روعي في المشروع اعتبار مجرد حيازة او احراز مكاتبات او مطبوعات او نشرات تتضمن تحييداً او ترويجاً جريمة معاقبا عليها ، ومن ثم فالقانون القائم لا يعاقب على مجرد احراز مثل هذه الأوراق »

« ومن حيث انه لا يعترض على ذلك بما ذهب الى النيابة من ان بعض هذه المنشورات وزع فعلاً في يومى ٢٩ و ٣٠ ابريل وبذلك تمت العلانية والترويج فان هذا القول يعوزه اثبات الصلة بين من احرزوا وبين من وزعوا على أنه سبق القول ان النيابة اخلت سبيل موزعيها .

« ومن حيث انه عن التهمة الأخيرة وهي التحريض علنا على بغض طائفة من الناس إلى آخر ما جاء بالتهمة فانه ظاهر ان المادة ١٧٦ من قانون العقوبات تشترط توافر العلانية الواردة في المادة ١٧١ من هذا القانون .

« ومن حيث انه لما تقدم تكون التهمة الثانية والثالثة والرابعة بالنسبة الى جميع المتهمين على غير أساس ويتعين برأيتهم منها وكذلك برأية المتهمين عدا المتهم الثانى من التهمة الاولى وذلك وفقاً للمادة ٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات وتكون التهمة الاولى ثابتة على المتهم الثانى البرت ترجمان وهى انه في غضون سنة ١٩٤٨ الموافقة سنة ١٣٦٨ هـ بدائرة محافظة الاسكندرية انضم الى جمعية سرية ترى الى سيطرة طبقة اجتماعية وهى طبقة العمال على غيرها من الطبقات والقضاء على طبقة اجتماعية أخرى هى طبقة الرأسماليين والى قلب النظم الأساسية الاجتماعية والاقتصادية بالمملكة المصرية وفي مقدمتها نظام الملكية الفردية وكان استعمال القوة والارهاب والوسائل الأخرى غير المشروعة ملحوظاً في تحقيق اغراضها وذلك عن طريق طبع نشرات والقاء دروس عن مبادئ لينين الثورية المنطوية على استعمال العنف والتحريض على الاضراب بقصد الوصول الى تحقيق الاغراض المتقدمة وعقابه ينطبق على المادتين ١/ ٩٨ و ٣/ ٩٨ من قانون العقوبات .

(قضية النيابة العمومية ضد ابريك ادرو آخرين وحضر عن الأول الأستاذ رأفت المسيرى وعن الثانى الأستاذان ابراهيم طلعت واحمد زيتون وعن الثالث الأستاذان زهير جرائه وعبد الفتاح حسن وعن الرابع الأستاذ رياض شمس وعن الخامس الأستاذان فليكس بنزافين وعلى الحلوانى وعن السادس الأستاذ على نجيب وعن التاسع الأستاذ عبد الرزاق رقم ٢٧٢٢) رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة على عرفة بك ومحمد مراد الناضورى بك ومحمد محمود عياد بك مستشارين وحضور حضرة الأستاذ حسن البدوى وكيل النيابة .

قضاة المحاكم التكميلية

(القضاء المدني)

المحكمة

ومن حيث ان المدعى عليه الأول لم يحضر
رغم إعلانه قانوناً فيجوز الحكم في غيبته عملاً
بالمادة ١١٩ مرافعات

ومن حيث ان مبنى الدعوى انه في ليلة
١٧ من ابريل سنة ١٩٤٨ سرقت من حظيرة المواشي
بعزبة الوقف نظارة المدعى الثاني عجول الجاموس
والبقر الواردة بصحيفة الدعوى وأن التحقيق
الخاص بهذه الرقعة قيد جنحة تحت رقم ٦٩٨
سنة ١٩٤٨ مركز الزقازيق وقد حفظت مؤقتاً
لعدم معرفة الفاعل . ونظراً الى ان المدعى عليه
الأول كان الخفير الرسمي المنوب بالحراسة ليلة
وقوع الحادث وقد اهل المرور بمحل الحادثة
وانزوى في مكان بعيد يغط في نومه فقد حوكم
عسكرياً وقضى عليه بالحبس والفصل من وظيفته
وعلى ذلك رفع المدعيان هذه الدعوى يطالبان
بمبلغ مائتي جنيه تعويضاً عن الماشية
التي سرقت على اعتبار ان الرقعة وقعت باهمال
المدعى عليه الأول وعلى اعتبار ان المدعى عليها
الثانية مسئولة عن اهمال تابعها الخفير المدعى عليه
الأول فهما مسئولان بالتضامن عملاً بالمادتين
١٥١ و ١٥٢ من القانون المدني وقد قرر الحاضر
عن المدعين بجلسة المرافعة ان المدعى الثاني
بصفته هو المالك للماشية ولذا يكون هو وحده
دون المدعى الأول صاحب الحق في المطالبة
بالتعويض المرفوع به الدعوى

، وحيث انه بالنسبة للمدعى عليه الأول فان
الأساس القانوني لمسئوليته هو المادة ١٥١ مدني
التي تنص على ان (كل فعل نشأ عنه ضرر للغير

١٧٣

محكمة الزقازيق الابتدائية

١٢ يونيو سنة ١٩٤٩

المادة ٥١ مدني . الرابطة المباشرة بين الخطأ
والضرر . لامتثالية إذا لم تتوافر الرابطة المباشرة
المبادئ القانونية:

١ - يجب في حالة تطبيق المادة ١٥١ مدني
أن يرتبط الخطأ والضرر بالرابطة التي تربط
المسبب بالسبب أي أن يكون الضرر نتيجة
مباشرة للخطأ الذي وقع . فاذا كان الخفير
النظامي قد ارتكب خطأ بعدم مروره
وانزوائه في مكان بعيد يغط في نومه فان
بمجرد وقوع هذا الخطأ في ذاته لا يستلزم
حتماً مسئوليته عن حادث سرقة وقعت في
دركه . بل يجب أن يقوم الدليل على أن هذا
الخطأ كانت نتيجته المباشرة حصول السرقة

٢ - إن علاقة الخفير النظامي بالحكومة
هي علاقة تابع بمتبوع . ولا يجوز مساءلتها
لمجرد وقوع خطأ من جانبه . إذ يجب أن
يتوافر شرط الرابطة المباشرة بين الضرر
والخطأ ولها أن تتمسك بعدم توافر هذا
الشرط رفعاً لمسئوليتها

يوجب ملزومية فاعله بتعويض الضرر) ولهذا النوع من المسؤولية اركان ثلاثة وقوع خطأ وحصول ضرر ووجود رابطة بين الخطأ والضرر أى أن الضرر يكون نتيجة للخطأ الذى وقع وبعبارة اخرى يجب ان يرتبط الخطأ والضرر بالرابطة التى تربط المسبب بالسبب والعلّة بالمعلول

« ومن حيث ان المدعين يقرران ان الخفير المدعى عليه الاول قد اخطأ بعدم المرور بمحل الحادث وبانزوائه فى مكان بعيد يغط فى نومه وانه قد ترتب على حصول هذا الخطأ ان اللصوص قد تمكنوا من سرقة المواشى ومن ثم يكون مسئولاً عن تعويض الضرر المترتب على خطئه .

« ومن حيث ان المحكمة ترى انه بفرض صحة ماقرره المدعيان من عدم مرور ذلك الخفير بمحل الحادث وبانزوائه فى مكان بعيد يغط فى نومه فان ركن السببية بين ذلك الخطأ وبين سرقة الماشية غير متوافر — فالذى وقع من الخفير هو إهمال فى اداء واجبه الرسمى استلزم محاكمته إدارياً وفصله من عمله . فهذا الإهمال هو السبب المباشر لمحاكمته وفصله وليس السبب المباشر لجريمة السرقة التى وقعت فقد يكون يتقظا وقد يداوم المرور فى دركه ولا تمنع يتقظه ولا مروره من حصول السرقة . ولا أدل على صحة هذا النظر مما هو ثبت بمحضر تحقيق البوليس فى قضية جنحة السرقة المضمومة من انه كان معيناً لحراسة حظيرة الماشية خفيران خصوصيان من قبل المالك وأن داورية من البوليس كانت تمر ليلة الحادث ورغم هذه الاحتياطات قد حصلت السرقة — وإنما يكون الخفير المدعى عليه الاول مسئولاً حقا عن جريمة السرقة لو أنه ثبت أن عدم مروره بدركه

أو أن نومه فى مكان قصي إنما كان تواطؤاً أو اتفاقاً بينه وبين اللصوص مرتكبي السرقة أو كان لديه علم سابق بالجريمة فأهمل أداء واجبه الرسمى تسهلاً لوقوعها وهذا ما لم يقل به المدعيان اللذان جعلاً أساس دعواهما مجرد محاكمته عسكرياً للإهمال الإدارى المنسوب إليه

« ومن حيث انه بالنسبة للمدعى عليها الثانية فان أساس مسئوليتها ما جاء بالمادة ١٥٢ مدنى ونصها (يلزم السيد ايضاً بتعويض الضرر الناشئ عن افعال خدعته متى كان واقعاً منهم فى حالة تأدية وظائفهم) ومؤدى ذلك ان الحكومة باعتبارها متبوعاً مسئولة عن خطأ تابعها الخفير الذى وقع منه اثناء تأدية وظيفته .

« ومن حيث انه لإمكان مساءلة المتبوع يجب اولاً ان يثبت وقوع خطأ من التابع بأركانه الثلاثة التى تستلزمها المادة ١٥١ مدنى وإلا فلا مسئولية على المتبوع .

« ومن حيث انه يتبين مما تقدم ان الإهمال المنسوب إلى الخفير لا يعطى المدعين الحق قانوناً فى المطالبة بتعويض الضرر الذى نجم عن سرقة المواشى فيترتب على ذلك ان الحكومة تكون غير مسئولة تبعاً لعدم مسئولية تابعها

(قضية السيد بك بيومى عبد الرحمن وإخوه حضر عنهما الاستاذ ابراهيم سعيد ضد محمد محمد السيد وأخرى وحضر عن الثانية الأستاذ عوض الله مكي رقم ٥٩٩ سنة ١٩٤٨ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمود السيد عقل بك ومحمد الحسيني حشيش وعثمان زكريا)

« ومن حيث انه بالنسبة للسجين الأول والرابع فقد تبين من مطالعة قضية اللجنة المستأنفة أن حضرة القاضي لم يظهر لاصراحة ولا ضمناً رأياً يصح أن يستتج منه انه لا يمكنه الحكم في الدعوى بغير ميل

« ومن حيث أنه بالنسبة للسبب الثاني فإن طالب الرد لم يقدم ما يدل على إرسال خطاب موصى عليه لحضرة القاضي كما أن الأخير قد قرر أنه لم يصله ذلك الخطاب فضلاً عن أن الطالب لم يبين سبب مطالبته في الخطاب الذي يدعيه أن أن يتنحي حضرة القاضي عن نظر الدعوى

« ومن حيث انه بالنسبة للسبب الثالث فإن معارضة حضرة القاضي في طلب التأجيل بفرض حصولها لا تصلح سبباً قانونياً للرد

« ومن حيث ان طالب الرد بعد أن اطلع على إجابة حضرة القاضي قرر بتاريخ ٨/٥/١٩٤٩ انه يتنازل عن طلب الرد بغير قيد ولا شرط كما قرر أيضاً أنه لا يضرر لحضرة القاضي سواء وأنه مؤمن بعدالة المحكمة ويرغب في عدم السير في طلب الرد

« ومن حيث ان مدار البحث هو ما إذا كان لطالب الرد الحق قانوناً في طلب عدم السير في إجراءات دعوى الرد استناداً إلى ما قرره من تنازله عن طلبه أم أنه يتعين السير في الدعوى والحكم فيها سواء تنازل طالب الرد عن طلبه أم لم يتنازل

« ومن حيث أن دعوى الرد ليست من الدعاوى المدنية التي يجوز لصاحبها أن يتنازل عنها في أية حالة كانت عليها ابتدائياً أو استئنافياً ولا سلطان لخصمه أو القضاء في إرغامه على

١٧٤

محكمة الزقازيق الابتدائية

١٢ يونيو سنة ١٩٤٩

دعوى رد القاضي . دعوى من نوع خاص تعلق بها حق القضاء وحق القاضي المطلوب رده . طالب الرد يتنازل عنها بعد رفعها . لا يجوز . يجب السير في اجراءاتها والفصل فيها .

المبدأ القانوني :

إن دعوى رد القاضي عن نظر قضية ليست من الدعاوى المدنية التي يجوز لصاحبها أن يتنازل عنها في أية حالة كانت عليها . بل هي دعوى من نوع خاص وذات اجراءات خاصة . وهي شبيهة بالدعوى العمومية . فاذا مارفعت تعلق بها حق القضاء وحق القاضي المطلوب رده . ومن ثم يتعين السير في اجراءاتها والفصل فيها حتى ولو قرر طالب الرد بتنازله عنها .

المحكمة

« من حيث ان طالب الرد يستند في طلبه على الأسباب الآتية (أولاً) ان حضرة القاضي المطلوب رده قد أبدى رأيه في قضية اللجنة المستأنفة رقم ٣١٦ سنة ٩٤٩ المضمومة ولم يكن قد قرأها ولم تكن موزعة عليه (ثانياً) إنه أرسل لحضرة القاضي خطاباً موصى عليه كي يتنحي عن نظر القضية ولكنه لم يتنح ولم يودع الخطاب بملف الدعوى (ثالثاً) طلب التأجيل لضم تحقيقات أو التصريح له باستحضار صور منها فعارض حضرة القاضي في التأجيل (رابعاً) لما قرر أمام المحكمة بحصول تغيير في تاريخ الخلاصة المزورة أظهر حضرة القاضي رأيه بعدم حصول تغير

السير في إجراءاتها حتى يحكم فيها بل هي طلب أو دعوى من نوع خاص وذات إجراءات حددتها المادة ٣٠٩ مرافعات وما تلاها فلا يقدم الطلب إلا لسبب من الأسباب التي أوضحها القانون على سبيل الحصر وله إجراءات خاص وميعاد محدد لتقديمه ويندب رئيس المحكمة قاضياً مقررأ لتحقيق طلب الرد وتقديم تقرير عنه . ولا يعتبر القاضي طرفاً في الخصومة كما هو الشأن في الدعاوى العادية التي لا بد لها من طرفي الخصومة وهو لا يجوز له استئناف الحكم الذي يصدر في طلب الرد بينما يجوز لطالب الرد استئنافه كما أنه ينطق بالحكم في الطلب بغير مرافعة على خلاف ما يجب اتباعه في الدعاوى العادية — ويستفاد مما تقدم أن طلب الرد بمجرد التقرير به بقلم الكتاب يتعلق به حق القضاء وحق القاضي المطلوب رده في الفصل فيه بحكم نهائي بغير نظر إلى ما قد يقرره صاحب الرد من التنازل عنه — فالرد شبيه بالدعوى العمومية إذا ما رفعت

لا يجوز التنازل عنها ويجب الفصل فيها . فالرد بمجرد التقرير به بقلم الكتاب يجب السير في إجراءاته لتعلقها بكيان القضاء لأنها من النظام العام (راجع في هذا الصدد جلاسون الجزء الأول فقرة ٦١ ص ١٥٤ ودالوز برايك الجزء العاشر ص ١٩٢ نبذة ١٠٨)

ومن حيث أنه وقد تبين أن طلب الرد على غير أساس فيتعين رفضه وتري المحكمة نظراً إلى ما قرره طالب الرد من تنازله عنه وما أبداه من اعتذاره عما فرط منه أن تستعمل معه الرأفة فتقضى بإلزامه بالحد الأدنى للغرامة التي قررها القانون .

(قضية طلب الرد المقدم من الدكتور فريد لوزي ضد الأستاذ عبد الحميد إبراهيم بك القاضي بالمحكمة رقم ٢٤٦ سنة ١٩٤٩ بالعين السابقة)

قضاة المحاكم التجارية

(القضاء التجاري)

١٧٥

محكمة اميوط الابتدائية

٢٥ أكتوبر ١٩٥٠

لجان التقدير واتباع قواعد قانون المرافعات
في الاعلان . المخالفة تجعل القرارات باطلة

المبادئ القاقونية :

- ١ - المستفاد من تقرير اللجنة المالية
بمجلس الشيوخ من تعديل نص المادة ٥٢
من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ان الجزاء على
مخالفتها بعدم اخطار الممول في الميعاد
المنصوص عنه بالفقرة الثانية منها هو البطلان
- ٢ - لجان التقدير ليست لجانا ادارية
فيجب ان تكون القاعدة امامها اعلان
الخصوم بميعاد الجلسة واتباع قواعد المرافعات
- ٣ - ان لجنة التقدير اذ أغفلت التحقق
من اعلان الطاعن بتاريخ الجلسة قبل ميعاد
انعقادها بخمسة أيام ثم أصدرت قرارها فانها
بذلك تكون قد خالفت حكم الفقرة الثانية
من المادة ٥٢ والجزاء المترتب على هذا بطلان
القرار الصادر منها .

المحكمة

ومن وحيث ان الطاعن اقام هذا الطعن وطلب
الحكم ببراءة ذمته من تقرير لجنة تقدير الضرائب
الوارد له بالاخطار المؤرخ ٢٩ ديسمبر سنة

١٩٤٩ والناء كافة الاجراءات التي اتخذت
وستخذ بناء عليه مع الزام المدعى عليها الاولى
بالمصاريف واتباع المحاماة . وقال شرحا
لدعواه انه يملك ما كيتي رى الاولى ماركة
كورنيج قوة ٢٨ حصانا والثانية ماركة خريستوف
قوة ٣٠ حصان وهما بيلدة المشايعة كما يملك
نصف ما كينة ماركة كامبل قوة ٣٥ حصانا بيلدة
العرايزة وانه لا يستغل هذه الماكينات استغلالا
تجاريا بل زراعيًا إذ تروى أطيانه الخاصة
ومن ثم فهي غير خاضعة لضريبة الارباح التجارية
وقد اخطرت مصلحة الضرائب بتاريخ ٢ يناير
سنة ١٩٥٠ بأن لجنة التقدير قد انعقدت وحددت
ارباحه عن هذه الماكينات على النحو المبين
بعريضة الطعن ولأن الاخطار في غير محله
للاسباب الآتية

أولاً - ان هذه المنشآت زراعية وليست
تجارية إذ انها مخصصة لرى أطيانه الخاصة والقائمة
عليها وليس لها نشاط تجارى

ثانياً - انه لم يستطع إبداء هذا الدفاع أمام
لجنة التقدير إذ قد ارسل له الاخطار الموصى
عليه من اللجنة للحضور يوم ٢٧ ديسمبر سنة
١٩٤٩ ولكنه تسلمه يوم ٤ يناير سنة ١٩٥٠ .
ولو كان قد وصله قبل انعقاد الجلسة لما قدرت
اللجنة عليه أية ارباح تجارية .

ثالثاً - انه اخطر بقرار لجنة التقدير في يوم
٢ يناير سنة ١٩٥٠ وهذا الاخطار معيب لعدم
اشتماله على تاريخ جلسة لجنة التقدير التي اعتمد
فيها تقدير مأمورية الضرائب .

رابعاً - أن اعتبار المنشآت زراعية أو

تجارية إنما هي مسألة واقعية بخسنة له أن يثبتها بكافة الطرق .

خامساً - أنه يفرض أن هذه المنشآت تجارية فإنها لا تتجاوز حد الإعفاء ولم تبين اللجنة الأسس التي بنت عليها التقدير . وقد ادخل المدعى عليه الأخير في الطعن ليكون الحكم في مواجهته إذ أنه شريك له . وانتهى في طلباته إلى الطلبات السابق يانها .

وقد قدم الطاعن لتأييد طعنه ما يلي :

أولاً : إقراراً صادر من نائب عمدة العزايرة ومن أحد المشايخ ودلال مساحة البلد بأن المالكينة قوة ٣٥ حصاناً ماركه كامبل مملوكة له وللمدعى عليه الأخير حسين علي محمود وتقوم برى اطيان الطاعن فقطم البالغ مساحتها اربعة وعشرين فدانا كما تقوم برى اطيان الشريك التي تماثل هذه المساحة ولا تروى اطياناً للغير .

ثانياً - إقراراً من عمدة وشيخ ودلال مساحة بلده المشايعة بأن المالكينتين كرتيج قوة ٢٨ حصاناً وخرستوف قوة ٣٣ حصاناً لا ترويان إلا ارض الطاعن البالغ مساحتها اربعة وعشرين فدانا للقطعة الأولى و٢٢ فدانا للثانية ولا تقوم برى اطياناً للغير .

ثالثاً - استغلاماً من مصلحة البريد تبين منه أن الخطابين رقم ٦٦٣ و ٦٢٤٣ والمرسلين من مصلحة الضرائب بأسبوط للطاعن قد تسلموا له يوم ١٤٩٩ / ١٢ / ٢١ .

كما قدمت مصلحة الضرائب ملف الطاعن الفردي ورين من مراجع النموذج ١٢ أن ابن الطاعن توفى فأسر على أن المالكينات لا تقوم بأي نشاط سوى رى اطيان رايه كما يظهر من مراجع اسس تقدير ادراج الطاعن التي قدرتها المأمورة التي اجابها لجنة التقدير .

بالملف الفردي ايضاً إحالة الأوراق للجنة التقدير بتاريخ ١٢ / ٢٤ / ١٩٤٩ من مأمور الضرائب ومرفق به تقدير المأمورية ومحضر جلسة لجنة التقدير المؤرخ ٢٧ / ١٢ / ١٩٤٩ الثابت منه عدم حضور الطاعن وعدم اعتذاره ثم قرار اللجنة الصادر بتاريخ ٢٧ / ١٢ / ٤٩ وقد انتهت فيه إلى أن تقديرات المأمورية لأرباح الطاعن مقبولة ومتمشية مع الحالات المماثلة وايدتها .

وقد نص الطاعن بمذكرته على قرار لجنة التقدير بطلانه لأنه قرار غيبي وثابت من الشهادة المقدمة منه الصادرة من مصلحة البريد أنه استلم إخطار تحديد جلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٤٩ أمام اللجنة يوم ٢١ / ١٢ / ١٩٤٩ واستلم في نفس اليوم قرار اللجنة وهذا يؤدي إلى بطلان القرار ويجب أن تتخذ اللجنة قراراً جديداً مستوفياً الشرائط القانونية ويبقى قرار المأمورية معلقاً على تحديد جلسة بمعرفة اللجنة لفحص دفاعه وأن المشرع قد نص على أنه في حالة الخلاف بين المأمورية وبين الممول أن يطرح على لجنة التقدير ففصل في أسباب الخلاف بينهما وذلك بعد إعلان الممول والمأمورية بسماع دفاع الطرفين وأنه من ناحية الموضوع فإن المالكينات لا تروى إلا أرضه الخاصة وأن المأمورية واللجنة لم تحققا هذا الدفاع ، وأن من قبيل الدفاع الجدلي فإن نصيه لو استغل استغلالاً تجارياً لما جاوز حد الإعفاء ، أما مصلحة الضرائب فقد ذهبت بمذكرتها الختامية المقدمة منها إلى أن المسادة ٥٢ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ والتي نصت على إعلان الممول قبل انعقاد لجنة التقدير بخمسة أيام على الأقل لم يترتب على عدم اتباعها أي جزاء بالبطلان إذ أن لجنة التقدير قد جرى النظر على اعتبارها لجنة إدارية ولأن الخلاف يطرح أخيراً على المحكمة الابتدائية وهي أولى جهات التقاضي .

التعبير وحصر المسائل التي تحال إلى لجان التقدير .

وأن المقصود من تعديل الفقرة الثانية جعل استدعاء الممول أمام اللجنة حتمياً لا عن طريق الجواز المعلق على رأي اللجنة وليبيان طريقة إعلانه والمدة التي يجب أن يعلن فيها وأنه أتيح للمول بمقتضى هذا التعديل إبداء ما عسى أن يرى إبداءه أمام اللجنة إذا شاء سواء بنفسه أم بوكيل عنه صوتاً لحق الممول وليس في ذلك إرهاباً للجنة أو زيادة العمل عليها .

وحيث أن المستفاد من تقرير اللجنة المالية بمجلس الشيوخ من تعديله لهذه المادة أن الجزاء على مخالفتها بعدم إخطار الممول في الميعاد المنصوص فيه بالفقرة الثانية منها هو البطلان هذا الجزاء بالذات وإن لم ينص عليه صراحة إلا أنه مستفاد من .

أولاً - أن الحكمة في وضع هذا النص هي إمكان تطبيق نص المادة ٥٠ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ فانه بمقتضى هذا النص للمول أن يضم اللجنة التقدير عضوين من التجار أو رجال الصناعة أو من الممولين الذين يدفعون ضرائب لا يقل مجموعها عن خمسة جنيهات يختارهما الممول نفسه فلو لم يكن إعلان الممول بتاريخ جلسة لجنة التقدير وجوباً وجزاء مخالفته البطلان لأمكن اللجنة أن تعطل تنفيذ هذه المادة بعدم إعلان الممول ولما أعمل هذا النص وإعمال النص خير من إهماله .

ثانياً - أنه يترتب على عدم البطلان تعطيل نص الفقرة الأولى من المادة ٥٢ ذاتها إذ لا تتاح الفرصة للمول لبحث المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها بين مصلحة الضرائب وبين الممول ثالثاً - أن لجان التقدير ليست لجاناً إدارية إنما هي في الواقع محكمة إدارية إذ يقف فيها كل

وأنه من ناحية الموضوع فإن قرار اللجنة صحيح ولم يثبت الطعن عكسه طبقاً للمادة ٥٤ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ وأن الشهادتين المقدمتين من الطاعن والسابق الإشارة إليهما والصادرتين من عمدة المشايخة ونائب عمدة العزايزة لا تصلحان دليلاً للإثبات .

ومن حيث أنه يتعين بادية ذي بدء بحث ما أثارة الطاعن من بطلان قرار لجنة التقدير بعدم إخطاره في الميعاد المحدد بالفقرة الثانية من المادة ٥٢ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ قبل انعقاد اللجنة .

وحيث أن المادة سالفة الذكر قد نصت على الآتي : تحيل لجنة الضرائب إلى لجان التقدير جميع المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها بين المصلحة والممول مع موافاتها بكل ما قدمه الممول من الاقرارات والبيانات ومع موافاتها كذلك بملاحظات المصلحة .

وتعلن اللجنة الممول بميعاد الجلسة قبل انعقادها بخمسة أيام على الأقل وذلك بخطاب موصى عليه مع علم الوصول لا بداء أقواله بنفسه أو بوكيل عنه إذا شاء .

وحيث أنه بمراجعة تقرير اللجنة المالية بمجلس الشيوخ عن القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ أن أصل هذه المادة بمشروع الحكومة كان كالآتي : تحيل مصلحة الضرائب إلى لجان التقدير جميع المسائل التي يقتضى إجراء تقدير فيها مع موافاتها بكل ما قدمه الممول من الاقرارات والبيانات مع موافاتها كذلك بملاحظات المصلحة ويجوز للجنة أن تستدعي الممول لسماع أقواله إذا رأت موجباً لذلك ، فعدلت اللجنة هذا النص الحالي وجاء في تقريرها عن هذه المادة أن تعديل المادة الأولى كان الغرض منه دقة

من الممول ومصلحة الضرائب في موقف المدافع عن وجهة نظره فضلا عن أن قراراتها نافذة بغير حاجة الى تصديق من مصلحة الضرائب أو من الوزارة وأنه إن أرادت مصلحة الضرائب عدم التقيد بقراراتها إذا رأته مجحفاً فليس لها إلا أن تلجأ الى المحكمة التجارية مطالبة بتعديله هي والممول في هذا سواء بسواء (حبيب باشا المصري في ضرائب الدخل ص ٥٣٩) فاذا كانت لجان التقدير صفاتها كذلك فيجب أن تكون القاعدة أمامها إعلان الخصوم بميعاد الجلسة وإتباع قواعد المرافعات (حكم محكمة مصر في الدعوى ١٤٧ سنة ١٩٤٦ تجارى كلى ومنشور بموسوعة المبادئ في المواد التجارية والضرائب الجزء الثاني ص ٢٧٦ وما بعدها للاستاذ عبد العزيز بك سليمان وحكم محكمة الاسكندرية في الطعن ٨٧ سنة ١٩٤٦ كلى والمنشور بمجموعة أحكام الضرائب لمحمود عاصم ص ٢٣٩ رقم ٦٧) بل أن هذا مستفاد أيضا من حكم صادر من محكمة النقض في القضية ١٤ سنة ١٨ قضائية إذا انتهت الى أنه إذا ثبت أن الاخطار المنسوب إلى الممول على علم الوصول مزور عليه فالإعلان لا يكون صحيحا المبادئ القانونية في الأحكام الضرائية لكمال عبدالرحمن الجرف المجموعة الرابعة رقم ٥٥٠ ص ١٩ ،

رابعا — انه ظاهر من مراجعة نص المادة ٥٤ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ أنها جعلت ميعاد الطعن في قرار لجنة التقدير خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان قرار اللجنة ولم تنص المادة على البطلان نتيجة لمخالفة هذا الميعاد في حين انه يجمع على أن عدم إتباع هذا الميعاد يترتب عليه البطلان .

« ومن حيث أنه يخلص من كل هذا ان لجنة التقدير إذ اغفلت التحقق من اعلان الطاعن بتاريخ الجلسة قبل ميعاد انعقادها بخمسة أيام ثم أصدرت قرارها فانها بذلك تكون قد خالفت حكم الفقرة الثانية من المادة ٥٢ والجزاء المترتب على هذا بطلان القرار الصادر منها بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٩ ويتعين من ثم إجابة الطاعن لماطلبه من بطلان القرار وبراءة ذمته من تقدير لجنة التقدير هذا .

« ومن حيث انه عن المصاريف فانها على من يقضى عليه في الدعوى عملا بنص المادة ١/٣٥٧ مرافعات

(قضية الشيخ حسن عبد العال حسن النجدي وحضر عنه الأستاذ رياض مكاوي ضد مدير مصلحة الضرائب وآخرين رقم ٢٤ سنة ١٩٥٠ كلى تجارى رئاسة وعضوية حضرات القضاة مصطفى بك توفيق رئيس المحكمة وبطرس زغلول واحمد الوكيل)

قضاء المحاكم الحسبية

(القضاء الحسبي)

١٧٦

محكمة سوهاج الابتدائية

١٢ ابريل سنة ١٩٤٨

احكام المحاكم الحسبية. ما يجوز الطعن فيه بجميع أوجه الطعن. وما لا يجوز الطعن فيه الا بطريق الاستئناف فقط وبشروط

المبادئ القانونية :

١ - قد أجاز للمحكمة الحسبية في سبيل تحقيق المسائل المعروضة عليها أن تخرج على القواعد المبينة بقانون المرافعات وأن توجه التحقيق الوجهة التي تراها موصلة لكشف الحقيقة لما في ذلك من مصلحة عديمي الاهلية وأعطى للمحكمة بموجب المادة (٨٥) أن تدعو من تلقاء نفسها من ترى استدعاه من الأقارب والأصهار وأصدقاء العائلة وكل شخص ترى فائدة من سماع أقواله - فمن باب أولى للمحكمة أن تستمع إلى ما يتقدم اليها باعتراضات أو ملاحظات على التركة وتحركاتها لأن له سنده من القانون

٢ - القرارات التي تصدر من المجالس الحسبية كانت على نوعين نوع تعلق به حق للغير ويترتب على صدوره التزامات متبادلة وهو ما يعرف بالقرارات القضائية . وهي قرارات ملزمة ويمكن الى حد ما القول عنها انها حائزة لقوة الشيء المحكوم به ونوع

آخر هو القرارات الادارية وهي التي لا يتعلق بها حق للغير ولا ينتج عنها التزامات متبادلة وقد تصدر من رئيس المجلس وحده أو من هيئة المجلس مجتمعة ومعظمها خاص بأمور ادارية وهذه القرارات يصح العدول عنها ولا ينجم عن ذلك أى ضرر .

٣ - ولم يأخذ قانون المحاكم الحسبية بهذا التقسيم بل قسم احكام المحاكم الحسبية وقراراتها حسب أهميتها الى قسمين أحدهما يخضع لجميع طرق الطعن الاعتيادية وغير الاعتيادية والثاني لا يخضع إلا لطريقة واحدة من طرق الطعن وهي الاستئناف وبقيود نص عليها

٤ - ان نص المادة (١٢٠) نص يستفاد من عمومته انه ينطبق على جميع القضايا المتداول منها والجديد دون استثناء لحالة دون أخرى وليس أدل على هذا من استعمال المادة كناية (كافة المسائل المنظورة) مما يشعر بعموم النص وعموم التطبيق مما لا يدع مجالاً باستثناء ما

المحكم

ومن حيث ان استئناف النيابة رفع صحيحا في مواعده القانوني فهو مقبول شكلا .
وحيث انه عن الاعتراض على تدخل والدة القاصرتين في النزاع الحالي فواضح من

تعلق به حق للغير ويترتب على صدوره التزامات متبادلة وهو ما يعرف بالقرارات القضائية وهي قرارات ملزمة ويمكن إلى حد ما القول عنها انها حائزة لقوة الشيء المحكوم به ومثلها كقرار صدر من المجلس ببيع ملك لقاصر وتمت الاجراءات ورسا البيع على أحد الناس فتقدم للمجلس بطلب اعتماد البيع فصدر قرار الاعتماد وكلف المجلس الوصى بالتوقيع على العقد النهائي فتل هذه القرارات تعتبر قضائية تعلق بها حق الغير وتنتج عنها التزامات متبادلة لا يعقل بعد صدورها الرجوع فيها لأنها في مرتبة الأحكام . أما القرارات الادارية فهي التي لا يتعلق بها حق للغير ولا ينتج عنها التزامات متبادلة وقد تصدر من رئيس المجلس وحده أو من هيئة المجلس مجتمعة ومعظمها خاص بأمور ادارية وهذه القرارات يصح العدول عنها ولا ينجم عن ذلك أى ضرر .

ولم يأخذ قانون المحاكم الحسنية بهذا التقسيم بل قسم أحكام المحاكم الحسنية وقراراتها حسب أهميتها إلى قسمين أحدهما يخضع لجميع طرق الطعن الاعتيادية وغير الاعتيادية (م ٩١ وما بعدها) والثاني لا يخضع إلا لطريقة واحدة من طرق الطعن وهي الاستئناف وبقيود نص عليها م ١٠٢ وما بعدها .

وما القرار الذي نحن بصدده إلا قرار من النوع الثاني الذي لم يتعلق به حق للغير والذي صدر طبقا للمادة السادسة من قانون المجالس الحسنية الملغاة وكان الأساس في صدوره ترجيح المصلحة بين المجنسين ومراعاة مشاغل الوصى - فلا يجوز للوصى أن يتمسك بحجية هذا القرار لأنه لم يتعلق به أى حق يمنع من الرجوع عنه في أى وقت ؟

الدعوى ان السيدة اعتدال محمد أبو القاسم هي والدة القاصرتين وان الوصى هو عم القاصرتين المذكورتين - ولا جدال في أن والدة القاصر هي أشد الناس صلة ورباطا بأولادها وان العرف جرى في حالة عدم وجود وصى مختار ان تعين الأم وصية على أولادها بالافضلية على أى شخص آخر لأنها أشفق على الصغير وارفق به وليها من الغيرة عليه والعناية بأمره ما لا يتوافر على الوجه الأكمل عند غيرها ما لم تعتذر أو يوجد مانع . وقد أجاز للحكمة الحسنية في سبيل تحقيق المسائل المعروضة عليها أن تخرج على القواعد المبينة بقانون المرافعات وان توجه التحقيق الوجهة التي تراها موصلة لكشف الحقيقة لما في ذلك من مصلحة عديمي الأهلية . وأعطى للمحكمة بموجب المادة (٨٥) ان تدعو من تلقاء نفسها من ترى استدعاءه من الأقارب والأصهار وأصدقاء العائلة وكل شخص ترى فائدة من سماع أقواله - فن باب أولى يكون للمحكمة أن تستمع إلى من يتقدم اليها باعتراضات أو ملاحظات على التركة وتحركاتها لأن له سنده من القانون . ومن ثم يتعين عدم الالتفات إلى هذا الاعتراض من الوصى ؟

وحيث انه عن استمسك الوصى بالقرار الصادر من مجلس حسبي مديرية جرجا بالاحالة على مجلس حسبي مركز جرجا واعتبار انه حاز قوة الشيء المحكوم فيه . واعتراضه بأنه لا يجوز الرجوع فيه . وما وصف به قرار محكمة جرجا الحسنية بأنه عدول عن قرار صدر من هيئة أخرى هي مجلس حسبي المديرية وما كان يجوز لها ذلك .

فمن الشق الأول من الاعتراض وهو الخاص بقوة الشيء المحكوم فيه . فان القرارات التي تصدر من المجالس الحسنية كانت على نوعين نوع

لا لقبوله . لأنه حتى الفقرة الأخيرة من المادة « ١٢٠ » التي فرضت فتح باب المرافعة في المواد المحجوزة للحكم وأحالتها بالحالة التي هي عليها إلى المحاكم الحسنية فيها ما ينادى بعناية الشارع باحترام اختصاص هذه المحاكم على الأساس الذي فرضته « المادة ٥٧ » في حين أنه في قانون المرافعات لم يحرم الهيئات التي حجزت القضية للحكم من حق الفصل فيها مهما تغيرت الظروف . فخرج المشرع في القانون الحسني الجديد على هذه القاعدة يدل على مبلغ حرصه على التشدد في قواعد الاختصاص التي وضعها فيه .

« وحيث أن القانون لم يحرم احدا من حق مناقشة هذه القرارات بالحجة وغيرها امام الهيئة المختصة عند نظر موضوع الدعوى طبقا لما تقدم بيانه .

« وحيث أنه على هدى ما تقدم يكون استئناف النيابة واعتراض الوصى في غير محلهما ويتعين رفض الاستئناف وتأيد القرار المستأنف .

« وحيث أن من خسر الدعوى فقد حقت عليه مصروفاتها وفي هذه الدعوى تلزم بها الخزانة العامة طبقا للمادة « ٨٧ » من القانون .

(استئناف نيابة جرجا عن قرار محكمة جرجا الجزئية رقم ١ سنة ١٩٤٨ برئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد زكي شبيب وحسن المكاوي وحسين النجارى وحضور حضرة الاستاذ حسن درويش وكيل النيابة)

وأما عن الشق الثاني من الاعتراض فليس سديدا أن يوصف القرار الأخير الذي صدر من محكمة جرجا الحسنية الجزئية بأنه رجوع أو عدول عن القرار الصادر من مجلس حسي مديرية جرجا إذ أن المحكمة الجزئية لم تصدر قرارها الأخير بالاحالة إلا تنفيذا لواجبها الذي فرضته عليها المادة « ٥٧ » من القانون الجديد بأحالة القضايا التي تجاوز اختصاصها إلى المحاكم صاحبة الاختصاص وهذا هو ما قرره في هذه الدعوى

بقي اعتراض واحد وهو ما أقامت به النيابة استئنافا على أساسه وانضم إليها الوصى في الاستمسك به وأراد أن يحمل المادة « ١٢٠ » من القانون غير ما تحمله زاعما أنها وضعت لتطبق على القضايا التي طرح من جديد على المحاكم الحسنية دون القضايا التي كانت متداولة أمامها ؟ فلا يصح أن تسرى عليها أحكام القانون الجديد بالنسبة للاختصاص بما فيها القرارات التي صدرت قبل صدور القانون الجديد ؟ واستند في تدعيم هذا القول إلى المادة « ١٢٠ » من القانون الجديد في حين أن نص هذه المادة « ١٢٠ » نص يستفاد من عمومته أنه ينطبق على جميع القضايا المتداولة فيها والجديد دون استثناء لحالة دون أخرى وليس أدل على هذا من استعمال المادة عبارة « كافة المسائل المنظورة » مما يشعر بعموم النص وعموم التطبيق — حتى أنها لم تقتصر على فرض تحويل المسائل المنظورة أمام المجالس الحسنية وحدها بل شملت المسائل المنظورة أمام جهات أخرى وأصبحت بموجب القانون من اختصاص المحاكم الحسنية وهذا التعميم لا يدع مجالا لاستثناء ما . وكان أغريبا حقا أن تقيم النيابة استئنافا على أساس هذه المادة وفيها ما يصلح لرفض هذا الاستئناف

قضاء الاجارات

برئاسة حضرة توفيق عبد المسيح القاضى وعضوية حضرتى محمد صادق
الرشيدى ومحمد عبد الحفيظ القاضيين

١٧٨

محكمة مصر الابتدائية

١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠

٢ - سعى الموظف للنقل ، أثره فى طلب
الاحلاء

المبدأ القانونى

قد استقر قضاء هذه المحكمة على أن
الموظف الذى يسعى إلى النقل لأشباع رغبة
شخصية يكون قد خلق بفعله حالة الضرورة
وبغير باعث مشروع فلا يضار به المستأجر
(القضية رقم ١٦٠٦ سنة ١٩٥٠ كلى مصر)

١٧٩

محكمة مصر الابتدائية

١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٠

٣ - التغييرات التى يحدثها المستأجر فى العين
المؤجرة : أثرها

المبدأ القانونى

١- إن حق المستأجر فى إحداث تغييرات
بالعين المؤجرة بغير إذن المالك مشروط
بعدم حصول ضرر للمالك العقار وهذا الحق
مكفول بالمادتين ٢٧٦ مدنى قديم ، ٣٨٠ مدنى
جديد هذا من جهة القانون العام . أما من
جهة قانون المساكن رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ وهو
قانون استثنائى فليس فى نصوصه ما يحول

١٧٧

الدائرة الحادية عشرة

محكمة مصر الابتدائية

أول أكتوبر سنة ١٩٥٠

١ - احتجاز موظف مسكنين فى بلدين

المبدأ القانونى

إن مناط تطبيق المادة التاسعة من
القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ معلق على
توافر أمرين : الأول - صدور قرار بنقل
الموظف من الجهة التى يقيم فيها الى بلدة
أخرى نقلاً نهائياً ، والثانى - أن يكون قد
احتجز لنفسه مسكناً خاصاً فى البلد المنقول
إليه ، على أنه مما يجب التنويه إليه فى هذا
الصدد أنه وإن كانت المادة المشار إليها قد
أوجبت على الموظف المنقول نهائياً إخلاء
مسكنه الذى يشغله بالبلدة التى نقل منها بعد
استئجاره منزلاً بالبلدة التى نقل إليها إلا أنها
لم ترتب جزاءاً مدنياً على مخالفة هذا النص
اكتفاء بالجزاء الجنائى الذى نصت عليه
المادة السادسة عشرة من القانون المذكور
(القضية رقم ٢٣٠٧ سنة ١٩٥٠ كلى مصر)

١٨١

محكمة مصر الابتدائية

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٠

٥ - عقد الخطبة عند الأقباط الارثوذكس

وأثره

المبادئ القانونية

انه وإن كان حقاً القول بأن عقد الخطبة غير ملزم لعاقديهما عند طائفة الأقباط الارثوذكس كما جرت بذلك أحكام المجالس المالية ، إلا أنه عقد ينتج آثاره ما دام قائماً ولم يشأ أحد عاقديه فسخه والعدول عنه والخطبة في حد ذاتها اجراء رسمه رجال الدين المسيحي يمهون به السبيل إلى اتمام الزواج وبذلك تكون الغاية من عقدتها هي الزواج الذي يسمى إليه الخطيبان .

٢ - ان المؤجر الذي يعقد ولده خطبته تمهيداً للزواج تقوم لديه حالة الضرورة الملحة التي نص عليها القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ في مادته الثالثة والتي تبيح له طلب اخلاء مستأجر من مسكنه ليشغله بولده الذي يسعى جاهداً في اتمام زواجه باعداد منزل ليستقبل فيه عروسه ، ولا محل للتفرقة بين حالتى الخطبة والزواج عند قيام حالة الضرورة مادام قانون الايجارات المشار اليه قبلاً قد كفل للمستأجر الحق في شغل المكان الذي أخلاه من جديد وفي المطالبة بجميع التعويضات الناشئة عن الاخلاء إذا لم يشغل المؤجر أو أحد أولاده الذي قامت الدعوى بسببهم أو بسبب أحد هم مسكن النزاع بغير عذر مقبول في ميعاد شهر

(١٠)

دون مراعاة القاعدة القانونية المشار اليها عند الفصل في طلب الاخلاء الذي يستند الى تلك المخالفة

٢ - ان التغييرات التي أحدثها المستأجر بالعين المؤجرة بالوصف الذي كشفت عنه المدعية في صحيفة افتتاح الدعوى وفي مذكرتها لا يتعدى إقامة حاجز من الخشب والزجاج في شرفة الشقة التي يشغلها المدعى عليه ليتسنى له الانتفاع بها كحجرة . وليس في هذا التعديل أى ضرر يلحق بالمدعية يتحول لها طلب الاخلاء

(الدعوى رقم ٢٣٠٨ سنة ١٩٥٠ كلى مصر)

١٨٠

محكمة مصر الابتدائية

١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٠

٤ - أثر رفع الدعوى الموضوعية بالآجرة

على طلب الاخلاء

المبدأ القانونى

إن دعوى الاخلاء ومبناها ثبوت تأخير المستأجر عن دفع الآجرة المستحقة عليه تكون سابقة لأوانها اذا مارفت دعوى موضوعية بالآجرة أو لا ولم يتم الفصل فيها . ولهذا يكون من المتعين على المؤجر انتظار نتيجة الفصل في هذه الدعوى الموضوعية حتى اذا ما قضى له بالايجار المتأخر بادر برفع دعوى الاخلاء اما إذا رفع هذه الدعوى قبل أن يفصل في دعواه السابقة الخاصة بالايجار فان دعواه تكون غير مقبولة لرفعها قبل أوانها .

(الدعوى رقم ٢٢٥١ سنة ١٩٥٠ كلى مصر)

من تاريخ الاخلاء أولم يستمر شاغلا له مدة
سنة على الأقل .

(الدعوى رقم ١٩٧٢ سنة ١٩٥٠ كلى مصر)

١٨٢

محكمة مصر الابتدائية

٢٢ اكتوبر سنة ١٩٥٠

٦ - اقتصار المؤجر على مقاضاة من ينازعه
الحق في طلب الاخلاء

المبدأ القانوني

انه لا محل لمطالبة المؤجر بمقاضاة اشخاص
بذاتهم من مستأجرى عمارته وذلك لأن
الخصومة تتم وتنتهى برغبة الخصوم
أنفسهم ، وصاحب الدعوى لا يقاضى أو
يحاصم سوى الذين ينازعونه الحق الذى
يطلب به .

(الدعوى رقم ١١٢٧ سنة ١٩٤٩ كلى مصر)

١٨٣

محكمة مصر الابتدائية

٢٩ اكتوبر سنة ١٩٥٠

٧ - الأرض الفضاء خارجة عن قانون المساكن

المبدأ القانوني

ان القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ فى مادته
الاولى قد استثنى الاراضى الفضاء من تطبيق
احكامه عليها ولا يغير من هذه القاعدة
إقامة المستأجر لىابان ومنشآت عليها للمؤجر
الحق فى طلب إزالتها عند انتهاء مدة الايجار
أو فى استبقائها لنفسه فى الحدود الواردة
بالمادتين ٩٢٤ ، ٩٢٥ مدنى .

الدعوى رقم ٢١٧٠ سنة ١٩٥٠ كلى مصر

١٨٤

محكمة مصر الابتدائية

٣٠ اكتوبر سنة ١٩٥٠

المبادئ القانونية

١ - القوانين الايجارية متعلقة بالنظام
العام ٢ - القانون القائم وقت نظر الدعوى
هو الذى يحكم النزاع ٣ - يمنع على
المستأجر الذى انتهى عقد ايجاره وترك
مسكنه من مطالبة المؤجر بفرق قيمة الأجرة
التي تزيد عن قيمة أجرة المثل

١ - ان القوانين المنظمة للعلاقات بين
المؤجرين والمستأجرين سواء ما صدر منها فى
ظل الاحكام العرفية أم بعد زوالها هي جميعا
من القوانين المتعلقة بالنظام العام . رأى
المشرع ان ظروف صارخة اقتصادية واجتماعية
وجوب تدخله لتنظيم تلك العلاقات بلاقيد
بقواعد القانون العام وهو القانون الذى
يحكم العقد وقت ابرامه وعلى ضوء ذلك
يكون القانون أو الأمر العسكرى القائم فعلا
وقت الفصل فى الدعوى المطروحة هو الذى
يحكم النزاع بغض النظر عن أن العلاقات
والروابط القانونية إنما توالدت فى ظل
قانون أو أمر سابق - وذلك أخذا بالتاعدة
الفقهية التى قوامها أن القانون الناسخ هو
الذى يحكم هذه العلاقات والروابط متى كان
متعلقا بالنظام العام أو الآداب - على أن

للعين المؤجرة ولا يزال عقده قائماً . فإذا ما زالت عنه صفة كونه مستأجراً وانتهى عقده بالفسخ فإن هذا الحق يزول وينتهي كذلك بزوال العقد وبانتهائه . والحكمة في ذلك أن المشرع رأى في تقديره أن المستأجر كان يدفع الأجرة بأختياره وبلا منازعة طوال مدة سريان العقد وبذلك يصبح من غير المستساغ إثارة النزاع بينه وبين مؤجره الذي انفصلت بينهما العلاقة بانتهاء العقد . خاصة إذا ما روى أن تعاوضي المستأجر عن استعمال ما أجاز له القانون في المطالبة القضائية مع تيسير الأمر لمنازعة في قانونية الأجرة وإباحته له لاثبات بكافة الطرق بما فيها أهل الخبرة والبيئة ما يوجب حماية المالك في عدم مطالبته برد ما أخذه منه أخذاً بأن هذا السكوت وإن كان لا يسقط الحق بطبيعة الحال إلا أنه يجعله في منزلة من يقبض الثمرة بحسن نية فلا يجب عليه الرد إلا من تاريخ المنازعة القضائية والتي ينتهي بها حسن نيته .

(الدعوى رقم ١٢١ سنة ٤٠ كلى مصر المرفوعة من الخواجة بنايوتى جيسارينا ندوس ضد ايدا صوصه وآخرين)

الفقهاء حتى يصدد تطبيق هذه القاعدة العامة إنما قصدوا بالعلاقات والروابط القانونية المذكورة ومدى تأثير القانون الجديد عليها هي تلك التي تكون قد تولدت عن التقاعد في حد ذاته - وبعبارة أخرى هي التي كان يحكمها قانون العقد - ولا جدال في أن طلب المستأجر تخفيض الأجرة التعاقدية واستقطاع ما حصله منه المؤجر من فرق الأيجار هو طالب دخیل على قواعد القانون العام الذي لا يعترف بمبدأ التخفيض إلا في حالة واحدة وهي الغبن الفاحش في ايجار العين الموقوفة وعلى خلاف بين الشراح في ذلك أيضاً . كما لا يعترف بحق الاستقطاع أيضاً ولذا يكون الأساس الذي يستند إليه المستأجر في طلب التخفيض إنما يستمد لا من العقد إنما من الأجازة التي منحها المشرع والتي كان الدافع إليها مراعاة ظروف لها مساس بالنظام العام بين طائفتين .

٢- إن المشرع عندما أعطى المستأجر الحق في استرداد ما دفعه بدون وجه حق إنما كان يهدف إلى حماية المستأجر الذي لا يزال شاغلاً

القضاء المستعجل

المحكمة

ومن حيث ان المدعين رفعوا هذه الدعوى وقالوا في صحيفة إتهامه بموجب عقد ايجار تاريخه ٧ سبتمبر سنة ١٩٤٩ استأجر المدعى عليه منهم قطعة أرض مساحتها ١٦ ط و ٢١ ف بأجرة سنوية قدرها ١٠ ج للفدان ونص في البند السادس على ان مدة الاجارة سنة واحدة قابلة للتجديد إلا اذا أُنذر احد الطرفين الآخر في المواعيد القانونية وانهم لا يرغبون في تجديد الايجار وانهم اندروا المدعى عليه بتاريخ ٣٠ يوليو سنة ١٩٥٠ يندرونه فيه باخلاء العين وطلبوا في ختام صحيفة الحكم بصفة مستعجلة باخلاء الاطيان المذكورة وتسليمها لهم بالحالة التي استلمها المدعى عليه بها وبنسخة الحكم الأصلية وقدموا اثباتا لدعواهم عقد ايجار تاريخه ٧ سبتمبر سنة ١٩٤٩ نص في البند السادس منه على ان مدة الاجارة سنة واحدة هي سنة ١٩٥٠ الزراعية ونهايتها اكتوبر من تلك السنة وان الاجارة قابلة للتجديد الا اذا أُنذر احد الطرفين الآخر في المواعيد القانونية .

وحيث أن المدعى عليه دفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل ينظر الدعوى على أساس انتفاء الخطر والمساس بالموضوع وقال ان عقد الايجار تجدد لأن القانون المدني القديم وهو الذي أبرم عقد الايجار في ظله كان يستلزم التنبيه على المستأجر قبل نهاية المدة بستة أشهر وبذلك يكون الانذار الذي ارسله له المدعون قد حصل بعد هذا الميعاد وقال إن العقد ينص على أن مدة

١٨٥

محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة

١٧ اكتوبر سنة ١٩٥٠

- ١ - عقد ايجار - تجديد ضمنى - مدى اختصاص القضاء المستعجل في بحثه
- ٢ - عقد ايجار أبرم في ٧ سبتمبر سنة ١٩٤٩ - اى قانون يطبق على النزاع القائم بشأنه .

المبادئ القانونية

- ١- لا نزاع في ان القاضى المستعجل مختص بفحص المنازعات التي يثيرها المستأجر المطلوب اخراجه من العين بمقولة ان العقد قد انتهى لا لفصل فيها ولكن لمعرفة ما اذا كانت هذه المنازعات جديدة من عدمه ولها ظل من الحقيقة أو الصواب أم قصد بها تعطيل الفصل في الدعوى

- ٢- اذا كان تاريخ عقد الايجار هو ٧ سبتمبر سنة ١٩٤٩ فيكون القانون المدني القديم هو الواجب التطبيق على جميع المنازعات التي تنشأ عن هذا العقد وذلك تطبيقا للقاعدة القانونية ان القانون الذى يطبق هو القانون الذى انعقد في ظله العقد موضوع النزاع .

الاجارة نهايتها اكتوبر يفسرها المدعون بأنها آخر اكتوبر ويفسرها هو بأنها أول اكتوبر وان القول بتجديد العقد أو عدم تجديده مسألة موضوعية تخرج عن اختصاص القضاء المستعجل

و حيث أنه لانزاع في أن القاضى المستعجل يختص بفحص المنازعات التى يثيرها المستأجر المطلوب إخراجه من العين بمقوله ان العقد قد انتهى لالفصل فيها ولكن لمعرفة ما إذا كانت هذه المنازعات جدية من عدمه ولها ظل من الحقيقة والصواب أم قصد منها تعطيل الفصل فى الدعوى (راجع قضاء الأمور المستعجلة لمحمد على راتب باشا الطبعة الثامنة ص ٢٦٦ - ٢٦٧ بند ٤٨٥)

و حيث أن العقد حصل بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٤٩ فى ظل القانون المدنى القديم فيكون هذا القانون هو الواجب التطبيق على جميع المنازعات التى تنشأ عن هذا العقد وذلك تطبيقاً للقاعدة القانونية أن القانون الذى يطبق هو القانون الذى انعقد فى ظله العقد المتنازع عليه

و حيث أن المادة ٣٨٢ من القانون المدنى القديم تنص على أن " ينتهى الايجار بانقضاء المدة المتفق عليها ، الا إذا اتفق على خلاف ذلك فى العقد وعلى ضرورة اجراء ائذار أو تنبيه فى مدة معينة فيجب على الطرفين مراعاة ذلك .

و حيث أنه نص فى البند السادس من العقد على أن مدة الاجارة سنة قابلة للتجديد الا اذا ائذر أحد الطرفين الآخر فى المواعيد القانونية

و حيث أن المادة التى حددت مواعيد التنبيه هى المادة ٣٨٣ من القانون المدنى القديم

وجعلت مدة الاخبار فى الاراضى الزراعية قبل انتهاء العقد بستة أشهر .

و حيث أن الائذار الذى أرسله المدعون للمدعى عليه بتاريخ ٣٠ يوليو سنة ١٩٥٠ أى قبل انتهاء العقد بشهرين على حد قول المدعى عليه وبحسب تفسيره لما جاء بعقد الايجار من أن مدة الايجارة سنة نهايتها اكتوبر سنة ١٩٥٠ من ان المقصود به اول اكتوبر او بثلاثة اشهر على حد تفسير المدعية من ان المقصود بهذا النص آخر اكتوبر سنة ١٩٥٠ وعلى كلا التفسيرين يكون الائذار قد ارسل بعد المدة القانونية المنصوص عليها فى المادة ٣٨٣ من القانون المدنى.

و حيث ان ظاهر الأمر يدل على ان العقد قد تجدد وان الحكم بالاخلاء يكون قد خرج من اختصاص المحكمة المستعجلة التى عليها ان تنص بعدم اختصاصها تاركة لمحكمة الموضوع بحث التجديد وهل توافرت شروطه ام لم تتوافر .

و حيث انه لذلك يتعين الحكم بعدم الاختصاص وقبول الدفع المقدم من المدعى عليه .

و حيث انه عن المصاريف فيتعين إلزام المدعين بها لأنهم هم الذين خسروا الدعوى طبقاً للمادة ٣٥٧ مرافعات .

(قضية أمين افندى السيد عماره واخرين وحضر عنهم الأستاذ محمود على ضد أمين بك ابراهيم عماره رقم ٣٠٤ سنة ١٩٥٠ رئاسة حضرة القاضى صالح ناصر)

١٨٦

١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٠

محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة

أمر على عريضة - من يختص باصداره
هل للقاضي المستعجل سلطة اصداره
المبدأ القانوني :

الأوامر على العرائض يختص باصدارها
قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة طبقا للسادة
٣٦٩ مرافعات .

وليس لقاضي الأمور المستعجلة ان
يصدر أمرا على عريضة لان اختصاصه محدد
بالمادة ٤٩ مرافعات ولا يدخل فيه اصدار
الأوامر على العرائض فالأوامر التي يصدرها
القاضي المستعجل تعتبر باطلة بطلانا جوهريا
لصدورها من قاض غير مختص باصدارها

المحكمة

د من حيث ان هذا التظلم قد رفع للأمر عن
أمر صادر على عريضة فتعين قبوله شكلا طبقا
لنص المادة ١٧٥ / ١ مرافعات

د وحيث ان المتظلم رفع هذا التظلم وقال في
صحيفته إن المتظلم ضدها كانت زوجة لشقيق
المتظلم المرحوم محمود عيد ابو عيطه ورزقت منه
بابتين قاصرتين مشمولتين بوصاية والدتهما
المتظلم ضدها وإنها طلقت منه قبل وفاته بوضع
سنتين وبأبنة أخرى في وصاية أحد أخوة المتظلم

وإنهن ورثن ثلثي تركته وورث الثلث الآخر
أخوته وأخواته ولنزاع حول التركة أقامت
المتظلم ضدها الدعوى رقم ٣٦٤٧ سنة ١٩٤٩
مستعجل مصر طلبت فيها أن توضع تركه مورث
ابنتها تحت الحراسة وقضى بتعيين حارس أجني
على التركة - من الجدول - وتأيد هذا الحكم
استئنافا مع تعديل في مأمورية الحارس . وفي
٢١ مايو سنة ١٩٥٠ تقدمت المتظلم ضدها
لقاضي الأمور المستعجلة بعريضة طالبت فيها
بإصدار أمر إلى الحارس بأن يصرف لها خمسة
جنيئات شهرية وهي قيمة النفقة التي قررتها
المحكمة الحسية لابنتها بما يودع بخزينة المحكمة على
ذمة القاصرتين . وفي ٢٤ مايو سنة ١٩٥٠ صدر
أمر القاضي على هذه العريضة بأن يصرف الحارس
لها هذا المبلغ في حدود نصيبها وأعلن الأمر إلى
الحارس وشرع في تنفيذه ولما علم به المتظلم تظلم
منه للأسباب الآتية : الاول - انه ليس في
القانون سند يعطى القاضي المستعجل الاختصاص
في إصدار أمر على عريضة بصرف نفقة إلى من
تدعى استحقاقها لها ولذلك يكون الأمر المتظلم
منه قد صدر مشوبا بعيب عدم الاختصاص لأن
ولاية القضاء المستعجل على النزاع قد انتهت
بصدور حكم الحراسة . ثانيا - إن المتظلم ضدها
طلبها تكليف الحارس أن يصرف لها خمسة
جنيئات في الشهر بما يودع على ذمة ابنتها قد
تجاوزت حقوقها لأن المحكمة المستعجلة وضعت
الحراسة على الأملاك التي قيل إن المورث تصرف
فيها بالبيع وقضى بإيداع نصيب القاصرتين فيها
خزينة المحكمة حتى يفصل في النزاع القائم بشأنها
وإن القدر الذي بقيت ملكيته للمورث لا يدر
من الإيراد عشر النفقة التي طلبت المتظلم ضدها
التصريح بصرفها لها فكأن النفقة التي طلبتها
ستخضع من نصيبها في ربيع الأعيان التي حصل
التصرف فيها من المورث والتي تنازع المتظلم

ضدها في التصرف فيها والذي تقرر إيداعه خزانة المحكمة حتى يفصل في النزاع الذي أثارته بشأنها وطلب في ختام صحيفته الحكم بقبول هذا التظلم شكلا وفي الموضوع بإلغاء الأمر المتظلم منه مع إلزام المتظلم ضدها بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة

وحيث انه بالاطلاع على القضية رقم ٣٦٤٧ سنة ١٩٤٩ مستعجل مصر تبين انها مرفوعة من المتظلم ضدها على المتظلم وطلبت فيها الحكم بصفة مستعجلة بتعيين حارس قضائي على الاعيان الخائفة عن مورثها لادارتها وتوزيع صافي ريعها بعد خصم المصروفات على الشركاء كل بحسب نصيبه حتى تنتهي حالة الشروع بين الشركاء وقضت المحكمة بتعيين حارس من الجدول ليقوم بادارتها واستغلالها وايداع نصيب القصر من غلة العقارين الاول والاخير ، وهي العقارات التي قيل ان مورث المتظلم ضدها بصفقتها تصرف فيها بالبيع لآخرين ، في خزينة المحكمة على ذمتهم وذمة باقي الخصوم وتوزيع صافي ريع باقي العقارات على الشركاء شهرا بشهر إلى أن تنقضي حالة الشروع مع ايداع كشف حساب مدعم بالمستندات كل ثلاثة أشهر فاستوف هذا الحكم من الطرفين في القضية رقم ١٥ سنة ١٩٥٠ س مستعجل مصر وكان هدف المتظلم ضدها من الاستئناف هو إلغاء الحكم فيما قضى به من إيداع حصة القاصرتين في ريع العقارين الاول والاخير خزانة المحكمة والحكم لها بتسليمها تلك الحصة ولكن المحكمة الاستئنافية لم تقرها على وجه نظرها وفضت بتأييد الحكم المستأنف مع تعديل في مهمة الحارس بالزامه بايداع نصيب القاصرتين في العقارات الاول والثالث والرابع والخامس والاخير خزانة المحكمة وأن يصرف لها نصيبهما في ريع العقارات الثاني والسادس

والسابع والثامن .

وحيث ان المتظلم ضدها تقدمت لقاضي الأمور المستعجلة بعريضة بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٥٠ تقول فيها انه قد صدر لها قرار من المحكمة الحسنية بتقدير نفقة لقاصرتيها قدرها خمسة جنيهات شهريا وطلبت منه تكليف الحارس بتسليمها هذا المبلغ بما يودع بخزينة المحكمة على ذمة القاصرتين فأشر القاضي بنفس التاريخ بتكليف الخبير بدفع النفقة المقررة من المحكمة الحسنية لكل قاصرة شهريا في حدود نصيبها .

وحيث ان أمر القاضي لم يتضمن تكليف الحارس بأن يدفع هذه النفقة مما يودع بخزينة المحكمة كما طلبت المتظلم ضدها بل أمر بصرفها في حدود نصيب القاصرتين أي في حدود نصيبهما الذي قرر الحكم الاستئنافي صرفه لهما دون النصب الذي تقرر ايداعه

وحيث انه قد سبق القول بأن المحكمة الاستئنافية قررت أن يصرف الحارس نصيب القاصرتين في العقارات الثاني والسادس والسابع والثامن فقد انصب أمر القاضي على صرف النفقة للقاصرتين من نصيبهما في هذه العقارات وفي حدود هذا النصيب سواء أوفى بالنفقة المقررة أم لم يف بها وهذا هو المقصود بما جاء بالأمر في حدود نصيبهما ،

وحيث انه وان كان هذا الأمر لم يغير من الواقع شيئا الا أن هذا الأمر قد صدر من قاضي الأمور المستعجلة في غير اختصاصه لأن الأوامر على العرائض لا يختص بإصدارها الا قاضي الأمور الوقية في المحكمة طبقا للادة ٣٦٩ موافقات :

وحيث ان اصدار قاضي الأمور المستعجلة لهذا الأمر على عريضة في غير اختصاصه يجعل الأمر باطلا بطلانا جوهريا لصدوره من قاض غير مختص باصداره ويتعين الغاؤه من الأمر

طبقاً لنص المادة ٢٧٥ / ٢ مرافعات .

وحيث انه عن المصاريف فيتعين الزام المتظلم ضدها بها لأنها هي التي خسرت الدعوى طبقاً لنص المادة ٣٥٨ مرافعات .

(قضية شعبان عيد ابو عطيه وحضر عنه الاستاذ محمود عيسى عبده ضد الست فتحيه محمد احمد المصري بصفتها وآخر رقم ٢٤٤٨ سنة ١٩٥٠ رئاسة حضرة القاضي صالح ناصر)

١٨٧

٨ يونية سنة ١٩٥٠

بطلان الحجز تحت يد الغير والحوالة اذا تطلب الفصل في مسألة موضوعية . والبطلان اعدم مراعاة الاوضاع الشكلية . اختصاص القاضي المستعجل .

المبادئ القانونية

١ - لا يدخل في ولاية القضاء المستعجل الحكم ببطلان الحجز أو الحوالة إذا كان ذلك يتطلب بحث مسائل موضوعية صرفة اما إذا كان الحجز أو الحوالة باطلين بطلاناً جوهرياً لعدم مراعاة الاوضاع الشكلية التي ألزمها القانون ونص على البطلان في حالة عدم اتباعها فإن القضاء المستعجل يختص بالحكم بالبطلان

٢ - للقاضي المستعجل الحق في الفصل في كل نزاع مستعجل متعلق بحجز ما للمدين لدى الغير والحوالة الباطلين بطلاناً جوهرياً والتصريح للمدين المحجوز على دينه به صرف المبالغ المحبوسة عنه بغير وجه حق ولا يعتبر إذنه بالصرف فصلاً في مسألة موضوعية

المحكمة

وحيث ان وقائع الدعوى تلخص كما جاء

ذكرها بصحيفتها في انه بتاريخ ١٩٤٠/٤/٣ صدر قرار من مجلس الوزراء يقضى بتخفيض مكافأة محضري المحاكم المختلطة بنسبة ٥٠٪ . ابتداء من أول مايو سنة ١٩٤٠ — ولما كان هذا التخفيض في المكافأة هو اجراء مخالف لنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٢ سنة ١٩١٢ ، فقد احتج جميع محضري المحاكم المختلطة على هذا القرار التمسقي . وفعل استمر اقطاع نسبة ال ٥٠٪ من المكافأة حين صدور لائحة الرسوم القضائية الجديدة الصادرة في سنة ١٩٤٤ .

وبتاريخ ٢٠ و ٢٤ و ٢٦ / ٩ / ١٩٤٤ تنازل المدعون للمدعى عليه الثاني عن ٧٪ من مجموع المكافأة المقطوعة وذلك في سبيل سعيه في استردادها للمدعين ، إلا انه قد ظهر للمدعين ان المعلن إليه الثاني لم يقيم بأي مسعى او عمل من شأنه استرداد هذه المكافأة المقطوعة الأمر الذي جعلهم يخطرون المعان إليه الثاني بأنهم قد استغنوا عن خدماته المتفق عليها نظراً لعدم اهتمامه واكثرائه الظاهرين ، وفعل قد رضى المعلن إليه الثاني بنقض الاتفاق المبرم بينه وبين المدعين وذلك بموجب خطاب مؤرخ ١٩٤٨/٥/٣١ ، وبمقتضى هذا الخطاب الأخير يكون التنازل الذي أبرم بين المعلن إليه الثاني والمدعين قد انتضى برضاء الطرفين مما يجعل المدعى عليه الثاني غير مستحق لأي مبلغ . وفعل قام المدعون بتوكيل احد المحامين لرفع دعوى ضد وزارتي المالية والعدل للحصول على المكافأة المقطوعة منهم دون وجه حق قانوني ، و انتهت هذه الدعوى بالصلح وكلفت وزارة العدل المعلن إليه الاول بصرف ما يستحقونه كاملاً ، وفعل بدأ المدعى عليه الاول في صرف المكافأة المقطوعة للمدعين ، إلا انه في يوم ١٩٥٠/٩/٨ امتنع عن صرفها كاملة محتفظاً تحت يده بنسبة ٧٪ . وذلك بحجة انه قد

تنبه عليه من المعلن اليه الثالث بما يفيد انه قد حول اليه عقد الاتفاق المبرم بين المدعين والمدعى عليه الثاني .

« ومن حيث ان المدعى عليهما الثاني والثالث دفعا بعدم قبول الدعوى شكلا لأن المدعين تقدموا بدعوى واحدة مع أن كلا منهم له مصلحة على حدة وحق مستقل فلا يجوز الجمع في اختصاص واحد بين جميع هذه الحقوق كما لا يجوز رفع الدعوى بالشكل الذي رفعت به إذ أنه من المقرر قانونا أنه إذا لم يكن بين المدعين صلة قانونية فلا يجوز لهم رفع دعوى باعلان واحد والاختصاص بصحيفة واحدة لأن في ذلك تعديا على قانون المرافعات وإجحافا للخزينة من حيث وجوب دفع رسم عن كل قضية

« ومن حيث أن ما ذهب إليه المدعى عليهما المذكوران من أنه يجب أن يكون بين المدعين صلة قانونية فلا يجوز رفع الدعوى بالشكل الذي رفعت به إذ الواجب أن تكون الصلة قائمة بين المدعى عليهم وبين المدعين جميعا فإذا لم يكن هناك صلة بينهم فتكون الدعوى غير مقبولة شكلا إذ لا رابطة تربطهم فلا يصح للمدعين مقاضاتهم في دعوى واحدة مع عدم قيام هذه الرابطة - والرابطة قائمة بين المدعى عليهم والمدعين لأنهم جميعا لهم مبالغ مودعة تحت يد المدعى عليه الأول. والمدعى عليهما الثاني والثالث لهما حقوق فيها ومصلحة المدعين وباقي المدعى عليهم عدا المدعى عليه الأول واحدة وهي طلب صرف هذه المبالغ ، فالرابطة القانونية موجودة ومن ثم فالدفع في غير محله ويتعين رفضه

« ومن حيث انه بالنسبة للدفع الثاني وهو الدفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر هذه الدعوى لأن الفصل فيها سيقرب عليه بحث صحة الحوالة التي صدرت من المدعين للمدعى عليهما

الثاني والثالث والتنازل للمدعى عليه الثاني عن نصيب معين من المكافأة بقدر ٧٠٪. وقد قال المدعى عليهما الثاني والثالث في مذكرتهما إن التنازل هو سبب من أسباب كسب الملكية وانتقال الالتزام تحدث عنه القانون المدني ولا يمت بصلة الى الحجز، وكل ما جاء بمذكرة المدعين كما يقول المدعى عليهما المذكوران لا ينصب إلا على الحجز وتأثيره واختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالنظر فيه بالنسبة لبعض الحالات ، أما حوالة الحق فلا اختصاص ولا ولاية لقاضي الأمور المستعجلة كي ينظر فيه من قريب أم من بعيد .

« ومن حيث انه يترتب على الحوالة الصحيحة المستوفاة الأركان والأوضاع التي نص عليها القانون كقبول المحال عليه في القانون الأهلي والاعلان أو القبول في المختلط يترتب على كل ذلك نقل ملكية الدين المحال به للمحال إليه ، ولكن هل الحوالة التي صدرت من المدعى عليه الثاني للمدعى عليه الثالث يترتب عليها ذلك . وذلك ما ستبينه المحكمة .

يقضى الأمر العالي الصادر في ٢٦/٢/١٨٩٠ والمعدل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٨ بعدم جواز الحجز على ماهيات الموظفين والمستخدمين في الحكومة ولا على ما يستحقونه من المرتبات الإضافية كبذل السفر أو المكافأة على أداء عمل اضافي ولا على ما يستحقونه أو ما يستحقه من يخلفونهم من الأراامل والأيتام من معاش أو مكافأة تقوم مقام المعاش أو حق في صندوق التوفير أو اعانة أو غير ذلك من المرتبات الشبيهة بها وهذا كله ما لم يكن الحجز مقصودا به استيفاء مبلغ مطلوب للحكومة من الموظف أو المستخدم بسبب يتعلق بأداء وظيفته أو استيفاء نفقة محكوم بها من جهة

القضاء المختصة على ألا يزيد المحجوز في هاتين الحالتين الأخيرتين على ربع الماهية أو المبلغ المستحق ، وليس التحريم أى البطلان قاصراً على الحجز ولكنه يشمل التنازل للغير ، فلا يجوز تنازل الموظف عن أى جزء من مرتبه أو معاشه أو مكافأته ، ولم يكن الغرض الوحيد من القوانين المقدمة الذكر هو حماية الموظفين والمستخدمين بالذات والرفق بهم بل المقصود هو المحافظة على حسن سير العمل في مصالح الحكومة وفروعها وتمكين موظفيها ومستخدميها من الانتفاع الكامل بمرتباتهم ، راجع ذلك في كتاب التنفيذ للدكتور محمد حامد فهمي طبعة سنة ١٩٤٠ بند ١٤٢ ص ٨٩ و ٩٠ ،

« وحيث أنه واضح بما ذكرته المحكمة ان التنازل عن المرتبات أو بدل السفر أو غيرها بما ذكر آنفاً من الموظف للغير يعتبر باطلاً بطلانا مطلقاً ومن ثم فتنازل المدعين للدعى عليه الثانى عن جزء في بدل السفر المستحق لهم تنازلاً باطلاً وأن التحويل الصادر من المدعى عليه الثانى للمدعى عليه الثالث بالاحالة على المدعى عليه الأول لاستيفاء الدين والتنازل عنه هو تحويل باطل أيضاً بطلان التنازل بنص القانون كما ذكر .

« ومن حيث انه لا يدخل في ولاية القضاء المستعجل الحكم بطلان الحجز أو بطلان الحوالة إذا كان حجزاً غير صحيح وبنى على مسائل موضوعية صرفة ، أما إذا كان الحجز أو الحوالة باطلين بطلانا جوهرياً لعدم مراعاة الأوضاع الشكلية التى ألزمها القانون ونص على البطلان في حالة عدم اتباعها أو لأن المال المتنازل عنه لا يجوز التنازل عنه قانوناً فيختص القضاء

المستعجل في هذه الحالة بالحكم بطلان الحوالة وبصرف كل المبلغ المحجوز عليه أو الحال من الحال اليه ، راجع كتاب الاستاذ محمد على راتب . قضاء الامور المستعجلة ص ٥٤٥ وما بعدها .

« ومن حيث ان ما ذهب إليه المدعى عليهما الثانى والثالث من أن المبلغ الذى تنازل عنه المدعون لا يدخل ضمن المبالغ التى نص عليها الأمر العالى السالف الذكر ، ولكن هذا التفسير غير صحيح لأن المبالغ المذكورة تعطى مكافأة للمحضرين بسبب انتقالاتهم وتدخل في خزائنة الدولة والعدة التى من أجلها حرم الحجز أو التنازل موجودة بالنسبة لهذه المبالغ ومن ثم فالقضاء المستعجل مختص بالحكم بطلان الحوالة ويتعين لذلك رفض الدفع بعدم اختصاصه بنظر هذه الدعوى واختصاصه .

« ومن حيث ان الاحكام المستعجلة مشمولة بالنفاذ من تلقاء نفسها طبقاً لنص المادة ٤٦٦ مرافعات .

« ومن حيث انه بالنسبة للمصاريف فيلزم بها المدعى عليهما الثانى والثالث لأنهما هما المنازعان من غير تضامن .

(قضية ابراهيم افندى الدمنهورى وآخرين رقم ١٣٩٩ لسنة ١٩٤٩ وحضر عنهم الاستاذ عبد الفتى عثمان ضد كبير كتاب محكمة المنصورة الابتدائية والفريد مزراحى الموظف بمحكمة اسكندرية المختلطة سابقاً والاستاذ هنرى فارس المحامى برئاسة حضرة محمود تمام كساب بك القاضى ومختار حنى افندى سكرتير الجلسة)

قضاء محكمة المخدرات

١٨٨

٢٥ مايو سنة ١٩٥٠

- ١ - التفتيش عدم اطلاق السلطة النيابة
- ٢ - الاذن بتفتيش من يوجد مع الصادر الاذن بتفتيشه - يقام قرائن جديدة على اشتراك هذا الآخر وجوبه
- ٣ - النيابة وتقدير جدية بلاغ الضابط .

المبادئ القانونية

١ - من المقرر قانوناً أن التفتيش هو اجراء من إجراءات التحقيق القضائي الذي لا يملك أن يتولاه مأمور الضبطية القضائية إلا في حالة التلبس بالجريمة وحالة ما إذا كان هناك ترخيص من السلطة المختصة وهي النيابة العامة باجرائه ، على أنه في هذه الحالة الأخيرة لم يطلق القانون السلطة المخولة للنيابة العمومية بالمادة ٣ تحقيق بل قيدها بما يقتضي أن يكون هناك تحقيق أو بلاغ جدي عن واقعة محددة وتستند إلى شخص معين بقدر يقتضي التصدي لحرية أو حرية مسكنه في سبيل تعرف حقيقة صلته بالجريمة

٢ - إذا صدر إذن من النيابة بتفتيش شخص وتفتيش من يوجد معه وقت الضبط والتفتيش، فلا بد أن تكون هناك من القرائن ما يدل على اشتراك الشخص الآخر في الجريمة

مع الشخص المأمور بتفتيشه من النيابة والقول بغير ذلك فيه اهدار للحريات الشخصية ومساس بحق من حقوق الافراد المقدسة فإذا أباحت النيابة العامة تفتيش أى شخص تصادف وجوده مع الشخص الذي صدر أذنها بتفتيشه دون أن تكون هناك أمارات جدية تدل على اشتراكه في الجريمة كان إذنها باطلاً وللمحكمة أن تلتفت عن الدليل المستمد من محضر التفتيش الذي لم تراعى فيه الأحوال والشرائط القانونية اللازمة لصحته.

٣ - يكفي أن يكون بلاغ الضابط جدياً في نظر النيابة لصدور إذنها بالتفتيش المحكم.

د من حيث ان واقعة الدعوى تحصل حسباً تبين من التحقيقات فيما أثبتته الضابط فرج الله خليل افندي في محضر ضبط الواقعة من أنه ضبطت كمية كبيرة من الهيروين مع المدعو جرجس جندى وآخرين بالاسكندرية وتحرر عن ذلك المحضر رقم ١٠ جنح مخدرات محرم بك سنة ١٩٥٠ - وقد تبين من تفتيش جرجس جندى في هذه القضية أنه يحمل خطاباً من المتهم الثاني في هذه الدعوى (ديمترى خرابو) وأنه نظراً لأنه وصل إلى علم إدارة المخدرات بأن هذا المتهم يتجر في المواد المخدرة البيضاء ومن

الخطيرين على الأمن العام ، قد استصدر من أجل ذلك كله إذنا من النيابة بضبطه وتفتيشه وتفتيش مسكنه وقد كلف الكونستابل عبده عبد النبي ومعه زميله فوزي الليثي بالبحث عن هذا المتهم (الثاني) وضبطه وانتقل هو وبرفقته الكونستابل احمد التمكي إلى مسكنه بتفتيشه وقد عثر به على تذكرتين من مادة الهيروين وقطعة صغيرة من الأفيون كانت في ستره معلقة للمتهم وقد عاد للإدارة الكونستابل عبده عبد النبي ومعه المتهم الثاني والمتهم الأول وأبلغ أنه تمكن من القبض على المتهم الثاني أثناء سيره في شارع كلوت بك وبصحته المتهم الأول وتفتيشه للمتهم الثاني لم يعثر معه على مخدر وتفتيش المتهم الأول عثر معه على قطعة صغيرة من مادة الحشيش

وحيث أنه بسؤال الكونستابل المذكورين جاءت أقوالهم بمعنى ما أثبت الضابط في محضره .
وحيث أنه بسؤال المتهمين بتحقيقات البوليس اعترف المتهم الأول باحرازه لقطعة الحشيش وأنكر الثاني ملكيته للمخدر المضبوط بمسكنه وقد انكر في النيابة وبالجلسة ودفع الحاضر مع المتهم الأول بطلان القبض والتفتيش بالنسبة له لحصوله في غير الأحوال المقررة قانونا كما دفع الحاضر بطلان إذن التفتيش لأنه لم يؤسس على تحريات او دلائل جديده

وحيث أنه من المقرر قانونا ان التفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق القضائي الذي لا يملك ان يتولاه مأمور الضبطية القضائية إلا في حالة التلبس بالجريمة وحالة ما إذا كان هناك ترخيص من السلطة المختصة وهي النيابة العامة باجرائه ، على أنه في هذه الحالة الأخيرة لم يطلق القانون السلطة المخولة للنياية الممومية بالمادة ٣٠ تحقيق ، بل قيدها بما يقتضي ان يكون هناك

تحقيق او بلاغ جدي عن واقعة محددة وتستند إلى شخص معين يتمدد يقتضي التصدي لحرية أو حرية مسكنه في سبيل تعرف حقيقة صلته بالجريمة وتقدير هذه الظروف منوط بالنيابة العامة إلا أن للمحاكم حق مراجعتها في ذلك باطراح الدليل المستمد من محضر التفتيش إذا لم تراعى فيه الأحوال والشرائط القانونية اللازمة لصحته (راجع نقض ١٧/ ١٠/ ٣٨ ج سنة ٤٠ عدد ٤ رقم ٩ وأحكام أخرى عديدة في هذا المعنى)

وحيث ان الثابت من التحقيقات أن المتهم الأول لم يكن معلوما من قبل لرجال إدارة المخدرات ولم يصدر بشأنه إذن من النيابة بضبطه وتفتيشه ولم يكن وقت القبض عليه متلبسا بأية جريمة ومن ثم فإن القبض عليه وتفتيشه لمجرد مصاحبته للمتهم الثاني أثناء سيرهما في الطريق يكون بلا شك قد وقع باطلا لمخالفته للقانون بل ان فيه اعتداء صارخا للحرية الشخصية ومساسا شديدا بحق من حقوق الأفراد المقدسة ويعاقب عليه قانونا ولا يجوز القول بأن اصطحابه للمتهم الثاني كان يدعوا للشبهة فتمت استمر القضاء على أنه بتفتيش الشخص أثناء سيره في الطريق لمجرد الظن أو الاشتباه بأنه يحرز مخدرا يكون باطلا لمخالفته أحكام القانون من جهة ولعدم الاذن به من رجال السلطة المختصة من جهة أخرى (نقض ٨/ ٢ سنة ٢٧ ج سنة ٣٨ عدد ٤ رقم ٨٠) ولا يصح من ناحية أخرى الاستناد الى ما تضمنه إذن النيابة من تفتيش المتهم الثاني ومن يوجد معه وقت التفتيش لأنه لا بد أن يكون هناك من القرائن ما يدل على اشتراك هذا الشخص في الجريمة مع الشخص المأمور بتفتيشه من النيابة (راجع في ذلك نقض ١٥/ ١/ ٤١ ج سنة ٤١ ص ٢٤) والقول

بغير ذلك فيه اهدار للحريات الشخصية ومساس بحق من حقوق الافراد المقدسة ويمكن أن يتصور مدى ما في ذلك الترخيص العام من خطورة اذا أبحنا لرجل الضبطية القضائية بناء على أمر النيابة بتفتيش شخص أو أشخاص عديدين تصادف وجودهم في محل عام أو في الطريق العام مع الشخص الذي صدر إذن النيابة بتفتيشه على أن النيابة العامة إذا قصدت ذلك وهي بالطبع لم تقصد فإن إذنها فيما يتعلق بتفتيش أى شخص يوجد وقت التفتيش دون أن يكون هناك امارات جدية تدل على اشتراكه في الجريمة يكون باطلا طبقا لأحكام محكمة النقض المشار اليها ويكون للمحكمة في هذه الحالة أن تلتفت عن الدليل المستمد من محضر التفتيش الذي لم تراعى فيه الأحوال والشرائط القانونية اللازمة لصحته.

وحيث انه ثابت من التحقيق ان المتهم الأول قبض عليه وهو يسير في الطريق العام بصحبة المتهم الثانى ولم يكن متابسا بأية جريمة ولم يكن هناك أى دلائل تدل على اشتراكه مع المتهم الثانى في جريمة - فيكون القبض عليه وتفتيشه بالتالى قدوقعا باطلين بطلانا جوهريين ويكون باطلا بالتالى الدليل المستمد من هذا التفتيش الباطل وهو العثور على المخدر معه ويكون الدفع لذلك في محله ويتعين قبوله

وحيث انه فيما يتعلق باذن التفتيش بالنسبة للمتهم الثانى فقد استمرت أحكام النقض على انه يكفى ان يكون بلاغ الضابط جديا في نظر النيابة لصدور اذنها بالتفتيش وقد تبين من الاطلاع على بلاغ الضابط ان هناك ما يدل على اشتراك هذا المتهم مع آخرين ضبطوا فعلا في جريمة احراز للمخدرات ، هذا فضلا عن تحريات الادارة الخاصة بأنه يتجر في السموم البيضاء

وخطر على الأمن ، فإن صدور إذن النيابة بناء ذلك يكون قد جاء صحيحا مستوفيا لشرائطه القانونية بالنسبة لهذا المتهم ويكون الدفع بطلان إذن التفتيش بالنسبة لهذا المتهم في غير محله ويتعين رفضه (يراجع نقض ٤٩/١١/٢٤ بحاماه سنة ٣٠ عدد ١ و ٢ ص ٨ عدد ٢٣)

وحيث انه ثبت من التحليل ان المخدر المضبوط لدى المتهم الثانى هو كلورات الهيروين وزنه ٥٥٠ جم وافيون وزنه ١٥٠ جم وحيث انه مما تقدم تكون التهمة ثابتة قبل المتهم الثانى من أقوال رجال البوليس ونتيجة التحليل ، إلا أن المحكمة ترى من ظروف الدعوى وملابساتها وضآلة قطعة المخدر المضبوط لدى هذا المتهم ان الاحراز لم يكن في الواقع إلا بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى ويكون عقابه لذلك منطبقا على المواد ١ و ٢ و ٣٦ و ٤٠ و ٤٥ ق ٢١ لسنة ١٩٢٧

وحيث ان التحقيقات خالية قبل المتهم الأول من أى دليل آخر غير الدليل المستمد من الاجراء الباطل فتكون التهمة المسندة اليه على غير أساس فانوى سليم ويتعين لذلك القضاء ببراءته بما نسب اليه عملا بالمادة ١٧٢ جنایات ،

(قضية النيابة ضد استافرو قسطنطين وآخر رقم ٢٨ سنة ١٩٥٠ الازبكية رئاسة حضرة القاضى محمود عطيفة وحضور حضرة الاستاذ عبدالمطلب صبرى وكيل الجلسة

قضاء المحاكم الجزئية

(قضاء الجنج)

المستمرة ويتعين ضم الجنتين ٣٦٥ سنة ١٩٤٩
خانة ٥٣٣ سنة ١٩٤٩ لهذه اللجنة

وحيث ان الثابت من هذه القضية ان المتهم
أدار مقهى بدون رخصة بجهة الجبل الأصفر
كما هو ثابت من محضر الكونستابل الممتاز
عبد الوهاب العفيفي

وحيث ان المتهم دفع التهمة عن نفسه بأن
لديه رخصة لادارته هذا المقهى وهي الرخصة
رقم ٧٣٥ وان هذه الرخصة وان كانت صادرة
في ١٩ / ٥ / ١٩٣٨ أى قبل صدور القانون
٣٨ سنة ١٩٤١ إلا انها سارية المفعول حتى بعد
صدور القانون الجديد

وحيث ان الثابت من خطاب المديرية
المرفق بالجنة ٥٣٣ سنة ١٩٤٩ الخانة ان
هذه الرخصة ألغيت بتاريخ ١٢ / ٩ / ١٩٤٢
تفصيلا للقانون ٣٨ سنة ١٩٤١ وان رسم التفيش
أوقف تحصيله من ١٩٤٣ وان ناحية الجبل
الأصفر من القرى الغير جائز فتح محلات
عمومية بها

وحيث ان نص المادة ٤٥ من القانون ٣٨
سنة ١٩٤١ تقول : تطبق أحكام هذا القانون
فيما عدا المادة ٢ على المحال العمومية الموجودة
عند العمل به ويجب على مستغليها مراعاة أحكامه
في مدى سنة من تاريخ نشره بالنسبة للندن
وسنة أشهر بالنسبة للقرى وعلى أحكام هذه
المادة تسرى على هذه المحال اذا تغير مستغلوها

١٨٩

محكمة الخانة الجزئية

٩ نوفمبر سنة ١٩٤٩

محلات عمومية

— فتح وإدارة محل عمومي (مقهى) في قرية
غير مسموح بفتح محلات عمومية بها
المبدأ القانوني

اذا كان المحل مرخصا به قبل صدور
القانون ٣٨ سنة ١٩٤١ وبعد صدور القانون
الغيت المديرية او المحافظة الرخصة وبعد ستة
اشهر تطبيقا للمادة ٤٥ . عمل في غير محله .
لان لاصحاب هذه المحلات حقا مكتسبا .
(مضبطة مجلس النواب الجلسة التاسعة
والاربعين يوم ١٠ / ٦ / سنة ١٩٤١)
المحكمة

وحيث ان وقائع هذا الحادث تحصل في
أن البوليس حرر اللجنة رقم ٣٠ سنة ١٩٤٩
وهي موضوع هذه القضية ضد المتهم لادارته
مقهى بدون رخصة ثم حرره محضر اللجنة رقم
٣٦٥ سنة ١٩٤٩ خانة بتاريخ ٩ / ٤ / ١٩٤٩
لادارته نفس المقهى بدون رخصة ثم حرر
البوليس أيضا اللجنة رقم ٥٣٣ سنة ١٩٤٩
الخانة ضد نفس المتهم لادارته نفس المقهى
بدون رخصة بتاريخ ٢٧ / ٥ / ١٩٤٩

وحيث ان الواقعة المنسوبة للمتهم واحدة
وهي ادارته مقهى بدون رخصة وهي من الجرائم

بسبب الوفاة أو سبب آخر

وحيث ان المديرية بخطابها السالف الذكر وأقوال فرج الله مرقص رئيس قلم الرخص بشهادته في محضر الجلسة بالقضية ٥٢٣ سنة ١٩٤٩ الخانكة والنيابة تفسر هذه المادة بأن المحلات التي كانت موجودة قبل صدور القانون في قرى لم يقرر مدير الداخلية جواز فتح محلات عمومية بها تلغى بعد المدة المحددة في هذه المادة

وحيث ان المتهم يفسر هذه المادة بأن له حقا مكتسبا وان هذه المادة لا تسري عليه فيما يتعلق بالالغاء ويفسرها باقي مواد القانون الجديد الخاصة بالاشتراطات فملا وغيرها تسري عليه

وحيث انه بالرجوع الى مضبطة مجلس النواب بجلسته التاسعة والأربعين يوم الثلاثاء ١٥ من جماد أول سنة ١٣٦٠ الموافق ١٠-٦-١٩٤١ نجد ان حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والى سأل هذا السؤال هل تطبق هذه المادة على المحال الموجودة بالقرى غير المرخص لها من وزير الداخلية في فتح المحال العمومية اذا تغير مستغلوها فأجاب صاحب المعالي وزير العدل ان لأصحاب هذه المحال حقا مكتسبا،

وحيث انه يستبين مما تقدم ان أصحاب المحال العمومية المرخص لهم بإدارتها في قرى لم يصدر قرار من وزير الداخلية بفتح محال عمومية بها لهم حق مكتسب في إدارتها وان كان أصحاب هذه المحال خاضعين لبقية مواد هذا القانون كما سبق

وحيث أن المتهم تحصل على الرخصة رقم ٧٣٥ في ١٩/٥/٣٨ أى قبل صدور هذا القانون ومن ثم فله حق مكتسب في إدارة هذا المقهى حتى بعد صدور هذا القانون كما سبق

وحيث انه لا تكون هناك جريمة في الموضوع ويتعين الحكم ببراءة المتهم طبقا للمادة ١٧٢

(قضية النيابة ضد صالح محمد احمد رقم ٣٠٥ سنة ١٩٤٩ برئاسة حضرة القاضي طه دنانه وحضور حضرة الاستاذ فتحى السبكي وكيل النيابة)

١٩٠

محكمة الخانكة الجزئية

٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠

تموين - القرار ٥٠٤ سنة ١٩٤٥

— جريمة بيع السكر لغير المقيدين على التاجر اثباتهم عن طريق عدم تسليم التاجر المقررات لأصحاب البطاقات كاملة . مجرد قرينة لا تكفي وحدها للإدانة المبادئ القانونية

١ - جريمة عدم تسليم مقررات السكر كاملة وجود توقيعات اسحاب البطاقات باستلاسها . براءة .

٢ - وجوب التبليغ عن الوفورات طبقا للمادة ٥ من القرار ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ . وجود وفورات . لا ضرورة للتبليغ

٣ - وجوب الاعلان عن ميعاد الصرف حكمته تنتق اذا كان التاجر صرف مقررات الشهر التالى في الشهر الحالى . تفسير المادة ١٩ من نفس القرار .

المحكم

وحيث ان وقائع هذه الدعوى تحصل حسبما جاء بمحضر حضرة مفتش تموين عين شمس أنه سأل اسماعيل سالم غنيم واحمد عبد الوهاب محمد وعلى محمود على أغا وسلام امام الانجار وامام حسنين جلال وحسن عبد البر ومحمد

المحكمة الجنائية لا يمكنها أن تعاقب المتهم على مجرد قرينة تحتل الصدق والكذب ومن ثم تكون هذه التهمة محل شك كبير ويتعين لذلك براءة المتهم منها عملاً بالمادة ١٧٢ ت ج

«وحيث أنه فيما يتعلق بالتهمة الثانية فإن الدفاع طلب الحكم ببراءة المتهم منها مقررًا أن المجنى عليهم المزعومين تقدموا بالشكوى بمناسبة الانتخابات ومناصرة المتهم لمرشح معين وبعد الانتخاباء المجنى عليهم إلى رشدهم ووقع اسماعيل سالم غنيم واحمد عبد الوهاب محمد وعلى محمود أغاوسلامه امام النجار وامام حسين جلال وحسن عبد البر وعبد الحى عطيه عفيفى وابراهيم حسن أبو جبه على دفتر التاجر بأنهم يستلمون جميع لوازمهم كاملة مضافا إليها الزيادات التي قررتها الحكومة. كما تقدم الدفاع باقرارات من ابراهيم حسين حسين أبو جبه وعلى محمود وسلامه امام مصطفى واسماعيل سالم بأنهم يتسلمون مقرراتهم بما في ذلك الزيادات التي قررتها الحكومة كاملة .

«وحيث ان الثابت من الاطلاع على دفتر التاجر ما يؤيد دفاعه من أن هؤلاء الأشخاص وقعوا باستلامهم جميع مقرراتهم من الزيادات التي قررتها الحكومة وثبت أيضاً من الاطلاع على الاقرارات المقدمة ما يؤيد دفاع المتهم — وإذا أضيف إلى ما تقدم ان الزيادات تقررت في فبراير سنة ١٩٤٩ وان الشكوى كانت في شهر ديسمبر سنة ١٩٤٩ أى أثناء الانتخابات كانت أقوال الشهود ومن تناقضهم مع أنفسهم بالاقرارات والتوقيعات محل شك كبير ويتعين لذلك الحكم ببراءة المتهم من التهمة الثانية عملاً بالمادة ١٧٢ ت ج

«وحيث ان الدفاع طلب الحكم ببراءة المتهم من التهمة الثالثة على أساس ان أخطار التمرين عن الوفورات لا موجب له لعدم وجود وفورات

عنده محمد وعبد الحى عطيه عفيفى وابراهيم حسن ابوجه فقرروا جميعاً أنهم لم يستلموا الزيادات المقررة من السكر منذ تقريرها في فبراير سنة ١٩٤٩ إلى ديسمبر سنة ١٩٤٩ وبعد أن سأل المتهم الأول ابراهيم سيد داود ومحمد عزب على طلب محاكمة المتهم الأول لأنه أولاً لم يصرف كميات السكر الاضافية للمستهلكين وثانياً تسلم عبد الحى عطيه عفيفى كمية أقل من المقررة له وثالثاً وجود عجز ٦٢ أقة سكر و ٨٢ أقة زيت ورابعاً عدم انتظام المتهم وخامساً لم يعلن في مكان ظاهر عن موعد صرف البطاقات .

«وحيث ان النيابة العامة قيدت الدعوى ضد المتهم ابراهيم سعد داود بصفته تاجر تجزئة لأنه في الفترة بين أول فبراير سنة ١٩٤٩ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٩ أولاً باع جانباً من السكر لغير الأشخاص الذين عينتهم الحكومة. وثانياً لم يسلم مقادير السكر للمستهلكين كاملة. وثالثاً لم يخطر مراقبة التمرين في المدة المحددة عن الوفورات المتبقية لديه ورابعاً لم يعلن في مكان ظاهر عن موعد صرف البطاقات وخامساً لم يمسك سجلاً طبقاً للنموذج وطلبت معاقبة المتهم بالمواد ٤ و ٥ و ١٩ و ٢٠ و ٥٤ قرار وزارى ٥٠٤ سنة ١٩٤٥

«وحيث ان الدفاع طلب الحكم ببراءة المتهم من التهمة الأولى لعدم وجود دليل في الأوراق على أن المتهم باع جانباً من السكر لغير الأشخاص المقيدين .

«وحيث أن هذا الدفاع في محله لأن الأوراق خالية من دليل على أن المتهم باع جانباً من التمرين لغير الأشخاص المحددين والمقيدين على محله ثم ان القول بأن هذه التهمة نتيجة صحيحة للتهمة الثانية مردود عليه بما سيجىء عن التهمة الثانية ولأن

د وحيث ان نص المادة ٥ من القرار الوزاري ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ أوجب على تجار التجزئة إخطار مراقبة التموين في آخر شهور مارس ويونية وسبتمبر وديسمبر من كل سنة عن الوفورات المتبقية لديهم من مواد التموين

د وحيث ان صريح هذا النص وجوب التبليغ عن الوفورات فاذا انعدمت هذه الوفورات لا يكون هناك محل لوجوب التبليغ

د وحيث انه لم يثبت من أوراق القضية وجود وفورات لدى المتهم من مواد التموين بل بالعكس فإن الثابت من الأوراق وجود عجز لدى المتهم ومن ثم تكون هذه التهمة أيضاً غير قائمة ويتعين لذلك الحكم ببراءة المتهم منها عملاً بالمادة ١٧٢٠ ج

د وحيث انه فيما يتعلق بالتهمة الرابعة فإن الثابت من أقوال حضرة مفتش التموين إن الحكمة من الاعلان عن ميعاد صرف التموين متفية لأن التاجر كان يصرف تموين الشهر التالي في الشهر الحالي

د وحيث ان المحكمة ترى من انتفاء الحكمة من الاعلان مضافاً إليه أن المادة ١٩ قرار

وزاري ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ نصت في فقرتها الأولى على إلزام تجار التجزئة سحب الكميات المقررة لهم من مخازن شركة السكر في اليوم المحدد لذلك ثم أردفت المادة ١٩ في فقرتها الثانية وجوب الاعلان عن ميعاد صرف السكر أي أن الشارع قصد من الاعلان عن ميعاد الصرف علم المستهلكين بوصول كميات السكر للتاجر فإذا كان التاجر يصرف تموين الشهر التالي في الشهر الحالي أصبح لا محل لوجوب الاعلان ومن ثم تكون التهمة الرابعة أيضاً غير قائمة ويتعين لذلك الحكم ببراءة المتهم منها عملاً بالمادة ١٧٢ ج

د وحيث انه فيما يتعلق بالتهمة الخامسة فإن المتهم قد اعترف بأن دفتره غير منظم وإنه لا يثبت فيه المنصرف فعلاً من السكر كما اعترف بذلك أيضاً مدير محل المتهم محمد عزت علي . ولا عبرة بعد ذلك لما قرره الدفاع من أن العادة جرت على صرف تموين السكر بموجب هذه الدفاتر المبسرة الناقصة

د وحيث ان التهمة الخامسة ثابتة قبل المتهم من محضر حضرة مفتش التموين الثابت به أن دفتر التاجر غير منظم وغير

<p>المتهم وماضيه - ليس له سوابق - وظروف الحادث ما يعين على الاعتقاد بأنه لن يعود الى مخالفة القانون وتري المحكمة لذلك إيقاف تنفيذ العقوبة على المتهم عملاً بالمادتين ٥٥ و ٥٦ ع .</p>	<p>مطابق للفقرة الثانية من المادة ٤ من القرار الوزاري ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ - وثابة أيضاً من اعتراف المتهم في التحقيق واعتراف مدير محله محمد عزت على وتعين لذلك عقاب المتهم بالمادة ٤/٢ و ٥٤ من القرار الوزاري ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ و ٥٦ م ق ٩٥ سنة ١٩٤٥</p>
<p>(قضية النيابة ضد ابراهيم سيد داود رقم ٣٧١ سنة ١٩٥٠ رئاسة حضرة القاضي طه دنانه وحضور حضرة الأستاذ محمود المراغي وكيل النيابة .</p>	<p>د وحيث ان المحكمة ترى من أخلاق</p>

قضاة المحاكم الجزئية

(الهيئة المنق)

١٩٢

محكمة بني سويف الجزئية

٧ يناير سنة ١٩٥٠

المادة ٨٢٨ مدني ومعنى استقرار رأي الاغلبية .

المبدأ القانوني

ان المادة ٨٢٨ من القانون المدني الجديد قد تضمنت ما يستقر عليه رأي الاغلبية من الشركاء واحتمال الادارة المعتادة يكون ملزما للجميع وتحسب الاغلبية على اساس الانصباة وان المشرع انما قصد من أن يستقر رأي الاغلبية حسب قيمة الانصباة على اعمال الادارة المعتادة ان يكون هذا الرأي شاملا لجميع التركة وان تتخذ بالنسبة له الاجراءات التي يتطلبها القانون في الشخص المعادى للمحافظة على امواله . ومن اهم ظاهري هذه الاجراءات ان تعرض اعيان التركة للتأجير بالمزاد حتى لا يظلم احد من الشركاء .

اما ان البعض يتفق برغبة أو رغبة فهذا ما لم يقصد اليه المشرع من نص المادة ٨٢٨ من القانون المدني الجديد

وعلى ذلك يجب وضع اعيان التركة تحت الحراسة القضائية .

(قضية الست بية وهي قضي عن نفسها وبصفتها وحضر عنها الاستاذ اسراييل معوض ضد عبد الله افندي يوسف وآخرين وحضر عنهم الادعاء تادانيس ابراهيم رقم ٣٦١٩ سنة ١٩٤٩ رئاسة حضرة القاضي عبد الحافي رجب)

١٩١

محكمة بني سويف الجزئية

٢٧ فبراير سنة ١٩٥٠

طبيعة الامر بالحجز الاداري طلب الغاء او وقف البيع للترتب عليه . لا قصل فيه المحاكم المدنية .

المبدأ القانوني

ان الحجز الاداري يقع في عدل الاوامر الادارية لان طبيعة الحجز الاداري راجحة في هذا النوع .

وعلى ذلك تكون المحاكم المدنية العادية غير مختصة بنظر طلب الحكم بايقاف البيع والغاء الحجز الاداري الا انها مختصة بنظر طلب التعويض في حالة مخالفة الامر الاداري للقواعد الشكلية أو صدوره من جهة غير مختصة ومخالفة للقواعد الموضوعية أو إساءة السلطة المخولة لمن له حق إصدار الاوامر أو مخالفا للقوانين أو اللوائح .

(قضية حكيم بك مرجان ضد حضرة صاحب السادة ماهر رشدي بك حدير بن سويف بصفتهم رقم ٥٤٠ سنة ١٩٥٠ رئاسة حضرة القاضي عبد الحافي رجب)

١٩٣

١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠

غياب للمعارض في الجلسة الاولى . وجوب تنفيذ نص المادة ٢٩٠ مرافعات وإعتبار المعارضة كأن لم تكن ولو طلب الخصم الفصل في الموضوع .

المبدأ القانوني

ان نصوص قانون المرافعات تكشف عما يهدف اليه المشرع من تبسيط اجراءات التقاضي وتقصير المواعيد التي تحددها وذلك حتى لا يتأخر صدور الاحكام اذ لا يكفي ان تكون الاحكام عادلة بل يجب أيضا ان تكون سريعة ناجزة

وتحقيقا لما قصد اليه المشرع من تقصير مدة التقاضي والاقتصاد في اجراءاته وتفقاته قد نص في المادة ٢٩٠ مرافعات خلافا لاحكام القانون الملغى على انه اذا تخلف المعارض عن الحضور في الجلسة الاولى المحددة لنظر المعارضة يجب الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن وذلك ان المعارض يتغيبه في الجلسة الاولى يوحى بسلوكه هذا على انه غير جاد بطعنه فهو غير جدير بتحقيق موضوع المعارضة للفصل فيها . وهذا الجزاء يجب مراعاته لمجرد غياب المعارض في الجلسة الاولى للمعارضة سواء حضر المعارض ضده او تغيب كذلك وسواء طلب المعارض ضده الفصل في الموضوع او تمسك بحكم المادة ٢٩٠ مرافعات لانه جزاء

يمس اجراءات التقاضي ونظمه وهي من المسائل المتعلقة بالنظام العام التي يجب على المحكمة مراعاتها من تلقاء نفسها اذ في الحكم يشطب المعارضة أو الفصل في موضوعها في حالة غياب المعارض في الجلسة الاولى للمعارضة مخالفة للغاية الأساسية التي املت وضع نص المادة ٢٩٠ مرافعات وهي عقاب المعارض على اهماله وتقصيره في تتبع معارضته وان عبارة المادة المذكورة يؤخذ منها ان الحكم وما يقضى به وجوبيا وليس جوازيا .

المؤكدة

• حيث انه لم يحضر أحد من المعارضين وأ المعارض ضدهما مع عليهما بتاريخ الجلسة وهي الاولى لنظر المعارضة

• وحيث ان نصوص قانون المرافعات الحالي يكشف عما يهدف اليه المشرع من تبسيط اجراءات التقاضي وتقصير المواعيد التي تحددها وذلك حتى لا يتأخر صدور الاحكام اذ لا يكفي أن تكون الاحكام عادلة بل يجب أيضا ان تكون سريعة ناجزة .

• وحيث انه تحقيقا لما قصد اليه المشرع من تقصير مدة التقاضي والاقتصاد في اجراءاته وتفقاته قد نص في المادة ٢٩٠ مرافعات خلافا لاحكام القانون الملغى على انه اذا تخلف المعارض عن الحضور في الجلسة الاولى المحددة لنظر المعارضة يجب الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن وذلك ان المعارض يتغيبه في الجلسة الاولى يوحى بسلوكه هذا على انه غير جاد بطعنه فهو غير جدير بتحقيق موضوع المعارضة للفصل فيها وهذا الجزاء يجب مراعاته لمجرد غياب المعارض في

القائم بشأن حق المؤجر في الحجز على منقولات الزوجة استيفاء لاجرة العين الموجودة بها تلك المنقولات بنص صريح في المادة ١١٤٣ / ٢ مدني وما ذلك إلا أخذاً بما استقر عليه القضاء في هذا الصدد اذ يعد وضع الزوجة منقولاتها في العين المؤجرة قبولاً ضمنياً لضمانها للاجرة ووفاء لالتزام المؤجر بوضع منقولات نفى اجرة سنتين حسب ما تنقضي بذلك احكام المادة ٥٨٨ مدني

٢ - الحاجز لا يؤثر على حقوقه تبعاً لذلك ان يحكم للمدعية بالملكية مادام حقه في الامتياز قائم وله حق الحجز ضمناً لهذا الامتياز لاستيفاء الاجرة المستحقة عملاً بالمادة ٦١٣ مرافعات ولذلك يتعين رفض طلب الغاء الحجز .

المحكمة

« حيث انه لم يحضر أحد من الخصوم عدا الحاجز ويجوز الحكم في الغيبة عملاً بالمادة ٩٥ مرافعات » وحيث ان الحاجز سلم للمدعية بملكيتها للمنقولات وطلب رفض طلب إلغاء الحجز لأن له حق امتياز على ما يوجد بالعين من منقولات ولو كانت ملكاً للزوجة .

١ - « وحيث ان المشرع المصري حسم الخلاف القائم بشأن حق المؤجر في الحجز على منقولات الزوجة استيفاء لاجرة العين الموجودة بها تلك المنقولات بنص صريح في ١١٤٣ / ٢ مدني وما ذلك إلا أخذاً بما استقر عليه القضاء في هذا الصدد اذ يعد وضع الزوجة منقولاتها في العين المؤجرة قبولاً ضمنياً لضمانها للاجرة ووفاء

الجلسة الاولى للمعارضة سواء أحضر المعارض ضده أم تغيب وكذلك سواء أطلب المعارض ضده الفصل في الموضوع أم تمسك بحكم المادة ٣٩٠ مرافعات لأنه جزاء يمس اجراءات التقاضي ونظمه وهي من المسائل المتعلقة بالنظام العام التي يجب على المحكمة مراعاتها من تلقاء نفسها اذ في الحكم بشطب المعارضة أو الفصل في موضوعها في حالة غياب المعارض في الجلسة الاولى للمعارضة مخالفة للغاية الاساسية التي أملت وضع نص المادة ٣٩٠ مرافعات وهي عقاب المعارض على اهماله وتقصيره في تتبع معارضته وان عبارة المادة المذكورة يؤخذ منها الحكم وما يقضى به وجوباً وليس جوازياً .

« وحيث انه اذا ما وضح ذلك فذلك يتعين الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن عملاً بالمادة ٣٩٠ مرافعات .

وحيث ان مصروفات الدعوى يتحملها من خسرهما عملاً بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات

(قضية جورجى داود افندى واخرى ضد سعد بنجيت واخر رقم ٩٤٩ سنة ١٩٥٠ رئاسة حضرة القاضي محمد حلى السيسى)

١٩٤

محكمة شبرا الخيرية

٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠

المنقولات الموجودة بالعين المؤجرة ضامنة للإيجار ولو كانت ملكاً للزوجة . مادة ١١٤٣ - ٢ مدني .

المبادئ القانونية

١ - المشرع المصري حسم الخلاف

دوحيث ان طلب النفاذ لا يحل له قانونا فيتعين رفضه .	لإلزام المؤجر بوضع مقولات تنفي أجرة سفين حسب ما تقضى بذلك أحكام المادة ٥٨٨ مدني)
دوحيث ان المدعية تعتبر في الواقع قد خمرت دعواها فتلزم بمصروفاتها عملا بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات	٢ - دوحيث ان (الحساجز لا يؤثر على حقه تبعاً لذلك أن يحكم للمدعية بالملكية مادام حقه في الامتياز قائماً وله حق الحجر ضماناً لهذا الامتياز لاستيفاء الأجرة المستحقة عملاً بالمادة
(الست فريضة حسن فريد ضد محمد سليمان واخوين رقم ١٦٥١ سنة ١٩٤٩ رئاسة حضرة القاضي محمد السري)	٦١٢ مرافعات ولذلك يتعين رفض طلب إلغاء الحجز

نقد قانون الحجز الجبرى لذوى الامراض العقلية

المعمول به من ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤

(أى بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثين يوما)

وقد نصت معاهد مونترو سنة ١٩٢٧ على سن قانون حديث للامراض العقلية

بقلم الدكتور على عبد السلام

نبذه تمهيدية عن تاريخ اساءة استخدام مستشفيات الامراض العقلية وادخال التعديلات على قوانين الامراض العقلية لاصلاح ذلك :-

كانت اساءة استخدام مستشفيات الامراض العقلية - رغم وجود قوانين للامراض العقلية كثيرة الفروع في جميع الدول في القرون السالفة فكانت تستخدم لسجن العقلاء ظلما بناء على شهادة طبية مفرضة وكان يتولى التفتيش على تلك المستشفيات مجلس مراقبة حكوى مؤلف من قضاة واطباء لمنع اساءة استخدامها فلم يجد هذه الطريقة إذ أنه لا يصب على تلك المستشفيات العلاج بمجلس المراقبة واستياء أوراق المحجوزين ظلما بشكل يقنع ذلك المجلس وكان التفتيش فاشيا في تلك المستشفيات بدافع الرشوة او الاغراء او التهديد وقد سجل كل ذلك الكاتب الانجليزى الكبير شارلس ريد في روايته " هارد كاش " سنة ١٨٦٨

Hard Cash by Charles Reade 1868

التي تعد من عيون الادب الانجليزى وما زالت تطبع وتباع للآن وفيها صور المؤلف بوضوح ودقة طرق اساءة استخدام تلك المستشفيات كما شاهدها في بلاده في عصره - وعيوب وتقائص قوانين الامراض العقلية في زمنه وقد وجه اليها الدكتور على عبد السلام انظار المختصين في نبذة نشرتها له جريدة الاهرام في ٢٧/٧/١٩٤٢ عندما كانت الحكومة المصرية جادة في اعداد قانون الامراض العقلية الجديد هذا . ولكن أحدا لم يأبه لتحذيره هذا وصدر القانون مليئا بالعيوب التي أوضحها شارلس ريد والتي أصلحت في القانون الانجليزى وسواء منذ أواخر القرن الماضى . وقد ادخلت التعديلات اللازمة على قوانين الامراض العقلية بانجلترا وأغلبية الدول دما عدا فرنسا في أواخر القرن التاسع عشر وأهم تلك التعديلات الاصلاحية هو انه لم يعد جائزا ادخال احد مستشفى الامراض العقلية لحجزه بها بناء على شهادة طبية بل أصبح القاضى هو المختص باصدار الأمر بدخول المستشفى والحجز به بعد فحصه الموضوع فحسا شاملا كاملا بالطرق القضائية الاصولية من جميع نواحيه الطبية وغير الطبية (وأهم عيوب قانوننا الجديد هو انه لم يقتبس هذه الخطوة الاصلاحية الجوهرية) وبذلك الاصلاحات نقص

كثيرا سوء استخدام مستشفيات الامراض العقلية وأصبح أغلبه من قبيل مساعدة متحايين ومتصنع المرض العقلي تهربا من مسئولية جنائية أو جرا لمفهم مدني مرتب على دعوى الاصابة بعاهة مستديمة عقلية كنيل مكافأة عن خدمة او تعويض عن حادث او استمرار صرف معاش موروث وعدم قطعه عند بلوغ سن الرشد .. الخ ولكن مازالت ترفع القضايا من آن إلى آخر في جميع الدول عن الحجز ظلما بمستشفيات الامراض العقلية ويحكم فيها بالتعويض احيانا اي متى تيسر الاثبات القانوني القاطع وقد حدث اخيرا عام ١٩٤١، كقول جون جنتر في كتابه داخل امريكا اللاتينية طبعه ١٩٤١ (Inside latin America by J. Gunter 1941) ان اعتقلت إحدى حكومات امريكا الجنوبية وعقب الانتخابات البرلمانية زعيم المعارضة وزجته بمستشفى الامراض العقلية ولم يمكنه الخروج فيما بعد الا بناء على حصاته البرلمانية لاعلى مجرد كونه عاقلا . ومن السهل طبعا استيفاء اوراق اي شخص عاقل محجوز بمستشفى الامراض العقلية واقامة الدليل على الورق على اختلال عقله بالحذف والاضافة والتشويه والتحريف في الأقوال والأفعال المنسوبة اليه وبالتفريق في الملاحظات الطبية المسجلة عليه ولم يصعب على المؤلف الانجليزي الشهير ونسبت، أن يستعرض في كتابه (جنون العبقريّة) سنة ١٨٩١ جميع عظماء العالم ويثبت عليهم واحدا واحدا اختلال العقل ولم ينج من مجموعته أحد منهم قط حتى شكسبير والنبي محمد

The insanity of Genieus by J.F. Nisbet

بل انه من السهل أيضا الاخلال فعلا بعقل أي شخص عاقل بسجنه طويلا وسط المجانين بمستشفى أمراض عقلية خصوصا بوضعه وسط المرضى المتهيجين المقلقين للراحة وبإساءة معاملته بواسطة التومرجية والمرضى بدعوى مفتعلة انه متهيج. ولا تفوتنا الإشارة إلى مقال نشرته مجلة المصور بتاريخ ١٩٤٤/٨/٢٤ بعنوان (هل في مستشفيات المجاذيب عقلاء) وفيه لمحة سطحية عن سوء استخدام مستشفيات الأمراض العقلية بمصر .

الفرق الأساسي بين قانوننا والقوانين الحديثة :

تختلف قانوننا اختلافا مشينا في أساسه وفي تفصيلاته عن القوانين الحديثة بانجلترا وأمريكا وأغلبية الدول وهو يشبه قوانين الأمراض العقلية القديمة التي انقرضت من انجلترا وغيرها من القرن التاسع عشر (ماعدا فرنسا) بسبب ركاكتها وما بها من مثالب جعلتها ثغرة في النظام القضائي يمكن الوصول منها لسجن الناس ظلما بغير محاكمة قضائية بزجهم بمستشفيات الأمراض العقلية تحت ستار دعوى المرض العقلي الملفقة في قانوننا والقوانين الاوربية المنقرضة وقانون فرنسا الذي ظل إلى يومنا هذا كما وضعه الدكتور فروس Ferrus سنة ١٩٣٨ (أي في عصر الجاهلية بالنسبة لعلم الأمراض العقلية والطب الحديث عموما) يكتفي بشهادة طبيب غير اخصائي لادخال شخص ما مستشفى الأمراض العقلية وحجزه به ثم يعتمد هذا الحجز بعد نفاذه خلال الشهر الأول من مجلس المراقبة وهو مكون عندنا من احد عشر من موظفي وزارات الحكومة أغلبهم غير أطباء وفي قانوننا منهم واحد فقط اخصائي في الأمراض العقلية والرأي بأغلبية أصوات الحاضرين والاجتماع قانوني متى حضره أكثر من نصف الأعضاء . أما في القوانين الحديثة بانجلترا وأمريكا وأغلبية الدول فالقاضي هو المختص بإصدار أمر

دخول المستشفى والحجز به وهو يفحص الموضوع أولاً بالأجراءات القضائية الاصولية المضمونة ولا يقتصر على فحص الشهادات الطبية وتحقيقها بل يشاهد الشخص نفسه ويستجوبه ويحقق الأقوال والأفعال المنسوبة اليه ويفحص ظروفه الاجتماعية والعائلية ويسأل الشهود بل ان بعض البلدان يحتم وجود قاضيين والبعض يشترط وجود محلفين أيضاً مع القاضي وينص البعض على ضرورة وجود أعضاء المجلس البلدي ويقرر البعض اجراء بحوث بوليسية عن الموضوع بواسطة ضابط مباحث يشفع تقريره بتقارير الأطباء ويطلب البعض أيضاً تقريراً من العمدة والقسيس المشرفين على موطن الشخص وكل هذه التقارير وغيرها يفحصها القاضي مع الشهادات الطبية احتياطاً من التلفيق .

فالْحِجْزُ بِمُسْتَشْفَيَاتِ الامراض العقلية مسألة قضائية في الحقيقة وليس أساساً طبياً بحثاً وليس من الضروري أن يتبع القاضي رأى الطبيب في ذلك فتلاقد يشهد الطبيب أن شخصاً ما مصاب بمرض عقلي من النوع الخلل بالأمن العام - أى الذى يقع تحت طائلة قانون الحجز الجبرى هذا ولكن رغم ذلك قد لا يأمر القاضي بحجزه إذ يثبت له أن للمريض موارد وظروفا تجعل وجوده خارج المستشفى أفضل وآمن من داخله فالعناية والأمن داخل مستشفيات الامراض العقلية مسألة نسبية ولا يصعب تنفيذها خارج المستشفى على بعض الناس وقد يكون المريض مديراً لمصنع أو شركة رابحة وبضر سمعتها ويسبب أفلاسها أو يوارى سوق منتجات المصنع صدور أمر الحجز الجبرى ضده وعلى عكس هذا المثال قد يشهد الطبيب بأن مريضاً شخصاً ما ليس من النوع الخلل بالأمن العام ولكن رغم ذلك قد يحكم القاضي بحجزه بالمستشفى إذ يثبت له أن أهل المريض مثلاً يهملونه وينهبونه ويستغلون مرضه فلا يجوز إبقاؤه معهم ثم إن هناك حالات أناس مصابين بأمراض عقلية لا تسبب إخلالاً بالأمن العام وقد تنسب لهم وقائع ملفقة بقصد حساباتهم من الأنواع الخلة بالأمن العام ليتسنى حجزهم جبرياً بمقتضى القانون وذلك لاغتيال ثرواتهم أو لضغائن... الخ . فالقاضي هو أهل تحقيق كل ذلك لا الطبيب فلا ينبغي إذاً الاقتصار على الشهادة الطبية لإدخال أحد المستشفى وحجزه به

الضمان الوهمى فى قانوننا :

يقدم قانوننا ضماناً وهمياً إذ ينص على معاقبة الطبيب إذا أثبت عمداً وبسوء قصد فى شهادته الطبية ما يخالف الواقع بقصد حجز مريض . فهل حقاً يثير لجميع الناس الإفادة فعلاً من هذا الضمان حتى الجهلاء والفقراء والمستضعفين والجيئاء والمهدين وحتى من كانوا مصابين فعلاً بأمراض عقلية ولكن من غير الأنواع الخلة بالأمن العام . ألا تصور أن بعض العقلاء المحجوزين ظلماً يقولون : ما لنا والالتجاء للحاكم ومتاعبها . الله موجود لترك أمرنا إليه ، وهل حقاً يثير لكل عاقل نفع النهوض بعبء هذا الإثبات إثباتاً قاطعاً فى نظر القانون وهو مستلوب الحرية

سجين بمستشفى الأمراض العقلية . لتعرض جدالاته محطوط وأنه بعد إجراءات قضائية مطولة تبعت على الجنون نصح في النهاية في إثبات أن حاله ليست كالمكتوب بالشهادة الطبية وأنصح القاضي ورد الطبيب على ذلك بأن حاله ليست كالمكتوب في الشهادة ولكنها يوم خصه كانت كالمكتوب تماماً ثم تغيرت لتحسنه نتيجة حجزه في المستشفى وقد يستشهد الطبيب بأقارب المريض ممن سوا الحجزه لا عتيا لثروته مثلاً أو لضغائن عائلية ... الخ ... ألا تدخل القضية حينئذ في يه غير وتضيق الحقيقة بين الطرفين أليس الأفضل من هذا عرض الموضوع من باديء الأمر على القاضي ليفحصه ويصدر بنفسه أمر دخول المستشفى كما اجتمعت القوانين الحديثة

الروح الرجعية في تفصيلات قانوننا :

من يقارن قانوننا هذا بالقوانين الحديثة يجد في أكثر من ثلاثين مادة من مواد التسع والثلاثين روحاً رجعية يؤسف لها وهو تسوده الخشونة والخطورة وقلة التمييز والتصنيف وتنقصه روح الاعتدال والتهديب وما يشعر بالتمكين واحترام الناس والحرص على عدم تجاوز الحد الضروري في المساس بحرياتهم وعلى عدم التهاون في حقوقهم وتناولها باستهتار وتبدو بين طبائعه روح النفعية والتعيز لجانب الميمنين على مستشفيات الأمراض العقلية وتوسيع حدود سلطتهم وجعلها حدوداً صورية وإضعاف المراقبة عليهم وجعلها صورية وهمية فجلس المراقبة جعل رئيسه وكيل وزارة الصحة بدلاً من وزارة العدل فأصبح بذلك مراقباً على نفسه إذ أن ٩٩ ٪ من المرضى محجوزون بمستشفيات وزارة الصحة ولم يقف الأمر عند ذلك بل اقتصر عدد رجال القانون في المجلس إلى ثلاثة فقط والمجلس كله أحد عشر بدلاً من جعلهم نصف عدد المجلس كما في القانون الانجليزي وغيره ولا يحتوى المجلس إلا على إخصائي واحد فقط في الأمراض العقلية هو مدير قسم الأمراض العقلية بوزارة الصحة الذي سيصبح بالتالي مراقباً على نفسه ولا يسمح للمريض بنذب إخصائي من طرفه لحضور المجلس وتمثيله به وتقريره على حاله ولم تمثل السيدات مع أن مجلس المراقبة الانجليزي يضم سيدتين لشئون أقسام الحريم ، والمجلس عندنا له أن يفعل كيت وكيت حيال المريض وليس عليه أي واجبات أو التزامات أمامه

وفي إجراءات الحجز اغفل حجر الأساس فلم ينص على ضرورة وجود إقرار من أطار دهرى للمرض العقل ضد الشخص المراد حجزه سواء من أقاربه أو البوليس أو خلافه ، كي يحاكم بموجبه فيما بعد إن اتضح تلبيقه في الإقرار بقرارات الأقوال والأفعال التي بدرت من المراد حجزه ودفعه للشك في عقله وترجيح جنونه

ثم انظر إلى هذه الخشونة : (مادة ٥) (المشرقة فيد ، بحسبه البوليس في القسم ٢٤٤ ساعة ريثما يأتي طبيب الصحة للكشف عليه ، بدلاً من النص على نقله في الحال لأقرب مستشفى عمومي حين البت في أمره ، وليس على مدير المستشفى عدم تجاوز الحد الأدنى الضروري في سلب

حرية المريض المحجوز وليس عليه أن يوفر له في المعيشة والزفاهية مستوى يتناسب مع دخله ومركزه الاجتماعي وليس عليه أن يوفر له خدمة طبية لا تقل عما تشير به الأساليب الفنية الحديثة وليس عليه العمل على تقدمه الثقافي وعلى تدريب المرضى الفقراء على عمل مكسب مناسب يرتقون منه عند خروجهم من المستشفى ولم تحدد نسبة عدد الأطباء للمرضى بالمستشفى ونسبة عدد التومرجية للمرضى .

وفي المادة الحادية والعشرين لم يحدد الحد الأقصى لمدة ابقاء مريض بالمستشفى للمعالجة بناء على طلب أهله ، أى دخولا اختياريا لا حجزا جبريا ، وبذا يمكن ابقاء المريض في غير المخل بالامن ، مدى الحياة بالمستشفى واتلاف عقليته تدريجيا اتلافا كاملا دائما بتأثير الوسط في حين أن القانون الانجليزي حدد تلك المدة بستة أشهر حتى لو لم يتم شفاء المريض ولو ظل غافلا عن تقديم طلب لخروجه وبذا لا يحجز أحد مدى الحياة تحت ستار دعوى المعالجة الاختيارية وأخطر عيوب هذه المادة هو أنها تنص على أنه إذا ساءت حالة المريض بعد دخوله المستشفى دخولا اختياريا للمعالجة فصار من النوع المخل بالامن العام بعد ان كان غير ذلك فعلى مدير المستشفى حجزه وابلإغ البوليس لاتخاذ اجراءات الحجز الجبرى ضده وليس عليه تقديم حساب لأحد عن سبب تحول حالة المريض بعد دخوله المستشفى وهل كان هناك اهمال فني في معالجته أو اساءة في معاملته سيبت ذلك وتستحق العتاب والاحتية والتعاليم الطبية الحديثه ضد هذا النص بل وتحذر من أتباعه أى ان المريض الذى يدخل المستشفى بالطريقة الاختيارية يجب أن يخرج منه بالطريقة الاختيارية ولا يحجز به بطريقة الحجز الجبرى لو تغيرت حاله وصار من النوع المخل بالامن لئلا يعتقد أنه خدع ويفقد الثقة بالمستشفى فيصبح علاجه عد ذلك مستحيلا ويمكن المستشفى ابلاغ أهل المريض ليتخذوا اجراءات الحجز الجبرى نحوه واعادته للمستشفى ان وجدت ضرورة بعد خروجه بالطريقة الاختيارية ولا يخفى ان من ساءت حاله بعد دخول المستشفى فصار مخلا بالامن قد يتحسن ويصلح حاله بخروجه من المستشفى بدلا من حجزه به ثم أن سوء حاله بالمستشفى قد يكون مفعولا ومصطنعا يد التومرجية والمرضى الآخريين وقد تكون الملاحظات التى كتبها عنه الطبيب لتبرير حجزه مفرضة وغير صحيحة وقد يستغل البعض هذا السيف المسلول فوق المريض الذى دخل باختياره للانغط عليه في موضوع ما ومساومته ليختار بين الاخراج الاختيارى أو حجزه حجزاً جبريا بالتفريق

ومن عيوب المادة ٢١ أيضاً أنها لم تقيد حق الاهل في إدخال مريض المستشفى بالطريقة الاختيارية في حين ان القانون الانجلىزى قيده كى لا يساء استخدامه وجعله تاصراً على حالة المريض المختل قوة الارادة فليس في استطاعته التعبير عن رغبة معقولة في دخول المستشفى أو عدم دخوله ويسقط حق الاهل هذا متى استرد المريض هذه المقدرة بعد دخول المستشفى فلا يحق لهم ابقاؤه لتمام ستة شهور التى سمح بها القانون للدخول الاختيارى .

كيف يحمي قانوننا الجديد الظلم القديم ويوطده :

يقرر قانوننا الجديد ان جميع المرضى المحجوزين فعلا عند صدورهم بمشتفيات الامراض العقلية الحكومية فقط لا الخصوصية يعتبر حيزهم صحيحاً من تاريخ حيزهم وهكذا يحول هذا القانون الشاذ دون اقامة العدل إذ يمنع من كان حيزه خطأ من التقدم في ساحة القضاء لاثبات حقه ونوال التعويض الذي يفصل عنه في عيون الناس شائبة اختلال العقل .

دكتور على عبد السلام

دكتوراه في البكتريولوجيا

من جامعة كامبردج

ودبلوم اطب المناطق الحارة

ودبلوم الصحة العامة

من جامعة فزاد

الخطأ تحت ستار الحقوق في القانون المصرى

دراسة قانونية وتاريخية للمادتين الرابعة والخامسة من القانون المدنى المصرى الجديد

رقم ٣١ الصادر فى ١٦ يولى سنة ١٩٤٨

تأليف احمد رفعت خفاجى وكيل نيابة ميت غمر

والعميد بكلية الحقوق بجامعة قواد الاول سابقا

١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م

الاصل أن حرية الفرد مطلقة فى استعمال الحقوق المنحولة له قانونا فله أن يستعمل حقه كيفما شاء وبأى وجه شاء غير أن هذه النظرية الفردية قد تأثرت بتشابك الحياة الاجتماعية وارتباط مصالح الأفراد وحقوقهم فلم يعد الفرد حرا طليقا فى استعمال حقه حسبما يهوى ويرغب بل أصبحت غاية الحق تحقيق الخير لمصلحة الفرد ولمصلحة الجماعة فى آن واحد - ومن ذلك اليوم أصبح الفرد مسئولا عن كل استعمال لحقه يؤدى إلى وقوع ضرر للغير .

ومنذ ذلك الحين بدأت الشرائع تعالج هذا الاتجاه الجديد فى الفقه فنصت فى قوانينها على قواعد المسؤولية المدنية فى مثل هذه الحالات .

من بين هذه الشرائع القانون المدنى المصرى . فلقد نص القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٨ الخاص بإصدار القانون المدنى فى الباب التميدى منه فى المادتين الرابعة والخامسة على أنه لا تريب على من يستعمل حقه استعمالا مشروعاً أما من يستعمل حقه استعمالا غير مشروع بما ينشأ عنه ضرر لغيره فتقع على كاهله مسؤولية تعويض ذلك الضرر .

فللإلّاك الحق فى الانتفاع بملكك حسب ما يرى ولكن هذا الحق مقيد بوجوب مراعاة واحترام ملكية الجار فمسؤوليته قائمة متى لم يراع ذلك كن يحفر بئرا فى ملكك وعلى حدود ملك جاره مما يلحق ضررا بمحاط ذلك الجار .

وللإنسان الحق فى التقاضى للحصول على حق متنازع فيه ولكن مسؤوليته قائمة إذا استعمل حق التقاضى لمجرد الكيد والتشنى من خصم له وللإنسان الحق فى استعمال التبليغ عن الجرائم ولكن مسؤوليته قائمة متى استعمل هذا الحق رغبة فى النيل من سمعة الغير وإساءة له رغم براءته . ولقد وصف جمهور الشراح والفقهاء هذه الحالة القانونية بالتعسف فى استعمال الحق، أو دإساءة

استعمال الحقوق ، وتناولوها في كتبهم ومؤلفاتهم بكثير من البحث والتعليق . إلى أن انبرى لهم العلامة بلانيول Planiol وقد تلك التسمية التقليدية نقدا لاذعا فيؤكد لهم أن التعسف في استعمال الحق ان هو الا خروج عن الحق فالحق ينتهي حيث بدأ التعسف في استعماله والعمل انواحد لا يمكن أن يكون في وقت ما متفقا مع القانون ومخالفا له - وليس معنى ذلك أنه يعترض على امتداد المسؤولية المدنية في هذه الحالة وانما ينكر تلك التسمية المتناقضة المتعارضة فحسب وهي التعسف في استعمال الحق ويعتبرها خروجاً عن الحق وهو من قبيل الخطأ الموجب للمسؤولية التقصيرية .

ثم جاء بعد ذلك الاستاذ مارك دسرتو ورأى أن تعبير التعسف في استعمال الحق تعبير غامض ومن الممكن إيضاحه إذا استبدل بتعبير «تنازع الحقوق» مع تنظيم هذا التنازع كما فعل المشرع في مسائل التأمينات عندما نظم تنازع حقوق الدائنين الممتازين . ولقد وضع الاستاذ دسرتو لذلك التفضيل بين الحقوق المتنازعة ففضل حق المدعي إذا كانت حياته أو حريته في خطر أو كان في مكنة المدعي عليه تحقيق غرضه دون الاضرار بحق المدعي وفضل حق المدعي عليه إذا كانت المصلحة التي يدعيها المدعي غير مشروعة أو غير جدية .

إلا أن هذه التسمية والنظرية يتعارضان مع النظرية الحديثة التي تعطي لعنصر النية أهمية خاصة في تقدير المسؤولية إذ مما لا شك فيه أن مباشرة الحق بقصد الاضرار بالغير فيه خروج عن وظيفة الحق الاجتماعي التي قررها له القانون .

ثم أتى بعد ذلك سعادة مصطفى مرعي بك في مؤلفه «المسؤولية المدنية في القانون المصري» وذكر أن تعبير التعسف في استعمال الحق تعبير متناقض ويفضله تعبير آخر هو «الخطأ تحت ستار الحقوق» واستند في تأييد هذه التسمية الجديدة الى تعريف الخطأ فالخطأ هو العمل الذي لا يأتيه الرجل الحازم الحريص اليقظ l'homme diligent فمن يتخذ حقه وسيلة للإيذاء ولو من غير قصد ونفع ظاهر له انما يعيب في استعمال حقه وما العيب إلا صورة من صور الخطأ ففي هاتين الحالتين لا يسيء الفرد في استعمال حقه لأن الحق لا يتحمل طبيعته اساءة الاستعمال وانما هو يرتكب خطأ مستترا وراء الحق ظنا منه أن الحق يحميه .

وفي اعتقادنا أن هذه التسمية الأخيرة للنظرية وهي «الخطأ تحت ستار الحقوق» فضل سائر التسميات لخلوها من التناقض والتعارض والغموض فضلا عن اتساقها مع مبادئ القانون وروح التشريع .

أما وقد اتقينا التسمية الصحيحة للنظرية فيجدر بنا أن نحدد مكان تلك النظرية بين نصوص القانون المدني .

فلقد رأى المسير لبنان دي بلفون أن مكان النظرية الطبيعي في باب الالتزامات بهدّد بحث نظرية المسؤولية التقصيرية فالخطأ تحت ستار الحقوق ألا توسع في فكرة العمل غير المشروع وهذا ما أخذت به بعض القوانين كالقانون البولوني في المادة ١٣٥ والقانون اللبناني في المادة ١٢٤ - ومشروع قانون الالتزامات الفرنسي الايطالي .

إلا أن هناك اتجاها آخر في الفقه الحديث يرى أن نطاق تطبيق النظرية ليس مقصورا على

الحقوق الناشئة عن التزامات بل يمتد إلى كل قانون سواء في ذلك القانون المدني أو القانون التجارى أو قانون المرافعات بل لا يقتصر تطبيق النظرية على القانون الخاص وحده بل يمتد مجال تطبيقها إلى القانون العام كحق الاجتماعات وسائر الحقوق العامة . ولهذا يرى انصار هذا الاتجاه أنه إذا كان هناك نص ينبغي بطبيعته أن يدرج على الأقل بين النصوص التمهيدية للقانون المدنى فهو ذلك النص الذى يحكم هذه النظرية وذلك تمثيلا مع التقنين السويسرى فى المادة ٢ ولقد انضم القانون المدنى المصرى الجديد إلى هذا الاتجاه الثانى فنص على تلك النظرية فى الباب التمهيدى من القانون فى المادتين الرابعة والخامسة .

فلقد جاء فى المادة ٤ « من استعمل حقه استعمالا مشروعاً ولا يكون مسئولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر ، ولقد جاء فى المادة ٥ « يكون استعمال الحق غير مشروع فى الأحوال الآتية :

أ - إذا لم يقصد به سوى الاضرار بالغير .

ب - إذا كانت المصالح التى يرمى إلى تحقيقها قليلة الأهمية بحيث لا تتناسب البتة مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها

ج - إذا كانت المصالح التى يرمى إلى تحقيقها غير مشروعة .

ويتعين علينا أن نلفت النظر إلى أن النظرية التى نحن بصدددها خاصة بالحق ولا تتناول ما يسمى بالمسكنة أو الرخصة .

ويقصد بالحق كل مسكنة تثبت لشخص من الأشخاص على سبيل التخصيص كحق الفرد فى ملكية عين من الأعيان أو حقه فى المطالبة بدين له على الغير أو حقه فى طلاق زوجته أما المسكنة فهى ثابتة للناس كافة ويعترف لهم بها القانون دون أن تكون محلاً للتخصيص كالحريات العامة وهذه الرخص لا حاجة إلى فكرة التعسف فيها لتأمين الغير ما ينجم من ضرر عن استعمال الناس لها لأن أحكام المسؤولية المدنية تكفل بذلك على خير وجه أما وقد فرغنا من هذه الدراسة التمهيدية للنظرية فيجدر بنا أن نحدد منهج البحث وفى تحديدنا له يتعين علينا أن نيجارى الفقه الحديث .

فيمتاز الفقه الحديث بأسلوبين من البحث العلمى قد أحدثا اتجاهًا جديدًا فى العلم القانونى ولها شأن خطير فى توجيه التشريع الحديث وهذان الأسلوبان هما الدراسة التاريخية والبحث المقارن وذلك علاوة على دراسة النظم القانونية الحالية

فقد عالجنا فى الباب الأول الدراسة الفقهية للنظرية بما تحتوى عليه من لمحة تاريخية واتجاه القانون المقارن . ثم عالجنا فى الباب الثانى التطبيق القانونى للنظرية فبحثنا معيارها وبعض تطبيقاتها فى القضاء المصرى

الباب الأول

فقه النظرية

فدما كان البحث الفقهى قاصراً على دراسة النظم القانونية الحالية ولما تغلغل الفقهاء فى البحث وازدادت جهودهم أرادوا دراسة قوانينهم لا باعتبارها وحدة مستقلة خاصة بل

باعتبارها أيضاً حلقة من سلسلة حياة مضطردة الحلقات يتصل ماضيها بحاضرها كي يستخلصوا ما وصل إليه التشريع الحالي من خطى في التقدم والرقى ولا شك أن النظام القانوني القديم قد طرأ عليه التغير نظراً لازدياد الحضارة واتساع المعاملات وتشعب البلدان .

ولم يقتصر الفقهاء على دراسة تلك النظم القانونية القديمة وإنما بحثوا تلك النظم لدى سائر الدول كي يتمكنوا من تقدير ما وصلت إليه دولتهم من التقدم التشريعي بالنسبة لسائر الدول الأخرى وهذا ما يسمى في عالم القانون باتجاه القانون المقارن .

وبذلك سنتناول في هذا الباب بحثين .

البحث الأول : فذلك تاريخية للنظرية .

البحث الثاني : اتجاه القانون المقارن .

البحث الأول — فذلك تاريخية

أن من المبادئ المسلم بها في فن التشريع أن القانوني المصري قد استقى أحكامه من القانون الفرنسي إلا وهو قانون نابليون كما أن الأخير قد استمد بعض نصوصه من القانون الروماني - فالقانون الروماني يعتبر المصدر التاريخي للقانونين الفرنسي والمصري . وقد طرأ على القانون المصري شيء من التغير بسبب إلغاء المحاكم المختلطة والقوانين التي كانت تطبقها .

أما القانون الروماني : فقد اتخذت نظرية الخطأ تحت ستار الحقوق مكانها بين سائر النظريات في الفقه والقضاء منذ زمن بعيد وذلك رغم تعارضها مع القاعدة الرومانية التي تقضي بأن من استعمل حقه فليس بظالم .

qui suo jure ulitur nimenem loedit

وحقيقة الأمر أن للقانون الروماني الفضل في وضع بذور تلك النظرية .

فلقد كان للأب سلطة مطلقة على بنيه patria potestas

ولقد كان للسيد سلطة مطلقة على عبيده dominica potestas

ولقد كان للزوج سلطة مطلقة على زوجته manus

ولقد كان للمالك سلطة مطلقة على المال محل ملكيته dominium ex jure quiritium

كل منهم يستعمل حقه بأي وجه شاء ولا ي غرض أراد إلى الخير أو الشر بحسن نية أو بقصد الإضرار دون أدنى مسؤولية حتى كان للأب سلطة تصل إلى حق الحياة أو الموت على بنيه jus vitoe ac necis فله أن يبيعهم وأن يحكم عليهم بعقوبة الإعدام .

ولكن هذه السلطة نقصت شيئاً فشيئاً منذ العهد الأخير نتيجة الأفكار الحديثة فتغيرت حقوق رب الأسرة وطرأ عليها بعض الفتور التي تحد من سلطتها فلم يعد له حق العقاب أو حق بيع أولاده .

أما حق الملكية وهو ينحصر لصاحبه حق الاستعمال usus وحق الاستغلال fructus وحق

التصرف abusu

وهذه الحقوق كانت تستعمل بصفه مطلقة إلا أن حق الملكية قد خضع لعدة قيود مراعاة للجوار وللصلحة العامة فيجب على المالك أن يترك حول منزله أو حقله مسافة معينة بلا بناء أو زراعة وعليه أن يتخذ الحيطه لبنائه الذي يهدد جاره بالسقوط وقد نصت على ذلك الألواح الاثني عشر .

كما يتعين على المالك عدم استعمال ملكه استعمالاً ضاراً بالغير بقصد الاساءة اليه — ولقد قرر الفقه الروماني البيان Ulpian أن من حفر بئراً في أرضه وتعمق في الحفر يكون مسؤولاً إذا كان من شأن ذلك إسقاط حائط الجار .

وكل ذلك تطبيقاً لنظرية سلم بها في عهد الرومان تدعى نظرية Notacensoria لعقاب من يستعمل حقوقه بأسلوب ينطوي على أساءة الغير أو بكيفية تعارض المصلحة العامة . ولقد جاء في موسوعة جوستينيان بصراحه أنه لا يسمح بعد اليوم باستعمال الحق بغير مبرر مشروع .

ولقد انتقلت هذه النظرية إلى القانون الفرنسي القديم وظهرت لها عدة تطبيقات من بينها تنظيم العلاقة بين الملاك وجيرانهم واستقرت هذه النظرية وتناولها الفقهاء بالجدل والشرح وطبقها القضاء الفرنسي في أحكامه .

ولما قامت الثورة الفرنسية التي تؤيد المذهب الفردي individualisme فقد أختفت النظرية ردحاً من الزمن إذ أن مبدأ نصرة الفردية معناه — تسخير القوانين لحماية الفرد باعتباره العنصر الأهم في الحياة لا باعتباره جزءاً من كل هو الجماعة ونتيجة لذلك اعتبرت الحقوق مطلقة المدى وأن صاحب الحق في استعماله سيد لا يسأل عما يترتب على هذا الاستعمال من الأضرار التي قد تحقق بغيره .

ولقد صدر القانون المدني الفرنسي ١٩٠٤ وفي ذهن المشرع تلك الأفكار السابقة فلم يرد في هذا القانون نص يؤيد هذه النظرية ويحذف المبادئ التي استقر عليها الفقه والقضاء الفرنسيان في عهد القانون الفرنسي القديم إلا أن التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي سارت في خلال القرن — التاسع عشر — أثرت في هذا المذهب الفرنسي وساءت النظرية الاجتماعية التي تقضي بأن الفرد عنصر في جماعة تتجه جهوده إلى تحقيق مصالحه مع تحقيق مصلحة الجماعة التي يعيش فيها ومن ثم قويت الحقوق الفردية .

ولقد ناصر هذا المذهب الحديث القضاء الفرنسي والبلجيكي نتيجة لانتكاس مبادئ الفردية وابدعها في ذلك الفقيهان الفرنسيان سالي وجاسران وحاولوا جميعاً الحد من صرامة النصوص الصادرة ولادة هذه الروح الفردية فأصبح من المسلم به أن الحقوق الشخصية قد منحها القانون للفرد لغرض معين ولا يصح استعمالها بما يتنافى مع هذا الغرض ولا يتعرض صاحب الحق للمسئولية المدنية — ولقد أيدت هذا المبدأ محكمة النقض الفرنسية في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٩٣

في أحد أحكامها S'il est de principe que l'usage d'une faculté légale ne saurait constituer une faute ni motiver par suite une condamnation il ne l'est autrement lorsque d'une telle faculté dégenère en abus.

ولقد صدر القانون المدنى المصرى المختلط سنة ١٨٧٥ والقانون المدنى المصرى الأهلى سنة ١٨٨٣ نقلا عن القانون الفرنسى وعلى غرارہ وقد كانت النصوص الفرنسیة متأثرة بالمذهب الفردى فلم یرد نص صریح یقر النظرية وإنما وردت بعض نصوص لحالات فردية تقر تلك النظرية . منها :

المادة ١٦٨ من القانون المدنى الأهلى التى تنص :

« یجوز للقضاة فى أحوال استثنائية أن يأذنوا بالوفاء على أقساط أو فى ميعاد لائق إذا لم یترتب على ذلك ضرر جسيم لرب الدين ،

والمادة ٥٢٢ من القانون المدنى الأهلى التى تنص :

« لا یجوز للوكيل أن یعزل نفسه عن الوكالة فى وقت غیر لائق ،

ففى الحالة الأولى أعطى القانون للقاضى حق تأجيل الوفاء إلى ميعاد لائق وهذا ما یسمى فى القانون بالمهلة القضائية *délai de grâce*

وفى الحالة الثانية حرم القانون على الوكيل أن یعزل نفسه فى وقت غیر لائق حتى لا یلحق ضرراً بالموكل .

ولكن الفقه المصرى لم یقتصر على هذه الحالات وإنما كون نظرية الخطأ تحت ستار الحقوق مستندا الى هذه الحالات الفردية ومبادئ العدالة والقانون الطبیعى ولقد سار القضاء المصرى على نهجه وطبقها فى أحكامه .

ولما صدر مشروع تنقيح القانون المدنى جاء فى المادة السادسة نص یؤید تلك النظرية صراحة فقد جاء فيها : « یصبح استعمال الحق غیر جائز فى الأحوال الآتية ، :

ا - إذا لم یقصد به سوى الإضرار بالغير

ب - إذا كان متعارضاً مع مصلحة عامة جوهرية

ج - إذا كانت المصالح التى یرمى إلى تحقیقها غیر مشروعة أو كانت هذه المصالح قليلة الأهمية بحيث لا تتناسب مع ما یصیب الغير من ضرر بسببها أو كان استعمال الحق من شأنه أن یعطل استعمال حقوق تتعارض معه تعطیلاً یحول دون استعمالها على الوجه المألوف .

وهذا النص عام یقرر هذه النظرية ویتفق مع اتجاه القانون المقارن

ولما صدر القانون المدنى المصرى الجديد رقم ١٣١ سنة ١٩٤٨ جاء فى المادتين الرابعة والخامسة تسليماً بهذه النظرية على وجه العموم بل لقد جاءت نصوص فردية تؤید هذه النظرية وما هى فى الحقيقة إلا تطبيق لهذين النصين العامين الواردین فى الباب التمهيدى من القانون المدنى (المادتان الرابعة والخامسة)

فلقد جاء فى باب الوكالة فى المادة ٧١٦ / ١

« إذا كانت الوكالة باجرة فإن الوكيل یكون ملزماً بتعويض الموكل عن الضرر الذى لحقه من جراء التنازل فى وقت غیر مناسب وبغير عذر مقبول ،

ولقد جاء فى باب الملكية فى المادة ٨٠٦ :

« على المالك أن یراعى فى استعمال حقه ما تقضى به القوانين والمراسیم واللوائح المتعلقة

بالمصلحة العامة أو بالمصلحة الخاصة وعليه أيضاً مراعاة الأحكام الآتية ، :
المادة ٨٠٧ :

- ١ - على المالك ألا يغلو في استعمال حقه إلى حد يضر بملك الجار
 - ٢ - وليس للجار أن يرجع على جاره في مضار الجوار المألوفة التي لا يمكن تجنبها إنما له أن يطلب إزالة هذه المضار إذا تجاوزت الحد المألوف على أن يراعى في ذلك العرف وطبيعة العقارات وموضع كل منها بالنسبة إلى الآخر والغرض الذي خصصت له ولا يحول الترخيص الصادر من الجهات المختصة دون استعمال هذا الحق ،
- هذا فيما يتعلق بالتطور التاريخي التشريعي

أما فيما يتعلق بهذا التطور في الفقه فلقد ناصب بعض الفقهاء هذه النظرية المداء ومن بينهم ديمولومب واسمان وبلانيول وثمانويل ليفي ويفنوار فلقد ذكر ديمولومب أنه إذا كان العمل مشروعاً ومبنياً على استعمال الحق فليس ثمة مسؤولية ولقد قرر اسمان أن النظرية تتناقض مع المبدأ القانوني المقرر في المادة ١٣٨٢ من القانون المدني الفرنسي والتي تشترط الخطأ لقيام المسؤولية والقول بغير ذلك يؤدي إلى الخلط بين الخطأ الأدبي والخطأ القانوني وبعبارة أدق الخلط بين علم الأخلاق وعلم القانون فضلاً عما يؤديه من تحكم القضاة في الدعاوى ولقد ذكر عثمانويل ليفي أن النظرية لم تأت بجديد فهي تدخل في نظرية المسؤولية التقصيرية أما يفنوار فهو ينكر النظرية فيما يتعلق بحق الملكية فيعتبره حتماً مطلقاً غير مقيد ولو استعمل بنية الإضرار بالغير وسوء نية . أما غير ذلك من الحقوق فهو يسلم بالتعسف فيها وبالمسؤولية ولكن رغم ما تقدم فقد ظهر بعض فقهاء حديثين أبدوا هذه النظرية ودافعوا عنها دفاعاً قوياً وفندوا الحجج التي ذكرها الفقهاء المعارضون للنظرية إستناداً إلى وجهة نظرهم واستندوا في تأييد النظرية إلى قواعد الانصاف والأخلاق ومن بين هؤلاء الفقهاء جوسران وسالي وكايتان إلا أن هؤلاء الفقهاء قد اختلفوا فيما بينهم على كيفية تطبيق تلك النظرية وأساس ذلك التطبيق وهذا ما سنتناوله فيما بعد

البحث الثاني

اتجاه القانون المقارن

من المبادئ المسلم بها في تاريخ الشرائع أن هناك ثلاث شرائع سادت العالم القانوني وهي الشريعة الإسلامية والشريعة اللاتينية والشريعة الانجلوسكسونية أما الشريعة الإسلامية فهي شريعة غنية بنظمها وقواعدها ولقد تناول فقهاؤها نظرية الخطأ تحت ستار الحقوق بكثير من البحث والتعليق

فالحق في الشريعة الغراء غير الحق في القانون الوضعي والأصل أن العبد لا حق ولا ملك له كما جاء في الآية الكريمة "لله ما في السموات وما في الأرض" ، ولكن الله يمنح عباده من نعمة فأصبحت لهم حقوق ولما كانت الحقوق الممنوحة للناس قد يضر استعمال أصحابها لها بغيرهم

نهي الله سبحانه وتعالى عن ذلك وجاء بالحديث الشريف انه لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وفي هذا الصدد تفصيل

فالإمام أبو حنيفة وأصحابه لا يرون أن يتقيد مالك في الانتفاع بملكه لأجل مصلحة جاره فان مقتضى الملك التام أن يكون المالك له كامل الانتفاع بملكه على الوجه الذي يريد ما دام خالصا له فله أن يفتح فيه ما شاء من نوافذ وأن يهدم ما شاء من جدران وأن ينشئ فيه ما شاء من مصانع وآبار ترتب على ذلك ضرر بجيرانه أم لم يترتب فإذا فعل ذلك وسقط بسببه بناء ملك غيره لم يضمن له شيئا لمباشرة حقا من حقوقه ولم يسقط بناء جاره إلا لو هنه وهو لا يسأل عن ذلك - ولكن عدم المسؤولية المدنية لا تعفيه من المسؤولية الدينية والأدبية والخلقية فان رعايته الجار والاحسان اليه جاء بها الدين الحنيف فقد قال صلى الله عليه وسلم « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره » وفي حديث آخر « ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه »

وهذا ما ذهب اليه الإمامان الشافعي وأحمد بن حنبل أما الامام مالك فيرى وجوب حفظ التوازن بين حقوق الأفراد إذا دعت الى ذلك مصلحة المجتمع فلا يجوز استعمال الحق إلا لتحقيق الغرض الذي وجد من أجله هذا الحق ولا يسوغ استعماله للاضرار بالغير وإلى هذا ذهب المتأخرون من الحنفية فنعموا الجار أن يتصرف تصرفا يضر بجاره وذلك تطبيقا لقاعدة لا ضرر ولا ضرار في الاسلام ولأن الناس - لسوء أخلاقهم ونقص - دينهم تركوا ما أوجبه عليهم الدين من رعاية الجار فوجب حملهم على ذلك بسلطان القضاء وإلا عمت الفوضى وساءت الحال وهذا استحسان ابتدعه متأخرو الحنفية ومن استحسن فقد شرع وهذا الرأي الأخير هو المتفق مع روح العصر وينطبق مع التشريع وقد أيدته في ذلك محمد قدير باشا في مؤلفه « مرشد الخيران في معرفة أحوال الانسان » فلقد جاء في الكتاب الأول منه في الأموال بالفصل الثالث الخاص بالمعاملات الجوارية في المادة ٥٧ « للمالك أن يتصرف كيف شاء في خالص ملكه الذي ليس للغير حق فيه فيعلل حاطه ويبنى ما يريد ما لم يكن تصرفه مضرا بالجار ضرا فاحشا » ولقد جاء في المواد ٥٩ و ٦١ و ٦٢ التالية تعريف الضرر الفاحش وأمثلة لذلك

أما في الشريعتين اللاتينية والانجلوسكسونية والقوانين التي استمدت أحكامها من هاتين الشريعتين فقد أيدت هذه النظرية إلا أن هذه القوانين قد اختلفت في مدى هذه النظرية فقد أخذت بعض القوانين بتطبيقها فيما يتعلق باستعمال الحق بقصد الاضرار بالغير فقط مثال ذلك القانون الألماني والنمساوي والصيني

أما باقي القوانين الأخرى فقد أقرت النظرية على إطلاقها بالقانون المدني السويسري والمشروع الفرنسي الإيطالي

ونسرد الآن بعض النصوص الواردة في هذه القوانين الأجنبية

١ - القانون النمساوي - في المادة ١٢٩٥ معذلة بالقانون الصادر في ١٩ مارس سنة

١٩٢٦ ذكر د يلزم بالتعويض من استعمال حقه بطريقة تتنافى مع الآداب وبنية ظاهرة بالاضرار بالغير ،

٢ - القانون الصيني - الصادر في ١٩٢٩ نص في المادة ١٤٨ على أنه د لا يجوز استعمال الحق إذا كان الغرض الأساسي منه هو الاضرار بالغير ؛

٣ - القانون الألماني - فلقد جاء في المادة ٢٢٦ د لا يباح استعمال حق ما إذا لم يكن من غرض له سوى أحداث ضرر للغير ، والمادة ٩١٠ د لا يجب أحداث خسر في الأرض إلى الحد الذي يفقد فيه عقار الجار دعامة اللازمة له ،

٤ - القانون السويسري - في المادة ٢ د يجب على كل فرد أن يستعمل حقوقه . ويقوم بالتزاماته حسبما تقتضي قواعد حسن النية وان التعسف الظاهر في استعمال الحق لا يحمي به القانون ، والمادة ٦٨٤ د لا يجوز للمالك التجاوز في استعمال حقه إلى ما يضر الجار وخاصة فيما ينشأ عن الاستغلال الصناعي ،

٥ - القانون الروسي - في المادة ٩٤ د كل من يستعمل حقه طبقاً للقانون لا يسأل عن تعويض ما قد يحدث من ضرر للغير ، والمادة ٩٥ د إذا ما تعارض استعمال حق مع حق آخر فإنه يجب تغليب الحق القوي منهما على الضعيف ،

والمادتان ٣٦ و ٣٧ د كل من يستعمل حقه في حدوده السليمة لا يلزم بتعويض ما قد ينشأ من ضرر للغير ولكنه يلزم بالتعويض إذا ما تبين أنه اختار من بين الوسائل العديدة لاستعمال حقه أضرها للغير بقصد إلحاق الضرر به ، والمادتان ٢٧ و ٢٨ د ليس لأحد أن يسئ استعمال ما يمتلك بما يحدث للغير ضرراً ويعتبر إساءة للاستعمال كل استعمال ليس له من غرض إلا الاضرار بالغير ،

٦ - القانون التركي - الصادر في سنة ١٩٣٦ جاء في المادة الثانية د لا يحمي القانون من يستعمل حقه متعسفاً فيه فيضر غيره ،

٧ - المشروع الفرنسي الإيطالي - في المادة ٧٤ د كل خطأ يتسبب عنه ضرر للغير يوجب مسؤولية فاعله عن التعويض ولكن يلزم بالتعويض من تسبب في أحداث ضرر للغير بتجاوزه في استعمال حقه حدود حسن النية أو الغرض الذي من أجله منح الحق ،

٨ - القانون الإسباني - لم يرد به نص عام يقرر النظرية وإنما وردت به نصوص خاصة يستفاد منها الأخذ بالنظرية فلقد ورد في المادة ١٩٠٨ مثال لذلك

٩ - القانون البرتغالي - نهج على منوال القانون الإسباني فلقد ورد في المادة ٢٤٥ من القانون التجاري بالزام الموكل بالتعويض إذا كان عزله لوكيله بغير أسباب قوية

١٠ - القانون الإيطالي - فلم يرد به نص تشريعي وإنما أخذ بالنظرية في الفقه والقضاء

١١ - القانون الإنجليزي - لم يستقر بعد لوجود اتجاهين متعارضين أحدهما بالتأييد والثاني بمحاربة النظرية والقضاء لم يستقر وإن كان قد طبق النظرية في بعض حالات فردية مثل الوعد بالزواج ثم الإخلال به وغير ذلك .

الباب الثاني

التطبيق القانوني للنظرية

قبل صدور القانون المدني الجديد لم ينص على النظرية في قانون سابق كما أوضحنا فيما تقدم ولكنه رغم ذلك فقد استقرت النظرية في الفقه والقضاء على أساس قواعد العدالة والأخلاق وأخذ الفقه والقضاء بمعايير عدة أساساً لتطبيق هذه النظرية في مواضع كثيرة .

كما وضع الفقه والقضاء الجزاء القانوني على الخطأ تحت ستار الحقوق لحكم على صاحب الحق بتعويض الغير الذي ناله ضرر من جراء استعمال حقه كما سمح بإزالة العمل إذا أمكن كن بنى حائطاً في ملكه بغير مصلحة مشروعة له فيمنع النور والهواء عن ملك جاره ففي هذه الحالة يمكن أن يكون التنفيذ العيني وهو إزالة البناء هو الجزاء على فعل صاحب الحق .

ولكن الشريعة الإسلامية قررت علاوة على جزاء التعويض والتنفيذ العيني جزاءين آخرين أولهما الجزاء الديني فمن يخطئ في استعمال حقه ويقصد الإضرار بغيره يعتبر آثماً ديانة . وثانيهما التعزير فللقاضي أن يعزر كل من يستعمل حقه أساءة لغيره والتعزير هو نظام يخول للقاضي عقاب من يرتكب فعلاً يعتبره منافياً للدين وهو يخالف قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات والتي تقضى بالاعقوبة بغير نص .

وسنبحث فيما يلي معيار النظرية أي ماهو الضابط الذي نتخذه أساساً للخطأ تحت ستار الحقوق . وثانياً بعض تطبيقات خاصة للنظرية .

البحث الأول - « معيار النظرية »

أختلف الفقهاء في وضع معيار (critère) لنظرية الخطأ تحت ستار الحقوق يستوى في ذلك الفقهاء الفرنسيون والمصريون ولعل السبب في هذا الاختلاف راجع إلى عدم ورود نص في القانونين الفرنسي والمصري القديم يقر هذه النظرية .

فأخذ كل فقيه يضع معياراً لتطبيق النظرية تمشياً مع الأساس المنطقي والعمل الذي بني عليه النظرية

فن قائل إن الضابط هو نية الإضرار Intention de nuire

ومن قائل إن الضابط هو اندام المصلحة المشروعة في استعمال الحق l'absence de l'interêt légitime

ومن قائل إن الضابط هو فكرة الخطأ faute

ومن قائل إن المقياس هو العدول بالحق عن وظيفته الاجتماعية فيعتبر صاحب الحق مقصراً متى استعمل حقه بكيفية تتنافى مع الغرض الاجتماعي لتقرير الحق .

ولقد أخذ بالاتجاه الأول يفتنوار وشارمون ولارومير وسوزات .

ولقد أخذ بالاتجاه الثاني سالي .

ولقد أخذ بالاتجاه الثالث كايتمان .

ولقد أخذ بالاتجاه الأخير العلامة جوزيف ريكول .

ويمكن الرجوع إلى مؤلفات هؤلاء الفقهاء لمعرفة وجهة كل مذهب والأدلة التي ذكرها لتأييد اتجاهه

فظل الفقه المصري والقضاء المصري يتأرجحان بين هذه الميول السابقة إلى أن صدر القانون المدني المصري الجديد الذي أتى نصه الوارد في المادة الخامسة صريحاً وجلياً لا يسمح بالتأويل ولا يدع مجالاً للشك فلقد ذكر الحالات التي يعتبر استعمال الحق فيها غير مشروع فلقد ذكر في الفقرة الأولى من المادة ١٠٠٠ أنه يعتبر مخطئاً من استعمل حقه بقصد الإضرار بالغير كمن يبلغ عن واقعة بقصد الكيد والتشفي من خصمه رغم براءة الأخير وذكر في الفقرة الثانية أنه يعتبر مخطئاً من استعمل حقه لمصلحة قليلة الأهمية لا تتناسب مع ما يصيب الغير من ضرر كمن يحفر بئراً بهوار ملك جاره مما يؤدي إلى وقوع حائط ذلك الجار

وذكر في الفقرة الثالثة أنه يعتبر مخطئاً من استعمل حقه لمصلحة غير مشروعة والمصلحة غير المشروعة هي التي تتنافى مع النظام العام والآداب . وأظهر مثل لذلك فكرة إساءة استعمال السلطة المقررة في الفقه الإداري *détournement du pouvoir* كفصل الموظفين إرضاء لشهوة حزبية أو غرض سياسي أو شخصي ولا شك أن نصوص القانون المدني تعتبر من مصادر القانون الإداري وجميع أحكام مجلس الدولة الفرنسي والمصري تستند إلى هذه الفقرة لإبطال جميع التصرفات الإدارية المشوبة بهذا الخطأ

البحث الثاني - بعض تطبيقات للنظرية

١ - حق الملكية : من المبادئ المعروفة أن للمالك أن يتصرف في ملكه كيف شاء وبأى وجه شاء *plena in re potestas* إلا أن هذا الحق مقيد بقيود عديدة بعضها مقرر للمصلحة العامة وبعضها مقرر للمصلحة الخاصة كالإلتزامات الجوار وكلها قيود قانونية وهناك قيود اتفاقية التزم بها المالك بناء على تعاقدته وعلاوة على هذه القيود القانونية والاتفاقية يوجد القيد الذي يبنى على نظرية الخطأ تحت ستار الحقوق والذي كان قيدا قضائيا في عهد القانون القديم وأصبح الآن قيدا قانونيا بعد النص عليه في المادتين الرابعة والخامسة من القانون المدني الجديد وفي أحكام المحاكم تطبيقات عديدة لهذه النظرية في حق الملكية

٢ - حق التقاضي : من المبادئ المقررة في فقه قانون المرافعات أن للفرد أن يلجأ إلى القضاء للمطالبة بحق له على الغير ولقد وضع إجراءات وأحكاماً معينة لهذا الحق إلا أن القانون المدني قد ورتب مسؤولية على كل من يستعمل حقه المذكور استمالاً يضر بغيره كمن يستعمل حقه لمجرد الكيد لأحد أخصامه والنيل من سمعته

وللمدعى عليه في هذه الدعاوى أن ينكر وهو حق مشروع له ولكنه إن سعى بانكاره في دفع الدعوى وغاب سعيه فيتحمل المصاريف وإذا ظل يتهادى في الإنكار ويتحايل في الإجراءات ابتغاء ضرر خصمه فإن هذا الحق يتقلب خطأ ويجوز للمحكمة أن تحكم بالتعويضات وهذا ما حكمت به محكمة النقض المصرية في ١٩٣٣/١١/٩ ويدخل في حق التقاضي حق التبليغ فلإنسان أن يبلغ عن الجرائم إلا أنه يعتبر مسئولاً إذا وقع بلاغه بسوء قصد أو بدون ترو وعدم احتياط وهذا ما حكمت به محكمة النقض في جملة مواضع .

٣ - في العقود : وأظهر مثل لذلك عقد الخطبة أو الوعد بالزواج فن يعدل عن الخطبة

وهو حق مشروع له فإنه مسئول عن تعويض ما أصاب الطرف الثاني من ضرر من جراء ذلك وهذا ما استقرت عليه المحاكم بعد تردد

للإنسان أن يطلق زوجته في أى وقت إلا أنه ملزم بالتعويض متى أساء استعمال حقه وإذا طرد صاحب العمل المستخدم لديه في وقت غير لائق فإنه يسأل قانوناً عن الضرر الذى يلحق العامل بسبب هذا الطرد المفاجئ. تطبيقاً للنظرية وهناك تطبيقات أخرى عديدة لهذه النظرية يمكن معرفتها عند الرجوع إلى كتب الفقه وأحكام المحاكم.

خاتمة

أما وقد فرغنا من هذا البحث الموجز فإننا نعتقد أننا قد وفينا الموضوع حقه فقد تناولنا فيه بحث التشريع والفقه والقضاء من الوجهتين التاريخية والقانون المقارن ولعلنا نلّس من هذا البحث ما استقر عليه القضاء المصرى فى أحكامه وما وصل إليه التشريع المصرى من تقدم وما بلغ إليه الفقه المصرى من رقى ولعل الله يكون قد حقق أملنا من هذا البحث وهو تقع قارئه حقق الله الآمال والله ولى التوفيق

قواعد

تنفيذ الاحكام والعقود الرسمية

في قانون المرافعات الجديد

للدكتور رمزي سيف

أستاذ قانون المرافعات بكلية الحقوق بجامعة فاروق الاول

— ٨ —

الباب الأول

حجز المنقول لدى المدين

(٤٩٨ م - ٥٤٢)

(حجز المفروشات والأعيان المنقولة)

١٦٧ - محل الحجز أن يكون المال المراد حجزه منقولاً مادياً (١) ، في حيازة المدين .
فإن كان عقاراً فطريق التنفيذ عليه هو التنفيذ العقاري وإن كان منقولاً غير مادي أى حقاً
للمدين في ذمة الغير ، أو كان منقولاً مادياً في حيازة الغير ، فطريق التنفيذ عليه هو حجز
ما للمدين لدى الغير . ويكفي بالنسبة لشرط الحيازة ألا يكون المال في حيازة الغير لإمكان
حجزه بطريق حجز المنقول ، كما لو كان في الطريق العام

ولما كان من شروط الحجز ، بطريق حجز المنقول ، أن يكون المال في حيازة المدين ، فإن
تسمية القانون الجديد لهذا الطريق من طرق التنفيذ بحجز المنقول لدى المدين ، أدل على
المقصود من تسمية القانون إياه بحجز المفروشات والأعيان المنقولة ،

(١) تلحق بالمنقول المادي في هذا العدد الأسهم والسندات التي لحاملها أو التي تنقل ملكيتها
بالنظير لأن الحقوق الثابتة فيها تندمج بذات الأوراق فتنتقل بانتقال الورقة من يد إلى يد سواء
بالسليم أو بالنظير ولذلك كان لا بد من ضبط الورقة ذاتها بطريق حجزها كالأعيان المنقولة إذ لا يجدي
لوصول إلى ذلك الحجز على الحق تحت يد المدين به - راجع للذكر الإيضاحية في الفصل الخامس
بحجز الإيرادات والأسهم والسندات والمخصص .

الفصل الأول

إجراءات الحجز والبيع وآثارها

١ - الحجز

١٦٨ - يقتضى توقيع حجز المنقول ، ككل تنفيذ ، اتخاذ مقدمات التنفيذ قبل توقيعه ، كما يجب أن يمضى بين إعلان سند التنفيذ وتوقيع الحجز يوم على الأقل ما لم ينص القانون على خلاف ذلك (م ٤٩٧) (١) . وفيما عدا ميعاد اليوم الذى يجب أن يمضى بعد إعلان المدين بالسند التنفيذى وتكليفه بالوفاء وقبل الحجز ، فليس لتوقيع الحجز ميعاد يجب أن يحصل فيه وإلا سقط الاعلان مع التكليف بالوفاء ووجب إعادته ، فالمرجع لم يأخذ فى القانون الجديد بالرأى القائل بضرورة تحديد ميعاد بعد الاعلان يجب أن يحصل فيه الحجز (٢)

١٦٩ - شروط صحة الحجز الشروط الآتية :

(١) أن يكون المحضر الذى يوقع الحجز موكلا بالقبض وإعطاء المخالصة ما لم يكن المطلوب واجب الأداء فى محل غير المحل الذى يحصل فيه الحجز (م ٤٦١) والغرض من ذلك تمكين المدين من تفادى الحجز بقيامه بالوفاء بما هو مطلوب منه للمحضر عند شروعه فى الحجز وفى هذا مصلحة للمدين لتفادى بالدفع للمحضر توقيع الحجز عليه ، كما أن فيه مصلحة للدائن بحصوله على مطلوبه . والمقصود بالتفويض هنا التفويض الصريح الثابت بالكتابة ولا يكفى التفويض الضمنى المستفاد من تسليم السند التنفيذى للمحضر (٣)

ويلاحظ ان القانون الجديد لا يستلزم ، كما كان الحال فى القانون القديم (م ٤٤١ / ٥ / ٥٠٣ م) ، ان يكون المحضر مأذونا بإذن خاص بتوقيع الحجز ، فإن تسليم طالب التنفيذ السند التنفيذى للمحضر فيه معنى الترخيص له بتوقيع الحجز .

(٢) ان يحصل الحجز فى المكان الذى توجد فيه الأشياء المراد حجزها . وقد قصد بالنص على هذا الشرط منع ما كان يجرى فى العمل تحت سلطان القانون القديم من تحرير محاضر الحجز

(١) قارن المادة ٤٤٠ - ٥٠٢ م من القانون القديم .

(٢) راجع أبو هيف بند ٣٤٥ وراجع للمادة ٣٦٣ من مشروع سنة ١٩٤٤ ، التى تنص على سقوط التنبية المنقولة إذا لم يتبع بإجراء آخر من إجراءات التنفيذ فى خلال التسعين يوما التالية . وقارن المادة ٦١٣ الخاصة بتسجيل التنبية العقارى قبل انقضاء ستين يوما على اعلانه والا اعتبر حكا أن لم يكن .

(٣) راجع أبو هيف بند ١٧١ وهامش (١) صفحة ١١٧ ومحمد حامد فهمى بند ١٧٤ وقارن حكم المطارين

فى ٢٨ مايو سنة ١٩٠٧ المجموعة الرسمية سنة ٩ صفحة ٩٠

دون الانتقال إلى المحل الموجود فيه الأشياء المراد حجزها، ولتلك نص القانون الجديد على أن الحجز يظل إذا لم يحضر محضره في مكان توقيعه (م ٥٠٢).

(٣) عدم وجود الحاجز عند توقيع الحجز منعاً لما قد يترتب على وجوده من استفزاز للدين، ويترتب على حضور الحاجز وقت الحجز بطلانه ويستفاد البطلان من نص القانون على أنه لا يجوز توقيع الحجز في حضور طالب التنفيذ، (م ٥٠٠).

(٤) كان القانون القديم يوجب، لصحة الحجز، حضور شاهدين بالغين لا يكونان من أقارب الأنصام ولا من أصهارهم إلى الدرجة السادسة، أو حضور شيخ البلد. وقد لاحظ واضع القانون الجديد أن هذا الشرط لا يحقق في الغل أية فائدة وأن تنفيذه إنما كان إجراء شكلياً لا يحقق أية رقابة على عمل المحضر، ولذلك استغنى، في القانون الجديد، عن هذا الشرط (١) إلا في الحالة التي يقتضي فيها الحجز كسر الأبواب أو قسور الأقفال بالقوة، فيجب أن يتم ذلك بحضور أحد رجال مأموري الضبط القضائي وأن يوقع على محضر الحجز لما لهذا الإجراء من خطورة ولأن الغالب ألا يلجأ المحضر إليه إلا لغياب المحجوز عليه أو تعنته مما يقتضي أن يكون مع المحضر رجل مسئول يشهد بسلامة تصرفه (م ٥٠١).

١٧٠ - توقيع المحجز: يحصل توقيع الحجز بتحرير محضر يسمى محضر الحجز، ويشتمل

هذا المحضر فضلاً عن البيانات الواجب ذكرها في أوراق المحضرين على ما يأتي:

(١) إعادة تكليف المدين بالدفع *itératif commandement* إذا كان الحجز بحضوره أو في موطنه (م ٥٠٣)

(٢) ذكر سند التنفيذ ومكان الحجز (م ٥٠٣)

(٣) ذكر ما قام به المحضر من الإجراءات وما لقيه من العقبات والاعتراضات أثناء الحجز وما اتخذته بشأنها (م ٥٠٣)

(٤) بيان مفرحات الأشياء المحجوزة بالتفصيل مع ذكر نوعها وأوصافها ومقدارها ووزنها أو كيلها أو مقاسها إن كانت مما يوزن أو يكال أو يقاس، مع بيان قيمتها بالتقريب، فإن كانت من المصوغات أو سبائك من الذهب أو الفضة أو من معدن نفيس آخر أو من المجوهرات أو الأحجار الكريمة فلها وزن وتبين أوصافها بالدقة وتقوم بعمرة خبير، فإن وقع الحجز على نقود أو عملة ورقية وجب بيان أوصافها ومقدارها مسكماً يجب إيداعها خزائنة المحكمة. (م ٥٠٣، ٥٠٥، ٥٠٦)

فاذا لم يكن بالمسكان ما يصح حجزه، أثبت المحضر ذلك في المحضر الذي يحضره، ويسمى المحضر في هذه الحالة محضر عدم وجود *procès - verbal de carence*

١٧١ - إجراءات الحجز:

١٧٢ - إجراءات الحجز في حالة عدم وجود المحضر:

(١) لاحظ المشرع الفرنسي ذلك فعدل المادة ٥٨٤ من قانون المرافعات بالتأنيدي الصادر في ١٣ يناير

سنة ١٩٢٣. تمديداً أصبح بمقتضاه حضور الشاهدين أمراً اختيارياً. ١٧٣ - إجراءات الحجز في حالة عدم وجود المحضر:

(١٥)

(٥) تعيين موطن مختار للحاجز في البلدة التي بها مقر محكمة المواد الجزئية الواقع في دائرتها
الحجز إن لم يكن بها موطنه الأصلي وذلك لتعلن إليه فيه الأوراق المتعلقة بالتنفيذ (م ٥٠٢م) .
(٦) تحديد يوم البيع وساعته والمكان الذي يجري فيه ، ولكن من المقرر أنه لا يترتب
على عدم تحديد يوم البيع في محضر الحجز بطلانه ، وإنما يجوز تحديده بعد تحرير محضر الحجز
وإخبار المدين به بإعلان لاحق لإعلان محضر الحجز ، وإنما يترتب على ذلك تأخير ميعاد البيع (١)
(٧) توقيع المحضر والمدين إن كان حاضراً ، ولا يعتبر توقيعه رضا منه بالحكم (م ٥٠٣م)

١٧١ - **أخبار المدين بالحجز** : إذا حصل الحجز بحضور المدين أو في موطنه تسلم له صورة
من المحضر أو ترك له في موطنه ، فإن كان حاصلاً في غير موطنه وفي غيبته وجب إعلان
بمحضر الحجز في اليوم التالي على الأكثر (م ٥٠٩م) (٢) . ولا يترتب على التأخير في إعلان
الحجز للمدين عن الميعاد المتقدم بطلان الإجراءات ، وكل ما يترتب عليه تأخير يوم البيع لأن
تحديد يوم البيع لا يكون من يوم الحجز وإنما من يوم إخبار المدين بالحجز ، كما يترتب عليه
الزام الحاجز بتعويض المحجوز عليه عما يصيبه من ضرر بسبب التأخير كزيادة نفقات
الحراسة مثلاً (٣) ، وإنما يترتب البطلان على عدم إخبار المحجوز عليه بالحجز إطلاقاً (٤)

١٧٢ - **تعيين حارس** : من المقرر في القانون القديم أن تعيين الحارس يعتبر إجراء مكلاً
للحجز ، لا يعتبر الحجز أنه تم بغيره ، ولذلك جرى القضاء في ظل القانون القديم على أنه إذا
لم يعين حارس على الأشياء المحجوزة فإن الحجز لا ينتج آثاره ولا يعاقب المدين إذا تصرف
في الأشياء التي ورد ذكرها في محضر الحجز .

عدل القانون الجديد عن اعتبار تعيين الحارس إجراء لا يتم الحجز بغيره ، فنص على أن
الأشياء تعتبر محجوزة بمجرد ذكرها في محضر الحجز ولو لم يعين عليها حارس ، (م ٥٠٨م) .
فالقانون الجديد غنى بتعيين الحارس لا باعتباره إجراء لا يتم الحجز بغيره ، وإنما باعتباره
إجراء لاحقاً لتوقيع الحجز ، الغرض منه المحافظة على الأشياء المحجوزة وبهذا قضى القانون
الجديد على سبب من الأسباب التي تحمل المدين على العمل على تعطيل تعيين الحارس ليؤخر
توقيع الحجز فيفسح له الوقت لتصرف في الأشياء التي أريد توقيع الحجز عليها ، فنص على
أن المحضر يختار الحارس إذا لم يأت الحاجز أو المحجوز عليه بشخص مقدر ، وأن عليه أن
يعين المحجوز عليه إذا طلب ذلك إلا إذا خيف تبديده للأشياء المحجوزة وكان لهذا الخوف

(١) راجع محمد حامد فهمي بند ١٧٦ .

(٢) قارن نص المادة ٤٥١ - ٥١٣ من القانون القديم .

(٣) أبو هيف بند ٣٧٠ وحكم محكمة مصر المختلطة في ١٥ يناير سنة ١٩٣١ ، جازية سنة ٢١

صفحة ٤١٥ .

(٤) محمد حامد فهمي بند ١٧٧ .

أسباب معقولة تبرره (م ٥١١) . بهذا النص أقر القانون الجديد ما جرى عليه العمل من تعيين المحجوز عنه أو أحد أقارب حارساً ، مخالفاً بذلك نص القانون القديم الذي كان يقضى بالا يكون الحارس قريباً للدائن أو المدين أو صهراً له حتى الدرجة السادسة (م ٤٤٧ / ٥ / م ٥٠٩) (١) وكل ما اشترطه القانون الجديد في الحارس ، فضلاً عن أن يكون شخصاً مقتدرأ ، ألا يكون خادماً للحاجز أو المحضر ، وألا يكون قريباً أو صهراً لهما حتى الدرجة الرابعة (م ٥١١ - ٢) كذلك عالج القانون الجديد ما يلاقه المحضر في العمل من صعوبة بسبب عدم وجود شخص يقبل الحراسة ، وذلك بالترخيص للمحضر بترك الأشياء المحجوزة في حراسة المدين متى كان الحجز حاصلًا في حضوره ، قبل الحراسة أو لم يقبلها ، فان لم يكن موجوداً ، كان على المحضر أن يرفع الأمر لقاضي محكمة المواد الجزئية ليأمر إما بنقل الأشياء المحجوزة وإيداعها عند أمين يختاره الحاجز أو المحضر ، وإما بتكليف أحد رجال الإدارة المحلية بالمحافظة عليها إذا تعذر نقلها ، على أن يتخذ المحضر في الفترة التي يستلزمها الرجوع جميع التدابير الممكنة للمحافظة على الأشياء كأن يعهد بها لأمين أو لأحد رجال الحفظ (م ٥١٢)

وفي جميع الحالات ، متى عين الحارس ، وقع على محضر الحجز ، فان امتنع ، ذكرت فيه أسباب امتناعه ، كما يجب أن تسلم إليه صورة من محضر الحجز (م ٥١٣)

١٧٣ - **واجبات الحارس** : يجب عليه أن يحافظ على الأشياء المحجوزة وأن يقدمها كلما طلب منه هي وثمراتها إن كانت تنتج ثماراً ، ولا يجوز له أن يستعمل الأشياء المحجوزة ، ولا أن يستغلها أو أن يغيرها ، ما لم يكن هو مالِكها أو صاحب حق انتفاع عليها فيجوز له أن يستعملها فيما خصصت له (م ٥١٤ - ١)

فاذا بدد الحارس الأشياء المحجوزة عوقب بعقوبة خيانة الأمانة ولو كان هو المالك (م ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات)

فاذا كان الحجز على ماشية أو عروض أو أدوات أو آلات لازمة لإدارة واستغلال أرض أو مصنع أو مستغل أو مؤسسة ، جاز لقاضي الأمور المستعجلة ، بناء على طلب أحد ذوى الشأن أن يكلف الحارس الإدارة أو الاستغلال أو يستبدل به حارساً آخر يقوم بذلك (م ٥١٤ - ٢)

١٧٤ - **انتهاء الحراسة** : تنتهى الحراسة بأحد الأسباب الآتية :

- (١) انتهاء الحجز لأي سبب من الأسباب كبيع الأشياء المحجوزة أو الحكم في دعوى الاسترداد بملكية الأشياء المحجوزة للمسترد
- (٢) استبدال غير الحارس به ، بناء على طلب أحد ذوى الشأن ، كما إذا اقتضى ذلك استغلال الأشياء المحجوزة أو إدارتها .

(١) ليس أدل على أن نص المادة ٤٤٧ هـ - ٥٠٩ من قانون المرافعات قد اُهمِل في العمل من نص المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات الذي يحاقب المالك إذا بدد أشياء محجوزة وكان جارساً عليها .

(٣) إعفاء الحارس من الجراسة بناء على طلبه ، ويكون ذلك بحكم يصدر من محكمة المواد الجزئية بعد تكليف المحجوز عليه والحاجز بميعاد يوم واحد ، وبحكم القاضي في هذه الحالة لا يجوز الطعن فيه . والأصل أن ليس للحارس أن يطلب إعفاؤه من الجراسة قبل اليوم المحدد للبيع إلا لأسباب توجب ذلك (م ٥١٥) (١) ، فإذا ما عين حارس جديد وجب جرد الأشياء المحجوزة بواسطة المحضر وإثبات الجرد في محضر يوقع عليه الحارس الجديد وتسلم له صورة منه (٢)

١٧٥ - آثار توقيع المحجز : تقدم القول بأن مجرد اتخاذ إجراءات التنفيذ على مائل لا يخرج من ملك صاحبه ، وتطبيقاً لهذه القاعدة فإن توقيع المحجز على منقولات المدين لا يخرجها من ملكه بل تبقى على ملكه بالرغم من المحجز حتى تساع ، وينبى على ذلك أنه يجوز لدائى المحجوز عليه الآخرين أن ينفذوا عليها فيشاركون الحاجز الأول في أقسام ثمنها .
وإنما يترتب على المحجز بالنسبة لحقوق المدين المحجوز عليه الأثران الآتيان :

(١) تقييد حقه في الانتفاع بالأشياء المحجوزة ، إذ يترتب على المحجز أن يقوم الحارس باستغلال الأشياء المحجوزة لحساب الحاجزين ، وإنما أباح القانون الجديد لمالك الأشياء المحجوزة أو صاحب الحق في الانتفاع بها ، أن يستعملها فيما خصصت له إذا كان هو الحارس عنها (م ٥١٤) ، كما أن له يملك ثمارها إن كانت بما ينتج ثماراً . ولعل من الأسباب التي من أجلها قرر المشرع في القانون الجديد إيجاب تعيين المحجوز عليه محسناً إذا طلب ذلك (م ٥١٢) ، تمكنه من استعمال الأشياء المحجوزة (٣)

(٢) تقييد المحجوز عليه في التصرف في الأشياء المحجوزة تصرفاً يضر بحقوق الحاجزين ، وينبى على ذلك أن تصرفه في الأشياء المحجوزة بمثل البيع لا يحتج به على الحاجزين ، وإن كان التصرف في ذاته صحيحاً فيما بين المتعاقدين . كذلك يعاقب المحجوز عليه إذا بدد الأشياء المحجوزة في حالة ما إذا كان حارساً عليها (م ٣٤٢ عقوبات) أو اختلسها إذا لم يكن حارساً عليها (م ٣٢٣ عقوبات) .

ولقد استقر القضاء المصرى على توقيع عقوبة التبيد أو الاختلاس ولو كان المحجوز عليه معتقداً بطلان المحجز ، بل لا يمنع من توقيع العقوبة أن يكون المحجز باطلاً ما لم يحكم بطلانه قبل حصول التبيد أو الاختلاس ، ويعلمون ذلك بأن القانون إنما يعاقب على العبث بإجراءات

(١) كان القانون القديم يحجز الحارس طلب إعفاءه من الجراسة في حالتين : (١) إذا كان هناك أسباب موجبة للإعفاء ، (٢) إذا كان قد مضى شهران من وقت تعيينه حارساً (م ٤٥٨ - م ٥٢١) .
(٢) يسمى هذا المحضر بمحضر الجرد . proces-verbal de récolement .

(٣) راجع مختصر كيش بند ٥٦١ ، ويلاحظ أنه بالرغم من أن القانون القديم لم ينص على حق المالك في استعمال الأشياء المحجوزة (م ٤٥٧ - م ٥٠٠) فقد جرى الشراح المصريون على القول بذلك . راجع أبو هيف بند ٣٨٠ ومحمد حامد غمى بند ١٨١ ، وقرن حكم محكمة النقض الجنائية الأهلية في ١٥ فبراير سنة ١٩١٩ المجموعة للجمعية سنة ٤٠ صفحة ٨٧ .

التنفيذ القضائية لا على الاعتداء على الملكية الأشياء المحجوزة (١)، كما يعللونه بأنه كان على المحجوز عليه أن يلجأ إلى القضاء ليحكم له بإعلان الحجز، فتصرفه في الأشياء المحجوزة دون أن يستصدر حكماً بإعلان الحجز ضرب من قضاء الإنسان لنفسه بنفسه وهو ممنوع (٢)

٢ - البيع

١٧٦ - يحصل البيع في اليوم المحدد له، ويحصل تحديد يوم البيع كما قدمنا، في محضر الحجز، أو بإجراء لاحق له، وفي كلتا الحالتين يجب أن يراعى فيه ميعاد البيع الذي نص عليه القانون ولميعاد البيع في القانون الجديد معنيان :

١٧٧ - الأول، يقصد به الأجل الذي يجب انقضاؤه قبل حصول البيع بحيث إذا حصل البيع قبله كان باطلاً. حددت ميعاد البيع بهذا المعنى المادة ٥٢٠ بنصها على أنه « لا يجوز إجراء البيع إلا بعد مضي ثمانية أيام على الأقل من تاريخ تسليم صورة محضر الحجز للمدين أو اعلانه به (٣)، والنص على أن ميعاد الأيام الثمانية يبدأ من تسليم صورة محضر الحجز للمدين أو اعلانه به مبني على افتراض أن يوم البيع محدد في محضر الحجز فالمدين يعلم به بتسلم صورة من المحضر أو باعلانه به، فإن حصل تحديد يوم البيع بإجراء لاحق لتحرير محضر الحجز فإن ميعاد الأيام الثمانية يبدأ من يوم إعلان المدين بذلك التحديد، ويمكن أن يقال إذن إن ميعاد البيع بهذا المعنى يبدأ من إخبار المدين بتحديد يوم البيع (٤).

والغرض من هذا الميعاد تمكين المدين من تفادي البيع بمبادرته بالوفاء للحاجز المطلوبه ولو بعد توقيع الحجز، وتمكينه من الاعتراض على الحجز إن كان للاعتراض محل، وتمكين الحاجز من إجراء الاعلان عن البيع (٥)

(١) محمد حامد فهمي بند ١٨١، وحكم الدائرة الجنائية لمحكمة النقض المصرية في ١٩ مارس سنة ١٩٢١ وفي ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣١ بمجموعة قواعد محكمة النقض الجنائية الجزء الأول رقم ٣٣١ ورقم ٢٩٧.
(٢) مختصر كيش الطبعة السادسة صفحة ٥٢.

(٣) تدارك القانون الجديد، بنصه في المادة ٥٢٠ منه على أن الأيام الثمانية تبدأ من إخبار المدين بالحجز ما في المادة ٤٦٢ هـ - ٥٢٨ م من قصور انتهى تنص على أن الميعاد يبدأ من توقيع الحجز فإذا كان مفهوماً في حالة إخبار المدين بالحجز عند حصوله إذا كان حاصلاً في محله أو كان حاضراً وقت الحجز، فن غير المقبول تطبيق هذا النص في حالة حصول الحجز في غير محل المدين إذا لم يكن حاضراً حيث أن إخباره بالحجز يحصل بعد ذلك باعلانه بصورة من محضر الحجز

(٤) يؤكد هذا الاستنتاج أن هذا هو الرأي الذي يقول به شرح القانون الفرنسي في تفسير المادة ٦١٣ ونصها مماثل لنص المادة ٥٢٠ من قانون المرافعات المصري الجديد في هذا الصدد. راجع مختصر كيش بند ٥٦.

(٥) مختصر كيش بند ٥٧.

ويترتب على إغفال هذا الميعاد (إذا حصل البيع قبل ثمانية أيام) بطلان البيع ، ويستفاد البطلان في القانون المصري من نص القانون في المادة ٥٢٠ على أنه لا يجوز إجراء البيع إلا بعد مضي ثمانية أيام على الأقل ، ... (١)

ولكن يجوز إنقاص الميعاد المتقدم ، بأمر على عريضة من قاضي محكمة المواد الجزئية ، تقدم من الحارس أو أحد ذوى الشأن ، إذا كانت الأشياء المحجوزة عرضة للتلف أو لتقلب الأسعار كاللحوم أو الخضار مثلاً (م ٥٢١) .

ولما كان من الواجب أن يسبق إجراء البيع حصول الإعلان عنه بالصدق والنشر في الأماكن وبالطريقة التي نص عليها القانون (راجع المواد من ٥٢٢ - ٥٢٦) ، فإن القانون الجديد ينص على أنه لا يجوز إجراء البيع إلا بعد مضي يوم من تاريخ إجراءات الإعلان ، مالم يحصل إنقاص الميعاد المتقدم بأمر من القاضي كما تقدم ، والغرض من هذا الميعاد تحقق الفائدة من الإعلان عن البيع .

١٧٨ - الثاني : يقصد بالميعاد بهذا المعنى الاجل الذي يجب أن يحصل البيع خلاله والاسقط المحجز . لم يكن للبيع ميعاد بهذا المعنى في القانون القديم ، فكان للحاجز أن يرجي البيع كيفما شاء ويبقى الحجز مع ذلك قائماً ، مالم يستصدر المدين حكماً من قاضي الأمور المستعجلة بإجراء البيع في يوم معين إذا ما تضرر من تأخيرها وقد ساعد هذا النظام على تأييد الحجز وتمكين الدائنين من اتخاذها وسيلة تهديد مستمر للمدينين .

أراد المشرع في القانون الجديد أن يتفادى ذلك فنص على أن الحجز يعتبر كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه ، إلا إذا كان البيع قد وقف باتفاق الخصوم ، أو بحكم المحكمة ، أو بمقتضى القانون . فقد يوقف البيع بصدور حكم من القضاء بذلك كما إذا استشكل المحجز عليه طالباً وقف التنفيذ وحكم له بذلك . وقد يقف البيع بحكم القانون كما لو رفع مسترد دعوى استرداد واقعة للبيع (م ٥٣٧) ، وكما إذا استشكل المحجز عليه عند التنفيذ طالباً رفع الاشكال إلى قاضي الأمور المستعجلة ورأى المحضر أن يمضي في التنفيذ ، فلا يجوز إجراء البيع قبل أن يصدر القاضي حكمه (م ٤٨٠) وفي هاتين الحالتين لا يسقط الحجز مانع المانع من البيع قائماً ، وإنما يسقط إذا لم يحصل البيع في خلال ستة أشهر من زوال المانع . كذلك لا يسقط الحجز إذا لم يحصل البيع في ظرف ستة أشهر بسبب اتفاق الخصوم على تأجيله ، وإنما لا يجوز في هذه الحالة الاتفاق على تأجيل البيع لمدة تزيد على ستة شهور

(١) يرى بعض الشراح الفرنسيين أنه لا يترتب على إغفال هذا الميعاد بطلان البيع وإنما يكون المحجز عليه والدائنين الآخرين مطالبين بالحاجز بالتعويضات المترتبة على تعجيل البيع ، راجع كيش طبعة ١٩٤٩ صفحة ٥٤ . ويبدو لنا أن الفارق بين الرايين أخال انرا مما يبدو لأول وهلة فالغالب الا يتمكن المحجز عليه من استرداد الأشياء المبيعة بالرغم من الحكم ببطلان البيع اذا كانت قد سلمت لمشتريها بالزاد ، عملاً بقاعدة العيابة في المنقول سند الملكية .

من تاريخ الاتفاق ، حتى لا يتكرر الاتفاق على التأجيل إلى غير غاية فيؤدى ذلك إلى النتيجة التي أريد تفاديها (م ٥١٩) .

١٧٩ - **الاعطال عن البيع** : يمدد للبيع بالإعلان عنه باللصق والنشر ، وقدين القانون في المادة ١٥٠ وفي المواد من ٥٢٢ إلى ٥٢٦ (١) الأماكن والموايد والكيفية التي يحصل بها اللصق والنشر . ولا يعيننا من كل ذلك إلا بيان ما استحدثه القانون الجديد بما لا نظير له في نصوص القانون القديم . وأهم ما استحدثه القانون الجديد فيما يتعلق بالإعلان عن البيع ما يأتي . (١) أوجب القانون الجديد على المحضر عقب ائصال محضر الحجز مباشرة أن يلصق إعلان البيع على باب المكان الذي توجد به الأشياء المحجوزة وعلى باب العمدة أو الشيخ أو المقر الإداري التابع له المكان ، وفي اللوحة المعدة لذلك بمحكمة المواد الجزئية ، ذلك رغبة في لاقتصاد في انتقال المحضرين (م ٥١٠) .

(٢) لم يوجب القانون الجديد النشر عن البيع في إحدى الصحف اليومية المقررة لنشر الاعلانات إلا إذا كان المبلغ المحجوز من أجله يزيد على مائة وخمسين جنيها ، أو كانت قيمة الأشياء المطلوب بيعها بحسب ماهي مقدرة به في محضر الحجز يزيد على هذا المقدار (م ٥٢٢) . (٣) أباح القانون الجديد ، في غير المحافظات وعواصم المديريات ، أن يعهد إلى مشايخ البلاد بلصق الاعلانات فيما عدا ما يجب وضعه منها في لوحة المحكمة (م ٥٢٥) . ومن المسلم في فرنسا ومصر أن مخالفة نصوص القانون الخاصة بالإعلان عن البيع لا يترتب عليها البطلان ، وإنما يترتب عليها مسئولية الحاجز عن التضمينات المترتبة على هذه المخالفة كما لو بيعت الأشياء المحجوزة بشئ بخس نتيجة لعدم وجود مشتريين كثيرين بسبب عدم الإعلان طبقا لما يقضى به القانون (٢) .

١٨٠ - **إجراء البيع** : يقوم المحضر بالبيع ، بناء على طلب الحاجز ، فإن لم يطلب الحاجز إجراء البيع فلا يحصل ، على تقدير أن الحاجز إذا لم يطلب إجراء البيع مع حلول اليوم المحدد له ، فقلعه استوفى الدين المحجوز من أجله ، أو لعله اتفق مع المدين على تأجيل البيع . ويستفاد هذا الحكم من نص القانون في المادة ٥٢٦ منه على أنه إذا لم يطلب الدائن المباشر للإجراءات البيع في التاريخ المحدد جاز للحاجزين الآخرين أن يطلبوه . والاصل أن البيع يحصل في المكان الذي فيه الأشياء المحجوزة أو في أقرب سوق ، ولكن يجوز إجراؤه في مكان آخر بناء على أمر من قاضي محكمة المواد الجزئية على عريضة يقدمها أحد ذوي الشأن (م ٥٢١) .

ويجرى البيع بالمزاد العلني بمناداة المحضر ، على ألا يبدأ فيه إلا بعد جرد الأشياء المحجوزة وتحرير محضر بذلك يبين فيه ما نقص منها (م ٥٢٨) .

(١) راجع المواد ٤١٧ هـ - ٥٢١ م وما بعدها من القانون القديم .

(٢) راجع جلاسون جزء ٤ بند ١٠٧٦ وجارسونيه جزء ٤ بند ١٤٨ وكيشا بند ٥٧ أبوهيف بند ٢٨٧

ويثبت إجراء البيع في محضر يسمى محضر البيع يشتمل على جميع إجراءات البيع وما لقيه المحضر من الاعتراضات والعقبات أثناء ما وما اتخذته في شأنها ، وحضور المحجوز عليه أو غيابه ، والتمن الذي رسا به المزاد واسم من رسا عليه ، وتوقيعه (م ٥٣٥)

١٨١ - **الكف عن البيع** : قدمنا أن لكل دائن مهما قل دينه أن يحجز على ما يشاء من أموال مدينه مهما بلغت قيمتها . مبنى هذه القاعدة ضمان الوفاء للدائن بدينه خشية تدخل دائنين آخرين في الحجز بعد توقيعه فيشاركون الحاجز الاول في اقتسام ثمن الاشياء المحجوزة ، ما دامت الاسبقية في الحجز لا تعطى الحاجز السابق امتيازاً على الحاجز اللاحق ، وإذا كان هذا ما تقتضيه مراعاة مصلحة الدائن الحاجز ، فإن مصلحة المدين تقتضى ألا يساع من أمواله إلا ما يفي بديون الدائنين الحاجزين ، حتى لا يجرد من ملكه بغير مقتض . لكل ذلك اصطنع المشرع نظام الكف عن البيع ، وبمقتضاه يجب على المحضر أن يكف عن المضى في البيع إذا تجم منه مبلغ كاف لوفاء الديون المحجوز من أجلها والمصاريف . فنظام الكف عن البيع هو الوسيلة التي وفق بها المشرع بين مصلحة الدائن والحاجز ، والمدين المحجوز عليه ، في حجز المنقول (م ٥٣٤)

آثار البيع . تختلف آثار البيع باختلاف ما إذا كان بيعاً بسيطاً ، أو كان مصحوباً بالكف عن البيع .

١٨٢ - **آثار البيع البسيط** : يترتب على البيع آثار بالنسبة للشترى ، وأخرى بالنسبة للمحضر .

فبالنسبة للشترى ، يلتزم بدفع الثمن الذي رسا به المزاد فوراً ، فإن لم يدفعه أعيد البيع على ذمته بأي ثمن كان ، وكان ملزماً بفرق الثمن . وينص القانون الجديد على أن محضر البيع يعتبر سنداً تنفيذياً على المشتري المتخلف بفرق الثمن (م ٥٣٣) ، وذلك حتى لا يحتاج الحاجز إلى مقاضاته للمطالبة بهذا الفرق ، أما إذا زاد الثمن في البيع الثاني فلا يستحق المشتري الأول الفرق ويكون من حق المدين ودائنيه ، قياساً على حكم المادة ٧٠٣ في حالة بيع العقار .

كذلك يترتب على البيع بالنسبة للمحضر أن يصبح مالكا للأشياء المباعة ، بمجرد رسو المزاد ودفعه الثمن ، وذلك بشرط أن تكون الأشياء المباعة مملوكة للمدين ، وأن تكون لإجراءات التنفيذ صحيحة .

وبالنسبة للمحضر يترتب على البيع التزامه باستيفاء الثمن فوراً من المشتري ، فإن لم يستوفه ولم يبادر بإعادة البيع على ذمة المشتري كان ملزماً بالثمن . وينص القانون الجديد على أن محضر البيع يعتبر سنداً تنفيذياً على المحضر بالثمن (م ٥٣٣) ، حتى لا يضطر الحاجز إلى مقاضاة المحضر لمطالبته به .

١٨٢ - آثار البيع المحسوب بالكف : يترتب على البيع في هذه الحالة، فضلا عن الآثار المتقدمة ، آثاران آخران :

الاول - تخصيص المبلغ المتحصل من البيع للوفاء بديون الدائنين الحاجزين قبل الكف عن البيع ، بحيث أن ما يوقع بعد ذلك من حجوز تحت يد المحضر أو غيره ممن يكون تحت يده الثمن لا يتناول إلا ما زاد عن وفاء ديون الحاجزين قبل الكف عن البيع (م ٥٣٤) . ولا يترتب هذا الأثر إذا حصل بيع كل المحجوز . ويبررون هذا الاختلاف بأنه نتيجة لما تقتضيه القواعد العامة في القسمة والتوزيع لأنه في حالة الكف عن البيع يكون المحصل منه كافيا للوفاء بديون جميع الحاجزين قبل البيع فيكون من حق هؤلاء الحاجزين ، على أساس ان قبض المحضر لهذا المحصل من المشتري انما هو بمثابة استيفاء لديون الحاجزين يقوم به المحضر بطريق الوكالة عنهم ، أما في حالة بيع جميع المحجوز فالقبض ان المحصل من البيع غير كاف للوفاء بديون جميع الحاجزين قبل البيع . ولذلك يكون مآله إلى القسمة والتوزيع ويكون قبض المحضر له من المشتري قبضا لمال لا زال على ملك المدين ، ولذلك يكون لكل دائن آخر أن يحجز عليه فيدخل في إجراءات القسمة والتوزيع .

وقد امتاز البعض هذه التفرقة بين أثر البيع في حالة الكف ، وأثره في حالة بيع المحجوز كله ، ورأى أن الأول ان يمتاز الحاجزون قبل البيع عن الحاجزين بعد البيع دائما سواء حصل كف عن البيع او لم يحصل ، وليس للحاجز بعد البيع ان يتضرر من ذلك فهو الذي تأخر في الحجز فلا يلوم من إلا نفسه ، ثم إنه لا تعارض بين هذا التمييز وبين القواعد العامة في التنفيذ ، فان نظام التنفيذ في القانون المصري نظام فردي الأثر يقوم على فكرة إفادة الدائن الشيط وحده ، وقد اخذ المشرع المصري بفكرة تفضيل الدائن الشيط على غيره من الدائنين في عدة نظم أخرى غير نظام التنفيذ كما هو الحال في حق اختصاص الدائن بمقاررات مدينه (١)

وعندنا ان هذا التمدد غير صحيح فالقاعدة التي اخذ بها المشرع المصري في كل طرق التنفيذ هي قاعدة المساواة بين الحاجزين لافرق بين حاجز سابق وبين حاجز متأخر ، اما تمييز الحاجز قبل البيع عن الحاجز بعده في حالة الكف عن البيع فله ما يبرره من تقادى ما قد يعود على الحاجزين قبل البيع من ضرر بسبب تأخر الحاجز بعده ، فلو ان الحاجز بعد البيع

(١) راجع ابوهيف بند ٣٩٥ صفحة ٢٤٦ .

ججز قبله لما كف المحضر عن البيع إلا بعد مراعاة وصول ثمن المبيع إلى ما يكفي للوفاء بدينه
أيضاً ، بينما في حالة بيع جميع المحجوز لم يعد على الحاضرين أى ضرر من تأخر الحاجز بعد
البيع في توقيع حجزه ، فلو أنه أوقفه قبل البيع لما تغيرت نتيجة المحصل من البيع .
والثاني - هو انتهاء الحجز ، وزوال آثاره بالنسبة للأشياء المحجوزة التي لم يتناولها البيع
إذ لم يعد لبقائها محجوزة أى أساس ، على تقدير أن تخصيص المتحصل من البيع لوفاء ديون
الدائنين الحاجزين يعتبر بمثابة وفاء معلق على شرط ثبوت ديونهم (١)

«يتبع»

قَوَانِينُ قَرَارَاتِ مَنَشُورَاتِ

قانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩

خاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه واصدرناه :

الباب الأول

براءات الاختراع

الفصل الأول - احكام عامة

مادة ١ - تمنح براءة اختراع وفقا لاحكام هذا القانون عن كل ابتكار جديد قابل للاستغلال الصناعى سواء اكان متعلقا بمنتجات صناعية جديدة ام بطرق ووسائل صناعية مستحدثة ام بتطبيقات جديدة لطرق او وسائل صناعية معروفة .

مادة ٢ - لا تمنح براءة اختراع عما يأتى :

(ا) الاختراعات التى ينشأ عن استغلالها إخلال بالآداب او بالنظام العام

(ب) الاختراعات الكيميائية المتعلقة بالأغذية او العقاقير الطبية او المركبات الصيدلانية إلا إذا كانت هذه المنتجات تصنع بطرق او عمليات كيميائية خاصة وفى هذه الحالة الأخيرة لا تصرف البراءة إلى المنتجات ذاتها بل تصرف إلى طريقة صنعها .

مادة ٣ - لا يعتبر الاختراع جديدا كله او جزء منه فى النعائين الآتيتين :

١ - إذا كان فى خلال الخمسين سنة السابقة لتاريخ تقديم طلب البراءة قد سبق استعمال الاختراع بصفة علنية فى مصر او كان قد شهِر عن وصفه او عن رسمه فى نشرات اذيعت فى مصر وكان الوصف او الرسم الذى نشر من الوضوح بحيث يكون فى إمكان ذوى الخبرة استغلاله .

٢ - إذا كان فى خلال الخمسين سنة السابقة على تاريخ تقديم طلب البراءة قد سبق إصدار براءة عن الاختراع او عن جزء منه لغير المخترع او لغير من آلت حقوقه او كان قد سبق للغير ان طلب براءة عن الاختراع ذاته او عن جزء منه فى المدة المذكورة .

مادة ٤ - يعد بوزارة التجارة والصناعة سجل يسمى سجل براءات الاختراع ، تميد فيه البراءات وجميع البيانات المتعلقة بها وفقا لاحكام هذا القانون والقرارات التى تصدر تنفيذا له .

مادة ٥ - للأشخاص الآتى ذكرهم حق طلب براءات الاختراع .

١ - المصريين .

٢ - الأجانب الذين يقيمون فى مصر ، او الذين لهم فيها مؤسسات صناعية أو تجارية .

٣ - الأجانب الذين ينتمون إلى بلاد تعامل مصر معاملة المثل أو يقيمون بلك البلاد ،

أو يكون لهم فيها محل حقيقى .
مادة ٤ — الشركات أو الجمعيات أو المؤسسات أو جماعات أرباب الصناعة أو المنتجين أو التجار أو العمال ، التى تؤسس فى مصر أو بلاد تعامل مصر معاملة المثل متى كانت متمتعة بالشخصية المعنوية .

٥ — المصالح العامة .

مادة ٦ — يكون الحق فى البراءة للمخترع أو لمن آلت إليه حقوقه .
وإذا كان الاختراع نتيجة عمل مشترك بين عدة أشخاص كان الحق فى البراءة لهم جميعا شركة وبالتساوى بينهم ، مالم يتفقوا على خلاف ذلك أما إذا كان قد توصل إلى الاختراع عدة أشخاص كل منهم مستقل عن الآخر فيكون الحق فى البراءة لمن أودع طلبه قبل الآخرين .

مادة ٧ — إذا كلف شخص آخر الكشف عن اختراع معين لجميع الحقوق المترتبة على هذا الاختراع تكون للأول ، وكذلك لصاحب العمل جميع الحقوق المترتبة على الاختراعات التى يستحدثها العامل أو المستخدم أثناء قيام رابطة العمل أو الاستخدام متى كان الاختراع فى نطاق العقد أو رابطة العمل أو الاستخدام .

ويذكر اسم المخترع فى البراءة ، وله أجره على اختراعه فى جميع الحالات فإذا لم يتفق على هذا الأجر كان له الحق فى تعويض عادل من كلفه الكشف على الاختراع ، أو من صاحب العمل .

مادة ٨ — فى غير الأحوال الواردة فى المادة السابقة ، وعندما يكون الاختراع ضمن نشاط المنشأة العامة أو الخاصة الملحق بها المخترع ، يكون لصاحب العمل الخيار بين استغلال الاختراع أو شراء البراءة مقابل تعويض عادل يدفعه للمخترع ، على أن يتم الاختيار فى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإخطار بمنح البراءة .

مادة ٩ — الطلب المقدم من المخترع للحصول على براءة اختراع فى خلال سنة من تاريخ تركه المنشأة الخاصة أو العامة ، يعتبر كأنه قدم فى خلال تنفيذ العقد أو قيام رابطة العمل أو الاستخدام ، ويكون لكل من المخترع وصاحب العمل جميع الحقوق المنصوص عليها فى المادتين السابقتين تبعاً للأحوال .

مادة ١٠ — تخول البراءة مالكها دون غيره الحق فى استغلال الاختراع بجميع الطرق .

مادة ١١ — لا يبرى حكم البراءة على من كان يستغل الاختراع صناعياً أو قام بالأعمال اللازمة لاستغلاله بحسن نية قبل تقديم طلب البراءة ، فيكون له حق استغلال الاختراع لحاجات منشأته ، دون أن ينتقل هذا الحق مستقلاً عن المنشأة ذاتها .

مادة ١٢ — مدة براءة الاختراع خمس عشرة سنة — تبدأ من تاريخ طلب البراءة .
ولصاحب البراءة الحق فى طلب تجديدها مرة واحدة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات ، بشرط أن يطلب التجديد فى السنة الأخيرة ، وأن يثبت أن للاختراع أهمية خاصة ، وأنه لم يجن منه ثمرة متناسبة مع جهوده ونفقاته .

والقرار الصادر من ادارة البراءات في شأن التجديد قابل للطعن امام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من هذا القانون ويقدم الطعن بالشروط وفي المواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية ، وقرار اللجنة في هذا الشأن نهائي .

اما البراءات التي تمنح وفقا لاحكام الفقرة «ب» من المادة الثانية من هذا القانون ، فتكون مدتها عشر سنوات غير قابلة للتجديد.

مادة ١٣ — يدفع عند تقديم طلب براءة الاختراع او طلب التجديد رسم قدره خمسة جنيهات

ويدفع رسم سنوي ابتداء من السنة الثانية لغاية انتهاء مدة البراءة ، ويكون هذا الرسم مائة قرش عن السنة الثانية ويزداد سنويا باضافة خمسين قرشا على رسم السنة السابقة .

ولا ترد هذه الرسوم بأية حال .

مادة ١٤ — اذا كان موضوع الاختراع ادخال تعديلات او تحسينات او إضافات على اختراع سبق لمن منحت عنه براءة ، جاز لصاحب هذه البراءة ان يطلب وفقا لاحكام المادتين ١٦ و ١٥ من هذا القانون براءة إضافية تنتهي مدتها بانتهاء مدة البراءة الاصلية ، ويدفع عند تقديم الطلب رسم قدره ثلاثة جنيهات .

وإذا الغيت البراءة الاصلية لعدم دفع الرسوم المقررة فان البراءة الإضافية تصبح لاغية اما إذا الغيت البراءة الاصلية لسبب آخر او ابطلت فان البراءة الاضافية تظل قائمة بعد دفع الرسوم المقررة في الفقرة الثانية من المادة السابقة ، وتصبح مستقلة عن البراءة الاصلية ، وتعتبر مدتها من تاريخ هذه البراءة .

الفصل الثاني

إجراءات طلب البراءة

مادة ١٥ — يقدم طلب البراءة من المخترع أو ممن آلت إليه حقوقه إلى إدارة براءات الاختراع وفقا للأوضاع والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية . ولا يجوز أن يتضمن طلب البراءة أكثر من اختراع واحد .

مادة ١٦ — يرفق بطلب البراءة وصف تفصيلي للاختراع ، وطريقة استغلاله ويجب أن يشتمل الوصف بطريقة واضحة على العناصر الجديدة التي يطلب صاحب الشأن حمايتها ويرفق بالطلب رسم للاختراع عند الاقتضاء وذلك كله بالكيفية التي تحددها اللائحة التنفيذية

مادة ١٧ — يجوز لطالب البراءة أن يقوم باستغلال اختراعه من تاريخ تقديم الطلب

مادة ١٨ — تفحص إدارة براءات الاختراع طلب البراءة ومرفقاته للتحقق مما يأتي :

١ - أن الطلب مقدم وفقا لاحكام المادة ١٥ من هذا القانون.

٢ - أن الوصف والرسم يصوران الاختراع بكيفية تسمح لأرباب الصناعة بتنفيذه.

٣ - أن العناصر المتسكرة التي يطلب صاحب الشأن حمايتها واردة في الطلب بطريقة محددة واضحة .

مادة ١٩ - لإدارة براءة الاختراع أن تكلف الطالب إجراء التعديلات التي ترى وجوب إدخالها على الطلب وفقاً لأحكام المادة السابقة . وذلك في ظرف المدة التي تحددها اللائحة التنفيذية ، فإذا لم يتم الطالب بهذا الإجراء اعتبر متنازلاً عن طلبه .
وللطالب أن يتظلم من قرار إدارة براءات الاختراع بشأن هذه التعديلات أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من هذا القانون ، وذلك بالأوضاع وفي المواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية .

وقرار اللجنة في هذا الشأن نهائي غير قابل للطعن .

مادة ٢٠ - إذا توافرت في طلب البراءة الشروط المنصوص عليها في المادة ١٨ من هذا القانون قامت إدارة براءات الاختراع بالإعلان عن الطلب بالطريقة التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٢١ - يجوز لكل ذي شأن أن يقدم لإدارة البراءات في الميعاد الذي تحدده اللائحة التنفيذية إخطاراً كتابياً بمعارضته في إصدار البراءة ويجب أن يشمل هذا الإخطار على أسباب المعارضة .

٢ - تفصل في المعارضة لجنة تشكل بقرار يصدره مجلس الوزراء بناء على طلب وزير التجارة والصناعة .

وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء يكون أحدهم من قسم الرأي في مجلس الدولة وللجنة أن تستعين برأي ذوي الخبرة من موظفي الحكومة أو غيرهم .

مادة ٢٣ - القرار الصادر من اللجنة في المعارضة يجوز الطعن فيه أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار صاحب الشأن به وتفصل المحكمة في هذا الطعن على وجه الاستعجال .

مادة ٢٤ - منح البراءة لصاحب الحق فيها يكون بقرار من وزير التجارة والصناعة ، ويشهر هذا القرار بالكيفية التي تعينها اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٥ - إذا ظهر لإدارة براءات الاختراع أن الاختراع خاص بشؤون الدفاع ، أو أن له قيمة عسكرية فعليها أن تطلع وزارة الحربية والبحرية فوراً على طلب البراءة والوثائق الملحقة به .

ولو وزير الحربية والبحرية أن يعارض في إعلان طلب البراءة إذا رأى فيه ومساساً بشؤون الدفاع ، وله والسبب نفسه أن يعارض في نشر أو إعلان القرار الصادر بمنح البراءة لصاحب الاختراع ، وذلك في ظرف شهر من تاريخ تقديم الطلب أو من تاريخ صدور القرار ولو وزير الحربية والبحرية في ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم طلب البراءة المعارضة في منح البراءة للطالب مقابل شراء الاختراع منه ، أو الاتفاق معه على استغلاله .

مادة ٢٦ - يجوز لطالب براءة الاختراع أو لصاحبها أن يقدم في أي وقت طلباً بتعديل

مواصفات الاختراع أو رسمه مع بيان ماهية التعديل واسبابه ، بشرط الا يؤدي التعديل إلى المساس بذاتية الاختراع .

وتتبع في شأن هذا الطلب نفس الاجراءات الخاصة بطلب البراءة .

مادة ٢٧ - لكل شخص ان يحصل على صور من طلبات البراءات والمستندات الخاصة بها وعلى مستخرجات من سجل براءات الاختراع وله كذلك ان يطلع على الطلبات والمستندات والسجل ، وذلك بالكيفية المبينة في اللائحة التنفيذية .

الفصل الثالث

انتقال ملكية البراءة ورهنها والحجز عليها

مادة ٢٨ - تنتقل بالمراث الحق في البراءة ، وجميع الحقوق المترتبة عليها وكذلك تنتقل ملكية براءة الاختراع كلها او بعضها ، بعوض وبغير عوض ، كما يجوز رهنها ومع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها ، لا تنتقل ملكية البراءة ولا يكون رهنها حجة على الغير إلا من تاريخ التأشير بذلك في سجل البراءات .

ويكون النشر عن انتقال ملكية البراءة ورهنها بالأوضاع التي تقررها اللائحة التنفيذية .
مادة ٢٩ - يجوز للدائنين ان يحجزوا على براءات الاختراع الخاصة بمدينهم ، وفقا لما هو مقرر في قانون المرافعات لحجز الأعيان المنقولة او حجز مالهدين لدى الغير ، وتعفى إدارة البراءات من الأحكام المتعلقة باقرار المحجوز لديه بما في ذمته قبل المحجوز عليه ويجب على الدائن أن يعلن الحجز وعرض مرسى المزايدة لإدارة البراءات للتأشير بهما في السجل . ولا يحتج بهما قبل الغير إلا من تاريخ ذلك التأشير . وينشر عن الحجز بالكيفية التي تقررها اللائحة التنفيذية .

الفصل الرابع

الترخيص الإجبارى باستغلال الاختراعات ونزع ملكيتها للنفعة العامة

مادة ٣٠ - إذا لم يستغل الاختراع في مصر خلال ثلاث سنوات من تاريخ منح البراءة ، او عجز صاحبه عن استغلاله استغلالا وافيا بحاجة البلاد وكذلك إذا اوقف استغلال الاختراع مدة سنتين متتاليتين على الأقل جاز لإدارة البراءات ان تمنح رخصة اجبارية باستغلال الاختراع لأي شخص رفض صاحب البراءة التنازل له عن حق الاستغلال او صاحب علق تنازله على شروط مالية باهظة .

ويشترط لمنح الرخصة الاجبارية ان يكون طالبا قادرا على استغلال الاختراع بصفة جدية ويكون لصاحب البراءة الحق في تعويض مناسب

وعلى إدارة البراءات ان تعلن صاحب البراءة بصورة من الطلب المذكور وعليه ان يقدم لها في الميعاد الذي تحدده اللائحة التنفيذية ردا كتابيا على هذا الطلب وإذا لم يصل الرد في الميعاد المحدد اصدرت الادارة قرارا بقبول الطلب او رفضه ، ولها ان تعلق القبول على ما تراه

من الشروط. وقرار الادارة قابل للطعن امام محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة فى ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ اخطار صاحب الشأن به

مادة ٣١ - إذا رأت إدارة البراءات - برغم فوات المواعيد لمنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة السابقة - ان عدم استغلال الاختراع يرجع إلى اسباب خارجة عن إرادة صاحب البراءة جاز لها ان تمدد مهلة لا تتجاوز سنتين لاستغلال الاختراع على الوجه الاكمل مادة ٣٢ - إذا كان لاستغلال الاختراع أهمية كبرى للصناعة القومية وكان هذا الاستغلال يستلزم استخدام اختراع آخر سبق منح براءة عنه جاز لإدارة البراءات منح مالك الاختراع ترخيصا اجباريا باستغلال الاختراع السابق وذلك إذا رفض مالكه الاتفاق على الاستغلال بشروط معقولة. كما يجوز على عكس ما تقدم ان يمنح مالك الاختراع السابق ترخيصا اجباريا باستغلال الاختراع اللاحق إذا كان لاختراعه أهمية اكبر.

وبراعى فى منح التراخيص ، وفى تقدير التعويض المستحق لأحد صاحبي الاختراع على الآخر الشروط والأوضاع المشار إليها فى المادة ٣٠ من هذا القانون وقرار الإدارة فى هذا الشأن قابل للطعن امام محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة فى ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ اخطار صاحب الشأن

مادة ٣٣ - يجوز بقرار من وزير التجارة والصناعة نزع ملكية الاختراعات لأسباب تتعلق بالمنفعة العامة او بالدفاع الوطنى . ويصح ان يكون ذلك شاملا لجميع الحقوق المترتبة على البراءة او على الطلب المقدم عنها ، كما يصح ان يكون مقصورا على حق استغلال الاختراع لحاجات الدولة

وفى هذه الأحوال يكون لصاحب البراءة الحق فى تعويض عادل ويكون تقدير التعويض بمعرفة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢٢ ويكون التظلم من قرارها امام محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة ، وفى ظرف ثلاثين يوما من تاريخ اعلان قرار اللجنة للتظلم

الفصل الخامس

انتهاء براءة الاختراع وبطلانها

مادة ٣٤ - تنقضى الحقوق المترتبة على الاختراع فى الأحوال الآتية :
(أ) انقضاء مدة الحماية التى تخولها براءة الاختراع وفقا لنص المادة الثانية عشرة من هذا القانون .

(ب) تنازل صاحب براءة الاختراع عنها .

(ج) صدور حكم حائز لقوة الشئ المقضى به بإعلان البراءة .

(د) عدم دفع الرسوم المستحقة فى مدة ستة شهور من تاريخ استحقاقها .

ويعلن عن البراءات المنتهية فى الأحوال السابقة بالكيفية التى تعينها اللائحة التنفيذية .

مادة ٣٥ - لإدارة براءات الاختراع ولكل ذى شأن ان يطلب الى محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة الحكم بإبطال البراءات التى تكون قد منحت مخالفة لأحكام المادتين

المادتين ٣٥ و ٣٦ من هذا القانون وتقوم الادارة المذكورة بإلغاء هذه البراءات متى تقدم لها حكم بذلك حائز لقوة الشيء المقضى به .

ويجوز للمحكمة أن تحكم ، بناء على طلب إدارة براءات الاختراع أو بناء على طلب ذي الشأن ، بإضافة أى بيان للسجل قد أغفل تدوينه به أو بتعديل أى بيان وارد فيه غير مطابق للحقيقة أو بحذف أى بيان دون به بغير وجه حق .

مادة ٣٦ - إذا لم يستغل الاختراع في مصر في السنتين التاليتين لمنح وتخصه إجبارية به ، جاز لكل ذي شأن أن يطلب إلى إدارة براءات الاختراع إلغاء البراءة الممنوحة عنه .

الباب الثاني

الرسوم والنماذج الصناعية

مادة ٣٧ - فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون يعتبر رسماً أو نموذجاً صناعياً كل ترتيب للخطوط أو كل شكل جسم بألوان أو بغير ألوان ، لاستخدامه في الإنتاج الصناعي بوسيلة آلية أو يدوية أو كيميائية .

مادة ٣٨ - يعد بوزارة التجارة والصناعة سجل يسمى «سجل الرسوم والنماذج الصناعية» تسجل فيه الرسوم والنماذج الصناعية وجميع البيانات المتعلقة بها وفقاً لأحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذاً له .

مادة ٣٩ - يقدم طلب تسجيل الرسم أو النموذج إلى إدارة الرسوم والنماذج الصناعية بالأوضاع والشروط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لهذا القانون . ويجوز أن يشتمل الطلب على عدد من الرسوم أو النماذج لا يتجاوز الخمسين بشرط أن تكون في مجموعها وحدة متجانسة .

مادة ٤٠ - لا يجوز رفض طلب التسجيل إلا لعدم استيفائه الأوضاع والشروط المشار إليها في المادة السابقة .

يجوز لطالب التسجيل أن يتظلم من قرار إدارة الرسوم والنماذج الصناعية أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣٦ ، كما يجوز له التظلم من قرار هذه اللجنة أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة ، وهذا وذلك في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان بقرار الإدارة أو اللجنة .

مادة ٤١ - تعطى إدارة الرسوم والنماذج الطلب بمجرد التسجيل شهادة تشتمل على البيانات الآتية :

أولاً - الرقم المتابع للطلب وتاريخه

ثانياً - عدد الرسوم والنماذج التي يشتمل عليها الطلب وبيان المنتجات الصناعية المخصصة لها .

ثالثاً - اسم المالك ولقبه وجنسيته ومحل إقامته .

وتبدأ آثار التسجيل من تاريخ تقديم الطلب إذا كان مستوفياً للاشتراطات القانونية .

يعلن التسجيل وفقاً للأوضاع التي تقررها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

- مادة ٤٢ - لكل شخص أن يطلب مستخرجات أو صوراً من السجل
- مادة ٤٣ - لا يكون نقل ملكية الرسم أو النموذج حجة على الغير إلا بعد التأشير به في السجل، ونشره بالكيفية التي تقررها اللائحة التنفيذية.
- مادة ٤٤ - مدة الحماية القانونية المترتبة على تسجيل الرسم أو النموذج خمس سنوات تبدأ من تاريخ طلب التسجيل .
- ويمكن أن تستمر الحماية مدتين جديدتين على التوالي إذا قدم مالك الرسم أو النموذج طلباً بالتجديد في خلال السنة الأخيرة من كل مدة وذلك بالكيفية التي تتيها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .
- وتقوم إدارة الرسوم والنماذج الصناعية في خلال الشهر التالي لانتها مدة الحماية باخطار المالك كتابة بانتهاء المدة فإذا انقضت الثلاثة الأشهر التالية لتاريخ انتهاء مدة الحماية دون أن يقدم المالك طلب التجديد ، قامت الإدارة من تلقاء نفسها بشطب التسجيل .
- مادة ٤٥ - يدفع عند تقديم طلب تسجيل الرسم أو النموذج وكذلك عند تقديم طلب التجديد رسم قدره مائتان وخمسون قرشاً .
- ولا يرد هذا الرسم بأية حال .
- مادة ٤٦ - تقوم إدارة الرسوم والنماذج الصناعية بشطب التسجيل الخاص باسم شخص غير المالك الحقيقي للرسم أو النموذج ، متى تقدم لها حكم نهائي من محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة قاض بهذا الشطب .
- وتقوم إدارة الرسوم والنماذج بهذا الشطب من تلقاء نفسها ، أو بناء على طلب ذوى الشأن.
- مادة ٤٧ - شطب التسجيل أو تجديده يجب النشر عنه وفقاً للأوضاع التي تقررها اللائحة التنفيذية .

الباب الثالث

أحكام مشتركة

الفصل الأول - الجرائم والجزاءات

- مادة ٤٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على ثلثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :
- ١ - كل من قلد موضوع اختراع منحت عنه براءة وفقاً لهذا القانون .
 - ٢ - كل من قلد موضوع رسم أو نموذج صناعي تم تسجيله وفقاً لهذا القانون .
 - ٣ - كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو استورد من الخارج أو حاز بقصد الاتجار منتجات متلفة أو مواد عليها رسم أو نموذج صناعي مقلد مع علمه بذلك متى كان الاختراع أو الرسم أو النموذج مسجلاً في مصر .
 - ٤ - كل من وضع بغير حق على المنتجات أو الإعلانات أو العلامات التجارية أو أدوات

التعبئة أو غير ذلك ، بيانات تؤدي إلى الاعتقاد بحصوله على براءة اختراع أو بتسجيله رسماً أو نموذجاً صناعياً .

مادة ٤٩ - يجوز لصاحب براءة الاختراع أو الرسم أو النموذج أثناء نظر الدعوى الإدارية أو الجنائية أن يستصدر من رئيس محكمة القضاء الإداري أمراً باتخاذ الإجراءات التحفظية ، وخاصة بحجز المنتجات أو البضائع المقلدة والآلات والأدوات التي استخدمت أو قد تستخدم في ارتكاب الجريمة والبضائع المستوردة من الخارج اثر ورودها .

ويجوز لصاحب براءة الاختراع أو الرسم أو النموذج ان يستصدر الأمر باتخاذ ما تقدم من الإجراءات قبل رفع الدعوى الادارية أو الجنائية . وإنما يجب عليه في هذه الحالة أن يقوم برفع دعواه الادارية أو المباشرة أو بتقديم شكواه للنسابة في ظرف ثمانية أيام عدا أيام مواعيد المسافة من تاريخ تنفيذ الأمر ، وإلا بطلت هذه الاجراءات من تلقاء نفسها .

ويرفع صاحب الشأن طلبه باتخاذ هذه الاجراءات بمريضة مشفوعة بشهادة رسمية دالة على تسجيل الاختراع أو الرسم أو النموذج الصناعي .

ويجوز عند الاقتضاء أن يشمل الأمر الصادر باتخاذ هذه الاجراءات ندب خير أو أكثر لمعاونة المحضر في تنفيذه .

مادة ٥٠ - يجوز لمحكمة القضاء الإداري والمحكمة الجنائية أن تحكم بمصادرة الأشياء المحجوزة أو التي تحجزها فيما بعد لاستئصال ثمنها من الغرامات أو التعويضات ، أو لتصرف فيها بأية طريقة أخرى تراها المحكمة مناسبة . كما أن لها أن تأمر باتلافها عند الاقتضاء ، ولها أن تأمر بكل ما سبق حتى في حالة الحكم بالبراءة لعدم توافر ركن القصد الجنائي .

ويجوز للمحكمة أيضاً أن تأمر بنشر الحكم في جريدة واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه .

مادة ٥١ - تعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون هي والجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية وفي القانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس جرائم متاثلة في العود .

الفصل الثاني

أحكام ختامية

مادة ٥٢ - ينص في اللائحة التنفيذية لهذا القانون على الأحكام التي تكفل الحماية المؤقتة للاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية المعروضة في المعارض الأهلية أو الدولية ، التي تقام في مصر أو في أحد البلاد التي تعامل معاملة المثل .

ويصدر بتعيين هذه المعارض قرار من وزير التجارة والصناعة .

مادة ٥٣ - إذا قدم طلب للحصول على براءة اختراع في أحد البلاد التي تعامل مصر معاملة

المثل ، يجوز لذى الشأن أو لمن آلت إليه حقوقه أن يقدم طلبا لإدارة البراءات عن هذا الاختراع بالأوضاع والشروط المنصوص عليها في هذا القانون ، وذلك في خلال سنة من تاريخ تقديم الطلب في البلد الأجنبي .

واستثناء من حكم المادة الثالثة من هذا القانون ، لا يؤثر في طلب البراءة نشر وصف الاختراع أو استعماله أو تقديم طلب آخر عنه في خلال المادة المنصوص عليها في الفقرة السابقة . ويسرى حكم هذه المادة على الرسوم والنماذج الصناعية ، على أن تكون المدة ستة أشهر من تاريخ تقديم طلب التسجيل في البلد الأجنبي وذلك مع عدم الإخلال بحكم المادة ١١

مادة ٥٤ - لا يخل بحقوق مالك البراءة استخدام الاختراع في وسائل النقل البرى والبحرى والجوى التابعة لأحد البلاد التى تعامل مصر معاملة المثل وذلك في حالة وجودها في مصر بصفة ودية أو عارضة .

مادة ٥٥ - تنطبق أحكام هذا القانون على الاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية التى تشتمل بالحماية القانونية وقت العمل به ، بشرط تقديم طلب براءة الاختراع أو طلب تسجيل الرسم والنموذج في خلال سنتين من ذلك التاريخ . وتدخل مدة الحماية السابقة في مدة الحماية التى تخولها أحكام هذا القانون .

مادة ٥٦ - لا يجوز لموظفى إدارة براءات الاختراع ، أو إدارة الرسوم والنماذج الصناعية ، أن يقدموا بالذات أو بالواسطة طلبات للحصول على براءات الاختراع أو طلبات تسجيل الرسوم أو النماذج الصناعية إلا بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ تركهم الخدمة بالإدارة .

مادة ٥٧ - يصدر وزير التجارة والصناعة لائحة تنفيذية ببيان الأحكام المتعلقة بتطبيق هذا القانون وتنص هذه اللائحة بوجه خاص على ما يأتى :

١ - تنظيم إدارة براءات الاختراع وإدارة الرسوم والنماذج الصناعية وإمساك السجلات الخاصة بها .

٢ - وضع الشروط والمواعيد المتعلقة بالاجراءات الادارية

٣ - الأوضاع والشروط المتعلقة بالنشر والإعلان المنصوص عليه في هذا القانون .

٤ - الرسوم الخاصة بتسليم الصور والشهادات وبمختلف الأعمال والتأشيرات .

مادة ٥٨ - يجوز لذوى الشأن أن يطلبوا تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية الخاصة بالملكية الصناعية التى تكون في مصر متضمنة اليها اذا كانت أكثر رعاية لمصالحهم من أحكام هذا القانون .

مادة ٥٩ - تلغى من قانون العقوبات الأحكام التى تخالف هذا القانون .

مادة ٦٠ - على وزراء التجارة والصناعة والعدل والحرية والبحرية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
 تأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر رأس التين في ٢١ شوال سنة ١٣٦٨ « ١٦ أغسطس سنة ١٩٤٩ »

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير التجارة والصناعة	وزير العدل	وزير الحرية والبحرية	رئيس مجلس الوزراء
مصطفى نصرت	احمد محمد خشبة	محمد حيدر	حسين سرى

مرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠

خاص بالتسعير الجبرى وتحديد الأرباح

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الإطلاع على المادة ٤١ من الدستور

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير الجبرى المعدل
بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ .

وبناء على ما عرضه علينا وزير التجارة والصناعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — يكون فى كل محافظة وفى كل عاصمة مديرية لجنة برئاسة المحافظ — أو المدير
أو من يقوم مقامه تسمى « لجنة التسعير » وتؤلف هذه اللجان بقرار من وزير التجارة والصناعة
بالاتفاق مع وزير الداخلية .

مادة ٢ — تقوم اللجنة بتعيين أقصى الأسعار للأصناف الغذائية والمواد المبينة بالجدول
الملحق بهذا المرسوم بقانون .

ولو وزير التجارة والصناعة بقرار يصدره تعديل هذا الجدول بالحذف أو بالإضافة .
ويعلن المحافظ أو المدير جدول الأسعار التى تعينها اللجنة فى مساء يوم الجمعة من كل أسبوع
ويكون الإعلان بالكيفية التى يصدر بها قرار من المحافظ أو المدير .
ويكون تعيين الأسعار ملزماً لجميع الأشخاص الذين يبيعون كل أو بعض الأصناف والمواد
التي يتناولها التسعير مدى الأسبوع الذى وضعت له وفى دائرة المحافظة أو المديرية .
ويجوز لوزير التجارة والصناعة بقرار يصدره تعديل مواعيد إعلان الأسعار ومدة
الإلزام بالتسعيرة .

مادة ٣ — تؤلف بقرار من مجلس الوزراء بناء على طلب وزير التجارة والصناعة لجنة
عليا برياسته تختص بما يأتى .

(١) وضع أسس تعيين الأسعار للجان التسعير المنصوص عليها فى المادة الأولى .

(٢) النظر فى الشكاوى التى تقدم عن جداول الأسعار التى تضعها اللجان المذكورة .

(٣) مراقبة حركة الأسعار .

(٤) اقتراح ما يؤدى إلى تحقيق مكافحة الغلاء .

مادة ٤ — يجوز لوزير التجارة والصناعة ان يعين بقرار منه الحد الأقصى .

(١) للربح الذى يرخص به لأصحاب المصانع والمستوردين وتجار الجملة ونصف الجملة
والتجزئة وذلك بالنسبة إلى أية سلعة تصنع محلياً أو تستورد من الخارج إذا رأى أنها تباع
بأرباح تتجاوز الحد المألوف .

(٢) لأسعار بيع الوجبات والمأكولات والمشروبات فى الفنادق والبنسبونات والمطاعم

والمقاهى والحانات والبوفيات وغيرها من المحال العمومية المعدة لبيع الوجبات والمأكولات والمشروبات وكذلك مقابل الدخول الذى تفرضه هذه المحال على من يرتادها .

(٣) لأجور الغرف فى الفنادق والبنيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من الأماكن المعدة لإيواء الجمهور أو السياح .

مادة ٥ — يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يتخذ بقرارات يصدرها التدابير الآتية .
(أولا) فرض قيود على استهلاك المواد الغذائية فى الفنادق والبنيونات والمطاعم والمقاهى والحانات والبوفيات وغيرها من المحال العمومية المعدة لبيع الوجبات والمأكولات والمشروبات .

(ثانيا) تعيين المقادير التى يجوز شراؤها أو تملكها أو حيازتها من أية سلعة أو مادة .
(ثالثا) الزام أصحاب المصانع والمستوردين بتسليم مقادير معينة من أية سلعة أو مادة إلى الجمعيات التعاونية لتقوم بعرضها للبيع على أعضائها .

(رابعا) تقرير الوسائل اللازمة لمنع التلاعب بأسعار السلع والمواد الخاضعة لهذا المرسوم بقانون وتعيين مواصفاتها .

مادة ٦ — يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يلزم بقرارات يصدرها .
١٠ أصحاب الفنادق والبنيونات والمطاعم والمقاهى والحانات والبوفيات وغيرها من المحال العمومية المعدة لبيع الوجبات والمأكولات والمشروبات بإعلان أسعار بيعها فى هذه الأماكن ومقابل الدخول فيها .

٢٠ أصحاب الغرف فى الفنادق والبنيونات المفروشة وما يماثلها من الأماكن المعدة لإيواء الجمهور أو السياح بإعلان أجور الغرف .

٣٠ تجار التجزئة والباعة الجائلين بإعلان أسعار ما يعرضونه للبيع .
مادة ٧ — يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يكلف أصحاب المصانع والتاجر تقديم بيانات عن تكاليف إنتاج أو استيراد أية سلعة من السلع التى يعينها بقرار يلحق به جدول بيان عناصر التكاليف المتعلقة بالصناعة أو التجارة كما يجوز له أن يطلب منهم عينات من السلع التى ينتجونها أو يستوردونها .

مادة ٨ — تسرى جداول الأسعار وقرارات تعيين الأرباح على السلع التى يتم تسليمها بعد تاريخ العمل بهذه الجداول أو القرارات تنفيذا لتعهدات أبرمت قبل ذلك التاريخ .

مادة ٩ — يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز ستين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

١٠ من باع سلعة مسعرة أو معينة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المعين أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح أو فرض على المشتري شراء سلعة أخرى معها أو علق البيع على أى شرط آخر يكون مخالفا للعرف التجارى .

٢٠ من خالف احكام القرارات التى يصدرها وزير التجارة والصناعة استنادا الى

المادة الخامسة .

ويجوز الحكم بخلق المحل مدة لا تتجاوز اسبوعا وفي جميع الاحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .
وفي حالة العود تضاعف العقوبة في حديها الأدنى والأقصى ويكون الحكم بخلق المحل مدة اسبوع وجويا .

مادة ١٠ - يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة .
« ١ » من قدم الوجبات والمأكولات والمشروبات او عرضها بأكثر من السعر المقرر أو امتنع عن تقديمها او حصل مقابلا للدخول اكثر من المقرر .
« ٢ » من اجر غرفا او عرضها للتأجير بايجار يزيد على الحد المقرر .
مادة ١١ - يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة .
« أ » من يشتري بقصد الاتجار سلعة بسعر يزيد على السعر الذي تعينه لجنة التسعير .
« ب » من يشتري بقصد الاتجار سلعة بثمن يزيد فيه الربح على المقرر طبقا للبند ١ من المادة الرابعة ، ولا يكون المشتري مسئولا اذا توافر الشرطان الآتيان .
« ١ » إذا تحقق المشتري من ان فاتورة البيع لا تحمل يانا باسم تجارى وهمى او مزور .
« ٢ » إذا لم يقم الدليل على ان المشتري يعلم بالأرباح غير المشروعة التي حصل عليها البائع .
مادة ١٢ - يعاقب بغرامة لا تتجاوز ٥٠ جنيا من اشترى بقصد الاستهلاك سلعة مسعرة بسعر يزيد على الحد المقرر ، ويعفى المشتري من العقوبة إذا أبلغ السلطات المختصة بالجريمة أو اعترف بها .

مادة ١٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيات ولا تزيد على ٥٠ جنيا او باحدى هاتين العقوبتين
« ١ » من خالف احكام القرارات التي تصدر باعلان الاسعار والأجور ومقابل الدخول فإذا كان المخالف من الباعة الجائلين عوقب بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيا وبالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر او باحدى هاتين العقوبتين .
« ٢ » من خالف احكام القرارات التي تصدر استنادا إلى المادة السابقة .
« ٣ » من امتنع عن بيع سلعة غير مسعرة أو غير محددة الربح في تجارتها وكل من طالب عميلا بثمن اعلى من الثمن المعلن عن هذه السلعة .

وفي حالة العود تضاعف العقوبات المنصوص عليها بالنسبة الى حديها الأدنى والأقصى .
مادة ١٤ - لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة في الحالات المنصوص عليها في المواد ٩

و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣

مادة ١٥ - يكون صاحب المحل مسئولا مع مديره او القائم على ادارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لاحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها فاذا ثبت انه بسبب الغياب او استعالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضت العقوبة على الغرامة المبينة في المادتين ٩ و ١٣

مادة ١٦ - تشهر ملخصات الاحكام التي تصدر بالادانة في الجرائم التي ترتكب بالمخالفة

لاحكام هذا المرسوم بقانون طبقا للنماذج التي تعدها وزارة التجارة والصناعة بتعليقها على واجهة محل التجارة او المصنع مكتوبة بحروف كبيرة وذلك لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ولمدة شهر اذا كان الحكم بالغرامة .

ويعاقب على تزعم هذه الملخصات او اخفائها بأية طريقة أو اتلافها بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيا . فان كان الفاعل هو احد المسؤولين عن ادارة المحل أو احد عماله يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة .

مادة ١٧ - يكون للموظفين الذين يندبهم وزير التجارة والصناعة بقرار منه صفة رجال الضبط القضائي في اثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام هذا المرسوم بقانون والقرارات المنفذة له . ويكون لهم ولرجال الضبط القضائي في جميع الاحوال الحق في دخول المصانع والمحال والمخازن وغيرها من الاماكن المخصصة لصنع أو بيع أو تخزين المواد المشار اليها في هذا المرسوم بقانون او القرارات الصادرة تنفيذا له وطاب ولخص الدفاتر التجارية وغيرها من المستندات والفواتير والاوراق مما يكون له شأن في مراقبة تنفيذ تلك الاحكام .

كما يجوز لهم تفتيش اى مكان يشتبه في التخزين فيه ، على انه اذا كان المالك مسكونا وجب قبل دخوله الحصول على اذن من النيابة العمومية او القاضي بحسب الاحوال .

ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة التاسعة من يحول دون دخول الموظفين المذكورين او رجال الضبط او يمنع عن تقديم الدفاتر او غيرها او يدلى ببيانات غير صحيحة

مادة ١٨ - كل شخص مكلف بتنفيذ احكام هذا المرسوم بقانون ممن اشير اليهم في المادة السابقة ملزم بمراعاة سر المهنة طبقا لما تقتضى به المادة ٣١٠ من قانون العقوبات وإلا كان مستحقا للعقوبات المنصوص عليها في المادة الاخيرة .

مادة ١٩ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة اشد ينص عليها قانون العقوبات او اى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر كل شخص مكلف بمراقبة تنفيذ احكام هذا المرسوم بقانون ممن اشير اليهم في المادة ١٧ ، إذا تعد اهمال المراقبة او اغفال التبليغ عن اية مخالفة لهذا المرسوم بقانون .

مادة ٢٠ - يفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام هذا المرسوم بقانون على وجه الاستعجال .

مادة ٢١ - يبطل العمل بالمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير الجبرى والمعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ ، ويستمر العمل بالقرارات التي صدرت استنادا إلى احكامه فيما لا يتعارض مع احكام هذا المرسوم بقانون .

مادة ٢٢ - على وزراء التجارة والصناعة والداخلية والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم بقانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (١) .
صدر في اول ذى الحجة سنة ١٣٦٩ هـ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠ ،

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء بالنيابة

وزير العدل

عبد الفتاح الطويل

وزير التجارة والصناعة

عثمان محرم

محمود سليمان غنام

وزير الداخلية

فؤاد سراج الدين

جدول ملحق بمشروع المرسوم بقانون

الخاص بالتسعير الجبرى وتحديد الارباح

الغلال والحبوب . تقاوى الحبوب . الارز ورجيع الكون . الدقيق ومشتقاته .
الخبز . السكر . الملح . الزيوت . الكسب . المواد البترولية . الكحول . السبرتو ، .
الاسمنت . الطوب . الادوية والعقاقير المستوردة . اللحوم . الاكياس . والزكائب .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠ مكرر غير اعتيادى الصادر في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠

باب الاقرار

١- الاقرار اعتراف شخص لآخر بواقعة تكسبه حقاً . مع قصد المقر أن يلزم نفسه بهذا الاقرار .

فالاقرار ليس دليلاً بل هو وسيلة تعفى عن الالتجاء الى طرق الإثبات التي شرعها القانون لإدلائه دليل بعد الاقرار . وقيل أنه لما كانت الواقعة القانونية معترفاً بها فلم يبق ثمة نزاع يستوجب الإثبات - فالأصل وجوب إقامة الدليل على كل واقعة قانونية إذا أنكرت أو نوزعت . ولما كان الاقرار اعترافاً بواقعة قانونية . فهذه الواقعة القانونية لا يجب بعد ذلك إثباتها . وعلى هذا الأساس من الثقة بالاقرار . يقوم أيضاً مبدأ اعتبار الاقرار سيد الأدلة . غير أن هذه الثقة في الاقرار يعترضها وجوب مناقشة ظروف الاقرار . فقد يصدر الاقرار عن مفاجأة أو خطأ . أو عن تضليل . وقد يشوبه ما يشوب التصرفات من البطلان متى صدر عن غير ذي أهلية أو كان التوصل اليه عن اكراه .

٢- الأهلية في الاقرار

الاقرار عمل من أعمال التصرف ولهذا يقتضى أن يكون المقر أهلاً للتصرف في الحق المقر به . فلا يصح إقرار عديمي الأهلية كما لا يصح على هؤلاء إقرار أوليائهم أو وصيائهم إلا إذا ورد منهم عن تصرف صادر منهم في حدود المسوغ الشرعي . كذلك لا يصح إقرار ناظر الوقف إلا إذا كان الاقرار في حدود ولايته مطابق لفرض الشارع وغير متعارض مع شرط الواقف .

وانما يصح إقرار الصغير في حدود ما أذن له بالتصرف فيه كذلك من شروط الأهلية أن لا يكون المقر مريضاً مرض الموت فإن إقراره في هذه الحالة يكون حكمة حكم الوصية

وتقريباً للبدا القاضى بأن الاقرار تصرف . يقتضى أن يصدر ممن يملكه وأن يكون المقر به ملكاً للمقر حين الاقرار . فإذا كان الاقرار متعلقاً بغيره فيكون الاقرار من قبيل الشهادة .

٣- وجوب صدوره من الخصم في الحق المتنازع عليه

يقتضى أن يصدر الاقرار من الخصم نفسه أو ممن يفوضه الخصم في ذلك بتوكيل خاص .

فلا يجوز للوكيل أن يقر عن الموكل إلا أن يكون قد خوله ولاية خاصة بهذا الاقرار لأن الاقرار تصرف - فلا يعتبر من قبيل الادارة ولهذا السبب يخرج عن نطاق الوكالة . ولهذا العلة يقتضى توقيع الموكل نفسه على المذكرة التى تقدم من المحامى إذا كانت تتضمن إقراراً إلا أن يكون المحامى مفوضاً فى الاقرار بمقتضى توكيله .

٤ - أن يكون الاقرار اعترافاً بالحق - أو ببعضه

والاعتراف قد يكون صريحاً وقد يكون ضمناً ولا يكون فى السكوت اقرار فلا ينسب إلى ساكت قول . غير أن السكوت فى معرض الحاجة للجواب يبان وإقرار . فإن النكول عن اليمين اقرار بالحق . وامتناع المسئول عن الاجابة عن أسئلة مبنية على وقائع متعلقة بالدعوى قد تعتبر المحكمة إقراراً . وكذلك يعتبر امتناع التاجر عن تقديم دفاتره بعد تكليفه من المحكمة بتقديمها . وكذلك امتناع الخصم عن تقديم ورقة متعلقة بالدعوى كلفته المحكمة بتقديمها - وامتناع الخصم المطالب بصحة توقيع من الحضور .

٥ - أن يكون الاقرار عن واقعة قانونية

يجب أن ينصب الاقرار على الحق ذاته . أو على الحادث أو الواقعة التى هى مصدر الحق . لا على حكم القانون فى هذه الواقعة فان هذا من عمل القاضى لا من عمل الخصام .

٦ - أن يصدر من المقر . عن نية بالزام نفسه باقراره

والاقرار إذ ينبى على واقعة قانونية . يقتضيه أن يكون المقر علماً بأن اقراره سيؤخذ حجة عليه . وان توجه ارادة المقر نحو اعتبار هذه الواقعة القانونية ثابتة فى ذمته - فلا يعتبر اقراراً ما يبدل به شاهد فى قضية من شهادته - أو ما يقدمه الخصم تأييداً لدفاعه فى الدعوى من أقوال فيها مصلحة لخصمه .

والاقرار فى دعوى لا يؤخذ كقرار يحتج به فى دعوى أخرى .

وكذلك لا يعتبر اقرار إذا سقطت من أحد الخصام كلمة تتضمن إقراراً صدرت منه عن جهل أو عدم مدونة .

فاذا التبس معنى الاقرار كان تفسيره طبقاً للقاعدة المقررة للتفسير في العقود - ولا رقابة لمحكمة النقض على هذا التفسير مادام مسيئاً ومعقولاً .

الإقرار القضائي

١ - تعريفه :

هو اعتراف الخصم أمام القضاء بواقعة قانونية مدعى بها عليه . وذلك اثناء السير في الدعوى المتعلقة بهذه الواقعة .

(المادة ٤٠٨)

ولهذا يشترط في الاقرار القضائي حتى تتوفر له مقوماته غير ما بيناه من الشروط العامة في الاقرار

(١) أن يصدر من الخصم أمام القضاء . وأثناء السير في الدعوى . فالأقرار أمام النيابة أو أمام أى جهة إدارية لا يعتبر إقراراً قضائياً ، وكذلك لا يكون الاقرار قضائياً إذا صدر أمام محكمة غير مختصة متى كان عدم اختصاصها متعلقاً بالنظام العام - فإذا كان الاختصاص غير متعلق بالنظام العام فالأقرار يعتبر قضائياً . لأن الدفع بعدم الاختصاص يسقط بالأقرار . والأقرار أمام هيئة التحكيم إقرار قضائي . وكذلك الاقرار أمام المحكمة الحسبية .

(٢) أن يكون متعلقاً بالواقعة المدعى بها عليه أمام القضاء أى في ذات الدعوى المتعلقة بها الحق المقر به . وفي خلال إجراءات هذه الدعوى . فالأقرار الذي يتضمنه كتاب خاص من الخصم إلى خصمه . ولو كان أثناء سير الدعوى لا يعتبر إقراراً قضائياً . مالم يعلن هذا الكتاب إلى الخصم بالطرق المقررة حتى يكون جزءاً من إجراءات الدعوى . وكذلك لا يكون إقراراً قضائياً لو كان قد صدر في قضية أخرى .

(٣) ولا يتقيد الاقرار القضائي بشكل معين . فقد يكون شفويّاً . وقد يكون على أثر استجواب تجربة المحكمة . وقد يكون في أية ورقة قضائية تحتويها الدعوى المنظورة .

(٤) وقد يكون الاقرار القضائي صريحاً . وقد يكون ضمناً .

٢ - حجية الاقرار

١ - الاقرار حجة قاطعة على المقر

ذلك لأن الاقرار القضائي . كما قدمنا . يعنى الخصم من اثبات الحق المقر به بالنسبة لخصمه الممثل في الدعوى . وفي حدود هذا الاقرار . ويكون القضاء على الخصم بمقتضى هذا الاقرار

وحده على أساس أن الاقرار حجة قاطعة . أى أن الاقرار يلزم القاضى بذاته . فلا يتقيد إلا به . ويحكم به من تلقاء نفسه بقبول دعوى المدعى على أساسه

٢ - والاقرار حجة قاصرة على المقر

فلو أقر أحد الورثة بدين على مورثه . لا يسرى اقراره إلا عليه . وكذلك لو أقر أحد الشركاء بدين فى ذمته وذمة شركائه . أو لو أقر المدين المتضامن بالدين على المدين المتضامن معه . كان الاقرار حجة قاصرة على المقر وحده

٣ - عدم جواز العدول عنه

ومتى صدر الاقرار صحيحا . فقد تعلق به حق الخصم . ولا يقبل العدول عنه ولا يعتبر الاقرار تنازلا عن حق ، وإلا جاز للمقر العدول عن اقراره قبل رضا الخصم ، وإنما هو تسليم بالحق المدعى به ، وهو التزام من جانب واحد ولا يظعن فى الاقرار الا كما يظعن فى التصرفات كما قدمنا - فيظعن فيه لعيب من عيوب الرضاء إذ قد يصدر الاقرار عن تدليس ، ولو كان التدليس من غير المقر له ، وقد يصدر الاقرار عن خطأ أو اكراه ويجوز أن يظعن من الغير فى الاقرار اذا صدر عن تواطىء من المقر والمقر له اضرارا بالدائنين

الاقرار غير القضائى

٤ - الاقرار غير القضائى مدى حجته

قد يصدر الاقرار غير القضائى ، أمام قاضى لا يتولى النظر فى النزاع المتعلق بموضوع الاقرار ويجوز أن يصدر الاقرار فى غير مجلس القضاء ، ثم يحصل التمسك به فيما بعد ، ويترتب على ذلك احتمال النزاع فى دلالة مثل هذا الاقرار وعدم تقيد القاضى بحجته ، فمن واجب القاضى ، فى هذه الحالة أن يبدأ بتحديد دلالة هذا الاقرار غير القضائى ، وأن يبحث فيما اذا كان هذا الاقرار إراديا يتوافق فيه ركن القصد ، وان المقر قد حرره ليكون حجة عليه ، وفى حدود هذا التحقيق الاولى ، يعتبر الاقرار غير القضائى واقعة تترك لتقدير القاضى - غير ان هذا التقدير يجب أن تراعى فيه قواعد الاثبات - ومتى انتهت مرحلة التحقيق الاولى - وانتهى القاضى منها الى ان الاقرار قد صدر فعلا - واجتمعت له شروط الصحة . كان هذا الاقرار حجة قاطعة ولو انه غير قضائى . شأنه من هذه الناحية شأن الاقرار القضائى تماما

هـ - عدم تجزئة الاقرار على صاحبه

تقضى المادة ٤٠٩ ققرة ثانية . بأن الاقرار لا يتجزأ . على صاحبه . إلا إذا أنصب على وقائع متعددة . وكان وجود واقعة منها لا يستلزم حتما وجود الوقائع الأخرى . فالأصل ان الاقرار القضائي غير قابل للتجزئة . فاما أن يؤخذ به كله . أو أن يترك كله . ويجب أن يؤخذ المقر بالمضر .

ولكن هذه القاعدة البسيطة . تثير صعوبات عملية . فقد يفرض الاقرار في صور مختلفة . إذ قد يكون مجرد اعتراف بالواقعة المدعى بها . وقد يضاف اليه شق آخر يكمل الاعتراف بالواقعة . أو يشل دلالاتها . أو يضيف اليها واقعة أخرى منفصلة عن الأولى أو متصلة بها . ففي الحالة الأولى - وهي الاقرار بالحق المدعى به . يكون الاقرار بسيطاً ولا تعرض في شأنه أية صعوبة . ولا محل للبحث في أمر تجزئته .

أما في الحالة الثانية . فيكون الاقرار مركباً - ولا يهم فيما يتعلق بالاقرار المركب . أن يكون الشق المضاف للاقرار . معاصراً للواقعة القانونية المعترف بها أو غير معاصر - فقد يقر المدعى عليه بالدين . ويدعى أنه معلق أو مضاف إلى أجل - ويسمى الفقهاء هذا الاقرار « موصوفاً » أو اقرار بالحق معدلاً بالوصف *aveu qualifié* ففي هذه الحالة نرى الشق المضاف معاصراً للواقعة القانونية .

وقد يكون الشق المضاف غير معاصر للواقعة القانونية المعترف بها - كأن يعترف المدين بالدين - ويضيف إلى ذلك أنه قد وفاء - أو ان الدين قد سقط بالمقاصة . وهنا يتبين أن الشق المضاف غير معاصر للواقعة القانونية المعترف بها - ويسمى *aveu complexe*

ويعرض بحث عدم التجزئة في حالة واحدة هي حالة ما إذا كان الشق المضاف للاقرار غير معاصر للواقعة القانونية المعترف بها . أما متى كان الشق معاصراً للواقعة القانونية . (وهو حالة الاقرار الموصوف) فالأمر واضح جلي - إذ أن اقرار المدين بالدين . بالوصف الذي أقر به لا يقتضي أن يؤخذ الضار منه بالمقر . كما إذا رفعت الدعوى بالدين مع الفوائد . فأقر المدين بأنه استدان القيمة متفقاً مع الدائن على عدم دفع فوائد . أو أقر أنه استدان الدين معلقاً على شرط أو مقروناً بأجل . فلا يتجزأ الاقرار على صاحبه . ويكون الدائن بالخيار . إما أن يأخذ المدين باقراره كله - وإما أن يترك الاقرار كله . وعينه إذن في هذه الحالة ان يثبت الدين بطريق آخر غير طريق الاقرار مادام قد رفض الأخذ به .

والاقرار المركب هو المقصود من الفقرة الثانية من المادة ٤٠٩ من القانون - وهو حالة ما إذا أنصب الاقرار على وقائع متعددة لا يستلزم كل واقعة منها وجود الوقائع الأخرى - ففي هذه الحالة يتجزأ الاقرار . أما إذا كانت الواقعة لا يتصور وقوعها دون وجود الوقائع الأخرى فالاقرار لا يتجزأ - وهذا هو موضع الصعوبة في التطبيق .

فإذا ادعى شخص حقاً في ذمة آخر . فأقر المدين بالدين . وأضاف إلى ذلك أنه وفي الدين فالاقرار هنا لا يتجزأ . لأن واقعة الوفاء لا يمكن تصورها دون وجود واقعة المديونية .

وإذا اقر المدين بواقعة الدين . وأضاف إلى ذلك أن الدين قد انقضى بالمقاصه . أو باتحاد الذمة . فالأقرار يتجزأ لأن المقاصدة أو اتحاد الذمة معناها وجود دين آخر . أو التزام آخر وهذا الدين الآخر . أو الالتزام الآخر يمكن تصور وجوده . دون وجود الدين الأول . ولهذا يحق للدائن أن يجزى . الأقرار على المدين .

• • •

٦ - عدم تجزئة الأقرار لا يدفع بها إلا عند الحاجة إلى تقديم الدليل :

لا خلاف أن عدم تجزئة الأقرار لا ترد إلا إذا أعوز الدليل الصحيح من يقع عليه عبء الإثبات . فلا يصطنع المقر لنفسه دليلاً لينتفع من إقراره هذا لبعضه من التجزئة ، ويتفرع على ذلك أنه يجوز لمن يقع عليه عبء الإثبات ألا يتمسك بالأقرار المركب لانتفاء الحاجة إليه متى تمسك بطريق آخر لإثبات الواقعة المتنازع عليها ورغم أن الأقرار غير قابل للتجزئة ، فإنه يجوز نقض الواقعة المضافة وحدها بإثبات عكسها وفقاً للقواعد العامة - فلن يقع عليه عبء الإثبات في هذه الحالة أن يقدم الدليل على أن شقا من الأقرار غير صحيح أو متناقض رغم التسليم بوحدة الأقرار - فإذا وفق إلى هذا الإثبات بالطريق القانوني سقطت حجية هذا الشق - وظل الشق الآخر قائماً برصفه إقراراً بسيطاً قاطع الحجة ويمكن القول أن الأقرار المركب يعنى المدعى من إثبات دعواه - وإنما يلحق عليه عبء نفي هذه الواقعة التي أضيفت - فإذا استطاع المدعى هذا الإثبات بالطريق الذي يقرره القانون سقطت حجية هذا الشق من الأقرار - أما إذا رأى المقر له ، أن هذا العبء أثقل عليه من عبء إثبات الحق الذي يدعيه . كان له أن يطرح الأقرار

• • •

٧ - طرح الدليل كإقرار والتمسك به كبداً ثبوت بالكتابة

لا يكون للمقر أن يتمسك بعدم تجزئة الأقرار ، إلا في حالة تمسك المقر إليه بهذا الأقرار باعتباره معنياً له عن الإثبات في الدعوى - أما إذا كان للمقر إليه دليل آخر في الدعوى . جاز له التمسك بأقوال المقر . لا باعتبارها إقراراً قانونياً - وإنما باعتبارها قرينة أن كان الحق ثبت بالقرائن - أو باعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة يجوز تكملته بالأدلة الأخرى ، أو باليمين المتممة - وحيث لا يكون هناك محل لتطبيق قواعد الأقرار من عدم تجزئة الاعتراف (أنظر حكم محكمة النقض الصادر في ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٠)

• • •

٨ - الأقرار القضائي في المواد الجنائية

لا محل للقول بعدم تجزئة الاعتراف في المواد الجنائية ، اللهم إلا إذا كان موضوعه عقداً

من العقود المدنية، وكان الاقرار هو الطريق الوحيد المثبت للعقد

٩ - اقرار المريض مرض الموت

خصصت معظم الشرائع بابا لاقرار المريض مرض الموت لخطورة هذا التصرف فاذا أقر شخص حال مرضه بدين لآخر . أو لأحد ورثته . ثم برى . بعد اقراره من هذا المرض يكون اقراره هذا معتبرا . لأن مرضه لم يكن مرض موت حتى يتعلق به حق الوراثة ولكن اذا أقر المريض في مرض موته ثم مات - تطبق أحكام الوصية . وقد ورد في المادة ٩١٦ من القانون المدني الحالي . كل عمل قانوني (ومنه الاقرار) يصدر من شخص في مرض الموت . ويكون مقصودا به التبرع . يعتبر تصرفا مضافا إلى ما بعد الموت . تسري عليه أحكام الوصية أيا كانت التسمية التي تعطى لهذا التصرف . وعلى ورثة من تصرف أن يثبتوا أن العمل القانوني قد صدر من مورثهم وهو في مرض الموت . ولهم اثبات ذلك بجميع الطرق ولا يحتاج على الوراثة بتاريخ السند . إذا لم يكن هذا التاريخ ثابتا .

وإذا أثبت الوراثة أن التصرف صدر من مورثهم في مرض الموت اعتبر التصرف صادرا عن سبيل التبرع . ما لم يثبت من صدر اليه التصرف عكس ذلك . كل هذا ما لم توجد أحكام خاصة تخالفه .

وتقضي المادة ٣٧ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ تصح الوصية بالثلث للوارث وغيره . وتنفذ من غير اجازة الوراثة - وتصح فيما زاد على الثلث ولا تنفذ في الزيادة إلا إذا اجازها الوراثة بعد وفاة الوصي وكانوا من أهل التبرع عالمين بما يجيزونه (أنظر المواد من ٣٧ - ٤٩)

وقد نص القانون الفرنسي انه لا يجوز التبرع او الايضاء بأكثر من نصف المال . إذا ترك المورث . وارثا واحدا . ولا بأكثر من ثلثه إذا ترك وارثين - ولا بأكثر من رבעه إذا ترك ثلاثة فأكثر .

وما يجوز في الايضاء - يطبق في حالة الاقرار في مرض الموت . إلا إذا طعن فيه بطلان الرضا .

ونص القانون الألماني على ان لا يجوز الايضاء بأكثر من نصف نصيب الوارث إطلاقا .

وينص القانون التركي بعدم جواز الايضاء بما يزيد على الحصة المقررة لإرثا للوارثين - وإن اقرارات الوارث المضافة إلى ما بعد موته حكمها حكم الوصية .

اما الشرائع الانكليزية فقد اباحت الاقرار بكل التركة أو بعضها .

رقم الحكم	المصنف	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			١ - محكمة القضاء الإداري
١٥١	٤٩٩	٣٠ مارس ١٩٥٠	معادلة شهادة أجنبية لشهادة من الشهادات الواردة بالجدول الملحق بقواعد الانصاف لا تكون برأى إدارة البعثات بوزارة المعارف وإنما بقرار مجلس الوزراء .
١٥٢	٥٠٢	٢٥ مايو ١٩٥٠	إن اللجوء إلى لجنة المساعدة القضائية للاعفاء من رسوم دعوى نظم من قرار يقوم مقام التظلم للجهات الإدارية .
١٥٣	٥٠٦	أول يونيو ١٩٥٠	من قواعد التنسيق الافادة من درجة الوظيفة عند اجرائها . لا يتغير هذا الوضع بأي تغير تال .
١٥٤	٥٠٩	د د ١٩٥٠	١ - الخصومة توجه إلى الجهة التي أصدرت القرار لتنظيم الرد . ولا تقاذا ما تقضى به المحكمة . ٢ - التظلم من قرار يصدره رئيس مجلس مديرية . يوجه إليه لا للداخلية .
١٥٥	٥١٢	٨ يونيو ١٩٥٠	١ - القيد على درجة أعلى وجواز العدول عنه . ٢ - سوء استعمال السلطة هو الخروج عن روح القانون وغاياته وأهدافه إلى تحقيق أغراض ومآرب بعيدة عن الصالح العام .
١٥٦	٥١٤	د د ١٩٥٠	سحب قرار بتقدير غلاء المعيشة . أو تعديله قرار بتطبيق قاعدة تنظيمية عامة . لاقرار ادارى فردى .
١٥٧	٥١٩	د د ١٩٥٠	١ - طلب الاحقية إلى الترقية يدخل في عموم طلب الغاء قرار بترقية غيره . ٢ - لمعرفة أقدمية الموظفين يرجع إلى تاريخ حصولهم على الدرجات . وإذا اتحدت التواريخ يرجع إلى تاريخ منحهم الدرجة السابقة .
			٣ - ما جاء به كادر سنة ١٩٣٩ هو خفض مربوط الدرجات المقرر بالكادر ولم ينشئ درجات جديدة .
١٥٨	٥٢٦	د د ١٩٥٠	١ - العبرة في تقدير اختصاص المحكمة هي بتكييف المدعى لدعواه ٢ - يجب أن يكون اعلان القرار كاملا ، ولصاحب الشأن أن يطلب صورته .

العدد الثالث - فهرست - السنة الحادية والثلاثون

رقم الحكم	المحكمة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			٣ - الوظائف العامة ليست ملكا للرؤساء. يتصرفون فيها وفق أهوائهم .
			٤ - ان الموظفين محاطون بضمانات فلا يقع عليهم جزاء إلا في حدود القانون .
١٥٩	٥٣١	١٥ يونيو ١٩٥٠	الترقية إلى الدرجة الشخصية التي ليست من درجات الترقية تخضع إلى قاعدة الاختيار المتبعة في الدرجات العادية .
١٦٠	٥٣٨	" "	ولو أن مدير قسم قضايا بلدية الاسكندرية عضو أصيل في لجنة شئون موظفيها إلا أنه لا يمكنه تعديل تشكيل لجنة شئون الموظفين بل الوزير هو الذي يملك هذا .
			٢ - قضاء محكمة استئناف القاهرة الأهلية (القضاء المدني)
١٦١	٥٤٠	١٤ يناير ١٩٤٨	مبدأ الثبوت بالكتابة . جواز استنباطه من جملة أوراق قد لا تنصب على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي أن تكون هناك مشابهة بين ما بالورقة والواقعة المراد اثباتها .
١٦٢	٤٤٢	٣ أبريل ١٩٥٠	١ - المادة ٤٦٢ مدني تطبق في حالة بيع الوارث نصيبه جميعه في التركة وبما لها وما عليها لافي حالة بيع جزء شائع في عين من أعيان التركة .
			٢ - لا يكفي في الاستناد إلى حق الشفعة ذكر بيانات حق الاسترداد العقاري .
١٦٣	٥٤٦	١١ أبريل ١٩٥٠	١ - يجوز ابداء اظهار الرغبة في الأخذ بالشفعة في عريضة الدعوى
			٢ - لا يضار المشغوع منه أن يودع الشفع الثمن على ذمته ودفعة البائع .
١٦٤	٥٤٩	أول مايو ١٩٥٠	لا يصح طلب الشفعة إلا لمالك قبل وجود حق الشفعة .
١٦٥	٥٥١	٢ مايو ١٩٥٠	١ - تسجيل سند السبب الصحيح للتمسك بالتقادم الخمسي ليس ضروريا بل الضروري اثبات التاريخ ليكون قاطعا في اثبات بدء المدة .
			٢ - لا محل لمنازعة الشاهد على العقد في تاريخه .
			٣ - من صور صورية العقيد أن تكون بطريق التوسيط أو

وإذا أقر المدين بواقعة الدين . وأضاف إلى ذلك أن الدين قد انقضى بالمقاصة . أو باتحاد الذمة . فالأقرار يتجزأ لأن المقاصدة أو اتحاد الذمة معناها وجود دين آخر . أو التزام آخر . وهذا الدين الآخر . أو الالتزام الآخر يمكن تصور وجوده . دون وجود الدين الأول . ولهذا يحق للدائن أن يجزئ الأقرار على المدين .

• • •

٦ - عدم تجزئة الأقرار لا يدفع بها إلا عند الحاجة إلى تقديم الدليل :

لا خلاف أن عدم تجزئة الأقرار لا ترد إلا إذا أعوز الدليل الصحيح من يقع عليه عبء الإثبات . فلا يصطنع المقر لنفسه دليلاً لينتفع من إقراره هذا ليعصمه من التجزئة ، ويتفرع على ذلك أنه يجوز لمن يقع عليه عبء الإثبات ألا يتمسك بالأقرار المركب لانتفاء الحاجة إليه متى تمسك بطريق آخر لإثبات الواقعة المتنازع عليها . ورغم أن الأقرار غير قابل للتجزئة ، فإنه يجوز نقض الواقعة المضافة وحدها بإثبات عكسها وفقاً للقواعد العامة - فلن يقع عليه عبء الإثبات في هذه الحالة أن يقدم الدليل على أن شقا من الأقرار غير صحيح أو متناقض رغم التسليم بوحدة الأقرار - فإذا وفق إلى هذا الإثبات بالطريق القانوني سقطت حجية هذا الشق - وظل الشق الآخر قائماً برصفه إقراراً بسيطاً قاطع الحجية ويمكن القول أن الأقرار المركب يعني المدعى من إثبات دعواه - وإنما يلقى عليه عبء نفي هذه الواقعة التي أضيفت - فإذا استطاع المدعى هذا الإثبات بالطريق الذي يقرره القانون سقطت حجية هذا الشق من الأقرار - أما إذا رأى المقر له ، أن هذا العبء أثقل عليه من عبء إثبات الحق الذي يدعيه . كان له أن يطرح الأقرار

• • •

٧ - طرح الدليل كإقرار والتمسك به كبداً ثبوت بالكتابة

لا يكون للمقر أن يتمسك بعدم تجزئة الأقرار ، إلا في حالة تمسك المقر إليه بهذا الأقرار باعتباره معنياً له عن الإثبات في الدعوى - أما إذا كان للمقر إليه دليل آخر في الدعوى . جاز له التمسك بأقوال المقر . لا باعتبارها إقراراً قانونياً - وإنما باعتبارها قرينة أن كان الحق ثبت بالقرائن - أو باعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة يجوز تكملته بالأدلة الأخرى ، أو باليمين المتبعة - وحيث لا يكون هناك محل لتطبيق قواعد الأقرار من عدم تجزئة الاعتراف (أنظر حكم محكمة النقض الصادر في ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٠)

• • •

٨ - الأقرار القضائي في المواد الجنائية

لا محل للقول بعدم تجزئة الاعتراف في المواد الجنائية ، اللهم إلا إذا كان موضوعه عقداً

من العقود المدنية، وكان الاقرار هو الطريق الوحيد المثبت للعقد

٩ - اقرار المريض مريض الموت

خصصت معظم الشرائع بأبنا لاقرار المريض مريض الموت لخطورة هذا التصرف
فاذا أقر شخص حال مرضه بدين لآخر . أو لأحد ورثته . ثم برى . بعد اقراره من هذا
المريض يكون اقراره هذا معتبرا . لأن مرضه لم يكن مرض موت حتى يتعلق به حق الوراثة
ولكن اذا أقر المريض في مرض موته ثم مات . تطبق أحكام الوصية .
وقد ورد في المادة ٩١٦ من القانون المدني الحالي . كل عمل قانوني (ومنه الاقرار)
يصدر من شخص في مرض الموت . ويكون مقصودا به التبرع . يعتبر تصرفا مضافا إلى
ما بعد الموت . تسري عليه أحكام الوصية أيا كانت التسمية التي تعطى لهذا التصرف .
وعلى وريثة من تصرف أن يثبتوا أن العمل القانوني قد صدر من مورثهم وهو في مرض
الموت . ولهم اثبات ذلك بجميع الطرق ولا يحتاج على الوراثة بتاريخ السند . إذا لم يكن هذا
التاريخ ثابتا .

وإذا أثبت الوراثة أن التصرف صدر من مورثهم في مرض الموت اعتبر التصرف صادرا
عن سبل التبرع . ما لم يثبت من صدر اليه التصرف عكس ذلك . كل هذا ما لم توجد أحكام
خاصة تخالفه .

وتقضي المادة ٣٧ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ تصح الوصية بالثلث للوارث
وغيره . وتنفذ من غير اجازة الوراثة . وتصح فيما زاد على الثلث ولا تنفذ في الزيادة إلا
إذا اجازها الوراثة بعد وفاة الوصي وكانوا من أهل التبرع عالمين بما يجزونه (أنظر المواد
من ٣٧ - ٤٩)

وقد نص القانون الفرنسي انه لا يجوز التبرع او الايضاء بأكثر من نصف المال . إذا
ترك المورث . وارثا واحدا . ولا بأكثر من ثلثه إذا ترك وارثين . ولا بأكثر من رבעه
إذا ترك ثلاثة فأكثر .

وما يجوز في الايضاء . يطبق في حالة الاقرار في مرض الموت . إلا إذا طعن فيه بطلان الرضا .

ونص القانون الألماني على ان لا يجوز الايضاء بأكثر من نصف نصيب الوارث إطلاقا .

وينص القانون التركي بعدم جواز الايضاء بما يزيد على الحصة المقررة إرثا للوارثين .
ولان اقرارات الوارث المضافة إلى ما بعد موته حكمها حكم الوصية .

اما الشرائع الانكليزية فقد اباحت الاقرار بكل التركة أو بعضها .

(يتبع)

العدد الثالث	فهرست	السنة الحادية والثلاثون
رقم الحكم	المصنفية	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
١٥١	٤٩٩	٣٠ مارس ١٩٥٠
		١ - محكمة القضاء الإداري معادلة شهادة أجنبية لشهادة من الشهادات الواردة بالجداول الملحق بقواعد الانصاف لا تكون برأى ادارة البعثات بوزارة المعارف وانما بقرار مجلس الوزراء .
١٥٢	٥٠٢	٢٥ مايو ١٩٥٠
		إن اللجوء إلى لجنة المساعدة القضائية للاعفاء من رسوم دعوى تظلم من قرار يقوم مقام التظلم للجهات الادارية .
١٥٣	٥٠٦	أول يونيه ١٩٥٠
		من قواعد التنسيق الافادة من درجة الوظيفة عند اجرائها . لا يتغير هذا الوضع بأى تغير قال .
١٥٤	٥٠٩	د د ١٩٥٠
		١ - الخصومة توجه إلى الجهة التي أصدرت القرار لتنظيم الرد . ولا نفاذ ما تقضى به المحكمة . ٢ - التظلم من قرار يصدره رئيس مجلس مديرية يوجه إليه لا للداخلية .
١٥٥	٥١٢	٨ يونيه ١٩٥٠
		١ - القيد على درجة أعلى وجواز العدول عنه . ٢ - سوء استعمال السلطة هو الخروج عن روح القانون وغاياته وأهدافه إلى تحقيق أغراض ومآرب بعيدة عن الصالح العام .
١٥٦	٥١٤	د د ١٩٥٠
		سحب قرار بتقدير غلاء المعيشة . أو تعديله قرار بتطبيق قاعدة تنظيمية عامة . لاقرار ادارى فردى .
١٥٧	٥١٩	د د ١٩٥٠
		١ - طلب الاحقية إلى الترقية يدخل في عموم طلب الغاء قرار بترقية غيره . ٢ - لمعرفة أقدمية الموظفين يرجع إلى تاريخ حصولهم على الدرجات . وإذا اتحدت التواريخ يرجع إلى تاريخ منحهم الدرجة السابقة .
		٣ - ماجاء به كادر سنة ١٩٣٩ هو خفض مربوط الدرجات المقرر بالكادر ولم ينشئ درجات جديدة .
١٥٨	٥٢٦	د د ١٩٥٠
		١ - العبرة في تقدير اختصاص المحكمة هي بتكييف المدعى لدعواه ٢ - يجب أن يكون اعلان القرار كاملا ، ولصاحب الشأن أن يطلب صورته .

العدد الثالث فهرست السنة الحادية والثلاثون

رقم الحكم	المحكمة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			٣ - الوظائف العامة ليست ملكا للرؤساء يتصرفون فيها وفق أهوائهم .
			٤ - ان الموظفين محاطون بضمانات فلا يقع عليهم جزاء إلا في حدود القانون .
١٥٩	٥٢١	١٥ يونيه ١٩٥٠	الترقية إلى الدوجة الشخصية التي ليست من درجات التنسيق تخضع إلى قاعدة الاختيار المتبعة في الدرجات العادية .
١٦٠	٥٢٨	" "	ولو أن مدير قسم قضايا بلدية الاسكندرية عضو أصيل في لجنة شئون موظفيها إلا أنه لا يمكنه تعديل تشكيل لجنة شئون الموظفين بل الوزير هو الذي يملك هذا .
			٢ - قضاء محكمة استئناف القاهرة الأهلية (القضاء المدني)
١٦١	٥٤٠	١٤ يناير ١٩٤٨	مبدأ الثبوت بالكتابة . جواز استنباطه من جملة أوراق قد لا تنصب على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي أن تكون هناك مشابهة بين ما بالورقة والواقعة المراد اثباتها .
١٦٢	٤٤٢	٣ أبريل ١٩٥٠	١ - المادة ٤٦٢ مدني تطبق في حالة بيع الوارث نصيبه جميعه في التركة وبما لها وما عليها لافي حالة بيع جزء شائع في عين من أعيان التركة .
			٢ - لا يكفي في الاستناد إلى حق الشفعة ذكر بيانات حق الاسترداد العقاري .
١٦٣	٥٤٦	١١ أبريل ١٩٥٠	١ - يجوز ابداء اظهار الرغبة في الأخذ بالشفعة في عريضة الدعوى
			٢ - لا يضر المشفوع منه أن يودع الشفع الثمن على ذمته ودفعة البائع .
١٦٤	٥٤٩	أول مايو ١٩٥٠	لا يصح طلب الشفعة إلا لملك قبل وجود حق الشفعة .
١٦٥	٥٥١	٢ مايو ١٩٥٠	١ - تسجيل سند السبب الصحيح للمسك بالتقادم الحسى ليس ضروريا بل الضروري اثبات التاريخ ليكون قاطعا في اثبات بدء المدة .
			٢ - لا محل لمنازعة الشاهد على العقد في تاريخه .
			٣ - من صور صورية العقد أن تكون بطريق التوسط أو

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
الاستعارة فيمكن لمدها أن يحتج على المتعاقد الحقيقي بالتصرف الصادر منه .			
حكمت الدائرة الخاصة بتطبيق قانون الاجارات باختصاصها وفصلت في الموضوع . فلا يجوز لمحكمة الموضوع إذا ما وافقت المحكمة على رفضها الدفع وباختصاصها . اعادة نظر الموضوع	١٥ مايو ١٩٥٠	٥٥٦	١٦٦
١ - انعدام الصفة مانع من قبول الدعوى . ٢ - رئيس الهيئة عند عدم النص هو الذي يدعو الاعضاء للانعقاد ٣ - للعادة حكم القانون . ولكن الاشخاص المعنويين والهيئات العامة يجب أن تتقيد بدستورها وإلا كان عملها باطلا .	١٦ مايو ١٩٥٠	٥٥٧	١٦٧
١ - الأحكام لا تنبئ على الشائعات . ٢ - كل ما يقتنيه الراهب ملك للكنيسة .	٢٢ مايو ١٩٥٠	٥٦٢	١٦٨
١ - بطلان البيع الوفاقي الذي يخفى رهنا يجعل الثمن ديناً محل قبل الأجل إذا أضعف البائع التأمين الذي كان محلاً للوفاء ٢ - اختلاف سبب الدعوى الفرعية عن سبب الدعوى الأصلية لا يمنع من قبول الأولى إذا كان بينهما ارتباط وثيق الغش الذي يؤثر في سلامة العقد يجب أن يكون سابقاً عليه أو مقترناً به	٣٠ مايو ١٩٥٠	٥٦٣	١٦٩
من شروط الدعوى البوليصة . أن يكون القصد من التصرف الاضرار بالدائن . وأن يكون الدين محقق الأداء . وأن يكون الدين سابقاً على التصرف	٥ يونيو ١٩٥٠	٥٧٢	١٧٠
٣ - قضاء محاكم الجنايات	٢١ يونيو ١٩٥٠	٥٧٣	١٧١
١ - تطبيق المادة ٤١ من الدستور قيام صدوره ودعوة البرلمان لاجتماع غير عادي يعرض المراسيم للتحقق من دستوريته . وليس للمحاكم أن تقدر الضرورة . وعليها أن تطبق المرسوم . ٢ - الاذن بالتفتيش لا يكون لتوقي وقوع الجريمة بل لتحقيق وقوع الجريمة . وإلا كان الاذن باطلا .	٢٣ مارس ١٩٥٠	٥٧٧	١٧٢

العدد الثالث	فهرست	السنة الحادية والثلاثون
رقم الحكم	المصنف	تاريخ الحكم
		ملخص الاحكام
		٤ - قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدني)
١٧٣	٥٩٩	١٢ يونيه ١٩٤٩
		المادة ٥١ مدني . الرابطة المباشرة بين الخطأ والضرر - لا مسئولية إذا لم تتوافر الرابطة المباشرة
١٧٤	٦٠١	د د
		دعوى رد القاضى . دعوى من نوع خاص تعلق بها حق القضاء وحق القاضى المطلوب رده . طالب الرد يتنازل عنها بعد رفعها . لا يجوز . يجب السير فى اجراءاتها والفصل فيها .
		٥ - قضاء المحاكم الكلية (القضاء التجارى)
١٧٥	٦٠٣	٢٥ اكتوبر ١٩٥٠
		لجان التقدير واتباع قواعد قانون المرافعات فى الاعلان . المخالفة تجعل القرارات باطلة .
		٦ - قضاء المحاكم الحسبية
١٧٦	٦٠٧	١٢ ابريل ١٩٤٨
		احكام المحاكم الحسبية . ما يجوز الطعن فيه بجميع أوجه الطعن وما لا يجوز الطعن فيه إلا بطريق الاستئناف فقط وبشروط
		٧ - قضاء الإيجارات
١٧٧	٦١٠	١ اكتوبر ١٩٥٠
		احتجاز موظف مسكنين فى بلدين
١٧٨	٦١٠	٨ اكتوبر ١٩٥٠
		سعى الموظف للنقل ، أثره فى طلب الإخلاء
١٧٩	٦١٠	١٥ اكتوبر ١٩٥٠
		التغييرات التى يحدتها المستأجر فى العين المؤجرة . أثرها
١٨٠	٦١١	١٥ اكتوبر ١٩٥٠
		أثر رفع الدعوى الموضوعية بالأجرة على طلب الإخلاء
١٨١	٦١١	٢٢ اكتوبر ١٩٥٠
		عقد الحطبة عند الأقباط الارثوذكس وأثره
١٨٢	٦١٢	٢٢ اكتوبر ١٩٥٠
		اقتصار المؤجر على مقاضاة من ينازعه الحق فى طلب الإخلاء
١٨٣	٦١٢	٢٩ اكتوبر ١٩٥٠
		الأرض القضاء خارجة عن قانون المساكن
١٨٤	٦١٢	٣٠ اكتوبر ١٩٥٠
		القضاء المستعجل
		محكمة القاهرة
١٨٥	٦١٤	١٧ اكتوبر ١٩٥٠
		١ - عقد ايجار . تجديد ضمني . مدى اختصاص القضاء المستعجل بمحته .

ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	الصحيفة	رقم الحكم
٢ - عقد ايجار أبرم في ٧ سبتمبر سنة ١٩٤٩ . أى قانون يطبق على النزاع القائم بشأنه .			
أمر على عريضة . من يختص باصداره هل للقاضي المستعجل سلطة اصداره	١٥ أكتوبر ١٩٥٠	٦١٦	١٨٦
بطلان الحجز تحت يد الغير والحوالة اذا تطلب الفصل في مسألة موضوعية . وبطلان لعدم مراعاة الأوضاع الشكلية . اختصاص القاضي المستعجل	٨ يونه ١٩٥٠	٦١٨	١٨٧
٩ - قضاء محكمة المخدرات محكمة الازبكية			
١ - التفتيش . عدم اطلاق السلطة للنيابة	٢٥ مايو ١٩٥٠	٦٢١	١٨٨
٢ - الاذن بتفتيش من يوجد مع الصادر الاذن بتفتيشه . قيام قرائن جدية على اشتراك هذا الآخر . وجوبه			
٣ - النيابة وتقدير جدية بلاغ الضابط			
١٠ - قضاء المحاكم الجزئية (قضاء الجنح)			
فتح وإدارة محل عمومي (مقهى) في قرية غير مسموح بفتح محلات عمومية بها .	٩ نوفمبر ١٩٥٠	٦٢٤	١٨٩
تموين - القرار ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ جريمة بيع السكر لغير المقيدين على التاجر . إثباتهم عن طريق عدم تسليم التاجر المقررات لأصحاب البطاقات كاملة . مجرد قرينة لا تكفي وحدها للدانة	٨ نوفمبر ١٩٥٠	٦٢٥	١٩٠
١١ - قضاء المحاكم الجزئية (القضاء المدني)			
طبيعة الأمر بالحجز الإداري طلب الغائه أو وقف البيع المترتب عليه . لا تفصل فيه المحاكم المدنية	٢٧ فبراير ١٩٥٠	٦٢٧	١٩١
المادة ٨٢٨ مدني ومعنى استقرار رأي الأغلبية .	٧ يناير ١٩٥٠	٦٢٧	١٩٢
غياب المعارض في الجلسة الأولى ، وجوب تنفيذ نص المادة	١٩ أكتوبر ١٩٥٠	٦٢٨	١٩٣

العدد الثالث	فهرست	السنة الحادية والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		٣٩٠ مرافعات واعتبار المعارضة كأن لم تكن ولو طلب الخصم الفصل في الموضوع .
١٩٤	٩ نوفمبر ١٩٥٠	المنقولات الموجودة بالعين المؤجرة ضامنة للايجار ولو كانت ملكا للزوجة . مادة ١١٤٣ / ٢ مدني
		نقد قانون الحجز الجبري لنوى الامراض العقلية المعمول به من ٨ اكتوبر سنة ١٩٤٤ بقلم الدكتور على عبد السلام
		الخطأ تحت ستار الحقوق في القانون المصري دراسة قانونية وتاريخية للمادتين الرابعة والخامسة من القانون المدني المصري الجديد رقم ٣١ الصادر في ١٦ يولييه سنة ١٩٤٨ تأليف حضرة الأستاذ احمد رفعت خفاجي وكيل نيابة ميت غمر
		قواعد تنفيذ الاحكام والعقود الرسمية في قانون المرافعات الجديد للدكتور رمزي سيف
		قوانين وقرارات ومنشورات
		قانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ خاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية
		مرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ خاص بالتسعير الجبري وتحديد الارباح
		شرح القانون المدني لحضرة الاستاذ نصيف زكي بك

ملاحظات : (١) لم يذكر بصدر ص ٥٤٠ ان احكام محكمة الاستئناف صادرة من محكمة القاهرة من رقم ١٦١ الى ١٧١
 (٢) المحكمة التي اصدرت الحكم رقم ١٨٨ هي محكمة الازبكية .

المحكمة

مجلة قضائية شهرية

تحت إشراف وزارة العدل

ديسمبر
سنة ١٩٥٠

السنة الحادية والثلاثون

العدد
الرابع

« لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْمَتِكَ إِلَى نَجَاحِهِ وَإِنْ كَثِيرَ مَنْ الْخَاطِئِينَ لِيَبْلُغُنِي
بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَابِلُ مَا هُمْ
» قرآن كريم .

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أو بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحريرها بدار النقابة بشارع الملكة رقم ٥١ بمصر

مِـيـان

نشرنا في هذا العدد الاحكام والابحاث والقوانين الآتية :

عدد

- ٥ احكام صادرة من محكمة القضاء الادارى
- ١٧ حكما صادرا من محكمة النقض الجنائية
- ١٦ حكما صادرا من محكمة النقض المدنية
- ٣ احكام صادرة من محاكم الاستئناف (القضاء المدنى)
- ٩ احكام صادرة من المحاكم الكلية (القضاء المدنى)
- ٥ احكام صادرة من القضاء المستعجل
- ٤ احكام صادرة من قضاء المحاكم الجزئية (القضاء المدنى)
- ١ بحثا في قانون المرافعات الجديد للدكتور رمزي سيف
- ١ بحثا في تكيف العلاقة القانونية وأهميته في مسائل ومنازعات الأحوال الشخصية الأجنبية لحضرة الأستاذ حسن رفعت رئيس النيابة بالاستئناف
- ١ قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ بتعديل البندين ١ و ٣ من المادة ٤٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ومذكرته الايضاحية والأعمال التحضيرية
- ١ قانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن اصابات العمل
- ١ قانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٠ بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ الخاص بمزاولة مهنة الصيدلة والاتجار في المواد السامة
- ١ قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٠ خاص بصرف مياه المباني والمواد المتخلقة في المجارى العامة
- ١ قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ بشأن عقد العمل
- ١ قانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٠ بالضمان الاجتماعى
- ١ قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠ بشأن التعويض عن أمراض المهنة
- ١ قانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ بفرض خدمات اجتماعية وصحية على بعض ملاك الأراضى الزراعية
- ١ قانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٠ بتعديل المادتين ٦ و ٦٨ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام المجالس البلدية والقروية

لجنة تحرير المجلة

عبد الفتاح الشلقاني . حسن عبد الجواد . سليمان عبد الحليم البجاني . محمد السادة . نصيف زكى بك
من أعضاء مجلس النقابة
من غير أعضاء مجلس النقابة

محكمة القضاء الإداري
مجلس الدولة

(الدائرة الثالثة برئاسة وعضوية حضرات المستشارين محمد سامى مازن بك ومحمد صبرى العقارى بك وسيد على الدمراوى بك)

١٩٥

٢٨ اكتوبر ١٩٤٨

قواعد الانصاف — قرار مجلس الوزراء فى ٧ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ — موظف ناجح فى امتحان اتمام الدراسة الابتدائية أو امتحان القبول بالمدارس الثانوية فى المدارس غير الأميرية — اشراك وزارتي المعارف والمالية تقرير بمائة هذه المدارس للمدارس الأميرية — كتاب المالية الدورى رقم ٣٣٤-٣-٣ اشتراط تقدير وزارة المعارف وحدها لمستوى الدراسة والامتحان فى المدارس الثانوية غير الأميرية — مهمة وزارة المالية هى التطبيق للمالى .

المبدأ القانونى

إن ما جاء بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٧ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ من اشتراك وزارة المالية مع وزارة المعارف فى تطبيق قواعد الانصاف الصادر بها قرار مجلس الوزراء فى ٣٠ من يناير و ٢٩ من اغسطس سنة ١٩٤٤ على الموظفين الناجحين فى امتحان اتمام الدراسة الابتدائية أو امتحان القبول بالمدارس الثانوية فى المدارس غير الأميرية التى ترى الوزارتان أن مستوى الدراسة فيها يتساوى مع مدارس وزارة المعارف إنما هو خاص بتطبيق قواعد

الانصاف وكل ما اشترط لحصول هذا التطبيق هو تقرير وزارة المعارف هذه المائلة أما وقد تقررت وصدر التقرير الفنى من جهة تملك هذا التقرير طبقاً للقواعد العامة وطبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٧ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ ، فلا يتبقى غير أعمال أثر هذه المائلة واجراء التطبيق المالى بواسطة وزارة المالية .. يؤكد هذا النظر ماورد بالكتاب الدورى لوزارة المالية رقم ٣٣٤-٢-٣ الصادر تنفيذا لقرار مجلس الوزراء آنف الذكر حيث ورد به اشتراط تقدير وزارة المعارف وحدها لمستوى الدراسة والامتحان فى المدارس الثانوية غير الأميرية ومطابقته لمثيله بمدارس الوزارة . ومن ثم تكون مهمة وزارة المالية هى التطبيق المالى كما تقدم وهو ما يتمشى مع طبيعة اختصاصها ومع توزيع الاعمال بين الوزارات المختلفة فى حدود القوانين واللوائح .

الوقائع

أقام المدعون هذه الدعوى بالصيغة المودعة

سكرتيرية هذه المحكمة مع المذكرة الشارحة وحافظة المستندات في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ والمعلنة إلى المدعى عليها في ٣ منه وقالوا فيها إنه قد صدر قرار من مجلس الوزراء في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ بتطبيق قواعد الانصاف على حملة الشهادة الابتدائية بمنحهم الدرجة التاسعة بصفة شخصية وتسوية رواتبهم على أساس افتراض انهم عينوا براتب قدره ٥ جنيهات شهريا يزداد بمقدار ٥٠٠ مليم كل ثلاث سنوات ثم صدر قرار آخر من مجلس الوزراء في ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٤٤ بتطبيق القواعد ذاتها على الشهادات المعادلة للشهادة الابتدائية ومنها امتحان القبول بالمدارس الثانوية الأميرية ثم صدر الكتاب الدوري د ف ٢٣٤ - ١/٥٣٢، المؤرخ في ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ بتنفيذ القرارات سالف الذكر غير انه لما كانت هناك مدارس أخرى تماثل المدارس الأميرية في امتحاناتها فقد تظلم الناجحون في امتحانات القبول فيها من قصر الاستفادة في تطبيق قواعد الانصاف على المقبولين بالمدارس الأميرية فأصدر مجلس الوزراء قرارا في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ بتحويل وزارة المالية بالاشتراك مع وزارة المعارف العمومية سنطة تطبيق قواعد الانصاف الصادر بها قرارا مجلس الوزراء في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ و ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٤٤ من الناجحين في امتحان الدراسة الابتدائية أو امتحان القبول بالمدارس الثانوية غير الحكومية ومدرسة الايض بشرط أن تقرر وزارة المعارف أن مستوى الدراسة في هذه المدارس يطابق مثله بمدارس الوزارة. وتنفيذا لهذا القرار صدر كتاب وزارة المالية الدوري رقم د ف ٢٣٤ / ٣/٣، في ٣ من مارس سنة ١٩٤٦ بأنها ترى بالاتفاق مع وزارة المعارف العمومية تطبيق قرارى مجلس الوزراء

الصادرين في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ و ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٤٤ على امتحانات الشهادة الابتدائية أو امتحانات القبول بالمدارس الثانوية التي عقدت في المدة من سنة ١٩١٦ الى سنة ١٩٢٣ بمدارس الجمعيات والهيئات الآتية :-
الأوقاف الملكية . وزارة الأوقاف . الجمعية الخيرية الاسلامية . جمعية العروة الوثقى وجمعية المساعى المشكورة ومدارس الأقباط الكبرى ومدارس النيل الثانوية - وكلية غوردون ومدرسة الأيض بالسودان ومجالس المديريات وذلك بمراعاة الشرطين الآتين . أولا - ضرورة مطالبة صاحب الطلب بتقديم شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الحاصل عليها من هذه الهيئات أو ما يثبت اثباتا قاطعا انه نجح فعلا في امتحان القبول بالمدارس الثانوية المذكورة ، ثانيا - التحقق من شخصية صاحب الطلب ويترك هذا إلى المصالح التابع لها الطالب تحت مسؤوليتها إلى آخر ما جاء بالكتاب المذكور . وقد صدر بعد ذلك قرار من وزارة المالية بالاتفاق مع وزارة المعارف على تطبيق قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٣٠ من يناير و ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٤٤ على الناجحين في امتحانات القبول التي عقدت في المدة من سنة ١٩١٦ إلى ١٩٢٣ بمدارس الاعدادية بالقاهرة ومدرسة اخوان ويسا بأسسوط وصدر بذلك الكتاب المؤرخ في ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ رقم ١ ف ٢٣٤ - ٣/٣ ثم استطرد المدعون قائلين إنه لما كان هذا القرار لم يتضمن المدارس المتشابهة جميعا ولما كانوا قد نجحوا في امتحان القبول بالمدرسة المرقسية بالاسكندرية فقد تظلموا من عدم اعتبار مدرستهم معاملة للدارس التي تنطبق عليها قواعد الانصاف وأخذت وزارة المعارف بوجهة نظرهم فأرسلت كتابها المؤرخ في ٢٥ من سبتمبر

شهرًا يزداد بمقدار ٥٠٠ ملجم كل ثلاث سنوات ثم صدر قرار آخر من مجلس الوزراء في ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٤٤ بتطبيق القواعد ذاتها على حملة الشهادات المعادلة للشهادة الابتدائية، ومنها امتحان القبول بالمدارس الثانوية الأميرية، ثم صدر الكتاب الدوري د ف ٢٣٤ - ١ / ٣٥٢، في ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ بتنفيذ القرارات سالف الذكر. وأنه في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ صدر قرار مجلس الوزراء بتحويل وزارة المالية بالاشتراك مع وزارة المعارف العمومية سلطة تطبيق قواعد الانصاف الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٣٠ من يناير و ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٤٤ على الموظفين الناجحين في امتحان الدراسة الابتدائية أو امتحان القبول بالمدارس الثانوية غير الحكومية ومدرسة الأيض بشرط أن تقرر وزارة المعارف أن مستوى الدراسة والامتحانات في هذه المدارس يطابق مثله بمدارس الوزارة، وتنفيذا لهذا القرار صدر كتاب وزارة المالية الدوري رقم د ف ٢٣٤ / ٣ / ٣، في ٣ من مارس سنة ١٩٤٦ بأنها ترى بالاتفاق مع وزارة المعارف تطبيق قرارى مجلس الوزراء سالف الذكر على مدارس عددها الكتاب المذكور ولم يكن من بينها المدرسة المرقسية بالاسكندرية والتي يقول المدعون إنهم نجحوا في امتحان القبول فيها. ثم صدر كتاب من وزارة المالية في ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ وجاء به أنه قد صدر قرار وزارة المالية بالاتفاق مع وزارة المعارف العمومية على تطبيق قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٣٠ من يناير و ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٤٤ على الناجحين في امتحانات القبول التي عقدت في المدة من سنة ١٩١٦ إلى ١٩٢٣ بمدارس الاعدادية بالقاهرة ومدرسة اخوان ويصا بأسيوط.

سنة ١٩٤٦ من المراقبة العامة للامتحانات بقسم التعليم الابتدائي، إلى مراقبة مستخدمى الحكومة بوزارة المالية، ذكرت فيه ان الوزارة وافقت على مساواة المدرسة المرقسية بالاسكندرية بمدارس اخوان ويصا والاعدادية ومدارس النيل. ولقد كان المدعون ينتظرون بعد هذا تطبيق قواعد الانصاف عليهم إلا أنهم لم يظفروا بذلك فرفعوا دعواهم هذه يطلبون فيها تطبيق قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٣٠ من يناير و ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٤٤ بمنحهم الدرجة التاسعة الكاملة الشخصية وعلاواتها المنصوص عليها مع إلزام المدعى عليها بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة. وفي أول يناير سنة ١٩٤٨ قدمت الحكومة مذكرة طلبت فيها منحها مهلة وفي ٤ منه ندب أحد مستشارى المحكمة لوضع التقرير وفي ٦ منه رخص للمدعى عليها في تقديم ما لديها من دفاع ومستندات وللمدعى الرد في المدة الواردة بقراره وفي ٣١ من يناير أودعت الحكومة مذكرتها وحافظه مستنداتها وفي ١٨ منه أودع المدعون مذكرة بالرد وبعد وضع التقرير عين لنظر الدعوى جلسة ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ وفيها سمعت ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بالمحضر ثم أرجأت المحكمة الحكم إلى جلسة اليوم

المحكمة

بعد تلاوة التقرير وسماع ملاحظات الطرفين والاطلاع على الأوراق والمداولة. من حيث أن وقائع الدعوى تتحصل في أنه قد صدر قرار من مجلس الوزراء في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ بتطبيق قواعد الانصاف على حملة الشهادة الابتدائية بمنحهم الدرجة التاسعة بصفة شخصية وتسوية رواتبهم على أساس اقتراض أنهم عينوا براتب قدره خمسة جنيهات

الصادر في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ فلا يتبقى غير أعمال أثر هذه المائلة وأجراء التطبيق المالي بواسطة وزارة المالية .

د ومن حيث إنه يؤكد هذا النظر ما ورد بالكتاب الدوري لوزارة المالية رقم ٢٣٤/٣ الصادر تنفيذا لقرار مجلس الوزراء آنف الذكر حيث ورد به اشتراط تقدير وزارة المعارف وحدها لمستوى الدراسة والامتحان في المدارس الثانوية غير الأميرية ومطابقته لمثله بمدارس الوزارة . ومن ثم تكون مهمة وزارة المالية هي التطبيق المالي كما تقدم وهو ما يتمشى مع طبيعة اختصاصها ومع توزيع الأعمال بين الوزارات المختلفة في حدود القوانين واللوائح .

د وحيث إن نجاح أحد المدعين وهو جاد حنا الشهير بوليم في امتحان القبول للدارس الثانوية ثابت من المستند نمرة ٦ بحافظة المدعى نمرة ١ دوسيه أما باقي المدعين فمعترب بنجاحهم من الحكومة بحضور جلسة ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ .

د وحيث إنه لما تقدم ترى المحكمة ان الدعوى على أساس سليم من القانون ويتعين الحكم فيها بطلبات المدعين .

١٩٦

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٨

موظف - علاقته بالحكومة - تنظيمية بحكمها القوانين والقرارات - جواز تعديلها بأجراء عام تقتضيه المصلحة العامة - عدم الاحتجاج بالحق المكتسب - كادر سنة ١٩٣١ جملة حد للدرجة ادنى من كادر سنة ١٩٣١ - لا مخالفة للقانون .

د ومن حيث أن المدعين قدموا ضمن مستنداتهم صورة كتاب صادر من المراقبة العامة للامتحانات في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ إلى مراقب مستخدمى الحكومة بأن المدرسة المرقسية تساوى مدارس اخوان ويصا والأعدادية بالنسبة إلى تطبيق قواعد الانصاف .

د ومن حيث إن الحكومة ترد على الدعوى بأن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ يقضى بتحويل وزارة المالية بالاشتراك مع وزارة المعارف سلطة تطبيق قواعد الانصاف الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٣٠ من يناير و ٢٩ من اغسطس سنة ١٩٤٤ على الموظفين الناجحين في امتحان اتمام الدراسة الابتدائية أو امتحان القبول بالمدارس الثانوية في المدارس غير الأميرية التي ترى ان وزارات أن مستوى الدراسة فيها يتساوى مع مدارس وزارة المعارف وأنه في حالة المدعين وإن كانت وزارة المعارف قد اعتبرت مدرستهم المرقسية ، ضمن المدارس التي يصح اعتماد شهادتها إلا أن وزارة المالية شريكها في التقدير كقرار مجلس الوزراء لم تعتمد رأى وزارة المعارف في ذلك كما جاء في الكتاب الصادر من وزارة المالية في ٢٦ من يناير سنة ١٩٤٨ برقم ٣٣٤/٣/٣ م . مستند ٨ دوسيه حافظة الحكومة ، وأنه لذلك قد اتفق شروط تطبيق قواعد الانصاف .

د ومن حيث إن المحكمة ترى أن ما جاء بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ من اشتراك وزارة المالية مع وزارة المعارف إنما هو خاص بتطبيق قواعد الانصاف وكل ما اشترط لحصول هذا التطبيق هو تقرير وزارة المعارف هذه المائلة أما وقد تقررت وصدر التقرير الفنى من جهة تملك هذا التقدير طبقاً للقواعد العامة وطبقاً لقرار مجلس الوزراء

المبدأ القانوني

إن علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين والقرارات الصادرة في هذا الشأن وأنه يجوز تعديل أحكام هذه العلاقة بإجراء عام متى اقتضت المصلحة العامة ذلك دون أن يكون للموظف الادعاء بحق مكتسب ومن ثم ليس للموظف أن يطلب معاملة على أساس ما كان مقرراً لمربوط درجة عدله كادر جديداً أن يطلب بعلاوة تصل به إلى الحد الأقصى القديم وعلى هذا الوضع لا تكون الحكومة قد خالفت القانون حين وقفت بعلاوات المدعى عند الحد الذي وضعه كادر سنة ١٩٣١ وإن كان قد دخل الخدمة على أحكام كادر سنة ١٩٢١ الذي هو أبعد مدى وأفسح مجالاً .

١٩٧

٤ نوفمبر سنة ١٩٤٨

(أ) طلبات في الدعوى . موظف . طلبه تعيينه أو ترقية إلى الدرجة الثامنة الفنية من سنة ١٩٤٢ وما يرتبه على ذلك من تدرج وزيادة ماهيته واستحقاقه فروقاتها . عدم قيام ذلك إلا على أساس اعتباره في وظيفة فنية واتقاصه على المركز القانوني المستقر بحمله في وظيفة كتابية . عدم اقتراح المجال أمامه إلا بالطعن في القرارات الإدارية الصادرة في هذا الشأن .

(ب) قرار صادر قبل العمل بقانون مجلس الدولة الطعن فيه باللغاء . عدم قبول . حق جديد استحدثه هذا القانون . عدم انطاف أثره على الماضي .

(ج) قواعد الانصاف . كتاب المالية الدوري رقم ١٠٣٣٤-٣٠٢ في ٦-٩-١٩٤٤ . شهادة مدرسة المساحة من الشهادات الإضافية . شرط الحصول على شهادة أصلية لا مكان منح الزيادة الواردة بالكشف المرافق لذلك الكتاب والانتفاع بمزايا الانتفاع .

المبادئ القانونية

١ - إن ما يطلبه المدعى من تعيينه أو ترقية إلى الدرجة الثامنة الفنية من سنة ١٩٢٤ تاريخ نجاحه في امتحان مدرسة المساحة وما يرتبه على ذلك من الطلبات الأخرى الخاصة بتدرجه في الدرجات وزيادة الماهية وما يستحقه تبعاً لذلك من فرق ماهية واعتباره داخل هيئة العمال كل هذا لا يقوم إلا على أساس اعتباره في وظيفة فنية واتقاصه على هذا المركز القانوني المستقر بجعله في وظيفة كتابية مؤدياً أعمالاً كتابية بما لا يفسح له المجال إلا بالطعن في القرارات الإدارية الصادرة في هذا الشأن .

٢ - إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على عدم قبول طلبات الالغاء عن القرارات السابقة على العمل بقانون مجلس الدولة أخذاً بأن حق طلب إلغاء القرارات الإدارية حق جديد استحدثه القانون المذكور فلا ينطف أثره على الماضي .

٣ - المستفاد من البند الثاني عشر من الكتاب الدوري رقم ٢٣٤ - ١ / ٢ / ٣٠ المؤرخ في ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ الخاص بتنفيذ قواعد الانصاف والكشف رقم ٤ المرافق له أن شهادة مدرسة المساحة من الشهادات الإضافية التي تسوى حالة حاملها على أساس الشهادات الأصلية الحاصلين عليها قبل الحصول على الشهادة الإضافية سالفة الذكر ثم يمنحون الزيادة الواردة في الكشف رقم ٤ المذكور ومقدارها خمسمائة مليم والثابت أن المدعى لا يحمل مؤهلاً دراسياً أصلياً وهو شرط أساسي لا مكان انتفاعه بمزايا الانصاف سالفة الذكر ومن ثم فإنه لم ينشأ له

حق يمكن أن يقوم عليه طلبه الاحتياطي ويتمين لذلك رفضه .

الوقائع

تتصل وقائع الدعوى حسبما جاء في صحيفة والمذكرة الشارحة لها في أن المدعى التحق بمصلحة المساحة في سنة ١٩٢٠ في وظيفة مترجم بدرجة مساعد في خارج هيئة العمال بمرتبة ٥ جنيهاً شهرياً ثم التحق بعد ذلك بمدرسة المساحة ونجح في امتحانها في أول سنة ١٩٢٤ ثم كشف عليه طيباً ووجد لائقاً وذلك توطئة لتعيينه ووضعه في الدرجة الثامنة الفنية طبقاً للوائح الاستخدام غير أنه بالرغم من ذلك ومن أنه أمضى زهاء ٢٤ سنة يؤدي فيها أعمالاً فنية فإنه لم يعين في الدرجة الثامنة الفنية من وقت تخرجه وقد كتبت وزارة المعارف إلى وزارة المالية في ١٢ من فبراير سنة ١٩٣٥ بأنها لا ترى مانعاً من أن تعطى مدرسة المساحة خريجها شهادة بإتمام الدراسة فيها - أما عن صلاحية هذه الشهادة كأداة استخدام في الحكومة فإن ذلك من اختصاص وزارة المالية - وقد أرسلت هذه الوزارة صورة من هذا الكتاب إلى مصلحة المساحة للعلم بما جاء به وأشارت إلى أنه لا محل لاثارة موضوع الفقرة الأخيرة من ذلك الكتاب طالما أن هذه الفئة من المستخدمين تعين في الدرجة الثامنة الفنية ويقول المدعى إن هذين الكتابين يؤيدان دعواه في وجوب تعيينه داخل هيئة العمال المعينين في الدرجة الثامنة الفنية من تاريخ تخرجه في المدرسة المذكورة لاسيما وأنه يؤدي أعمال هذه الوظيفة من إعداد الخرائط والقيام بأعمال نزع الملكية وتنفيذ ومراجعة العقود المسجلة وغير ذلك من الأعمال الهندسية ثم أنه لما صدر قانون الانصاف لم يوضع في الدرجة التي يستحقها وحرم من هذا الانصاف فتظلم إلى

مجلس الدولة بعريضة في ٣١ من مارس سنة ١٩٤٧ حولت إلى وزارة المالية بتاريخ ٣ من أبريل سنة ١٩٤٧ وهذه أحوالها بدورها إلى مصلحة المساحة دون جدوى . ولذلك رفع هذه الدعوى طالباً الحكم بإلزام المدعى عليهما متضامنين بتطبيق قانون الانصاف الصادر في سنة ١٩٤٤ عليه وتنفيذ منشور وزارة المالية رقم ٣٠٤/١/٢٢٤ الصادر بتاريخ ٦ من مارس سنة ١٩٤٧ باحتساب أقدميته في الدرجة الثامنة الفنية من أول يناير سنة ١٩٢٤ تاريخ حصوله على شهادة مدرسة المساحة وتدرجه في الدرجات بنقله من درجة إلى درجة كل عشر سنوات واعتباره داخل هيئة العمال من تاريخ لياقته للخدمة طيباً تنفيذاً للكتب الرسمية المتبادلة في ذلك والمودعة ملف خدمته مع الزام المدعى عليهما بمصروفات الدعوى وأتعاب المحاماة مع احتفاظه بجميع حقوقه الأخرى وأشار في مذكرته الشارحة إلى أنه في سنة ١٩٢٦ خلت درجة ثامنة فنية في المصلحة وطلب إلى تفتيش المساحة بطنطا ترشيح المدعى لها غير أن المفتش (حسين أفندي الزهيدى وقشيد) استكتبه تحت تأثير التهديد بالنقل تنازلاً عن الدرجة مقابل وجوده في مكتب طنطا وهذا المفتش كان متهما بالرشوة وسوء استعمال الوظيفة والتكيل بالموظفين مما دعا إلى التحقيق معه وانتهى أمره بأحواله إلى المعاش وفي سنة ١٩٣١ تمكن بواسطة أحد الكبراء من عرض مسأله على مدير المصلحة ولكن بدلاً من أن ينظر هذا في أمره عاقبه باستقطاع يوم من راتبه على الشكوى من طريق الوساطة وبقي على حاله ولم يسو بزملائه الذين تخرجوا معه في عام واحد وبلغوا الدرجتين السادسة والخامسة بل منهم من يتقاضى راتباً لا يقل عن ٢٧ جنيهاً . أما هو . وقد بلغت مدة

خدمته ٢٧ عاما فلا يزال في الدرجة الثامنة الكتابية الشخصية التي لا تماز عن الدرجة التاسعة أو درجة مراجع خارج هيئة العمال بمرتبة قدره عشرة جنيهات واستطرد المدعى قائلا إن مازعته المصلحة في ردها على وزارة المالية على أثر الشكوى المقدمة منه من أن عدم إنصافه راجع إلى أن الدرجات التي حصل عليها في امتحان مدرسة المساحة أقل من المتوسط وإلى رغبته في الاشتغال بالأعمال الكتابية هذا الزعم ينقضه حصوله على الشهادة الفنية بصفة قانونية وإحالة على القومسيون الطبي توطئة لشبته وتعيينه مساحا في الدرجة الثامنة الفنية وإن هناك ما يثبت فن أعماله فوق المتوسط أما عن رغبته في الأعمال الكتابية مؤثرا إياها على الأعمال الفنية وتنازله في سنة ١٩٢٤ عن الدرجة مقابل استمراره في الأعمال الكتابية فغير صحيح ولم يكن هذا التنازل إلا نتيجة للضغط الذي وقع عليه وعاملا من عوامل الاضطهاد التي رزح تحتها ولبس من شأن ذلك أن يحرمه حرمانا دائما من قانون الانصاف وتطبيق قواعده عليه ثم أجرى المدعى في مذكرته مقارنة بين وضعه الحالي والوضع الذي يجب أن يكون عليه من تاريخ تخرجه في مدرسة المساحة في سنة ١٩٢٤ طبقا لقانون الانصاف سنة ١٩٤٤ ومنشور المالية رقم ٢٣٤-١/٣٠٢ بتاريخ ٦ من مارس سنة ١٩٤٧ وأبان أن الدوجة التي يصل إليها على أساس هذه المقارنة هي الدرجة السادسة بمرتبة ١٦ جنيها و ٥٠٠ مليم وأنه يستحقها اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٤٤ مع فرق المرتب الذي يستحقه بطريق التدرج. أودع المدعى سكرتارية المحكمة صحيفة الدعوى والمذكرة الشارحة وحافظة المستندات في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ وأعلنت هذه

الأوراق للدعى عليهما في ١٢ من الشهر المذكور وتشمل المستندات صورة الشكوى التي قدمها بسبب حرمانه من قواعد الانصاف وأوراقا يستدل منها على أنه كان يقوم بأعمال فنية. وقد ردت الحكومة بمذكرة أودعتها في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ مع ملف خدمة المدعى وطلبت الحكم برفض الدعوى مع الزام المدعى بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة قائلة أن المدعى غير حاصل على مؤهلات دراسية وإنه عين في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩١٦ في وظيفة ساع يومية قدرها خمسون مليما وتقل في أول أكتوبر سنة ١٩١٧ في الوظيفة ذاتها براتب شهري مقداره ١٠ جنيه و ٥٠٠ م ثم تعدلت وظيفته إلى فراش من ٨ من يونيو سنة ١٩١٨ براتب شهري ١٠ جنيه و ٦٠٠ م وفي أول نوفمبر سنة ١٩١٨ فصل من الخدمة للاستغناء وفي ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٢٠ أعيد إلى الخدمة بوظيفة مساعد فني براتب شهري قدره خمسة جنيهات مضافا إليه ٢٠ ٪ إعانة وتعدلت وظيفته في أول إبريل سنة ١٩٢١ حسب تعديل درجات سنة ١٩٢١ إلى مراجع عالية من د من ٦٠ ج - ١٠٨ ج ، براتب شهري قدره ستة جنيهات زيد تدريجيا إلى أن بلغ في أول إبريل سنة ١٩٢٩ ٨ ج وفي أول مايو سنة ١٩٤٠ نقل إلى الدرجة التاسعة الكتابية بالراتب ذاته ثم زيد في أول مايو سنة ١٩٤١ إلى ٨ ج و ٥٠٠ م وفي أول يولي سنة ١٩٤٣ رقي إلى الدرجة الثامنة الكتابية الشخصية براتب قدره ٩ جنيهات شهريا وأنه التحق بمدرسة المساحة وتخرج فيها في ٦ من فبراير سنة ١٩٤٢ ونظرا لأن الدرجات التي حصل عليها في أكثر المواد دون المتوسط لم توص المدرسة بترقيته إلى الدرجة الثامنة الفنية وقد الحق بتفتيش المساحة بطنطا للعمل كساح

حتى إذا ما ظهر تقدما في الأعمال الفنية منح الدرجة الفنية ولما لم يمنح هذه الدرجة طلب الاشتغال في الأعمال الكتابية بالمكتب بوظيفة مراجع بدلا من الاشتغال في الأعمال الفنية في الغيظ فأجيب إلى طلبه واستمر في درجته حتى انشئت الدرجة التاسعة الكتابية في أول مايو سنة ١٩٤٠ فنقل إليها وهي درجة مؤقتة ثم رقي إلى الدرجة الثامنة الكتابية بصفة شخصية اعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٤٣ تطبيقا لقواعد المنسبين وأنه لما كان غير حاصل على مؤهل دراسي ودرجاته في مدرسة المساحة دون المتوسط ولم يشأ الاشتغال في الأعمال الفنية مؤثرا البقاء في الأعمال الكتابية فهو لا يحق له أن يطلب اعتباره في الدرجة الثامنة الفنية من أول يناير سنة ١٩٢٤ ، أما عن التثبيت فالدرجة التاسعة درجة مؤقتة لا يجوز التثبيت فيها فضلا عن أن تثبيت الموظفين موقوف كما أن قواعد الانصاف لا تسمح بتسوية حاله إذ هي تقضي بأن مرتب شهادة المساحة يمنح لحريجيها الحاصلين على مؤهل دراسي والمدعى لا يحمل مؤهلا دراسيا . وفي ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ أودع المدعى مذكرة رد فيها على دفاع الحكومة التي اجابت بمذكرة أخرى اودعتها في ٨ من يناير سنة ١٩٤٨ وقد ندب احد حضرات المستشارين لوضع تقرير في الدعوى فأصدر في ١٤ من فبراير سنة ١٩٤٨ قرارا اذن فيه طرفي الخصومة في تقديم مستندات فأودع المدعى في أول مارس سنة ١٩٤٨ حافظة بمستنداته وهي عبارة عن مذكرة بدون تاريخ تتضمن بعض فقرات من اللائحة الداخلية لمدرسة المساحة والكتاب الدوري بشأن انصاف حمة الشهادات بإعادة وخرائط عن الأعمال الفنية التي قام بها . وبعد وضع التقرير عين لنظر الدعوى جلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ وفيها قدمت الحكومة

حافظة بمستندات جديدة ثم عدل المدعى طلباته بأن يكون تعيينه في الدرجة الثامنة من سنة ١٩٢٤ تاريخ حصوله على شهادة المساحة وذلك بقطع النظر عن الانصاف وبالنسبة لطلب التثبيت قال انه سيقدم في شأنه مذكرة ودفعت الحكومة الدعوى بعدم قبولها لأن طلبات المدعى في الواقع من الأمر تتعلق بقرارات سابقة على إنشاء مجلس الدولة وبعدم اختصاص المحكمة بالنظر في طلب التثبيت واحتياطيا طلبت الحكم برفض الدعوى . وبعد سماع ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بالمحضر ارجىء النطق بالحكم إلى جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ مع الترخيص في تقديم مذكرات قدمت الحكومة مذكرة صممت فيها على طلباتها وقدم المدعى مذكرة عدل فيها طلباته إلى طلب الحكم اصليا تطبيقا للقانون العام ومنشور وزارة المالية رقم ٢٣٤ - ١ / ٣٠٢ في ٦ من مارس سنة ١٩٤٧ بترقيته إلى الدرجة الثامنة الفنية من تاريخ حصوله على شهادة مدرسة المساحة وتدرجه في الدرجات من الدرجة إلى الدرجة التي تليها طبقا للبيان الوارد في مذكراته كل عشر سنوات وما يترتب على ذلك من علاوات وزيادات في الماهية وأحقته لفروق الماهية اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٢٤ واعتباره داخلا هيئة العمال من تاريخ لياقته للخدمة طبقا لتنفيذ للكاتبات المتبادلة في ذلك والمودعة ملف خدمته . واحتياطيا تطبيق قانون الانصاف الصادر في سنة ١٩٤٤ في شأن جميع هذه الطلبات عدا زيادة ٥٠ قرشا ومن الفرق مقابل المؤهل الدراسي الثاني الزائد على مؤهل شهادة المساحة باعتبار أن الطلبات السابقة تنفق مع قانون الانصاف عدا زيادة الخمسين قرشا مع الزام المدعى عليهما بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة مع حفظ كافة الحقوق

الأخرى وقد أرجى. النطق بالحكم إلى جلسة اليوم.

المحكمة

بعد تلاوة التقرير وسماع ملاحظات الطرفين والاطلاع على الأوراق والمداولات قانوناً

عن دفع الدعوى بعدم قبول الدعوى

ومن حيث أن مبنى هذا الدفع أن الدعوى بالنسبة إلى الطلب الأصلي تقوم في الحقيقة على طلب إلغاء القرارات الصادرة بتعيين المدعى في الدرجات الكتابية والتي صدرت واستقرت بها حالته بصفة نهائية قبل العمل بقانون إنشاء مجلس الدولة ومن المسلم أن أثر هذا القانون لا يلحق القرارات الإدارية التي تمت محدثة آثارها قبل تاريخ العمل به.

ومن حيث إنه يبين من مراجعة ملف خدمة المدعى أنه في ٦ من فبراير سنة ١٩٢٤ أرسل باشفتش مدرسة المساحة إلى مدير عام مصلحة المساحة قائمة بالتلاميذ الذين أتموا الدراسة بالمدرسة المذكورة والدرجات التي حصل عليها كل منهم ومن بينهم المدعى طالباً وضعهم في درجة مراجع بمرتبة خمسة جنهات وقد وافق على ذلك مدير المصلحة ونظراً إلى أن المدعى كان يشغل إذ ذاك درجة مراجع بالفعل فقد بقي على حاله. وفي ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٢٤ قدم المدعى طلباً بنقله إلى الدرجة الثامنة فأجابته المصلحة في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٢٤ بأنه لا توجد وظائف خالية في الدرجة الثامنة بميزانية المصلحة. وفي ١٨ من يناير سنة ١٩٢٥ كتب إليها يقول انه يعمل في وظيفة مساح في الغيط وأنه لم يمنح الدرجة الثامنة وأنه لا يرغب في أعمال الغيط وأن يكون عمله في المكتب بوظيفة (مراجع ب) وقد وافقت

المصلحة على هذا الطلب ووافق باشفتش مدرسة المساحة كما هو ثابت من السكتات المؤرخين في ٢١٥٥ من نوفمبر سنة ١٩٢٥ (صحيفة ١٠٧) ١٠٨ من ملف الخدمة) وفي أول مايو سنة ١٩٤٠ صدر قرار بنقله إلى الدرجة التاسعة الكتابية المؤقتة ثم صدر قرار آخر في أول يولية سنة ١٩٤٣ بترقيته إلى الدرجة الثامنة الكتابية الشخصية وفقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ يولية سنة ١٩٤٣ وكتاب وزارة المالية الدوري رقم ب ٢٣٤ - ٣٧/٥ المتضمن الأحكام الخاصة بترقية الموظفين والمستخدمين المنسبين وجاء في التقارير المودعة ملف خدمته عن نوع العمل الذي كان يقوم به في المدة من سنة ١٩٤١ - ١٩٤٧ أنه كان يعمل في استخراج بيانات من المكلفات في المديرية وبيانات عن أملاك الميرى وأعمالاً كتابية بالتغييرات وقد انتدب في مراقبة تموين مديرية الغربية وأسندت إليه عملية البطاقات ثم ألغى انتدابه في ١٦ من يناير سنة ١٩٤٦

ومن حيث إنه على مقتضى ذلك يكون المدعى قد شغل وظيفة كتابية واستمر يقوم بأعمالها وصدرت قرارات التعيين والترقية فيها وترتب عليها مركز قانوني قبل العمل بقانون إنشاء مجلس الدولة.

ومن حيث أن ما يطلبه المدعى من تعيينه أو ترقية إلى الدرجة الثامنة الفنية من سنة ١٩٢٤ تاريخ نجاحه في امتحان مدرسة المساحة وما يرتبه على ذلك من الطلبات الأخرى الخاصة بتدرجه في الدرجات وزيادة الماهية وما يستحقه تبعاً لذلك من فرق ماهية واعتباره داخل هيئة العمال كل هذا لا يقوم إلا على أساس اعتباره في وظيفة فنية وانتقاصه على هذا المركز القانوني المستقر يجعله في وظيفة كتابية مما لا يفسح له المجال

المبدأ القانوني

إن القاعدة المقررة في حساب المواعيد أنه إذا عين القانون لحصول إجراء ميعادا مقررًا بالأيام فلا يحسب منه اليوم الذي يقع فيه الأمر المعتبر في نظر القانون مجرى بالميعاد وينقضي الميعاد بانقضاء اليوم الأخير منه .

(صدر هذا الحكم من الدائرة الأولى للمشكلة برياسة حصرة صاحب السعادة محمد كامل مرسي باشا رئيس المجلس وبحضور حضرات اصحاب العزة محمد سامي مازن بك ومحمود ضابر المقاري بك ومحمد عفت بك وعبد الرحمن الجبري بك للمستشارين .)

١٩٩

١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٨

(أ) ميعاد رفع الدعوى - قرار حالة إلى العاش - وقف تنفيذه إلى أن يصدر حكم عسكري - عدم مضي ستين يوما بين تاريخ الحكم العسكري وبين رفع الدعوى - الدفع بعدم قبول الدعوى - غير صائب - رفضه .
(ب) بكباشي في الجيش - سنة ٥٢ سنة - حالته إلى المعاش - لا مخالفة للقانون

(ج) طلبات في الدعوى - قرار حالة إلى المعاش - الطعن فيه - ابتناؤه على عدم الترقية قبل ذلك إلى رتب أعلى لولم تعلق الترقية على المحاكمة - الطعن في الواقع منصب على القرار الإداري بالترك في الترقية عدم دخوله في عموم الطلب الأول

(د) حكم من المحكمة العسكرية - عدم فصله في شأن الترقية تخفيفه الجزاء مراعاة لترك المدعى في الترقية لا يجوز قوة الشيء المقضي فيه بالنسبة إلى الترقية .

(هـ) طلبات التعويض - ولاية المحكمة مقصورة على الحالات المبينة بالفقرات الأخيرة من المادة الرابعة من قانون مجلس الدولة طلب التعويض عن عدم الترقية عدم اختصاص

المبادئ القانونية :

١ - إذا أصدرت وزارة الدفاع قرارا

إلا بالطعن في القرارات الإدارية الصادرة في هذا الشأن .

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على عدم قبول طلبات الإلغاء عن القرارات السابقة على العمل بقانون مجلس الدولة أخذاً بأن حق طلب إلغاء للقرارات الإدارية حق جديد استحدثه القانون المذكور فلا ينحطف أثره على الماضي .

ومن حيث إنه متى تقرر ذلك يكون الدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى الطلب الأصلي في محله متعينا الأخذ به .

ومن حيث إن بالنسبة إلى الطلب الاحتياطي الخاص بتطبيق قواعد الانصاف وتسوية حالة المدعى على أساسها فإن الاستفادة من البند الثاني عشر من الكتاب الدوري رقم ف ٢٣٤ - ١/٢٠٢ المؤرخ في ٦ من سبتمبر ١٩٤٤ الخاص بتنفيذ قواعد الانصاف والكشف رقم ٤ المرافق له أن شهادة مدرسة المساحة من الشهادات الإضافية التي تسوى حالة حاملها على أساس الشهادات الأصلية الحاصلين عليها قبل الحصول على الشهادة الإضافية سائلة الذكر ثم يمنحون الزيادة الواردة في الكشف رقم ٤ المذكور ومقدارها خمسمائة ملجم والثابت أن المدعى لا يحمل مؤهلا دراسيا أصليا وهو شرط أساسي لا مكان انتفاعه بمزايا الانصاف سائلة الذكر ومن ثم فإنه لم ينشأ له حق يمكن أن يقوم عليه طلبه الاحتياطي

١٩٨

٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٨

ميعاد رفع الدعوى - كيفية حساب المواعيد المقررة بالأيام - عدم حساب اليوم الأول الذي وقع فيه الأمر المجري للميعاد - حساب اليوم الأخير .

في عموم الأول وقد تم قرار الترك وأنتج أثره القانوني قبل العمل بقانون إنشاء مجلس الدولة فيكون من غير الجائز الطعن بالإلغاء في قرار التخطي في الترقية الصادر في سبتمبر سنة ١٩٤٣ والمقول بصدوره بطريق التعسف ويكون طلب إلغاء قرار الإحالة إلى المعاش تأسيسا على بطلان قرار التخطي غير سليم إذ أن قرار الإحالة إلى المعاش قد صدر صحيحا غير مشوب بعيب استعمال السلطة . ويتعين لكل ذلك رفض هذا الطلب .

٤ - إذا كان الحكم الصادر من المحكمة العسكرية لم يفصل في مسألة الترقية وكل ما فعله أنه راعى عند توقيع الجزاء ما أصاب المدعى من ضرر سبب تركه في الترقية تخفف الجزاء تبعا لذلك فالحكم على هذه الصورة لم يفصل في ترقية المدعى من عدمه ولا يمكن أن يحوز قوة الشيء المقضي به فيها

٥ - لا تخضع طلبات التعويض لولاية هذه المحكمة إلا في الحالات المبينة في الفقرات الأخيرة من المادة الرابعة من قانون مجلس الدولة وليس منها طلب التعويض عن عدم الترقية فيتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر هذا الشق من الدعوى .

الوقائع

أقام المدعى هذه الدعوى على وزارة الدفاع بصحيفة موقعة من الأستاذ عزت صليب المحامي أودعها مع المذكرة الشارحة وحافظة مستندات سكرتيرية المحكمة في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٤٧ قال فيها إنه عين في سنة ١٩١٣ بمصلحة خفر السواحل تليد ضابط برى ثم تخرج في

بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه الخاص بطلب الإحالة إلى المعاش ريثما تتم محاكمة المدعى عسكريا فيترتب على وقف قرار الإحالة إلى المعاش وقف سريان الميعاد المقرر للطعن فيه إلى أن يصدر الحكم العسكري في التهم التي كانت منسوبة إلى المدعى لما قد يترتب على هذا الحكم من تغيير في الحالة القانونية الناشئة عن قرار الإحالة إلى المعاش مما يصبح معه هذا القرار غير نهائي ويتعين لذلك اعتبار بدء ميعاد الطعن فيه من تاريخ الحكم العسكري - فإذا لم يمض ستون يوما بين تاريخ الحكم العسكري وبين تاريخ إيداع عريضة الدعوى يكون الدفع بعدم القبول غير صائب متعينا رفضه .

٢ - إذا صدر قرار الإحالة إلى المعاش وفقا لأحكام قانون المعاشات العسكرية التي تقضى بوجوب إحالة الضابط إلى المعاش إذا بلغ سنه وهو في رتبة البكباشي ٥٢ سنة فلا يكون القرار منطويا على أية مخالفة للقانون

٣ - إذا كان التعسف الذي ينسبه المدعى إلى وزارة الدفاع لم يكن في إصدار القرار بالإحالة إلى المعاش وإنما كان في عدم ترقيته قبل ذلك إلى الرتب التي كان يرقى إليها في دوره لو لم تعلق ترقيته على محاكمته فإن طعنه يكون في حقيقة الواقع منصبا على القرار الإداري الذي تركه في الترقية إلى رتبة القائم مقام في سبتمبر سنة ١٩٤٣ ورقى فيها من يلونه في الأقدمية - والقراران جد مختلفين - فلا يمكن اعتبار الأخير مندمجا

رتبة القائم مقام اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٤٣ بمرتبة قدره ٦٥ جنياً وإلى رتبة الأميرالاي اعتباراً من أول يونيو سنة ١٩٤٦ براتب قدره ٧٥ جنياً شهرياً : ثالثاً : صرف مبلغ ١٠٨٠ جنياً فرق راتب . رابعاً : إعادته للخدمة برتبة الأميرالاي : خامساً : الزام المدعى عليها بالمصروفات والأتعاب . ثم أحيلت الدعوى إلى حضرة صاحب العزة عبده محرم بك المستشار نوضع التقرير فيها فأصدر قراراً في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ أذن فيه طرفي الخصومة في تقديم مذكرات تكميلية ومستندات . وفي ٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ أودعت الحكومة مذكرة طلبت فيها أصلياً . أولاً - عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى بالنسبة إلى طلب الإعادة إلى الخدمة برتبة الأميرالاي وثانياً - عدم قبول الدعوى بالنسبة إلى طلبات إلغاء قرار الإحالة إلى المعاش وترقية المدعى إلى رتبة القائم مقام فإلى رتبة الأميرالاي لرفها بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة بالنسبة إلى الطلب الأول ولتعلقها بالمسائل بحالات قانونية سابقة على العمل بالقانون المذكور ولسابقة الفصل فيها بالحكم العسكري بالنسبة إلى طلب الترقية واحتياطياً رفض الدعوى بكامل أجزائها وبعد وضع التقرير في الدعوى عين لنظرها أخيراً جلسة ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ وفيها عدل الحاضر عن المدعى طلباته كالمبين بالمذكرة المقدمة منه وسمعت ملاحظات الطرفين على الوجه المشروح بالمحضر ثم أرجىء النطق بالحكم فيها إلى جلسة اليوم .

المحكم

بعد تلاوة التقرير وسماع ملاحظات الطرفين والاطلاع على الأوراق والمداولة من حيث أن المدعى عدل طلباته إلى

مدرسة ضباط خفر السواحل في سنة ١٩١٥ ثم نقل إلى مصلحة الحدود عند إنشائها سنة ١٩١٧ وفي سنة ١٩٤٠ خير المدعى بين الكادر العسكري الذي وضع لضباط خفر السواحل وضباط الحدود وبين الكادر الذي كان يعامل به قبلها فاختار الأول ومنح رتبة الصاغ في سنة ١٩٤١ ورتبة البكباشي في سنة ١٩٤٣ وترقيته في الأقدمية قبل زميله على بك البنا وهذا الأخير رقى إلى رتبة القائم مقام سنة ١٩٤٣ وإلى رتبة الأميرالاي سنة ١٩٤٦ كما رقى آخرون كانوا بعد على بك البنا إلى الرتبتين المذكورتين وظل هو دون ترقية مع أنه أسبق هؤلاء جميعاً في الأقدمية إلى أن صدر في ٩ من مارس سنة ١٩٤٧ قرار بوقفه عن العمل لمحاكمته أمام مجلس عسكري عال عن تهم ثلاث نسبت إليه . وفي تلك الأثناء كان قد بلغ السن الذي يحال فيها إلى المعاش إذا لم يرق إلى رتبة أعلى من رتبة البكباشي فأوقف تنفيذ هذا القرار ريثما تنتهي محاكمته عن التهم المذكورة وقد انتهت هذه المحاكمة في ١٢ من يونيو سنة ١٩٤٧ وقرر المجلس أنه غير مذنب في التهمتين الأولى والثانية ومذنب في الثالثة وقضى في تلك التهمة بالتكدير الشديد واستطرد من ذلك إلى القول إنه حوكم في سنة ١٩٤٧ عن مسائل نسبت إليه في ١٩٤٣ وأن رؤسائه كانوا يطلبون ترقية كلما حل دوره فيها دون جدوى مما ترتب عليه وصوله إلى السن المقرر لإحالة البكباشي إلى المعاش وإن محاكمته قد انتهت بما لا يمنع من ترقية لو كانت تمت المحاكمة في الوقت المناسب فيكون لذلك قرار إحالته إلى المعاش قد صدر باطلاً لمخالفته للقانون ولا نظوائه على إساءة استعمال السلطة وطلب لذلك : أولاً : إلغاء الأمر الصادر بإحالته إلى المعاش واعتباره كأن لم يكن : ثانياً : ترقية إلى

الحكم أصليا أولا . بإلغاء الأمر الصادر قاحاته الى المعاش واعتباره كأن لم يكن ثانياً . الزام وزارة الدفاع بأن تدفع له مبلغ ١٠٨٠ جنيهاً قيمة الفرق بين راتب البكباشي وراتب القائم مقام فالأميرالاي واحتياطيا أولا باعتبار ترقيته الى رتبة القائم مقام من أول سبتمبر سنة ١٩٤٣ وإلى رتبة الأميرالاي من أول يونيو سنة ١٩٤٦ وإلى رتبة اللواء من أول يونيو سنة ١٩٤٩ وثانياً باعتبار تاريخ الإحالة إلى المعاش في ٣١ من مايو سنة ١٩٥٣ برتبة اللواء وثالثاً بتقرير معاش قدره ٨٥ جنيهاً و ٥٠٠ مليم ورابعاً إلزام وزارة الدفاع بأن تدفع له مبلغ ١٤٦٦٥ جنيهاً و ١٧٤ مليماً بعضه على سبيل التعويض والبعض الآخر لما ضاع عليه من رواتب ومبالغ إضافية وخلافه .

عن الطنابات الأصنية :

عن الدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة الى طلب إلغاء قرار الإحالة إلى المعاش :

من حيث ان مبنى هذا الدفع أن الدعوى رفعت بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة ذلك ان القرار المطعون فيه قد صدر في ١٢ من مارس سنة ١٩٤٧ وعلم المدعى به في حينه ولكنه لم يودع عريضة هذه الدعوى إلا في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٤٧ أي بعد مضي أكثر من ٦٠ يوماً إلى تاريخ علمه بالقرار المطعون فيه .

ومن حيث إنه وإن كان الثابت من أوراق الدعوى ان المدعى كان قد علم بالقرار المطعون فيه من تاريخ صدوره في ١٢ من مارس سنة ١٩٤٧ إلا أن وزارة الدفاع كانت قد أصدرت قراراً بوقف تنفيذ رتبته مما حاكمة المدعى عسكرياً ويترتب على وقف قرار الإحالة إلى المعاش وقف سريان الميعاد المقرر للطعن فيه

إلى أن يصدر الحكم العسكري في النهم التي كانت منسوبة الى المدعى لما قد يترتب على هذا الحكم من تغير في الحالة القانونية الناشئة عن قرار الإحالة إلى المعاش مما يصبح معه هذا القرار غير نهائي ويتعين لذلك اعتبار بدء ميعاد الطعن فيه من تاريخ الحكم العسكري الصادر في ١٢ من يونيو سنة ١٩٤٧

ومن حيث إنه والحالة هذه ولم يمض ستون يوماً بين تاريخ الحكم العسكري وبين تاريخ ايداع عريضة الدعوى يكون الدفع بعدم القبول غير صائب متعيناً رفضه عن الموضوع :

ومن حيث إن قرار إحالة المدعى الى المعاش قد صدر وفقاً لأحكام قانون المعاشات العسكرية التي تقضى بوجوب إحالة الضابط إلى المعاش إذ بلغ سنه وهو في رتبة البكباشي ٥٢ سنة وبذلك لا يكون القرار منطوياً على أية مخالفة للقانون وهذا ما سلم به المدعى في مذكرته الأخيرة .

ومن حيث إن المدعى يبنى طلب الإلغاء على أن وزارة الدفاع تعسفت معه في تأخير ترقيته إلى رتبة القائم مقام ثم إلى رتبة الأميرالاي ثم إلى رتبة اللواء وأنها تراخت في التصرف في المسائل المنسوبة اليه أربع سنوات دون مقتضى لفوت عليه هذه الترقية وترقى من بعده وأنه لم يكن يجوز لها تعليق ترقيته على نتيجة محاكمته وإن إحالته الى المعاش برتبة البكباشي عند بلوغه سن ٥٢ سنة نتيجة هذا التعسف .

ومن حيث إنه يبين من ذلك إن التعسف الذي ينسبه المدعى الى وزارة الدفاع لم يكن في إصدار القرار بالإحالة إلى المعاش وإنما كان في عدم ترقيته قبل ذلك إلى الرتب التي كان يرقى إليها في دوره لو لم تعلق ترقيته على محاكمته

وبذلك يكون طعنه في حقيقة الواقع منصبا على القرار الاداري الذي تركه في الترقية الى رتبة القائم مقام في سبتمبر سنة ١٩٤٣ وورقي فيها من يلونه في الأقدمية - والقراراتان جد مختلفين ولا يمكن اعتبار الأخير مندمجا في عموم الأول وقد تم قرار الترك وأنتج أثره القانوني قبل العمل بقانون إنشاء مجلس الدولة .

ومن حيث انه متى تقرر ذلك وكان من غير الجائز الطعن بالإلغاء في قرار التخطي في الترقية الصادر في سبتمبر سنة ١٩٤٣ والمقول بصدوره بطريق التعسف يكون طلب إلغاء قرار الاحالة الى المعاش تأسيسا على بطلان قرار التخطي غير سليم إذ أن قرار الاحالة الى المعاش قد صدر صحيحا غير مشوب بعيب إساءة استعمال السلطة ويتعين لكل ذلك رفض هذا الطلب .

ومن حيث انه بالنسبة الى الطلب الثاني الخاص بإلزام الحكومة بأن تدفع له مبلغ ١٠٨٠ جنيها قيمة الفرق بين راتب البكباشي وراتب القائم مقام فالأميرالاي فإن المدعي يؤسسه على سبب غير صحيح يقوم على اعتبار أن الترقية قد تمت قانونا الى هذه الرتبة مما جعله مستحقا لفرق رواتبها .

ومن حيث انه مادام قرار الإلغاء قد رفض لما تقدم من أسباب فيكون الأساس الذي بني على طلب فرق الراتب قد انهار مما يجعل هذا الطلب أيضا على غير أساس متعينا رفضه .

عن الطلبات الاحتياطية

ومن حيث أن المدعي عليها دفعت بعدم اختصاص المحكمة بالنظر في طلب اعتبار المدعي قد رقى إلى رتبة القائم مقام فالأميرالاي فاللواء تأسيسا على أن المحكمة ليست من فروع الادارة العامة فهي لا تملك اصدار قرارات بالترقية

ومن حيث أن طلب المدعي بحسب تصويره

له يقوم على ان حقه في الترقية الى هذه الرتبة ثابت قانونا ويطلب من المحكمة تقرير هذا الحق مع ما قد يترتب عليه من آثار قانونية مما يدخل في اختصاص هذه المحكمة الفصل فيه ومن ثم يكون الدفع بعدم الاختصاص غير صائب متعينا رفضه . ومن حيث انه بالنسبة الى موضوع هذا الطلب فالمدعي عنه غير مقبولة لان القرار الصادر بتخطيه في الترقية الى رتبة القائم مقام سنة ١٩٤٣ قد أنشأ مركزاً قانونياً لا يجوز المساس به الغاء لما تقدم من اسباب عند مناقشة طلبات المدعي الاصلية ومن ثم يكون هذا الطلب وما رتبته عليه المدعي من آثار بما في ذلك اعتباره قد رقى الى رتبة الأميرالاي فرتبة اللواء غير مقبول أيضا فيتعين الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة الى هذا الطلب ولا محل بعد ذلك لبحث أثر الحكم الصادر من المحكمة العسكرية بالنسبة الى هذا الطلب وان كان الظاهر من مطالعة الحكم المذكور انه لم يفصل في مسألة الترقية وكل ما فعله انه راعى عند توقيع الجزاء ما أصاب المدعي من ضرر بسبب ذلك تخفف الجزاء تبعا لذلك فالحكم على هذه الصورة لم يفصل في ترقية المدعي من عدمه ولا يمكن أن يحوز قوة الشيء المقضي به فيها .

ومن حيث انه بالنسبة إلى طلبات المدعي الخاصة باعتبار تاريخ إحالته إلى المعاش سنة ١٩٥٢ وتقرير معاش له على أساس ان الترقية التي تضمنها القرار السابق قد تمت فان هذين الطلبين واجبا الرفض مادام الطلب الذي تأسس عليه غير مقبول

ومن حيث انه بالنسبة الى طلب الحكم له بمبلغ ١٧٤ م و ١٤٦٦٥ ج فهذا المبلغ بعضه يطالب المدعي به على انه تعويض عما فاتته بسبب عدم ترقية والباقي يطالب به على انه فرق في راتبه وملحقات هذا الراتب على أساس ان الترقية تمت الى الرتب المتقدمة الذكر .

مؤسسة على اعتبار المدعى قد رقي لرتبة القائم مقام
فالأمير الإي فاللواء للأسباب التي بني عليها رفض
الطلب الأصلي الثاني من طلبات المدعى الذي
لا يخرج هذا الطلب عنه .

(صدر هذا الحكم من الدائرة الثانية المشكلة
برئاسة حضرة صاحب العزه محمد علي راتب بك وبحضور
حضرات اصحاب العزه محمد البايلى بك وعبد المحرم
بك ومحمد عبد السلام وعبد المجيد التهامى بك
المستشارين :)

د وحيث ان الدعوى بالنسبة الى الشق الأول
من هذا الطلب لا تخضع لولاية هذه المحكمة لأن
طلبات التعويض لا تخضع لولايتها الا في الحالات
المبينة بالفقرات الأخيرة من المادة الرابعة من
قانون انشاء مجلس الدولة وليست هذه الحالة منها
فيتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر هذا
الشق من الدعوى .

د ومن حيث انه بالنسبة للشق الثاني من الطلب
المتقدم فإن الدعوى به واجبة الرفض مادامت

قضاء محكمة النقض والإبرار الجنائية

(تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة احمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور
حضرات أصحاب العزة احمد فهمى ابراهيم بك وكيل المحكمة واحمد حسنى بك و ابراهيم
خليل بك ومحمد احمد غنيم بك ، مستشارين واسكندر فوزى بك رئيس النيابة)

٢٠٠

٦ يونيه سنة ١٩٥٠

(تهود — محكمة الجنايات — عدم اتخاذ
الاجراءات للنصوص عليها في اللوائح ١٧ و ١٨ سبتمبر
— اغفال سماع الشهود — لا اخلال)

المبدأ القانوني

اذا كان المتهم المقدم الى محكمة الجنايات
لم يتخذ فيما يتعلق بالشهود الذين استشهدهم
ما نصت عليه المادتان ١٧ و ١٨ من قانون
تشكيل محاكم الجنايات فلم يقدم لقاضى الاحالة
قائمة بهم ولم يعلنهم بالحضور أمام المحكمة
فليس له أن يطعن على الحكم بحجة أن المحكمة
اخلت بحقه في الدفاع باغفال سماع هؤلاء
الشهود .

المحكمة

من حيث أن الطاعن يقول في طعنه ان
الحكم المطعون فيه حين دانه بالقتل العمد جاء
قاصرا وأخل بحقه في الدفاع فقد تمسك المدافع
عنه بما ورد بعريضة مودعة بمانب الدعوى
تقدمت من أخى القتل يقول فيها ان القاتل
شخص غيره لم يميزه أشاهد بسبب وجود
أشخاص كثيرين في المشاجرة وان هذا التمسك
منه بمفاده اصراره على سماع من وردت أسماؤهم
بهذه العريضة من الشهود ولكن المحكمة أغفلت

هذا التحقيق كما أغفلت ما أشار اليه من أنه توجه
الى نقطة البوليس وأبلغ الضابط بالحادث قبل
تبليغ العمدة عنه عما كان يترتب عليه ثبوت انه
لم يرتكب الحادث — وان ما قاله أخو القتل
هو الصحيح .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة
الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها
والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها
ومتى كان الأمر كذلك فلا محل لما يثيره الطاعن
حول تقدير الأدلة التي عولت عليها محكمة
الموضوع ومبلغ الاطمئنان إليها بما لامعقب عليها
فيه . أما ما يشير إليه عن الشهود المشار إليهم في
العريضة فردود بأنه لم يتخذ في شأنهم ما نصت
عليه المادتان ١٧ و ١٨ من قانون تشكيل محاكم
الجنايات ، إذ لم يقدم لقاضى الاحالة قائمة بها
ولم يعلنهم بالحضور أمام المحكمة .

(طعن فرغلى سليم عبد الله ضد النيابة واخرى
مدعية بحق مدنى رقم ٨٤ سنة ٢٠ ق)

٢٠١

٦ يونيه سنة ١٩٥٠

المبدأ القانوني

(حكم - وجوب اقامته على التحقيق الذى
تجربه المحكمة بنفسها - عدم سماع الشهود)
الأصل فى الأحكام الجنائية انها لا تبني

٢٠٢

٦ يونيو سنة ١٩٥٠

شاهد . تعدد اقواله . استناد الحكم الى احدها دون الاشارة الى الرواية الأخرى . لا بطلان .
المادة ٧٢ على مدى تطبيقها

المبايعة القانونية

١ - لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وذكر الادلة على ثبوتها قبل الطاعن وكان من شأن الادلة التي اوردها ان تؤدي إلى مارتبه عليها وكان لمحكمة الموضوع الحرية في ان تاخذ بشهادة الشاهد في جلسة المحاكمة او امام النيابة ولو كانت مخالفة لاقواله الاولى في تحقيقات البوليس اذ المرجع في كل ذلك هو لاطمئنانها إلى صدق الرواية التي تأخذ بها فان الطعن على الحكم بحجة انه اخذ برواية لاحد الشهود مع ان لهذا الشاهد رواية أخرى في التحقيق ، لم يشر الحكم اليها لا يكون له محل .

٢ - ان نص المادة - ٧٢ ع صريح في أن القانون انما يوجب معاملة المتهم الذي زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة على مقتضاها إذا كانت العقوبة الواجب تطبيقها مع ملاحظة موجبات الرأفة ان وجدت ، هي الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة فإذا كانت العقوبة المؤقتة على الطاعن هي السجن فان الطعن على الحكم بحجة أن المحكمة أغفلت تطبيق المادة ٧٢ لا يكون له محل .

لا على التحقيقات التي تجريها المحكمة بنفسها - فاذا كانت محكمة اول درجة لم تسمع شهودا وقضت ببراءة المتهم . ثم ألغت المحكمة الاستئنافيه هذا الحكم دون ان تسمع الشهود ايضا رغم تمسك المتهم بسماع اقوالهم فان هذا خطأ جوهري في الاجراءات تخل بحق المتهم في الدفاع ويبطل الحكم .

المحكمة

د حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أن محاكمته قد تمت دون سماع شهود لافي أول درجة حين قضت المحكمة ببراءته ولا في ثاني درجة حيث أصدرت المحكمة الحكم المطعون فيه وذلك على الرغم من تمسك محاميه بسماعهم .

وحيث إن الثابت في محاضر الجلسات أن المحكمة لم تسمع شهوداً في درجتى التقاضى وأن محامى الطاعن تمسك بسماعهم أمام المحكمة الاستئنافية ولكنها أصدرت الحكم المطعون فيه بإدائته من غير أن تجيبه الى إلى هذا الطلب . ولما كان الأصل في الأحكام الجنائية أنها لا تبني إلا على التحقيقات التي تجريها المحكمة بنفسها فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تجيب الطاعن إلى ما طلبه من سماع الشهود مادام أنهم لم يسمعوا أمام محكمة أول درجة . اما وقد قضت بإدائته دون سماعهم فانها قد أخطأت خطأ جوهرياً في الاجراءات وأخلت بحق الطاعن في الدفاع مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه

د وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة الى التحدث عن باقى أوجه الطعن .

(طعن السيد عوض محمد ضد النيابة رقم ٢٩٠

سنة ٢١ ق)

المحكمة

« حيث ان حصل الوجهين الاول والثاني من اوجه الطعن هو ان الحكم المطعون فيه — اذ دان الطاعن بالضرب المفضي إلى الموت ، قد استند — ضمن ما استند إليه — في ذلك الى اقوال لآخى المجنى عليه ، قال الحكم إنه قررها بالتحقيق وامام المحكمة بالجلسة في حين ان لهذا الشاهد رواية أخرى عن الحادث بدأ يذكرها في محضر البوليس ثم عاد فعدل عنها إلى الاقوال التي قررها امام النيابة ثم امام المحكمة بالجلسة . بما كان يتعين معه على المحكمة ، وقد أخذت باحدى الروايتين دون الاخرى ، أن تشير الى الرواية الاولى وأن تبين سبب اطراحها وأخذها بالرواية الاخرى ، ويقول الطاعن انه كان من شأن اغفال الحكم لرواية الشاهد المشار اليها ان أحد الشهود الذين شهدوا في التحقيقات بما يؤيد الاتهام — ان عدل امام المحكمة عن هذه الشهادة وقرر أقوالا تنفق ورواية أخى المجنى عليه امام البوليس ، لم تأخذ المحكمة بهذا العدول ولو انها لم تغفل رواية أخى المجنى عليه سالفة الذكر ، لما انتهت إلى القول « بأن ما شهد به الشاهد المذكور فتح الله على محمد امام المحكمة كانت محاولة منه لتخفيض للتهمة » هذا إلى ان ما أعتمد عليه الحكم في إطراح أقوال هذا الشاهد أمام المحكمة من ان الحادث قد وقع في وقت كان ضوء القمر فيه كافيا لآمكان الرؤية ، وفي مكان يغمره هذا الضوء ، هذا الذي اعتمد عليه الحكم لا يقوم على أساس من تحقيق المحكمة أو من الاوراق وانما هو يقوم على تحديد جزاف للوقت الذي حصل فيه الحادث مما من شأنه ان يخل بحق الدفاع ،

« وحيث انه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين

واقعة الدعوى ، وذكر الادلة على ثبوتها قبل الطاعن ، وكان من شأن الادلة التي أوردها أن تؤدي الى مارتبه عليها ، وكان لمحكمة الموضوع الحرية في ان تأخذ بشهادة الشاهد في جلسة المحاكمة أو أمام النيابة ولو كانت مخالفة لاقواله الاولى في تحقيقات البوليس اذ المرجع في كل ذلك هو لاطمئنانها الى صدق الرواية التي تأخذ بها . لما كان ذلك فان ما يثيره الطاعن في هذين الوجهين من طعنه لا يعدو في واقعه ان يكون جدلا في موضوع الدعوى وعودا إلى مناقشة أدلتها بما لا شأن لمحكمة النقض به .

« وحيث ان حصل الوجه الثالث هو ان من المتهم وقت ارتكاب الحادث كانت أقل من سبع عشرة سنة ، وقد قضت المحكمة بمعاقبته بالسجن لمدة خمس سنوات عن جريمة الضرب المفضي إلى الموت التي تعاقب عليها المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات بالاشتغال الشاقة المؤقتة أو السجن من ثلاث سنوات إلى سبع . ولذا فان الحكم المطعون فيه يكون قد أعفل معاملة على مقتضى نص المادة ٧٢ من قانون العقوبات .

« وحيث ان نص المساده ٧٢ صريح في ان القانون انما يوجب معاملة المتهم — الذي زاد عمره على خمس عشرة سنة — على مقتضاها إذ كانت العقوبة الواجب تطبيقها (مع ملاحظة موجبات الرأفة ان وجدت) هي الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة ، ولما كانت العقوبة الموقعة على الطاعن هي السجن فان ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له اساس

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير اساس متعينا رفضه موضوعا ،

(طعن مهدي على محمد سعد ضد النيابة رقم ٣٩٥

سنة ٢٠ ق)

٢٠٣

٦ يونيه سنة ١٩٥٠

نقض قبوله بالنسبة لاحد الطاعنين يقتضى
نقض الحكم بالنسبة للطاعن الباقي في حالة وحدة
الواقعة . شهود - عدم سماعهم - إخلال بحق الدفاع

المبادئ القانونية :

١- لمحكمة الموضوع أن تستخلص
الواقعة من أقوال الشهود متى كان من شأنها
أن تؤدي إلى ذلك الاستخلاص .

٢- لمحكمة الموضوع أن تأخذ باستعراف
المجنى عليه على المتهم - كما هو الشأن في أدلة
الاثبات كافة - متى اطمانت اليه ولو كان يعرفه
من قبل كما أنها ليست ملزمة بالأخذ بشهادة
شهود النفي ولا الرد عليها .

٣- الدفع ببطلان المعاينة التي أخذتها
النيابة هو دفع ببطلان اجراء من الاجراءات
السابقة على المحاكمة يجب لقبوله طبقاً لنص
المادة ٣٢٦ تحق أن يبادر المتهم إلى التمسك
به أمام محكمة الموضوع قبل سماع شهادة
الشهود وإلا سقط حقه فيه فاذا كان لم يفعل
فلا يكون له التمسك به أمام محكمة النقض

المحكمة

و حيث ان الوجهين الأول والثاني من أوجه
الطعن يتحصلان في أن الواقعة كما أثبتها الحكم على
لسان أخت المجنى عليه تتجافى مع ما يستخلص
من أقوالها في التحقيقات كما ان الحكم لم يعن
بالرد على دفاع الطاعن .

و حيث ان هذا القول مردود بأن لمحكمة

الموضوع أن تستخلص الواقعة من أقوال الشهود
متى كان من شأنها أن تؤدي إلى ذلك الاستخلاص
وقد ذكر الطاعن نفسه في هذا الوجه نقلاً عن
أقوال الشاهدة أنها قالت انها رأت أخاها قبل
إغلاق باب الكابينة مرتدياً ملابس ثم خلعها
بعد أن قام قليلاً بجانب الطاعن فاذا كانت محكمة
الموضوع قد رأت في ذلك القول ما يؤيد الأدلة
الأخرى التي أوردتها على انه هتك عرض أخيها
المجنى عليه فان الاستخلاص لا يكون متجافياً مع
أقوال الشاهدة - أما عدم رد المحكمة على دفاع
الطاعن في هذا الشأن فلا يجب بالحكم مادام هذا
الدفاع مقصوراً على مناقشة أدلة الثبوت إذ أن
الرد عليه مستفاد ضمناً من أدلة الطاعن استناداً
إلى الأدلة التي أوردتها الحكم .

و حيث ان الوجهين الثالث والرابع من
أوجه الطعن يتحصلان في بطلان عملية الاستعراف
التي استند إليها الحكم في الادانة لأن المجنى عليه
اعترف في التحقيقات بأنه كان يعرف الطاعن
من قبل كما ان الحكم لم يأخذ بشهادة شاهدي
النفي ولم يعن بالرد عليها .

و حيث ان ما يثيره الطاعن من ذلك مردود
لأن لمحكمة الموضوع أن تأخذ باستعراف المجنى
عليه على المتهم - كما هو الشأن في أدلة الاثبات
كافة - متى اطمانت إليه ولو كان يعرفه من قبل
كما انها ليست ملزمة بالأخذ بشهادة شهود النفي
ولا بالرد عليها .

و حيث ان الوجه الأخير من أوجه الطعن
يتحصل في بطلان المعاينة التي أجرتها النيابة في
غير حضور الطاعن

و حيث ان هذا الذي يثيره الطاعن إنما
هو دفع ببطلان إجراء من الاجراءات السابقة
على المحاكمة فكان يجب لقبوله طبقاً لنص المادة

٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات أن يادر الطاعن الى التمسك به أمام محكمة الموضوع قبل سماع شهادة الشهود وإلا سقط حقه فيه ، وبما أنه لم يفعل فلا يكون له التمسك به أمام محكمة النقض .
« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن محمود عزت أمين ضد النيابة رقم ٩١٤ سنة ٢٠ ق)

٢٠٤

٦ يونيه سنة ١٩٥٠

نقض قبوله بالنسبة لأحد الطاعنين يقتضى
نقض الحكم بالنسبة للطاعن الثانى فى حالة وحدة
الواقعة . شهود . عدم سماعهم . اخلال الدفاع
المبادئ القانونية

١ - ان نقض الحكم بالنسبة لأحد الطاعنين يقتضى نقضه بالنسبة للطاعن الثانى فى حالة وحدة الموضوع محققا لحسن سير العدالة .
٢ - ان عدول المحكمة عن سماع شهادة الشهود بعد تقريرها سماعهم وإدانة المتهم بناء على أقوال هؤلاء الشهود فى التحقيقات الابتدائية فيه اخلال بحق المتهم فى الدفاع يستوجب نقض الحكم .

المحكم

« حيث ان ما ينعاه الطاعن الأول على الحكم المطعون فيه ، ان المحكمة قد استندت - ضمن ما استندت إليه - فى إدانته الى أقوال شهود الاثبات ، فى حين أن هؤلاء الشهود لم يسمعوا ، لا أمام محكمة الدرجة الأولى ولا أمام

المحكمة الاستئنافية وقد تمسك أمام هذه المحكمة الأخيرة بطلب سماعهم . فقررت بإجابة هذا الطلب ولكنها عدلت عن تنفيذ هذا القرار وقضت بإدانته دون سماع الشهود ودون أن تتحدث فى حكمها عن سبب هذا العدول .

« وحيث ان النيابة العامة رفعت الدعوى على الطاعنين بأنهما بددا ٦٨٠ « فردة كاوتش » ، لحسين عمر مكحل كانت قد تسلمت إليهما على سبيل الوكالة بأجر فاخلساها اضراراً به وطلبت عقابهما بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، فقضت محكمة أول درجة غيائياً بعد أن سمعت أقوال المجنى عليه ببراءتهما قولاً منها بأن هذه المعاملات بين المجنى عليه وبينهما مديونية بحته فاستأنفت النيابة هذا الحكم ، والمحكمة الاستئنافية قضت غيائياً بقبول الاستئناف وإلغاء الحكم المستأنف وإدانة الطاعنين واستندت فى ذلك - ضمن ما استندت إليه - إلى أقوال شهود سمعوا فى التحقيقات ولم يسمعوا أمامها بالجلسة وقد عارض المتهمان وطلب الدفاع عنهما سماع هؤلاء الشهود فاستجابت المحكمة لهذا الطلب وقررت بإعلانهم إلا أنها عادت بجلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ فقررت بالعدول عن هذا القرار وحجزت القضية للحكم وصرحت للدفاع بتقديم مذكرات ، وقد ظل الدفاع عن الطاعنين مستمسكاً فى مذكرته بطلب سماع الشهود ولكن المحكمة قضت برفض المعارضة وتأييد الحكم الغيائى لأسبابه ولم تبين فى حكمها سبب صدور قرارها بالعدول عما سبق أن قررت من سماع أولئك الشهود كما لم ترد على ما تمسك به الدفاع فى مذكرته من طلب سماعهم لما كان ذلك ، وكان الأصل فى الأحكام الجنائية أن تبنى على التحقيق الذى تجر به المحكمة بنفسها بالجلسة ، وكانت محكمة أول درجة قد أصدرت حكمها بالبراءة دون سماع الشهود الذين تمسك

المحكمة

« حيث ان بما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه — وقد دانه بالنصب الذي كانت كانت طريقة الاحتيال فيه تحرير فواتير مزورة وتقديمها إلى المدعى المدني مؤسسا ذلك على أن التغيرات الحاصلة بالفواتير انما هي من فعل الطاعن بوصفه مديرا لمحل هذا المدعى ومعتادا على تحرير الفواتير — ان الحكم قد أغفل الرد على دفاع الطاعن من ان هذه التغيرات قد حصلت بخط المدعى المشار اليه وانه فعل ذلك اضاراً به للأسباب التي أوردتها بمذكرته ولم تستجب الى ما طلبه تحقيقاً لهذا الدفاع من ندب خير لمعرفة ما اذا كانت هذه الفواتير قد حررت بخطه .

« وحيث انه يتضح من الاطلاع على مفردات الدعوى التي امرت هذه المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن ، ان الطاعن في المذكرة المقدمة منه الى محكمة أول درجة ، قد تمسك بدفاعه المبين بهذا الوجه كما تمسك بطلب ندب خير لبيان ما إذا كانت الفواتير قد حررت بخطه ام بغير خطه ، كما تمسك بذلك امام المحكمة الاستئنافية — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند — ضمن ما استند اليه في ادانة الطاعن — الى القول بأن التغير الحاصل في الفواتير انما هو من فعل الطاعن بوصف كونه مديراً لمحل المجنى عليه ومختصاً بتحريرها ، ولم يتعرض لطلب تعيين الخبير او لدفاع الطاعن سالف الذكر او يرد عليه بما يفنده ، مع انه دفاع جوهرى من شأنه لو صح ان يؤثر في مركز الطاعن من الاتهام — لما كان كل ذلك في المحكمة تكون بذلك اخلت بحق الطاعن في الدفاع بما يعيب حكمها

الطاعن بسماعهم ، وكان الحكم المطعون فيه ، قد ارتكن — فيما ارتكن إليه — الى ما قرره هؤلاء الشهود بالتحقيقات دون أن تورد المحكمة في حكمها أسباب عدولها عما سبق أن قرره من سماعهم لما كان كل ذلك ، فان المحكمة تكون قد اخلت بحق الطاعن في الدفاع مما يعيب حكمها ويوجب نقضه

« وحيث ان نقض الحكم بالنسبة للطاعن الأول يقتضى نقضه بالنسبة للثاني أيضاً لوحدة الموضوع لتحقيقاً لحسن سير العدالة ، فانه يتعين لذلك قبول الطعن بالنسبة للطاعنين معاً — وبغير حاجة الى البحث في باقى أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الأول أو في أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الثاني .

(طعن احمد البلاس ابراهيم وآخر ضد النيابة رقم ٤٣١ سنة ٢٠ ق)

٢٠٥

١٢ يونيه سنة ١٩٥٠

حكم . تسببه دفاع جوهرى . عدم الرد عليه . بطلان

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم أنكر أمام محكمة الموضوع أن التغير الحاصل في الفواتير محرر بخطه وطلب من المحكمة ندب خير لتحقيق دفاعه فقضت المحكمة بادانته استناداً إلى أن التغير حصل بخطه ولم يتعرض المحكمة لدفاعه ولم ترد عليه فان ذلك اخلال بحق الدفاع لأنه دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يؤثر في مركز المتهم في الاتهام .

ويوجب تقضه وذلك من غير حاجة لبحث باقى
اوجه الطعن.

(طعن ليفترى كوتيسيس ضد النيابة وآخر مدع
بحق مدنى رقم ١٩٠٢ سنة ١٩ ق)

٢٠٦

١٢ يونيه سنة ١٩٥٠

ضرب . لا يقتضى قصد جنائى خاص

المبدأ القانونى

إذا كان فعل الضرب الذى أثبتته الحكم
على الطاعن ودانته من أجله يتضمن بذاته
العمد وجريمة الضرب طبقا للبادة - ١/٢٤٠
التي دين بها الطاعن لا تقتضى قصدا جنائيا
خاصا يمين على المحكمة بحثه والتحدث عنه
فان الطعن على الحكم بحجة أنه دان المتهم دون
أن يذكر أن الضرب حصل عمدا لا يكون
له أساس .

المحكمة

حيث ان حصل الطعن هو أن الحكم
المطعون فيه جاء قاصرا من ناحيتين أولاها
أنه أغفل اثبات حصول الضرب عن سبق اصرار
أو عمد أو نية اجرام بل اقتصر على الإشارة
الى أن التهمة ثابتة وهى أن الطاعن ضرب المجنى
عليه على عينه اليمنى وبعض اجزاء أخرى من
جسمه . . . دون أن يذكر أن الضرب حصل
عمدا - والثانية ان الحكم مع اعتماده على
اقوال المجنى عليه فانه أغفل الإشارة الى تناقض
اقواله في مراحل التحقيق مع انه كان يجب
التعرض لها وبيان السبب في تعويل المحكمة

على احدى رواياته دون غيرها . ثم ان الحكم
فوق هذا قد أغفل الرد على دفاع الطاعن المستند
الى الكشف الطبى اذ قال ان الرواية الأخيرة
التي رواها المجنى عليه تتعارض مع ما تبين من
ذلك الكشف الذى يتفق ودفاع الطاعن من ان
اصابات المجنى عليه انما حدثت من عشرة له
اوقعته على تسكئة فأصيبت اضلاعه بما وجد فيها
من المكسور نتيجة هذا الوقوع .

وحيث ان الحكم المطعون فيه حصل
واقعة الدعوى من ان الطاعن كان يبنى داخل
مقهى يستأجره من المجنى عليه ، فحضر له هذا
الآخر مودعا عليه ، فتعصب الطاعن من هذا
الاعتراض وضرب المجنى عليه على عينه اليمنى أفترده
ابصارها . ودفعه على الأرض بقوة دفعة احدثت
كسرا باضلاعه وباقي الاصابات الموضحة بالكشف
الطبي - ثم اورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها ،
كما اورد ملخص الكشف الطبى وأشار الى
اقوال الطاعن اذ قرر عند أول استجواب له في
التحقيق الأولى الذى اجراه البوليس انه دفع
المجنى عليه ، فتمتط على الأرض وتجت عن ذلك
إصابته كما اشار الى عدوله عن هذا القول فيما
بعد والى دفاع محاميه في الجلسة ، اذ سلم بأنه
دفع المجنى عليه فوقع على الاحجار ولكنه فعل
ذلك اضطراراً لأن المجنى عليه امسك (بالسقالة)
الحشب التي كان يشتغل بالبناء وهو واقف عليها
ولذا فقد طلب الحكم ببراءته تطبيقا للبادة ٢١
من قانون العقوبات - لما كان ذلك ، وكان فعل
الضرب الذى اثبتته الحكم على الطاعن ودانته
من أجله يتضمن بذاته العمد وكانت جريمة
الضرب التي دين بها لا تقتضى قصدا جنائيا خاصا
يتعين على المحكمة بحثه والتحدث عنه . فان ما يثيره
الطاعن لا يكون سوى جدل في موضوع الدعوى

المحكم

« حيث ان وجهي الطعن يتحصلان في القول بأن الطاعن أناب عنه وكيله حضر بجلسته المعارضة وقدم للمحكمة شهادة طبية تثبت عجزه عن الحضور بسبب المرض ولكن المحكمة اكتفت بإرفاقها بالمحضر دون أن تسمع دفاعه ثم قضت باعتبار المعارضة كأن لم تكن دون أن تتمكن من إبداء دفاعه أو ترد على قيام هذا العذر القهري ولا أن تشير الى تلك الشهادة ، كما ان المحكمة قد شددت العقوبة اعتماداً على صحيفة سوابقه دون أن تسأله عنها ، وهذا منها إخلال بحق الدفاع وقصور في الحكم .

« وحيث انه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة وعلى ملف الدعوى ان الذي أمرت المحكمة بضمه تحقيقاً لوجه الطعن ان هذا المحضر ليس فيه ما يشير الى حضور محام عن الطاعن أو أن شهادة مرضية قدمت ، ولكن بالملف شهادة خالية من أية إشارة دالة على انها قدمت لهيئة المحكمة أو لكاتب الجلسة ، وإذن فلا دليل على ما يزعمه الطاعن من ان أحداً حضر عنه بالجلسة وقدم تلك الشهادة للمحكمة ، أو أنها اطلعت عليها . لما كان ذلك ، وكان عدم حضور الطاعن بجلسته المعارضة وعدم إبداء العذر الذي يقول انه منعه من الحضور الى المحكمة لا يدع بطبيعة الحال محلاً لردّها على ذلك العذر ، أو مجالاً لسؤاله عما جاء بصحيفة سوابقه . فإن ما ينعاه على الحكم المطعون فيه من اخلال بحق الدفاع أو قصور في البيان لا يكون له محل .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير اساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن سلامة ابراهيم خليل ضد النيابة رقم ٤٣٣

سنة ٢٠ ق)

وتقدير ادلة الثبوت فيها مما لا معقب على محكمة الموضوع فيه ولا تقبل إثارتها امام محكمة النقض « وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير اساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن حسن حسن السبكي ضد النيابة رقم ٨٩

سنة ١٠ ق)

٢٠٧

١٢ يونيو سنة ١٩٥٠

اثبات . خلو محضر الجلسة عن اثبات حضور أحد عن المتهم او تقديم شهادة مرضية لتخلقه عن الحضور - عدم رد الحكم على ما يتمسك به المتهم من عذر في التخلّف عن الجلسة . ليس له محل

المبدأ القانوني

إذا لم يثبت في محضر الجلسة ما يشير إلى حضور محام عن المتهم أمام محكمة الموضوع أو أن شهادة مرضية قدمت لإثبات عذر المتهم في التخلّف عن الحضور ولكن وجد بالملف شهادة خالية من أية إشارة ودالة على أنها قدمت لهيئة المحكمة أو لكاتب الجلسة فلا يكون هناك دليل على ما يزعمه الطاعن من أن أحداً حضر عنه بالجلسة وقدم تلك الشهادة للمحكمة - ولما كان عدم حضور الطاعن بجلسته المعارضة وعدم إبداء العذر الذي يقول إنه منعه من الحضور الى المحكمة لا يدع بطبيعة الحال محلاً لردّها على ذلك العذر وبالتالي فإن ما بناه المتهم على الحكم المطعون فيه من اخلال بحق الدفاع لا يكون له محل .

٢٠٨

١٢ يونيه سنة ١٩٥٠

تسيرة . أذاعتها بنشرها في الجريدة الرسمية .
لا يلزم

المبدأ القانوني

ان مفاد المادة الأولى والفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ ان القانون المذكور قد وكل طريقة اذاعة الاسعار التي أوجب تحديدها في يوم الجمعة من كل أسبوع إلى المحافظ أو المدير ولما كانت المادتان ٢٦ و ٢٧ من الدستور لا تختمان النشر في الجريدة الرسمية إلا بالنسبة للقوانين التي تصدر من السلطة التشريعية وإذا كانت القرارات الوزارية التي تصدر تنفيذا لتلك القوانين تعتبر مكملتها ويجب لذلك نشرها بالجريدة الرسمية أسوة بها فان الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى قرارات لجنة التسعيرة فهي ذات صفة موقوتة فوق كونها ذات صفة محلية ولهذا الاعتبار فان القانون قد نص على تخويل المدير أو المحافظ اصدار ما يراه كفيلا بتحقيق اذاعة تلك الجداول على ساكني مديريته أو محافظته متوخيا في ذلك ظروف كل اقليم .

المحكمة

« حيث ان أوجه الطعن تحصل في ان الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون - أولا - لأنه وقد دان الطاعن بأنه مع آخر عرضا للبيع سلامة مسعرة بأكثر من المقرر بالمخالفة

للقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ ، فانه كان يجب تطبيقا لتصوير هذا القانون ان يثبت ان قرار المدير أو المحافظ بطريقة النشر عن الاسعار وكذلك الجدول الأسبوعي للاسعار قد نشر بالجريدة الرسمية حتى يمكن مساءلته لمخالفة احكام ذلك القانون ، أما ولم يثبت الحكم ان القرار او الجدول نشر بالجريدة الرسمية ، فانه يكون قد أخطأ في الحكم باداته . ثانيا - قصر الحكم في بيان الواقعة ومواد القانون المنطبقة عليها وفي بيان ان الملح داخل في جدول السلع الخاضعة للتسعير الجبري ، كما انه لم يبين سعره في يوم وقوع المخالفة . ثالثا - ان الحكم المطعون فيه دان الطاعن باعتباره فاعلا ، مع انه في الواقع شريك لآخر هو الذي تولى البيع ولم يكن هو موجودا بالمحل وقت وقوع المخالفة ، وقد عارض ذلك الآخر في الحكم الغيابي ولم يكن قد فصل في المعارضة بعد بما كان يتعارض معه ارجاء الفصل في استئناف الطاعن حتى يفصل في المعارضة المرفوعة عن الفاعل ،

« وحيث ان القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الذي لم ينازع الطاعن في نشره يقضي في المادة الأولى منه بأن تنشأ في كل محافظة وفي كل عاصمة مديرية لجنة برئاسة المحافظ أو المدير تدعى « لجنة التسعير » كما يقضي في الفقرة الثالثة منه بأن « يعلن المحافظ ، او المدير جدول الاسعار التي تحددها اللجنة في مساء يوم الجمعة من كل اسبوع ويكون الاعلان بالكيفية التي يصدر بها قرار من المحافظ او المدير ، ومفادهذين النصين ان القانون المذكور قد وكل طريقة اذاعة الاسعار التي أوجب تحديدها في يوم الجمعة من كل اسبوع الى المحافظ او المدير ، ولما كانت المادتان ٢٦ و ٢٧ من الدستور لا تختمان النشر

في الجريدة الرسمية إلا بالنسبة للقوانين التي تصدر من السلطة التشريعية ، وإذا كانت القرارات الوزارية التي تصدر تنفيذا لتلك القوانين تعتبر مكلة لها ويجب لذلك نشرها بالجريدة الرسمية اسوة بها ، فان الأمر ليس كذلك بالنسبة الى قرارات لجنة التسعير التي نص القانون على اصدارها في يوم يعينه من ايام كل اسبوع لكي يترقب صدورها كل ذى شأن في ذلك اليوم ، فهي ذات صبغة موقوتة فوق كونها ذات صبغة محلية تسرى في دائرة المحافظة او المديرية ، ولهذه الاعتبار فان القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ سالف الذكر قد نص على تخويل المدير أو المحافظ اصدار ما يراه كفيلا بتحقيق اذاعة تلك الجداول على ساكني مديريته او محافظته متوخيا في ذلك ظروف كل اقليم . ولما كان الأمر كذلك ، وكان الثابت في الأوراق ان محافظ القاهرة قد حقق حكم القانون بالنشر الذي ارتآه ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له اساس من القانون ، اما ما يثيره بصدد عدم ادراج الملح بالجدول المرافق للقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ ، فان الثابت في ذلك الجدول عكس ذلك إذ ان الملح وارد به ضمن السلع الخاضعة للتسعير الجبرى . هذا وقد طبق الحكم المطعون فيه مواد القانون على الواقعة الثابتة به تطبيقا صحيحا . واما ما ينعاه الطاعن على الحكم من القصور في بيان الواقعة وانه باعتباره شريكا كان يجب ارجاء محاكمته حتى يفصل في التهمة بالنسبة الى الفاعل فردود بأن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دانه بها باعتباره فاعلا لا شريكا مستندا في ذلك الى الأدلة التي اوردها والتي من شأنها ان تؤدي الى ما رتب عليها .

وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير

اساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن بندارى ابراهيم سالم ضد النيابة رقم ٤٥٤ سنة ٢٠ ق)

٢٠٩

١٣ يونيه سنة ١٩٥٠

حكم . تسيبه بما لاسند له من الأوراق . بطلان

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقيم على دليل لاسند له من أوراق المدعى فان هذا يعيبه ويستوجب نقضه .

المحكمة

« حيث ان بما بنى عليه الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بالقتل الخطأ قد استند — فيما استند إليه في ذلك الى القول بانه ثبت من أقوال الشهود جميعا ان المتهم الأول (الطاعن) لم يكن يضىء نور السيارة ، على حين ان هذا الاجماع الذى قال به الحكم لاسند له في الأوراق ، بما من شأنه أن يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

« وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه ان بما استندت إليه المحكمة . انه ثبت من شهادة شهود الحادث أن المتهم الاول (الطاعن) لم يكن يضىء النور كما تقضى بذلك الاصول ، ، ولما كان هذا الذى استند إليه الحكم لا يتفق مع ما هو ثابت بمحضر جلسة المحاكمة ومفردات الدعوى — التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن — فان الحكم المطعون فيه يكون قد أقيم على دليل لاسند له من أوراق

٦٢ من قانون العقوبات

المحكمة

« حيث ان مؤدى وجهى الطعن هو أن المحكمة على الرغم مما قالته في الحكم المطعون فيه من ان الطاعن حين اطلق العيار النارى على المجنى عليه كان فاقد الشعور والاختيار بفعل مخدر تعاطاه ، وعلى الرغم من استبعادها نية القتل في حقه لهذا السبب ، فانها قد آخذته عن جريمة الضرب المفضى الى الموت ، وهذا منها خطأ في تطبيق القانون إذ كان مقتضى انعدام ارادته بفعل المخدر ألا يؤخذ إلا على القتل الخطأ فقط . هذا إلى انها قد أخطأت في الاستدلال من حيث تصوير الواقعة ، فقد دفع الطاعن بأن العساكر لما ان رأوه محتاجا بفعل الحشيش الذى تعاطاه تألبوا عليه وضربوه بقصد انتزاع البندقية التى كان يحملها فأحدثوا به اصابات مبينة بالتقرير الطبى ؛ ولكنه تشبث بها وهم يجذبونها منه ، وعندئذ اطلق منها العيار النارى الذى أودى بحياة المجنى عليه ، ولكن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفاع مع وجاهته وتدعيمه بالتقرير الطبى الذى اثبت تعدد الاصابات به .

« وحيث ان واقعة الدعوى - على ما أثبتتها المحكمة المطعون فيه - هي ان الطاعن وهو خفير نظامى قد تناول باختياره مادة مخدرة هي الحشيش ففقد شعوره ، ثم جرى الى المركز وهو يحمل البندقية الأميرية عهده . وهناك أطلق منها مقدوما نارا بأصاب المجنى عليه فقتله وفيما هو يحاول الهرب اعتدى على أحدهم حاولوا القبض عليه بما سورتها على رأسه فأحدث به جرحا . وقد عاقبه المحكمة بالحكم المطعون فيه على ما وقع منه باعتباره ضربا مفضيا الى الموت وضربا بسيطا . وتطبيقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات وقعت عليه عقوبة

الدعوى بما يعيبه بما يوجب نقضه .

« وحيث انه لذلك يتعين قبول الطعن موضوعا ونقض الحكم المطعون فيه .

(طعن عبد الرؤوف شفيق ابوالخير ضد النيابة واخرين مدعين بحق مدنى رقم ٤٦٧ سنة ٢٠ ق)

٢١٠

١٢ يونيه سنة ١٩٥٠

مسئولية جنائية . مخدر . غيبوبة ناتجة عنه .
مسئولية المتهم عن فعله مسئولية كاملة إذا تعاطى المخدر برضاه والجرائم ذات العمد الخاص لا يكفي في اثبات العمد في هذه الحالة الاستناد إلى افتراضات قانونية

المبدأ القانونى

لما كانت الغيبوبة المانعة من المسؤولية على مقتضى المادة ٦٣ من قانون العقوبات هي التى تكون ناشئة عن عقاير مخدرة تناولها الجانى قهرا عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها ، فان مفهوم ذلك ان من يتناول مادة مخدرة مختارا وعن علم بحقيقة أمرها يكون مسئولا عن الجرائم التى تقع منه وهو تحت تأثيرها ، فالقانون فى هذه الحالة يجرى عليه حكم المدرك التام الادراك مما يبنى عليه توفر القصد الجنائى لديه ، إلا أنه لما كانت هناك بعض جرائم يتطلب القانون فيها ثبوت قصد جنائى خاص ، فإنه لا يمكن القول باكتفاء الشارع فى ثبوت هذا القصد بافتراضات قانونية ، بل يجب التحقق من قيامها من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع ، وهذا ما استمر عليه قضاء هذه المحكمة فى تفسيرها للمادة

٢١١

١٢ يونيه سنة ١٩٥٠

استئناف النيابة . محكمة استئنافية غير مقيدة
بطلبات النيابة

المبدأ القانوني

ان المحكمة غير مقيدة لما تستند اليه النيابة
في تقرير الاستئناف أو تبدييه في الجلسة من
الطلبات بل أنه يترتب على رفع الاستئناف
منها نقل الموضوع برمته إلى المحكمة
الاستئنافية واتصال هذه المحكمة به اتصالاً
يحول لها النظر فيه من جميع نواحيه والحكم
فيه طبقاً لما تراه هي في حدود القانون وإذن
فلا تريب عليها إذا هي رأت الغاء وقف
تنفيذ العقوبة المحكوم به ابتدائياً ولو كانت
النيابة لم تطلب اليها ذلك .

المحكمة

د من حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم
المطعون فيه حين دان الطاعن د بأنه باع سلعة
مسعرة بأزيد من السعر الرسمي ، قد جاء قاصر
الاسباب وأخل بحق الطاعن في الدفاع ، وأخطأ
في تطبيق القانون ذلك بأن المحكمة قضت بإلغاء
وقف التنفيذ مع ان الاستئناف كان مرفوعاً من
النيابة بسبب إغفال محكمة أول درجة القضاء
بإشهار الحكم على واجهة المحل بما كان مقتضاه ان
تقصر المحكمة الاستئنافية نظرها على هذا الامر
وتفصل في الدعوى في حدوده . ثم انه قد اعتذر
بمرضه عن حضور الجلسة ، واستند الى شهادة
طبية ، ولكن المحكمة رفضت عذره وشوهدت

واحدة في نطاق المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات
وذلك على اساس انتفاء نية القتل مما لا تتوافر
معه أركان جريمة القتل العمد التي كان متهما بها
د وحيث انه لما كانت الغيبوبة المانعة
من المسؤولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون
العقوبات هي التي تكون ناشئة عن عقاير مخدرة
تناولها الجاني قهراً عنه او على غير علم منه بحقيقة
امرها . فان مفهوم ذلك ان من يتناول مادة مخدرة
مختاراً وعن علم بحقيقة امرها يكون مسئولاً عن
الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها . فالقانون
في هذه الحالة يجري عليه حكم المدرك التام
إلا ادراك ما يبنى عليه توافر القصد الجنائي لديه
الا انه لما كانت هناك بعض جرائم يتطلب
القانون فيها ثبوت قصد جنائي خاص . فانه لا
يمكن القول باكتفاء الشارع في ثبوت هذا القصد
بافتراضات قانونية . بل يجب التحقق من قيامه
من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع . وهذا
ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة في تفسيرها للمادة
٦٢ من قانون العقوبات

د وحيث انه لذلك . فان الحكم المطعون
فيه اذ استبعد نية القتل لدى الطاعن واعتبر
الواقعة ضرباً تسبب عنه موت المجنى عليه . فانه
يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة
الدعوى .

د وحيث ان ما يثيره الطاعن بشأن الدفاع
المشار اليه في وجه الطعن ، فلا محل له ما دام
الحكم المطعون فيه قد تعرض له وفنده للأدلة
والاعتبارات الساتفة التي اوردتها . وهو جدل
متعلق بأدلة الدعوى مما تفصل فيه محكمة الموضوع
من غير معقب عليها في ذلك .

د وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير
اساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن كمال عبد الرؤوف شراقي ضد النيابة رقم

٥٧٦ سنة ٢٠٠٠)

عذره ولم تأخذ به للاعتبارات التي اوردتها
والتي من شأنها ان تؤدي الى ما رتبته عليها.
« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير
اساس ويتعين رفضه موضوعاً .
(طعن حصافي محمد الحناوي ضد النيابة رقم
٧١٣ سنة ٢٠ ق)

٢١٢

١٢ يونيو سنة ١٩٥٠

محام . متهم في جنحة . لا يلزم حضور محام عنه .
رفض التأجيل لحضور المحامي . لا اخلال الدفاع .

المبدأ القانوني

ان القانون لا يوجب حضور محام عن
المتهم في جنحة إذ يكفي أن يدافع هو عن
نفسه . فاذا ثبت أن المتهم حضر معه في
الجلسة الاخيرة محام ترفع في موضوع
الجنحة المسندة اليه فان الطعن على الحكم
بحجة أن المحكمة أخلت بحق المتهم في الدفاع
حيث كان له محام آخر تخلف عن الحضور
وطلب التأجيل لحضوره والمحكمة رفضت
طالب التأجيل ولم تستند في حكمها إلى أسباب
رفض هذا الطلب لا يكون بدله محل .

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن
يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه — إذ
دان الطاعن بسب الحكومة علناً ... قد أخل
بحقه في الدفاع ، ذلك انه قد حضر معه أمام
المحكمة الاستئنافية محام غير محاميه ، وطلب التأجيل
لاشتغال محاميه أمام محكمة الجنايات ، وقدم ما يدل

الوارد بالشهادة عن المرض ، فجعلته التهايا
باللوزتين ، في حين انه كان التهايا رثوياً حاداً
حال دون تركه الفراش . ويضيف الطاعن ان
المحكمة لم تبين الواقعة بياناً كافياً ، واغفلت بيان
السعر الرسمي الذي تجاوزته وسنده عليه الى
غير ذلك من البيانات الجوهرية في الدعوى كما
انها وقد ألغت وقف التنفيذ لم تعن بتنفيذ الأسباب
التي اوردتها محكمة اول درجة مسوغة الحكم به .
« وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة
الدعوى بياناً كافياً وعنى ببيان السعر الذي تم
البيع به ، وذكر انه ازيد من السعر الرسمي ، كما
تعرض لوقف التنفيذ المقضى به فألغاه بناء على
عدم وجود ما يبرره من ظروف الدعوى — لما
كان الامر كذلك ، وكانت محكمة اول درجة
إذ قضت بوقف تنفيذ العقوبة لم تبين لذلك سبباً
غير « ظروف الدعوى وخلو صحيفة الطاعن
من السوابق ، فان ما يثيره الطاعن بشأن ذلك
كله لا يكون له محل . اما ما يقوله عن اثر
الاستئناف المرفوع من النيابة ومدى سلفة
المحكمة الاستئنافية . فردود بأن هذه المحكمة
غير مقيدة بما تستند إليه النيابة في تقرير الاستئناف
و تبديه في الجلسة من الطلبات بل انه يترتب
على رفع الاستئناف منها ثقل الموضوع برمته
الى المحكمة الاستئنافية ، واتصال هذه المحكمة به
اتصالاً يخولها النظر فيه من جميع نواحيه والحكم
فيه طبقاً لما تراه هي في حدود القانون ، وإذا
فلا تريب عليها اذا هي رأت إلغاء وقف تنفيذ
العقوبة المحكوم به ابتداءً ولو كانت النيابة
لم تطلب إليها ذلك في تقريرها بل اقتصرت على
طلب القضاء بإشهار الحكم الذي اغفلته محكمة
اول درجة هذا وغير صحيح ما يقوله الطاعن
عن نوع المرض المذكور في الشهادة الطبية ، بل
ان ما ذكرته المحكمة عنه هو الصحيح ، وقد نافشت

على ذلك ، ولكن المحكمة رفضت هذا التأجيل ، كما رفضت طلب حجز القضية للحكم مع تقديم مذكرات ، ورفضت بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بالإدانة ، ولم تشر في حكمها إلى أسباب رفضها للتأجيل المطلوب ، وأنه لا يقلل من أثر هذا الاخلال أن الحاضر عن محامي الطاعن قد ترفع عنه في الموضوع ، ذلك أن هذا الحاضر كان موكلًا عن الطاعن أمام الدرجة الأولى ، ثم وكل المحامي الآخر في الاستئناف ، مما مؤاده أن الطاعن كان يعول في الدفاع عن نفسه على حضور هذا المحامي معه ومرافقته معه أمام المحكمة الاستئنافية . وحيث أنه لما كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن القضية أجلت أكثر من مرة بسبب غياب محامي الطاعن ثم حضر معه في الجلسة الأخيرة محام ، وترافع في موضوع اللجنة المسندة إليه ، وطلب براءته منها ، وكان القانون لا يوجب حضور محام عن المتهم في جنحة إذ يكفي أن يدافع هو عن نفسه فيها ، فإن دعوى الاخلال بحق الدفاع التي يثيرها الطاعن في هذا الوجه لا يكون لها أساس . وحيث أن محصل الوجه الثاني هو أن الحكم المطعون فيه قد جاء قاصر الأسباب ذلك بأنه إذ قضى عليه غيباً من محكمة أول درجة ، وعارض في الحكم قضت المحكمة في المعارضة بالتأييد ، وقالت في الأسباب أن الحكم الغيابي صحيح لأسبابه ، ولكنها لم تقل في حكمها إنها تأخذ بهذه الأسباب مما يجعل هذا الحكم قاصر التسبب ، فلما استأنفه قضت المحكمة الاستئنافية بتأييده لأسبابه التي قالت إنها تأخذ بها ، وإنه إذ كان هذا الحكم المشار إليه قد جاء على ما سبق القول خالياً في واقعه من الأسباب فإن الحكم الاستئنافي المطعون فيه يكون بدوره خلواً من الأسباب .

وحيث أنه لما كان حكم محكمة أول درجة

الصادر في المعارضة والذي أيده الحكم المطعون فيه لأسباب قد قضى برفض هذه المعارضة وبتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه ، وقال في ذلك : « أن الحكم المعارض فيه قد جاء صحيحاً لأسبابه في قضائه بإدانة المتهم ويتعين القضاء بتأييده ، فإن هذا معناه أن الحكم المذكور قد اعتمد في قضائه على أسباب الحكم الغيابي ، ويكون الحكم الاستئنافي المطعون فيه إذ قال : « أن الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة ، يكون هذا الحكم قد اعتمد بدوره على أسباب الحكم الغيابي المشار إليها ، وبذا فلا يكون به قصور .

وحيث أن محصل الوجهين الثالث والرابع هو أن الطاعن قد تمسك أمام المحكمة بقيام خصومة بينه وبين رجال البوليس مستدلاً على ذلك بما يؤيده ، ولكن المحكمة قالت في حكمها بعدم وجود هذه الخصومة ، وأغفلت الرد على هذا الدفاع ، وأنه مع التسليم جدلاً بصدور العبارة المنسوبة إلى الطاعن ، فإن هذه العبارة لا تتضمن إهانة لهيئة الحكومة بما ينطبق عليه نص المادة ١٨٤ من قانون العقوبات .

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما توافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، واستند في ذلك إلى الأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها — لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذين الوجهين من طعنه لا يكون له أساس .

وحيث أنه لما تقدم بتعين رفض الطعن موضوعاً

(طعن محمد حسن أبو الحمد ضد النيابة رقم ٧٥٣

سنة ٢٠ ق)

٢١٣

١٤ يونيه سنة ١٩٥٠

طعن . وجوب توافر المصلحة . كنه هذه المصلحة .
قانون منع الغش وقانون منع خلط القطن حاله انطباق
القانون على الواقعة . تزيف البضاعة او عيبها .
معناه . لا يشترط للعقاب بطلان العقد من الناحية
المدنية . الغلط لا يشترط ان يكون سبب التعاقد .
جديد في القيمة التجارية . من يجب العناية
المصدره وجوبية دئما .

المبادئ القانونية

١ - يشترط لقبول الطعن وجود مصاحبة

للطاعن تصفى عليه الصفة في رفضه .

ومناط توافر هذه المصلحة هو ما يدعيه
رافع الطعن من حق ينسبه لنفسه ويريد من
القضاء حمايته فاذا كان الطاعنان قد قضى انتهائيا
لها بالبراءة من التهمة المسندة اليهما وكانا
يقرران في جميع ادوار الدعوى بأنهما
غير مالكين للقطن المحكوم بمصادرتيه لبيعهما إياه
لشخص آخر غير ممثل في الدعوى فان الطعن
من جانبهما في الحكم لوجود مصادرة الاقطان
لا يكون مقبولا لا لتفاء صلاتهما في طلب عدم
مصادرة هذا القطن ولا لتفاء مصلحتهما في
هذا الطعن .

٢ - ان المفاضلة بين تطبيق القانون الخاص
أو القانون العام انما يكون عند وحدة الفعل
المنصوص عليه في كل منهما أما إذا كان الفعل
المنصوص عليه في أحدهما يختلف عن الفعل
الذي ينص عليه الآخر استحال المزاحمة

بينهما وامتنع الاشكال في تطبيقهما لانطباق
كل منهما على الواقعة المنصوص عليها فيه

٣ - ان القانون رقم ٥١ سنة ١٩٢٤ الخاص
بمنع خلط القطن وقانون مكافحة الغش رقم
٤٨ سنة ٤١ كل منهما يعالج واقعة مستقلة عن
الأخرى على أن ذلك لا يمنع من أن يكون
الفعل الواحد مكونا أحيانا للجريمة المنصوص
عليها في كل منهما وفي هذه الحالة يوجد
التعدد المعنوي المنصوص عليه في المادة
٤٢ ع وعندئذ يجب تطبيق العقوبة الأشد
وهي المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ سنة
١٩٤١

٤ - ان تزيف البضاعة أو غشها المنصوص
عليه في المادة الثانية من القانون رقم ٤٨
سنة ١٩٤١ كما يتحقق باضافة مادة غريبة عليها
أو بانتزاع شيء من عناصرها النافعة تتحقق
أيضا باخفاء البضاعة تحت مظهر خادع من
شأنه غش المشتري ويتحقق كذلك بالخلط
أو بالاضافة بمادة مغايرة لطبيعة البضاعة أو
من نفس طبيعتها ولكنها من صنف أقل
جودة بقصد الإيهام ان هذا الخليط خالص
لا شائبة فيه أو بقصد اخفاء رداءة البضاعة
واظهارها في صورة أجود مما هي عليه في
الحقيقة وان الغش أو التزيف بالخلط لا
يتطلب حتما أن يكون الشيء المدخل في
البضاعة من طبيعة أخرى تغاير طبيعتها بل
قد تكون من ذات الطبيعة ولكنه يختلف
عنه في مجرد الجودة على انه لا يشترط في
القانون أن تتغير طبيعة البضاعة بعد الحذف
أو الاضافة بل يكفي أن تكون قد زيفت

وان التزييف يستفاد من كل خلط ينطوي على الغش بقصد الاضرار بالمشتري كما ينشأ عن ادخال محصول من صنف أقل جودة بينما الغش في محصول جيد من ذات الجنس أو الطبيعة اذا كان هذا الخلط من شأنه أن يجعل الشيء المخلوط أقل صلاحية للاستعمال الذي أعد له بصورة ملموسة أو تقلل من قيمته قلة ملحوظة أو يجعله ذا ثمن أقل من ثمنه المعروف

٥ - ان الخدع في رتبته انقطن المتفق عليها بين المتعاقدين تكون في القانون خدعا في حقيقته أما الخلط برتب أو طى وكذلك عدم التناسق واتعبته الخادعة فانها تعتبر خدعا في طبيعة وصفات القطن الأساسية والجوهرية وما يحتويه من عناصر نافعة وخدعا كذلك في العناصر الداخلة في تركيبه كما هي معروفة به في القانون

٦ - ان اشتراط بطلان العقد من الناحية المدنية حتى يكون البائع مستحقا للعقاب لا سند له إذ يكفي أن تتوافر عناصر الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ حتى يكون الجاني مستحقا للعقاب بغض النظر عما قد يترتب عليها من التزامات بين المتعاقدين في حالة خديعة المتعاقد أو ما يكون لأحد الطرفين من حقوق ملزمة بمقتضى القانون المدني أو التجارى

٧ - يكفي لقيام جريمة الخديعة أن يكون الخلط الذى دفع البائع المشتري اليه متعلقا

بطبيعة البضاعة أو صفاتها الجوهرية أو العناصر الدافعة إلى إبرام الصفقة ولا يشترط أن يكون الخلط هو السبب الأساسي في التعاقد ٨ - ولو أن الخديعة في القيمة التجارية أو الثمن لا عقاب عليها بمقتضى نصوص هذا القانون لكن شرطه ذلك أن يكون كذب البائع فيما يتعلق بمقومات الشيء المبيع التي عني المشرع بذكرها في المادة الأولى من قانون قمع الغش أما اذا وقعت الخديعة في شيء من ذلك فان الخداع في الثمن أو في القيمة التجارية لا تكون إلا مجرد نتيجة للخديعة المعاقب عليها

٩ - ان بقاء المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ ان الشارع افترض انه كلما قضى على متهم بعقوبة لجريمة من الجرائم الداخلة في نطاق المواد ٢، ٣، ٥ (والمادة ٣ تنص على عقاب من غش أو شرع في أن يغش شيئا من أغذية الانسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية معدا للبيع أو من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئا من هذه المواد أو العقاقير أو الحاصلات مع علمه بغشها أو بفسادها) افترض أن تكون مصادرة الأشياء المضبوطة والمتحصلة من هذه الجرائم وجوبية تطبيقا للفقرة الثانية من المادة ٣ ع التي تنطبق على الجنايات والجناح دون المخالفات ولما كان الشارع يعاقب المتهم حسن النية الذى تقع منه مخالفة في حدود المواد ٢، ٣، ٥ من

لم يتعرض لهذه الملكية ، ولم يفصل فيها على ما بين من الاطلاع على أسبابه ، وإنما هو قضى بمصادرة الأقطان جميعا على اعتبار أنها مغشوشة ، مما يعتبر يبعه أو عرضه للبيع جريمة في ذاته عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات .

« وحيث انه لما كان يشترط لقبول الطعن وجود مصلحة للطاعن تنفي عليه الصفة في رفعه وكان مناط توافر هذه المصلحة هو ما يدعيه رافع الطعن من حق ينسبه لنفسه ويريد من القضاء حمايته ، وكان الطاعنان الثاني والثالث قد قضى انتهائيا لهما بالبراءة من التهمة التي كانت تسندهما اليهما النيابة العمومية ، وكانا يقرران في جميع أدوار الدعوى بأنهما غير مالكين للأقطان المحكوم بمصادرة لبيعهما إياه لشخص آخر غير ممثل في الدعوى ، وكانت النيابة العامة لم تطعن في الحكم القاضي ببراءتهما متى كان ذلك كله ، فان الطعن من جانبهما في الحكم بصدد مصادرة الأقطان لا يكون مقبولا لاتقاء صفتيهما في طلب عدم مصادرة هذا الأقطان ولا تقاء مصلحتيهما في ذلك الطعن .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن المقدم من الطاعنين الثاني هنري اسحاق بهار والثالث لوسيان اسحق بهار غير مقبول .

« وحيث ان الطعن المقدم من الطاعن الأول ادوارد نسيم كوري قد استوفى الشكل المتكرر بالقانون .

« وحيث ان مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن هو أن واقعة خايط الرتب التي اعتبرها الحكم المطعون فيه مكونة لجريمة غش البضاعة وتزييفها المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لا عقاب عليها قانونا . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الواقعة

ذلك القانون بعقوبة المخالفة فقد عني بالنص على وجوب المصادرة في هذه الحالة أيضا لعدم جواز اغفال نص الفقرة الثامنة من المادة ٣٠ ع

١٠ - انه لا يقدح في الحكم بالمصادرة أن تكون الأقطان بيعت وأودع ثمنها خزانة المحكمة لان الحكم بالمصادرة هو في الواقع وحقيقة الامر اقرار للضبط الذي أمرت به النيابة بصفتها سلطة التحقيق وحكم من القاضي بأن استيلاء الدولة بواسطة ممثليها على الأقطان موضوع الدعوى تم صحيحا في الحدود التي رسمها القانون وبذلك ينعطف حكم المصادرة إلى يوم الضبط

المحكم

« حيث ان النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعنين الثاني والثالث لعدم وجود مصلحة لهما فيه .

« وحيث انه لما كان هذان الطاعنان يقولان في طعنهما بأنهما تصرفا في الأقطان التي كانت مملوكة لهما بالبيع قبل تقديم الشكوى في هذه الدعوى ، وبالتالي قبل أن تجرى النيابة فيها تحقيقا ، وقبل رفع الدعوى العمومية عليهما ، وهما بصران على حصول هذا التصرف منهما حتى بعد أن تقدمت النيابة العامة بهذا الدفع على ما بين في المذكرة المقدمة من الدفاع عنهما واكتنهما يزعمان فيها أن الحكم المطعون فيه قضى بملكيتهما لهذه الأقطان ، فالعبرة ليست بأقوالهما ، وإنما بحقيقة الواقع وفق ما استخلصته المحكمة الموضوعية وقضت به .

« وحيث انه لما كان الحكم المطعون فيه

فلا تترتب عليه أية مسؤولية جنائية . وفضلا عن ذلك فقد تمسك الطاعن بانعدام الركن المادى ، فضلا عن الركن المعنوى للجريمة إذ لا يعتبر خلط رتب القطن تزيفاً له ، وبأنه لم يحدث بقصد غشه ، وإنما بقصد الوصول إلى رتبة صناعية متوسطة في حدود رتبة جود فولى جود ، وكل ماشاب القطن إنما هو عدم التناقص الناشئ عن خطأ العمال في عملية الفرقة ، وعلى الرغم من الأدلة التي قدمها الطاعن تأييداً لدفعه ، فإن الحكم المطعون فيه اعتبر خلط الرتب تزيفاً للبضاعة ، واعتبر أن ذلك الخلط عن علم يكفي لتوفر ركن العمد ، دون أن يتحدث عن القصد الجنائى الخاص ، وهذا منه خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله .

وحيث أن هذا الوجه مردود (أولاً) بأن المفاضلة بين تطبيق القانون الخاص أو القانون العام إنما تكون عند وحدة الفعل المنصوص عليه في كل منهما وحدة تشمل كل عناصره وأركانها . أما إذا كان الفعل المنصوص عليه في أحدهما يختلف عن الفعل الذى ينص عليه الآخر استحال المزاحمة بينهما ، وامتنع الاشكال في تطبيقهما لانطباق كل منهما على الواقعة المنصوص عليها فيه . ومتى كان ذلك مقرراً ، وكان كل من القانونين رقم ٥١ لسنة ١٩٣٤ ورقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يعالج واقعة مستقة عن الأخرى ، ذلك لأن الأول يعاقب على مجرد خلط القطن ولو كان في حيازة مالكه ، ولو لم يصدر بشأنه أية معاملة ، ولو حصل ذلك قبل أن يباع أو يعرض للبيع ، فهو يعاقب بعقوبة المخالفة على عمل تحضيرى بالنسبة لجريمة الخديعة أو بالنسبة لجريمة الغش المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، وذلك بمبالغة

التي اثبتها الحكم واعتبرها مكونة لجريمة تزيف البضاعة هي أن الطاعن قد خلط أقطانا عالية الرتبة بأخرى واطيه الرتبة من نفس الصنف ، وهذا الفعل لا يكون جريمة لسبين أولهما إن المشرع قد أفرد قانوناً خاصاً مستقلاً لتنظيم وحماية محصول القطن هو القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٤ . يمنع خلط أصناف القطن ، وأحكام هذا القانون وحده هي الواجبة التطبيق وذلك لأنه قانون خاص قصد به أن يكون واجب التطبيق وحده على ما وضع من أجله وهو حماية وتنظيم محصول القطن فهو إذن أولى بالتطبيق من القانون العام وهو قانون منع الغش رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ — وقد قصر هذا القانون (٥١ لسنة ١٩٤٤) الحظر على خلط أصناف القطن ، أما خلط الرتب فقد أباحه فيما فوق رتبة الغير ، واذن فإن خلط الرتب فوق هذه الرتبة إنما هو أمر مباح بمقتضى أحكام هذا القانون . ويضاف إلى هذا أن الحكم اعتبر ما وقع من الطاعن جنحة في حين أن خلط الأصناف بمقتضى هذا القانون لا يعاقب عليه إلا بعقوبة المخالفة ، مع وضوح أن خلط الأصناف أمعن في مخالفة القانون من خلط الرتب ، والسبب الآخر هو أن تزيف البضاعة بالمعنى القانونى الوارد في المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لا يتحقق إلا بإضافة عنصر غريب إليهما ، أو انتزاع عنصر من عناصرها الأصلية ، يترتب عليه دائماً اخراج المادة عن طبيعتهما الأصلية ، أو افتقادها لخواصها الطبيعية كلها أو بعضها ، وهو أمر لا يتحقق في حالة خلط الرتب وفضلاً عن ذلك فإن جريمة التزيف أو الغش في البضاعة تتطلب أركانها قصداً جنائياً خاصاً ، هو قصد الغش والتزيف . أما الخطأ فإنه مهما كان جسيماً

بما هي عليه في الحقيقة . وأن الغش أو التزييف بالخلط لا يتطلب حتماً أن يكون الشيء المدخل في البضاعة من طبيعة أخرى تغاير طبيعتها ، بل قد يكون من ذات الطبيعة ، ولكنه لا يختلف عنها في مجرد الجودة . على أنه لا يشترط في القانون أن تغير طبيعة البضاعة بعد الحذف أو الإضافة ، بل يكفي أن تكون قد زيفت ، وأن التزييف يستفاد من كل خلط ينطوي على الغش بقصد الإضرار بالمشتري ، كما ينشأ عن ادخال محصول من صنف أقل جودة بنية الغش في محصول من صنف جيد من ذات الجنس أو الطبيعة — إذا كان هذا الخلط من شأنه أن يجعل الشيء الخلوط أقل صلاحية للاستعمال الذي أعد له بصورة ملبوسة أو يقلل من قيمته قلة ملحوظة أو يجعله ذا ثمن أقل من ثمنه المعروف — ومتى كان ذلك ، وكانت الواقعة الثابتة بالحكم المطعون فيه هي أن الطاعن لكي يتخلص من قطن من رتب واطية خلطة بقطن من رتب أعلى حتى يصل إلى تصرف القطن الرديء الذي لا يوجد إقبال على شرائه . وأن البالات التي حوت هذا الخليط أصبح القطن فيها غير متجانس لا يمكن اعطاؤه رتبة معينة من الرتب المعروفة في سوق القطن . واستخلصت المحكمة من الأدلة السائدة التي أورد فيها أن طرح هذا القطن في السوق يعتبر غشاً لأنه يتعذر على المشتري اكتشاف عيوب هذه البضاعة ، وأن هذه الأقطان لا يجوز تصديرها أو إعادة تداولها في السوق بدون أن يوضح عليها بجلاء أنها أقطان غير متناسقة جهزت بطريقة لا تتفق مع عرف مينا البصل ، فإن الحكم إذن طبق على هذه الواقعة المادة الثانية من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٤١ يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً . (وثالثاً)

من الشارع في حماية محصول القطن بصفة كونه المحصول الرئيسي في البلاد . وتوخياً منه في منع الغش في ذلك المحصول قبل وقوعه . أما القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فهو — كما بين من نصوصه — يعاقب على خديعة المشتري أو الشروع في خدعه . وعلى غش البضاعة والمحاصيل على الوجه المبين به . فلا توجد إذن بين قانون منع خلط القطن وقانون قمع التدليس والغش وحدة في الواقعة التي يعالجها كل منهما . على أن ذلك لا يمنع من أن يكون الفعل الواحد مكوناً أحياناً للجريمة المنصوص عليها في كل منهما كأن تتم جريمة الخديعة أو غش البضاعة بواسطة خلط اصناف القطن . وفي هذه الحالة يوجد التعدد المعنوي المنصوص عليه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وعندئذ يجب توقيع العقوبة الأشد وهي المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق على واقعة الدعوى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لا يكون قد اخطأ في القانون ما دامت الواقعة كما أثبتت تتوافر فيها جميع العناصر القانونية للجريمتين المنصوص عليهما في المادتين الأولى والثانية منه مما سيرد تفصيله فيما يلي . وثانياً — بأن تزييف البضاعة أو غشها المنصوص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، كما يتحقق بإضافة مادة غريبة عليها أو بانتزاع شيء من عناصرها النافعة يتحقق أيضاً باخفاء البضاعة تحت مظهر خادع من شأنه غش المشتري ، ويتحقق كذلك بالخلط أو بالإضافة بمادة مغايرة لطبيعة البضاعة أو من نفس طبيعتها ، ولكنها من صنف أقل جودة بقصد الإيهام أن هذا الخليط خالص لا شائبة فيه ، أو بقصد اخفاء رداءة البضاعة وإظهارها في صورة أجود

بأن الحكم المطعون فيه قد تحدث عن القصد الجنائي في هذه الجريمة وهو نية الغش بما يؤدي إلى توافره، أما الجدل الذي يثيره الطاعن بصدده فهو جدل موضوعي مما تفصل فيه محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية من غير معقب.

وحيث أن الوجه الثاني من أوجه الطعن يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه قد أخطأ أيضاً في تطبيق أحكام المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاصة بخديعة التعاقد، وهذا الخطأ يندرج تحت صور أربع (١) أنه لما كانت جريمة خديعة التعاقد هي جريمة شخصية، وأن معيار الخديعة معيار شخصي نسبي وكان التعاقد مع الطاعن وهو السيد ادوارد بيل قرر أنه لم يخدع، ولم يغش، وأنه عاين الأقطان بنفسه وأدرك ما يشوبها من عدم التناسق، وأدخل هذا في اعتباره عند تحديد السعر، وأن البيع لم يتم على أساس رتبة معينة، وأن الطاعن بصفة كونه بائعاً للقطن لم يضمن له أي ضمان — إذ قرر المشتري كل ذلك، فقد انعدمت الجريمة، وأصبح تطبيق المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ غير ذي موضوع. (ب) أن جريمة خديعة التعاقد جريمة عقدية تفترض وقوع اخلال متعمد من البائع في تنفيذ التزامه بتسليم ما انعقد عليه العقد. والمرجع في تحديد هذا الالتزام هو نصوص القانون الذي يحكم العقد، أي القانون المدني أو التجاري ولائحة البورصة، وما دام الثابت أن الأقطان موضوع الدعوى بيعت بضاعة حاضرة، ووضعت بحالتها تحت تصرف المشتري فعاينها بنفسه، وحدد لها سعراً، وتسلمها، فلا خديعة ولا غش حتى لو تبين أنها غير مطابقة لتقديرات المشتري أو أنه غبن أو تهاون في

عملية الفحص، أو وقع في غلط، ذلك لأن العقد يتم على أساس معاينة البضاعة وتحديد سعرها بمعرفة المشتري، فلا يجوز القانون المدني للمشتري إبطال العقد، ومن غير المستساغ أن يلزم القانون المدني أو التجاري المشتري بامساك البضاعة، ومع ذلك يقضي القانون الجنائي بمعاينة البائع، على أن الحكم وقد استظهر أن البيع كان على رتبة معينة، فانه في ذلك قد استند إلى أدلة لا أصل لها في الأوراق. (ج) أنه يجب لتوافر جريمة الخديعة أن ترتكب بأحدى الصور التي حددها القانون ولقد حددت النيابة هذه الصورة بأنها خديعة في « حقيقة البضاعة » وقال الحكم الابتدائي أنها خديعة في « حقيقة البضاعة » وصفاتها الجوهرية، وقال الحكم المطعون فيه أن ما وقع من الطاعن هو « خديعة في طاقة وحقيقة وذاتية البضاعة »، في حين أن واقعة الدعوى لا تدخل في نطاق أي من هذه الصور كما هي معرفة بالقانون، ذلك لأن الأمر محصور كما يؤخذ من أقوال السير ادوارد بيل في أن البضاعة المبيعة تنقص في قيمتها التجارية أو في سعرها عما قدره لها، وبأنها ليست مجردة من صفة جوهرية أو أنها معينة عينا جوهريا بحيث لو كان علم به المشتري لأحجم عن الشراء، ومن المقرر قانوناً أن الخديعة في السعر أو في القيمة التجارية لا يعتبر غشاً يقع تحت نص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ إذ أن الواقعة لا تحمل قانوناً إفراغها في قالب جنائي، ولا عقاب عليها، ولا تتجاوز في أسوأ فروضها دعوى مدنية، ذلك أن الحكم المطعون فيه وقد انتهى — خطأً أو صواباً — إلى أن البيع قد انعقد على رتبة معينة محددة هي رتبة الفولي جود، فقد كان يتعين عليه في ضوء تحصيله لواقعة الدعوى — أن يبين ما هي رتبة وحقيقة الأقطان التي تسلمت فعلاً

الى المشتري ، ومع ان الطاعن قد تمسك بأن الاقطن تدور فعلا في حدود هذه الرتبة ؛ وعلى ذلك فحتى اذا نوقشت الدعوى على اساس ان العقد قد تم في حدود رتبة معينة ؛ فان الاقطن المسلمة كانت في حدود هذه الرتبة فعلا . ولما كانت جريمة خديعة التعاقد تنهض على اساس علم هو ان ما سلم يغير ما تم التعاقد عليه ؛ وهو ما لم يقع في هذه الدعوى ؛ فان الامر يكون مجردا عن الصبغة الجنائية .

وحيث ان الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بجريمة خدع المشتري المنصوص عليها في المادة الاولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ قد اعتمد في الادانة على ما يأتي ؛ (اولا) ان البيع انعقد بين الطاعن والمشتري على رتبة معينة وهي رتبة جود الى فولى جود مستندا في ذلك الى ان ببت ييل موكل من قبل لجنة التنسيق لشراء قطن كرك من النموذجين ١٥٥ و ١٥٨ المطابقين لرتبتي الفولى جود وجورد فولى جود . والى اقوال السمسار الذى قام بالوساطة بين الطاعن وبين السير ييل من ان الطاعن كلفه بيع اقطانه بضاعة حاضرة ؛ وان ييل عرض في الوقت نفسه رغبته في شراء قطن من رتبة جود الى فولى جود . وان الطاعن اخبر السمسار المذكور بأن قطنه من هذه الرتبة ؛ فقام الأخير بعرض عينة من القطن على ييل ؛ والى ما قرره السير ييل نفسه في التحقيقات من انه وجد بعد استلام البضاعة ان رتبة القطن اقل من الرتبة التى اتفق عليها وحدد السعر على اساسها ؛ وما قاله المشتري بوريت مندوب لجنة التنسيق البريطانية من ان اللواتى اشترت كانت على اساس النموذجين ١٥٥ و ١٥٨ ؛ وان الرتبة التى كانت اللجنة ترغب في شرائها معروفة في السوق ؛ وما ظهر

من الاطلاع على دفاتر ييل من انه اشترى القطن على اساس الربتين المذكورتين ؛ وما قاله السير ييل من انه اعلن على واجهة محله قبل الشراء الرتبة التى يريد شراءها ؛ وان السمسار ريكس تقدم عارضا ببيع الاقطن على اساس هذا الاعلان ، وما قرره الطاعن نفسه من انه خلط الاقطن عمدا خلطا صناعيا ليصل الى الرتبة التى يريد ها ييل ، وما قاله ييل بأن القطن خلط برتب واطية لا يوجد اقبال على شرائها ، وكذلك استند الحكم الى ان الطاعن أعد بالات متناسقة مرقمة ترقيما خاصا لتؤخذ منها العينات ، وكانت رتبة هذه البالات هى الرتبة المطلوبة التى تشتريها لجنة التنسيق (وثانيا) ان القطن المبيع من الطاعن وهو العشر لوات موضوع الدعوى قد حصل التماسخ في بيعها ، ودفع الطاعن نحو عشرة آلاف من الجنيهات تعويضا للمشتريين . (وثالثا) ان القطن وقد بيع بعد كبسه كبسا بخاريا قد بيع لوات (أى مجاميع) ، وان من الصفات الجوهرية لهذه المجاميع المكبوسة على هذا النحو ان تكون متناسقة الطبقات ، أى ان كل بالة تحوى قطنا متجانسا من رتبة بعينها ، وان تكون كل بالة من بالات المجموعة (اللوت) متماثلة مع باقى بالات تلك المجموعة ، خالية من عيب التركيب ، وان هذا التطابق تنص عليه لائحة بورصة مينا البصل ، ويقره العرف التجارى منعا لخرج المشتري الذى لا يستطيع ان يفحص كل بالة من بالات المجموعة ، وهى تقدر بالمئات ودفع لخرج البائع كذلك الذى لا يرضى بداهة بحصول المعاينة على هذا النحو لما تقتضيه من مصاريف باهظة اذا ما اعيد كبس البالات بخاريا في حالة امتناع المشتري عن الشراء ، ولهذا جرى العرف التجارى على قصر المعاينة على بالة أو

ذلك . ومتى كان الأمر كذلك ، وكانت الواقعة على ما ثبتت في الحكم المطعون فيه تكون جريمة خدع المشتري في حقيقة وطبيعة البضاعة وصفاتها الجوهرية وما تحتويه من عناصر نافعة ، وعلى العموم العناصر الداخلة في تركيبها ، وهو ما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، ذلك لأن الخدع في رتبة القطن المتفق عليها بين المتعاقدين تكون في القانون خدعا في حقيقته ، أما الخلط برتب أوطى ، وكذلك عدم التناسق الخادعة ، فإنها تعتبر خدعا في طبيعة وعينات القطن الأساسية والجوهرية وما يحتويه من عناصر نافعة ، وخدعا كذلك في العناصر الداخلة في تركيبه . كما هي معرفة به في القانون ، ولأهمية بعد ذلك لما أضفى عليها الحكم المطعون فيه من وصف ما دامت الواقعة التي دين الطاعن بها تتوافر فيها العناصر القانونية لجريمة خدع المشتري على الوجه السابق بيانه ، وهو المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

وحيث انه لا محل بعد ذلك لما يتجدى به الطاعن من التمسك بقواعد القانون المدني (أولا) لأن القطن موضوع الدعوى حصل التماسخ في عقد بيعه والتزم الطاعن بإعادته للملكية بعد أن كان المشتري قد تسلمه ، وبعد أن عوضه بالقدر الذي رأى المشتري أنه يكفي لتعويض ما لحق به من خسارة . ومن ثم لم ترفع بشأنه دعوى مدنية ، وبالتالي لم يصدر في النزاع حكم يحدد مركز الطرفين من الناحية المدنية . و (ثانيا) لأن ما قيل عن اشتراط إعلان العقد من الناحية المدنية حتى يكون البائع مستحقا للعقاب لا سند له ، إذ يكفي أن تتوافر عناصر

اثنين من مجموع اللواتي لتقدير ثمنها . وفوق ما تقدم فقد استظهر الحكم ان عدم التناسق في القطن بلغ حدا كبيرا حتى اصبح من المتعذر تحديد رتبة له (ورابعا) ان الطاعن قد ارتكب « التبعة الخادعة » . وقد اسند الحكم في ثبوت ذلك الى ما قرره الخبراء الذين ندبتهم النيابة لفحص القطن موضوع هذه الدعوى ، والى ما تبين من انتقال محكمة أول درجة للمكبس الذي كبست فيه الاقطان ، كما استفاد حصول هذه التبعة الخادعة مما قضى به مجلس تأديب قوميون . مينا البصل ابتدائيا واستئنافيا على الطاعن بتغريمه ٥٠٠ جنيه وهي أقصى العقوبة التي يملك المجلس توقيعها لأنه ارتكب التبعة الخادعة والتبعة المركبة في القطن موضوع الدعوى (خامسا) ان القطن موضوع الدعوى لا يتفق مع العينات التي يبيع على أساسها ، وانه جاء خليطا غير متجانس من رتب متفاوتة ودس بينه قطن من طبقة واطية منظم على الماكينة ، (وسادسا) ان هذا كله وقع عمدا من الطاعن لكي يتخلص من قطن رديء لا يستطيع بيعه في السوق ، ولكي يحصل على فرق الثمن بين الرتبة التي باع على مقتضاها وبين رتبة القطن الذي باعه فعلا ومقدار ذلك ستة ريالات ونصف عن كل قنطار مع ملاحظة ان ما يبيع يبيع عدة آلاف من القناطير — ولقد أورد الحكم الأدلة على كل ما استخلصته المحكمة ومن بينها أقوال تيسير بيل نفسه وأقوال شهود آخرين ذكرتهم ، وكلها لها أصلها في التحقيقات التي أجريت في الدعوى ، ومن شأنها أن تؤدي إلى النتائج التي انتهى إليها ، وعون عليها في الأدلة ، فلا عبرة اذن بما يستند إليه الطاعن لقول للسير بيل أطرحته المحكمة ولم تأخذ به في حدود سلطتها التقديرية إذ لا معقب عليها في

الأولى بهذا القيد .

« وحيث أن ما يثيره الطاعن من أن ما وقع لا يعدو أن يكون خديعة في القيمة التجارية أو ثمن القطن المبيع ، وهو مالا يعاقب عليه قانون قمع الغش والتدليس - ما يثيره في هذا التصدد لا يجديده ، ذلك لأنه ولو أن الخديعة في القيمة التجارية أي الثمن لا يعاقب عليها بمقتضى نصوص هذا القانون ، ولكن شرط ذلك أن يكون كذب البائع فيما يتعلق بالثمن وحده ، مجردا عن خديعة فيما يتعلق بمقومات الشيء المبيع التي قام المشرع بذكرها في المادة الأولى من قانون قمع الغش . أما إذا وقعت الخديعة في شيء من ذلك - كما هو الحال في واقعة هذه الدعوى على ما هو ثابت بالحكم - فإن الخداع في الثمن أو في القيمة التجارية لا يكون إلا مجرد نتيجة للخديعة المعاقب عليها .

« وحيث أنه لما تقدم يكون ما تمسك به الطاعن في هذا الوجه غير سديد .

« وحيث أن مؤدى الوجه الثالث من أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بمصادرة الأقطان . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم استند في قضائه بالمصادرة إلى الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات ومفاد ذلك أنه اعتبر الأقطان من الأشياء التي يعد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته مع أن النيابة العمومية وافقت على بيعها وإيداع ثمنها بالحزاة وقد نفذ هذا الأمر فعلا ، ومع أن الاقطان موضوع الدعوى - ليست - ولم تكن في يوم ما من الأشياء التي يعد بيعها أو عرضها للبيع الخ جريمة في ذاته ، ولأنه بمقتضى نصوص القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٤ في حالة ثبوت خلط أصناف القطن

الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ حتى يكون الجاني مستحقا للعقاب بغض النظر عما يترتب عليها من التزامات بين المتعاقدين في حالة خديعة المتعاقد ، أو ما يكون لأحد الطرفين من حقوق مترتبة بمقتضى القانون المدني التجاري . ويدل على صحة هذا النظر أن المادة تنص على عقاب الشروع في تلك الجرائم ولو بعرض البضاعة للبيع دون أن يكون هناك عقد قد أبرم ، وقبل أن تتلاقى إرادة طرفيه بما لا يتصور معه ما يقول به الطاعن من ضرورة وجود تدليس دافع للمشتري على التعاقد حتى تقوم هذه الجريمة قانونا ، ولأن العقاب على تلك الجرائم يهدف به الشارع لا إلى تحقيق مصلحة خاصة يحققها القانون المدني وغيره من القوانين الخاصة ، وإنما يهدف إلى ما هو أسمى وهو تحقيق مصلحة عامة هي التي شرع القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لحمايتها ، وهي منع الغش فيما يتعامل فيه الناس على ما هو ظاهر من مذكرته الإيضاحية التي تبين الغرض من إصدار هذا القانون .

« وحيث أن تأويل القانون على الوجه الصحيح هو أنه يكفي لقيام جريمة الخديعة أن يكون الغلط الذي دفعه البائع المشتري إليه متعلقا بطبيعة البضاعة أو صفاتها الجوهرية أو العناصر الداخلة في تركيبها أحد الأسباب الدافعة إلى إبرام الصفقة ، وليس كما يقول الطاعن أن هذا الغلط يجب أن يكون هو السبب الأساسي في التعاقد - وبما يدعم هذا النظر أن الشارع عني بالنص في الفقرة الرابعة من المادة الأولى منه على وجوب أن يكون النوع أو الأصل أو المصدر ، - إذا حصلت الخديعة في أحدها - سببا أساسيا في التعاقد ، وذلك دون أن يقيد ما ورد في الفقرات الثلاث

يعاقب المتهم حسن النية الذي تقع منه مخالفة في حدود المواد ٢ و ٣ و ٥ من ذلك القانون بعقوبة المخالفة ؛ فقد عني بالنس على وجوب المصادرة في هذه الحالة أيضا لعدم جواز اعمال نص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات . يدعم هذا النظر انه من غير المستساغ ان يقصر الشارع وجوب المصادرة بالنسبة للجرائم التي ترتكب بحسن نية ؛ والتي تعتبر مجرد مخالفة ؛ ولا يحتملها بصدد نفس تلك الجرائم اذا ارتكبها المتهم بسوء نية مما يدخل فعله في عداد الجنح . على ان قصد الشارع واضح في هذا المعنى من مذكرته الايضاحية عن المادة السابعة من القانون التي تنص على : تتطلب احكام المواد الثانية والثالثة والرابعة من المشروع اثبات سوء نية المتهم . وقد لا يتوافر اثبات هذا الركن ، ففيلت المتهم من العقاب بالرغم مما يسببه اهماله من الضرر على صحة الافراد ... وعلى الحالين يجب اعتبار مجرد وجود الاشياء المخشوشة او الفاسدة بين يديه مخالفة ولا يمكن اعتباره اكثر من ذلك ؛ غير ان اعتباره تلك الحالة مخالفة لا يرفع الاذى من تلك المواد المخشوشة او الفاسدة ؛ فان احكام المصادرة التي وردت في القسم العام من قانون العقوبات لان تناولها اذا كانت قاصرة على الجنائيات او الجنح ؛ لذلك نص على المصادرة استثناء من القواعد العامة هذا هو صريح قصد الشارع . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بمقتضى المادة الثانية من قانون قمع الغش على اعتبار انه باع قطنا مخشوشا ؛ فان نص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات يقتضيه الحكم بالمصادرة وجوبا على اعتبار ان فعل البيع يعتبر جريمة ، وهذا النظر هو الذي قصد الشارع

لا يقضى الا بمصادرة ربع ثمن الاقطان المخلوطة فن غير المستساغ عقلا ان يكون هذا هو حكم القانون في خلط الاصناف ، ويأتى الحكم ليقضى بالمصادرة الكلية في حالة خلط الرتب ، مع أن القطن من صنف واحد . هذا ولما كانت المصادرة المنصوص عنها في الفقرة الثانية المذكورة لا تجوز أن تنصب الا على الاشياء الخارجة عن التداول ، وكان القطن قد بيع فعلا لمن قام بغزله ؛ وجاء بنتائج مرضية ؛ ثم انه وقد استحال القطن بعد بيعه الى الثمن ، وان استبدل الشيء بشئ منه الا أن يكون ذلك قبل لعقوبة المصادرة الى ما يشبه الغرامة المالية .

وحيث انه لما كان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يقضى في المادة السابعة منه بأن تعتبر الجرائم التي ترتكب ضد احكام المواد الثانية والثالثة والخامسة مخالفات اذا كان المتهم حسن النية . على انه يجب ان يقضى الحكم بمصادرة المواد او العقاقير او الحاصلات التي تكون جسم الجريمة ، وكان مفاد هذا النص ان الشارع افترض انه كلما قضى على متهم بعقوبة لجريمة من الجرائم الداخلة في نطاق المواد المشار اليها ؛ ومن بينها المادة الثانية التي تنص على عقاب من غش او شرع في ان يغش شيئا من اغذية الانسان او الحيوان او من العقاقير الطبية او من الحاصلات الزراعية او الطبيعية معد للبيع ؛ او من طرح او عرض للبيع او باع شيئا من هذه المواد او العقاقير او الحاصلات مع علمه بغشها او بفسادها ؛ افترض ان تكون مصادرة الاشياء المضبوطة والمتحصلة من هذه الجرائم وجوبية وتطبيقا للفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تنطبق على الجنائيات والجنح دون المخالفات . ولما كان الشارع

توكيده في مذكرته الايضاحية على المادة السابعة كما سلف القول . ويخلص عن كل ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالمصادرة الوجوبية يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى كما صار اثباتها فيه - ولا يقدح في ذلك ما أثاره الطاعن من أن الأقطان يبعث رأودع ثمنها خزانة المحكمة ، ما دام الحكم بالمصادرة هو في الواقع وحقيقة الأمر اقراراً للضبط الذي أمرت به النيابة بصفقتها سلطة التحقيق وحكم من القاضي بأن استيلاء الدولة بواسطة ممثليها على القطن موضوع الدعوى تم صحيحاً في الحدود التي رسمها القانون ولذلك ينطبق حكم المصادرة الى يوم الضبط ، هذا فضلاً عن أن قانون تحقيق الجنايات يحجز للنيابة العمومية في المادة ٢٢ منه بيع الشيء المضبوط مما يتلف بمرور الزمن أو يستلزم حفظه نفقات تستغرق قيمته وإيداع ثمنه مما مقتضاه بداهة أنه إذا قضى بالمصادرة أن ينصب الحكم بما على الثمن المتحصل من بيعها . على أنه ليس للطاعن أن يشكو من أن القضاء بالمصادرة سيتصرف إلى ثمن الأقطان بعد بيعها إذ أنه هو الذي تقدم للنيابة العمومية بطلب النصرف في هذه الأقطان خفية تحمله ما لا قبل له به من مصاريف تخزينها وغير ذلك من المصاريف على أن يودع ثمنها الخزانة العامة حتى يفصل في الدعوى ، فليس له ما يشكو منه في هذا الخصوص ، وليس له كذلك أن يسعى لنقض ما تم من جهته ، ومتى كان الأمر كذلك ، فإن الجدل الذي يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له ما يبرره .

وحيث أن حاصل الوجه الرابع من أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه وقع باطلا لعيوب جوهرية في التسبيب تمثل في خطئه في الاسناد وتحريفه في اقوال الشهود وتجاهله

لمستندات رسمية متضمنة لحقائق لو وضعت موضع الاعتبار لتغير مصير الدعوى واغثاله الرد على النقطة الجوهرية في دفاع الطاعن الى قصور في تحصيل فهم الواقع في الدعوى - ثم انه جاء مقطوع الصلة بالتحقيقات التي أجرتها المحكمة بالجلسة ، فلا يشر إليها أو يفصح عن سبب استبعادها وحيث انه لما كان الحكم المنطعون فيه قد بين الواقعة بما يتوافق فيه جميع العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما ، وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوع هذه الواقعة منه ، وتعرض لدفاعه ففنده الاعتبارات التي أوردها ، ومتى كان الأمر كذلك ، وكانت الأدلة والاعتبارات المذكورة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها : ولما أصلها في التحقيقات التي أجريت في الدعوى سواء منها ما أجرته المحكمة بنفسها في الجلسة أو ما طرح عليها من التحقيقات الأولية ، فلا محل لما يثيره الطاعن في طعنه في هذا الخصوص إذ أنه في حقيقته جدل موضوعي يتصل بتقدير الدليل ومبلغ الاطمئنان إليه مما تستقل به محكمة الموضوع بلا معقب عليها فيه ، هذا ويمكن سلامة الحكم أن تورد المحكمة الأدلة على ثبوت الجريمة في حق المتهم دون أن تكون ملزمة بتعمب الدفاع في كل شبهة يثيرها أو استنتاج يستنتجه وترد عليه ، ومن المقرر أن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عيدياتها أن تأخذ بقول الشاهد متى اطمأنت إليه وإن تطرح قولاً آخر له ، كما أن لها أن تأخذ بأقواله في التحقيقات الأولية دون اقواله الأخرى التي أداها بالجلسة .

وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير اساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طن ادوارد نسيم كوري وآخرين ضد النيابة رقم ١٤٠١ سنة ١٩ ق)

المحكمة المختصة بنظرها (المحكمة المختلطة)
فإذا كانت هذه المحكمة قد باتت عند ما ثبت
صحة دفع المتهم غير موجود لا انتهاء ولايتها
لما كان كذلك فإن الطعن على الحكم
بحجة أن المحكمة الاستئنافية كان يجب عليها
القضاء ببطالان الحكم المستأنف وأحالة
الأوراق على النيابة لرفع الدعوى من جديد
أمام محكمة أول درجة الوطنية ليس له محل
لان محكمة أول درجة الوطنية التي يطلب
المتهم أحالة الدعوى إليها قد سبق أن نظرتها
فاستنفدت بذلك ولايتها

هـ - ان الدفع من جانب المتهم بأن المحل
الذي حصلت فيه الواقعة هو مركز الشركة
التي هو مدير لها وأنه ما كان يجوز الحكم
باغلاق هذا المحل دون ادخال الشركاء أو
عضاء مجلس الإدارة في الدعوى - هذا
الدفع لا يصح التمسك به من النقض لعدم
جدواه في مسئولية المتهم ولعدم وجود
صفة للمتهم في التمسك به

٦ - اذا كان المتهم لم يدفع أمام محكمة
الموضوع بشأن (الفر موت) المضبوط بأن
درجة كحوله تقل عن ١٣ درجة وأنه بذلك
لا يقع تحت طائلة القانون بمقتضى المادتين
٥٠١ من مرسوم ٧ يولييه سنة ١٩٤٧ فإنه لا يجوز
له أن يتحدى بذلك الوجه أمام محكمة النقض

المحكم

د حيث ان الوجه الاول من أوجه الطعن
يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه إذ دان
الطاعن بأنه صنع كحولا - فر موت - دون أن

١٤ يوفيه سنة ١٩٥٠

رسوم الانتاج هي جزاءات تأديبية لا يلزم تدخل
الخزانة للحكم بها . شهود لا يلزم سماعهم في حالة
الحكم على المتهم غيابيا ما دام لم يتمسك المتهم بسماعهم
في الاستئناف . طعن بالنقض . وجوب توافر
المصلحة

المبادئ القانونية

١ - لما كانت التعويضات المنصوص عليها
في قانون رسم الانتاج الصادر به مرسوم
١٩٤٧/٧/٧ ليست تضمينات مدنية فحسب
بل هي أيضا جزاءات تأديبية رأى الشارع
أن يكمل بها الغرامة المنصوص عنها في
الجرائم الخاصة بهذا القانون فلها خصائص
العقوبات من جهة كونها تلحق الجاني مع
الغرامة ويحكم بها في كل الأحوال بلا ضرورة
لدخول الخزانة في الدعوى

٢ - اذا كان الطاعن لم يثر نزاعا في مقدار
الرسوم المستحقة أمام محكمة الموضوع فإن
الطعن على الحكم بحجة أنه لم يحدد مقدار
الرسوم لا يكون لها محل

٣ - إذا كانت محكمة أول درجة لم تسمع
شهودا في الدعوى لأنها قضت في الدعوى في
غيبه المتهم ولم يتمسك المتهم في الاستئناف
بسماع شهود الاثبات فإن الطعن على الحكم
بحجة أن المحكمة لم تسمع شهود الاثبات رغم
أنها استندت في حكمها إلى أقوالهم في التحقيقات
الابتدائية لا يكون مقبولا .

٤ - لما كان الغرض من الدفع بعدم
اختصاص المحاكم الوطنية هو رد الدعوى إلى

يبلغ مكتب الاتاج بذلك في الميعاد المقرر ، ولم يدفع رسم الاتاج المستحق عليه — قضى أيضا بإلزام الطاعن بأن يدفع الرسوم المستحقة لمصلحة الاتاج ، في حين أن هذه المصلحة لم تدخل في الدعوى مطالبة بحقوق مدنية ، وبذلك يكون الحكم قد قضى في دعوى لم تعرض على المحكمة هذا فضلا عن أنه لم يحدد مقدار هذه الرسوم .

وحيث انه لما كانت التعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الاتاج الصادر به مرسوم ٧ يولييه لسنة ١٩٤٧ ليست تضمينات مدنية فحسب ، بل أيضا جزاءات تأديبية رأى الشارع أن يكمل بها الغرامة المنصوص عنها في الجرائم بهذا القانون ، فلها خصائص العقوبات من جهة كونها تلحق الجاني مع الغرامة ، ويحكم بها في كل الاحوال بلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى لما كان ذلك وكان الطاعن لم يثر نزاعا في مقدار الرسوم المستحقة أمام محكمة الموضوع فانه لا يكون هناك محل لما ينهيه الطاعن على الحكم في هذا الوجه من طعنه .

وحيث ان محصل الوجه الثاني هو أن المحكمة قد قضت بإدانة الطاعن دون أن تسمع شاهد الاثبات في الدعوى ، وهو مفتش مصلحة الاتاج ، مع أنها استندت في حكمها الى المحضر الذي حرره هذا الموظف .

وحيث انه يبين من مراجعة أوراق الدعوى ان الطاعن لم يحضر أمام محكمة الدرجة الاولى ، فتمت في الدعوى في غيبته بمقتضى المادة ١٦٢ من قانون تحقيق الجنايات ، وانه لم يتسك امام المحكمة الاستئنافية بسماع شاهد الاثبات لما كان ذلك ، فان ما يثيره في هذا الوجه لا يكون مقبولا امام محكمة النقض .

وحيث ان الوجه الثالث يتحصل في قول الطاعن انه قد دفع امام محكمة الدرجة الثانية

بعدم اختصاص القضاء الوطني بنظر الدعوى لانه من رعايا دولة اليونان ، واستند في ذلك الى بطاقة تحقيق الشخصية ، فأجلت المحكمة نظر الدعوى ، وكلفت النيابة بالاستعلام عن حقيقة هذه الرعوية ، وأجابت ادارة الجنسية في ١٥ يونية سنة ١٩٤٩ بما يفيد أن الطاعن يوناني ، ولكن المحكمة قضت بجلسته ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٩ في موضوع الدعوى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بادانته ، وقالت عن الدفع إنه أصبح غير ذي موضوع بانتهاء أجل المحاكم المختلطة وهذا في حين أن الدعوى العمومية قد رفعت على الطاعن وصدر الحكم الابتدائي بادانته في وقت لم تكن للمحاكم الوطنية فيه ولاية على الطاعن ، بل ان محكمة الدرجة الثانية لم تبدأ لها هذه الولاية إلا من تاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ بما كان يتعين معه على هذه المحكمة الأخيرة ، وقد تبين لها أن الطاعن أجنبي أن تقضى بطلان الحكم المستأنف لصدوره من جهة قضائية لم تكن لها ولاية على الطاعن في وقت صدوره ، وباحالة الأوراق على النيابة الوطنية لرفع الدعوى عليه من جديد أمام محكمة أول درجة وطنية .

وحيث انه لما كان الغرض من الدفع بعدم الاختصاص هو رد الدعوى الى المحكمة المختصة بنظرها ، وكانت هذه المحكمة قد باتت عند ما ثبت صحة دفعه غير موجودة لانتهاء ولايتها — لما كان ذلك ، وكانت محكمة الدرجة الاولى التي يطلب الطاعن في طعنه إحالة الدعوى إليها قد سبق أن نظرتها ، وفصلت فيها ، فاستنفدت بذلك ولايتها عليها ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له أساس .

وحيث ان محصل الوجه الرابع هو ان المحل الذي حصلت فيه الواقعة هو مركز الشركة المعروفة بشركة « فيك » ، وان الطاعن انما هو

بين واقعة الدعوى بما توافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، مستنداً في ذلك الى الأدلة التي اوردتها ولها اصلها في التحقيقات والتي من شأنها ان تؤدي الى مارتبه عليها . وكان الطاعن لم يدفع امام المحكمة بشأن « الفرموث المضبوط » ثقل درجة كحوله عن ١٣ درجة — لما كان ذلك — فان ماثيره الطاعن في هذه الاوجه من طعنه لا يكون في واقعه إلا جدلاً موضوعياً وعوداً الى مناقشة ادلة الدعوى بما لا تقبل اثارته امام محكمة النقض .

« وحيث انه لكل ما تقدم يتعين رفض الطعن موضوعاً .
(طعن كيريا ماريوس ضد النيابة رقم ٣٢٢ سنة ٢٠٠٢)

٢١٥

١٤ يويه سنة ١٩٥٠

تفتيش . استيقاف . حق رجال الضبطية في اجرائه . رضاء المتهم بالتفتيش . يحمل لهم الحق في اجرائه

المبدأ القانوني

تتلخص الواقعة في أن ضابط البوليس شاهد اثناء مروره سيارة واقفة في مكان منعزل غير مطروق فاتجه نحوها لمعرفة سبب وقوفها الا انه ما كاد يقترب منها حتى بدأت السيارة في السير فأسرع الضابط نحوها وطلب الى سائقها الوقوف وسأله عن سبب وقوفه فارتج عليه فطلب منه الضابط فتح شنته السيارة الخلفية فاعترف السائق انه يحمل مخدرات فقام الضابط بفحصها ووجد بداخلها كمية من المخدرات ولما أعيد التحقيق انكر

مدير هذه الشركة فما كان يجوز ان يقضى بالحكم بالاغلاق دون إدخال الشركاء او اعضاء مجلس الادارة في الدعوى ، وذلك عملاً بقاعدة شخصية العقوبات ، ولكي يكون الحكم حجة عليهم .
« وحيث ان الوجه مردود بعدم جدواه في نفي مسئولية الطاعن وبعدم وجود صفة له في التمسك به .

« وحيث ان عمل باقي الأوجه هو أنه لا يقع من السوائل الكحولية تحت طائلة القانون — بمقتضى المادتين الاولى والخامسة من مرسوم ٧ يويه لسنة ١٩٤٧ — إلا ما زادت درجة الكحول فيه عن ١٣ درجة ، وان الطاعن قد تمسك امام المحقق في محضر ضبط الواقعة بأن « الفرموث » المضبوط لا تزيد درجة كحوله عن هذه الدرجة ، وان مصلحة الاتاج — تحقيقاً لهذا الدفاع — قد اخذت عينة من السائل لتحليلها ، وتحرر بذلك محضر ، ولكن المحكمة قد فصلت في الدعوى قبل ان ترد نتيجة التحليل ولم تتعرض في حكمها لهذه النقطة الحاسمة في الدعوى . ثم انه لما كانت كل اقوال الطاعن قاطعة بأنه كان حسن النية ، فقد كان يتعين إعفاؤه من العقاب ، وذلك عملاً بنص المادة ١٢ من المرسوم سالف الذكر تلك التي تعفى من العقاب إذا اقام المتهم الدليل على حسن نيته — هذا الى ان الحكم قد قضى باغلاق المؤسسة بأكملها ، وكان الواجب قصر الاغلاق على المخزن الذي ضبط فيه « الفرموث » كما انه حصل واقعة الدعوى خطأ وعلى خلاف الواقع في ان الطاعن هو مالك المتجر ، وانه هو الذي اجري عملية الخلط موضوع الجريمة .

« وحيث انه لما كان الحكم المطعون فيه قد

المتهم انه كان يحمل المخدرات ودفع بيطان الاستيقاف والتفتيش فقضت محكمة الموضوع برفض هذا الدفع وايدتها محكمة النقض وقررت تأييدا لذلك فيما يتعلق بصحة الاستيقاف أن المتهم وضع نفسه موضعا محوطا بالشبهات والريب تخلق بفعله الحالة التي انبنى عليها استلزام الاتصال به للوقوف على أمره والتي تتيح لرجال الضبطية القضائية أن يستوقفه ليقف على أمره ويكشف عن الوضع الذي وضع نفسه فيه طواعية واختيارا - وقررت فيما يتعلق بصحة التفتيش انه يكفي فيه أن تكون محكمة الموضوع قد استبانت رضا المتهم به من وقائع الدعوى وظروفها واستنتجته من أدلة مؤدية اليه .

المحكمة

« حيث ان محصل أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بإحراز المخدر جاء قاصراً وأخطأ في تطبيق القانون . واستند إلى ما يخالف الثابت بالتحقيقات وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه دفع بيطان القبض والتفتيش ولكن المحكمة رفضت هذا الدفع وعللت رفضها بأن الاعتراض في الطريق والأمر بالوقوف وطلب إثبات الشخصية والأمر بفتح الصندوق الخلف للسيارة تمهداً لتفتيشه ، كل ذلك يعتبر مجرد استيقاف ، مع ان الواضح أنها قبض ما دام انه حصل التعرض لحرية الطاعن ومنع من الاستمرار في الطريق ومن حرية الذهاب والإياب ، كما أخذت المحكمة من واقعة فتح الصندوق رضا

بالتفتيش ، مع ان وقائع الدعوى تتجافى مع القول بحصول الرضا الذي بنى عليه الحكم والذي يجب أن يثبت بشكل واضح لابس فيه . ثم ان ما أوردته المحكمة من جواز تفتيش السيارة بناء على أن حرمة المساكن التي كفلها الدستور لا تنسحب إليها أمر يخالف روح التشريع وحكمته لأن السيارة وهي خاصة بصاحبها يستعملها لشخصه ولو وضع أمتعته وأوراقه الخاصة به يجب أن يكون حكمها حكم المنزل الخاص إذ المحكمة في الحالين واحدة وهي عدم المساس بالحرية الشخصية - واتتهى الطاعن الى أن المحكمة قد أخطأت في الاسناد ، فذكرت وقائع غير صحيحة عن فتح السيارة كما ذكرت ان الطاعن قتش بعد تفتيش السيارة فوجد في جيبه جواز السفر ، مع ان هذا الجواز انما وجدده الضابط واطلع عليه قبل تفتيش السيارة ، وانه كان لهذا الخطأ أثره في الحكم .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فقال :

« إنها تحصل كما أثبتها الملازم أول عبد الكريم درويش رئيس نقطة التل الكبير في محضره وكما شهد بها أمام محكمة أول درجة هو والباشاويش احمد محمد عوض في أنه قام يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٩ الساعة ١٠ صباحاً ومعه الباشاويش احمد محمد عوض والجاويش باركر من مباحث البوليس الحربى البريطانى والعسكرى بردت من البوليس للبحث عن سيارة لورى بريطانية سرقت من طريق المعاهدة في صباح اليوم نفسه فقصدوا إلى مدينة فاقوس فبحثوا فيها وفي القرى والعزب المحيطة بها فلم يعثروا عليها وفي عودتهم الساعة

والقرط... ثم قال إن المخدرات كانت بسيارة « الجيب » التي كان يطاردها الضابط ، ثم تعرضت المحكمة للدفع بطلان القبض والتفتيش فقالت : « إن الاجراء الذي اتخذته الضابط نحو المتهمين قبل اعتراف المتهم الأول ليس قبضاً بل مجرد « استيقاف » فلا ينصب عليه الدفع وغير ممنوع على رجال الضبطية القضائية أن يقوموا به ، وقد قضت محكمة النقض بأن الاستيقاف غير القبض » نقض ١٤٦٥ سنة ١٠ قضائية ١٣٢ مجموعة محمود عمر الجزء الخامس صحيفة ٢٦٥ ، ومن ثم يكون الدفع غير مقبول بالنسبة لبطلان ما أسى قبضاً . أما عن الدفع بطلان التفتيش فالثابت أن المتهم الأول هو الذي فتح شنطة السيارة بعد أن اعترف بإحراز المخدرات . هذا الى أن قضاء محكمة النقض مطرد على أن حرمة المساكن التي كفلها الدستور وقيدها قانون تحقيق الجنايات لا تنسحب على السيارة ، ولذا يكون الدفع الثاني غير مقبول أيضاً ويتعين رفضه . أما أدلة الثبوت بالنسبة للمتهم الأول فتتضمن أقوال الملازم عبد الكريم والباشجاويش احمد محمد عوض في التحقيقات وشهادتهما بالجلسة بعد حلف اليمين وتأيدتهما لضبط المخدرات بشنطة سيارة المتهم التي كان يحتفظ بمفتاحها معه ، ودفاعه الذي أبداه أمام معاون البوليس الخاص بالسيارة التي كان يطاردها الضابط لم يقدّم عليه دليل ، لذلك يكون الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الأول في محله .

ولما كان ما أوردته المحكمة عن الاستيقاف وصحة التفتيش في محله ، ولا مخالفة فيه للقانون لأن الواضح مما أثبتته الحكم ان الطاعن قد وضع نفسه موضعاً محوطاً بالشبهات والريب ، فخلق بعمله الحالة التي انبثى عليها استلزام الاتصال به عند الوقوف على أمره والتي تتيح لرجل الضبطية القضائية أن يستوقفه ليقف على أمره ويكشف عن

الثانية والدقيقة ١٥ مساءً اخترقوا بسيارة « الجيب » التي كانوا يركبونها — الصحراء الممتدة شرق معسكرات التل الكبير فأبصروا سيارة واقفة في مكان منعزل غير مطروق فاتجهوا نحوها لمعرفة سبب وقوفها إلا أنهم ما كادوا يقتربون منها حتى بدأت السيارة في السير فأسرعوا نحوها وطالبوا إلى سائقها الوقوف وكان بها شخصان أحدهما يتولى قيادتها وهو المتهم الأول والثاني يجلس بجواره وهو المتهم الثاني ثم سألوا المتهم الأول عن سبب وقوفه في هذه المنطقة ، فقال إنه كان قادماً من القاهرة لبور سعيد وضل الطريق ولما نوقش في أن الطريق من القاهرة لبور سعيد هو طريق المعاهدة وهو ممد مرصوف ارتج عليه فطلبوا منه فتح شنطة السيارة الخلفية فقال بصوت منخفض انه يحمل مخدرات ثم فتح الشنطة فوجدت بداخلها حقيبة من الجلد تحوى المخدرات ولما فتحها الضابط وجد بها خمس عشرة لفافة أفيون داخل أكياس من الجلد المشمع ثم فتشت أجزاء السيارة الأخرى فلم يعثر بها على شيء وقام الضابط بتفتيش الأول فوجد معه خمسمائة جنيه وستة وقرطاً من الذهب وجواز سفر باسمه للسفر لفلسطين وسوريا ولبنان كما عثر معه على رخصة السيارة ورخصة لقيادة السيارة ولم يعثر مع المتهم الثاني على شيء سوى رخصة قيادة السيارة ، وقد وزنت المخدرات المضبوطة فوجدت خمس عشرة أقة ، وثبت من تحليلها فيما بعد انها أفيون ... وان المتهم (الطاعن) رفض أن يدلي بأقواله أمام الضابط ... ولما أعيد التحقيق بمعرفة معاون البوليس قرر أنه لم يكن يحوز المخدرات وأنه وهو في طريقه للاسماعيلية مرت بسيارته سيارة أخرى كان يطاردها الضابط بسيارته ولما مر به سأله عن علاقته بالسيارة التي كان يطاردها فلما أجابه بأن لا علاقة له بها فتشّه فمضبوط معه النقود

الوضع الذي وضع نفسه عن طوعية واختياراً أما الرضا بالتفتيش ، فيكفي فيه ان تكون المحكمة قد استبانت من وقائع الدعوى وظروفها واستنتجته من دلائل مؤدية إليه . ومتى كان الأمر كذلك ، فلا يكون ثمرة وجه لما يثيره الطاعن من الجدل في شأنه . وأما ما يثيره من القول بخطأ الاسناد في واقعة ضبط جواز السفر فردود بأن المحكمة إنما ذكرت ما ذكرت في معرض سرد الوقائع وليس فيه ما يدل على أنها كانت تتصد إلى التقيد فيها بترتيب معين مرسوم يصح القول معه بالخطأ ، فضلاً عن أن هذا الوجه لا جدوى منه للطاعن مادام قد تبين أن الاجراءات صحيحة في القانون .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن رزق رياض ميلاد ضد النيابة رقم ٤٣٥ سنة ٢٠ ق)

٢١٦

١٤ يونيو سنة ١٩٥٠

مسؤولية جنائية اطلاق كل من المتهمين عياراً على المجنى عليه ووقته من عيار واحد فقط لم يعرف من اطلاقه . اعتبار كل من المتهمين شريكاً للآخر . وصف التهمة . حق المحكمة في تعديله بدون اوقات الدفاع . ما دامت الواقعة لم تهر

المبدأ القانوني

تلخص الواقعة في أن كلا من المتهمين أطلق عياراً على المجنى عليه وثبت ان وفاة المجنى عليه نتجت من عيار واحد فقط لم يتبين من الذي أطلقه ورفعت النيابة الدعوى على المتهمين بوصف ان كلا منهما فاعل في جريمة

القتل فعدلت محكمة الموضوع وصف التهمة وجعلت كلا منهما شريكاً للآخر بالاتفاق والمساعدة دون أن تلقت نظر الدفاع فطعن المتهمان على الحكم أمام محكمة النقض فرفضت المحكمة الطعن -١- وأيدت ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه في صدد تغيير الوصف وقررت بأن ما أورده الحكم عن واقعة الدعوى وظروفها يبين فيه ان كلا من الطاعنين الأولين كان عالماً بقصد الآخر ومنتوياً بالعيار الذي أطلقه مساعدته في اتمام الجريمة التي وقعت -٢- كما قررت ان لمحكمة الموضوع أن تغير وصف الأفعال المسندة الى المتهم والمطروحة أمامها دون حاجة إلى افت نظر الدفاع فلها أن تغير من اعتبار المتهم فاعلاً أو شريكاً مادامت لا تستند في ذلك إلا إلى الوقائع التي شملها التحقيق ورفعت بها الدعوى -٣- وقررت أنه اذا كان الدفاع لم يتمسك بطلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته فيما يقول به من تعارض بين مؤدى الصفة التفسيرية وأقوال الشهود فليس له أن يطعن على الحكم بحجة ان المحكمة أغفلت تحقيق هذا الخلاف ما دامت الأدلة التي أوردها الحكم من شأنها أن تؤدي الى مراتب عاها

المحكمة

وحيث ان أوجه الطعن تتحصل في القول بأن الطاعنين قدموا للمحاكمة على أساس أن كلا من الأول والثاني أطلق عياراً على المجنى عليه فأصابه . وان الثالث اشترك معهما بطريق المساعدة في ذلك ، ولكن المحكمة رأت في

حكمها المطعون فيه أن عياراً واحداً هو الذى أصاب المجنى عليه ، وأنه إذا كان مطلق هذا العيار من بين الطاعنين الأولين مجهولاً ، فقد اعتبرت كلا منهما شريكاً بالاتفاق والمساعدة لمطلق العيار الذى أصاب بعد أن كان مقدماً لها بوصفه فاعلاً ، وذلك دون أن تنبه الدفاع فى الجلسة إلى هذا التعديل ، وبذا فقد أسندت إلى الطاعنين المذكورين واقعة اتفاقهما على القتل وهى واقعة جديدة لم تبيتها المحكمة ولا هى ذكرت العناصر التى استخلصتها منها . وهذا فى حين أن محامى الطاعنين قد دافع أمام المحكمة بأن لا اتفاق ولا إصرار بين الطاعنين على القتل يبرر مساءلة كل منهم عن فعل الآخر ثم أن ما أورده الحكم المطعون فيه بصدد نية القتل لا يكفى لإثبات توافره فى واقعة الدعوى كما حصلتها المحكمة ، اللهم إلا إذا كان هناك اتفاق بين الطاعنين على القتل ، وهذا الاتفاق على ما سبق القول لم يبينه الحكم ، ولا هو ذكر الدليل عليه ، وبخاصة وقد تمسك الدفاع بعدم وجوده ، بل ويجوز أن يكون أحد العيارين مطلقاً بقصد القتل وإنما أطلق للإرهاب ، مما كان يلزم عنه هذا البيان ، ويتعين معه الرد على الدفاع — هذا إلى أن المحكمة قد أخذت بما جاء فى تقرير الصفة التشريحية من أن إصابة المجنى عليه قد حصلت وهو منكفىء على وجهه ونخذه الأيمن مثني على جسمه وركبته اليمنى مثنية بحيث تقرب قدمه من أليته ، ومن أن الضارب كان يقف فى إتجاه قدمى المصاب — أخذت المحكمة بما تقدم فى حين مخالفتها لأقوال جميع شهود الإثبات ، مما يترتب عليه قيام التعارض بين تقرير الصفة التشريحية وبين ما شهد به هؤلاء الشهود وكان يتعين معه على المحكمة أن تأمر باستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فى تقريره دفعاً

لهذا التعارض . كما أن المحكمة قد أغفلت ما دافع به محامى الطاعنين من أنه لما كان المستفاد من الصفة التشريحية أن الضارب لم يكن فى مكان مرتفع ، وكان هذا يدل حتماً على أن الضارب كان يقف فى نفس الطريق الذى كان المجنى عليه يسير فيه كما يدل على أنه كان وراءه وعلى مسافة بعيدة منه ، وكان الثابت من المعاينة أن المكان الذى أصيب فيه القتل أوطأ بمقدار نصف متر من مكان وقوف المتهمين — كما أن ما جاء بتقرير التشرح يكون معناه أن ما قاله الشهود فى المعاينة غير صحيح وأنهم لم يكونوا فى وضع يستطيعون منه رؤية الجاني .

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى فى : « أن عبد اللاه احمد عيسى كن قد دعى فى ليلة ٣٠ مايو سنة ١٩٤٧ لحضور حفل عند محمد شلبي ببنى وشاح وذهب اليه هو والمجنى عليه أبو الفتوح المهدى عيسى وكل من عبد الرؤف طلبه السيد وسيد عبد المولى السيد وعبد الحفيظ السيد عيسى ، وقرب الفجر أراد المجنى عليه هو وعبد الرؤف طلبه السيد وسيد عبد المولى وعبد الحفيظ عيسى أن يأخذوا نصيبهم من الرقص فاعترضهم المتهمون الثلاثة عبد العزيز مصطفى عثمان وعز العرب شحاته فراج وعبد العال احمد عثمان ومنعهم من الرقص ، وتدخل شيخ الحفراء فى الموضوع لئلا يشتبك الطرفان ، وقام المجنى عليه ومن معه عائدتين إلى بلدتهم نجح أو عوض وخرج معهم عبد اللطيف عبد الله اسماعيل لتوديعهم إلى خارج البلد ، وقابل المتهمين يلاحقون المجنى عليهم فاعترضهم فضربه عبد العال احمد عثمان بدبشك البندقية فى ظهره ولما خرج المجنى عليه ومن معه خارج البلد سمعوا ضوضاء ورأوا المتهمين يلاحقونهم ومع كل من الأول والثانى بندقية ،

ومع الثالث زقلة وأمروهم بالوقوف ثم أطلق المتهم الأول عياراً وأعقبه المتهم الثاني بأن أطلق عياراً آخر فاصيب المجنى عليه أبو الفتوح وحمله زملاؤه وبادروا إلى الذهاب به إلى دار العمدة وأبلغوه ، ثم اشار إلى الكشف الطبي وما تبين منه من أن المجنى عليه إنما أصيب بمقدوف واحد أودى بحياته وقال انه لذلك فان كلا من المتهمين الأول والثاني يعتبر شريكاً للآخر بالإتفاق والمساعدة ولما كان ما أورده الحكم عن واقعة الدعوى وظروفها يبين منه ان كلا من الطاعنين الأولين كان عالماً بقصد الآخر ومتوياً بالعيار الذي أطلقه مساعدته في إتمام الجريمة التي وقعت ، وكان للمحكمة ان تغير وصف الأفعال المسندة إلى المتهم والمطروحة امامها دون حاجة إلى لفت نظر الدفاع فتغير في إعتباره فاعلا او شريكاً ما دامت لا تستند في ذلك إلا إلى الوقائع التي

شمعها التحقيق ورفعت بها الدعوى — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ غير وصف التهمة المسندة إلى الطاعنين الأول والثاني لم يسند اليها افعالا غير ما احيل به إلى المحكمة ، اما الاتفاق الذي جاء ذكره في الحكم فالواضح انه تزيد لم يكن له اثر فيه ما دام قد اثبت ان الواقعة تتحقق فيها اركان الاشتراك بطريق المساعدة — لما كان ذلك ، وكانت الأدلة التي اوردها الحكم من شأنها ان تؤدي إلى ما رتب عليها ، وكان الدفاع لم يتمسك بطلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته فيما يقول به من تعارض مؤدى الصفة التثريبية مع اقوال الشهود — لما كان كل ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون سليماً ويكون الطعن على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعاً ،

(طعن عبد المنير مصطفي عثمان وآخرين ضد
ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ٥٧٧ سنة
٢٠ ق)

قضاء محكمة النقض بالأمر المدني

(رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة احمد حلى بك وعبدالعزیز محمد بك ومحمد على رشدى بك وعبد المعطى خيال بك وعبد الحميد وشاحى بك المستشارين وحضور حضرة الاستاذ محمد زعفرانى سالم رئيس النيابة)

بذلك - ولو أنها أعملت هذه الرخصة لما كان هناك محل لأن تطلب إلى وزارة التموين الاستيلاء على البضائع - لأن الامر بمصادرة البضائع يلحقها بأمالك الدولة بغير حاجة إلى اجراء آخر يصدر من وزارة التموين - يؤكد ذلك أن وزير التموين أصدر أمره بالاستيلاء على البضائع والتصرف فيها بالبيع وتعويض الطاعن دون أن يتدخل في ذلك وزير المالية - وهو المخول له - لو انه أمر بالمصادرة - سلطة مطلقة في أن يمنح التعويض الذى يقدره أو أن لا يمنح شيئاً مطلقاً

المحكمة

د من حيث ان المطعون عليها الاول والثاني دفعا بعدم قبول الطعن لا تنفأ المصلحة فيه تأسيساً على أنه وفقاً للمادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ التى تنص على انه ولا تسمع أمام المحاكم المدنية أو الجنائية اية دعوى او طلب او دفع يكون الغرض منه الطعن فى اى إعلان او اى تصرف او امر او تدبير او القرار وبموجبه عمل اى عمل امرت به او اولته السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية وذلك سواء اكان هذا الطعن مباشرة من طريق المطالبة

٢١٧

١ - قبول الحكم . الدفع بعدم قبول الطعن فى تصريح السلطة القائمة باجراء الأحكام العرفية بعد انقضاء مواعيد الطعن وقبول الحكم .
٢ - الفارق بين المصادرة والاستيلاء،
المبادئ القانونية

١ - لا يقبل الدفع بعدم سماع الطعن فى تصرف السلطة القائمة باجراء الأحكام العرفية بحجة تعلق الدفع بالنظام العام - متى تبين ان الحكم الصادر فى الدعوى قد تميزت قوة الشيء المقضى فيه . وقبله الصادر عليه الحكم ولم يطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن

٢ - يرخص الأمر العسكرى رقم ٢٥٦ الصادر فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٢ لوزير المالية فى مصادرة البضائع التى يستوردها اصحابها قبل الحصول على إذن بذلك - على انه اذا تبين من عبارة الكتاب الذى أرسلته وزارة المالية إلى وزارة التموين انها طلبت الاستيلاء على البضائع - فالإشارة الى المصادرة فى كتاب وزارة المالية لا تعنى فى ذاتها انها قد أعملت الرخصة المخولة لها قانوناً بالمصادرة إذ ذلك يقتضى منها أمراً صريحاً

بإبطال شيء مما ذكر أو بسجبه أو بتعديله أو كان الطعن غير مباشر من طريق المطالبة بتعويض أو بمحصول مقاصة أو بإبراء من تكليف أو التزام أو برد مال أو باسترجاعه أو إسترداده أو استحقاقه أو بأية طريقة أخرى ، — وفقاً لهذه المادة يتمتع على المحاكم سماع الدعوى .

ومن حيث أن هذا الدفع غير مقبول من المطعون عليها لأنها قبلاً الحكم ولم يطعنا فيه ولا يرد على ذلك أن الدفع يعتبر مسألة متعلقة بالنظام العام إذ هذه المسألة سبق أن أثرت لدى محكمة الاستئناف وفصل فيها الحكم المطعون فيه وحاز قضاؤه فيها قوة الأمر المقضى .

ومن حيث أن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ أقام قضاؤه على أن ما جرى في شأن البضائع المتنازع عليها هو مصادرة صدر الأمر بها من وزير المالية في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٣ ونفذته وزارة التكوين بوضع اليد على البضائع والتصرف فيها — إذ أقام قضاؤه على هذا الأساس يكون قد أخطأ ويتعين نقضه ذلك أن وزارة المالية لم تصدر أمراً بمصادرة البضائع بل أرسلت كتاباً إلى وزارة التكوين تخبرها فيه بأن الطاعن استورد بضائع دون أن يحصل على إذن بذلك وتطلب إليها الإستيلاء عليها . وقد أصدر وزير التكوين أمراً في ٤ مارس سنة ١٩٤٣ بالإستيلاء على تلك البضائع وتوزيعها على الجمعيات المختلفة بالإشتراك مع وزارة الشؤون الاجتماعية .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قرر أنه لما كانت هذه البضاعة مصادرة إلى المملكة المصرية بغير ترخيص . فإن من حق وزير المالية مصادرتها عملاً بالمادة ٤ التي أضيفت بالأمر العسكري رقم ٢٥٦ في ١٢ مايو سنة

١٩٤٢ . وقد أسندت وزارة المالية إلى هذا الأمر في كتابها . وقامت الفقرة الأولى من هذا الكتاب على أساسه وأصبح هذا الأمر المصدر الذي تستمد منه وزارة المالية حقها أو سلطتها . وبعد أن عنيت الوزارة بتقدير حقها على هذا النحو شرعت في إستعماله ومباشرة بأن عهدت إلى وزارة التكوين بالقيام بما يتطلبه من إجراءات أولها وأهمها هو الاستيلاء على البضائع وتوزيعها . فالاستيلاء هو نتيجة طبيعية ولازمة للمصادرة ولم تستعمل كلفة في هذا المقام بمعناها الفني باعتبار الاستيلاء عملاً يختلف عن المصادرة في آثاره القانونية بل قصد منها أن تكون مرادفة للإستحواذ أو إدخال الشيء في الحياة ووضع اليد عليه وذلك تنفيذاً لقرار المصادرة وتمكيناً للجهة المنوط بها التنفيذ من إجراءاته ولهذا أضاف كتاب المالية إلى الاستيلاء واقعة التوزيع بقوله (تتولى وزارة التكوين الاستيلاء على البضائع لتوزيعها...)

ثم استورد الحكم قائلًا . « إن الأمر العسكري قد خول وزير المالية حق المصادرة على سبيل الجواز فله أن يستعمله أو لا يستعمله وإذا هو استعمله فمن حقه أن يمنح تعويضاً لصاحب البضاعة في صورة ثمن أو تعويض أو منحه لأن من يملك الأصل يملك الفرع ومن يملك الكل يملك البعض . وكما أن من حقه أن لا يصادر من باب أولى يكون من حقه إذا صادر أن يعرض على صاحب الشيء وهو إذ يفعل ذلك لا يتعدى حدود اختصاصه فقد منحه الأمر سلطة واسعة يتصرف فيها بما توجبه المصلحة العامة التي أؤتمن عليها . ومن حيث أن وزارة المالية حينما عهدت إلى وزارة التكوين بإجراءات التنفيذ طلبت منها موافاتها بالنتيجة فلا بد أن وزارة المالية كانت عالمة بمصير البضائع

التي صودرت وقيمتها مئات الآلاف من الجنيهات فلا يخلو الحال من أحد أمرين ان تكون قد استؤذنت او علمت بالأمر فسكتت دلالة على الرضاء والقبول . . .

ومن حيث ان الحكم قد حصل فهمه لحقيقة الاجراء الذي اتخذ في شأن البضائع المتنازع عليها من عبارة الكتاب الذي أرسلته وزارة المالية إلى وزارة التموين في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٣ ونزل حكم القانون على واقعة الدعوى وفق هذا الفهم . وهو تحصيل يقتصر عن إدراك حقيقة المعنى الذي يدل على ظاهر عبارة الكتاب المذكور فضلا عن أن المحكمة في هذا التحصيل قد أغفلت دلالة الأمر الصادر من وزير التموين في شأن تلك البضائع وهو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بكتاب وزارة المالية ويؤكد المعنى المقصود منه .

ومن حيث ان الأمر العسكري رقم ٢٥٦ الصادر في ١٢ مايو سنة ١٩٤٢ إنما يرخص لوزير المالية في مصادرة البضائع التي يستوردها أصحابها قبل الحصول على إذن بذلك . فالإشارة إليه في كتاب وزارة المالية لا تعني في ذاتها أنها أعملت الرخصة المخولة لها قانوناً بالمصادرة إذ ذلك يقتضي منها أمراً صريحاً بذلك وهو ما لم يحصل . ولو أنها أعملت هذه الرخصة لما كان هناك محل لأن تطلب إلى وزارة التموين الاستيلاء على البضائع ذلك ان الأمر بمصادرة البضائع يلحقها بأحكام الدولة بغير حاجة إلى إجراء آخر يصدر من وزارة التموين وإذا كان حقاً ان الاستيلاء المقصود بهذا الكتاب هو مجرد الحيازة فإن إلحاق المال المصادر بأحكام الدولة يدخله في حيازة وزارة المالية بوصفها القائمة على هذه الأملاك والمشرقة عليها بغير تدخل من وزارة التموين في هذا الشأن . على

أن الذي يؤكد أن ما رعى إليه الكتاب المذكور هو ما يدل عليه ظاهر عبارته من الاستيلاء بمعناه القانوني أن وزير التموين أصدر في ٤ من مارس سنة ١٩٤٣ أمراً استند فيه إلى أحكام القانون التي تجيز الاستيلاء وإلى سلطته في أعمال هذه الأحكام بوصفه منتدباً لذلك من لجنة التموين العليا . وقد نفذ هذا الأمر بالاستيلاء على البضائع والتصرف فيها بالبيع وتعويض الطاعن دون أن يتدخل في ذلك وزير المالية . وهو الخول — لو أنه أمر بالمصادرة — سلطة مطلقة في ان يمنح التعويض الذي يقدره او ان لا يمنح شيئاً إطلاقاً .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على ما يخالف ذلك يكون قد مسخ المستندات المقدمة في الدعوى ويكون متعين النقض .

(طعن الحاجة موريس منشى بصفته وحضر عنه الأستاذ وهيب دوس بك ضد معالي وزير المالية وآخرين وحضر عن الثالث الأستاذ إجلال ابراهيم رأفت رقم ١٢٩ سنة ١٨ ق)

٢١٨

٤ مايو سنة ١٩٥٠

- ١ - الطعن على ما يقرره عامل البريد على الخطاب الموصى عليه
- ٢ - اعلان قرار لجنة التقدير بغير اسباب كاف لسريان ميعاد الطعن

المبادئ القانونية

- ١ - أثبت عامل البريد في م ظروف الخطاب الموصى عليه . ان المرسل اليه رفض تسليم الخطاب - وأنكر المرسل اليه هذه

أن تضم سجل الخطابات الموصى عليها إذا ثبت فيه عامل البريد الحقيقة وبعد أن قررت المحكمة ضمه وتبين لها من رد مصلحة البريد أنه أعدم قضت في الدعوى مغفلة تحقيق دفاعه سالف الذكر من أهميته وهذا منها قصور في التسبيب يطل حكماً .

د ومن حيث انه يبين من محضر جلسة محكمة الاستئناف في ٩ من يونيه سنة ١٩٤٨ المقدمة صورته الرسمية إلى هذه المحكمة أن مورث الطاعنين تمسك أمامها بدفاعه المشار إليه وطلب إليها إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباته وقال من باب الاحتياط إنه مستعد ليطعن بالتزوير فيما أثبتته عامل البريد على ظرف الخطاب الموصى عليه على خلاف الحقيقة إذا رأت المحكمة ذلك .

د ومن حيث ان الحكم المطعون فيه رد على دفاع مورث الطاعنين سالف الذكر بقوله د ان من المفروض أن لا يؤشر في دفتر الخطابات الموصى عليها إلا بما يثبتته عامل البريد وان ما أثاره المستأنف عليه (مورث الطاعنين) في مذكرته الختامية من أن الخطاب أرسل باسم ولده السيد صبح ولم يرسل الخطاب باسمه هو قائمات أن الخطاب أعلن للمستأنف عليه في مقر المنشأة كما أثبت ذلك عامل البريد ولم يقدم المستأنف عليه ما ينفي ذلك فكون الخطاب لم يرسل باسمه كاملاً لا يغير من الوضع شيئاً ولما كان يبين من هذا الذي جاء بالحكم ان المحكمة اقامت قضاءها على عجز مورث الطاعنين عن نفي ما أثبتته عامل البريد من ان المرسل إليه الخطاب رفض تسلمه دون ان يتمكن من هذا النفي ودون ان ترد على طلبه إليها إحالة الدعوى إلى التحقيق لهذا الغرض — لما

الواقعة — مستنداً إلى أن كثيرين يتسمون بهذا الاسم الذي يتسمى به . وأظهر استعدادهم للطعن بالتزوير فيما ثبت على مظاريف الخطاب فطلب ضم دفتر الخطابات الموصى عليها . وظهر انه أعدم — وردت محكمة الموضوع بأنه لا يؤشر في أكثر الخطابات الموصى عليها إلا بما يثبتته عامل البريد . والثابت ان الخطاب أعلن في مقر المنشأة — ولم يتقدم في الدعوى ما ينفي ذلك — ومحكمة النقض قضت بنقض الحكم . لأن محكمة الموضوع لم تمكن الطاعن من نفي هذه الأدلة المقدمة أو ترد على طلبه الخاص بإحالة الدعوى على التحقيق

٢- لا يوجب القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إعلان الممول بقرار لجنة التقدير متضمناً الأسباب التي بنى عليها . فان علاقته بمنطوق القرار وحده يكفي لسريان ميعاد الطعن أمام المحاكم

المحكمة

د من حيث ان سبب الطعن يتحصل في أن مورث الطاعنين تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه لم يعلم بالخطاب الموصى عليه المرسل إليه من المطعون عليها تخبره فيه بتقدير اللجنة ولم يقابل عامل البريد أصلاً ولم يرفض بالتالي تسلم الخطاب منه لأنه كان في ذلك الحين مهاجراً من مدينة بور سعيد بسبب الغارات الجوية وكان يقيم في التسايعة من أعمال مركز المنزل وكان محله بور سعيد مغلقاً كما تمسك بأن هناك كثيرين يسمون باسم السيد صبح ومنهم ولده وأن حقيقة اسمه السيد على صبح وطلب إلى المحكمة

٢١٩

٤ مايو سنة ١٩٥٠

نيابة الوصى نيابة قانونية عن القاصر وضع يد الوصى على الامين لا يستلزم مسؤولية القاصر بغير ان تبين ان وضع اليد كان لحساب القاصر . وعلى مقدار ما انتفع

المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم المطعون فيه - قد اقام قضاؤه بالزام الطاعن بالربيع على ان وصيه كان واضع اليد على العين المطالب بريعها مدة وصايته - وان المطعون ضده قد أُنذر الطاعن بعد انتهاء الوصاية بتسليمه الاطيان المطالب بريعها فلم يرد عليه - فان هذه الاسباب لا تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم - إذ أن استمرار وضع يد الوصى على أرض النزاع لا يؤدي إلى مسئولية الطاعن وقد كان قاصرا لغاية سنة ١٩٣٧. ونيابة الوصى على القاصر نيابة قانونية الغرض منها صيانة ثروة القاصر واستثمارها

٢ - لم يستظهر الحكم صفة وضع يد الأوصياء على أرض النزاع ، هل كان ذلك لحسابهم أو لحساب القاصر ، وهل سلمت الاطيان المذكورة اليهم من المجلس الحسبي بوصف انها من ضمن اطيان القاصر وحاسبتهم عن ريعها ، ومقدار ما عاد على القاصر من المنفعة

المحكم

كان ذلك - كان حكما في هذا الخصوص باطلا لقصور اسبابه . ومن ثم يتعين قبول هذا السبب .

ومن حيث ان حاصل السبب الثاني ان الحكم اخطأ في تفسير المادتين ٥٣ و ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ قال ان انفرق بينهما لفظي ورتب على هذا القول انه يكفي بصحة الاعلان ان يتضمن الخطاب الموصى عليه بيان تقدير اللجنة دون إيراد قرارها بالكامل مع أن نص المادة ٥٤ صريح في أن ميعاد الطعن في قرار اللجنة يبدأ من تاريخ إعلان الممول بقرارها وهذا يفيد أن يكون القرار مشتملا على الأسباب التي بني عليها حتى يكون الممول على بينة من أمره .

ومن حيث ان هذا النعي مردود بأن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ لم يوجب أن يكون القرار الصادر بالتقرير متضمنا الأسباب التي بني عليها فلا يمكن أن يكون قد عني في المادة ٥٤ منه وجوب اعلان الممول بمنطوق القرار وبأسبابه معا ومن ثم كان الاعلان بمنطوق القرار وحده كافيا لسريان ميعاد الطعن فيه أمام المحاكم .

ومن حيث انه لما تقدم يتعين نقض الحكم في خصوص السبب الثاني وحده ورفض ما عداه من الأسباب .

(طعن ورثة المرحوم السيد علي صبح وحضر عنهم الأستاذ حسين الجندي ضد معالي وزير المالية بصفته رقم ١٦٢ سنة ١٨ ق)

من حيث ان بما يتعاه الطاعن على الحكم

المطعون فيه أنه أخطأ تطبيق القانون وعاره قصور في التسبب إذ قضى بإلزام الطاعن بالريع تأسيساً على ما ثبت له من اقوال شهود المطعون عليه بأن الأوصياء على الطاعن كانوا واضعي اليد على الأطيان موضوع النزاع لمجاورتها للأطيان التي آلت آتة صر بموجب القسمة التي حصلت بين الورثة سنة ١٩٢٩ وهذا السبب لا يصلح دليلاً على إلزام الطاعن بالريع إذ كان قاصراً لغاية سنة ١٩٣٧ ولم يثبت أن المجلس الحسبي سلم الأوصياء عليه العين موضوع النزاع وانهم ضموا ريعها إلى ريع أطيانه أما بعد سنة ١٩٣٧ فإن القضاء بالريع لا سند له إذ أن اقوال الشهود التي أخذ بها الحكم المطعون فيه انتهت إلى سنة ١٩٣٧ وقت أن سمعوا ولم يثبت أن الطاعن استمر واضع اليد بعد ذلك وقد اطرح الحكم اقوال شهود النقي مع أن أحدهم وهو عيسوي دغيم شهد بأنه يضع اليد على ١ ف و ١٤ ط اطيان من أرض النزاع بموجب حكم مرسى مزاد ومحضر تسليم قدمها ولم يعن الحكم بالرد على هذه الواقعة مع قيام الدليل على صحتها .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بني قضاءه بإلزام الطاعن بالريع على ما ثبت له من اقوال شهود المطعون عليه بأن الطاعن وأوصياؤه من قبل كانوا واضعي اليد على الأطيان موضوع النزاع وقد رجح الحكم اقوالهم على اقوال شهود النقي لأن أطيان النزاع كانت تحت يد المورث المرحوم مرسى باشا أبو جازية رغم أنه اشتراها باسم المطعون عليه واستمرت بعد وفاته في حيازة حسين مرسى أبو جازية الذي وضع اليد على جميع أعيان التركة لغاية ١٩٢٩ إذ حصلت قسمة

بين الورثة واختص الطاعن بموجبها بأطيان مجاورة لأطيان النزاع فاستمرت في وضع يد حسين مرسى أبو جازية بصفته وصياً على الطاعن وقتئذ وأتذره المطعون عليه بتسليمه الأطيان المذكورة في يوليو سنة ١٩٣٠ فلم يرد على الإنذار ولأن الشيخ عيسوي دغيم أحد شهود النقي شهد بأن الطاعن يضع اليد على فدان من أرض النزاع ولأن اثنين من شهود النقي لم يستشهد بهما الطاعن في مبدأ الأمر واستشهد بآخرين لم يسمعوا في التحقيق وقد شهد أحدهما بأن الأطيان موضوع النزاع تشمل ستة مقادير يضع اليد على خمسة منها أشخاص آخرون أما التقدر السادس فلا يعرف الواضع اليد عليه وشهد الثاني بأن متدارين من هذه المقادير في وضع يد آخرين والباقي لا يعرف عنه شيئاً .

ومن حيث أن هذه الأسباب لا تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها إذ أن استمرار وضع يد حسين مرسى أبو جازية والأوصياء من بعده على أرض النزاع لا يؤدي إلى مسئولية الطاعن وقد كان قاصراً لغاية سنة ١٩٣٧ عن الريع لأن نيابة الوصي عن القاصر هي نيابة قانونية الغرض منها صيانة ثروة التناصر واستثمارها في الوجوه التي تعود عليه باحفظ والمنفعة ولم يستظهر الحكم صفة وضع يد الأوصياء على أرض النزاع وهل كان ذلك لحسابهم أو لحساب القاصر وهل سلت الأطيان المذكورة إليهم من المجلس الحسبي بوصفائها من ضمن أطيان القاصر وحاسبهم عن ريعها ومقدار ما عاد على القاصر من المنفعة من ذلك أما بعد سنة ١٩٣٧ فقد خلا الحكم من بيان الدليل الذي استند إليه في إلزام الطاعن بالريع إذ أن شهادة الشهود التي ارتكن إليها انتهت إلى فبراير سنة ١٩٣٨ وقت

المحكمة

د من حيث ان مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه انه إذ قضى بطلان عقد البيع الصادر اليه من مجبور المطعون عليه في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٣٤ والمسجل في ٢٥ منه وكذلك الوصول الصادر منه اليه في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ مع أن هذين التصرفين صدرتا في تاريخ سابق على قرار الحجر الصادر في ٢٢ من اكتوبر سنة ١٩٣٦ إذ قضى الحكم بذلك - تأسيسا على ان السفه يعتبر مجورا عليه بمجرد السفه بدون حاجة الى الحكم بذلك - يكون من جهة قد خالف المبادئ القانونية الخاصة بالأهلية وعوارضها بأن جعل لقرار الحجر أثرا يرجع الى الماضي مع ان هذه المبادئ تقضى بعدم سريان هذا الامر على التصرفات السابقة على الحجر ما لم تكن نتيجة غش او احتيال على القانون . ومن جهة اخرى عابه قصور في بيان الشروط الواجب توافرها لقيام الغش والاحتياي على القانون .

د ومن حيث ان الحكم المطعون فيه مقام على اساسين، الاول - ان لقرار الحجر أثرا رجعيا اخذا برأى الامام محمد، على اعتبار انه ارجح الآراء في مذهب الامام ابى حنيفة - والثاني - ان التصرفات المطعون عليها وليدة الاحتياي على القانون .

د ومن حيث ان الاساس الاول مردود بأن قرار الحجر للسفه ليس له اثر الا من تاريخ صدوره فلا ينسحب على التصرفات السابقة عليه ما لم تكن قد حصلت بطريق الغش والتواطؤ . فضلا عن انه ليس بصحيح ما قرره الحكم من ان الراى الراجح هو راى محمد بل الصحيح في هذا الخصوص هي على راى ابى يوسف وحاصله ان تصرفات السفه قبل الحجر نافذة .

أن سمعوا بالقضاء بالريع عن المدة التالية لذلك هو قضاء بأمر مستقبل لم يعن الحكم باستظهار دليله .

د ومن حيث انه فضلا عما تقدم فان المحكمة أطرحت أقوال شهود النفي دون أن تعنى بالرد على ما قرره عيسوى دغيم أحدهم بأنه يضع اليد على ١ ف و ١٤ ط من أرض النزاع بموجب حكم مرسى مزاد ومحضر تسليم قدمهما رغم ان ذلك كان يقتضى من المحكمة ردا خاصا يوضح الأسباب التي من أجلها أمددت المحكمة هاتين الورقتين الرسميتين .

د ومن حيث انه يتضح مما تقدم ان الحكم قد شابه قصور في التسبيب يوجب نقضه بدون حاجة إلى البحث في أسباب الطعن

(طعن محمود مرسى أبو جازية بك وحضر عنه الاستاذ على الرجيباني ضد محمد مرسى أبو جازية افندى وحضر عنه الاستاذ عبد الحميد متولى رقم ٢٠٨ سنة ١٨ ق)

٢٢٠

١١ مايو سنة ١٩٥٠

قرار الحجر للسفه . اثره من تاريخ صدوره

المبدأ القانوني

قرار الحجر للسفه ليس له أثر إلا من تاريخ صدوره . فلا ينسحب على التصرفات السابقة عليه . ما لم تكن قد حصلت بطريق الغش والتواطؤ - وليس بصحيح ما ينتهى اليه الحكم المطعون فيه من أن لقرار الحجر أثرا رجعيا أخذا برأى الامام محمد . على اعتبار انه ارجح الآراء في مذهب الامام أبى حنيفة . فان الفتوى على مذهب أبى يوسف

التاريخ لتقرير الطعن كان التقرير باطلا لصدوره من غير ذي صفة . ولا يدفع هذا البطلان ادعاء محامي الطاعن ان الشخص الذي حضر معه وقت تقرير الطعن هو الطاعن نفسه . لان قلم كتاب محكمة النقض ليس مختصا باثبات التوكيل في هذه الحالة

المحكمة

د من حيث ان النيابة العامة دفعت في المذكرة المقدمة منها بعدم قبول الطعن شكلا لتقديمه من غير ذي صفة تأسيساً على أن المحامي الذي قرر الطعن أمام قلم كتاب محكمة النقض لم يكن موكلًا عن الطاعن عند تقريره .

د ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق أن الاستاذ محمد أمين عامر المحامي حضر في يوم أول سبتمبر سنة ١٩٤٨ إلى قلم كتاب محكمة النقض وقرر الطعن بصفته وكيلًا عن الحاج محمود عبد الرحمن الكوفي الطاعن ولم يقدم توكيلاً مصدقاً عليه في ٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ صادراً من الطاعن .

د ومن حيث ان المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ سنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض توجب أن يكون المحامي الذي يقرر الطعن موكلًا عن الطالب ومن مقتضى هذا النص أن يكون التوكيل سابقاً على تقرير الطعن ومتى كان التوكيل المقدم من محامي الطاعن تالياً في التاريخ لتقرير الطعن كان التقرير لصدوره من غير ذي صفة ولا يدفع هذا البطلان ادعاء محامي الطاعن ان الشخص الذي حضر معه وقت تقرير الطعن هو الطاعن نفسه لان قلم كتاب محكمة النقض ليس مختصا باثبات التوكيل في هذه الحالة ولذلك يتعين

د ومن حيث انه يشترط لكي يقوم الحكم المطعون فيه على الاساس الثاني أن يكون قد بين في اسبابه ان الطاعن تعامل مع مجبور المطعون عليه وهو عالم بسفاهه وانه كان متواطئاً في تعامله معه تفويت آثار حجر كان متوقفاً . ولما كان لم يستظهر في اسبابه ان الطاعن عند تعاونه مع المجبور عليه في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٣٤ و ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ كان يتوقع توقيع الحجر عليه عليه الذي قدم طلبه بعد ذلك في ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٣٦ وصدر القرار به في ٢٣ من اكتوبر سنة ١٩٣٦ وانه كان متواطئاً معه على تفويت اثر قرار الحجر - لما كان ذلك - يكون الحكم قاصراً عن استظهار الشروط التي يتوافر بها الاحتيال على القانون ومن ثم يكون معدوم الاساس القانوني متعين النقض بغير حاجة الى بحث باقي اسباب الطعن .

(طعن الحاج عبد الرحيم زيدان ضد فوزي كامل نويج افندي بصفته وحضر عنه الاستاذ فيليب بشار رقم ١٢٨ سنة ١٧ ق)

٢٢١

١١ مايو سنة ١٩٥٠

تقرير الطعن بطريق النقض لا يقبل إلا بتوكيل عن الطاعن سابق على تقرير الطعن .

المبدأ القانوني

توجب المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض أن يكون المحامي الذي يقرر الطعن موكلًا عن الطالب . ومن مقتضى هذا النص أن يكون التوكيل سابقاً على تقرير الطعن . ومتى كان التوكيل المقدم من محامي الطاعن تالياً في

وملابساتها أن مورث الطاعنين اشترى الأرض من الحكومة بصفته رئيس طائفة الأقباط الارثوذكس بهذه الجهة وراعى كنيستها . فهو لم يتعاقد باسمه ولمصلحته . وإنما اشترى بصفته سالفة الذكر لبناء كنيسة ومدرستين لطائفة الأقباط على الأرض المبيعة - ومن ذلك لا تكون ملكية الأرض قد دخلت قط في ذمته

المحكمة

« من حيث أن الطعن بني على ثلاثة أسباب حاصل أولها خطأ الحكم في تطبيق القانون إذ قضى بعدم اختصاص المحاكم بالنظر في ملكية الكنيسة بمقولة أنها من الأموال العامة وأن المحاكم ممنوعة بمقتضى المادة ١٥ من لائحة ترتيبها من النظر في الأملاك العامة . وقد اعتبر الحكم الكنيسة من الأملاك العامة استناداً الى الفقرة السابعة من المادة التاسعة من القانون المدنى (القديم) وإلى الامر العالى رقم ١٥ الصادر فى ٢٣ من اكتوبر سنة ١٩٠٥ بإنشاء هذه الكنيسة وهو استناد خاطئ . »

« ومن حيث أن الكنيسة لا تعتبر من الأموال العامة المبينة فى المادة ٩ من القانون المدنى (القديم) حتى اذا صح قياسها على الجوامع المنصوص عليها فى هذه المادة ذلك ان عبارة الفقرة السابعة صريحة فى أن الجوامع لا تعتبر من الأموال العامة إلا إذا كانت الحكومة قائمة بإدارتها أو بصرف ما يلزم لحفظها وبقائها . فشرط اعتبارها من الأموال العامة هو أن تكون فى رعاية الحكومة . والكنيسة موضوع الدعوى لا ينطبق عليها هذا الوصف وهى كذلك لا يصح اعتبارها من الأموال العامة استناداً الى الامر العالى رقم ١٥ الصادر فى ٢٣ من اكتوبر سنة

قبول الدفع وعدم قبول الطعن شكلاً .

(طعن الحاج محمود عبد الرحمن الكومنى وحضر عنه الاستاذ محمد امين عامر ضد الشيخ يوسف اسماعيل رقم ١٦٩ سنة ١٨)

٢٢٢

١٨ مايو سنة ١٩٥٠

١ - أموال عامة . لا تعتبر الكنيسة من الأموال العامة الا مقي كانت تحت رعاية الحكومة وإدارتها .
٢ - الامر العالى الصادر بإنشائها هو رخصة بإقامتها لا يسبغ عليها صفة للمال العام
٣ - شراء العقار باسم رئيس الطائفة . استخلاص المحكمة من ظروف الدعوى ان الشراء للطائفة التى يمثلها . جوازه .

المبادئ القانونية

١ - لا تعتبر الكنيسة من الأموال العامة المبينة فى المادة ٩ من القانون المدنى (القديم) حتى إذا صح قياسها على الجوامع المنصوص عليها فى هذه المادة . ذلك ان عبارة الفقرة السابعة صريحة فى أن الجوامع لا تعتبر من الأموال العامة إلا إذا كانت الحكومة قائمة بإدارتها أو بصرف ما يلزم لحفظها وبقائها . فشرط اعتبارها من الأموال العامة هو أن تكون فى رعاية الحكومة .

٢ - لا تعتبر الكنيسة من الأموال العامة استناداً إلى الامر العالى الصادر بإنشائها . لأنه مجرد ترخيص بإقامتها

٣ - انه وان كان سند ملكية الأرض التى أقيم عليها بناء الكنيسة باسم مورث الطاعنين . فان الحكم قد استخلص استخلاصاً سائغاً من عبارة العقد . ومن ظروف الدعوى .

الرقبة دون الانتفاع بالنسبة الى قطعتي الارض وما عليها من كنيسة ومدرسة ومنزل - وهو عين ما فصل فيه الحكم المطعون فيه .

« ومن حيث ان حاصل السبب الثالث هو خطأ الحكم في تطبيق القانون على واطعة الدعوى ذلك انه وقد قرر أن مورث الطاعنين اشترى قطعتي الارض من الحكومة بعقد سجل في ١٣ / ١٢ / ١٩٠٥ لم يرتب على هذا العقد أثره من كسب مورث الطاعنين ملكية الارض وملكية ما أقيم عليها من بناء بل أسقط عنه هذه الملكية من غير أن يصدر منه تصرف ما يخرجها من ذمته . وفي هذا خالف الحكم أحكام كسب الملكية وأحكام زوالها

« ومن حيث ان هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه قد استخلص استخلاصاً سائفاً من عبارة العقد ومن ظروف الدعوى وملابساتها أن مورث الطاعنين اشترى الارض من الحكومة بصفته رئيس طائفة الاقباط الارثوذكس بشرين الكوم وراعى كنيستها فهو لم يتعاقد باسمه ولمصلحته . وان قصده من الشراء لم يكن منصرفاً الى إضافة البيع للملكة وإنما اشترى بصفته سائفة الذكر لبناء كنيسة ومدرستين للطائفة على الارض المبعة . ومن ذلك لا تكون ملكية الارض قد دخلت قط في ذمته . بل تكون قد انتقلت مباشرة من الحكومة إلى طائفة الاقباط الارثوذكس ومن ثم يكون ما ينعاه الطاعنون على الحكم من مخالفة القانون في هذا الخصوص لا أساس له .

(طعن وريثة القمص سيداروس وحضر عنهم الاستاذ مرقس نهمي بك ضد الانبا ديمتريوس مطران النوفية واخرين وحضر عن الاول الاستاذ راغب حنا رقم ١١٨ سنة ١٨ ق)

١٩٠٥ لأنه لا يبدو كونه مجرد ترخيص في إنشاء الكنيسة ، فليس من شأنه ان يخضع عليها صفة المال العام . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم اختصاص المحاكم بالنظر في ملكية الكنيسة باعتبارها من الأموال العامة قد خالف القانون ويتعين نقضه في هذا الخصوص والقضاء باختصاص المحاكم بالنظر في الطلب الخاص بملكية الرقبة في أرض وبناء الكنيسة . ولما كانت الدعوى صالحة للحكم فيها في هذا الخصوص يتعين الحكم بتأييد الحكم الابتدائي برفض الدفع ودم الاختصاص وباختصاص المحاكم بنظر هذا الطلب .

« ومن حيث ان حاصل السبب الثاني هو قصور الحكم في أسبابه إذ خرج عن موضوع الخصومة واستبدل به موضوعاً آخر ذلك أنه اعتبر النزاع قائماً على كنيسة ومدرستين في حين أنه يقوم على أرض قضاء وعلى المنزل الذي يسكنه المطعون عليه الاول .

« ومن حيث ان هذا السبب مردود بما أثبتته الحكم نقلاً عن صحيفة دعوى الطاعنين المعلقة في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٤٥ من أنهم طلبوا الحكم بتثبيت ملكيتهم لقطعتي الارض المبينة أوصافهما بالعريضة وما يتبعهما من كنيسة ومدرسة وكذا المنزل الذي في وضع يد المطعون عليه الاول والسكان في الزاوية الغربية البحرية للارض ، وبما هو ثابت بمحضر جلسة المحكمة الابتدائية من انهم في ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٧ عدلوا طلباتهم الى التنازل عن حق الاستعمال المشتق من حق الانتفاع والاكتفاء بملكية الرقبة بالنسبة الى الارض والمباني . واذن تكون طلباتهم الختامية التي طرحت أمام محكمة أول درجة وفصلت فيها هي طلب الحكم بملكية

٢٢٣

١٨ مايو سنة ١٩٥٠

عامل . شهادة بخلو الطرف عند انقضاء عقد العمل . وجوب تحريرها من رب العمل .

المبدأ القانوني

قضى الحكم المطعون فيه ، ان القانون المدنى لم يوجب على رب العمل اعطاء الأجير شهادة بخلو طرفه . وقضت محكمة النقض . ان إلزام رب العمل باعطاء الأجير عند انقضاء عقد العمل شهادة بخلو طرفه . لا تتضمن إلا بيانات معينة تطابق حقيقة الواقع عن مدة خدمة العامل . ونوع العمل الذى يقوم به . ومقدار أجره عليه . لا يعدو أن يكون مما يوجب به حسن النية فى تنفيذ عقد العمل لىكى يتيسر للعامل سبيل الحصول على عمل يرتزق منه . ولهذا فانه يقتضى الأخذ بقواعد العدالة فى هذه الحالة ليسد بها نقص نصوص القانون فى هذا الخصوص عملاً بالمادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم

المحكم

ومن حيث ان مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه خطأه فى تأويل القانون وتطبيقه إذ أقام قضاءه على انه ما دامت المادة ٤٠١ وما بعدها من القانون المدنى (القديم) التى نظمت علاقة رب العمل بالأجير لم تنص على إلزام رب العمل باعطاء الأجير شهادة بخلو طرفه عند انتهاء خدمته فانه لا محل للالتجاء إلى قواعد العدل والانصاف لترتيب

هذا الالتزام فى ذمة رب العمل . ووجه الخطأ هو أن هذه المواد لم تذكر على سبيل الحصر جميع التزامات رب العمل والأجير ، فلزم سد النقص عن طريق قواعد العدل والانصاف . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قرر عدم جواز الرجوع إلى قواعد العدالة فى هذا الخصوص فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

ومن حيث ان محكمة اول درجة قررت فى حكمها أنه إذا كان القانون المدنى لم ينص على إلزام رب العمل باعطاء الأجير شهادة بخلو طرفه عند انتهاء العقد إلا أن للمحاكم فى هذه الحالة قواعد العدالة وأن من هذه القواعد اعطاء العامل أو المستخدم عند انتهاء عقده شهادة بخلو طرفه ومدة خدمته ونوع العمل الذى كان يقوم به إلى غير ذلك من البيانات التى تساعد على الالتحاق بعمل فى جهة أخرى خصوصاً إذا كان العامل أو المستخدم من أرباب العهد كما هو شأن الطاعن . واستندت فى توكيد هذا المبدأ إلى بعض الأحكام التى صدرت من المحاكم فى هذا المعنى ، وإلى ما نص عليه الشارع فى المادة ١٧ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى من إلزام رب العمل بأن يعطى العامل شهادة بخلو طرفه ، مستخلصة من ذلك دلالة على اتجاه الشارع إلى مسايرة ما جرى عليه القضاء مستهدياً بقواعد العدالة ولكن محكمة الاستئناف ألغت الحكم الابتدائى ورفضت دعوى الطاعن بمقولة ان القانون المدنى لم يوجب على رب العمل اعطاء الأجير شهادة بخلو طرفه وأنه لا محل للأخذ بقواعد العدالة فى هذا الخصوص .

ومن حيث ان إلزام رب العمل باعطاء الأجير عند انقضاء عقد العمل شهادة بخلو طرفه لا تتضمن

عليه صيانتها وحفظها بحالة جيدة وجعله المستول وحده عن هذا الحفظ وهذه الصيانة. كان الشرط ملزماً لمن قبله ولا يجوز اهداره بدعوى انه شرط مفروض لاسيبل للمشارك إلا الاذعان له إن أراد أن يعد منزله بالماء - إذ لا يكفي هذا وحده مسوغاً لإبطاله

٣ - لا يجوز ابطال مثل هذا الشرط بحجة تعارضه مع بقية شروط العقد . لأن التعارض معدوم من جهة - ولأن العقد قد نظم من الجهة الأخرى حق المشارك في المراقبة على هذه المواسير الفرعية ونظم طريق هذه المراقبة .

تعليق المجلة

أشارت المادة ١٠٠ من القانون المدني الجديد - القبول في عقود الاذعان يقتصر على مجرد التسليم بشروط مقررة يضعها الموجب ، ولا يقبل مناقشة فيها

وهذا النوع من العقود ثمرة من ثمار التطور الاقتصادي في العهد الحاضر وتتميز هذه العقود عن غيرها باجتماع مشخصات ثلاث (١) تعلق العقد بمنفعة عامة لا غنى للمستهلك عنها او تعلق العقد بمرق أو سلعة تعتبر من الضروريات للمستهلكين

(٢) أن يصدر الإيجاب من طرف مباشر احتكار هذه المنفعة العامة أو المرفق أو السلعة .

(٣) أن يكون الإيجاب موجهاً في قالب نموذجي إلى أشخاص غير محدودين لكي يقبل المتعاقد العقد على علته أو يرفض

إلا بيانات معينة تطابق حقيقة الواقع عن مدة خدمته ونوع العمل الذي كان يقوم به ومقدار أجره عليه لا يعدو أن يكون عما يوجه حسن النية في تنفيذ عقد العمل ولكي يتيسر للعامل سبل الحصول على عمل يرتزق منه . ومن ثم كان الحكم الابتدائي على صواب في الأخذ بقواعد العدالة ليسد بها نقص نصوص القانون في هذا الخصوص ، عملاً بالمادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم - لما كان ذلك كذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على خلافه - يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

(طعن محمد افندي حسني القرماني وحضر عنه الأستاذ محمد العشماوي باشا ضد السيدة نازلي هانم شريف وآخرين رقم ٢٠٣ سنة ١٨ ق)

٢٢٤

٢٥ مايو سنة ١٩٥٠

شروط الاذعان . عدم جواز تعديلها لمجرد انها شروط مفروضة . لا يجوز تعديلها الا اذا تبين نصف الشرط .

المبادئ القانونية

١ - الشرط الوارد في عقد من عقود الاذعان لا يقاس قبوله على قبول المكره ، ولم يجر القانون المدني للقاضي تعديل هذه الشروط أو الاعفاء منها إلا إذا كان شرط الاذعان تعسفياً

٢ - إذا فرض المجلس المحلي المشرف على عملية المياه في عقد الاشتراك - أن المشترك ملزم بمراقبة المواسير الفرعية التي تستمد المياه من المواسير العمومية . واشترط

وهذه الشروط الثلاثة متوافرة في حالة الدعوى الحالية والقبول في حالة عقود الاذعان أقرب الى التسليم منه الى معنى الرضاء والمشئة . بل ان موقف القابل من الموجب اما أن يأخذ أو يترك ولكن رغم هذا كله لا نستطيع أن نقول ان القبول هنا لا يعد رضاء . إذ ان تسليم العاقد بهذه الشروط المقررة عليه ضرب من القبول . ولكن ظروف القبول السالفة الذكر هي التي حدث بالشارع في المادة ١٤٩ من القانون الجديد أن تقرر وجوب تدخل القضاء متى كان القبول هو التسليم بشروط مقررة يضعها الموجب ولا يقبل فيها مناقشة . ويكون تدخل القضاء لتخفيف الاكراه الاقتصادي تن مثل هذا القبول . وقد ترك المشرع للقاضي مطلق الحرية في تقدير شروط الاذعان . وتقدير ما يوجبه حسن النية بين المتعاقدين لحماية المذعن من العنت الذي يلحقه من جراء هذه الشروط

فيكون لقاضي الموضوع ان يعدل من هذه الشروط أو ان يعنى المذعن عنها وفقاً لما تقتضيه العدالة

وتطبيق هذا الشرط يحتاج الى دقة وعناية فانه في هذه الحالة يخرج القاضي عن حدود رسالته القانونية . فهو لا ينفذ شروط العقد متى تحقق انه من عقود الاذعان . وانما يتجاوزها ليحقق أمراً جديداً هو العمل على توازن شروط العقد بين عاقيه . ذلك هو عمل القاضي في شروط الاذعان فهو قد يتجاوز العقد الى تعديل بعض شروطه . أو الى تعطيلها كلها

وفي حالتنا - قد انتهت محكمتنا العليا الى ان العقد من عقود الاذعان - وانما انتهت الى ان تقوم بمهمة قاضي الموضوع فقررت انها لا تعدل شروط الاذعان لمجرد انها شروط مفروضة وانها ترى من الشروط ما يحقق التعادل والتكافؤ بين العاقلين ولا عسف فيها والخلاف - ان مجرد كون العقد من عقود الاذعان يفرض على قاضي الموضوع ان يتدخل ليحقق رساله أخرى . هي رسالة العدالة . هل هناك توازن حقيق في شروط العقد بين العاقلين . ومدى الاكراه الاقتصادي الذي انتهى بالعاقد الى الاذعان على القبول ومقدار العسف في الاشتراط على المشترك في ايصال المياه لمنزله ان يتحمل نفقات الكشف على المواسير الفرعية . وأن يشرف على فحط الطرقات للكشف عليها . وكون هذا الشرط ميسوراً للمشارك أو يقتضيه حسن النية لتوازن شروط التعاقد بين العاقلين - وهم المشتركون في ايصال المياه الى منازلهم من ناحية - والمجلس المحلي المحتكر لمورد المياه والمكاف بعملية اتصالها للمنازل من جهة أخرى - هل كل هذه الامور - متى خرجت بالقاضي عن نطاق تنفيذ العقد - وخرجت عن نطاق صدق تنفيذ شروطه - يكون سبيل تحقيقها الى محكمة الموضوع او الى محكمة القانون

ان لمحكمة النقض كامل السلطة ، ان تشرف على سلامة تطبيق العقد بين عاقيه - ولكن حالتنا من عقود الاذعان تخرج بالقاضي عن تنفيذ شروط العقد الى شيء آخر هو العمل على توازن شروط العقد بين عاقيه - وهو من سلطان قاضي الموضوع .

المحكّم

« من حيث ان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإلزامه ان يعوض المطعون عليها عما تدعى أنه أصاب منزلها من تصدع من أجراه تلف ماسورة المياه التي تصل منزلها باعتبارها مشتركة بالماسورة العامة للمياه. إن الحكم إذ قضى بذلك قد شبه قصور كما أخطأ في تطبيق قانون العقد. أما القصور فآتية من ان الطاعن دفع مسؤوليته عن الخطأ المدعى بحصوله في سنة ١٩٣٣. وقت مد ماسورة المياه لمنزل المطعون عليها. والذي يتحصل في أن عمال الطاعن لم يضعوا حول الماسورة خيشاً مقطرنًا — دفع هذا الزعم بأن عدم عثور الخبير على هذا الخيش المقطرن وقت معاينته إنما يرجع إلى قدم العهد لمضى أكثر من أحد عشر عاماً على مد الماسورة، وهي فترة كافية لتآكل الخيش، ولكن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع مع أهميته. وأما الخطأ في تطبيق القانون فيرجع إلى أن البند الثامن من عقد الاشتراك صريح في ان المشترك — الطاعن — هو الملزم بمراقبة وصيانة وحفظ الماسورة. وأنه هو المسؤول وحده عنها وعما يحدثه من ضرر، ولكن الحكم المطعون فيه هدره بقوله إنه شرط ورد في عقد من عقود الأذعان، كما أخطأ الحكم إذ اعتبر الطاعن مسؤولاً عما أحدثته الماسورة من أضرار بحجة أنه مسئول عن الصحة العامة ومسيطر على عملية المياه لأن أساس المسؤولية في القانون المصري هو ثبوت الخطأ.

« ومن حيث ان الحكم أقام قضاءه بثبوت مسؤولية الطاعن عن تعويض ما لحق منزل المطعون عليها من ضرر على أنه هو المسؤول

عن صيانة المواسير الفرعية رغماً عما ورد في البند الثامن من عقد الاشتراك الذي يقضى بأن المواسير الفرعية هي ملك المشترك وعليه صيانتها ومراقبتها وهو المسئول وحده عما تحدثه من أضرار، تأسيساً على أنه فضلاً عن أنه من الشروط المفروضة فان المادة التاسعة منعت المشترك من المواسير وإلا كان الجزاء فسخ العقد ومصادرة التأمين ومعنى ذلك أن الشرط الوارد في المادة الثامنة بإلزام المشترك بصيانة الماسورة الفرعية ومسؤوليته عما ينتج من أضرار بسببها هو شرط إرادي باطل لا يستطيع المشترك إلا أن يقبله وإلا لما تيسره إدخال المياه في منزله لأن هذه الاشتراطات غير قابلة للنقاش أو التعديل ولا يعقل أن يكون المشترك مسئولاً عن الماسورة الفرعية وفي الوقت نفسه محروماً حتى عن مسها.

« ومن حيث ان البند الثامن من عقد الاشتراك صرح في أن المشترك ملتزم بمراقبة المواسير التي تستمد المياه من المواسير العمومية وعليه صيانتها وحفظها بحاله جيدة. وهو المسئول وحده عنها وعن جميع الأضرار التي تحصل بسببها، وهو شرط ملزم لمن قبله أو سلم به، ولا يجوز إهداره بمقولة أنه شرط مفروض لاسيلاً للمشارك إلا الأذعان له إن أراد أن يمد منزله بالماء. إذ هذا لا يكفي مسوغاً لإبطاله — لأن الأذعان قبول لا يقاس على قبول المكره. ولم يحز القانون المدني للقاضي تعديل هذه الشروط أو الاعفاء منها إلا إذا كانت تعسفية كما أنه لا محل لإبطال هذا البند بحجة تعارضه مع البند التاسع إذ لا شبهة في انعدام هذا التعارض فالقول بقيامه غير مستساغ، فقد نص صدر البند الثامن على أن المواسير اللازمة لتوصيل المياه من المواسير العمومية إلى العداد في محل المشترك تبقى مملوكة

المرافعات (القديم) اجراء بيع عقار القاصر بطريق المزايده، ولا ترتب البطلان على عدم اتباع هذا الطريق، كما ان قانون المجالس الحسبية الصادر في سنة ١٩٢٥ لم يشر باتباع الاجراءات المنصوص عليها في المادة المشار اليها. ولهذا فان بيع عقار القاصر بالممارسة مع تصديق المجلس الحسبي، لا مخالفة فيه للقانون ويكون حكم النص المذكور غير واجب الاتباع إلا في حالة بيع عقار القاصر المأذون ببيع عقاره من الجهة المختصة بطريق المزايده.

ملحوظة: لم يدخل قانون المرافعات الجديد أى تعديل جوهرى فى أحكام بيع عقار عديم الاهلية والغائب، فقد نص فى المادة ٧١٢ أن بيع عقار المفلس وعقار عديم الاهلية المأذون ببيعه وعقار الغائب. بطريق المزايده، يجرى بناء على قائمة شروط البيع التى يودعها قلم كتاب المحكمة المختصة وكيل الدائنين أو النائب على عديم الاهلية أو الغائب - وانما أوجب القانون الجديد اعلان النيابة العامة بإيداع قائمة شروط البيع وأجيز لها الاعتراض على القائمة - وذلك كله فى حالة بيع العقار المأذون ببيعه من الجهة المختصة بطريق المزايده. ولا يترتب البطلان على بيع عقار عديم الاهلية بالممارسة مع تصديق المحكمة الحسبية.

المحكمة

من حيث ان الطعن بنى على ثلاثة أسباب - حاصل الأول منها أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعة بفسخ البيع

للمشترك وهو المكلف بمراقبتها وصيانتها وحفظها بحالة جيدة - وهو المسئول وحده عنها وعن جميع الاضرار التى تحصل بسببها ونظم حق المشترك فى المراقبة فنص على أنه يجب على المشترك كلما رغب الكشف على هذه المواسير أن يطلب ذلك من المجلس ويؤيد طلبه كتابة حتى يجرى المجلس ذلك ويقوم بالاصلاحات اللازمة إذا اقتضى الحال على مصاريف المشترك، وانه لذلك يتمتع على المشترك أن يمس العداد أو المواسير لآى سبب، وهذهصوص لا تعارض بينها، بل يكمل بعضها بعضاً وتنظم - بداعى المصلحة العامة - وسيلة المشترك فى المراقبة والصيانة - وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ أهدر البند الثامن من عقد الاشتراك قد أخطأ فى تطبيق قانون العقد ويتعين نقضه. كذلك أخطأ الحكم تطبيق القانون إذ بنى مسئولية الطاعن على القول بأن من أول واجباته المحافظة على المصلحة العامة وأنه المسيطر على عملية المياه، إذ هذا لا يكتفى لاعتبار الطاعن مسئولاً عن كل ما ينجم من اضرار للمشاركين بل لا بد من إثبات الخطأ الذى لا يصح ان يسند اليه ويكون أساساً لمسئوليته.

ز طين مجلس بلدى الحلة العكبرى ضد الست نعمة حسن الترمسى وحضر عنها الأستاذ محمد امين طاسر رقم ١٢٧ سنة ١٨ ق)

٢٢٥

٢٥ مايو سنة ١٩٥٠

بيع عقار القاصر بالمزايده غير لازم الامتثال امرت الجهة المختصة بذلك.

المبدأ القانونى

لا توجب المادة ٦١٤ من قانون

الصادر بالاذن بالبيع عند الاقتضاء — إذ قضى الحكم بذلك مع أنه لم تتبع في شأنه الاجراءات المشار إليها يكون قد أخطأ تطبيق القانون .

ومن حيث ان هذا السبب مردود بأن المادة ٦١٤ من قانون المرافعات (القديم) لا توجب إجراء بيع عقار القاصر بطريق المزايدة ولا ترتب البطلان على عدم اتباع هذا الطريق كما أن قانون المجالس الحسبية الصادر في سنة ١٩٢٥ لم يشر باتباع الاجراءات المنصوص عليها في المادة المشار إليها — ولازم ذلك — كما قرر الحكم المطعون فيه بحق ، أن يبيع عقار القاصر بالممارسة مع تصديق المجلس الحسبي لا مخالفة فيه للقانون ولا للمادة المشار إليها ويكون حكم النص المذكور غير واجب الاتباع إلا في حالة بيع عقار القاصر المأذون ببيع عقاره من الجهة المختصة بالمزايدة .

ومن حيث ان السبب الثالث يتحصل في أن الحكم خالف القانون إذ لم يقض بالفسخ مع ثبوت تقصير المطعون عليهما الأولين في الوفاء بفوائد الثمن وهي كاللبن تأخذ حكمة لغاية تاريخ الايداع الأخير الحاصل في ٧ من مارس سنة ١٩٤٨ كما شابه القصور في التسبب إذ لم يورد أسبابا لقضائه باعتبار الايداع صحيحا مبررًا لادمة المطعون عليهما الأولين مع أن ما أودعاه خزنة المحكمة لم يكن شاملًا للثمن وملحقاته بل كان مقصورا على ما استحق من فوائد الثمن لغاية مايو سنة ١٩٤٤ .

ومن حيث ان الثابت بالحكم الابتدائي الذي الغاه الحكم المطعون فيه ان المطعون عليهما الأولين لم يدفعما للطاعنة باقي ثمن الأطنان المبيعة وقدره ألف جنيه عدا الفوائد التي نص عليها في العقد من وقت التأخير وهي ٧ ٪ . سنويا فضلا عن مصاريف تلك الدعوى أما المبالغ التي قاما

المبرم بينهما وبين المطعون عليهما الأولين مع أنهما لم يدفعما ثمن المبيع في الميعاد المتفق عليه ورغم إعطائهما ميعادا للوفاء به — إذ قضى الحكم بذلك شابه القصور في التسبب ذلك لأنه لم يورد أسبابا لمنحهما تلك المهلة مع أن مناط استعمال المحكمة سلطتها في إعطاء المشتري مهلة للوفاء بتأخر الثمن وفقا لأحكام المادة ٢٢٣ من القانون المدني (القديم) وجود أسباب قوية تبرر هذا الامهال .

ومن حيث ان هذا السبب مردود بأنه لما كان إعطاء المشتري المتأخر في دفع الثمن ميعادا للوفاء بدلا من الحكم بالفسخ أعمالا للمادة ٣٣٣ من القانون المدني (القديم) من الرخص التي أطلق الشارع فيها لقاضي الموضوع الخيار في الأخذ بأحدى وجهي الحكم في القانون حسبما يراه هو في ظروف كل دعوى بغير معقب عليه — لما كان ذلك — كان غير مقبول النعي على الحكم بقصور أسبابه عن بيان الاعتبارات التي اعتمد عليها في منح المهلة للوفاء بتأخر الثمن .

ومن حيث ان السبب الثاني يتحصل في أن الحكم إذ قضى بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر من الطاعنة بصفتها وصية على قاصرها ومأذونا لها به من المجلس الحسبي إلى المطعون عليهما الأولين دون مراعاة الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٦١٤ من قانون المرافعات (القديم) والتي توجب أن يكون بيع عقار القاصر المأذون ببيع عقاره بالمزايدة على ثمن يقدره القاضي الجزئي أو المحكمة الابتدائية ويكون ذلك بمقتضى قائمة شروط محررها القائم مقام القاصر وتودع في قلم كتاب المحكمة وتشتمل زيادة على البيانات المقررة بالمادة ٥٥٨ مرافعات (قديم) على بيان حجة الملك والقرار

عن إيراد أسباب لقضائه في هذا الخصوص مع أن الفوائد المشار إليها مستحقة الأداء وتعد جزءاً من الثمن وفقاً لنصوص العقد وأعمالاً لأحكام المادة ٣٣٠ من القانون المدني (القديم) وكان الوفاء بالثمن وملحقاته شرطاً أساسياً لتوقي الفسخ — لما كان ذلك — كان الحكم قاصر التسيب في هذا الخصوص فتعين النقض .

(طعن السيدة نفيسة محمد عباس بصفتها وحضر عنها الاستاذ احمد زغلول ضد السيد محمود عبد الله افندى واخرين وحضر عن الأول والثاني الاستاذ محمود فهمى جندي بك رقم ١٥٤ سنة ١٨ ق)

٢٢٦

٢٥ مايو سنة ١٩٥١

محل العمل . جواز اعلان النقض فيه .
الجنسية . ليست من أعمال السيادة . والمحاكم الفصل فيها .
اكتساب ولد الاجنبي الجنسية المصرية . والتقرير بعد بلوغه سن الرشد بسنة إختياره الجنسية المصرية وتنازله عن جنسيته .

المبادئ القانونية

١ - اعلان الطعن الحاصل في محل عمل المطعون عليه اعلان صحيح

٢ - قضى الحكم المطعون فيه باختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى الخاصة بثبوت الجنسية وطعن في الحكم بدعوى ان مسائل الجنسية هي من صميم اعمال السيادة - وقضت محكمة النقض برفض هذا الوجه من الطعن

بايداعها خريفة محكمة مصر على النحو السابق ذكره (في ١٨ من مايو سنة ١٩٤٤ و ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٤) فانها مودعة بشروط معينة ولا يمكن اعتبار هذا الايداع في مقام دفع الثمن الذي يمنع الفسخ إذ أنه لا يرى ذمة المشتري لأنها لم يودع فوائده المبالغ المتأخرة رغم وضع يدهما على الأطيان المبيعة واستغلالها من وقت البيع ومن وقت التنبيه عليهما رسمياً بسداد تلك المبالغ وفوائدها كما أنها خصما رسم الايداع بغير حق إذ أن العرض كان ناقصاً ومقيداً لتعليق الثمن على إتمام التسجيل وهذا إجراء خاص بالمشتري ولا دخل للبائعة في تأخيرها كما يزعمان بل أن التقصير واقع من جانبها حتى ترتب على ذلك رفع دعوى بفسخ عقد البيع .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه مع تقريره أن محكمة أول درجة قد أصابت في قضائها بالفسخ لعدم قيام المشتري بالوفاء بالتزاماتها بإيداع الثمن جميعه والفوائد المستحقة وان الايداع كان ناقصاً لما شانه من عيوب ، فإنه اعتبر قيام المطعون عليهما الأولين بإيداع ما هو مستحق على متأخر الثمن من فوائد لغاية ١٨ من مارس سنة ١٩٤٤ ورسوم الايداع السابق خصمها من أقساط الثمن اعتبره كل ما يجب على المطعون عنهما الأولين الوفاء به دون بيان العلة التي من أجلها لم ير موجبا لالزامهما بفوائد متأخر الثمن من مايو سنة ١٩٤٤ وهو تاريخ الايداع الأول - الذي اعتبرته المحكمة إيداعاً غير مبرىء للذمة - لغاية ٧ من مارس سنة ١٩٤٨ وهو التاريخ الذي أجلت اليه الدعوى ليدفع المطعون عليهما الأولان في فترته تكملة الثمن .

ومن حيث انه لما كان الحكم قد سكت

المحكمة

د من حيث ان المطعون عليه دفع بعدم قبول الطعن شكلاً تأسيساً على أن تقرير الطعن لم يعن اليه إعلاناً صحيحاً إذ أثبت المحضر أنه أعلنه في محله بشارع الشواربي رقم ٦ بالزمالك مخاطباً مع شفيق افندى يوسف الموظف بالمكتبة، مع أن هذا المحل ليس محل إقامته بل هو محل عمل والده ومع أن شفيق افندى يوسف الذى تسلم صورة الاعلان ليس تابعاً له بل هو موظف عند والده.

ومن حيث ان هذا الدفع مردود بأنه لما كان المطعون عليه قد جهل محل إقامته في مراحل التقاضى السابقة ارتأت الطاعة ان تتحرى عنه من جهة الادارة فعملت انه يعمل مع والده في مكتبته بميدان مصطفى كامل باشا ولما انتقل المحضر المنوط به إعلان تقرير الطعن إلى هناك أخبر من موظفى المكتبة بأن عنوان المراد إعلانه هو شارع الشواربي رقم ٦ فانتقل من فوره إلى هذا المكان وفيه أجرى الاعلان مخاطباً شفيق افندى يوسف الموظف بالمحل الذى تسلم منه صورة الاعلان — ولما كان ثبتاً من كتاب الحكمدارية المؤرخ في ٩/٢/١٩٤٨ والمقدم إلى هذه المحكمة ضمن أوراق الطعن أن المطعون عليه يعمل مع والده بمكتبته بشارع الشواربي رقم ٦ حيث تم إعلانه — ولما كان الاعلان في محل عمل المطعون عليه صحيحاً على ما جرى به قضاء هذه المحكمة وقد تسلم صورته أحد موظفى المحل دون أى اعتراض من جانبه ولم يلحق المطعون عليه أى ضرر من جراء إعلانه في هذا المحل إذ قدم أوراقه في الميعاد القانونى — لما كان ذلك كذلك كان الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً على غير أساس ويتمين رفضه.

مستنده الى ان دعوى ثبوت الجنسية المصرية يطالبها لا يترتب عليه أى أساس بسيادة الدولة. إذ ان الجنسية المصرية مقررة بحكم القانون متى توافرت شروطها وليست من اطلاقات الحكومة حتى يصح القول بان الفصل فيها هو فصل فى أمر من الامور المتعلقة بسيادة الدولة.

٣ — ان قانون الجنسية رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ إذ اوجب بمقتضى المادة السابعة منه. لدخول ولد الاجنبى الذى يولد بالمملكة المصرية فى الجنسية المصرية. ان يتنازل عن جنسيته الاصلية وان يقرر اختياره الجنسية المصرية فى خلال سنة من بلوغه سن الرشد. فقد دل بذلك على ان الشرطين مستقل أحدهما عن الآخر. وانه لا بد من توافرها معاً

٤ — قضى الحكم المطعون فيه بثبوت الجنسية المصرية للمطعون ضده استناداً الى تقريره اختيار الجنسية المصرية ويرتب الحكم على هذا بان المطعون ضده بمقتضى هذا الاقرار يكون قد حقق الشرطين فى آن واحد. وان هذا التقرير يكسبه الجنسية المصرية ويسقط جنسيته السابقة. وهذا غير صحيح

٥ — الشهادة التى تعطيها وزارة الداخلية بالجنسية المصرية لا تكسب هذه الجنسية إذا لم يكن قد توافر لصاحبها أحد الشرطين السابقين. ولا تعدو هذه الشهادة تطبيقاً للمادة التاسعة من القانون — قرينة على الجنسية يجوز اثبات عكسها بأى طريق من الطرق.

د ومن حيث ان الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

د ومن حيث انه بنى على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم الابتدائي ورفض الدفع بعدم الاختصاص وباختصاص المحاكم بنظر دعوى المطعون عليه بثبوت جنسيته المصرية خطأ في تفسير القانون وتطبيقه ذلك أن مسائل الجنسية وهي تنطوي على مشاكل سياسية هي من صميم أعمال السيادة التي تخرج عن ولاية المحاكم فلا يجوز أن تعرض لها بصفة مباشرة أو غير مباشرة وبالتالي لا تختص بالفصل في طلب الجنسية بصفة أصلية وكل ما تملكه هو ان تطبق قانون الجنسية لتحديد اختصاصها بنظر الدعوى المطروحة أمامها قبل الفصل في موضوعها وقضاؤها في جنسية الخصوم في هذه الحالة لا يجوز قوة الأمر المقضى حتى بين الخصوم أنفسهم .

د ومن حيث ان هذا السبب مردود بأن الحكم لم يخالف القانون في قضائه برفض الدفع سالف الذكر ذلك ان طلب المطعون عليه ثبوت الجنسية المصرية له وفقاً للمادة السابعة من قانون الجنسية رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ لا يترتب عليه أى مساس بسيادة الدولة إذ الجنسية المصرية بمقتضى هذه المادة مقررة بحكم القانون متى توافرت شروطها وليست من إطلاقات الحكومة حتى يصح القول بأن الفصل فيها هو فصل في أمر من الأمور المتعلقة بسيادة الدولة ولما كانت هذه الجنسية منازعة فيها من الطاعة كان للمطعون عليه مصلحة قائمة في دعواه قبلها .

د ومن حيث ان محصل السبب الآخر للطعن أن الحكم خطأ في تطبيق القانون وعابه بطلان في الاسناد من ثلاثة أوجه — الأول إذ اعتبر ان الطالب المقدم من المطعون عليه إلى وزارة

الداخلية في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٣٦ لمنحه الجنسية المصرية بطريق التجنس عملاً بالمادة الثامنة من قانون الجنسية رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ كان المقصود منه اختيار الجنسية المصرية عملاً بالمادة السابعة من القانون المذكور مع ان الطلب صريح في المعنى الأول دون الثاني ولكن وزارة الداخلية أخطأت إذ أعطت المطعون عليه شهادة الجنسية على أساس المادة السابعة وهذا الخطأ لا يكسب المطعون عليه حقاً . والثاني — إذا اعتبر أن المطعون عليه باختياره الجنسية المصرية يكون قد تنازل ضمناً عن جنسيته الإيطالية مع أن المطعون عليه صرح في طلبه بأنه لم يتخذ أى إجراء للتنازل عن جنسيته الأصلية ومع أنه استصدر بعد طلبه المشار جواز سفر إيطاليا بما يدل على تمسكه بجنسيته الإيطالية حتى بعد تقديم طلبه . والثالث — إذ قال أن قانون الجنسية الإيطالي الصادر في سنة ١٩١٢ أجاز في المادة السابعة منه للإيطاليين المقيمين في أرض دولة أجنبية التنازل عن جنسيتهم الإيطالية عند بلوغهم سن الرشد وذلك من غير قيد أو شرط مع ان المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية رقم ٩٤٩ الصادرة في ٢ من أغسطس سنة ١٩١٢ بتنفيذ قانون الجنسية الإيطالي أوجبت حصول التنازل في هذه الحالة بتقريره أمام الممثل السامي والقنصلي للحل الذي يقيم فيه التنازل وان يسجل هذا الاقرار في سجل خاص ترسل صورة منه إلى وزارة الداخلية الإيطالية التي تقوم بدورها بإثباته في سجل خاص وما لم تحصل هذه الاجراءات لا يعتبر التنازل صحيحاً وبالتالي ينعدم شرط من الشروط التي أوجبتها المادة السابعة سالف الذكر .

د ومن حيث ان المشرع إذ أوجب لدخول

ولد الأجنبي الذي يولد بالمملكة المصرية في الجنسية المصرية بمقتضى المادة السابعة من قانون الجنسية رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ — إذ أوجب لذلك شروطا منها ان يتنازل عن جنسيته الأصلية وأن يقرر إختياره الجنسية المصرية في خلال سنة من بلوغه سن الرشد فقد دل بذلك على ان الشرطين مستقل أحدهما عن الآخر وأنه لا بد من توافرها معا فلا يغنى تقرير الطالب إختيار الجنسية المصرية عن تقديمه ما يثبت سبق تنازله عن جنسيته الأصلية وفقا للاوضاع المقررة في قانون هذه الجنسية — ولما كان المطعون عليه قد قرر صراحة في الطلب المقدم منه إلى وزير الداخلية في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٣٦ أنه لم يتخذ أى إجراء للتنازل عن جنسيته الإيطالية وظل محتفظا بهذه الجنسية حتى سنة ١٩٣٨ بدليل إستخراجه جواز سفر إيطاليا في تلك السنة — لما كان ذلك فان شرطا من شروط كسب الجنسية المصرية وفقا للمادة السابعة سألقة الذكر يكون قد تخلف وبالتالي لا يجوز إعتباره مصريا بمقتضى هذه المادة .

ومن حيث ان تحدى المطعون عليه في رده على هذا السبب بأن لا جدوى من بحثه لأنه بعد أن دخل في الجنسية المصرية من تاريخ طلبه في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٣٦ وأعطى شهادة بذلك من وزير الداخلية ولم يصدر مرسوم بإسقاطها عنه في خلال خمس سنوات من ذلك التاريخ وفقا للمادة ١٠ من قانون الجنسية سالف الذكر — فلا مناص من إعتباره مصريا ولو كانت الشهادة التي سبق إعطاؤها له بجنسيته المصرية قد صدرت بطريق الخطأ — هذا التحدى في غير محله ذلك أن المادة العاشرة المشار إليها إنما تنطبق على حالة من دخل في الجنسية المصرية بناء على طلب استوفى في الظاهر

الشروط المقررة قانونا ولكن تبين فيما بعد أنه تضمنت تقارير كاذبة أو وقائع غير صحيحة انبنى عليها كسبه الجنسية المصرية ففي هذه الحالة يجوز إسقاطها عنه بمرسوم تذكر فيه الأسباب بشرط أن لا يكون قد مضى على كسبه الجنسية أكثر من خمس سنوات وهي حالة تختلف تماما عن حالة المطعون عليه لأنه لم يدخل الجنسية المصرية أصلا بحكم القانون إذ انعدم في شأنه منذ البداية شرط من الشروط التي يتطلبها القانون لهذا الغرض وهو شرط سبق التنازل عن جنسيته الأصلية ولا يجدي نفعا تمسكه بشهادة الجنسية المصرية التي سبق إعطاؤها له من وزير الداخلية في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٣٩ لأن هذه الشهادة ليس من شأنها ان تكسبه الجنسية المصرية إذ هي وفقا للمادة ٩ من قانون الجنسية لا تعدو كونها قرينة على الجنسية يجوز إثبات عكسها بأى طريق من الطرق التي تراها المحكمة مؤدية لذلك .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم ان الحكم خالف القانون إذ قضى بثبوت الجنسية المصرية للمطعون عليه إستناداً إلى « ان إختياره (المطعون عليه) للجنسية المصرية قد حقق الغرضين في آن واحد فقد اسقط عنه جنسيته الإيطالية وأكسبه في الوقت نفسه الجنسية المصرية التي أصبح متمتعاً بها من تاريخ الإختيار في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٣٦ ، ومن ثم يتعين نقضه في هذا الخصوص .

ومن حيث ان الدعوى صالحة للحكم فيها .

ومن حيث ان المطعون عليه غير محق في طلب ثبوت جنسيته المصرية — إستناداً سواء إلى الطلب سالف الذكر أم إلى الشهادة السابق إعطاؤها له من وزير الداخلية . للأسباب

المحكمة

« من حيث ان الطعن بني على ثلاثة أسباب حاصل
الاول ان الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على
أن لجنة التقدير لا تملك الزيادة على تقدير المأمورية
بوصفها هيئة تنظر في التظلم المرفوع إليها من
الممول عن قرار المأمورية قد خالف المادة ٥٥
من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - وحاصل السبب
الثاني أن الحكم الابتدائي الذي قضى الحكم
المطعون فيه بتأييده أقام قضاءه على اعتبار شقيق
المطعون عليه أجيراً عنده وشريكاً له في المدة من
سنة ١٩٣٩ حتى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ مع
تعارض الوضعين واختلاف حكمهما وفي هذا
تناقض يبطله - وحاصل السبب الثالث أن الحكم
بعد أن قرر حق الطاعة في أن تحتسب ضمن أرباح
الشركة المبالغ التي جرى المطعون عليه على
استئصالها من الأرباح باعتبارها أجراً لشقيقه عن
المدة من ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ حتى ٣١ من
ديسمبر سنة ١٩٤٣ لم يعدل أرباح المطعون عليه
عن تلك المدة وفقاً لهذا التقرير .

« ومن حيث ان واقعة الدعوى كما يبين من
أوراق الطعن تتحصل في أن مأمورية ضرائب
المنصورة اقترحت تقدير أرباح المطعون عليه في
السنوات ١٩٣٩-١٩٤٣ بالمبالغ الآتية على التوالي:
٢١٠ ج و ٢٧٥ ج و ٢٥٠ ج و ٦١٠ ج و ٥٧٥ ج
ولم يقبل المطعون عليه هذا التقدير أحيل الأمر
على لجنة التقدير فتصدرت أرباحه عنها بالمبالغ
الآتية على التعاقب ٣٤٥ ج و ٣٢٥ ج و ٤٤٠ ج
و ٥٥٠ ج و ٥٥٥ ج فرفع طعنه في هذا التقدير
إلى محكمة المنصورة الابتدائية فتدبت خبيراً
لإيضاح العناصر والأسس الحقيقية لتقدير الأرباح
في تلك المدة فقدرها بالمبالغ الآتية على التوالي:
٣١٣ ج و ٣١٣ ج و ٤٢٦ ج و ٥٢٢ ج و ٤١٥ ج

السابق بيانها ويتعين رفض هذا الطلب .

(طن وزارة الداخلية ضد المواجه انريكو ايزاك
كوريل الشهير بهنري كوريل وحضر عنه الاستاذ
الفونس الألفي رقم ١٨ سنة ١٨ ق)

٢٢٧

أول يونيه سنة ١٩٥٠

١ - لجنة التقدير في مصلحة الضرائب . هيئة
أصلية . لا تعتبر درجة ثانية لفصل في تظلم الممول
٢ - الشريك في الشركة قد يكون له مرتب في
الشركة . ويقتضى استئصاله من مصاريفها

المبادئ القانونية

١ - لجنة التقدير هي على ما استقر عليه
قضاء هذه المحكمة هيئة تقدير أصلية لا هيئة
تنظر في الدرجة الثانية في تظلم الممول من
تقدير المأمورية وهي بهذا الوصف لا تتقيد
في تقديرها بما سبق أن اقترحت المأمورية
في سعيها للاتفاق مع الممول بل لها ان تزيد
عليه أو تنقص منه - وفقاً لما نراه - الأرباح
الحقيقية

٢ - خطأ الحكم إذ بعد أن اعتبر
الشركة قائمة بين المطعون عليه وشقيقه من
٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٣ لم يراع في قضاؤه مقتضى
هذا الاعتبار وهو استئصال مرتب شقيق
المطعون عليه دون نصيبه في الأرباح في
المدة السابقة على هذا التاريخ وعدم احتساب
مرتبه له في المدة اللاحقة له التي اعتبرته
المحكمة شريكاً فيها له حصة في الأرباح وقد
ترتب على هذا الخطأ أن جاءت أسباب الحكم
المطعون فيه مناقضة لمنطوقه مما يبطله .

وأخذ الحكم الابتدائي بتقدير المأمورية في السنوات الثلاث الأولى تأسيساً على أن الممول لا يجوز أن يضار بطعنه وأخذ بتقدير الخبير عن السنتين الباقيتين استناداً إلى أنه أصلح للمطعون عليه من تقدير كل من المأمورية ولجنة التقدير وقسم الأرباح في جميع المدة مناصفة بين المطعون عليه وأخيه أحمد محمد أبو السمود باعتباره شريكاً له في شركة فعلية مع استئصال مرتبه في جميع المدة من الأرباح فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم بانية استئنافها على الأسباب الآتية : أولاً - أنه خالف القانون إذ قرر أنه لاحق للجنة التقدير في أن تزيد على ما قدرته المأمورية . وثانياً - أخطأ أيضاً في تقديره الأخذ بالأصلح الممول . وثالثاً - أخطأ كذلك في أخذه بتقرير الخبير لأرباح المطعون عليه عن سنتي ١٩٤٢ و ١٩٤٣ مع أن الخبير لم يقر قيام الشركة بين المطعون عليه وأخيه واستئزل تبعاً لذلك من أرباح الشركة في هاتين السنتين أجر شقيق المطعون عليه باعتباره مستخدماً طرفه ولما كان الحكم قد اعتبر قيام شركة فعلية بين الآخرين كان من مقتضى هذا الاعتبار أن يضاف ما صرف لشريك المطعون عليه بوصفه أجراً إلى أرباح الشركة .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قضى برفض استئناف الطاعنة وبتأييد الحكم الابتدائي مقبلاً قضاءه على الأسس الآتية : (أولاً) إن الحكم الابتدائي على صواب في اعتياده تقدير المأمورية لأرباح المطعون عليه عن السنوات ١٩٣٩ - ١٩٤١ تأسيساً على أن لجنة التقدير لا تملك الزيادة على ما قدرته المأمورية لأنه لا يجوز أن يضار الممول بتظله و (ثانياً) إن أخذ الحكم الابتدائي بما قدره الخبير عن أرباح سنتي ١٩٤٢ - ١٩٤٣ لا غبار عليه إذ توخى طريقة أدنى للصواب من طريقة لجنة التقدير .

و (ثالثاً) أنه بالنسبة إلى اعتراض الطاعنة على تقدير الخبير لاستئزله من الأرباح المبالغ الآتية : ٢٦ ج و ٣٩ ج و ٥٤ ج و ٧٢ ج في السنوات من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٣ باعتبارها مرتب شقيق المطعون عليه مع اعتراف الطاعنة بأنه شريك من ٢٤ / ١١ / ١٩٤٣ وهو تاريخ تسجيل عقد الشركة بهذا الاعتراف غير مقبول ذلك أن الاعتراف بالشركة لا يسري على الماضي فيكون احتساب الخبير لمرتب شقيق المطعون عليه لا خطأ فيه بالنسبة إلى السنوات من ١٩٣٩ حتى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٣ ولمصلحة الضرائب أن تراعى عند محاسبة الشريكين عن أرباح ١٩٤٤ أن تحسب ضمن نصيب شقيق المطعون عليه في الأرباح عن تلك السنة ما صرف له باعتباره مرتباً عن المدة من ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٣ إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٣ وانتهى الحكم إلى رفض الاستئناف وتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على الأسس السابقة خالف القانون ذلك أنه أخذ بقراحت مأمورية الضرائب عن تقدير أرباح المطعون عليه في السنوات من ١٩٣٩ إلى ١٩٤١ ضارباً صفحاً عن تقديرات لجنة التقدير استناداً إلى أنها لا تملك الزيادة على تقدير المأمورية حتى لا يتضرر الممول بتظلمه مع أن هذه اللجنة هي على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة هيئة تقدير أصلية لاهية تنظر في الدرجة الثانية في تظلم الممول من تقدير المأمورية وهي بهذا الوصف لا تنقيد في تقديرها بما سبق أن اقترحت المأمورية في سعيها للاتفاق مع الممول بل لها أن تزيد عليه أو تنقص منه - وفقاً لما تراه - الأرباح الحقيقية كما أخطأ الحكم إذ بعد أن اعتبر الشركة قائمة بين المطعون عليه وشقيقه من ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ لم يراع في قضاءه

ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه
لخطئه في تطبيق القانون

المحكمة

ومن حيث ان الطعن بني على سبب واحد حاصله
ان الحكم المطعون فيه إذ قضى بطلان قرار
لجنة التقدير تأسيسا على أن هذه اللجنة هي هيئة
فصل من الدرجة الثانية تقضى في تظلم الممول
من تقدير المأمورية فلا يجوز أن تشكل من أعضاء
سبق لهم ابداء الرأي في التقدير في الدرجة
الأولى — إذ قضى الحكم بذلك يكون قد أخطأ
في تطبيق القانون ذلك ان لجنة التقدير هي سلطة
تقدير ابتداء وليست سلطة فصل في تظلم وان
في تشكيلها من ممثلين لمصلحة الضرائب وممثلين
للممول الضمان الكافي لحقوق الطرفين .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه أقام
قضاه بطلان قرار لجنة التقدير على انه لا يجوز
لموظف مصلحة الضرائب الذي ساهم في تقدير
أرباح الممول أن يجلس بعد ذلك في لجنة
التقدير للفصل في النزاع القائم بين الممول
والمأمورية على هذا التقدير وإلا كان تشكيلها
باطلا .

ومن حيث ان هذا الذي أسس عليه
الحكم قضاه مخالف للقانون ذلك ان ولاية لجنة
التقدير هي على ما جرى به قضاء هذه المحكمة
ولاية أصلية ثابتة لها أولا وبالذات تباشرها
بوصف كونها الهيئة المختصة بالتقدير ابتداء لا
هيئة تنظر في طعن في تقدير سابق أجرته مصلحة
الضرائب فلا يكون تشكيلها باطلا لمجرد انه كان
من ضمن أعضائها من سبق أن أبدى رأيا في
موضوع التقدير هذا فضلا عن ان المادة ٥٠ من
القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي نصت على

مقتضى هذا الاعتبار وهو استئزال مرتب شقيق
المطعون عليه دون نصيبه في الأرباح في المدة
السابقة على هذا التاريخ وعدم احتساب مرتب
له في المدة اللاحقة له التي اعتبرته المحكمة شريكا
فيها له حصة في الأرباح وقد ترتب على هذا
الخطأ أن جاءت أسباب الحكم المطعون فيه مناقضة
لمنطوقه مما يبطله .

ومن حيث انه لما تقدم يكون الطعن على
أساس مما يتعين معه نقض الحكم .

(طعن مصلحة الضرائب وحضر منها الاستاذ
توفيق عطية ضد محمود محمد ابو السمود رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٠ ق)

٢٢٨

أول يونيو سنة ١٩٥٠

- ١ - لجنة التقدير في مصلحة الضرائب . هيئة
أصلية لا تعتبر درجة ثانية للفصل في تظلم الممول
- ٢ - تشكيل لجان التقدير . موظف الحكومة .
الذي سبق

المبادئ القانونية

- ١ - ولاية لجنة التقدير هي على ما جرى
به قضاء هذه المحكمة ولاية أصلية لها أولا
وبالذات ان تباشرها بوصف كونها الهيئة
المختصة بالتقدير ابتداء لا هيئة تنظر في طعن
في تقدير سابق أجرته مصلحة الضرائب
فلا يكون تشكيلها باطلا لمجرد انه كان من
ضمن أعضائها من سبق أن أبدى رأيا في
موضوع التقدير

- ٢ - المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٣٩ التي نصت على تشكيل لجان التقدير
لم تحرم على موظف الحكومة الذي سبق
له فحص أرباح الممول ان يكون عضوا فيها

عليها واعتماده لطريقة التقدير التي أتبعها ما يفيد ان المحكمة لم تجد في تقرير الخبير الاستشاري ما يغير وجه الرأي في الدعوى .

المحكمة

د من حيث ان الطعن بني على سببين يتحصل الأول في ان الحكم المطعون فيه خالف القانون بعدم اتخاذه دفتر الطاعن أساساً لتقدير أرباحه وباعتماده تقرير الخبير المنتدب في تحديد إيراداته بطريق التقدير استناداً إلى ان الطاعن لم يمسك الدفاتر المقررة بمقتضى المادة ١٩ من قانون التجارة مع ان هذا النص العام ينسخه النص الخاص ببيوت التسليف وفقاً لأحكام الأمر العالي الصادر في ٢٢ مارس سنة ١٩٠١ المعدل بالقانون رقم ٣٣ سنة ١٩٣٨ وهو يحتم على الطاعن ان يمسك دفتر واحد مطابقاً للأوصاف التي يقررها البوليس وقد تمسك به الطاعن في كافة مراحل الدعوى وهو الدفتر الوحيد الذي قرره القانون والذي يتعين على مصلحة الضرائب بربط الضريبة على أساسه وفقاً للمادة ٤٧ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ .

د ومن حيث ان هذا السبب مردود بأن للمحكمة ألا تتخذ دفتر الممول أساساً للضريبة إذا لم تطمئن إلى صحة البيانات الواردة فيه بناء على أسباب سائغة ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد الأسباب التي أستاذ إليها في عدم الاعتماد على دفتر الطاعن وهي أنه اتضح من مناقشة الممول أمام اللجنة بحضورها المؤرخ ٨ أغسطس سنة ١٩٤٥ ان رصيد الصندوق باعترافه لا يطابق الدفتر وعند مناقشته في ذلك أمام اللجنة كان جوابه ان هناك زبائن يدفعون نقوداً تحت الحساب ولهذا

تشكيل لجان التقدير لم تحرم على موظف الحكومة الذي سبق له فحص أرباح الممول أن يكون عضواً فيها ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه لخطئه في تطبيق القانون .

د ومن حيث ان الدعوى صالحة للحكم فيها بالنسبة الى طلب بطلان قرار اللجنة .

د ومن حيث ان الحكم الابتدائي إذ بني قضاءه بطلان قرار لجنة التقدير الصادر في ٧ / ١٠ / ١٩٤٧ عن أرباح توفيق العيوطى عن سنتي ١٩٤٤ و ١٩٤٥ على أن كمال افندى بقطر وعمود افندى حمص كانا من ضمن أعضاء اللجنة المذكورة مع انهما سبق أن أبديا الرأي في تقدير أرباح نفس الممول - إذ بني قضاءه على هذا الأساس يكون قد خالف القانون ويتعين إلغاؤه ورفض طلب توفيق العيوطى افندى الخاص بطلان قرار اللجنة لغيب في تشكيلها وإحالة القضية على محكمة استئناف المنصورة للفصل في باقي الطلبات .

(طعن مصلحة الضرائب وحضر عنها الاستاذ توفيق عطيه ضد توفيق العيوطى رقم ١٨١ سنة ١٩٩٠)

٢٢٩

اول يونيه سنة ١٩٥٠

دفتر الممول قد لا تتخذ المحكمة اساساً للتقدير - اذا لم تطمئن الى البيانات الواردة به

المبادئ القانونية

- ١ - للمحكمة ألا تتخذ دفتر الممول أساساً للضريبة إذا لم تطمئن إلى صحة البيانات الواردة فيه بناء على أسباب سائغة
- ٢ - في أخذ الحكم المطعون فيه بتقرير الخبير المنتدب للأسباب التي اشتمل

٢- عدم استيفاء اجراءات الشهر لا يمنع الالتزام بالضريبة . لان الشركة توجد بالفعل . ولها نشاط تجارى

المبدأ القانونى

ان الالتزام بالضريبة انما يقع على اشخاص الشركاء لاعلى ذات الشركة ويثبت في ذمتهم هم لافى ذمتها . ولا يهم في نظر القانون من حيث فرض الضريبة على الشريك في شركة تضامن أو الشريك المتضامن في شركة توصية أن تكون الشركة قد استوفت أو لم تستوف اجراءات الشهر القانونية لان الشركة رغم عدم استيفاء هذه الاجراءات توجد فعلا وقد يكون لها نشاط تجارى يثمر ربحا يصير الى الشركاء فتحسب عليهم الضريبة بسببه .

المحكمة

د من حيث انه الطعن بنى على سبب واحد حاصله ان الحكم اخطأ في تطبيق القانون إذ أقام قضاءه على اعتبار أن الطاعن هو وحده المسئول عن الضريبة دون شريكه الآخر نصر الله عبد السيد تأسيسا على أن الشركة بينهما لم تتخذ المظهر الخارجى الذى يتطلبه القانون مع أن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية إنما هي ضريبة شخصية تفرض على الممول بمقدار ما يثبت أنه حصله من الأرباح فعلا ، ولما كان لشريكه نصيب فيها وجب أن يستزل من الضريبة المستحقة على الطاعن ما يعادل نصيب شريكه .

لا يعرف الحساب إلا آخر السنة لأنه ليس له شريك أى أن المستأنف (الطاعن) لا يقيده بدفتره كل ما يحصله من النقود المدفوعة تحت الحساب وقت دفعها بل يرجى قيدها لآخر السنة ومثل هذه الحسابات لا يمكن اعتبارها مضبوطة بل هي محل شك . ولما كانت هذه الأسباب تسوغ عدم الاطمئنان إلى صحة البيانات الواردة في الدفتر فقد كان الحكم على صواب في عدم التعويل عليه في تقدير أرباحه .

د ومن حيث ان السبب اثنائى يتحصل في ان الحكم عاره بطلان في الإجراءات ذلك أنه أخذ بتقرير الخبير المنتدب وأهمل التقرير الاستشارى الذى قدمه الطاعن دون ان يعنى بالرد على ما ورد في التقرير مع أنه أثبت سلامة الدفتر من الوجهة الحسابية وبين فساد عملية الخبير المنتدب .

ومن حيث ان هذا السبب مردود بأن في أخذ الحكم المطعون فيه بتقرير الخبير المنتدب للأسباب التى اشتمل عليها واعتماده لطريقة التقدير التى اتبعها ما يفيد ان المحكمة لم تجد في تقرير الخبير الاستشارى ما يغير وجه الرأى فى الدعوى .

د ومن حيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(طعن صاوه خريستو دولو وحضر عنه الأستاذ يوسف يعقوب نائبا عن الأستاذ حسن مرور بك ضد مصلحة الضرائب وحضر الأستاذ توفيق عطيه رقم ٢٠٢ سنة ١٨ ق)

٢٣٠

٨ يونيه سنة ١٩٥٠

١- الالتزام بالضريبة يقع على اشخاص الشركاء لشركة التضامن او التوصية . لاعلى ذات الشركة

٢٣١

٨ يونيه سنة ١٩٥٠

١- لجنة التقدير هي السلطة المختصة أصلاً بالتقدير عند عدم الاتفاق

٢- المحكمة الابتدائية - لا تختص بنظر الطعون مالم يكن قد سبق عرضها بداءة على لجنة التقدير

المبادئ القانونية

١ - ان لجنة التقدير هي بحسب المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ السلطة المختصة أصلاً بالتقدير في حالة عدم الاتفاق عليه بين الممول ومصلحة الضرائب

٢ - تختص المحكمة الابتدائية وفقاً للمادة ٥٤ من نفس القانون بنظر الطعون التي ترفع اليها إما من مصلحة الضرائب وإما من الممول في تقديرات اللجنة مما يفيد ان مالم يكن قد سبق عرضه على اللجنة وأصدرت قراراً فيه لا يجوز طرحه بداءة أمام المحكمة لأن ولايتها قاصرة على الفصل في الطعون في قرارات لجنة التقدير ولا تتناول التقدير ابتداءً وإلا أصبحت سلطة تقدير أصلية لاهية فصل في الطعون .

المحكمة

من حيث أن الظمن ابني على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتقدير أرباح المطعون عليه عن نشاطه الخاص بتأجير السيارات الذي كان قد أخفاه عن لجنة التقدير حين قدرت أرباحه عن أصلح السيارات والاطارات وبيع البنزين وذلك رغم اعتراض

ومن حيث انه جاء بالحكم المطعون فيه في هذا الخصوص أن محكمة أول درجة د رأت بحق تويدها فيه هذه المحكمة (محكمة الاستئناف) ان ما يزعمه المستأنف (الطاعن) من وجود شركة فعلية بينه وبين غيره يجب أن لا يقام له وزن لأن هذه الشركة المزعومة لم تتخذ المظهر القانوني الذي يتطلبه القانون للاعتراف بها ومن ثم فلا يحق له المطالبة بربط مستقل لأن هذا الحق قاصر على الشريك في شركة التضامن والشريك المتضامن في شركة التوصية دون غيرها ولا يمكن أن ينتسب المستأنف إلى أحدهما إذا كانت الشركة التي يزعم وجودها غير ذات كيان قانوني ، وانتهى من ذلك إلى رفض الربط المستقل الذي طالب به الطاعن .

ومن حيث انه لما كان مخالفاً للقانون هذا الذي أسس عليه الحكم قضاءه برفض ما طلبه الطاعن من ربط مستقل للضريبة المستحقة عليه بعد استبعاد حصة من يدعى أنه شريكاً في شركة فعلية متى ثبت وجودها ذلك أن الالتزام بالضريبة على ما جرى به قضاء هذه المحكمة إنما يقع على أشخاص الشركاء لا على ذات الشركة ويثبت في ذمتهم هم لا في ذمتها ولا يهم في نظر القانون من حيث فرض الضريبة على الشريك في شركة تضامن أو الشريك المتضامن في شركة توصية أن تكون الشركة قد استوفت أو لم تستوف اجراءات النشر القانونية لأن الشركة رغم عدم استيفاء هذه الاجراءات توجد فعلاً وقد يكون لها نشاط تجاري يثمر ربحاً يصير إلى الشركاء فتحسب عليهم الضريبة بسببه ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه (

(ظمن فؤاد شعاعه وحضر عنه الأستاذ حبيب المهري باننا ضد مصلحة الضرائب رقم ١٩٨ سنة ١٨ ق)

الخير للمحكمة . والذي حدث أن الممول هو الذي اعترض أمام محكمة أول درجة على تناول الخير لأرباحه من تأجير السيارات فكان هذا الاعتراض موضوع بحث من المحكمة أتهت فيه إلى تصويب ما فعله الخير وإن ما أبدته المحكمة في هذا الصدد يصلح ردا على اعتراض مصلحة الضرائب ايضا في استئنافها .

ومن حيث أن هذا الذي أسس عليه الحكم قضاءه مخالف للقانون ذلك أن لجنة التقدير هي بحسب المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ السلطة المختصة أصلا بالتقدير في حالة عدم الاتفاق عليه بين الممول ومصلحة الضرائب . وإنما تختص المحكمة الابتدائية وفقا للمادة ٥٤ من نفس القانون بنظر الطعون التي ترفع اليها إما من مصلحة الضرائب وإما من الممول في تقديرات اللجنة بما يفيد أن مالم يكن قد سبق عرضه على اللجنة وأصدرت قراراً فيه لا يجوز طرحه بداءة أمام المحكمة لأن ولايتها قاصرة على الفصل في الطعون في قرارات لجنة التقدير ولا تناول التقدير ابتداء والاصبحت سلطة تقدير أصلية لاهيئة فصل في الطعون . ولا كانت الطاعة والمطعون عليه قد اعترضنا لدى الخير على تعرضه لتقدير أرباح الأخير عن نشاطه في تأجير السيارات استناداً إلى أنه لم يسبق عرضه على لجنة التقدير لتصدر قرارها فيه وتمسك المطعون عليه باعتراضه هذا أمام محكمة أول درجة كما أثبت الحكم المطعون فيه . وكذلك تمسكت الطاعة بنفس الاعتراض لدى محكمة الاستئناف كما بين من الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك كان يتعين على المحكمة عدم التعرض لتقدير أرباح المطعون عليه عن هذا النشاط وهي اذ تناولته بالتقدير تكون قد تجاوزت سلطانها ولا يشفع لها في ذلك قولها بعدم ملائمة تجزئة نواحي نشاط الممول لأن هذا

الطاعة والمطعون عليه نفسه لدى الخير لتعرضه لهذا التقدير الذي لم يسبق أن تناولته اللجنة — إذ قضى الحكم بذلك خالف القانون — ذلك أنه بين من المواد ٥٠ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ أن الجهة المختصة ابتداء بتقدير أرباح الممول هي لجنة التقدير التي تحيل عليها مصلحة الضرائب جميع المسائل التي لم يتم عليها اتفاق بينها وبين الممول . وإن المحاكم إنما تختص بنظر الطعون التي ترفع اليها عن قرارات هذه اللجان ومن ثم لا تمك الفصل فيما لم يكن قد سبق عرضه على لجنة التقدير وأصدرت قرارها فيه والا تكون قد خرجت عن ولايتها وليس مما يبرر هذا الخروج ما تعللت به المحكمة من عدم ملائمة تجزئة تقدير أرباح المطعون عليه مادامت نواحي نشاطه جميعا خاصة بالسيارات .

ومن حيث أنه جاء بالحكم المطعون فيه في هذا الخصوص . حيث أن مبنى استئناف مصلحة الضرائب أن أرباح الممول من تأجير السيارات لم تتناولها لجنة التقدير ولذا فلم يكن من حق الخير ولا من حق المحكمة التي أخذت بتقريره أن تدخلها في الحساب عند تقدير صافي الأرباح وحيث أنه ليس من حق مصلحة الضرائب تجزئة نشاط الممول ومحاسبته عن كل جانب منه على حده لما يترتب على ذلك من تعدد الاجراءات بلا موجب فضلا عن أن هناك مصاريف عامة لا يمكن استزالتها إلا من صافي أرباح جميع أوجه النشاط وأن كانت لجنة التقدير لم تتناول في بحثها أرباح الممول من تأجير السيارات فإن ذلك قد تكشف أثناء مباشرة الخير لمأموريته ولم يكن هناك ما يمنع مصلحة الضرائب من تناول هذه المسألة أمام الخير وإبداء ما يعين لها بشأنها ثم إبداء ما يكون لها من اعتراضات على تقرير

المحكمة . وليس للبنوك مصلحة خاصة في النزاع المطروح عن صحة الوصية

٣ - إذا اصحت الدعوى بأن القضاء المختلط صنو القضاء الوطنى فلازم ذلك أن يلتزم كل منها حدود ولايته على ممارستها القوانين والمعاهدات فاذا ماتخطى القضاء المختلط هذه الحدود وتعدى على ولاية القضاء الوطنى كان عمله حابطا وحكمه عديم الحجية وكان للقضاء الوطنى - بل كان عليه أن ينظر فى الخصومة المرفوعة إليه - مطرحا الحكم المختلط كأنه لم يكن وهو ما جرى به فعلا قضاء هذه المحكمة اذ قررت أن المحاكم الوطنية هى محاكم القانون العام إلا ما استثنى منها بنص صريح .

وانه اذا كانت قواعد الاختصاص من النظام العام فإنه لا يصح الاتفاق على ما يخالفها والحكم الذى يخرج عن نطاق ولاية المحكمة التى أصدرته يكون باطلا فلا يجوز تنفيذه . ولما كانت المنازعة فى صحة الوصية تقوم بين مصرى فإن القضاء الوطنى يكون هو وحده المختص بالفصل فيها وليس من شأن الدعوى التى رفعت على البنوك أمام القضاء المختلط تحويل هذا القضاء حق النظر فى المنازعة فى صحة الوصية ولما كان ذلك كذلك فإن المحكمة المختلطة وقد تعدت حدود الدعوى التى كانت مرفوعة اليها بطلب صرف الأموال المودعة لدى البنكين إلى الفصل فى ملكية الأموال المتنازع عليها بين وطنيين فإن حكمها يكون قد صدر منها خارج حدود ولايتها :
٤ - إن ما قرره الحكم المطعون فيه - إذ

محله أن تكون محتصة بذلك التقدير ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

طعن مصلحة الضرائب وحضر منها الأستاذ توفيق عطية ضد محمود عطية سعد رقم ١٥٧ سنة ١٩ ق

٢٣٢

٢٢ يونيو سنة ١٩٥٠

١ - ولاية المجالس المالية فى وصية غير المسلم قاصرة على حالة تراضى الورثة

٢ - مخالفة قواعد الاختصاص المتعلقة بالنظام العام اختصاص بنك اجنبى فى الدعوى باعتباره مودعا لديه الاموال الموصى بها لا يغير فى اختصاص المحكمة المتعلق بملكية الاموال المتنازع عليها .

٣ - قواعد الاختصاص المتعلقة بالنظام العام لا يصح الاتفاق على ما يخالفها

٤ - الحكم الذى يصدر من محكمة لولاية لها بالفصل فى الدعوى يكون باطلا وكأنه غير موجود قانونا

المبادئ القانونية

١ - إن قصر ولاية المجالس المالية فى مسائل وصايا غير المسلمين على الحالة التى يترضى فيها ورثة الموصى على حسب الشريعة الاسلامية على الاحتكام اليها - هو المذهب السليم قانونا . والنكول عنه بدعوى أن القضاء سكان يجسرى على خلافه خطأ فى تطبيق القانون .

٢ - إن اختصاص البنوك المودع لديها بعض الأموال الموصى بها لا يجعل من هؤلاء البنوك خصما حقيقيا فى الدعوى التى تقوم على ملكية الأموال المتنازع عليها - إذ أن ذمة المودع لديه تبرأ بإيداع الأموال المتنازع عليها خزانة

على تسعة أسباب حاصل الاول والثاني والرابع منها هو مخالفة الحكم للقانون إذ قرر أن القضاء الوطني مستقر على أن ولاية المجالس المالية بالنظر في وصايا غير المسلمين مقصورة على الحالة التي يتراضى فيها وريثة الموصى ، على حسب الشريعة الاسلامية على طرح أمر هذه الوصايا على تلك المجالس . ذلك ان الذي كان مستقرا هو الرأي العكسي القائل باختصاص هذه المجالس دون غيرها بنظر تلك الوصايا . حتى في الحالة التي لا يتفق فيها دور الشأن على الاحتكام إليها ، ولم يتبدل هذا الرأي إلا بعد أن أصدرت محكمة النقض حكمها في هذا الخصوص في أول ابريل سنة ١٩٤٣ بعد الفصل في الدعوى الحالية من القضاء المختلط — ولما كان الخطأ الذي وقعت فيه المحكمة قد أثر في حكمها فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون — كما خالفه كذلك ، تبعاً لما تقدم ، إذ أهدر حجية الحكم الصادر من المجلس الملي والقاضي بصحة ونفاذ الوصية على اعتبار أنه صدر من هيئة لا ولاية لها . مع ان المطعون عليهم قد تدخلوا في الدعوى أمام المجلس المذكور .

ومن حيث ان هذه الاسباب مردودة بأنه متى كان المذهب الذي أخذ به الحكم من قصر ولاية المجالس المالية في مسائل وصايا غير المسلمين على الحالة التي يتراضى فيها وريثة الموصى على حسب الشريعة الاسلامية على الاحتكام إليها — هو المذهب السليم قانوناً فان تطبيقه على واقعة الدعوى لا يكون هو الصحيح قانوناً فحسب ، بل ان النكول عنه بدعوى ان القضاء قد جرى على خلافه يكون خطأ في القانون ، ذلك ان المذهب السليم يعتبر أنه مقصود الشارع منذ أن نظم اختصاص المجالس المالية بالنسبة إلى وصايا غير المسلمين ومتى كان الأمر كذلك فإنه لا يعيب الحكم أن يكون قضاء المحاكم قد جرى على خلاف المذهب

قال إن المادة ٧٩ من قانون المرافعات المختلط عدلت منذ سنة ١٩٠٠ تعديلاً يقضى بأنه إذا أوقع وطني حجزاً تحت يد أجنبي على دين له قبل وطني آخر فإن المحاكم المختلطة تختص فقط بالنسبة إلى الفصل في صحة الحجز . أما النزاع على صحة الدين فإنه يكون خاضعاً لقضاء المحاكم الوطنية . .

وهذه الحالة وإن لم تكن هي حالة الدعوى الحالية بما إلا أنها من أقرب الأحوال إليها إذ يدل هذا التعديل على أن الدول وافقت على أن يترك الفصل في كل نزاع لقاضيها الطبيعي

(٦) اتفاق الخصوم على اختصاص المحكمة المختلطة لا يمكن ان يترتب عليه اختصاصها بنظر الدعوى لأن الاتفاق على ما يخالف قواعد الاختصاص المتعلقة بالنظام العام غير جائز ولأن تحديد اختصاص المحاكم المختلطة إنما قصد به قصر ولايتها على منازعات معينة لا يجوز لها مجاوزتها بآية حال . فان هي فعلت كان حكمها في ذلك كأنه غير موجود على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — والقول بأنه لا يشترط صدور الحكم من محكمة مختصة بنظر النزاع حتى تكون له حججته هو قول غير سليم . إذ الصحيح قانوناً ان الحكم الصادر من محكمة لا ولاية لها بالنظر في النزاع يعتبر كأنه لم يكن بحيث يكون للمحكمة ذات الولاية إذا مارفع إليها النزاع ان تنظر فيه كأنه لم يسبق عرضه على القضاء .

المحكمة

د من حيث ان الطعن رقم ١٤٢ سنة ١٩٦٠ ق المودع من السيدة سيسيل جبران جريس بنى

الذي أقام عليه قضاءه على فرض صحة هذا الزعم كما أنه ليس بما يبرر نفي الطاعة على الحكم في هذا الخصوص استنادها إلى تدخل المطعون عليهم أمام المجلس الملي . ذلك أن هذا التدخل لم يكن بقصد موافقتهم على الاحتكام إليه في شأن الوصية بل كان للدفع بعدم اختصاصه بالنظر فيها ، كما هو ثابت بحكم المجلس المذكور .

ومن حيث أن حاصل الوجه الأول من السبب الثالث هو خطأ الحكم في تفسير المادة ٢٣ من لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة إذ ذهب إلى أن الدعوى التي رفعها الموصي لها أمام القضاء المختلط على البنكين المودع لديهما بعض الاموال الموصى بها لم يكن فيها اثبتان هما الخصمان فعلاً ، بل كان الخصوم فيها هم المطعون عليهم ووجه الخطأ هو أن الدعوى إنما رفعت على البنكين لكي يقضى عليهما بتسليم الوديعة لصاحبي الحق فيها ، فكأنما هما الخصمين فعلاً في الدعوى .

ومن حيث أن هذا الوجه مردود أولاً بما أورده الحكم من أن قضاء المحاكم المختلطة قد جرى على أن ذمة المودع لديه تبرأ بإيداعه الاموال المتنازع عليها خزانة المحكمة ، كما أن له أن يترتب حتى يفصل في النزاع القائم على تلك الاموال من الجهة المختصة بالفصل فيه — ومن كان هذا وضعه فإنه لا يكون خصماً حقيقياً في الدعوى التي تقوم على ملكية الاموال المتنازع عليها — ومردود ثانياً بما أثبتته الحكم المطعون فيه نقلاً عن الحكم المختلط المتمسك به من أنه لم تكن للبنكين مصلحة خاصة في النزاع المطروح على المحكمة المختلطة ، إذ كل ما كان مطلوباً منها هو أن يوفيا وفاء صحيحاً إلى من ثبت لدى المحكمة المختصة إنه صاحب الحق في الاموال المتنازع عليها — وهو مردود أخيراً بما أثبت

الحكم نقلاً عن الحكم الصادر في ١٠ من يونيو سنة ١٩٤٠ من محكمة مصر المختلطة ، وقد تأيد استئنافاً ، من أن الدعوى نظرت بجملة ٢٧ من مايو سنة ١٩٤٠ فطلب الحاضر عن الموصي لها الحكم « بالزام » البنكين بتسليمهما ماتحت أيديهما من تركة المرحوم جبران جريس وطلب الحاضر عن بنك باركليز أولاً إثبات استعدادة لتسليم ماتحت يده إلى من تعينهم المحكمة بقرار نهائي منها ، وثانياً رفض طلب الموصي لها الحكم « بالزامه » بأن يدفع ماتحت يده مع الفوائد القانونية من يوم المطالبة الرسمية ، وثالثاً رفض طلب الموصي لها الحكم « بالزامه » بمصروفات الدعوى وطلب الحاضر عن البنك الاهلي كذلك إثبات أنه لا يقبل الحكم « بالزامه » بتسليم ماتحت يده ويطلب مجرد الترخيص له في تسليم ماتحت يده إلى من تعينهم المحكمة بقرار نهائي منها . وقد وافق الحاضر عن الموصي لها على ذلك وصدر الحكم فعلاً على هذا الاساس وهو « يأمر » البنكين بتسليم ماتحت أيديهما إلى الموصي لها « ويلزم » المدعى عليهم بمصروفات الدعوى . وقد تأيد هذا الحكم من محكمة الاستئناف المختلطة . وبين ما تقدم أن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أنه لم تكن ثمة منازعة بين الموصي لها والبنكين كان صواباً — ولما كان اختصاص المحاكم المختلطة مقصوراً على المنازعات التي يكون فيها أحد الخصمين أجنبياً ، وكانت المادة ٢٣ من لائحة التنظيم القضائي قد نصت على أن اختصاص هذه المحاكم — بتحدد بجنسية الخصوم الذين يقوم بينهم الدعوى فعلاً — ولما كان المقصود بعبارة الدعوى في هذا الخصوص هو الخصوم القائمة على المنازعة في حق من الحقوق ، بدليل ما جاء في المادة ٤٠ من لائحة التنظيم القضائي من أنه لا يترتب على تحويل حق إلى أجنبي أو إدخال

إذا ما تعرض القضاء المختلط وهو ينظر في نزاع مطروح عليه لتقدير حكم صادر من المجلس الملى فان القضاء الوطنى لا يملك الاشراف على تقديره ... فان هو فعل ذلك وأهدر حجية الحكم المختلط فانه يكون قد خالف القانون

« ومن حيث ان هذين السيين مردودان بأنه اذا صحت دعوى الطاعنين بأن القضاء المختلط صنو القضاء الوطنى فلازم ذلك أن أن يتزم كل منهما حدود ولايته على ما رسمتها القوانين والمعاهدات . فاذا ما تخلى القضاء المختلط هذه الحدود وتعدى على ولاية القضاء الوطنى كان عمله حابطا وحكمه عديم الحجية ، وكان للقضاء الوطنى ، بل كان عليه أن ينظر فى الخصومة المرفوعة اليه مطرحا الحكم المختلط كأنه لم يكن . وهو ما جرى به فعلا قضاء هذه المحكمة إذ قررت ان « المحاكم الوطنية هى محاكم القانون العام . إلا ما استثنى منها بنص صريح — وانه اذا كانت قواعد الاختصاص من النظام العام فانه لا يصح الاتساق على ما يخالفها — والحكم الذى يخرج عن نطاق ولاية المحكمة التى أصدرته يكون باطلا فلا يجوز تنفيذه .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قرر ان القضاء المختلط قد جرى على ان الدعوى التى يطلب بها بصفة أصلية تنفيذ وصية متنازع عليها لا تكون من اختصاص القضاء المختلط متى كان الخصوم الذين تقوم بينهم المنازعة فعلا غير تابعين له . وقد وكدت عبارة الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من لائحة التنظيم القضائى هذا المعنى إذ جاء فى وثائق مونترو (ص ٢٠٤) ان المقصود منها هو أن يخص لكل شخص قاضيه الطبيعى — ولما كانت المنازعة فى صحة الوصية لا تقوم إلا بين مصريين فان القضاء الوطنى يكون هو وحده

أجنى فى الدعوى أو تسخير أجنى فيها جعل المحاكم المختلطة مختصة بالفصل فى منازعات من اختصاص المحاكم الوطنية متى كانت الحوالة أو الإدخال فى الدعوى أو التسخير قد قصد به انتزاع تلك الدعاوى من اختصاص المحاكم الوطنية لما كان ذلك كذلك فان ما قضى به الحكم المطعون فيه من أن البنكين لم يكونا خصمين حقيقيين فى الدعوى يكون موافقا لحكم القانون ويكون النعى عليه على غير اساس .

« ومن حيث ان الوجه الثانى من هذا السبب يتحصل فى أن المحكمة اخطأت فى تفسير المادة ٣٧ من لائحة التنظيم القضائى إذ تصورت وجود دعويين احدهما أصلية والاخرى تبعية فى حين أن الدعوى التى رفعت إلى المحكمة المختلطة لم تكن إلا دعوى أصلية فى مجموعها ولم تكن الاستناد الى حكم المجلس الملى إلا ليكون دعامة لرد الوديعة .

« ومن حيث ان هذا الوجه مردود بأنه غير منتج لأن ما قرره الحكم فى هذا الخصوص انما كان من قبيل تعقب دفاع الطاعنين وتنفيده وكان يحسب أن يقيم قضاءه على أن الحكم الصادر من المحكمة المختلطة ليست له أية حجية لصدوره منها خارج حدود ولايتها دون حاجة الى البحث فيما إذا كانت الدعوى التى رفعت الى المحكمة المختلطة تعتبر دعوى أصلية أو تبعية بالنسبة الى الدعوى التى رفعت الى المحكمة الوطنية

« ومن حيث ان حاصل السيين الخامس والسادس هو خطأ الحكم فيما قضى به من عدم حجية حكم القضاء المختلط ، مع ان هذا القضاء ذو اختصاص عام ، وهو صنو القضاء الوطنى وصاحب النظرية القائلة بحق القضاء العام فى الرقابة على المحاكم الاستثنائية . ولازم ذلك انه

المختص بالفصل فيها - وليس من شأن الدعوى التي رفعت على البسكين أمام القضاء المختلط تحويل هذا القضاء حق النظر في المنازعة المذكورة لما كان ذلك كذلك فإن المحكمة المختلطة ، وقد تعدت حدود الدعوى التي كانت مرفوعة اليها بطلب صرف الأموال المودعة لدى البسكين الى الفصل في ملكية الأموال المتنازع عليها بين وطنيين فإن حكمها يكون قد صدر منها خارج حدود ولايتها ومن ثم فإنه يكون معدوم الحجية وتبعاً يكون ما قرره الحكم المطعون فيه في هذا المعنى هو الصواب قانوناً

ومن حيث ان حاصل السبب السابع هو مخالفة الحكم للقانون إذ ذهب الى ان الحالة الواردة بالمادة ٧٩ من قانون المرافعات المختلط وان لم تكن هي حالة الدعوى الحالية ، إلا انها من أقرب الاحوال اليها . ووجه الخطأ هو أن الموصى لها انما كانا يطالبان بما لها ، أما ما تحدثت عنه المادة ٧٩ المذكورة فهو الحجز التحفظي على ما لا الغير لاستيفاء الحق منه مما ينعدم معه وجه الشبه بين الحالتين .

ومن حيث ان هذا السبب مردود بأن ما قرره الحكم في هذا الخصوص لا مخالفة فيه للقانون ، اذ قال ان المادة ٧٩ من قانون المرافعات المختلط عدلت منذ سنة ١٩٠٠ تعديلاً يقضى بأنه اذا وقع وطني حجزاً تحت يد أجنبي على دين له قبل وطني آخر فإن المحاكم المختلطة تختص فقط بالنسبة إلى الفصل في صحة الحجز أما النزاع على صحة الدين فإنه يكون خاضعاً لقضاء المحاكم الوطنية . وهذه الحالة وإن لم تكن هي حالة الدعوى الحالية تماماً إلا انها من أقرب الاحوال اليها . إذ يدل هذا التعديل على ان الدول وافقت مصر منذ سنة ١٩٠٠ على أن يترك الفصل في كل نزاع لقاضيه الطبيعي - ولما

كان كل ما استخلصه الحكم من تعديل نص المادة ٧٩ المذكورة هو موافقة الدول صاحبات الامتيازات منذ سنة ١٩٠٠ على أن يترك كل نزاع لقاضيه الطبيعي وكان هذا الاستخلاص صحيحاً فان النعي عليه يكون على غير أساس من القانون .

ومن حيث ان حاصل السبب الثامن هو خطأ الحكم فيما استنتجه من ان رفع الموصى لها الدعوى على البسكين امام القضاء المختلط كان من قبيل التحايل والهرب من القضاء الوطني الذي هو القضاء الطبيعي للنزاع ، في حين ان امتناع البسكين عن تنفيذ حكم المجلس الملي القاضي بصحة وتفاذ الوصية هو الذي لم يحمل للموصى لها مناصاً من مخصصتهما امام القضاء المختلط .

ومن حيث ان هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه وقد أقام قضاءه على ان البسكين لم يكونا خصمين حقيقيين في الدعوى وان الخصومة الحقيقية فيها كانت قائمة بين الموصى لها وورثة الموصى وهم جميعاً وطنيون لم تكن به بعد حاجة الى هذا الزيد - ولما كان ما ذكره في هذا الشأن لا يمس سلامة الأسباب التي بني عليها فان النعي عليه في هذا الخصوص يكون غير منتج .

ومن حيث ان حاصل السبب التاسع هو مسح الحكم الاوراق والمستندات المقدمة من الطاعنة والتي تدل دلالة واضحة على قبول المطعون عليها حكم القضاء المختلط وتنفيذه دون أقل تحفظ واجازتهم الوصية ، في حين ان الحكم لم ير فيها ما يؤدي الى هذا المعنى .

ومن حيث ان هذا السبب مردود بأنه وإن كان طرفاً النزاع قد تعرضا لمضمونه أمام محكمة الموضوع إثباتاً ونفيّاً إلا أنه في الواقع

خارج عن نطاق الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، وما كانت المحكمة في حاجة إلى بحث ما حواه هذا السبب إذ اقتصر حكمها على رفض الدفع المذكور وليس من شأن قبول الحكم المختلط أو تنفيذه أن يسبغ عليه قوة الأمر المقضى متى كان صادراً من محكمة خارج حدود ولايتها .

ومن حيث ان السبب الثالث بنى أولاً على مخالفة الحكم المطعون لأحكام القانون العام بقبول دعوى الخصوم عدم اختصاص المحكمة المختلطة بنظر الدعوى ، تنصلاً من حجية الحكم الصادر فيها عليهم ، وقال الطاعنان في شرحه ان المطعون عليهم ادعوا في دفاعهم ان حكم المحكمة المختلطة لا يكتسب اية حجية عليهم لصدوره من جهة غير مختصة بنظر الدعوى التي رفعت إليها . وهذا الدفاع منهم مردود أولاً بأنهم تدخلوا في الدعوى المختلطة باختيارهم ، ومن ثم فإنه لا يجوز لهم الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأن المتدخل بدخوله اختياراً في الدعوى قد ارتبط بالعقد القضائي الذي قام بين المدعى والمدعى عليه في مسألة الاختصاص ، فلا يجوز له الدفع بعدم الاختصاص مستقلاً - ومردود ثانياً بأن القانون لم يجعل مسألة اختصاص المحكمة بنظر النزاع شرطاً لحجية الأحكام .

• ومن حيث ان هذا السبب مردود أولاً بما قرره الحكم من أن تدخل الخصوم في الدعوى المختلطة بل إن اتفاقهم على اختصاص المحكمة المختلطة لا يمكن أن يترتب عليه اختصاصها بنظر الدعوى ، لأن الاتفاق على ما يخالف قواعد الاختصاص المتعلقة بالنظام العام غير جائز ، ولأن تحديد اختصاص المحاكم المختلطة إنما قصد به قصر ولايتها على منازعات معينة لا يجوز لها تجاوزتها بأية حال فإذا هي فعلت كان حكمها في ذلك كأنه غير موجود ، وهو ما جرى به قضاء هذه المحكمة على ما سبق الإشارة إليه - ومردود ثانياً بأن القول بأنه لا يشترط صدور الحكم من محكمة مختصة بنظر النزاع حتى تكون له حجته هو قول غير سديد إذ الصحيح قانوناً أن الحكم الصادر من محكمة لا ولاية لها بالنظر في النزاع يعتبر كأنه لم يكن بحيث يكون للمحكمة ذات الولاية إذا ما رفع إليها النزاع أن تنظر فيه كأنه لم يسبق عرضه على القضاء .

• ومن حيث انه لما تقدم يكون الطعان على غير أساس ويتعين رفضها

(طعن سمادة صليب سامي باشا وأخري وحضر عنهما عبد الفتاح السيد بك ضد نقولا بك واصف جريس وأخري وحضر عن الأول الأستاذ يواقيم غبريال وعن السادسة الأستاذ هنري جرجس وعن البائين الأستاذ محمود فهمي جذية بك رقم ١٣٨ و ١٤ سنة ١٦ ق)

قضاء محكمة الاستئناف الإكفانية

(القضاء المدني)

٢٣٣

محكمة استئناف مصر

١٠ أبريل سنة ١٩٤٩

الاجابة على الدعوى بالانكار حق مشروع .
إساءة استعمال هذا الحق محل لتطبيق المادة ١١٥ مدنى .
إنكار الدعوى بحسن نية أو بقصد الاساءة مسألة
موضوعية تستتجها المحكمة من ظروف اندعوى
الفوائد التأخيرية والتعويضية والفرق بينهما . اختلاف
تصفية الشركات عن قسمة التركات والأموال الشائعة

المبادئ القانونية

١ - من المقرر فقها وقضاء ان الاجابة على
الدعوى بانكارها هي فى الأصل حق مشروع
لكل مدعى عليه يقتضى بها الزام خصمه
بإثبات مدعاه فان سعى بانكاره فى رفع
الدعوى وخاب سعيه فحسبه الحكم عليه
بالمصاريف بالتطبيق لنص المادة ١١٤ من
قانون المرافعات . أما إذا أساء المدعى عليه
استعمال هذا الحق بالتمادى فى الانكار أو
بالتغالى فيه أو بالتحويل به ابتغاء مضارة
خصمه فان هذا الحق ينقلب مخبئة تجبزم بالحكمة
طبقا للمادة ١١٥ من قانون المرافعات الحكم
عليه بالتعويضات مقابل المصاريف التى

تحميلها خصمه بسوء فعله هو .

٢ - ان انكار الدعوى بحسن نية أو بقصد
الاساءة هو أمر متروك تقديره للمحكمة
تستنتجه من ظروف الدعوى . وانه اذا
كان للمنكر ذريعة تبرر انكاره او كانت له
شهة على الاقل تسوغ مسلكه فلا مؤاخذه
عليه .

٣ - الفوائد اما أن تكون تأخيرية
أو تعويضية . والفوائد التعويضية لا تجرى
الا حيث يتوافر الخطأ والقاضى إذا اجراها
لا يكون مقيدا باتباع أحكام فوائد التأخير
المشار اليها فى المادة ١٢٤ مدنى بل له تقديرها
فى الحدود القانونية وبغير حاجة إلى تذييه
رسمى . كما ان الحق فى المطالبة بها لا يسقط
بمضى خمس سنوات هلالية قبل المطالبة بها
كنص المادة ٢١١ مدنى

٤ - تختلف تصفية الشركات عن قسمة
التركات أو الاموال الشائعة . فتصفية
الشركة تقتضى تحويل موجوداتها الى نقود
لدفع الديون واقتسام الشركاء ما تبقى منها
بعد ذلك أما فى قسمة التركة والمال الشائع
فان الوارث أو المالك على الشيوع قد يستولى
على أحد أعيان التركة أو على جزء من المال
الشائع .

المحكمة

وحيث انه عن الموضع فانه يوجز في ان
المستأنفين رفعوا الدعوى رقم ١٧٣٨ سنة ١٩٤٥
كلى مصر ابتداء وذكروا في صحيفة ان لهم
حصة قدرها ٨ ونصف ط في شركة تجارية
كانت قائمة بين والدهم المرحوم الشيخ على محمد
الديب وبين أخيه المدعى عليه (المستأنف عليه)
حتى توفي والدهم في ٢٠ مارس سنة ١٩٢٢ وبعد
الوفاة استمرت الشركة بينهم وبينه وتحت إدارته
ولكنه انتهز فرصة صغر سنهم ووضع يده على
الأوراق والمستندات فجحد الشركة واستأثر
بالمحل التجارى مما اضطرهم إلى أن يرفعوا
بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨ الدعوى
رقم ٣٨٤ سنة ١٩٣٩ كلى مصر يطالبونه فيها
بتثبيت ملكيتهم إلى ٨ ونصف ط من أصل
٢٤ ط في المحل التجارى وتقديم حساب تفصيلي
عن هذا النصيب فأحالت المحكمة الدعوى إلى
التحقيق ليثبتوا وجود الشركة فاستأنف المدعى
عليه هذا الحكم التمهيدى ولكنه تأيد استئنافا
وبعد أن تم التحقيق قضت محكمة مصر قطعياً
في ٢٦ يونيه سنة ١٩٤١ بوجود الشركة التى
كان ينكرها وقررت أنه كان واجبا على
المدعى عليه تصفية الشركة بعد وفاة شريكه مورث
المدعين واعطاؤهم نصيبهم في هذه التصفية وقد
أجرت المحكمة هذه التصفية وقضت للمدعين
(المستأنفين) بمبلغ ٥٠٠ مليم و ١١٩٣ جنها
قيمة نصيبهم فيها وحفظت لهم الحق في المطالبة
بقوائد هذا المبلغ وقد أيدت محكمة النقض
هذا الحكم. وبما أنه تبين من هذا الحكم أن
المدعى عليه قد جحد الشركة وباعد بين المدعين
وبين حقوقهم فيها مع أن يده على موجودات
الشركة بعد وفاة مورثهم كانت يد أمانة وإناابة
كما قضت المحكمة بذلك وأثبتت ان هذه

التصفية تحول دون تمسكه بالدفع بسقوط الحق
في مطالبته بنصيبهم في الشركة وقضت نهائياً
برفض هذا الدفع. وبما أن المبلغ الذى قضت
به المحكمة كان يجب عليه أن يسلمه لهم في مارس
سنة ١٩٢٢ ولكنه بدلا من ذلك جحد الشركة
واستباح المبلغ لنفسه مما أضربهم ضرراً
كبيراً يستحقون عنه تعويضا يقدرونه بمبلغ
عشرة آلاف جنيه فضلاً عن فوائد المبلغ
في نهاية مارس سنة ١٩٢٢ حتى السداد لذلك
فتم يطلبون الحكم عليه بذلك التعويض وهذه
الفوائد التى حددوا طلبهم بالنسبة لها بمجل
نهاية سريانها يوم ٩ ابريل سنة ١٩٤٥ وهو
التاريخ الذى دفع لهم فيه المبلغ المحكوم به.

وحيث ان المستأنف عليه دفع الدعوى أمام
محكمة الدرجة الأولى بالنسبة لطلب التعويض
بأنه استعمل حقه في الدعوى رقم ٣٨٤ سنة
١٩٣٩ في غير غنت حيث دفع بانكار الشركة
إذ لا يطلب منه ان يسلم بدعوى خصمه وانه
وإن كان قد فشل في دفاعه لعدم ثبوته لدى
المحكمة التى نظرت الدعوى فحسبه أنه خسر
الدعوى وألزم إلى جانب ذلك بمصاريفها وليس
عليه أية مسئولية بسبب إتخاذ خطه الإنكار
في الدعوى لأنه إنما استعمل حقاً مباحاً. أما فيما
يختص بالقوائد فقال انها لا تستحق إلا عن مبلغ
مصنى وبعد المطالبة الرسمية وإنه على أساس
ما ذكر لا يكون للمدعين حق طلب القوائد إلا
من تاريخ الحكم النهائى إلى تاريخ الوفاء
الحاصل في ٩ ابريل سنة ١٩٤٥.

وحيث ان محكمة الدرجة الأولى أصدرت
حكمها المستأنف في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٧
برفض طلب التعويض أما عن القوائد فقضت
بالزام المدعى عليه (المستأنف عليه) بأن يدفع
للمدعين (المستأنفين) مبلغ ٦٥٩ م و ٦٧٤ ج

٢٦ يونه سنة ١٩٤١ فالمستأنف عليه مسئول عن الضرر الذي أصابهم من يوم وفاة مورثهم الى ذلك التاريخ وهو ما يقدرونه بمبلغ عشرة آلاف جنيه .

وأخيرا طلبوا الغاء الحكم المستأنف فيما قضى به برفض طلب التعويض وإلزام المستأنف عليه بهذا المبلغ وفوائده القانونية من يوم رفع الدعوى الحالية حتى التسديد .

وحيث انه من المقرر فقها وقضاء ان الاجابة على الدعوى بانكارها هي في الأصل حق مشروع لكل مدعى عليه يقتضى بها إلزام خصمه بإثبات مدعاه فان سعى بانكاره في دفع الدعوى وخاب سعيه فحسبه الحكم عليه بالمصاريف بالتطبيق لنص المادة ١١٤ من قانون المرافعات أما إذا أساء المدعى عليه استعمال هذا الحق بالتعدي في الانكار أو بالتغالي فيه أو بالتجمل به ابتغاء مضارة خصمه فان هذا الحق ينقلب محبة تجيز للمحكمة طبقا للمادة ١١٥ من قانون المرافعات الحكم عليه بالتعويضات مقابل المصاريف التي تحملها خصمه بسوء فعله هو .

وحيث انه لا شك في ان انكار الدعوى بحسن نية أو بقصد الاساءة هو أمر متروك تقديره للمحكمة تستتبعه من ظروف الدعوى وانه اذا كان للنكر ذريعة تبرر انكاره أو كانت له شبهة على الأقل تسوغ مسلكة فلا مؤاخذه عليه

وحيث انه بطالعة الحكم المستأنف وباقي الأوراق تبين ان محكمة الدرجة الاولى أخذت بهذه المبادئ قد استعرضت الوقائع استعراضا وافيا وطبقها على القواعد القانونية تطبيقا سليما ما لا حاجة معه إلى مزيد أو ترديد وما تراه هذه المحكمة كافيا للرد على ما جاء بصحيفة الاستئناف

والمصاريف المناسبة الخ . وهو مجموع الفوائد بواقع ٥ ٪ من مبلغ ٥٠٠ مليم و ١١٩٣ جنيها عن خمس سنوات سابقة لرفع الدعوى بملكية نصيبهم في الشركة في ٢٠ / ١٢ / ١٩٣٨ وما استجد من رفعها إلى تاريخ الوفاء بهذا المبلغ في ٩ / ٤ / ١٩٤٥ .

عن التعويض

وحيث ان المستأنفين نعوا في صحيفة استئنافهم وفي مذكرتهم الختامية على ذلك الحكم انه قرر ان المستأنف عليه لم يتجاوز حقه الشرعي في الدفاع وانه لم يثبت سوء نيته في حين ان سوء النية ثابت .

أولا - من انه كائن من الحكم التقيدي الاول والحكم القطعي قد استولى على أوراق الشركة ومستنداتها وأخذها عن المستأنفين وعن المجلس الحسي وهذا العمل هو جنحة أو شبه جنحة وترتب على ذلك استشهاده بالمحل التجاري من يوم وفاة والدهم .

ثانيا - انه جحد وجود الشركة واغفل نصيب الأخ الذي كان يجب أن يؤن الى المستأنفين من يوم ٢٠ مارس سنة ١٩٢٢ .

ثالثا - انه باستشهاده بالمحل التجاري أضعاف على المستأنفين ثمة نصيبهم في هذا المحل واستغل اسم المحل لنفسه فأقرى على حسابهم بدون حق .

رابعا - ان مبلغ ١١٩٣ ج ٥٠٠ م الذي اعتبرته المحكمة نتيجة للتصفية كان يجب أن يدفعه لهم في مارس سنة ١٩٢٢ ولكنه حرمهم منه طيلة هذه المدة .

خامسا - ان يده كما قالت المحكمة في حكمها القطعي كانت بد أمارة الى أن تم التصفية وهي لم تتم إلا بموجب حكم النقض في ٢٧ ابريل سنة ١٩٤٤ الذي أيد الحكم القطعي الصادر في

ومذكرة المستأنفين الشارحة خاصة بموضوع التعويض .

عن الفوائد

« وحيث انه عن طلب الفوائد فان محكمة الدرجة الأولى إذ قضت بها على الوجه ذى الذكر السابق قالت « انه تبين لها من أوراق الدعوى رقم ٢٨٤ سنة ١٩٣٩ والحكم الصادر فيها ان المحكمة جعلت هذا المبلغ مقابل نصيب المدعين (المستأنفين) فى الشركة وقدره ثمانية ونصف ط على أساس تصفية الشركة فى سنة ١٩٢٢ مستعينة بذلك عن الحكم لهم بمسكيتهم لنصيب فى الشركة المنتفضية — ورتبت على ذلك ان بقاء نصيب المستأنفين المحكوم به فى يد المستأنف عليه هو نتيجة اغتصاب يجعل هذا الأخير مسؤولاً عن ريعه او ثماره ابتداء من تاريخ استحقاقه الذى ارجعته المحكمة إلى مارس سنة ١٩٢٢ الذى جعلته تاريخاً لانقضاء الشركة واجرت التصفية على أساسه .

ثم استطردت قائلة ان دفع المدعى عليه (المستأنف عليه) بسقوط الحق فيما زاد على فوائد المدة المبتدئة من تاريخ اعلان حكم النقض فى إبريل سنة ١٩٤٤ والنتيجة بأداء المبالغ والمحكوم به فى ٩ / ٤ / ١٩٤٥ على أساس ان الفوائد لا تستحق إلا من تاريخ المطالبة الرسمية . هذا الدفع لا يقوم حيث يكون أساس الدعوى غصب المال المطالب بثماره أو ريعه أو فوائده التعويضية فانه فى هذه الحالة يكون للمحكمة أن تقضى بالفوائد التعويضية محسوبة من التاريخ الذى تراه مبدأ لاستحقاق التعويض غير مقيدة فى ذلك بالقواعد الخاصة بفوائد التأخير .

« وحيث ان المستأنفين تعقياً على ذلك يقولون فى صحيفة الاستئناف ان هذا الذى ثبت فى الحكم الابتدائى يترتب عليه قانوناً استحقاقهم لفوائد مبلغ ١١٩٣ ج و ٥٠٠ م من مارس سنة ١٩٢٢ تاريخ انقضاء الشركة بوفاء مورثهم المعبر بدء انتصاب المستأنف عليه لأموالهم . وليس من خمس سنوات سابقة على رفع الدعوى بملكية نصيبهم فى الشركة فى ٢٠ ديسمبر ١٩٣٨ كما قضت المحكمة الابتدائية فى حكمها المذكور .

« وحيث انه لبيان ما اذا كان المستأنف عليه غاصباً فيحق عليه التعويض أم انه غير غاصب فيلزم بالفوائد التأخيرية فقط ينبغى بادىء الأمر بيان الفارق بين هذين النوعين من الفوائد .

« وحيث ان فوائد التأخير *dommages intérêts moratoires* لا تكون إلا بالنسبة للالتزام الذى محله ومنذ نشأته مبلغ من النقود كقرض او التزام المشتري بدفع ثمن المبيع او التزام المستأجر بأجرة العقار. أما إذا لم يكن محل الالتزام ابتداء مبلغاً من النقود أصبح كذاك فيما بعد كما إذا أصبح فى المسؤولية العقدية الوفاء عينا مستحيلاً بخطأ — المدين فإن قواعد التعويض عن عدم الوفاء *dommages - intérêts compensatoires* هى التى تكون واجبة الاتباع . مثال ذلك ما إذا انفسخ البيع بسبب استحقاق المبيع ووجب على البائع رد الثمن مع التضمينات يكون على القاضى تقدير هذه التضمينات بمبلغ معين يلزم به البائع علاوة على الثمن أو أن يحتسب عليه الثمن بالفوائد التى يعرض بها على المشتري ما خسره وما حرم منه من الأرباح المقبولة قانوناً بسبب الاستحقاق ومثاله ايضاً ان يكون المالك الذى اغتصب ملكه وأضيف إلى المنافع العامة بغير

اتباع الاجراءات القانونية لنزع الملكية حق مطالبة الحكومة بفائدة تعويضية مقابل ربيع الأرض التي نزع ملكيتها منه جبراً عنه .

وحيث أنه يترتب على هذا الفارق بين الفوائد التأخيرية والفوائد التعويضية .

أولاً - أن لا يكون القاضى إذا أجرى الفائدة التعويضية مقيداً باتباع أحكام فوائد التأخير المشار إليها في المادة ١٢٤ مدنى . ولفظ آخر يكون له تقدير هذه الفائدة في الحدود القانونية من اليوم الذى كان يجب فيه رد الثمن في حالة استحقاق العقار أو عند الاستيلاء في حالة نزع الملكية وبغير حاجة إلى تنبيه رسمى .

ثانياً - كما يترتب على عدم خضوع الفوائد التعويضية لأحكام الفوائد التأخيرية أنه لا يسقط الحق في المطالبة بها بمضى خمس سنوات هلالية قبل المطالبة بها كنص المادة ٢١١ مدنى لأنها مقابل منفعة المالك عن ماله له نزع منه من غير رضاه .

وحيث ان الذى يهم في صدد الدعوى الحالية إذن بعد هذا البيان هو معرفة ما إذا كان محل التزام الشريك المتضامن بعد انقضاء الشركة لوفاة شريكه الآخر مبلغاً من النقود أم نصيباً من الأموال المشتركة عيناً . فإذا كان الأول كانت الفوائد في حالة عدم الوفاء تأخيرية وإن كان الثانى وحبسه المستأنف حتى أصبح الوفاء به عيناً متعذراً كانت الفوائد تعويضية .

وحيث ان انقضاء الشركة يقتضى تحويل موجوداتها إلى نقود لدفع الديون واقتسام الشركاء ما يبقى منها بعد ذلك . لأن الشركاء يقصدون دائماً الاستيلاء على نقود معادلة لحصتهم عند انقضاء الشركة . لا الاستيلاء على حصتهم عيناً وبذلك تختلف التصفية عن قسمة التركات أو الاموال الشائعة . فالوارث أو المالك على

الشيوع قد يستولى على أحد أعيان التركة أو على جزء من المال الشائع بعكس الحال في الشركات التجارية حيث تحول أموال الشركة إلى نقود لأن العقارات والمنقولات التي كانت مخصصة لأغراض الشركة لا تقيد الشركاء باعتبارهم أفراداً (شرح القانون التجارى للدكتور محمد بك صالح الجزء الاول الطبعة الثالثة ص ٢٧٦ بند ١٤٨)

وحيث انه يتضح جلياً مما تقدم أن محل التزام الشريك حيال ورثة شريكه المتوفى لم يكن نصيب الشريك المتوفى في موجودات الشركة عيناً . بل كان هذا الالتزام منذ نشأته مبلغاً من المال إذا لم يتم بالوفاء به حقت عليه الفوائد التأخيرية لا التعويضية بحكومة بما نص عليه القانون في المادة ١٢٤ مدنى من حيث عدم استحقاقها إلا من يوم المطالبة به الرسمية فقط إذا لم يقض العقد أو الاصطلاح التجارى أو القانون في أحوال مخصوصة بغير ذلك وليس ثمة اصطلاح تجارى أو نص خاص في القانون يقضى في هذه الحالة باستحقاقها في يوم آخر غير يوم المطالبة بها رسمياً .

وحيث انه مع ذلك فانه وإن كان الشريك كان في حياة مورث المستأنفين مالكيين لموجودات الشركة على الشيوع فان تحول حقوق المستأنفين إلى نقود بسبب وفاة مورثهم قد تقرر بالحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٣٩ كلى مصر المؤيد من محكمة النقض . ويبدو من مطالعة ذلك الحكم أن هذا التحول لم يكن بسبب اغتصاب المستأنف عليه لهذه الموجودات في حياة المورث أو بعد مماته ولكنه كان لاضطلاع المحكمة بعملية التصفية بنفسها لتوفر سببها القانونى حيث جعلت حق هؤلاء الورثة متعلقاً بنقود لا بشئ من هذه الموجودات .

بالرأى القائل باستحقاق الفوائد التأخيرية من يوم المطالبة بأصل الدين لا المطالبة بالفوائد نفسها . فضلا عن أنه في سبيل طلبه رفض طلبات المستأنفين في هذا الاستئناف قال : « إن محكمة الدرجة الاولى جعلت الفوائد مستحقة من قبل المقاضاة بخمس سنوات . فيكفي أن تكون تلك المحكمة قد منحت المستأنفين أكثر بكثير مما يستحقونه قانونا فيعين الحكم برفض هذا الشق من طلباتهم الاستئنافية . »

« وحيث انه فوق ما ذكره المستأنف عليه فيما تقدم فانه يلوح أن المستأنفين كانوا يحصلون منه على مبالغ بعد وفاة مورثهم كأرباح وهو ما يفهم من مدلول سكوتهم من مارس سنة ١٩٢٢ تاريخ هذه الوفاة إلى أن رفعوا الدعوى رقم ٣٨٤ سنة ١٩٣٩ كلى مصر بالمطالبة بنصيبهم في الشركة في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٨ أى ما يزيد عن ست عشرة سنة . ومن اعترافهم في صحيفه افتتاح تلك الدعوى انه كان يدفع لهم القليل من أرباحه ، وحيث انه لهذه الاسباب وللأسباب التي تضمنها الحكم المستأنف بخصوص التعويض ترى هذه المحكمة أن لامعدي من تأييد ذلك الحكم وإلزام المستأنفين بالمصاريف

(استئناف السيدة فمات على الديب وآخرين وحضر عنهم الأستاذ عبد الرحمن الرافعي بك ضد عبد العزيز افندى محمد الديب وحضر عنه الأستاذ محمد حسن رقم ٣٥٨ سنة ٦٥ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب المزة حسن نجيب بك وكيل المحكمة ولييب مشرق بك وحسن عبد الوهاب بك مستشارين)

٢٣٤

محكمة استئناف مصر

١٧ إبريل سنة ١٩٤٩

مسئولية خطية . ضرر . يتحقق بضياع فرصة سانحة . على الضرور - تقويم الضرر في هذه

« وحيث انه بما لاغناء عن ذكره لتوضيح هذا الأمر أن الفوائد التعويضية لا تجرى إلا حيث يتوفر الخطأ والمستأنف عليه لم يرتكب خطأ تسبب عنه فسخ الشركة ولم يكن في إمكانه أن تستطيل حياتها بعد وفاة أخيه الشريك الآخر وبمقارنة هذه الحالة بحالتي استحقاق العقار المبيع أو نزعه للدفعة العامة يتبين أن في الحالتين الأخيرتين يلزم البائع أو الحكومة بالفوائد التعويضية لتوفر ركن الخطأ في كل منهما لأن البائع أقدم على بيع ما لا يملك وإن الحكومة نزعت العقار من مالكه دون اتباع الاجراءات القانونية . أما في هذه الحالة فلم يكن المستأنف عليه ملتزما أصلا بالوفاء عينا من موجودات الشركة وأصبح هذا الوفاء متعذرا بخطئه بكل ما يمكن أن ينسب إليه . وقد تحول حق المستأنفين إلى المبلغ المحكوم به بسبب لادخل لإرادته فيه وهو وفاة مورثهم . إنه تأخر في تسديده لهم . شأنه في ذلك لا يعدو شأن كل مدين بمبلغ من النقود يتأخر في الوفاء بالتزامه فتجرى عليه الفوائد التأخيرية بالضوابط المنصوص عنها في المادة ١٢٤ مدني وأخصها عدم استحقاقها إلا من يوم مطالبة بها رسميا . »

« وحيث انه على الرغم من ذلك فإن الحكم الابتدائي قضى بإلزام المستأنف عليه بأن يدفع للمستأنفين فوائد تعويضية لا تأخيرية محسبة من خمس سنوات سابقة على ٣٠/١٢/١٩٣٨ تاريخ رفع الدعوى رقم ٣٤٨ سنة ١٩٣٩ كلى مصر بالمطالبة بنصيبهم في الشركة . وليس من تاريخ المطالبة الرسمية بالفوائد الحاصلة في الدعوى الحالية . على أن المحكوم عليه (المستأنف عليه) قد سلم في مذكرته الختامية بجواز سريان هذه الفوائد من ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٨ تاريخ رفع الدعوى بمطالبته بحصة المستأنفين في الشركة أخذاً

الحالة . خطأ يتحقق بإهمال المحضر اعلان صحيفة استئناف في الميعاد

المبادئ القانونية

- ١ — قد يأخذ ركن الضرر في المسؤولية الخطيئة صورة حرمان من فرصة سائحة فيكون الضرر بذلك محققا من ناحية أن ضيع على المضرور فرصة كانت سائحة له . وتقويم هذه الفرصة وان كان متعذرا الا ان ظروف الاحوال قد تعين المحكمة على اجرائه في صورة قريبة من الحقيقة ان لم تكن مطابقة لها تماما .
- ٢ — يتحقق ركن الخطأ به هذه المسؤولية بإهمال المحضر اعلان صحيفة الاستئناف حتى ترتب على هذا الإهمال الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد

الحكم

و حيث انه عن الموضوع فانه يحمل في ان السيدة خديجة هانم سعيد مורתة المستأنف عليهما رفعت هذه الدعوى ابتداء وقالت في صحيفة افتتاحها إنها تدان السيدة نفيسة هانم عفت بمبلغ ٢٩٠ مليم و ٣١٤ جنيا بمقتضى الحكم الصادر في الدعوى رقم ٧٦٦ سنة ٥٦ قضائية الصادر من محكمة استئناف مصر وانها أوقعت في ١٢/٥/١٩٤١ حزا تنفيذيا بمقتضاه على متقولات ومفروشات وملابس مدينتها المذكورة وتحدد البيع يوم ١٤/٦/١٩٤١ ونظرا لأن المدينة أظهرت رغبتها في التسديد بالطريق الودى لم يحصل بيع في اليوم المذكور ولكنها لما لم تف بوعدها قرابة العامين اضطرت إلى توقيع حجز تنفيذى تكملى بتاريخ ١٣/١٢/١٩٤٢ وتحدد يوم ١٩ يناير سنة ١٩٤٣

ليبيع ما حجز عليه أولا وأخيرا ولم تدر أن اظهار نية التسديد من جانب مدينتها إنما قصده اكتساب الوقت للعمل على رفع دعوى استرداد عن هذه المحجوزات بعد مرور ما يقرب من العامين .

وفعلا رفع الدكتور عبد الرحمن افندى عوض زوج السيدة المدينة دعوى الاسترداد رقم ١٠٠٤ سنة ١٩٤٣ كلى مصر يطلب الحكم باحقته للمتنقولات المحجوزة والغاء الحجزين . وبتاريخ ٢٢/١١/١٩٤٣ أصدرت محكمة مصر حكما فيها وهو يقضى باحقته لهذه الأشياء . فسارعت هي (المدعية السيدة خديجة) إلى رفع استئناف عن هذا الحكم الخاطيء . قبل ان تكتب أسبابه لأن خطأه كان ظاهرا وواضحا للعيان وبعده عن الحقيقة لم يكن في حاجة إلى أى بيان . وتقدمت في ٢/١٢/١٩٤٣ بصحيفة استئنافها لقلب محضرى محكمة السيدة زينب التى يقيم في دائرتها جميع الخصوم ولم يفتيا أن تكتب على هامش العريضة المذكورة أن الاستئناف عاجل جدا ويتلاحظ الميعاد يوم الاثنين ٦/١٢/١٩٤٣ ، وتوقع على هذه العبارة من باشمحضر المحكمة . وهى إذ كتبت في هذه الإشارة أن آخر ميعاد هو يوم ٦/١٢/١٩٤٣ إنما قصدت إسراع قلم المحضرين في الاعلان لأن اليوم التالى يصادف عطلة عيد الأضحى التى بدأت يوم ٧/١٢/١٩٤٣ وانتهت في يوم ١١/١٢/١٩٤٣ . إلا أن قلم المحضرين على الرغم من هذا التنبيه لم يعلن صحيفة الاستئناف إلا في يوم ١٤/١٢/١٩٤٣ مما يقطع بإهمال المحضر اهمالا جسيما ترتب عليه الحكم في استئنافها المذكور بتاريخ ٢٣/١/١٩٤٥ بعدم قبوله شكلا لرفعه بعد الميعاد مع إلزامها

بمصاريفه ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل اتعاب المحاماة .

لذلك فانها رفعت هذه الدعوى ضد وزارة العدل وباشمخض محكمة السيدة زينب ومحضرها . طالبة الحكم عليهم متضامين بمبلغ ٤٠٠ جنيه بصفة تعويض وهو قيمة المبلغ المنفذ به وملحقاته القانونية وذلك نظير ما لحقها من ضرر نتيجة خطأ المحضر في الاعلان خصوصا وان السيدة المدينة معسرة اعسارا شديدا ولا سبيل إلى اقتضاء هذا الدين منها بعد الحكم باحقية زوجها لمنقولاتها المحجوزة وهي كل ثروتها .

وحيث ان وزارة العدل دفعت هذه الدعوى في مذكرتها المقدمة لجلسة ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ أمام محكمة الدرجة الاولى بأنه وان كان هناك خطأ إلا أن الضرر لم يكن محققا فضلا عن انعدام رابطة السببية بين الخطأ والضرر . أما عن عدم تحقق الضرر فانه رغما من ان الحكم الابتدائي الصادر في دعوى الاسترداد سليم فإنه ثابت من ذلك الحكم ان المدعية (الحاجزة) تنازلت عن بعض المحجوزات في جلسة المرافعة الأخيرة . كما انه قد بني على ان ملكية المسترد ثابتة من محضر بيع رسمي مؤرخ ١٩٤٥/٣/٤ قبل توقيع الحجزين من المدعية في الدعوى الحالية وعلى ذلك فلم يكن من المحتمل إلغاء هذا الحكم كما ان لها ان تتخذ كافة الاجراءات القانونية ضد المدينة لها على املاكها سواء اكانت منقولات أم عقارات كما أنها لم تقدم ما يثبت إعسار المدينة . وأما عن عدم توافر الرابطة السببية المباشرة فإنه ثابت ان الحكم في دعوى الاسترداد صدر في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٣ ولم تقدم المدعية إعلان

الاستئناف إلا في يوم ١٢/٢/١٩٤٣ أى بعد عشرة أيام من صدور الحكم مع أنه كان يمكنها ان تقدم باعلانه ثاني يوم صدور الحكم خصوصا وانها تعلم أن اجازة العيد على الأبواب وعلى ذلك يكون السبب المباشر لضياع ميعاد الاستئناف من عمل المدعية نفسها ويجب ان تحمل نتيجة .

وحيث ان المحكمة الابتدائية أصدرت حكما بالزام المدعى عليهم متضامين بأن يدفعوا للمدعية ٢٩٠ مليم و ٣٦٧ جنيه والمصاريف ألخ وقالت في أسبابه ما يوجب في أن هذا المبلغ يتضمن ٢٩٠ مليما و ٣١٤ جنيها قيمة الدين ومصاريف دعوى الاسترداد وقدرها ٣١ جنيها ومصاريف الاستئناف التي بلغت ١٧ جنيها وان المدعية إذ ردت على دفاع وزارة العدل قالت إن السيدة المدينة لا تملك سوى خمسة أفدنة مثقلة بالرهون وحقوق الامتياز وانها وضعت تحت الحراسة القضائية بمقتضى الحكم الصادر في القضية رقم ١٨٦٤ سنة ١٩٤٠ مدنى مستعجل مصر وإنه لا ريب في ان القانون رتب للدائن حق التنفيذ على عقار المدين ومنقولاته وترك له الحرية في اختيار طريق التنفيذ الذى يراه كفيلا بسرعة الوصول إلى حقه فلا يمكن إلزامه بتسكب طريق وسلوك طريق آخر ومتى تحقق ان الحجز على المنقولات كانت فرصة سانحة للدائنة لوفاء دينها فإن الضرر من عدم إستلام دينها نتيجة لهذا الحجز يعتبر محققا .

ثم بحث بعد ذلك فيما إذا كان الحكم الذى صدر في دعوى الاسترداد قد أصاب حين قضى للمسترد بطلباته جميعها أو أنه أخطأ بحيث كان يترتب على قبول الاستئناف شكلا إلغاء هذا الحكم أو تعديله فاستعرضت وقائع دعوى الاسترداد وخلصت منها الى ان محضر البيع

ورابطة ربطت الخطأ بالضرر وجعلت الأول
علة الثاني وسببه .

وحيث انه عن ركن الخطأ فإن الوقائع
المشار اليها في صحيفة إفتتاح الدعوى فيما يتعلق
بتاريخ صدور الحكم في دعوى الاسترداد
وتاريخ تقديم صحيفة الاستئناف والتأشير عليها
من الباشمخضر بما يفيد سرعة إعلانها وتاريخ
إعلان الصحيفة . كل هذه الوقائع ثابتة من
مراجعة قضيتي الاسترداد والاستئناف المضمومتين
ولا شك في ان خطأ المحضر الذي تولى إعلان
صحيفة الاستئناف هو الذي ترتب عليه الحكم
بعدم قبوله شكلاً لرفعه بعد الميعاد .

وحيث انه عن ركن الضرر فانه قد يأخذ
صورة حرمان من فرصة سانحة فيكون بذلك
ضرراً محققاً من ناحية أنه ضيع على من أصيب
به فرصة سئحت له . وتقويم هذه الفرصة وإن
كان متعذراً إلا ان ظروف الحال قد تعين
المحكمة على إجرائه في صورة قريبة من الحقيقة
إن لم تكن مطابقة لها تماماً . ويترتب على ذلك
أنه للحكم بالتعويض في الدعوى الحالية ينبغي
البحث فيما إذا كان طرح موضوع استئناف
دعوى الاسترداد على محكمة الاستئناف فرصة
سانحة للحاجة لرفضها ومن ثم حصولها على
دينها بطريق السير في التنفيذ على المنقولات
المحجوزة قد فوتها عليها خطأ المحضر بإهماله إعلان
صحيفة هذا الاستئناف في الميعاد وبلغظ آخر ينبغي
الوقوف على ما إذا كانت مقدمة صحيفة الاستئناف
حققة في موضوع استئنافها الذي أعلن بعد الميعاد
فاذا تبين من بحثه أنه لو كان استئنافها قبل
شكلاً لحكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم
المستأنف فيكون قد أصابها ضرر .

وحيث ان محكمة الدرجة الأولى قد أجرت

الذي أستند المسترد اليه في تلك الدعوى إنما
بنى على إجراءات صورية وانتهت إلى ان المدينة
كانت بناء على ذلك تملك ما بقى بدين المدعية
ومن ثم أصدرت حكمها على الصورة المتقدمة .
وحيث ان وزارة العدل رفعت عن هذا
الحكم الاستئناف الحالي وبنته على أسباب
بجملها :-

أولاً - أن تأخير الاعلان وما يترتب عليه
من عدم قبول الاستئناف ليس بذاته سبباً للتعويض
مالم يثبت وقوع ضرر لطالب الاعلان
وإنه في هذه الدعوى بالذات لم يقع أى ضرر
لأن المدينة تملك خمسة أفدنة كما ان لديها ما يكفي
لسداد دين الحاجة . وإن محكمة الدرجة الأولى
إذا قالت ان الخمسة أفدنة وضعت تحت الحراسة
القضائية سنة ١٩٠٤ لم تتحر ما تم في شأن هذه
الحراسة منذ تلك السنة للآن .

ثانياً - ان محكمة الدرجة الأولى رأت
أن دعوى الاسترداد كانت محتملة الكسب
في حين ان المسترد بنى دفاعه فيها على محاضر بيع
رسمية ثبتت شراءه لبعضها في مزاد جبرى وبعض
آخر بمستندات وقال ان الملابس المحجوزة بملوكة
لابنته زينب عوض كما استدل على صحة دعواه
بتنازل الحاجة عن بعض المحجوزات وإنه
متزوج من أكثر من ٢٠ سنة بالمدينة وان
منقولاتها استهلكت بنضى الزمن .

وحيث انه كما بين من هذه الوقائع ان
المسئولية التي نسبتها مورة المستأنف عليها في
هذا الحادث للمستأنفة هي مسئولية خطئية غايتها
إلزام المستأنفة بتعويض الضرر الناشئ . ومن
موظفيها ، ولهذا المسئولية اركان ثلاثة . خطأ
وقوع من المستأنفة او عن استخدامهم حال تأدية
وظيفتهم . وضرر أصاب المستأنف عليها .

هذا البحث وبنت بأسباب صحيحة تأخذ بها هذه المحكمة صورية محضر البيع الذي اعتمد عليه المسترد في دعوى الاسترداد . فضلا عن أنه لم يتقدم بمستندات تفيد إمتلاكه لبعض ما حجز عليه كاليانو وغرفتي النوم والتواليت وقد ثبت ان من بينها سريرا ثبت عليه إسم المدينة N.E. أى نفيسة ارزنجالي كما ورد بمحضر الحجز . أما عن أعسار المدينة وما نفعه المستأنف على محكمة الدرجة الأولى من عدم تحريكها ما تم في دعوى الحراسة على الخمسة أفدنة المملوكة للمدينة فان ورة الحاجة (المستأنف عليهم) قدموا لهذه المحكمة في حافظتهم رقم ١٠ الملف الاستئنافي ما يؤيد أن هذا القدر من الأطنان لا يزال موضوعا تحت الحراسة القضائية بحكم صادر في ١٤/٥/١٩٤٧ من قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة مصر في القضية رقم ١٧٤٠ سنة ١٩٤٧ وان غلة هذه الخمسة الأفدنة لا زالت من الغلة بالنسبة للاقساط المستحقة للدائنين وان دين البنك العقاري المصري وحده أصبح ١٠٦ م و ٣٣٢٧ ج حتى يوم ١٤/١٢/١٩٤٦ (راجع كشف البنك العقاري وعقد السلفة والانتذار العقاري المقدم كل ذلك في الحافظة سابقة الذكر) ولم تقدم المستأنفة بشيء ينفي ذلك أو يتعارض معه مما يدل على أعسار المدينة كما قرر المستأنف عليهم وعلى أنه لو كانت لها ممتلكات أخرى لنفذ عليها دائتوها العديدون القدماء والحديثون اما عن تنازل الحاجة في دعوى الاسترداد عن بعض المحجوزات فقد تبين من مراجعتها انها جزء يسير مما حجز وان باقى الأشياء المحجوزة كانت تقي بأغلب مطلوب الدائنة الحاجة

وحيث انه عن راجلة السلبية التي نوهت عنها المستأنفة في دفاعها أمام محكمة الدرجة الأولى . فان تلك الدعوى كانت دعوى

استرداد وميعاد الاستئناف فيها هو خمسة عشر يوما من يوم النطق بالحكم طبقا للمادة ٤٧٨ مرافعات وقد صدر الحكم فيها بجلسته ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٣ وأعلنت عريضة الاستئناف للمستأنف عليهم في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٣ أى بعد مضي خمسة عشر يوما على الرغم من ان هذا الميعاد ينتهى في ٨ ديسمبر سنة ١ٹ٤٣ أى في أثناء عطلة عيد الأضحى التي ابتدأت في ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٣ وانتهت في ١١ منه وفي هذه الحالة يمتد الميعاد الأول يوم من أيام العمل عقب العطلة وهو يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٣ ولكن عريضة الاستئناف لم تعلن للمستأنف عليهم إلا في يوم ١٤ منه أى بعد الميعاد في حين أن المستأنفين قدموا العريضة لقلم المحضرين في يوم ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٣ ومن هذا يتبين ان المحضر كان عنده الوقت الكافي للاعلان وهو خمسة أيام قبل عطلة العيد ويوم سادس بعد العطلة خصوصا وان المطلوب إعلانهم يقيمون في دائرة محكمة السيدة زينب نفسها . فضلا عن أن المستأنفة لما سلمت الصحيفة لقلم المحضرين لاعلانها القلت هذا القلم إلى ضرورة الاعلان على وجه السرعة حتى لا يحصل بعد فوات ميعاد الاستئناف وقد تنبه الباشمحضر لهذا الأمر فأشر على الصحيفة بإجراء الاعلان على وجه السرعة ، أما القول بأن المستأنفة لم تقدم الاعلان إلا بعد صدور الحكم بعشرة أيام وانه كان يمكنها تقديمه ثاني يوم صدوره وأنها تعلم أن اجازة العيد على الأبواب وعلى ذلك يكون السبب المباشر لضياع ميعاد الاستئناف من عمل المستأنفة نفسها . هذا القول لا يقوم على أساس من القانون لأن من حقها إجراء الاعلان في أى يوم من الأيام المقررة للاستئناف خصوصا بعد أن قبل الباشمحضر إجراء هذا الاعلان والتأشير عليه بما يفيد الاستعجال .

وحيث انه عن التعويض فان هذه المحكمة

للحكم فيه مالم يتحقق من أحوال القضية ان طلب الاحالة يقصد به مكيدة الخصم .

٤ — أما طلب الاحالة للارتباط *Connexité* فانه يقدم في أية القضيتين وتحكم فيه المحكمة التي قدم اليها أى المحكمة المطلوب الاحالة منها . ومن ثم يجوز ابداءه للمحكمة التي رفعت اليها القضية الاولى خصوصا إذا كانت المحكمة التي رفعت اليها القضية قد قطعت في اجراءاتها مرحلة أبعد مدى من الاولى . أو إذا كانت الطلبات في الدعوى الثانية تعتبر أصلا بالنسبة للطلبات في الاولى ولاشك في ان جميع هذه الظروف مرجعها تقدير المحكمة .

المحكم

• حيث انه عن الموضوع فانه يوجز في أن الدكتور احمد فتحى اليردى (المستأنف عليه الاول) رفع في ٢٠ و ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٧ الدعوى رقم ٩٢ سنة ١٩٤٨ كلى مصر ضد كل من الاستاذ غبد العزيز فهمى اليردى ، والسيدة فاطمة هانم محمد بهجت والسيدة زكية هانم محمد فهمى اليردى (المستأنفين) والدكتور محمد شفيق اليردى ومحمد أنور اليردى افندى (المستأنف عليهما الثانى والثالث) طلب فيها صحة ونفاذ عقد بيع مؤرخ ٥ مارس سنة ١٩٤١ منسوب صدوره إليه من المرحوم محمد بك فهمى اليردى مورث الطرفين ببيع ٣٥ فدانا كاتنة بناحية حلوة مركز بنى مزار .

وبتاريخ ٨ و ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ رفع المستأنفون الدعوى رقم ٢٣٩ سنة ١٩٤٨ مدنى كلى المنيا ضد كل من الدكتور احمد فتحى اليردى

ترى تقديره إجماليا بمبلغ ٢٠٠ جنيه وفى ذلك قد وازنت المحكمة بين الغلاء وقت الحجز وبين قدم المتقولات المحجوزة لأنها اشترت فى سنة ١٩٢٠ والحجز توقع فى سنة ١٩٤٣ أى بعد شرائها بحوالى ٢٣ سنة .

(استئناف وزارة العدل ضد ورثة المرحومة خديجة هانم سعيد وحضر عنهم الأستاذ محمد فكرى اغا رقم ١١٨٠ سنة ٦٤ ق بالهيئة السابقة)

٢٣٥

محكمة استئناف مصر

٣٠ ابريل سنة ١٩٤٩

طلب الاحالة يجب تقديمه قبل الطلبات الختامية . جوازه فى حالتين . وحدة الموضوع والارتباط .

المبادئ القانونية

١ — يجب تطبيقا للمادة ١٣٤ مرافعات ابداء طلب الاحالة قبل ابداء اقوال او طلبات ختامية متعلقة باصل الدعوى .
٢ — ان القانون لا يجيز طلب الاحالة الا فى حالتين الاولى ان تكون نفس الدعوى مرفوعة امام محكمتين والثانية ان تكون الدعويان مختلفتين ولكن بينهما رباط يجعل من المصلحة الجمع بينهما لتسهيل الفصل فيهما ومنع تعارض الاحكام .

٣ — وطلب الاحالة لوحدة الموضوع *Litispendence* يجب ابداءه للمحكمة التي رفع اليها النزاع للمرة الثانية ويكون لهذه المحكمة ان تحيل هذا الطلب بميعاد قريب على المحكمة التي قدمت اليها الدعوى اولا

فلم ترفع إلا في ٨/٥/١٩٤٨ ولم يقصد من رفعها إلا عرقلة الفصل في دعواه وتعطيله حتى يفصل في قضية المنيا . وإلى أنه لو صح وجود الارتباط لسكان من الواجب على الاستاذ عبد العزيز فهمي الريدي وفريقه أن يقبلوا الاحالة عند ما طلبت أمام محكمة المنيا بدلا من المعارضة فيها . وإن معظم المدعى عليهم (في دعوى مصر) مقيمون بالقاهرة كما ان دعوى صحة التعاقد ليست من الدعاوى العينية البحتة التي يتحتم رفعها أمام محكمة العقار .

• وحيث ان عبد العزيز فهمي الريدي وفريقه رفعوا الاستئناف الحالي عن ذلك الحكم وطلبوا فيه إلغاء الحكم المستأنف وإحالة الدعوى (أى رقم ٩٢ سنة ١٩٤٨ كلى مصر) إلى محكمة المنيا الابتدائية الوطنية لنظرها مع الدعوى رقم ٢٣٩ سنة ١٩٤٨ كلى المنيا لارتباط الدعويين ببعضهما مع الزام المستأنف ضدهم بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة عن الدرجتين . وذلك للأسباب المبينة بصحيفة هذا الاستئناف .

• وحيث ان دفاع الدكتور احمد فتحي الريدي في مذكرته الختامية يتحصل في ان حق المستأنفين في طلب الاحالة سقط تطبيقا للبادين ١٢٣ و ١٢٤ مرافعات لأن هذا الطلب لم يبد في جلسة ٢٠ مايو سنة ١٩٤٨ رغم انهم كانوا قد رفعوا دعوى المنيا فعلا وأعلنوه بها في ٨ مايو سنة ١٩٤٨ وتحدد لنظر الحراسة فيها جلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٤٨ . ولم يتقدموا بهذا الطلب إلا بعد أن تقرر احالة دعواه من التحضير الى جلسة ٤ اكتوبر سنة ١٩٤٨ للرافعة . وفعلًا عن ذلك فان طلب الاحالة لم يبد إلا في الدعوى الثانية التي رفعت بعد الدعوى الأولى وفي هذه الحالة للمحكمة أن تحيل هذه الدعوى الثانية الى محكمة الدعوى الأولى لا أن تحال الدعوى التي رفعت

وباقى الخصوم في الدعوى الأولى طلبوا فيها (أولا) وضع أموال التركة من عقار ومتقول تحت الحراسة القضائية (ثانيا) تثبيت ملكيتهم إلى أنصبتهم الشرعية في هذه التركة وقدرها ١٠ ط من ٢٤ ط وتسليها إليهم . وطلابت العقود المؤرخة ١٧ مايو سنة ١٩٤٧ و ٣ يونيو سنة ١٩٤٧ والمسجلة في ١١ يونيو سنة ١٩٣٧ تحت نمرة ١٥٩١ وبتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٧ تحت نمرة ٣١٧٩ والعقد العرفي المؤرخ ٥ مارس سنة ١٩٤١ موضوع دعوى صحة التعاقد نمرة ٩٢ سنة ١٩٤٨ كلى مصر التي وردت على أطيان التركة واعتبارها كأن لم تكن ومحو كل تسجيل يكون قد ترتب عليها . الخ (ثالثا) إلزام المدعى عليهم بأن يدفعوا لهم مبلغ ١١٢٧ ج و ٧٨٠ م قيمة ريع أنصبتهم في العقارات من تاريخ وفاة الميراث حتى آخر مايو سنة ١٩٤٨ (رابعا) إلزام المدعى عليهم متضامنين بالمصاريف والأتعاب الخ وقد طلب الدكتور احمد فتحي الريدي وباقي المدعى عليهم في الدعوى المذكورة إحالتها إلى محكمة مصر لنظرها مع الدعوى ٩٢ سنة ١٩٤٨ . فقضت محكمة المنيا بجلسته ٢٢ مايو سنة ١٩٤٨ برفض هذا الطلب (تراجع صورة الحكم رقم ٥ الملف الاستئنافي) كما دفع الاستاذ عبد العزيز فهمي الريدي وفريقه في الدعوى الحالية . التي رفعها عليهم الدكتور احمد فتحي الريدي أمام محكمة مصر رقم ٩٢ سنة ١٩٤٨ بإحالتها إلى محكمة المنيا لنظرها مع قضية تثبيت الملكية المرفوعة أمامها نظراً للارتباط الوثيق بينهما واعتبار دعوى المنيا هي الدعوى الأصلية إلا أن محكمة مصر قضت بجلسته ١٤ يونيو سنة ١٩٤٨ برفض هذا الدفع مستندة إلى ما قرره الحاضر عن الدكتور احمد فتحي من أنه رفع دعواه في ٢٠/١٢/١٩٤٧ أما دعوى المنيا

ابتداء إلى محكمة الدعوى الثانية التي لم يقصد من رفعها إلا الكيد للخصوم كما نوهت عن ذلك المادة ١٣٦ مرافعات .

• وحيث انه عن سقوط حق المستأنفين في طلب الاحالة فان المادة ١٣٤ مرافعات تنص على وجوب ابداء طلب الاحالة قبل ابداء أقوال أو طلبات ختامية متعلقة بأصل الدعوى ويبدو جليا من دفاع الدكتور احمد فتحي الريدى انه غير منازع في ان هذا الدفع لا يسقط الحق في التمسك به عند التعرض للموضوع إلا إذا كانت قد قامت أسبابه ولذلك فهو لا يؤخذ المستأنفين عن عدم التمسك به في الدعوى الحالية إلا بعد أن رفعوا عليه دعوى النيا في ٨ مايو سنة ١٩٤٨

• وحيث انه بمراجعة محاضر جلسات الدعوى الحالية امام محكمة الدرجة الأولى تبين ان أولى الجلسات التي نظرت فيها بعد هذا التاريخ عقدها قاضى المحضر في ٢٠ مايو سنة ١٩٤٨ وفيها قدم المحاضر عن المستأنفين الشهادة المرفقة تحت رقم ٩ الملف الابتدائي الدالة على قيام دعوى النيا وعلى موضوعها وتحديد جلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٤٨ انظرها . ويتضح من ذلك ان هذه الشهادة هي مستند المستأنفين في طلب الاحالة قدموها دون أن يبدوا طلبات متعلقة بأصل الدعوى . وفي الجلسة التالية التي تحددت للرافعة والتي انعقدت في يوم ٨ يونيه سنة ١٩٤٨ لم يتناول المستأنفون في أقوالهم سوى الدفع بطلب الاحالة إلى محكمة النيا وصمموا عليه استنادا إلى الشهادة المقدمة منهم في الجلسة السابقة . ومن هذا يتبين ان المستأنفين بعد أن رفعوا دعوى النيا لم يبدوا أى طلب في موضوع الدعوى الحالية ومن ثم يكون زعم الدكتور احمد فتحي الريدى سقوط حقهم في طلب الاحالة على غير أساس .

• وحيث ان المحكمة ترى بادية الأمر حيال المرحلة التي قطعها الدفاع عن الدكتور احمد فتحي

الريدى بحثا وتعقيا على موضوع الاحالة أن لا معدى لها منعا لكل لبس أو غموض عن ذكر الصور التي رسمها القانون لهذا الموضوع وبيان المحكمة التي يقدم لها طلب الاحالة .

• وحيث ان المادة ١٣٤ مرافعات نصت فيما نصت عليه • الدفع بطلب إحالة الدعوى على محكمة أخرى مرفوعة إليها تلك الدعوى أو دعوى ثانية مرتبطة بها يجب إلخ ، والمفهوم من مدلول هذا النص أن القانون يميز طلب الاحالة في حالتين : الأولى أن تكون نفس الدعوى مرفوعة أمام محكمتين . والثانية أن تكون الدعويان مختلفتين ولكنهما مرتبطتان برباط يجعل من المصلحة الجمع بينهما لتسهيل الفصل فيهما ومنع تعارض الأحكام .

• وحيث انه عن الصورة الأولى وهي طلب لاحالة لوحدة الموضوع Litispendence ومثلها كما لو رفع شخص دعوى على آخر في محكمة ما ثم مات ولجهل وارثه بذلك رفع الدعوى نفسها أمام محكمة أخرى . فان الدفع بالاحالة يجب إبداءه للمحكمة التي رفع إليها النزاع للمرة الثانية ويكون لهذه المحكمة أن تحيل هذا الطلب بميعاد ريب على المحكمة التي قدمت إليها الدعوى أولا للحكم فيه عالم يتحقق من أحوال القضية ان طلب الاحالة بقصد مكددة الخصم (مادة ١٣٦ مرافعات) • أما عن الصورة الثانية وهي طلب الاحالة

للارتباط Connexité ومثلها أن يطالب المشتري بتسليم المبيع في محكمة النيا والبائع يطلب الثمن في محكمة مصر فان طلب الاحالة يقدم في أى القضيتين ويكون الحكم فيه إلى المحكمة التي قدم إليها أية إلى المحكمة المطلوب الاحالة منها (المادة ١٣٧ مرافعات) ومن ثم يجوز إبداءه للمحكمة التي رفعت إليها القضية الأولى خصوصا إذا كانت المحكمة التي رفعت إليها القضية الثانية قد

قطعت في اجراءاتها مرحلة أبعد مدى من الاولى
أو إذا كانت الطلبات في الدعوى الثانية تعتبر
أصلاً بالنسبة للطلبات في الاولى . ولا شك في
أن جميع هذه الظروف انما مرجعها تقدير المحكمة .
وحيث انه يخلص من ذلك انه لا يكون
لزماً على من يهيم الأمر تقديم طلب الاحالة
للمحكمة الثانية إلا في الحالة الاولى الخاصة بوحدة
الموضوع دون الحالة الثانية الخاصة بالارتباط
وحيث انه يتضح من الوقائع المطروحة
أمام المحكمة أن الدعوى الحالية ليست بذاتها
دعوى المنيا . وكل ما تمت به لها انما هي صلة
الارتباط . وان هذا الارتباط أوضح من أن
يبين . فقد طلب الدكتور احمد فتحى الريدى
فيها صحة ونفاذ العقد المنسوب صدوره له من
المورث أما دعوى المنيا فطلب فيها المستأفون
بطلان هذا العقد وغيره من العقود . وإلى جانب
ذلك تقدموا فيها بطلبات أخرى عدة وهى المينة
آناً . ولذلك فلا جراح على المستأفنين إذا هم
تقدموا بطلب الاحالة في هذه الدعوى على الرغم
من أنها الاولى لا الثانية .

وحيث انه تبين من مطالعة حكم محكمة المنيا
الصادر في القضية رقم ٢٣٩ سنة ١٩٤٨ والمشار
إليه آناً أن تلك المحكمة قد سارت في نظر الدعوى
الثانية شوطاً بعيداً فأصدرت فيها ذلك الحكم
بوضع أموال التركة تحت الحراسة القضائية ومنها
العقار موضوع العقد الذى يتمسك به الدكتور
فتحى وقد تناولت هذا العقد وغيره من العقود
بالبحث وضمنت حكمها شرطاً تهديداً بإحالة
الدعوى الى التحقيق في شأن الطعون الموجهة
إليها . حتى أصبحت أقرب لصلاحيه الفصل فيها
قطعاً من الدعوى الحالية التى لا تزال في بدايتها
ولذلك يتعين إجابة طلب الاحالة .

وحيث انه لا يرد على ذلك ان أغلب
المدعى عليهم في الدعوى الحالية يقيمون بالقاهرة
ذلك لان اعتبار الارتباط يعلوق قواعد الاختصاص
المحلى .

وحيث ان هذا الاعتبار أشد ما ينبغي
ملاحظته في خصوص الدعوى الحالية لانه بعد
أن صدر حكم من محكمة المنيا برفض طلب احالة
قضيتها الى محكمة مصر . إذا سارت دعوى مصر
مستقلة على الرغم من ارتباطها الوثيق بها وحكم
فيها فرضاً بصحة ونفاذ العقد الذى يتمسك به
الدكتور احمد فتحى الريدى فان محكمة المنيا قد
تصدر حكمها بطلانه . وبذلك يكون صدر
حكمين في موضوعين يتجهنهما متناقضتان أو غير
عادلة . فلا معنى إذن لتلافي الوقوع هذا المحذور
من احالة الدعوى الحالية الى محكمة المنيا حتى
تتمكن من اصدار حكم واحد عادل في هذين
الموضوعين المرتبطين .

وحيث انه لم يكن بد من أن يرفع
المستأفون دعواهم بتثبيت ملكيتهم لنصيبهم في
التركة امام محكمة المنيا لانها دعوى عينية عقارية
ومحكمة المنيا هى المختصة نوعاً بنظرها لان العقارات
المطلوب تثبيت ملكيتهم لها كاتبة في دائرة
اختصاصها والا لاستهدفوا في حالة رفعها لمحكمة
مصر للدفع والحكم بمسدم الاختصاص .
أما عن معارضتهم في إحالتها الى محكمة مصر إذ
طلب الدكتور فتحى ذلك فان مصلحتهم ماثلة
في نظرها بالمنيا وهى سهولة الاجراءات من
معاينات وتحقيقات وغيرها كلها اقتضى الحال
وقد أقرتهم محكمة المنيا على ذلك وأصدرت
حكمها برفض هذا الطلب . ومن ثم يمتنع القول
بأنهم رفعوها بقصد الكيد .

وحيث انه أخذاً بما سلف يتعين إلغاء
الحكم المستأنف واحالة هذه الدعوى الى محكمة
المنيا الابتدائية لنظرها مع الدعوى رقم ٢٣٩
سنة ١٩٤٨ كلى المنيا لارتباطهما ببعضهما .

(استئناف الأستاذ عبد العزيز فهمى الريدى
واخرين وحضر عنهم الأستاذ محمد الشهاوى باعاً
ضد الدكتور احمد فتحى الريدى واخرين وحضر
عن الاول الأستاذ عبد الرحمن الرافى بك رقم ١٣٧
سنة ٦٥ ق بالهيئة السابعة)

قضاء المحاكم الكلية

(القضاء المدني)

٢٣٦

محكمة شين السكوم الابتدائية

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٩

إشكال في تنفيذ حكم . قبوله إذا ثبت أن للشكل من الغير وإن الاشكال جدى .

المبدأ القانوني

إذا ثبت أن المستشكل من فصيلة الغير الذى لم يكن خصما فى النزاع الذى انتهى بصور الحكم المرفوع عنه الاشكال وأن ذلك الاشكال جدى. وإن الحكم بالاستمرار فى تنفيذ ذلك الحكم يتعارض مع حقوق هذا المستشكل فإن القضاء يحكم بقبول الاشكال ويوقف تنفيذ الحكم المرفوع عنه .

المحكمة

• من حيث أن المستأنف عليه الثانى لم يحضر بالرغم من إعلانه ويجوز الحكم فى غيابه عملا بالمادة ٩٥ مرافعات

• ومن حيث أن موضوع الدعوى تجمل فى أن المستأنف عليه الاول حصل على حكم ضد المستأنف عليه الثانى من محكمة تلة الجزئية بتاريخ ٥ ابريل سنة ١٩٤٩ فى القضية رقم ٤٩١

سنة ١٩٤٩ قضى بالتصديق على صلح ابرم بينهما يقضى بالزام المستأنف عليه الاول بتسليم حجرة مينة بذلك الحكم - ولكن لما اراد تنفيذ هذا الحكم فى ٩ / ٥ / ١٩٤٩ رفع المستأنف هذه الدعوى امام محكمة اول درجة مستشكلا فى تنفيذ ذلك الحكم بحجة انه هو الواضع اليد والمتفع بهذه الحجرة وقد دعم هذا الاشكال بمستندات مقدمة بالحافطة ٥ ملف إبتدائى والحافطة رقم ٦ ملف الاستئناف وقد طلب المستأنف عليه الاول رفض هذا الاشكال بحجة انه هو الواضع اليد على تلك الغرفة وانه هو الذى اجرها الى المستأنف عليه الثانى حتى رضى هذا الاخير فسخ عقد الايجار وتسليمها بالحكم سالف الذكر وقد ايد دفاعه بالمستندات المقدمة بالحافطة المودعة تحت رقم ٤ ملف الاستئناف وبتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة المذكورة برفض الاشكال وإلزام المستأنف بالمصروفات ، و ١٠٠ قرش مقابل اتعاب المحاماة وذلك على اساس ان حق المستأنف فى رفع ذلك الاشكال غير ثابت ان يقتضى التغل فى الدعوى وهو غير مؤيد بمستندات ناطقة فى وضوح ذلك الحق ولا بد لتقرير ذلك الحق من التعرض للموضوع مع ان القضاء المستعجل ممنوع من ذلك

• ومن حيث ان المستأنف اقام هذا الاستئناف طالبا لغاء الحكم المستأنف والقضاء بإيقاف تنفيذ الحكم سالف الذكر وإلزام المستأنف عليه

المصاريف ومقابل اتعاب المحاماة عن الدرجتين وقد اسس استئنافه على - انه يملك الغرفة موضوع الدعوى ضمن منزل بمقتضى حكم نهائى صادر فى القضية رقم ٥٨٧ سنة ١٩٢١ مدنى مستأنف طنطا وانه يضع يده عليها دون غيره منذ ذلك التاريخ وان عقد الايجار المحررين المستأنف عليها صورى وبالتالى الحكم المرفوع عنه ذلك الاشكال وايد وضع يده على هذه الحجرة بالمستندات السابق الاشارة اليها واطاف الى ذلك بالمذكرة المودعة ٧/ ملف الدعوى انه بعد صدور الحكم المستأنف برفض الاشكال اعاد المستأنف عليه الاول تنفيذ حكم تلا سالف الذكر فوجد المستأنف عليه الثانى فى الشارع يد انه هو كان يقيم بالغرفة موضوع الاشكال - وقد طلب المستأنف عليه الاول رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف مرتكنا على اسباب الحكم المستأنف وما قدمه من مستندات ومذكرات امام محكمة اول درجة . ومن حيث انه بان للمحكمة من مطالعة اوراق الدعوى ان المستأنف يرتكن فى طلب قبول الاشكال على انه مالك للمنزل الذى تقع فيه الحجرة موضوع النزاع بمقتضى حكم صادر من محكمة طنطا الكلية فى القضية رقم ٥٨٧ سنة ١٩٢١ . استئناف طنطا - وان أخته نفوسه عبد الحميد شعبان اوقعت بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ حجزا تحفظيا ضده على المنقولات الموجودة بالحجرة موضوع النزاع وهى عبارة عن دولاب خشب وكبىق وبترينة وذلك وفاء لدين لها عليه كما اوقعت حجزا تنفيذيا بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٤٩ على المنقولات سالف الذكر وأخرى ضده وفاء للدين سالف الذكر وقد أوضح المستأنف أنه عند الشروع فى تنفيذ الحكم المرفوع عنه هذا الاشكال قد اعترض المحضر عند التنفيذ وقبل منه رفع الاشكال امام المحكمة -

وانه بعد ان حكم برفض الاشكال بمقتضى الحكم المستأنف وأراد المستأنف عليه الاول - اعادة التنفيذ بتاريخ ١٤ يولى سنة ١٩٤٩ بتسلم الحجرة موضوع الدعوى لم يجد المحضر المستأنف عليه الثانى بتلك الحجرة وإنما وجدته هو داخلها وان المحضر طرق الباب عدة مرات ففتح هو المنزل للمحضر وقد قرر اعراضه على التسليم . وحيث ان المستأنف عليه الاول يدعى ملكية هذه الحجرة بمقتضى عقد تاريخه ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٠ وأنه يضع اليد عليها بطريق التاجير الى نبيهة عبد الحميد شعبان أخت المستأنف . ثم إلى المستأنف عليه الثانى أخيراً بمقتضى عقد ايجار تاريخه اول يولى سنة ١٩٤٨ . ومن حيث انه يتضح للمحكمة مما تقدم ان وضع اليد على الحجرة موضوع الدعوى ظاهر بثبوته للمستأنف فانه بالرغم من ان الحجز التحفظى موقع ضده بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ على منقولات موجودة بهذه الحجرة وقد خاطبه المحضر - وإن الحجز التنفيذى ضده بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٤٩ على منقولات كائنه بذات الحجرة وقد خاطبه المحضر أيضا - فان الثابت من محضر أعاده التنفيذ بناء على طلب المستأنف عليه الاول بتاريخ ١٤ يولى سنة ١٩٤٩ ان المحضر عند الشروع فى التنفيذ بالتسليم وجد المستأنف عليه الثانى بأول الشارع السكاكن به المنزل الواقع به تلك الحجرة بينما انه وجد نفس المستأنف داخلها ولم يستطيع المحضر أن يدخل تلك الحجرة إلا بعد أن طرق باب المنزل عدة مرات وفتح له نفس المستأنف الباب وقد اعترض المستأنف أيضا على التسليم وقررا أنه رفع الاستئناف الحالى ولكن المحضر دفع بالمنقولات الموجودة بداخل الحجرة وفى حيازة المستأنف إلى خارجها وهو فى سبيل تنفيذ الحكم بتسليم الحجرة إلى المستأنف عليه الاول .

٢٣٧

محكمة شين الكوم الابتدائية

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٩

اختصاص مركزي : تمدد المدعى عليهم في دعوى شخصية . البعض مدين والبعض الآخر ضامن . المحكمة المختصة محكمة المدين . مادة ٥٥ مرافعات جديد ، ٣٤ مرافعات قديم .
المبدأ القانوني

القاعدة الأصلية هي ان المدعى له حق رفع الدعوى الشخصية أمام المحكمة التي يقيم في دائرتها أحد المدعى عليهم - غير انه يجب أن يكون المدعى عليه الذي اختيرت محكمته خصماً أصلياً في الدعوى فإذا رفعت ضد مدين وضامن فيجب رفعها أمام محكمة المدين لانه هو الاعلى والضامن فرع يتبعه . ونص المادة ٥٥ مرافعات جديد لا يعمل به الا إذا كان تعهد أحد المدعى عليهم مساوياً للتعهد الآخر فإذا كانت مسئولية بعضهم أصلية ومسئولية البعض الآخر ثانوية تبعية فالمحكمة المختصة تكون محكمة المتعهد الاعلى .

المحكم

ومن حيث ان المستأنف عليه الثاني لم يحضر بالرغم من اعلانه ويجوز الحكم في غيبته عملاً بالمادة ٩٥ مرافعات .

ومن حيث ان المستأنف عليه الأول رفع هذه الدعوى أمام محكمة أول درجة ضد المستأنف والمستأنف عليه الثاني طلب الحكم عليهما الأول بصفة مدينا والثاني بصفته ضامناً بأن يدفوا له مبلغ ١٠٠ ج والمصاريف والالتعاب والنفاذ وقال شرحاً لدعواه انه اتفق على ان يتوسط المستأنف في شراء ١١ ف بمركز قويسنا من شخص معين

ومن حيث ان القضاء قد استقر على أنه إذا ثبت ان المستشكل من فصيلة الغير الذي لم يكن خصماً في النزاع الذي انتهى بصدد الحكم المرفوع عنه الاشكال وان الاشكال الحاصل منه جدى — وأن الحكم بالاستمرار في التنفيذ يتعارض مع حقوق ذلك المستشكل فان القضاء يحكم بقبول إشكاله والقضاء بإيقاف تنفيذ الحكم المرفوع عنه الاشكال . (شرح الأمور المستعجلة للاستاذ محمد على راتب بك ص ٦٨٠)

ومن حيث انه قد بان للمحكمة من ظاهر المستندات المقدمة من المستأنف خصوصاً محضرى الحجز المؤرخين ١٢/٨/١٩٤٨، ١٧/٣/١٩٤٩ ومحضر التسليم المؤرخ ١٤ يولييه سنة ١٩٤٩ أن أليد للمستأنف وأنه متفجع . بالحجرة موضوع الدعوى فيتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بقبول الاشكال وإيقاف تنفيذ الحكم الصادر في القضية رقم ٤٩١ سنة ١٩٤٩ مدنى تلا والمستأنف عليه الأول - إذا شاء - ان يرفع دعوى الموضوع في مواجهة المستأنف بطلب تثبيت ملكيته إلى هذه الحجرة وتسييمها إليه - ويكون للمستأنف بطبيعة الحال كامل الحرية في الدفاع عن نفسه .

ومن حيث ان من يحكم ضده يلزم بالمصروفات عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات

(قضية محمد عبد الحميد . ثمينان ضد احمد محمد جوده وآخر رقم ٣١٦ سنة ١٩٤٩ رئاسة وعضوية حضرات محمد السعيد يوسف بك وكيل المحكمة وعلى محمد سماحه وعبد القلطيف شكري القاضيين)

لحسابه وان الصفقة تمت فعلا وانه استحق السمسرة المقدرة بالمبلغ المرفوع به الدعوى وان المستأنف عليه الثانى ضمن المستأنف فى سداد مبلغ المائة جنيه سالفة الذكر بمقتضى خطاب تاريخه أول مايو سنة ١٩٤٨ قدمه لمحكمة أول درجة بالحفاظة المودعة تحت رقم هـ ملف الدعوى وارتنك المستأنف عليه الأول فى اثبات دعواه ضد المستأنف على البينة .

ومن حيث ان المستأنف دفع بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر هذه الدعوى على أساس ان الدعوى شخصية وانه يقيم ببندر طنطا وان اختصاص المستأنف عليه الثانى بصرف النظر عن انه صوري وتحيل على جعل المحكمة المذكورة مختصة فان محكمته هو بصفته المدين الاصلى هى المختصة دون محكمة المستأنف عليه الثانى بصفته ضامنا ... وبترخيص ٩ ابريل سنة ١٩٤٩ حكمت المحكمة المذكورة برفض الدفع على أساس ان المستأنف عليه الثانى الضامن يقيم بدائرتها فتكون مختصة بنظر هذه الدعوى باعتبارها المحكمة الكائن بدائرتها محل اقامة أحد المدعى عليهما (أى المستأنف عليه الثانى)

ومن حيث ان المستأنف رفع هذا الاستئناف طالبا الغاء الحكم المستأنف ومصمما على الدفع بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر هذه الدعوى وأقام استئنافه على : أولا، ان اختصاص المدين يجب أن يكون أمام المحكمة التى يقيم هو فى دائرتها حتى ولو كان هناك ضامن وان اقامة الضامن فى دائرة محكمة أخرى لا يؤثر فى الاختصاص - ثانيا، لا توجد رابطة بينه وبين الضامن تجعله يقبل الالتزام بأن يضمن المستأنف فى دفع المبلغ المرفوع به هذه الدعوى فى حالة عدم وجود سند كتابى ضده بالالتزام . واصل الالتزام فى النزاع الراهن لا يصح

اثباته عليه بغير الكتابة .

ومن حيث انه بان للمحكمة من مطالعة أوراق الدعوى ان المستأنف عليه الأول يطالب المستأنف بمبلغ مائة جنيه على انه قيمة سمسرة لتوسطه فى شراء أطيان من المدعو أمين احمد جمعه بناء على طلب المستأنف ودليله فى اثبات هذه الدعوى شهادة الشهود وان المستأنف عليه الثانى ضمن المستأنف فى سداد هذا المبلغ بمقتضى خطاب مؤرخ فى ١/ ٥/ ١٩٤٨ مقدم نمرة هـ ملف ابتدائى - يفيد ان المستأنف عليه يثبت المستأنف على اتمام الصفقة وانه بمجرد اتمامها سيدفع له المستأنف مبلغ المائة جنيه وانه يضمن ذلك المستأنف فى السداد .

ومن حيث ان الفقه والقضاء استقر على أن القاعدة الأصلية هى انه اذا تعدد المدعى عليهم فللمدعى حق رفع الدعوى امام المحكمة التى يقيم أحدهم فى دائرتها غير انه يجب أن يكون المدعى عليه الذى اختيرت محكمته لطرح النزاع أمامها خصما أصليا فى الدعوى فاذا رفعت الدعوى ضد مدين وضامن فيجب رفعها أمام المحكمة التابع لها محل اقامة المدين لأن المدين هو الأصل والضمان فرع يتبعه (يراجع حكم محكمة طنطا المنشور بالمجموعة الرسمية السنة الثانية عشرة صحيفة ١٦٧ رقم ٨٨ - الذى صرح بأنه لا يجوز للدائن أن يكلف المدين الأصل بالاحضور امام محكمة الكفيل) ، وحكم محكمة عابدين الصادر فى ٢ مايو سنة ١٩٠٤ ويراجع فى هذا الشأن كذلك منشور المراقبة القضائية رقم ١٢ لسنة ١٩١٠ المنشور بمجموعة المذكرات والمنشورات للجنة المراقبة القضائية . وحكمة هذا رأى أساسها ان الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من قانون المرافعات القديم (مادة ٥٥ من قانون المرافعات الجديد) لا يعمل بها إلا اذا كان تعهد أحد المدعى عليهم

الحرص على كيانه لنباله مبناه ومؤداه للجماعة كما للفرد لا يمكن ان يطلق خالصا من كل قيد إذ ان اطلاقه وخلوه من أى قيد . قديوذى ، على نحو ما يؤذى مساسه أو الطغيان عليه . ولهذا فانه يجب كما فى كل الحقوق ، استعماله فيما يحقق الغرض الذى من أجله أحيط (هو بنوع خاص) بتلك الضمانات التى تكفله .

٢ - ان المصادرة لا تكون إلا بحكم قضائى يصدر فى أمر جريمة وقعت بالفعل أو تبعا لعقوبة أصلية قضى بها إلا أن هناك نوعا من المصادرة تجرى كاجراء وقاية ومحافظة على الأمن ومنع الجريمة ويطلق عليها عبارة mesures de police وتدخل فى عداد les mesures de sûreté وهذه المصادرة لا تطبق عليها قواعد القانون الجنائى إذ يكون للمصادرة صفة عينية ولا تعتبر عقوبة يقضى بها على شخص مجرم بل تدبيرا اقتضاه الأمن والنظام وتتخذ ضد شيء بعينه حرم استعماله أو تداوله أو حيازته أى انها اجراء مفروض اتخاذه ويقع على الشيء الذى يكون بذاته جريمة وان نطاق المصادرة فى هذا الحالة لا يخول للجهة التى أجرتها سوى سلطة مادية على الشيء المصادر أى حيازته بمجردة من صفة التملك ويبقى هذا الشيء هكذا خاضعا لسلطان الدولة المادى بغير ان يكون لصاحب هذا الشيء المطالبة برده وإلا نشأت الجريمة وهذا على خلاف المصادرة التى تقع بحكم قضائى فان الشيء فيها يصير بالحكم ملكا للدولة .

٣ - يجب على المحكمة ان تتحقق من سلامة ما اتخذ من اجراء المصادرة فان أقرت هذا الاجراء انتفى التعويض والا فانه يحق

مساويا للتعهد الآخر على السواء بمعنى ان تطبيق النص سالف الذكر مقيد بتساوى المدعى عليهم فى درجة الخصومة . أما اذا كانت مسئولية بعضهم أصلية ومسئولية البعض الآخر ثانوية تبعية فالمحكمة المختصة تكون المحكمة التابع لها المدين الأصلي (حكم محكمة الاسكندرية الاستئناف المنشور بالمجموعة الرسمية السنة الرابعة ص ٢٣٨ رقم ١٠٧) - وقد أخذ بهذا المبدأ عبد الفتاح السيد بك فى شرح المرافعات صحيفة ٢٧٨ الفقرة ٢٨٦ عند الكلام عن القاعدة العامة فى الاختصاص المحلى والاستثناءات فيها .

د ومن حيث انه يتبين مما تقدم ان المحكمة المختصة بنظر هذه الدعوى انما هى المحكمة التابع لها المدين الاصيل وهو المستأنف وتكون محكمة أول درجة قد جانبها التوفيق ويتعين إلغاء حكمها المستأنف والقضاء بقبول الدفع وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى .

د ومن حيث ان من يحكم ضده يلزم بالمصروفات عملا بالمادة ٣٥٧ مرافعات (قضية الدكتور حسني حافظ القندور ضد محمد امين رضوان وآخر رقم ٢٥٤ من سنة ١٩٤٩ برئاسة وعضوية حضرات محمد السعيد يوسف بك وكيل المحكمة وعلى محمد سماحة وعبد اللطيف شكرى القاضيين

٢٣٨

محكمة مصر الابتدائية

٢ مايو سنة ١٩٥٠

(١) حرية الراى . وجوب قيده . لتحقيق اغراضه
(٢) المصادرة . وجوب صدور حكم بها . إلا إذا كانت للمحافظة على الأمن او منع الجريمة .
(٣) إذا صحت إجراءات المصادرة انتفى التعويض

المبادئ القانونية

١ - ان حرية الراى التى تكفل الدستور المصرى بحمايتها شأنه فى ذلك ككل الدساتير فى كل البلاد من عهود بعيدة . ولكن هذا الحق مع قداسته ومع ما يجب توفيره من

اعتداء على ملكية المؤلف لكتابه وأن المادة التاسعة من الدستور تكفل حرية الملكية إلا في أحوال ينها القانون كما أن المادة ١٥ من الدستور حظرت مصادرة الصحف أو وقفها بالطرق الادارية . ويقول هذا المدعى أيضاً في دفاعه ان المصادرة لا تجوز حتى ولو كانت قضائية إلا إذا كانت الجريمة قد وقعت بالفعل وأن في جرائم النشر لا تتم الجريمة إلا بتوافر ركنها الاساسى وهو العلانية وأن المادة ١٩٨ من قانون العقوبات لا تتيح لرجال الضبطية القضائية ضبط الكتاب أو الرسوم إلا في حالة ارتكاب جريمة .

ويقول المدعى انه قد لحقته بسبب هذه المصادرة أضراراً مادية وأدية يطلب عنها تعويضاً بقدره بمبلغ خمسة آلاف جنيه قبل جميع المدعى عليهم . وقد ردت وزارة الداخلية إحدى المدعى عليهم بأن هذا الكتاب موضوع الدعوى يتضمن عبارات تنطوي على جرائم إهانة وسب وقذف في حق صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء في ذلك الوقت .

وقد حققت النيابة العامة هذه الجرائم وأمرت بحفظ الأوراق إدارياً اكتفاء بما تم من إجراءات ضبط ما طبع من صفحات هذا الكتاب وقد أمرت بمصادرة بعض هذه الصفحات التي تضمنت تلك الجرائم استناداً الى الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات . أما باقي الصفحات فقد صرح للمدعى بتسليمها فأبى أن يتسلمها وان النيابة العامة في حالة حفظ الدعوى تصبح هي السلطة القضائية المختصة وتملك المصادرة . وحيث انه يبين من سرد الوقائع السالفة أن النزاع في هذه الدعوى إنما يدور على ما قامت به النيابة العامة من مصادرة صفحات الكتاب « مصر والأحزاب » من تأليف المدعى والمصادرة هي ما يعنى المدعى بأمرها في هذه الدعوى دون

الحكم به ويكون ذلك بالرجوع إلى ما تضمنه المؤلف موضوع المصادرة لمعرفة ان كان قد خلا مما يمكن اعتباره جريمة أو أنه تضمن جريمة ما . وان هذا عما يخضع لرقابة القضاء اذا كان أساساً لطلب تعويض كما تخضع اجراءات المصادرة لتلك الرقابة للتحقيق من اجرائها في حدود السلطة المخولة لمن أجراها . وذلك أيضاً في صدد المطالبة بتعويض .

المستمر

د من حيث ان المدعى رفع دعواه بقريل فيها مايتأدى في أنه بتاريخ ١٦ ابريل سنة ١٩٤٦ قد هاجم البوليس بغير إذن من النيابة العامة إدارة مطبعة دار الدعاية والنشر التجارية حيث كان يطبع كتاب « مصر والأحزاب » من تأليف المدعى وأرغم البوليس صاحب المطبعة على إمضاء تعهد بعدم تسليم الكتاب أو الملازم المطبوعة من هذا الكتاب إلى مؤلفه (المدعى) وكانت الصفحات المطبوعة قد بلغت ١٤ صفحة وأن البوليس قد قبض على بعض عمال المطبعة وفي اليرم النالى أصدرت النيابة العامة أمرها بمصادرة الكتاب المذكور فصدرت منه ثلاثة آلاف نسخة وقد كان متفقاً بين المدعى وصاحب المطبعة على تسليم عشرة آلاف نسخة منه في ١٩ من ابريل سنة ١٩٤٦ وقد أجرت النيابة تحقيقاً مع المدعى في اليوم اتالى للمصادرة . ويقول هذا المدعى إن هذا التصرف من البوليس يتضمن اعتداء صريحاً على القوانين واللوائح . كما أن تصرف النيابة بمصادرتها ثلاثة آلاف نسخة من صفحات الكتاب من ١ الى ٦٦ ومصادرة البروفات من ٦٧ إلى ٩٥ يقول المدعى ان هذه المصادرة من النيابة لا تستند إلى أساس من القانون وإنما ذلك منها يتضمن

ماسبقها من إجراءات . وهو يقول عن هذا الكتاب في دفاعه انه سرد للنسأة الأحزاب المصرية وتطورها منذ فجر النهضة الوطنية في مصر — وإنه معرض لوحات ومناظر وخواطر يهدف بها كاتبها إلى رسم الجو السياسى الذى أحاط بمصر وقد صورها — هذا المدعى — على طريقته الخاصة ليتسلى بها من الناس من أراد التسلية أو يستمتع بها من شاء لمجرد المتعة الفنية وأن يعتبر من كانت به نزعة إلى العبرة وأن مصادرة هذا الكتاب تمت على غير أساس من القانون بينما تقول النيابة إن هذا الكتاب قد تضمن جرائم إهانة وقذف وسب وإن المصادرة قد جاءت وفق أحكام القانون .

وحيث أنه ليس من جند في صحة ما يذهب إليه المدعى في دفاعه عن حرية الرأى تلك الحرية التى تكفل الدستور المصرى بحمايتها شأنه في ذلك ككل الدساتير في كل البلاد من عهود بعيدة ولكن هذا الحق مع قداسه ومع ما يجب توافره من الحرص على كونه لنبالة مبناه ومؤداه للجماعة كما للفرد لا يمكن أن يطلق خالصاً من كل قيد . إذ أن إطلاقه وخلوه من أى قيد . قد يؤذى على نحو ما يؤذى مساسه أو الطغيان عليه .

ولهذا فإنه يجب . كما في كل الحقوق . استعماله فيما يحقق الغرض الذى من أجله أحيط (هو بنوع خاص) بتلك الضمانات التى تكفله (صفحة ١١٠ من « نظرية سوء استعمال الحقوق » حسين عامر) وحيث أنه ليس من جدل أيضاً في أن المصادرة لا تكون إلا بحكم قضائى يصدر في أمر جريمة وقعت بالفعل أو تبعاً لعقوبة أصلية قضى بها إلا أن هناك نوعاً من المصادرة تجرى كإجراء وقاية وحفاظة على الأمن ومنع الجريمة ويطلق عليها الشراح عبارة Mesures de police وتدخل في عداد Les mesures de sûreté

وهذه المصادرة لا تطبق عليها قواعد القانون الجنائى إذ يكون للمصادرة صفة عينية ولا تعتبر عقوبة يقضى بها على شخص مجرم بل تدبيراً اقتضاه الأمن والنظام وتتخذ ضد شىء بعينه حرم استعماله أو تدارله أو حيازته أى أنها إجراء مفروض اتخذته ويقع على الشىء الذى يكون بذاته جريمة جارسون جزء ١ صفحة ٦٩ بند ٦١ والموسوعة الجنائية جزء رقم ٥ صفحة ١٩١ mesures de surete للدكتور شحاته أسعد غصين صفحة ٣٥٣ .

وأن نطاق المصادرة في هذه الحالة لا يخول للجهة التى أجزتها سوى سلطة مادية على الشىء المصادره أى حيازته مجردة من صفة التملك الشرعى ويبقى هذا الشىء هكذا خاضعاً لسلطان الدولة المادى بغير أن يكون لصاحب هذا الشىء المطالبة برده وإلا نشأت الجريمة وهذا على خلاف المصادرة التى تقع بحكم قضائى فان الشىء فيها يصير بالحكم ملكاً للدولة .

وحيث أنه للفصل في النزاع المطروح وإمكان تقدير أحقية المدعى فيما يطلب من تعويض أو عدم أحقيته في ذلك يجب أن تتحقق المحكمة من سلامة ما اتخذته من إجراء المصادرة فان أقرت هذا الاجراء انتفى التعويض وإلا فانه يحق الحكم به ويكون ذلك بالرجوع الى ما تضمنه اثرات موضوع المصادرة لمعرفة إن كان قد خلا بما يمكن اعتباره جريمة أو أنه تضمن جريمة ما . وان هذا مما يخضع لرقابة القضاء اذا كان أساساً لطلب تعويض كما تخضع إجراءات المصادرة لتلك الرقابة للتحقق من إجراءاتها في حدود السلطة المخولة لمن أجزاها . وذلك أيضاً في صدد المطالبة بتعويض .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على الصفحات المودعة بملف الدعوى من ١ الى ٦٦ من هذا

المؤلف انه قد تضمن في مواضع متفرقة فيه عبارات عديدة من القذف والاهانة والحض على كراهية النظام الذي كان قائما وقت صدوره كما تنطوي بعض عباراته على حملات حزبية عنيفة . ومن ذلك ما جاء بالصفحات ٢٠ و ٢٤ وما بعدها و ٤٧ وما بعدها و ٣٠ و ٣٥ و ٣٧ و ٣٩ و ٤١ و ٤٧ و ٤٨ و ٥١ و ٥٩ و ٦١ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ ولم يقتصر ما جاء بتلك العبارات في تلك الصفحات على سب وقذف وإهانة دولة اسماعيل صدق باشا بل تناول غيره من رؤساء الاحزاب وبعض أعضاء هذه الاحزاب . وان هذه المحكمة ترى فيما قال هذا المدعى عن صدق باشا انه استرد يده المبسوطة المنخضوبة بالدماء وانه قام بدور حليف الشيطان وان الناس يذكرون له اعتدائه الفظيع من قتل المواطنين بالرصاص ودفنهم بملايسهم المنخضوبة بالدماء تحت جناح الظلام واعتدائه على الأمة في ذات أحوالها بما أباحه لأصحاب الشركات والاستغلاليين والرأسماليين (صفحة ٦٣ و ٦٤) وانه وكل مقالة كورنيش الاسكندرية الى صديقه «دانتارو» (صفحة ٦٥) وعن طبيعته الثعبانية وملاسته وابتهامه المتكلفة المصنوعة السطحية (ص ٦١) وأنه يخلق دستورا ويلفق حزبا ويطبخ برلمانا (ص ٥٨) وعن حزب الاحرار الدستوريين أن الشغف بالحكم بلغ عندهم لاء القوم أن يكونوا في الوزارة ويخطبون والمعارضة (ص ٤٣) وأنهم يؤمنون بأن الحكم لذة محسوسة فلا توقع منهم أن يؤمنوا بأخلاق سياسية غير الاخلاق الميكافينية الوصولية (ص ٤١) وغير ذلك من أمثال تلك العبارات . إن المحكمة ترى فيها جميعا في حدود ما لها من حق التقدير ان من شأنها أن تؤدي إلى منهي عنه القانون من الطعن الموجه في الظاهر الى هيئة أو إلى أشخاص معينين ومسددا في الواقع إلى كراهية

النظام القائم والازدراء به . وان ذلك لا يتعارض مع ما يمكن أن يقال من عدم امكان إصلاح النظم الا بتكوين رأى صريح يبين العيوب والنقائص إذ يمكن أن يكون ذلك بغير تجاوز الحدود المفروضة لحق حرية الرأي في مساسه بحق الغير ، وبغير هذا الاتجاه العنيف والتعابير البالغة في مساءتها وانه لا يخفف من هذا الشأن ما يكون قد جرى به أسلوب الكاتب من صيغة التساؤل أو التهمك والتنديد إذ أن تلك العبارات قد وردت على صورة يسهل معها فهم المقصود منها وأن كاتبها يريد بها اسناد أمر شائن إلى شخص المقذوف الذي يمكن أن يتحقق قذفه بالصيغة التشكيكية أو بطريقة غير مباشرة كما يتحقق القذف بالصيغة التوكيدية . وحيث انه تبين أن الصفحات التي صودرت من هذا الكتاب قد انطوت فعلا على الجرائم السالف الإشارة إليها فان النيابة العامة تكون محقة فيما أجرتة من مصادرتها وسندها في ذلك ماسبق الإشارة إليه كما أنه لا يلتفت إلا ما يدفع به المدعى من عدم استكمال الجريمة لفقدان ركن العلانية الواجب توافره في جرائم النشر اذ المقصود بالمصادرة في هذه الحالة اخراج الشيء المحرم من دائرة التعامل محافظة على الامن ووقاية للمجتمع من تداولها (mesures de prevention) فالمصادرة في هذه الحالة ليست عقابا وإنما الهدف فيها هو حماية المجتمع مما قد يقع نتيجة تداول هذا الشيء المنطوي على جريمة وان في نص المادة ١٩٨ من قانون العقوبات ما يحول رجاء الضبطية انقضائية ضبط ما انطوى على جريمة من الكتابات والرسوم والصور الخ مما يكون قد أعد للبيع أو التوزيع أو العرض أي قبل أن يتم ركن العلانية بالعرض للبيع أو التوزيع الفعلي . كما ان نص المادة ١٥ من الدستور قد استثنى من حظر مصادرة الصحف أو وقفها بالطرق الادارية ما قد تستلزمه رقابة النظام . وحيث انه وقد ظهر عما تقدم أن تلك

٢ - مجرد التأشير على اعلان التعجيل بالرسم في خلال الثمانية ايام المذكورة لا يكفي بل يتعين أن يتم إعلان الخصم في خلال الثمانية أيام تطبيقاً للقاعدة العامة التي قررتها المادة ٦ من قانون المرافعات الجديد

المحكمة

• حيث ان المحكمة بعد أن قررت بجلسته ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٩ بوقف الدعوى لمدة ستة شهور باتفاق الطرفين لإتمام الصلح

• وحيث ان المدعى عجل الدعوى بإعلان في ١١ و ١٢ و ١٩ يوليو سنة ١٩٥٠ وقد دفع الحاضر عن المدعى عليه الأول بجلسته اليوم باعتبار المدعى تاركاً دعواه نظراً لأنه لم يعجلها في الميعاد القانوني وهو الثمانية الأيام التالية لنهاية مدة الوقف التي تنتهي في آخر يونيو سنة ١٩٥٠

• وحيث ان نص المادة ٢٩٢ فقرة ٢ مرافعات جديد صريح في أنه إذا لم تعجل الدعوى في ثمانية الأيام التالية لنهاية الأجل اعتبر تاركاً دعواه والمستأنف تاركاً استئنافه. هذا وقد تولت المادة ٦ من قانون المرافعات المشار إليه ونصها : «إذا نص القانون على ميعاد حتمي لرفع دعوى أو طعن أو أى إجراء آخر يحصل بالاعلان فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله ، الرد على قون المدعى بأنه أشر على اعلان التعجيل في أول يولييه سنة ١٩٥٠ وان مجرد التأشير بالرسم في نظره يكفي ومن ثم يبين أن دفاع المدعى عليه الأول في محله ويتعين الحكم باعتبار المدعى تاركاً دعواه مع إلزام المدعى بالمصروفات

(قضية الشيخ موسى محمد اسماعيل بصفته ضد احمد اسماعيل محمد وآخرين رئاسة وعضوية حضرات محمد مصطفى موسى بك وكيل المحكمة وحسن عز الدين ومحمد عبد المنعم شوقي القاضيين

الصفحات قد صودرت من كتاب المدعى تنطوي على جريمة وأن النيابة العامة قد أمرت بمصادرتها لهذا السبب الذي تقرها عليه هذه المحكمة فضلاً عما تراه هذه المحكمة من أن هذا المدعى قد أساء استعمال حرية الرأي في مؤلفه المذكور وأنه حاد بها عن مقاصدها الاجتماعية السليمة أو في القليل أن ليس من فائدة للمصلحة العامة من نشر هذا الكتاب أو اذاعة ماحواه ، وبهذا جميعاً ينتفى حق في التعويض عما جرى من مصادره وذلك بغير أهمية لما يقال من قصر المدعى توجيه طلب التعويض الى وزارة الداخلية دون غيرها من المدعى عليهم اذ لا يغير ذلك في شيء من الاتجاه الذي تذهب اليه هذه المحكمة ولا في الجدل القانوني وأساس الحكم . ومن ثم فانه يتعين الحكم برفض الدعوى وإلزام المدعى بالمصاريف عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات .

(قضية محمد عبدالعزيز اسحاق ضد وزارة الداخلية وآخرين رقم ٤٣١ سنة ١٩٤٧ كلى رئاسة وعضوية حضرات النضاه حسين عامر وصالح ناصر وشفيق عبد الرازق) .

٢٣٩

محكمة قنا الابتدائية

٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٠

(١) وقف الدعوى باتفاق الطرفين . بحري بكها في بحر ثمانية ايام بعد نهاية مدة الوقف . وجوبى .
(٢) التأشير على اعلان التعجيل في بحر الثانية الايام لا يسكنى .

المبادئ القانونية

١ - إذا لم تعجل الدعوى - التي سبق وقفها باتفاق الطرفين لمدة ستة شهور - في الثمانية الأيام التالية لنهاية الأجل اعتبر المدعى تاركاً دعواه عملاً بالمادة ٢٩٢ مرافعات جديدة .

٢٤٠

محكمة قنا الابتدائية

٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٠

شطب الدعوى قبل العمل بقانون المرافعات الجديد
تسجيلها بعد العمل به . وجوب تطبيقه .

المبادئ القانونية

١ - صدر حكم بشطب الدعوى بتاريخ
٢٩ مايو سنة ١٩٤٨ - أى قبل صدور قانون
المرافعات الجديد . وظلت الدعوى مشطوبة
إلى أن حركها المدعى بإعلان فى ٨ يوليو سنة
١٩٥٠ فدفع المدعى عليه باعتبار الدعوى
كأن لم تكن عملاً بالمادة ٩١ مرافعات
جديدة . إذ أن الدعوى بقيت مشطوبة مدة
سنة شهور

٢ - هذا الدفع فى محله لأن المادة ٢
مرافعات جديدة تنص على أنه لا يجرى ما
يستحدث من مواعيد السقوط إلا من تاريخ
العمل بالقانون الذى استحدثها .

٣ - وبما أن قانون المرافعات الجديد قد
سرى العمل به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة
١٩٤٩ . فتكون قدمضى من بداية هذا التاريخ
لغاية يوم تحريك الدعوى مدة ستة شهور
الأمر الذى يتعين معه تطبيق حكم القانون
الجديد وإن كان حكم الشطب قد صدر فى ظل
القانون القديم .

المحكمة

د حيث أنه ثابت من الاطلاع على
الأوراق أن هذه الدعوى كان محددا لها

جلسة ٢٩ مايو سنة ١٩٤٨ وفيها حكمت المحكمة
بشطبها وقد ظلت الدعوى مشطوبة إلى أن تحركت
بإعلان تاريخه ٨ يوليو سنة ١٩٥٠

د حيث أن الحاضر عن المدعى عليها الثانية
طلب الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن على
أساس أنها كانت قد شطبت بجلسته ٢٩ مايو سنة
١٩٤٨ ووجدت بعد ذلك بإعلان تاريخه ٨ يوليو
سنة ١٩٥٠ وإن الدعوى على هذه الصورة قد
بقيت مشطوبة مدة ستة شهور ويتعين تطبيق المادة
٩١ مرافعات والحكم باعتبارها كأن لم تكن
وأصر على طلبه والحاضر عن المدعين التمس
رفض هذا الطلب

د حيث أن المادة ٩١ مرافعات تنص على
أنه إذا بقيت الدعوى مشطوبة ستة شهور ولم
يطلب المدعى السير فيها اعتبرت كأن لم تكن .
وتنص المادة ٢ مرافعات على أنه لا يجرى
ما يستحدث من مواعيد السقوط إلا من تاريخ
العمل بالقانون الذى استحدثها

د حيث أن قانون المرافعات الجديد
قد سرى العمل به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة
١٩٤٩ وبذا يكون قدمضى من بداية هذا التاريخ
لغاية يوم تحريك الدعوى (٨ يوليو سنة ١٩٥٠)
سنة شهور وزيادة الأمر الذى يتعين معه تطبيق
حكم القانون واعتبار الدعوى كأن لم تكن

د حيث أن المصروفات يتحملها من خسر
الدعوى عملاً بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات
(قضية الست زيب محمود عمر عن نفسها وبصفتها
ضد محمد محمود أحمد مكي وآخرين رقم ٢٩٩ سنة ١٩١٠
كلية رئاسة وعضوية حضرات محمد مصطفى موسى
بك وكيل المحكمة وحسن عز الدين ومحمد عبد المنعم
شوقي القاضيين)

المحكمة

وحيث أن المدعيتين قد أقامتا هذه الدعوى ضد أخوتهم المدعى عليهم بتاريخ ١٥/٨/١٩٤٩ طلبتا فيها الحكم بأبواب صحة التعاقد الحاصل بين الطالبتين والمعلن إليهم بالعقد العرفي الرقم ١٩٤٩/٦/٥ ببيع ١٨ س ٢٣ ط ٢ ف الموضحة الحدود والمعلن بالعقد العرفي سالف الذكر وبالعريضة مع الزام المدعى عليهم بالتسليم والمصاريف واتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المؤقت وبالكفالة وقائما شرحا للدعوى إن المدعى عليهم قد باعوا لهما القدر المذكور بموجب عقد البيع المشار إليه في مقابل قبضتهم الثمن وقدره ٩٠٠ جنيه ولأنهم لم يقوموا بتحرير العقد الرسمي قد اضطرت المدعيتان لأقامة هذه الدعوى وارتكبتا على عقد البيع المقدم منهما بالحفاظة رقم ٤ دوسيه والموقع عنيه من المدعى عليهم وصممتا على طلباتهما . وقد طُلب المدعى عليهم رفض الدعوى على أساس أن العقد الذي تركز إليه المدعيتان لم يستوف أركانه القانونية لأنه (أولا) مشوب بالإكراه و (ثانيا) لأنه لم يدفع له مقابل وارتكبتا في التدليل على ذلك إلى الشكوى الإدارية رقم ٢٧٩٣ سنة ١٩٤٩ نجح حمادى المنضمة .

وحيث أنه تبين من مطالعة عقد البيع أساس الدعوى أنه عقد قد استوفى جميع أركانه القانونية من بيان للمتعاقدين وللعين المبيعة وحصول الإيجاب والقبول ومتدار الثمن وإقرار البائعين بقبض الثمن من المشتريتين وتوقيع البائعين على العقد . وبمطالعة أوراق الشكوى التي يركن إليها المدعى عليهم بان أنها تخلص في أن المدعيتين أبلغتا نيابة نجح حمادى بتاريخ أول مايو سنة ١٩٤٩ بعريضة قالتا

٢٤١

محكمة قنا الابتدائية

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠

(١) الاكراه للبطل للعقود . يستولى فيه الرعب على المكره . ويكون سببا لقبول .
(٢) التنفيذ الكلى أو الجزئى للعقد يزول اثر الاكراه .
(٣) الاكراه الواقع من غير المتعاقدين . مادة ١٢٧ .

المبادئ القانونية

١ - للمحاكم البحث فيما إذا كان الاكراه أو التهديد أو الإهانة أو أحدها سببا لإرهاب مدعى الإكراه أو غيره لدرجة كان فيها الرعب مستوليا عليه حتى انه لم يكن في وسعه إلا قبول التعهد أم لا
فالنشديد الغير باعث للضغط على الإرادة أو الحرية لا يعد إكراها مبطلا للتعهد
٢ - البطلان المترتب على الاكراه يزول بقبول المكره للعقد ورضائه به بعد زوال الاكراه . كأن يقوم المكره مثلا بتنفيذ التعهد تنفيذا اختياريا بعد زوال الاكراه . وذلك سواء كان التنفيذ جزئيا أو كليا .

٣ - إذا ظهر الاكراه من غير المتعاقدين فليس للمتعاقد المكره أن يطلب أبطال العقد ما لم يثبت أن المتعاقد الآخر كان يعلم أو كان المفروض حتما أن يعلم بهذا الاكراه . وهذه القاعدة قائمة فقها وقضاء .
وقد عني المشروع بالنص عليها عند وضع القانون المدنى الجديد بالمادة ١٢٨ التي جاءت مسجلة لمبدأ جرى عليه العلم والعمل .

فيها إن والدهما رجل طاعن في السن وإنه يمتلك حوالي ٢٥ فدانا وبالنسبة لمرضه وكبر سنه أصبح لا يحسن التصرف وترك شؤنه لأولاده (فاوى وبرعى وعبد المقصود) وإنه قد تراسى إلى الشاكتين أن الأولاد المذكورين حرروا عقود بيع من والدهم باسمهم في حين أن الرجل لم تصدر منه أية عقود وطلبنا في نهاية الشكوى التحقيق وإحالة والدهما على الكشف الطبي . وقد تولى ضابط البوليس تحقيق الشكوى بمحضرة الرقيم ٢٣ مايو سنة ١٩٤٩ فسأل الشاكتين فقررنا أقوالهما بما لا يخرج عن مضمون البلاغ كما سأل بعض الشهود الذين قرروا أن التصرف من الرجل لأولاده المذكور قد وقع على سبيل التبرع . وقد سأل الوالد شخصا فقرر بأنه تصرف حقيقة لأولاده المذكور في بعض أطيانه وأنه يتوى كتابة ثلاثة أفدنة لبناته (الشاكتين) . وقد سأل المشكو في حقهم فقررنا بأن والدهم باع لهم بعض أطيان بعقود بيع أطلع عليها المحقق وقد حصلوا على احكام باثبات تلك العقود .

ومثبوت في نهاية الشكوى ان الضابط اعاد فتح محضره بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٤٩ حيث حضر العمدة (حلمى افندى زكى حسان) مقررنا بأن طرفي النزاع اقاربه وأنه سيعمل للتوفيق بينهم واعطى الشاكتين حقوقهما في الأطيان المبيعة من الوالد - وبتاريخ ١٣ يونيه سنة ١٩٤٩ اعيد فتح المحضر حيث قررت الشاكتان انهما تنازلتا عن الشكوى المقدمة ضد والدهما واخوتهما المذكور حيث تحقق لديهما صحة العقود الصادرة لهؤلاء من والدهم ولا تطعنان عليها . وفي الوقت نفسه قرر المشكو فيهم (الأولاد المذكور) انهم تنازلوا للشاكتين عن ٢٠ س ٢٣ ط ٢ ف نظير مبلغ

٩٠٠ جنيه بمقتضى عقود عرفية توقع عليها منهم . وقررت الشاكتان كذلك اعترافهما بحصول هذا الصلح والتسوية بينهما وبين والدهما واخوتهما المذكور وبأنهما اشترتا ٢٠ س ٢٣ ط ٢ ف من الأخوة المذكور وتنازلتا عن الشكوى .

د وحيث ان المستخلص من مطالعة اوراق الشكوى التي عنيت المحكمة بتلخيصها في هذا الحكم - ان اكراها ما عا يزعمه المدعى عليهم لا اثر له في الأوراق وان ملابسات النزاع وظروفه لا تساعد على قيام حالة الإكراه التي عرفتها المادة ١٣٥ من القانون المدني القديم الذي يحكم واقعة الدعوى ونصها (لا يكون الاكراه موجبا لبطلان المشاركة إلا إذا كان شديدا بحيث يحصل منه تأثير لذوى التمييز مع مراعاة سن العاقد وحالته والذكورة والأنوثة)

د وحيث ان تاريخ تحرير عقد البيع المدعيتين جاء بعد تقديم الشكوى وبعد ان سأل المدعى عليهم فيها وبعد ان اجل التحقيق لفترة معينة وكان لدى المدعى عليهم من الفسحة في الوقت ما يكفي للتفكير في عمل ما فيه مصلحتهم وتسوية المنازعة التي اثارها المدعيتان فالعقد في واقع الأمر لم يكن وليد الاكراه بل وليد الروية والموازنة والرغبة في إنهاء المنازعات بطريقة ردية ولا أدل على ذلك من اعتراف المدعى عليهم بصدور العقد منهم والتوقيع عليه في ورقة العقد مرة أولى وأمام محقق البوليس مرة ثانية فلو أن اكراها وقع عليهم حقيقة أثناء كتابة العقد لتقدموا بالشكوى للجهات المختصة أو كانوا يقررون ذلك أمام الضابط في محضر التحقيق وكانت الفرصة مواتية لهم أما سكوتهم طول هذه المدة وعدم

اتخاذ أى طريق للاعلان عن ذلك الاكراه المزعوم إلى أن ترفع عليهم الدعوى فهو موقف غير سديد . مع ملاحظة ان الوضع معكوس فى هذه الدعوى إذ أن الرجال (المدعى عليهم) يزعمون بأن اكراهها وقع عليهم من البنيتين (المدعيتين) ولا يسع المحكمة إلا أن تطرح هذا الادعاء ظهرياً

وحيث ان القضاء جرى على أن للمحاكم البحث فيما إذا كان الاكراه أو التهديد أو الالاهة أو احدها سبباً لارهاب مدعى الاكراه أو غيره لدرجة كان فيها الروح مستولياً عليه حتى أنه لم يكن فى وسعه الا قبول التعهد أم لا فالتشديد الغير باعث للضغط على الإرادة أو الحرية لا يعد اكراهاً مبطلاً للتعهد (استئناف ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٩١ بمرجع القضاء الجزء الثانى نمرة ١٨٤٤) كما أنه حكم بأن البطلان المترتب على الاكراه يزول بقبول المكره للعقد ورضائه به بعد زوال الاكراه كأن يقوم المكره فعلاً بتنفيذ التعهد تنفيذاً اختيارياً بعد زوال الاكراه وذلك سواء أكان التنفيذ جزئياً أم كلياً (طنطا جزى أول اغسطس سنة ١٩١٥ - المرجع المذكور نمرة ١٨٤٦) والمحاكم فى ذلك ترسم خطى القانون المدنى الفرنسى فى مادته رقم ١١١٥ التى نصت صراحة على ان القبول الصريح أو الضمنى بعد زوال الاكراه يزيل أثر البطلان المترتب عليه . وتنهج طريق رجال الفقه هناك أوبرى ورو طبعة رابعة (ج ٤ ف ٢٣٧ . وتعليقات دالوز على القانون المدنى مادة ١٣٣٨ ن ٢٤٦) .

وقد سلف القول بأن المدعى عليهم - وقد مضت فترة بين تاريخ صدور العقد منهم وبين سؤالهم أمام ضابط البوليس - لم يدعوا بحصول ذلك الاكراه الوهمى الذى يزعمونه الآن . الأمر

الذى يفسر بأن إكراهها مالم يحصل وبأنهم قد قبلوا العقد ليس ضمناً فقط بل صراحة باقرارهم أمام محقق البوليس فى الشكوى

وحيث ان ادعاء المدعى عليهم أن أولى الأمر ، ولعلمهم يقصدون العمدة . قد تدخلوا وأرغموهم على تحرير العقد . هذا القول المجمل المبهم لا يحمل أى عنصر من عناصر الاكراه . ولا يفيد أن المدعية اشتركت فى الاكراه المزعوم على فرض حصوله ، والقاعدة القانونية انه اذا ظهر الاكراه من غير المتعاقدين فليس للتعاقد المصكره أن يطلب إبطال العقد مالم يثبت أن المتعاقد الآخر كان يعلم ، أو كان المفروض حتماً أن يعلم ، بهذا الاكراه . وهذه القاعدة قد عني المشرع بالنص عليها فى القانون المدنى الجديد بالمادة ١٢٨ التى جاءت مسجلة لمبدأ جرى عليه الفقه والقضاء

وحيث ان ادعاء المدعى عليهم بحصول الاكراه يبين أنه عار عن التفصيل والتحديد وجاء بعبارات عامة ومبهمة لاتصل إلى حد الاقتناع فلا محل للالتفات إليه

أما بالنسبة لادعاء المدعى عليهم بأن العقد باطل لعدم دفع الثمن إليهم فهو ادعاء فى غير محله نظراً لما هو ثابت من الاطلاع على العقد من اقرارهم فيه كتابة انهم باعوا أو قبضوا الثمن

وحيث انه لما تقدم تكون دعوى المدعيتين فى محلها وجديرة بالقبول

وحيث ان طلب التسليم فى محله قانوناً لأنه اثر مترتب على العقد العرفى الصادر للمدعيتين وحيث ان المصرفات يلزم بها من خسر الدعوى عملاً بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات وحيث ان النفاذ جائز لأن الدعوى مبنية

عسف الحكومة وأضطهادها له اذا رأت ان تمت شيئا منه ما يبيح للمحاكم في نطاق قضاء التعويض *le pleine juridiction* وما يستتبعه ذلك من حقها في رقابة أحوال نقل الموظف نقلا نوعيا .

٢ - ان طلب الموظف إحالته إلى المعاش لا يوجب حتما قطع صلته بعمله الحكومي إذ أنه مجرد طلب صدر عنه والمرجع فيه إنما هو إلى الجهة الرئيسية التي يتبعها الموظف في قبول الطلب أو رفضه فإذا كان ذلك كذلك فإنه بالأولى أن يكونه إذا ما كان طلب الإحالة إلى المعاش الذي يقدمه الموظف يتضمن شكايته مما يدعوه أو بالحري ما يدفعه إلى طلبه إحالته إلى المعاش ما يتعين له قيامها - وجوبا - يبحث هذه الدواعي أو تلك الدوافع. فإما ان تقره عليها وتزيل بواعث الشكاية وأما أن تقبل طلبه لمجرد ابدائه إياه . وعلى أية حال فإن للمحاكم حق رقابة هذا الاجراء لتسبين سلامته وقدرة الصواب فيه من خلوه من العسف والاعتى وما اليهما من تعارضه ومقتضيات المصلحة العامة أو مجافاته لما توجه به قواعد العدل والانصاف ولأن يكون بغير تسخير أحكام القانون للتوسل إلى نيل الرئيس ما يبتغيه في حالة بعينها وبغير ان تساق التعللات المختلفة أو المرتكبة إلى الشائعة أو الاقوال المائعة للبطش بالموظف أو التنكيل به .

٣ - ان الشارع قد أجاز في القانون المدني الجديد الحكم بالتعويض للعامل اذا

على سند عرفي لم يججده المدعى عليهم عملا بالمادة ٤٧٠ مرافعات

(قضية الست فتحية ورد النشا السمان على واخرى وحضر عنهم الاستاذ نجيب سليمان ضد عبد المتصود السمان على حسنين وآخرين . حضر عنهم الاستاذ فؤاد رفته رقم ٤٤٧ سنة ١٩٤٩ كلى بالهيئة السابقة) .

٢٤٢

محكمة القاهرة الابتدائية

٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠

(١) فرض سلطان الحكومة على موظفيها لإداء مهمتها . وجوب ان يكون مرجع تحقيق مصلحته عامة
(٢) طلب الإحالة الى المعاش لا يقطع صلة الموظف بالحكومة الى ان يبت في أمره .
(٣) نقل الموظف الى مركز أقل يعتبر تنسفا .
المبادئ القانونية

١ - ليس من جدل في أن العلاقة بين الحكومة وموظفيها تقتضى أصلا ان يكون لها عليهم أكبر قسط من السلطان وأن يسيطروا في يدها نحوهم وان لا يغفلوا تقييد حتى تتمكن من أداء مهمتها على ما يجب أن يكون من الكمال ولكن على ان يكون ذلك منها محققا لمصلحة عامة . إذ أن العلاقة القانونية إنما تستحق حماية القانون ورعاية القضاء لها إذا كانت محققة لذلك الغرض الذي تهدف اليه القوانين من تنظيم المصالح المختلفة واتساق الموازنة بينها في أتم وأكمل ما استطاع . وأن يكون لما تجريه الحكومة في هذا الصدد هدفه الاجتماعي والنفع العام منه . ليكون استعمالها سلطتها في المدى الذي أراد المجتمع تخويلها إياها . كما انه ليس من ريب في أن كفالة حقوق الموظف وضمان استقراره في منصبه يحتملان على القضاء حمايته - الموظف - بما يكون من

مسائلة من صدرت عنه والزامه شخصيا
بتعويض الضرر الناتج منها

المحكمة

د من حيث ان المدعى رفع دعواه يقول
فيها مايتأدى في أنه التحق سنة ١٩٢٠ بخدمة
الحكومة بوظيفة معيد بمدرسة الطب عقب حصوله
على دبلوم مدرسة الزراعة العليا . وكان أن
أوفدته الحكومة في بعثة إلى جامعة كامبريدج لما
أبدى من كفاية واجتهاد . ولما عاد سنة ١٩٢٥
عين مدرسا مساعدا لعلم الحيوان بالجامعة المصرية .
وفي سنة ١٩٢٨ عين مفتشا للتاريخ الطبيعي
بوزارة المعارف . وإنه قد حصل أبان ذلك على
شهادة الماجستير (الأستاذية) في العلوم . وانه
في سنة ١٩٣١ عمل بقسم وقاية النباتات بوزارة
الزراعة ثم نقل رئيسا لإدارة المباحث الزراعية
بمصلحة الاملاك الاميرية . وفي سنة ١٩٤٠ عين
وكيلا لقسم المزارع الحكومية بوزارة الزراعة .
ثم رقي مديرا لقسم تربية الحيوان والدواجن
بتلك الوزارة . وفي سنة ١٩٤٤ عين مديرا لقسم
المزارع الحكومية . ويقول هذا المدعى انه لما كان
من خلاف بين الوزير الذي تولى وزارة الزراعة
سنة ١٩٤٤ — أحمد عبد الغفار باشا — وبين
من كان وكيلها في وقت سابق — حسين عنان باشا —
الذي له به — بالمدعى — صلة صداقة فإن ذلك
الوزير قد اتخذ قبله — المدعى — تصرفات
مسيئة بأن تخطاه في الترقية إلى منصب سكرتير عام
الوزارة ورفق من يليه في الترتيب . ثم ندبه في
٢ مايو سنة ١٩٤٥ للإشراف على حملة مقاومة
الجراد في أقصى الصعيد مع أنه لم يسبق له أى
عمل ولا خبرة في مقاومة الجراد ولا فى أى
فرع من فروع القسم المختص بمقاومة آفات الزراعة
كما قام ذلك الوزير بمحو اسم هذا المدعى من
كشوف المستحقين للرتب في المناسبة التي تحرر

كان رب العمل قد دفعه بتصرفاته وعلى
الاخص بمعاملته الجائرة الى أن ينهى العقد
وقد اعتبر الشارع نقل العامل الاجير إلى
مركز أقل ميزة أو ملاءمة من المركز الذي
كان يشغله عملا تعسفيا بطريق غير مباشر
فاذا كان هذا هو اتجاه القوانين الحديثة فيما
تأخذ به من أصول قانونية عامة تقتضيها
التطورات الاجتماعية التي انتهت إلى أن
الحقوق وظائف تؤدي لمصلحة المجموع
وعلى الاخص فإن سبيل حقوق الحكومات
وغاياتها إنما هو تحقيق الخير لمصلحة الجماعة
وليس ليتخذها من يلى السلطان فيها أداة
عبث أو طغيان ليصرفها على ما شاء له هو
وتبتغى مرضاة نفسه فإن رضى أغدق ومنح
وان غضب اقصى أو منع . إذا كان هذا
هكذا فانه يجب أن يكون — بداهة — مع الموظفين
وعلى الاخص على من يضطلع منهم بعمل
فنى له ما يتسم به من كفاية وكرامة — وليس
بضائرة — الموظفين — ولا هو يتنافر مع ما نهى
عنه من تزكية المرء نفسه أن يعتز بكفايته
أو يعتد بكرامته — في غير مجاهرة
ولامفاخرة — مادام بين يديه الاساس لهما
والدلائل عليها وإنما دفعه إلى التحدث عنها
بحجود الغير إياها

٤ — ليس من شك في انه تعتبر غير
مشروعة تلك الاجراءات أو التصرفات
متى يتكون العسف في مجموعها رغم ما يبدو
عليها من صحة الشكليات . كما أنه قد يمكن ان
توجب أمثال تلك الاجراءات والتصرفات

لأسباب يعطيها - وزير المالية - وأن المدعى ليس مسئولاً عنها وإنما لا تتصل بالمصلحة العامة بصفة بل كانت إرضاء لوزير الزراعة . وإن النذب هو إجراء قصد به النيل من كرامته إذ لم يוכל إليه أى عمل وفضلاً عن ذلك فهو إجراء عمدي لإقصائه عن وزارة الزراعة ليتسع المجال لترقية من هو أحدث منه . ولهذا فإنه - المدعى - يراه مضطراً ضناً بكرامته من الامتهان وإبعاداً لنفسه من الاشتراك في العبث بالصالح العام أن يترك منصبه وأن يطلب إحالته على المعاش . وقد قرر مجلس الوزراء في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ إحالته - المدعى - على المعاش .

وقد رد المدعى عليهما - مجلس الوزراء ووزارة الزراعة - بأن نذب المدعى للعمل بوزارة المالية لا يعتبر ظرف إكراه يدفعه إلى طلب إحالته إلى المعاش لخلوه فيما يستند إليه ويشترطه القانون المدني للإكراه من أمر مادي هو وسائل الإكراه وأمر معنوي هو تحقق الرهبة التي يحتل معها ميزان الإرادة وانتزاع الرضا . وأن تكون الوسائل - على ما يرى المدعى عليهما وما اشترطه القانون - من الجسامة بحيث تهدد المكروه في نفسه أو ماله . كما يقول هذان المدعى عليهما أن الحكومة فيما أقدمت عليه من نذب المدعى لم تخالف نصاً قانونياً بل مارست حقاً من حقوقها . إذ أن النذب أو النقل لا يمكن أن يعد أيهما أمراً غير مشروع . بل هو حق تملكه الحكومة بالنسبة لأي موظف وإن هذا الحق من الحقوق الرئاسية لا يحده إلا نص مانع . وإن نقل الموظف أو ندبه هو من قبيل الإجراءات الإدارية للتنظيم الداخلي . وقد أشار المدعى عليهما إلى ما يريانه سندهما في هذا الاتجاه من أقوال الفقهاء وأحكام المحاكم بما تضمنته مذكرتهما .

فيها أمثال هذه الكشوف . ولكن وزير الصحة حينذاك - سنة ١٩٤٦ - قد تدارك الأمر فأدرج اسم المدعى في ملحق . وقد حدث أن تغيرت هيئة الوزارة وولى شئون وزارة الزراعة ن سنة ١٩٤٦ حسين عنان باشا فرقى المدعى في عهده إلى منصب وكيل الوزارة المساعد . ثم كان أن ولى شئون تلك الوزارة أحمد عبدالغفار باشا مرة أخرى . فقام بتقسيم الأعمال وتوزيع الاختصاص في العمل بين الوكيل المساعد - المدعى - وبين السكرتير العام على نحو يشل يد الأول بينما ييسر في يد الثاني . ولكن هذا المدعى قبل الحالة الواقعة بعد وساطات من توسطوا في الأمر إلى أن فوجى - هذا المدعى - بخطاب ورد إليه من مدير المستخدمين بتلك الوزارة - وتاريخه ٥ أغسطس سنة ١٩٤٧ - ويتضمن إبلاغه بما قرره الوزير من منحه أجازة اعتيادية لمدة ثلاثة شهور من اليوم المذكور . ويرى المدعى أنه أوقف بهذا الإجراء عن عمله حتى قاربت مدة الإجازة على الانتهاء إذ صدر قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٧ بندبه لوزارة المالية بغير تحديد للعمل ولا تعيين لما يختص به منه . وقد أعتمد ذلك صدور المرسوم بترقية الدكتور كيلاني بك والدكتور قدرى بك وكيلى للوزارة وكاناً ينيانه في الترتيب كما يرى - هذا المدعى - أن إبعاده إلى وزارة المالية كان بقصد التخلص منه لتجرى ترقية هذين الوكيلين وبهذا يوصد في وجهه باب عودته لتلك الوزارة بشغل المنصبين الكبيرين فيها . وبما يكون في رجوعه إليها - إن كان - من جعله مرئوساً لمرؤوسيه مع بقاءه بوزارة المالية بلا وظيفة . ولما انقطع أمل من كل تسوية قدم في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٧ كتابه الذي ينهى فيه إلى وزير المالية - حينذاك - أن ندبه للعمل بوزارة المالية كان

رقم ١٤ دوسيه والمستند رقم ٣ حافظة المدعى رقم ٤ دوسيه) ثم انه يبين من الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧ انه تعين ابراهيم قدرى بك ومحمد على الكيلانى بك - الوكيلان المساعدان لوزارة الزراعة - وكيين لها (صفحة ٣ من الوقائع المصرية العدد ١١٠ بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٤٧ رقم ١٣ دوسيه) . وبالرجوع الى ملف خدمة المدعى المستند رقم ٥ دوسيه) يتضح صحة ما أشار اليه هذا المدعى مما سلف ذكره عن مؤهلاته وما قام به من أعمال وعلى الأخص ندبه لمكافحة لجراد بالوجه القبلى وأن يكون متمره قنا - صفحة ٢٩ من الملف .

وحيث ان النزاع المطروح تنحصر وجوه البحث فيه فى أمرين هما تعرف مدى سلطة الحكومة فيما تفرضه على موظفيها من ندب أو نقل . وتعرف ماهية ما يقدمه الموظف من طلبه الاحالة الى المعاش وأثره فى العلاقات القائمة بينه وبين الحكومة . وليس من جدل فى أن العلاقة بين الحكومة وموظفيها تقتضى أصلاً أن يكون لها عليهم أكبر قسط من السلطان وأن ييسر فى يدها نحوهم وأن لا يغفلوا تقييد حتى تتمكن من أداء مهمتها على ما يجب ان يكون من الكمال - ولكن على أن يكون ذلك منها محققاً لمصلحة عامة . إذ ان العلاقة القانونية انما تستحق حماية القانون ورعاية القضاء لها اذا كانت محقة لذلك الغرض الذى تهدف اليه القوانين من تنظيم المصالح المختلفة واتساق الموازنة بينها فى أتم وأكمل ما استطاع . وأن يكون لما تجريه الحكومة فى هذا الصدد هدفه الاجتماعى والنفع العام منه . ليكون استعمالها سنطتها فى المدى الذى أراد المجتمع تحويلها اياها . كما انه ليس من ريب فى ان كفالة

وحيث انه يبين من الاطلاع على الخطاب المؤرخ ١٩٤٨/٨/٥ (المستند رقم ٢ حافظة المدعى رقم ٤ دوسيه) انه صادر زليه من مدير إدارة المستخدمين بوزارة الزراعة يبلغه فيه ماقرره الوزير من منحه اجازة اعتيادية لمدة ثلاثة شهور من ذلك اليوم . كما يتضح ان هذا المدعى قد ندب لوزارة المالية مما هو ثبت بالصورة الرسمية من قرار مجلس الوزراء (المستند رقم ٢ حافظة المدعى عليهما رقم ١٤ دوسيه) ومؤداه انه بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٧ قد قرر مجلس الوزراء ندب - عبد العزيز عبد الله سالم بك - المدعى - وكيل وزارة الزراعة المساعد للعمل بوزارة المالية . ولقد تقدم هذا المدعى الى وزير المالية بكتابه المؤرخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٧ بطلب احاله الى المعاش (المستند رقم ٨ دوسيه حافظة المدعى عليهما رقم ١٤ دوسيه) وقد تضمن هذا الخطاب الاسباب التى ارتكن إليها هذا المدعى فى طلب احاله الى المعاش وقد سبق الإشارة إليها وهى أن ندبه لوزارة المالية انما هو لأسباب يعلمها وزير المالية - حينذاك - وأن هذا المدعى ليس مسئولاً عنها وإنما لاتصل بالمصلحة العامة بصلة بل هى ارضاء لمعالى وزير الزراعة . وانه اجراء قصد به النيل من كرامته إذ لم يوكل اليه أى عمل وانه كان متعمداً لاقصائه عن وزارة الزراعة ليتسع المجال لترقية زميل أحدث منه فى منصب وكيل مساعد الى درجة وكيل للوزارة . وانه قد صدر فعلاً المرسوم بذلك . ولهذا فهو يراه مضطراً حتماً بكرامته من الامتنان وابعاداً لنفسه من الاشتراك فى العيب بالصالح العام أن يطلب احاله الى المعاش . وقد أجاب مجلس الوزراء هذا المدعى الى طلبه بقرار احاله الى المعاش بجلسته المنعقدة فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ بناء على طلبه (المستند رقم ٣ حافظة المدعى عليهما

حقوق الموظف وضمان استقراره في منصبه يمتحان على القضاء حمايته — الموظف — بما يكون من عسف الحكومة واضطهادها له اذا رأت ان ثمة شيئاً منه ما يبيح للمحاكم في نطاق قضاء التعويض *la pleine juridiction* وما يستتبعه ذلك من حقها في رقابة أحوال نقل الموظف نقلاً نوعياً .

وأما ما يقدمه الموظف من طلبه الاحالة الى المعاش فانه ليس يوجب حتماً قطع صلته بعمله الحكومي إذا انه مجرد طلب صدر عنه . والمرجع فيه انما هو الى الجهة الرئيسية التي يتبعها الموظف . ولها ان تقبل هذا الطلب وتحيله الى المعاش او ان ترفض قبوله . وان ما تقرره في هذا الشأن من قبول أو رفض هو ما يثبت في استمرار الرابطة بينه وبين الحكومة أو في انقطاعها من بينهما . فإذا كان ذلك كذلك فانه بالاولى أن يكون إذا ما كان طلب الاحالة الى المعاش الذي يقدمه الموظف يتضمن شكايته بما يدعوه او بالحري ما يدفعه الى طلبه احالته الى المعاش ما يتعين معه قيامها — وجوباً — يبحث هذه الدواعي أو تلك الدوافع . فاما ان تقرره عليها وتزيل بواعث الشكاية واما ان تقبل طلبه لمجرد ابدائه اياه . وعلى أية حال فان للمحاكم حق رقابة هذا الاجراء لتبين سلامته وقدر الصواب فيه من خلوه من العسف والعت واما اليهما من تعارضيه ومقتضيات المصلحة العامة أو مجافاة لما توجبه قواعد العدل والانصاف ولأن يكون بغير تسخير أحكام القانون للتوسل الى نيل الرئيس ما يبتغيه في حالة بعينها وبغير أن تساق التعللات المختلفة والمرتكنة الى الشائنة أو الاقوال المائعة للبطش بالموظف أو التشكيل به .

وحيث ان الذي يبين من استعراض الوقائع

السالفة ان هذا المدعى قد قصد بنوع خاص من المعاملة فيه تحد ظاهر مما يؤخذ من نديه للاشراف على حملة مقاومة الجراد في أقصى الصعيد وان يكون مقره بقنا رغم ان من يليه في المرتبة والأقدمية لم يندب لهذا العمل ، مع ما يبين من الاطلاع على الكشف رقم ٣٩ بملف خدمة هذا المدعى انما اختص به من جعل مقره أقصى الصعيد رغم انه اقدم الموظفين جميعاً الذين ندبوا لهذا العمل وكانت مقارهم في بلاد اقرب منه — بغير مسوغ معقول . وذلك مع ما يقوله المدعى من عدم خبرته في مكافحته الجراد ولا صلة له بأي فرع من فروع القسم المختص بمقاومة آفات الزراعة على ما يتضح من استعراض الوقائع بصدر هذه الأسباب إلا ان يكون ذلك مقصوداً به مضايقته وامتهانه في كفايته وكرامته . ثم ما يؤخذ من منحه احازة ثلاثة شهور بكتاب ابلغ اليه في ٥ من أغسطس سنة ١٩٤٧ من مدير المستخدمين بتلك الوزارة من أنه إجراء مقنع أريد به وقف هذا المدعى عن العمل بغير أن يبين الوزير مبنى هذا التصرف معه ولا مقتضاه — ولم يتقدم المدعى عليهما ببيان ما يبرره — وما أن كادت مدة هذه الاجازة أن تقرب من الانتهاء حتى صدر قرار نديه للعمل بوزارة المالية في ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٧ بغير تعيين نوع العمل الذي يراد إسناده إلى هذا المدعى في هذه الوزارة التي ليس من اختصاصه أن يعمل فيها ولا ذراية له بشئونها . ولم يبين المدعى عليهما أي مبرر جدي ولا أي مسوغ مشروع لهذا النقل النوعي فهو إذن تصرف قد خلا من الجدية وانعدمت فيه المبررات له أو المسوغات الداعية إليه . وليس يكفي ما يقوله المدعى عليهما في هذا الصدد من سبق العمل لهذا المدعى في وزارة المالية . لما يلاحظ من ان اختصاصه

كان حينذاك متصلاً بالشئون الزراعية بمصلحة الاملاك . وان فما رآه هذا المدعى من حرج لندبه في وزارة لأدراية له بشئون العمل فيها مع ماسبق ذلك مما أشار إليه من وسائل معاملته ثم ما وضع من أن هذا التدب إنما كان لغرض خاص هو ترقية قدرى بك والكيلانى بك وكيل الوزارة فى ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ أى بعد ندبه بثلاثة أسابيع . إن فى هذا جميعاً ما يؤيد أن هذا التصرف — من التدب — إنما كان مقصوداً به إبعاده من وزارة الزراعة لفسح الطريق لترقية الوكيلين المذكورين . وازن فى هذا جميعاً ما يدفعه الى التخرج والرض بكرامته على الامتحان إذا ما عاد رؤوساً لرؤوسه وان هذا الحرج وذلك الاشفاق من مثل هذا الموقف المهيّن لما يدعوه إلى أن يقدم طلب إحالته إلى المعاش فى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ وقد ضمنه الأسباب الدافعة على تقديمه إياه . ولكن بغير بحث الأمر ولا التصدى لما حواه هذا الطلب بل تلك الشكاية بشىء مطلقاً صدر قرار مجلس الوزراء بإحالته إلى المعاش فى ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ أى بعد ثلاثة أيام من يوم تقديم الطلب الذى كأنه قد صادف الرغبة الجاهزة المتحفزة لإجابته فما كادت اليد تتلقفه حتى أجيب الى ما يطلبه فيه مع اغفال ما احتواه من أسباب واضحة جديدة بالبحث والاستقصاء .

وحيث ان ما يشير اليه المدعى عنهما من دلال هذا المدعى الذى لم يطق البقاء فى ندبه بعض الأسابيع والى ان الثانون لا يعرف التذله فى العمل ولا يقره إنما هو قول لا يفض من الحقيقة الواقعة من تخرج هذا المدعى وشعوره بالضرير بلا حقه فى إتصال من تكليفه بعمل لاصلة له به ولا هو له فيه دراية ثم وقفه عن العمل فى

صورة منحه اجازة ثم ابعاده عن وزارة تخصص بالعمل فيها فى صورة ندب لوزارة اخرى ليقى فيها بغير عمل ثم مارآه من ترقية من كانوا يلونه فى الأقدمية . وهذا وغيره مما اشار اليه هو فى دفاعه إنما هي جميعاً من التصرفات التعسفية المسيئة التى قصد بها دفعه إلى الاستقالة او طنب الاحالة إلى المعاش . وإذا كان الشارع فى القانون المدنى الجديد قد اجاز الحكم بالتعويض للعامل إذا كان رب العمل قد دفعه بتصرفاته وعلى الأخص بمعاملاته الجائرة ان ينهى العقد (الفقرة الأولى من المادة ٦٩٦) وقد اعتبر الشارع نقل العامل الأجير إلى مركز اقل ميزة او ملازمة من المركز الذى كان يشغله عملاً تعسفياً بطريق غير مباشر (الفقرة الثانية من المادة المذكورة) إذا كان هذا هو اتجاه القوانين الحديثة فيما تأخذ به من اصول قانونية عامة تقتضيها التطورات الاجتماعية التى انتهت إلى ان الحقوق وظائف تؤدى لمصلحة المجموع وعلى الأخص فان سبيل حقوق الحكومات وغاياتها إنما هو تحقيق الخير لمصلحة الجماعة وليس ليتخذها من يولى السلطان فيها اداة عبث او طغيان ليصرفها على ما يشاء له هواه وتبغى مرضاة نفسه فان رضى اغدق ومنح وان غضب افصى او منع . إذا كان هذا هكذا فانه يجب ان يكون - بداهة - مع الموظفين وعلى الأخص مع من يضطلع منهم بعمل فنى له ما يستهويه من كفاية وكرامة . وليس بضائره - المدعى او الموظف - ولا هو يتنافر مع ما نهى عنه من تزكية المرء نفسه ان يعتز بكفايته وان يعتد بكرامته - فى غير مجاهرة ولا مفاخرة - مادام بين يديه الأساس لها والدلائل عليهما وإنما دفعه

إلى التحدث عنها جحد الغير اياهما .

و حيث ان الاكراه انذى يريد المدعى عليها اثارته فى دفاعهما لا يستأهل الالتفات اليه مع ما سبق تبياناه بأسباب هذا الحكم ولأن ذلك الاكراه بنوعيه المادى والمعنوى إنما يرجع اليه فى العقود المدنية فى الأحوال المنصوص عليها فى هذا القانون ولا صلة لما بهذا النزاع المطروح — وأما القول بمشروعية النقل طالما انه لم يخالف نصا قانونيا او لائحة من اللوائح فهو مردود بما سلف الاشارة اليه من ان نقل لمدعى إلى وزارة المالية قد شابه عسف ما سبقه او ما لحقه من تصرفات بما لا يتأتى معه الجحد على هذا الاعتبار . ومع ما هو مقرر من ان يكون استعمال الحق غير مشروع إذا لم يقصد به سوى الأضرار بالغير او إذا كانت المصالح التى يرمى الى تحقيقها غير مشروعة او كان متعارضا ومقتضيات المصلحة العامة وليس من شك فى انه تعتبر غير مشروعة تلك الاجراءات والتصرفات التى يتكون العسف فى مجموعها رغم ما يبدو عليها من صحة الشكليات . كما انه قد يمكن ان توجب امثال تلك الاجراءات والتصرفات مساءلة من صدرت عنه وإلزامه شخصا بتعويض الضرر الناتج منها .

و حيث انه بما تقدم جميعا يكون المدعى محقا فى دعواه بما يتعين معه الحكم له بتعويض قدره سبعة آلاف جنيه وتراه هذه المحكمة تعويضا مناسبا على اساس ما حرمه من فرق المرتب فى سنى الخدمة الباقية له وهى ثمانى سنوات — على ما يبين من ملف خدمته المراقق

وما حرمه من ترقية فى تلك المدة وتقدير ما كان يصل اليه مرتبه يبلوغ هذه الترقية فضلا عن الأضرار الأدبية والمعنوية التى حاقت به من جراء إحالة إلى المعاش كنتيجة لتلك التصرفات السالف الاشارة اليها والتى تقوم مساءتها اساسا للتضامن بين المدعى عليها .

و حيث ان المدعى عليها وقد خسرا الدعوى فإنه يتعين الحكم عليها بمصاريفها عملا بالمادة ٣٥٧ مرافعات .

(قضية عبد العزيز بك عبد الله ضد حفرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بصفته وآخر رقم ٥٨٣ سنة ١٩٤٨ كلى مصر رئاسة وعضوية حضرات القضاة حسين عامر وانور وحش وعبد الرحمن محمد)

٢٤٣

محكمة قنا الابتدائية

٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠

١ — رفض الدعوى بحالتها . عدم جواز رفعها بحالتها الاولى مرة ثانية . ارتكبا على ادلة جديدة .
٢ — سبب الدعوى والادلة التى يرتكز عليها يختلفان .

٣ — الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها - جوازه ارتكبا الى حكم غير نهائى الى ان يثلى أو يبدل
المبادئ القانونية

١ — الدعوى التى يجوز تجديدها بعد الحكم برفضها بالحالة التى هى عليها هى الدعوى التى ترفع بحالة خاصة وترفض بتلك الحالة . فان هذا الرفض لا يمنع من تجديدها اذا مارفعت بحالة أخرى .
٢ — المدعى الذى يعجز عن اثبات

المحكم:

من حيث ان واقعات هذا النزاع تجعل في ان المدعى رفع هذه الدعوى ضد المدعى عليه بصحيفة أعلنت له في ١٩٥٠/٦/٢٤ طالباً الحكم بالزامه بأن يدفع له مبلغ ٣٨٠ ج مصرياً والمصاريف والأتعاب وقال شرحاً لدعواه ان المدعى عليه سبق ان اقترض منه مبلغ ٥٠٠ ج بتاريخ ١٩٤٨/٣/٢٧ وقد صرف هذا المبلغ بالشيك نمرة ٣٠٠٥٣ على البنك الاهلي بالاقصر وقد سدد المدعى من هذا المبلغ ١٢٠ جنيهاً من ذلك ١٠٠ جنيه في ١٩٤٨/٦/٢٤ و ٢٠ جنيهاً في ١٩٤٨/١٠/٢٠ واصبح الباقي ٣٨٠ جنيهاً وهو موضوع المطالبة. كما اضاف بالصحيفة أنه سبق أن رفع ضد المدعى عليه الدعوى رقم ٩٤ سنة ١٩٤٩ كلى قنا مطالباً بهذا المبلغ فحكمت المحكمة برفض الدعوى بحالتها لعدم اقتناعها بأدلة الدعوى وهو خطاب البنك الامر الذي اضطر معه لرفع الدعوى الحالية مرة اخرى بأدلة جديدة وهي تحليف المدعى عليه اليمين الحاسمة بالصيغة المدونة بالصحيفة وقد حضر المدعى عليه ودفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في القضية رقم ٩٤ سنة ١٩٤٩ كلى قنا المنضمة لوحدة الخصوم والموضوع والسبب وقد طلب المدعى الحكم برفض الدعوى والقضاء له بطلباته قولا منه بان الحكم السابق صدوره في الدعوى رقم ٩٤ سنة ١٩٤٩ كلى قنا قضى برفض الدعوى بحالتها وان هذا الحكم لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه ولا يمنع من تجديد دعواه مستنداً الى تحليف المدعى عليه اليمين الحاسمة بالصيغة الواردة في صحيفة الدعوى.

ومن حيث انه قد بان من مطالعة أوراق

دعواه فلا يقدم الدليل المقنع على صحتها لا يجوز له أن يرفع الدعوى من جديد بناء على أدلة جديدة يريد تقديمها والقول بعكس ذلك يترتب عليه ان كل من خسر دعواه بسبب عدم نجاحه في اقناع المحكمة بصحتها يصح له دائماً ان يحدد النزاع قولا منه بأنه حصل على أدلة جديدة سيتقدم بها وهو ما لا يجوز.

٣ - يجب التفريق بين سبب الدعوى أو حالتها وبين وسائل الاثبات *moyens de preuve* - فالسبب هو الفعل المعتبر في القانون أساساً لاكتساب الحق في المطالبة بالشيء المراد الحصول عليه في الدعوى. أما وسائل الاثبات فهي الدعامة التي يرتكز عليها ذلك الأساس. وقد تعدد هذه الوسائل.

٤ - أسباب الحكم ومنطوقه تعتبر وحدة لا تتجزأ.

٥ - ليس كل ما يرد في منطوق الحكم تكون له حجية وان العبارات العارضة في منطوق الحكم لا قيمة لها.

٦ - عدم صيرورة الحكم نهائياً لا يمنع من التمسك بالدفع بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الحكم فيها مادام انه لم يرفع بالفعل طعن عن ذلك الحكم.

٧ - الحكم بمجرد صدوره يحوز قوة الشيء المحكوم فيه الا اذا نقض فالحكم الذي لم يصر نهائياً حكم حائز لقوة الشيء المحكوم فيه حيازة مؤقتة اي حتى يلغى فيه ليعدل أو يؤيد أو يلغى.

الدعوى رقم ٩٤ سنة ١٩٤٩ كلى قنا أن المدعى كان قد أقامها ضد المدعى عليه طالباً الحكم بالزامه بأن يدفع له مبلغ ٣٨٠ جنيه مع المصاريف والأتعاب والنفاذ . وأورد في صحيفة أنه يدين المدعى عليه في مبلغ ٥٠٠ جنيه . سلف الله قرض حسنه ، بموجب شيك على البنك الاهلى بالاقصر بتاريخ ٢٧/٣/١٩٤٨ دفع منه مبلغ ١٠٠٠ جنيه في ٢٤/٦/١٩٤٨ ومبلغ ٢٠٠ جنيه في ٢٠/١٠/١٩٤٨ والباقي ٢٨٠ جنيه هو ما يطلب الحكم به . وبتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٤٩ حكم غيباً في تلك الدعوى برفضها بحالتها وجاء بأسباب الحكم ان المدعى لم يقدم دليلاً على مدىونية المدعى عليه في المبلغ المطالب به وان كل ما قدمه لاثبات دعواه خطاب تاريخه ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٩ مرسل اليه من البنك الاهلى المصرى يخبره فيه أن الشيك المسحوب منه رقم ٣٠٠٥٣ المؤرخ ٢٧ مارس سنة ١٩٤٨ بمبلغ ٥٠٠ جنيه لا امر نجيب بدار قد دفع بواسطة البنك الى الخواجا ناروز داود الذى حول له الشيك بواسطة المستفيد . وقررت المحكمة المشار اليها أن هذا الخطاب وهو صادر من البنك الاهلى للمدعى لا حجية له قبل المدعى عليه لعدم صدوره منه ولعدم وجود توقيع له عليه فضلاً عن أنه لا يقطع بمدىونية المدعى عليه بقيمة الشيك المسحوب من المدعى لامره

« وحيث ان المدعى قد عاد مجدداً النزاع مرة أخرى بأن رفع الدعوى الحالية طالباً فيها الحكم بالزام المدعى عليه نفسه بأن يدفع له مبلغ ٣٨٠ جنيه وذكر في العريضة سبباً للدين وهو أنه اقترض المدعى عليه مبلغ ٥٠٠ جنيه بموجب شيك - وهو نفس الشيك الذى ذكره في دعواه

السابقة - وأنه قبض من هذا الدين ١٠٠ جنيه ثم ٢٠ جنياً - وهى نفس المبالغ التى قال إنه قبضها في الدعوى السابقة .

« وحيث انه يبين من دفاع المدعى وما اورد به مذكرته انه يعتمد في طلب رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها على ان المحكمة قضت في الدعوى السابقة برفضها بالحالة التى هى عليها وان مثل ذلك الحكم ليس بمانع من اعادة رفعها لانه ليس - حكماً قاطعاً « définitif » في موضوعها

« ومن حيث ان مقطع النزاع فيما يتجادل فيه الخصمان هو معرفة ما عية الدعوى التى يجوز تجديدها بعد الحكم برفضها بالحالة التى هى عليها ومناطها ونطاقها .

« ومن حيث ان الفقه والقضاء منعقد على أن الدعوى التى يجوز تجديدها بعد الحكم برفضها بالحالة التى هى عليها ، هى الدعوى التى ترفع بحالة خاصة وترفض بتلك الحالة . فإن هذا الرفض لا يمنع من تجديدها إذا ما رفعت بحالة أخرى . كان يرفع المدعى دعوى يطلب عينا على أنه يملكها من طريق الارث فإذا ما قضى برفض دعواه بتلك الحالة جاز له رفعها بحالة أخرى كان يطلب الملكية بناء على الوصية أو بناء على الشراء او كن يرفع دعوى سابقة لاوانها ويقضى برفضها بالحالة التى هى عليها . وكذلك من يرفع دعوى مطالباً بحق بصفة من الصفات دون ان تثبت هذه الصفة فإذا ما قضى برفض الدعوى بالحالة التى هى عليها يجوز للمدعى ان يجدها بعد ذلك .

« ومن حيث ان حالة المدعى الذى يجوز عن اثبات دعواه ولا يقدم الدليل المقنع على صحتها

لا يجوز له ان يرفع الدعوى من جديد بناء على ادلة جديدة يريد تقديمها اذ القول بعكس ذلك يترتب عليه ان كل من خسر دعواه بسبب عدم نجاحه في اقناع المحكمة بصحتها يصح له دائما ان يجدد النزاع قولا منه بانه حصل على ادلة جديدة سيتقدم بها .

« وحيث انه مما ينبغي ملاحظته ان رجال الفقه القانوني قد فرقوا بين سبب الدعوى - او حالتها وبين وسائل الاثبات « Moyens de preuve » ويجب عدم الخلط بين سبب الدعوى ووسائل الاثبات . فالسبب هو الفعل المعتبر في القانون اساسا لاكتساب الحق في المطالبة بالشيء المراد الحصول عليه في الدعوى . اما وسائل الاثبات فهي الدعامة التي يرتكز عليها ذلك الاساس وقد تعدد هذه الوسائل فاذا رفضت الدعوى لعدم نجاح المدعى في الاثبات او بعبارة اخرى لعدم كفاية الدليل الذي تقدم به لاثبات الدعوى لم يكن له ان يعود فيرفعها مرة اخرى بدليل آخر او بطريقة اثبات اخرى يظن انه يوفق بها في كسب دعواه (كتاب قوة الشيء المحكوم فيه للاستاذ محمود بك عبدالرحمن ص ٩٤ بند ١٣٧)

« وحيث انه تأسيسا على تلك المبادئ القانونية لاعتبرة بما ورد في الحكم الصادر في الدعوى السابقة من ان المحكمة قضت برفض الدعوى بالحالة التي هي عليها اذ يبدو ان العبارة الاخيرة قد جاءت لغوا وتزييدا وان اسباب الحكم على ماسلف البيان واضحة صريحة في ان المحكمة قد اعتبرت المدعى عاجزا عن تقديم الدليل الكافي لاقتناعها بصحة دعواه . ومن المقرر قانونا ان الاسباب والمنطوق تعتبر وحدة لاتجزأ (رقم تقض ١٩٦ بمجموعة القواعد القانونية جزء اول)

كما انه من المقرر قانونا انه ليس كل ما يرد في منطوق الحكم تكون له حجية وان العبارات العارضة في منطوق الحكم لاقيمة لها (رسالة الاثبات لنشأت بك بند ٣٩٦) « وحيث انه يبقى بعد ذلك ما اعترض به المدعى من ان الحكم الصادر في القضية المضمومة السابقة لم يصبح نهائيا بعد فالرد على ذلك ان عدم حيرورة الحكم نهائيا لا يمنع من التمسك بالدفع مادام انه لم يرفع فعلا استئناف عن هذا الحكم ذلك لان الحكم بمجرد صدوره يحوز قوة الشيء المحكوم فيه حيازة مؤقتة اى حتى يطعن فيه ليعدل او يؤيد او يلغى . « وحيث انه يخلص مما يقدم ان الدفع في محله ويتعين قبوله . « وحيث ان من خسر الدعوى يلزم مصروفاتها عملا بالمادتين ٣٥٦ ، ٣٥٧ مرافعات

(قضية قيسر افندي قديس بدار ضد الخواجا نجيب قديس بدار رقم ٢٢٥ سنة ١٩٥٠ كلى رئاسة وعضوية حقرات محمد مصطفى موسى بك وكيل المحكمة ومحمد عبد المزم شريق ومحمد فوزى شاش القاضيين)

٢٤٤

محكمة مصر الابتدائية

٢ يناير سنة ١٩٥٠

- ١ - مسئولية ممد التليم . تقصيرية وتفاقدية حسب الاحوال . نشوء عقد بين ولى امر التلميذ والمدرسة . تقتضى رده سالما .
- ٢ - قيام المسئولية . حتى ولو ثبت عدم خطأ مدير التليم .

المبادئ القانونية

١ - في الحالة التي يقع فيها الفعل

المحكمة

د من حيث ان المدعى رفع دعواه يقول فيها ما يتأدى في انه كان قد الحق ابنه المرحوم شفيق عبد العال زايد بمدرسة الصناعات الميكانيكية الحرية بالعباسية . وأن من ضمن منهج الدراسة فيها تعلم السباحة الذي كان يجرى بأشراف المختصين بهذه المدرسة وتحت رعايتهم . وقد حدث في يوم ١٤ من يونيه سنة ١٩٤٧ ان توجه هذا التلميذ بصحبة معلمه الباشجاويش حنفي شلي يوسف - المدعى عليه الثاني - لحوض السباحة بمعسكر العباسية وكان ان غرق هذا التلميذ أثناء التعليم . ويقول هذا المدعى انه رغما عن قيد الحادثة عوارض إلا أن عناصر المسؤولية التقصيرية متوافرة حيال هذا الباشجاويش ووزارة الدفاع - المدعى عليها الأولى - لما يراه من مخالفات التعليمات والأوامر التي يجرى عليها العمل منها تغير ماء الحمام مع ما يفترض من بقاء المياه نقية . وعدم مراقبة ضابط للفرقة مع اشتراط هذا في التعليمات . ودخول الحمام بالطلبة في غير المواعيد المصرح بها ورغما عن منعهم من الدخول . ومنها كذلك زيادة العدد المرافق للمعمر عن العدد المصرح به قانونا ما يراه المدعى مبررا له فيما يطلبه من الزام المدعى عليهما بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه تعويضا عن فقده ابنه السالف الذكر . وقد ردت المدعى عليها الأولى بما يتلخص في ان الرقابة والاشراف على الطلبة إذا تحققتا وكانا كافيين وبالرغم من ذلك وقع حادث لم يكن في وسع المراقبة منعه فلا مسؤولية على المدرسة . وتشير هذه المدعى

الضار في نطاق أية مسئوليتين - التقصيرية أو التعاقدية - فانه يمكن أن تسير الدعوى وفق أحكام أية المسئوليتين حتى لا يحرم المضرور من مزايا ما يكون في صالحه من أيتهما

٢ - اذا عهد الأب بابنه الى معهد التعليم فانه ينشأ بينهما عقد يفرض في مؤداه على ادارة التعليم التزاما جوهريا من الناحية الفكرية والأدبية كما يفرض حتما التزاما آخر هو الالتزام بتأمين سلامة التلميذ obligation de securite

٣ - يتأدى افتراض المحاكم اقيام هذا الالتزام مما تستخلصه من تفسير ارادتي المتعاقدين المشتركة . وللقضاء حق استنباطه أو وضعه إذا ما أغفل المتعاقدان ذكره أو أغفل القانون النص عليه

٤ - ان الأساس في التزام التأمين بالسلامة هو أن الأب عندما يتعاقد مع مدير التعليم انما ينتظر حتما أن يرد اليه ابنه سالما وانه لو لم يتعهد له مدير التعليم بذلك، ولو ضمنا، لما أقدم الأب على التعاقد .

٥ - ليس على المضرور في عقد التعليم الا أن يوضح الضرر والرابطة بينه وبين الحادث ولا يعفى مدير التعليم من المسؤولية الا بأن يثبت وقوع الحادث بقوة قاهرة أو بحادث جبري أو بسبب أجنبي ولا يعفيه من المسؤولية ما يثبت من عدم خطئه .

ولا La Responsabilité Givil ١٩٢٨

صفحة ١٢٤ بند ٢٠٢ و صفحة ١٦٩ بند ٢٧١

و ديموج جزء ٥ صفحة ٥٥٦ بند ١٢٤٤ . وان

العدالة توجب هذا الوضع في صدد التعاقد إذ

أن العقد من شأنه أن يهيء الفرصة للمسئولية عنه

في الحالات غير التعاقدية . وعلى هذا الأساس

يذهب القضاء في فرنسا ومصر ، محكمة النقض

الفرنسية ٥ يونيو سنة ١٩٢٠ دالوز ١٩٢٠ - ١ - ١٨١

وحكم آخر ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠ جازيت دي باليه

١٩٢٠ - ٢ - ٨٩٣ ومحكمة الاستئناف المختطة

١٥ مايو سنة ١٩٢٠ مجموعة التشريع والقضاء

المختلط ٣٢ صفحة ٣٢٠ - وحكم آخر ١٠ يناير

سنة ١٩٢٤ م ٢٦ ص ١٤٠ - ومحكمة الاستئناف

الاعلية ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٢ المحاماه صفحة ٤٨٠ ،

و حيث انه في نطاق المسئولية التقصيرية

فقرى هذه المحكمة ان أول ما يستأهل الإشارة إليه

انه ليس لما اعتبرته النيابة العمومية من قيد الحادثة

عوارض وحفظها من أثر على ما قد تراه المحاكم

المدنية من موجبات التعويض في حالة أو أخرى

لقيامها - النيابة - الأمور على أساس الأركان

الجنائية في جريمة بعينها وتوافر أو عدم توافر

ما يتطلبه القانون الجنائي في هذا الصدد . كما انه

من ناحية أخرى ليس للقرار الصادر من المجلس

العسكري براءة المدعى عليه الثاني - الباشجاويش

حنفي شلي يوسف - من أثر إطلاقا إذ ينحصر

بحث هذه المجالس على ما يقوم من مخالفات نظامية

عسكرية في الحادثة مالا يصح معه التعويل مطلقا

على ما أصدرته في هذا الشأن من قرارات أو

آراء وللحاكم المدنية كامل السلطة فيما تراه من

مبررات توجب التعويض أو لا توجبه .

و حيث انه في صدد المسئولية التقصيرية فان

عليها الأولى إلى ما تقول عنه انه ثبت من

التحقيقات الجنائية والادارية التي اجريت

بمناسبة هذا الحادث من ان الرقبة على الطلبة

كانت كافية وان المدرب المشرف عليهم كان

من خيرة المشرفين . كما يشير أيضا - المدعى

عليها - إلى ان الطالب المجنى عليه لم يكن

صغيرا . بل كان قد تجاوز سن الرشد وقت

وقوع الحادث وان هذا المجنى عليه هو الذي

أتى بتصرف ترتب عليه الاضرار بنفسه إذ أنه

قد عاد إلى الحمام بعد خروج زملائه وترتب

على ذلك غرقه .

و حيث ان الفصل في النزاع المطروح

يقتضى تعرف الأساس الذي تقوم عليه

المسئولية - ان كانت - وبالتالي ما يوجب

التعويض في هذه الحالة بالذات وما إليها من

أمثالها . وانه ليعين من استعراض الوقائع

السالفة ان طرفي النزاع قد حصراه في نطاق

المسئولية التقصيرية وقواعدها واغفلا اطلاقا

ناحية أخرى هي اهم وادق من تلك التي عرضا

لها وهي نطاق المسئولية العقدية واحكامها

ومدى انطباقها على تلك الحالة في النزاع القائم

في الدعوى المطروحة .

وفي مثل هذه الحالة - التي يمكن أن يقع فيها

الفعل الضار في نطاق أية المسئوليتين التقصيرية

أو التعاقدية - قد ذهب أغلب الشراح إلى أنه يمكن

أن تسير الدعوى وفق أحكام أية المسئوليتين حتى

لا يحرم المضرور من مزايا ما يكون في صالحه من

أيهما (ديمولب Cours de Code Napoleon

جزء ٣١ صفحة ٤١٤ بند ٤٧٨ - دلا رومبير

شرح المادة ١٢٨٢ صفحة ٦٥ بند ٩ ولوران

و أوبري ورو جزء ٦٠ صفحة ٣٧١ قرة ٤٤٦

Droit Givil Francais صفحة ٤٩٤ بند ٤٦٣

وقع مثل هذا الحادث بمنعه أى طالب من النزول فيه إلا بحضور المعلم . ومن ثم فليس من حاجة إلى بحث أية وجوه أخرى في هذا الصدد . كما انه ليس لسن المجنى عليه من دخل في رفع المسؤولية أو وجوبها ما دام الأمر يتعلق برقابة يجب فرضها على الوجه الصحيح وان مجرد الاخلال بهذه الرقابة يوجب المسؤولية عما يقع بسببها من أضرار

وحيث أنه من ناحية المسؤولية التعاقدية فليس من جدل في ان ثمة عقدا بين المدعى والمدعى عليها بموجبه التزمت هذه الوزارة المدعى عليها بتتقيد المجنى عليه - ابن هذا المدعى - وتعليمه أنواع العلوم التي تتضمنها برامج التعليم بتلك المدرسة التي التحق المجنى عليها ومنها تعلم السباحة . وان هذا العقد وان كان في مؤداه يفرض التزاما جوهريا من الناحية الفكرية والأدبية إلا أنه يفترض حتما التزاما آخر هو ذلك الالتزام بتأمين سلامة الطالب obligation de sécurité ويتأدى إقراض المحاكم لقيامه باستخاضه من تفسير إرادتي المتعاقدين المشتركة ولل قضاء حق استتباط هذا الالتزام أو وضعه إذا ما أغفل المتعاقد أنه ذكر صراحة أو أغفل القانون النص عليه . والأساس فيه ان الاب عندما يتعاقد مع مدير التعليم فانه ينتظر حتما ان يرد اليه ابنه سالما وانه لو لم يتعهد له مدير التعليم بذلك ونو ضمنا لما كان قد اقدم الاب على التعاقد - كما ان مرد ذلك الالتزام هو الاخلال بواجب أو بالتزام سابق obligation précédente وان القاضي هو الذي يعين في كل نزاع ماهية ذلك الواجب القانوني (١٦)

هذه المحكمة ترى من مراجعة صور التحقيقات التي أجريت بالبوليس في ١٤/١/١٩٤٧ صفحة ٥٦ من الملف المرافق ٤ دوسيه) والتي أجرتها النيابة في ٩/٧/١٩٤٧ (صفحة ٦١ من الملف المذكور) وكذلك من الاطلاع على إجراءات محاكمة المدعى عليه الثاني عسكريا فيما نسب إليه من إهمال إطاعة الأوامر . بأن سمح للطلبة بالنزول للحمام بدون أن يكون بالحمام ضابط ، مخالفاً بذلك أمر قسم القاهرة رقم ٤٧٤ سنة ١٩٣٤ الخاص بعدم النزول بالحمام إلا بوجود ضابط ، (صفحة ٢ وما بعدها من الملف) ترى هذه المحكمة أن ثمة إهمالا يوجب المسؤولية مدنيا . وذلك فيما تتيحه - المحكمة - من أقوال المدعى عليه الثاني (صفحة ٦٢ من الملف) من أنه بعد الانتهاء من الحمام أمر الجميع باللبس بعد أن تأكد من خلو الحمام فتوجه لمكان اللبس ورجع فوجد نقص أحد الطلبة وأخيراً عثر على المجنى عليه غريقا في المياه . وبما يريد الدفاع - عن المدعى عليها - ان ينتهى إليه أن المجنى عليه هو الذي عاد إلى الحمام بعد خروج زملائه وقد ترتب على ذلك وقوع الحادث، ان في هذا وحده ما ترى فيه هذه المحكمة إهمالا وتقصيرا موجبا للمسئولية مؤداهما عدم فرض الرقابة الكافية لمنع عودة أحد الطلبة إلى حوض السباحة بعد خروج الطلبة منه وكان يكفي فيه وقوف أحد الرقباء أو المشرفين على متربة من الحوض لرأى طالب من العودة إليه ابان ذهاب المدرب (الباشجاو يش) لللبس ملابسه . ويؤيد هذا الاتجاه ما وجه إلى المدعى عليه الثاني من اتهام لسماحه للطلبة بالنزول للحمام بغير وجود ضابط إذ لو كان هذا الضابط أو من يقوم مقامه موجوداً لأمكنه ملاحظة الحوض وقت غيبة مدرب السباحة لخلع الملابس أو لبسها ولما

السابق . وفي هذا السياق تقضى المادة ٩٥ من القانون المدنى الجديد أنه إذا عني المتعاقدان بتعين المسائل الجوهرية في العقد بغير ان يتناولوا المسائل التفصيلية ولم يشترطا ان العقد لا يتم عند عدم الاتفاق عليها فان العقد يعتبر أنه قد تم وتقضى المحكمة فيما لم يتفقا عليه من المسائل التفصيلية طبقاً لطبيعة المعاملة وأحكام القانون والعرف والعدالة فيسد النقص بما يرى من وجوه يستلزمها العقد لاستكمال مضمونه .

وحيث انه من أهم الواجبات في صدد النزاع المطروح هو اتخاذ المدعى عليهما الاحتياطات الممكنة لمنع الأخطار التي تتجمل عن تعليم السباحة . وليس على المدعى إلا ان يوضح الضرر والرابطة بينه وبين الحادث على ما أبانه . ولا يعنى المدعى عليهما من المسؤولية الا ان يثبت وقوعه بقوة قاهرة او بحادث جبرى او بسبب أجنبي . إذ ينحصر التزام مدير المعهد في ان يرد الصغير بالحالة التي كان عليها وقت ان عهد به اليه ولا يعفيه من المسؤولية ما قد يثبت من عدم خطئه . محكمة كليرمون فيران في ٣١ مارس سنة ١٩٢٧ جازيت دى باليه ١٩٢٨ - ٢ - ٧٨٤ ومحكمة ليون ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ دالوز ١٩٢٤ - ٢ - ٥١ - ومحكمة بوردو ١٤ مارس سنة ١٩٢٩ مجلة بوردو القضائية ١٩٢٩ - ١ - ٩٠ . ومجلة القانون المدنى ربع السنوية ١٩٢٩

صفحة ٧٦٥ - ومع عدم إثبات المدعى عليهما لوقوع الحادث بقوة قاهرة او ما اليها فانه واضح كل الوضوح تراخيها (المدعى عليهما) فيما حدث للمجنى عليه - من بذل ما هو مفروض في هذه الحالة من عناية واحتياط لمنع وقوعه وبالتالي ما يوجب مسؤوليتهما .

وحيث انه مما تقدم جميعاً إنما يتبين مسؤولية المدعى عليهما على أساس حالتى المسؤولية - تقصيرية كانت او عقدية - ما يوجب الزامهما بتعويض المدعى متضامين إذ ان مصدر المسؤولية هو الفعل الخاطئ الذى أدى إلى وقوع الحادث على ما سلف يانه . وتقدر هذه المحكمة تعويضاً للمدعى بمبلغ الثلاثة آلاف أجنبي التي يطلبها وهو أقل تعويض يتناسب وفداحة الرزم الذى حل بالمدعى مادياً ونفسياً .

وحيث ان المدعى عليهما قد خسرا الدعوى فأنهما يلزمان بمصاريفها عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات وأما طلب النفاذ المعجل فلا محل له قانوناً .

(قضية عبد السلام عبد الله زايد ضد وزارة الدفاع الوطنى وآخر رقم ٢٥٦٨ سنة ١٩٤٨ مكي رئاسة وعضوية حضرات القضاة حسين عامر وانور وحسن وعبد الرحمن محمد)

القضايا المستعجلة

٢٤٥

محكمة الامور المستعجلة بالقاهرة

١٩ أغسطس سنة ١٩٥٠

١ - الطعن في الحكم غير الاستشكال. فيه وقاضى الامور المستعجلة لاساطان له على ماورد في الحكم الموضوعى من خطأ

٢ - الكفالة القضائية - ضمان تنفيذ . ومنها ايداع الشئ لدى شخص أمين . ولا يعتبر بقا الشئ في يد المحكوم عليه تسايما لأمين .
المبادئ القانونية

١ - ان قاضى الامور المستعجلة ليس هيئة عليا بالنسبة للمحكمة التى اصدرت الحكم موطن الاشكال فلا يملك والحالة هذه تصحيح خطأ وقع فى الحكم أو فى اجراءات الدعوى فان هذا وذاك هو محل اختصاص الهيئة العليا للمحكمة التى اصدرت الحكم ومن مؤدى ذلك ان نص الحكم الموضوعى والنفاد الذى أمر به ملزم للخصوم ولقاضى الامور المستعجلة سواء فلا يستطيع هذا القاضى ان يتخطاه إلى تحقيق درجة موافقته لحكم القانون . كما لو وصف بالنفاد فى غير الاحوال التى يجيزها القانون . انما محل اختصاص قاضى الامور المستعجلة وسلطته على النفاذ الذى شمل به الحكم هو فيما تلاه من أسباب تقضى على الالتزام موضوعا أو تبطل اجراءات التنفيذ وهذا القضاء يتمشى ومنطق التفرقة بين الطعن فى الحكم والاستشكال فيه

٢ - الكفالة قانونا يقصد بها أحد أمرين - أولهما - ما يودعه بعض الأشخاص من النقود والسندات ضمانا لما ينجم فى

المستقبل من المسؤولية فى اثناء قيامهم بالواجبات المفروضة عليهم - وثانيهما - أن يتعهد شخص لأحد المتعاقدين بوفاء ما تعهد الآخر وعلى هدى ذلك حددت المادة ٤٧٥ من قانون المرافعات الكفالة بقولها انها أحد ثلاث أولها ان يقدم المحكوم له كفيلا مقتدرا - ثانيها أن يودع خزينة المحكمة من النقود أو الأوراق المالية مائه الكفاية - ثالثها - أن يقبل إيداع ما يحصل من التنفيذ خزانة المحكمة أو تسليم الشئ المأمور بتسليمه فى الحكم أو الأمر إلى حارس مقتدر وهذا النوع الأخير قد ابتدعه المشرع حديثا كفالة الشخص نفسه لا تعتبر كفالة بالمعنى المقصود قانونا طالما انه لم يودع خزينة المحكمة من النقود والأوراق المالية مائه الكفاية وطالما انه لم يقدم كفيلا مقتدرا لأن كفالة الشخص لنفسه كفالة مجردة تتنافر ومنطق الكفالة بوجهها وما الكفالة التى تقصدها المادة ٤٧٥ من قانون المرافعات إلا ضربا من ضروب الكفالة القضائية .

٣ - المادة ٤٧٧ من قانون المرافعات تنص على انه لذى الشأن خلال الثلاثة الأيام التالية لإعلان خيار الملزم بالكفالة أن ينازع فى اقتدار الكفيل أو الحارس أو فى كفاية ما يودع بيد إن ذلك لا يغنى شيئا فى مقام النزاع المطروح لالشئ سوى لأن المنازعة التى حدد لها هذا الميعاد حتى إذا ما انقضى اضعى الحكم واجب النفاذ طبقا لنص

المادة ٧٨ من قانون المرافعات هذه المنازعة انما تنصب أساساً على المجادلة في اقتدار الكفيل أو كفاية ما يودع وإذن فلا محل بتاتا للتقيد بهذا الميعاد طالما أن المستشكل ضده لم يقدم كفيلاً أو حارساً ولم يودع أوراقاً أو أموالاً إذ أن الكفالة التي أعلن بها المستشكل لا تعتبر فيما يبدو كفالة قانونية حتى يصبح القول بإمكان المنازعة في كفايتها

المحكمة

وبما أن المستشكل رفع هذا الإشكال في الميعاد أي قبل تمام التنفيذ واستوعب الاشكال الأوضاع المرسومة له قانوناً فيتعين الحكم بقبوله شكلاً .

وبما أن وقائع الدعوى حسبما استظهرتها المحكمة تجمل في أن المستشكل ضده كان قد اختصم المستشكل في الدعوى ٤١٦ سنة ١٩٤٨ تجارى كلى مصر كما اختصم هذا الأخير بدوره المستشكل ضده في التظلم ٩٦٣ سنة ١٩٤٨ وأقام ضده دعوى فرعية بتاريخ ٣ من يونيه سنة ١٩٥٠ قضى حضورياً .

أولاً - في الدعوى ٤١٦ سنة ١٩٤٨ تجارى كلى مصر بصحة الجزين التحفظيين المتوقعين بتاريخ ٢٦ من مايو و ٧ من يوليو سنة ١٩٤٨ وجعلهما نافذين - ٢ - مصادرة جميع الأشياء المتوقعة عليها الحجز بتاريخ ٧ من يوليو سنة ١٩٤٨ - ٣ - إلزام المستشكل بأن يدفع للمستشكل ضده مبلغ ٢٥ ج على سبيل التعويض المؤقت - ٤ - نشر الحكم في جريدتي الأهرام والزمان على نفقة المستشكل - ٥ - إلزام المستشكل بمصروفات الدعوى ومبلغ ٢٠ ج اتعاباً للحاماة وشملت الحكم جميعه بالنفاذ المعجل وبشرط الكفالة .

ثانياً - في التظلم ٩٦٣ سنة ١٩٤٨ - ١ - بقبول التظلم شكلاً - ٢ - وفي الموضوع برفضه وبصحة الجزين المتظلم منهما وإلزام المتظلم بالمصاريف ثالثاً - وفي الدعوى الفرعية المرفوعة من المستشكل - ١ - برفض الدفع بطلان صحيفة الدعوى والحكم بصحتها - ٢ - بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير صاحب الشأن فيها - ٣ - إلزام المستشكل بالمصروفات ومبلغ ٥٠٠ قرش اتعاباً للحاماة للمستشكل ضده - ٤ - رفض ما عدا ذلك من الطلبات .

وقد أعلن ذلك الحكم إلى المستشكل شخصياً بتاريخ ٢٤ من يونيه سنة ١٩٥٠ ونبه عليه بوفاء بمبلغ ٧٣٠ م ٥٦ ج مفرداته مبلغ ٢٥ جنسها قيمة التعويض المحكوم به ومبلغ ٢٥ ج مقابل أتعاب المحاماة ومبلغ ٧٠٠ م ٦ ج مصروفات الدعوى ٤١٦ سنة ١٩٤٨ تجارى كلى مصر و ٣٠ ملماً دمنغة التعويض كما نبه عليه بتقديم المنقولات التي قضى بمصادرتها .

وبما أنه لدى تنفيذ الحكم بتاريخ ٣١ من يوليو سنة ١٩٥٠ اعترض المستشكل سبيل التنفيذ بقوله إنه كان قد رفع استئنافاً عنه ضمنه طلب الغاء وصف النفاذ ولما يزال هذا الاستئناف رهن القضاء بالغائه ورفض الدعوى الأصلية ٤١٦ سنة ١٩٤٨ تجارى كلى مصر وفي التظلم بالغائه الأمرين الصادرين بتوقيع الجزين هما وما ترتب عليهما في الدعوى الفرعية بشطب علامة المستشكل ضده كما طلب الغاء وصف النفاذ المعجل الذي شمل به الحكم الصادر في الدعوى الأصلية ٤١٦ سنة ١٩٤٨ تجارى كلى مصر وقد استهل المستشكل دفاعه بقوله أنه لا مفر من القضاء بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه ريثما يفصل في الاستئناف الذي رفعه عن وصفه بالنفاذ والذي حدد للحكم فيه يوم ١٥ من أغسطس سنة ١٩٥٠ .

وبما انه يخلص من ذلك كله انه لا مفر من التصدي للنزاع المطروح على أساس احترام ما قضى به الحكم المستشكل في تنفيذه من نفاذ . ويد انه يلوح ويبدو ان ثمت بطلانا جوهريا شاب اجراءات التنفيذ فقد تبين ان الحكم المستشكل في تنفيذه صدر مشمولاً بالنفاذ المعجل لكن بشرط الكفالة — كما تبين من مطالعة الصورة التنفيذية لهذا الحكم ان المستشكل ضده اعلن خياره للمستشكل على الوجه الآتي : —

و بأن الطالب اى المستشكل ضده احمد محمد ابراهيم البشيشى اقتدى كفيل نفسه تطبيقاً لحكم المادة ٧٥ ٤ مرافعات مع التنبيه على المعلن اليه اى المستشكل بما تضمنته حكم المادة ٧٧ ٤ مرافعات . كما تبين ان المستشكل لم ينازع في اقتدار الكفيل في الميعاد أى في خلال الايام الثلاثة التالية لتاريخ هذا الاعلان كما يدل على ذلك شهادة قلم الكتاب المؤرخة في ٦ من يوليو سنة ١٩٥٠

وبما أن المحكمة تقرر بادیء ذی بدء أن مايقول به المستشكل من أن صورة الحكم المستشكل في تنفيذه التي سلمت إليه قد خلت من إعلان المستشكل ضده بخياره هذا الذي يقول به المستشكل هو مطلق يقصد به عرقلة السير في الاشكال المطروح ريثما يقضى في الاستئناف الذي رفعه عن وصف الحكم المستشكل فيه فانه فضلا عن انه طلب صراحة تأجيل نظر الاشكال ريثما يفصل في هذا الاستئناف فقد جنح إلى القول بأن صورة الحكم التي سلمت إليه مودعة بين مفردات الدعوى الاستئنافية وانه يتعذر عليه سحبها قبل الفصل في الاستئناف الذي رفعه عن وصف الحكم وفضلا عن ذلك فإنه بين من مطالعة الصورة التنفيذية للحكم المستشكل في تنفيذه انها استوعبت الأوضاع الرسمية وقد أثبت فيها إعلان الخيار وأعلن بها المستشكل شخصيا .

وبما ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان قاضى الأمور المستعجلة ليس هيئته عليا بالنسبة للمحكمة التي أصدرت الحكم موطن الاشكال فلا يملك والحالة هذه تصحيح خطأ وقع في الحكم أو في اجراءات الدعوى فان هذا وذاك هو محل اختصاص الهيئة العليا للمحكمة التي أصدرت الحكم ومن مؤدى ذلك ان نص الحكم الموضوعى والنفاذ الذى أمر به ملزم للخصوم ولقاضى الأمور المستعجلة سواء فلا يستطيع هذا القاضى أن يتخطاه إلى تحقيق درجة موافقته لحكم القانون كما لو وصف بالنفاذ في غير الأحوال التي يجيزها القانون . إنما محل اختصاص قاضى الأمور المستعجلة وسلطته على النفاذ الذى شمل به الحكم هو فيما تلاه من أسباب تقضى على الالتزام موضوعا أو تبطل اجراءات التنفيذ وهذا القضاء يتمشى ومنطق التفرقة بين الطعن في الحكم والاستشكال فيه .

وبما انه على هدى ذلك لا ترى المحكمة تمت ما يحدو بها إلى استظهار مقومات النزاع القائم بين الخصمين أو استقراء ما إذا كان جوهر النزاع يحتم أو يجيز شمول الحكم المستشكل من تنفيذه بالنفاذ أم لا . فان هذا هو محل اختصاص المحكمة العليا بالنسبة لهذا الحكم المستشكل في تنفيذه الوجه السالف يانه وفضلا عن ذلك فقد أباحت المادة ٧١ ٤ من قانون المرافعات للخصم الذى يتضرر من وصف الحكم بالنفاذ على غير مقتضى القانون أن يتظلم من هذا الوصف بتكليف خصمه بالحضور بميعاد ثلاثة أيام على ان يحكم في هذا التظلم مستقلا عن الموضوع على وجه السرعة كذلك المادة ٧٢ ٤ من قانون تنص على على انه يجوز للمحكمة المرفوع اليها الاستئناف أن تأمر بوقف النفاذ المعجل إذا كان يخشى منه وقوع ضرر جسيم .

وبما ان المحكمة تصدى بعد ذلك لبيان ما إذا كان المستشكل ضده قد تقدم بكفيل على الوجه الذي يتطلبه القانون أم لا . فتقرر أن الكفالة قانونا يقصد بها أحد أمرين : أولهما - ما يودعه بعض الأشخاص من النقود والسندات ضمانا لما ينجم في المستقبل من المسؤولية في أثناء قيامهم بالواجبات المفروضة عليهم . وثانيهما - أن يتعهد شخص لأحد المتعاقدين بوفاء ما تعهد الآخر . وعلى هدى ذلك حددت المادة ٤٧٥ من قانون المرافعات الكفالة بقبولها أنها أحد ثلاث : أولها - أن يقدم لمحكوم له كفيلًا مقتدرا . ثانيها - أن يودع خزانة المحكمة من النقود أو الأوراق المالية ما فيه الكفاية . ثالثها - أن يتبل إيداع ما يحصل من التنفيذ خزانة المحكمة أو تسليم الشيء المأمور بتسليمه في الحكم أو الأمر إلى حارس مقتدر وهذا النوع الأخير قد ابتدعه المشرع حديثا .

وبما انه يبدو للمحكمة أن الكفالة التي اختارها المستشكل ضده وهي تقوم على كفالة نفسه شخصيا لا تعتبر كفالة بالمعنى المقصود قانونا طالما انه لم يودع خزانة المحكمة من النقود والأوراق المالية ما فيه الكفاية وطالما انه لم يقدم كفيلًا مقتدرا لأن كفالة الشخص لنفسه كفالة مجردة تتنافر ومنطق الكفالة بوجوبها وما الكفالة التي تقصدها المادة ٤٧٥ من قانون المرافعات إلا ضرباً من ضروب الكفالة القضائية ويلوح انه كان يتعين على المستشكل ضده إذا هو ما أراد أن يلجأ إلى سواء لكي يكفله أن يودع خزانة المحكمة من النقود والأوراق المالية ما فيه الكفاية . أما ان يعلن خياره بكفالة لنفسه فقط فهو إجراء يبدو انه لا يعتبر كفالة . (راجع في ذلك التنفيذ للرحوم ابو هيف صفحة ٩٣ و٩٤ بند ١٣٧)

وبما انه يخلص عما تقدم انه لا معدى من القضاء بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه حتى يقدم المستشكل ضده كفالة بالمعنى المقصود قانونا أو تقول محكمة الموضوع كلتها فينا إذا كان الخيار الذي تقدم به المذكور يعتبر قانونا خيارا للكفالة أم لا . بقى بعد ذلك التنويه إلى انه وان كانت المادة ٤٧٧ من قانون المرافعات تنص على انه لذي الشأن خلال الثلاثة الأيام التالية لإعلان خيار الملتزم بالكفالة ان ينازع في اقتدار الكفيل أو الحارس أو في كفاية ما يودع يد ان ذلك لا يعنى شيئاً في مقام النزاع المطروح لا شيء . سوى لأن المنازعة التي حدد لها هذا الميعاد حتى إذا ما انقضت أضحت الحكم واجب التنفيذ طبقاً لنص المادة ٤٧٨ من قانون المرافعات هذه المنازعة إنما تنصب أساساً على المجادلة في اقتدار الكفيل أو الحارس أو كفاية ما يودع .

وبما انه من اجل ذلك فلا محل بتاتا للتقيد بهذا الميعاد طالما ان المستشكل ضده لم يقدم كفيلًا أو حارساً ولم يودع أوراقاً أو أموالاً إذا ان الكفالة التي أعلن بها المستشكل لا تعتبر فيما يبدو كفالة قانونية حتى يصح القول بإمكان المنازعة في كفايتها وواقع الأمر أن المستشكل ضده قد اتجه فيما يلوح إلى تنفيذ الحكم دون تقديم الكفالة .. يضاف إلى ذلك كله ان المستشكل ضده لما يقم بعقد باستصدار أمر بتقدير المصروفات من قاضي الأمور الوقفية طبقاً لنص المادة ٣٦٢ من قانون المرافعات بسبيل تعيين مقدار هذه المصروفات لاسمها وان المادة ٤٥٩ من قانون المرافعات نصت على انه لا يجوز التنفيذ اقتضاء لحق غير محقق الوجود أو غير معين المقدار أو غير حال الاداء . - راجع مجلة المحاماة السنة ٢٨ عددان ٨٧ رقم ٢٨٠ صفحة ٨٢١ -

من نواحى نشاطه فضلا عن الموطن المختار .
٣ - المكان الذى يباشر فيه المحامى
مهنته هو موطن أعمال قاصر على هذه الناحية
من نشاطه ولا يعتبر موطناً فيما هو خارج
عن نشاطه الذى يؤديه فى مكتبه .

المحكمة

وبما ان المدعى رفع هذه الدعوى قبل المدعى
عليها طالباً الحكم بتمكينه من رفع الاجزاء
الباقية من الماكنة المقامة بناحية الجزيرة
الشعراء من أعمال مركز الصف مديرية الجيزة
واستبدالها بالماكنة الجديدة التى اشترأها . وقد
اعلن المدعى عليها بعريضة افتتاح الدعوى
الاول بمكتبه الذى يباشر فيه مهنته المحاماة
والسكائن بشارع محمد بك فريد رقم ١٥٧ قسم
عابدين والثانى بمسكنه الكائن بمديرية الجيزة
وبما ان المدعى عليها دفعا الدعوى ابتداء
بعدم اختصاص هذه المحكمة محلياً بنظرها اذ ان
كلا من المدعى عليها يقيم بدائرة مديرية الجيزة
وان كان قد اعلن اولها بمكتبه الذى يباشر فيه
مهنة المحاماة وهذا لا يعتبر موطناً له يتحدد
الاختصاص بتمتضاه وقد سلم المدعى بأن
المدعى عليه الاول يقسم بالجيزة وقد اعلنه
بمكتبه الذى يباشر فيه مهنته

وبما ان المحكمة ترى بادية ذى بدء
قبل التعرض لهذا الدفع ان تحدد الاختصاص
المحلى للدعوى المستعجلة اذ ان المشروع قد نص
فى قانون المرافعات الحالى على قاعدة كان معمولاً
بها فى الفقه والقضاء تحت ظل القانون القديم رغم
عدم وجود نص فيه . إذ جاء فى المادة ٦٦ من
قانون المرافعات الحالى على ان الدعوى المتضمنة
اتخاذ اجراء وقتى يكون الاختصاص للمحكمة
التي يقع فى دائرتها موطن المدعى عليه أو المحكمة
المطلوب حصول الاجراء فى دائرتها - أى

وبما انه يتعين بناء على ما تقدم القضاء بوقف
تنفيذ الحكم المستشكل فيه ١٦ سنة ١٩٤٨ تجارى
كلى و٩٦٣ سنة ١٩٤٨ تظلم حتى يقدم المستشكل
ضده كفالة جديدة ويستصدر امراً بتقدير
المصروفات او بقول قضاء الموضوع كلفته فى صحة
الاجراء الذى اعتبره كفالة .

وبما انه عن مصروفات الاشكال فلا مراة
فى إلزام المستشكل ضده بها طبقاً لنص المادة
١/٣٥٧ من قانون المرافعات

وبما ان النفاذ المعجل وبغير كفالة واجب
بقوة القانون اكل ما تقتضى به هذه المحكمة وفقاً لنص
المادة ١/٤٦٦ من قانون المرافعات فيتعين شمول
الحكم به ولا ترى المحكمة ثمت ما يحدوها الى
النص عليه فى منطوق حكمها او تقييده بكفالة

(قضية اشكال فوزى عازر ضد احمد افدى محمد
ابراهيم البشيشى رقم ٢٣٥٥ سنة ١٩٥٠ رياسة حضرة
القاضى محمد أمين حماد)

٢٤٦

محكمة الامور المستعجلة بالقاهرة

٢٠ أغسطس سنة ١٩٥٠

١- لاتخاذ اجراء وقتى ترفع الدعوى امام امام محكمة
المدعى عليه أو محكمة موضع تنفيذ الاجراء

٢ - الموطن العادى هو محل الإقامة - وموطن
أعمال محل نشاطه .

المبادئ القانونية

١ - الدعوى المتضمنة إتخاذ اجراء
وقتى تكون من اختصاص إحدى المحكمتين
الاولى التى يقع فى دائرتها موطن المدعى
عليه والثانية التى يطلب إتخاذ الاجراء الوقتى
فى دائرتها .

٢ - للشخص موطن عادى وهو الذى
يقيم فيه عادة على وجه الاستقرار وموطن
أعمال وهذا يكون مقصوراً على ناحية معينة

الدعوى الحالية لأن موضوعها خارج عن نشاطه الذي يؤديه في مكتبه الخاص بمباشرة مهته كحام اذ يتعلق بنزاع خاص لاصلة له بمهنته .

وبما انه تبعاً لذلك وعملاً بالمادة ٦٦ من قانون المرافعات فان الاختصاص المحلى في الدعوى الحالية هو الجيزة اذ أن موطن المدعى عليها في هذا المكان فضلاً عن ان الاجراء الوقى المطلوب وهو استبدال ما كينة بأخرى يقع بدائرة مديرية الجيزة أيضاً ومن ثم ففى الحالين لا اختصاص لهذه المحكمة محلياً بنظر الدعوى الحالية .

وبما انه لذلك يكون الدفع في محله ويتعين قبوله والحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى

وبما انه لا مراعاة في الزام المدعى بالمصروفات عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات

(قضية الشيخ محبوب سليمان منصور ضد الاستاذ محمود افس لطيف الحامى واخر رقم ٢٥٧٥ سنة ١٩٥٠ رئاسة حضرة القاضي عبد الحميد فراج)

٢٤٧

محكمة الامور المستعجلة بالقاهرة

١٧ اكتوبر سنة ١٩٥٠

١- يختص قاضى الامور المستعجلة بالاشكالات فى الحجوز الادارية

٢- طلب الغاء الحجز لاسباب موضوعية . لا اختصاص للقضاء المستعجل

المبادئ والقانونية

١ - قاضى الامور المستعجلة يختص بالحكم فى الاشكالات التى تعترض تنفيذ الحجوز الادارية .

٢ - لا يختص قاضى الادور المستعجلة

بالحكم بالغاء الحجز اذا بنى طلب الغاء على اسباب موضوعية .

ان الدعوى المتضمنة اتخاذ اجراء وقى كالدعوى الحالية تكون من اختصاص احدى المحكمتين الآتيتين : ١- المحكمة التى يقع فى دائرتها موطن المدعى عليه وهذا اعمال للاحكام العامة فى الاختصاص المحلى - ب- المحكمة التى يطلب اتخاذ الاجراء فى دائرتها باعتبارها اقرب المحاكم الى محل النزاع وأقدرها على إصدار الحكم بالاجراءات المطلوبة بشأنه وتنفيذ هذا الحكم فى أقصر وقت

وبما ان موطن المدعى عليه عرفه التقنين المدنى الحالى فى المادة ٤١ منه بأنه هو المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة - كما نص فى المادة ٤١ منه على انه يعتبر المكان الذى يباشر فيه الشخص تجارة أو حرفة موطناً بالنسبة الى ادارة الاعمال المتعلقة بهذه التجارة أو الحرفة

وبما انه يتبين من هاتين المادتين - وقد اخذها المشرع من التقنين المدنى الالماني والتقنين السويسرى - هتياً مع مقتضيات الحياة العملية ومبادئ الشريعة الاسلامية - ان للشخص موطناً عادياً وهو المكان الذى يقيم فيه عادة على وجه الاستقرار وموطن اعمال وهذا يكون مقصوراً فقط على ناحية معينة من نواحي نشاطه - فالمكان الذى يباشر فيه الشخص تجارة أو صناعة أو حرفة يعتبر بالنسبة الى الغير موطناً له فيما يتعلق بادارة اعمال هذه التجارة أو الصناعة أو الحرفة فقط هذا فضلاً عن الموطن المختار الذى لا محل للعرض له .

وبما انه تطبيقاً لهاتين المادتين فموطن المدعى عليها هو الجيزة حيث يقيم عادة على وجه الاستقرار - أما حيث يوجد مكتب المدعى عليه الاول الذى يباشر فيه مهنة المحاماة فهو موطن أعمال قاصر على هذه الناحية من نشاطه ولا يمتد الى سواها وبالتالي فلا يعتبر موطناً بالنسبة اليه فى

تنفيذهما حتى يفصل في الطعن المرفوع منهما قبل
مصلحة الضرائب على القرار المعلن إليهما بتاريخ
١٩٥٠/٦/٢١

وبما ان المدعين استندا بادی، ذي بدء
إلى أن سنواتها متداخلة ولا علاقة لها بالسنوات
الميلادية وإن القانون قد أخذ بهذا النظر وقد
أخذت مصلحة الضرائب بذلك أيضا في المنشور
الصادر منها تحت رقم ٢٨٤ سنة ١٩٥٠ وأنه وفقا
لإخطارات مصلحة الضرائب التي انتهت فيها إلى
اعتبار سنة ١٩٤٧ تنتهي في ١/٣١/١٩٤٧ أي أن سنة
١٩٤٠ تنتهي في ١/٣١/١٩٤٠ وهكذا بالنسبة إلى
السنوات التالية وعملا بالقانون رقم ٢٩ سنة ١٩٤٧
والخاص بتعديل المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤
سنة ١٩٣٩ فإن الضرائب المطالب بها تسقط في
١/٣١/١٩٥٠ وحتى هذا التاريخ لم تكن التنبيهات
قد صدرت من الإدارة المحلية ومن ثم يكون
سند التنفيذ منعدماً لسقوط الحق في الضرائب
التي تدعيها المصلحة .

وبما ان المدعى عليهم دفعوا الدعوى بادی،
ذی بدء بعدم اختصاص القضاء المستعجل
واستندوا في ذلك إلى أن الحجز قد توقع مستوفيا
أركان صحته والاضاع الشككية - فلا يجوز
الحكم بعدم الاعتداد به أو وقفه لأن مثل هذا
الحكم هو في الواقع حكم بوقف
تنفيذ قرار لجنة الضرائب وهو ما يخرج عن
اختصاص القضاء المستعجل - اما من ناحية
الموضوع فقد نصت المادة ٥٢/٢ من القانون
رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ على أن تعلن اللجنة الممول
بمعاذ الجلسة قبل انعقادها بخمسة أيام على الأقل
وذلك بخطاب موصى عليه مع علم الوصول لإبداء

٣ - سقوط الحق في المطالبة بالضريبة
المتوقع الحجز من أجلها هو سبب موضوعي .
٤ - التقادم آیا كانت مدته ليس
سببا لانهضاء الالتزام بل هو وسيلة لسقوطه .

المحكمة

وبما ان وقائع الدعوى حسبما استظهرتها
المحكمة تجمل في أن المدعين يمتلكان مصبغتين
الاولى باسم مصبغة ليونيز والاخرى باسم المصبغة
الامريكانى وقد قامت مأمورية الضرائب المختصة
بتقدير أرباحهما عن السنوات اعتباراً من
١/٩/١٩٣٨ حتى ١/٣١/١٩٣٩ و ١/٩/١٩٤٠ و ٤١/
٤١/٤٢ و ٤٢/٤٣ و ٤٣/٤٤ و ٤٤/٤٥ و
٤٥/٤٦ و ٤٦/٤٧ والمادة من ١/٢/١٩٤٧
حتى ١/٣٠/١٩٤٧ وأخطرت المدعين بهذا
التقدير بتاريخ ١٠/١/١٩٤٩ بموجب النموذج
رقم ١٩ ضرائب وبتاريخ ١٩/٢/١٩٤٩ بموجب
النموذج رقم ٢٠ ضرائب وقد اعترض المدعيان
على هذا التقدير فأحيل الاعتراض على لجنة
تقدير الضرائب السادسة وأخطر المدعيان بذلك
بتاريخ ٩/٤/١٩٥٠ بموجب النموذج رقم ٢٢
وحدد لاجتماع اللجنة تاريخ ١٩/٤/١٩٥٠
وبتاريخ ٢١/٦/١٩٥٠ أخطر المدعيان بقرار
لجنة الضرائب وبتاريخ ٢٦/٦/١٩٥٠ أخطر
المدعيان بوفاء الضرائب المستحقة عن السنوات
٤٠/٤١ و ٤٢/٤٣ و ٤٣/٤٤ و ٤٤/٤٥ و ٤٥/٤٦
ثم تلا ذلك توقيع الحجز بتاريخ ٢٨ و ٢٩/٦/١٩٥٠
وتحديد يوم للبيع فرفع المدعيان الدعوى الحالية
انتهيا في عريضة افتتاحها إلى طلب الحكم أصليا
بعدم الاعتداد بالحجزين سألني الذكر المتوقعين
بتاريخ ٢٨ و ٢٩/٦/١٩٥٠ واحتياطيا إيقاف

التي توقعها الحكومة بطريقة إدارية على العقارات والمنقولات نظير تحصيل أموالها إذا بنيت الاشكالات على بطلان في الاجراءات أو على التخالص أو براءة الذمة أو غير ذلك — إنما تنعدم ولايته إذا أسست على وجوب أو عدم وجوب دفع الضرائب المحجوز من أجلها أو على المنازعة في مقدار ما يجب دفعه منها — إذ أن تنفيذ القرارات الصادرة من الهيئة الإدارية أو ذات الوظيفة الخاصة يعيده إلى حين تطبيق القانون المدني إذا كان قد وقع بطريق من طرق التنفيذ العادية فإذا اختارت الإدارة طريق التنفيذ المدني فتد غيرت في معنى ما صنعه العمل الإداري وخولت بذلك الاختصاص للحاكم المدنية وفضلاً عن ذلك فقد نصت المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٢٩ على أن الطعن في قرار لجنة التدبير يكون أمام المحكمة الابتدائية وبالتالي فلقاضى الأمور المستعجلة سلطة التدخل مؤقتاً إذ أنه كآية هيئة قضائية أخرى ، قاض اختصاصه ، تطبيقاً للقاعدة العامة بأن قاضى الأصل هو قاضى الفرع ومن ثم يختص بالفصل فيما إذا كان النزاع في موضوعه من اختصاص المحكمة الابتدائية

وبما أن مناط اختصاص قاضى الأمور المستعجلة قد فصلته المادة ٤٧٩ / ١ من قانون المرافعات إذ نصت على أن ما يعرض في التنفيذ من اشكالات يرفع إلى قاضى الأمور المستعجلة إذا كان المطلوب اجراء وقتياً أما موضوع هذه الاشكالات فيرفع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم .

وبما أنه على ضوء هذه المادة فلا يختص قاضى الأمور المستعجلة في الحكم بإلغاء الحجز الذي تم طبقاً للأوضاع القانونية الشككية بسند

أقواله بنفسه أو بوكيل عنه إذا شاء وتنص المادة ٩٦ من القانون المذكور على أن يكون للاعلان المرسل بخطاب موصى عليه مع علم الوصول قوة الاعلان الذى يتم عادة بالطرق القانونية وقد أخطر أحد المدعين بالحضور أمام اللجنة على النموذج ٢٢ ضرائب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول وذلك بتاريخ ٩/٤/١٩٤٩ والتكليف بالحضور أمام اللجنة يعتبر سبباً لقطع التقادم لأنه في حكم المطالبة القضائية إذ أن اللجنة هي المرحلة الاولى للفصل في النزاع بين المصلحة والممول وما تصدره اللجنة من قرار في هذا النزاع هو الذى يعتبر واجب الاداء بنص المادة ٢/٥٣ فضلاً عن أنه وجه إلى المدعين قبل ذلك النموذجان ١٩ و ٢٠ و ضرائب بخطابات موصى عليها مع علم الوصول وهي إجراءات تقطع التقادم وقد خالفوا المدعين أيضاً في مبدأ السنوات المطلوب عنها الضرائب وفي نهايتها وبالتالي احتساب المدة المسقطه للضريبة وانتهوا في دفاعهم إلى أن المدعين قد تنازلاً عن التمسك بالتقادم أيضاً بالخطاب الموجه منهما إلى المدعية بتاريخ ٢٣ / ٦ / ١٩٥٠ أى بعد إعلانها بقرار اللجنة في ٢١ / ٦ / ١٩٥٠ وقبل رفعهما الطعن على هذا القرار بتاريخ ٢٧ / ٦ / ١٩٥٠ وبما أن المحكمة ترى بادية ذى بدء أن تحدد مدى ولايتها بالفصل في النزاع الخالى وبالتالي مدى اختصاصها

وبما أن مبنى الدعوى الحالية هو الاعتراض على الحجزين الإداريين المتوقعين بتاريخ ٢٨ / ٦ / ١٩٥٠

وبما أن قاضى الأمور المستعجلة يختص بالحكم في الاشكالات التي تعرض تنفيذ الحجز الإداري

الموضوع لمساس ذلك بأصل الحق المتنازع عليه بين الطرفين .

وبما ان الطلب الاحتياطي وهو إيقاف التنفيذ فانه يدخل في ولاية القضاء المستعجل المحكم به لانه اجراء وقى لا يمس أصل الحق المتنازع عليه والذي يبقى سليما حتى يفصل فيه من محكمة الموضوع ولقاضي الامور المستعجلة سلطة في بحث مستندات الطرفين وتحقيق دفاعهما وحقوقهما وتقدير كل ذلك لمعرفة أيهما أحق بحمايته المؤقتة بالاستمرار في التنفيذ أو الايقاف

وبما ان طرفي الخصومة قد اختلفا في احتساب بداية ونهاية السنة المالية للشركة وبالتالي بداية مدة السقوط القانونية

وبما ان المدعين قرروا في مذكرتهما الأولى انهما يتبعان نظام السنوات المتداخلة واستنداف ذلك إلى منطوق قرار لجنة التقدير المبلغ اليهما في ٢١/٦/١٩٥٠ إذ أنه عن السنوات (١) ٤٠ / ٤١ (٢) ٤٢ / ٤٣ (٣) ٤٤ / ٤٥ (٤) ٤٤ / ٤٥ (٥) ٤٦ / ٤٧ (٦) من ١/٢/١٩٤٧ حتى آخر يونيو سنة ١٩٤٧ وذلك حسبما جاء بمذكرتهما أي ان سنة ١٩٤٠ قد انتهت في ٣١/١/١٩٤٠ و ١٩٤١ قد انتهت في ٣١/١/١٩٤١ وهكذا حتى سنة ١٩٤٥ فتنتهى في ٣١/١/١٩٤٥ وبالتالي فقد انقضت مدة السقوط حسب القانون رقم ٢٩ الخاص بتعديل المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ أي سقط حق الحكومة في المطالبة بالضريبة المستحقة والمتوقع الحجز من اجلها في ٣١/١/١٩٥٠ وحتى هذا التاريخ لم تكن التنبيهات قد صدرت من الادارة المحلية بالقاهرة وهكذا بالنسبة لباقي السنوات المتداخلة حتى سنة ١٩٤٥

وبما ان المدعى عليهم قرروا بمذكرة محامى

واجب التنفيذ إذا بنى طلب الالغاء على أسباب موضوعية أما إذا بنى طلب الالغاء على بطلان الحجز بطلانا جوهريا لعدم استيفاء الأوضاع الشكلية التي يوجبها القانون لصحته أو الأركان الجوهرية اللازمة لقيامه فيدخل في ولاية القضاء المستعجل في هذه الحالة الحكم بإلغائه أو بطلانه لعدم تولد أي حق للحاجز يضار من الحكم الصادر بالبطلان .

وبما ان السبب الذي بنى عليه الاشكال وهو سقوط حق المدعى عليهم في المطالبة بالضريبة المتوقع الحجز من اجلها هو سبب موضوعي وليس بركن من أركان الحجز الجوهري اللازمة لقيامه إذ أن التقادم أيا كانت مدته ليس سببا لانقضاء الالتزام بل هو وسيلة لسقوطه فلا يسقط الدين إلا اذا تمسك المدين بالتقادم ولا يجوز للقاضي أن يسقط الدين من تلقاء نفسه إذا لم يطلب منه المدين ذلك وإذا أوفى المدين الدين بعد انقضاء مدة التقادم دون أن يتمسك بسقوط الدين فان هذا يعتبر تنازلا منه عن التقادم كما ان المدين يستطيع التنازل عن التقادم إذا تمت مدته ولا وجه للمقارنة في ذلك بسقوط الحكم الغيابي حسبما ذهب المدعيان في مذكرتهما الأولى إذ أن عدم تنفيذ الحكم الغيابي في بحر المدة القانونية من شأنه أن يسقط هذا الحكم بقوة القانون de plien droit ولا يتوقف هذا السقوط على دعوى يرفعها المحكوم عليه بل لا يلزم الطعن فيه بالمعارضة .

وبما انه لذلك يكون الطلب الأصلي الخاص بالحكم بعدم الاعتداد بالحجزين المتوقعين بتاريخ ٢٨ و ٢٩/٦/١٩٥٠ بمنأى عن اختصاص قاضي الامور المستعجلة لانه بنى على سبب موضوعي والفصل فيه من اختصاص قاضي

الضرائب المحددة هي حتى سنة ١٩٤٧ فقط ولم يقل أحد إن الفترة الأخيرة هي عن سنة ١٩٤٨ وإن قرار اللجنة والذي على أساسه نبه على المدعين بالوفاء يبدأ من سنة ١٩٤٠ فلو تمسينا تصاعديا أو تنازليا لانتبهنا إلى أن الفترة من ١ / ٢ / ١٩٤٧ حتى ٣١ / ٦ / ١٩٤٧ هي عن سنة ١٩٤٧

وبما ان المحكمة تنتهى إلى أن الظاهر من مستندات الطرفين ومن خطاب المدعين سالف الذكر أن سنة ١٩٤٠ وهى السنة الاولى المطالب بالضرائب المستحقة عنها تبدأ من ١/٢/١٩٤٠ وتنتهى فى ٣١ يناير سنة ١٩٤١

وبما ان استناد المدعين إلى الكتاب الدوري رقم ٢٨٤ الصادر في ١٩٥٠/٦/٢٠ لا يقدم شيئاً لاجاء به ان الضريبة المستحقة عن السنوات ١٩٤٠ الى ١٩٤٥ تسقط على الرأي الاحوط في موعد غايته ١٩٥٠/١٢/٣١ وقد يسقط قبل ذلك بالنسبة للمولين ذوى السنين الضرائية المتداخلة والظاهر من هذا الكتاب انه اعتبر سنة ١٩٤٠ أصلاً تبدأ في ١ - ١ - ١٩٤٠ وتنتهى في ٣١ - ١٢ - ١٩٤٠ وبذلك تسقط الضريبة المستحقة عن هذه السنة في ٣١ - ١٢ - ١٩٥٠ وقد تسقط قبل ذلك بأن للسنوات المتداخلة إذا اعتبرت بداية سنة ١٩٤٠ قبل ١ - ١ - ١٩٤٠ وهذا طبعى

و بما ان القانون رقم ٢٩ سنة ١٩٤٧ الخاص
بتعديل المادة ٩٧^٢ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩
تنص على ان حق الحكومة لا يسقط في المطالبة
إلا بمضى عشر سنوات بالنسبة لسنوات ٣٨ و ٣٩
و ٤٠ وتسع سنوات لسنة ١٩٤١ وثمانى سنوات
لسنة ١٩٤٢ وسبع سنوات لسنة ١٩٤٣ وست
سنوات لسنة ١٩٤٤

٢٤٨

محكمة الامور المستعجلة

٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٠

١ - حق التقاضى لكل ذى مصلحة بها والوارث الظاهر مصلحة جديدة من رفع دعوى حراسة اُعلى التركة . ولا يمنع جهله بمفردات التركة من رفع هذه الدعوى

٢ - حصر التركة للقاضى المستعجل تكليف الحارس بهذه الامور

المبادئ القانونية

١ - الاصل أن لكل ذى مصلحة الحق فى التقاضى أمام القضاء المستعجل .

٢ - للوارث الظاهر مصلحة جديدة فى رفع دعوى حراسة على أعيان التركة .

٣ - جهل الوارث الظاهر بمفردات التركة لا يشل اختصاص قاضى الامور المستعجلة فى اتخاذ الاجراءات الوقتية التى يراها .

٤ - حصر التركة أو جردها هو إجراء مؤقت يدخل فى ولاية القضاء المستعجل تكليف الحارس بالقيام به .

المحكمة

دبما ان وقائع الدعوى حسبما استظهرتها المحكمة تجمل فى أنه بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٥٠ توفيت الأنسة ليليان كوهين الشهيرة بكامباليا فى حادث سقوط الطائرة التابعة لشركة الخطوط الجوية العالمية الأمريكية عن تركة هى عبارة عن أثاث مسكنها الكائن بعمارة الإيمويليا وتحف وحلى ومجوهرات وسيارات كانت تفتنها فضلا عن أموالها المودعة بالبنوك وحقوقها لدى الشركات السينمائية وغير ذلك مما لم يتمكن

دوبما انه لذلك فالظاهر مما تقدم أن حق الحكومة فى المطالبة بسنة ١٩٤٠ يسقط بالنسبة للشركة المدعية فى ٢١ - ١ - ١٩٥١ وكذلك بالنسبة للسنوات التالية حتى سنة ١٩٤٥ او على الأقل فى ٢١ / ١٢ / ١٩٥٠ فاذا أخذ بالسنوات الميلادية لا المتداخلة وبالتالي فلم ينقض ميعاد السقوط بعد

دوبما انه فضلا عن ذلك فالدفع بالتقادم يجوز التنازل عنه صراحة أو ضمناً وقد تبين من الاطلاع على خطاب المدعين الموجه إلى المصلحة بتاريخ ٢٣ / ٦ / ١٩٥٠ بعد إخطاره بقرار اللجنة وقبل الطعن على هذا القرار أنه التمس فيه خصم استهلاك الانشاءات المستحدثة من صافي الربح الاستثنائي عند الربط وتطبيق الضريبة الخاصة وهذا ما حدا بالمدعى عليهم إلى اعتباره متنازلاً عن الدفع بالتقادم على فرض صحته إذ لم يعترض على الضريبة ووجوبها سوى من ناحية أشار إليها فى كتابه سالف الذكر

دوبما ان المحكمة تنتهى الى أن الأساس الذى بنى عليه الاشكال لا يؤيده ظاهر المستندات ولا سند له من الواقع ولا رداء له من الصواب والجدية ومن ثم فلا محل لفرض انقضاء المستعجل حمايته المؤقتة للدعوى

دوبما انه لذلك يتعين الحكم برفض الاشكال وبصفة مستعجلة بالاستمرار فى التنفيذ

دوبما انه لا مراء فى إلزام المدعين بالمصروفات ودوبما أن النفاذ المعجل وبلا كفالة واجب بقوة القانون لاحكام هذه المحكمة استنادا إلى نص الفقرة الأولى من المادة ٤٦٦ من قانون المرافعات

(قضية ارتو بلكدانيان وآخر بمفتها ضد حفرة صاحب المال وزير المالية بصفته وآخرين رقم ٢٢١٨ سنة ١٩٥٠ برئاسة حفرة القاضي عبد الحميد فراج)

من الاجراء المطلوب وكفى والسبب في ذلك يرجع إلى أمرين - الأول - طبيعة الاستعجال وما يجب له من اجراءات سريعة لدرء الخطر الطارىء - والثاني - عدم تأثير الاحكام أو القرارات المستعجلة على الموضوع أو أصل الحق الذي يبقى دائماً سليماً .

وبما ان المدعى مصلحة جدية من رفع الدعوى الحالية باعتبار انه وارث ظاهر للمتوفاه يُصرف النظر عن منازعة المدعى عليها في ذلك تحقيق ذلك من شأن المحكمة المختصة وإلى أن تنتهى فمن مصلحة المدعى إتخاذ الإجراءات التحفظية نحو تركه المتوفاه خشية ضياعها أو تبديدها ويمكن ان تقوم وراثة المدعى على أساس من الجدية وهذا متوافر في الدعوى الحالية استناداً إلى ظاهر المستندات المقدمة من المدعى وإلى التجاء المدعى عليها إلى المحكمة الشرعية لإثبات وراثتها وتدخل المدعى في دعواها - أما الحكم بإثبات وراثة المدعى وبالتالي بصفته فهو أمر خارج عن ولاية هذه المحكمة ولا يختص بذلك غير قاضى الأحوان الشخصية ومن ثم فلا يختص قاضى الأمور المستعجلة بالفصل في اندفع بعدم قبول الدعوى الذى يستند إلى عدم أحقية المدعى في التركة .

وبما ان المدعى عليها دفعت الدعوى أيضاً بعدم اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بنظرها إذ أن المدعى لم يذكر تفصيلات مفردات التركة المطلوب إتخاذ إجراءات الحراسة بشأنها .

وبما ان اختصاص قاضى الأمور المستعجلة للحكم في دعوى الحراسة مشروط بتوافر عناصرها وهى النزاع والخطر الذى يتوافر معه الاستعجال .

المدعى من حصره وقد وضعت المدعى عليها يدها على أعيان الشركة وموجوداتها وأخذت في إخفاء ما وصلت يدها اليه ورفعت دعوى أمام محكمة عابدين الشرعية تطالب فيها بإثبات وراثتها على أساس أنها الوارثة الوحيدة فتدخل المدعى بوصف كونه عمماً شقيقاً للمتوفاه وهو يرث مع والدتها وقدم إثباتاً لذلك صورة رسمية من محضر جلسة محكمة عابدين الشرعية فى القضية رقم ٤٦٤ سنة ١٩٥٠ بتاريخ ١٠ / ٧ / ١٩٥٠ الدالة على تدخله وقد أجلت هذه الدعوى لجلسة ١٩٥٠ / ١٠ / ٣١ لاتمام التحريات كما قدم شهادة من ديوان حاخاخانة الطائفة الإسرائيلية بالإسكندرية بتاريخ ١٠ / ٩ / ١٩٥٠ تحت رقم ٥٤٢٦٦ تتضمن ان والد المتوفاه يدعى فكتور بن بخور كوهين وقدم شهادة أخرى بتاريخ ١٠ / ٩ / ١٩٥٠ تحت رقم ٥٤٢٦٥ تتضمن أنه ابن بخور بنيامين كوهين وأراد أن يستدل من الشهاداتين أنه ووالد المتوفاه أشقاء وقد انتهى المدعى في دعواه الحالية إلى طلب تعيين حارس قضائى على أموال تركه المرحومة ليليان كوهين الشهيرة بكاملها الثابتة والمنقول منها تكون مأموريته حصر التركة وإثبات مفرداتها ثم إدارتها واستغلالها وإيداع صافي ريعها خزانة المحكمة حتى تتم إجراءات اثبات الوراثة .

وبما ان المدعى عليها دفعت الدعوى بلسان محاميها بادىء ذى بدء بعدم قبولها لرفعها من غير ذى صفة إذ لا صلة تربط المدعى بالمتوفاه ومن ثم بالتركة .

وبما ان الأصل ان لكل ذى مصلحة الحق فى التقاضى أمام القضاء المستعجل وطلب الحكم بالإجراء المؤقت الذى يراه حافظاً لحقوقه ويمكن ان تكون لرافع الدعوى مصلحة محققة

نهائيا من المحكمة المختصة في النزاع المتعلق بأيلولة التركة وبيان المستحقين لها وعليه ابداع محضر الجرد ملف الدعوى وتقديم كشف بحساب الايرادات والمصروفات مؤيدا بالمستندات قلم الكتاب كل ثلاثة أشهر

وبما ان دفاع المدعى عليها بأن حصر التركة وجردها يخرج عن ولاية القاضي المستعجل لا يقوم على أساس سليم ويتنافى مع مالمقاضي الامور المستعجلة من سلطة الحكم بصفة مؤقتة في المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت وحصر التركة وجردها هو اجراء مؤقت يدع أصل الحقوق بين الطرفين سليما من كل عبث ولا يمس أصل الحق المتنازع عليه بين الطرفين . وبما انه عن مصروفات الدعوى فلا مراة

في اضافتها على عائق الحراسة لأنها اجراء كافل لحقوق طرفي الخصومة سواء

وبما ان النفاذ المعجل وبلا كفالة واجب بقوة القانون استنادا إلى نص الفقرة الاولى من المادة ٤٦٦ من قانون المرافعات ومن ثم فلا موجب للأمر به في الحكم

(قضية الخوجا سيزار ويجوز كوهين ضد الست اولجا ابتر رقم ٣٢١٠ سنة ١٩٥٠ رئاسة حضرة القاضي عبد الحميد فراج)

٢٤٩

محكمة الأمور المستعجلة

٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠

- ١ - اختصاص المحاكم الشرعية - اطلاقه فيما عدا ما يتصل بالمال بالنسبة للاجانب اذا ما تعلق النزاع بشخص دينه الاسلام
- ٢ - للمعاكم المدنية حق الرقابة على صحة أحكام جهات الاحوال الشخصية

المبادئ القانونية

١ - تختص المحاكم الشرعية بالفصل

وبما انه عن النزاع بين طرفي الدعوى فهو متوافر إذ يدعى المدعى انه وارث وقدم من المستندات ولجأ إلى المحكمة الشرعية المختصة بما يدل على أنه جاد في إدعائه وأنه عم شقيق للمتوفاة التي لم تترك سوى والدتها وقد نازعته هذه الأخيرة في صفته بل نازعته في أنه عم للمتوفاة وتربطه بها صلة قرى أي ان النزاع على أيلولة التركة قائم بين الطرفين .

وبما ان وضع يد المدعى عليها على التركة جميعها ومن بينها حلى ومجوهرات وتحتف واستثمارها بربيعها وبما يخشى معه اختفاء بعضها الأمر الذي يتوافر معه الخطر والاستعجال المبرران مع قيام النزاع للحراسة .

وبما ان جهل المدعى بمفردات التركة لا يشل اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في إتخاذ الإجراءات الوقية بل ان هذا التججيل يولد الاستعجال الشديد لاتخاذ إجراء يكون الغرض منه حماية الحقوق المتباينة على التركة والتوفيق بينها وصيانتها من العبث بما ترى معه المحكمة أن الدفع بعدم الاختصاص في غير محله ويتعين رفضه .

وبما انه في مقام اختيار شخص الحارس فترى المحكمة للخلاف بين الطرفين أن تقيم حارسا من الجدول على تركة المتوفاة على أن تكون مأموريته حصر جميع موجودات التركة من عقار ومنقول وغير ذلك من الأشياء المكونة لتركة المتوفاة وتحرير محضر جرد بها والمحافظة عليها وادارتها واستغلالها حسب طبيعتها وتحصيل ما للتركة من ديون وإيراد وذلك لحساب الورثة الشرعيين للمتوفاة وعنه بعد سداد الضرائب الأميرية والمصروفات الضرورية ايسداع صافي الربيع والايراد خزانة المحكمة حتى يفصل

ابنته واستند الحكم إلى أن المدعى أشهر إسلامه بتاريخ ٢٩ / ٩ / ١٩٤٩ لدى محكمة القاهرة الابتدائية الشرعية وثابت به أنه مسلم من ثلاث سنوات وبالتالي تكون المحكمة الشرعية هي المختصة دون سواها عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩١ سنة ١٩٣٧ وقد استأنفت المدعى عليها الأولى هذا الحكم وتفيد الاستئناف برقم ٢١٩٢ سنة ١٩٥٠ من مصر ولم يفصل فيه بعد واستندت إلى أنها أشرفت إسلامها بتاريخ ٢٠ / ٩ / ١٩٥٠ تحت رقم ٧٦١ وقد رفع المدعى الدعوى الحالية طالباً بإيقاف تنفيذ الحكم الصادر من القنصلية الفرنسية مستنداً في ذلك إلى أنه صدر من جهة لا ولاية لها وأنه سيرفع عنه استئنافاً .

د وبما أن أوجه البحث التي تثار في الدعوى الحالية هي ما يأتي :-

أولاً - مدى اختصاص المحكمة القنصلية بالفصل في النزاع الذي طرح عليها وهل يدخل هذا النزاع في ولاية المحاكم الشرعية أم لا ثانياً - مدى تأثير إعتناق المدعى الدين الاسلامي وأثره في اختصاص المحكمة القنصلية ثالثاً - مدى اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل في النزاع الحالي الخاص بطلب إيقاف تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة القنصلية .

د وبما أنه عن الوجه الأول فالنازعات والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية (عدا ما جعلت الولاية فيه للمحاكم الحسنية) الأصل أن المحكمة الشرعية هي الجهة ذات الاختصاص العام في هذه المواد فلا تخرج من ولايتها إلا ما أعطى الاختصاص به لجهة من جهات القضاء

في مسائل الأحوال الشخصية عدا ما يتصل منها بالمال بالنسبة للأجانب إذا ما تعلق النزاع بشخص دينه الاسلام .

٢ - إذا ما غير الانسان دينه أو مذهبه فلا يخضع من وقت التغيير إلا لأحكام هذا الدين أو المذهب الجديد .

٣ - للمحاكم المدنية وهي محاكم القانون العام سلطة الإشراف على أحكام جهات الأحوال الشخصية لتراقب صدورها في حدود اختصاصها فإذا ما خرجت عن حدود ولايتها فلا تنتج أحكامها أثراً قانونياً .

المحكم

د وبما أن وقائع الدعوى حسبما استظهرتها المحكمة تبين في أن المدعى عليها وهي فرنسية الجنسية رفعت دعوى قبل المدعى أمام محكمة فرنسا القنصلية بالقاهرة طالبة الحكم بالفرقة الجسدية على زوجها المدعى وأن يعهد اليها بحضانة ابنتها هيلين مع النفقة لها ولا بنتها وقد قضى في هذه الدعوى بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ بالفرقة وبأن يعهد إلى المدعى عليها الأولى بحضانة ابنتها هيلين وبنفقة شهرية قدرها خمسة عشر جنيهاً لها ولا بنتها وقد رفع المدعى دعوى أمام المحكمة الشرعية قبل المدعى عليها الأولى تقيدت تحت رقم ١٨٥٥ سنة ١٩٤٩ الواب إلى الشرعية انتهى فيها إلى طلب الحكم على زوجته المدعى عليها الأولى بضم ابنته منها اليه ودفعت المدعى عليها الأولى هذه الدعوى بعدم اختصاص المحكمة الشرعية بنظرها وقد قضى فيها بجلسته ٢٨ / ٦ / ١٩٥٠ برفض الدفع وبإلزام المدعى عليها الأولى بأن تسلم المدعى

الأخرى كالمحاكم المختلطة والمحاكم القنصلية وقد كانت هذه المحاكم تختص إذا كان القانون الواجب تطبيقه في مسألة النزاع هو قانون إحدى الدول العشرين المعتبرة أجنبية على أنه مع هذا فالاختصاص يكون للمحاكم الشرعية في بعض الأحوال .

ولو كان القانون الواجب تطبيقه قانون بلد أجنبي متى تعلق النزاع بشخص دينه الاسلام ذلك لأن الفقرة الرابعة من المادة ٢٥ من لائحة تنظيم المحاكم المختلطة والفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩١ سنة ١٩٣٧ قد نصت على أن الأجانب الذين ينتسبون إلى ديانة أو مذهب أو ملة لها محاكم مصرية مختصة بمواد الأحوال الشخصية يظلون خاضعين لقضاء تلك المحاكم في هذه المواد بنفس الشروط التي كانت مرعية في الماضي — ومعنى ذلك أن خضوعهم لمحكمة الأحوال الشخصية إنما يكون في الحدود التي كانت تشملهم فيها ولاية هذه المحكمة قبل الاتفاق على إلغاء الامتيازات — بالرجوع إلى ما كان عليه العمل في عهد الامتيازات الأجنبية يتضح أن المسلمين من رعايا الدول الممتازة أو المشمولة بحمايتها كانوا يتقاضون أمام المحاكم الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية التي لا تتصل بالمال كالموارث والوصايا أي المحكمة الشرعية تختص بالفصل في مسائل الأحوال الشخصية عدا ما يتصل منها بالمال بالنسبة للأجانب إذا ما تعلق النزاع بشخص دينه الاسلام وفي ٢٨ / ٨ / ١٩٤٩ صدر القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء فنص على اختصاص القضاء الوطني في مسائل الأحوال الشخصية وذلك بالنسبة إلى القضايا التي يكون أربابها من الأجانب وفق الفقرة الثانية من المادة ١٢ وهذه القضايا هي التي كانت تفصل في بعضها المحاكم

المختلطة وفي البعض الآخر المحاكم القنصلية قبل إنتهاء أجل القضاء المختلط وتنتهي المحكمة من ذلك إلى اختصاص المحكمة الشرعية بالفصل في النزاع الحالى وهو نزاع متعلق بالأحوال الشخصية التي لا تتصل بالمال إذ أنه يتعلق بأجنيين أحدهما يعتنق الدين الاسلامى وبالتالي يخرج عن ولاية المحاكم القنصلية .

وبما أنه عن الوجه الثاني فقد سار القضاء الوطنى وعلى رأسه محكمة النقض على أن الانسان إذا ما غير دينه أو مذهبه فلا يخضع من وقت التغيير إلا لأحكام هذا الدين الجديد أو هذا المذهب الجديد إذا ان الاعتقاد الدينى مسألة نفسية محضة لا يمكن لاية جهة قضائية البحث فيها إلا عن طريق المظاهر الخارجية الرسمية ولا ينبغي أن ينظر القضاء أيا كانت جهته إلا في توافر تلك المظاهر الخارجية الرسمية لاعتناق هذا الدين أو هذا المذهب فإذا كانت متوافرة وجب عليه قصر بحثه على النتائج المترتبة على هذا التغيير طبقاً لأحكام ذلك الدين أو المذهب الجديد — أما فيما يختص بالتقاضى فلا تأثير لتغيير الجنسية الطارىء على الدعاوى التي رفعت أو الأحكام التي صدرت فعلاً .

وبما أن الثابت من الاطلاع على الحكم الصادر من المحكمة القنصلية أنه صدر بتاريخ ١٤ - ١٠ - ١٩٤٩ عن دعوى رفعت في ٥ أبريل سنة ١٩٤٩ أى صدر الحكم ورفعت الدعوى بعد إعتناق المدعى الدين الاسلامى الذى اشهر فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ من محكمة القاهرة الابتدائية وبه أنه مسلم منذ ثلاث سنوات وبالتالي فالشريعة الواجبة التطبيق هي الشريعة الاسلامية والمحكمة ذات الولاية هي المحكمة الشرعية لان الدعوى القنصلية لم ترفع ويفصل فيها إلا بعد إعتناق المدعى

الدين الاسلامي وقد اعتنقت المدعى عليها الاولى
أخيراً هذا الدين فأصبحت مسلمين سوياً .

وبما انه عن الوجه الثالث جهات الاحوال
الشخصية هي هيئات ذات وظيفة خاصة ولا تخرج
عن اختصاصها إلا على حساب بعضها البعض
أو على حساب المحاكم المدنية واعتداء على
اختصاصها العام وبالتالي فالمحاكم المدنية وهي
محاكم القانون العام سلطة الاشراف على احكام
جهات الاحوال الشخصية لتراقب صدورها
في حدود اختصاصها فاذا ما خرجت عن حدود
ولايتها فلا تنتج احكامها أثراً قانونياً ولا تحوز
قوة الشيء المقضي به ومن ثم يحق للمحاكم المدنية
أن تقضي بإيقاف التنفيذ ولا يحدها في ذلك أن
يكون الحكم ابتدائياً أو انتهائياً ولا أن يكون
الحكم بما يحتمل تنفيذاً مائتاً ولا أن يكون قد
تنازعت الاختصاص هيئتان مختلفتان من جهات
الاحوال الشخصية - فيكفي ان يصدر من أحدها
حكم يقدر فيه القاضي عدم توافر اختصاصها
بإصداره ولقاضي الامور المستعجلة تبعاً لذلك
في تقدير اختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم
سلطة مطلقة

وبما ان المحكمة تنتهي من بحث هذه الاوجه

الثلاثة الى أن المحكمة القنصلية قد أصدرت
حكمها في النزاع المعروض عنها وهي ليست ذات
ولاية بسبب اعتناق المدعى الدين الاسلامي
قبل رفع الدعوى امامها بل وقد اشهر هذا
الاسلام قبل صدور الحكم منها فضلاً عن أن
القانون الواجب التطبيق هو أحكام الشريعة
الاسلامية التي لم تطبقها المحكمة القنصلية ومن
ثم فيكون طلب ايقاف تنفيذ الحكم الصادر من
المحكمة القنصلية في محله حتى يفصل نهائياً في النزاع
الموضوعي بين الطرفين

وبما ان المحكمة ترى ابقاء الفصل في المصروفات
موقتا حتى ينتهي النزاع موضوعاً بين طرفيه
فوقضى فيه على هدى ما يسفر عنه الحكم
الموضوعي

وبما ان انفاذ المعجل وبلا كفالة واجب
بقوة القانون لاحكام هذه المحكمة استناداً الى
نص الفقرة الاولى من المادة ٤٦٦ من قانون
المرافعات ومن ثم فلا موجب للامر به في الحكم.

(قضية يوسف سليمان موسى ضد السيد البيجرا
لاروز واخرين رقم ٣٤٥٨ سنة ١٩٥٠ رئاسة حضرة
القاضي عبد الحميد فراج)

قضاء المحاكم الجزئية

(القضاء المدني)

صريح بخلاف قانون المرافعات الجديد فإنه يسرى على ما لم يكن قد حصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل العمل به إلا ما استثنى بنص صريح في القانون

المحكم

د من حيث ان وقائع هذا الاشكال تلخص كما هي ثابتة من الاوراق في انه صدر حكم لصالح شركة زخريادس اخوان من محكمة مصر المختطة الابتدائية بتاريخ ٧ / ٢ / ١٩٣٥ في القضية المدنية رقم ١٩٦٠ سنة ٥٩ قضائية قضى بالزام عبد العال السيد الريدى ومعوذ عبد الله بأن يدفعوا على سبيل التضامن والتكافل مبلغ ١٣٥ ج و ٦٧٥ م مع الفوائد بواقع ٧ / . وقد أعلن هذا الحكم الى المدين مع التنبيه عليهما بالدفع بتاريخ ٢٣ / ٥ / ١٩٣٥ وتقدمت المستشكل ضدها بهذا الحكم في التوزيع رقم ٥٧٣ سنة ٦٢ قضائية الذى فتح بالمختطة بالقاهرة ضد عبد العال سيد الريدى وأخطرت المستشكل ضدها بالتوزيع النهائى بتاريخ ٣ / ١ / ١٩٣٩ وقامت باستصدار اختصاص عقارى على أموال المستشكل بتاريخ ١٧ / ٥ / ١٩٣٥ تحت رقم ٧٧٠ أسيوط وثابت ذلك بقم الرهون العقارية بمحكمة مصر المختطة وجدد بتاريخ ١٥ / ٥ / ١٩٤٥ تحت رقم ٣٦١ أسيوط (المستند رقم ٢ و ٣ من حافظة المستشكل ضدها المؤرخة ٨ / ٥ / ١٩٥٠) وقد رغب المستشكل ضدها أن ينفذ الحكم المنوء عنه آتفا قدمته للتنفيذ ولما أراد المحضر

٢٥٠

محكمة ملوى الوطنية

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠

- ١ — مجرد التنبيه بالدفع لا يقطع التقادم
- ٢ — طلب فتح باب التوزيع طبقا لقانون المرافعات السابق لا يقطع التقادم .
- ٣ — القانون المدنى السابق يحسب مدة التقادم بالتقويم الهجرى .

المبادئ القانونية

١ — ان التنبيه بالدفع لا يقطع التقادم إلا إذا سبقه تنفيذ وأن يكون بناء على حكم أو سند واجب التنفيذ

٢ — أن طلب فتح التوزيع والدخول فى توزيع سابق مع صدور القانون المدنى الجديد والعمل به لا يقطع التقادم لأن قانون المرافعات الملغى لم يوجب اعلان المدين باجراءات التوزيع وان الاعلان يترتب عليه قطع التقادم من غير شك

٣ — ان روح القانون المدنى المصرى القديم تملى بأن مدة التقادم تحسب بالتقويم الهجرى وان كل تقادم لم يكتمل بعد العمل بالقانون المدنى الجديد تحسب حسب نصوصه بالتقويم المذكور

٤ — ان القانون المدنى الجديد ليس له أثر رجعى ولا يسرى على المسائل السابقة على صدوره والعمل به إلا ما استثنى بنص

توقيع الحجز ضد المستشكل بتاريخ ١٩٥٠/٤/٢٤
اعترضه المستشكل وطلب إيقاف تنفيذه لأنه
قد سقط بمضى المدة الطويلة المقررة لسقوط
الديون وقد مضى من تاريخ صدوره أكثر
من خمس عشرة سنة وأوقف المحضر التنفيذ ورفع
الأمر إلى هذه المحكمة للفصل في أشكال
المستشكل -

ومن حيث أن المستشكل ضدها تدفع
هذا الاشكال بأن الحكم لم يسقط لأنه طبقا
لنص المادة ٢٨٣ من القانون المدنى الجديد
ينقطع التقادم بالمطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى
على محكمة غير مختصة وبالتنبيه وبالحجز وبالطلب
الذى يتقدم من الدائن لقبول حقه في تفليس
أو في توزيع وبأى عمل يقوم به الدائن للتمسك
بحقه أثناء السير في إحدى الدعاوى ومن ثم
فيكون التقادم الذى يسرى على سقوط الحق في
المطالبة بمقتضى الحكم المذكور قد انقطع بالتنبيه
الصادر من المستشكل ضدها الى المدعى بتاريخ
١٩٣٥/٥/٢٣ وإن المدة التى مضت من هذا
التاريخ حتى تاريخ قيام المحضر لتوقيع الحجز
لم تكتمل مدة خمس عشرة سنة بل تنقص شهرا
حسب التقويم الميلادى طبقا لنص المادة ٣ من
القانون المدنى الجديد كذلك انقطع التقادم مدة ثانية
بالطلب الذى قدمته المستشكل ضدها طالبة قبول
دينها في التوزيع الذى فتح ضد المستشكل بالمحكمة
المختطة بالقاهرة رقم ٥٧٣ سنة ٦٢ قضائية
وهو التوزيع الذى أعلنت قائمته النهائية
الى المستشكل ضدها فى ١/٣/١٩٣٩ والمستند
رقم ١ من حافظة المستشكل المؤرخة ٨ مايو
سنة ١٩٥٠ وأنه من سنة ١٩٣٩ حتى تاريخ
قيام المحضر للتنفيذ فى التاريخ السابق ذكره لم تمتد
مدة خمس عشرة سنة كذلك انقطع التقادم للمرة
الثالثة كما يقول المستشكل ضدها بالتجديد الذى

عمل بتاريخ ١٥/٥/١٩٤٥ عن الاختصاص
العقارى الذى سبق للمستشكل ضدها أن استصدرته
ضد المستشكل (المستند ٣ من الحافظة المذكورة)
لأن هذا العمل يظهر نية المستشكل كما يقول فى
التمسك بحقه كما تنص على ذلك المادة ٢٨٣ من
القانون المدنى

ومن حيث أنه للرد على ما دفعت به المستشكل
ضدها هذا الاشكال من حيث قطع التقادم
ترى المحكمة أن ترد على المسائل التى ذكرتها
حسب ترتيبها

أولا - أن القانون المدنى الجديد لا يكون
له أثر رجعى ولا يسرى على المسائل السابقة على
صدوره الا ما استثنى بنص صريح بخلاف
قانون المرافعات الجديد فإنه يسرى على ما لم
يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من
الاجراءات قبل العمل به الا ما استثنى بنص
صريح فى القانون ومن ثم فما ذهبت اليه المستشكل
ضدها فى الاستناد على نصوص القانون المدنى
الجديد لقطع التقادم لاجراءات اتخذت قبل
صدوره غير صحيح بل يجب الرجوع الى نصوص
القانون المدنى القديم. وواضح أن الحكم المختلط رقم
١٩٦٠ سنة ٤٩ قضائية المطلوب إيقاف تنفيذه صدر
بتاريخ ٧/٢/١٩٣٥ ومعلن بتاريخ ٢٣/٥/١٩٣٥
وصادر به أمر اختصاص بتاريخ ١٧/٥/١٩٣٥
وتجدد الاختصاص فى ١٥/٥/١٩٤٥ ولم
يحصل الشروع فى تنفيذه الا فى ٢٤/٤/١٩٥٠
وهو صادر فى مادة مدنية وبالزام المستشكل
بمبلغ ١٣٥ ج و ٦٧٣ م والفوائد القانونية مع
الزامه بالمصاريف والآتاعب ورفض ما عدا
ذلك من الطلبات ومن ضمنها النفاذ الذى
كان مطلوباً فى صحيفة الدعوى والحكم لا يصير
إنهايا الا بعد مضى المدة القانونية المحددة لمضى

دعويان في فرنسا وغير ذلك في مصر مذهبها انه لا يقطع التقادم لعدم نزوله منزلة الدعاوى التي من شأنها قطع التقادم وقد قالت المستشكل ضدّها إن المدة يجب احتسابها بالتقويم الميلادي حسب نص المادة ٣ من القانون المدني الجديد وأيضا نص المادة ٧ لأن التقادم لم يكتمل ولكن التقويم الهجري هو الواجب اتباعه لأنه حسب نص المادة ٨ من القانون المدني الجديد اذا قرر النص الجديد مدة للتقادم أكثر مما قرره النص القديم سرت المدة الجديدة من وقت العمل بالنص الجديد ولو كانت المدة القديمة قد بدأت أما اذا كان النص عن المدة التي نص عليها القانون القديم أقصر من المدة التي قررها النص الجديد فان التقادم يتم بانتضاء هذا الزمن وقد اتفق الفقه والقضاء على ان روح القانون المصري المدني القديم يقطع بأن مدة التقادم تحتسب بالتقويم الهجري ومن ثم فتحتسب مدة التقادم الباقية حسب التقويم الهجري حسب روح نص القانون المدني القديم وحسب ما اتفق عليه القضاء والفقه والمدة من تاريخ اعلان الحكم المطلوب ايقاف تنفيذه حتى تاريخ تنفيذه بتاريخ ١٩٥٠/٤/٢٤ تزيد عن خمس عشرة سنة هلالية اذا سلم جدلا بأن التنيه الذي عمل بمعرفة المستشكل ضدّها للمستشكل قاطع للمدة وان كان غير قاطع للأسباب التي اوضحتها المحكمة

ومن حيث انه للأسباب المذكورة يكون طلب ايقاف تنفيذ الحكم المذكور في محله ويتعين الحكم به .

(قضية اشكال عبدالعال افندي سيد الريدى ضد شركة اخوان زكريا دس رقم ١٢٦٣ سنة ١٩٥٠ رئاسة حضرة القاضي محمود تمام كساب)

ميعاد الاستئناف ولا يعتبر الاعلان الا مجرد اخطار للمحكوم عليه ليقوم برفع استئناف عنه ان رغب ولا يعتبر التنيه بالدفع الذي قامت الشركة باعلان المستشكل به قاطع للتقادم لأن التنيه بالدفع اذا لم يتل عمل من أعمال التنفيذ لا يحول دون سريان مدة التقادم (راجع في ذلك كتاب التنفيذ بند ١٥٩ ص ١٠٩ والمرحوم أبو هيف بك وكتاب التنفيذ علما وعملا بند ١٠٩ صحيفة ٩١ وبند ١١٧ الصفحتين ٩٥ و ٩٦ طبعة سنة ١٩٢٧ - اذ ورد فيها أن اعلان الحكم وأن التنيه الذي لم يتبعه تنفيذ لا يعتبران من أعمال التنفيذ ولا مؤثرين قانونا كما يؤثر التنفيذ) لأن التنيه يكون في غير محله لأن المقصود بالتنيه القاطع للتقادم هو الذي يحصل بناء على حكم أو سند واجب التنفيذ وأن استصدار أمر اختصاص المستشكلة بجزء من عقارات مدينتها أو كلها أو تجديد الاختصاص لا يقطعان التقادم إذ لا نص على ذلك في القانون كذلك الدخول في توزيع سابق مع صدور القانون المدني الجديد لا يقطع التقادم وان كان قد نص في المادة ٣٨٣ منه لأنها لا تسرى إلا مع التوزيع الذي يفتح بعد صدور القانون المدني الجديد (راجع في ذلك حكم النقض المدني الصادر في ١٧/١٢/١٩٣٨ والمنشور في مجموعة القواعد القانونية المدنية جزء ٢ صفحة ٢٩٢). إذ جاء بأسبابه (أن طلب فتح التوزيع لا يوجه قبل المدين فهو لا يقطع سريان التقادم ولا يقطعه إلا التنيه بالدفع قبل السير في اجراء البيع على ذمة المشتري والمتخلف عن الدفع) وسبب ذلك أن قانون المرافعات الملغى لم يوجب اعلان المدين باجراءات التوزيع وأن الاعلان يترتب عليه قطع التقادم من غير شك وقد قال المرحوم أبو هيف بك في كتاب التنفيذ بند ١١٢٥ و ١١٤٧ ان القسمة والتوزيع

٢٥١

محكمة عابدين الجزئية

١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٩

صحيفة - عامل - فسخ عقد العمل - اذار - حالة
الصحيفة المالية - لأئحة الصحفيين
المبادئ القانونية

١- قد يكون من الأمر الواقع الذي هو تحت بصر العامل ما يغني عن ضرورة اذاره بفسخ عقد العمل الغير محدد المدة . فاذا كان العامل يشتغل سكرتيرا لاحدى الصحف وقد ساءت حالتها المالية واستمر رغم ذلك يعمل بالصحيفة وهو عالم بأحوالها فليس له حق في تعويض لعدم اذاره بفسخ عقد العمل إذ أن الغرض من نصوص لأئحة الصحفيين في هذا الشأن هو تعويض العامل عما يضيع عليه بسبب عدم اخطاره في وقت لائق بالفسخ من مزية البحث عن عمل آخر وهو أمر كان يجب على العامل حسباناه فان كان قد عمل على ذلك فهو لم يخسر شيئا وإن قصر فيه كان أولى بالخسارة

٢- لا يسقط استحقاق الصحفي لمكافأته ما عسى أن يكون من سوء حالة الصحيفة المالية .

المحكم

د حيث ان المدعى طلب بعريضة دعواه المؤرخة ١٦ / ١٠ / ١٩٤٧ الحكم بإلزام المدعى عليه بأن يدفع له مائة وخمسة جنيهات والمصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المجل وبلا كفالة قائلا إنه اشتغل لدى المدعى عليه بوظيفة سكرتير جريدة التاجر التي يملكها المدعى عليه

بمرتب شهرى قدره ثلاثون جنيها . وان المدعى عليه فصله في وقت غير لائق وبدون سابق اذار وبلا مبرر وانه يستحق له في ذمة المدعى عليه المبلغ المرفوعة به الدعوى من ذلك خمسة عشر جنيها مرتب نصف شهر يوليو سنة ١٩٤٧ وثلاثون جنيها مكافأة عن عمله مدة سنة كاملة وستون جنيها تعويضا عن الفصل بغير اذار

د وحيث ان المدعى عليه دفع بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى قائلا إن هذا النزاع تجارى تختص به المحكمة التجارية فتقضت المحكمة حضوريا بتاريخ ٢٧ ابريل سنة ١٩٤٨ برفض هذا المدفع وباختصاصها بنظر الدعوى وبأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى بكافة طرق الاثبات بما فيها البينة انه كان يشغل وظيفة سكرتير جريدة التاجر لدى المدعى عليه مع بيان ما إذا كان العقد لمدة محددة أو غير محددة وان مرتبه الشهرى كان ثلاثين جنيها وان المدعى عليه فصله بدون اذار وبغير سبب وفي وقت غير لائق وانه شغل وظيفته مدة سنة وان له مرتب نصف شهر يولييه سنة ١٩٤٧ والمدعى عليه النقي بذات الطرق

د وحيث انه بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٤٩ حكم بإبطال المرافعة لجدها المدعى لجلسة ٢٤ مايو سنة ١٩٤٩ بالأعلان المؤرخ ٢٣ مايو سنة ١٩٤٩ المرفق بالأوراق فدفع المدعى عليه من جديد بعدم الاختصاص فحكمت المحكمة حضوريا بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٤٩ بعدم جواز نظر الدفع بعدم الاختصاص لسابقة الفصل فيه ثم أصدرت بتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٩ حكما قضى حضوريا وتمهيدا بأحالة الدعوى إلى التحقيق من جديد ليثبت المدعى بكافة طرق الاثبات ومنها البينة انه كان يشغل وظيفة سكرتير جريدة التاجر لدى المدعى عليه مع بيان مدة العقد وليثبت ان

• وحيث ان المادة ٢٤ من القانون المذكور قد نصت على أن مجلس النقابة يضع لائحة بالتقواعد الخاصة باستخدام الصحفيين والتعويضات التي تستحق لهم عند فسخ العقد وفقاً لأحكام القانون العام .

• وحيث ان هذه اللائحة قد وضعت وفقاً لأحكام المادة المذكورة وصادق عليها بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٤٣

• وحيث ان المادة التاسعة من هذه اللائحة نصت على أنه إذا انتهى العمل استحق الصحفي مكافأة تحسب على أساس شهر عن كل سنة من جميع سني خدمته كما جاء في المادة العاشرة منها أنه إذا كان العقد غير محدد المدة يجوز لكل من المتعاقدين فسخه بشرط أن يكون ذلك في وقت لا تقل للفسخ وجاء في نص المادة ١٤ أنه إذا أوقف المالك إصدار صحيفته بسبب شركتها أو إدماجها في غيرها أو تصفيتها أو إفلاسها أو انتقالها بالإرث أو بالوصية أو بالبيع أو بالتنازل فلا يمنع هذا من جميع الالتزامات المترتبة للصحفيين بمقتضى أحكام هذه اللائحة ونصت المادة ١٥ على إعفاء المالك من التعويض في حالة الفسخ إذا وقعت من الصحفي المخالف المبينة بها .

• وحيث ان الواضح من ظروف الدعوى انه لم يحرر بين الطرفين عقد ولم يتعين بينهما مدة للعمل غير أن المدعى عليه مقر بأن المدعى عمل بصحيفته كما شهد الشاهدان انه اشتغل بوظيفة سكرتير بهذه الصحيفة مدة سنة .

• وحيث ان العقد قد قام بين الطرفين بالفعل وانتهى بفصل المدعى من الخدمة فاستحق المدعى من أجل ذلك مكافأة طبقاً للمادة التاسعة قدرها مرتب شهر عن السنة التي قضاه المدعى في العمل • وحيث انه لا يسقط استحقاق المدعى لهذه

مرتبه كان ٣٠ جنيهاً وان المدعى عليه فصله بدون مبرر وبلا إنذار وانه شغل وظيفته مدة سنة وله مرتب نصف شهر يوليه سنة ١٩٤٧ على أن يكون للمدعى عليه النفي بذات الطرق

• وحيث انه بالجلسة المحددة للتحقيق حضر المدعى شاهدين هما الأستاذ عبد الحميد شراره والأستاذ احمد على وقد اتفقت شهادتهما على أن المدعى عمل لمدة سنة بوظيفة سكرتير جريدة التاجر التي يملكها المدعى عليه براتب شهري قدره ٣٠ جنيهاً وانه طرد من عمله بلا إنذار وان له مرتب نصف شهر باق في ذمة المدعى عليه من مرتب المادة المذكورة وان المدعى عليه برر فصله من عمله بسوء حالة الجريدة المالية

• وحيث ان المدعى عليه لم يحضر للجلسة المحددة للتحقيق ولم يقدم بنفي شيء مما أثبتته شهادة شاهدي الاثبات

• وحيث ان المدعى أودع حافظة مستنداته خطاباً مؤرخاً ٤/١٠/١٩٤٧ من نقابة الصحفيين يفيد ان مجلس النقابة وافق على الاذن للمدعى برفع أمر النزاع بينه وبين إدارة جريدة التاجر إلى القضاء كما قدم صورة خطابين مؤرخين ٢٥/٨/١٩٤٧ و ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٧ يقول انه بعث بهما إلى المدعى عليه يطالبه بهما بسداد مبلغ الـ ١٠٥ جنيه الذي رفع دعواه فيما بعد بالمطالبة به .

• وحيث ان المدعى عليه في مذكرته المقدمة منه قرر أن المدعى قد استوفى كامل مطلوبه عما قام به من عمل على خلاف ما جاء بعريضة دعواه وبمذكرته .

• وحيث ان الذي يفصل بين الطرفين إنما هو أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ الصادر في ٣١ مارس سنة ١٩٤١ بإنشاء نقابة الصحفيين

« وحيث ان المحكمة ترى أنه متى وضع ذلك فان المدعى باعتباره سكرتيراً للصحيفة يكون أدري الناس بسوء حالتها المالية وأن حالتها تنذر من وقت إلى آخر بالانتهاء فتري المحكمة ان له من لسان الواقع الذي هو تحت بصره ما يقوم مقام الانذار بالفصل وإن استمراره في العمل بالجريدة وهو عالم بأحوالها إنما هو مصحوب بالمتخاضرة ومن ثم فلا ترى المحكمة أحقيته في تعويض ما إذ الغرض من أحكام هذه النصوص هو التعويض عما قد يضيع على العامل بسبب عدم إخطاره في وقت لائق بالفسخ من مزية البحث عن عمل آخر وهو أمر كان الواجب على المدعى تداركه لما يراه من سوء حالة الجريدة التي يشتغل بها فإن كان قد عمل على ذلك فهو لم يخسر شيئاً حتى يعرض عنه وإن قصر في ذلك كان أولى بالخسارة.

« وحيث انه لما تقدم يتعين الحكم بإلزام المدعى عنه بمبلغ ٤٥ ج خمسة وأربعون جنيهاً فقط

« وحيث ان غاير الدعوى يلزم بمصروفاتها عملاً بالمادة ١/٣٥٧ مرافعات.

« وحيث انه بالنسبة لطلب النفاذ فلا محل له لعدم انطباقه على أحكام القانون

(قضية الأستاذ عبد الحليم سليمان كساب ضد الحاج محمد مدني بحج رقم ١٦٥ سنة ١٩٤٨ وثلاثة حضرة القاضي محمد حماد الحسين)

المكافأة ما جاء في أقوال شاهدي المدعى من أن حالة الصحيفة المالية قد ساءت لأن المادة ١٤ من اللائحة صريحة في أن افلاس الصحيفة أو تصفيتها لا يمنع من جميع الالتزامات المترتبة للصحفيين يقتضي أحكام هذه اللائحة فن باب أولى لا يكون لسوء حالة الصحفيين المالية أدنى أثر على هذه الحقوق.

« وحيث انه لما تقدم يكون المدعى على حق في مبلغ ٣٠ جنيهاً وهو مرتب شهر كمكافأة له عن السنة التي قضاها في خدمة المدعى على بحريته.

« وحيث انه بالنسبة لمرتب نصف شهر يوليه سنة ١٩٤٧ وقدره ١٥ جنيهاً فقد شهد الشاهدان ببقائه في ذمة المدعى عليه ويتعين إلزام المدعى عليه به أيضاً.

« وحيث إن المدعى يطلب الحكم له أيضاً بستين جنيهاً قائلاً عنها انها مقابل فصله بلا انذار كما يقضى القانون.

« وحيث ان المادة ٧ من اللائحة المذكورة تنص على أنه إذا كان العقد غير محدد المدة يجوز لكل من المتعاقدين فسخه بشرط أن يكون ذلك في وقت لائق للفسخ.

« وحيث ان هذه المادة إنما تنص على حكم طبيعي من أحكام القانون العام يتمشى مع أحكام عقود العمل وعقود إجارة الاشخاص والوكالة وغيرها من الالتزامات الماثلة.

« وحيث أن شاهدي الاثبات قد شهدا كما ذكر أن سبب استغناء المدعى عليه عن المدعى إنما كان لسوء حالة الجريدة من الوجهة المالية محضر جلستي ٢٩ مارس سنة ١٩٤٩ وأول نوفمبر سنة ١٩٤٩

٢٥٢

محكمة عابدين الجزئية

١١ ديسمبر سنة ١٩٤٩

مانع ادبي . كهائيه . عرف . ترزى . بينة . جوازها .
المبدأ القانوني

لم يحدد الشارع الموانع الأدبية التي تمنع من الحصول على دليل كتابي وترك أمر تقديرها للقاضي . وكما يتوافر المانع الأدبي بقيامه مباشرة بين الطرفين كعلاقة الأبوة أو الزوجية أو الوكالة بلا أجر يتوافر بحكم العادة المسالفة بين الناس . ولم تجر عادة الخياطين أن يأخذوا كتابة بالمبالغ التي تطالب لهم سبباً إذا كانت هذه الطلبات من عميل تعاملوا معه أو كان له مركز اجتماعي . ويتكون من مثل هذا العرف مانع أدبي يمنع من الحصول على كتابة إذ لا يستطيع الترزي مخالفته لما في ذلك من إيذاء لشعور عملائه لا يفترض الزامه به وهو يسعى في كسب عملائه فان تخلف عن طلب الكتابة مسايرة للعرف السائد فلا غبار على جواز إثبات حقه بالبينة وقرائن الأحوال .

المحكم

• حيث ان المدعية طلبت بعريضة دعواها الحكم بإلزام المدعى عليها بمبلغ ٨٠ ج و ٢٥٠ م والمصاريف والانتساب بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة قاتلة إنها تدين المدعى عليها بهذا المبلغ من ذلك ٣٠ ج ثمن تفصيل فستان سهرة و ٢٤ ج ثمن فستان و ٢٦ ج و ٢٥٠ م ثمن ١٥ متراً من قماش اشترته الطالبة لحساب المدعى عليها من

علات صيدناوى بواقع المتر ١ ج و ٧٥٠ م
• وحيث ان المحكمة أصدرت بتاريخ ١٩ - ١٠ - ١٩٤٩ حكماً قضى غايباً وتمهيداً قبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى على التحقيق لتثبت المدعية بكافة طرق الإثبات بما فيها البينة صحة ما ادعته على أن يكون للدعى عليها التنى بنفس الطرق .

• وحيث ان الحكم التمهيدي أعلن إلى المدعية بتاريخ ١٩ / ١١ / ١٩٤٩

• وحيث ان المدعية حضرت بعد ذلك وطلبت التأجيل لإعلان شهودها فأجالت المحكمة القضية لجلسة اليوم لهذا الغرض .

• وحيث ان المدعية استشهدت شاهدين هما زكى لامبرثى وليلى مانولى وقد شهد أولهما أن المدعى عليها أخذت من محل صيدناوى الذى يعمل به ١٥ متراً من قماش ثمن المتر منه ١ ج و ٧٥٠ م وطلبت إليه أن يبعث بها إلى المدعية ويحاسبها عن ثمنها ففعل وحصل محل صيدناوى الثمن من المدعية وقدره ٢٦ ج و ٢٥٠ م وشهدت ثانيتهما أنها مديرة لمحل المدعية وأن المدعى عليها اختارت ثوباً جاهزاً من المحل ثمن ٢٤ ج وأخذته دون دفع ثمنه كما ان المدعية قامت بتفصيل فستان سهرة بقطعة القماش التي اشترت من محل صيدناوى والتي دفعت المدعية ثمنها وأن أجرة التفصيل ثلاثون جنياً وان المدعية طالبت المدعى عليها بدفع ذلك فلم تدفعه

• وحيث ان المدعى عليها لم تحضر بجلسة اليوم المحددة للتحقيق ولم تستشهد أحداً لنفى ما شهد به شاهدا الإثبات

• وحيث ان المدعية قدمت بمبلغ الدعوى الأوراق الآتية :

أولاً - فاتورة مؤرخة ١٢ / ١ / ١٩٤٩
(١٩)

من محلات صيد ناوى تفيد أنه مطلوب من المدعية ٢٦٢٥ قرشاً ثمن ١٥ متراً تفتاه سعره ١٧٥ قرشاً ومؤشراً بديلها بأن الثمن دفع بموجب شيك ٦٧٦٠٦٩ بتاريخ ١٤ / ١ / ١٩٤٩

ثانياً — فتورة مؤرخة ٥ / ١ / ١٩٤٩ من محل رينيه، وهو محل المدعية ميناها مفردات المبالغ المطلوبة من المدعى عليها حسب البيان الوارد بعريضة الدعوى

ثالثاً — صورتى مراسلتين مررتين من المدعية إلى المدعى عليها (بالمبالغ) وزوجها ومرقعاتهما إيصال تسجيل تضمنان مطالبة المدعى عليها بالمبلغ المرفوعة به الدعوى بناء على الفتورة المرسلة. وحيث أنه بعد استعراض ما تقدم يتعين على المحكمة النظر فيما إذا كان الاعتماد على شهادة الشهود والقرائن الثابتة من الفواتير والخطابات جائزاً قانوناً فيما تزيد قيمته على عشرة جنيهات أم لا .

وحيث أن الاثبات بالبيئة فيما يجب اتباعه بالكتابة جائز إذا وجد مانع أدبي دون الحصول على دليل كتابي (المادة ٤٠٣ / ١ من القانون المدنى وتقابها في ذلك المادة ٢١٥ من القانون المدنى القديم)

وحيث أنه كما يتوافر المانع الأدبي بقيامه مباشرة بين الطرفين كعلاقة الأبوة أو الزوجية أو الوكالة بلا أجر يتوافر بحكم العادة المأثوقة بين الناس يؤيد ذلك أن الشارع لم يحدد الموانع الأدبية وإنما ترك أمر تقديرها للقاضى (يراجع في ذلك الاثبات للاستاذ احمد بك نشأت الطبعة الرابعة ص ٣٤٩ بند ٣٦٣) ولم تجر عادة الخياطين أن يأخذوا كتابة بالمبالغ التى تطلب منهم فيجوز الاثبات بالبينة والقرائن ودقاتر الخياطين باعتبارها قرائن كما يجوز ذلك

عما يعطى لهم من أقمشة لتفصيلها (المرجع المذكور بند ٣٥٠) وهذا ما حكمت به محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٢٥ إذ قررت أنه لم يجر العرف على أن يحصل الترزى على كتابة لاثبات الطلبات المكلف بها خصوصاً إذا كانت هذه الطلبات من عميل تعامل معه مدة طويلة وله مركز اجتماعى كبير فيجوز للترزى فى هذه الحالة أن يثبت دينه بمجرد القرائن ولو زاد عن ألف قرش وله أن يقدم دفاتره التجارية للاطلاع عليها .

وحيث أن القول بأن العرف والعادة يتكون منهما فى هذه الحالة وما يماثلهما مانع أدبي يمنع الدائن من الحصول على كتابة . قول مسلم يتفق مع الاستنتاج الصحيح إذ أنه متى تكون هذا العرف صار من المتعذر على الدائن أن يخالفه مع عمله فيطلب إليه كتابة عما يكلف به لأن فى ذلك إيذاء لشعوره لا يفترض حصوله من الدائن وهو يسعى فى كسب عمله فان تخلف عن طلب الكتابة مسايرة للعرف السائد فلا غبار على جواز إثبات حقه بالبيئة وقرائن الأحوال . وحيث أنه متى تقرر ذلك فقد ثبتت صحة

دعوى المدعية من شهادة شاهديها ومن الفاتورتين والخطابين المقدمين منها حسب البيان السالف الذكر فيتعين لذلك الحكم لها بالمبلغ المطلوب مع إلزام المدعى عليها بالمصاريف عملاً بالمادة ٣٥٧ / ١ مرافعات

وحيث أنه بالنسبة لطلب النفاذ فلا ترى المحكمة الحكم به لعدم انطباقه على الأحوال التى يجوز فيها قانوناً

(قضية مدام رينيه بارانوس ضد حرم حسن بك فوده رقم ٨٢٢ سنة ١٩٤٩ رئاسة حضرة القاضي محمد احمد الحسينى)

المحكمة

وحيث ان المدعين طلبوا بصحيفة دعواهم فسخ العقد المبرم بين مورثهم ومورث المدعى عليهم المؤرخ أول ابريل ١٩٤٧ وتسليم المحل وأدواته للمدعين وثبتت الحجز التحفظي الاستحقاق وجعله نافذاً وإلزامهم متضامين بدفع ثمن ما يكون قد فقد أو نقص من المنقولات المدرجة بالكشف والتعويض المنصوص عليه في البند السادس من العقد وإلزام الجميع متضامين بالمصاريف وأتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ قائلين فيها إنهم تنازلوا إلى مورث المدعى عليهم عن حق الانتفاع بالدكان المسمى صالون شامبليون مقابل ٢٥٠ قرشاً شهرياً على أن يقوم المورث المذكور بدفع إيجار الدكان وتحمل أجرة النور وضريبة الراديو وذلك بموجب عقد مؤرخ أول ابريل ١٩٤٧ وأن مورث المدعى عليهم توفي ولذلك يعتبر العقد المبرم بينه وبينهم مفسوخاً من تلقاء نفسه طبقاً للمادة ١٦ من القانون المدني

وحيث ان المدعين قدموا العقد المؤرخ أول ابريل ١٩٤٧ وهو موقع عليه من احمد أمين موسى مورث المدعى عليهم الأول والثانية ومن المدعى عليه الثالث بصفته ضامناً وهو معنون بأنه عقد إيجار ويتضمن استئجار الطرف الثاني من الطرف الأول المدعين الأشياء الموضحة بالعقد الموجودة بصالون شامبليون بإيجار شهري قدره ٢٥٠ قرشاً يدفع في يوم ١٥ من كل شهر وذلك لمدة ستة واحدة وجاء به أنه إذا طلب الطرف الأول من الطرف الثاني إخلاء الصالون وتسليم الأشياء الموضحة بهذا العقد فلا يكون له أي حق في ذلك ويكون مسؤولاً عما يترتب على ذلك ويكون ملزماً بدفع تعويض قدره عشرة جنيهات مصرية

٢٥٣

محكمة عابدين الجزئية

١٤ فبراير سنة ١٩٥٠

إيجار . حق انتفاع . المادة ٦٠٢ مدني . انتهاء عقد الإيجار . حرفة المستأجر . وفاة . وريثة . من له الحق في التمسك بالفسخ .

المبادئ القانونية

- ١ - إذا عنون المتعاقدان العقد المبرم بينهما بأنه عقد إيجار ولم يكن في ظروف التعاقد ما يخالف هذا الوصف كان العقد عقد إيجار لا انتفاع . وعقد الإيجار كما يجوز في العقار جائز في المنقول سيما إذا كان التأجير لمدة موقوتة فإن ذلك يعزز فكرة التأجير لفكرة إنشاء حق انتفاع
- ٢ - إن القاعدة التي قررتها المادة ٢٩١ من القانون المدني القديم والمادة ٦٠٢ من القانون المدني الجديد التي تجيز إنهاء عقد الإيجار إذا كان لم يعقد إلا بسبب حرفة المستأجر أو لاعتبارات تتعلق بشخصه إذا توفي المستأجر - إنما شرعت لصالح وريثة المستأجر الذين يجوز لهم دون المؤجر التمسك بفسخ عقد الإيجار أما المؤجر فليس له أن يتمسك بذلك إذا أراد الورثة الاستمرار في الانتفاع بالعين
- ٣ - أن طلب المستأجر دفع قيمة ما يكون قد فقد أو نقص من المنقولات المؤجرة لا يكون له محل الا عند انتهاء الإجارة بأي سبب من أسباب انتهائها .

كما جاء به ان الايجار الشهري هو إيجار العدة ومحتويات الصالون فقط خلاف إيجار المحل الشهري وأجرة النور وضريبة النور فتدفع لأربابها بغير مطالبة الطرف الأول بشئ .
 وحيث ان المدعين أسسوا دعواهم على ان العقد المبرم بينهم وبين مورث المدعى عليهما الأول والثانية بضمانة الثالث هو عقد إلتفاح لا عقد إيجار ولذا طلبوا الحكم بفسخه لوفاة المورث المتفع وأضافوا إلى ذلك في مذكرتهم ان صناعة المستأجر كان لها المقام الأول في التاجير حتى أنهم اشترطوا ان يكون الضامن الكفيل يعمل في نفس الصناعة وأنه لذلك فاذا سلم جدلاً بأن العقد عقد إيجار فانه قد يكون انتهى فعلاً طبقاً للمادة ٢٩١ من القانون المدني القديم ومأقرته المادة ٦٠٢ من القانون المدني الجديد.
 أما المدعى عليها الثانية فقد تمسكت بأن العقد المبرم بين مورثها وبين المدعين لم يكن سوى عقد إيجار محل تجارى مؤثث وان وفاة المورث لا تفسخه ونازعت في طلب الحكم بالفسخ والتسليم ولم تنازع في طلب ملكية المنقولات بشرط إلزام المدعين بالمصاريف لأن أحداً لم ينازعهم في هذه الملكية وأضافت إلى ذلك ان الايجار قد دفع للدعسين حتى آخر يناير ١٩٥٠ بجلسة المرافعات الأخيرة .
 وحيث أنه من جهة وصف العقد فقد وصفه المتعاقدان بأنه عقد إيجار وعنوانه بهذا الاسم وجاء ذكر كلية الايجار والمستأجر والأجرة في كل مناسبة في صلب العقد وليس في ظروف التعاقد ما يخالف هذا الوصف فالإيجار كما يجوز في العقار يجوز في المنقول سواء بسواء سيما وان التاجير كان لمدة موقوتة بسنة واحدة مما يعزز فكرة التاجير لا إنشاء حق انتفاع (يراجع كتاب عقد الايجار للأستاذ السهوري ص ٤٥ هامش ٢ والمرجع

الذي أستند عليه وهو لودري وقال فقرة ٢١)
 وحيث انه بالنسبة للقول ان العقد كان ملحوظاً فيه صفة المستأجر فينقضى بوفاته طبقاً لنص المادة ٢٩١ من القانون المدني القديم فان صفة مورث المدعى عليها الأول والثانية لم تذكر في العقد وليس في صفة الضامن كحلاق ما يطفى على طبيعة وصف العقد لأن الضمان لا علاقة له بالانتفاع بالعين المؤجرة إذ هو مجرد كفالة في الوفاء بالالتزام .

وحيث انه فضلاً عن ذلك فان هذه القاعدة لم تشرع لصالح المؤجر وإنما شرعت لصالح ورثة المستأجر الذين يجوز لهم دون المؤجر التمسك بفسخ عقد الايجار أما المؤجر فليس له أن يتمسك بذلك إذا أراد الورثة الاستمرار في الانتفاع بالعين فهو لا يتفسخ إلا إذا أراد الورثة ذلك (كتاب الايجار للأستاذ السهوري بند ٥٠٤ ص ٦٠٩)

وحيث انه متى وضع ذلك تعين الحكم برفض الفسخ والتسليم .
 وحيث انه بالنسبة لطلب تثبيت الحجز الاستحقاقى التحفظى فقد قدم تابعاً للطلبين المذكورين وفي الحكم باجابه تعرض للمدعى عليهم الذين لم يمانعوا في ملكية المدعين فيتعين رفض هذا الطلب أيضاً .

وحيث انه بالنسبة لطلب المدعى عليهم بدفع ما يكون قد فقد أو نقص من المنقولات المؤجرة فان ذلك يكون محل النظر فيه عند انتهاء الاجارة بأى سبب قانونى من أسباب إنتهاها ولم يثبت من الأوراق ان شيئاً منها قد فقد أو نقص حتى الآن فيتعين رفض هذا الطلب .
 وحيث ان خاسر الدعوى ملزم بمصاريفها عملاً للمادة ١/٢٥٧ مرافعات .

(قضية فاطمة محبوب على موسى وآخرين ضد فؤاد احمد أمين وآخرين رقم ١٠١ سنة ١٩٤٩ رقاسة حضرة القاضي محمد حماد الحسيني)

قواعد

تنفيذ الاحكام والعقود الرسمية

في قانون المرافعات الجديد

للدكتور رمزي سيف

استاذ قانون المرافعات بكلية الحقوق بجامعة فاروق الاول

- ٩ -

الفصل الثاني

تدخل دائنين آخرين في الحجز

تقدم القول بأن توقيع الحجز على مال من أموال المدين لا يخرج هذا المال عن ملك المدين ، فلا يمنع غير الحاجز من دائي المحجوز عليه من التنفيذ على المال والاشتراك مع الحاجز الأول في قسمة ثمن الأشياء المحجوزة بعد بيعها ، وذلك بالتدخل في الحجز الموقع على هذه الأشياء . ولكن المشرع لم ير أن يحصل هذا التدخل بتوقيع حجز ثان عليها ، لأن الغرض من توقيع الحجز الثاني قد تحقق بتوقيع الحجز الأول ، فتوقيع حجز ثان فيه تكرار للإجراءات وزيادة للنفقات بغير مقتض ، ولذلك أخذ القانون المصري بالقاعدة المقررة في القانون الفرنسي والتي يعبرون عنها بقولهم إن الحجز بعد الحجز لا يجوز « Saisie Sur Saisie ne vaut » يحصل التدخل في حجز المنقول بأحد طريقين .

(١) بطلب توقيع حجز ثان أو المعارضة في رفع الحجز الأول (٢) بالحجز تحت يد المحضر على الثمن المتحصل من البيع .

١ - طلب توقيع حجز ثان أو المعارضة في رفع الحجز الأول

١٨٤ - للدائن الذي يريد التدخل في الحجز أن يتدخل بطريق طلب توقيع حجز ثان ، والتدخل بهذه الطريقة مقصور على الدائنين الذين يقدم سندات تنفيذية (م ٥١٧) . وفي هذه

الحالة ينتقل المحضر، ولكنه لا يوقع حيزا ثانيا وإنما يقوم بمجرد الأشياء المحجوزة من واقع محضر الحجز الأول، ثم يحضر محضرا يسمى محضر الجرد *procès - verbal de récolement* فإذا وجد منقولات أخرى غير ما هو وارد في محضر الحجز، حيز عليها وعين حارسا لها نفس الحارس الأول إن كانت في نفس المحل، ويعلن محضر الجرد بطريق البريد خلال اليوم التالي على الأكثر إلى الحاجز الأول، والمدين، والحارس إذا لم يكن حاضرا، والمحضر الذي وقع الحجز الأول (١)

والتدخل بهذه الطريقة لا يتصور حصوله إلا قبل البيع، أما التدخل بعد البيع فلا يتصور حصوله إلا بطريق الحجز تحت يد المحضر على الثمن المتحصل من البيع. ويترب على التدخل بهذه الطريقة أثران هامين.

(١) التزام المحضر بأن يراعى، قبل الصف عن البيع، أن يصل الثمن الناتج منه إلى الحشد الذي يكفى للوفاء بدين الدائن المتدخل، فضلا عن دين الدائن الذي أوقع الحجز الأول.

(٢) مشاركة الدائن المتدخل للدائن الحاجز أولا في اقتسام ثمن الأشياء المباعة.

١٨٥ - مدى ارتباط التدخل بالحجز الأول. يظهر أثر الحجز الأول في مركز الدائن المتدخل في حالتين:

الأولى. إذا تنازل الحاجز الأول عن حجزه، وفي هذه الحالة لا يتأثر حق الحاجز المتدخل بهذا النزاع، وإنما يكون له أن يحل محل الحاجز الأول في مباشرة الإجراءات (م ٥٣٦).

الثانية، إذا كان الحجز الأول باطلا، حكم هذه الحالة ماثار خلاف، فمن رأى البعض أن التدخل يتركز على الحجز الأول فإذا كان الحجز باطلا لأي سبب من الأسباب سواء أكان

(١) قارن نص المادة ٤٦١ م - ٥٢٤ م من القانون القديم. ويلاحظ أن إعلان المحضر الذي أوقع الحجز الأول لازم على فرض أن المحضر الذي أجرى الجرد غير المحضر الذي أوقع الحجز الأول فإن كان واحدا فلا داعي لإعلانه (استئناف مختلط في ١٠ ديسمبر سنة ١٩١٣ مجلة التشريع والقضاء سنة ٢٦ صفحة ٨٤)

لعيب في الإجراءات أم لسبب متعلق بحق الحاجز أو صفته بطل التدخل (١) .

ومن رأى البعض الآخر أن التدخل بهذه الطريقة يعتبر بمثابة حجز ثان فلا يتأثر ببطان
الحجز الأول أيا كان سبب البطان ، إذ ليس من العدل أن يمنع المشرع الدائن المتدخل من
توقيع حجز ثان ويحمله في نفس الوقت نتائج بطان الحجز الأول (٢) .

والرأى الراجع قوام بين الرأيين الأولين فهو يقول ببطان التدخل إذا كان الحجز الأول
باطلا لعيب في إجراءات الحجز، ولكنه لا يبطل إذا كان بطان الحجز لسبب متعلق بحق الحاجز
أو صفته ، لأنه ما دامت إجراءات الحجز صحيحة فقد تم وضع الأموال المحجوزة تحت يد القضاء
على نحو صحيح . والقاتلون بهذا رأى الراجع يرون أنه كلما ذهب المحضر لتحرير محضر الجرد
بناء على طلب الدائن المتدخل ووجد أن إجراءات الحجز الأول باطلة كان له أن يوقع حجزا
جديدا بدلا من الاكتفاء بتحرير محضر الجرد (٣) .

على أنه لا شبهة في أنه إذا أوقع المحضر ، الذي ذهب لتحرير محضر الجرد ، حجزا على
أشياء لم يشملها محضر الحجز الأول فإن الحجز عليها لا يتأثر مطلقا ببطان الحجز الأول
أيا كان سبب البطان (٤) .

٢ -- الحجز تحت يد المحضر

١٨٦ -- للدائن الذي يريد التدخل في الحجز طريقة أخرى للتدخل وذلك بالحجز تحت
يد المحضر على الثمن المتحصل من بيع الأشياء التي وقع عليها الحجز الأول .

ويحصل التدخل بهذه الطريقة بإجراءات حجز ما للمدين لدى الغير وإنما يعنى الحاجز ،

(١) راجع نقض فرنسي في ٧ يونيو سنة ١٨٥٣ دالوز ٥٣ — ١ — ٢٤٩ ، ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٩

سيرى ١٩٠٠ - ١ - ١٩٣

(٢) راجع استئناف مختلف في ٢٦ مايو سنة ١٩٠٤ مجلة التشريع سنة ١٦ صفحة ٢٦٩ ، وراجع تعليق

نيسيه على حكم محكمة النقض الفرنسية في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٩ في سيرى سنة ١٩٠٠ - ١ - ١٩٣ وقد
حاول فيه أن يوفق بين الرأيين .

(٣) راجع جلاسون جزء ٤ بند ١٠٧٧ ، محمد حامد فهمى بند ١٨٨ .

(٤) راجع جلاسون جزء ٤ صفحة ١٦٩ .

ولو لم يمكن بيده سند تنفيذي ، من رفع دعوى صحة الحجز (م ٥١٨) .
 والتدخل في الحجز ، بهذه الطريقة ، جائز لكل دائن سواء كان بيده سند تنفيذي أم
 لم يكن ، ولذلك فإن نص القانون على التدخل بهذه الطريقة يبدو معيبا إذ هو يشعر بأن التدخل
 بها مقصور على الدائنين الذين ليس لديهم سندات تنفيذية (١) .

كما أن التدخل بهذه الطريقة جائز سواء قبل البيع أم بعده إلى أن يسلم ثمن الأموال المحجوزة
 إلى الدائن الحاجز ، ولكن إذا حصل الحجز تحت يد المحضر بعد الكف عن البيع ، فلا
 يتناول إلا ما يزيد من ثمن الأشياء المباعة على ما بين يدي الدائنين الحاجزين قبل الكف
 عن البيع (٢) .

ويترتب على الحجز تحت يد المحضر الآثار التي تترتب على التدخل بطريق المعارضة في رفع
 الحجز الأول ، من مراعاة دين الدائن المتدخل قبل الكف عن البيع ، ومن مشاركة الدائن
 المتدخل للحاجز الأول في اقتسام ثمن الأشياء المحجوزة (٣) .

١٨٧ - مدى تأثير الحجز تحت يد المحضر بالحجز الأول . يفرق بين ما إذا كان يد

الحاجز الثاني (تحت يد المحضر) سند تنفيذي ، وبين ما إذا لم يكن بيده سند تنفيذي .
 فإذا لم يكن يد الحاجز الثاني سند تنفيذي فإنه يترتب على تنازل الحاجز الأول عن حجزه
 كما يترتب على بطلان الحجز الأول لأي سبب من الأسباب الشكلية أو الموضوعية ، سقوط
 الحجز الثاني ، إذ هو . في هذه الحالة ، يركز على الحجز الأول فيزول بزواله لأي سبب من
 الأسباب . لأنه لولا الحجز الأول ما أمكن الدائن المتدخل أن يحجز تحت يد المحضر ، ويؤكد
 ذلك أن ليس للحاجز الثاني أن يحل محل الحاجز الأول في مباشرة الإجراءات .

إما إذا كان يد الحاجز الثاني سند تنفيذي فإن حجزه لا يسقط بتنازل الحاجز الأول عن
 حجزه ، ويكون للحاجز الثاني أن يحل محل الحاجز الأول في مباشرة الإجراءات . فإذا كان
 الحجز الأول باطلا فالمسألة محل خلاف على النحو الذي فصلناه عند الكلام على التدخل بطريق
 طلب توقيع حجز ثان (٤) .

(١) تنص المادة ٥١٨ على أن (للدائن الذي ليس بيده سند تنفيذي أن يحجز تحت يد المحضر على
 الثمن المتحصل من البيع . .) قانون أيضا نص المادة ٤٦٣ - ٥ - ٥٢٦ م من القانون القديم .
 (٢) راجع المادة ٥٣٤ ، وراجع بند ١٨٤ .
 (٣) راجع ص ١٦٧ .
 (٤) راجع جلاسون جزء ١ صفحة ١٦٩ ، وراجع بند ١٨٨ .

حلول الدائن المتدخل محل الحاجز الاول

١٨٨ - إذا كان التدخل في الحجز يترتب عليه مشاركة الدائن المتدخل للحاجز الاول في اقتسام ثمن الاشياء المحجوزة ، فإنه لا ينزع من هذا الأخير حق مباشرة الإجراءات حتى يتم البيع . ولكن تقاديا ، لما قد يصيب الدائنين المتدخلين من ضرر بسبب إهمال الحاجز الاول ، أو نواطئه ، أو تنازله عن الحجز ، أباح القانون للدائنين المتدخلين أن يحلوا محل الحاجز الاول في اجراء البيع .

ويحصل الحلول ، إذا لم يطلب الدائن المباشر للإجراءات البيع في التاريخ المحدده ، فيكون كل حاجز آخر بسند تنفيذي أن يطلب البيع وأن يقوم باتخاذ إجراءات اللصق والنشر . ولا يستلزم القانون الجديد ، كما كان ينص القانون القديم ، التنيه على مباشر الإجراءات باجراء البيع والانتظار أربع وعشرين ساعة بعد التنيه . وقبل الحلول ، وإنما يوجب القانون الجديد إعلان الشهادة المثبتة للصلق إلى المدين المحجوز عليه وإلى الدائن الذي كان يباشر الإجراءات قبل البيع يوم واحد على الأقل (م ٥٣٦) . ولا نرى محلا لإعلان الدائن الذي كان يباشر الإجراءات إذا كان قد تنازل عن حجزه .

والحلول جائز فقط للدائن المتدخل الذي يده سند تنفيذي ، أيا كان طريق تدخله سواء بالمعارضة في رفع الحجز الاول ، أو بالحجز تحت يد المحضر وإن كان نص القانون الجديد في المادة ٥٣٦ يفيد أن الحلول لا يجوز للمتدخل بطريق الحجز تحت يد المحضر ، فإن الحجز تحت يد المحضر الذي نص عليه القانون في المادة ٥١٨ منه ، والذي لا يخول صاحبه حق الحلول إنما هو الحجز الذي يوقعه دائن ليس يده سند تنفيذي . ويبدو لنا أن نص القانون القديم (م ٥٤٧٧ / م ٥٤١) الخاص بالحلول كان من هذه الناحية أفضل من نص القانون

الجديد إذ هو يخول حق الحلول لكل دائن متدخل في الحجز يده سند تنفيذي (١) .

الفصل الثالث

الاعتراض على الحجز

١٨٩ - الاعتراض على الحجز ، سواء أكان من المدين المحجوز على ماله أم من الغير وسواء أكان حاصلًا بإبدائه أمام المحضر عند حضوره للتنفيذ أو كان بطريق رفع دعوى بالطريق العادي ، وسواء أكان المطلوب فيه إجراء وقتيا بوقف التنفيذ أم الفصل في موضوع النزاع يعتبر أشكالا في التنفيذ تطبق عليه القواعد التي سبقت دراستها عند الكلام على اشكالات التنفيذ (٢) ولكن القانون غنى بنوع من الاعتراض على الحجز هو الاعتراض الذي يثيره الغير مدعي ملكية الأشياء المحجوزة طالبا فيه الحكم له بملكية هذه الأشياء . والفاء الحجز الموقع عليها ، فمضى هذا الاعتراض باسم مخصوص ووضع له قواعد مخصوصة تختلف في كثير منها عن قواعد الاشكالات . هذا الاعتراض هو الذي سماه القانون بدعوى استرداد الأشياء المحجوزة .

دعوى استرداد الأشياء المحجوزة action en distraction

(٥٢٧ م - ٥٤٢)

١٩٠ - دعوى الاسترداد هي الدعوى الموضوعية التي يرفعها مدعي ملكية الأشياء المحجوزة طالبا فيها الحكم له بملكية هذه الأشياء ، والفاء الحجز الموقع عليها .

(١) راجع ابوتيف رقم ٤٠٣ وهامش ٢ رقم ٤٠٩ وجلاسون جزء ٤ بند ١٠٧٦ صفحة ١٦٧ .
مادة ٤٧٧ - ٥٤١ م من القانون القديم (إذا رفع الحاجز حجزه أو لم يطلب حصول البيع في اليوم المحدد في محضر الحجز ولم يستحصل على أمر بتعيين يوم آخر جاز للحاجزين الآخرين الذين بأيديهم سندات واجبة التنفيذ أن يطلبوا إجراء البيع بعد التليه على الحاجز الواقع منه التأخير بأربع وعشرين ساعة ومن بعد تنسيق الاعلانات كما ذكر قبل)

مادة ٥٣٦ من القانون الجديد (إذا لم يطلب الدائن المباشر للإجراءات البيع في التاريخ المحدد في محضر الحجز جاز للحاجزين الآخرين طبقا للمادة ٥١٦) (المقصود المادة ٥١٧) أن يطلبوا إجراء البيع بعد اتخاذ إجراءات اللصق والنشر المنصوص عليها في المواد السابقة ويجب إعلان الشهادة المثبتة للصلق الى المدين المحجوز عليه وإلى الدائن الذي كان يباشر الإجراءات ، وذلك قبل البيع بيوم واحد على الأقل) .
ويلاحظ أن الحاجزين الآخرين طبقا للمادة ٥١٧ الذين أشارت اليهم المادة ٥٣٦ م الحاجزون بطريق طلب توقيع حيز ثان أو المعارضة في رفع الحجز الأول وعدم دون الحاجزين بطريق الحجز على الثمن تحت يد المحضر .

(٢) لم يأخذ المشرع في القانون الجديد بما أخذ به واضع مشروع سنة ١٩٤٤ من تنظيم طريق خاص يترضى به المدين على الحجز هو طريق المعارضة في التليه (التليه المنقولى كما أسماه المشروع) ، ومن تقرير وقف البيع كآثر يترتب على رفع المعارضة إذا رفعت في خلال الأيام الثلاثة التالية لتاريخ التليه . راجع المادتين ٣١٥ ، ٣١٦ من مشروع سنة ١٩٤٤ .

فدعوى الاسترداد إذن ، بحسب ماهيتها ، اشكال موضوعى فى التنفيذ . إذ هى ادعاء بتخلف شرط من شروط التنفيذ ألا وهو كون الأشياء المحجوزة مملوكة للدين المحجوز عليه ، لو صح لكان من شأنه منع التنفيذ . ومقتضى ذلك أن دعوى الاسترداد لو لم يورد لها المشرع قواعد مخصوصة ، لطبقت عليها قواعد الاشكالات ، ومقتضى ذلك أيضا أنه فيما لم يورد فيه المشرع قواعد مخصوصة من أحكام هذه الدعوى تطبق قواعد الاشكالات .

ودعوى الاسترداد ، التى عنى المشرع بوضع قواعد خاصة لها ، هى دعوى الاسترداد ذات الصلة بالتنفيذ أى التى ترفع بعد توقيع الحجز وقبل البيع . أما الدعوى التى ترفع بعد البيع أو قبل توقيع الحجز ، فهى دعوى ملكية عادية إذ لا علاقة لها بالحجز .

وقد عدل المشرع ، قبل صدور قانون المرافعات الجديد ، النصوص الخاصة بدعوى الاسترداد أكثر من مرة (١) ، وكان يرى من وراء هذه التعديلات إلى تحقيق غرضين ليس من السهل التوفيق بينهما ، وهما .

الأول ، حماية المسترد الجاد فى دعواه ، الذى تقوم دعواه على أساس سليم ، وذلك بتمكينه من أن يفصل فى دعواه قبل تمام إجراءات التنفيذ أى قبل حصول البيع ومن أجل هذا رتب القانون على رفع دعوى الاسترداد وقف البيع بقوة القانون .

الثانى ، حماية الحاجزين من دعاوى الاسترداد الكيدية التى يكون الغرض من رفعها مجرد عرقلة التنفيذ ، ومن أجل هذا وضع المشرع إجراءات وقبولا خاصة لدعوى الاسترداد وجب مراعاتها حتى يترتب على الدعوى أثرها فى التنفيذ .

١ - إجراءات رفع الدعوى

١٩١ (١) الخصوم فى الدعوى . تشتمل دعوى الاسترداد على طليين ، **الأول** الحكم للمسترد بملكية الأشياء المحجوزة ، **والثانى** إلغاء الحجز الموقع عليها ، ولذلك يوجب القانون

(١) نصوص القانون الجديد الخاصة بدعوى الاسترداد مأخوذة ، مع شيء من التعديل ، من نصوص المادتين ٤٧٨ ، ٤٧٩ من قانون المرافعات الأهلى وقد عدلت هاتان المادتان فى سنة ١٩٢٥ بالرسوم بقانون الصادر فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٥ ، وفى سنة ١٩٢٦ بالقانون رقم ١٩ .

أن ترفع الدعوى على المحجوز عليه لأنه الخصم الأصلي في طلب الملكية ، وعلى الحاجز أولا والحاجزين المتدخلين في الحجز لأنهم جميعا خصوم في طلب إلغاء الحجز (م ٥٢٨) .

١٩٢ (٢) صحيفة الدعوى . يوجب القانون كذلك أن تشمل صحيفة دعوى الاسترداد ، فضلا عن البيانات العامة الواجب اشتغال صحائف الدعاوى عنها ، على بيان واف لأدلة الملكية ، والفرض من هذا البيان تمكين المدعى عليهم في الدعوى من معرفة الأدلة التي يستند إليها المسترد في دعواه . حتى يستعدوا للرد عليها في أول جلسة فلا يضطرون لطلب تأجيل الدعوى (م ٥٢٨) .

ولا يكفي لكي يعتبر البيان وافيا مجرد ذكر الأدلة بشكل مبهم لا يمكن المطلع عليها من معرفة حقيقتها والاستعداد للرد عليها ، كأن يذكر المدعى أن دليله على الملكية أنه يملك الأشياء المحجوزة بالشراء دون أن يبين اسم البائع وتاريخ البيع ومكانه وظروفه .

١٩٣ - الجزء على مخانة الإجراءات المقدمة كانت المادة ٤٧٨ من قانون المرافعات الأهل ترتب على مخالفة الإجراءات المقدمة جزاء خاصا هو بطلان صحيفة الدعوى . وانما لوحظ أن هذا الجزاء لا يتناسب مع الداعي الذي دعا المشرع لاشتراط القيود المقدمة ، كما لوحظ أيضا أن القضاة في العمل كثيرا ما يترجون من الحكم بطلان صحيفة الدعوى للأسباب المقدمة .

لذلك نص القانون الجديد على أن عدم اختصاص شخص من تقدم ذكرهم ، أو عدم اشتغال صحيفة الدعوى على بيان واف لأدلة الملكية يترتب عليه الحكم ، بناء على طلب الحاجز ، بالاستمرار في التنفيذ بغير انتظار الفصل في دعوى الاسترداد (م ٥٢٨) ، أي زوال الأثر المترتب على رفع الدعوى لو أنه روعي في رفعها القيود المقدمة .

والحكم بالاستمرار في التنفيذ وجوبى على المحكمة متى طلبه الحاجز ولذلك لا يجوز الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن .

١٩٤ (٢) قيد الدعوى . يوجب القانون قيد دعوى الاسترداد قبل الجلسة المحددة يوم على الأقل في المواد الجزئية ويومين فيما عداها . وإيجاب قيد الدعوى قبل الجلسة المحددة بميعاد معين إجراء يقتضيه تحقيق الفرض بما أوجبه القانون على المسترد من إيداع المستندات الدالة على ملكيته قبل الجلسة (م ٥٢٨) ، إذ لا يمكن إيداع المستندات مالم تقيد الدعوى . والقيد واجب على قلم الكتاب ، لأن دعوى الاسترداد من الدعاوى التي تنص لأثنية

الرسوم على دفع كامل رسومها وقت تقديمها ، والقاعدة ، في القانون الجديد ، أن الدعاوى التي سبق دفع رسمها بأكمله قبل إعلان صحتها يجب على قلم الكتاب إجراء قيدها من تلقاء نفسه (م ٧٧) .

ويترتب على مخالفة قواعد القيد المتقدمة زوال الأثر الذي ترتب على رفع الدعوى ، الا وهو وقف البيع ، بحيث يكون للحاجز أن يستمر في التنفيذ بالرغم من قيام دعوى الاسترداد ، ويحصل ذلك على النحو الآتي

(١) إذا قيدت دعوى الاسترداد بعد الميعاد الذي نص عليه القانون ، قضت المحكمة بالاستمرار في التنفيذ بغير انتظار الفصل في الدعوى . والحكم بالاستمرار في التنفيذ وجوباً على المحكمة متى طلبه الحاجز ، كما أنه لا يقبل الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن (م ٥٣٨)

(٢) إذا حل اليوم المحدد لنظر الدعوى ولم تكن قد قيدت ، كان للحاجز أن يستمر في التنفيذ بغير حاجة إلى استصدار حكم بذلك من المحكمة ، لأن الدعوى وقد حل الميعاد المحدد لنظرها ولم تقيد فسوف لا تعرض على المحكمة (م ٥٣٩) .

على أن ترتيب الجزاء الخاص على عدم القيد (الاستمرار في التنفيذ) ، لا يمنع من تطبيق القواعد العامة فيما تقضى به من آثار أخرى ترتب على عدم قيد سائر الدعاوى ، ومقتضى هذه القواعد أن الدعوى إذا لم تقيد في خلال سنة من تاريخ الجلسة الأولى التي حددت لنظرها اعتبرت كأن لم تكن (م ٧٨) (١)

١٩٥ - (٤) ابراع المستندات ، يوجب القانون على المسترد أن يودع ، بقلم الكتاب وقت القيد ، ما يكون لديه من المستندات المؤيدة لأدلة الملكية التي ذكرها في صحيفة الدعوى ، إن كان لهذه الأدلة مستندات ، مثال ذلك عقد البيع إذا كان المسترد قد تملك الأشياء المحجوزة بشراء ثابت في سند مكتوب . والغرض من إيداع المستندات وقت القيد أن يحصل إيداع هذه المستندات قبل الجلسة بوقت كاف لإطلاع الخصوم عليها حتى لا يضطروا إلى طلب تأجيل الدعوى لهذا الغرض والنص في المادة ٥٣٨ على ضرورة إيداع المسترد لما لديه من المستندات تطبيقاً للقاعدة العامة الواردة في المادة ١١٨ من القانون الجديد التي توجب على المدعى أن يودع مستنداته

(٢) كان القانون القديم يوجب قيد الدعوى قبل اليوم المحدد لنظرها بميعاد معين ، والا اعتبرت الدعوى كأن لم تكن (م ٧٨ من قانون المرافعات الأهلية)

في موضوع الدعوى ، بالاستمرار في التنفيذ ، إذا تبين لها أن دعوى الاسترداد لم تراعى فيها القيود التي وضعها المشرع لها من حيث توجيهها إلى المحجوز عليه والحاجزين ، أو من حيث اشتغال صحيفتها على بيان واف لأدلة الملكية ، أو من حيث قيدها وإيداع المستندات المؤيدة للملكية في ميعاد معين قبل الجلسة . والحكم بالاستمرار في التنفيذ لأحد هذه الأسباب وجوبى على المحكمة متى طلبه الحاجز ، كما أنه لا يقبل الطعن فيه بأى طريق (م ٥٣٨) .

والفكرة التي بنيت عليها القاعدة المتقدمة أن دعوى الاسترداد ، لكي يترتب عليها أثرها الموقف للتنفيذ ، يجب أن تكون مستوفية للقيود والاجراءات التي نص عليها القانون ، وإلا فلا يترتب عليها هذا الأثر . وليس المقصود من تعليق الاستمرار في التنفيذ على حكم المحكمة ، أن يكون لها سلطة في تقدير الحكم بالاستمرار في التنفيذ أو عدم الحكم به ، فإن سلطتها تقتصر على التحقق من حصول الإخلال بالقيود والاجراءات ، بحيث إذا ثبت لها هذا الإخلال كان عليها أن تقضى بالاستمرار في التنفيذ متى طلب الحاجز ذلك . وكان حكمها بهذا غير قابل للطعن فيه بأى طريق ، وتشبه سلطة المحكمة في هذه الحالة ، سلطة المحكمة في حالات النفاذ المعجل الواجب على المحكمة الحكم به إذا سلطتها للمحكمة في الحكم بالنفاذ أو عدمه وإنما سلطتها مقصورة على التحقق من الأسباب الموجبة للنفاذ .

(٣) إذا لم تقيد الدعوى أصلاً ، أو حكم بشطبها ، أو بوقفها عملاً بالمادتين ١٠٩ و ١١٤ أى (١) بسبب تخلف المدعى عن إيداع مستنداته أو مذكراته ، أو عن القيام بإجراء من إجراءات المرافعات في الميعاد الذي خربته المحكمة له ، زال أثر الدعوى الموقف بغير حكم من المحكمة بذلك بحيث يكون للحاجز أن يستمر في التنفيذ بالرغم من قيام دعوى الاسترداد (م ٥٢٩)

(٤) إذا طرأ على دعوى الاسترداد ما يزيل الخصومة فيها ، زال أثرها ما يترتب على رفعها من أثر موقف ، كما إذا اعتبرت الدعوى كأن لم تكن ، أو حكم باعتبارها كذلك ، أو حكم فيها بعدم الاختصاص أو بعدم قبولها أو بطلان صحيفتها ، أو باستتيراط الخصومة أو بقبول تركها . في هذه الحالات يكون للحاجز أن يستمر في التنفيذ بغير حكم من المحكمة بذلك نتيجة لزوال الخصومة في دعوى الاسترداد .

١٩٩ - دعوى الاسترداد الثانية . الأصل في دعوى الاسترداد الثانية أنها

(١) تنص المادة ٥٢٩ على أن للحاجز أن يستمر في التنفيذ إذا حكم بإيقاف دعوى الاسترداد عملاً بنص للمادتين ١٠٩ و ١١٤ . والنص على وقف الدعوى عملاً بنص المادة ١١٤ غير مفهوم . لأن المادة ١١٤ تنص على إيقاف الدعوى أمام قاضى التحضير بسبب تخلف المدعى عن إيداع مستنداته في الدياد أو عن تنفيذ أى إجراء منه به القاضى . ومعلوم أن دعوى الاسترداد تقدم للمحكمة مباشرة دون عرضها على قاضى التحضير عملاً بنص المادة ١١٨ باعتبارها دعوى يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة .

هو عشرون يوما بالنسبة لاحكام المحاكم الجزئية ، وأربعون يوما بالنسبة لاحكام المحاكم الابتدائية (م ٤٠٢ - ٢) .

كذلك استحدث القانون الجديد نظام الغرامة في دعاوى الاسترداد ، قص في المادة ٥٤٢ منه على انه إذا خسر المسترد دعواه جاز الحكم عليه بغرامة لا تقل عن جنيه ولا تزيد عن عشرين جنيها ، هذا فضلا عن الحكم بالتضمنات إن كان لها وجه (١) . والفرض من هذا النظام الضرب على أيدي المستردين الذين يرفعون دعاوى كدبة الفرض منها مجرد عرقلة التنفيذ .

الآثار المترتبة على رفع الدعوى

١٩٧ - دعوى الاسترداد ، من حيث ماهيتها ، إشكال موضوعي في التنفيذ ، ومقتضى هذا أنه ما كان يجب ان يترتب على مجرد رفعها اثر في التنفيذ (٢) خرج المشرع ، بالنسبة لدعوى الاسترداد ، على مقتضى القواعد العامة في الاشكالات ، فرتب على رفعها اثرا في التنفيذ حماية للمسترد بتمكينه في الفصل من دعواه . قبل تمام التنفيذ .

ويختلف هذا الاثر باختلاف ما إذا كانت دعوى الاسترداد دعوى أولى أو دعوى ثانية .

١٩٨ - دعوى الاسترداد الأولى . الأصل في دعوى الاسترداد الأولى أنه يترتب

على رفعها وقف البيع ، كما أن الأصل أن البيع يبقى موقوفا حتى يفصل في موضوع دعوى الاسترداد بحكم جائز النفاذ . ولكن قد يزول هذا الاثر ، فيكون للحاجز أن يستمر في التنفيذ بالرغم من عدم الفصل في موضوع دعوى الاسترداد ، وذلك لأحد الأسباب الآتية .

(١) أن يحكم قاضي الأمور المستعجلة ، بناء على طلب الحاجز ، بالاستمرار في التنفيذ بشرط إيداع الثمن المتحصل في خزانة المحكمة أو بدونه (م ٥٣٧) ، إذا كانت دعوى الاسترداد ظاهرة الفساد .

(٢) أن تحكم المحكمة المرفوعة اليها دعوى الاسترداد ، بناء على طلب الحاجز وقبل الفصل

(١) كان الرسوم بقانون الصادر في ٢٩ يوفية سنة ١٩٢٥ بتعديل للمادتين ٤٧٨ ، ٤٧٩ من قانون المرافعات الأملى بوجوب على المسترد قبل إعلان صحيفة الدعوى . إيداع كفالة تتراوح بين جنيه وعشرين جنيها . تصدر إذا حكم برفض دعواه . ثم ألغى هذا النظام بالتعديل الذي تم بالقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٨ ..

قلم الكتاب عند قيد دعواه في كل الدعاوى التي ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة . ويرى البعض (١) ورأيهم وجه ، انه لا يشترط أن يكون الإيداع مصاحباً للقيد مادام الإيداع حاصلًا قبل الجلسة في الميعاد الذي حدده المشرع للقيد ، كما لو حصل القيد قبل الجلسة بأربعة أيام مثلاً وحصل الإيداع قبلها بثلاثة أيام ، وبزكي هذا الرأي ان قيد دعوى الاسترداد ، بحسب أحكام القانون الجديد ، يقوم به قلم الكتاب بينما يقوم بإيداع المستندات المسترد (٢) .

ويترتب على عدم إيداع المستندات في الميعاد ، الحكم بالاستمرار في التنفيذ وجوباً على المحكمة متى طلبه الحاضر بغير انتظار الفصل في الدعوى ، ولذلك لا يقبل هذا الحكم الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن (م ٥٣٨) .

نظر الدعوى والحكم فيها

١٩٦ — ينص القانون الجديد في المادة ٥٤١ منه على أن دعوى الاسترداد يحكم فيها على وجه السرعة . وينبنى على اعتبار دعوى الاسترداد ضمن الدعاوى التي يحكم فيها على وجه السرعة نتائج كثيرة أهمها:

(١) أن الدعوى تقدم مباشرة للمحكمة دون أن تعرض على قاضي التحضير (م ١١٨) .

(٢) أنه إذا حصل النطق بالحكم فيها عقب المرافعة ، وجب ان تودع مسودته المشتملة على أسبابه في ظرف سبعة أيام من يوم النطق بالحكم . بينما تودع مسودات الأحكام في الدعاوى الأخرى في ظرف خمسة عشر يوماً من يوم النطق بها (م ٣٤٦)

(٣) لا يجوز الطعن بالمعارضة في الأحكام النائية الصادرة فيها (م ٢٨٦)

(٤) ميعاد استئناف الأحكام الصادرة فيها عشرة أيام أياً كانت المحكمة التي أصدرت الحكم ، بينما ميعاد استئناف الأحكام في الدعاوى الأخرى بحسب قواعد القانون الجديد ،

(١) راجع محمد حامد فهمي بند ٢٠٤ .

(٢) إيداع المستندات في قلم الكتاب عند قيد الدعوى كان واجباً على المدعى طبقاً للمادة ٤٧٨ من القانون الأهلي ، والخلاف بين القانون الجديد والقانون القديم في هذا الصدد إنما هو بالنسبة لجواز مخالفة هذا الواجب ، ففي القانون القديم كان الجواز جواز الحكم بسقوط الدعوى أما في القانون الجديد فهو الحكم بالاستمرار في التنفيذ .

لا توقف البيع إلا إذا حكم قاضي الأمور المستعجلة بوقفه لأسباب هامة ، إذا تبين حسن نية رافعها وجدية دعواه .

وتعتبر دعوى الاسترداد دعوى ثانية إذا رفعت من مسترد آخر ، أو كان قد سبق رفعها من المسترد نفسه وأعتبرت كأن لم تكن ، أو حكم باعتبارها كذلك ، أو بشطبها ، أو بعدم قبولها ، أو بعدم اختصاص المحكمة بها ، أو بظلال صحيفتها ، أو بسقوط الخصومة فيها ، أو بقبول تركها (م ٥٤٠) (١)

المحكمة المختصة بدعوى الاسترداد

٢٠٠ - لم يورد المشرع ، في القانون القديم أو الجديد ، نصوصاً خاصة ببيان المحكمة المختصة بدعوى الاسترداد ، (٢) ولذلك كان تحديد هذه المحكمة مثار خلاف . فبعض الشراح يوجب في دعوى الاسترداد عنصر النزاع على الملكية على كل اعتبار آخر ، فيرى أنها ، قبل كل شيء ، نزاع على الملكية لا علاقة له بالحكم الحاصل بالتنفيذ بمقتضاه ولا بكيفية تنفيذه ، وأنه لذلك لا تختص بها المحكمة التي أصدرت الحكم الحاصل بالتنفيذ بمقتضاه ، وإنما تختص بها دائماً المحكمة المختصة طبقاً للقواعد العامة باعتبارها نزاعاً على ملكية منقولات (٣) بحسب هذا النظر تختص بالدعوى المحكمة الابتدائية أو الجزئية (بحسب قيمة الأشياء المحجوزة) الكائن بدائرتها موطن المدين المحجوز عنه ، أو موطن أحد الحاجزين أو محل الحجز باعتباره موطناً مختاراً للحاجز ، وذلك عملاً بالقاعدة القائلة بأنه في حالة تعدد المدعى عليهم يكون الاختصاص المحلي للمحكمة الكائن بدائرتها موطن أحدهم (م ٥٥ - ٢) (٤) . ومن رأى بعض المحاكم أن المحكمة المختصة محلياً بهذه الدعوى هي محكمة الحاجز على اعتبار أنه الخصم الحقيقي (٥) في الدعوى ، وهذا الرأي ظاهر الفساد لأنه يتنافى مع التصوير القانوني لدعوى الاسترداد باعتبارها دعوى ملكية ، الخصم الأصلي فيها هو المدين (٦) .

(١) نص القانون الجديد في المادة ٥٤٠ . على بيان متى تعتبر دعوى الاسترداد دعوى ثانية فلا يوقف رفعها البيع . مأخوذ من المادة ٤٧٨ / ٧ من القانون الأهلي . والفريق في هذا النص أنه يعتبر إعادة الدعوى بعد شطبها كدعوى ثانية مع أن شطب الدعوى لا يزال الخصومة طبقاً للقاعدة العامة بالنسبة لسائر الدعاوى وإنما تزول الخصومة وتعتبر كأن لم تكن إذا استمرت مشطوبة ستة أشهر ولم يطلب المدعى السير فيها (م ٩١) .

(٢) كما هو الحال في القانون الفرنسي إذ نص في المادة ٦٠٨ على أن المحكمة المختصة بدعوى الاسترداد هي المحكمة الكائن في دائرتها محل الحجز المختص كيش بند ٦٣ .

(٣) راجع أبو هيف بند ٢١٧ .

(٤) راجع محمد حامد فهمي بند ٢١٥ .

(٥) راجع حكم محكمة السطة الجزئية في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٤ محاماة سنة ٤ صفحة ٧٦٩ .

(٦) راجع حكم محكمة بني سويف في ٢١ أبريل سنة ١٩٣١ محاماة سنة ١٣ صفحة ٤٤٨ ومحمد حامد فهمي

هامش ١ ص ١٧٠

الرأى عندنا أن دعوى الاسترداد إشكال موضوعى فى التنفيذ وإن القانون فى تنظيمها عنى عناية خاصة بما لهذه الدعوى من علاقة بالتنفيذ ، ولذلك تختص بها المحكمة التى أصدرت الحكم إن كان الحجز حاصلًا بمقتضى حكم ، أو المحكمة المختصة طبقاً للقواعد العامة إن كان الحجز حاصلًا بمقتضى عقد رسمى (١) .

إختصاص القضاء المستعجل

٢٠١ - يختص القضاء المستعجل ببعض المسائل المتعلقة بالاسترداد فى الحالات الآتية :

(١) الحكم بالاستمرار فى التنفيذ مع إيداع الثمن المتحصل فى خزانة المحكمة أو بدونه بالرغم من رفع دعوى الاسترداد الأولى (م ٥٣٧)

(٢) الحكم بوقف البيع لأسباب هامة بناء على رفع دعوى استرداد ثانية (م ٤٥٠) . لا نزاع فى اختصاص القضاء المستعجل فى الحالتين المتقدمتين لنص القانون صراحة على اختصاصه فيها (٢) . وإنما هل يجوز لمضى ملكية الأشياء المراد الحجز عليها أن يستشكل عند شروع المحضر فى الحجز طالبا رفع الأمر إلى القضاء المستعجل فيتفادى بذلك الحجز ؟

٢٠٢ - هذه المسألة محل خلاف . فمن رأى البيع أنه لا يجوز لمضى الاسترداد أن يستشكل أمام المحضر طالبا رفع الأمر للقضاء المستعجل ، وحسبه أن يرفع بعد الحجز دعوى الاسترداد فيرتب على رفعها وقف البيع بقوة القانون . ومبنى هذا الرأى أن المادة ٤٥٢ هـ / م ٥١٤ من القانون القديم ، الخاصة بالاستشكال إلى القضاء المستعجل أمام المحضر لم تنص إلا على الاستشكال من المدين (٣)

ومن رأى البعض الآخر ، وهو الرأى الغالب ، جواز الاستشكال من المسترد بهذه الطريقة ليتفادى مدعى الاسترداد بذلك توقيع الحجز ، استناداً إلى أن القانون منح القضاء المستعجل الاختصاص بالفصل فى إشكالات التنفيذ المستعجلة بغير تفريق بين الاشكال المرفوع من المدين أو المرفوع من غيره ، فضلاً عن أن لمضى الملكية مصلحة فى الاستشكال أمام

(١) راجع المادة ٤٧٩ .

(٢) أخذ المشرع المصرى (بنصه فى المادة ٤٧٨ من قانون المرافعات الأهلى والمادتين ٥٣٧ ، ٥٤٠ من القانون الجديد على اختصاص القضاء المستعجل بالحكم بالاستمرار فى التنفيذ أو بوقف البيع . بما استقر عليه الرأى أخيراً فى القضاء الفرنسى بمد ثبوت من التردد - راجع مختصر كيش بند ٦٤ وحكم نقض فرنسى فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٣ - سبرى سنة ١٩٤٤ - ١ - ١٠٩ وتلىق باتيفول Battifol عليه .

(٣) راجع حكم قاضى الأمور للمستعجلة بمحكمة مصر فى ٢٨ مايو سنة ١٩٣٢ بحاماة صفحة ١٠٦ سنة ١٣

المحضر عند التنفيذ لا يحقها له رفع دعوى الاسترداد اذ يترتب على الاستشكال أمام المحضر وقف التنفيذ بينما الالتجاء إلى رفع دعوى الاسترداد يقتضى ان يخضع مدعى الملكية للحجز ثم يرفع دعوى الاسترداد وينتظر الحكم فيها (١)

وعندنا أنه لم يعد هناك محل لهذا الخلاف الآن وأنه لا شبهة في جواز اعتراض المسترد أمام المحضر طالباً رفع الأمر إلى القضاء المستعجل ، فان رأى المخالف ، على ضعفه ، قد سقطت حجته الأساسية المبينة على نص المادة ٤٥٢ / ٥ / ٥١٤ م من القانون القديم بعد ان عدل المشرع هذا النص فلم يعد مقصوراً على الاعتراض الذى يديه المدين وإنما أصبح يشمل كل إعتراض يبدى أمام المحضر عند شروعه فى التنفيذ سواء أكان المعارض المدين أم غيره . ولذلك جاء نص القانون الجديد الخاص بالاستشكال أمام المحضر عند التنفيذ ، فى الفصل الخاص بإشكالات التنفيذ (٢) .

النفاذ المعجل فى دعوى الاسترداد

٢٠٣ - تشمل الأحكام الصادرة فى دعوى الاسترداد بالنفاذ المعجل فى الحالات الآتية :

(١) الأحكام الصادرة لمصلحة الحاجز ، كالحكم فى موضوع دعوى الاسترداد برفضها ، يجوز شمولها بالنفاذ المعجل بكفالة أو بغير كفالة ، عملاً بنص المادة ٤٧٠ الخاص بالأحكام الصادرة لمصلحة طالب التنفيذ فى المنازعات المتعلقة به فإن دعوى الاسترداد تعتبر نزاعاً متعلقاً بالتنفيذ . والنفاذ المعجل هنا نفاذ رغم الاستئناف إذ ان الأحكام الصادرة فى دعوى الاسترداد لا يجوز الطعن فيها بالمعارضة لصدورها فى دعوى يوجب القانون الحكم فيها على وجه السرعة ، (راجع المادتين ٥٤١ ، ٣٨٦) .

(٢) تنص المادة ٥٢٩ من القانون الجديد على أنه يحق للحاجز ان يمتضى فى التنفيذ إذا حكم فى دعوى الاسترداد بعدم الاختصاص أو بعدم قبولها أو بطلان صحيفتها أو بسقوط الخصومة فيها أو بقبول تركها ، ولو كان الحكم قابلاً للإستئناف ، ومعنى النص المتقدم ان الأحكام السابقة تعتبر مشمولة بالنفاذ المعجل بقوة القانون ، بالنسبة لما يترتب عليها من زوال أثر الدعوى الموقف .

إثبات الملكية فى دعوى الاسترداد

٢٠٤ - محل البحث فى هذا المقام هو معرفة من الذى يقع عليه عبء الإثبات

(١) راجع محمد حامد فهمى ص ٩٦ و ٩٧ وأبو هيف بند ٤١٠ و ٤١١ مختصر كيش بند ٦٤ ص ٦١ وما بعدها

(٢) راجع نص المادة ٤٨٠

أمر رافع دعوى الاسترداد الذي يجب عليه إثبات أن الأشياء المحجوزة مملوكة له وليست مملوكة للمدين ، أم المحجوز عليه والحاجز هما اللذان يجب عليهما إثبات أنها مملوكة للمدين وليست مملوكة للمسترد ؟

ينظم عبء الإثبات في هذه الحالة الحيازة ؛ عملاً بنص المادة ٩٦٥ من القانون المدني الجديد القائلة بأن من يحوز حقاً يعتبر صاحبه حتى يقوم الدليل على العكس . ومقتضى هذه القاعدة أن الأشياء المحجوزة ، إن كانت وقت حجزها في حيازة المحجوز عليه كان على المسترد أن يثبت أنها مملوكة له وإن وجودها في حيازة المدين لم يكن على سبيل الملك وإنما كان على سبيل آخر كالأيجار أو العارية .

وإن كانت في حيازة المسترد كان على المدين والحاجز أن يثبتا أنها مملوكة للمدين وإن وجودها في حيازة المسترد لم يكن على سبيل الملك وإنما كان لسبب آخر ويرى البعض أن الحجز في هذه الحالة يكون باطلاً إذ كان على الحاجز أن يوقع حجزاً ما للمدين لدى الغير لأن حجز المنقول لدى المدين لا يجوز إلا على ما يكون في حيازة المدين نفسه من منقولات (١) . وينبني على هذا الرأي أن الدعوى التي يرفعها حائز المنقولات لا يجب على رافعها أن يتقيد فيها بالتبوء التي أوردتها المشرع لرفع دعاوى الاسترداد ، لأن الدعوى ليست دعوى استرداد وإنما دعوى بطلان الحجز (٢) ، كما ينبني عليه أن يحكم بطلان الحجز ولو ثبت أن الأشياء المحجوزة مملوكة للمحجوز عليه ما دام أنها كانت في حيازة الغير ، رافع الدعوى وقت الحجز عليها .

٢٠٥ - ولا صعوبة في تطبيق القاعدة المتقدمة متى كانت حيازة المدين متميزة عن حيازة المسترد . وإنما تقوم الصعوبة إذا كانت الحيازة مشتركة بينهما كما إذا كانا يعيشان معاً كالزوج وزوجه والابن وأبيه .

عرضت هذه المسألة مراراً على القضاء وخصوصاً القضاء المختلط بمناسبة دعاوى الاسترداد التي ترفعها الزوجات المسلمات بمناسبة الحجز على الأمتعة الموجودة في منزل الزوجية لديون على الأزواج ، إذ جرى العرف أن الزوجة المسلمة تدخل منزل الزوجية بجهاز يتناسب مع مركزها الاجتماعي ومع المهر المدفوع لها .

أختلفت أحكام المحاكم بشأن هذه المسألة ويمكن رد الخلاف إلى رأيين أساسيين :

الأول : يقول أصحابه إن على الزوجة المسلمة رافعة دعوى الاسترداد ، باعتبارها مدعية ،

(١) قررت هذه القاعدة محكمة النقض الفرنسية في أحد أحكامها المشهورة - راجع تقض فرنسي في

ديسمبر سنة ١٨٦٧ سبى ٦٨ - ١ - ٩٧ وتعليق وودير Rodière عليه

(٢) راجع مختصر كيش ص ٦٢ .

إثبات الملكية ولها ان ثبت ذلك بجميع الوسائل بما فيها القرائن ككبر المهر المدفوع ومركز الزوجة الاجتماعي ، وقرب العهد بالزواج ، وكون الأشياء المحجوزة بما جرى العرف بأن تكون عادة ضمن جهاز الزوجة وغير ذلك من القرائن ؛ وقد أخذت بهذا الرأي الدوائر المجتمعة لمحكمة الاستئناف المختلطة في حكمها الصادر في ٢٩ أبريل سنة ١٩١٤ (١) .

الثاني : يقول أصحابه إنه كلما كان المحجوز عليه والمسترد مشتركين في معيشة واحدة كالزوج وزوجته ، والابن وأبيه ، والأخ وأخيه (٢) اللذين يشتركان في معيشة واحدة ، كان على الحاجز ، باعتباره مدعياً ، ان يثبت ان الحجز الذي أوقعه حيز صحيح ، ومقتضى ذلك ان يثبت ان الأشياء المحجوزة مملوكة لمدينه . وليس من المقبول ان يقلب الدائن الحاجز بفعل صادر منه وهو توقيع الحجز ، عبـ الاثبات فينقله من عاتقه إلى عاتق المسترد ، ويؤيد هذا الرأي الأخير غالبية الشراح (٣) ، ويبدو أن المحاكم المختلطة في أحكامها الأخيرة تميل إلى الأخذ به (٤)

(يتبع)

(١) راجع حكم الدوائر المجتمعة لمحكمة الاستئناف المختلطة في ٢٩ أبريل سنة ١٩١٤ . منشور في الجازيت س ٤ ص ١٥٠ ، وتقضى المحاكم الفرنسية بأنه في دعوى استرداد الأشياء المحجوزة ، الموجودة في منزل الزوجية ، المرفوعة من الزوجة يقع عبء إثبات الملكية على الزوجة ولو كان عقد إيجار المنزل باسم الزوجة فان هذا لا يثبت أن الأشياء الموجودة في منزل الزوجية يفترض أنها ملك للزوج . باعتباره رئيس العائلة - راجع حكم محكمة استئناف رن Rennes في ١١ مارس سنة ١٩١٧ كيش هامش ص ٦٢ .

(٢) راجع حكم محكمة مصر المختلطة في ٢٢ أبريل سنة ١٩١٢ جازيت ٢ ص ١٦٥ .

(٣) راجع ابو هيف بند ٤٢٤ ومحمد حامد فهمي ص ١٧٣

(٤) مصر المختلطة في ٦ يناير و ٢٧ يناير سنة ١٩٢٠ جازيت ص ١٠ واستئناف مختلط ٦ يناير سنة ١٩٢٠

تكييف العلاقة القانونية وأهميته

في مسائل ومنازعات الأحوال الشخصية الأجنبية

بقلم حضرة الأستاذ حسن رفعت رئيس النيابة بالاستئناف

١ - التكييف مسألة أولية

قبل الفصل في موضوع دعوى الأحوال الشخصية يتعين على القاضى الفصل أولاً في عدة مسائل أولية أولها اختصاص المحكمة بالفصل في الموضوع وهذا الاختصاص يتحدد بمادة الخصومة وجنسية الخصوم وإذا كانت الجنسية تعد عنصراً هاماً لتحديد اختصاص المحاكم المدنية في دعاوى الأحوال الشخصية للأحزاب فأهميتها تظهر أيضاً في تعيين القانون الواجب التطبيق.

على أن الجنسية لا تعد دائماً أساساً لتعيين القانون الواجب التطبيق إذ يجوز في بعض الحالات أن محل الوطن محل الجنسية في هذا الشأن لذلك يعتبر تحديد الوطن وإثباته في المسائل الأولية التي يجب معرفتها قبل معرفة القانون الواجب التطبيق.

فإذا تحدد الاختصاص وثبتت جنسية الخصوم وتعين الوطن لم يبق من المسائل الأولية إلا تكييف العلاقة القانونية التي تتضمنها النزاع وذلك لمعرفة أى القواء. الموضوعية في القانون الأجنبي يجب تطبيقها.

٢ - معنى التكييف والقانون الذى يحكمه :

حددت المادة ١٣ و ١٤ من قانون نظام القضاء (رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩) النظم القانونية التي تعد داخلة ضمن نطاق الأحوال الشخصية على أننا نبادر بالذكر بأن النظم الواردة في هاتين المادتين لم ترد على سبيل الحصر لأن كلا منها تتضمن عدة عناصر تتحدد بعملية التكييف مثلاً اسم الشخص لم يرد ذكره ولكنه يعد من عناصر الشخصية وهذه تعد عنصراً من عناصر الحالة المدنية وكذلك نفقة الزوجة لم ترد ذكرها ومع ذلك تعتبر أثراً من آثار الزواج فهمة القاضى إذاً تحديد نوع العلاقة القانونية التي يتضمنها النزاع المطروح أمامه لمعرفة القانون الواجب التطبيق وبالتالي النصوص القانونية التي تحكم تلك العلاقة وهذا ما يعرف في لغة القانون الدولي الخاص بقواعد التكييف Qualification

فالتكييف معناه تحديد قاعدة النزاع واختيار التكييف ما هو إلا تفسير لتلك القاعدة التي لها أهميتها من حيث أنها تحكم كل النظم الخاضعة لتنازع القوانين ويترتب عليها حلولها.

ولما كانت أغلب التشريعات الوضعية غالية من نصوص متعلقة بالتكييف فقد اختلف الفقهاء في هذا الشأن فمنهم من حتم الأخذ بقواعد التكييف في القانون الأجنبي استناداً إلى أن هذا القانون وحده لا يتجزأ . فإذا ما أخضع القانون الوطني القانون الأجنبي فعني ذلك أن المشرع الوطني تنازل عن اختصاصه التشريعي للقانون الأجنبي بالنسبة إلى كل ما يحكم تلك العلاقة وبعبارة أخرى يجب أن نرجع إلى القانون الأجنبي لمعرفة الوصف القانوني لتلك العلاقة .

ولكن هذا الرأي هو أضعف الآراء ويكاد يتفق الإجماع على خضوع تلك العلاقة لقانون القاضي الذي يفصل في النزاع Lex Jori أي لقانون الدولة التي تنظر محاكمها النزاع وهذا الرأي يتمشى في الواقع مع المنطق القانوني

ذلك أن قاعدة تطبيق القانون الأجنبي مجالها في الغالب النظم القانونية المتعلقة بالاحوال الشخصية ولمعرفة ما تشمله الاحوال يرجع القاضي إلى قانونه الذي يطبقه ويفسره وفقاً لنية المشرع الوطني وليس وفقاً للقانون الأجنبي هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنه من الثابت أن تكييف العلاقة القانونية لازمة لمعرفة القانون الواجب التطبيق فالتكييف سابق للتطبيق فإذا ثبتت تلك البديهية فكيف يقال إذا الرجوع إلى القانون الأجنبي لتكييف العلاقة مع أن هذا القانون غير معروف لنا مقدماً .

فإذا رجعنا إلى القانون الفرنسي أو الانجليزي مثلاً للرأي الأول ، لمعرفة ما إذا كانت العلاقة القانونية متعلقة بالشكل أو الاهلية فعني ذلك أننا عينا مقدماً القانون الواجب التطبيق في حين أن عملية التكييف هي التي تحدد لنا الاختصاص التشريعي وفضلاً عن ذلك فالرأي الأول يؤدي إلى تطبيق عدة أنظمة قانونية على علاقة قانونية واحدة تنظر أمام محكمة واحدة وهذا معناه الفوضى القضائية .

٣ — حكم القانون المصري ومدى تطبيقه

ولسنا هنا في مجال المفاضلة بين الرأيين إذ أغنانا المشرع المصري مؤونة البحث والتفصيل بنصه في المادة العاشرة من القانون المدني ، القانون المصري هو المرجع في تكييف العلاقات عندما يطلب تحديد نوع العلاقة في قضية تتنازع فيها القوانين لمعرفة القانون الواجب تطبيقه بينهما (١)

ويقصد بالقانون المصري في معنى هذه المادة القانون المصري في جملة بما تتضمن من قواعد تتعلق بالأشخاص أو الأموال أو الالتزامات وأياً كان مصدر هذه القواعد وبعبارة أخرى لا يقتصر القاضي عند تحديده العلاقة القانونية أن يبحث عن نوع تلك العلاقة وفقاً لتوزيع ولاية القضاء بل له أن يبحث في القانون المدني كما له أن يرجع إلى الشريعة الإسلامية أو القوانين

(١) هذه المادة مستمدة من المادة ٦ من قانون بوستامنت وهو القانون الذي اختارته اثنتا عشرة دولة من الدول الأمريكية في سنة ١٩٢٨ وأشتهر باسم واضعه « Bustament »

الخاصة المنظمة لليراث أو الوصية الخ... وله أيضا تكيف تلك العلامة وفقاً لروح التشريع المصري واتجاه القضاء وفي الجملة وفقاً لثقافته القانونية (١)

وليس للقاضي أن يحميد عن تشريعه عند قيامه بهذه المهمة مهما دقت العلاقة القانونية واختلفت طبيعتها عما هو مألوف لديه إذ يمكنه بمراجعة وقائع الدعوى وعناصرها المادية أن ينسب تلك الوقائع الى نوع معين من النظم القانونية المعروفة في قانونه وهذه العملية عبر عنها البعض : « بوضع القماش القانوني الاجنبي في دولاب النظم الوطنية » (٢)

على أن تطبيق القانون المصري بوصفه قانون القاضي في مسائل التكيف لا يتناول إلا تحديد طبيعة العلاقة في النزاع المطروح لإدخالها في نطاق طائفة (نوع) من طوائف النظم القانونية التي تعين لها قواعد الاسناد اختصاصاً تشريعياً معيناً كطائفة النظم الخاصة بشكل التصرفات أو بحالة الاشخاص أو بأهليتهم أو بالمواريث أو بالوصايا أو بمركز الاموال . ومتى تم هذا التحديد انتهت مهمة قانون القاضي إذ يتعين عندئذ القانون الواجب التطبيق ويتحتم على القاضي أن يعمل بأحكام هذا القانون ومن أجل ذلك أضيفت عبارة « لمعرفة القانون الواجب تطبيقه بينهما » على المادة العاشرة لتعين الحدود التي يقف عندها اختصاص قانون القاضي في التكيف (٣)

٤ — استثناء من قاعدة الأخذ بقانون القاضي

وإذا كان التكيف يخضع دائماً لقانون القاضي وفقاً للقاعدة سالفه الذكر إلا أن هذه القاعدة تتضمن بعض الاستثناءات قال بها الأستاذ برتان (٤) وأقره في ذلك الفقه والقضاء بالاجماع (٥)

وأولى هذه الاستثناءات إذا تعلق التكيف بتعين صفة العقار أو المنقول فالمرجع في ذلك ليس قانون القاضي انما قانون الجهة التي يوجد فيها الشيء Lex situs أو rei sitae وهذا الاستثناء في الواقع نتيجة طبيعية لما نص عليه من أن القانون الذي يسرى على العقار هو قانون موقعه والذي يسرى بالنسبة للمنقول قانون الجهة التي يوجد فيها المنقول (م ١٨ مدني مصري)

(١) راجع مع ذلك مقال الأستاذ سيف النصر زكي عن الاحوال الشخصية للأجانب ومدى خضوعها لأحكام الشريعة المنشور في مجلة التشريع والقضاء السنة الثانية العدد الخامس من ٢٥ - ٢٨

(٢) راجع باتيفول في كتابه القانون الدولي الخاص طبعة سنة ١٩٤٩ ص ٣٠٦

(٣) راجع تعليقات على المادة العاشرة في مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني والمذكورة

التفسيرية لمشروع تنقيح القانون المدني

(٤) راجع مقال الأستاذ برتان Bartin في مجموعة محاضرات لاهي الجزء ٣١ ص ٥٩٥

(٥) ده لا براديل ونيوايه في موسوعة القانون الدولي الجزء العاشر ص ٤٠٦ نيوايه في كتابه

للطول في القانون الدولي الخاص الجزء الثالث طبعة ١٩٤٤ ص ٣٢٥ باتيفول في المرجع السابق ص ٣١٩

لوريور وبيجونير في كتابه المختصر في القانون الدولي طبعة ١٩٤٨ ص ٣١٩ وهذه القاعدة معمول بها ايضا في إنجلترا راجع ديسيه وراجيه ص ٤٩٧

فاذا كان الأمر كذلك فلا ضرورة الأخذ بقانون القاضى فى التكيف لأن محل الأخذ به هو عند ما يراد معرفة القانون الواجب التطبيق وفى هذه الحالة بالذات هذا القانون معروف مقدما والاستثناء الثانى هو فيما يتعلق بالاتفاقات الإرادية بين الأزواج فيما يتعلق بالنظام المالى بينهما إذ يجب احترام إرادة المتعاقدين فى هذا الصدد ما لم يشبها الغش أو ما لم تكن مخالفة للنظام العام أو الآداب فى مصر .

٥- التكيف اداة لبيان النصوص القانونية الواجبة التطبيق

تظهر أهمية التكيف بصفة خاصة لبيان النصوص القانونية الواجبة التطبيق . فإذا طلب من القاضى مثلا اتخاذ إجراءات تحفظية مؤقتة للحفاظ على أموال الغائب فهل له أن يعتبر تلك الاجراءات متعلقة بنظام الأموال أو متعلقة بنظام الغيبة فإذا اعتبرها القاضى خاصة بنظام الغيبة طبق قانون جنسية الشخص المطلوب حماية أمواله د م ١٦ من القانون المدنى، وإذا اعتبرها خاصة بنظام الأموال طبق قانون موقع المال د م ١٨ من القانون المدنى، على انه من المحقق أن اتخاذ الاجراءات التحفظية لصيانة حقوق الغائبين يسبقه اثبات الغيبة فإذا ثبتت اتخذت الاجراءات الأخرى وطبق فى شأنها قانون الجنسية .

وفى دعوى مطالبة الابن بنفقة من أبيه يجب التحقق قبل نظر الدعوى بما إذا كانت هذه الدعوى قائمة على حق النفقة الشرعية أم انها تستر وراءها دعوى اثبات نسب لأنه فى الحالة الأولى يسرى قانون المدين بالنفقة (م ١٥ من القانون المدنى) وفى الحالة الثانية يطبق قانون طالب النفقة إذا كان الابن ابنا غير شرعى وذلك وفقاً لقواعد القانون الدولى الخاص .

وإذا رفع شخص دعوى إثبات نسبه من أبيه على أساس المادة ٣٢٥ من القانون المدنى الإبطالى (للأشخاص) التى تنص على إمكان إثبات النسب بحيازة الحالة فإن هذه الدعوى لا تتضمن إثبات نسب وإنما تتضمن إثباتاً للحالة المدنية للمدعى فلا يسرى فى هذه الحالة قانون الأب وإنما يسرى قانون جنسية الابن (م ١١ من القانون المدنى المصرى) عند اختلاف الجنسية بين المدعى والمدعى عليه .

وإذا كلفنا التزام الأب بسد حاجة ابنه الطبيعى إلى أن يبلغ سن السادسة عشرة وفقاً للمادة ١٨٠٧ مدنى ألماني ، بانه التزام غير تعاقدى فانه يسرى عليه قانون البلد الذى وقع فيه الفعل المنشئ للالتزام (م ٢١ مدنى مصرى) وخرج بذلك عن الاحوال الشخصية .

ولكن إذا وصف هذا الالتزام بأنه نفقة دخل ضمن مشتلات الاحوال الشخصية وطبق فى شأنه قانون المدين بالنفقة (م ١٥ مدنى مصرى) وفى الواقع عملية التكيف التى يقوم بها

(٢٢م)

ونص المادة ١٤٢١ من القانون المدني الفرنسي أن للزوج الحق في إدارة أموال الزوجية المشتركة بمفرده وله مطلق التصرف في تلك الاموال بدون تصديق الزوجة على هذه التصرفات. وقد تساءل البعض عما إذا كان هذا الحق المخول للزوج يدخل ضمن نظام الاموال بين الزوجين أم إنه أثر من آثار الزواج .

فإذا قلنا انه داخل ضمن نظام الاموال فيجب الرجوع في ذلك إلى تفسير العقد المسمى بالنظام الذى اختاره كل من الزوجين وهو خاضع للمادة ٢٠ من القانون المدنى المصرى أما إذا اعتبرنا هذا الحق من آثار الزواج وهو الرأى الذى استقر عليه القضاء الفرنسى فان هذه التصرفات تكون خاضعة لقانون جنسية الزوج وفقا للمادة ١٣ من القانون المدنى المصرى (٢)

ويجب ملاحظة أن الدعوى التى يقيمها ورثة المتوفى لإبطال زواجه من زوجته بسبب عيب جوهري فى عقد الزواج ليست دعوى قائمة على آثار الزوجية وخاضعة بالتالى لقانون جنسية الزوج لأن هذه الدعوى من حق الزوج وحده والزوجية انتهت بالوفاء فهذه الدعوى هى فى الواقع دعوى وراثه غرضها حرمان الزوجة وأولادها من الميراث ورجوع انصبتهم إلى المدعين (٣) .

كما يجب أن يقرر القاضي عند تكييفه موضوع دعوى الارث ما إذا كانت هذه الدعوى تتضمن إثبات الوراثة وتحديد نصيب المدعى فقط أو أنها تتضمن استرداد اموال التركة التي وضع اليد عليها المدعى عليهم
ففي الحالة الاولى تدخل الدعوى ضمن نطاق الاحوال الشخصية

وفي الحالة الثانية تكون دعوى الاسترداد من اختصاص المحاكم العادية (٤)

وقد فسرت المحاكم المختلطة الوصية التي يكلف فيها الموصي الموصى له بالاحتفاظ بالشئ الموصى به ليكون من حق شخص آخر معين بعد وفاة الموصي له *stitution Jideicommissaire* .
 هبة بالنسبة إلى الشخص الآخر معلقة على شرط وجود الموصى له وقت فتح الوصية (٥) .

(١) في هذا المعنى تقض فرنسي بتاريخ ٢٦-٣-١٩٥٠ سيرة ١٩٣٦ - ٨٩-١

(۲) راجع مقالہ برطانوی سابقہ اشارہ الیہ ص ۵۸۷ .

(٢) بلايول في مختصر القانون المدني جزء أول فبذة ١٠٤٠

(٤) استئناف مختلط في ٣٦-٥-١٩٣٤ في مجلة التشريع والقضاء المختلط السنة ٤٦ ص ٣٠٩

(٥) ، ، في ١٠-٦-١٩٣١ ، ، ، السنة ١٣ ص ٤١٧

(٥) في حكم لها بتاريخ ٢٢-١٠-١٩٣٣ المجموعة الرسمية لسنة ٣-١٠-٢٤٣

والافصاح عن الارادة يثبت عادة بالكتابة فكل ما يتعلق بطريقة تدوين هذه الارادة من حيث الجهة التي تتولى تدوينها والأشخاص المكلفين بكتابتها والبيانات الواجب اثباتها والشهود اللازمة لمجلس العقد كل هذه الاجراءات متعلقة بالشكل ويلحق بها أيضا إجراءات شهار التصرف فيما عدا اجراءات الشهر العقاري فانها خاضعة لقانون موقع العقار باعتبار أن هذه الاجراءات من الأوضاع الجوهرية التي لا يتم التصرف بدونها .

وتطبيقا لتلك القاعدة إذا عرض نزاع على القاضي وطلب منه الحكم بعلان صحة الزواج لأنه لم يعلن عنه مقدما أو لأنه عقدين قاصرين دون موافقة الوالدين أو طلب منه بطلان وصية هولندي لأنها كتبت بخط يده ولم يكتبها موثق العقود وفقا للمادة ٩٩٢ مدني هولندي أو طلب منه بطلان زواج انجليزي مثلا لأنه لم يتم أمام الكنيسة فالقاضي في هذه الحالات ترجع إلى تشريعه في جملة لمعرفة نوع العلاقة القانونية المطلوب أن يفصل فيها لمعرفة إذا كانت تتعلق شكل التصرف أو بالشروط الموضوعية التي تحكم تلك العلاقة .

ففي المثل الاول يجد القاضي ان الاعلان عن الزواج مقصود به اعلانية ولا يمس موضوع الزواج نفسه الذي يتم بتوافق الارادتين ويخلص من عملية التكيف ان هذا النشر او الاعلان إنما هو اجراء شكلي يخضع لقانون محل التعاقد .

أما فيما يتعلق بموافقة الوالدين فان القاضي يجد أن ناقصي الأهلية ثبتت عليهما ولاية الزوج ومن ثم يكون زواج القاصر بدون موافقة من له حق الولاية عليه متعلقا بأهلية الزواج وليس بشكله وفي مثل الوصية إذا رجع القاضي لقانونه وجد أن الوصية تنعقد بالعبارة أو الكتابة أو الإشارة وعند الانكار لا تسمع الدعوى إلا إذا وجدت أوراق خالية من شبهة التصنع تدل على صحة الدعوى م ٢ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ باصدار قانون الوصية ، لهذا يعتبر القاضي ان كتابة الوصية بشكل معين ما هو إلا اجراء شكلي يخضع لقانون محل التصرف .

على أن كثيراً من الكتاب الفقهاء تعتبر تلك المسألة متعلقة بالشروط الموضوعية لأن من شأنها إحاطة التصرف بضمانات تكفل حمايته وحقوق ورثته .

وقد بحث هذه النقطة بالذات الاستاذ الير بالو (١) ورجع في ذلك الى كتب الفقه الهولندية وخلص منها بأنه يستدل منها أن كتابة الوصية امام موثق متعلق بالشكل .

(١) راجع مثاله عن قاعدة Locus في مجموعة محاضرات لاهاي الجزء ٥٧ ص ٦٨٠ وهامش رقم ٣

وفي المثل الثالث يجد القاضى أن الزواج ماهو إلا عقد يتم بالايجاب والقبول بشروط معينة يحددها كل قانون وما الزواج الكنسى فى نظر القانون المصرى إلا إجراء شكلى يصحب الارادة الخارجية ولا يمس موضوع العقد من حيث شرط وجوبه ولا علاقة له بالاهلية . لهذا كله يكون الزواج صحيحا متى تم وفقا للشكل المحلى ولم يراع فيه الطقوس الدينية (١)

ولكن إذا صح هذا رأى بالنسبة إلى الدول التى تأخذ بنظام الزواج الدينى والزواج المدنى على حد سواء فهل يعتبر أيضا المراسيم الدينية من الشكل فى الدول التى لا تعرف إلا الزواج الدينى فقط كما هو الحال فى اليونان وولاية كوبك فى كندا حيث ان الارادة وحدها لا تكفى لإتمام الزواج وإنما يتم الزواج إذا نطق به القسيس . .

فالمادة ١٣٦٧ من القانون المدنى البوتانى تنص : لا وجود لزواج بين شخصين تابعين للكنيسة الرومانية الارثوذكسية إذا لم يتم الزواج بواسطة قسيس من قس تلك الكنيسة وكذلك الحال بالنسبة للسيحيين التابعين لملة أخرى .

والمادة ١٢٨ من القانون المدنى لولاية كوبك تنص : . . . الموظف المختص لإتمام الزواج هو قسيس الكنيسة التى يعقد فيها الزواج ولا يوجد لإتمام الزواج موظف آخر مختص . . يتبين من مراجعة هذه النصوص أن المشرع قصد اعتبار الزواج أمام القسيس شرطا من الشروط الموضوعية لصحة انعقاد العقد

ومن رأينا أن هذه النصوص متعلقة بالموضوع لأن ما تنص عليه يعد من الاوضاع الجوهرية التى لا يتم التصرف بدونها

هذا فضلا اننا فى مصر نعرف بالزواج الدينى بل هو صورة من صور الزواج فى بلادنا فلا غبار إذا ما وصف هذا الزواج بأنه زواج دينى يتم وفقا لديانة غير المسلم أى امام الكنيسة (٢)

(١) وهذا رأى متبع أيضا فى فرنسا وبلجيكا وراجم نيوايه فى المرجع السابق الإشارة اليه من ٣٥٨ وبوليه فى كتابه المختصر فى القانون الدولى الخاص طبعة ١٩٢٨ ص ٤٤٦ وليروبور ييجونير فى المرجع السابق الإشارة اليه نبذة ٣٢٩

وتأخذ بهذا رأى أيضا المحاكم الانجليزية حتى بالنسبة لزواج البريطانيين فى الخارج راجع لهر Lehr فى كتابه القانون المدنى الانجليزى جزء أول ص ٥٧ وديسى ص ٦١٣ انظر عكس هذا بلانيول وريبير فى كتابها المطول عن القانون المدنى الفرنسى جزء ثان نبذة ٢٠٧

(٢) على ان الاستاذ البر بالو فى مقاله السابق الإشارة اليه لا يقر هذا رأى . شرح لهذه المناسبة التطور التاريخى للزواج الكنسى (ص ٦٩٢ - ٧٠١) وخلص منه ان الوعد بالزواج الذى أعلن عنه فى الكنيسة والأعلان من الزواج وطريقة الإفصاح عن الارادة ووجود القس لأتمام العقد كل ذلك يتعلق بالشكل وليس بالموضوع وإذا كنا نشاطر هذا رأى بالنسبة للدول التى تعترف بالزواج الدينى والزواج المدنى منه وترتب على كلاهما أثر قانونى الا أننا من جهة أخرى لا نقر هذا رأى بالنسبة إلى الدول التى لا تعرف سوى الزواج الدينى

٧ - التكييف اداة للتمييز بين قوانين الاجراءات والقوانين الموضوعية

تختلط قواعد الاجراءات بالموضوع في مسائل الاحوال الشخصية لأرتباط العلاقة القانونية في كثير من الاحيان بالاجراءات الواجب اتباعها ومهمة التكييف في هذه الحالة التفرقة بين ما هو إجراء وما هو متعلق بالموضوع لمعرفة اذا كان قانون القاضى هو الواجب التطبيق أم هي الاحكام الموضوعية في القانون الاجنبى .

وتظهر أهمية هذه التفرقة بالنسبة إلى اجراءات رفع الدعوى وقد استقر الفقه والقضاء الاجنبيان على أنه يعتبر متعلقا بالموضوع ذاته ويخضع للقانون الاجنبى المسائل الآتية :

(١) أهلية التقاضى : أى الشروط الواجب توافرها فى الشخص لى يباشر الدعوى وتحدد الاهلية وفقا للنصوص المعمول بها وقت رفع الدعوى فتى رفعت الدعوى على الوجه الصحيح لا يؤثر فيما تم فى قبولها أى تعديل يطرأ على الاهلية اللازمة لذلك بمقتضى تشريع لاحق .

(٢) صفة التقاضى : أى من له حق فى رفعها فالقانون الاجنبى هو الذى يعين مثلا من له صفة الانابة عن القاصر ومن له حق طلب الحجر ومن له حق المعارضة فى الزواج ومن له الحق فى طلب الاذن بالتجارة للقاصر أو المرأة المتزوجة .

(٣) مواعيد رفع الدعوى وسقوطها بسقوط الحق ذاته : فشلا إذا نص فى القانون الاجنبى أنه لا يجوز رفع دعوى طلاق على أساس الزنا بعد فوات ستة أشهر من تاريخ العلم بالجريمة أو إذا نص على مدة التقادم فى الدعاوى المتعلقة بحقوق مالية مترتبة على زواج أو حالة مدنية فإن ما نص عليه فى القانون الاجنبى يعد متعلقا بالموضوع ويجب ان يطبق فى شأنه القواعد الموضوعية فى القانون الاجنبى فإذا لم ينص على شىء من هذا القبيل فى القانون الاجنبى أتبع القواعد العامة فى القانون المصرى .

(٤) طلبات التصديق من المحكمة على التصرفات والحصول على إذن المحكمة للقيام بتصرف معين : وهى التى يعبر عنها بالفرنسية *formalités habilitantes* فهذه مرتبطة بالموضوع فى كل الاحوال التى يشترط القانون الاجنبى الحصول على هذا التصديق أو هذا الاذن .

فتلا القانون الذى يحكم الوصاية أو القوامة هو الذى يعين متى يجب على الوصى أو القيم أخذ الاذن للتصرف بالبيع أو التصديق من المحكمة على الحساب المقدم من الوصى أو التصديق على قرارات مجلس العائلة .

على أن اجراءات الحصول على هذا الاذن أو التصديق من المحكمة تخضع لقانون القاضى .

الذى يبين طريقه الحصول على قرار المحكمة في هذا الشأن وصيغة هذا القرار .

(٥) طرق الاثبات باعتبارها متعلقة بالحق ذاته تخضع للقانون الذى يحكم العلاقة نفسها فإذا نص في قانون الجنسية على أن الزواج أو علاقة النسب يثبتان بطريقة معينة من طرق الاثبات فيجب على القاضى المعروض عليه النزاع قبول هذا الدليل باعتباره قاعدة موضوعية .

على أنه إذا قبلت المحكمة الدليل فلها بعد ذلك تقدير مدى قوته في الاثبات . يستثنى من ذلك حالة وجود دليل سابق *preuve preconstituée* فيسرى في شأنه النصوص المعمول بها في الوقت الذى أعد فيه الدليل أو في الوقت الذى كان ينبغي فيه إعداده ويرجع في ذلك الى قاعدة خضوع المحرر لقانون محل تحريره (راجع المادة ٩ من القانون المدنى المصرى)

فإذا لم يكن هناك محرر ولم ينص القانون الأجنبى على طريقة إثبات معينة جاز للقاضى أن يقبل وسائل الاثبات التى يتقدم بها ذو المصلحة ولكن في حدود طرق الاثبات المنصوص عنها في قانونه

أما فيما يتعلق بإجراءات الاثبات *administration des preuves* والتى تتعلق بالإجراءات العادية *ordinatori litis* والتى لا تؤثر على الحق ذاته أو لا يتوقف عليها الفصل فى الدعوى كطريقة سماع الشهود أو إجراءات التحقيق أو حلف اليمين أو إجراءات الطعن بالتزوير فإنها تخضع دائماً لقانون القاضى .

قَوَانِينُ وَقَارَاتُ وَمَنْشُورَاتُ

قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠

بتعديل البندين ١ و ٣ من المادة ١٤ من قانون المرافعات
المدنية والتجارية والأعمال التحضيرية لهذا القانون

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه .
مادة ١ — يعدل البندين ١ و ٣ من المادة ١٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية
على الوجه الآتي :

(١) ما يتعلق بالدولة، للوزراء ومديرى المصالح المختصة والمحافظين والمديرين فيما عدا صحف
الدعوى والطعون والأحكام قسماً الصورة إلى إدارة قضايا الحكومة أو مأمورياتها بالأقاليم
بحسب الاختصاص المحلى لكل منها أو إلى قسم قضايا الأوقاف فيما يتعلق بوزارة الأوقاف .

(٢) ما يتعلق بالأشخاص العامة ، للنائب عنها قانوناً فيما عدا صحف الدعوى وصحف
الطعون والأحكام قسماً الصورة إلى إدارة قضايا الحكومة أو مأمورياتها بالأقاليم بحسب
الاختصاص المحلى لكل منها .

مادة ٢ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من
قوانين الدولة ؟

صدر بقصر القبة فى ٦ شعبان سنة ١٣٦٩ (٢٣ مايو سنة ١٩٥٠) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير العدل

عبد الفتاح الطويل

مذكرة إيضاحية

لمشروع مرسوم بمشروع قانون بتعديل البندين ١ و ٣ من

المادة ١٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية

ينص البند (١) من المادة ١٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادرة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ عن أن تسليم صورة الإعلان فيما يتعلق بالدولة يكون للوزراء ومديرى المصالح المختصة والمحافظين والمديرين ولما كانت إدارة قضايا الحكومة تتوب عن الحكومة فى كل ما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التى خولها القانون اختصاصا قضائيا نيابة قانونية تستند إلى المادة الثانية من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ ولما كان قانون المرافعات المدنية والتجارية الجديد — توخيا لسرعة الفصل فى القضايا — قد حدد مواعيد قصيرة لكثير من الاجراءات .

ولما كان ضيق المواعيد القانونية لا يتسع لتبادل الاتصال بين المصالح الحكومية وإدارة القضايا مما قد يؤدى إلى تقويت المواعيد وسقوط الحق . ولما كان الأمر كذلك فقد أصبح متعينا العمل على توفير ما يضيع من الوقت بسبب تسليم صور إعلانات صحف الدعاوى والطعون والأحكام إلى المصالح الحكومية .

فلذا رأتى تعديل نص البند (١) من الفقرة الأولى من المادة ١٤ سالفه الذكر ليكون تسليم صور إعلانات صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام فيما يتعلق بالدولة لإدارة قضايا الحكومة أو مأمورياتها بالأقاليم بحسب الاختصاص السكانى لكل منها . وهى الآن الاسكندرية وأسيوط ، والمنصورة ، وذلك تنفيذا لمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ وقد لوحظ فى هذا التعديل أن صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام هى التى تقضى المصلحة العامة بتسليمها مباشرة لإدارة قضايا الحكومة نظرا لما يترتب على إعلانها غالبا من سريان مواعيد يجب اتخاذ اجراءات معينة فى غضونهما تقوم بها إدارة القضايا ، أما باقى أنواع الاعلانات فمنها ما تقضى المصلحة العامة بإعلانه مباشرة للوزارة ومديرى المصالح المختصة والمحافظين والمديرين كالحجوز مثلا حيث يترتب على إعلان الحجز اثره من ناحية وجوب حبس المحجوز تحت يد المحجوز لديه من تاريخ إعلان الحجز ومنها ما لا ضرورة لإعلانه إلى إدارة القضايا مباشرة فرأتى إبقاء نص البند (١) من المادة ١٤ من قانون المرافعات ليجرى حكمه فى غيرها اقتضت الضرورة وضع حكم خاص به . على أنه لما كان لوزارة الأوقاف قسم قضايا خاص بها فقد رأتى أن يجرى فى شأنها ما يجرى من شأن قضايا الدولة للاعتبارات ذاتها التى أوجبت هذا التعديل على أن يكون تسليم الصورة فيما يتعلق بوزارة الأوقاف وفى كل الأحوال إلى قسم قضاياها بالوزارة

ونظرا إلى أن إدارة قضايا الحكومة تتوب كذلك عن الأشخاص العامة وكانت الاعتبارات سالفه الذكر قائمة أيضا بالنسبة لأعمال قضاياها فقد رأتى تعديل البند (٣) من المادة ١٤ على الوجه المقترح .

وتتشرف وزارة العدل برفع مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة إلى مجلس الوزراء حتى إذا وافق عليه تفضل باستصدار مرسوم بأحالة إلى البرلمان .

وزير العدل
عبد الفتاح الطويل

أبريل سنة ١٩٥٠

تقرير لجنة الشؤون التشريعية بمجلس النواب

عن مشروع القانون الخاص بتعديل البندين ١ و ٣ من المادة ١٤
من قانون المرافعات المدنية والتجارية

رأت اللجنة أن نص البندين ١ و ٣ من المادة ١٤ من قانون المرافعات المراد تعديلهما ينص الأول منهما على تسليم صورة الاعلان فيما يتعلق بالدولة للوزراء ومديرى المصالح المختصة والمحافظين والمديرين وقد أظهر العمل أن هذا البند من المادة بنصه الحالى قديؤدى إلى سقوط كثير من حقوق الدولة لأن المواعيد القانونية قد لا تتسع لتبادل الاتصال بين مديرى المصالح الحكومية المختصة التى نص البند على تسليم الاعلان اليهم وإدارة القضايا التى تنوب عن الحكومة فى كل ما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها .

وكذلك الحال فى البند ٣ من المادة السالفة الذكر وهو ينص على تسليم الاعلان فيما يتعلق بالأشخاص العامة إلى النائب عنها فوناققد اثبت العمل أنه كثيرا ما يؤدى إلى تقويت كثير من الحقوق على الأشخاص العامة للسبب سالف الذكر .

بما حدى بوزارة العدل إلى تقديم هذا المشروع إلى البرلمان لتعديل نص هذين البندين بما يعالج ما أثبتته العمل من نقص فى نصهما الحالى وذلك باضافة فقرة إلى كل منهما تفيد استثناء صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام فان صورة الاعلان فى هذه الحالة تسلم إلى إدارة قضايا الحكومة ومأمورياتها بالأقاليم وإلى قسم قضايا الأوقاف فيما يتعلق بالدعاوى الخاصة بوزارة الأوقاف وذلك لان إدارة قضايا الحكومة ينوب أيضا عن الأشخاص العامة فى كل ما يرفع منها أو عليها من قضايا . وقد رأت اللجنة أن التعديل المقترح ضرورى لسد ما أثبتته العمل من نقص ويساعد على تيسير العمل وحفظ حقوق الدولة والأشخاص العامة فوافقت على مشروع القانون كما ورد من الحكومة وهى ترفع تقريرها إلى المجلس رجاء الموافقة على المشروع .

السكرتير النائب
محمد محمد قراعة

تقرير اللجنة التشريعية بمجلس الشيوخ

وقد وافقت اللجنة التشريعية بمجلس الشيوخ على مشروع هذا القانون للأسباب المبينة فى المذكرة الايضاحية ، غير أنها أدخلت تعديلا لفظيا باستبدال كلمة « المحلى » بكلمة « المسكانى » فى كلا البندين ، لأن الاختصاص المحلى هو الاصطلاح المتعارف عليه فقها وقضا .

قانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠

بشأن اصابات العمل

نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

الباب الأول — تعاريف

مادة ١ — يراعى فى تطبيق أحكام هذا القانون أن عبارة المحال الصناعية تشمل على الأخص ما يأتى :

(أ) المناجم والمحاجر وجميع أنواع الصناعات المتعلقة باستخراج مواد من باطن الأرض .
 (ب) المحال المعدة لصنع المنتجات أو تغييرها أو تنظيفها أو إصلاحها أو زخرفتها أو صقلها أو إعدادها للبيع ، وكذلك المحال المعدة لتغيير شكل المواد ويدخل فى ذلك بناء السفن وتفكيك الأدوات وكذلك توليد الكهرباء والقوى المحركة على العموم وتحويل ضغطها وثقلها .

(ج) إنشاء أو تجديد أو صيانة أو ترميم أو تغيير أو هدم أى بناء أو عمارة أو سكة حديد أو ترام أو باخرة أو ميناء أو حوض أو أسككة أو ترعة أو منشآت للملاحة الداخلية أو طريق أو نفق أو كوبرى أو جسر أو مجمع مجارى أو مجارى عادية أو بئر أو منشآت لتغرافية أو تليفونية أو منشآت كهربائية أو معامل توليد الغاز أو توزيع المياه وغير ذلك من أعمال الإنشاء ، وكذلك الأعمال التمهيدية أو وضع الأسس للمنشآت سالفة الذكر .

(د) نقل الركاب أو البضائع بطريق البر أو بالسكك الحديدية أو بطرق النقل البحرية أو النهرية أو الهوائية ويشمل ذلك شحن وتفريغ البضائع فى الأحواض والأرصفة والمرافىء ، ومخازن الاستيداع . مع عدم الإخلال بالحقوق المقررة للبجارة بمقتضى قانون التجارة البحرية .
 (هـ) التنقيب عن الآثار .

وتشمل المحال التجارية على الأخص ما يأتى :

(أ) كل محل مخصص لبيع السلع أو لآى عملية تجارية أخرى .

(ب) الفنادق والمطاعم والبنسيونات والمقاهى والبوفيات والمسارح ودور السينما وصالات الموسيقى والفناء وكافة المحال المماثلة لها .
وبعد فى حكم المحال التجارية .

(١) اسطبلات السباق والنوادر الرياضية .

(ب) محال الادارة المتعلقة بجميع الاعمال الخاصة او الاعمال ذات المنافع العمومية .

مادة ٢ — يسرى هذا القانون على جميع العمال والمستخدمين ومن يمارسون منهم فى المحال الصناعية أو التجارية .

ولا يسرى على :

(١) الاشخاص الذين يستخدمون بصفة عرضية لتأدية أعمال خارجة عن الصناء أو التجارة .

(ب) الاشخاص الذين يشتغلون فى منازلهم .

(ج) الاشخاص الذين يستخدمون للعمل فى الزراعة إلا إذا كانوا وقت إصابتهم يشتغلون بآلات ميكانيكية أو يؤدون عملا صناعيا والاشخاص الذين يسرى عليهم هذا القانون يعبر عنهم فيما يلى بكلمة «عمال» .

الباب الثانى — أحكام عامة

مادة ٣ — اكل عامل أصيب بسبب العمل وفى الأثناء تأديته الحق فى الحصول من صاحب العمل على تعويض عن اصابته طبقا للقواعد المقررة فى البابين الثالث والرابع على أن صاحب العمل لا يلزم بأى تعويض فى الحالات الآتية :

(١) إذا لم ينشأ من الاصابة سوى عجز العامل عن تأدية عمله أو مهنته مدة لا تزيد على ثلاثة أيام .

(ب) إذا تعمد العامل إصابته نفسه .

(ج) إذا حدثت الاصابة بسبب سوء سلوك قاحش ومقصود من جانب العامل ويعتبر فى حكم ذلك .

(١) كل فعل يحدثه العامل تحت تأثير الخمر أو المخدرات .

(٢) مخالفة التعليمات التي يقررها رب العمل وينشرها باعلان يعلق في محل العمل ، أو مخالفة الأوامر الصريحة التي يصدرها رئيس العامل ويشرف على تنفيذها في حدود سلطته أو عدم استعمال العامل وقاية يعلم انها موضوعة لسلامته ، هذا ما لم ينشأ من الاصابة وفاة العامل أو تخلف عاهة مستديمة تزيد نسبتها على ٢٥ ٪ من العاهة الكلية وفقا للجدول الملحق بهذا القانون ، أو لما يقرره الطبيب الشرعى المشار إليه في المادة ٢٤

ولا يجوز التمسك بأحد الأسباب المبينة في الفقرتين (ب) و (ج) من هذه المادة إلا إذا ذكر هذا السبب في الابلاغ المنصوص عليه في المادة ١٢ أو في التحقيق الذي يجريه البوليس وفقا للمادة ١٣

مادة ٤ — لا يجوز للعامل فيما يتعلق بحوادث العمل ان يتمسك ضد رب العمل بأحكام أى قانون آخر ، ما لم يكن الحادث قد نشأ عن خطأ جسيم من جانب رب العمل .

ويقع باطلا كل اتفاق يقصد به خفض التعويض المستحق للعامل المصاب أو لمن يستحقونه بعد وفاته عن الفئات المقررة بهذا القانون . وذلك سواء أبرم هذا الاتفاق قبل وقوع الحادث أو بعده .

مادة ٥ — إذا عهد رب العمل إلى المقاول بتنفيذ العمل كان للعامل الحق في أن يطالب بالتعويض كلا من مقاول ورب العمل على أساس الأجر الذي دفعه أولها للعامل فإذا استعمل العامل حقه ضد رب العمل جاز لهذا الأخير أن يرجع على المقاول ليسترد منه ما دفعه للعامل .

مادة ٦ — إذا أجر رب العمل أو أعار عاملا للغير مؤقتا للاشتغال عنده ظل مسئولا أمام العامل المذكور بمقتضى أحكام هذا القانون .

مادة ٧ — اذا كانت الإصابة الموجبة للتعويض وفقا لأحكام هذا القانون تقتضى قانونا مسئولية شخص آخر خلاف رب العمل . جاز للعامل أن يطالب بالتعويض رب العمل أو ذلك الشخص الآخر .

ويجمل رب العمل الذى دفع التعويض محل العامل في حقوقه قبل الشخص المسئول . كما يخضع التعويض الذى يقبضه العامل فعلا من الشخص المسئول من التعويض المستحق له قبل رب العمل .

مادة ٨ — جميع المبالغ المستحقة للعامل المصاب أو لمن يستحقون التعويض وفقا لأحكام هذا القانون تعتبر ديونا ممتازة بالمرتبة والشروط الخاصة بالمبالغ المستحقة للمستخدمين المنصوص

عليها في المادة ١١٤١ من القانون المدني .

ولا تجوز حوالة هذه المبالغ أو الحجز عليها الا لديون النفقة بما لا يجاوز الربع .

مادة ٩ — وإذا كان صاحب العمل مؤمنا على حوادث العمل جاز للعامل أن يطالب بحقوقه رب العمل والمؤمن لديه معا متضامنين .

وفي الحالة المنصوص عليها في المادة السابعة إذا دفع المؤمن لديه قيمة التعويض فإنه يحل محل صاحب العمل في حقوقه .

وفي حالة إفلاس صاحب العمل فإن المبلغ المستحق على المؤمن لديه لا يدخل ضمن أموال التفليسة .

مادة ١٠ — لا تقبل دعوى التعويض إلا إذا كان رب العمل أو من ينوب عنه قد طوّل كتابة بالتعويض في خلال السنة التالية للوفاة أو ثبوت العاهة المستديمة

ويعتبر أي إجراء تقوم به مصلحة العمل في مواجهة رب العمل أو من يقوم مقامه في حكم المطالبة المشار إليها في الفقرة السابقة .

على أن عدم المطالبة بالتعويض في خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة الاولى لا يمنع من قبول الدعوى إذا كان ذلك راجعاً الى أسباب مقبولة .

مادة ١١ — يجب على العامل أن يبلغ فوراً رب العمل أو المنسندوب لمراقبة عمله الحادث والظروف التي وقع فيها ، وذلك متى سمحت حالته بذلك .

مادة ١٢ — يجب على رب العمل إبلاغ البوليس كتابة كل حادث يصاب فيه أحد عماله إصابة تعجزه من العمل مدة تزيد على ثلاثة أيام وذلك خلال أربعة أيام من تاريخ عليه هذا الحادث

ويجب أن يكون البلاغ مشتملاً على اسم المصاب وعنوانه مع بيان موجز عن الحادث ونوع الإصابة واسم الطبيب المعالج وعنوانه واسم شركة التأمين التي قد يكون رب العمل مؤمناً لديها .

مادة ١٣ — يجرى البوليس تحقيقاً في كل بلاغ يقدم اليه بما نص عليه في هذا القانون . ويبين في التحقيق ظروف الحادث بالتفصيل ، وتثبت فيه اقوال الشهود ورب العمل أو من يمثله والعامل المصاب إن أمكن .

ويجب على البوليس إبلاغ مصلحة العمل فوراً عن هذه الحالات وموافاتها بصورة من محضر التحقيق . والمصلحة أن تطلب استكمال التحقيق إذا رأت عملاً لذلك .

مادة ١٤ — يجب أن يعد في كل محل السجلات الآتية :

(أ) سجل تدرج فيه أسماء العمال على حسب تواريخ الحاقهم بالعمل ، ويكون لكل منهم رقم خاص .

(ب) سجل تدرج فيه أسماء العمال ومقدار الأجر اليومي والاسبوعي او الشهري لكل منهم وايام اشتغاله وتاريخ تركه للعمل نهائيا .

(ج) سجل يدون فيه مايقع من اصابات العمال الناشئة عن العمل وذلك بمجرد الابلاغ المنصوص عليه في المادتين ١١ و ١٢ .

ويجب على المقاول من الباطن ايضا ان يعد هذه السجلات للعمال الذين يشتغلون عنده .

(د) ويجب على شركات التأمين اعداد سجل يدون فيه اسم المؤمن والعامل المصاب والمحل الذي كان يشتغل به وقت الحادث وتاريخ وكيفية الإصابة وتاريخ بدء العلاج ونهايته واسم الطبيب المعالج ومقدار العاهة واجر العامل ومقدار ما صرف من التعويض في حالة الإصابة أو الوفاة .

ويجب ان تكون هذه السجلات جميعها معدة على حسب ما تقرره مصلحة العمل بالتطبيق للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية . ويشمل هذا القرار يان الجهة التي يمكن الحصول منها على هذه السجلات

ويجب تقديم هذه السجلات لمفتشى مصلحة العمل كلما طلبوا ذلك .

ويجوز ان تقوم مجموعة كشوف دفع اجور العمال مقام السجل الثاني المعد لقيد الاجور .

مادة ١٥ — يجب على رب العمل ابلاغ مصلحة العمل كتابة خلال شهر من تاريخ وفاة العامل او من تاريخ ثبوت العاهة المنصوص عليها في المادة ٢٣ مقدار المبلغ الذي دفعه او تعهد بدفعه على سبيل التعويض للعامل او لمن يستحقونه ، ويرافق البلاغ شهادة من الطبيب المعالج ، فاذا تعذر الحصول على هذه الشهادة جاز الاستعاضة عنها بشهادة من طبيب آخر واذا كانت اصابة العامل قد أدت الى عجزه وجب ان يبين في الشهادة درجة هذا العجز ، ويكون استخراج الشهادة على نفقة رب العمل أو المؤمن لديه على حسب الاحوال .

فاذا لم يتم رب العمل بدفع التعويض أو لم يتعهد بدفعه في الميعاد المبين بالفقرة السابقة فيجب ابلاغ مصلحة العمل الأسباب التي حالت دون ذلك .

وبلزم رب العمل الابلاغ المشار إليه في الفقرتين السابقتين ولو كان مؤمنا على عماله وفقا لأحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢

مادة ١٦ — إذا وقع خلاف بين العامل ورب العمل أو المؤمن لديه على ثبوت العاهة

المستديمة أو مدة العلاج، وجب على رب العمل أو المؤمن لديه أن يقدم شهادة طبية دالة على عدم تخلف عاهة لدى العامل أو على انتهاء علاجه، إذا طلبت مصلحة العمل منه ذلك.

مادة ١٧ — يحكم في المنازعات الحاصلة في تعويض إصابات العمل على وجه الاستعجال، ويعفى العامل أو ورثته من دفع الرسوم القضائية.

مادة ١٨ — يجب على رب العمل أن يعلق في مكان ظاهر يمحله بالشكل الذي تقررته مصلحة العمل ملخصاً سهل القراءة لأحكام المادتين ١٠ و ١١

الباب الثالث — العلاج الطبي

مادة ١٩ — يجب على رب العمل أن يقدم دائماً الاسعافات الأولية للعامل المصاب ولو لم تمنعه الإصابة من مباشرة العمل.

ويجب أن يكون في كل محل يشتغل فيه أكثر من ٢٠ عاملاً صندوق أو أكثر للاسعافات الطبية يحفظ بحالة صالحة ويعلن عن مكان وجوده ويحتوى على الأربطة والأدوية والمطهرات، التي تعينها مصلحة العمل بالاتفاق مع وزارة الصحة العمومية بالتطبيق للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية.

ويجب أن يشمل هذا القرار على عدد العمال الذين ينحصر لهم كل صندوق والمكان الذي يوضع فيه والشخص الذي يعهد إليه باستعماله.

مادة ٢٠ — لكل عامل مصاب الحق في أن يعالج بالمجان بمستشفيات الحكومة بشرط أن يكون المستشفى في نطاق دائرة نصف قطرها ٥ كيلو متراً من مكان الحادث وأن توجد به أسرة خالية وأن ترى إدارة المستشفى أن الحالة تستحق العلاج الداخلي. ويكون تحديد مدة البقاء بالمستشفى متروكاً لمحض تقدير الإدارة المذكورة.

مادة ٢١ — في حالة عدم وجود مستشفى حكومي في النطاق المبين في المادة السابقة أو مستشفيات أخرى يمكن للعامل أن يعالج فيها بالمجان يكون رب العمل ملزماً بدفع جميع المصروفات الطبية وثمان الأدوية ومصروفات الإقامة بالمستشفى. على أن يترك له اختيار الطبيب والمستشفى.

مادة ٢٢ — يلزم رب العمل بمصروفات انتقال العامل إلى المستشفى في جميع الحالات.

مادة ٢٣ — يكون إثبات العاهة المستديمة كلية كانت أو جزئية بشهادة طبية ويعين وزير الشؤون الاجتماعية بقرار منه شكل هذه الشهادة والآداب اللازمة للحصول عليها.

وإذا كانت الشهادة صادرة من الطبيب المعالج بناء على طلب العامل فلا يأخذ الطبيب أتعاباً عنها.

وتعتبر العاهة كلية إذا نشأ عنها عجز المصاب عجزاً تاماً عن ممارسة أية صناعة أو مهنة. فإذا لم يترتب على العاهة المستديمة هذا العجز اعتبرت عاهة جزئية.

مادة ٢٤ — إذا كانت ما تضمنته الشهادة الطبية محل نزاع بين رب العمل والعامل جاز لكل منهما أن يطلب عرض النزاع على الطبيب الشرعي الذي يقع مكان الحادث في دائرة اختصاصه

وتنظم اجراءات عرض النزاع على الطبيب الشرعى بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية .
ولا يحول النزاع المذكور دون قيام رب العمل بالالتزامات المقررة عليه في هذا الباب .
مادة ٢٥ — يلزم رافع النزاع بدفع أتعاب الطبيب الشرعى الا اذا كان على حق في منازعته
فيلزم خصمه بدفعها .

وتعين قات الاتعاب وطرق دفعها بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير
العدل .

مادة ٢٦ — يجب على العامل ألا يرفض عيادة الطبيب الذى يعينه لذلك رب العمل أو المؤمن
لديه . وإذا كان العامل يعالج في مستشفى حكومى أو خصوصى فيجب على الطبيب المذكور
إبلاغ المستشفى قبل حصول العيادة .

الباب الرابع — التعويض

مادة ٢٧ — إذا نشأ عن الإصابة عجز العامل عن اداء مهنته أو صناعته وجب على رب
العمل ان يدفع له معونة مالية حتى يتم شفاؤه أو تثبت عاجته المستديمة على الوجه المبين في
المادة ٢٣ أو يتوفى .

وتكون المعونة مساوية للأجر الكامل في التسعين يوما الاولى ؛ ثم تخفض بعد ذلك إلى
نصف الاجر المذكور بشرط ألا تقل عن عشرة قروش في اليوم أو عن الاجر الكامل للعامل
المصاب ان قل عن ذلك .

وتحسب المعونة على أساس الاجر الاخير . وفيما يتعلق بالعمال الذين يشتغلون بسعر
القطعة تحسب المعونة على أساس متوسط الاجر في التسعين يوما السابقة على وقوع الحادث
مع مراعاة حكم الفقرة السابقة .
وتدفع المعونة للعامل المصاب أسبوعيا .

وإذا حدثت الوفاة أو ثبتت العاهة المستديمة خلال اثني عشر شهراً من تاريخ وقوع
الحادث . فان المبالغ التى تدفع وفقاً لهذه المادة لا تخضع من مقدار التعويض المنصوص عليه
في المادتين ٢٨ و ٢٠ .

أما المبالغ التى تدفع بعد مدة الاثني عشر شهراً فتخصم من مقدار التعويض المذكور .
مادة ٢٨ — إذا أدى الحادث إلى وفاة العامل يلزم رب العمل بدفع تعويض مساو لاجر
ألف يوم محسوبة على أساس آخر أجره . وفيما يتعلق بالعمال الذين يشتغلون بالقطعة يحسب
مقدار التعويض على أساس متوسط الاجر في التسعين يوما الاخيرة .
ويدخل في حساب هذا الاجر كل ما كان يحصل عليه العامل من كسب إضافي سواء أكان
ذلك نقداً أم عيناً .

ويحسب الاجر المشار اليه بواقع الشهر ثلاثين يوماً فيما يتعلق بعمال المشاهرة . أما فيما يتعلق

بالعمال الذين يشتغلون بالقطعة فتنضم أجورهم التي قبضوها في أيام العمل ويقسم المجموع على عدد تلك الأيام .

وإذا تعذر معرفة متوسط الأجر اليومي بسبب قصر مدة خدمة العامل أو بسبب ظروف عمله فيكون الحساب على أساس المتوسط المتقدم ذكره للأجر الذي يدفع لامثاله من العمال الذين يشتغلون عند رب العمل ، فإن لم يوجد ، فمتوسط أجر مثله عند رب عمل آخر وفي هذه الحالة يفضل عند الاختيار رب العمل الموجود في ذات المنطقة .

ويجب ألا يقل مقدار التعويض الكامل المستحق في حالة الوفاة عن ١٥ جنيتها ولا يزيد عن ٦٠٠ جنيه وبالنسبة إلى من يشتغلون تحت التمرين بغير أجر يكون التعويض الكامل ١٠٠ جنيه .

وفنلا عن التعويض المتقدم ذكره يلزم رب العمل بمصروفات الجنازة على ألا يزيد ما يدفعه في هذا الشأن على خمسة جنيهات .

مادة ٢٩ — مقدار التعويض الواجب دفعه إلى من يستحقونه بعد وفاة العامل وكذلك توزيع هذا المقدار عليهم يكون وفقاً للقواعد المبينة بالجدول المرافق لهذا القانون . ويكون تعيين مستحق التعويض بشهادة إدارية على حسب النموذج الذي يقرره وزير الشؤون الاجتماعية .

مادة ٣٠ — إذا نشأ عن الإصابة عاهة مستديمة كلية فيدفع للعامل المصاب تعويض يوازي أجر ١٢٠٠ يوم . ويحسب هذا الأجر وفقاً للقواعد المقررة في حالة الوفاة .

ويجب ألا يقل مقدار التعويض في هذه الحالة عن ١٨٠ جنيتها . ولا يزيد على ٧٠٠ جنيه .

وفيما يتعلق بمن يشتغلون تحت التمرين بغير أجر يكون مقدار التعويض ١٥ جنيتها .

مادة ٣١ — إذا نشأ عن الإصابة عاهة جزئية مستديمة فيقدر التعويض وفقاً للقواعد الآتية :

(١) إذا كانت الإصابة من الإصابات المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون الزم رب العمل أن يدفع نسبة مئوية من مبلغ التعويض المقدّر لحالة العاهة المستديمة الكلية على حسب ما هو مبين في الجدول المذكور .

(٢) إذا لم تكن الإصابة من الإصابات المبينة في الجدول سالف الذكر فيقدر التعويض الذي يلزم رب العمل دفعه بنسبة ما أصاب العامل من العجز في قدرته على الكسب طبقاً للشهادة الطبية .

ويجب في هاتين الحالتين مراعاة الحدين الأدنى والأعلى المنصوص عليهما في المادة

السابقة

(٣) وإذا كان المصاب ممن يتمنون بغير اجر فيكون مقدار التعويض نسبة مئوية من مبلغ ١٢٥ جنيها على الوجه المبين في الجدول او بنسبة ما اصابه من العجز في قدرته على الكسب على حسب الاحوال .

الباب الخامس — عقوبات وأحكام عامة

مادة ٣٢ — يعاقب على مخالفة أحكام المواد ١٢ و ١٤ و ١٥ و ١٨ و ١٩ بغرامة لا تتجاوز الف قرش وعلى مخالفة أحكام المواد ٢٧ و ٢٨ و ٣٠ و ٣١ بغرامة لا تتجاوز الف قرش

مادة ٣٣ — يكون مدير المحل ورب العمل مسئولين معا عن المخالفات التي تقع طبقا لأحكام المادة السابقة . ومع ذلك يعنى رب العمل من العقاب إذا ثبت أنه يجمل الافعال المكونة للمخالفة .
مادة ٣٤ — يكون للوظفين الذين يندبهم وزير الشؤون الاجتماعية بقرار منه صفة رجال الضبط القضائي فيما يتعلق بالجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ولهم حق الدخول في المحال أو الاماكن التي يشتغل فيها العمال .

مادة ٣٥ — يلغى القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن إصابات العمل .

مادة ٣٦ — على وزراء الشؤون الاجتماعية والداخلية والصحة العمومية والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ونوزير الشؤون الاجتماعية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بختم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة (١) ٩

صدر بقصر رأس التين في ٢٠ رمضان سنة ١٣٦٩ (٥ يولية سنة ١٩٥٠)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير الشؤون الاجتماعية

أحمد حسين

وزير العدل (بالنيابة)

فؤاد سراج الدين

وزير الصحة العمومية

عبد اللطيف محمود

وزير الداخلية

فؤاد سراج الدين

قانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٠

بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ الخاص بمزاولة مهنة الصيدلة والاتجار في المواد السامة

نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

مادة ١ — تضاف الفقرة الآتية الى المادة ٢ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ الخاص بمزاولة مهنة الصيدلة والاتجار في المواد السامة :

« ويجوز لوزير الصحة العمومية أن يعفى من تأدية الامتحان المصريين الحاصلين على درجة أو دبلوم من إحدى الجامعات الاجنبية المعترف بها من الحكومة المصرية بأنها معادلة لدرجة بكالوريوس الصيدلة المصرية إذا كانوا حاصلين على شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان أو ما يعادلها وكانوا مدة دراستهم حسنى السير والسلوك وموظبين على تلقى دروسهم العلمية والعملية طبقا لبرامج المعاهد التى تخرجوا منها . »

مادة ٢ — على وزير الصحة العمومية تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر رأس التين فى ٢١ رمضان سنة ١٤٦٩ (٦ يولييه سنة ١٩٥٠)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير الصحة العمومية

عبد اللطيف محمود

قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٠

خاص بصرف مياه المباني والمواد المتخلفة فى المجارى العامة

نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

مادة ١ — يجب أن يجهز كل مبنى بتركيبات وأجهزة صحية داخلية تكفل بطريقه فعالة صرف المياه والمواد المتخلفة ومياه الامطار وذلك طبقا لاحكام هذا القانون والقرارات المتخذة له .

مادة ٢ — يجب إيصال كل مبنى بالمجرى العام إذا كان واقعا على مسافة لا تزيد على ثلاثين مترا منه

وعلى مالك هذا المبنى — إذا لم يكن متصلاً بالمجرى العام عند العمل بهذا القانون — أن يقدم خلال شهرين من تاريخ العمل به طلباً إلى مصلحة المجارى لإيصال المبنى بالمجرى العام .

أما إذا كان المبنى واقعاً على مسافة تزيد على ثلاثين متراً عن المجرى العام فيجب أن تصرف مياهه بصفة مؤقتة في خزان ينشأ طبقاً لمواصفات مصلحة المجارى وشروطها وذلك لحين إمكان إيصاله بالمجرى العام .

مادة ٣ — على مالكي المباني الواقعة على طرق غير ممتدة بها مجارى عامة أن يطلبوا من مصلحة المجارى إيصال مبانيهم بالمجارى التى تنشأ فى الطرق المذكورة خلال شهرين من تاريخ إخطارهم بإنشائها .

مادة ٤ — لمصلحة المجارى أن تنشئ مجارى عامة فى الطريق الخاصة المفتوحة للمرور العام أو غير المفتوحة له دون أن تلتزم بتعويض مالك الطريق وتحصل النفقات اللازمة لذلك من أصحاب الاملاك التى تنتفع بهذه المجارى وفقاً للتوزيع الذى تجريه المصلحة .

مادة ٥ — تقوم مصلحة المجارى بعملية إيصال المبنى بالمجرى العام وإنشاء الوصلة اللازمة لذلك على نفقة المالك متى ثبت أن التركيبات والأجهزة الصحية الداخلية فى حالة مرضية ومطابقة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له .

ولا يترتب على الموافقة على هذه التركيبات والأجهزة أية مسؤولية قبل المصلحة المذكورة
مادة ٦ — لمصلحة المجارى أن ترفض إيصال أى مبنى إلى المجرى العام إذا رأت أن حاله سيئ أو أن أجهزته وتركيباته الصحية فى حالة غير مرضية أو تخالف أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له . ويجب على المالك فى هذه الحالة أن يدخل على أجهزته وتركيباته التعديلات اللازمة فى المدة التى تحددها له المصلحة .

مادة ٧ — لمصلحة المجارى عند الضرورة الحق فى إيصال أى عقار بغرفة تفتيش عقار آخر أو بمواسير أو بمطابق بجار أنشئت فى طريق عام أو خاص على نفقة مالك آخر وعلى المنتفع الجديد أن يعرض هذا المالك تعويضاً عادلاً .

مادة ٨ — لمهندسى مصلحة المجارى ولغيرهم من الموظفين الذين يندبهم الوزير المختص بقرار يصدره الحق فى معاينة التركيبات الداخلية للمباني الموصلة إلى المجارى العامة وتجربتها للتحقق من صلاحيتها وانطباقها على أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له .

وعلى المالك إصلاح كل تلف أو عيب فى الموعد الذى تحدده له المصلحة وإلا جاز لها فى حالة الخطر أن تقوم بإجراء الإصلاح على نفقته .

مادة ٩ — لا يجوز لأصحاب المباني الموصلة بالمجارى العامة إحداث أى تعديل فى تركيباتها الداخلية أو إضافة أى شئ عليها قبل الحصول على ترخيص كتابى فى ذلك من مصلحة المجارى .

مادة ١٠ — لا يجوز إقامة آبار أو خزانات أو غرف تفتيش أو ما يماثلها في طريق ما إلا بترخيص من مصلحة المجارى وطبقا للشروط التي تقررها .

مادة ١١ — يحظر المساس بأى جزء من المجارى العامة أو الوصلات ويحظر كذلك إلقاء مواد أو سوائل بها .

مادة ١٢ — لمصلحة المجارى في الاحوال العاجلة التي تكون مصدر خطر للمصلحة العامة ومع عدم الاخلال بأحكام هذا القانون وقف الأعمال موضع المخالفة فوراً بالطريق الإدارى وإعادة الحالة إلى أصلها على نفقة المخالف .

مادة ١٣ — يكون لمهندسى مصلحة المجارى ولغيرهم من الموظفين الذين يتدبرهم الوزير المختص بقرار منه صفة رجال الضبط القضائى فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له .

مادة ١٤ — الواجبات والشروط المفروضة على الملاك بمقتضى هذا القانون أو بمقتضى القرارات المنفذة له تفرض أيضا على ممثليهم ووكلائهم على نظار الاوقاف .

مادة ١٥ — مع عدم الاخلال بما تقتضى به القوانين الأخرى من عقوبة أشد يعاقب بغرامة لا تقل عن جنيهين ولا تزيد على عشرين جنيا كل من خالف أحكام المواد ٣ و ٨ و ٩ و ١١ أو تسبب في مخالفتها .

ويعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين قرشا ولا تزيد على مائة قرش كل من خالف الأحكام الأخرى لهذا القانون أو القرارات المنفذة له أو تسبب في مخالفتها وتأمر المحكمة بزيادة على ذلك بإزالة المخالفة وإعادة الحالة إلى أصلها أو بتنفيذ الأعمال الواجب اتخاذها في موعد تحدده لذلك في الحكم فإن لم يتم المالك بتنفيذ الحكم في الموعد المحدد لذلك جاز لمصلحة المجارى إجراء هذا التنفيذ على نفقته

مادة ١٦ — تحصل النفقات الواردة في هذا القانون بطريق الحجز الإدارى .

مادة ١٧ — يطبق هذا القانون على كل مدينة بها مجار عامة .

ويقصد بمبارة مصلحة المجارى ، الواردة في هذا القانون أو في القرارات المنفذة له مصلحة المجارى الرئيسية بالنسبة إلى مدينة القاهرة والسلطة القائمة على أعمال التنظيم بالنسبة إلى غيرها من المدن .

مادة ١٨ — على وزراء الشئون البلدية والقروية والداخلية والصحة العمومية والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
ولو وزير الشئون البلدية والقروية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

صدر بقصر رأس التين في ٤ شوال سنة ١٣٦٩ (١٩ يولييه سنة ١٩٥٠)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)

عثمان محرم

وزير العدل (بالنيابة)

فؤاد سراج الدين

وزير الداخلية

فؤاد سراج الدين

وزير الصحة العمومية

عبد اللطيف محمود

وزير الشؤون البلدية والقروية

ابراهيم فرج

قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠

بشأن عقد العمل المشترك

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - عقد العمل المشترك هو اتفاق تنظم بمقتضاه شروط العمل بين نقابة أو أكثر من نقابات العمال أو اتحاد أو أكثر من اتحادات نقابات العمال ، وبين واحد أو أكثر من أصحاب الأعمال الذين يستخدمون عمالا ينتمون إلى تلك النقابات ، مثل تحديد الفئات الدنيا للأجور وساعات العمل ومدد الاجازات وتنظيم التمرين والاجراءات التي تتبع في الصلح والتحكيم ، وفي تعديل العقد وما يستحقه العامل من مكافأة عند انتهاء الخدمة ، وغير ذلك من الشروط التي تكفل راحة العمال وطمأنينتهم وأمنهم وصحتهم ، ويجوز لصاحب العمل أن ينب عنه في إبرام العقد الغرفة الصناعية التي ينتمى إليها .

مادة ٢ - إذا تعددت الاتحادات أو النقابات التي تكون طرفا في عقد العمل المشترك وجب أن تكون ممثلة لصناعة أو لمهنة أو حرقة واحدة أو صناعات أو مهنة أو حرف متماثلة أو مرتبطة بعضها ببعض أو مشتركة في إنتاج واحد .

مادة ٣ - يجب أن يكون عقد العمل المشترك بالكتابة وإلا كان باطلا ، كما يجب أن يعرض عقد العمل المشترك على الجمعية العمومية لنقابة أو نقابات العمال أو اتحاداتها ، وأن يوافق عليه غالبية الاعضاء .

مادة ٤ - لا يكون عقد العمل المشترك ملزما إلا بعد تسجيله في وزارة الشؤون الاجتماعية

ونشر إعلان عن هذا التسجيل في الجريدة الرسمية يشتمل على منصوص لأحكام العقد .
 فإذا رفضت الوزارة تسجيل العقد وجب عليها أن تبلغ طالبي التسجيل في خلال ثلاثين يوماً
 من تاريخ تقديم الطلب هذا الرفض وأسبابه فإذا انقضت المدة ولم تقم الوزارة بالتسجيل أو
 الاعتراض عليه وجب عليها التسجيل والنشر وفقاً لأحكام الفقرة الأولى من هذه المادة .
 مادة ٥ - إذا رفضت الوزارة التسجيل في الميعاد المبين في المادة السابقة جاز لكل من
 طرفي العقد طلب الحكم به من محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة وذلك في خلال ثلاثين
 يوماً من تاريخ الإبلاغ بالرفض ويقوم الحكم بالتسجيل مقام التسجيل وتنشر صورة الحكم في
 الجريدة الرسمية بدون رسم مع منصوص لأحكام العقد .

مادة ٦ - مع عدم الإخلال بحكم المادة الثانية من هذا القانون يجوز لغير المتعاقدين من
 النقابات أو اتحاداتها أو أصحاب الأعمال الانضمام إلى عقد العمل المشترك بعد تسجيله . وذلك
 بناء على اتفاق بين طرفي العمل طالبي الانضمام دون حاجة إلى موافقة المتعاقدين الأصليين
 ويكون الانضمام بطلب يقدم إلى مصلحة العمل بوزارة الشئون الاجتماعية موقع من الطرفين .
 مادة ٧ - تسري أحكام عقد العمل المشترك على :

(أ) نقابات العمال واتحاداتها وأصحاب الأعمال الذين يكونون طرفاً في العقد وقت إبرامه
 وينضمون إليه بعد إبرامه على الوجه المبين في المادة السابقة ، وكذلك النقابات والاتحادات
 التي تحمل محل النقابات والاتحادات المتعاقدة ومن يحمل محل أصحاب الأعمال المتعاقدين .
 (ب) النقابات المنضمة لاتحاد يكون طرفاً في عقد العمل المشترك أو لاتحاد انضم لهذا
 العقد بعد إبرامه .

(ج) العمال المنضمين لنقابة تكون طرفاً في عقد العمل المشترك أو لنقابة تكون قد
 انضمت إليه بعد إبرامه .

ويظل العمال الذين تسري عليهم أحكام هذه المادة خاضعين لأحكام عقد العمل المشترك
 طوال مدته ولو انسحبوا من عضوية النقابات قبل انتهاء هذه المدة .

مادة ٨ - يقع باطلاً كل شرط في عقد العمل المشترك يخالف حكماً من أحكام قانون عقد
 العمل الفردي ما لم يكن هذا الشرط أكثر فائدة للعمال .

مادة ٩ - يقع باطلاً كل شرط يخالف لعقد العمل المشترك يرد بالعقود الفردية المبرمة بين
 أشخاص مرتبطين بهذا العقد المشترك ما لم يكن هذا الشرط أكثر فائدة للعامل .
 وتسري في هذه الحالة أحكام عقد العمل المشتركة .

مادة ١٠ - يقع باطلاً كل شرط في عقد العمل المشترك يكون من شأنه الإخلال بالأمن
 والاضرار بمصلحة البلاد الاقتصادية أو يكون مخالفاً لأحكام القوانين واللوائح المعمول بها
 والنظام العام .

مادة ١١ - لأي من طرفي عقد العمل المشترك أن يطلب الحكم بإنهاءه إذا طرأت على
 ظروف العمل تغييرات جوهرية تسوغ هذا الإنهاء بشرط أن تكون قد مضت على تنفيذ العقد
 سنة على الأقل .

مادة ١٢ — يجوز إبرام عقد العمل المشترك لمدة محدودة أو للمدة اللازمة لاتمام مشروع معين على ألا تزيد المدة في كلتا الحالتين على ثلاث سنوات .
فإذا انقضت المدة اعتبر العقد مجدداً من تلقاء نفسه لسنة أخرى وهكذا ما لم ينص في العقد على مدة أقل

وينتهي العقد حتماً بانتهاء مدته الأصلية أو المجددة إذا قام أحد الطرفين بإبلاغ الطرف الآخر ومصلحة العمل ذلك قبل نهاية المدة بثلاثة أشهر على الأقل ، وكانت مدة العقد أو المدة التي تجدد لها تزيد على ستة أشهر وقبل نهايته بخمسة عشر يوماً على الأقل إذا كانت مدته أو المدة التي تجدد لها تقل عن ذلك .

وإذا تعدد أحد طرفي العقد فلا يترتب على انقضائه بالنسبة إلى أحدهم انقضاؤه بالنسبة إلى الباقيين .

مادة ١٣ — يجب التأشير على هامش التسجيل بما يطرأ على العقد من انضمام أو تجديد أو إنهاء أو انقضاء .
وعلى مصلحة العمل نشر ملخص للتأشير المذكور في الجريدة الرسمية في خلال خمسة عشرة يوماً من حصوله .

مادة ١٤ — إذا أبرمت مؤسسة صناعية أو تجارية عقد عمل مشترك مع نقابة عمالها اعتبر العقد سارياً على جميع عمال المؤسسة ، ولو لم يكونوا أعضاء في النقابة بشرط ألا يقل عدد العمال المنتسبين للنقابة عن نصف عدد عمال المؤسسة وقت إبرام العقد ، وذلك فيما يتعلق بنصوص عقد العمل المشترك التي تكون أكثر فائدة للعمال من عقد العمل الفردي .

وإذا أبرمت مؤسسة عقد عمل مشترك مع نقابة عمال المهنة أو الصناعة التي تراولها ، فلا يسرى هذا العقد إلا على عمال المؤسسة المنضمين لعضوية النقابة ما لم يكن عدد هؤلاء العمال المنضمين يزيد على نصف عمال المؤسسة وقت إبرام العقد ، ففي هذه الحالة يسرى العقد على جميع عمالها ، وذلك فيما يتعلق بنصوص عقد العمل المشترك التي تكون أكثر فائدة للعمال من عقد العمل الفردي .

مادة ١٥ — لكل من طرفي عقد العمل المشترك ، وكذلك لكل عامل أو صاحب عمل يسرى عليه عقد العمل المشترك ، أن يطلب الحكم بتنفيذ أحكامه أو بالتعويض عن عدم تنفيذها على الطرف الآخر أو على أحد أعضائه إن كان نقابة أو اتحاد نقابات أو على أي شخص يكون مرتبطاً بعقد العمل المشترك .

ولا يحكم بالتعويض على نقابة إلا إذا كان التصرف الذي ترتب عليه الضرر الموجب للتعويض قد صدر من هيئة تمثل النقابة ويسرى حكم الفقرة السابقة على اتحاد النقابات .

وتكون النقابة ملزمة بالتعويض في حدود أموالها دون الأموال المخصصة لصناديق الادخار والتأمينات الاجتماعية .

أما مسؤولية الاتحاد فتكون مقصورة على أمواله دون أموال النقابات .

مادة ١٦ — لنقابات العمال واتحاداتها التي تكون طرفا في عقد العمل المشترك أن ترفع جميع الدعاوى الناشئة عن الاخلان بهذا العقد لمصلحة أى عضو من أعضائها دون حاجة إلى توكيل منه بذلك .

على أنه يجوز لهذا العضو التدخل في الدعوى المرفوعة من النقابة أو الاتحاد ، كما يجوز له رفع هذه الدعوى مستقلا عن النقابة

مادة ١٧ — يجب تقديم عقود العمل المشتركة التي أبرمت قبل صدور هذا القانون في خلال شهرين من تاريخ العمل به الى مصلحة العمل لتسجيلها .

وتسرى على هذه العقود الأحكام الواردة بهذا القانون .

مادة ١٨ — يجوز لكل شخص ان يحصل من مصلحة العمل على صورة طبق الاصل من عقود العمل المشتركة ووثائق الانضمام اليها .

مادة ١٩ — تحدد بقرار وزارى الأوضاع الخاصة بطلب تسجيل عقود العمل المشتركة والانضمام اليها واستخراج صور منها .

مادة ٢٠ — على وزيرى الشؤون الاجتماعية والعدل تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه .

ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

ولو وزير الشؤون الاجتماعية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

صدر بقصر رأس التين فى ٩ شوال سنة ١٩٣٦ (٢٤ يولييه سنة ١٩٥٠)

فاروق،

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)

عثمان محرم

وزير العدل (بالنيابة)

فؤاد سراج الدين

وزير الشؤون الاجتماعية

احمد حسين

قانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٠

بالضمان الاجتماعي

نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

الباب الاول - أحكام عامة

مادة ١ - يسرى هذا القانون على المصريين وكذلك يسرى على الاجانب فيما يتعلق بالمعاشات إذا كانوا قد أقاموا فى الأراضى المصرية إقامة مستمرة لا تقل عن عشر سنوات سابقة مباشرة على تقديم طلب المعاش وكان قانون الدولة التى ينتمى اليها الأجنبى يجيز المعاملة بالمثل ، فيما يتعلق بالمساعدات الاجتماعية دون تقييد بشرط الإقامة .

مادة ٢ - يراعى فى تطبيق احكام هذا القانون :

(أ) أن كلمة (أولاد) يقصد بها الأولاد المعولون الذين لا تزيد سنهم على ١٣ سنة وكذلك الذين لا تجاوز سنهم ١٧ سنة إذا كانوا ملحقين بالمدارس أو المصاهد التى تعين بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية أو إذا كانوا عاجزين عجزا كلياً ، أو إذا كانوا من البنات المعولات .

(ب) أن كلمة (أسرة) يقصد بها مجموعة مكونة من زوج وزوجة وأولاد فى معيشة واحدة أو بعض أفراد هذه المجموعة إذا كانوا فى معيشة واحدة .

(ج) أن كلمة (أيتام) يقصد بها الأولاد الذين توفى والدهم أو الذين توفى آباؤهم وتزوجت أمهاتهم أو مجهولوا الأب أو الابوين .

(د) أن عبارة صاحب المعاش يقصد بها الشخص الذى تقرر المعاش له بسبب عجزه الكلى أو بلوغه سن الشيخوخة سواء أكان رجلاً أم امرأة ، والأرملة ذات الأولاد واكبر الأيتام سناً إذا كانوا فى معيشة واحدة . وفى حالة الأيتام الذين يعيشون متفرقين يعتبر كل منهم صاحب معاش .

(هـ) أن عبارة « المعاش الاجمالى » يقصد بها ما يستحقه صاحب المعاش مضافاً اليه ما يستحقه باقى أفراد الأسرة من مرتبات وكذلك العلاوة العائلية .

(و) أن كلمة « مدن » يقصد بها :

(١) القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والاسماعيلية والسويس ودمياط .

(٢) عواصم المديرىات .

(٣) بنادر المراكز .

وكلمة « قري » يقصد بها ماعدا ذلك من البلاد والجهات الاخرى .
(ز) ان يكون حساب السن المنصوص عليه في جميع الاحوال المبينة بهذا القانون طبقا للتقويم الميلادى .

مادة ٣ — للاشخاص الآتى يانهم الحق فى الحصول على معاش طبقا لاحكام هذا القانون
إذا توافرت فيهم الشروط المنصوص عليها فى الباب الثانى وهم :
(ا) الأراامل ذات الأولاد .

(ب) الأيتام

(ج) الأشخاص العاجزون عن العمل عجزا كلياً

(د) الأشخاص الذين بلغوا سن الشيخوخة

مادة ٤ — يقدم طلب المعاش إلى مكتب الضمان الاجتماعى الذى يقيم الطالب فى دائرة اختصاصه على استمارة تعدها وزارة الشؤون الاجتماعية مصحوبة بجميع المستندات المؤيدة له .
وتعين بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية الجهات التى تباع فيها الاستمارة وثمنها على ألا يجاوز مائة مليم

ويجب ان يذكر فى الطلب اسماء افراد الأسرة وسن كل منهم ويمتلكاتهم الثابتة والمنقولة ودخله من اى نوع كان خلال الاثنى عشر شهرا السابقة على تاريخ تقديم الطلب كما يذكر به ما إذا كان أحد اولاد الطالب عاجزا عجزا كلياً وغير ذلك من البيانات الأخرى التى يعينها القرار الوزارى .

وتقيد الطلبات بمجرد ورودها فى سجل خاص مرتبة بأرقام مسلسلة تبعاً لتاريخ استلامها .
مادة ٥ — ينشأ فى الأقسام والبنادر وبنادر المراكز وكذلك نقط البوليس التى يعينها وزير الشؤون الاجتماعية بقرار منه لجان تسمى لجان الضمان الاجتماعى . تتلون برئاسة المأمور أو من ينوب عنه وعضوية عدد من المتطوعين بغير أجر تختارهم مصلحة الضمان الاجتماعى وفقاً للشروط التى يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية .

وتنشأ لجان الضمان الاجتماعى فى القرى برئاسة العمدة وعضوية جميع مشايخ البلد والصراف ويجوز أن يضم إليهم عدد من الأعضاء المتطوعين بغير أجر تختارهم مصلحة الضمان الاجتماعى وفقاً للشروط المذكورة .

مادة ٦ — يجب على مكاتب الضمان الاجتماعى عرض ما يرد لها من الطلبات كل خمسة عشر يوماً على لجان الضمان الاجتماعى .

مادة ٧ — يجب على لجنة الضمان الاجتماعى مراجعة الطلبات التى تقدم إليها واستيفاء ما قد ينقصها من بيانات أو مستندات والتحقق من صحتها وعليها ان تعيد هذه الطلبات بعد استيفائها إلى مكتب الضمان الاجتماعى فى موعد لا يجاوز شهراً من تاريخ ورودها للجنة .

- مادة ٨ - لمصلحة الضمان الاجتماعي حق الاشراف على اعمال لجان الضمان الاجتماعي وينظم هذا الاشراف بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع وزيرى الداخلية والمالية .
- مادة ٩ - يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية ان يعهد إلى المراكز الاجتماعية او الجمعيات الخيرية او التعاونية او مجالس المديريات او المجالس البلدية أو القروية او ما يماثلها من الهيئات المعترف بها قانونا بالقيام بأعمال لجان الضمان الاجتماعي وذلك بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار منه
- مادة ١٠ - يقوم مكتب الضمان الاجتماعي بمراجعة الطلبات واستيفاء البيانات الناقصة واستكمال المستندات اللازمة وبحث الحالات ثم يحيل الأوراق في اقرب وقت ممكن إلى تفتيش الضمان الاجتماعي التابع له مشفوعاً برأيه في استحقاق الطالب للمعاش وفي تقدير قيمته في حالة الاستحقاق
- مادة ١١ - يجب على تفتيش الضمان الاجتماعي ان يقوم ببحت الطلبات بمجرد وصولها إليه وان تصدر قراراً باستحقاق الطالب للمعاش مع تعيين قيمته او برفض الطلب مع بيان الأسباب ويبلغ الطالب بالقرار بكتاب موصى عليه .
- وتحسب المعاشات ابتداء من اليوم التالى لانقضاء شهرين من تاريخ تقديم الطلب ماعدا معاش العجز فيحسب من اليوم التالى لانقضاء ستة شهور من ذلك التاريخ
- مادة ١٢ - لطالب المعاش او صاحبه التظلم لرئيس تفتيش الضمان الاجتماعي من القرار الصادر برفض الطلب او بتعيين قيمة المعاش وذلك بكتاب موصى عليه خلال ثلاثة اشهر من تاريخ ابلاغه بالقرار
- وعلى تفتيش الضمان الاجتماعي ان يفصل في هذا التظلم ويبلغ الطالب بما يقرره بكتاب موصى عليه خلال شهر من تاريخ تقديم التظلم
- ويجوز استئناف قرار التفتيش بشأن التظلم إلى مدير عام مصلحة الضمان الاجتماعي خلال ثلاثة اشهر من تاريخ الابلاغ ويكون الاستئناف على استمارة قيمتها عشرون قرشاً يرد ثمنها للطالب إذا اتضح انه محق في الاستئناف .
- مادة ١٣ - يجب على مدير عام مصلحة الضمان الاجتماعي ان يفصل في الاستئناف خلال ستين يوماً من تاريخ تقديمه . ويكون قراره في هذا الشأن نهائياً .
- مادة ١٤ - يسلم لصاحب المعاش مكرماً طبقاً للنموذج الذي يقرره وزير الشؤون الاجتماعية يصرف له بموجبه المعاش المقرر له على أقساط شهرية
- ويتبع في صرف المعاشات الاجراءات والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية .
- مادة ١٥ - إذا اتضح لتفتيش الضمان الاجتماعي المختص ان صاحب المعاش لا يستطيع ان يحسن التصرف في معاشه لصغر سنه ، او لحالته الصحية او العقلية او الخلقية جاز له ان يقرر صرف المعاش للزوجة او احد الاولاد او لشخص مؤتمن يتولى إنفاقه على المستحقين .
- مادة ١٦ - لا يجوز النزول على المعاشات او المساعدات الاجتماعية او الحجز عليها .

مادة ١٧ - اذا استحق المعاش طبقاً لاحكام هذا القانون شخص له قريب تجب عليه نفقته قانوناً ولا يقوم بأدائها وجب مع صرف المعاش المستحق له على ان يكون لمصلحة الضمان الاجتماعى الحق فى مقاضاة ذلك القريب امام المحكمة المختصة نيابة عن المستحق او التدخل فى الدعوى المرفوعة منه .

ويكون لمصلحة الضمان الاجتماعى بعد صدور الحكم النهائى بفرض النفقة الحق فى استرداد ما أدته أو تؤديه من المحكوم عليه بطريق الحجز الادارى وذلك فى حدود النفقة المحكوم بها ويسرى حكم الفقرة الاولى من هذه المادة على المساعدات الاجتماعية .

الباب الثانى

المعاشات وشروط الحصول عليها

مادة ١٨ - تستحق معاش الارامل كل أرملة تقل سنّها عن ٦٥ سنة ترك لها زوجها المتوفى ولداً أو أكثر منها يعيشون معها ولم تزوج وإذا ترك الزوج أكثر من أرملة ذات أولاد استحق كل منهن معاش الارامل .

فاذا توفيت صاحبة معاش الارامل أو تزوجت استحق أولادها معاش الأيتام .

مادة ١٩ - يستحق معاش العجز الكلى كل شخص تزيد سنّه على ١٧ سنة ولا تبلغ ٦٥ سنة كاملة سواء أكان رجلاً أم امرأة لازوج لها بشرط أن يثبت من الفحص الطبى انه غير قادر على القيام بأى عمل لكسب عيشه إما لمرض او حادث او حالة لازمه منذ الولادة . وفى حالات العجز القابل للشفاء يجب إعادة الفحص الطبى على صاحب المعاش وفقاً لما تقرره مصلحة الضمان الاجتماعى .

ويجوز الاستعاضة عن الفحص الطبى بإقرار من رئيس مكتب الضمان الاجتماعى بالقسم او المركز الذى يقيم الطالب فى دائرته إذا كان العجز ظاهراً . ويعين بقرار وزارى انواع العجز التى يمكن إثباتها بإقرار من رئيس مكتب الضمان الاجتماعى .

مادة ٢٠ - يستحق معاش الشيخوخة كل رجل أو امرأة لازوج لها يثبت بوثيقة رسمية انه قد بلغ سن ٦٥ سنة .

وفى حالة عدم وجود وثيقة رسمية تثبت بلوغه هذه السن لا يستحق معاشاً إلا إذا تبين من الفحص الطبى بلوغه هذه السن على ان يكون من بين الاعتبارات التى تراعى عند تقدير السن درجة عدم قدرته على العمل بسبب الشيخوخة .

مادة ٢١ - يتولى الفحص الطبى المنصوص عليه فى هذا القانون .

(أ) اطباء بالمراكز والأقسام وغيرها من الجهات .

(ب) لجنة طبية بالمديرية او المحافظة .

(ج) لجنة طبية عليا .

ويكون اختيار الأطباء وتشكيل اللجان وتحديد اختصاص الأطباء واللجان والاجراءات التى يجرى عليها العمل بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية

الباب الثالث

تقدير المعاش وتعديله وسقوطه

- مادة ٢٢ - المعاش الكامل للأرملة ذات الأولاد في المدن ٩ جنيهات و ٦٠٠ مليم في السنة يضاف إليه مرتب قدره ٣ جنيهات و ٦٠٠ مليم لكل من الأولاد . وعلاوة عائلية إجمالية قدرها ٧ جنيهات و ٢٠٠ مليم وفي القرى ٧ جنيهات و ٢٠٠ مليم في السنة يضاف إليه مرتب قدره جنيهان و ٤٠٠ مليم لكل من الأولاد وعلاوة عائلية إجمالية قدرها ٤ جنيهات و ٨٠٠ مليم ولا يجوز ان يزيد عدد من يصرف عنهم المرتب من الأولاد على ثلاثة مهما بلغ عددهم .
- مادة ٢٣ - المعاش الكامل للأيتام الذين يقيمون في معيشة واحدة ٦ جنيهات سنوياً لكل منهم يضاف لمجموعه ٧ جنيهات و ٢٠٠ مليم علاوة عائلية إجمالية وذلك في المدن . اما في القرى فالمعاش الكامل ٤ جنيهات و ٨٠٠ مليم سنوياً لكل منهم يضاف لمجموعه ٤ جنيهات و ٨٠٠ مليم علاوة عائلية إجمالية ولا يجوز ان يزيد عدد من يصرف عنهم المعاش على أربعة مهما كان عددهم وإذا كان الأيتام لا يقيمون جميعاً في معيشة واحدة استحق كل من كان منهم في معيشة مستقلة سواء أ كان فرداً واحداً ام أكثر العلاوة العائلية المنصوص عليها في الفقرة السابقة .
- مادة ٢٤ - المعاش الكامل في حالة العجز الكلي والشيخوخة للمقيمين في المدن ١٥ جنيهاً و ٦٠٠ مليم سنوياً لصاحب المعاش وزوجته او زوجاته فان لم يكن له زوجة خفض المعاش إلى ٩ جنيهات و ٦٠٠ مليم ويضاف إلى المعاش مرتب قدره ٣ جنيهات و ٦٠٠ مليم لكل من الأولاد وعلاوة عائلية إجمالية قدرها ٧ جنيهات و ٢٠٠ مليم . وبالنسبة إلى المقيمين في القرى يكون المعاش الكامل ١٢ جنيهاً في السنة لصاحب المعاش وزوجته او زوجاته فان لم يكن له زوجة خفض المعاش إلى ٧ جنيهات و ٢٠٠ مليم ويضاف للمعاش مرتب قدره جنيهان و ٤٠٠ مليم لكل من الأولاد وعلاوة عائلية إجمالية قدرها ٤ جنيهات و ٨٠٠ مليم .
- ولا يجوز ان يزيد عدد من يصرف عنهم المرتب على ولدين إن كانت هناك زوجة ولا على ثلاثة اولاد إذا لم تكن هناك زوجة وذلك مهما بلغ عدد الأولاد .
- مادة ٢٥ - إذا اقام في معيشة واحدة امرتان أو أكثر فلا يصرف لها غير علاوة عائلية واحدة ويكون صرفها لا أكبر صاحب معاش سنا فإن عارض في ذلك باقي المستحقين ولم يتفقوا على صرفها لأحدهم صرفت لمن يختاره منهم مكتب الضمان الاجتماعي .
- ولا يخل هذا الحكم بأحكام المادة ٢٣
- مادة ٢٦ - يجوز لمصلحة الضمان الاجتماعي تكليف صاحب معاش العجز الكلي وكذلك الأيتام والأولاد المستحقين لمعاش او مرتب إذا كانوا عاجزين عجزاً كلياً الالتحاق بأحد المعاهد المنصوص عليها في المادة ٢٤ أو الالتحاق بعمل ترى المصلحة انه يناسب حاله فان رفض احدهم بغير عذر مقبول سقط حقه في المعاش او المرتب حسب الأحوال .

وكل يتيم أو ولد سقط حقه في المعاش أو المرتب تطبيقاً للفقرة السابقة لا يجوز أن يحل محله في الاستحقاق غيره من الأيتام أو الأولاد.

مادة ٢٧ - لا يستحق المعاش طبقاً لأحكام هذا القانون كل شخص أو امرأة يبلغ مجموع دخله السنوي بعد حذف الجزء المعفى عنه وفقاً لأحكام المادة ٢٩ مقدار المعاش الكامل مضافاً إليه المرتبات والعلاوة العائلية.

مادة ٢٨ - إذا كان طالب المعاش أو صاحبه قد حصل بعد أول فبراير سنة ١٩٥٠ من أية جهة كانت على مبلغ من المال كمكافأة عن مدة خدمة أو تعويض عن إصابة عمل أو ميراث أو هبة أو وصية أو غير ذلك فلا يستحق معاشاً طيلة المدة التي يكفي ثلثا هذا المبلغ لتغطية معاشه عنها . على ألا تزيد هذه المدة على عشر سنوات .

مادة ٢٩ - يستحق طالب المعاش سواء كان فرداً أم أسرة معاشاً كاملاً إذا لم يكن له دخل ويعتبر من الدخل جميع الإيرادات من أى نوع سواء كانت مستمرة أم منقطعة أو عارضة ومن أى مصدر كإيراد الأراضى والمباني وكسب العمل والأرباح الصناعية والتجارية والمكافآت والمنح والهبات والإعانات وغيرها .

فإذا كان لطالب المعاش دخل خفض معاشه بمقدار دخله مع مراعاة ما يأتى :

(أ) لا يحسب من الدخل الناتج من كسب العمل والصناعات المنزلية وتربية الدواجن إلا ما زاد منه على ما يوازي ٤٠ ٪ من قيمة المعاش الإجمالى الكامل قبل الخصم .

(ب) لا يحسب ضمن الدخل المساعدات التي يقدمها غير الأقارب أو الأقارب غير المزمين بالنفقة قانوناً أما النفقة التي يؤديها القريب المزم قانوناً فتحسب كاملة ضمن الدخل .

(ج) لا يحسب ضمن الدخل أى مبلغ مقابل القيمة التجارية للمباني أو أجزاء المباني المملوكة للأسرة إذا كانت مخصصة لسكنى الأسرة نفسها .

مادة ٣٠ - إذا تبين أن المعاش الإجمالى المستحق للأسرة يقل عن ثلاثة جنيهاً في السنة وجب رفعه إلى هذه القيمة .

مادة ٣١ - يجب على صاحب المعاش أن يقدم بياناً سنوياً عن حالته العائلية وفقاً للشروط والأوضاع التي يقررها وزير الشؤون الاجتماعية .

مادة ٣٢ - مع عدم الإخلال بحكم المادة السابقة يجب على صاحب المعاش أن يبلغ فوراً مكتب الضمان الاجتماعى المختص عن وفاة أى فرد من أفراد أسرته أو إيداعه أحد مستشفيات الأمراض العقلية أو المصحات أو الملاجىء . للإقامة أو للعلاج فيها بغير مقابل أو إيداعه أحد السجون تنفيذاً لعقوبة مقيدة للحرية لمدة تزيد على ستة أشهر وكذلك يجب على صاحب المعاش التبليغ فوراً عن كل تغيير في حالته العائلية أو المالية يكون من شأنه سقوط الحق في المعاش أو تعديل قيمته . وإذا وقع شيء مما ذكر بالفقرة السابقة لصاحب المعاش وجب على باقى أفراد الأسرة التبليغ عنه لمكتب الضمان الاجتماعى المختص ويطبق في هذه المادة حكم المادة ١٥

وإذا لم يكن لصاحب المعاش أسرة وجب أن تقوم بهذا التبليغ السلطات الادارية المحلية ..

مادة ٣٣ - يعدل المعاش أو يقطع على أساس البيان السنوي المنصوص عليه في المادة ٣١ أو البلاغ المنصوص عليه في المادة ٣٢ ويراعى في التعديل أن يكون على أساس من بقى من الأسرة في حالة وفاة أحد أفرادها أو حذف نصيب من أودع منهم مستشفى أو مصحة أو ملجأ أو سجنًا ويكون التعديل أو الإلغاء اعتباراً من أول الشهر التالي للتاريخ الذي حصل فيه تغيير الحالة وفي حالة تعديل المعاش يستمر صرف المعاش المقرر إلى أن يصدر قرار التعديل .

مادة ٣٤ - إذ كان صاحب المعاش قد أثبت بيانات غير صحيحة في طلب المعاش أو البيان السنوي المنصوص عليه في المادة ٣١ أو البلاغ المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٣٢ أو اغفل ذكر مصدر من مصادر دخله وكان من شأن هذا التغيير أو الإغفال حصوله على مبالغ لا يستحقها سقط حقه في المعاش ويسرى هذا الحكم على البلاغ المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ . ويجوز بقرار نهائى من مدير مصلحة الضمان الاجتماعى إسقاط الحق في المعاش اذا صدر ضد صاحبه حكم نهائى بالإدانة لارتكابه جريمة تسول .

وبكون لمصلحة الضمان الاجتماعى فى جميع الاحوال الحق فى استرداد المبالغ التى ادبت بغير وجه حق .

ولا يمنع هذا من تطبيق أية عقوبة أخرى يقضى بها قانون العقوبات .

مادة ٣٥ - يجب على صاحب المعاش إذا غير محل إقامته بصفة دائمة أن يخطر بذلك مكتب الضمان الاجتماعى الذى كان يقيم فى دائرته .

وإذا غير صاحب المعاش محل إقامته من المدينة إلى القرية أو بالعكس يعدل المعاش طبقاً للحالة الجديدة ابتداء من أول الشهر التالى لتاريخ الانتقال من المدينة إلى القرية وابتداء من أول الشهر التالى لانقضاء ستة اشهر من تاريخ الانتقال من القرية إلى المدينة .

الباب الرابع

المساعدات الاجتماعية

مادة ٤٦ - ينشأ بمصلحة الضمان الاجتماعى صندوق للمساعدات الاجتماعية يكون تمويله من الموارد الآتية .

(أ) الاعتمادات المدرجة فى ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية لهذا الغرض وما يضاف إليها من اعتمادات أخرى حكومية أو غيرها .

(ب) الاعتمادات المخصصة للأغاثة .

(ج) الاعتمادات المدرجة فى ميزانية الوزارة للمطاعم الشعبية .

(د) التبرعات والهبات التى يلقاها الصندوق من الافراد، والهيئات او من أى مورد آخر .

(هـ) وفورات الاعتمادات المذكورة عن السنوات المالية السابقة ويفرد للصندوق

حساب خاص يشمل إيراداته ومصروفاته .

مادة ٣٧ - لمصلحة الضمان الاجتماعي ان تصرف من الصندوق مساعدات نقدية او عينية للأفراد والأسرة المحتاجة التي لا تستحق معاشا طبقا لاحكام هذا القانون وذلك في الحالات الآتية :

- (١) الزوجة المطلقة ذات الاولاد .
- (٢) الأرملة التي تقل سنها عن ٦٥ سنة وليس لها اولاد .
- (٣) الأسرة التي يصاب عائلها بعجز جزئي
- (٤) الأسرة التي يتقرر لها معاش بسبب عجز عائلها عجزا كليا وذلك في فترة الستة الأشهر المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١
- (٥) رب الأسرة او احد افرادها
- (٦) الأسرة التي يكون عائلها مسجوناً او محبوساً
- (٧) الأسرة التي يكون عائلها متعطلا عن العمل .
- (٨) الحاجة إلى مصاريف الجنازة او الوضع .

ويجوز إضافة حالات أخرى بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية ويكون صرف المساعدات بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار منه وذلك في حدود الاعتمادات المقررة هذا الغرض

مادة ٣٨ - يجوز بصفة استثنائية صرف مساعدة لأصحاب المعاشات لمواجهة مصاريف الجنازة أو الوضع في الحالات الطارئة المؤقتة التي تعين بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية وبالشروط التي يقررها

مادة ٣٩ - لوزير الشؤون الاجتماعية ان يمنح بقرار منه مساعدات للاغاثة في حالات الكوارث والتكبات العامة كالفيضانات والحريق والسيول وغيرها وتمنح هذه المساعدات لأصحاب المعاشات وغيرهم دون تفرقة .

مادة ٤٠ - لوزير الشؤون الاجتماعية ان يستعين في تنفيذ احكام هذا الباب بالهيئات المنصوص عليها في المادة ٩ او ان يعهد إليها بذلك ، ويكون ذلك بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار منه .

مادة ٤١ - يجب على جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية والجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية ونظار الاوقاف الخيرية وغير ذلك من الهيئات ان تبلغ مصلحة الضمان الاجتماعي شهريا بما صرفته للأفراد أو الأسر نقدا او عينا على سبيل المساعدة .

ويكون الابلاغ على النموذج الذي تصده مصلحة الضمان الاجتماعي ويجب ان ينشأ بكل نفثيش للضمان الاجتماعي سجل للمساعدات يقيد فيه بيان عن المساعدات التي تحصل عليها الاسر والافراد المقيمون في دائرة اختصاصه وفقا للنظام الذي تضعه مصلحة الضمان الاجتماعي .

الباب الخامس

علاج وتدريب العجزة

مادة ٤٢ - تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع الوزارات والهيئات المختصة

باتخاذ التدابير الضرورية لانشاء وتنظيم المعاهد والمدارس اللازمة لتيسير الخدمات الخاصة
لعلاج العجزة وتدريبهم واعدادهم للعمل

الباب السادس

الإدارة والميزانية

مادة ٤٣ - تنشأ بوزارة الشؤون الاجتماعية مصلحة للضمان الاجتماعى تقوم بتنفيذ أحكام
هذا القانون ويكون لها عدد كاف من المكاتب فى الأقسام والبنادر والمراكز وغيرها من
الجهات ومن التفاتيش فى المحافظات وعواصم المديرىات .

مادة ٤٤ - يكون من واجبات مصلحة الضمان الاجتماعى ان تعمل بالتعاون مع الوزارات
والهيئات الأخرى على تيسير الخدمات الاجتماعية للمستفيدين بهذا القانون وتوجيههم الى الاستفادة
من الخدمات القائمة كما تبحث حالاتهم الاجتماعية لمساعدتهم فى تنمية مواردهم وتحسين احوالهم
المادية والثقافية والصحية للتحرر من العوز .

مادة ٤٥ - ينشأ بوزارة الشؤون الاجتماعية مجلس اعلى للضمان الاجتماعى ويكون تشكيله
وتعيين اختصاصه بمرسوم يصدر بناء على عرض وزير الشؤون الاجتماعية ويراعى فى التشكيل
تمثيل الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بشؤون الرعاية الاجتماعية

الباب السابع

العقوبات

مادة ٤٦ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة اشد ينص عليها قانون العقوبات او اى قانون
آخر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيا او باحدى
هاتين العقوبتين كل من توصل إلى صرف معاش لا يستحقه كله او بعضه او مساعدة اجتماعية
أو شرع فى ذلك ، فضلا عن سقوط حقه فى المعاش .

ويعاقب بالعقوبات السابقة كل من لم يقم بالابلاغ طبقا لاحكام الفقرة الاولى من المادة ١٤
مادة ٤٧ - على وزراتنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به ابتداء من أول فبراير
سنة ١٩٥١ فى الجهات التى يصدر بتعيينها تباعا قرارات من وزير الشؤون الاجتماعية على أن
يتم سريانه على جميع الأراضى المصرية فى مدة لا تتجاوز اثنى عشر شهرا من التاريخ المذكور

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر رأس التين في ٢٥ شوال سنة ١٣٦٩ (٩ أغسطس سنة ١٩٥٠)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء ، بالنيابة ،

عثمان محرم

وزير العدل

عبد الفتاح الطويل

وزير المواصلات

محمد محمد الوكيل

وزير التموين

مرسى فرحات

وزير الشؤون البلدية والقروية

ابراهيم فرج

وزير الخارجية

محمد صلاح الدين

وزير الداخلية

قوادى سراج الدين

وزير الحربية والبحرية

مصطفى نصرت

وزير الاوقاف

يس احمد

وزير الدولة

حامد زكى

وزير المعارف العمومية

طلح حسين

وزير الاشغال العمومية

عثمان محرم

وزير الزراعة

احمد حمزة

وزير التجارة والصناعة

محمود سليمان غنام

وزير الاقتصاد الوطنى (بالانتداب)

محمود سليمان غنام

وزير الشؤون الاجتماعية

احمد حسين

وزير الصحة العمومية

عبد اللطيف محمود

وزير المالية

محمد زكى عبد المتعال

قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠

بشأن التعويض عن أمراض المهنة

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يسرى هذا القانون على جميع العمال والمستخدمين والذين تحت التمرين إذا كانوا يعملون في إحدى الصناعات والاعمال المبينة في الجدول الملحق بهذا القانون .

مادة ٢ - كل عامل يصاب بأحد الامراض المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون يكون له ، أو للمستحقين بعد وفاته ، الحق في الحصول من رب العمل على تعويض يعين مقداره وفقاً للقواعد المقررة في البابين الثالث والرابع من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن اصابات العمل . ويستحق التعويض المذكور سواء أنشأ من المرض عجز العامل عن العمل عجزاً مؤقتاً أم تخلف عنه عجز دائم كلي أو جزئي ، أو أدى إلى وفاة العامل

ومع ذلك فلا يلزم رب العمل التعويض إذا ثبت ان العامل أهمل أو خالف التعليمات المشار إليها في المادة ١٠ ، أو خالف الاوامر الصريحة التي يصدرها رئيسه ويشرف على تنفيذها في حدود سلطته ، أو أهمل استعمال وقاية يعلم انها موضوعة لسلامته . هذا إلا إذا نشأ من المرض وفاة العامل أو إصابته بعجز دائم تزيد نسبته على ٢٥ ٪ من العجز الكلي .

مادة ٣ - يجوز تعديل الجدول المشار إليه في المادة السابقة بقرار يصدره وزير الشؤون الاجتماعية بناء على اقتراح لجنة تشكيل بقرار منه وتمثل فيها وزارة الصحة العمومية ومصلحة العمل ومصلحة الطب الشرعي ونقابة الاطباء وأصحاب الاعمال والعمال .

مادة ٤ - لا يجوز للعامل فيما يتعلق بأمراض المهنة التي يسرى عليها هذا القانون أن يتمسك ضد رب العمل بأحكام أي قانون آخر إلا إذا نشأ المرض عن خطأ جسيم من رب العمل . ويقع باطلا كل إتفاق يقصد به النزول عن التعويض المستحق للعامل أو لمن يستحقونه بعد وفاته ، أو خفض مقدار هذا التعويض عن الفئات المقررة بهذا القانون وذلك سواء أبرم هذا الاتفاق قبل المرض أو بعده .

مادة ٥ - جميع المبالغ المستحقة للعامل المريض أو لمن يستحقون التعويض وفقاً لاحكام هذا القانون ، تعتبر ديوناً ممتازة بالمرتبة والشروط الخاصة بالمبالغ المستحقة للمستخدمين والمنصوص عليها في المادة ١١٤١ من القانون المدني

ولا تجوز حوالة هذه المبالغ أو الحجز عليها إلا لديون النفقة بما لا يتجاوز الربع .

مادة ٦ - يظل رب العمل مسئولاً عن التعويض خلال سنة شمسية من تاريخ انتهاء خدمة العامل إذا ظهرت على هذا الاخير اعراض المرض خلال هذه المدة سواء كان بلا عمل ام كان يشتغل في صناعة لا ينشأ عنها هذا المرض .

مادة ٧ - إذا كان العامل قد اشتغل في خلال السنة السابقة لظهور اعراض المرض عليه لدى اثنين أو أكثر من أصحاب الاعمال ، الزموا جميعا التعويض المقرر للعامل أو لمن يستحقونه بعد وفاته كل بنسبة المدة التي قضاها العامل في خدمته إلا اذا اثبت احدهم بصفة قاطعة ان اصابة العامل بهذا المرض لم تنشأ عن العمل في محله . ويطالب مستحقو التعويض من يختارون من اصحاب الاعمال المذكورين . ولمن دفع التعويض حق الرجوع على الآخرين كل بما يخصه .

مادة ٨ - إذا عهد رب العمل إلى مقاول بتنفيذ العمل كان للعامل الحق في أن يطالب بالتعويض كلا من المقاول ورب العمل على أساس الأجر الذي يدفعه أولهما للعامل . فاذا استعمل العامل حقه ضد - د رب العمل جاز لهذا الأخير أن يرجع على المقاول ليسترد منه ما دفعه للعامل .

مادة ٩ - يجب على كل رب عمل أن يؤمن على عماله من أمراض المهنة التي يلزمه التعويض عنها وفقا لأحكام هذا القانون وذلك بالشروط والأوضاع المقررة بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ بشأن التأمين الإجباري عن حوادث العمل .

ويجوز للعامل أن يطالب بحقوقه رب العمل والمؤمن لديه معا . وإذا دفع المؤمن لديه مقدار التعويض ، حل محل رب العمل في حقوقه

وفي حالة افلاس رب العمل ، لا يدخل المبلغ المستحق على المؤمن لديه ضمن أموال التفليسة

مادة ١٠ - يجب على رب العمل أن يتبع التعليمات الكفيلة بوقاية العمال من الامراض التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية .

ويجب على رب العمل أن يعلق هذه التعليمات بشكل ظاهر في أماكن العمل .

مادة ١١ - يجب على رب العمل أن يعد في محله سجلا يدون فيه اسم الطبيب الذي يعهد اليه بعيادة العمال ، وتاريخ كل زيارة وأسماء العمال المرضى ، ونوع مرض كل منهم .

ويجب ان يكون هذا السجل معدا على حسب ما تقرره مصلحة العمل بالتطبيق للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية ، ويشمل هذا القرار بيان الجهة التي يمكن الحصول منها على هذا السجل .

ويجب تقديمه لمفتشى مصلحة العمل كلما طلبوا ذلك

مادة ١٢ - يجب على رب العمل أن يعهد إلى طبيب أو أكثر بعيادة لعماله في أوقات دورية تعينها مصلحة العمل بقرار يصدر من وزير الشؤون الاجتماعية .

ويجب على الطبيب أن يبلغ فوراً مصلحة العمل وأقرب سلطة طبية ورب العمل حالات الوفاة أو المرض التي تظهر بين العمال بما هو وارد بالجدول المرافق لهذا القانون .

وإذا لم يتم الطبيب بالابلاغ المنصوص عليه في الفقرة السابقة فيجب على مصلحة العمل ان تبلغ أمره للنقابة العليا للهن الطبية للنظر في مجازاته كما يجوز لها أن تطلب استبدال غيره به .

مادة ١٣ - يجب على العامل الذي يصابه مرض من الامراض المبينة بالجدول المرافق لهذا القانون أن يبلغ رب العمل وذلك خلال اسبوع من اليوم الذي يبلغه فيه الطبيب المعالج لنوع المرض ويقوم العامل بهذا الابلاغ بنفسه أو بواسطة من ينوب عنه وذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ومراق له شهادة طبية مبينا بها نوع المرض . ويجوز لرب العمل إذا شاء التحقق من نوع المرض أن يعرض العامل على طبيب المحل لتعيين نوع المرض .

وإذا كان ماتضمنته الشهادة الطبية محل نزاع بين العامل وصاحب العمل جاز لكل منهما أن يطلب عرض النزاع على لجنة فنية من ثلاثة أطباء يكون أحدهم الطبيب الشرعي الذي يقع محل العمل في دائرة اختصاصه ويبين وزير الشؤون الاجتماعية ، بقرار منه ، كيفية تشكيل هذه اللجنة وإجراءات عرض النزاع عليها .

ولا يحول النزاع المذكور دون قيام رب العمل بتنفيذ التزاماته وفقاً لأحكام المادة التالية .
مادة ١٤ - ابتداء من تاريخ الابلاغ المشار اليه في المادة السابقة أو من تاريخ علم رب العمل بأي طريق آخر بمرض العامل ، يكون للعامل المريض الحق في العلاج الطبي وفقاً لأحكام المبينة في الباب الثالث من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل ويازوم رب العمل بدفع معونة مالية للعامل المذكور تقدر وفقاً للأسس المقررة بالمادة ٢٧ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ سالف الذكر .

مادة ١٥ - يجب على رب العمل أن يعلق في مكان ظاهر من محله والشكل الذي تقرره مصلحة العمل ، ملخصاً سهل القراءة لأحكام هذا القانون .

مادة ١٦ - يكون لأطباء مصلحة العمل والموظفين الذين يندبهم وزير الشؤون الاجتماعية بقرار منه صفة رجال الضبط القضائي فيما يتعلق بالجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ، ولهم في سبيل ذلك حق الدخول في المحال أو الاماكن التي يشتغل فيها العمال .

مادة ١٧ - يعاقب على مخالفة أحكام المواد ١٠ و ١١ و ١٥ بغرامة لا تتجاوز ألف قرش ويعاقب على مخالفة أحكام المادتين ١٢ و ١٤ بغرامة لا تتجاوز ألفي قرش وتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت بشأنهم المخالفة .

مادة ١٨ - على وزراء الشؤون الاجتماعية والصحة العمومية والعدل كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ، ولوزير الشؤون الاجتماعية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .
ويعمل به بعد ثلاثة اشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وان ينشر بالجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر رأس التين في ٢٥ شوال سنة ١٣٦٩ (٩ أغسطس سنة ١٩٥٠)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)

عثمان محرم

وزير الشؤون الاجتماعية

احمد حسين

وزير العدل

عبد الفتاح الطويل

وزير الصحة العمومية

عبد اللطيف محمود

جدول أمراض المهنة

الأمراض أو حالات التسمم :

(١) التسمم بالرصاص وسبائك ومركباته وما ينشأ عن ذلك من مضاعفات :

الصناعات والأعمال المسببة لهذه الأمراض أو لحالات التسمم هي :

تداول الخامات المحتوية على الرصاص ، صب الرصاص القديم والزنك القديم (الخردة) في سبائك ، صناعة مواد من سبائك الرصاص أو الرصاص القديم ، الخردة ، صناعة مركبات الرصاص ، صناعة وإصلاح البطاريات الكهربائية ، العمل في مختلف فروع الطباعة صناعة وتحضير سبائك الخزف التي تحتوي على الرصاص ، التليغ بواسطة برادة الرصاص أو المساحيق التي تحتوي على الرصاص ، كل عمليات الطلاء التي تستدعي تداول أو استعمال أو تحضير دهانات أو مونات أو بويات أو ألوان محتوية على الرصاص ، كل الصناعات والعمليات الأخرى التي يدخل فيها الرصاص أو مركباته .

(٢) التسمم بالزئبق ومشتقاته ومركباته وما ينشأ عن ذلك من مضاعفات

الصناعات والأعمال المسببة لهذه الأمراض أو لحالات التسمم هي :

تداول الزئبق الخام صناعة مركبات الزئبق ، صناعة آلات المعامل والمقاييس الزئبقية التدهيب ، استخراج الذهب ، وكل صناعة تستدعي استعمال أو تداول الزئبق أو مركباته أو مشتقاته .

(٣) التسمم بالزرنيخ ومركباته وما ينشأ عن ذلك من مضاعفات :

الصناعات أو الأعمال المسببة لهذه الأمراض أو لحالات التسمم هي :

كل العمليات والصناعات التي تشمل إنتاج أو استعمال أو توليد الزرنيخ أو مركباته .

(٤) التسمم باللاتيمون ومركباته وما ينشأ عن ذلك من مضاعفات :

الصناعات والأعمال المسببة لهذه الأمراض أو لحالات التسمم وهي :

كل الأعمال والصناعات التي تشمل إنتاج أو استعمال أو توليد اللاتيمون أو مركباته .

الأمراض أو حالات التسمم :

(٤) التسمم بالفوسفور وما ينشأ عن ذلك من مضاعفات
الصناعات والأعمال المسببة لهذه الأمراض أو لحالات التسمم هي :
كل الأعمال والصناعات التي تشمل إنتاج أو استعمال أو توليد الفوسفور أو مركباته .
(٥) التسمم بالبنترول Benzol ومثيلاته أو مشتقاته والمركبات الأوزونية
والأميدية لها : الصناعات أو الأعمال المسببة لهذه الأمراض أو لحالات التسمم هي : وكل
الأعمال التي تشمل إنتاج أو استعمال البنترول أو مثيلاته أو مشتقاته والمركبات الأوزونية
والأميدية لها .

(٦) التسمم بالمنجنيز أو مركباته وما ينشأ عن ذلك من مضاعفات
الصناعات أو الأعمال المسببة لهذه الأمراض أو لحالات التسمم هي : كل الأعمال
والصناعات التي تشمل استخراج المنجنيز أو مركباته وجميع الصناعات التي يدخل فيها أو
تستدعى تداول المنجنيز ومركباته .

(٧) التسمم بالكبريت ومركباته الغازية وغير الغازية وما ينشأ عن ذلك من مضاعفات
الصناعات أو الأعمال المسببة لهذه الأمراض أو لحالات التسمم هي : جميع الأعمال
والصناعات التي تستدعى تحضير أو تداول أو استعمال الكبريت ومركباته أو توليد
مركباته الغازية أو غير الغازية .

(٨) التأثير بالكروم أو مركباته وما ينشأ عن استعمالها من مضاعفات وفرح :
الصناعات أو الأعمال المسببة لهذه الأمراض أو لحالات التسمم هي : جميع الصناعات
التي تستدعى تحضير أو استعمال أو ملامسة الكروم أو مركباته

(٩) التأثير بالنيكل أو مركباته وما ينشأ عن ذلك من مضاعفات وفرح :
الصناعات أو الأعمال المسببة لهذه الأمراض أو لحالات التسمم هي : جميع الصناعات
والأعمال التي تستدعى تحضير أو استعمال أو ملامسة النيكل ومركباته
(١٠) التسمم بأول أكسيد الكربون :

الصناعات أو الأعمال المسببة لهذه الأمراض أو لحالات التسمم هي : جميع الأعمال
والصناعات التي تستدعى تحضير أو استعمال أو توليد أول أكسيد الكربون مثل الجراجات
وقاين الطوب والجير الخ .

(١١) التسمم بحامض السباتور ومركباته وما ينشأ عن ذلك من مضاعفات .
الصناعات أو الأعمال المسببة لهذه الأمراض أو لحالات التسمم هي : جميع الأعمال
والصناعات التي تستدعى تحضير أو استعمال أو تداول حامض السباتور أو مركباته .
(١٢) التسمم بالكور والفلور والبروم :

الصناعات أو الأعمال المسببة لهذه الأمراض أو لحالات التسمم هي : كل الصناعات
والأعمال التي تستدعى ملامسة أو تداول أو استعمال أو توليد الكلور والفلور والبروم
ومركباته أو مشتقاتها .

(١٣) التسمم بالبزين (البترول) وغازاته ومشتقاته وما ينشأ عن ذلك من مضاعفات بالجهاز النفسى أو الهضمى أو العصى :

الصناعات أو الأعمال المسببة لهذه الامراض والحالات التسمم : كل الأعمال والصناعات التى تستدعى تداول أو استعمال أو ملامسة البترول ومركباته ومشتقاته ومنتجاته وأبخراته .

(١٤) التسمم بالكحول وفورم كلورور والكربون ورابع كلور الايتين وثالث كلور الايتلين الصناعات والأعمال المسببة لهذه الأمراض أو لحالات التسمم : كل الأعمال والصناعات التى تستدعى استعمال أو ملامسة أو تحضير هذه المواد أو أى مادة أخرى مماثلة سواء استعملت وحدها أو مع غيرها لاذابة خللات السيلولوز أو التروسيلولوز أو المواد الدهنية أو البويات أو الأصباغ .

(١٥) الأمراض والاعراض الباثولوجية التى تنشأ عن الراديوم والمواد المماثلة ذات النشاط الاشعاعى ، أشعة أكس :

الصناعات والأعمال المسببة لهذه الأمراض أو لحالات التسمم : كل الأعمال والصناعات التى تستدعى التعرض لفعل الراديوم أو أى مادة مماثلة ذات نشاط أشعاعى أو أكس .

(١٦) سرطان الجلد الأولى والتهابات وتقرحات الجلد والعيون المزمنة :

الصناعات والأعمال المسببة لهذه الأمراض أو لحالات التسمم : كل الأعمال والصناعات التى تستدعى استعمال وتداول القار والنفث والبتومين والزيوت المعدنية والبرافين أو مركبات ومشتقات هذه المواد أو أى مادة قلووية أو حمضية أو الجير أو الاسمنت وغير ذلك من مواد الاكالة التى تسبب مثل هذه الالتهابات .

(١٧) تأثر العين من الحرارة والضوء وما ينشأ عن ذلك من امراض مزمنة بالعين و ضعف الابصار .

الصناعات والأعمال المسببة لهذه الامراض او لحالات التسمم : كل الاعمال والصناعات التى تستدعى التعرض لضوء قوى أو حرارة شديدة وتؤدي إلى حدوث تلف مزمن بالعين أو ضعف بالابصار .

(١٨) أمراض لبو موكنبوزس مع السل أو بدونه بشرط ان يكون هو العامل الاساسى فى العجز المتخلف أو الوفاة :

الصناعات أو الأعمال المسببة لهذه الامراض أو لحالات التسمم : كل الصناعات والأعمال التى يتعرض فيها العمال لأمراض لبو موكنبوزس المناجم والمحاجر مثل وتحت الاحجار وصناعة السنت الحجرية وغيرها من الصناعات التى تسبب هذه الامراض .

(١٩) الجفرة الحبيبة أو الخى الفحشية (التراكس) :

الصناعات أو الأعمال المسببة لهذه الامراض أو لحالات التسمم : جميع الاعمال التى تستدعى الاتصال بحيوانات مصابة بهذا المرض أو تداولها أو اجزاء من رملها بما فى ذلك الجلود والحوافر والقرون والشعر .

(٢٠) مرض السقاوة :

الصناعات أو الأعمال المسببة لهذه الامراض أو لحالات التسمم : جميع الاعمال التى تستدعى الاتصال بحيوانات مصابة بهذا المرض وتداول رملها أو اجزاء من رملها .

قانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠

بفرض خدمات اجتماعية وصحية على بعض ملاك الأراضي الزراعية

نحن فاروق الاول ملك مصر :

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بكلمة « عزبة » مجموعة المباني التى تقام لسكنى المزارعين الذين يقومون عادة بخدمة الأراضي الزراعية التابعة لهذه العزبة .

ويقصد بعبار « مالك العزبة » كل شخص حقيقى أو معنوى فردا كان أو أكثر مالكا لأرض زراعية مما يسرى عليها حكم الفقرة السابقة .

مادة ٢ - لا يجوز إنشاء عزبة من العزب إلا بعد الترخيص بذلك من مجلس المديرية الواقعة فى دائرتها الأرض الزراعية الملحقة بها مباني العزبة ويرفق بالترخيص صورة من رسومات مباني العزبة معتمدة من جهات الاختصاص ومعها الاشتراطات الخاصة بها .

ويقدم مالك العزبة أو من يقوم مقامه طلب الترخيص على النموذج المعد لهذا الغرض ويرفق به رسومات المباني المرغوب إقامتها من ثلاث صور وتعد هذه الرسومات وفقاً للمواصفات المشار إليها فى هذا القانون وفى اللائحة التنفيذية الخاصة به .

ويجب على المجلس أن يفصل فى الطلب فى مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وإلا كان للبالك الحق فى البناء دون انتظار الترخيص .

مادة ٣ - يجب أن تشمل الاشتراطات المشار إليها فى المادة السابقة على الأخص ما يأتى :

(١) توفير المياه النقية الصالحة للشرب لسكان العزبة سواء بتوفير آلة رافعة أو بأى طريقة أخرى تقرها الجهة الصحية المختصة .

(٢) إنشاء حوض مياه أو أكثر من المورد المشار إليه فى الفقرة السابقة لشرب المواشى

(٣) تخصيص مكان معين قبل مباني العزبة يضع فيه السكان السماد العضوى (سباح المواشى) وكذلك تخصيص مكان آخر للأحطاب .

(٤) إيجاد صندوق للاسعافات الأولية يخصص له مكان معروف لسكان العزبة ويوضع فيه دائماً المطهرات والأربطة التى يصدر بها قرار خاص من وزير الصحة العمومية ويعهد بهذا الصندوق إلى شخص متمرن .

(٥) إنشاء قاعة للاجتماعات أو زاوية للصلاة وفقاً للشروط التى تضعها وزارة الشؤون الاجتماعية . ويستثنى من ذلك العزب المرخص بها قبل صدور هذا القانون إذا كانت مساحة الأراضي الزراعية الملحقة بها تقل عن ٥ فداناً أو كانت الأموال الاميرية المربوطة عليها تقل عن خمسين جنيهاً مصرياً .

مادة ٤ - يحظر على السكان أن يضعوا بها السباح العضوى والأحطاب المعدة للحريق أو المواشى إلا فى الأماكن المخصصة لها .

مادة ٥ - يراعى فى مبانى العزب الشروط الآتية :

- (١) أن تكون أساسات المبانى المعدة للسكن بارتفاع نصف متر على الأقل من سطح الأرض بالدبش أو الطوب الأحمر .
- (٢) أن يكون المسكن مكوناً من حجرتين على الأقل وحوش لا يقل مساحته عن ٢٥ متراً مربعاً ومن حظيرة للنواشى منفصلة عن غرف السكن
- (٣) ألا يقل ارتفاع الغرف من الداخل عن ٣ أمتار .
- (٤) أن يكون بالغرف نوافذ للتهوية بواقع ١٠ /٠ على الأقل من مسطح أرضية الغرف من الداخل
- (٥) أن يكون بكل مسكن مرحاض صحى طبقاً للشروط التى تقررها وزارة الصحة العمومية
- (٦) يجب أن تبنى حجرات السكن من الداخل والخارج بالجير مرة فى كل سنة
- (٧) يجب أن تعمل أرضيات الغرف من دكة نظيفة وسطحها بمادة لا يتسرب منها المطر
- (٨) يجب ألا يقل عرض الشارع بين المساكن المتقابلة عن أربعة أمتار إذا كانت المساكن من دور واحد وعن ستة أمتار إذا كانت من دورين .

مادة ٦ - لا يجوز الترخيص بإنشاء عزبة إلا إذا كانت حدود مبانىها الخارجية تبعد على الأقل ٢٠ متراً من آخر ميل خارجى لجسر النيل أو جسر ترعة عمومية أو مصرف عمومى و ١٠٠ متر من جبانة و ١٠ أمتار من طريق زراعى .

مادة ٧ - يكون الترخيص ببناء العزبة نافذ المفعول لمدة سنتين ويجوز تجديده لمدة أخرى لا تتجاوز السنتين بشرط أن يكون المالك قد بدأ فعلاً فى البناء وأن يبدى أسباباً جدية لتوقفه عن إتمام البناء فإذا انقضت المدد المشار إليها بطل مفعول الترخيص .

مادة ٨ - إذا قرر المالك بعد انتهاء مدة الترخيص أنه اقتصر على إقامة جزء من الأبنية المرخص له بإنشائها وكان هذا الجزء مستوفياً كافة الشروط جاز للمجلس المديرية اعتباره عزبة .

مادة ٩ - إذا أنشئت عزبة أو شرع فى إنشائها بدون ترخيص أو كان مرخصاً بها ولم تستوف الشروط والإجراءات المبينة فى المواد ٣ و ٤ وه جاز للمجلس أن يقرر هدمها .

فإذا مضت ستة شهور على إتمام بناء العزبة ولم تحرر مخالفة لمالكها وتوافرت فيها الشروط والإجراءات المبينة فى المواد ٣ و ٤ وه جاز للمجلس أن يقرر اعتبارها عزبة مرخصاً بها . وكذلك الحال إذا كان صاحب العزبة . سواء أكان مرخصاً بها أم غير مرخص بها ولم تتوافر فيها تلك الشروط والإجراءات . قد قام بتنفيذ الأعمال التى قررها المجلس فى المهلة التى حددها له

مادة ١٠ - كل تعديل فى مبانى العزبة يجب أن يحصل المالك على ترخيص به من مجلس المديرية فإن أقامه بغير ترخيص ولم يكن مستوفياً للشروط والإجراءات المبينة فى المواد ٣ و ٤ وه جاز للمجلس أن يقرر هدمه إلا إذا قام المالك بتنفيذ الشروط التى يضعها له المجلس فى المواعيد التى يحددها له

مادة ١١ - للمجلس أن يقرر إزالة كل عزبة إذا خلت من سكانها وتهدمت

مادة ١٢ - لا يصدر قرار بالهدم إلا بعد تكليف مالك العزبة كتابة بإبداء أقواله للمجلس أو لمن يندبه المجلس لذلك .

ويشترط أن يكون قرار الهدم صادراً عن أغلبية ثلثي أعضاء المجلس وبعد أن ينظر المجلس فيما يديه المالك كتابة أو شفاهاً من الأقوال

وفي الأحوال المبينة في المادتين ١٠ و ١١ يشترط أن يصادق على القرار من مجلس الوزراء وفي باقي الأحوال يشترط أن يصادق على القرار من وزير الداخلية

وإذا لم يقر المالك بتنفيذ قرار الهدم في الميعاد الذي يحدده له نفذه المدير بمصاريف على المالك مادة ١٣ - يجب على مالك كل عزبة أن يتعهد مساكنها وجميع منشأتها بإصلاح والترميم المستمر وفقاً للاشتراطات التي تضعها الجهات المختصة

ويجب على ساكني العزبة أن يتعهدوا مساكنهم بالنظافة وأن يحافظوا على ما يقوم به المالك من إصلاح وترميم

مادة ١٤ - يخصص مالك العزبة بغير مقابل لكل مسكن من المساكن المأهولة التي يقيمها قطعة من الأرض لا تقل عن قيراط في زراعة الحضر والمواد الغذائية الأخرى ويجوز ضم هذه المساحات إلى بعضها في وحدة مجاورة للعزبة

مادة ١٥ - تقع على مالك العزبة وحده جميع مصاريف الانشاءات والتكاليف التي يتطلبها تنفيذ هذا القانون والقرارات الوزارية الصادرة بتنفيذه ولا يجوز تحميل سكانها أي مصاريف في هذا الشأن

مادة ١٦ - تعتبر رخص العزب المعطاة قبل صدور هذا القانون قائمة إذا قام مالك العزبة بتنفيذ الاشتراطات الواردة بالمادة ٣ والفقرات من ٤ إلى ٧ من المادة الخامسة على أن يتم ذلك التنفيذ قبل انقضاء سنة من سريان هذا القانون

ويلزم أصحاب هذه العزب بتنفيذ باقي الاشتراطات المنصوص على وجوب توافرها في هذا القانون ، في فترة ست سنوات من تاريخ صدوره

مادة ١٧ - يحتفظ مالك العزبة بالترخيص ونسخ الرسومات المتعددة والاشتراطات الخاصة بها في حالة جيدة ويقدمها دائماً للوظفين المشار إليهم في المادة ١٩ من هذا القانون كلما طلب إليه ذلك

مادة ١٨ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب عليها مالك كل عزبة أو ممثله أو ناظر الوقف إذا كانت الأخطاء موقوفة بغرامة تراوح بين خمسة جنيهات وعشرين جنيهاً ويحدد القاضي من تلقاء نفسه في الحكم الذي يصدره المدة التي يجب على مالك العزبة أو ناظر الوقف إزالة المخالفة في خلالها على ألا تتجاوز سنة من تاريخ صدور الحكم

فاذا انقضت هذه المهلة المحددة وكانت المخالفة التي ارتكبت مازالت قائمة جاز للسلطة الإدارية أن تقوم بإزالتها وتحصيل ما تتكلفه في هذا الشأن من نفقات بطريق الحجز الإداري بحيث لا يتجاوز ما يحصل من المالك سنوياً قيمة الأموال الأميرية المقررة على أرض العزبة ويعاقب بغرامة لا تقل عن ٢٥ قرشاً ولا تتجاوز جنيهاً واحداً كل شخص يخالف حكم

الفقرة الأولى من المادة الرابعة من هذا القانون والفقرة الثانية من المادة ١٦

المادة ١٩ - يكون للوظفين الذين يندبهم وزراء الداخلية والصحة العمومية والشؤون الاجتماعية بقرارات منهم حق إثبات المخالفات التي تقع ضد أحكام هذا القانون واللائحة الصادرة لتنفيذه ويكون لهم في هذا الشأن صفة رجال الضبطية القضائية

مادة ٢٠ - لوزير الداخلية في كل وقت أن يأمر بإزالة ما ينشأ من مضارب العربان خارج منطقة السكن في القرى أو خارج حدود العزبة ، وله كذلك هدم كل بناء يقام خارج تلك المنطقة أو تلك الحدود لإيواء المواشي أو لحفظ الحاصلات أم لاى غرض آخر إذا ثبت أن في بناء هذه المضارب أو هذه المباني تهديداً للامن العام

مادة ٢١ - يلغى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٢٣ ، الخاص بالعرب.

مادة ٢٢ - على وزراء الداخلية والشئون الاجتماعية والصحة العمومية والعدل تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
ويصدر وزير الداخلية اللائحة اللازمة لتنفيذه .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر رأس التين في ٢٥ شوال سنة ١٣٦٩ (٩ أغسطس سنة ١٩٥٠)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)

عثمان محرم

وزير الشؤون الاجتماعية

احمد حسين

وزير الصحة العمومية

عبد اللطيف محمود

وزير العدل

عبد الفتاح الطويل

وزير الداخلية

فؤاد سراج الدين

قانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٠

بتعديل المادتين ٦ و ٦٨ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤

الخاص بنظام المجالس البلدية والقروية

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تعدل المادتان ٦ و ٦٨ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام المجالس

البلدية والقروية على الوجه الآتى :

مادة ٦ - مدة العضوية للاعضاء المنتخبين أربع سنوات تبدأ من تاريخ الانتخاب -

وتجرى قبل انتهاء مدة المجلس بشهرين على الأقل انتخابات جديدة ويجوز إعادة انتخاب

الاعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم .

«مادة ١٨ - مدة العضوية للاعضاء المنتخبين أربع سنوات من تاريخ الانتخاب وتجرى قبل انتهاء مدة المجلس بشهرين على الاقل انتخابات جديدة ويجوز دائماً إعادة انتخاب الاعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم»

مادة ٢ - على وزيرى الشئون البلدية والقروية والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر رأس التين فى ٢٦ شوال سنة ١٣٦٩ (١٠ أغسطس سنة ١٩٥٠) .
فاروق

وزير الداخلية	بأمر حضرة صاحب الجلالة
فؤاد سراج الدين	وزير الشئون القروية والبلدية
	رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)
	عثمان محرم
	ابراهيم فرج

العدد الرابع	فهرست	السنة الحادية والثلاثون
ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	رقم الحكم الرجعية
<p>١ - محكمة القضاء الإداري</p> <p>قواعد الانصاف . قرار مجلس الوزراء في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ . موظف ناجح في امتحان إتمام الدراسة الابتدائية أو امتحان القبول بالمدارس الثانوية في المدارس غير الأميرية . إشراكه وزارتي المعارف والمالية تقرير عمالة هذه المدارس للمدارس الأميرية . كتاب المالية الدوري رقم ٢٣٤ / ٣ - ٣ . اشتراطه تقدير وزارة المعارف وحدها لمستوى الدراسة والامتحان في المدارس الثانوية غير الأميرية . مهمة وزارة المالية هي التطبيق المالي .</p>	١٩٤٨	١٩٥ ٦٨٣ ٢٨ أكتوبر
<p>موظف . علاقة . بالحكومة . تنظيمية تحكمها القوانين والقرارات . جواز تعديلها بإجراء عام تقتضيه المصلحة العامة . عدم الاحتجاج بالحق المكتسب . كادر سنة ١٩٣١ جملة حداً لدرجة أدنى من كادر سنة ١٩٢١ . لا مخالفة للقانون :</p>	١٩٤٨	١٩٦ ٦٨٦
<p>(أ) طلبات في الدعوى . موظف . طلبه تعيينه أو ترقينه إلى الدرجة الثامنة الفنية من سنة ١٩٤٢ وما يرتبه على ذلك من تدرج وزيادة ماهيته واستحقاقه فروقاتها . عدم قيام ذلك إلا على أساس اعتباره في وظيفة فنية وانتقاصه على المركز القانوني المستقر بجملة في وظيفة ككناية . عدم انقاسح المجال أمامه إلا بالظن في القرارات الإدارية الصادرة في هذا الشأن .</p> <p>(ب) قرار صادر قبل العمل بقانون مجلس الدولة الظمن فيه بالالغاء . عدم قبول . حق جديد استحدثه هذا القانون . عدم انطاف أثره على الماضي .</p> <p>(ج) قواعد الانصاف . كتاب المالية الدوري رقم ١٠٢٣٤ - ٣٠٢ في ٦ / ٩ / ١٩٤٤ شهادة مدرسة المساحة من الشهادات الإضافية . شروط الحصول على شهادة أصلية لا مكان منح الزيادة الواردة بالكشف المرافق لذلك الكتاب والانتفاع بمزايا الانصاف .</p>	١٩٤٨	١٩٧ ٦٨٧ ٤ نوفمبر

العدد الرابع	فهرست	السنة الحادية والثلاثون	
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
١٩٨	٦٩٢	٩ نوفمبر ١٩٤٨	ميعاد رفع الدعوى . كيفية حساب المواعيد المقررة بالايام . عدم حساب اليوم الاول الذى وقع فيه الامر المجرى للميعاد . حساب اليوم الاخير .
١٩٩	٦٩٢	١٠ نوفمبر ١٩٤٨	(ا) ميعاد رفع الدعوى . قرار إحالة إلى المعاش . وقفه تنفيذه إلى أن يصدر حكم عسكري . عدم مضي ستين يوماً بين تاريخ الحكم العسكري وبين رفع الدعوى . الدفع بعدم قبول الدعوى . غير صائب . رفضه . (ب) بكباشى فى الجيش . سنة ٥٢ سنة . إحالة إلى المعاش . لا مخالفة للقانون .
			(ج) طلبات فى الدعوى . قرار إحالة إلى المعاش . الطعن فيه . ابتناؤه على عدم الترقية قبل ذلك إلى رتب أعلى لو لم تعلق الترقية على المحاكمة . الطعن فى الواقع منصب على القرار الادارى بالترك فى الترقية . عدم دخوله فى عموم الطلب الاول . (د) حكم من المحكمة العسكرية . عدم فصله فى شأن الترقية . تخفيفه الجزاء مراعاة لتترك المدعى فى الترقية لا يجوز قوة الشئ . المقضى فيه بالنسبة إلى الترقية .
			(هـ) طلبات التعويض . ولاية المحكمة مقصورة على الحالات المبينة بالفقرات الاخيرة من المادة الرابعة من قانون مجلس الدولة طلب التعويض عن عدم الترقية . عدم اختصاص . ٢ - قضاء محكمة النقض الجنائية
٢٠٠	٦٩٨	١٠ يونيو ١٩٥٠	شهود . محكمة الجنائيات . عدم اتخاذ الاجرامات المنصوص عليها فى المواد ١٧ و ١٨ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات . اغفال سماع الشهود . لا إخلال
٢٠١	٦٩٨	٦ يونيو ١٩٥٠	حكم وجوب إقامته على التحقيق الذى تجر به المحكمة بنفسها . عدم سماع الشهود
٢٠٢	٦٩٩	٦ يونيو ١٩٥٠	شاهد . تعدد أقواله . إستناد الحكم إلى أحدهما دون الاشارة إلى الرواية الأخرى . لا بطلان . المادة ٧٢ ع مدى تطبيقها .

العدد الرابع	فهرست	السنة الحادية والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
٢٠٣	٧٠١	٦ يونيه ١٩٥٠
نقض . قبوله بالنسبة لأحد الطاعنين يقتضى نقض الحكم بالنسبة للطاعن الثانى فى حالة وحدة الواقعة . شهود . عدم سماعهم . إخلال بحق الدفاع .		
٢٠٤	٧٠٢	• • •
نقض قبوله بالنسبة لأحد الطاعنين يقتضى نقض الحكم بالنسبة للطاعن الثانى فى حالة وحدة الواقعة . شهود . عدم سماعهم . إخلال بحق الدفاع .		
٢٠٥	٧٠٣	١٢ يونيه ١٩٥٠
حكم . تسييه . دفاع جوهرى . عدم الرد عليه . بطلان . ضرب . لا يقتضى قصدا جزائيا خاصا .		
٢٠٦	٧٠٤	• • •
٢٠٧	٧٠٥	• • •
إثبات . خلو محضر الجلسة من إثبات حضور أحد عن المتهم أو تقديم شهادة مرضية لتخلفه عن الحضور . عدم رد الحكم على ما يتمسك به المتهم من عذر فى التخلف عن الجلسة . ليس له محل .		
٢٠٨	٧٠٦	• • •
تسيرة . اذاعتها بفشرها فى الجريدة الرسمية . لا يلزم . حكم . تسييه بما لا سند له من الأوراق . بطلان .		
٢٠٩	٧٠٧	• • •
٢١٠	٧٠٨	• • •
مسئولية جنائية . مخدر . غيبوبة ناتجة عنه . مسئولية المتهم عن فعله مسئولية كاملة إذا تعامل مع المخدر برضاة والجرائم ذات العمد الخاص لا يكفى فى إثبات العمد فى هذه الحالة . الاستناد إلى اقتراضات قانونية .		
٢١١	٧٠٩	• • •
إستئناف النيابة . محكمة استئنافية . غير مقيدة بطلبات النيابة محام . متهم فى جنحة . لا يلزم حضور محام عنه . رفض التأجيل لحضور المحامى . لا إخلال بحق الدفاع .		
٢١٣	٧١٢	١٤ يونيه ١٩٥٠
طعن . وجوب توافر المصلحة . كنه هذه المصلحة . قانون منع الغش . وقانون منع خلط القطن حالة انطباق القانون على الواقعة . تزيف البضاعة أو هيبها . معناه . لا يشترط للعقاب بطلان العقد من الناحية المدنية . الغلط لا يشترط أن يكون سبب التعاقد . خديعة فى القيمة التجارية . متى تجب المصادرة وجوبية دائما .		

العدد الرابع	فهرست	السنة الحادية والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
٢١٤	٧٢٣	١٤ يونيو ١٩٥٠
رسوم الانتاج هي جرائم قاذبية لا يلزم تدخل الجزاءة للحكم بها . شهود لا يلزم سماعهم في حالة الحكم على المتهم غيابيا مادام لم يتمسك المتهم بسماعهم في الاستئناف . طعن بالنقض . وجوب توافر المصلحة		
٢١٥	٧٢٥	• • •
تفتيش . استيقاف . حق رجال الضبطية في اجرائه . رضا المتهم بالتفتيش . يجعل لهم الحق في اجرائه .		
٢١٦	٧٢٨	• • •
مسؤولية جنائية . اطلاق كل من المتهمين عيارا على المجنى عليه ووقاته من عيار واحد فقط لم يعرف من اطلقه . اعتبار كل من المتهمين شريكا لآخر . وصف النعمة . حق المحكمة في تعديله بدون الفات الدفاع . مدامت الوقائع لم تغير .		
٢ - قضاء محكمة النقض المدنية		
٢١٧	٧٣١	٤ مايو ١٩٥٠
١ - قبول الحكم . الدفع بعدم قبول الطعن في تصريح السلطة القائمة باجراء الاحكام العرفية بعد انقضاء مواعيد الطعن وقبول الحكم		
٢ - الفارق بين المصادرة والاستيلاء		
٢١٨	٧٣٣	• • •
١ - الطعن على ما يقرره عامل البريد على الخطاب الموصى عليه		
٢ - اعلان قرار لجنة التقدير بغير اسباب كاف لسريان ميعاد الطعن		
٢١٩	٧٣٥	• • •
نيابة الوصى نيابة قانونية عن القاصر . وضع يد الوصى على العين لا يستلزم مسؤولية القاصر بغير ان تبين ان وضع اليد كان لحساب القصر . وعلى مقدار ما انتفع		
قرار الحجر لفسفه . اثره من تاريخ صدوره		
٢٢٠	٧٣٧	١١ مايو ١٩٥٠
تقرير الطعن بطريق النقض لا يقبل الا بتوكيل عن الطاعن		
٢٢١	٧٣٨	• • •
سابق على تقرير الطعن .		
٢٢٢	٧٣٩	١٨ مايو ١٩٥٠
١ - اموال عامة . لا تعتبر الكنيسة من الاموال العامة الا متى كانت تحت رعاية الحكومة وادارتها		
٢ - الامر العالي الصادر بانشائها هو رخصة باقامتها لا يسبغ عليها صفة المال العام		

العدد الرابع	فهرست	السنة الحادية والثلاثون
رقم الحكم	المصنف	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
٢٢٣	٧٤١	١٨ مايو ١٩٥٠
٢٢٤	٧٤٢	٢٥ مايو ١٩٥٠
٢٢٥	٧٤٥	" " "
٢٢٦	٧٤٧	" " "
٢٢٧	٧٥١	١ يونيو ١٩٥٠
٢٢٨	٧٥٢	" " "
٢٢٩	٧٥٤	" " "
٢٣٠	٧٥٥	٨ يونيو ١٩٥٠
٣١٢	٧٥٦	" " "

٣ - شراء العقار باسم رئيس الطائفة . استخلاص المحكمة من ظروف الدعوى ان الشراء للطائفة التي يمثلها . جوازه .

عامل . شهادة بخلو الطرف عند انقضاء عقد العمل . وجوب تحريرها من رب العمل .

شروط الاذعان . عدم جواز تعديلها لمجرد انها شروط مفروضة لا يجوز تعديلها الا اذا تبين تعسف الشرط .

بيع عقار انقاصر بالمزايدة غير لازم الا متى امرت الجهة المختصة بذلك .

محل العمل . جواز اعلان النقض فيه .

الجنسية . ليست من أعمال السيادة . وللمعالم الفصل فيها .
اكتساب ولد الاجنبي الجنسية المصرية والتقرير بعد بلوغه سن الرشد بتم اختياره الجنسية المصرية وتنازله عن جنسيته .

١ - لجنة التقدير في مصلحة الضرائب . هيئة أصلية لا تعتبر درجة ثانية للفصل في تظلم الممول

٢ - الشريك في الشركة قد يكون له مرتب في الشركة . وبة ضي استزائه من مصاريفها

١ - لجنة التقدير في مصلحة الضرائب . هيئة أصلية لا تعتبر درجة ثانية للفصل في تظلم الممول

٢ - تشكيل لجان التقدير . موظف الحكومة . الذي سبق له خص ارباح الممول

دفتر الممول قد لا تتخذ المحكمة اساسا للتقدير - اذا لم تظمن الى البيانات الواردة به

١ - الالتزام بالضريبة يقع على أشخاص الشركاء في شركة التضامن أو التوصية . لا على ذات الشركة .

٢ - عدم استيفاء إجراءات الشهر لا يمنع الالتزام بالضريبة لأن الشركة توجد بالفعل . ولها نشاط تجارى .

١ - لجنة التقدير هي السلطة المختصة أصلا بالتقدير عند عدم الاتفاق

العدد الرابع	نهر رست	السنة الحادية والثلاثون
رقم الحكم	المحكمة	ملخص الأحكام
٢٣٢	٧٥٨	٢٢ يونيو ١٩٥٠
٢٣٣	٧٦٤	١٠ أبريل ١٩٤٩
٢٣٤	٧٦٩	١٧ أبريل ١٩٤٩
٢٣٥	٧٧٤	٣٠ أبريل ١٩٤٩
٢٣٦	٧٧٨	٢٢ نوفمبر ١٩٤٩

٢ - المحكمة الابتدائية . لا تختص بنظر الطعون ما لم يمكن قد سبق عرضها بداءة على لجنة التدوير .

١ - ولاية المجالس المالية في وصية غير المسلم قاصرة على حالة تراضى الورثة .

٢ - مخالفة قواعد الاختصاص المتعلقة بالنظام العام . اختصاص بنك أجنبي في الدعوى باعتباره مودعا لديه الأموال الموصى بها لا يغير في اختصاص المحكمة المتعلقة بملكية الأموال المتنازع عليها .

٣ - قواعد الاختصاص المتعلقة بالنظام العام لا يصح الاتفاق على ما يخالفها .

٤ - الحكم الذي يصدر من محكمة لا ولاية لها بالفصل في الدعوى يكون باطلا وكأنه غير موجود قانوناً .

٥ - قضاء محاكم الاستئناف (القضاء المدني)

الاجابة على الدعوى بالانكار حق مشروع . إساءة استعمال هذا الحق محل لتطبيق المادة ١١٥ مدني .

إنكار الدعوى بحسن نية أو بقصد الإساءة مسألة موضوعية تستتجها المحكمة من ظروف الدعوى . الفوائد التأخيرية والتعويضية والفرق بينها . اختلاف تصفية الشركات عن قسمة التركات والأموال الشائعة .

مسئولية خفية . ضرر . يتحقق بضياح فرصة سائحة . على المضرور - تقويم الضرر في هذه الحالة . خطأ يتحقق باهمال المحضر . إعلان صحيفة استئناف في الميعاد .

طلب الاحالة يجب تقديمه قبل الطلبات الختامية . جوازه في حالتين . وحدة الموضوع والارتباط .

٥ - قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدني)

إشكال في تنفيذ حكم . قبوله إذا ثبت أن المستشكل من الفهم وإن الاشكال جدي .

العدد الرابع	فهرست	السنة الحادية والثلاثون
رقم الحكم	المعينة	تاريخ الحكم
٢٣٧	٧٨٠	٢٩ نوفمبر ١٩٤٩
٢٣٨	٧٨٢	٢ مايو ١٩٥٠
٢٣٩	٧٨٦	١٧ أكتوبر ١٩٥٠
٢٤٠	٧٨٧	٢١ أكتوبر ١٩٥٠
٢٤١	٧٨٨	٢٨ أكتوبر ١٩٥٠
٢٤٢	٧٩١	٥ ديسمبر ١٩٥٠
٢٤٣	٧٩٧	٩ ديسمبر ١٩٥٠
٢٤٤	٨٠٠	٢ يناير ١٩٥٠

اختصاص مركزى : تعدد المدعى عليهم فى دعوى شخصية البعض مدعين والبعض الآخر ضامن . المحكمة المختصة محكمة المدعى . مادة ٥٥ مرافعات جديد ، ٣٤ مرافعات قديم .

١ - حرية الرأى وجوب قيده . لتعميق أغراضه .

٢ - المصادرة . وجوب صدور حكم بها - إلا إذا كانت للمحافظة على الأمن أو منع الجريمة .

٣ - إذا صححت إجراءات المصادرة انتفى التهويض .

١ - وقف الدعوى باتفاق الطرفين . تحريكها فى بحر ثمانية أيام بعد نهاية مدة الوقف . وجوبى .

٢ - التأشير على إعلان التعجيل فى بحر الثمانية الأيام لا يسكنى .

شطب الدعوى قبل العمل بزمانون المرافعات الجديد . تعجيلها بعد العمل به . وجوب تطبيقه .

١ - الاكراه المبطّل للعقود . يستولى فيه الرعب على المكره . ويكون سببا للقبول .

٢ - التنفيذ الكلى أو الجزئى للمعقد يزيل أثر الاكراه .

٣ - الاكراه الواقع من غير المتعاقدين . مادة ١٢٧ م .

١ - فرض سلطان الحكومة على موظفيها لاداء مهمتها . وجوب ان يكون مرجعه تحقيق مصلحة عامة

٢ - طلب الاسالة الى المعاش لا يقطع صلة الموظف بالحكومة الى ان يبت فى أمره .

٣ - نقل الموظف الى مركز أقل يعتبر تعسفا .

١ - رفض الدعوى بحالتها . عدم جواز رفعها بحالتها الاولى مرة ثانية . ارتكابا على أدلة جديدة .

٢ - سبب الدعوى والأدلة التى يرتكز عليها يختلفان .

٣ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . جواز ارتكابا الى حكم غير نهائى الى ان يلغى أو يعدل

١ - مسئولية معهد التعليم . قصصية وتماقدية حسب الاحوال

العدد الرابع	فهرست	السنة الحادية والثلاثون
رقم الحكم	المحكمة	تاريخ الحكم
		ما يخص الأحكام
		نشوء عقد بين ولي أمر التلميذ والمدرسة . تقضى رده سالماً .
		٢ - قيام المسؤولية . حتى ولو ثبت عدم خطأ مدير التعليم .
		٦ - للقضاء المستعجل .
٢٤٥	٨٠٥	١٩ أغسطس ١٩٥٠
		١ - الطعن في الحكم غير الاستشكال فيه وقاضى الأمور المستعجلة لاسلطان له على ماورد في الحكم الموضوعى من خطأ .
		٢ - الكفالة القضائية . ضمان تنفيذ ومنها ايداع الشيء لدى شخص أمين . ولا يعتبر بقاء الشيء في يد المحكوم عليه تسليماً لأمين .
٢٤٦	٨٠٩	٢٠ أغسطس ١٩٥٠
		١ - لاتخاذ اجراء وقضى ترفيع الدعوى إما أمام محكمة المدعى عليه أو محكمة موضع تنفيذ الاجراء .
		٢ - الموطن المادى هو محل الإقامة . وموطن أعمال نشاطه .
٢٤٧	٨١٠	١٧ أكتوبر ١٩٥٠
		١ - يختص قاضى الأمور المستعجلة بالاشكالات فى الحجوز الادارية .
		٢ - طلب إلغاء الحجز لاسباب موضوعية . لا اختصاص للقضاء المستعجل .
٢٤٨	٨١٥	٢٤ أكتوبر ١٩٥٠
		١ - حق التقاضى لكل ذى مصلحة بها والوارث الظاهر مصلحة جدية من رفع دعوى حراسة على التركة . ولا يمنع جهله بمفردات التركة من رفع هذه الدعوى .
		٢ - حصر التركة . للقاضى المستعجل تكاليف الحارس بهذه المأمورية .
٢٤٩	٨١٧	٨ نوفمبر ١٩٥٠
		١ - اختصاص المحاكم الشرعية . اطلاقه فيما عدا ما يتصل بالمال بالنسبة للأجانب إذا ما تعلق النزاع بشخص دينه الاسلام .
		٢ - للمحاكم المدنية حق الرقابة على صحة احكام جهات الاحوال الشخصية .
		٧ - قضاء المحاكم الجزئية (القضاء المدنى)
		١ - مجرد التفتيه بالندفع لا يقطع التقادم .
٢٥٠	٨٢١	٢٨ أكتوبر ١٩٥٠
		٢ - طلب قمع باب التوزيع طبقاً لقانون المرافعات السابق لا يقطع التقادم .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	رقم الحكم	المصيفة
٢٥. القانون والمدني السابق بحسبده القادم بالتقويم الهجري .			
صحيفة . عامل . فسخ عقد العمل . إنذار . حالة الصحيفة المالية . لائحة الصحفيين .	١٥ نوفمبر ١٩٤٩	٨٢٤	٢٥١
مانع أدبي . مكافآت . عرف . قرزي . بيعة . جوارها .	١١ ديسمبر ١٩٤٩	٨٢٧	٢٥٢
إيجار حق . انتفاع . المادة ٦٠٢ من . إنهاء عقد الإيجار	١٤ فبراير ١٩٥٠	٨٢٩	٢٥٣
حرقة المستاجر . وفاة . ورثة . من له الحق في التمسك بالفسخ .			
قواعد تنفيذ الأحكام والعقود الرسمية في قانون المرافعات الجديد		٨٣١	
للدكتور رمزي سيف استاذ قانون المرافعات بكلية فاروق الأول			
تكييف العلاقة القانونية وأهميته في مسائل ومنازعات الأحوال		٨٤٨	
الشخصية الأجنبية قلم حضرة الاستاذ حسن رفعت رئيس			
بالاستئناف .			
قوانين وقرارات ومنشورات			
قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ بتعديل البندين ١ و ٣ من المادة ١٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ومذكرته الإيضاحية والأعمال التوضيحية		٨٥٨	
قانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل		٨٦١	
قانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٠ بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ الخاص بمزاولة مهنة الصيدلة والتجارة في المواد السامة .		٨٧٠	
قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٠ خاص بصرف مياه انبائ والموايد المتخلفة في المجارى العامة .		٨٧٠	
قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ بشأن عقد العمل .		٨٧٣	
قانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٠ بالضمان الاجتماعي		٨٧٧	
قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠ بشأن التعويض عن أمراض المهنة		٨٨٧	
قانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ بفرض خدمات اجتماعية وصحية على بعض ملاك الأراضي الزراعية			
قانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٠ بتعديل المادتين ٦ و ٦٨ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام المحاسن البلدية والقروية .			

